

# الاصحح من زاد المعاد ومخبر العباد

للعلام المصنف شيخ الاسلام قدوة العلماء الاعلام تبحر في الفضلاء الكرام  
الكاشف لسير سيد المرسلين الواقف على سنن خاتم النبيين  
مادة علوم الدين منبع روح الحق واليقين الشيخ العلامة  
الحافظ شمس الدين ابى عبد الله الدمشقي الحنبلي  
المعروف بابن القيم الجوزي لدستور احكام  
وتسعين وستة وثلاثون سنة احكام  
وخمسين وسبع مائة رحمه الله تعالى  
الى يوم الدين وبقاؤه  
اعلى عليين  
بجزة نبيه  
الامين

قد طبع في المطبع النظار الواقعة الكانفون



1

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢	بحث علاجه صلوات الله عليه وسلم لأمراض القلب أمراض الأبدان وتقسيم الأمراض	٢٣	بحث تسلط الأرواح الخبيثة و علاج دفعها	٢٠	فصل في هدية في علاج الأبدان بما اعتادت
٣	فصل في طب الأبدان وانقسام الأمراض البدنية	٢٤	فصل في علاج عرق النساء	٢١	فصل في هدية في تغذية المريض
٤	فصل في هدية في التداوي لنفسه وغيره	٢٥	فصل في هدية في علاج يبس الطبع وذكر النساء وغيره من الأدوية المسهلة	٢٢	فصل في هدية في علاج السم
٥	بحث الترغيب إلى التداوي وربط المسببات بالأسباب	٢٦	فصل في هدية في علاج في حكة الجسم وما يولد القمل	٢٣	فصل في هدية في علاج السحر وذكر أقسامه
٦	فصل في هدية في الاحتقاء والاحتياط في الأكل والشرب	٢٧	بحث استعمال لبأسد المحرير لدفع القمل والحكة	٢٤	فصل في هدية في اختيار الطبيب لحادث
٧	بحث تركيب المركبات من العناصر الأربعة إلى الثلاثة	٢٨	فصل في هدية في علاج ذات الجنب وذكر أقسامه	٢٥	فصل في هدية في تضمين المتطبيب
٨	فصول علاج الأدوية الطبية	٢٩	فصل في هدية في علاج الشقيقة والصداع	٢٦	بحث إيجاب الضمان على المعالج
٩	فصل في هدية في علاج الحمى بالماء البارد والورد على من أنكر ذلك	٣٠	ذكر منافع الحناء	٢٧	ذكر أقسام الطبيب وأدابه
١٠	فصل في هدية في علاج استطلاق البطن	٣١	فصل في هدية في ترك إعطاء المرضى ما يكرهونه	٢٨	فصل في هدية في التحد عن الأمراض المتعدية
١١	ذكر منافع العسل	٣٢	فصل في هدية في علاج العذوق	٢٩	بحث تعدية الأمراض
١٢	فصل في علاج الطاعون وتحقيق الطاعون	٣٣	فصل في هدية في علاج المفؤد	٣٠	فصل في منع التداوي بالجرعات
١٣	بحث النهي عن الخروج من موضع الطاعون والدخول فيه	٣٤	ذكر منافع التمر	٣١	فصل في هدية في علاج قمل الرأس
١٤	فصل في هدية في علاج الاستسقاء	٣٥	فائدة في اعتبار عدد السبع	٣٢	ذكر أصناف حلق الرأس وما يكون منه ممنوعاً
١٥	ذكر قصة عربية	٣٦	فصل في هدية في علاج الأغذية	٣٣	فصول في علاج الأدوية الروحانية والأدعية
١٦	فصل في علاج الجرح	٣٧	فصل في هدية في علاج الحمية	٣٤	فصل في علاج المصاب بالعين
١٧	فصل في علاج بשרب العسل	٣٨	فصل في هدية في علاج الخلد	٣٥	تحقيق العين وتأثير النفوس
١٨	فصل في منافع الحمامة	٣٩	فصل في هدية في صلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب	٣٦	كيفية علاجه على ما ورد في الشرع
١٩	فصول في مواضع الحمامة وأوقاتها	٤٠	بحث عدم نجس الماء بموت ما لا دم له	٣٧	فصل في هدية في علاج كل شكوى بالأدعية والأذكار
٢٠	بحث فساد الصوم بالحمامة عند الحنابلة	٤١	فصل في هدية في علاج البثرة	٣٨	فصل في هدية في رقية اللديغ بالفاتحة
٢١	فصل في قطع العروق والكي وذكر أجازته والنهي عنه	٤٢	فصل في هدية في علاج الخراجات والأورام	٣٩	بحث في تفضيل سورة الفاتحة وذكر الأسرار والتأثيرات فيها
٢٢	فصل في علاج الصرع المخاطي والروحي	٤٣	فصل في هدية في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم	٤٠	فصل في رقية اللديغ
		٤٤		٤١	فصل في هدية في رقية النملة
		٤٥		٤٢	فصول في رقية أحبة ترقية القرحة والجرح

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
٦٣	ذكر تأثيرات التراب	١٠٠	أذخر بطيخ بلع تسير ببيض	١٣٢
٦٥	فصل في علاج الوجع والمصيبة ونحوها	١٠١	بصل بأذنجان تر	١٣٣
٦٦	ذكر المصيبة والصبر	١٠٢	التين تليينة ثلج قوم	١٣٣
٦٨	فصل في هدية في علاج الكرش الغم	١٠٣	تريد تمار جبن حبة السوداء	١٣٣
٦٩	فصل في بيان جهة تأثير الادوية	١٠٣	تحرير حرف	١٣٥
٧٠	الأكسية	١٠٥	حلبة	١٣٦
٧١	ذكر اصول التوحيد	١٠٦	خبر نخل	١٣٦
٧٣	فصل في هدية في علاج الفزع والارق	١٠٧	خلال دهن ذريرة	١٣٦
٧٤	فصل في علاج الحرقى والطفاء	١٠٨	ذباب ذهب ترطب	١٣٨
٧٥	فصل في هدية في حفظ الصحة	١٠٩	تريجان	١٣٩
٧٦	فصول هدية في كيفية الاكل تدبير	١١٠	زيمان زيت زبد	١٣٩
٧٧	الماكول والمشروب	١١١	زبيب زنجبيل سنا سفرجل	١٣٩
٧٨	ذكر فضل الماء وتغذيته وتأثيراته	١١٢	السواك وذكر فضائله	١٣٩
٧٩	فصول في اداب الشرب	١١٣	شمن شمشك سلق	١٣٩
٨٠	فصل في تدبير في الملابس وامر	١١٣	شونيز شابر شمع شوى شحم	١٣٩
٨١	المسكن	١١٥	صلوة صابر صابر	١٣٩
٨٢	فصل في تدبير لامر النوم و	١١٦	صوم صاب صندع طيب	١٣٩
٨٣	اليقظة	١١٧	طين طلع طلع عنب	١٣٩
٨٤	فوائد النوم واقسامه	١١٨	غسل عجوة غنار	١٣٩
٨٥	فصل في تدبير للحركة والسكون	١١٩	عود عذس عثيث	١٣٩
٨٦	فصل في هدية في الجماع	١٢٠	فاتحة الكتاب فاعية	١٣٩
٨٧	ذكر فوائد النكاح والجماع	١٢١	قصة قران	١٣٩
٨٨	بحث طرق الجماع والنهي عن اللواط	١٢٢	قفا قسط قصب السكر	١٣٩
٨٩	فصل في هدية في علاج العشق	١٢٣	كتاب الحمى كتاب لعسر الولادة كتاب	١٣٩
٩٠	اسرار العشق واقسامه	١٢٣	للعواف	١٣٩
٩١	ذكر حديث من عشق فعقت فمات	١٢٣	ذكر التعويذات للامراض كلها	١٣٩
٩٢	فهو شهيد وعمله	١٢٥	ككبات كك	١٣٩
٩٣	فصل في هدية في استعمال الطيب	١٢٥	بحث الخضاب بالسواد	١٣٩
٩٤	وفوائد شدة	١٢٥	كرم كرفس	١٣٩
٩٥	فصل في هدية في حفظ العين بالكل	١٢٥	كرات كحل كحل المعز	١٣٩
٩٦	فصل في ذكر شئ من الادوية والاعانة	١٢٥	كحل كحل كحل المعز	١٣٩
٩٧	المفرقة التي جاءت على لسان النبي صلى	١٢٥	بحث الوضوء مما مست النار	١٣٩
٩٨	الله عليه وسلم وذكر منافعها وخواصها	١٢٥	كحل الغزال والظبي والارنب وحمار	١٣٩
٩٩	الاثمد	١٢٥	الوحش كحل القديد والطيور الجنين	١٣٩
١٠٠	اترج آرز صنوبر	١٢٥	كحل الدراج والحمادى الحمام والقطا	١٣٩

١٣٢	والحماد
١٣٣	لبن المعز والضان والبقر
١٣٣	لبن الابل الماء وذكر منافعه
١٣٣	ماء الشجر والورد والقنا والانباء
١٣٥	وزمزم
١٣٥	ماء النيل والبرم مسك مر فحوش
١٣٦	محل نخل ترجس
١٣٦	لوزة تبق هندباء ورياح
١٣٨	وسمة يقطين
١٣٩	فصول متفرقة في غيرهما
١٣٩	في العلاج والبرم الملية وما يحل
١٣٩	فصل في هدية في
١٣٩	فصول جسم للتهتم وغيرها
١٣٩	عبدل وحكمه في الحى والسنو
١٣٩	حكمه بين القاتل ووما يتعلق به
١٣٩	وغنى ذلك
١٣٩	حكمه فيمن ضرب الحامل وحكم
١٣٩	القسماء وذكر حديثه وما يتعلق به
١٣٩	فصول حكمه فيمن سقط في المير وفين
١٣٩	تزوج بامرأة ابية وقتله من اتهم
١٣٩	بامرولدة
١٣٩	قضاة في القتل يوجد بين قريتين
١٣٩	وبها خيل قصاص الجرح الى الاند مال
١٣٩	قضاة في كسر السن وسقوط
١٣٩	الشنية وقتل الحاملة وتعزير
١٣٩	من اطلع في بيت قوم بغيا ذنهم
١٣٩	ذكر قضاية في الدية وغيرها
١٣٩	قضاة على من اقر بالزنا
١٣٩	وما يتعلق به
١٣٩	حكمه على اهل الكتاب بالحدود
١٣٩	قضاة فيمن زنى بجارية
١٣٩	امرأته
١٣٩	تعزير اللوطى
١٣٩	قضاة فيمن اقر بالزنا امرأة وكذبته
١٣٩	حكم الامانة اذنت ولم تحسن



صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٥٢	ذكر حد القذف		قبل الآخر		وتحريم ايقاع الثلث جملة
١٥٣	ذكر حد السرقة والمتهم بالسرقة	١٥٩	حكمه في العزل	٢٠٤	ببحث وقوع الطلاق المحرم و
١٥٣	فوائد مستنبطة مفيدة	١٨١	حكمه في وطى المرضعة		عدم وقوعه
١٥٥	ببحث قتل السارق	١٨٢	حكمه في القسم بين الزوجات	٢٠٤	ببحث حديث طلاق ابن عمر حالة
١٥٥	قضاؤه فيمن سبه من	١٨٣	حكمه في تحريم وطى المحبلى من		الحيض ورجعته
	مسلم او معاهد		غير الواطى	٢١٣	ببحث طوبى في الطلاق الثلث
	حكمه فيمن سبه وفي الساجر	١٨٤	حكمه فيمن يعتق امته ويجعل		دفعه
	في اول غنيمته واول قتيل		عتقها صداقها	٢١٥	ذكر اختلاف الامة فيه
	في الجاسوس والاسير		قضاؤه في صحة النكاح الموقوف	٢١٦	ذكر ادلة الجمهور في وقوع الثلث
	في خيبر وفتح مكة	١٨٥	على الاجازة		دفعه
	في المناظر		حكمه في كفاءة النكاح وذكر	٢١٩	ذكر ادلة المنكرين لوقوعه
	بمسلب للقاتل	١٨٦	اختلاف فيه		وتقريراتهم
	في الهدية وفيما غلب		حكمه في خيار المعتقة	٢٢٢	حكمه في العبد يطلق تطليقتين
	في المشركون		ببحث بيع المكاتب		ثوبعت
	حكمه في قسمة الفتي	١٨٤	ببحث الشرط الفاسد في البيع	٢٢٥	ببحث كون الطلاق بالرجال و
١٦٣	احكامه في الوفاء بالعهد للعدو	١٨٨	ببحث ولاء العتاقة		العدة بالنساء
	والرسول وفي الامان		ببحث خيار الامة تحت العبد او	٢٢٦	حكمه في ان الطلاق بيد الزوج
١٦٥	حكمه في الجزية وما يتعلق بها	١٩١	قضاؤه في الصداق والنكاح		لا بيد غيره
١٦٦	احكامه في الصلح وغيره		بالقران وغير ذلك	٢٢٤	حكمه في المطلقة ثلثا
	ذكر احكامه وقضاياه في النكاح	١٩٢	حكمه في احد الزوجين يجد بالآخر		حكمه في شهادة الطلاق
	وقوابعه		برصا ونحوه او يكون الزوج غنيا	٢٢٨	حكمه في تخيير الزواج
	حكمه في البكر والشيب يزوجه الاب	١٩٣	ببحث فسخ النكاح بالعيوب	٢٢٩	ذكر اختلاف المذاهب في التخيير
١٦٨	احكامه في النكاح بلاولى ونكاح	١٩٣	حكمه في خدمة المرأة لزوجها	٢٣٣	حكمه فيمن حرم على نفسه متاعا
	المفوضة	١٩٦	حكمه في الخلع		او زوجته ونحو ذلك
	احكامه في نكاح حبلى من زناه وفي	١٩٨	ببحث ان الخلع فسخ او طلاق	٢٣٣	ذكر اختلاف العلماء فيمن قال
	شروط النكاح		ووجوب العدة فيه		انت على حرام
١٦٩	حكمه في نكاح الشغار نكاح المحلل	١٩٩	ذكر احكامه في الطلاق	٢٣٩	حكمه فيمن قال لا اراشه
١٧٠	نكاح المحرم ونكاح المتعة	٢٠٠	حكمه في طلاق المازل والمكره		الحق يا هلك
١٧١	حكمه فيمن لكر الزانية ومن اسلم		ببحث افعال المكره	٢٤٠	ذكر كذايات الطلاق
	وتحتها ككثرون اربع نسوة	٢٠٢	ببحث طلاق السكران	٢٤١	حكمه في الظهار وما يتعلق به
	وحكمه في نكاح العبد وغيره ذلك	٢٠٣	ببحث طلاق الاغلاق والغضب	٢٤٨	حكمه في الايلاء وما يتعلق به
١٧٢	ذكر من حرم النكاح به	٢٠٣	حكمه في الطلاق قبل النكاح و	٢٥١	حكمه في اللعان وما يتعلق به
١٧٤	ببحث نكاح المتزوجات والمسبيات		ببحث تعليق الطلاق	٢٤١	حكمه في حقوق النسب بالزوج
١٧٤	حكمه في التجهين يسلم احدهما		حكمه في تحريم طلاق الحائض		وكون الولد للفراش
			والنفساء والموطوءة في طهرها	٢٤٣	ببحث فراش الزوجة والامة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٢	بحث اعتبار قول القائل	٣١٢	حكمة في انه لا نفقة للبتونة ولا سكتى	٣٤٠	ما تجتنب عند الحادة وما لا تجتنب عنه
٢٤٤	حكمه في استحقاق ولد الزنا	٣١٣	بحث حديث فاطمة بنت قيس	٣٤٢	الرد البليغ على ابن حزم في بحث الاحداد
	وتوريثه		وذكر ماله وما عليه	٣٤٣	حكمة في الاستبراء
٢٤٨	ذكر حكمه على الذين	٣١٨	حكمة في نفقة الاقارب	٣٤٥	بحث عدة ام الولد
	وقعوا على امرأة واحدة	٣٢١	حكمه صلى الله عليه وسلم في	٣٤٨	بحث وطى الحامل قبل وضع الحمل
	في طهر واحد ثم تزوجوا في الولد		الرضاعة وما يحرم بها	٣٨٠	بحث ان الحامل لا تحيض
٢٤٩	حكمة في الحضانة	٣٢٥	بحث تحريم لبن الفحل وذكر	٣٨٢	ذكر احكام رسول الله في البيوع
٢	بحث حديث عمر بن شعيب		الاخلاق فيه	٣	حكمه فيما يحرم بيعه
	عن ابيه عن جده وانه يحتربه	٣٢٨	بحث قدر الرضاعة المحرم و	٣٨٥	تحريم بيع الخمر والميتة
٢٨٠	ذكر اقسام الولاية على		ذكر الاخلاق فيه	٣٨٤	بحث ما يحرم من بيع الميتة وما يحل
	الطفل وذكر من يليه	٣٣٠	بحث زمان الرضاعة	٣٨٩	طهارة عظام الميتة
٢٨٢	ذكر من له حق الحضانة		مناظرة اصحاب احوالين في اصحاب	٣٩١	تحريم بيع الاصنام وغيرها
٢٨٤	بحث ما تسقط به حضانة الام		رضاعة الكبير وذكر ادلتهم	٣٩٣	حكمة في بيع الكلب والسنور
٢٩٠	بحث تخيير الطفل بين الابوين	٣٣٥	حكمة في العدة وذكر اقسامها	٣٩٣	بحث حرمة مهر البغى بالسنور
	وذكر الاخلاق فيه	٣٣٤	ذكر الاخلاق في تفسير ثلاثة قراء	٣٩٤	بحث اجارة النكاح
٢٩٢	ادلة الحنفية والمالكية المانعين		مع الادلة	٣٩٥	بحث حرمة حلوان الكاهن
	للتخيير واجوبتها	٣٣٦	ترجيح تفسير القرء بالحيض	٣٩٦	اقسام الكهانة
٢٩٤	قصة حضانة بنت خرق وما يتعلق	٣٣٧	بحث عدة الامت	٣٩٧	ذكر حبث كسب الحجام
٣٠٠	حكمة في نفقة الزوجات	٣٣٨	بحث قبول مراسيل ابراهيم النخعي	٣٩٨	حكمة في بيع عسب الفحل وضاربه
٣٠١	بحث تقدير الطعام المذكور في	٣٣٩	بحث عدة الائمة	٣٩٩	حكمة في النهي عن بيع الماء
	الكفارات بالمد او نصف الصاع	٣٤٠	بحث عدة الوفاة	٣٤٠	حكمة في المنع عن بيع ما ليس عندك
٣٠٢	بحث نفقة الاقارب	٣٤١	بحث عدة المختلعة	٣٤١	حكمة في بيع الغر والملاسة والمناذلة والحقا
٣٠٣	بحث سقوط النفقة بمضى الزمان	٣٤٢	حكمة باعتداد المتوفى عنها في منزلها	٣٤٢	بحث بيع المسك
٣٠٤	حكمة في الافراق باعسار	٣٤٣	حكمة في احداد المتوفى عنها زوجها	٣٤٣	بحث اجارة الشاة لشرب اللبن
	الزوج	٣٤٤	بحث احداد المطلقة	٣٤٤	بيع الصوف على الظهر

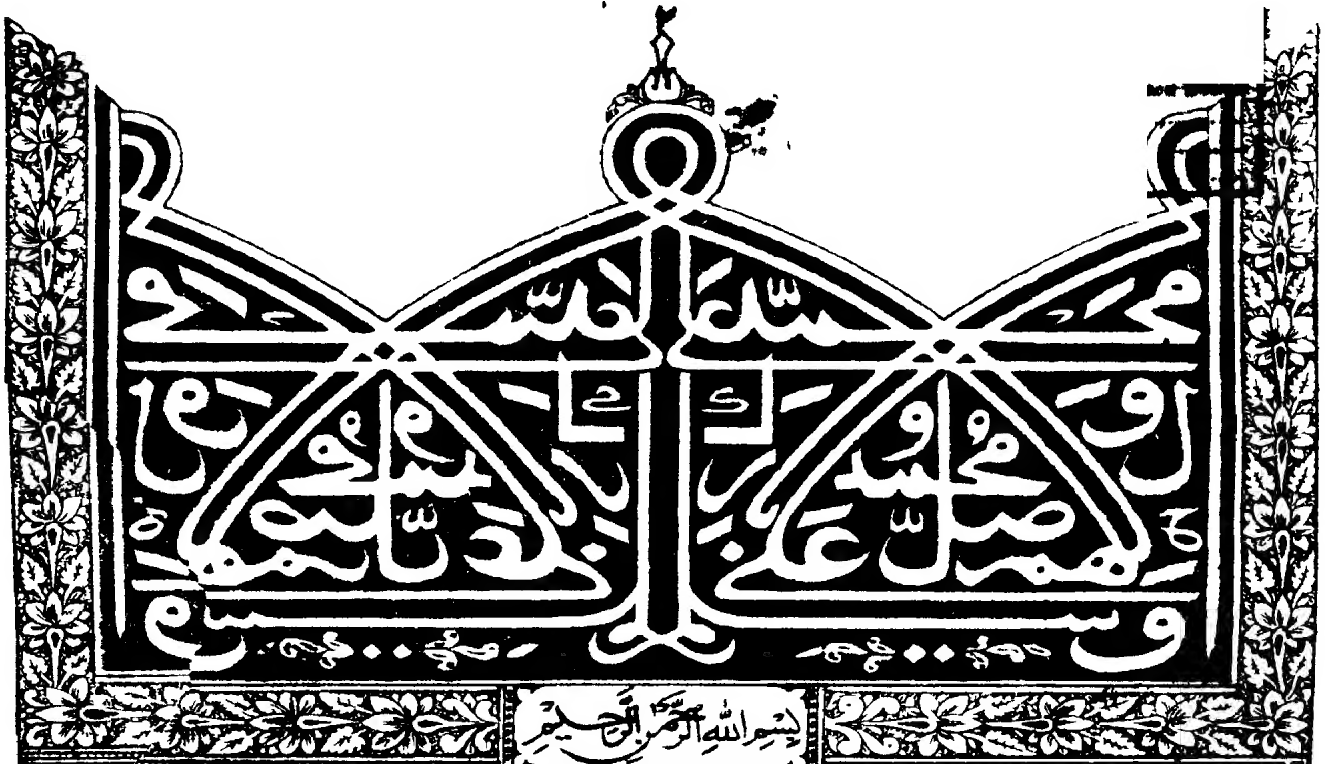
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا فَوْزَ إِلَّا بِاللَّهِ

نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهِ وَفَقَدْ اصْبَحَ هَذَا الْجَمَلُ الشَّامِلُ مِنَ الْكِتَابِ بِسَبَابِكِ الْمَوْصِلِ إِلَى هُدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ الْمُسْتَمِرِّ

[illegible][illegible]

بسم الامير احمدر جلوي خان الخانيه السيد محمد مؤيد الرئيس في جوكره توحيد اهل النصر الشيخ محمد يعقوب

في طبع النسخة الواحدة في الكانفون



**فصل** قلنا تينا على جمل من هديه صلى الله عليه وسلم في المغازي والسير والبعوث والرسائل والكتب التي كتبت إلى  
 الملوك ونوابهم وعن تتبع ذلك بذكر قصصنا فقلة في هديه في الطب الذي تطيب به ووصفه لغیره وبين ما فيه من الحكمة التي يحسن  
 عقول كثير الأطباء لو حصل لهم وان اسبغ عليهم اليها كسبحة طب يحيى النور فيهم فحق نقول وبالله المستعان وهو مهتم بكل  
 والقوة المرض نوعان مرض لقلوب مرض لاه بدن وهما من كوارس والقران ومرض لقلوب عان مرض شبيهة بمرض...  
 وحكي كلامها في القران قال تعال في طوبى لهم مرضى فزادهم الله مرضا واولئك هم الذين كفروا في الله لهم مرضا والآخر  
 ما اذا اراد الله بهذا املا وقال تعال في حق من عصى على حكم القران والسنة قال واعرضوا اذا دعوا الى الله واسئلوهم انهم  
 اذا فرغ من مرضهم معرضون وان قلن صوابا يا اولئك من عذبت في قلوبهم مرضا واولئك هم الذين كفروا ان الله عليم  
 وسؤكته بل اولئك هم الظالمون فهذا مرض الشبهات والشكوك واما مرض الشهوات فقال تعال يا نساء النبي لئن كان احد  
 من النساء ان افقتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض فخذوا بزواج الله اعلم **فصل** واما مرض  
 الابدان فقال تعال ليس على راغبي حرج ولا على راغبي حرج ولا على راغبي حرج وذكر مرض لبدن في الحج والصوم والوضوء والستر  
 يدل على ذلك عظمة القران والاسس بناء على فهمه وعقله عن سواه وذلك ان قواعد طب الابدان ثلثة حفظ الصحة و  
 الحمية عن المعوزي استفراغ المواد الفاسدة فذكر سبحانه هذه الاصول ثلثة في هذه المواضع الثلثة فقال في آية الصوم  
 فمن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فاباح الفطر للمريض بعد المرض وللمسافر طلبا لحفظ صحته وقوته ثلثا  
 يذهبها الصوم في السفر واجتماع شدة الحكة وما يوجب من التحليل عدم الغذاء الذي يخلط بحل فيجوز القوة ويضعف باس للمساو  
 الفطر حفظ الصحة وقوته كما يضرها وقال في آية الحج فمن كان مريضا او به آفة اخر من راسه ففدية من صيام او صدقة او  
 نسك فاباح للمريض من به ذى من راسه من قمل وحكة او غيرهما ان يحلق راسه في الاحرام استفراغا لما داة الانجزة الدينية التي

اوجب له الاذى في راسه باحتقانها تحت لشعرواذا احلق راسه ففتحت المسامات فخرجت تلك الاجرة منها فحصل الاستفراغ  
 يقاس عليه كل استفراغ يؤذى نجاسة والاشياء التي يؤذى نجاسها ومداها فحقها عشرة الد مرادها جرح والمخ اذا سبغ والبول  
 والغائط والريح والقي والعطاس والنوم والجوع والعطش وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبسه داء من الادواء بحسبه  
 وقد نبه سبحانه باستفراغ ادناها وهو النجا المحقق في الراس على استفراغ ما هو اصعب منه كما هي طريقة القرآن  
 التنبيه بالادنى على الاعلى واما الحكمة فقال تعالى ايت الوضوء وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الغائط  
 أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم فان لم تجدوا ماء فامسحوا برؤوسكم  
 ما يؤذيه وهذا تنبيه على الحكمة عن كل مودله من داخل وخارج فقد ارشد سبحانه عبادنا الى صول لطب حمامة <sup>عند</sup> قو  
 ونحن نذكره في رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وبين ان هديده فيه لكل هدى فاما طب القلوب فمسل الى  
 الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ولا سبيل الى حصول الام من جهتهم وعلى ايديهم فان صلاح القلوب ان تكون  
 عارفة برحما واطمئنانا وباسمائه وصفاته وافعاله واحكامه وان تكون موثقة لمرضاته ومحابه متجنبه لمنائمه ومسا  
 ولا حجة لها ولا حجة لها البتة الا بذلك ولا سبيل الى تلقيه الا من جهة الرسل وما يظن من حصول صحة القلب  
 بدون اتباعهم فغلط من يظن ذلك وانما ذلك حيوة نفسه البهيمية الشهوانية وصحتها وقوتها وحيوة قلبه وصحته و  
 قوته عن ذلك بمغزل ومن لم يميز بين هذا وبين هذا فليترك على حيوة قلبه فانه من الاموات وعلى نوره فانه منمنفس في  
 بحار الظلمات **فصل** اما طب البدن فانه نوعان نوع قد فطر الله عليه الحيوان ناطقه وبهيته فلهذا لا يحتاج فيه  
 الى معاليه طب الجوع والعطش البارد والتعب اضل دها وما يزيلها الثاني ما يحتاج الى تفكر وتامل كما في الامراض  
 المتشابهة الى اذنة في المزاج يخرج بها عن الاعتدال ما الى حرارة او برودة او يوسنة او رطوبة او ما يتركب من اثنين منها او  
 هي نوعان اما مادية واما كيفية اعني اما ان يكون بانصباب مادة او بحدوث كيفية والفرق بينهما ان امراض كيفية تكون  
 بعد زوال المواد التي اجترها فيزول موادها ويبقى اثرها كيفية في المزاج وامراض مادية اسبابها معها تمدد لها واذا كان سبب  
 المرض معه فالنظر في السبب يلغي ان يقع ولا ثم في المرض ثانيا ثم في الداء ثالثا والامراض الالية وهي التي تخرج العضو عن  
 هيئاته اما في شكل او تجويف او مجرى وخشونة او ملاسنة او عدد او عظم ووضوح وان هذه الاعضاء اذا اتلفت وكان  
 منها البدن سمي تلفها اتصالا واخراجا عن الاعتدال فيه يسمى تفرقا لا اتصالا والامراض العامة التي تعم المتشابهة و  
 الالية والامراض المتشابهة هي التي يخرج بها المزاج عن الاعتدال وهذا الخروج يسمى مرضا بعد ان يضر بالفعل ضرا الحسوسا  
 وهي على ثمانية اضرار اربعة بسيطة واربعة مركبة والبسيطة الباردة والحارة والرطب واليابس المركبة الحارة والرطب والحارة  
 اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس وهي طان تكون بالانصباب مادة او بغير انصباب مادة وان لم يضر المرض بالفعل يسمى خروجا  
 عن الاعتدال صحة وللبدن ثلاثة احوال حال طبيعية وحال خارجة عن الطبيعة وحال متوسطة بين الامرين والاوهما يكون  
 البدن صحيحا والثانية بما يكون مريضا والحال الثالثة هي متوسطة بين الحالتين فان الضل لا ينتقل الى ضده الا لمتوسط و  
 سبب خروج البدن عن طبيعته اما من داخله لانه مركب من الحارة الباردة والرطب اليابس واما من خارجه فلان ما يلقاه

قد يكون موافقا وقد يكون غير موافق والضار الذي يلحق الانسان قد يكون من سوء المزاج يخرج عنه اعتدال وقد يكون من فساد في العضو وقد يكون من ضعف في القوى او الارواح الحاملة لها ويرجع ذلك الى زيادة ما الاعتدال في عدم زيادته او نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه او تفرق ما الاعتدال في اتصاله واتصال الاعتدال في تفرقه او امتداد ما الاعتدال في نقباضه او خروجه ذي ضم و شكل عن وضعه وشكله بحيث يخرج عنه اعتداله فالطبيب هو الذي يفرق ما يضر بالانسان جمعه او يجمع فيه ما يضره تفرقه او ينقص منه ما يضره زيادته او يزيد فيه ما يضره نقصه فيجلب الصحة المنقوذة او يحفظها بالشكل والشبه ويدفع العلة الموجودة بالضر والنقيض ويخرجها او يدفعها بما يمنع من حصولها بالجم، واسترى هذا كله في هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم شافيا كافيا بحول الله وقوته وفضله ومهنته **فصل** فكان من هديه صلى الله عليه وسلم فعل التدوي في نفسه والامر به لمن اصابه مرض من اهله واصحابه ولكن لم يكن من هديه واحد في صحة استعمال هذه الادوية المركبة التي تسمى اقربادين بل كان غالب ديتهم بالمفردات وربما اضافوا الى المفرد ما يعاونها ويكسر سورتها وهذا غالب طب الامم على اختلاف اجناسها من العرب والترك واهل البوادي قاطبة وانما عني بالمركبات لردم واليونانيون واكثر طب الهند بالمفردات وقد تفق الاطباء على انه متى امكن للتدوي بالغذاء لا يعدل الى لد وانما يمكن باليسيط لا يعدل الى مركبات لولا وكلاء قد علم دفعه بالاغذية والحكمة لم يحاول دفعه بالادوية قالوا لا ينبغي للطبيب ان يولع بسعة الادوية فان الله اذا لم يجد في البدن داء يخلله او وجلاء لا يوافقها او وجد ما يوافقها فزادت كميتها عليه واكفيته تشبث بالصحة وعنت بها وارباب التجارب من الاطباء طبعهم بالمفردات غالبا وهم اصد فرق الطب لثلاث وتحقيق في ذلك ان الادوية من جنس الاغذية والامتنع والطائفة التي غالب غلبتها المفردات فامراضها قليلة جدا وطبها بالمفردات واهل المدن الذين غلبت عليهم الاغذية المركبة يحتاجون الى الادوية المركبة وسبب ذلك ان امراضهم في الغالب مركبة فالادوية المركبة انفع لها وامراض اهل البوادي والصحارى مفردة فيكفي في مداواتها الادوية المفردة فهذا برهان بحسب لصناعة الطبية ونحن نقول ان ههنا امر اخر نسبة طب الاطباء اليه كنسبة طب لطرقيه والنجاة الى طبهم وقد عترف به حل قهرم واثبتهم فان ما عندهم من العلم بالطب منهم من يقول هو قياس منهم من يقول هو تجرية ومنهم من يقول هو الهامات ومناجات وحس صائب ومنهم من يقول اخذ كثير من الحيوانات لبهيمية كما يشاهد الانسان اذا اكلت ذوات السموم تعد الى السراج قتلخ في الزيت يتلوى به وكمار وبيت الحيات اذا خرجت من بطون الارض قد غشيت ابصارها تاتي الى ورق الرازيانج فتم بعيونها عليها ولما عهد من الطير التي تحتقن بماء الجوع عند نجاس طبعه وامثال ذلك مما ذكر في مبادئ الطب واين يقع هذا امثاله من الوحش الذي يوجه الله الى رسوله بما ينفعه ويضره فنسبة ما عندهم من الطب الى هذا الوحش كنسبة ما عندهم من العلوم الى حاجاته به الا بنباء بل ههنا من الادوية التي تشفى من الامراض ما لم يهتد اليها عقول كابر الاطباء ولم يصل اليها علومهم وتجاربهم واقيستهم من الادوية القلبية وروحانية وقوة القلب اعتمادا على الله والتوكل عليه والاتجاء اليه والانظراس والاكتسابين يديه والتذلل له والصدقة والصلوة والدعاء والتوبة والاستغفار والاحسان الى الخلق واغاثة الملهوف وتفريج عن المكروب فان هذه الادوية قد جرت بها الامم على اختلاف ديارها واملها فوجدوا الهام من التأثير في الشفاء ما لم يصل اليه علم الاطباء

ولا تجربته ولا قياسه وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا امر كثيرة ورأينا ما تفعل ما لا تفعل الادوية الحسنة بل تضر الادوية  
الحسنة عند ما يتولى الادوية الطرية عند الاطباء وهذا جاعل على قانون الحكمة الالهية ليس خارجا عنها ولكن الاسباب متنوعة  
فان القلب متى اتصل برب العالمين وخالق الداء والدواء ومبدى الطبيعة ومصرفها على ما يشاء كانت له ادوية اخرى غير الادوية  
التي يعاينها القلب البعيد منه المعرض عنه وقد علم ان الارواح متى قويت وقويت النفس والطبيعة تعاونا على دفع الداء وقهره  
فكيف يتكلم من قوت طبيعته ونفسه وفرجت بقرها من بارها وانسها به وجهاله وتنعمها بكبرها وانصرفت قواها كلها اليه وجميعها عليه  
واستعانتها به وتوكلها عليه ان يكون ذلك لها من ارباب الادوية ويوجب لها هذه القوة دفع الامور بالكلية ولا يتكره هذه الاجل  
الناس اعظمهم حجابا واكثرهم نفسا وابعدهم عن الله وعن حقيقة الانسانية وسندكر ان شاء الله السبل الذي به ازال قراء  
الفاخرة الداء عن اللذيق التي رقي بها فقام حتى ما كان به قلبه فهذا نوعان من الطب النبوي نحن نحول الله نتكلم عليها بحسب  
الجملة والطاقة ومبداً من علمنا القاصر ومعارفنا المتلاشية جدلنا وبضاعتنا المزجات ولكننا نستوهب من بيده الخير كله  
ونستمد من فضله فإلانة العزيز الوهاب **فصل** في مسلي في صحيحه من حديث ابى الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال لكل داء دواء فاذا اصيب داء الداء برأ باذن الله عز وجل وفي الصحيحين عن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما انزل الله من داء الا انزل له شفاء وفي مسند الامام احمد من حديث زياد بن علاقة عن اسامة  
ابن شريك قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الاعراب فقالوا يا رسول الله انت لاوى فقال نعم يا عباد الله تداءوا  
فان الله عز وجل لم يضع داء الا ووضع له شفاء غير داء واحد قالوا ما هو قال الهمم وفي لفظ ان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء  
علمه من علمه وجعله من جملة وفي المسند من حديث ابن مسعود يرفعه ان الله عز وجل لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه  
وجعله من جملة وفي المسند والسنن عن ابن خزيمة قال قلت يا رسول الله ارأيت رقاسم قريها ودواء تتداوى به وتفاة نتقيها هل  
تد من قدر الله شيئا فقال هي من قدر الله فقد تضمنت هذه الاحاديث اثبات الاسباب المسببات وايصال قول من انكرها  
ويجوز ان يكون قوله لكل داء دواء على عمومته حتى يتناول الادواء القاتلة والادواء التي لا يمكن طبيا ان يبرأها ويكون الله عز وجل  
قد جعل لها ادوية تبراها ولكن طوى علمها عن البشر ولم يجعل لهم اليه سبيلا لان العلم للخلق الا ما علمهم الله ولهذا علق النبي صلى الله  
عليه وسلم الشفاء على مصادقة الدواء للداء فانه لا شئ من المخلوقات الا له ضد فكل داء له ضد من الداء يعالج بضده فخلق الله  
صلى الله عليه وسلم البرء موافقة الداء للدواء وهذا قدرنا على مجرد وجوده فان الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية او زادت في  
الكمية على ما ينبغي نقله الى داء اخر متى قصر عنها الوصف بمقاومته وكان العلاج قاصرا ومتى لم يقع المداوى على الدواء لم يحصل  
الشفاء ومتى لم يكن الزمان صالحا لذلك الدواء لم ينفع ومتى كان البدن غير قابل له والقوة عاجزة عن جملة او ثمانية يمنع من  
تأثيره لم يحصل البرء لعدم المصادقة ومتى تمت المصادقة حصل البرء ولا بد وهذا احسن المحلين في الحديث **والثاني** ان يكون  
من العام المراد به الخاص لا سيما والداخل في اللفظ اضعاف اضعاف الخارج منه وهذا يستعمل في كل لسان ويكون المراد  
ان الله لم يضع داء يقبل الدواء الا وضع له دواء فلا يدخل في هذا الادواء التي لا يقبل الدواء وهذا لقوله تعالى في الزم التي  
سلطها على قوم عاد **تدبر كل شئ بامر ربها** كل شئ يقبل التدمير ومن شان الرمح ان تدمره ونظائره كثيرة ومن تأمل

خلق الاضداد في هذا العالم ومقاومة بعضها البعض ودفع بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض تبين له كمال قدرته التي تملأ  
وحكمته واتقانه ما صنعه وتفرد به بالربوبية والوحدانية والقهر وان كل ما سواه فله ما يضافه ويماضيه كما انه الغني بذاته وكل  
ما سواه محتاج بذاته وفي هذه الاحاديث الصحيحة الامر بالتداعي وانه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفعه داء الجوع والعطش  
والحر والبرد باضدادها بل لا يتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الاسباب التي نصبها الله مقتضيات مسبباتها قدرا وشرعا  
وان تعطيلها يقدر في نفس التوكل كما يقدر في الامر والحكمة وتضعفه من حيث يظن معطلها ان تركها اقوى من التوكل فان  
تركها عجزا ينافي في التوكل الذي حقيقة اعتماده القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره في دينه ودنياه  
ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الاسباب والامكان معطلا للحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزا توكل ولا وكله عجزا في امره  
على من انكر التداعي قال ان كان الشفاء قد قدرا لا يفيده وان لم يكن قدرا كذلك وايضا فان المرض حصل بقدر الله  
قدرا لا يدفع ولا يرد وهذا السؤال هو الذي خرج في الاعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما افاضل الصحابة فاعبأ به وحكمته وصفاته  
من ان يوحى وامثل ذلك ولا جابله النبي صلى الله عليه وسلم عنه بما شفى وكفى فقال هذه الادوية والرقى والتعاضد من قدرته فما خرج شئ عن  
قدرته بل يرد قدرة بقدرة وهذا الرد من قدرة فلا سبيل الى الخروج عن قدرة بوجه ما وهذا ذكر قدره الجوع والعطش والحر والبرد  
باضدادها وذكر قدره العدو والجهد وكل من قدرته الدافع والمدفع والدفع ويقال لمورد هذا السؤال هذا يوجب عليك ان لا  
تبشر سببا من الاسباب التي تجلب بها منفعة او تدفع بها مضرة لان المنفعة والمضرة ان قدرتا لم يكن بد من وقوعهما وان لم تقع  
لم يكن سبيل الى وقوعهما في ذلك خراب الدين والدنيا وفساد العالم وهذا لا يقوله الا دافع الحق معانده فيذكر ان قدره ليدفع حجة  
الحق عليه المشركين الذين قالوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباءنا ولو شاء الله ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا فهذا  
قاله دحض حجة الله عليهم بالرسول وجواب هذا السائل ان يقال بقي قسم ثالث لم يذكر وهو ان الله قدر كذا وكذا هذا السبب  
فان اتيت بالسبب حصل المسبب والا فلا فان قال ان كان قدره الى السبب فعلته وان لم يقدره الى ما لم تكن من فعله قيل فهل يزيل هذا الاحتياج  
من عبدك وولدك واجيرك اذا احتجبه عليك فيما امرته به ونهيته عنه فخالقك فان قبلته فالانتم من عصاك واخذ مالك  
وقذف عرضك وضيع حقوقك وان لم تقبله فليكن مقبولا منك في دفع حقوق الله عليك وفدري في اثر امرائى ان  
ابراهيم الخليل قال يا رب من الداء قال منى قال فمن الداء قال منى قال فما بال الطبيب قال جعل الداء على عبدك وولدك وولدك  
وسلم لكل داء دواء تقوية لنفس المريض والطبيب بحث على طلب لك الداء والتفتيش عليه فان المريض اذا استشمرت نفسه  
ان لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء ويرد من حرارة اليأس وفقره باب الرجاء ومتى قوت نفسه انبعثت حرارته القرزية و  
كان ذلك سببا لقوة الامراض الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قوت هذه الامراض قوت القوى التي هي حاملات لها فتمت  
المريض دفعته وكذا ان الطبيب اذا علم ان لهذا الداء دواء امكنه طلبه والتفتيش عليه وامراض الابدان على وزن امراض القلوب  
وما جسد الله للقلب مرضا الا حصل له شفاء بضده فان علمه صاحب الداء واستعمله وصادق دواء قلبه برأه باذن الله تعالى **فصل في**  
هديه صلى الله عليه وسلم في الاحتفاء من التحم والريادة في الاكل على قدر الحاجة والقانون الذي ينبغي مراعاته في الاكل والشرب  
فالمسند وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن نجس ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان كان



لا بد فاعلا ثلث لطعامه وثلث لشربه وثلث لنفسه **فصل** الامراض نوعان امراض مادية يكون عن زيادة مادة افترطت في البدن حتى اضحت بافاله الطبيعية وهي الامراض الاكثية وسيبها ادخال الطعام على البدن قبل هضم الاول والزيادة في القدر الذي يحتاج اليه البدن وتناول الاغذية القليلة النفع الطبيعية الهضم والاكثر من الاغذية المختلفة التركيب المتنوعة فاذا مالا الاذى بطنه من هذه الاغذية واعتاد ذلك اورثته امراضا متنوعة منها بطل الزوال وسريعه فاذا توسط في الغذاء تناول منه قدر الحاجة وكان معتدلا في كميته وكيفية كان انتفاع البدن به اكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير ومرتبات الغذاء ثلاثة احدى هامة الحاجة والثانية معتبة الكفاية والثالثة متميزة الفضلة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه يكفيه لقيمات يقمن صلبه فلا يسقط قوته ولا يضعف معها فان تجاوزها قليلا اكل في ثلث بطنه ويدع الثلث الاخر للماء والثلث للنفس وهكذا من اتقى ما للبدن والقلب فان البطن اذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشرب فاذا ورج عليه الشرب ضاق عن النفس ونرض له الكرب والتعب صار محملا بمنزلة حامل الحمل الثقيل هذا الى ما يلزم ذلك من فساد القلب وكسل الجوارح عن الطاعات وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشبع فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن هذا اذا كان دائما واكثر يا واما اذا كان في الاحيان فلا يباس به فقد شرب ابو هريرة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن حتى قال الذي بعثك نبا حتى لا اجده مسلكا واكل الصحابة بحضرة مرارا حتى شبعوا والشبع المفرط يضعف القوى البدن وان اخضبه وانما يقوى البدن بحسب ما يقبل من الغذاء لا بحسب كثرتة ولما كان في الانسان جزء ارضي وجزء هوائي وجزء مائي قسم النبي صلى الله عليه وسلم طعامه وشربه لنفسه على الاجزاء الثلاثة فان قيل فاین حظ الجزء الناري قيل هذه مسألة تكلم فيها الاطباء وقالوا ان في البدن جزء ناري بالفعل وهو احدى اركانه واسطقسانه ونازحهم في ذلك اخرون من العقلاء من الاطباء وغيرهم وقالوا ليس في البدن جزء ناري بالفعل واستدلوا بوجوه **احدها** ان ذلك الجزء الناري اما ان يدعى انه نزل عن الاثير واختلط بهذه الاجزاء المائية والارضية او يقال انه يولد فيها ويكون الاول مستبعد لوجهين احدهما ان النار بالطبع صاعدة فلونزلت لكانت تقاسر من مركزها الى هذا العالم الثاني ان تلك الاجزاء النارية لا بد في نزولها ان تعبر على كرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونحن نشاهد في هذا العالم ان النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل فتلك الاجزاء الصغيرة عند مركزها بكرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونهاية العظاويل بالانطفاء واما الثاني فهو ان يقال انها تكونت ههنا فهو ابعد وابعد لان الجسم الذي صار نارا بعد ان لم يكن كذلك قد كان قبل صيرورة اما ارضيا واما ماء واما هواءا لا تحصر الاركان في هذه الاربعة وهذا الذي قد صار نارا قد كان مختلطا باحد هذه الاجسام ومتصلا بها والجسم الذي لا يكون نارا اذا اختلط باجسام عظيمة ليست بنار ولا واحد منها لا يكون مستعدا لان ينقلب فارا لا تدفئ نفسه ليس بنار الاجسام المختلطة به باردة فكيف يكون مستعدا لاثقاله نارا وان قلتم لو لا تكون هناك اجزاء نارية تقلب هذه الاجسام وتجعلها نارا بسبب مخالطتها اياها قلنا الكلام في حصول تلك الاجزاء النارية كالكلام في الاول فان قلتم اننا نرى من شر الماء على النورة المطفاة ينفصل منها نار واذ وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها واذا ضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط وذلك يبطل ما قررتموه والقسم الاول

ايضا قال المنكرون نحن لا ننتكر ان يكون المصاكة الشديدة محدثة للنار كما في ضرب الحجارة على الحديد او يكون قوة تسخين الشمس محدثة للنار كما في البورة لكننا نستبعد ذلك جدا في اجرام النبات والحيوان اذ ليس في اجرامها من الاصطكاك ما يوجب حدوث النار ولا فيها من الصقل والصقال ما يبلغ الى حد البلورة كيف وشعاع الشمس تقع على ظاهرها فلا يتولد النار البتة فالشعاع الذي يصل الى باطنها كيف يولد النار **الوجه الثاني** في اصل المسألة ان الاطباء مجمعون على ان الشرايط العتيق في غاية السخونة بالطبع فلو كانت تلك السخونة بسبب الاجزاء النارية لكانت حكمة اذ تلك الاجزاء النارية مع حقارتها كيف يعقل بقاؤها في الاجزاء المائية الغالبة دهر طويلا بحيث لا تنطفئ مع اذ ارى النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل **الوجه الثالث** انه لو كان في الحيوان والنبات جزء ناري بالفعل لكان مغلوبا بالجزء المائي الذي فيه وكان الجزء الناري مقهورا به وغلبة بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضي انقلاب طبيعة المغلوب الى طبيعة الغالب فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الاجزاء النارية القليلة جدا الى طبيعة الماء الذي هو ضد النار **الوجه الرابع** ان الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الانسان في كتابه في مواضع متعددة يخبر في بعضها انه خلقه من ماء وفي بعضها انه خلقه من تراب وفي بعضها انه خلقه من المركب منهما وهو الطين وفي بعضها انه خلق من صلصال كالفخار وهو الطين الذي ضروته الشمس والريح حتى صار صلصال كالفخار ولم يخبر في موضع واحد انه خلقه من نار بل جعل ذلك خاصية ابيير ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلقت الملائكة من نور وخلق ابليس من مارج من نار وخلق ادم مما وصف لكم وهذا صريح في انه خلق مما وصفه الله في كتابه فقط ولم يصف لنا سبحانه انه خلقه من نار ولا ان في مادته شيئا من نار **الوجه الخامس** ان عامة ما يستدلون به ما يشاهدون من الحرارة في ابدان الحيوان وهي دليل على الاجزاء النارية وهذا لا يدل ان اسباب الحرارة اعم من النار فانها تكون عن النار قارة وعن الحركة اخرى وعن انعكاس الاشعة وعن سخونة الهواء وعن مجاورة النار وذلك بواسطة سخونة الهواء ايضا ويكون عن اسباب اخر فلا يلزم من الحرارة النار قال اصحاب النار من المعلوم ان التراب والماء اذا اختلطا فالابدل لهما من حرارة يقتضي طينهما وامتزاجهما والا كان كل منهما غير مانع للاخر ولا متعدي به وكذا انك اذا القينا البذر في الطين نحيش لا يصل اليه الهواء ولا الشمس فسد فلا يتخلو ما ان يحصل في المركب جسيم منضج طابخر بالطبع اولا فان حصل فهو الجزء الناري وان لم يحصل لم يكن المركب مستحيا بطبعه بل ان سخن كان التسخين عرضيا فاذا زال التسخين العرضي لم يكن الشيء حار في طبعه ولا في كيفيته وكان باردا مطلقا لكن من الاغذية والادوية ما تكون حارا بالطبع فعلمنا ان حرارتها انما كانت لان فيها جوهر ناري وايضا فلو لم يكن في البدن جزء مسخن لوجب ان يكون في نهاية البرد لان الطبيعة اذا كانت مقتضية للبرد وكانت خالية عن المعاون والمعارض وجبت ان تهام البرد الى اقصى الغاية ولو كان كذلك لما حصل لها الاحساس بالبرد لان البرد الواصل اليه اذا كان في غاية كان مثله والشيء لا ينفع عن مثله واذا لم ينفع عنه لم يحس به واذا لم يحس به لم يمتد له عند وان كان دونه فعدم الانفعال يكون اولى فلو لم يكن في البدن جزء مسخن بالطبع لما انفع البدن عن البرد ولا قالوا به قالوا واد لتكم انما تبطل قول من يقول الاجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية ونحن لا نقول بذلك بل نقول بصورتها النوعية تحس به عند امتزاج قارة بخرون ولا يجوز ان يقال ان الارض والماء والهواء اذا اختلطت فالحركة المنضجة الظاهرة

لها هي حرارة الشمس وسائر الكواكب ثم ذلك المركب عند كمال انضجته يستعد لقبول الهياة التركيبية بواسطة السخونة نباتا  
كان او حيوانا او معدنا وما المانع ان تلك السخونة والحرارة التي في المركبات هي بسبب خواص وقوى محدثها الله تعالى  
عند ذلك كما متزاج كامن الاجزاء النارية بالفعل ولا سبيل لكم الى ابطال هذا الامكان البتة وقد اعترف جماعة من  
فضلاء الاطباء بذلك واما حديث احساس البدن بالبرد فنقول هذا يدل على ان في البدن حرارة وتسخينا ومن ينكروك  
لكن ما الدليل على انحصار السخن في النار فانه وان كان كل نار مسخن فان هذه القضية لا تنعكس كلية بل عكسها الصادق  
بعض المسخن نار واما قولكم بفساد صورة النار النوعية فالكثر الاطباء على بقاء صورتها النوعية والقول بفسادها قول فاسد قد اعترف  
بفساده افضل وبتأخيركم في كتابه المسمى بالشفاء وروهن على بقاء الاحكام اجمع على طبائعها في المركبات وبالله التوفيق **فصل**  
وكان علاج صلوات الله عليه وسلم لثلاثة انواع احدها بالادوية الطبيعية والثاني بالادوية الالهية والثالث بالمركب من الامرين ونحن نذكر  
الانواع الثلاثة من هدي صلوات الله عليه وسلم فنبتل بذكر الادوية الطبيعية التي وصفها واستعملها ثم نذكر الادوية الالهية ثم المركبة  
وهذا انما نشير اليه ليشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بعث هاديا وادعيا الى الله والى جنته ومعرفة الله وسبيل الامة مواضع خباها  
وامرهم بها ولمواقع سخطه وناهيهم عنها ونحبرهم بخبايا الانبياء والرسل واحوالهم مع اممهم واخبار تحقيق العالم وامرهم بالمبدأ والمعاد  
وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها واسباب ذلك واما طب لادن فحاج من تكليل شرعيته ومقصود الغيرة بحيث انما يستعمل عند  
الحاجة اليه فاذا قدر الاستغناء عنه كان صرف لهم والقوى الى علاج القلوب والارواح وحفظ صحتها ورفع اسقامها و  
حياتها مما يفسدها هو المقصود بالقصد الاول واصلاح البدن بدوت اصلاح القلب لا ينفق وفساد المدد مع اصلاح القلب  
مضرة يسيرة جدا وهي مضرة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة وبالله تنوفيق ذكر **القسم الاول** وهو العلاج بالادوية  
الطبيعية **فصل** في هديه في علاج الحمى ثبت في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الحمى وشقا  
الحمى من فيرجعهم فابردوها بالماء وقد استشكل هذا الحديث على كثير من جملة الاطباء ورأوه منافيا لدواء الحمى وعلاجها و  
نحن نبين بحول الله وقوته وجهه وفاقه فنقول خطاب النبي صلى الله عليه وسلم نوعان عام لاهل الارض وخاص ببعضهم  
**فالاول** كعامة خطابه **والثاني** كقول لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا  
فهذا ليس بخطاب لاهل المشرق والمغرب والعراق ولكن لاهل المدينة وما على سمتها كالشام وغيره وكذلك قوله ما بين  
المشرق والمغرب قبلة واذا عرف هذا فنحن خطابه في هذا الحديث خاص باهل الحجاز وما والايم اذ كان اكثر الحميات التي تعرض  
لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس وهذه ينفعها الماء البارد شربا وَاغتسالا فان الحمى  
حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنت من بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق الى جميع البدن فتشتعل فيه  
اشتعالا يضر بالاعمال الطبيعية وهي تنقسم الى قسمين **عرضية** وهي بمادة اما عن الورم او الحركة او اصابة حرارة  
الشمس او الغيظ الشديد ونحو ذلك **وهي عرضية** وهي ثلاثة انواع وهي لا تكون الا في مادة اولى ثمرتها تسخن جميع  
البدن فان كان مبدأ تغلقها بالروح سميت حمى يوم لانها في الغالب تزول في يوم ونهايتها ثلاثة ايام وان كان  
مبدأ تغلقها بالاخلاق سميت عفنية وهي اربعة اصناف صفراوية وسوداوية وبطنمية ودموية وان كان مبدأ تغلقها



من فقه الحديث وإشارته وأما لادبه فاستعماله وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث أنس يرفعه إذا حرق أحدكم فليرش عليه الماء البارد ثلث ليل من السحر وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة يرفعه الحمى من كبر جهم فحقوا عنكم بالماء البارد وفي المسند وغيره من حديث الحسن عن سمرق يرفعه الحمى قطعة من النار فابردوها عنكم بالماء البارد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حرق عابرة من ماء فافوخها على رأسه فاغتسل وفي السنن من حديث أبي هريرة قال ذكرت الحمى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبحها رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبها فانها تنفي الذنوب كما تنفي النار حيث الحديد لما كانت الحمى تنفيها حمية عن الاغذية الردية وتناول الاغذية والادوية النافعة وفي ذلك اعانة على تنقية البدن ونفي خبائثه وفضوله وتصفيه من مواد الردية ويفعل فيه كما يفعل النار في الحديد في نفي خبثه وتصفيه جوهره كانت اشبه الاشياء بنار الكبر التي تصف جوهر الحديد وهذا القدر هو المعلوم عن اطباء الابدان واما نصفيتها القلب من وسخه ودرنه وخراجها خبائثه فامر بعلمه اطباء القلوب ويجدونه كما اخرهم به نبيه صلى الله عليه وسلم ولكن مرض القلب لما كان مايوسا من برئه لم ينفع فيه هذا العلاج فالحق تنفع البدن والقلب وما كان بهذه المثابة فسببه ظلم وعدوان وذكرت مرة وانا محموق قال بعض الشعراء يستبها زارت مكفرة الذنوب وودعت تبالها من زائر مودع قالت وقد عزمت على ترحالها ما ذا تريد فقلت لا ترجعي فقلت تبالة اذا سب ما نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سببه ولو قال زارت مكفرة الذنوب تصيبها اهلا بها من زائر مودع قالت وقد عزمت على ترحالها ما ذا تريد فقلت لا تقلمي لكان اول به ولا قلت عنه فاقلمت عني سريعا وقد روي في اثر لا اعرف حاله حتى يوم كفارة سنة وفيه قولان **احد** ان الحمى يدخل في كل الاعضاء والمفاصل وعدتها ثلث مائة وستون مفصلا فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم **والثاني** انها تؤثر في البدن تاثيرا لا تزول بالكلية الى سنة كما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر لم يقبل له صلاة اربعين يوما ان اثر الخمر يبقى في جوف العبد وعروقه واعضائه اربعين يوما والله اعلم قال ابو هريرة ما من مرض تصيبني احب الي من الحمى لانها تدخل في كل عضو مني وان الله سبحانه يعطي كل عضو حظه من الاجر وقد روي الترمذي في جامعه من حديث رافع بن خديج يرفعه اذا اصاب احدكم الحمى وانما الحمى قطعة من النار فليطفئها بالماء البارد ويستقبل غمرا جاريا فليقبل جربة ماء بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدق رسولك وينغمس فيه ثلث غمسات ثلثة ايام فان برئ ولا ففي خمس فان لم يبرئ في خمس فسبع فان لم يبرئ في سبع فانها لا تكاد تجاوز السبع باذن الله قلت وهو ينفع فعلة في فصل الصيف في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدمت فان الماء في ذلك الوقت بارد ما يكون لبعده عن ملاقات الشمس ووقوع القوى في ذلك الوقت لما افادها النوم والسكون وبرد الهواء فيجتمع قوة القوى وقوة الدواء وهو الماء البارد على حرارة الحمى العرضية والغث الخالصة اعني التي لا ورم معها ولا شئ من الاعراض الردية والمواد الفاسدة فيطفئها باذن الله لاسيما في احدا الايام المذكورة في الحديث وهي الايام التي تقع فيها بحر ان الامراض الحادة كثيرا سيما في البلاد المذكورة لوقوع اخلاط سكاغها وسرعة انفعالها عن الدواء النافع **فصل** في هديه في علاج استطلاق البطن في الصبي من حديث ابي المتوكل عن ابي سعيد الخدري ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخي يشتكي بطنه

وفي رواية استطلق بطنه فقال اسقه عسلا فذهب ثم رجع فقال قد سقيته فلويغ عنه شيئا وفي لفظ فلم يزد الا استطلاقا  
مرتين او ثلاثا ثم قال اسقه عسلا فقال في الثالثة او الرابعة صدق الله وكذب بطن اخيك وفي صحيح مسلم في لفظ  
له ان اخي عرب بطنه اي قسده هضمه واعتلت معدته والاسم العرب بفتح الراء والدرب ايضا والعسل فيه منافع عظيمة  
فانه جلاء للاوساخ التي في العروق ولا معاء وغيره محلل للطوبى اكله وطلاءه نافع للمشايمة واصحاب البلغم ومن كان  
مزاجه باردا رطبا وهو معد ملين للطبيعة حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه مذهب لكيفيات الادوية الكريمة  
منق للكبد والصدر مدر للبول موافق للشمع الكائن عن البلغم واذا شربه حار ايد من الورد منفع من نمش الهوام وشرب  
الافيون وان شربه وحده ممزوجا به انفع من عضّة الكلب الكلب اكل القطر القاتل واذا جعل فيه اللوز الطري حفظ طراوته  
ثلاثة اشهر وكذلك ان يجعل فيه القثاء والخيار والقرع والبادنجان ويحفظ كثيرا من الفاكهة ستة اشهر ويحفظ جثة الموتى و  
يسمى الحافظ الامين واذا طرح به البدن المقل والشعر قتل قلبه وصبيان ذو طول الشعر وحسنه ونعمه ون الكحل به جلاظمة  
البصر وان استقر به بيش الاسنان وصقلها وحفظ صحتها وصحة اللثة ويفتح افواه العروق ويد الطير ولعقه على الريق  
يذهب البلغم ويفعل خصل المعدة ويدفع الفضلات عنها ويسميها استخينة بعد الاويق سدا دها ويغذي ذلك بالكبد و  
الكلى والمثانة وهو اقل ضرر السدا الكبد والبطي من كل حلو وهو مع هذا كله ما موانع الغلظة قليل المضار ضار لعرض  
للصفراويين ودفعيا بالخل ونحوه فيعود حينئذ نافعا لها جدا وهو غذاء مع الاغذية ودواء مع الادوية وشراب مع  
الاشربة وحلوا مع الحلو وطلاء مع الاطبية ومفرج مع المفرجات فما خلق لما شئ في معناه انتمل منه ولا مثله ولا قريب  
منه ولا يمكن معول القدماء الاعليه واكثر كتب القدماء لا ذكر فيها للسكر البية ولا يعرفونه فانه حديث العهد حدث  
قريبا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه بالماء على ريق وفي ذلك سر يد بع في حفظ الصحة لا يدركه الا الفطن الفاضل  
وسند كذا ان شاء الله عند ذكر هديته في حفظ الصحة وفي سنن ابن ماجة حرقوا من حديث ابى هريرة من  
لعق ثلث غدوات كل شمر لم يصبه عظيم من البلاء وفي اثر اخر عليكوا بالشفائين العسل والقران فجمع بين طب البشر  
والاهل وبين طب الابدان وطب الارواح وبين دواء الارضى والسماى اذا عرف هذا فهذا الذى وصف له النبي  
صلى الله عليه وسلم العسل وكان استطلاق بطنه عن تخمة اصابته عن امتلاء فامره بشرب العسل لدفع الفضول  
المجمعة في نواحي المعدة ولا معان فان العسل فيه جلاء ودفع للفضول وكان قد اصاب المعدة اخلاط لزجة تمنع  
استقرار الغذاء فيه للزوجة فان المعدة لها خمل كخمل المنشقة فاذا علق بها الاخلاط اللزجة افسدتها وافسدت  
الغذاء فدواءها بما يجلوها من تلك الاخلاط والعسل جلاء والعسل من احسن ما عوج به هذا الداء لا سيما ان  
منعج بالماء الحار وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع وهوان الدواء يجب ان يكون له مقدار ومكية بحسب حال  
الداء ان قصر عنه لم يزل بالكلية وان جاوزه او هزل القوى فاحدث ضررا اخر فلما امر ان يسقيه العسل سقاء مقدار  
لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض فلما اخبره علوان الذى سقاء لا يبلغ مقدار الحاجة فلما تكرر وتوابعه الى النبي  
صلى الله عليه وسلم اكد عليه المعاودة ليصل الى المقدار المقاوم للداء فلما تكررت الشرب بمسحاة الداء برئ باذن الله

واعتبار مقدار الادوية وكيفيةاتها ومقدار قوة المرض والمريض من اكبر قواعد الطب وفي قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن اخيك اشارة الى تحقيق دفع هذا الدواء وان بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه فامر بتكرار الدواء لكثرة المادة وليس طبه صلى الله عليه وسلم كطب الاطباء فان طب النبي صلى الله عليه وسلم مدين قطعي التي صادرة عن الوحي مستكوفة النبوة وكمال العقل وطب غيره اكثره حدس وظنون وتجارب ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة بل انما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكمال التقى له بالايمان والاذا كان هذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور ان لم يتلق هذا التقى لم يحصل به شفاء الصدور من دوائه بل لا يزيد المنافقين الا رجسا الى رجسهم ومرضا الى مرضهم ومع طب الابدان منه قطب النبوة لا يناسب الا الابدان الطيبة كما ان شفاء القرآن لا يناسب الا الارواح الطيبة والقلوب الحية فاعراض الناس عن طب النبوة كاعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع وليس ذلك لقصور في الدواء ولكن نخبت الطبيعة وفساد المحل وعدم قبوله والله الموفق **فصل** وقد اختلف الناس في قوله تعالى يخرج من بطونهم اشراك مختلف الوان فيه شفاء للناس هل الضمير فيه راجع الى الشراب او راجع الى القرآن على قولين الصحيح رجوعه الى الشراب وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقنادة والاكثرين فانه هو المذكور والكلام سيق لاجله ولا ذكر للقرآن في الآية وهذا الحديث الصحيح وهو قوله صدق الله كالصريح فيه والله تعالى اعلم **فصل** في هديه في الطاعون وعلاجه واحترامه عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمعه يسال اسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون فقال اسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز ارسل على طائفة من بني اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها فوارمته وفي الصحيحين ايضا عن حفصة بنت سيرين قالت قال انس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون شهادة لكل مسلم الطاعون من حيث اللغة نوع من الوباء قاله صاحب الصحاح وهو عند اهل الطب ورم ردي يخرج معه تلهب شديد مولودا يتجاوز المقدار في ذلك ويصير ما حوله في الاكثر اسود واخضر الكبد ويؤلم مرة الى التفرج سريعا وفي الاكثر يحدث في ثلثة مواضع في الابط وخلف الاذن والارنبه وفي اللحوم الرخوة وفي اثر عن عايشة انها قالت للنبى صلى الله عليه وسلم الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال غدة كغدة البعير يخرج في المراق والابط قال الاطباء اذا وقع الخراج في اللحوم الرخوة والمغابن وخلف الاذن والارنبه وكان من جنس فاسد سمي يسمى طاعونا وسببه دم ردي مائل الى العفونة والفساد مستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه وربما رشم دما وصديدا ويؤدى الى القلب كيفية ردية فيحدث القيح والخفقان والغشى وهذا الاسم وان كان يعوم كل وردي يؤدى الى القلب كيفية ردية حتى يصير لذلك قتالا فانه يختص به الحادث في اللحم الغددي لانه لداءه لا يقبله من الاعضاء الا ما كان اضعف بالطبع وارجاه ما حدث في الابط وخلف الاذن لقربها من الاعضاء التي هي اراس واسلمه الاحمر ثم الاصفر والذي الى السواد فلا يفلت منه احد ولما كان الطاعون يكثر في الوباء وفي البلاد الدنية

عبر عنه بالوباء كما قال الخليل الوباء الطاعون وقيل هو كل مرض يعر وتتحقيق ان بين الوباء والطاعون عموما و  
 خصوصا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا وكذلك الامراض العامة اعمر من الطاعون فانه واحد منها  
 وانطواعين خراجات وقروح واورام رديّة حادثة في المواضع المتقدم ذكرها قلت هذه القروح والاورام والجراح  
 هي اثار الطاعون وليس نفسه ولكن الاطباء لما لم يدرك منه الا اثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون  
 يعبر به عن ثلثة امور **احدها** هذه الاثر الظاهر هو الذي ذكره الاطباء **والثاني** الموت الحاصل عنه  
 وهو ما راد بالحديث الصحيح في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم **والثالث** السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد  
 في الحديث الصحيح انه بقية رجز ارسل على نبي اسرائيل وورد فيه انه وخزائن وجاء انه دعة نبي وهذه العلل  
 والاسباب ليس عند الاطباء ما يدفعها كما ليس عندهم ما يدل عليها والرسول تخبر بالامور الخائبة وهذه الآثار  
 التي ادركوها من امر الطاعون ليس معهم ما ينفي ان يكون بتوسط الارواح فان تاثير الارواح في الطبيعة وامراضها  
 وهلاكها امر لا ينكره الا من هو اجهل الناس بالارواح وتأثيراتها وانفعال الاجسام وطلباتهم عنها والله سبحانه  
 قد يجعل لهذه الارواح تصرفا في اجسام بني آدم عند حدوث الوباء وفساد الهواء كما يجعل له تصرفا عند غلبة بعض المواد  
 الرديّة التي تحدث في النفس هيأة رديّة ولا سيما عند هيجان الدم والمرة السوداء وعند هيجان المنى فان الارواح  
 الشيطانية يتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض مما لا يتمكن من غيره ما لو يدفعها دافع اقوى من هذا الاستعداد  
 من الذكر والدعاء والابتهاال والتضرع والصدقة وقراءة القرآن فانه يستنزل لذلك من الارواح الملكية  
 ما يقهر هذه الارواح الخبيثة ويبطل شرها ويدفع تاثيرها وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مرارا لا يحصيها الا الله و  
 راينا الاستنزال هذه الارواح الطيبة واستجلاب قوتها تاثيرا عظيما في تقوية الطبيعة ودفع المواد الرديّة وهكذا  
 يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يحرم من وفقه الله بادر عند احساسه باسباب الشرائي هذه الاسباب التي فيها  
 عنه وهي له من انفع الداء واذا اراد الله عز وجل انفاذ قضائه وقدره اغفل قلبا لعبدا عن معرفتها وتصورها وارادتها  
 فلا يشعر بها ولا يريد ما يقضى الله فيه امر كان مفعولا وسائدا هذا الكلام انشاء الله تعالى ايضا حاويا بيانا عند الكلام  
 على التداوي بالرقى والعود النبوية والادكار والدعوات وفعل الخيرات ونبين ان نسبة طب الاطباء الى هذا الطب النبوي  
 كنسبة طب الطريقة والعجائز الى طبهم كما اعتزوا به هذا قههم وامتهم ونبين ان الطبيعة الانسانية اشد شئ انفعلا  
 عن الارواح وان قوى العود والرقى والدعوات فوق قوى الادوية حتى انها يبطل قوى السموم القاتلة والمقصود ان  
 فساد الهواء جزء من اجزاء السبب المتام والعلّة الفاعلة للطاعون فان فساد جوهر الهواء الموجب لمحدث الوباء  
 وفساده يكون لاستحالة جوهره الى الرداءة لغلبة احدى الكيفيات الرديّة عليه كالعفونة والنتن والسمية في  
 اى وقت كان من اوقات السنة وان كان اكثر حدوثه في اواخر الصيف وفي الخريف غالبا لكثرة اجتماع الفضلات  
 الماردية الحادة وغيرها في فصل الصيف وعدم تحللها في اخره وفي الخريف لبرد الجو ورجوعه الى الخرجة والفضلات  
 التي كانت تحلل في زمن الصيف فتتخثر فتتخثر وتعفن فيحدث الامراض العفنة ولا سيما اذا صادفت البدن



مستعملة قبلها لقليل الحركة كثيرا المواد فهذا لا يكاد نقلت من العطب واحص الفصول فيه فصل الربيع قال بقرطاس في  
 الخريف انما ما يكون الامراض واقبل واما الربيع فاصح الاوقات كلها واقلها موتا وقد جرت عادة الصنادلة ومجهز الموتى  
 انهم يستدينون ويتسلفون في الربيع والصيف على فصل الخريف فهو ربيعهم وهم اشوق شئ اليه وافرح بقدمه وقد روى  
 في حديث اذا طلع الفجر ارتفعت العاهة عن كل بلد ففسر بطولع الثريا وفسر بطولع النبات من الربيع ومنه النجوم والشجر  
 يكبر لان فاصح مال طولعه وتعامه يكون في فصل الربيع وهو الفصل الذي يرتفع فيه الاوقات واما الثريا فالامراض يكثرون  
 طولعها مع الفجر وسقوطها قال التيمي في كتاب مادة البقا اشدا وقات السنة فسادا واعظمها بليدة على الاجساد وقتان احدهما  
 سقوط الثريا للغيث عند طلوع الفجر والثاني وقت طولعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم لمنازلة من منازل القمر  
 وهو وقت تصريف فصل الربيع وانفصاله غير ان الفساد الكائن عند طولعها اقل ضررا من الفساد الكائن عند سقوطها وقال  
 ابو محمد بن قتيبة يقال ما طلعت الثريا ولا نأت الابعاة في الناس والابل وغربها احوه من طولعها وفي الحديث قول ثالث  
 ولعله اولى الاقوال به ان المراد بالنجوم الثريا وبالعاة الافة التي تلحق الزرع والثمار في فصل الشتاء وصدر فصل الربيع فصل  
 الا من عليها عند طلوع الثريا في الوقت المذكور ولذلك نحو صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر شرأها قبل ان تبدو صلاحها  
 والمقصود الكلام على هديه صلى الله عليه وسلم عند وقوع الطاعون **فصل** وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم للامة  
 في نهيه عن الدخول الى الارض التي هو بها ونهيه عن الخروج منها بعد وقوع كمال التحريم منه فان في الدخول في الارض التي هو  
 تعرض للبلاء وموافاة له في محل سلطانه واعانة للانسان على نفسه وهذا يخالف للشرع والعقل بل تجنيبه الدخول الى  
 ارضه من باب الحماية التي ارشدها الله سبحانه اليها وهي حمية عن الامكنة والاهوية المودية واما نهيه عن الخروج من بلده  
 ففيه معنيان **احدهما** حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه والصبر على قضيته والرضى بها **والثاني** ما قاله  
 ائمة الطب انه يجب على كل محترز من الوباء ان يخرج عن بدنه الرطوبات الفضلية ويقلل الغذاء ويميل الى التدبير الخفيف  
 من كل وجه الا الرياضة والحام فانهما مما يجب ان يجذر لان البدن لا يتخلوا غالبا من فضل ردي كامن فيه فيثيره الرياضة  
 والحام ويخلطانه بالكيوس الجيد وذلك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة وتسكين هيجان  
 الاخلاط ولا يمكن الخروج من ارض الوباء والسفر منها الا بحركة شديدة وهي مضرة جدا هذا كلام افضل الاطباء  
 المتأخرين فظهر المعنى الطبى من حديث النبوى وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما فان قيل ففي قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا تخرجوا فرار منه ما يبطل ان يكون المراد حالة معنى الذي ذكرتموه وانه لا يمنع الخروج لعارض ولا يحبس مسافرا  
 عن سفره قيل لو بقل احد طبيب ولا غيره ان الناس يتحركون حركاتهم عند الطواعين ويصيرون بمنزلة الجمادات فانما ينبغي  
 فيه التقليل من الحركة بحسب الامكان والفرار منه لا موجب لحركته الا مجرد الفرار منه ودعته وسكونه انفع لقلبه بدنه  
 واقرب الى توكله على الله تعالى واستسلامه لقضائه واما من لا يستغنى عن الحركة كالصانع والاجراء والمسافرين والبرد  
 وغيرهم فلا يقال لهم اتركوا حركاتكم جملة وان امرت ان يتروا منها ما لا حاجة لهم اليه كحركة المسافر فرار منه والله تعالى اعلم وفي  
 المنع من الدخول الى الارض التي قد وقع بها عادة حكمها **احدها** تجنب الامسباب المودية واللبعد منها **والثاني** الاخذ

بالعافية التي هي مادة المعاش والمعاد **الثالث** ان لا يستنشقوا الهواء الذي قد غيّر وفسد فيمضون **الرابع** ان لا يجاور المرضى الذين قد مرضوا بذلك فيحصل لهم بجاورتهم من جنس امراضهم وفي سنن ابي داود مرفوعا ان من عرق التلث قال ابن قتيبة العرق مدانة الوباء ومدانة المرض **الخامس** حمية النفوس عن الطيرة والعدوى فانها تكثر بها فان الطيرة على من يتطير بها وبأجملة ففي النهي عن الدخول في ارضه الا امر بالتحذير والحماية والنهي عن التعرض لاسباب التلث وفي النهي عن الفرار منه الا امر بالتوكل والتسليم والتفويض فالاول قاديبي وتعليم والثاني تفويض وتسليم وفي الصحيح عن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرع لقيه ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام فقال لا بن عباس ادع لي المهاجرين الا ولين قال فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال له بعضهم خرجت لا مرفلا نرى ان ترجع عنه وقال اخرون معك بقية الناس واصحابك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عني ثوب قال ادع لي الانصار فدل عوتهم له فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كما اختلا فعم فقال ارتفعوا عني ثوب قال ادع لي من ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفجر فدعوتهم له فلم يختلف عليه منهم رجلان قالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فاذن عمر للناس اني مصعب على ظمري فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح يا امير المؤمنين اقرار من قد رآه تعالى قال لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قد رآه تعالى الى قد رآه تعالى ارايت لو كان لك ابل فصبطت وادياله عدد وتان احداهما خصبة والاخرى جدبة الست ان رعيتهما الخصبة رعيتهما بقدر الله تعالى وان رعيتهما الجدبة رعيتهما بقدر الله قال فنجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي في هذا علما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه واذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه **فصل** في هديه في داء الاستسقاء وعلاجه في الصحيحين من حديث انس بن مالك قال قدم رهط من عينة وعكل عن النبي صلى الله عليه وسلم فاجتروا المدينة فشكوا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو خرجتم الى ابل الصدقة فشرتموه من ابوالها والبانها ففعلوا فلما اصحوا عمدوا الى الرعاة فقتلوه واستاقوا ابل وحاربوا الله وسواه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثارهم فاخذهم فقطع ايديهم وارجلهم وشمل اعينهم والقاهم في الشمس حتى ماتوا والدليل على ان هذا المرض كان الاستسقاء ما رواه مسلم في صحيحه في هذا الحديث انه قالوا انا اجتوبنا المدينة فعظمت بطوننا وارتفعت اعضاءنا وذكر تمام الحديث والجوخيء من ادواء الجوف والاستسقاء مرض مادي سببه مادة غريبة باردة يتخلل الاعضاء فتربوا بها اما الاعضاء الظاهرة كلها واما المواضع الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغذاء والاختلاط واقسامه ثلاثة محرمات هي رذقة وطلي ولما كانت الادوية محتاج اليها في علاجها كادوية الجالية التي فيها اطلاق معتدل وادراة بحسب الحاجة وهذا الامر موجود في ابوالابن والبانها امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بشر بها فان في لبن القحاح جلاء وتلينها وادراسا و تلطيفا وتفتيح الشدد اذا كان اكثر عيها الشيب والقيصوم والبابونج والاقحوان والاذخر وغير ذلك من الادوية النافعة للاستسقاء وهذا المرض لا يكون الا بعد معرفة ذلك خاصة اوهه شدة كبرها عن السدد فيها والبر النافع للبر

نافع من السدد لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة قال الرازي لبن اللقاح يشفي اوجاع الكبد وفساد المزاج وقال الاسدي  
 لبن اللقاح ارق الالبان واكثرهما مائية وحدة واقلها غذاء فلذلك صار اقواما على تلطيف الفضول واطلاق البطن وتفتيح  
 السدد ويدل على ذلك ملوحته البسيرة التي فيه لا قواط حرارة حيوانية بالطبع ولذلك صار اخص الالبان ينطرية الكبد  
 تفتيح سدد ها وتحليل صلابة الطحال اذا كان حديثا والنفع من الاستسقاء خاصة اذا استعمل بحارته التي يخرج بها  
 من الضرع مع بول الفصيل وهو حار كما يخرج من الحيوان فان ذلك مما يزيد في ملوحته وتقطيعه الفضول واطلاقه البطن  
 فان تعذر اخذ ارضه واطلاقه البطن وجب ان يطلق بدواء مسهل قال صاحب القانون ولا يلتفت الى ما يقال من ان طبيعة  
 اللبن مضادة للعلاج الاستسقاء قال واعلم ان لبن النوق دواء نافع لما فيه من الجلاء برفق وما فيه من خاصية وان هذا  
 اللبن شديد المنفعة فلوان انسانا اقام عليه ليل الماء والطعام شفى به وقد جرب ذلك في قوم دفعوا الى بلاد العرب فقادتهم الضربة  
 الى ذلك فعوفوا وانفع الابل بول الحمل الاعرابي وهو التجديب انتهى وفي القصة دليل على التداوي والتطبيب وعلى طهارة بول  
 ما كوال للحمر فان التداوي بالحمرات غير جائز ولو يؤمر داء مع قرب عهدهم بالاسلام بغسل فواهم وما اصابته ثيابهم من  
 ابوالها للصلوة وتأخر البيان لا يجوز عن وقت الحاجة وعلى مقاتلة الجاني بمثل ما فعل فان هؤلاء قتلوا الراعي وسلموا عينه  
 ثبت ذلك في صحيح مسلم وعلى قتل الجماعة واخذوا طرفهم بالواحد وعلى انه اذا اجتمع في حق الجاني حد وقصاص استوفيا  
 معا فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع ايد بجم وارجله وحل الله على جزائهم وقتلهم لقتلهم الراعي وعلى ان المحارب اذا اخذ  
 المال وقتل قطعت يده ورجله في مقام واحد وقتل وعلى ان الجنايات اذا تعددت تغلظت عقوباتها فان هؤلاء ارتدوا  
 وكفروا بعد اسلامهم وقتلوا النفس ومثلوا بالمقتول واخذوا المال وجاءوا بالمحاربة وعلى ان حكم رد المحاربين حكم مباشرهم  
 فانه من المعلوم ان كل واحد منهم لو يباشر القتل بنفسه ولا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وعلى ان قتل الغيلة يوجب  
 قتل القاتل حدا فلا يسقطه العفو ولا يعتبر فيه المكافات وهذا مذهب اهل المدينة واحد الوجهين في مذهب احمد اختاره  
 شيخنا وافقه به **فصل في هديه في علاج الجرح في الصحيحين** عن ابي حازم انه سمع سهل بن سعد يسال عماد ووجه  
 به جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقال جرح وجهه وكسرت ربا عينه وهشمت البيضة على راسه وكسرت  
 فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل الدم وكان علي بن ابي طالب يسكب عليه بالجن فلما رأت فاطمة ان الدلائل  
 الاكثر اخذت قطعة حصير فاحرقتها حتى اذا صارت رماحا الصقعة بالجرح فاستمسك الدم يوما ما حصير الممول من  
 البردي وله فعل قوي في حبس الدم لان فيه تجفيفا قويا وقلة لذع فان الادوية القوية التجفيف اذا كان فيها لذع هي متالدم  
 وجلبته وهذا الرماح اذا نفخ وحده او مع الخل في انف الراعي قطع رعاقه وقال صاحب القانون البردي ينفع من النزوت  
 ويمنعه ويدبر على الجراحات الطرية فيدملها والقرطاس المصري كان قد يما يعمل منه ومزاجه بارد يابس وماده  
 نافع من اكلة الفرو ويحبس نفث الدم ويمنع القروح الخبيثة ان تسعى **فصل في هديه في العلاج بشرب العسل والجمامة**  
 والكي في صحيح البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفاء في ثلث شربة عسل و  
 وشربة عجم وكية نارة انا انفي امتي عن الكي قال ابو عبد الله المازري الامراض الامتلائية اما ان تكون دموية

او صفراوية او بلغمية او سوداوية فان كانت دموية فشفاؤها اخراج الدم وان كانت من الاقسام الثلاثة الباقية فشفاؤها  
بالاسهال الذي يليق بكل خلط منها وكانه صلى الله عليه وسلم نبه بالعسل على المسهلات وبالحجامة على الفصد وقد قال بعض  
الناس ان الفصد يدخل في قوله شرطة **حج** فاذا اعني الدواء فاخر الطب الكي فذكره صلى الله عليه وسلم في الادوية لا يستعمل  
عند غلبة الطباع اقوى الادوية وحيث لا ينفع الدواء المشروب وقوله انا انهو امتي عن الكي وفي الحديث الا سئل  
الكتوب اشارة الى ان يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة اليه ولا يجعل التداوى به لما فيه من استسلام الشديدي في  
دفع الوقديكون اضعف من المالكى انتهى كلامه وقال بعض اطباء الامراض المزاجية اما ان بكدة او بغير مادة و  
المادية منها اما حارة او باردة او رطبة او يابسة او ما مركب منها وهذه الكيفيات الاربع مبنان فاعللتان هي الحرارة  
والبرودة او كيفيتان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة ويلزم من غلبة احدى الكيفيتين استصحاب كيفية  
منفعلة معها وكذلك كان لكل واحد من الاخلالات الموجودة في المبدن وسائر المركبات كيفية ومنفعلة تحصل من  
ذلك ان اصل الامراض المزاجية هي التابعة لا قوى كيفيات الاخلالات التي هي الحرارة والبرودة فحامد النبوة في اصل معالجة  
الامراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل فان كان المرض حار عاجلناه باخراج الدم بركان او بالحجامة  
لان في ذلك استفراغا للمادة وتبريدا للمزاج وان كان باردا عاجلناه بالتسخين وذلك موجود في العسل فان تكرر مع ذلك

الى استفراغ المادة الباردة والعسل ايضا يفعل ذلك لما فيه من الانضاج والتقطيع والتلطيف وانجلاء او التبيين يحصل  
بذلك استفراغ تلك المادة برفق وامن نكايه المسهلات القوية واما الكي فلان كل واحد من الامراض المادية اما ان يكون  
حادا فيكون سريع الانقضاء لاحد الطرفين ولا يحتاج اليه فيه واما ان يكون مزمننا افضل علاجه بعد الاستفراغ الكي  
في الاعضاء التي يجوز فيها الكي لانه لا يكون مزمننا الا عن مادة باردة غليظة قد رسخت في العضو وفسدت مزاجه  
واحالت جميع ما يصل اليه الى مشابهة جوهرها فيشتعل في ذلك العضو فليستخرج بالكي تلك المادة من ذلك المكان الذي  
هي فيه بافتناء الجزء الناري الموجود بالكي لتلك المادة فعلنا بهذا الحديث الشريف احد معالجات الادراض المادية جميعا  
لما استنبطنا معالجات الامراض الساذجة من قوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحمى من في حيم فابردوها بالماء **فصل**  
واما الحجامة ففي سنن ابى داود من حديث جنادة بن المغلس وهو ضعيف عن كثير بن سليم قال سمعت انس بن مالك  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مدت ليلة اسرى بي بلاء الا قالوا يا محمد مرمتك بالحجامة وروى الترمذي  
في جامعه من حديث ابن عباس هذا الحديث وقال فيه عليك بالحجامة يا محمد وفي الصحيحين من حديث طاووس عن ابن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجج واعطى الحجام اجره وفي الصحيحين ايضا عن حميد الطويل عن انس بن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حجه ابو طيبة فامر له بصاعين من طعام وكلوا اليه فحففوا عنه من حر بيته وقال خير ما تداويتم به  
الحجامة وفي جامع الترمذي عن عباد بن منصور قال سمعت عكرمة يقول كان لابن عباس غلظة ثلثة حجامون فكان اثنان  
يغلان عليه وعلى اهلله وواحد شحجه وشحم اهلله قال وقال ابن عباس قال نبى الله صلى الله عليه وسلم نعم العبد  
الحجام يذهب الدم ويحفف الصلب ويجلو عن البصر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عرج به ما مر على ملاء

من الملائكة الا قالوا عليك بالحجامة وقال ان خير ما يحتججون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم احدى عشرين  
وقال ان خير ما تداءي به السعوط والدرد والحجامة والمشى وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال من لدني فكلوه  
امسكوا فقال لا يبقى احد من البيت الا لدالا العباس قال هذا حديث غريب ورواه ابن ماجه **فصل** واما منافع الحجامة  
فانها تنقى سطح البدن اكثر من انقصد والقصد لا عماق البدن افضل والحجامة يستخرج الدم من نواحي الجسد قلت  
والتحقيق في امرها واما القصد فهما مختلفان باختلاف الزمان والمكان والاسنان والامزجة والبلاد الحارة والارضية  
الحارة والامزجة الحارة التي دم اعصابها في غاية النضج بالحجامة فيها انفع من القصد بكثير فان الدم ينضج ويرق ويخرج الى  
سطح الجسد الداخل فتخرج الحجامة ما لا يخرج القصد ولذلك كانت انفع للصبيان من القصد ومن لا يقوى على  
القصد وقد نص الاطباء على ان البلاد الحارة الحجامة فيرا انفع وافضل من القصد تستحب في وسط الشهر وبعد  
وسطه وباتجمل في الرابع الثالث من اربع الشهور لان الدم في اول الشهر لم يكن بعد قد هاج وتبيع وفي اخره يكون قد  
سكن واما في وسطه وبعيده فيكون في نهاية التزيد قال صاحب القانون ويوسر باستعمال الحجامة لا في اول الشهر لان  
الاخلاط لا يكون قد تحركت وهاجت ولا في اخره لانها تكون قد نقصت من في وسط الشهر حين تكون الاخلاط هائلة  
باينة في زيدها التزيد النور في جرم القمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ما تداءي به بالحجامة والقصد  
وفي حديث خير الدواء الحجامة والقصد انتهى وقوله صلى الله عليه وسلم خير ما تداءي به الحجامة اشارة الى اهل الحجامة  
وابدا لا حارة لان دسائهم رقيقة وهي اميل الى ظاهر البدن ثم تجذب الحارة اخرجة لها الى سطح الجسد واجتماعه في  
المجذول لان مساميرها واسعة وقواحه مختلفة ففي القصد لهم خطر والحجامة تفرق اتصال ارادى يتبعه استفراغ  
كل من العروق وخاصة العروق التي تغصن كثير والقصد كل واحد منهما ينفع خاص فقصد الباسليق ينفع من حرارة  
الكبد والطحال والا ورم الكائنة في باطن الدم وينفع من اورام الرية وينفع الشوصة وذات الحنجرة جميع الامراض  
الدموية العارضة من اسفل الرية الى الوراء وقصد الكاهل ينفع من الاستلاء العارض في جميع البدن اذا كان في  
وكذلك اذا كان الدم قد قسد في جميع البدن وقصد القيقال ينفع من العارض في الرية والراس والرقبة من كثرة الدرع  
او فسادة وقصد الودجين ينفع من وجع الطحال والرغ والبروجع الجبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب  
انخلق والحجامة على الاخدعين تنفع من امراض الراس واجزائه كالوجه والاسنان والاذنين والعينين والانف والحنك  
اذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم او فسادة او عنهما جميعا قال انس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يحتجم على الاخدعين والكاهل وفي الصحيحين عنده كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم ثلثة واحدة على كاهله و  
اثنين على الاخدعين وفي الصحيح عنه انه احتجم وهو محرد في راسه لصداع كان به وفي سنن ابن ماجه عن علي بن ابي طالب  
على النبي صلى الله عليه وسلم الحجامة الاخدعين والكاهل وفي سنن ابي داود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
احتجم في راسه في مكان به **فصل** واختلاف الاطباء في الحجامة على ثلثة القفا وهي القحيرة وذكر ابو نعيم في كتاب الطب  
حديثا مرفوعا عليكم بالحجامة في جورة القحيرة فانها تشفي من خمسة ادواء وذكر منها الجذام وفي حديث اخر عليكم بالحجامة

في جورة القمحة فأنها شفاء من اثنين وسبعين داء فطائفة منهم استحسنه وقالت انها تنفع من حنظل العين والنوال  
 فيها وكثير من امراضها ومن ثقل الحاجبين والجفن وتنفع من جريه وري ان احمد بن حنبل احتاج اليها فاحتجم في جاني قفاه  
 ولم يحتجم في النقرة ومن كرمها صاحب القانون وقال انها يورث النسيان **حقا** كما قال سيدنا ومولانا صاحب شهيدتنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم فان مؤخر الدماغ موضع الحفظ والحجامة تذهب به انتهى ورد عليه اخرون وقالوا الحديث لا يثبت  
 وان ثبت فالحجامة انها تضعف مؤخر الدماغ اذا استعملت بغير ضرورة فاما اذا استعملت لغلبة الدم عليه فانها نافعة لطبا  
 وشرعنا قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه احتجم في عدة اماكن من قفاه بحسب ما اقتضاه الحال في ذلك  
 واحتجم في غير القفا بحسب ما دعت اليه حاجته **فصل** في الحجامة تحت الذقن ينفع من وجع الاسنان والوجع  
 المحلوم اذا استعملت في وقتها وتنقى الراس والفكين والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافي وهو عرق عظيم عند  
 الكعب تنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الاثني عشر والحجامة في اسفل الصدك  
 نافعة من دما ميل الفخذ وجريه وبثورته ومن النقرس والبواسير والفيل وحكة الظهر **فصل** في هديه في اوقات  
 الحجامة روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس يرفعه ان خير ما تحتجمون فيه يوم سابع عشرة او تسعة عشرة  
 ويوم احدى وعشرون وفيه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم في الاخذ عين والكاهل كان يحتجم في سبعة  
 عشر وتسعة عشر وفي احدى وعشرين وفي سنان ابن ماجة عن انس مرفوعا من اراد الحجامة فليتحجر سبعة عشر وتسعة  
 عشر واحدى وعشرين ولا يتبغ باحد كمال الدم فيقتله وفي سنان ابى داود من حديث ابى هريرة مرفوعا من احتجم لسبع  
 عشرة او تسعة عشرة او احدى وعشرين كانت شفاء من كل داء وهذا معناه من كل داء سببه غلبة الدم وهذه  
 الاحاديث موافقة لما اجمع عليه الاطباء ان الحجامة في النصف الثاني وما يليه من الربع الثالث من اربعة اضعاف من  
 اوله واخره واذا استعملت عند الحاجة اليها انفعت اى وقت كان من اول الشهر واخره قال الخلال اخبرني عصمة بن عصام  
 قال حدثنا حنبل قال كان ابو عبد الله احمد بن حنبل يحتجم في اى وقت هاج به الدم واى ساعة كانت وقال صاحب  
 القانون اوقاتا في النهار الساعة الثانية والثالثة ويجب توقيها بعد الحمام الا من دم غليظ فيجب ان يستحم ثم يحجر  
 ساعة ثم يحتجم انتهى وتكره عندهم الحجامة على المشبع فانها ربما اوشت سدد او امراض ردية لا سيما اذا كان الغذاء  
 باردا غليظا وفي اثر الحجامة على الريق دواء وعلى المشبع دواء وفي سبعة عشر من الشهر شفاء واختيار هذه الاوقات للحجامة  
 فيما ذكرنا كانت على سبيل الاحتياط والتحذر من الاذى وحفظ الصحة واما في مداواة الامراض فحيث ما وجد الاحتياج  
 اليها وجب استعمالها وفي قوله لا يتبغ باحد كمال الدم فيقتله دلالة على ذلك يعني لا لا يتبغ في حذف حرف الجر من ان  
 والتبغ البغ وهو مقلوب البغ وهو معناه فانه بغى الدم وهيجانه وقد تقدم ان الامام احمد كان يحتجم اى وقت احتاج  
 من الشهر **فصل** في اختيار ايام الاسبوع للحجامة فقال الخلال في جامعه اخبرنا حرب بن اسمعيل قال قلت لاسمك  
 الحجامة في شئ من الايام وقال قد جاء في الاربعاء والسبت وفيه عن الحسين بن حسان انه سأل ابا عبد الله عن الحجامة  
 اى يوم يكره فقال يوم السبت ويوم الاربعاء ويقولون يوم الجمعة وروى الخلال عن ابى سلمة وابى سعيد المقبري

ثنا

عن أبي هريرة مرفوعاً من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت فاصابه بياض أو برص فلا يلو من لثامه وقال الخلال  
 أخبرني محمد بن علي بن جعفر بن يعقوب بن مجتبان حدثهم قال سئل أحمد عن النورة وأنجامة يوم السبت ويوم الأربعاء  
 فكرهما وقال بلغني عن رجل أنه تنور واحتجم يعني يوم الأربعاء فاصابه البرص قلت له كأنه تهاون بالحديث قال نعم وكتاب  
 الأفراد للدارقطني من حديث نافع قال قال لي عبد الله بن عمر تبغ بالدم فابغ لي حجاماً ولا يكن صبياً ولا شيخاً كبيراً فاني سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول أنجامة تزيد الحافظ حفظاً والعاقل عقلاً فاحتجموا على اسم الله تعالى ولا تحتجموا الخميس ولا الجمعة  
 ولا السبت والاحد واحتجموا الاثنين وما كان من جدام ولا برص الا تزل يوم الأربعاء قال للدارقطني تفرد به زياد بن يحيى قد  
 رواه ايوب عن نافع وقال فيه واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ولا تحتجموا يوم الأربعاء وقد روى ابو داود في سننه من حديث  
 ابي بكر أنه كان يكره أنجامة يوم الثلاثاء وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الثلاثاء يوم ماله دم وفيه ساعة لا  
 يرقأ فيها الدم **فصل** وفي ضمن هذه الأحاديث المتقدمة استحباب التداوى واستحباب أنجامة وأنها تكون في موضع  
 الذي يقتضيه الحال وجواز احتجام المحرم وان الال إلى قطع شيء من الشعر فان ذلك جائز وفي وجوب الفدية عليه ولا يقوى  
 الوجوب وجواز احتجام الصائم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ولكن هل يفطر بذلك أم لا  
 مسألة أخرى والأصواب الفطر بأنجامة لصحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير معارض فاصح ما يعارض به حديث  
 حجامته وهو صائم ولكن لا يدل على عدم الفطر إلا بعد أربعة أمور **أحدها** ان الصوم كان فرضاً **الثاني** ان كان  
 مقيماً **الثالث** انه لو يكن به مرض احتاج معه إلى أنجامة **الرابع** ان هذا الحديث متأخر عن قوله افطر الحاج والمحمول  
 فاذا ثبتت هذه المقدمات الأربع امكن الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم على بقاء الصوم مع أنجامة والأفالم  
 ان يكون الصوم فلا يجوز الخروج منه بأنجامة وغيرها او من رمضان لكنه في السفر او من رمضان في الحضر لكن عت الحاجة  
 اليها كما تدعو حاجة من به مرض إلى الفطر او يكون فرضاً من رمضان في الحضر من غير حاجة اليها لكنه مبق على الأصل  
 وقوله افطر الحاج والمحمول له ناقل متأخر فتعين المصير اليه ولا سبيل إلى اثبات واحدة من هذه المقدمات الأربع فكيف  
 بانباتها كلها وفيها دليل على استيجار الطبيب غيره من غير عقدا جارية بل عطية اجرة المثل او ما يرضيه وفيها دليل على جواز  
 التكسب بصناعة أنجامة وان كان لا يطيب للحر أكل أجرته من غير تحرير عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اجرة  
 ولم يمنعه من أكله وتسميته اياه خبيثاً كتسميته للثوم والبصل خبيثين ولو يلزم من ذلك تحريمهما وفيها دليل على جواز سفر  
 الرجل الخراج على عبده كل يوم شيئاً معلوماً بقدر رطاقته وان للعبدان يتصرفن فيما زاد على خراجيه ولو منع من التصرف  
 فيه لكان كسبه كله خراجاً ولو يكن لتقديره فائدة بل ما زاد على خراجيه فهو تملك من سيده لا يتصرف فيه كما اراد والله أعلم  
**فصل** في حديثه صلى الله عليه وسلم في قطع العروق والكي ثبت في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم بعث إلى ابي بن كعب طبيباً فقطع له عرقاً وكواه عليه فلما رمى سعد بن معاذ في كحله جسمه النبي صلى الله عليه وسلم  
 فورمت فحسبه ثانياً واحسب هو الكي وفي طريق أخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في كحله بمشق شعر  
 حسبه سعد بن معاذ وغيره من اصحابه وفي لفظ آخر ان رجلاً من الانصار رمى في كحله بمشق فامر النبي صلى الله عليه وسلم

رسول  
من

فكوى وقال ابو عبد و قد الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل نعت له الكى فقال كوىه وارضقوه وقال ابو عبيدة الرضفة انما حجارة  
يسخن ثم تكذبها وقال الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن ابى الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كواه فى كحل  
وفى صحيح البخارى من حديث انس انه كوى فى ذات الجنب النبي صلى الله عليه وسلم حى وفى الترمذى عن انس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كوى اسعد بن زرارعة من الشوكة وقد تقدم الحديث المتفق عليه وفيه وما احب ان الكوى وفى لفظ اخر وانا انهم  
امتنعوا عن الكى وفى جامع الترمذى وغيره عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكى قال فابتلينا فما افلحنا  
ولا انجحنا وفى لفظ نهينا عن الكى وقال فما افلح ولا انجح قال الخطابى انما كوى سعد اليرقأ الدم من جرحه وخاف عليه ان  
ينزف فيهلك والكى مستعمل فى هذا الباب كما كوى من تقطع يده او رجله واما النهى عن الكى فهو ان يكوى طلبا للشفاء وكانوا  
يعتقدون انهم لو يكوى هلك فنهوا عنه لاجل هذه النية وقيل ما نهى عنه عمران بن حصين خاصة لانه كان به ناصور  
كان موضعه خطر فنهى عن كى فيه فيشبه ان يكون النهى منصرفا الى الموضع المخوف منه والله اعلم وقال ابن قتيبة الكى  
جسنان كى الصحيح لئلا يعتل فهذا الذى قيل فيه لو يتوكل من الكوى لانه يريد ان يدفع القدر عن نفسه **والثانى**  
كى المخرج اذا انفلت العضو اذا قطع ففي هذا الشفاء واما اذا كان الكى للتداوى الذى يجوز ان ينجح ويجوز ان لا ينجح فانه الى  
الكره اقرب انتهى وثبت فى الصحيح من حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب انهم الذين لا يستوفون  
ولا يكتفون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون فقد تضمنت احاديث الكى اربعة انواع **احدها نهى** **والثانى**  
عدم محبته له **والثالث** الشفاء على من تركه **والرابع** النهى عنه ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى فان فعله يدل  
على جواز عدم محبته له لا يدل على المنع منه واما الشفاء على من تركه فيدل على ان تركه اولى وافضل واما النهى عنه فعلى  
سبيل الاختيار الكراهة او عن النوع الذى لا يحتاج اليه بل يفعله خوفا من حدوث الداء والله اعلم **فصل فى نهى**  
صلى الله عليه وسلم فى علاج الصرع اخراجا للصحيحين من حديث عطاء بن ابى رباح قال قال ابن عباس لا اسريك امرأة  
من اهل الجنة قلت بل قال هذه المرأة السوداء انت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انى اصرع وانى انكشف فادع الله لى  
فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله لك ان يعافيك فقال اصبر قالت فانى انكشف فادع الله  
ان لا انكشف فدعاهما قلت الصرع صرعان صرع من الارواح الخبيثة الارضية وصرع من الاخلاط الردية و  
الثانى هو الذى يتكلم فيه الاطباء فى سببه وعلاجه واما صرع الارواح فايتمهم وعقلاؤهم يعترفون به ولا يدفعونه  
ويعترفون بان علاجه بمقابلة الارواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الارواح الشريرة الخبيثة فتدفع آثارها وتعاضل  
افعالها ويطلبها وقد نص على ذلك بقراط فى بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع وقال هذا انما ينفع من الصرع الذى  
سببه الاخلاط والمادة واما الصرع الذى يكون من الارواح فلا ينفع فيه هذا العلاج واما جملة الاطباء وسقطهم و  
سفلة من يعتقد بالزندقة فضيلة فاولئك ينكرون صرع الارواح ولا يقررون بانها تؤثر فى بدن المصروع وليس معهم  
الا جهل ولا فليس الصناعة الطبية ما يدفع ذلك والحس والوجود شاهد به واحالتهم ذلك على غلبة بعض الاخلاط  
هو صادق فى بعض اقسامه لان كى لها وقد ماء الاطباء كانوا يسمون هذا الصرع المرض الهمى وقالوا انه من الارواح واما



جالينوس وغيره فتداولوا عليهم هذه التسمية وقالوا انما سموها بالمرض الا لئلا يكون هذه العلة تحدث في الراس فتضرب الجزء  
 الا لئلا يظهر الذي مسكته الدماغ وهذا لتأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الارواح وانكسارها وقايلوا انها وجاءت  
 من اداة الاطباء فلم يشبهوا الاصرع الا خلاط واحدة ومن له عقل ومعرفة بهذه الارواح و... ثبوتها يضجرك من جهل  
 هؤلاء الاطباء وضعف عقولهم وعلاج هذا النوع يكون بامر من امر من جهة المصروع وامر من جهة المعالج قالذي من  
 جهة المصروع يكون بقوة نفسه وصدق توجهه الى فطر هذه الارواح وباريها والتعود الصحيح الذي قد توأما عليه  
 القلب اللسان فان هذا نوع محاربة والمحاربة لا يتوكله الانتصاف من عدوه بالسلاح الا بامر من ان يكون السلاح صحيحا  
 في نفسه جيدا وان يكون الساعد قويا فمضى تخلف احدهما لو يغن السلاح كثير طائل فكيفنا اذا عدم الامر ان جميعا يكون  
 القلب خرابا من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه ولا سلاح له والشأن من جهة المعالج بان يكون فيه هذان الامر  
 ايضا احق ان من المعالجين من يكفى بقوله اخرج منه او يقول بسم الله او يقول لا حول ولا قوة الا بالله والنبى صلى الله عليه  
 وسلم كان يقول اخرج عدوانه انا رسول الله وشاهدت شيئا يرسل الى المصروع من يخاطب الروح التي فيه ويقول قال  
 لك الشيخ اخرجي فان هذا لا يحل لك فيفيق المصروع وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب  
 فيفيق مصروع ولا يحس بالمرء وقد شاهدنا نحن في غيرنا منه ذلك مرارا وكان كثيرا ما يقرأ في اذن المصروع **اَفْحَسِبْتُمْ اَنَّا**  
**خَلَقْنٰكُمْ عَبَثًا وَاَنَّكُمْ اِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ** وحدثني انه قرأ هامة في اذن المصروع فقالت الروح نعوذ بمدبرها صوته قال فاخذ  
 له عصا وضربه بها في عرق عنقه حتى تجلت يداي من الضرب ولم يشك الحاضرون بانهم يموت لذلك الضرب فقل شفاء الفزع  
 قالت اما احبه فقلت لها هو لا يجيبك قالت انا اريد ان اخرج به فقلت لها هو لا يريد ان يخرج معك فقالت انا ادعه كرامة لك  
 قال قلت لا ولكن طاعة الله ولرسوله قالت فانا اخرج منه قال فقعد المصروع يلتفت يمينا وشمالا وقال ما جاءني الى حضرة  
 الشيخ قالوا له وهذا الضرب كله فقال وعلى اى شئ يضربني الشيخ ولم اذن ولم يشعر بان وقع ضرب البتة وكان يعالج بآية  
 الكرسي وكان يأمر بكثرة قراءة المصروع ومن يعالجه بها ويقرأ المعوذتين وبأجملة فهذا النوع من الصرع وعالجه لا ينكره  
 الا قليل المحظ من العلم والعقل والمعرفة والكثر تسلط الارواح الخبيثة على اهل يكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم  
 والسنتهم من حقائق الذكروا التعاويذ والتحصينات النبوية والايمانية فتلقى الروح الخبيثة الرجل عزله لاسلح معه و  
 ربما كان حربا نافيوا ثرفيه هذا ونوكشف الغطاء لرأيت اكثر النفوس البشرية صرعى مع هذه الارواح الخبيثة وهي في اسرها  
 وفي مضتها تسوقها حيث شاءت ولا يمكنها الامتناع عنها ولا مخالفتها وبها الصرع الاعظم الذي لا يفوق صاحبه الا عند  
 المفارقة والمعاينة فهناك يتحقق انه كان هو المصروع حقيقة وبالله المستعان وعلاج هذا الصرع باقرا ان العقل الصحيح  
 الى الايمان بما جاء به الرسل وان تكون الحجة والنار نصب عينه وقبلة قلبه ويستحضر اهل الدنيا وحول المثلثات  
 والافات بهو ووقوعها خلال ديار هو كمواقع القطر هم صرعى لا يفيقون وما اشد اعداء هذا الصرع ولكن لما عمت البلية  
 بحيث لا يرى الا مصروع عالم يصرع مستغيا ولا مستكبرا من صرعى لكثرته المصروع عين عين المستنكر المستغرب خلافه  
 فاذا اراد الله بعبد خيرا افاق من هذا الصرع ونظر الى بناء الدنيا مصروع عين حوله يمينا وشمالا على اختلاف طبقاتهم

شہم من الطبقة المجنونة ومنهم من ينفق احيانا قليلة ويعود الى جنونه ومنهم من ينفق مرة ومجنون اخرى فاذا افاق عمل عمل  
اهل الافاقة والعقل ثوبيا وده الصرع فيقع التخط **فصل** اما صرع الاخلاط فهو علة تمنع الاعضاء النفسية عن الافعال  
والحركة والانتصاب منعها غير قام وتسببه خلط غليظ لزج يسد منافذ بطون الدماغ سدة غير قامة فيمنع نفوذ الحس  
والحركة فيه وفي الاعضاء نفوذ اما من غير انقطاع بالكلية وقد يكون لاسباب اخر كجر غليظ يجتسب في منافذ الروح ويجاز  
ردي يرتفع اليه من بعض الاعضاء او كيفية لاذعة فينقبض الدماغ لدفع المودى فيتبعه تشنج في جميع الاعضاء ولا يمكن  
ان يبقى الانسان معه منتصبا بل يسقط ويظهر فيه الزبد غالبا وهذه العلة تعد من جملة الامراض الحادة باعتبار  
وقت وجود المولود خاصة وقد تعد من جملة الامراض المزمنة باعتبار طول مكثها وعسر برؤها سيما ان جاوز السن  
خمس وعشرين سنة وهذه العلة في دماغه وخاصة في جوهره فان صرع هؤلاء يكون لازما قال راط ان الصرع يبقى في  
هؤلاء حتى يموتوا اذا عرفت هذا فهذه المرأة التي جاء الحديث انها كانت تصرع وتكشف مجوزا يكون صرعها من هذا  
النوع فوعدها النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بصبرها على هذا المرض ودعائها ان لا تنكشف وخيا بين الصبر والجنة و  
بين الدعائها بالشفاء من غير ضمان فاختارت الصبر والجنة وفي ذلك دليل على جواز ترك المعالجة والادوي وان علاج  
الارواح بالدعوات والتوجه الى الله يفعل ما لا يناله علاج الاطباء وان تأثيره وفعله وتأثير الطبيعة عن انفعالها اعظم  
من تأثير الادوية البدنية وانفعال الطبيعة عنها وقد جربنا هذا امرنا نحن وغيرنا وعقلاء الاطباء معترفون بان فاعل القوى  
النفسية وانفعالها في شفاء الامراض عجائب وما علم الصناعة الطبية اضر من زنادقة القوم وسفلتهم وجهها لهم الظاهر  
ان صرع هذه المرأة كان من هذا النوع ويجوز ان يكون من جهة الارواح ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خبرها بين  
الصبر علم ذلك مع الجنة وبين الدعائها بالشفاء فاختارت الصبر والستر والله اعلم **فصل** في هديده صلى الله عليه وسلم  
في علاج عرق النساء روى ابن ماجة في سننه من حديث محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول دواء عرق النساء الية شاة اعرابية تذاب ثوب جزأ ثلاثة اجزاء ثم تشرب على الرقيق في كل يوم جزء عرق النساء وجمع  
بيته من مفصل الورك وينزل من خلف على الفخذ وربما امتد على الكعب وكما طالت مدته زاد نزوله ويهزل معه الرجل  
والفخذ وهذا الحديث فيه معنى لغوي ومعنى طبي فاما المعنى اللغوي فدليل على جواز تسميته هذا المرض بعرق النساء خلافا  
لمن منع هذه التسمية وقال للنساء هو العرق نفسه فيكون من باب اضافة الشيء الى نفسه وهو ممنوع وجواب هذا القائل من  
وجهين **احدهما** ان العرق اعم من النساء فهو من باب اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم وبعضها **الثاني** ان  
النساء هو المرض انما بالعرق والاضافة فيه من باب اضافة الشيء الى محله وموضعه قيل دُسمي بذلك لان امه ينسب اسواها  
هذا العرق ممتد من مفصل الورك وينتهي الى اخر القدم وراء الكعب من انجانب الوحشي فيما بين عظم الساق والوتر **واما** الله  
عليه فقد تقدم ان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان **احدهما** عام بحسب الاثرمان والاماكن والاشياء  
والاخر **الثاني** خاص بحسب هذه الامور وبعضها وهذا من هذا القسم فان هذا الخطاب للعرب واهل الحجاز ومن  
ولا سيما اعراب البوادي فان هذا العلاج من انفع العلاجات لهم فان هذا المرض يحدث من يلبس وقد تحدث من مادة غليظة

لزجة فعالجها بالاسهال والالية فيها الخاصيتان الانضاج والتلين ففيها الانضاج والاخراج وهذا المرض يحتاج علاجاً  
الى هذين الامرين وفي تعيين الشاة الاعرابية قلة فضولها وصغر مقدها ولطف جوهرها وخاصة مراها لانها ترعى  
اعشار البر الحارة كالشيرة والقيصوم ونحوها وهذه النباتات اذا تغذى بها الحيوان صار في لحمه من طبعها بعدان يلطفها  
تغذية بها وليكسبها مزاجاً لطيف منها ولا سيما الالية وظهور فعل هذه النباتات في اللبن اقوى منه في اللحم ولكن الخاصة التي  
في الالية من الانضاج والتلين لا توجد في اللبن وهذا ما تقدم ان ادوية غالب الامم البوادي بالادوية المفردة وعليه  
اطباء الهند واما الروم واليونان فيعتنون بالمركبة وهم متفقون كلهم على ان من سعادة الطبيب ان يداوى بالغذاء فان  
عجز بالمفردة عجز فبما كان اقل تركيباً وقد تقدم ان غالب عادات العرب واهل البوادي الامراض البسيطة والادوية البسيطة  
تناسبها وهذه لبساطة اغذيتهم في الغالب اما الامراض المركبة فقالها يحدث عن تركيبها اغذية وتنوعها واختلافها فاختير  
لها الادوية المركبة والله تعالى اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج يسس الطبع واحتياجه الى ما يشبهه وبينه  
روى للترمذي في جامعه وابن ماجة في سننه من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يراى  
تسمشين قالت بالشيرم قال حار جاريتم قال تسمشين بالسنا فقال لو كان شئ يشفى من الموت لكان السنا وروى  
ابن ماجة عن ابراهيم بن ابي عيلة قال سمعت عبد الله بن حرام وكان ممن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلتين يقول  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بالسنا والسنوت فان فيها شفاء من كل داء الا السام قيل يا رسول الله  
وما السام قال الموت قوله بم تسمشين اي تليين الطبع حتى يمشى ولا يصير بمنزلة الواقف فيؤذى باحتباسه  
ولهذا سمي الدواء المسهل مشياً على وزن فعيل وقيل لان المسهل يكثر المشى والاختلاف للحاجة وقد روى بما الذي تسمشين  
فكانت بالشيرم وهو من جملة الادوية التوعية وهو قشر عرق شجرة وهو حار يابس في الدرجة الرابعة واجوده المائل الى  
الحمرة الخفيف اللين الذي يشبه الحبل الملفوف وبالحمة فهو من الادوية التي اوصى الاطباء بترك استعمالها لخطرها ولفظ  
اسهاها وروى صلى الله عليه وسلم حار جاريتم وروى حار يار قال ابو عبيدة واكثر كلامهم بالياء قلت في قولهم احدهما  
ان الحار يابس شديد الاسهال وشدة الاسهال وكذلك هو قال ابو حنيفة الدينوري **والثاني**  
وهو الصواب ان هذا من الاتباع الذي يقصده تاكيد الاول ويكون بين التاكيد اللفظي والمعنوي ولهذا يراعون فيه  
اتباعه في اكثر حروفه كقولهم حسن بيسن اي كامل المحسن وكقولهم حش قش بالقاف ومنه شيطان ليطان وحار جاريتم  
ان في الجار معني اخر هو الذي تجر الشئ الذي يصيبه من شدة حرارته وجذبه له كانه ينزعه ويسلخه ويأرام الغتر في  
جار كقولهم صمري وصمير شجر والصهارى والصهارى شجر واما اتباع مستقل واما السنا ففيه لغتان الممد والقصر هونيت  
حجازي افضل الملكى وهو دواء شريف مامون الغائلة قريب من الاعتدال حار يابس في الدرجة الاولى سهل الصفراء و  
السوداء ويقوى جرح القلب وهذه فضيلة شريفة وفي خاصيته النفع من الوسواس السوداوى ومن الشقاق العارض  
في البدن وتفتح العضل وانتشار الشعر من القمل والصداع العتيق والجرب والبثور والحكة والصرع وشرب ما به مطبوخا  
اصح من شربه مدقوقا ومقدار الشربة منه الى ثلاثة دراهم ومن مائة الى خمسة دراهم وان ظن معه شئ من زهر

عشبة

عشبة

ثانية

البنفسج والزبيب الأحمر المتزوع العجم كان اصلي قال الرازي السناء والشاه تخرج يسها لان الاخلاط المحترقة وينفعا من الحرج  
 والحمكة والشربة من كل واحد منهما من اربعة دراهم الى تسعة دراهم واما السنوات ففيه ثمانية اقوال **احدها** انه  
 العسل والثاني انه رب عكة السمن مخرج خطا سوداء على السمن حكاهما عمر بن بكر السكسكي **الثالث** انه حبشيه  
 الكمون وليس به قاله ابن الاعرابي **الرابع** انه الكمون الكوماني **الخامس** انه الرازيانج حكاهما ابو حنيفة الدينوري  
 عن بعض الاعراب **السادس** انه الشبث **السابع** انه التمر حكاهما ابو بكر بن السني محافظ **الثامن** انه  
 العسل الذي يكون في زقاق السمن حكاهما عبد اللطيف البغدادى قال بعض الاطباء وهذا جدر بالمعنى واقربا للصواب  
 اى يخلط السناء مدقوبا بالعسل المخلط للسمن ثم يعلق فيكون اصلي من استعماله مفقوما في العسل السمن من اصلاح  
 السناء واعانته على الاسعال وانه اعلم وقد روى الترمذى وغيره من حديث ابن عباس يرفعه ان خير ما تدوا به  
 به السعوط واللردود والحجامة والمشى هو الذى يمشى الطبع ويلينه ويسهل خروجه **فصل** في هديه صلى الله عليه  
 وسلم في حكة الجسم وما يولد القمل في الصبيحين من حديث قتادة عن انس بن مالك قال رخص رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما في لبس الحرير بحكة كانت بهما وفي رواية ان عبد الرحمن  
 بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما شكوا القمل الى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فرخص لهما في قبض الحرير  
 ورأيتهم عليهما هذا الحديث يتعلق به امران **احدهما** فقهي والاخر طبى فاما الفقهي فالذى سقرت عليه سنته صلى الله  
 عليه وسلم واولاها اباحة الحرير للنساء مطلقا وتحريمه على الرجال لا الحاجة او مصلحة راجحة فالحاجة اما من شدة البرد ولا  
 يجد غيره اولا يجد سارة سواه ومنها الباسه للحرب والمرض والحكة وكثرة القمل كما دل عليه حديث انس هذا الصحيح  
 الجواز اصح الروايتين عن الامام احمد واحصى قول الشافعي اذا حصل عدم التخصيص الرخصة اذا ثبتت في حق بعض الامة  
 لمعنى تعدت الكل من وجد فيه ذلك المعنى اذا حكم بعموم سببه ومن منع منه قال حديث التحريم عامة واتحاد  
 الرخصة يحتمل اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف والزبير ويحتمل تعديها الى غيرها واذا احتمل الامر ان كان الاخذ بالسوء  
 اولى ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث فلا ادري ابلغت الرخصة لغيرهما ام لا والصحيح عموم الرخصة فانه عرف خطا  
 الشرع بذلك ما لم يصرح بالتخصيص وعدم الحاق غير من رخص له اولى به كقوله لا ابى بودة تجزئك ولن تجزئى عن احد  
 بعد كقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في نكاح من وهبت نفسها له خالصة لك من دون المؤمنين وتحريم الحرير انما  
 كان سدا لذريعة ولهذا ابيح للنساء وللحاجة والمصلحة الراجحة وهذه قاعدة ما حرم لسد الذرائع فانه يباح عند الحاجة  
 والمصلحة الراجحة كما حرم النظر سدا لذريعة الفعل وايضا منه ما تدعو اليه الحاجة والمصلحة الراجحة وكما حرم التنفل  
 بالصلوة والوقات النهى سدا لذريعة المشابهة الصورية بعباد الشمس وايضا للمصلحة الراجحة وكما حرم ربا الفضل سدا  
 لذريعة ربا النسبة وايضا منه ما تدعو اليه الحاجة من العرايا وقد اشبعنا الكلام فيما يحل ويحرم من لباس الحرير وكذا  
 التحريم لما يحل ويحرم من لباس الحرير **فصل** واما الامراض الطمى فهوان الحرير من الادوية المتخذة من الحيوان ولذلك يعد  
 في الادوية الحيوانية لان مخزجه من حيوان وهو كثير المنافع جليل الموقع ومن خاصيته تقوية القلب وتفرجه والنفع من كثير

التحريم

من امراضه ومن غلبة المرة السوداء والاداء واوحادته عنها وهو مقول للبصر لا التحل به واتحاده منه وهو يستعمل في صناعة  
الطب حار يابس في الدرجة الاولى وقيل جاري طيب فيها وقيل معتدل واذا اتخذ منه منبوس كان معتدلاً في الحرارة في مزاجه  
مستخناً للبدن وربما يبرد البدن بتسمينه اياه قال الرازي الا برسيم اسخن من الكتان وبارد من القطن يربو الحبوب كل لباس  
خشش فانه يهزل ويصلب البشرة وبالعكس قلت والملابس ثلثة اقسام قسم يسخن البدن ويدفئه وقسم يدفئه  
ولا يسخنه وقسم لا يسخنه ولا يدفئه وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه ما يسخنه فهو اول بتدفئه فلا لبس الا بيا  
والاصواف تسخن وتدفئ وملابس الكتان والحري والقطن لا تدفئ ولا تسخن فثياب الكتان باردة يابسة وثياب الصوف  
حارة يابسة وثياب القطن معتدلة الحرارة وثياب الحرير البين من القطن واقل حرارة منه قال صاحب المنهاج وليس له لا  
يسخن كالقطن بل هو معتدل وكل لباس ملس صقيل فانه اقل سخناً للبدن واقل عونا في تحلل ما يتحلل منه واحرى ان  
يلبس في الصيف وفي البلالا حارة ولما كانت ثياب الحرير كذلك وليس فيها شئ من اليبس والخشونة الكائنين في غيرها  
صار نافعة من الحكة اذا الحكة لا تكون الا عن حرارة ولبس وخشونة فلذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للزبير وعبد الرحمن في لباس الحرير بمداواة الحكة وثياب الحرير ابعد عن قبول تولد القمل فيها اذا كان مزاجها مخالفاً لمزاج  
ما يتولد منه القمل واما القسم الذي لا يدفئ ولا يسخن فالتخذ من الحديد والصلصا والخشب والتراب ونحوها فان قيل  
فاذا كان لباس الحرير يعدل للباس وافقه للبدن فلماذا حرمة الشريعة الكاملة الفاضلة التي اباحت الطيبات حرمت  
الخبائث قيل هذا السؤال عجيب عنه كل طائفة من طوائف المسلمين يجواب فتكروا التحكم والتعليل لما رفعت قاعدة التعليل  
من اصلها التفتيح الى جواب عن هذا السؤال ومثبوا التعليل والحكم وهو الاكثر ومنهم من يجيب عن هذا بيان الشريعة حرمة  
تصبر النفوس عنه وتتركه فتتاب على ذلك لاسيما ولها عوض عنه بغيره ومنهم من يجيب عنه بانه خلق في الاصل للنساء  
كالخيل بالذهب فحرم على الرجال لما فيه من مفسدة تشبه الرجال بالنساء ومنهم من قال حرم لما يورثه من الفخر والخيلا  
والعجب ومنهم من قال حرم لما يورثه للبدن بما لا يسته من الانوثية والتخنث وضد الشهامة والرجولية فان لبسه  
يكسب القلب صفة من صفات الاناث ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الاكثر الا وعلى شاكله من التخنث والتأنث و  
الرخاوة ما لا يخفى حتى لو كان من اشهر الناس واكثرهم فحولية ورجولية فلا بد ان ينقصه لبس الحرير منها وان لم ينقصها  
ومن غلظ طباعه وكثفت عن فهم هذا فليس للشارع الحكم ولهذا كان اصح القولين انه يحرم على الولي ان يلبس <sup>لعمري</sup>  
لما ينشأ عليه من صفات اهل التأنث وقد روى النسائي من حديث ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال ان الله احل لاناث امتي الحرير والذهب وحرمة علي ذكورهم وفي لفظ حرم لباس الحرير والذهب على ذكورهم  
واحل لاناثهم وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج ان  
يجلس عليه وقال هولاء في الدنيا ولكم في الآخرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات الحنجرة في التورم  
في جامعته من حديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تلاوا من ذات الحنجرة بالقسط البحر في الزيت  
وذات الحنجرة عند الاطباء نوعان حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي ورهم حار يعرض في نواحي الحنجرة والغشاء المستبطن

للأضلاع وغير الحقيقي الريشبه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة موزية تحتقن بين الصفقات فتحدث وجعا قريبا من وجع ذات الجنب الحقيقي إلا أن الوجع في هذا القسم ممدود وفي الحقيقي ناخس قال صاحب القانون قد يعرض في الجنب والصفقات والعضل التي في الصدر والأضلاع ونواحيها أورام موزية جدا موجعة تسمى شوصة وبرساما وذات الجنب وقد تكون أيضا أوجعا في هذه الأعضاء ليست من ورم ولكن من رياح غليظة فيظن أنها من هذه العلة ولا تكون قال وأعلم أن كل وجع في الجنب قد يسمى ذات الجنب اشتقاقا من مكان الألم لأن معنى ذات الجنب صاحبة الجنب والغرض به ههنا وجع الجنب فإذا عرض في الجنب المر عن أي سبب كان نسباليه وعليه حمل كلامي في قوله أن أصحاب ذات الجنب ينتفعون بالحمام وقيل المراد به كل من به وجع جنب أو وجع رية من سوء مزاج أو مراحلة غليظة ولذا ع من غير ورم ولا هي قال بعض الأطباء أما معنى ذات الجنب في لغة اليونان فهو ورم الجنب الحار كذلك ورم كل واحد من الأعضاء الباطنة وأما سمي ذات الجنب ورم ذلك العضو إذا كان ورما حارافقط وليكرم ذات الجنب الحقيقي خمسة أعراض وهي الحمى والسعال والوجع الناخس وضيق النفس والنبض المنتشدي والعلاج الموجود في الحث ليس هو لهذا القسم لكن للقسم الثاني الكائن عن الرشح الغليظة فإن القسط البحري وهو العود الهندي على ما جاء مفسرا في اتخاذ آخر صنف من القسط إذا قدق قاناعها وخلط بالزيت المسخن وذلك به مكان الشرح المذكور ولحق كان دواء موافقا لذلك نافع له محللا لمادته مذهبها مقويا للأعضاء الباطنة مفتحا للسدد والعود المذكور في منفعته كذلك قال المسيحي العود حار يابس قابض تحبس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرد الرشح ويفتح السدد دافع من ذات الجنب يذهب فضل المطوية والعود المذكور جيد للدماغ قال وشيخوزان ينتفع القسط من ذات الجنب الحقيقية أيضا إذا كان حاد وثقا عن مادة بلغمية لاسيما في وقت انحطاط العلة والله أعلم وذات الجنب من الأمراض الخطرة وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة أنها قالت بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم برضه في بليت ميمونة وكان كلما خفت عليه خرج وصلى بالناس وكان كلما وجد ثقالا قال مرز الأبا بكر فليصل بالناس واشتد شكواه ثدي عمر ومن شدة الوجع ما عنده نساؤه وعمه العباس وأم الفضل نبت الحار واسماء بنت عميس فتشاوذا في لده فلذوه وهو مغمو فلما افاق قال من فعل بهذا هذا من عمل نساء حبش من ههنا وأشار بيده إلى أرض الحبشة وكانت أم سلمة واسماء لداها فقلا ليا رسول الله خشينا أن يكون بك ذات الجنب قال فيم لددتموني قالوا بالعود الهندي وشي من ورس وقطران من زيت فقال ما كان الله ليقذفني بذلك الداء ثم قال عزمت عليكم أن لا يبق في البيت أحد إلا لالاعى العباس في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لددنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشأ أن لا تدرني فقلنا كراهية المريض للدواء فلما افاق قال لوالهنيكم أن لا تدرني لا يبق منكم إلا لدد غدير عمي العباس فإنه لو يشهدكم قال بوعبيدة عن الأصمعي اللدد ما يسقى الإنسان في أحد سقى الفم أخذ من ليدري الوادي وهما جناياه وأما الوجور فهو في وسط الفم قلت والدد ود بالفتح هو الداء الذي يلديه والسعوط ما أدخل من انفه وفي هذا الحديث من الفقه معاقبة الجاني بمثل ما فعل سواء أذا لم يكن فعله محرما حتى أنه وهذا هو الصواب المقطوع به لبضعة عشر ليل لا قد ذكرناها في موضع آخر وهو منصوب أحمد وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين ويزحمه المسألة بالقصاص في اللطمة والضربة وفيها علة

احاديث لا معارض لها البتة فتعين القول بها **فصل** في حديثه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة  
 في ابن ماجه في سننه حديثا في صحته نظران النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صدع غلغ راسه بانحاء ويقول  
 انه نافع باذن الله من الصداع والصداع الوفي بعض اجزاء الراس او كله فما كان منه في حد شق الراس لا رما يسمى  
 شقيقة وان كان شاملا لمجملها يسمى بصفة وخوذة تشبه عابضة السالاح التي تشتمل على الراس كله وربما كان  
 في موخر الراس او في مقدمه وانواعه كثيرة واسباب مختلفة وحقيقة الصداع سخونة الراس واحتمائه لما دار فيه من البخار  
 يطلب النفوذ من الراس فلا يجد منفذا فتتجمع فيه ما يتصلح النوع اذا حسي منه وطلب ينفض فكل شع رطبا اذا حسي  
 طنب مكانا او سيع من مكانه الذي كان فيه فاذا عرض هذا البخار في راس كله بحيث لا يمكنه تنقش والتحول جال في  
 الراس سمي السدة الصداع يكون عن اسباب عديدة **احد**ها من غلبة واحد من الطبايع الاربعة واخامس  
 يكون من قروح تكون في المعدة فيؤلم الراس لذلك الورم للاتصال من العصب المتحد من الراس بالمعدة والسادس  
 من ريم غليظة تكون في المعدة فتصعد الى الراس فتصدعه والسابع يكون من ورم في عروق المعدة فيؤلم الراس  
 بالمرم المعدة للاتصال الذي بيني ههنا والثامن من صداع يحصل من امتلاء المعدة من الطعام ثم ينحدر ويبقى بعضه  
 نيا في صدع الراس ويثقله والتاسع يعرض بعد الجماع لتخلخل الجسد فيحصل اليه من جزء الهواء اكثر من قدره  
 العاشر صداع يحصل بعد القيح والاستفراغ اما الغلبة اليابس واما التصاعد الانجوة من المعدة اليه والحادى عشر  
 صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء والثاني عشر ما يعرض عن شدة البرد وتكاثر الانجوة في الراس وعادة  
 تحملها والثالث عشر ما يحدث عن السهر وحبس النوم والرابع عشر ما يحدث من ضغط الراس وحمل شئ ثقيل  
 عليه والخامس عشر ما يحدث من كثرة الكلام فيضعف قوة الدماغ لاجله والسادس عشر ما يحدث من كثرة  
 الحركة والرياضة المفرطة والسابع عشر ما يحدث من الاعراض النفسانية كالهموم والغمو والاحزان والوساوس  
 والافكار الردية والثامن عشر ما يحدث من شدة الجوع فان الانجوة لا يجد ما تعمل فيه وتكثر وتتصاعد الى الدماغ  
 فتؤلمه والتاسع عشر ما يحدث عن ورم في صفاق الدماغ ويجد صاحبه كانه يضرب بالمطاراة على راسه والعشرون  
 ما يحدث بسبب الحمى لاشتعال حرارتها فيه فيتالم والله اعلم **فصل** في سبب صداع الشقيقة مادة في شرائير الراس  
 وحدها حاصلة فيها او مرتقية اليها فيقبلها الجانب الاضعف من جانبيه وتلك المادة اما بخارية واما اخلاط حارة  
 او باردة وعلامتها الخاصة بها خزيان الشرايين وخاصة في البدن اذا اضطبت بالعصائب ومنعت من الضياع  
 سكن الوجع وقد ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي لها هذا النوع كان يصيب النبي صلى الله عليه وسلم فيمكث اليوم  
 واليومين لا يخرج وفيه عن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب راسه بعصابة وفي  
 الصحيح انه قال في مرض موته والراساه وكان يعصب راسه في مرضه وعصب الراس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من  
 اوجاع الراس **فصل** في علاجه يختلف باختلاف انواعه واسبابه فانه ما علاجه بالاستفراغ ومنه ما علاجه بتناول  
 الغذاء ومنه ما علاجه بالسكون والدعة ومنه ما علاجه بالضادات ومنه ما علاجه بالتبريد ومنه ما علاجه

بالسجود ومنه ما علاجه بان يجتنب سماع الاصوات والحركات وأذاعت هذا الفلاح في هذا الحديث  
 بانحاء هو جزئ لا كلي وهو خارج فخرج من خواصه فان الصلاح اذا كان من حرارة سلبية فهو يكثر من مادة يجب تنقيها  
 انفع نية الحناء نفعاً ظاهراً واذا دق وضمت به الجمجمة مع الخل سكن الصلاح وفيه قوة موافقة لعصب اذا ضمده  
 سكن اوجاعه وهذا لا يختص بوجع الرأس بل يعول الاعضاء وفيه قبض تشد به الاعضاء واذا ضمده موضع الورع  
 الحار المنتهب سكنه وقد روى البخاري في تاريخه وابوداؤد في السنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه  
 احد وجعاني راسه الا قال له احتجم ولا تشكى اليه وجعاني رجله الا قال له اختضب بالحناء وفي الترمذي عن سلمي  
 امرافق خادمة النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان لا يصيب النبي صلى الله عليه وسلم قرحة ولا شوك الا وضع عليها  
**فصل في الحناء** بارد في الاولى يابس في الثانية وقوة شجر الحناء واغصانها مركبة من قوة محلبة التسيبها من جحر  
 فيها مائ حار باعتدال ومن قوة قابضة التسيبها من جهر فيها الرضو بارد ومن منافعه انه محلل نافع من حرقات النار  
 وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمده وينفع اذا مضع من قروح الفم والسلاق العارض فيه ويبرئ القلاع في افواه  
 الصبيان والضماد به ينفع من الاورام الحارة الملتهبة ويفعل في الجراحات فعل دم الاخوين واذا خلط نورة مع الشمع  
 المصفي ودهن الورد ينفع من اوجاع الحنجرة ومن خواصه انه اذا بدأ الجدرى يخرج الصبي فخصب سافل رجله  
 بمحناه فانه يوم من على عينيه ان يخرج فيها اشئ سنة وهذا صحيح فحرب الاشك فيه واذا جعل نورة تحت طلي ثياب لصوف  
 طيبها ومنع السوس عنها واذا نقع ورقه في ماء عذب يغمره ثم عصر وشرب من صفوه اربعين يوماً كل يوم عشرين درهما  
 مع عشرة دراهم سكر ويغذي عليه بجزء الضان الصغيرة ينفع من ابتداء الجذام بخاصية فيه عجبية وحكى ان رجلاً تشقت  
 اخافير اصابع يده وانه بذل لمن يبرئه ما اكل في الجحيم فوصفت له امرأة ان يشرب عشرة ايام حناء فلم يقدر على شرب نفعه  
 بماء وشربه فبرأ ورجعت اظافيره الى حسناتها والحناء اذا لزمت به الاظفار معجوناً حسناتها ونفعها واذا عجن بالسمن وضمت  
 بقايا الاورام الحارة التي ترشح ماء اصفر نفعها ونفع من احرب المنقرح المزمن منفعه بليغة وهو ينبت الشعر ويقويه و  
 يحسنه ويقوى الرأس وينفع من نقطات والبش العارضة في الساقين والرجلين وسائر البدن **فصل في هدي صلى الله**  
 عليه وسلم في معالجة المرضى يتراب عظامهم ما يكرهونه من اطعام وشراب وانهم لا يكرهون على تناولها ما روى الترمذي  
 في جامعه وابن ماجة عن ثقبه بن عامر الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكلوا من اكلها على الطعام و  
 الشراب فان الله عز وجل يعمدهم ويسقيهم قال بعض فضلاء الاطباء ما اغترر فوات هذه الكلمة النبوية المشتملة على حكم  
 الهية لاسيما للاطباء ولمن يعالج المرضى وذلك ان المرض خافط الطعام والشراب فذلك لا تشتغال الطبيعة بمجاهدة  
 مرض الاستوطهوته ونقصانها للضعف الحار في الغريزة او خودها وكيف ما كان فلا يجوز حينئذ اعطاء الغذاء في هذا  
 الحالة واعلم ان الجوع انما هو طلب الاعضاء للغذاء ليخلف الطبيعة عليها به عوض ما يتحلل منها فيجذب الاعضاء القصوى  
 من الاخصاء حتى يذويها فيجذب الى المعدة فيحس الانسان بالجوع فيطلب الغذاء واذا وجد المرض اشتغلت الطبيعة  
 بمادته وانضاجها واخراجها عن طلب الغذاء والشراب فاذا اكراه المريض على استعمال شئ من ذلك تعطلت به الطبيعة



عن فعلها واشتغلت بهضة وتدبيره عن انضاج مادة المرض ودفعه فيكون ذلك سببا للضرر بالمرض ولا سيما في اوقات  
 البحارين اضعفت احار الغريزي او خموده فيكون ذلك زيادة في البلية وتحويل النازلة المتوقعة ولا ينبغي ان يستعمل في هذا  
 الوقت والحال الا ما يحفظ عليه قوته ويقويها من غير استعمال مزيج للطبيعة البتة وذلك يكون به لطيف فوام من الاشربة والاغذية  
 واعتدال مزاجه كشراب النيلوفر والتفاح والورد الطري وما اشبه ذلك ومن الاغذية امراق القرع المعتملة الطبيعة  
 فقط وانفاش قواه بالاراييم العطرية المواقفة والاخبار لسارعة فان الطبيب خادم الطبيعة ومعينها لا معية ما واعلم ان  
 الدم اجد هو المغذى للبدن وان الباغمة في قدر خفي بعض النضج اذا كان بعض المرضى في بدنه بلغوا لثيرو عدم الغذاء  
 عطفت الطبيعة عليه وطبخته وانضجته وصيرته دمه او عدت به الاعضاء واكتنت به عما سواه والطبيعة هي القوة  
 التي وكلها الله سبحانه بتدبيره اليدين وحفظه وصحته وحراسته مدد حباته واعلم انه قد يحتاج في النذرة ان  
 اجبار المريض على الطعام والشراب وذلك في الامراض التي يكون معها الاختلاط في العقل وعلى هذا فيكون الحديث من  
 العام المخصوص ومن المطلق الذي قد يسمى تقديده دليل وعنوان الحادي ثمان المريض قد يعيش بلا غذاء اياما يعيش  
 الصحيح في مثاها وفي قوله صلى الله عليه وسلم فان الله يطعمهم ويسقيهم معنى لطيف زائد على ما ذكره الاطباء لا يعرفه الا من  
 له عناية باحكام القلوب والارواح وتأثيرها في حبيبة الاله ان انفصال الطبيعة عنها كما تنفصل هي كثيرا عن الطبيعة  
 ونحن نشير اليه اشارة فتقول النفس اذا حصل لها ما يشغلها من محبوب او مكروه او مخوف اشتغلت به عن طلب الغذاء  
 والشراب فلا تحس بجوع ولا عطش بل لا مذكور بل لا تشتغل من الاخصاس من الموال الشديدا الا ان في التحس به وما  
 من احد الا وقد وحده نفسه ذلك او شيئا منه واذا اشتغلت النفس بما دهمها وورع عليها تحس بالوجوع  
 اذا كان اليارد منفرا قوي الغريزة قام لها مقام الغذاء فشبعته به وانتعشت قواه او تضاعفت وجبت الدموية  
 في الجسم من غير ظهور في سطحه فينترق وجهه ونظره وسويته فان الفرح يوجب انيسا طدم القلب فينبعث في اوه وقتها  
 به فلا تصاب الاعضاء معلومها من الغذاء المعتاد لا اشتغالها بما هو احب اليها والى الطبيعة منه والصبيغة اذا ظفرت  
 بما تحب زده علمه مودونه واذا كان الوارد موليا او محزنا او مخوفا اشتغلت بحوائبه ومقاومته ووداؤته عن  
 طلب الغذاء فيجوز في حال حرجها ان تغفل عن طلب الطعام والشراب فان ظفرت في هذا الحرب انتعشت قواها واخضت عليها نظير  
 ما فاتته من قوة الطعام والشراب وان كانت مغلوبه مقهورة انحطت تدبيرها بحسب ما حصل لها من ذلك وان كانت  
 احب اليها وبين هذا العدا وسخا لا القوة تظهر تارة وتخفي اخرى وباجلها فالحرب بينهما على مثال الحرب بين  
 العددين المتقابلين والنصر للغالب والمغلوب اما قاتل زاما جريحا واما اسير فالمرضى له ملد من الله تعالى فيدبره  
 زائدا على ما ذكره الاطباء من تنذيرته بالدم وهذا المدد بحسب ضعفه ونكساره وانظر احواله بين يدي به غز وجل  
 فيحصل له من ذلك ما يوجب له قربا من رحمة فان العبد اقرب ما يكون من رحمة ربه اذا انكسر قلبه ورحمة ربه  
 قريب منه فان كان وليا له حصل به من الاغذية القلبية ما يقوى به قوى طبيعته وتنعش به قواه اعظمها في قواها  
 وانتعاشها بالاغذية البدنية وكلما قوى ايمانه وحبه لربه وانسه به وفرجه به وقوى يقينه بربه واشتد شوقه اليه

و يشد به وجد في نفسه من هذه القوة لا يعبر عنه ولا يذكره وصف طيب ولا يمازاه علمه ومن غلط طبعه  
 تنفت عنه من هم هذا التصديق به فلينظر حال كبير من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يشقونه  
 من صوريه او جاحه او مال وعنه زهد شاهد للناس من هذا العجب انبى في انفسهم وفي غيرهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه كان يواصل في الصيام الايام ذوات العدد وينهى اصحابه عن الوصال ويقول لست كهؤلاء اكلوا في  
 اظل يطعمني ربي ويسقيني ومعلوم ان هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الانسان بقمه والا لم يكن مواسلا  
 ولم يحقق الفرق بل لم يكن صائما فانه قال اظل يطعمني ربي ويسقيني وايضا فانه فرق بينه وبينهم في نفس الوصال وانه  
 يقدر منه علم لا يقدر من عليه فلو كان يأكل ويشرب بقمه لم يقل لست كهؤلاء اكلوا فانه هذا من الحديث من قل  
 نصيبه من غذاء الارواح والقلوب وتأثيره في القوة وانعاشها واعتدائها فوق تأثير الغذاء الجسماني والله الموفق  
**فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العذرة وفي العلاج بالسعوط ثبت عنه في الصحيحين انه قال خير ما تداءى به**  
 به المجامعة والقسط البحري ولا تعذبوا صبيبا نكوبا لغز من العذرة وفي السنن والمسند من حديث جابر بن عبد الله  
 قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وعندها صبي تسيل منخراة دما فقال ما هذا فقالتوا به العذرة  
 او وجع في راسه فقال وليكن لا تقتلن اولادكن ايما امرأة اصاب ولدها عذرة او وجع في راسه فلناخذ قسطا  
 هنديا فليحك بهاء ثم تسعطه اياه فامرت عائشة فصنع ذلك بالصبي فبرأ قال ابو عبيد عن ابى عبيدة العذرة تهيج  
 في الحلق من الدم فاذا عوَج منه قيل قد عذربه فهو معذورانته وقيل العذرة قرحة تخرج فيما بين الاذن و  
 الحلق ويعرض للصبيان غالباً واما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك فلان العذرة مادتها دم يغلب عليه البلغم  
 لكن تولده في ابدان الصبيان وفي القسط تحفيف يشد اللهاة ويرفعها الى مكانها وقد يكون نفعه في هذا الداء باخا  
 وقد ينفع في الادواء الحارّة والادوية الحارّة بالذات تارة وبالعرض اخرى وقد ذكر صاحب القانون في معالجة  
 سقوط اللهاة القسط مع الشبانيما في بذر المرو والقسط البحري المذكور في الحديث فهو العود الهندي وهو الابيض  
 منه وهو حلو وفيه منافع عديدة وكانوا يعالجون اولادهم بغمز اللهاة وبالعلاق وهو شئ يعلقونه على الصبيان فيخامهم  
 الشبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك واكرشدهم الى ما هو انفع للاطفال واسهل عليهم والسعوط ما يصب في الانف  
 وقد يكون بادوية مفردة ومركبة تدق وتخل وتعجن وتجفف ثم يحل عند الحاجة ويسعط به في انف الانسان وهو  
 مستلق على ظهره وبين كفيه ما يرفعهم لينخفض راسه فيتمكن السعوط من الوصول الى دماغه ويستخرج ما فيه من  
 الداء بالعطاس وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التداوي بالسعوط فيما يحتاج اليه فيه وذكر ابو داود في سننه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم استعط **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المفؤد روى ابو داود في سننه من**  
 حديث جابر بن عبد الله قال مرضت مرضا فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فوضع يده بين ثديي  
 حتى وجد ردها على فؤادي وقال انك رجل مفؤد فات الحارث بن كلفة من ثقيف فانه رجل يطيب فليأخذ سبع  
 تمرات من حبة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليدلك بهن المفؤد الذي اصاب فؤاده فهو يشك به كالمبطون الذي يشك

بطنه واللدود ما يسقاه الانسان من احد جانبي الفم وفي الترخاضية عجيبة لهذا الداء ولا سيما اتم مدينة ولا سيما العجوة منه وفي كونها سباعا خاصة اخرى تدرك بالوحى وفي الصحيحين من حديث عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعبد سبع تمرات من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سوء ولا حسر وفي لفظ مرآة كل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصير له يضره سمه حتى يسبح والتمر حار في الثانية يابس في الاولى وقيل رطب فيها وقيل معتدل وهو غذاء فاضل حافظ للصحة لاسيما لمن اعتاد الغذاء به كاهل المدينة وغيرهم وهو من افضل الاغذية في البلاد الباردة والحارة التي حرارتها في الدرجة الثانية وهو له انتفع منه لاهل البلاد الباردة لبرودة بواطن سكانها وحرارة بواطن سكان البلاد الباردة ولذلك يكثر هل الحجاز واليمن والطائف وما يليهم من البلاد المشابهة لها من الاغذية الحارة ما لا يتأتى غيرهم كتمر والعسل وشاهدناهم يصنعون في اطعمتهم من الفلفل الزنجبيل فوق ما يصنعه غيرهم نحو حشيرة اضعاف واكثر وياكون الزنجبيل كما ياكل غيرهم الحلو ولقد شاهدت من يتنقل به منهم كما تستقر بانقل ويواظفهم ذلك ولا يضرهم لبرودة اجوافهم وخروج الحرارة الى ظاهر الجسد كما يشاهد مياه الابار تبرد في الصيف وتسخن في الشتاء وكذلك تنضج معدة من الاغذية الغليظة في الشتاء ما لا تنضج في الصيف وما اهل المدينة فالمرحوم كما ان يكون بمنزلة الحنطة لغيرهم وهو قوتهم وما دونه وتمر اعالية من اجود اصناف تمره فانه تنبت النجس والذيد الطعم صادق الحلاوة والتمر يدخل في الاغذية والادوية والغذاء وهو يوافق اكثر الابدان مقول للحار الغريزي ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الاغذية والغذاء بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الاخلاط وفسادها وهذا الحديث من اخطا بالذي اريد به الخاص كاهل المدينة ومن جاوه وهو لاسيما لان امكنة اختصاصا ينفع كثير من الادوية في ذلك المكث دون غيره فيكون الدواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعا من الراء ولا يوجد فيه ذلك النفع اذا نبت في مكان غير نتاثير نفس التربة والهواء اوها جميعا فان نال مرض خواص وطبائع يقدّر اختلافها اختلاف طبائع الانسان وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء ما كولا وفي بعضها ساقا لا لمرب ادوية لقوم اغذية الاخرين وادوية تقوم من امراض هي ادوية لآخرين في امراض سواها وادوية لاهل بلاد لا تناسب غيرهم في تنفعهم واما خاصية السبع فانها قد وقعت قد اشرعيا فخلق الله عز وجل السماوات سبعا والارضين سبعا ولا يامسعا والانسان اكل خلقه في سبعة اطوار وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعه والسعي بين الصفا والمرّة سبعه وورد الخمار سبعه سبعه وتكبيرات الصلوات سبعه في الاولى وقال صلى الله عليه وسلم من روى بالصلوة لسبع واذ صار للغلاة سبع سنين خير بين ابويه في رواية وفي رواية اخرى ابوه احق به من امه وفي ثالثة امه احق به وامر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه ان يصب عليه من سبع قرب وسخر الله الرجح على قومه عاد سبع ليال ودا النبي صلى الله عليه وسلم ان يعينه الله على قومه بسبع كسبع يوسف ومثل الله سبحانه ما يضاعف به صدقة المتصدق بحبة اُتيت سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَالسَّنَابِلُ الَّتِي رَأَاهَا صَاحِبُ يَوْسُفَ سَبْعًا وَالسَّنِينُ الَّتِي زَرَعَهَا دَابَا سَبْعًا وَتَضَاعَفَ الصَّدَقَةُ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفًا كَثِيرَةٌ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ

سبعون الفا فالأريب ان لهذا العدد خاصية ليست لغيره والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه فان  
العدد شفع ووتر والشفع اول وثان والوتر كذلك فهذه اربع مرات شفع اول وثان ووتر اول وثان ولا تجتمع هذه  
المراتب في اقل من سبعة وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الاربعة أعني الشفع والوتر والاوائل والثواني ونعني بالوتر  
الاول الثلاثة وبالثاني الخمسة وبالشفع الاول الاثنين وبالثاني الاربعة وللأطباء اعتناء عظيم بالسبعة ولا سيما في  
البحارين وقد قال بقراط كل شيء من هذا العالم فهو مقدر على سبعة اجزاء والنجوم سبعة والايام سبعة واسنان الناس  
سبعة ولها طفل الى سبع فوصي بشم مرا هو ثم شاب ثم كهل ثم شيخ ثم هرم والى منتهى العمر والله تعالى اعلم بحكمته  
وشرعه وقدره في تخصيص هذا العدد هل هو لهذا المعنى او لغيره ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه  
البقعة بعينها من السم والسمم بحيث يمنع اصابته من الخواص التي لوقا لها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها  
عنهم الأطباء بالقبول والاذعان والانتقياد مع ان القائل انما معه الحسد والتخمين والظن فمن كلامه كل يقين وقطع و  
برهان ووحى اولى ان يتلقى اقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض وادوية السموم تارة تكون بالكيفية وتارة تكون  
بالخاصية كخواص كثير من الاحجار والجواهر والياقيات والله اعلم **فصل** ويجوز نفع التمر المذكور في بعض السموم فيكون  
المحدث من العام المخصوص ويجوز نفعه لخاصية تلك البلد وتلك التربة الخاصة من كل سم ولكن ههنا امر  
لا بد من بيانه وهوان من شرط انتفاع العليل بالدواء قبوله واعتقاده النفع به فتقبله الطبيعة فتستعين به على دفع  
العلة حتى ان كثيرا من المعالجات ينفع بالاعتقاد وحسن القبول وكما التلقى وقد شاهد الناس من ذلك عجائب  
وهذا لان الطبيعة يشهد لقبولها وتفرح النفس به فتنتعش القوة ويقوى سلطان الطبيعة ويلبث الحار الغريزي  
فيساعد على دفع المؤذي وبالعكس يكون كثير من الادوية نافعة لتلك العلة فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه وعدم  
اخذ الطبيعة له بالقبول فلا يجدي شيئا واعتبر هذا باعطاء الادوية والاشفوية وانفعها للقلوب والابدان والمعاشر والمعالجات  
في الدنيا والاخرة وهو القرآن الذي هو شفاء من كل داء كيف ينفع القلوب التي لا يعتقد فيه الشفاء والنفع بل لا يزيد لها  
الا مرضا الى مرضها وليس لشفاء القلوب دواء قط انفع من القرآن فانه شفاؤها التام الكامل الذي لا ينفاد فيها سقما  
الا برأه ويحفظ عليها صحتها المطلقة ويحميها بالحماية التامة من كل موز ومضر ومعها فاعراض اكثر القلوب عنه و  
عدم اعتقادها المجازم الذي لا حريب فيه انه كذلك وعدم استعماله والعدول عنه الى الادوية التي ركبها بنو جنسها حال  
بينها وبين الشفاء به وغلبت العوائد واشتد الاعراض وتمكنت العلل والادواء المزمنة من القلوب وترنن المرض والأطباء  
على علاج بني جنسهم وما وضعه لهم شيوخهم ومن يعظمونه ويحسبون به ظنونهم فعظم المصائب واستحكم الداء و  
تركبت امراض وعلل اعبي عليهم علاجها وكما عاجوها بتلك العلاجات المحادثة تفاقم امرها وقويت ولسان الحال يناد عليهم  
شعر ومن العجائب والعجائب جمة : قرب الشفاء وما اليه وصول : كالعيس في البيداء يقتلها الظما : والمساء  
فوق ظهورها محمول : **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في دفع ضرر الاغذية والفأكة واصلاحها بما يدفع  
ضررها ويقوى نفعها ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل التمر

ع  
وعين النور  
التي تخرج من  
العين  
تسمى  
النور

بالقشاة والرطب حار رطب في الثانية يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في البياض ولكنه سريع التعفن معطر معطر  
للدوم صمد مولى للسدد ووجع المثانة ومضرب الاسنان والقشاة باردة رطب في الثانية مسكن للعطش منعش  
للقوى يشمه لما فيه من العطرية مطفئ لحرارة المعدة الملتهبة واذاجفت بزره ودق واستحلب بالماء وشرب مسكن  
العطش وادر البول ونفع من وجع المثانة واذاق ونخل ودلك به الاسنان جلاها واذاق ورقه وعمل منه ضماد  
مع الميفختم نفع من عضه الكلب الكلب بالجملة فهذا حار وهذا بارد وفي كل منهما ا صلاح الاخر وانزاله لاكثر ضرر  
مقاومة كل كلفيته يضدها ودفع سورقها بالاعزى وهذا اصل العلاج كله وهو اصل في حفظ الصحة بل علم الطب كله  
يستفاد من هذا وفي استعمال ذلك وامثاله في الاغذية والادوية ا صلاح لها وتعديل ودفع لما فيها من الكيفيات المضرة  
لما يقابلها وفي ذلك عون على صحة البدن وقوته وخصبه قالت عايشة رضيت الله عنها اسموني بكل شئ فلم اسمن فسموني  
بالقشاة والرطب فسمنت وبالجمل قد دفع ضرر البارد بالحار والحار بالبارد والرطب باليابس واليابس بالرطب وتعديل  
احدهما بالآخر من ابلغ انواع العلاجات وحفظ الصحة ونظير هذا ما تقدم من امره بالسنا والسنت وهو العسل الذي  
فيه شئ من السمن يصلح به السنا ويعداه فصلوات الله وسلامه على من بعث بعارة القلوب والابدان وبمصابيح الدنيا  
والاخيرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية الدواعي كلها شيان حمية وحفظ صحة فاذا وقع التخليط احميتم  
الى الاستفراغ الموافق وكذلك ملار الطب كله على هذه القواعد الثلاث والحمية حميتان حمية عما يجلب لمرض وحمية  
عما يزيد فيقمت على حاله فالاولى حمية الاصحاء والثانية حمية المرضى فان المريض اذا احتجى وقف مرضه عن التزايد  
واخذت القوى في دفعه والاصل في الحمية قوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ فَلَا تُصَلُّوا حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا**  
**مَاءً قَيِّمًا مَّا صَعِدًا وَلَا طَبِئًا** فحمي المريض من استعمال الماء لانه يضرة وفي سنن ابن ماجة وغيره عن ام المنذر بنت قيس  
الانصارية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي وعلى ناقة من مرض ولنا دوال معلقة فقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها وقام علي يأكل منها فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي انت ناقة حتى كنت  
قالت وصنعت شعيرا وسلقا فجمعت به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي من هذا اصاب فانه انفع لك وفي لفظ فقال  
من هذا اصاب فانه اوفق لك وفي سنن ابن ماجة ايضا عن صهيب قال قدم علي النبي صلى الله عليه وسلم وبين  
يديه خبز وتمرق قال دن فكل فاخذت تمرا فاكلت فقال تاكل تمرا وبك رمد فقلت يا رسول الله امضغ من الناحية  
الاخري فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم ان الله اذا احب تبدا  
حماة من الدنيا كما يحب احدكم مريضه عن الطعام والشراب وفي لفظ ان الله يحب عبده المؤمن من الدنيا واما الحديث  
الدائر على السنة كثير من الناس الحمية راس الدواء والمعدة بيت الداء وعود واكل جسم ما اعتاد فهذا الحديث انما  
هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ولا يصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قاله غير واحد من ائمة الحديث  
ويذكر عن النعم صلى الله عليه وسلم ان بيت المعدة حوض البدن والعروق اليها وارجة فاذا صحت المعدة صدرت  
العروق بالصحة واذا اسقمّت المعدة صدرت العروق بالاسقم وقال الحارث راس الطب الحمية والحمية عند هو للصحيح في

المضرة بمنزلة التخطيط للمريض والناقة وانفع ما تكون الحمية للناقة من المرض فان طبيعته لو ترجع بعد الى قوتها والقوة الهاضمة ضعيفة والطبيعة قابلة والاعضاء مستعدة فتخليطه يوجب انتكاسها وهو اصعب من ابتداء مرضه واعلم ان في منع النبي صلى الله عليه وسلم لعل من الاكل من الدوالي وهو ناقة احسن التدبير فان الدوالي اقناع من الرطب يعلق في البيت للاكل بمنزلة عناقيد العنب والفاكهة تغمر بالناقة من المرض لسرعة استحالتها وضعف الطبيعة عن دفعها فانها بعد لو تمكن قوتها وهي مشغولة تدفع آثار العلة وازالتها من البدن وفي الرطب خاصة نوع ثقل على المعدة قشعر بعالجته واصلاحه عما هي بصدد من ازالة بقية المرض واثاره فاما ان تقف تلك البقية واما ان تترايد فلما وضع بين يديه السلق والشعير امر ان يصيب منه فانه من انفع الاغذية للناقة فان ما في الشعير من التبريد والتغذية والتلطيف والتلين وتقوية الطبيعة ما هو اصل للناقة ولا سيما اذا طبخ باصول السلق فهذا من وافق الغذاء لمن في معدته ضعف ولا يتولد منه من الاخطا ما يخاف منه وقال يزيد بن اسلم حمى عمر مريضاً له حتى انه من شدة ما حار كان يمسح النوى وبالحجارة فاحمية من انفع الادوية قبل الداء فتمنع حصوله واذا حصل فتمنع تزايد وانتشاره **فصل** وما ينبغي ان يعلم ان كثيراً ما يحكى عنه العليل والناقة والصحيح اذا اشتدت الشهوة اليه ومالت اليه الطبيعة فتناول منه الشيء اليسير الذي لا تعجز الطبيعة عن هضمه لو يضره تناوله بل ربما انتفع به فان الطبيعة والمعدة تتلقاينه بالقبول والمحبة فيصليان ما يخشى من ضرره وقد يكون انفع من تناول ما يكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ولهذا اقر النبي صلى الله عليه وسلم صهيبياً وهو ارمد على تناول التمرات اليسيرة وعلوانه لا يضره ومن هذا ما يروى عن علي ان دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ارمد وبين يدي النبي صلى الله عليه وسلم تمر ياكله فقال يا علي لتشتهيه ورعى اليه بتمر فخرى حتى رمى اليه سبعاً ثم قال حسبك يا علي ومن هذا ما رواه ابن ماجة في سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ارمد وادخله ما تشتهى قال اشتهى خبز بر في لفظ اشتهى كعكا فقال النبي صلى الله عليه وسلم **مر** كان عنده خبز بر فليبعث الى اخيه ثم قال اذا اشتهى مريض احدكم شيئاً فليطعمه ففي هذا الحديث سر طبي لطيف فان المريض اذا تناول ما تشتهيه عن جوع صادق طبيعي وكان فيه ضرر ما كان انفع وقل ضرره اما لا يشتهيه وان كان فافعا في نفسه فان صدق شهوته ومحبة الطبيعة لا يدفع ضرره ونقض الطبيعة وكراهتها للنافع قد يجلب لها منه ضرراً وبالحجارة فاللذيد المشتى تقبل الطبيعة عليه بعين فوضه على احد الوجوه سيما عند انبعاث النفس اليه تصدق الشهوة وصحة القوة والله اعلم **فصل** في هداية صلى الله عليه وسلم في علاج الرمد بالسكون والدعة وترك الحركة والحمية مما يهيئ الرمد وقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى صهيبياً من التمر وانكر عليه اكله وهو ارمد وحمى علياً من الرطب لما اصابه الرمد وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رمدت عين امرأة من نسائه لم يأتها حتى تبرا عينها الرمد ورم حار يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو يياضها الظاهر بسببه انصباب احلا الاخطا الاربعة او ريم حار تركوكية في الراس والبدن فينبعث منها قسط الى جوهر العين او ضربة تصيب العين فتُرسل الطبيعة اليها من الروح

والدم مقدار كثيرا يروى بذلك شفاؤها ما عرض لها ولاجل ذلك يورم العضو المضروب والقياس يوجب ضده  
 وأعلم انه كما يرتفع من الارض الى الجوى بخار ان احد حمار يابس واخر حار رطب فينقدان سخا بامتراكهما وينفان  
 ابصارهما من ادراك السماء فذلك يرتفع من قعر المعدة الى منتهىها مثل ذلك فيمنعان الفكر ويتولد عنهما علل شتى <sup>النظر</sup>  
 فان قوت الطبيعة على ذلك ودفعته الى الخياشيم احدث الزكام وان دفعته الى اللهاة والمنخرين احدث الخناق وان دفعته  
 الى الخبيث احدث الشوصة وان دفعته الى الصدر احدث النزلة وان انحدر الى القلب احدث الخبطة وان دفعته الى  
 العين احدث رمدا وان انحدر الى الجوف احدث السيلان وان دفعته الى منازل الدماغ احدث النسيان وان ترطب  
 او عية الدماغ منه وامتلاأت به عروقه احدث النوم الشديد ولذلك كان النوم رطبا والسهر يابسا وان طلب البخر  
 النفوذ من الراس فلم يقدر عليه اعقبه الصداع والسهر وان مال البخر الى احد شقي الراس اعقبه الشقيقة وان ملك  
 فيه الراس ووسط الهامة اعقبه داء البيضة وان يرحم منه حجاب الدماغ او سخن او ترطب وهاجت منه ارباح احدث  
 العطاس وان اهاج الرطوبة البغرية فيه حتى غلبت الحار الغريزي احدث الاغمام والسكات وان اهاج المرقع السوداء  
 حتى اظهر هوا الدماغ احدث الوسواس وان قاض ذلك الى مجارى العصب احدث الصرع الطبيعي وان ترطبت  
 مجامع عصب الراس وقاض ذلك في مجاريه اعقبه الفالج وان كان البخر من مرة صفراء ملتزمة محمية للدماغ احدث  
 الترسام وان شركه الصدر في ذلك كان سرساما فافهم هذا الفصل والمقصود ان اخلاط البدن والراس تكون متحركة هائجة  
 في حال الرمد والجماع مما يزيد حركتها وتورمها فانه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة فاما البدن فيسكن بالحركة  
 لا بحالة والنفس يشهد حركتها طلبا للذة واستكمالها والروح يتحرك تبعاً لحركة النفس والبدن فان اول تعلق الروح  
 من البدن بالقلب ومنه ينشأ الروح وتنبث في الاعضاء واما حركة الطبيعة فلان ترسل ما يجب رساله من المنى  
 على المقدار الذي يجب رساله وبأبجدة فاجماع حركة كلية عامة يتحرك فيها البدن وقواحه وطبيعته واخلاطه والروح  
 والنفس فكل حركة هي مثيرة للاخلاط مرفقة لها يوجب دفعها وسيلانها الى الاعضاء الضعيفة والعين في حال رمدها  
 اضعفت ما يكون فاضرها عليها حركة الجماع قال بقراط في كتاب الفصول وقد يدل ركوب السفن ان الحركة تنور  
 الابدان وهذا مع ان في الرمد منافع كثيرة منها ما يستدعيه من الحمية والاستقراغ وتنقية الراس والبدن  
 من فضلاتهما وعفونتهما والكف عما يؤذى النفس والبدن من الغضب والهوى والحزن والحركات العنيفة والاعمال  
 الشاقة وفي اثر سلفي لا تكرر هو الرمد فانه يقطع عرق العمى ومن اسباب علاجه ملازمة السكون والراحة وترك  
 مس العين والاشتغال بها فان اصلا رذلك يوجب انصباب المواد اليها وقد قال بعض السلف مثل اصحاب محمد مثل  
 العين ودواء العين ترك مسها وقد روى في حديث مرفوع انه اعلم به علاج الرمد تقطير الماء البارد في العين وهو  
 من اكبر الادوية للرمد الحار فان الماء دواء بارد يستعان به على طفي حرارة الرمد اذا كان حاراً ولهذا قال عبد الله  
 بن مسعود رضي الله عنه لا مرأته زينب وقد امشكت عينها الوضعت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خير لك  
 واجدر ان تشفى تنضمين في عينك الماء ثم تقولين اذهب الباس رب الناس واشف انت الشافي لا شفاء لا شفاؤك

شفاء لا يعاد. يسقا وهذا مما تقدم مرارا انه خاص ببعض البلاد وبعض اوجاع العين فلا يجعل كلام النبوة المجزئ  
 الخاص كلياً عاماً ولا الكلي العام جزئياً خاصاً فيقع من الخطاء وخلاف الصواب ما يقع والله اعلم **فصل في هديه**  
 صلى الله عليه وسلم في علاج الخدران الكلي الذي يجده معه البدن ذكر ابو عبيد في غريب الحديث من حديث ابي عثمان  
 النهدي ان قوماً من البشيرة فاكلوا منها فكانوا صارت بهم ريح واجدهم فقال لبي صلى الله عليه وسلم فرسوا الماء في  
 الشنان وصبوا عليهم فيما بين الاذانين ثم قال ابو عبيد فرسوا يعني بردوا واول الناس قد فرس البرد انها هو من هذا  
 بالسنان ليس بالصائد والشنان الاسقيه والقريب الخلقان يقال للسقاء شنان وللقرية شنة وانما ذكر الشنان دون  
 التجرد لانها اشد تبريداً للماء وقوله بين الاذانين يعني اذان الفجر والاقامة فسمى الاقامة اذا تانتهى كلامه قال بعض  
 الاطباء وهذا العلاج من النبي صلى الله عليه وسلم من افضل علاج هذا الداء اذا كان وقوعه بالحجاز وهو بلاد  
 حارة يابسة والحار الغريزي ضعيف في بواطن سكانها وصب الماء البارد عليهم في الوقت المذكور وهو ابرد اوقات  
 اليوم يوجب جمع الحار الغريزي المنتشر في البدن الحامل لجميع قواه فيقوى القوة الدافعة وينجتم من اقطار البدن  
 الى باطنه الذي هو محل ذلك الداء وليستظهر بها في القوى على دفع المرض المذكور في دفعه باذن الله عز وجل  
 ولوان بقراط اوجالينوس وغيرهما وصف هذا الدواء لهذا الداء تخضعت له الاطباء وعجبوا من كمال معرفته  
**فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في صلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب** وارشاده الى دفع مضرات السموم  
 باضدادها في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء  
 احدكم فامقلوه فان في احد جناحيه داء وفي الاخر شفاء وفي سنن ابن ماجة عن ابي سعيد اخذ رى ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال احد جناحي الذباب سم والاخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامقلوه فانه يقدم السم و  
 يؤخر الشفاء هذا الحديث فيه امران امر فقهي وامر طبي فاما الفقهي فهو دليل ظاهر للدلالة جلاء على ان الذباب  
 اذا مات في ماء او مائع فانه لا ينجسه وهذا قول جمهور العلماء ولا يعرف في السلف مخالف في ذلك ووجه الاستدلال  
 به ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمقله وهي غمسه في الطعام ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما اذا كان الطعام  
 حاراً فلو كان ينجسه لكان امراً بافساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم امرنا بالاحكام الشرعية في كل  
 ما لا نفس له سائلة كالفحولة والزنبور والعنكبوت واشباه ذلك اذا الحكم بعموم علته وينتفي لا انتفاء سببه فلما  
 كان سبب التجنيس هو الدم المحتقن في الحيوان يموت وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتجنيس  
 لا انتفاء علته ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة اذا كان هذا ثابتاً في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات و  
 الفضلات وعدم الصلابة فتبوت في العظم الذي هو ابعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم اولى بهذا  
 في غاية القوة فالمصير اليه اولى واول من حفظ عنه في الاسلام انه تكلم بهذه اللفظة فقال ما لا نفس له سائلة  
 ابراهيم النخعي وعنه تلقاها الفقهاء والنفس في اللغة يغير لها عن الدم يقال نفست المرأة بفتح النون اذا حاضت  
 ونفست بضمها اذا ولدت واما المعنى الطبي فقال ابو عبيد معنى امقلوه اغمسوه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء



يقال للرجلين هما متكافئان اذا تغاطا في الماء وأعلنوا في الذباب عندهم قوق سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح فاذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه وامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقابل تلك السمية بما ودعه الله سبحانه في جانبه الآخر من الشفاء فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وهذا طب لا يهتدى اليه كبار اطباء وايتهم بل هو خارج من مشكوة النبوة ومع هذا والطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر من جاء به بانه اكمل الخلق على الاطلاق وانه مؤيد بوحى آلى خارج عن القوى البشرية وقد ذكر غير واحد من اطباء ان لسع الزنبور والعقرب اذا ذلك موضعه بالذباب ينفع منه نفعا بينا وسكته وما ذلك الا للمادة التي فيه من الشفاء واذا ذلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسموم شعيرة بعد قطع رؤس الذباب ابراه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة ذكر ابن السني في كتابه عن بعض زواجر النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج في اصبعي بثرة فقال عندك ذريرة قلت نعم قال صنعها عليهما وقال قولي اللهم مصغرا كبيرا ومكبورا صغيرا كبيرا الذريرة دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة وهي حارمة يابسنة تنفع من اورام المعدة والكبد والاستسقاء وتقوى القلب لطيفها وفي الصحيحين عن عائشة انها قالت طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي بذريرة في حجة الوداع للحل والاحرام والمثورة خارج صغير يكون عن مادة حارة يدفعها الطبيعة فيسترق مكانا من الجسد يخرج منه في محتاجة الى ما ينضجها ويخرجها والذريرة احد ما يفعل ذلك فان فيها انضاجا واخراجا مع طيب رائحتها مع ان فيها تيريد النارية التي في تلك المادة وكذلك قال صاحب القانون انه لا افضل لحرق النار من الذريرة يدهن الورم وأحل **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الاورام والخراجات التي تترأ بالبط والنزل يذكر عن علي انه قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يعود بظلمة ورم فقالوا يا رسول الله هذه مدية قال بطوا عنه قال علمي ما برحت حتى بطلت والنبي صلى الله عليه وسلم شاهد ويذكر عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر طبيبا ان يبط بطن رجل اجوى البطن فقبل يا رسول الله هل ينفع الطب قال الذي انزل الداء انزل الشفاء فيما شاء الورم مادة في حجم العضو لفضل مادة غير طبيعية ينصلي اليه ويوجد في اجسام الامراض كلها والمواد التي يكون منها من الاخلاط الاربعة والمائية والريحية واذا جمع الورم سمي خراجا وكل ورم حار يؤل امره الى احد ثلاثة اشياء اما تحلل واما جمع مدية واما استحالة الى الصلابة فان كانت القوة قوية استولت على مادة الورم وحللتها وهي اصل الحالات التي يؤل حال الورم اليها وان كانت دون ذلك انضجت المادة واحالتها مدية بيضاء وفتحت لها مكانا ساها منها وان نقصت عن ذلك احالت المادة مدية غير مستحكة النضج وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعها منه فينحرف على العضو الفساد بطول لبثها فيه فيحتاج حينئذ الى اعانة الطبيب بالبطا وغيره لاجراء تلك المادة الردية المفسدة للعضو وفي البطا فائدتان **احد** لهما اخراج المادة الردية المفسدة والثانية منع اجتماع مادة اخرى اليها تقويها واما قوله في الحديث الثاني انه امر طبيبا ان يبط بطن رجل اجوى البطن فالجوى يقال على معان منها الماء المنتن الذي يكون في البطن يحدث عنه الاستسقاء وقد اختلف الاطباء في بزله فخرج هذه المادة فنعته طائفة منهم فخطروا

وبعد السلامة معه وجوزته طائفة أخرى وقالت لا علاج له سواه وهذا عندهم انما هو في الاستقامة الزقية فانه كما تقدم  
ثلاثة انواع طبلى وهو الذى ينفتح معه البطن بمادة رنجية اذا ضربت عليه سمع له صوت كصوت الطبل ونحي وهو الذى  
يربو معه لجميع البدن بمادة بلغمية تفسد مع الدم في الاعضاء وهو اصعب من الاول ونزقي وهو الذى يجتمع معه في  
البطن الاسفل مادة ردية يسمع لها عند الحركة خضخضة كخضخضة المام في الزق وهو اذى انواعه عند الاكثرين  
من الاطباء وقالت طائفة اذى انواعه للحمى لعموم الافة به ومن جملة علاج الزق اخراجه ذلك الماء بالبرز ويكون ذلك  
بمثالة فصد العروق لاجراجه الدم الفاسد ولكنه خطر كما تقدم وان ثبت هذا الحديث فهو دليل على جواز نزله والله اعلم

**فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم وتقوية قلوبهم** تروى ابن ماجة في سننه  
من حديث ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الاجل فان  
ذلك لا يرد شيئا وهو تطبيب نفس المريض في هذا الحديث نوع شريف من اشرف انواع العلاج وهو الارشاد الى تطبيب  
نفس العليل من الكراه الذى يقوى به الطبيعة وتنشئ به القوة وينبعث به الحمار الغريزي فيتساعد على دفع العلة  
او تخفيفها الذى هو غاية تأثير الطبيب وتفرج نفس المريض وتطبيب قلبه وادخال ما يسر له عليه تأثير عجيب في شفاء  
علته وخفتها فان الارواح والقوى تقوى بذلك فيتساعد الطبيعة على دفع المؤذى وقد شاهد الناس كثيرا من المرضى  
تنشئ قواها بعبادة من تحبونه ويعظمونه ورويتهم لهم ولطفهم بهم ومكالمتهم اياهم وهذا احد فوائد عبادة المؤمن  
التي تتعلق بهم فان فيها اربعة انواع من الفوائد تنوع يرجع الى المريض وتنوع يعود على العائل وتنوع يعود على اهل المريض  
وتنوع يعود على العامة وقد تقدم في هديه صلى الله عليه وسلم انه كان يسأل المريض عن شكواه وكيف يجدها وكيف  
يساله عما يشتميه ويضع يده على جبهته وربما وضعها بين يديه ويدعوله ويصف له ما ينفعه في علته وربما  
توضى وصب على المريض من وضوئه وربما كان يقول للمريض لا يأس عليك ظهور ان شاء الله وهذا من كمال اللطف وحسن  
العلاج والتدبير **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الابدان بما اعتادته من الادوية والاعذار**  
دون ما لو اعتاده هذا اصل عظيم من اصول العلاج وانفع شئ فيه واذا اخطأ الطبيب ضل المريض من حيث يقطن انه  
ينفعه ولا يعلم عنه الى ما ينجد من الادوية في كتب الطب الاطبيب جاهل فان ملازمة الادوية والاعذية للابدان  
بحسب اعتقادها وقبولها وهؤلاء اهل البوادي والاكاسرون وغيرهم لا ينجم فيهم شراب النيلوفر والورد الطري ولا  
المعالي ولا يوثق في طباعهم شيئا بل عامة ادوية اهل الحضرة واهل الرفاهة لا يجدى عليهم والتجربة شاهدة بذلك ومن  
تأمل ما ذكرناه من العلاج النبوي رأى أنه كله موافقا لعادة العليل وأرضه وما نشأ عليه فهذا اصل عظيم من اصول العلاج  
يجب الاعتناء به وقد صرح به افاضل اهل الطب حتى قال طبيب العرب بل طبعوا الحارث بن كلدة وكان فيهم كبقراط في  
قومه الحمية راس الدواء والمعدة بيت الداء وعود واكل بدن ما اعتاد وفي لفظ عنه لازم دواء والازم الامساك  
عن الاكل يعني به النجوم وهو من اكبر الادوية في شفاء الامراض الامتلائية كلها بحيث انه افضل في علاجها من  
المستفرغات اذا لم يخف من كثرة الامتلاء وهيجان الاخلاط وحلقتها وغليانها وقوله المعدة بيت الداء المعدة عضو

عصبي مجوف كالقرعة في شكله مركب من ثلث طبقات مولفة من شظايا دقيقة عصبية تسمى اللبيف ويحيط بها الحورليف  
احدى الطبقات بالطول والاخرى بالعرض والثالثة بالوراب وفي المعدة اكثر عصبيا وقعرها اكثر لحماء في باطنها خلل هي محصورة  
في وسط البطن واميل الى الجانب الايمن قليلا خلقت على هذه الصفة لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه وهي بيت للداء  
اذا كانت محال للمضغ الاول وفيها يتنجم الغذاء وينحدر منها بعد ذلك الى الكبد والامعاء ويتخلف منه فيها فضلات  
عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها اما لكثرة الغذاء او لردمته او لسوء ترتيب في استعماله او لمجموع ذلك وهذه الاشياء  
بعضها مما لا يتخلص الانسان منها غالبا فيكون المعدة بيت الداء لذلك وكانه يشير بذلك الى الحث على تقليل الغذاء  
ومنع النفس عن اتباع الشهوات والتحرز عن الفضلات واما العادة فلانها كالطبيعة للانسان ولذلك يقال لعادة طبع  
فان وهي قوة عظيمة في البدن حتى ان امرأا واحدا اذا قيس الى ابدان مختلفة العادات كان مختلف النسبة اليها وان كانت  
تلك الابدان متفقة في الوجوه الاخر مثال ذلك ابدان ثلاثة حارة المزاج في سن الشباب **احدها** عود تناول  
الاشياء الحارة **والثاني** عود تناول الاشياء الباردة **والثالث** عود تناول الاشياء المتوسطة فان الاول  
متى تناول عسلا لم يضره والثاني متى تناوله اضره والثالث يضره قليلا فالعادة ركن عظيم في حفظ الصحة ومعالجة  
الامراض ولذلك جاء العلاج النبوي باجراء كل بدن على عادته في استعمال الاغذية والادوية وغير ذلك **فصل**  
في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض بالطف ملاءمته من الاغذية في الصحيحين من حديث عروبة  
عن عايشة انها كانت اذا مات الميت من اهلها اجتمعوا لثلاث النساء ثم يفرقن الى اهلهن امرت ببرمة تلبينة فطبخت  
وصنعت تريد ان تصب التلبينة عليه فقالت كلوا منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلبينة محبة  
لنفوس المرضى يذهب ببعض الحزن وفي السنن من حديث عايشة انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم  
بالبيض النافع التلبين قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى احد من اهل له لم يزل البرمة على النار  
حتى ينتهي احد طرفيه يعني يبرأ او يموت وعنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل له ان فلانا وجع لا يطعم  
الطعام قال عليكم بالتلبينة فحسوه اياها ويقول والذي نفسي بيده انها تغسل بطن احدكم كما تغسل احدكم وجعها  
من الوسخ التلبين هو الحساء الرقيق الذي هو في قوام اللبن ومنه اشتق اسمه قال الهروي سميت تلبينة لشبهها  
باللبن لبياضها ورقتها هذا الغذاء هو النافع للعليل وهو الرقيق النضيج لا الغليظ **المراد** اذا شئت ان تعرف فضل التلبينة فاعرف  
فضل ماء الشعير بل هي ماء الشعير لهم فانها حساء متخذ من ماء الشعير بنخالته والفرق بينهما وبين ماء الشعير انه يطبخ  
صالحا والتلبينة يطبخ منه مطبوخا وهي انقع منه مخزرج خاصية الشعير بالطحن وقد تقدم ان للعادات تاثيرا في الانتفاع  
بالادوية والاغذية وكانت عادة القوم ان يتخذوا ماء الشعير منه مطبوخا وهو اكثر تغذية واكثر فاعلا و  
اعظم جلا واما اتخذها اطباء المدن منه صالحا ليكون اسرق والطعن فلا يشغل على طبيعة المريض وهذا بحسب طبعهم  
اهل المدن ورخاوتها وقل ماء الشعير المطحون عليها والمقصود ان ماء الشعير مطبوخا صالحا ينفذ سريعا ويجلو  
جلاء ظاهر ويغذي غذاء لطيفا واذا شرب حار كان جلاوة اقوى وفوقه اسرع وان ماء الحارارة الغريزية اكثر

وتلميسه لسطوح المعدة اوفق وقوله صلى الله عليه وسلم فيها محبة لغواد المريض يروى بوجهين بفتح الميم والمجهر وبضم الميم وكسر الجيم والاول اشهر ومعناه انها مريحة له اى تريحه وتسكنه من الاجسام وهو الراحة وقوله ويذهب بعض الحزن هذا والله اعلم لان الغم والحزن يبردان المزاج ويضعفان الحرارة الغريزية لميل الروح الحامل لها الى جهة القلب الذى هو منشؤها وهذا الحساء مقوى لحرارة الغريزية بزيادته في مادتها فتزيل اكثر ما عرض له من الغم والحزن وقد يقال وهو اقرب انها تذهب ببعض الحزن بخاصية فيها من جنس خواص الاغذية المفرجة فان من الاغذية ما يفرج بالخاصة والله اعلم وقد يقال ان قوى الحزن تضعف باستيلاء اليبس على اعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء وهذا الحساء يوطئها ويقويه ويغذيها ويفعل مثل ذلك بغواد المريض لكن المريض كثيرا ما يحتجم في معدته خلط مرارى او بلغمى او صديك وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة ويسرره ويخدره ويمنعه ويعدل كلفيته ويكسر سوره فلا يريحها ولا سيما لمن عاد الاغذاء بنحو الشخير وهي عادة اهل المدينة اذ ذاك وكان هو غالب قوتهم وكانت الخنطة غريزة عندهم والله اعلم

**فصل** في هدية صلى الله عليه وسلم في علاج السم الذى اصابه بخيبر من اليهود ذكر عبد الرزاق عن عمر بن الزهر عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ان امرأة يهودية اهدت الى النبی صلى الله عليه وسلم شاة مصلية بخيبر فقال لها قد قالت هدية وحذرت ان يقول من الصدقة فلا ياكل منها فاكل النبي صلى الله عليه وسلم واكل الصحابة ثم قال امسكوا ثم قال للمرأة هل سميت هذه الشاة قالت من اخبرك بهذا قال هذا العظم لساقها وهو في يده قالت نعم قال لموالت اردت ان كنت كاذبا ان يستريح منك الناس وان كنت نبيا ليرضرك قال فاحتجم النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة على الكاهل وامر اصحابه ان يحتجموا فاحتجموا فمات بعضهم في طريق اخرى واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كاهله من اجل لذي اكل من الشاة تجمة ابو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبنى بياضة من الانصار وبقي بعد ذلك ثلث سنين حتى كان وجعه الذى توفى فيه فقال ما زلت اجد من الاكلة التى اكلت من الشاة يوم خيبر حتى كان هذا وان انقطاع الابهري منى فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا قاله موسى بن عقية معاجة السم يكون بالاستفرغات وبالدوية التى تعارض فعل السم وتبطله اما بكيفيةاتها واما بنحوها فمن عدم الدواء فليبادر الى الاستفرغ الكلى وانفعه الحجامة لاسيما اذا كان البلد حارا والزمان حارافان القوة السمية تسرى في الدم فتنبعث في العروق والمجارى حتى تصل الى القلب فيكون الهلاك فالدواء المنفذ الموصل للسم الى القلب والاعضاء فاذا بادر المسموم واخرج الدم خرجت معه تلك الكيفية السمية التى خالطته فان كان استفرغانا ما ليرضخ السم بل اما ان يذهب واما ان يضعف فتقوى عليه الطبيعة فتبطل فعله او تضعفه ولما احتجم النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في الكاهل وهو اقرب المواضع التى يمكن فيها الحجامة الى القلب فخرجت المادة السمية مع الدم واخرجها كليا بل بقي اثرها مع ضعفه لما يريد الله سبحانه من تكليل مراتب الفضل كلها له فلما اراد الله اكرامه بالشهادة ظهر تأثير ذلك الاثر الكامن من السم ليقتضى الله اهل كان مفعولا وظهر سر قوله تعالى لا عدائه من اليهود او كلما جاءك رسول كما لا تهوى انفسكم استنابوا ففرقا كذبوا وقرئنا نقتلون فجاء بلفظ كذب بالماضى الذى قد وقع منه وتحقق وجاء بلفظ تقتلون بالمستقبل الذى يتوقعونه

وينتظرونه والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السحر الذي سحرته اليهودية قد انكر هذا طائفة من الناس وقالوا لا يجوز هذا عليه وظنوه نقصا وعيبا وليس الامر كما زعموا بل هو من جنس ما كان يعتبر به صلى الله عليه وسلم من الاسقام والاولجاء وهو مرض من الامراض واصابته به كاصابته بالسلم لا فرق بينهما وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان كان ليخيل اليه انه يا قنصلة ولم ياتهن وذلك ان شدا ما يكون من السحر قال القاضي عياض والسحر مرض من الامراض وعارض من العلل يجوز علاجها صلى الله عليه وسلم وكانواع الامراض مما لا يتكرر ولا يقدر في نبوته واما كونه يخيل اليه انه فعل الشيء ولم يفعل له وليس في هذا ما يدخل عليه فاحله في شيء من صدقه لقيام الدليل والاجماع على عصمته من هذا واما هذا فيما يجوز طرده عليه في امر دنياء التي لو بيعت لسببها ولا فضل من اجلها وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر فغير بعيد ان يخيل اليه من امورها ما لا حقيقة له ثم يجلي عنه كما كان والمقصود ذكر هديه في علاج هذا المرض وقد روى عنه فيه نوعان **احدهما** وهو ابلفهما استخراجا وتبطينا كما حم عنه صلى الله عليه وسلم انه سال ربه سبحانه عن ذلك فله عليه فاستخرجه من يدر فكان في مشط ومشاطة وخفت طلعة ذكر فلما استخرجه ذهب ما به حتى كانا مشط من عقل فهذا من ابلغ ما يعالج به المطبوب وهذا بمنزلة ازالة المادة الخبيثة وقلمها من الجسد بالاستفراغ **والثاني** الاستفراغ في المحل الذي يصل اليه ما ذى السحر فان للسحر تأثيرا في الطبيعة وهي جان اخلاطها وتشويش مزاجها فاذا ظهر اثره في عضو وامكن استفراغ المادة الرديئة من ذلك العضو نفع جدا وقد ذكر ابو عبيد في كتاب غريب الحديث له باسناده عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان النبي صلى الله عليه وسلم احجم على راسه بقرن حين طب قال ابو عبيدة معنى طب اى سحر وقد اشكل هذا على من قل علمه وقال ما للجحامة والسحر وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الدواء ولو وجد هذا العائل ابقراط وابن سينا وغيرهما قد نص على هذا العلاج لتلقاه بالقبول والتسليم وقال قد نص عليه من لا تشك في معرفته وفضله قاعلم ان مادة السحر الذي اصيب به صلى الله عليه وسلم انتهت الى راسه الى احدى قواه التي فيه بحيث كان يخيل اليه انه يفعل الشيء ولم يفعل وهذا تصرف من الساحر في الطبيعة والمادة الدموية بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه عن طبيعته الاصلية والسحر هو مركب من تاثيرات الاحرار الخبيثة وانفعال القوى الطبيعية عنه وهو سحر الترميجات وهو ان شدا ما يكون من السحر ولا سيما في الموضع الذي انتهى السحر اليه واستعمال الحجامة على ذلك المكان الذي تضررت افعاله بالسحر من انفع المعالجة اذا استعملت على القانون الذي ينبغي قال ابقراط الاشياء التي ينبغي ان تستفرغ يجب ان تستفرغ من المواضع التي هي اليها اميل بالاشياء التي تصلح لاستفرغها وقالت طائفة من الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصيب بهذا الداء وكان يخيل اليه انه يفعل الشيء ولم يفعل ظن ان ذلك عن مادة دموية او غيرها مالت الى جهة الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فازالت مزاجه عن الحالة الطبيعية له وكان استعمال الحجامة اذ ذاك من ابلغ الادوية وانفع المعالجة فاحجم وكان ذلك قبل ان يوحى الله اليه ان ذلك من السحر فلما جاءه الوحي من الله تعالى واخبره انه قد سحر عدلى الى

العلاج الحقيقي وهو استخراج السحر وإبطاله فسال الله سبحانه فدل على مكانه فاستخرجه فقام كأنه ناشط من عقل  
 وكان غاية هذا السحر فيه انه هو في جسده وظاهر جوارحه لا على عقله وقلبه ولذلك لو كان يعتقد صحة ما يبيل اليه  
 من آتيانه النساء بل يعلم انه خيال لا حقيقة له ومثل هذا قد يحدث من بعض الامراض والله اعلم **فصل من انفع**  
 علاج السحر الادوية الالهية بل هي ادويته النافعة بالذات فانه من تأثيرات الاحرام الخبيثة السفلية ودفع تأثيرها  
 يكون بما يعارضها ويقاومها من الاذكار والدعوات التي يبطل فعلها وتأثيرها وكلما كانت اقوى واشد كانت ابلغ في  
 النشرة وذلك بمنزلة التقاء جيشين مع كل واحد منهما عدته وسلاحه فايهما غلب الاخر فمزمع وكان الحكره فالقلب  
 اذا كان متمليا من الله مغمورا بذكره وله من التوجيهات والدعوات والاذكار والتعوذات ورد لا يخل به يطابق  
 فيه قلبه لسانه كان هذا من اعطوا الاسباب التي تمنع اصابة السحر له ومن اعطوا العلاجات له بعد ما يصيبه  
 وعند السحرة ان سحرهم انما يتوثر في القلوب الضعيفة المنفعلة والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسفلية  
 ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال واهل البوادي ومن ضعف حظه من الدين والتوكل والتوحيد فمن  
 لا نصيب له من الاوراد الالهية والدعوات والتعوذات النبوية وبأجملة فسلطان تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعلة  
 التي يكون ميلها الى السفليات قالوا والمسحور هو الذي يعين على نفسه فانما نجد قلبه متعلقا بشئ كثير الالتفات اليه  
 فيتسلط على قلبه بما فيه من الميل والالتفات والارواح الخبيثة انما تتسلط على ارواح تلقاها مستعدة لتسلطها  
 عليها بميلها الى ما يناسب تلك الارواح الخبيثة وبفراغها من القوة الالهية وعدم اخذها للعدة التي يجار بها بها  
 فيجد لها فراغا لعدة معها وفيها ميل الى ما يناسبها فتتسلط عليها ويتمكن تأثيرها فيها بالسحر وغيره والله اعلم

**فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الاستفراغ بالقيء** روى الترمذي في جامعه عن معاذ بن ابى طحمة عن  
 ابى الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق انا  
 صبيت له وضوءه قال الترمذي وهذا اصح شئ في الباب القى احد الاستفراغات الخمسة التي هي اصول الاستفراغ وهي  
 الاسهال والقيء واخراج الدم وخروج الانجرة والعروق وقد جاءت بها السنة واما الاسهال فقد مر في حديث  
 خير ما تد اوتيره المشى وفي حديث السناء واما اخراج الدم فقد تقدم في احاديث الحجامة واما استفراغ الانجرة  
 فنذكره عقيب هذا الفصل ان شاء الله واما الاستفراغ بالعرق فلا يكون غالباً بالقصد بل يدفع الطبيعة له الى  
 ظاهر الجسد فتصادف المسام مفتحة فيخرج منها والقيء استفراغ من اعلى المعدة والحقنة من اسفلها والدواء من  
 اعلاها واسفلها والقيء نوعان نوع بالغلبة والهيجان ونوع بالاستدعاء والطلب فاما الاول فلا يسوغ حبسه وقهره  
 الا اذا قهر وخيف منه التلف فيقطع بالاشياء التي تمسكه واما الثاني فانفعه عند الحاجة اذا مرضى زمانه وشرطه  
 التي تذكره اسباب القى عشرة **احدها** غلبة المرة الصفراء وطفوؤها على اس المعدة فيطلب الصعود الثاني من  
 غلبة بلغم لزج قد تحرك في المعدة واحتاج الى الخروج **الثالث** ان يكون من ضعف المعدة في ذاتها فلا يهضم الطعام  
 فيقذفه الى جهة فوقه **الرابع** ان يخالطها خلط ردي ينصب اليها فيسئ هضمها ويضعف فعلها **الخامس** ان يكون

من زيادة المأكول والمشروب على القدر الذي تحتمله المعدة فتعجز عن امساكه فتطلب دفعه وقذفه **السادس**  
 ان يكون من عدم موافقة المأكول والمشروب لها وكراهتها له فتطلب دفعه وقذفه **السابع** ان يحصل فيها ما يثور  
 الطعم وكيفية وطبيعته فتقتذف به **الثامن** القرف وهو موجب غثيان النفس وتوهمها **التاسع** من الاعراض  
 النفسانية كالهم والشديد والغم والحزن وغلبة اشتغال الطبيعة والقوى الطبيعية به واهتمامها بغيره عن تدبير  
 البدن واصلاح الغذاء وانضاجه وهضمه فيقذفه المعدة وقد يكون لاجل تحريك الاخلاط عند تحبط النفس فان  
 كل واحد من النفس والبدن يفعل عن صاحبه ويؤثر كفيته **في كفيته العاشر** يقل الطبيعة بان يرى من يتقيأ  
 فيغلبه هو القى من غير استعداد فان الطبيعة تقاله واخبرني بعض حذاق الاطباء قال كان لي ابن اخت حذق في  
 الكحل فجلس كحالا كان اذا فتح عين الرجل ورأى الولد كحله مرده هو وتكر بذلك منه فترك الجلوس قلت له فاسبب  
 ذلك قال يقل الطبيعة فانها تقاله قال واعرفت اخر كان رأى خراجا في موضع من جسم رجل يحكه فحك هو ذلك الموضع  
 فخرجت فيه خراجة قلت وكل هذا لا بد فيه من استعداد الطبيعة ويكون المادة ساكنة فيها غير متحركة فيتحرك بسبب  
 من هذه الاسباب فهذه الاسباب لتحريك المادة لانها هي الموجبة لهذا العارض **فصل** لما كانت الاخلاط في البلاد  
 الحارة والازمنة الحارة يرق وينجذب الى فوق كانت القى فيها انفع ولما كانت في الازمنة الباردة والبلاد الباردة تغلظ  
 يصعب جذبها الى فوق كانت استفرغها بالاسهال انقع وازالة الاخلاط ودفعها يكون بالجذب والاستفرغ والجذب  
 يكون من ابعد الطرق والاستفرغ من اقربها والفرق بينهما ان المادة اذا كانت عاملة في الانصباب او الترقى لم يستقر  
 بعد فهي محتاجة الى الجذب فان كانت متصاعدة جذبت من اسفل وان كانت منصبة جذبت من فوق واما اذا استقر  
 في موضعها استفرغت من اقرب الطرق اليها فتضرت المادة بالاعضاء العليا اجتذبت من اسفل ومتى اضرت بالاعضاء  
 السفلى اجتذبت من فوق ومتى استقرت استفرغت من اقرب مكان اليها ولهذا اجتبر النبي صلى الله عليه وسلم على  
 كاهله تارة وفي راسه اخرى وعلى ظهر قدمه تارة فكان يستفرغ مادة الدم المودى من اقرب مكان اليه والله اعلم

**فصل** القى ينقى المعدة ويقويها ويجل البصر ويزيل ثقل الرأس وينفع قروح الكلى والمثانة والامراض المزمنة كالجلد  
 والاستسقام والفالج والرعشة وينفع اليرقان ويتبغى ان يستعمل الصحيح في الشهر مرتين متواليتين من غير حفظ دواء  
 ليتدارك الثاني ما قصر عنه الاول ونقى الفضلات التي انصبت بسببه والاكثر منه يضر المعدة ويجعلها قابلة  
 للفضول ويضر بالاسنان والبصر والسمع وربما صدع عرقا ويجب ان يجتنبه من له ورم في الحلق او ضعف في الصدا  
 او دقيق الرقبة او مستعد لنفث الدم او عسر الاجابة له واما ما يفعله كثير من شئ للتدبير وهو ان يمتلي من الطعام  
 ثوب قد خفه فيه اقات عديدة منها انه يجعل الهرم ويوقع في امراض ردية ويجعل القى له عادة والقى مع اليبوسة وضعف  
 الاحشاء وهزال المراق وضعف المستقي خطر واحدا وقاته الصيف والربيع ودون الشتاء والخريف وينبغي عند القى ان  
 يعصب العينين ويقط البطن ويفسل الوجه بماء بارد عند الفرج وان يشرب عقيب شرب التفاح مع يسير من  
**مصطكى** واما وجده نفعه نفعاً بينا والقى يستفرغ من اعلى المعدة ويجذب من اسفل والاسهال بالعكس قال بقراط

وينبغي ان يكون الاستفراخ في الصيف من فوق اكثر من الاستفراخ بالدواء في الشتاء من اسفل **فصل في هديه**  
صلى الله عليه وسلم في الارشاد الى معالجة احذق الطبيبين ذكر مالك في مؤلفه عن زيد بن اسلم ان رجلا في زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فاحتقن الدم وان الرجل د عارجلين من بني انمار فنظر اليه فزعم ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لهما ايكما الطب فقال او في الطب خير يا رسول الله فقال انزل الدواء الذي انزل الداء ففي هذا  
الحديث انه ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة باحدق من فيها فاحذق فانه الى الاصابة اقرب هكذا يجب على  
المستفتي ان يستعين على ما نزل به بالاعلم فالاعلم لانه اقرب اصابة ممن هو دونه وكذلك من خفيت عليه لقلة  
فانه يقلد اعلم من يجده وعلى هذا فطر الله عباده كما ان المسافر في البر والبحر انما يسكن نفسه وطمانينته الى احذق  
الدليلين واخبرهما وله يقصد وعليه يعتمد فقد اتفقت على هذا الشريعة والفطرة والعقل وقول صلى الله عليه وسلم  
انزل الدواء الذي انزل الداء قد جاء مثله عنه في حديث كثيرة فمنها ما رواه عمرو بن دينار عن هلال بن يساف قال دخل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على مريض يعود فقل قال رسلوا الى طبيب فقال قائل وانت تقول ذلك يا رسول الله قال نعم  
ان الله عز وجل لم ينزل داء الا انزل له دواء وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة يرفعه ما انزل الله من داء الا انزل له  
شفاء وقد تقدم هذا الحديث وغيره واختلفت في معنى انزل الداء والدواء فقالت طائفة انزاله اعلام العبادية وليس  
بشيء فان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بعجوم الانزال لكل داء ودوائه واكثر الخلق لا يعلمون ذلك ولهذا قال علمه من  
علمه وجهله من جهله وقالت طائفة انزالهما خلقهما ووضعهما في الارض كما في الحديث الاخر ان الله لم يضع داء الا وضع  
له دواء وهذا وان كان اقرب من الذي قبله فلفظة الانزال اخص من لفظة الخلق والوضع فلا ينبغي استقاط خصوصية  
اللفظ بلا موجب وقالت طائفة انزالهما بواسطة الملائكة المؤكلين بمباشرة الخلق من داء ودواء وغير ذلك فان الملائكة  
مؤكلة بامر هذا العالم وامر النوع الانساني من حين سقوطه في رحمة الى حين موته فانزال الداء والدواء مع الملائكة  
وهذا اقرب من الوجهين قبله وقالت طائفة ان عامة الادوية والادوية هي بواسطة انزال الغيب من السماء الذي يتولد  
الاخذية والاقوات والادوية والادواء والالات ذلك كله واسبابه ومكملاته وما كان منها من المعادن العلوية فيتنزل  
من الجبال وما كان منها من الادوية والانهار والثمار قد اخل في اللفظ على طريق التغليب والاكتفاء عن الفعلين بفعل  
واحد يتضمنهما وهو معروف من لغة العرب بل وغيرهما من الامم كقول الشاعر وعلفتها تبنا وماء بارد احق غدا  
هماله عيناها وقال الآخر ورأيت زوجك قد غلا متقللا سيفا ورما وقال الآخر ونزجنا الحواشي العيون وهذا احسن  
مما قبله من الوجوه والله اعلم وهذا من تمام حكمة الرب عز وجل وتمامه بوبية فانه كما ابتلى عبادة بالادواء اعانهم  
عليها بما يسره لهم من الادوية وكما ابتلاهم بالذنوب اعانهم عليها بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة و  
كما ابتلاهم بالارواح الخبيثة من الشياطين اعانهم عليها بمجنده من الارواح الطيبة وهو الملائكة وكما ابتلاهم بالشهوات  
اعانهم على قضائها بما يسره لهم شرعا وقد لم من المشتريات اللذيذة النافعة فما ابتلاهم سبحانه بشيء الا اعطاهم  
ما يستعينون به على فك البلاء ويدفعونه ويبقى التفاوت بينهم في العلم بذلك والعلم بطريق حصوله والتوصل اليه



**فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طب من طب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن هذا الحديث يتعلق به ثلثة امور امر لغوى وامر فقهى وامر طبى فاما اللغوى فالطب بكسر الطاء في لغة العرب يقال على معان منها الاصلاح يقال طيبته اذا صحته ويقال له طب بالامور اى لطف وسياسة قال الشافعي واذا تغير من تميم امرها كنت الطبيب لها راي ثاقب ومنها الخدق قال الجوهري كل خادق طبيب عند العرب قال ابو عبيد اصل الطب الخدق بالاشياء والمهارة بها يقال للرجل طب وطبيب اذا كان كذلك وان كان في غير علاج المريض وقال غيره رجل طبيب اى خادق سمى طبيبا كخدق فطنت قال علقمة فان تسألوني بالنساء فاني خير باد واء النساء هيت اذا شاب راس المرأة او قل ماله فليس له في ود من نصيب وقال عندة ان تعد في ذوى القناع فاني طب باخذ الفارس السليم اى ان ترجى عنى قناعك وتسر وجهك رغبة عنى فاني خير خادق باخذ الفارس الذى قد لبس لامة حربه ومنها العادة يقال ليس ذلك بطبى اى عادى قال فرقة بن مسيك فان طيناجين ولكن منا يانا ودولة اخربنا وقال احمد بن الحسين وما القيه طبى فيهم غير اننى بغيض الى الجاهل المتغافل ومنها السحر يقال رجل مطبوب اى مسحور في حديث عائشة لما سحرت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس الملكان عند راسه وعند رجله فقال احدهما ما بال الرجل قال الآخر مطبوب قال من طبه قال فلان اليهودى قال ابو عبيد انما قالوا للسحور مطبوبا لانهم كانوا بالطب عن السحر كما كانوا عن اللديع فقالوا سليم تقاولا بالسلامة وكما كانوا بالمفازة عن الفلاة المهلكة التى لا مام فيها فقالوا مفازة تقاولا بالفوز من الهلاك ويقال الطب لنفس الدواء قال ابن ابي اسلبه الا من مبلغ حسان عنى اسحر كان طبك ام جنون واما قول الحاسى فان كنت مطبوبا فلانزلت هكذا وان كنت مسحورا فلا برئى السحر فانه اراد بالمطبوب الذى قد سحر واراد بالمسحر العليل بالمرض قال الجوهري ويقال للعليل مسحور انشد البيت ومعناه ان كان هذا الذى قد عمرانى منك ومن حبك اسأل الله دوامه ولا اريد زواله سواء كان مسحورا ومريضا والطب مثلث الطاء فالمفتوح الطاء هو العالم بالامور وكذلك الطبيب يقال له طب ايضا والطب بكسر الطاء فعل الطبيب والطب بضم الطاء اسم موضع قاله ابن السكيت وانشده فقلت هل نعلم بطب ركابكم بمجاثرة الماء التى طاب طبيها وقوله صلى الله عليه وسلم من طب لم يقل مرطب لان لفظ التفعل يدل على كلفة الشئ والدخول فيه بعسر وكلفة وانه ليس من اهل كتحمل وتشجع وتصبر ونظائرها وكذلك بنوا كلف على هذا الوزن قال الشاعر وقيس غيلان ومن يعيشا واما الامر الشرعى فایجاب الضمان على الطبيب الجاهل فاذا تعاطى علم الطب علم ولم يتقدم له به معرفة فقد هجر مجمل على ثلاث الانفس واقدام بالتعمير على ما لا يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك وهذا اجماع من اهل العلم قال الخطابي لا علم خلافا في ان المعالج اذا تعدى فتفت المريض كان ضامنا والمتعاطى علما او عملا لا نعرفه متعدي فاذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد بذلك بعد واذن المريض وجناية المتطبب في قول عامة الفقهاء على عاقلة قلت الاقسام خمسة احدها طبيب جاذ

السيد

تقيسا

أعطى الصنعة حقها فلم يجز يده فتولد من فعله الماذون من جهة الشارع ومن جهة من يطبه تلف العضو والنفس  
أو ذهاب صفة فهذا الاضمان عليه اتفاقا فانه سرارية ما ذون فيه وهذا كما اذا ختن الصبي في وقت وسر قابل للمخات  
وأعطى لصنعة حقها فتلف العضو والصبي لم يضمن وكذلك اذا بط من عاقل أو غيره ما ينبغي بطه في وقته على الوجه  
الذي ينبغي فتلف به لم يضمن وهكذا سرارية كل ما ذون فيه لم يتعد الفاعل في سبيلها كسرارية المحدث بالاتفاق وسرارية  
القصاص عند الجمهور خلا فلا يبي حنيفة رحمه الله في ايجابه للضمان بهما وسرارية التعزير وضرب الرجل امرأته والمعلم  
الصبي والمستاجر الدابة خلا فلا يبي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله في ايجابهما للضمان في ذلك صح اصل واستثنى  
الشافعي رحمه الله ضرب الدابة وقاعدة الباب اجماعا وتزاعا ان سرارية التجناية مضمونة بالاتفاق وسرارية الواجب مبدئية  
بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع فابو حنيفة رحمه الله اوجب ضمانه مطلقا واحمد رحمه الله ومالك رحمه الله اهدا  
ضمانه وفرق الشافعي رحمه الله بين المقدر فاهدر ضمانه وبين غير المقدر فوجب ضمانه فابو حنيفة رحمه الله نظر الى  
ان الاذن في الفعل لما وقع مشروطا بالسلامة واحمد ومالك نظر الى ان الاذن اسقط الضمان والشافعي نظر الى ان المقدر  
لا يمكن التقصان منه فهو بمنزلة النص واما غير المقدر كالتعزيرات والتاديبات فاجتهادية فاذا تلف بها ضمن لا تفي  
مظنة العدوان **فصل** القسم الثاني متطبب جاهل باشرت يده من يطبه فتلف به فهذا ان علم المجنى عليه انه جاهل  
لا علم له واذن له في طبه لم يضمن ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث فان السياق وقوة الكلام يدل على انه غير  
العليل واوهمه انه طبيب وليس كذلك وان ظن المريض انه طبيب واذن له في طبه لاجل معرفته ضمن الطبيب اجنت  
يده وكذلك ان وصف له دواء يستعمله والعليل يقطن انه وصفه لمعرفته وحذقه فتلف به ضمنه والحديث ظاهر  
فيه او صرح **فصل** القسم الثالث طبيب حاذق اذن له واعطى الصنعة حقها لكنه اخطأت يده وتعدت الى عضو  
صغير فانلفه مثل ان سبقت يد الخائن الى الكمرة فهذا يضمن لانه جناية خطأ ثم ان كانت الثلث فما زاد فهو على عاقلة  
فان لو يكن عاقله فهل يكون الدية في ماله او في بيت المال على قولين هما روايتان عن احمد وقيل ان كان الطبيب ميا  
ففي ماله وان كان مسلما ففيه الروايتان فان لم يكن بيت مال او تعدر ثم حمله فهل يسقط الدية او يجب في مال الجاني  
فيه وجهان اشهرهما سقوطها **فصل** القسم الرابع الطبيب الحاذق الماهر بصناعته اجتمع له فوصف للمريض دواء فخطأ  
في اجتهاده فقتله فهذا يخرج على روايتين احدهما ان دية المريض في بيت المال والثانية انها على عاقلة الطبيب وقد  
نص عليه الامام احمد في خطأ الامام والحاكم **فصل** القسم الخامس طبيب حاذق اعطى الصنعة حقها فقطع سلقه  
من رجل او صبي او مجنون بغير اذنه او اذن وليه او ختن صبيا بغير اذن وليه فتلف فقال اصحابنا تضمن لا تؤولد  
من فعل غير ما ذون فيه وان اذن له البالغ او ولي الصبي والمجنون لم يضمن ويحتمل ان لا يضمن مطلقا لانه محسن  
وما على المحسنين من سبيل وايضا فانه ان كان متعديا فلا اثر لاذن الولي في اسقاط الضمان وان لم يكن متعديا  
فلا وجه لضمانه فان قلت هو متعد عند عدم الاذن غير متعد عند الاذن قلت العدوان وعدمه انما يرجع الى فعله  
هو فلا اثر لاذن وعدمه فيه وهذا موضع نظر **فصل** الطبيب في هذا الحديث يتناول من يطب بوصفه وقوله هو

الذي يخص باسم الطبائعي وبمروءة وهو الكمال وبمنصعة ومراعاة وهو الجراحي وبموساة وهو الخاتن وبريشة وهو  
 الفاسد وبمحااجة ومشطرة وهو انجمام وبخلعة ووصلة وربطة وهو المجبر وبمكواة ومارة وهو الكواء وبعرينة وهو  
 الحاقن وسواء كان طبه حيوان بهيم او انسان فاسم الطبيب يطلق لغة على هؤلاء كلهم كما تقدم وتخصيص الناس  
 له ببعض انواع الاطباء عرفت حادث كتخصيص لفظ الدابة بما يخصها به كل قوم **فصل** والطبيب المحاذق هو  
 الذي يراعى في علاجه عشرين امرا أحدها النظر في نوع المرض **من** الامراض هو الثاني النظر في سببه من اى شئ  
 حدث والعلة الفاعلة التي كانت سبب حدوثه ما هي الثالث قوة المريض وهل هي مقاومة للمرض او اضعفت منه  
 فان كانت مقاومة للمرض مستظرفة عليه تركها والمرض ولو تحرك بالبدن ساكن الرابع المزاج الطبيعي ما هو الخامس  
 المزاج الحادث على غير المجري الطبيعي السادس سن المريض السابعة عادته الثامن الوقت الحاضر من الفصول  
 الستة وما يليق به التاسع بلد المريض وتربيته العاشر حال الهواء في وقت المرض الحادي عشر **النظر في الدواء**  
 المضاد لتلك العلة الثاني عشر النظر في قوة الدواء ودرجته والموازنة بينها وبين قوة المريض الثالث عشر ان لا يكون  
 كل قصده ازالة تلك العلة فقط بل ازالتهما على وجه يامن معه حدوث اصعب منها متى كان ازالتهما لا يامن معها  
 حدوث علة اخرى اصعب منها ابقاها على حالها وتلطيفها هو الواجب وهذا كمرض افواه العروق فانه متى عولج بقطع  
 وجسه خيف حدوث ما هو اصعب منه الرابع عشر ان يعالج بالاسهل فالاسهل فلا ينتقل من العلاج بالغذاء الى البذر  
 الا عند تعذرة ولا ينتقل الى الدواء المركب الا عند تعذر الدواء البسيط فمن سعادة الطبيب علاجه بالاغذية بدل  
 الادوية وبالادوية البسيطة بدل الادوية المركبة الخامس عشر ان ينظر في العلة هل هي مما يمكن علاجها ولا فان لم يكن  
 علاجها حفظ صناعته وحرمة ولا يحمله الطم على علاج لا يفيد شيئا وان امكن علاجها فنظر هل يمكن زوالها ام لا فان  
 علم انه لا يمكن زوالها فنظر هل يمكن تخفيفها وتقليلها ام لا فان لم يكن تقليلها وراى ان غاية الامكان ابقاها وقطع  
 زيادتها قصد بالعلاج ذلك واعان القوة واضعت المادة السادسة عشر ان لا يتعرض للخطا قبل نضجه باستفراغ  
 بل يقصد انضاجه فاذا تم نضجه بلا مراءى استفراغه السابعة عشر ان يكون له خبرة باعتلال القلوب والارواح و  
 ادويتها وذلك اصل عظيم في علاج الابدان فان انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب مر مشهود والطبيب اذا كان  
 عارفا بامراض القلب والروح وعلاجها كان هو الطبيب الكامل والذي لاخبرة له بذلك وان كان حاذقا في علاج الطبيعة  
 واحوال البدن نصف طبيب وكل طبيب لا يداوى العليل يتفقد قلبه وصلاحه وتقوية ارواحه وقواه بالصدقة  
 وفعل الخير والاحسان والاقبال على الله والدار الآخرة فليس بطبيب بل متطبب قاصر ومن اعظم علاجات المرض  
 فعل الخير والاحسان والذكر والدعاء والتضرع والابتغال الى الله والتوبة ولهذه الامور تأثير في دفع العلل مسببة  
 الشفاء اعظم من الادوية الطبيعية ولكن بحسب استعداد النفس وقبولها وعقيدتها في ذلك ونفعه الثامن عشر  
 التلطف بالمريض والرفق به كالتلطف بالصبي التاسع عشر يستعمل انواع العلاجات الطبيعية والالهية والعلاج بالتخييل  
 فان لحذاق الاطباء في التخييل امور عجيبة لا يصل اليها الدواء فالطبيب المحاذق يستعين على المرض بكل معين العشر

طبيب ان يجعل علاجه وتدبيره دائرا على ستة اركان حفظ الصحة الموجودة وروح الصحة المفقودة وهو ملاك امر الالة العلة او تقليد لها بحسب الامكان واحتمال ادنى المفسدتين لازالة اعظمهما وتقوية ادنى المصلحتين بحسب الامكان وادنى المصلحتين

ليحصل اعظمها فاعلم ان هذه الاصول الستة ملاك العلاج وكل طبيب لا يكون هذه اختيه التي يرجع اليها فليس بطبيب واما ان كان المرض اربعة احوال ابتداء وصعود وانتهاء وانحطاط فعين على الطبيب مراعاة كل حال من هذه احوال المرض بما يناسبها ويديره بها ويستعمل في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا راى في ابتداء المرض ان الطبيعة محتاجة الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها النضيجها بادرا نيا <sup>فان فائدة تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعائق منع من ذلك</sup> او لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ او لبرودة الفصل ولتفريط وقع فينبغي ان يمدد ركن التحريك ان يفعل ذلك في صعود المرض لانه ان فعله تحريك الطبيعة لاشتغالها بالدواء وتحلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية ومثلا ان يمدد ركن الاستفراغ الى فارس مشغول بموافقة عدوة فيشغله عنه بامر اخر ولكن الواجب في هذه الحال ان يعين الطبيعة على حفظ القوة ما امكنه فاذا انتهت المرض ووقف وسكن اخذ في استفراغه واستيصال اسبابه فاذا اخذ في الانحطاط كانه اود بذلك ومثاله مثل العدوا اذا انتهت قوته وفرغ سلاحه كان اخذه سهلا فاذا ولى واخذ في الهرب كان اسهلا خذا وحده وشوكته انما هي في ابتداءه وحال استفراغه وسعة قوته فهكذا الداء والدواء سواء **فصل** من حذق الطبيب انه حيث امكن التدبير الاسهل فلا يعدل الى الاصعب ويتدرج من الاضعف الى الاقوى الا ان يخاف فون القوة حينئذ فيجب ان يبتدئ بالاقوى ولا يقيم في المعالجة على حال واحدة فيؤلفها الطبيعة ونقلتها عنه ولا يجسر على الادوية القوية في الفصول القوية وقد تقدم انه اذا امكنه العلاج بالغذاء فلا يعالج بالدواء واذا اشكل عليه المرض احادها وبارد فلا يقدم حتى يتبين له ولا يجربه لما يخاف عاقبته ولا يأس بتجربته بما لا يضر اثره واذا اجتمعت امراض بدأ بها تخصصه واحدة من تلك خصال احادها ان يكون برء الاخر موقفا على برئه كالورم والقرحة فانه يبدأ بالورم والثاني ان يكون احدهما سببا للآخر كالسددة والحمى العفنة فانه يبدأ بازالة السددة

**الثالث** ان يكون احدهما اهم من الآخر كالحاد والمزم من فيبدأ بالحاد ومع هذا فلا يغفل عن الآخر واذا اجتمعا <sup>سببا</sup> والعرض بدأ بالمرض الا ان يكون العرض اقوى كالقولنج فيسكن الوجع ولا ثم يعالج السددة واذا امكنه ان يعتاض عن المعالجة بالاستفراغ بالنجوع او الصوم او النوم لم يستفرغه وكل صحة اراد حفظها حفظا بالمثل والشبه وان اراد نقلها الى ما هو افضل منها نقلها بالضد **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز من الادواء المعدية بطبعها وارشاد الاصحاء الى مجانبة اهلها ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله انه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فامرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فقد بايعناك ورضي البخاري في صحيحه تعليقا من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فر من المجذوم كما تفر من الاسد وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدبوا النظر الى المجذومين وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يورث مرض على مصر ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحى او رحين الجذام

علة ردية يحدث من انتشار المردة السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهياكلها وشكلها وربما فسد في الخربة  
انصالها حتى يتاكل الاعضاء ويسقط ويسمي ام الاسد وفي هذه التسمية ثلاثة اقوال للطباء احدها انها كثرة  
ما يعترى الاسد والثاني لان هذه العلة يجهم وجه صاحبها وتحصله في سحبة الاسد والثالث انه يفترس  
من يقربه ويدنونه بذاته افتراس الاسد وهذه العلة عند اطباء من العلل المعديّة المتوارثة ومقايير المجلد  
وصاحب السلسل يسقم برأئحته فالنبي صلى الله عليه وسلم لكمال شفقتة على الامة ونصحه لهم نهاهم عن الاسباب  
التي تعرضهم لوصول العيب والفساد الى اجسامهم وقلوبهم ولا يريب انه قد يكون في البدن تعميؤ واستعدادا من لقبول  
هذا وقد يكون الطبيعة سريعة الانفعال قابلة للاكتساب من ابدان من يجاورة ويخالطه فانها نقالة وقد يكون  
خوفها من ذلك وهمها من اكثر اسباب اصابة تلك العلة لها فان الوهم فعال مستول على القوى والطباع وقد يصل  
رائحة العليل الى الصحيح فتسقمه وهذا معان في بعض الامراض والرائحة احدا سباب العدوى ومع هذا كله فلا بد  
من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فلما اراد الدخول بها وجد  
بكشكها ايضا فقال الحقى باهلك وقد ظن طائفة من الناس ان هذه الاحاديث معارضة باحاديث اخرى بطلها و  
يناقضها فتمها مارا والا الترمذي من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد رجل مجذوم  
فادخلها معه في القصعة وقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكلا على الله ورأى ابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله  
وبما ثبت في الصحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ونحن نقول لا تعارض بحمد الله  
بين احاديثه الصحيحة فاذا وقع التعارض فاما ان يكون احدا الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وقد غلط  
فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط ويكون احدا الحديثين ناسخا للآخر اذا كان ما يقبل النسخ او يكون التعارض  
في فهم السامع لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة واما حديثان صحيحان  
صريحان متناقضان من كل وجه ليس احدهما ناسخا للآخر فهذا لا يوجد اصلا ومعاذ الله ان يوجد في كلام الصادق  
المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه الا الحق والافه من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلومه  
او من القصور في فهمه مراده صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عناه به او منها معا ومن ههنا وقع من الاختلاف  
والفساد ما وقع وبالله التوفيق قال ابن قتيبة في كتاب اختلاف الحديث له حكاية عن اعداء الحديث واهله قالوا  
حديثان متناقضان رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة وقيل له ان النقية يقم بمشفر البعير  
فيجرب لذلك الايل قال فما عدى الاول ثور ثم لا يورج ممرض على صحبه وفرن من المجذوم وفرارك من الاسد واتاه رجل  
مجذوم وليبايعه بيعة الاسلام فارسل اليه البيعة وامره بالانصراف ولم ياذن له وقال الشوم في المرأة والدار الدابة  
قالوا وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضا قال ابو محمد ونحن نقول انه ليس في هذا اختلاف وكل معنى منهما وقت  
وموضع فاذا وضع موضعه زال الاختلاف والعدوى جنسان احدهما عدوى المجذوم فان المجذوم يشتد  
رائحته حتى يسقم من اطال مجالسته ومحادثته ولذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه في شعار واحد

فيوصل اليها الاذى وربما جذمت وكذلك ولده ينزعون في الكبر اليه وكذلك من كان به سددق ونقب والاطباء  
تأمران لا يجالس المسلول ولا المجذوم ولا يريدون بذلك معنى العدو وانما يريدون به معنى تعير الرأفة وانها قد  
تسقم من اطال اشتامها والاطباء بعد الناس عن الايمان بيمن وشوم وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو جرب  
رطب فاذا خالط الابل او حاكها واوى في مباركها وصل اليها بالعام الذي يسيل منه وبالنطف نخوها به فهذا هو  
المعنى الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد ذو عاهة على مصم كره ان يتخالط المعتوه الصحيح لئلا ينال من نظفه  
وخلقه نحو مما به قال واما الجنس الاخر من العدو فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوف العدو وقد قال  
صلى الله عليه وسلم اذا وقع ببلد وانتبه فلا تخرجوا منه واذا كان ببلد فلا تدخلوه يريد بقوله لا تخرجوا من البلد  
اذا كان فيه كما تكرر يظنون ان الفرار من قدر الله فيجزيكم من الله ويريد اذا كان ببلد فلا تدخلوه اي مقامكم في الموضع  
الذي لا طاعون فيه اسكن لقلوبكم واطيب لعيشكم ومن ذلك المرأة تعرف بالشوم والدار فينال الرجل مكره او ثمة  
فيقول عدتني بشومها فهذا هو العدو الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وقالت فرقة  
اخرى بل الامر باجتنب المجذوم والفرار منه على الاستحياب والاختيار والارشاد ولما اكل معه ففعل لبيان الجواز  
وان هذا ليس بحرام وقالت فرقة اخرى بل الخطاب بهذين الخطابين جزئي لا كلي فكل واحد خاطبه النبي صلى الله  
عليه وسلم بما يليق بمجالد بعض الناس يكون قوى الايمان قوى التوكل يدفع قوة العدو كما تدفع قوة الطبيعة  
قوة العلة فتبطلها وبعض الناس لا يقوى على ذلك فخاطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وكذلك هو صلى الله عليه وسلم  
فعل الحالتين معالية تدي به الامة فيهما فياخذ من قوى من امته بطريقة التوكل والقوة والثقة بالله وياخذ من  
ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط وهما طريقان صحيحان احدهما للمؤمن القوى والاخر للمؤمن الضعيف فيكون  
لكل واحد من الطائفتين حجة وقدوة بحسب حالهم وما يناسبهم وهذا كما انه صلى الله عليه وسلم كوى واشى على ترك  
الكي وقرن تركه بالتوكل وترك الطيرة ولهذا نظائر كثيرة وهذه طريقة لطيفة حسنة جدا من اعطاهم الله حقها ووزق  
فقه نفس فيها ازالته عنه تعارضا كثيرا يظنه بالسنة الصحيحة وذهب فرقة اخرى الى ان الامر بالفرار منه ونجته  
لامر طبيعي وهو انتقال الداء منه بواسطة الملازمة والمخالطة والرائحة الى الصحيح وهذا يكون مع تكرير المخالطة و  
الملازمة له واما اكله معه مقدارا يسيرا من الزمان لمصلحة راحة فلا بأس به ولا يحصل لعدوى من مقلو ولا  
ومحظة واحدة فتنبى سد الذريعة وحماية للصحة وخالطه مخالطة الحاجة والمصلحة فلا تعارض بين الامرين  
وقالت طائفة اخرى يجوز ان يكون هذا المجذوم الذي اكل معه به من الجذام امر يسير لا يعدى مثله وليس المجذوم  
كلهم سواء ولا العدوى حاصلة من جميع بل منهم من لا يعثر مخالطته ولا يعدى وهو من اصابه من ذلك شئ يسير  
فوقف واستمر على حاله ولم يعد ببقية جسمه فهو ان لا يعدى غيره اولى واخرى وقالت فرقة اخرى ان الجاهلية كان  
يعتقد ان الامراض المعدية تعدى بطعمها من غير اضافة الى الله سبحانه فابطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم  
ذلك واكل مع المجذوم لم يبين له ان الله سبحانه هو الذي يمرض ويشفي وتنبى عن القرب منه لتبين له ان هذا

من الأسباب التي جعلها الله مفضية إلى مسبباتها ففي نهيه إثبات الأسباب وفي فعله بيان أنها لا يستقل بشئ بل  
 الرب سبحانه أن شاء سلبها أو ألقاها فلا يؤثر شئاً وإن شاء أبقى عليها أو أضاف ثروت وقالت فرقة أخرى بل هذه الأحاديث  
 فيها التاميم والمنسوخ فينظر في تاريخها فإن علم المتأخر منها حكمه بأنه الناسخ ولا توقفنا فيها وقالت فرقة أخرى بل  
 بعضها محفوظ وبعضها غير محفوظ وكلت في حديث لا حدوى وقالت قد كان أبو هريرة يرويه ولا تفرشك فيه  
 فتركه وراجعوه فيه وقالوا له سمعناك تحدثه فإني إن يحدث به قال أبو سلمة فلا أدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد  
 الحديثين الآخر أما حديث جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عجلون وم قد دخلها معه في القصعة فحدثه الحديث  
 ولا يصح وغاية ما قال الترمذي أنه غريب لم يصح ولم يحسنه وقد قال شعبة وغيره اتقوا هذه الغرائب قال الترمذي و  
 يروى هذا من فعل عمر هوائت فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النبي أحمد هما أرجح أبو هريرة  
 عن التحديث به والتكرار في لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقد أشبعنا الكلام في هذه  
 المسألة في كتاب المفتاح باطول من هذا وبالله التوفيق **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في المنع من التداء**  
 بالمحرمات روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أنزل الداء  
 والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداءوا بالمحرم وذكر البخاري في صحيحه عن ابن مسعود أن الله لم يجعل شفاءكم  
 فيما حرم عليكم وفي السنن عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الداء والخبيث وفي صحيح مسلم عن  
 طارق بن سويد أن جمعني أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه أو كره أن يصنعها فقال إنما أصنعها للدواء  
 فقال أنه ليس بدواء ولكنه داء وفي السنن أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يجعل في الدواء فقال أنها داء وليس  
 بالدواء روى أبو داود والترمذي وفي صحيح مسلم عن طارق بن سويد الحضرمي قال قلت يا رسول الله إن باعنا عتاقنا  
 نعتصرها فنشرب منها قال لا فراجعتك قلت أنا نستشفى للمريض قال إن ذلك ليس شفاء ولكنه داء وفي سنن النسائي أن  
 طبيباً ذكر خضف عافى دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهاه عن قتلها وذكروا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 من تداءى بالخمر فلا شفاء الله المعالجة بالمحرمات قبيحة عقلاً وشرعاً أما الشرع فما ذكرنا من هذه الأحاديث وغيرها  
 وأما العقل فهو أن الله سبحانه أنه أحرمه نخبته فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيباً عقوبة لها كما حرمه على بني إسرائيل  
 بقوله **فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَانْهَاهُمْ عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا حَرَّمَ نَخْبَتَهُ وَتَحْرِيمُهُ لِحِمَّةٍ**  
**لَهُمْ وَصِيَانَةٍ** عن تناوله فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل فإنه وإن أثر في إزالة النكته يعقب سقماً  
 أعظم منه في القلب بقوة الخبيث الذي فيه فيكون الداء به قد سعى في إزالة سقم البدن فسقم القلب وأيضاً  
 فإن تحريمه يقتضى تجنبه والبعد عنه بكل طريق وفي اتخاذ دواء حض على الترغيب فيه وملازمة وهذا ضد  
 مقصود الشارع وأيضاً فإنه داء كما نص عليه صاحب الشريعة فلا يجوز أن يتخذ دواء وأيضاً فإنه يكتسب الطبيعة  
 والروح منه صفة الخبيث لأن الطبيعة يتفعل عن كيفية الدواء أنفعاً لا ينافيها إذا كانت كيفية خبيثة فالتسبب الطبيعة  
 منه خبيثاً فكيف إذا كان خبيثاً في ذاته ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الأغذية والأشربة والملابس الخبيثة لها

يكتسب النفس من هيئة الخبث وصفته وايضاً فان في اياها التلاوي به ولا سيما اذا كانت النفوس يسيل اليه ذريعة الى تناوله للشهوة واللذة لاسيما اذا عرفت النفوس انه نافع لها من زيل لاسقامها جالب لشفائها فهذه احب شئ اليها والشارع سد الذريعة الى تناوله بكل ممكن ولا ريب ان بين سد الذريعة الى تناوله وفتح الذريعة الى تناوله تناقضاً وتعارضاً وايضاً فان في هذا الدواء المحرم من الادواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء وليفرض الكلام في ام الخبيثات التي ما جعل الله لنا فيها شفاء قط فانها شديدة المضرة بالدماغ الذي هو مركز العقل عند الاطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين قال ابقراط في اثناء كلامه في الامراض الحادة ضرر الحرق بالرأس شديد لانه يسرع الارتفاع اليه ويرتفع بارتفاعه الاخلاط التي تعلوا في البدن وهو كذلك يضرب بالذهن وقال صاحب الكامل ان خاصة الشراب الاضرار بالدماغ والعصب واما غيره من الادوية المحرمة فنوعان احدها تعاقفه الانفس ولا ينبغي بحث لمساعدته الطبيعة على دفع المرض به كالسموم والحوم الافاعي وغيرها من المستقدرات فيبقى كلاً على الطبيعة مثقلاً لها فيصير حينئذ داءً لادواء والثاني ما لا تعاقفه الانفس كالشراب التي تستعمله الحوامل مثلاً فهذا ضرره اكثر من نفعه والعقل يقتضي بتحريم ذلك قال العقل والفطرة مطابق للشرع في ذلك وهم مناسب لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها فان شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول واعتقاد منفعته وما جعل الله فيه من بركة الشفاء فان الناقم هو المبارك وانفع الاشياء ابركها والمبارك من الناس اين ما كان هو الذي ينتفع به حيث حل ومعلوم ان اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتيها وبين حسن ظنه بها وتلقي طبعه لها بالقبول بل كلما كان العبد اعظم ايماناً كان اكثر لها واسواً اعتقاداً فيهما وطبعه اكثر شئ لها فاذا تناولها في هذه الحال كانت داء له لادواء الا ان يزول اعتقاد الخبث فيهما وسوء الظن والكرهية لها بالمحبة وهذا في الايمان فلا يتناولها المؤمن قط الا على وجه داء والله اعلم **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج القمل الذي في الرأس وازالته في الصحيحين عن كعب بن عجرة** قال كان بي اذى من رأسى فحلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل تتناثر على وجهي فقال ما كنت اري ايجهد قد بلغ بك ما اري وفي رواية فامرته ان يحلق رأسه وان يطعم فرقا بين ستة او يهدي شاة او يصوم ثلاثة ايام **القمل** يتولد في الرأس والبدن من شياطين خارج عن البدن وداخل فيه فالحارج الوسخ والدنس المتراكب في سطح الجسد والثاني من خلط ردي عفن يدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم فيتعفن الرطوبة الدموية في البشرة بعد خروجها من المسام فيكون منه القمل واكثر ما يكون ذلك بعد العلل والاسقام وبسبب الاوساخ وانما كان في رأس المصيبة اكثر لكثرة رطوباتهاهم وتعاطيهم الاسباب التي يولد القمل ولذلك خلق النبي صلى الله عليه وسلم رأس بنى جعفر من اكثر علاجه خلق الرأس لينفتح مسام الانجرة فيتصاعد الانجرة الردية فيضعف مادة الخلط وينبغي ان يطلى الرأس بعد ذلك بالادوية التي تقتل القمل ويمنع تولده وخلق الرأس ثلاثة انواع احدها نسيك وقربة والثاني بدعة وشرك والثالث حاجة ودواء فالاول محلق في احد النسيكين الحرج والعمرة والثاني خلق الرأس لغير الله سبحانه كما يحلقها المریدون لشيوعهم فيقول احدهم انا خلقت رأسى لفلان وانت خلقت له فلان وهذا بمنزلة ان يقول سجدة



لقلان فان خلق الراس خضوع وعبودية وذل ولهذا كان من تمام الحج حتى انه عند الشافعي رحمه الله لكن من  
 اركانه لا يتم الا به فانه وضع النواصي بين يدي ربه وخضوع العظمت وتذلل العزبه وهو من ابلغ انواع العبودية  
 ولهذا كانت العرب اذا ارادت اذلال الاسير منهم وعتقه حلقوا راسه واطلقوه فجاء شيوخ الضلال والمزاحمون  
 للربوبية الذين اساس مشيختهم على الشرك والبدعة فارادوا من يريد بهم ان يتعبدوا لهم فزينوا لهم خلق رؤسهم  
 لهم كما زينوا لهم السجود لهم وسموه بغير اسمه وقالوا هو وضع الراس بين يدي الشيخ ولعمري ان السجود لله هو  
 وضع الراس بين يديه سبحانه وزينوا لهم ان ينذروا لهم ويتوبوا لهم ويحلفوا باسمهم وهذا هو اتخاذهم اربابا والهة  
 من دون الله قال تعالى مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ  
 وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتَّخَذُوا الْمُتَّكِلِينَ وَالشَّيْبَانِ أَرْبَابًا بِأَيِّمٍ مَرْكُ  
 بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ واشرف العبودية عبودية الصلوة وقد تقاسمها الشيوخ والمشبهون بالعلماء والنجباء  
 فأخذوا الشيوخ منها اشرف ما فيها وهو السجود وأخذوا المشبهون بالعلماء الركوع فاذا لقي بعضهم بعضا ركع له كما يركع المصلي  
 لربه سواء وأخذوا النجباء من القيايم فيقوم الاحرار والعبيد على رؤسهم عبودية لهم وهم جلوس وقد نهي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن هذه الامور الثلاثة على التفصيل فتعاطيها مخالفة صريحة لفهي عن السجود لغير الله وقال لا  
 ينبغي لاحد ان يسجد لاحد وانكر على معاذ لما سجد له وقال له وتحريم هذا معلوم من دينه بالضرورة وتجوز من جونه  
 لغير الله مراعاة لله ورسوله وهو من ابلغ انواع العبودية فاذا جوز هذا المشرك هذا النوع اليسير فقد جوز عبودية غير الله  
 وقد صرح انه قيل له الرجل يلقي اخاه ليخني له قال لا قيل ايلزمه ويقبله قال لا قيل ايضا فجه قال نعم وايضا فلا خفاء عند  
 التحية سجد ومنه قوله تعالى وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا أَمْ مُنْحَنِينَ والا فلا يمكن الدخول على النجباء وهم عنه النهي عن القيام وهو  
 جالس كما يعظم الاعاجم بعضها بعضها حتى منع من ذلك وامرهم اذا صلى جالسا ان تصلوا جلوسا وهو اصحاء لا عذرا لهم  
 لتلايق مواضع راسه وهو جالس مع ان قيامهم لله فكيف اذا كان القيام تعظيما وعبودية لغيره سبحانه والمقصود ان  
 النقوس اجماله الضالة اسقطت عبودية الله سبحانه واشركت فيها من يعظه من الخلق فسجدت لغير الله وركعت له  
 وقامت بين يديه قيام الصلوة وحلفت بغيره وتذرت لغيره وحلفت لغيره وذممت لغيره وطافت لغيريته وعظمت  
 بالحب والخوف والرجاء والطاعة كما يعظم الخالق بل اشد وسوت من تعبد له من المخلوقين برب العالمين وهؤلاء هم  
 المضادون لدعوة الرسل وهم الذين يبرهون بعبوديتهم وهم الذين يقولون وهم في النار مع الهتهم فخصموا تالله ان  
 كنا في ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين وهم الذين قال فيهم وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ  
 كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ أَسْأَلُوا عَنْهُمْ حَبًّا لَوْ أَنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ شُرَكَاءَ بِهِ فَهَذَا فِصْلٌ مَعْتَرِضٌ فِي هَدْيِهِ  
 فِي حَلْقِ الرَّاسِ لعله اهم ما قصد الكلام فيه والله اعلم **فصول** في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج بالادوية  
 الروحانية الالهية المفردة والمركبة منها ومن الادوية الطبيعية **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج  
 المصاب بالعين روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق ولو كان شيء سابق



وطبائع مختلفة : جعل في كثير منها خواص وكيفيات مؤثرة ولا يمكن العاقل انكار تأثير الارواح في الاجسام فانه امر مشاهد محسوس وانت ترى الوجه كيف يحمر حمرة شديدة اذا نظر اليه من تحت شمه ويستحي منه ويصفر صفرة شديدة عند نظر من يخافه اليه وقد شاهد الناس من يستقم من النظر ويضعف قواه وهذا كله بواسطة تأثير الارواح ولشدته ارتباطها بالعين ينسب الفعل اليها وليس هي الفاعلة وانما التأثير للروح والارواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها فروح الحاسد موزية المحسود اذ يبيننا ولهذا امر الله سبحانه رسوله ان يستعذبه من شره وتأثير الحاسد في ذي المحسود امر لا يمكنه الا من هو خارج عن حقيقة الانسانية وهو اصل الاصابة بالعين فان النفس الخبيثة الحاسدة تتكيف تكيفية خبيثة تقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصية وتشبه الاشياء بهذا الا فعي فان السم كما من فيها بانقوة فاذا قابلت عدوها انبعث منها قوة غضبية وتكيفت نفسها بكيفية خبيثة موزية فمنها ما يشتد كيفيتها ويقوى حتى يؤثر في اسقاط الجنين ومنها ما يؤثر في طمس البصر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الابتر وذى الطفيتين من الحيات انهما يلتمان البصر ويسقطان الحبل ومنها ما يؤثر في الانسان كيفيتها بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدته خبث تلك النفس وكيفيتها الخبيثة المؤثرة والتأثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية كما يظنه من قل علمه ومعرفة بالطبيعة والشريعة بل للتأثير يكون تارة بالاتصال وتارة بالمقابلة وتارة بالرؤية وتارة بتوجه الروح نحو من يؤثر فيه وتارة بالآفة والرقا والتعوذات وتارة بالوهم والتخيل ونفس العائن لا يتوقف تأثيرها على الرؤية بل قد يكون اعمى فيوصف له الشئ فيؤثر نفسه فيه وان لم يره وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصف من غير رؤية وقد قال تعالى لنبيه **وَإِنْ يَكَادُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** وقال **أَعُوذُ رَبِّيَ أَنْ أَقْلَقَ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنْ شَرِّ عَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَمِنْ شَرِّ الْمُنْتَظَرِ** والعقد **وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ** فكل عائن حاسد وليس كل حاسد عائن فاما كان الحاسد اعمى من العائن كانت الاستعاذة منه استعاذة من العائن وهي سهام يخرج من نفس الحاسد والعين نحو المحسود والمعين تصيبه العين تارة وتخطئه تارة فان صادفته مكشوقا لا وقاية عليه اثرت فيه ولا بد وان صادفته حذر اشاكي السلاح لا منفذ فيه للسهام لم يؤثر فيه وسر يماردت السهام على صاحبها وهذا بمثابة الرمي المحسوس فلهذا من النفوس والارواح وهذا من الاجسام والاشباح واصله من اعجاب العائن بالشئ فتتبعه كيفية نفسه الخبيثة ثم تستعين على تنفيذها بنظرة الى المعين وقد يعين الرجل نفسه وقد يعين بغير ارادته بل بطبعه وهذا ارد اما يكون من النوع الانساني وقد قال اصحابنا وغيرهم من الفقهاء ان من عرفت بذلك حبسه الامام واجرى له ما يتفق عليه الموت وهذا هو الصواب قطعاً **فصل في المقصود من العلة** النبوي لهذه العلة وهي انواع وقد روي ابو داود في سننه عن سهل بن حنيف قال مررنا بسيل فدخلت فاعتسلت فيه فخرجت محموا فسمي ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا بالابا ثابت يتعوذ قالت فقلت يا سيد والرقاء صالحة فقال لا رقية الا في نفس واحدة او الكنة والنفس العين يقال اصاب فلان نفس اى عين والنافس العائن واللدغ غر بال عملة وغين معجمة وهي ضربة العقرب ونحوها فمن التعوذات والرقاء الاكثر من قراءة المعوذتين و فاتحة الكتاب **يا ذا الجلال والإكرام** ومنها التعوذات النبوية نحو اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ونحو اعوذ بكمات الله التامة من كل شيطان

الحق في  
الشيء الذي  
هو الصواب  
والله اعلم  
بالحق

وهامة ومن كل عين لامة ونحو اعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذراؤه من شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرأ في الارض ومن شر ما يخرج منها ومن شر فتن الليل والنهار ومن شر طوارق الليل الاطار قايطرق بخير يا رحمان ومنها اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ومن شر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون ومنها اللهم انه لا يهزم رجلك ولا يخلف وعدك سبحانك وبحمدك ومنها اعوذ بوجه الله العظيم الذي لا شيء اعظم منه وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر واسماء الله الحسنى ما علمت منها وما لم اعلم من شر ما خلق وذراؤه من شر ما ذرأ ومن شر كل ذي شر لا اطيع شره ومن شر كل ذي شر انت اخذ بناصيته ان ربي على صراط مستقيم ومنها اللهم انت ربى لا اله الا الله عليك توكلت وانت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله اعلم ان الله على كل شيء قدير وان الله قد احاط بكل شيء علما واحصى كل شيء عددا اللهم انى اعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه ومن شر كل دابة انت اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وان شئت قال تحصنت بالله الذى لا اله الا هو الهى واله كل شيء واعتصمت بربى ورب كل شيء وتوكلت على الحى الذى لا يموت واستدعيت بلا حول ولا قوة الا بالله حسبى الله ونعم الوكيل حسبى الرب من العباد حسبى الخالق من المخلوق حسبى الرازق من المرزوق وحسبى الذى هو حسبى حسبى الذى بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه حسبى الله وكفى سمع الله لمن دعائيس وراء امر الله من حسبى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ومن جرب هذه الدعوات والعوذ عرف مقدار منفعتها وشدة الحاجة وهي تمنع وصول اثره اثنى تدفعه بعد وصوله بحسب قوة ايمان قائلها وقوة نفسه واستعدادة وقوة توكله وثبات قلبه فانها سلاح والسلاح يضاد

**فصل** اذا كان العائن يخشى ضرر عينه واصابتها للمعين فليدفع شرها بقوله اللهم بارك عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حنيف الا بركت اى قلت اللهم بارك عليه ومما يدفع به اصابة العين قول ما شاء الله لا قوة الا بالله ترى هشام بن عروة عن ابيه انه كان اذا رأى شيئا يعجبه او دخل حائطاً من حيطان قال ما شاء الله لا قوة الا بالله ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه باسم الله ارقيك من كل شيء يؤذيك ومن شر كل نفس او عين حاسداً الله يشفيك باسم الله ارقيك ترى جماعة من السلف ان يكتب له الايات من القرآن ثم يشر بها قال مجاهد لا بأس ان يكتب القرآن ويفسله ويسقيه المريض ومثله عن ابى قلابه ويذكر عن ابن عباس انه امر ان يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها شر من القرآن ثم يفسل ويسقى وقال ايوب رايت ابا قلابه كتب كتاباً من القرآن ثم غسله وسقاه رجلاً كان به وجع **فصل** قل منها ان يؤمر العائن بغسل مغايته واطرافه وداخله اذرة وفيه قولان **احدهما** انه فرجه وانه طرد اذرة الداخل الذى يلى جسده من الجنب الايمن ثم يصب على راس المعين من خلعه بغتة وهذا مما لا يناله الاطباء ولا ينتفع به من انكره او سخر منه او شك فيه او فعله مجرباً لا يعتقدان ذلك ينفعه واذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الاطباء عللها البتة بل هي عندهم خارجة عن قياس الطبيعة يفعل بالخاصة فما الذى ينكره زناد قتهم وجبرلتهم من الخواص الشرعية هذه

ان في المعالجة بهذه الاشغال ما شهد له العقول الصحيحة وتقرر لمناسبة قائلهم ان قرياق سم الحية في لحمها وان علاج تأثير  
النفس الغضبية في تسكين غضبها واطفاء نار بوضع يدك عليه والسم على تسكين غضبه وذلك بمنزلة رجل  
معه شعلة من نار قد اراد ان يقدك بها فصابت عليها الماء وهي في يده حتى طفت ولذلك العاثن ان يقول اللهم  
بارك عليه ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذي هو احسان الى المعين فان دواء الشئ يقضه وكما كانت  
هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لانها يطلب النفوذ فلا يجد ارق من المغايب ودخلت الاثر  
ولان كان كناية عن الفرج فاذا غسلت بالماء بطل تأثيرها وعلمها وايضاً فهذه المواضع للارواح الشيطانية بها  
اختصاص والمقصود ان غسلها بالماء يطفى تلك النارية ويذهب بتلك السمية وفيه امر اخر وهو وصول اثر الغسل  
الى القلب من ارق المواضع واسرعها تنفيذ افتطف تلك النارية والسمية بالماء فيشفى المعين وهذا كما ان ذوات السموم  
اذا قتلت بعد لسعها خفت اثر اللسعة عن الملسوع ووجد راحة فان ابقاها يمتلأ ذاها بعد لسعها وتوصل الملسوع  
فاذا قتلت خفت الالم وهذا ما شاهد وان كان من اسبابه فرج الملسوع واستشفاء نفسه بقتل عدوه فيقوى  
الطبيعة على الالوف قد فعه وبالجمله غسل العاثن يدفع تلك الكيفية التي ظهرت منه وانما ينفع غسله عند كيف  
نفسه بتلك الكيفية فان قيل فقد ظهرت مناسبة الفعل فامناسبة صب ذلك الماء على المعين قيل هو في غاية  
المناسبة فان ذلك الماء ما طفى به تلك النارية وبطل تلك الكيفية الحية من الفاعل فكما طفت به النارية القاتلة  
بالفاعل طفت به وبطلت عن المحل المتاثر بعد ملابسته للمؤثر العاثن والماء الذي يطفى به الحديد يدخل في دوية  
عدة طبيعية ذكرها الاطباء فهذا الذي طفى به نارية العاثن لا يستنكر ان يدخل في دواء يناسب هذا الداء وبالجمله  
فطب الطبايع وعلاجهم بالنسبة الى العلاج النبوي كطب الطريقة بالنسبة الى طبهم بل اقل فان التفاوت الذي  
بينهم وبين الانبياء اعظم واعظم من التفاوت الذي بينهم وبين الطريقة بما لا يدرك الانسان مقلامه فقد ظهر  
لك عقدا الاخاء الذي بين الحكمة والشرح وعدم مناقضة احدهما للاخر والله يهدي من يشاء الى صواب يفهم  
لمن ادام قرع باب التوفيق منه كل باب وله النعمة السابغة والجملة البالغة **فصل** ومن علاج ذلك ايضا والاحتراس  
منه ستر محاسن من يخاف عليه العين بما يردعها عنه ذكرها البغوي في كتاب شرح السنة ان عثمان رضي الله  
عنه رأى صبياً يلعب فقال دسموا نونته لئلا يصيبه العين ثم قال في تفسيره ومعنى دسموا نونته اي سودوا نونته و  
النونة النقرة التي تكون في ذقن الصبي الصغير قال الخطابي في غريب الحديث له عن عثمان انه رأى صبياً يخالع العير  
فقال دسموا نونته فقال ابو عمر سالت احمد بن يحيى عنه فقال اراد بالنونة النقرة التي في ذقنه والتدسيم التسويد  
اراد سودوا ذلك الموضع من ذقنه ليرد العين قال ومن هذا حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خطب ذات يوم وعلى راسه عمامة دسما اي سوداء اراد الا يستشهاد على اللقطة ومن هذا اخذ الشاعر قوله  
سما كان احوج ذا الكمال الى عيب يوقيه من العين ومن الرقي التي يرد العين ما ذكر عن ابي عبد الله النياي  
انه كان في بعض سفارة للحج والفرو ووعلى نقاة فارقة وكان في الرفقة رجل عالم قل ما نظر الى شئ الا اتلفه فقييل

لابي عبد الله: حفظنا منك من العائن قال ليس به الى فاقتى بسبيل فاخبر العائن بقوله فتعين غيبة ابي عبد الله فجاء الى رحله فنظر الى الناقة فاضطربت وسقطت فجاء ابو عبد الله فاخبر ان العائن قد عانها وهي كما ترى فقال دلوني عليه فدل فوقف عليه وقال بسم الله حبس حبس وحجر بابس وشهاب قابس ردت عين العائن عليه وعلى حبس الناس اليه فارجم البصر هل ترى من فطور شمس ارجم البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير فخرجت حدقتا العائن وقامت الناقة لابس بها **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج العام لكل شكوى بالرقية الالهية روى ابو داود في سننه من حديث ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشتكى منكرو شيئا واشتكاه اخيه فليقل ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك في السماء والارض كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الارض واغفر لنا حوبنا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمة من عندك وشفاء من شفاك على هذا الوجه فيربأذن الله وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري ان جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اشكتك قال نعم قال بسم الله اريقك من كل شئ يوذيك من شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك باسم الله اريقك فان قيل مما تقولون في الحديث الذي رواه ابو داود ولا رقية الا من عين او حمة واحمة ذوات السموم كلها فان جواب انه صلى الله عليه وسلم لم يرد به نفى جواز الرقية في غير هابل المراد به لا رقية اولى وانفع منها في العين والحمة ويدل عليه سياق الحديث فان سهل بن حنيف قال له لما اصابته العين او في الرقية خير فقال لا رقية الا في نفس او حمة ويدل عليه سائر احاديث الرقية العامة والخاصة وقد روى ابو داود من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين او حمة او دم يرقأ وفي صحيح مسلم عنه ايضا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والتملة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية اللديغ بالفاتحة اخرجنا في الصحيحين من حديث ابي سعيد الخدري قال انطلق نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فسا فروها حتى نزلوا على حى من احياء العرب فاستصافوه فابوا ان يضيفوه فلدغ سيد ذلك امي فسعوا له بكل شئ لا ينفعه شئ فقال بعضهم لو انتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا العلم ان يكون عند بعضهم شئ فانوه فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ وسعينا لك شئ لا ينفعه شئ فهل عند بعضكم من شئ فقال بعضهم نعم والله انى لا رقى ولكن استصفاكم فلم تضيفونا فانا انا ابراق حتى تجعلوا لنا جفلا فصالحوه على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانوا نشط من عقال فانطلق يمشى وما به قلبية قال فاوفوهم جعلهم الذي صالحوه عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقى لا تفعلوا حتى ناتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذي كان فنظروا ما امرنا فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال وما يدريك انها رقية ثم قال صبتهم اقتسموا واضربوا على معكم سها وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الدواء القرآن ومن المعلوم ان بعض الكلام له خواص ومناقم مجربة لما الظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه الذي هو الشفاء التام والعصمة النافعة والنور الهادي والرحمة العامة الذي لو انزل على جبل لتصدع من عظمتها وجلا

قال تعالى وَيُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَمِنْ هَٰذَا لَنُجِيبَنَّ عَنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا وكلمهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات فما الظن بفاتحة الكتاب التي لو ينزل في القرآن ولا في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور مثلها المتضمنة لجميع معاني كتب الله المشتقة على ذكر أصول أسماء الله تعالى ومجا معها وهي الله والرب والرحمن وأثبت المعاد وذكر التوحيد وتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وذكر الافتقار إلى الرب سبحانه في طلب الإعانة وطلب الهداية وتخصيصه سبحانه بذلك وذكر أفضل الدعاء على الإطلاق وانفعه وأفضله وما للعباد أحوج شيء إليه وهو الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه إلى الممات ويتضمن ذكر أصناف الخلائق وانقسامهم إلى منعه عليه بمعرفة الحق والعلم به ومحبة وإيثاره ومغضوب عليه بعدوله عن الحق بعدم معرفته له وضال بعدم معرفته له وهؤلاء أقسام الخليقة مع تضمنها لأثبت القدر والشرع والأسماء والصفات والمعاد والنبوات وتزكية النفوس وإصلاح القلوب وذكر عدل الله وإحسانه والرد على جميع أهل البدع والباطل كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير في شرحها وتحقيق بسورة هذا بعض شافهاات ليستشفى بها من الأدواء ويرقى بها اللدغ وبأجملها فما تضمنته الفاتحة من إخلاص العبودية والثناء على الله وتفويض الأمر كله إليه والاستعانة به والتوكل عليه وسؤاله مجامع النعم كلها وهي الهداية التي تجل النعم وتدفع النقم من أعظمو الأدوية الشافية الكافية وقد قيل إن موضع الرقية منها إياك نعبد وإياك نستعين ولا ريب أن هاتين الكلمتين من أقوى أجزاء هذا الدواء فإن فيهما من عموم التفويض والتوكل والاتجاه والاستعانة والافتقار والطلب الجمع بين أعلاء الغايات وهي عبادة الرب وحده وإشرف الوسائل وهي الاستعانة به على عبادته ما ليس في غيرها ولقد مر في وقت بمكة سقمت فيه وفقدت الطبيب والدواء فكنت اتعالم بها أخذ شرقة من ماء زمزم وأقرأها عليها صرا ثم أشر به فوجدت بذلك البرء التام ثم صرت اعتمد ذلك عند كثير من الأوجاع وانتفع بها غاية الانتفاع **فصل في تأثير الفاتحة وغيرها في علاج ذوات السموم سر بديع** فإن ذوات السموم أثرت بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم وسلاحها حماتها التي تلدغ بها وهي لا تلدغ حتى تغضب فإذا غضبت ثارت فيها السم فتقذفه بالهنا وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواء وكل شيء ضدا ونفس الراق تغفل في نفس المرقى فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال كما يقع بين الداء والدواء فتقوى نفس المرقى وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه بإذن الله مدار تأثير الأدوية والأدواء على الفعل والانفعال وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين يقع بين الداء والدواء الروحانيين والروحاني والطبيعي وفي النفث والتفث استعانة بتلك الرطوبة والهواء والنفس المباشرة للرقية والذكر والدعاء فإن الرقية تخرج من قلب الراق وفيه فإذا صاحبهما شيء من أجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس كانت اتو تأثيرا أقوى فعلا ونفوذاً ويحصل بالأزدد واج بينهما كيفية مؤثرة شبيهة بالكيفية الحادثة عند تركيب الأدوية وبأجملها فنفس الراق تقابل تلك النفوس الخبيثة وتزيد بكيفية نفسه وتكسب عين بالرقية وبالنفث على إزالة

ذلك الاثر وكل كانت كيفية نفس الراقى اقوى كانت الرقية اتم واستعانت بنفسه كاستعانة تلك النفوس الردية  
بلسعها وفي النفث سر آخر فانه مما يستعين به الارواح الطيبة والخبيثة ولهذا يفعل السحر كما يفعل اهل الايمان  
قال تعالى وَمِنْ شَرِّ النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ وذلك لان النفس تتكيف بكيفية الغضب والمخاربة وترسل انفاسها سحرا  
لها ويمدها بالنفث والتغل الذي معه شئ من الريق مصاحب لكيفية موثرة والسواحر تستعين بالنفث استعانة  
بلينة وان لم يتصل بجسم المسحور بل ينفث على العقدة ويعقدها ويكلم بالسحر فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الاحرام  
السفلية الخبيثة فيقابلها الروح الزكية الطيبة بكيفية الرفع والتكلم بالرقية وتستعين بالنفث فايهما قوى كان الحكم  
له ومقابلة الارواح بعضها البعض ومحاربتها واتهامها من جنس مقابلة الاجسام ومحاربتها سواء بل الاصل في  
المخاربة والتقابل للارواح والاجسام اتها وحجتها ولكن من غلب عليه الحس لا يشعر بتأثيرات الارواح و  
افعالها وانفعالاتها لاستيلاء سلطان الحس عليه وجده من عالم الارواح واحكامها وافعالها والمقصود ان الروح  
اذا كانت قوية وتكيفت بمعاني الفاتحة واستعانت بالنفث والتغل قابلت ذلك الاثر الذي حصل من النفوس الخبيثة  
فان الله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج لدغة العقرب بالرقية روى ابن ابي شيبة في مسنده  
من حديث عبد الله بن مسعود قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ سجد فلدغته عقرب فاصبع  
فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعن الله العقرب ماتدع نبيا ولا غيره قال ثرد عابانا فيه ماء و  
ملح فجعل يضع موضع اللدغة في الماء والملح ويقرأ قل هو الله احد والمعوذتين حتى سكنت ففي هذا الحديث العلاج  
بالدواء المركب من الامر من الطبيعي والالهي فان في سورة الاخلاص من كمال التوحيد العلمي الاعتقادي واثبات  
الاحدية لله المستلزمة نفى كل شراكة عنه واثبات الصمدية المستلزمة لاثبات كل كمال له مع كون الخلائق يصمد  
اليه في حوائجها اى يقصده الخليفة ويتوجه اليه علويها وسفليها ونفى الولد والوالد والكفوع عنه المتضمن لنفى الاصل  
والفرع والنظير والمماثل ما اختصت به وصارت تعدل ثلث القرآن ففي اسمه الصمد اثبات كل الجمال وفي نفى الكفول التبرؤ  
عن الشبه والمثال وفي الاحد نفى كل شريك لذي الجلال وهذه الاصول الثلاثة هي مجامع التوحيد وفي المعوذتين  
الاستعاذة عن كل مكروه جملة وتفصيلا فان الاستعاذة من شر ما خلق نعم كل شر يستعاذ منه سواء كان في  
الاجسام والارواح والاستعاذة من شر الفاسق وهو الليل وأيته وهو القمر اذا غاب يتضمن الاستعاذة من  
شر ما ينتشر فيه من الارواح الخبيثة التي كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار فلما اظلم الليل عليها وغاب القمر  
انتشرت وغابت والاستعاذة من شر النفثات والعقد يتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحرهن والاستعاذة  
من شر الحاسد يتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها والسورة الثانية يتضمن الاستعاذة  
من شر شياطين الانس والجن فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر لهما شان عظيم في الاحرام والتحسين  
من الشر قبل وقوعها وكهذا وصي النبي صلى الله عليه وسلم عقبه بن عامر يقرأ تهما عقب كل صلوة ذكره الترمذي  
في جامعه وفي هذا سر عظيم في استدفاع الشر من الصلوة الى الصلوة وقال ما تعود المتعودون بمثلها وقد ذكر



انه صلى الله عليه وسلم سحر في إحدى عشرة عقدة وان جبريل نزل عليه بهما فجعل كلما قرأ آية منهما انحلت عقدة حتى انحلت العقد كلها وكانا نشط من عقال وأما العلاج الطبيعي فيه فان في الملم نفعاً لكثير من السموم ولا سيما الدقة العقرب قال صاحب القانون يضمن به مع بذل الكتان للسم العقرب وذكر غيره أيضاً وفي الملم من القوة المجاذبة للحلابة ما يجذب السموم ويحللها ولما كان في لسعها قوة نارية يحتاج الى تبريد وجذب واخراج جمع بين الماء المبرد لنا لسعة الملم الذي فيه جذب واخراج وهذا اتم ما يكون من العلاج واليسر واسهله وفيه تنبيه على ان علاج هذا الداء بالتبريد والجذب والاخراج والله اعلم وقد روي مسلم في صحيحه عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتي البارحة فقال اما لو قلت حين امسيت اعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق لو يضرك واعلم ان الادوية الالهية ينفع من الداء بعد حصوله ويمنع من وقوعه وان وقع لو يقيم وقوعاً مضر وان كان موزياً والآدوية الطبيعية انما تنفع بعد حصول الداء فالتعوذات والاذكار اما ان يمنع وقوع هذه الاسباب اما ان يحول بينهما وبين كمال تأثيرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضعفه فالرق والعوذ يستعمل لحفظ الصحة ولا زالة المرض أما الاول فكما في الصحيحين من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اوى الى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله احد والمعوذتين ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده وكما في حديث عوذته ابي الدرداء المرفوع اللهم انت ربى لا اله الا انت عليك توكلت وانت رب العرش العظيم وقد تقدم وفيه من قالها اول نهاره لو يصيبه مصيبة حتى يمسي ومن قالها اخر نهاره لو يصيبه مصيبة حتى يصبح وكما في الصحيحين من قرأ الايتين من الخسوف البقرة في ليلة كفتاه وكما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من نزل منزلاً فقال اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لو يضرك شئ حتى يرتحل من منزله ذلك وكما في سنن ابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في السفر يقول بالليل يا ارض ربى وربك الله اعوذ بالله من شرك وشر ما يفك وشر ما يدب عليك اعوذ بالله من اسد واسود ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد ومن الدوم ولد **فصل** اما الثاني فكما تقدم من الرقية بالفاطحة والرقية للعقرب وغيرها مما ياتي **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية النملة قد تقدم في حديث السراة في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم رخص في رقية من النملة والعين والنملة وفي سنن ابي داود عن الشفاء بنت عبد الله قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا عند حفصة فقال لا تسليين <sup>هذه</sup> رقية النملة كما عليها الكتابة النملة قروح تخرج في الجنبين وهو داء معروف وسمى نملة لان صاحبه يحس مكانه كان نملة تدب عليه ونقصه واصنافها ثلثة قال ابن قتيبة وغيره وكان الجوسني <sup>بالاشباع</sup> عن ابن ولدا الرجل من اخته اذا حط على النملة سمها <sup>حما</sup> ومنه قول الشاعر ولا عيب فينا غير حط لعشر كرام وانا لا نمحط على النمل وترى الخلال ان الشفاء بنت عبد الله كانت ترقى في الجاهلية على النملة فلما هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد بايعته بمكة قالت يا رسول الله اني كنت ارقى في الجاهلية من النملة واسريدان اعرضها عليك فعرضتها فقالت بسم الله صلت حتى تعود من افواهاها ولا تضر احد اللهم اكشف الباس رب الناس قال ترقى بها على عود سبع مرات ويقصد مكاناً نظيفاً ويدلكه على

حجر نخل خر حاذق وتطليه على الغلة وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية الحية قد تقدم قوله لا رقية الا في عين او حمة النحمة بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها وفي سنن ابن ماجه من حديث عائشة رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من الحية والعقرب ويذكر عن ابن شهاب بالزهري قال لدغ بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل من راق فقالوا يا رسول الله ان ال حزم كانوا يرقون رقية الحية فلما نهيت عن الرقاء تركوها فقال ادعوا عمارة بن حزم فدعوه فعرض عليه رقاؤه فقال لا باس بها فاذن له فيها فرقاؤه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية القرحة والجرح اخرا في الصحيحين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى الانسان او كانت به قرحة او جرح قال باصبعه هكذا ووضع سفين سبابته بالارض ثم رفعها وقال بسم الله تربة ارضنا بريقة بعضنا ليشفي سقيمنا باذن ربنا هذا من العلاج السهل اليسر النافع المركب وهي معالجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية لاسيما عند عدم غيرها من الادوية اذ كانت موجودة بكل ارض وقد علم ان طبيعة التراب الخالص باردة يابسة مجففة لرطوبات القروح والجراحات التي تمنع الطبيعة من جودة فعلها وسرعة اندمالها لاسيما في البلاد الحارة واصحاب الامزجة الحارة فان القروح والجراحات يتبعها في اكثر الامور سوء مزاج حار فيجتمعت حرارة البلد والمزاج والجراح وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة اشد من برودة جميع الادوية المفردة الباردة فيقابل برودة التراب حرارة المرض لاسيما ان كان التراب قد غسل وجفف ويتبعها ايضا كثرة الرطوبات الردية والسيلان والتراب مجففت لها مزيل لشدة يبسه وتخفيفه للرطوبة الردية المانعة من بردها ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة ودفعت عنه الالام باذن الله ومعنى الحديث انه ياخذ من ريق نفسه على اصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيعلق بها منه شئ فيمسح به على الجرح ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله وتقويض الامر اليه والتوكل عليه فينضم احد العلاجين الى الآخر فيقوى التأثير وهل المراد بقوله تربة ارضنا جميع الارض او ارض المدينة خاصة فيقولان ولا ريب ان من التربة ما يكون فيه خاصة ينفع بخاصية من ادواء كثيرة ويشفي بها استقاما ردية قال جالينوس رايت بالاسكندرية مطولين ومستسقين كثير ايسر عليهم طين مصر ويطلون به على سوقهم وافتحاهم سواعدهم وظهورهم واخصاهم فينتفعون به منفعة بليغة قال وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للاورام العفنة والمترهلة الرخوة قال واني لا عرفت قوما ترهلت ابدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من اسفل انتفعوا بهذا الطين نفعا بينا وقوما اخرين شتقوا به او جاعا من زمرة كانت متمكنة في بعض الاعضاء تمكنا شديدا فيراأت وذهبت اصلا وقال سيبويه في الطب الطين المخلوب من كبوس وهي حريرة المصطكى قوة يجلو ويغسل وينبت اللحم في القروح ويختم القروح وينتهي واذا كان هذا في هذه الترابيات فما الظن بالطيب تربة على وجه الارض وايركها وقد خالطت راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاربت رقيته باسم ربه وتقويض الامر اليه وقد تقدم ان قوى الرقية وتأثيرها في سبب ترويق وانفعال المرق عن رقيته وهذا امر لا يتركه طبيب فاضل عاقل مسلم فاذا انتفى احد الاوصاف فليقلل استعماله

فحصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الوجع بالرقية روى مسلم في صحيحه عن عثمان بن أبي العاص أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا في جده من ذاسم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ضع يدك على الذي تألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر ففعل هذا العلاج من ذكر اسم الله والتفويض إليه والاستعاذة بعزته وقدرته من شر ما لا لم يذهب به وتكراره ليكون انجما وبلغ تكرار الدوام لإخراج المادة وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض أهله يمسح عليه يده اليمنى ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس واشف أنت الشافي لا شفاء الاشفاء كشفك شفاه لا يعادرسما ففى هذه الرقية توسل إلى الله بكامل ربوبيته وكمال رحمته بالشفاء وأنه وحده الشافي وأنه لا شفاء الاشفاء فتضمنت التوسل إليه بتوحيده واحسانه وربوبيته **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج حر المصيبة وحزنها قال تعالى وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ أُولَئِكَ نَكْتُمُ صَلَوَاتُ مَنْ تَرْتَبِعُهُمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من أحد يصيبه مصيبة فيقول أنا لله وأنا لله لا جعول اللهم اجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها الا آجره الله في مصيبتى واخلف له خيرا وهذه الكلمة من ابلغ علاج المصائب وانفعه له في عاجلته واجلته فانها تتضمن اصلين عظيمين اذا تحقق العبد بمعرفة ما تسلى عن مصيبتيه **احل** هي ان العبد اذله وماله ملك لله عز وجل حقيقة وقد جعله عند العبد عارية فاذا اخذه منه فهو كالمعير ياخذ متاعه من المستعير وايضا فانه محفوف بعدمين عدم قبله وعدم بعده وملك العبد له منعه معارضة في زمن يسير وايضا فانه ليس هو الذي اوجده عن عدمه حتى يكون ملكه حقيقة ولا هو الذي يحفظه من الافات بعد وجوده ولا يبقى عليه وجوده فليس له فيه تأثير ولا ملك حقيقى وايضا فانه متصرف فيه بالامر تصرف العبد المأمور المنهى لا تصرف الملاك ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه الا ما وافق امر ملكه الحقيقى **والثاني** ان مصير العبد ومرجعه الى الله مولاة الحق ولا بد ان يخلف الدنيا وراء ظهره ويخفى ربه فرح كما خلقه اول مرة بلا اهل ولا مال ولا عشيرة ولكن باحسنات والسيئات فاذا كانت هذه بداية العبد ما حوله وظلمته فليفرح بموجودا وياسى على مفقود ففكره في مبدئه ومعاده من اعظم علاج هذا الداء ومن علاجها ان يعلم علم اليقين ان ما اصابه لم يكن ليخطئه وما اخطاه لم يكن ليصيبه قال تعالى مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ومن علاجها ان ينظر الى ما اصاب به فيجد ربه قد ابقى عليه مثله او افضل منه وادخله ان صبر ورضى ما هو اعظم من فوات تلك المصيبة باضعاف مضاعفة وأنه لو شاء لجعلها اعظم مما هي ومن علاجها ان يطفى نار مصيبة ببرد التأسي باهل المصائب وليعلم انه في كل واحد بنو سعد ولينظر منه فهل يرى الامانة ثم يعطى يسر فهل يرى الاحسنة وأنه لو فلتش العالم لو يرفهم الامبتلى اما بقوات محبوب او حصول مكروه وان سرور الدنيا احلام نوم او كطل ذائل ان اضحك قليلا ابكت كثيرا وان سرت يوما سامت دهر او امتعت

قليلاً منعط طويلاً وما ملأت داراً خيرة إلا ملأها غيرة ولا سرت به يوم سرور إلا خبأت له يوم شرور قال ابن مسعود  
رضي الله عنه لكل فرجة برحة وما ملأ بيت فرجاً إلا ملأ برحاً وقال ابن سيرين ما كان ضحك قط إلا كان من بعد  
بكاء وقالت هند بنت النعمان لقد رأينا ونحن من اعز الناس واشدهم ملكاً ثم تغيب الشمس حتى رأينا ونحن أقل  
الناس وأنه حق على الله أن لا يملأ داراً خيرة إلا ملأها غيرة وسألكها رجل أن يحدثه عن امرها فقالت أصبحت إذا  
صباح وما في العرب أحداً لا يرجون أن يمسوا وما في العرب أحداً لا يرجون أن يمسوا وبكت اختها حرقاً بنت النعمان يوماً وهي في  
عزها فقيل لها ما يبكيك لعل أحداً ذاك قالت لا ولكن رأيت غصارة في أهلي فلما ما امتلأت دار سرور إلا امتلأت  
حزننا قال اسحق بن طلحة دخلت عليها يوماً فقلت لها كيف رأيت عيرات الملوك فقالت ما نحن فيه اليوم خير مما كنا فيه  
الأمس أنا نجد في الكتاب أنه ليس من أهل بيت يعيشون في خيرة إلا سيعقبون بعدها غيرة وإن الدهر لم يظمر لقوم  
يوم يحبونه إلا بطن لهم يوم يكرهونه ثم قالت شعشعنا نسوس الناس والأمر مرثاً إذا نحن في سوق تنصفنا  
فإن الدنيا لا يدوم نعيمها + قلب ما رأينا وتصرف + ومن علاجها أن يعلم أن الحزن لا يرد هابل يضاعفها وهو في  
الحقيقة من تزايد المرض ومن علاجها أن يعلم أن فوت ثواب الصبر والتسليم وهو الصلوة والرحمة والهداية التي ضمنها  
الله على الصبر والاسترجاع أعظم من المصيبة في الحقيقة ومن علاجها أن يعلم أن الحزن يشمت عدوه ويسوء  
صديقه ويقضب ربه ويسر شيطانه ويحبط أجره ويضعف نفسه وإذا صبر واحتسب انقضى شيطان وزره  
خاسماً وارضى ربه وسر صديقه وساء عدوه وحمل عن أخوانه وشرهم هو قبل أن يعزوه فهذا هو الشبان الكمال  
الأعظم لا يطوئ الحزن ودوشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور السخط على المقدور ومن علاجها أن يعلم أن ما يعقبه  
الصبر والاحتساب من اللذة والمسرور أضعاف ما كان يحصل له بقاء ما أصيب به لو بقي عليه ويكفيه من ذلك  
بيت الحمد الذي بنى له في الجنة على حمدة لربه واسترجاعه فليظن أي المصيبتين أعظم مصيبة العاجلة أو مصيبة  
فوات بيت الحمد في جنة الخلد وفي الترمذي مرفوعاً يؤد ناس يوم القيمة أن جلودهم كانت تقرض بالمقاييس في الدنيا  
لما يرون من ثواب أهل البلاء وقال بعض السلف لو لمصائب الدنيا لوردنا القيمة مغاليس ومن علاجها أن يرد  
قلبه بروح رجاء الخلف من الله فانه من كل شيء عوض إلا الله فامنه عوض كما قيل شعشعنا من كل شيء إذا ضيعته  
عوض + وما من الله أن ضيعته عوض + ومن علاجها أن يعلم أن حظه من المصيبة ما تحدثه له من رضى فله  
الرضى ومن سخط فله السخط فحظك منها ما أحدثته لك فاختر خيراً لحظوظ أو شرها فان أحدثت سخطاً وكفرك كتب  
في ديوان الهالكين وإن أحدثت له جزعاً وتفريطاً في ترك واجب أو فعل محرم كتب في ديوان المفرطين وإن أحدثت له  
شكاية وعدم صبر كتب في ديوان المغبونين وإن أحدثت له اعتراضاً على الله وقد حان في حكمته فقد قرع باب  
الزندقة أو الكفر وإن أحدثت له صبراً وثباتاً لله كتب في ديوان الصابرين وإن أحدثت له الرضاء عن الله كتب في ديوان  
الراضين وإن أحدثت له الحمد والشكر كتب في ديوان الشاكرين وكان تحت لواء الحمد مع المحادين وإن أحدثت له محبة  
واشتياقاً إلى لقاء ربه كتب في ديوان المحبين المخلصين وفي مسندنا لأمام أحمد والترمذي من حديث محمود بن بسيد

ترفعه ان الله اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضى فله الرضا ومن سخط فله السخط زاد احمد ومن جزع قلبه الحزن ومن عالجها  
ان يعلم انه وان بلغ في الحزن غايته فالخسارة الى صبر الاضطرار وهو غير محمود ولا مثاب قال بعض الحكماء العاقل يفضل في  
اول يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد ايام ومن لم يصبر صبرا الكرام سلاسلوا اليها ثور وفي الصحيح مرفوعا  
الصبر عند صدمة الاولي وقل الاشعث بن قيس انك ان صبرت ايمانا واحتسابا والاسلوت سلوا اليها ثور  
ومن عالجها ان يعلم ان انفع الادوية له موافقة ربه واله فيما احبه ورضيه له وان خاصة المحبة وسرها موافقة  
المحبوب فمن ادعى محبة محبوب ثور سخط ما يحبه واحب ما يسخطه فقد شهد على نفسه بكذبه ونمقت الى محبوبه  
وقال ابو الدرداء ان الله اذا قضى قضاء احب ان يرضى به وكان عمران بن حصين يقول في علته احبه الى احبه اليه  
وكذلك قال ابو العالية وهذا دواء وعلاج لا يعمل الا مع المحبين ولا يمكن كل احد ان يتعالم به ومن عالجها ان يوازن  
بين اعظم اللذتين والتمتعين وادومهما لذة تمتعه بما اصيب به ولذة تمتعه بثواب الله فان ظهر له الرجحان فآثر  
الراجح فليحمد الله على توفيقه وان آثر المرجوح من كل جهة فليعلم ان مصيبته في عقله وقلبه ودينه اعظم من مصيبته  
التي اصيب بها في دنياه ومن عالجها ان يعلم ان الذي ابتلاه بها الحكماء الحكيمين وارجو الرحيم وان سبب حانه لو رسل  
اليه البلاد ليهلك به ولا يعذبه ولا يحتاجه وانما افتقد به ليمتن صبره ورضاه عنه وايمانه وليس سم تضرعه  
وابتهاله وليراه طريقا يبا به لا نذا يمنا به مكسور القلب بين يديه رافعا قصص الشكوى اليه قال الشيخ عبد القادر  
يا بئى ان المصيبة ما جاءت لتهلك وانما جاءت لتمتن صبرك وايمانك يا بنى ان القدر يستبم والسبع لا ياكل  
الميتة والمقصود ان المصيبة كير العبد الذي يسبك به حاصله فاما ان يخرج ذهابا احمر اما ان يخرج خبثا كل كما  
قيل شعر سبكتاه وتحسبه لجينا فايدى الكير عن خبث الحديد فان لم ينفعه هذا الكير في الدنيا فبين يديه  
الكير الا عظم فاذا علم العبد ان ادخاله كير الدنيا ومسبكا خيره من ذلك الكير والمسبك وانه لا بد من احد الكيرين  
فيعلم قدر نعمة الله عليه في الكير العاجل ومن عالجها ان يعلم انه لو لا محن الدنيا ومصائبها لاصاب العبد من ادواء الكبر  
والعجب والفرغنة وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلا واجلا فمن رحمة ارحم الراحمين ان يتفقد في الاحياء  
بانواع من ادوية المصائب تكون حمية له من هذه الاداء وحفظ الصحة عبوديته واستفراغ المواد الفاسدة  
الرديئة المهلكة منه فسبحان من يرحم ببلائه ويبتلى بنعمائه كما قيل شعر قد ينعم الله بالبلوى وان عظمت  
ويبتلى الله بعض القوم بالنعم فلو لا انه سبحانه يبتلى عباده بادوية المحن والابتلاء لطغوا وبغوا وعتوا والله  
سبحانه اذا اراد بعبد خيرا سقاها دواء من الابتلاء والامتحان على قدر حاله يستفرغ به منه الاداء المهلكة  
حتى اذا هذبته ونقاها وصفاه اهل لا شرف مراتب الدنيا وهي عبوديته وارفع ثواب الآخرة وهو رؤيته وقربه  
من عالجها ان يعلم ان مرارة الدنيا هي بعينها حلاوة الآخرة يقلبها الله سبحانه كذلك وحلاوة الدنيا بعينها  
مرارة الآخرة ولان ينتقل من مرارة منقطعة الى حلاوة دائمة خيره من عكس ذلك فان خفى عليك هذا  
فانظر الى قول الصادق المصدوق حفت الحجة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وفي هذا المقام تفاوتت عقول

الخلائق وظهرت حقائق الرجال فأنزلهما فأنزلوه المنقطة على المحلولة الدائمة التي لا تزول ولو يحتمل مراراً وتكراراً  
 بمحلاوة الأبد ولا ذل ساعة لعز الأبد ولا محنة ساعة لعافية الأبد فان المحاضر عند شهادة المنتظر غيبة  
 والإيمان ضعيف وسلطان الشريعة حاكم فتولد من ذلك إثارة العاجلة ورفض الآخرة وهذا حال النظر الواقع على  
 ظواهر الأمور وأوائلها ومبادئها وأما النظر الثاقب الذي يخرق حجب العاجلة ويحجوا عنه إلى العواقب والغايات  
 فله شأن آخر فادع نفسك إلى ما عدا الله لا ولياً له وأهل طاعته من النعيم المقيم والسعادة الأبدية والفوز الأكبر  
 وما عدا أهل البطالة والاضاعة من الخزي والعقاب والحسرة الدائمة ثم اخذوا القسمين اليبق بك وكل يعمل على شاكلته  
 وكل أحد نصبوا إلى ما يناسبه وما هو الأولى به ولا تستطل هذا العلاج فشدة الحاجة إليه من الطبيب والعليل  
 دعيت إلى بسطه وبالله التوفيق **فصل في مديح صلى الله عليه وسلم في علاج الكرب والهم والغم والحزن** أخرجا في الصحيحين  
 من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله  
 الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والأرض رب العرش الكريم وفي جامع الترمذي عن أنس بن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان إذا حزبه أمر قال يا حي يا قيوم برحمتك استغيث وفيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان إذا همه الأمر فم طرفه إلى السماء فقال سبحان الله العظيم وإذا اجتمع الداء قال يا حي يا قيوم وفي  
 سنن أبي داود عن أبي بكر الصديق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو  
 فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا انت وفيها أيضاً عن أسماء بنت عيسى قالت قال لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا علمت كلمات تقولين عند الكرب أو في الكرب الله ربى لا أشرك به شيئاً وفي رواية أني قال  
 سبع مرات وفي مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أصاب عبداً هم ولا حزن  
 فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن أمك ما مضى في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك  
 سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن  
 العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي الا اذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرحاً وفي الترمذي  
 عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة ذي النون إذ دعا رباً وهو في بطن النوت لا اله  
 الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين لم يدع بها رجل مسلم في شئ قط الا استجيب له وفي رواية اني لأعلم  
 كلمة لا يقولها مكروب الا فرج الله عنه كلمة اخي يوسف وفي سنن أبي داود عن أبي سعيد الخدري قال دخل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المسجد فاذا هو برجل من الانصار يقال له ابو امامة فقال يا ابا امامة مالي اداك في  
 المسجد في غير وقت الصلوة فقال هموم لزممتني وديون يارسول الله فقال لا املك كلاماً اذا انت قلت اذهب الله عز  
 وجل همك وقضى دينك قال قلت بلى يارسول الله قال قل اذا أصبحت واذا أمسيت اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن  
 وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال قال ففعلت ذلك  
 فاذهب الله عز وجل همي وقضى عني ديني وفي سنن أبي داود عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لزم

الاستغفار جعل الله من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وفي المسند ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حزبه امر فزع الى الصلوة وقد قال تعالى **وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** وفي السنن عليكم بالجهاد فانه باب من ابواب الجنة يدفع الله به عن النفوس الهم والغم ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من كثرت همومه ونومه فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله وثبت في الصحيحين انها كنز من كنوز الجنة وفي الترمذي انها باب من ابواب الجنة هذه الادوية تتضمن خمسة عشر نوعا من الدواء فان لم تقو على اذهاب داء الهم والغم والحزن فهو داء قد استحكم وتمكنت اسبابه ويحتاج الى استفرغ كل الاول توحيد الربوبية الثاني توحيد الله تعالى الثالث التوحيد العلي الاعتقاد الرابع تنزيه الرب تعالى عن ان يظلم عبده او ياخذ به بلا سبب من العبد يوجب ذلك الخامس اعتراف العبد بانه هو الظالم السادس التوسل الى الرب تعالى باحب الاشياء اليه وهو اسمائه وصفاته ومن اجمعها لمعانى الاسماء والصفات انهي القيوم السابغ الاستعانة به وحده الثامن اقرار العبد بالرجوع التأسع تحقيق التوكل عليه والتفويض اليه والاعتراف له باننا صليته في يده يصرفه كيف يشاء وانه ماض في حكمه عدل فيه قضاء العاشر ان يرتقم قلبه في رياض القرآن ويجعله لقلبه كالربيع للحيوان وان يستضي به في ظلم الشبهات والشبهات وان تتلى به عن كل فائت ويتعزى به عن كل مصيبة ويستشفى به من ادواء صدره فيكون جلاء حزنه وشفاء همه وغمه الحادي عشر الاستغفار الثاني عشر التوبة الثالث عشر الجهاد الرابع عشر الصلوة الخامس عشر البراءة من الحول والقوة وتفويضهما الى من هبيدة **فصل** في بيان جهة تأثير هذه الادوية في هذه الامراض خلق الله سبحانه ابن ادم واعضاده وجعل لكل عضو منها كما لا افقلا احس بالا لم وجعل ملكها وهو القلب كما لا اذا فقدت حضرة اسفاسه والامه من الهموم والغموم والاحزان فاذا فقدت العين ما خلقت له من قوة الابصار فقدت الاذن ما خلقت له من قوة السمع واللسان ما خلق له من قوة الكلام فقدت كما لها والقلب خلق لمعرفة فاطرة ومحبة وتوحيد السيرة والابتهاج بحبه والرضا عنه والتوكل عليه والمحبة فيه والبغض فيه والموالاته فيه والمعاداة فيه ودوام ذكره وان يكون احب اليه من كل ما سواه وارجى عنده من كل ما سواه واجل في قلبه من كل ما سواه ولا نعيم ولا سرور ولا لذة بل ولا حيوة الا بذلك وهذا له بمنزلة الغذاء والصحة والحيوة فاذا فقد غذاؤه وصحته وحياته فالهموم والغموم والاحزان مسارعة من كل صوب اليه ودرهن مقيم عليه ومن اعظم ادوائه الشرك والذنوب والغفلة والاستهانة بحاجته ومراضيه وترك التفويض اليه وقلة الاعتماد عليه والركون الى ما سواه والسخط بمقدوره والشك في وعدة ووعيدته واذا تأملت امراض القلب وجدت هذه الامور وامثالها هي اسبابها لا سبب لها سواها فلا راحة الذي لا دواء له سوا ما تضمنته هذه العلاجات النبوية من الامور المضادة لهذه الادواء فان المرض يزال بالصد والصحة يحفظ بالمش فصحته يحفظ بهذه الامور النبوية وامراضه باضدادها فالتوحيد يقيم للعبد بابا للخير والسرور واللذة والفرح والابتهاج والتوبة استفرغ للاخلاط والمواد الفاسدة التي هي اسباب استقامة وحمة له من التخلط فهي تغلق عنه بابا للشر ويفتح بابا للسعادة والخير بالتوحيد ويغلق بابا للشر والتوبة والاستغفار قال بعض المتكلمين

من ايمة الطب من اراد عافية الجسم فليقلل من الطعام والشراب ومن اراد عافية القلب فليترك الاثام وقال ثابت بن قررة راحة الجسم في قلة الطعام وراحة الروح في قلة الاثام وراحة اللسان في قلة الكلام والذنوب للقلب بمنزلة السموم ان لم تزلكه اضعفته ولا بد واذا اضعفت قوته لم يقدر على مقاومة الامراض قال طبيب القلوب عبد الله ابن المبارك **شعر** رأيت الذنوب تميت القلوب وقد يورث الذل ادماها وترك الذنوب حيوة القلوب وخير لنفسك عصيانها فالهوى اكبراد وانها ومخالفته اعظم اذويتها والنفس في الاصل خلقت جاهلة ظالمة فهي لجهلها تظن شفاءها في اتباع هواها وانما فيه تلفها وعطبها وظلمها لا تقبل من الطبيب الناصح بل يضم الداء موضع الدواء فيعتمده وتضم الدواء موضع الداء فتجتنبه فتولد بين ايثارها للداء واجتنابها للدواء انواع من الاسقام والعلل التي تعي الاطباء ويتعذر معها الشفاء والمصيبة العظمى انها تركب ذلك على القدر فتبرئ نفسها وتلوم سربها بلسان الحال دائما ويقوى اللوم حتى يصرخ به اللسان واذا وصل العليل الى هذه الحال فلا يطعم في برئه الا ان تداركه رحمة من ربه فتحياه حيوة جديدة ويرزقه طريقة جديدة فلهذا كان حديث ابن عباس في دعاء الكرب مشتملا على توحيد الالهية والربوبية ووصف الرب سبحانه بالعظمة والحلم هاتان الصفتان لكمال القدرة والرحمة والاحسان والتجاوز ووصفه بكمال ربوبيته للعالم العلوي والسفلي والعرش الذي هو سقف المخلوقات واعظمها والربوبية التامة تستلزم اثبات كل كمال له وسلب كل نقص وتمثيل عنه وحله يستلزم كمال رحمة واحسانه الى خلقه فعلم القلب ومعرفة بذلك يوجب محبته واجلاله وتوحيدة فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه المالكوب والهول والغرو وانت تجد المريض اذا ورد عليه ما يسره و يفرجه ويقوى نفسه كيف تقوى الطبيعة على دفع المرض الحسى فحصول هذا الشفاء للقلب الى واخرى ثورا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الاوصاف التي تضمنها دعاء الكرب وجدته في غاية المناسبة لتفريج هذا الضيق وخرج القلب منه الى سعة البرمجة والسرور وهذه الامور انما يصدق بها من اشرفت فيه انوارها و باشر قلبه حقائنها في تأثير قوله يا حي يا قيوم برحمتك استغيث في دفع هذا الداء مناسبة بديدة فان صفة الحيوة متضمنة لجميع صفات الكمال مستلزمة لها وصفة القيومية متضمنة لجميع صفات الافعال ولهذا كان اسم الله الاعظم الذي اذا دعى به احاب واذا سئل به اعطى هو اسم الحي القيوم والحيوة التامة تضاد جميع الاسقام والالام ولهذا لما كملت حيوة اهل الجنة لم يلحقهم هول ولا غم ولا حزن ولا شئ من الاوقات ونقصان الحيوة يضر بالافعال وينافي بالقيومية فكمال القيومية لكمال الحيوة فان في المطلق التام لا يفوته صفة كمال البتة والقيوم لا يتعد عليه فعل ممكن البتة والتوسل بصفة الحيوة والقيومية له تأثير في ازالة ما يضاد الحيوة ويضر بالافعال ونظير هذا توسل النبي صلى الله عليه وسلم الى ربه بربوبية جبريل وميكائيل واسرافيل ان يهديه لما اختلف فيه من الحق باذنه فان حيوة القلب بالهداية وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الاملاك الثلاثة بالحيوة فجبريل موكل بالوحى الذي





يستاصل الداء ويبيد البدن الى صحته واعتداله وان يجعله كحزنه كالجلاء الذي يجلو الطبع والاصدية وغيره  
فاجرى بهذا العلاج اذا صدق العليل في استعماله ان يزيل عنه ماءه ويعقبه شفاء تاما وصحة وعافية والله  
الموفق وأما دعوة ذي النون فان فيها من كمال التوحيد والتزنية للرب تعالى واعتراف العبد بظلمه وذنبه ما هو  
من ابغدادية الكرب والهم والغم وابلغ الوسائل الى الله سبحانه في قضاء الحوائج فان التوحيد والتزنية يتضمنان اثبات  
كل كمال لله وسلب كل نقص وعيب وتمثيل عنه والاعتراف بالظلم يتضمن ايمان العبد بالشرع والثواب والعقاب  
ويوجب انكساره ورجوعه الى الله واستقالته عثرته والاعتراف بعبوديته وافتقاره الى ربه فهنا أربعة أمور  
قد وقم التوسل بها للتوحيد والتزنية والعبودية والاعتراف وأما حديث ابى امامة اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن  
الحزن فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية اشياء كل اثنين منها قربيان مزدوجان فالهم والحزن اخوان والعجز  
والكسل اخوان والجبن والبخل اخوان وضلع الدين وغلبة الرجال اخوان فان المكروه المولود اذا ورد على القلب فاما  
ان يكون سببه امرا ماضيا فيوجب له الحزن وان كان امرا متوقعا في المستقبل او جبا الهم وتخلت العبد عن نفسه  
وتقويتها عليه امان ان يكون من عدم القدرة وهو العجز او من عدم الارادة وهو الكسل وحبس خيره ونفعه عن  
نفسه وعن بني جنسه امان ان يكون منع نفعه ببدنه فهو الجبن او بماله فهو البخل وقهر الناس له اما بحق فهو ظلم  
الدين او بباطل فهو غلبة الرجال فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل بشر واما تاثير الاستغفار في دفع الهم والغم  
الغم والضيق فلما اشترك في العلم به اهل الملل وعقلاء كل امة ان المعاصي والفساد يوجب الهم والغم والخوف و  
الحزن وضيق الصدر وامراض القلب حتى ان اهلها اذا قضوا منها اوطارهم وسمتها نفوسهم ارتكبوها دفعا لما  
يجلدونه في صدورهم من الضيق والهم والغم كما قال شيخ الفسوق شعور وكس شربت على لذة : واخرى  
تداويت منها بها : واذا كان هذا تاثير الذنوب والاثام في القلوب فلا دواء لها الا التوبة والاستغفار اما الصلوة  
فشأنها في تفرغ القلب وتقويته وشرحه وابتهاجه ولذته الكبر شان وقيها من اتصال القلب والروح بالله وقرب  
والتنعم بذكره والابتهاج بمناجاته والوقوف بين يديه واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبوديته واعطام  
كل عضو حظه منها واشتغاله عن التعلق بالخلق وملايستمهم ومجاورتهم وانجذاب قوى قلبه وجوارحه الى ربه  
وقاطرة وراحته من عدوه حالة الصلوة ما صارت به من اكبر الادوية والمفرجات والاعذية التي لا تليها الا  
القلوب الصحيحة واما القلوب العليلة فهي كالابدان العليلة لا يناسبها الاغذية الفاضلة فالصلوة من اكبر  
العون على تحصيل مصالح الدنيا والاخرة ودفع مفسد الدنيا والاخرة وهي منهاة عن الاثم ودافعة لاداء  
القلوب ومطرقة للداء عن الجسد ومنورة للقلب ومبيضة للوجه ومنشطة للجوارح والنفس جالبة للرزق  
ودافعة للظلم وناصرة للمظلوم وقامعة لاخلط الشهوات وحافظة للنعمة ودافعة للنقمة ومنزلة للرجة وكاشفة  
للغمة ونافعة من كثير من اوجاع البطن وقد روى ابن ماجة في سننه من حديث مجاهد عن ابى هريرة  
قال رانى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا نائم اشكو من وجع بطني فقال لي يا ابا هريرة اشكو دردك قال قلت نعم

يا رسول الله قال قم فصل فان في الصلوة شفاء وقد روى هذا الحديث موقوفا على ابي هريرة وانه هو الذي قال ذلك لمجاهد وهو اشبه ومعنى هذه اللفظة يا فارس اوجعك بطنك فان لم ينشرح صدره نذيق الاطباء بهذا العلاج فيمخاطب بصناعة الطب ويقال له الصلوة رياضة النفس والبدن جميعا اذا كانت تشتمل على حركات واوضاع مختلفة من الانتصاب والركوع والسجود والتورك والانتقالات وغيرها من الاوضاع التي يتحرك معها اكثر المفاصل وينغمز معها اكثر الاعضاء الباطنة كالمعدة والامعاء وسائر آلات النفس والغذاء فما ينكر ان يكون في هذه الحركات تقوية وتحليل للمواد ولا سيما بواسطة قوة النفس وانتسراحها في الصلوة فيقوى الطبيعة فيندفع الالم ولكن داء الزندقة والاعراض عما جاءت به الرسل والبعض عنه بالاحاد داء ليس له دواء الا تَأْكُلْ تَأْكُلْ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا اللَّهُ شَيْءٌ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى وَأَمَّا تَأْثِيرُ الْجِهَادِ فِي دَفْعِ الْهَمِّ وَالْغَمِّ فَامْرُءٌ مَعْلُومٌ بِالْوُجُودِ فَإِنَّ النَّفْسَ مَتَى تَرَكْتَ صَائِلَ الْبَاطِلِ وَصَوْلَتَهُ وَاسْتِيلَاةَ اشْتِدَامِهَا وَغَمِّهَا وَكُرْبِهَا وَخَوْفِهَا فَإِذَا جَاهَدْتَهُ اللَّهُ أَبَدَ اللَّهُ ذَلِكَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فَرَجًا وَنَشَاطًا وَقُوَّةً كَمَا قَالَ تَعَالَى قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتُخْزِنُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِئْ صُدُورَكُمْ وَمُؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِكُمْ فَلَا شَيْءَ إِذْ هَبْ نَجَّى الْقَلْبَ وَغَمَّهُ وَهَمَّهُ وَحُزْنَهُ مِنَ الْجِهَادِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَأَمَّا تَأْثِيرُ لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي دَفْعِ هَذَا الدَّاءِ فَلَا فِيهِمَا مِنْ كَمَالِ التَّفْوِيزِ وَالتَّبَرُّيِّ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِهِ وَتَسْلِيمُ الْأَمْرِ كُلِّهِ لَهُ وَعَدَمُ مَنَازَعَتِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَعَمُومُ ذَلِكَ كُلِّ تَحْوُلٍ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ فِي الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ وَالسُّفْلِيِّ وَالْقُوَّةُ عَلَى ذَلِكَ التَّحْوُلِ وَإِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ فَلَا يَقُومُ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ شَيْءٌ وَفِي بَعْضِ الْأَثَرَانِ مَا يَنْزِلُ مِنْ مَلَكٍ مِنَ السَّمَاءِ وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالْحَوْلِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَهَا تَأْثِيرٌ عَجِيبٌ فِي طَرْدِ الشَّيْطَانِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

**فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والارق المانع من النوم** روى الترمذي في جامعه عن زيد بن أسلم قال شكى خالد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما اقام الليل من الارق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وسلموا اذا اويت الى فراشك فقل اللهم رب السموات السبع وما اظلت ورب الارضين وما اقلت ورب الشياطين وما اضلت كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعا ان يفرط على احد منهم او يبغي على عر جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وفيه ايضا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرن قال وكان عبد الله بن عمر يعلم من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه ولا يخفى مناسبة هذه العوذة لعلاج هذا الداء **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الحرق واطفائه** يذكر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتم النحر يحرق فكلوا فان التكبير يطفيه لما كان الحرق بسببه النار وهي مادة الشيطان التي خلق منها وكان فيه من الفساد العام ما يناسب الشيطان بمادته وفعله كان للشيطان اعانة عليه وتنفيذه وكانت النار تطلب بطبيعتها العلو والفساد وهلاك الامران وهما العلو في الارض والفساد هما هدى الشيطان واليهما يدعو ويهملك بني آدم فالنار الشيطان كل منهما يريد العلو في الارض

والفساد وكبرياء الرب عز وجل يقع الشيطان وفعله ولهذا كان تكبير الله عز وجل له اثر في اطفاء الحريق فان كبر الله عز وجل لا يقوم لها شئ فاذا كبر المسلم ربه اثر تكبيره في خمود النار وخمود الشيطان التي هي مادته فيطفى الحريق وقد جربنا نحن وغيرنا هذا فوجدناه كذلك والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة لما كان اعتدال البدن وصحته وبقاؤه انما هو بواسطة الرطوبة المقاومة للحرارة والرطوبة مادته والحرارة تنضجها وتدفع فضلاتها وتصلحها وتلطفها والافسدت البدن ولم يمكن قيامه وكذلك الرطوبة هي غذاء الحرارة فلو لا الرطوبة لاحتقت البدن وايبسته وفسدته فقوام كل واحد منهما بصاحبتها وقوام البدن بهما جميعا وكل منهما مادة للاخرى فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة والرطوبة مادة للحرارة تغذوها وتحملها ومتى مالت احداهما الى الزيادة على الاخرى حصل لمزاج البدن الانحراف بحسب ذلك فالحرارة دائما تحلل الرطوبة فيحتاج البدن الى ما يخلف عليه ما حلته الحرارة ضرورة بقائه وهو الطعام والشراب ومتى زاد على مقدار التحلل ضعفت الحرارة عن تحليل فضلاته فاستحال مواد ردية فعاتت في البدن وفسدت فحصلت الامراض المتنوعة بحسب تنوع موادها وقبول الاعضاء واستعدادها وهذا كله مستفاد من قوله تعالى **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا** فارشاد عبادة الى ادخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب عوض ما تحلل منه ان يكون بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية والكيفية فمتى جاوز ذلك كان اسرافا وكلاهما مانع من الصحة جالب للمرض عن عدم الاكل والشرب والاسراف فيه فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الالهيتين ولا ريب ان البدن دائما في التحلل والاستحالة وكلما كثر التحلل ضعفت الحرارة لفناء مادتها فان كثرة التحلل تفتي الرطوبة وهي مادة الحرارة واذا ضعفت الحرارة ضعف الهضم ولا يزال كذلك حتى يفتي الرطوبة وينطفى الحرارة جملة فيستكمل العبد الاجل الذي كتب الله له ان يصل اليه فغاية علاج الانسان لنفسه ولغيره حراسة البدن الى ان يصل الى هذه الحالة لانه يلتزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما فان هذا مما لم يحصل لبشر في هذه الدار وانما غاية الطبيب ان يحمي الرطوبة عن مفسداتها من العقونة وغيرها ويحمي الحرارة عن مضعفاتها و يعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدن الانسان كما ان به قامت السماوات والارض وسائر المخلوقات انما قوامها بالعدل ومن تأمل هدى النبي صلى الله عليه وسلم وجدته افضل هدى يمكن حفظ الصحة به فان حفظها موقوف على حسن تدبير المطعم والمشرب والملبس والمسكن والهواء والنوم واليقظة والحركة والسكون والمنكح والاستفراغ والاحتباس فاذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق للملايم للبدن والبلد والسن والعادة كان اقرب الى دوام الصحة او غلبتها الى انقضاء الاجل ولما كانت الصحة والعافية من اجل نعم الله على عباده واجزل عطاياءه واوفر منحه بل العافية المطلقة اجل النعم على الاطلاق فحقيق لمن رزق حظا من التوفيق بمراقبتها وحفظها وحمايتها عما يضادها وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ وفي الترمذي وغيره من حديث عبد الله

ابن محسن الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصبح معافا في جسده الصفا في سره عند  
 قوت يومه فكانها خيرت له الدنيا وفي الترمذي ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 اول ما يسال عنه العبد يوم القيامة من النعيم ان يقال له ان نصحك جسمك ونزوك من الماء البارد ومن  
 قال من قال من السلف في قوله تعالى **لَمَّا كُنْتُمْ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ** قال عن الصحة وفي مسند الامام احمد  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس يا عباس يا عمر رسول الله سئل الله العافية في الدنيا والآخرة وفيه  
 عن ابي بكر الصديق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سلوا الله اليقين والمعافة فما اوتي احد  
 بعد اليقين خيرا من العافية فجمع بين عافية الدين والدنيا ولا يتم صلاح العبد في الدارين الا باليقين والعافية  
 فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة والعافية يدفع عنه امراض الدنيا في قلبه وبدنه وفي سنن النسائي من  
 حديث ابي هريرة يرفعه سلوا الله العفو والعافية والمعافة فما اوتي احد بعد يقين خيرا من معافة وهذه  
 الثلاثة يتضمن ازالة الشر والماضية بالعفو والحاضرة بالعافية والمستقبلية بالمعافة فانها تتضمن الملوك  
 والاستمرار على العافية وفي الترمذي مرفوعا ما سئل الله شيئا احب اليه من العافية وقال عبد الرحمن  
 ابن ابي ليلى عن ابي الدرداء قلت يا رسول الله لان اعافى فاشكر احب الي من ان ابتلى فاصبر فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورسول الله يحب معك العافية ويذكر عن ابن عباس ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال له ما اسال الله بعد الصلوات الخمس فقال سل الله العافية فاعاد عليه فقال له في الثالثة سل  
 الله العافية في الدنيا والآخرة واذا كان هذا شأن العافية والصحة فنذكر من هديه صلى الله عليه وسلم  
 في مراعاة هذه الامور ما يبين لمن نظر فيه انه اكمل هدى على الاطلاق ينال به حفظ صحة البدن والقلب  
 وحيوة الدنيا والآخرة والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله **فصل** فاما المطعم والمشرب  
 فلو يكن من عادته صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد من الاغذية لا يتعداه الى ما سواه فان  
 ذلك يضر بالطبيعة جدا وقد يتعذر عليها احيانا وان لم يتناول غيره ضعفت او هلك وان يتناول غيره لم يقبله  
 الطبيعة فاستضره فقصرها على نوع واحد دائما ولوانه افضل الاغذية خطر مضربل كان ياكل ما جرت  
 عادة اهل بلده باكله من اللحم والفاكهة والخبز والتمر وغير ما ذكرناه في هديه في الماكول فعليك بمراجعتة  
 ههنا واذا كان في احد الطعامين كيفية تحتاج الى كسر وتعديل كسرها وعدل لها بضد ها ان امكن كتعديل حرارة  
 الرطب بالبطيخ وان لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير اسراف فلا يضر به الطبيعة  
 وكان اذا عافت نفسه الطعام لم ياكله ولم يجمعها اياه على كره وهذا اصل عظيم في حفظ الصحة فتى اكل الانسان  
 ما يعافه نفسه ولا يشتهيها كان تضره به اكثر من انتفاعه قال انس ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 طعاما قط ان اشتهاه اكله والا تركه ولم ياكل منه ولما قدم اليه الضب المشوى لم ياكل منه فقيل له اهو حرام  
 قال لا ولكن لو يكن بارض قومي فاجدني اعافه فراعى عادته وشهوته فلما لم يكن يعتاد اكله بارضه وكانت نفس

لا يشتهيه امساك عنه ولم يمنح من اكله من يشتهيه ومن عادته اكله وكان يحب اللحم واحبه اليه الذراع  
ومقدم الشاة ولذلك سوفيه وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم فرغم اليه الذراع وكان يعجبه  
وقد ذكر ابو عبيدة وغيره عن ضباعة بنت الزبير انها ذبحت في بيتها شاة فارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان اطمعينا من شاة تكثر فقالت للرسول ما بقى عندنا الا الرقبة واني لا استحيى ان ارسل بها الي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرجع الرسول فاخبره فقال رجع اليها فقل لها ارسل بها فانها هدية الشاة واقرب الشاة  
الي الخيرة وابعدها عن الاذى ولا ريب ان اخف لحم الشاة لحم الرقبة ولحم الذراع والعضد وهو اخف على المعدة  
واسرع انهضامها وفي هذا مراعاة الاغذية التي تجمع ثلاثة اوصاف كثيرة نفعها وتأثيرها في القوى الثاني خفتها  
على المعدة وعدم ثقلها عليها الثالث سرعة هضمها وهذا افضل ما يكون من الغذاء والتغذي باليسير من  
هذا النفع من الكبير من غيره وكان يحب المحلواء والعسل وهذه الثلاثة اعني اللحم والعسل والمحلواء من افضل الاغذية  
وانفعها للبدن والكبد والاعضاء وللاغتذاء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة ولا يتفر منها الا من به علة  
وافة وكان ياكل الخبز مادوما وجد له اذما فتارة يادمه باللحم ويقول هو سيد طعام اهل الدنيا والاخرة  
رواه ابن ماجة وغيره وتارة بالبطيخ وتارة بالتمرقانه وضع تمرقة على كسرة وقال هذه ادام هذه وفي هذا من  
تدبير الغذاء ان خبز الشعير بارد يابس والتمر жар رطب على اصح القولين فادم خبز الشعير به من احسن التدبير  
لا سيما من تلك عادتهم كاهل المدينة وتارة بالخل ويقول نعم الا دام الخل وهذا ثناء عليه بحسب مقتضى الحال المحاضر  
لا تفصيل له على غيره كما يظن انهما ليسا بحدِيثانه دخل على اهل يوميا فقد مواله خبزا فقال هل عندكم من ادام قالوا  
ما عندنا الا خل فقال نعم الا دام الخل والمقصود ان اكل الخبز مادوما من اسباب حفظ الصحة بخلاف الاقتصار  
على احدهما وحده وسمى الادم اذما لا صلاحه الخبز وجعله ملائما لحفظ الصحة ومنه قوله في اباحته للخطاب  
النظر انه احري ان يؤد مر بينهما اى اقرب الى الالتيام والموافقة فان الزوج يدخل على بصيرة فلا يندم وكان ياكل  
من فاكهة بلدة عند مجيئها ولا يجتمى عنها وهذا ايضا من اكبر اسباب حفظ الصحة فان الله سبحانه نجمته جعل  
في كل بلدة من الفاكهة ما ينتفع به اهلها في وقته فيكون تناوله من اسباب صحتهم وعافيتهم ويغني عن كثير من الاطعمة  
وقل من احتجى عن فاكهة بلدة خشية السقم الا وهو من اسقم الناس جسما وابعدهم من الصحة والقوة وما في تلك  
الفاكهة من الرطوبات فحاررة الفصل والارض وحرارة المعدة تنضجها وتدفع شرها اذ الويسرون في تناولها وتوكل  
منها الطبيعة فوق ما تحتمله ولم يفسد بها الغذاء قبل هضمه ولا افسد لها بشرب الماء عليها وتناول الغذاء بعد  
التملي منها فان القولنج كثير ما يحدث عند ذلك فمن اكل منها ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي كانت  
له دواء ناضا **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حياة المجلس للاكل هم عنه انه قال لا اكل متكئا وقال انما  
اجلس كما يجلس العبد واكل كما ياكل العبد وروى ابن ماجة في سننه عنه انه نهي ان ياكل الرجل وهو متبسط  
على وجهه وقد فسرا الاتكاء بالتربيع وفسر الاتكاء على الشيء وهو الا اعتماد عليه وفسر الاتكاء على الحنظل الثلاثة

من الاكاء فنوع منها يضر بالاكل وهو الاكاء على الجنب فانه يمنح مجرى الطعام الطبيعي عن هيأته ويعوقه عن سرعة  
 لقوذه الى المعدة ويضغط المعدة فلا يستحسك فتحها للغذاء وأيضا فانها تمل ولا تبقى منتصبه فلا يصل الغذاء  
 اليها بسهولة واما النوعان الاخران فمن جلوس الجبابرة المنافي للعبودية ولهذا قال الكل كما ياكل العبد وكان ياكل  
 وهو مقم ويدكر عنه انه كان يجلس للاكل متوركا على ركبتيه ويضع بطن قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى  
 تواضعا للرب عز وجل فادبا بين يديه واحتراما للطعام والمواكل فهذه الهيئة انفع هيأت الاكل وافضلها لان  
 الاعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعي الذي خلقها الله سبحانه عليه مع ما فيها من الهيئة الادبية واجود ما  
 اغتذى الانسان اذا كانت اعضاؤه على وضعها الطبيعي ولا يكون كذلك الا اذا كان الانسان منتصبيا الانتصاب  
 الطبيعي واردى الجلسات للاكل الاكاء على الجنب لما تقدم من ان المرمى واعضاء الازدياد تضيق عن هذه  
 الهيئة والمعدة لا تبقى على وضعها الطبيعي لانها تنعصر مما يلي البطن بالارض ومما يلي الظهر بالحجاب الفاصل بين  
 آلات الغذاء وآلات النفس وان كان المراد بالاكاء الاعتماد على الوسائد والوطاء الذي تحت النجاس فيكون المعنى اني  
 اذا اكلت لم اقعد متكئا على الاوطية والوسائد كفعل الجبابرة ومن يريد الاكثر من الطعام لكنى اكل بلعة كما ياكل  
 العبد **فصل** وكان ياكل باصابعه الثلث وهذا النفع ما يكون من الاكلات فان اكل باصبع واحد اصبعين لا يستلزم به  
 الاكل ولا يمر به ولا يشبعه الا بعد طول ولا تفرج آلات الطعام والمعدة بما ينالها في كل اكله فياخذها على انحاض  
 كما ياخذ الرجل حبة او حبتين او نحو ذلك فلا يلتذ باخذها ولا يسره والاكل بالخمسة والراحة يوجب ذمها  
 الطعام على الآلة وعلى المعدة وربما استدت الآلات فمات وتغصب الآلات على دفعه والمعدة على احتمال ولا  
 يجده لذة ولا استمراء فانفع الاكل اكله صلى الله عليه وسلم واكل من اقتدى به بالاصابع الثلث **فصل** من  
 تدبر اغذيته صلى الله عليه وسلم وما كان ياكله وحده لم يجمع قط بين لبن وسمك ولا بين لبن وحامض ولا بين  
 غذائين حارين ولا باردين ولا لزجين ولا قابضين ولا مسهلين ولا غليظين ولا مخيين ولا مستحيلين اني خلط  
 واحد ولا بين مختلفين كقابض ومسهل وسريع الهضم وبطيء ولا بين شوى وطبيخ ولا بين طرى وقديد ولا  
 بين لبن وبيض ولا بين لحم ولبن ولم يكن ياكل طعاما في وقت شدة حرارته ولا طبيخا ما ثيا ليخن له بالغذاء ولا شيئا  
 من الاطعمة العفنة والمالحة كالكوامين والمخللات والملوحات وكل هذه الانواع ضار مولد الانواع من الخروج عن  
 الصحة والاعتدال وكان يصلح ضرب بعض الاغذية ببعض اذا وجد له سبيلا فيكسر حرارة هذا ببرودة هذا  
 ويؤسسه هذا برطوبة هذا كما فعل في التمر والرطب وكما كان ياكل التمر بالسمن وهو انحيس ويشرب نقيع التمر يطفئ  
 به كموسات الاغذية الشديدة وكان يامر بالعشاء ولو بكف من تمر فيقول ترك العشاء يكرهه ذكره الترمذي في  
 جامعه وابن ماجة في سننه وذكر ابو نعيم عنه انه كان ينهى عن النوم على الاكل ويدكر انه يقسى القلب ولهذا في  
 وصايا الاطباء لمن اراد حفظ الصحة ان يمشى بعد العشاء خطوات ولومائة خطوة ولا ينام عقبه فانه مضجعا  
 وقال مسلوهر او يصل عقيبها ليستقر الغذاء بقعر المعدة فيسهل هضمه ويجود بذلك ولم يكن من هديه ان يشرب

على طعامه فيفسده ولا سيما ان كان الماء حاراً وبارداً فإنه متى جلد قال الشاعر شعر لا تكن عند كل سخن وبرد + ودخول الحمام تشرب ماء + فاذا ما اجتنبت ذلك حقاً لم تخف ما حبيت في الخوف داع + ويكوه شرب الماء عقيب الرياضة والتعب وعقيب النجاح وعقيب الطعام وقبله وعقيب اكل الفاكهة وان كان الشرب عقيب بعضها اسهل من بعض وعقيب الحمام وعند الانتباه من النوم فهذا كله مناف لحفظ الصحة ولا اعتبار بالعوائد فانها طبائع ثوان **فصل** اما هديه في الشرب فمن اكل هدى يحفظ به الصحة فانه كان يشرب العسل المزوج بالماء البارد وفي هذا من حفظ الصحة ما لا يهدى الى معرفته الا افاضل الاطباء فان شربه ولعقه على الرقي يذيب البلغم ويفسل حمل المعدة ويجلو لزوجتها ويدفع عنها الفضلات ويسخنها باعتدال ويفقم سددها ويفعل مثل ذلك والكبد والكلى المثانة وهوانفع للمعدة من كل حلود خلها وانما يضرب العرض لصاحب الصفر لمحدثه وحدة الصفرة فيها هيجها ودفع مضرتها لهم بانحل فيعود حينئذ لهم نافعاجدا وشربه انفع من كثير من الاشربة المتخذة من السكر واكثرها ولا سيما لمن لم يعتد هذه الاشربة ولا انها طبعه فانه اذا شربها لا يلايمه ملائمة العسل ولا قربا منه والمحكم في ذلك العادة فانها تهدم اصولا وتبني اصولا واما الشرب اذا جمع وصفي الحلاوة والبرودة فمن انفع شئ للبدن ومن اكاداسباب حفظ الصحة وللارواح والقوى والكبد والقلب عشق شديد له واستمداد منه واذا كان فيه الوصفان حصلت به التغذية وتنفيذ الطعام الى الاعضاء وايصاله اليها اقر تنفيذ والماء البارد رطب يقم الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته الاصلية ويرد عليه بدل ما تحل منها ويرقق الغذاء وينفذه في العروق واختلف الاطباء هل يغذي البدن على قولين فاقبت طائفة التغذية به بناء على ما يشاهد من النمو والزيادة والقوة في البدن به ولا سيما عند شدة الحاجة اليه قالوا وبين الحيوان والنبات قدر مشترك من وجوه عديدة منها النمو والاعتدال والاعتدال وفي النبات قوة حس وحركة يناسبه ولهذا كان غذاء النبات بالماء فما ينكر ان يكون للحيوان به نوع غذاء وان يكون جزءا من غذائه التام قالوا ونحن لاننكر ان قوة الغذاء ومعظمه في الطعام وانما انكرنا ان لا تكون للماء تغذية البتة قالوا وايضا الطعام انما يغذي بما فيه من المائية ولولاها ما حصلت به التغذية قالوا ولان الماء مادة حيوة للحيوان والنبات ولا ريب ان ما كان اقرب الى مادة الشئ حصلت به التغذية فكيف اذا كانت مادته الاصلية قال الله تعالى وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ فكيف ينكر حصول التغذية بما هو مادة الحيوة على الاطلاق قالوا وقد رأينا العظام اذا حصل له الرى بالماء البارد تراجعت اليه قواه ونشاطه وحركته وصبر عن الطعام وانتفع بالقدر اليسير منه ورأينا العظام لا ينتفع بالقدر الكثير من الطعام ولا يحدته القوة والاعتدال ونحن لاننكر ان الماء ينفذ الغذاء الى اجزاء البدن والى جميع الاعضاء وانه لا يتم امر الغذاء الا به وانما ننكر على من سلب قوة التغذية عنه البتة ويكاد قوله عندنا يدخل في انكار الامور الوجدانية وانكرت طائفة اخرى حصول التغذية به واحتمت بامور يرجع حاصلها الى عدم الاكتفاء به وانه لا يقوم مقام الطعام وانه لا يزيد في نمو الاعضاء ولا يحفظ عليها



بدل ما حللته احمرته ونحو ذلك مما لا ينكره اصحاب التغذية فانهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته  
ورقته وتغذية كل شئ بحسبه وقد شوهد الهواء الرطب البارد اللين الذي يغذي بحسبه والرائحة الطيبة  
تغذي نوعا من الغذاء فتغذية الماء اظهر واظهر المقصود انه اذا كان بارد او خالطه ما يخليه كالعسل والزبيب والتمر  
السكران من انفع ما يدخل البدن وحفظ عليه صحته فلهذا كان احب الشراب الى رسول صلى الله عليه وسلم البارد  
المحلو والماء الفاترينفم ويفعل ضد هذه الاشياء ولما كان الماء البائت انفع من الذي يشرب وقت استقائه  
قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل الى حائط ابي الهيثم التيهان هل من ماء بأت فشبهه فأتاه به فشرب منه رواه  
البخاري ولفظه ان كان عندك ماء بأت في شبن والكرعنا والماء البائت بمنزلة العجين المخمر والذي شرب لوقته  
بمنزلة الفطير وايضا فان الاجزاء الترابية والارضية تفارقة اذا بات وقد ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يستعذب له الماء ويختار البائت منه وقالت عايشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي له الماء العذب من  
بئر السقياء والماء الذي في القرب والشنان الذ من الذي يكون في انية الفخار والاجار وغيرها ولا سيما سقية الادم  
ولهذا التمس النبي صلى الله عليه وسلم ما بات في شبنه دون غيرها من الاواني وفي الماء اذا وضع في الشنان وقربا لادم  
خاصة لطيفة لما فيها من المسام المنفتحة التي ترشح منها الماء ولهذا الماء في الفخار الذي يرشح الذ منه وبارد في  
الذي لا يرشح فصلوات الله وسلامه على اكل مخلق واشرفهم نفسا وفضلهم هديا في كل شئ لقد دل امته على افضل  
الامور فانفعها لهم في القلوب والابدان والدنيا والاخرة قالت عايشة كان احب الشراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المحلو البارد وهذا يحتمل ان يريد به الماء العذب كمياه العيون والآبار المحلوة فانه كان يستعذب له الماء ويحتمل ان يريد  
الماء المنزج بالعسل والذي تقع فيه التمر والزبيب وقد يقال وهو الاظهر بهم جميعا وقوله في الحديث الصحيح ان كان  
عندك ماء بأت في شبن والكرعنا فيه دليل على جواز الكرع وهو الشرب بالفم من الحوض والمقراة ونحوها وهذه والله  
اعلم واقعة عين دعت الحاجة فيها الى الكرع بالفم وقاله مبينا بجوازه فان من الناس من يكرهه والاطباء يكاد تحرمه و  
يقولون انه يضرب المعدة وقد روي في حديث لا ادرى ما حاله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا ان نشرب  
على بطوننا وهو الكرع ونهانا ان نغترف باليد الواحدة وقال لا يبلغ احدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب بالليل مناء حتى ينجبه  
الا ان يكون مخمرا وحديث البخاري اصح من هذا وان صح فلا تعارض بينهما اذ لعل الشرب باليد لو يكن يمكن حينئذ فقالوا  
الكرعنا والشرب بالفم انما يضربا انكب الشارب على وجهه وبطنه كالذي يشرب من النهر والغدير فاما اذا شرب  
منتصبا بفيه من حوض مرتفع ونحوه فلا فرق بين ان يشرب بيده او بفيه فحصل وكان من هديه الشرب قاعدا  
هذا كان هديه المعتاد وصح عنه انه نهى عن الشرب قائما وصح عنه انه امر الذي شرب قائما ان يستقي وصح عنه  
انه شرب قائما قالت طائفة هذا ناسخ للنهي وقالت طائفة بل مبين ان النهي ليس للتحريم بل للارشاد وترك الاولى ثابتة  
طائفة لا تعارض بينهما اصلا فانه انما شرب قائما للحاجة فانه جاء الى زمزم وهو يسبقون منها فاستقي فتناولوه الذي  
فشرب وهو قائم وهذا كان موضع حاجة وللشرب قائما افات عديدة منها انه لا يجصل له الرى التام ولا يستقي

لعلى  
لما لا العذب  
من عذب  
المستقي  
ما كان  
او ما العذب  
من المعدل  
مؤثر

المعدة حتى يقسمه الكبد على الأعضاء وينزل بسرعة وحده إلى المعدة فيخشي منه أن يبرد حرارتها وتشتتها وتسرع  
 النفوذ إلى أسفل البدن بغير تدبير مجزئ وكل هذا يضر بالشارب وأما إذا فعله نادراً وحاجة لويضخ ولا يعترض بالعوائد  
 على هذا فإن العوائد طبائعية وإن دلها أحكام أخرى وهي بمنزلة المخارج عن القياس عند الفقهاء **فصل في صحيح مسلم**  
 من حديث انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس في الشرب ثلاثاً ويقول إنه أمرى وأمر  
 وأمر الشرب في لسان الشارع وحلة الشرع هو الماء ومعنى تنفسه في الشرب إبانته القدر عن فيه وتنفسه  
 خارجه ثم يعود إلى الشرب كما جاء مصرحاً به في الحديث الآخر إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في القدر ولكن ليبين  
 الأنا عن فيه وفي هذا الشرب حكم حجة وفوائد مهمة وقد نبه صلى الله عليه وسلم على مجامعها بقوله أنه أمرى وأمر  
 وأمر فأمرى أشد ريباً وابلغة وانفعه وأمرى فعل من البر وهو الشفاء أي يبرئ من شدة العطش ودائه لتردد على  
 المعدة الملهية دفعات فيسكن الدفعة الثانية ما عجزت الأولى عن تسكينه والثالثة ما عجزت الثانية عنه  
 أيضاً فإنه أسلم لمحرارة المعدة وأبقى عليها من أن يهيج عليها البارد وهلة واحدة ونهلة واحدة وأيضاً فإنه لا يرو  
 لمصادفته لمحرارة العطش لحظة ثم يقلع عنها ولما تكسر سورتها وحدها وانكسرت لتبطل بالكلية بخارجت كسرها  
 على التمهيل والتدريج وأيضاً فإنه أسلم عاقبة وأمن غائلة من تناول جميع ما يروى دفعة واحدة فإنه يخاف منه  
 أن يطفئ الحرارة الغريزية بشدة بده وكثرة كميتها أو يضعفها فيؤدي ذلك إلى فساد مزاج المعدة والكبد إلى  
 أمراض ردية خصوصاً في سكان البلاد الحارة كالبحر واليمن ونحوهما أو في الأزمنة الحارة كشدة الصيف فإن  
 الشرب وهلة واحدة مخوف عليهم جداً فإن الحار الغريزي ضعيف في بواطن أهلها وفي تلك الأزمنة الحارة وقوله  
 أمرى هو أفع من مر الطعام والشراب في بدنه إذا دخله وخالطه بسهولة ولذة ونفع ومنه فكلوه هنيئاً مريئاً هنيئاً  
 في عاقبته مريئاً في مذاقه وقيل معناه أنه أسرع أخذاً من المرى لسهولة وخفته عليه بخلاف الكثير فإنه لا يسهل  
 على المرى الأخذ به ومن أقات الشرب نهلة واحدة أنه يخاف منه الشرب بأن ينسد مجرى الشرب لكثرة الوارد عليه  
 فيغص به فإذا تنفس رويداً ثم شرب من ذلك ومن فوائد أن الشارب إذا شرب أول مرة تصاعد البخار  
 الدخان الحار الذي كان على القلب والكبد لورده الماء البارد عليه فأخرجته الطبيعة عنها فإذا شرب مرة واحدة  
 اتفق نزول الماء البارد وصعود البخار فيتلان وتعالجان ومن ذلك يحدث الشرق والغصة ولا تها الشارب  
 بالماء ولا يرميه ولا يتم ربه وقدرى عبد الله بن المبارك والبيهقي وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا شرب  
 أحدكم فليمنع الماء معاً ولا يعيب عيافته من الكباد والكباد بضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد وقد علم  
 بالتجربة أن ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها ويضعف حرارتها وسبب ذلك المضادة التي بين حرارتها  
 وبين ما ورد عليها من كمية البرود وكيفية وكيفية وكيفية بالتدريج شيئاً فشيئاً أيضاً حرارتها ولم يضعفها وهذا مثاله  
 صب الماء البارد على القدر وهو تفور لا يضرها صبه قليلاً قليلاً وقد روى الترمذي في جامعه عنه صلى الله عليه  
 وسلم لا تشربوا أنفساً واحداً كشراب البعير لكن اشربوا مثني وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم واحداً وإذا أنتم فرغتم ولستم

له عذر  
 سيجب  
 من  
 رافعه  
 رافعه

على ان  
 بالحق  
 بالحق  
 بالحق

أول الطعام والشراب وحمل الله في آخره تأثير عجيب في نفعه واستمرائه ودفعه ضرته قال الإمام أحمد إذا جمع الصائم  
سريعاً فقد كمل إذا ذكر اسم الله في أوله وحمل الله في آخره وكثرت عليه الأيدي وكان من حل **فصل** قدر في مسلم  
في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بخطوا الأنايا وكونوا السقيفة فان  
في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يبرأ إلا ناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك الراء و  
هذا ما لا يناله علوم الأطباء ومعارفهم وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة قال لليث بن سعد أحد  
رواة الحديث الأعاجم عننا يتقون تلك الليلة في السنة في كانوا في الأول منها وتصم عنه أنه امر بتجوير الأنايا ولو  
أن يعرض عليه عود أو في عرض العود عليه من الحكمة أنه لا ينسى تخييراً بل يعتاده حتى بالعود وفيه أنه ربما أراد  
الدبيب أن يسقط فيه فيمر على العود فيكون العود جرس له يمنعه من السقوط فيه وصم عنه أنه امر عند ليكاه الأنايا  
بذكر اسم الله فان ذكر اسم الله عند تخيير الأنايا يطرد عنه الشيطان وإياك ولا يطرد عنه الهوام ولذلك امر بذكر اسم الله  
في هذين الموضعين لهذين المعنيين وروى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وفي هذا آداب عديدة مهمها أن تردد انقاس الشارب فيه يكسبه زهومة و  
رائحة كريهة يعاف لاجلها ومنها أنه ربما غلب للداخل إلى جوفه من الماء فتضر به ومنها أنه ربما كان فيه حيوان لا  
يشعر به فيؤذي به ومنها أن الماء ربما كان فيه قذارة أو غيرها لا يراها عند الشرب فيلج جوفه ومنها أن الشرب كذلك  
يملأ البطن من الهواء فيضيق عن أحد حظه من الماء ويؤذي به ولغير ذلك من الحكم فان قيل فأتصنعون  
بما في جامع الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بأداة يوم أحد فقال اختنثت فم الأداة تشرب منها من فمها  
قلنا نكتفي فيه بقول الترمذي هذا حديث ليس اسناداً بصحيح وعبد الله بن عمر الهجري يضعف من قبل حفظه ولا  
أدرى سمع من عيسى إلا انتهى يريد عيسى بن عبد الله الذي رواه عنه عن رجل من الأنصار **فصل** في سنن  
أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح وان ينفع  
في الشرب وهذا من الآداب التي يقيم بها مصلحة الشارب فان الشرب من ثلثة القدح فيه عدة مفسدات **أحد**ها  
أن ما يكون على وجه الماء من قذى أو غيره يجتمع إلى الثلثة بخلاف الجانب الصحيح **الثاني** أنه ربما يشوش على الشارب  
ولو تمكن من حسن الشرب من الثلثة **الثالث** أن الوسخ والزهومة يجتمع في الثلثة ولا يصل إليها الفسل كما يصل  
إلى الجانب الصحيح **الرابع** أن الثلثة محل العيب في القدح وهي أرمكان فيه فيذبغى تجذبه وقصداً الجانب الصحيح فان  
الروى من كل شيء لا خير فيه ورأى بعض السلف رجلاً يشترى حاجة ردية فقال لا تفعل ما علمت أن الله نزع البركة  
من كل ردى **الخامس** أنه ربما كان في الثلثة شق وتحدد يخرج شقة الشارب ولغير هذه المفسدات وأما النفع  
في الشرب فإنه يكسبه من فم النافخ رائحة كريهة يعاف لاجلها ولا سيما أن كان متغير الفم وبأجمل فالتناسل النافخ  
بخالطه ولهذا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النهي عن التنفس في الأنايا والنفع فيه في حديث الذي رواه الترمذي  
صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنفس في الأنايا وينفخ فيه فان قيل

لم يكتفوا  
الموتقة في شأن  
في الشرب  
بالدول ما شاء  
على نكت  
السقاء ما نكت  
فان كان  
ويستعمل  
والثاني أن  
منها  
ونظري  
الترمي في  
أن ليس  
رأيت  
على  
توجه

فما تصنعون بما في الصحيحين من حديث انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء ثلثا قيل نقابا بالقباء والتسليط ولا معارضة بينه وبين الاول فان معناه انه كان يتنفس في شربه ثلثا وذكر الاناء لانه آلة الشرب وهذا كما جاء في الحديث الصحيح ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات في لثدي امي في مدة الرضاع **فصل** وكان صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن خالصا تارة ومشوبا بالماء اخرى وفي شرب اللبن انحلو في تلك البلاد الحارة خالصا ومشوبا نفع عظيم في حفظ الصحة وترطيب البدن ورئ الكبد ولا سيما اللبن الذي ترعى دوابه الشجر والقيصو وانحر امي وما اشبهها فان لبنها غذاء مع الاغذية وشرب مع الاشربة ودواء مع الادوية وفي جامع الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل للهو بارك لنا فيه واطعنا خيرا منه واذا سقى لبنا فليقل للهو بارك لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شئ يحزن شئ من الطعام والشراب الا اللبن قال الترمذي هذا حديث حسن **فصل** وثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يتبدله اول الليل ويشربه اذا أصبح يومه ذلك والليلة التي تجي والغدا الليلة الاخرى والغدا الى العصر فان بقي منه شئ سقاها الخادم وامر به فصب وهذا التنبيه هو ما يطرخ فيه تمر بحلية هو يدخل في الغذاء والشراب لنفع عظيم في زيادة القوة وحفظ الصحة ولو يكن يشربه بعد ثلث خواف من تغذية الاسكار **فصل** في تدبيره لامر الملبس وكان من اتم الهدى وانفعه للبدن واحقه عليه وايسر لبسا وخلعا وكان لا يكثر لبسه للحرية والازر وهو خف على البدن من غيرها وكان يلبس القميص بل كان احب الثياب اليه وكان هديه في لبسه لما يلبسه انفع شئ للبدن فانه لو يكن يطيل كما ماله ويوسعها بل كانت كرقيصه الى الرسخ لا يجاوز اليد فيشتر على لبسها ويمنعه خفة الحركة والبطش ولا يقصر عن هذا في البرد والحر وكان ذيل قميصه وازارته الى انصاف الساقين لم يتجاوز الكعبين فيؤدي اما شئ ويؤده ويجعله كالقميد ولو يقصر عن عضلة ساقه فيكشف ويتأذى بالحر والبرد ولو يكن عمامته بالكبيرة التي يودي الراس حملها ويضعفه ويجعله عرضة للضعف والافات كما يشاهدها من حال اصحابها والابا الصغيرة التي يقصر عن وقاية الراس من حر البرد بل وسطا بين ذلك وكان يدخلها تحت حره وفي ذلك فوائد عديدة فانها تقي العنق من حر البرد وهوا ثبت لها ولا سيما عند ركوب الخيل والابل والكر والفرو كثير من الناس اتخذ الكلاب عوضا عن الحنك ويا بعد ما بين ما في النفع والزينة وانت اذا تأملت هذه اللبسة وجدتها من انفع اللبسات وابلغها في حفظ صحة البدن وقوته وابعدها من التكلف والمشقة على البدن وكان يلبس الخفاف في السفر دائما واغلب احواله حاجة الرجلين الى ما يقيهما من حر البرد وفي الخضر احيانا وكان احب الوان الثياب اليه البياض والخبرة وهي البرود المحبرة ولو يكن من هديه لبس الاحمر والاسود ولا المصبغ ولا المصقول **فصل** في تدبيره لامر المسكن لما علم صلى الله عليه وسلم انه على ظهر سائر وان الدنيا مرحلة مسافر ينزل فيها مدة عمره ثم ينتقل عنها الى الآخرة لم يكن من هديه وهدى اصحابه ومن تبعه الاعتناء بالمساكن وتشبيدها وتعليقها وزخرفتها وتوسيعها بل كانت

من احسن منازل المسافر تقي الحر والبرد وتستريح عن الهم. وتمتد من ولوج الدواب ولا يخاف من قوطبها في شوارعها  
ولا تعشيش فيها الهوام لسعتها ولا تقبور عليها الاهوية والرياح الموزية لا ارتفاعها وليست تحت الارض فيؤدي  
ساكنها ولا في غاية الارتفاع عليها بل وسط تلك اعدل المساكن وانفعها واقلها حرا وبردا ولا يضيق عن ساكنها  
فيحصر ولا تفصل عنه بغير منفعة ولا فائدة فياخذ الهوام في خلوها ولو يكن فيها كنيه يودي ساكنها براحتها بل  
راحتها من الطيب الرائحة لانه كان يحب الطيب ولا يزال عنده وريحه هو من الطيب الرائحة وعرقه من الطيب  
الطيب ولو يكن في الدار كنيه يظلم رائحته ولا يريب هذا من اعدل مساكن وانفعها واولها سبيل حفظ الصحة  
**فصل** في تدبيره الامر النوم واليقظة من تدبير نوميه ويقظته صلى الله عليه وسلم وجدة اعدل نوم وانفعه للبشر  
والاعضاء والقوى فانه كان ينام اول الليل ويستيقظ في اول النصف الثاني فيقوم ويستاك ويتوضأ ويصلي ما كتب الله  
له فياخذ المبدن والاعضاء والقوى حظها من النوم والراحة وحظها من الرياضة مع وفور الاجر وهذا غاية صلاح  
القلب المبدن والدنيا والآخرة ولو يكن ياخذ من النوم قوق القدر المحتاج اليه ولا يمنعه نفسه من القدر المحتاج  
اليه منه وكان يفعل على كمال الوجوه فينام اذا دعت الحاجة الى النوم على شقه الايمن ذاكر الله حتى تغلبه عيناه غير  
ممتلئ البدين من الطعام والشراب ولا مياش يجنبه الارض ولا متخذ للقرش المرتفعة بل له ضجاعة من ادم حشية  
ليف وكان يضطج على الوسادة ويضع يده تحت خده احيانا ونحو ذلك فصلا في النوم والنافع منه والضرر فنقول  
النوم حالة للبدين يتبعها غور الحرارة الغريزية والقوى الى باطن البدين لطلب الراحة وهو نوعان طبيعي وغير طبيعي  
فالطبيعي امساك القوى النفسانية عن افعالها وهي قوى الحس والحركة الارادية ومتى امسكت هذه القوى عن  
تحريك البدين استرخى واجتمعت الرطوبات والانجوة التي كانت تتحلل وتتفرق بالحركات واليقظة في الداء الذي  
هو مبدلها من القوى فيتخدر ويسترخى وذلك النوم الطبيعي واما النوم غير الطبيعي فيكون لعرض او مرض وذلك بان  
يستولى الرطوبات على الدماغ استيلا لا يقدر اليقظة على تفريقها وتبعد انجرة رطبة كثيرة كما يكون عقيب  
الامتلاء من الطعام والشراب فتثقل الدماغ وترخيه فيتخدر ويقع امساك القوى النفسانية عن افعالها فيكون  
النوم وللنوم فائدتان جليلتان **احدهما** سكون انجارج وراحته مما يعرض لها من التعب فيريح انجارج من نصب  
اليقظة ويزيل الاحياء والكلال **والثانية** هضم الغذاء ونضج الاخلاط لان الحرارة الغريزية في وقت النوم تغور  
الى باطن البدين فتعين على ذلك ولهذا يبرد ظاهره ويحتاج النائم الى فضل دثار وانفع النوم ان ينام على الشق  
الايمن ليستقر الطعام بهذه الهيئة في المعدة استقرا احسنا فان المعدة اميل الى الجانب الايسر قليلا ثم يتحول  
الى الشق الايسر قليلا ليسرع الهضم بذلك لاشغال الكبد على المعدة فيستقر نومه على الجانب الايمن ليكون الغذاء  
اسرع انحلارا من المعدة فيكون النوم على الجانب الايمن بداءة نومه ونهايته وكثرة النوم على الجانب الايسر ضرر  
بالقلب بسبب ميل الاعضاء اليه فينصب اليه المواد واردي النوم النوم على الظهر ولا يضرب الاستلقاء عليه للراحة  
من غير نوم وارده آمنه ان ينام منبطحا على وجهه وفي المسند سنان بن ماجة عن ابي امامة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

على رجل نائم في المسجد منبطحاً على وجهه فضر به برجله وقال قوا واتعدوا فانها نومة تهنية قال ابقراط في كتابه في الطب  
واما نوم المريض على بطنه من غير ان يكون عادته في صحته جرت بذلك فذلك يدل على اختلاط عقله على انه في نواس  
البطن قال الشراح كتابه لانه خالف العادة الجيدة الى هياة ردية من غير سبب ظاهر ولا باطن وانوم بعد ذلك  
ممكن للقوى الطبيعية من افعالها صريح للقوة النفسانية اكثر من جوهر جاملها حتى انه ربما عاد بارخانته مانعا  
من تحلل الارواح ونوم النهار ردي يورث الامراض الرطوبة والنوازل فيفسد اللون ويورث الطحال فيرخي العصب فيكسر  
ويضعف الشهوة الا في الصيف وقت الحاجة وارج ولا نوم اول النهار وارج ائمنه النوم اخري بعد العصر وردي عبد الله  
ابن عباس بناله نائما نومة الصبيحة فقال له قوا تمام في الساعة التي يقسم فيها الارزاق وقيل نوم النهار ثلثة خلق و  
حرق وحرق فخلق نومة الهاجرة وهي خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم واحرق نومة الضحى يشغل عن امر الدنيا  
والاخري واحرق نومة العصر قال بعض السلف من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلو من الانفسه وقال الشاعر  
الا ان نومات الضحى تورث الفتى خبالا ونومات العصير جنون ونوم الصبيحة يمنح الرزق لان ذلك وقت يطلب فيه  
الخلققة ارزاقها وهو وقت قسمة الارزاق فتومه حرمان الالعراض وضرة وهو مضر جدا بالبدن لارخانته البلاء  
وانساده للفضلات التي ينبغي تحليلها بالرياضة فيحدث مكسرا وعناء وضعفا وان كان قبل التبرز والحركة والرياضة  
واشغال المعدة بشئ فذلك الداء العضال المولد لا نوع من الادواء والنوم في الشمس يثير الداء الدفين ونوم الانسا  
بعضه في الشمس وبعضه في الظل ردي وقد روي ابوداؤد في سننه من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا كان احدكم في الشمس فقلص عنه الظل فصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل فليقم وفي سنن ابن حنبل  
وغيره من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان يقعد الرجل بين الظل والشمس  
وهذا تنبيه على منع النوم بينهما وفي الصحيحين عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات  
مضجك فتوضأ وضوءك للصلوة ثم اضطج على شقك الايمن ثم قل اللهم اني اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي  
اليك وقوضت امري اليك وانجأت ظمري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك امنت بكتابتك  
الذي نزلت ونبيك الذي ارسلت واجعلهن اخر كلامك فان مت من ليلتك مت على الفطرة وفي صحيح البخاري عن  
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر يعني سنتها اضطج على شقه الايمن وقد قيل  
ان الحكمة في النوم على الجانب الايمن ان لا يستغرق النائم في نومه لان القلب فيه ميل الى جهة اليسار فاذا نام على  
جانبه الايمن طلب القلب مستقرا من الجانب الايسر وذلك يمنعه من استقرار النائم واستغثاله في نوم مخالف  
قراره في النوم على اليسار فانه في مستقر فيحصل بذلك الدعة التامة فيستغرق الانسان في نومه ويستغث  
فيفوته مصالح دينه ودنياه ولما كان النائم بمنزلة الميت والنوم اخو الموت ولهذا يستحيل على الحي الذي لا يموت و  
اهل الجنة لا ينامون فيها كان النائم محتاجا الى من يحرس نفسه ويحفظها مما يعرض لها من الافات ويجرس بدنه  
ايضا من طوارق الافات وكان ربه وقاطرة تعالى هو المتولى لذلك وحده علم النبي صلى الله عليه وسلم النائم يقول

كلمات التفويض والاتجاه والرغبة والرهبة ليستدعى بها كمال حفظ الله له وحراسته نفسه وبدنه فإرشاده مع ذلك إلى أن يستذكر الإيمان وينام عليه ويجعل التكلم به آخر كلامه فانه ربها توفاه الله في منامه فاذا كان الإيمان آخر كلامه دخل الجنة فتضمن هذا الهدى في المنام مصالح القلب البدن والروح في النوم واليقظة والدنيا والآخرة فصلوات الله وسلامه على ما نالت به أمته كل خير وقوله أسلمت نفسي إليك أي جعلتها مسلمة لك تسليم العبد المملوك نفسه إلى سيده وما لك وتوجيه وجهه إليه يتضمن إقباله بالكلية على ربه وإخلاص المقصد والإرادة له وإقراره بالخضوع والذل والانقياد قال تعالى فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْمِعْتُ وَلِيَّيَّ اللَّهِ وَمَنْ أَتَّبَعَنِي وَذَكَرَ الْوَجْهَ إِذْ هُوَ اشْرَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ وَجْهٌ أَيْضًا فَقِيهِ مَعْنَى التَّوَجُّهِ وَالْقَصْدُ مِنْ قَوْلِهِ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلُ وَتَفْوِضُ الْأَمْرِ إِلَيْهِ رَدُّهُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَذَلِكَ يُوْجِبُ سُكُونَ الْقَلْبِ طَمَئِينَتَهُ وَالرَّضَى بِمَا يَقْضِيهِ وَيُخْتَارُهُ لَهُ مِمَّا يَحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَالتَّفْوِضُ مِنْ أَشْرَفِ مَقَامَاتِ الْعِبَادِيَّةِ وَلَا عِلَّةَ فِيهِ وَهُوَ مِنْ مَقَامَاتِ الْخَاصَّةِ خِلَافَ الْأَعْمَى خِلَافَ ذَلِكَ وَاجْتِاءُ الظَّهِيرَةِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ يَتَضَمَّنُ قُوَّةَ الْأَعْتِمَادِ عَلَيْهِ وَالثِّقَةَ بِهِ وَالسُّكُونَ إِلَيْهِ وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ فَإِنْ مَنَسَّ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْنٍ وَثِيقٍ لَمْ يَخَفِ السَّقُوطَ وَلَكِنْ كَانَ لِلْقَلْبِ قُوَّتَانِ قُوَّةُ الطَّلَبِ هِيَ الرِّغْبَةُ وَقُوَّةُ الْهَرَبِ وَهِيَ الرُّهْبَةُ وَكَانَ الْعَبْدُ طَالِبًا لِمَصَالِحِهِ هَارِيًا مِنْ مَضَارِعِ جَمْعِ الْأَمْرِ فِي هَذَا التَّفْوِضِ وَالتَّوَجُّهِ فَقَالَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ثَوَّاقْنِي عَلَى رَبِّهِ بَازَةً لَا مَلْجَأَ لِلْعَبْدِ سِوَاهُ وَلَا مَنَاجَا لَهُ مِنْهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الَّذِي يُلْجَأُ إِلَيْهِ الْعَبْدُ لِيُنْجِيَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ اعْوِذْ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابَاتِكَ وَاعْوِذْ بِكَ مِنْكَ فَهُوَ سُبْحَانَهُ الَّذِي يَعِيزُ عَبْدَهُ وَيُنْجِيهِ مِنْ بَاسِهِ الَّذِي هُوَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ مُنْتَهَى الْبَلَاءِ وَمِنْهُ الْإِعَانَةُ وَمِنْهُ مَا يَطْلُبُ النِّجَاتَ مِنْهُ وَالْيَهُ الْإِلْتِمَاءُ فِي النِّجَاتِ فَهُوَ الَّذِي يُلْجَأُ إِلَيْهِ فِي أَنْ يُنْجِيَ عِمَامَتَهُ وَيَسْتَعَاذَ بِهِ مِمَّا مِنْهُ فَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَإِنْ يُسَسِّكُ اللَّهُ بَصِيرًا فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِيكَ مِنْ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً تَوْخِمْ الدَّعَاءَ بِالْإِقْرَارِ بِالْإِيمَانِ بِكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي هُوَ مَلَائِكَةُ النِّجَاتِ وَالْقَوْنِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَهَذَا هَدْيُهُ فِي نَوْمِهِ **شعر** لَوْ لَمْ يَقُلْ نِي رَسُولُ أَمَامَةٍ شَاهِدَةٌ فِي هَدْيِهِ يَنْطِقُ **فصل** إلهامه هديه في يقظته فكان يستيقظ إذا صاح الصارخ وهو الذي فيمجد الله تعالى ويكبره ويعبده ويدعوه تيسرات شعر يقوم إلى وضوئه ثم يقف للصلاة بين يدي ربه مناجياله بكلامه مشتميا عليه راجيا له راجعا راجعا فإي حفظ لصحة القلب والبدن والروح والقوى ولنعيم الدنيا والآخرة فوق هذا **فصل** إلهامه تديرا لمحركه والسكون هو الهداية فتذكر منها فصلا يعلم منه مطابقة هديه في ذلك لا كمال أنواعه وأحدها وأصوبها فقوله من المعلوم فتذكر البذل في بقائه إلى الغذاء والشراب ولا يصير الغذاء بمجملته جزءا من البدن بل لا بد أن يبقى منه عند كل هضم بقية ما إذا كثرت على ممر الزمان اجتمع منها شيء له كمية وكيفية فيضربكميته بأن يسد ويثقل البدن ويوجب مرضا لاحتماله وإن استفرغ تاذى البدن بالادوية لأن أكثرها سمية ولا يخلو من إخراج الصائم المنتفع به ويضربكميته بأن يسخن بنفسه أو بالعفن أو يبرد بنفسه أو يضعف الحرارة الغريزية عن انضاجه وسدد الفضلات لا محالة

ضارة تركت أو استفرغت والحركة اقوى الاسباب في منع تولد حافا فافها تسخن الاعضاء وتسيل فضلاً فلا تجتمع على طول الزمان ويعود البدن الخفة والنشاط ويجعله قابلاً للغذاء ويصلب المفاصل ويقوى لاوتها والرياضات ويومن جميع الامراض المادية واكثر المزاجية اذا استعمل القدر المعتدل منها في وقته وكان باق التدبير صواباً ووقت الرياضة بعد اخلاص الغذاء وكمال الهضم والرياضة المعتدلة هي التي تحم فيها البشرة ويربو ويتبدى بها البدن واما التي يلزمها سيالان العرق ففرطة وامي عضو كثرت رياضته قوى وخصوصاً على نوع تلك الرياضة بل كل قوة فهذا شأنها فان من استكثر من الحفظ قويت حافظته ومن استكثر من التفكير قويت ثقته المتكررة وكل عضو رياضة يختصه فلأصدر القراءة فليبتدئ في فهم من الخفية الى الجهر يتدرج ورياضة السمع بسمع الاصوات والكلام بالتدريج فينتقل من الخف الى الاثقل وكذلك رياضة اللسان في الكلام وكذلك رياضة البصر وكذلك رياضة المشي بالتدريج شيئاً فشيئاً واما ركوب الخيل ورمي النشاب والصلح والمسابقة على الاقدام فرياضة للبدن كله وهي قاعة لامراض مزمنة كالجذام والاستسقاء والقولنج ورياضة النفوس بالتعلم والتاديب والفرح والسرور والصبر والثبات والاقلام والسباحة وفعل الخير ونحو ذلك مما يرياض به النفوس ومن اعظم رياضتي الصبر والاحتياج والاحسان فلا تزال تتفاضل بذلك شيئاً فشيئاً حتى تصير لها هذه الصفات هيئات راسخة وما كانت ثابتة وانت اذا تأملت هداية صلى الله عليه وسلم في ذلك وجدته اكمل هدى حافظ للصحة والقوى ونافع في المعاش والمعاد ولا ريب ان الصوة نفهم فيهما من حفظ صحة البدن واذا به اخلاطه وفضلاته ما هو من انفع شيء له سوى ما يفهم من حفظ صحة الايمان وسعادة الدنيا والاخرة وكذلك قيام الليل من النفع اسباب حفظ الصحة ومن امنع الامور الكثير من الامراض المزمنة ومن انشط شيء للبدن والروح والقلب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يعقل الشيطان على قافية راس احدكم اذا هو نام ثلث عقدة يضرب على كل عقدة عليك ليكل طويل فارق فان هو استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة ثانياً فان صلى انحلت عقده كلها فاصبح نشيطاً طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان وفي الصوم الشرع من اسباب حفظ الصحة ورياضة البدن والنفس ما لا يدفعه صحيح الفطرة واما المجاهد وما فيه من الحركات الكلية التي هي من اعظم اسباب القوة وحفظ الصحة وصلاية القلب والبدن ودفع فضلاتهما وزوال الهمم والغم والحزن فامرنا ما يعرفه من له منه نصيب وكذلك الحج وفعل المناسك وكذلك المسابقة على الخيل وبالنصال والمشى في احوالهم والى الاخوان قضاء حقوقهم وعيادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم والمشى الى المساجد للجمعات والجماعات وحركة الوضوء والغتسال وغير ذلك وهذا اقل ما فيه الرياضة المعينة على حفظ الصحة ودفع الفضلات واملأ ما شرع له من التوصل به الى خيرات الدنيا والاخرة ودفع شرورها فامرنا بذلك فعلت ان هديه فوق كل هدى في طب الايدان والقلوب وحفظ صحته وما ودفع استقامتهما ولا مزيد على ذلك لمن قد احضر بشدا وبالله التوفيق



**فصل** في اجماع والبيعة فكان هــ به فيه اكمل هــ يحقق به الصحة ويتم به اللذة وسرور النفس ويحصل به مقاصده التي وضع لاجلها فان اجماع وضع في اصل ثلاثة امور هي مقاصده الاصلية **احدها** حفظ النسل ودوام النوع اني ان يكامل العدة التي قد رآه الله بزوجها الى هذا العالم **الثاني** اخراج الماء الذي يضراحتباسه واحتقانه بمحمة البدن **الثالث** قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجنة اذ لا يتنسل هناك ولا احتقان تستفرغه الا نزال وقضاء الاطباء يرون ان اجماع من احد اسباب حفظ الصحة قال جالينوس الغالب على جوهري في النار والهواء ومزاجه حار رطب لان كونه من الدم الصافي الذي يغتذى به الاعضاء الاصلية واذا ثبت ففصل مني فاعلم انه لا ينبغي اخراجه الا في طلب النسل او اخراجه المحتقن منه فانه اذا دام احتقانه احدث امراضا سردية منها انوسواس وانجنون والصرع وغير ذلك وقد تبرئ استعماله من هذه الامراض كثيرا فانه اذا طال احتباسه فسار واستحال الى كيفية سمية يوجب امراضا سردية كما ذكرنا ولذلك تدفعه الطبيعة اذا تشبعت منها من غير حياء فقال بعض السلف ينبغي للرجل ان يتعاهد من نفسه ثلثا ينبغي ان لا يدع المشي وان احتاج اليه يوما قدر عليه وينبغي ان لا يدع الاكل فان امعاه تضيق وينبغي ان لا يدع اجماع فان السير ذال يذبح ذهب ماؤها وقال محمد بن زكريا من ترك اجماع مثله طويلة ضعفت قوى عصابه واشتد مجارها وتقلص ذكره قال ورزيت جماعة تركوه لنوع من النشيف فبرئت ابدانهم وعسرت حركتهم وقعت عليهم كابة بلا سبب وقامت سرورهم وهدنهم ثم اتهمى ومن منافع غرض البتر وكف النفس والقدرة على العفة عن المحرم ومحصن بذلك بدانة فلو ينظم نفسه في بيابه واخراج ريقه المرأة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يتعاهده ويحبه فيقول حبيب اني من دينكم النساء والطيب وفي كتاب الزهد للإمام احمد في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي اصبر عن الطعام والشراب ولا اصبر عن من وحث على التزويج امته فقال تزوجوا فاني مكاثركم الامور وقال ابن عباس خير هذه الامة اكثرها نساء وقال اني تزوج النساء واكثر اللحم وانا من قوم واصوم وافطر فمن رغب عن سنتي فليس مني وقال ياه عشرين الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوج فانه اغض للبصر واغفر للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ولما تزوج جابر ثيبا قال له هلا بكرا تلاحبها وتلاعبك ورزى ابن ماجة في سننه من حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان ينقي الله طاهره من غير ان يزوج الحرا تزوج في سننه ايضا من حديث ابن عباس يرفعه قال لم ير للنجباء من مش النكاح وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة وكان صلى الله عليه وسلم يحرض امته على نكاح الابكار والحسان وذوات الدين ففي سنن النسائي عن ابي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم امي النساء خير قال التي تسره اذا نظر وتطيعه اذا امر ولا يخالفه فيما تكره في نفسها وماله وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لما لها من حسنها ونكحها ولدينها فاظهر بذات الدين تربت يداك وكان يحث على نكاح الولود ويكره المرأة التي لا ثلث كما

احسن

عمر

في سنن ابى داود عن معقل بن يسار ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى اصببت امرأة ذات حسب  
وجمال وانها لا تلد افا تزوجها قال لا ثم اتاه الثانية فقهاه ثم اتاه الثالثة فقال تزوجها الود ود الولود فاني مكاثركم و  
في الترمذي عنه مرفوعا اربع من سنن المرسلين النكاح والسواك والتعطر والحنا تركى في الجماع بالنون والياء  
وسمعت ابا النجاج يحافظ يقول الصواب انه اختان وسقطت النون من الحاشية وكذلك رواه المحاملى عن شيخ  
ابى عيسى الترمذي ومما ينبغي تقديمه على الجماع ملاعبة المرأة وتقبيلها ومص لسانها وكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يلاعب اهل بيته ويقبلهن وروى ابو داود في سننه انه صلى الله عليه وسلم كان يقبل عايشة ويمص  
لسانها ويؤكل كرتين جبرين عبد الله قال نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقعة قبل الملاعبة وكان  
صلى الله عليه وسلم يربما جامع نساء كلهن بغسل واحد وربما اغتسل عند كل واحدة منهن فروى مسلم في  
صححه عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد وروى ابو داود في سننه  
عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه في ليلة  
فاغتسل بعد كل واحدة منهن غسل فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا فقال هذا الطهر والحد في شريعة  
للجماع والحد في غسل الوضوء بين الجماعين كما روى مسلم في صححه من حديث ابى سعيد عن رضى قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا في احدكم من ايامه يعود فيوض في الغسل والوضوء بعد الوضوء من  
الغسل في طهر من واحد من بعض ما قبل الجماع وكذلك الطهر ونظافة واجتماع الحمار الغريزي الى داخل  
الشر من بعد ان يشد رجليه اجماعا وحديث في نظافة حتى يجبه الله ويغيب عن خروجه ما هو من احسن التدبير في  
اجماع وحفظ الشهوة والتوى فيه **فصل** وانفع اجماع ما حصل بعد الشهوة من عند سدال البدر في حره  
وبرده ويوسسه ويوطئه وذلك في استلامه وضربه وتدايمه ايدى الرجل واقل من ينزل به عند  
خلوه وكذلك في عند كثرة الرطوبة اقل منه عند اليوبه وعند حرارته اقل منه عند برودته وانما  
ينبغي ان يجمع اذا كانت باردة في شدة البرد وحصل به من استقام الذي ليس من تكلف ولا في سورة ولا نظاير  
ولا ينبغي ان يسهل ما يسهل في شهوة اجماع ويكفها ويحل نفسه عليها وليبادر اليه اذا حاج به كثرة منى واشتد شبع  
وليحذر رجاء العجز والصغيرة التي لا توطأ أمثالا والتي لا شهوة لها والريضة والقيحة المنظران فيضة فوطى  
هو الامور وهن القوى ويضعف اجماع بالخاصية وغلط من قال من الاطباء ان جماع الشيب انفع من جماع البكر  
واحفظ للصحة وهذا من القياس الفاسد حتى ربما حذر منه بعضهم وهو مخالف لما اتفق عليه عقلاء الناس و  
ما اتفقت عليه الطبيعة والشرعية وفي جماع البكر من الخاصية وكما يتعلق بينهما وبين جماع معبر وامتلاء  
قلبا من محبة وعدم تقسيم هواها بينهما وبين غيره ما ليس للشيب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر هلا  
تزوجت بكرا وقد جعل الله سبحانه من كمال نساء اهل الجنة من انحور العين انهن لو يطمن من احد قبل من جعل  
له من اهل الجنة وقالت عايشة للنبي صلى الله عليه وسلم ارايت لو مررت بشجرة قد اترمت فيها وشجرة لو اترمت فيها

ففي ايها كانت ترتع بعيرك قال في التي لو يرتع فيها يريد انه لو يأخذ بكر اغلاها وجماع المرأة المحبوبة في النفس  
 يقل اضعافه للبدن مع كثرة استفراغه للمني وجماع البغيضة يتحلل البدن ويوهي القوى مع قلة استفراغه  
 وجماع الحائض حرام طبعاً وشرعاً فانه مضر جداً والاطباء قاطبة تحذر منه واحسن اشكال الجماع ان يعلو  
 الرجل المرأة مستقر يشا لها بعد الملاعبة والقبلة وبهذا سميت المرأة فراشا كما قال صلى الله عليه وسلم  
 الولد للفراش وهذا من تمام قوامية الرجل على المرأة كما قال تعالى **وَالرَّجُلُ كَقَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ** وما قيل شعر  
 اذا رمتها كانت فراشا تظلي في وعند فراخي خاد ويقفون وقد قال تعالى **هِيَ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهِنَّ** و  
 اكمل اللباس واسبغه على هذه الحال فان فراش الرجل لباس له وكذلك تحف المرأة لباس لها فهذا الشكل  
 الفاضل ما اخذ من هذه الآية وبه يحسن موقع استعاره اللباس من كل من الزوجين للأخر وفيه وجه  
 اخر هي انها تعطف عليه احيانا فيكون عليه كاللباس قال الشاعر **عسى اذا ما الضجيج ثنى عطفه وتذنت فكانت**  
**عليه لباسا** واراد اشكاله ان يعلو المرأة ويجامعها على ظهره وهو خلاف الشكل الطبيعي الذي طبع الله عليه الرجل  
 والمرأة بل نوع الذكر والانثى وفيه من المفاسد ان المني يتعسر خروجه كله فربما بقي في العضوم منه بقية فيتعفن  
 ويفسد فيضره ايضا فربما سال الى الذكر طوبى من الفرج وايضا فان الرجول لا يمكن من الاشتغال على الماء و  
 اجتماعه فيه وانضمامه عليه لتخليق الولد وايضا فان المرأة مفعول بها طبعاً وشرعاً واذا كانت فاعلة خالفت  
 مقتضى الطبع والشرع وكان اهل الكتاب انما يتون النساء على جنوبهن على حرف ويقولون هو اسد للمرأة وكانت  
 قريش والانصار يشرحون النساء على اقفائهن فعابت اليهود عليهم ذلك فانزل الله عز وجل **نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ**  
**فَأَنْتُمْ حَرْثُهُمْ** وفي الصحيحين عن جابر قال كانت اليهود يقول اذا اتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها  
 كان الولد احول فانزل الله عز وجل **نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَنْتُمْ حَرْثُهُمْ** وفي لفظ لمسلم ان شاء الله تعالى وان شاء  
 غير محبة غير ان ذلك في صيام واحد والمحببة لمنكبه له وجهها والضمام الواحد الفرج وهو موضع آخرث والولد  
 واما الدبر فلم يكن قط على لسان بنى من الانبياء ومن نسب الى بعض السلف اباحه وطى الزوجة في دبرها  
 فقد غلط عليه وفي سنن ابى داود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **ما عون من اتى المرأة**  
**في دبرها** وفي لفظ لاحد وابن ماجة لا ينظر الله الى رجل جامع امرأته في دبرها وفي لفظ الترمذى واحمد من اتى  
 حائضا او امرأة في دبرها او كاهنا فصدقه فقد كفر به انزل على هجر صلى الله عليه وسلم وفي لفظ البيهقي من اتى شيئا  
 من الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وفي مصنف وكيع حدثني زمعة بن صالح عن ابن طاووس عن ابيه و  
 عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن يزيد قال قال عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في تخازهن وقال مرة في ادبارهن وفي الترمذى عن طلق بن علي قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأتوا النساء في اعجازهن فان الله لا يستحي من الحق وفي الكامل لابن عسك  
 من حديثه عن المصملي عن سعيد بن يحيى الاموى قال ثنا محمد بن حمزة عن يزيد بن ربيع عن ابى عبيدة

عن جابر قال كانت اليهود يقول اذا اتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول فانزل الله عز وجل نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَنْتُمْ حَرْثُهُمْ وفي لفظ لمسلم ان شاء الله تعالى وان شاء غير محبة غير ان ذلك في صيام واحد والمحببة لمنكبه له وجهها والضمام الواحد الفرج وهو موضع آخرث والولد واما الدبر فلم يكن قط على لسان بنى من الانبياء ومن نسب الى بعض السلف اباحه وطى الزوجة في دبرها فقد غلط عليه وفي سنن ابى داود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عون من اتى المرأة في دبرها وفي لفظ لاحد وابن ماجة لا ينظر الله الى رجل جامع امرأته في دبرها وفي لفظ الترمذى واحمد من اتى حائضا او امرأة في دبرها او كاهنا فصدقه فقد كفر به انزل على هجر صلى الله عليه وسلم وفي لفظ البيهقي من اتى شيئا من الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وفي مصنف وكيع حدثني زمعة بن صالح عن ابن طاووس عن ابيه و عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن يزيد قال قال عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في تخازهن وقال مرة في ادبارهن وفي الترمذى عن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأتوا النساء في اعجازهن فان الله لا يستحي من الحق وفي الكامل لابن عسك من حديثه عن المصملي عن سعيد بن يحيى الاموى قال ثنا محمد بن حمزة عن يزيد بن ربيع عن ابى عبيدة

عن عبد الله بن مسعود يرفعه لا تأتوا النساء في اعجازهن وروينا في حديث الحسن بن علي الجوهري عن ابي زر  
 رفو عن ابي الرجال والنساء في ادبارهن فقد كثر وروى اسمعيل بن عياش عن شريك بن ابى صالح عن محمد  
 ابن المنكدر عن جابر يرفعه استحيوا من الله فان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في حُشُوشِهِنَّ ورواه  
 الدارقطني من هذه الطريق ولفظه ان الله لا يستحي من الحق لا يحل ما تأتاك النساء في حُشُوشِهِنَّ وقال البغوي  
 ثنا دبة ثنا ما قال سئل قتادة عن الذي يأتي امرأته في دبرها فقال حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تلك اللوطية الصغرى وقال احمد في مسنده ثنا عبد الرحمن قال ثنا همام  
 اخبرنا عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فذكره وفي المسند ايضا عن ابن عباس انزلت هذه  
 الآية نساء وكم حركت لكم في اناس من الانصار اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم نسأله فقال ايتيكم على كل حال  
 اذا كان في الفرج وفي المسند ايضا عن ابن عباس قال جاء عمر بن الخطاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله هلكت فقال وما الذي اهلكك قال حَوَّلْتُ رَجُلِي الْبَارِحَةَ قال فلم يرد عليه شيئا فاوحى الله الى  
 رسوله نساء وكم حركت لكم فاتوا حرككم اني شئت اقبل وادبر واتق الحبيضة والدبر وفي الترمذي عن ابن عباس  
 مرفوعا لا ينظر الله الى رجل اتى رجلا او امرأة في الدبر وروينا من حديث ابي علي الحسن بن الحسين بن دنا  
 عن البراء بن عازب يرفعه كذب الله العظيم عشرة من هذه الامة القاتل والساحر والديوث وتأكل المرأة في دبرها  
 ومائع الزكوة ومن وجد سعة مات ولم يخرج وشارب الخمر والساعي في الفتن وبائع السلام من اهل الحرب ومن  
 نكح ذات محرم منه وقال عبد الله بن وهب ثنا عبد الله بن طهيرة عن مشر عن هاعان عن عقبة بن عامر ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ملعون من يأتي النساء في محاشهن يعني ادبارهن وفي مسند الحارث  
 ابن ابي اسامة من حديث ابي هريرة وابن عباس قال اخطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته وهي اخر  
 خطبة خطبها بالمدينة حتى لحق بالله عز وجل وعظنا فيها وقال من نكح امرأة في دبرها او رجلا او صبيا حشر  
 يوم القيمة ورجحه انتم من الكيفية يتاذى به الناس حتى يدخل النار احبط الله اجرة ولا يقبل منه صرنا  
 ولا عدلا ولا يدخل في تابوت من نار ويشد عليه مسامير من نار قال ابو هريرة هذا لمن لم يتيب وذكر ابو نفيم  
 الاصبهاني من حديث خزيمة بن ثابت يرفعه ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في اعجازهن وقال الشافعي  
 اخبرني عمي محمد بن علي بن شافع قال اخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن احيمة بن الحلاج عن نوبة  
 ابن ثابت ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان النساء في ادبارهن فقال حلال فلما ولي دعاه فقال كيف  
 قلت في اي المحرتين او في اي المحرتين او في اي التحصفتين ام من دبرها في قبلها فنعم ام من دبرها في دبرها قال ان الله  
 لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن قال الربيع فقيل للشافعي فانا نقول فقال عمي ثقة وعبد الله بن علي  
 ثقة وقد اثنى على الانصارى خيرا يعني عمرو بن الحلاج وخزيمة ممن لا يشك في ثقته فلست ارجس فيه بل  
 افهى عنه قلت ومن ههنا نشأ الغلط على من نقل عنه الا باحة من السلف والائمة فانهم ابا حوا ان يكون الذم

عن ابن عباس  
 عن جابر يرفعه  
 استحيوا من الله  
 فان الله لا يستحي  
 من الحق لا تأتوا  
 النساء في حشوشهن  
 ورواه الدارقطني  
 من هذه الطريق  
 ولفظه ان الله لا  
 يستحي من الحق لا  
 يحل ما تأتاك النساء  
 في حشوشهن وقال  
 البغوي ثنا دبة  
 ثنا ما قال سئل  
 قتادة عن الذي  
 يأتي امرأته في  
 دبرها فقال حدثني  
 عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده  
 ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال  
 تلك اللوطية  
 الصغرى وقال  
 احمد في مسنده  
 ثنا عبد الرحمن  
 قال ثنا همام  
 اخبرنا عن قتادة  
 عن عمرو بن  
 شعيب عن ابيه  
 عن جده فذكره  
 وفي المسند  
 ايضا عن ابن  
 عباس انزلت  
 هذه الآية  
 نساء وكم  
 حركت لكم في  
 اناس من  
 الانصار اتوا  
 رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم  
 نسأله فقال  
 ايتيكم على  
 كل حال اذا  
 كان في  
 الفرج وفي  
 المسند ايضا  
 عن ابن عباس  
 قال جاء عمر  
 بن الخطاب الى  
 رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول  
 الله هلكت فقال  
 وما الذي اهلكك  
 قال حوّلْتُ  
 رجلي البارحة  
 قال فلم يرد  
 عليه شيئا فاوحى  
 الله الى رسوله  
 نساء وكم  
 حركت لكم فاتوا  
 حرككم اني شئت  
 اقبل وادبر واتق  
 الحبيضة والدبر  
 وفي الترمذي  
 عن ابن عباس  
 مرفوعا لا ينظر  
 الله الى رجل  
 اتى رجلا او  
 امرأة في  
 الدبر وروينا  
 من حديث ابي  
 علي الحسن بن  
 الحسين بن دنا  
 عن البراء بن  
 عازب يرفعه  
 كذب الله العظيم  
 عشرة من هذه  
 الامة القاتل  
 والساحر والديوث  
 وتأكل المرأة  
 في دبرها ومائع  
 الزكوة ومن  
 وجد سعة مات  
 ولم يخرج وشارب  
 الخمر والساعي  
 في الفتن وبائع  
 السلام من اهل  
 الحرب ومن نكح  
 ذات محرم منه  
 وقال عبد الله  
 بن وهب ثنا  
 عبد الله بن  
 طهيرة عن  
 مشر عن هاعان  
 عن عقبة بن  
 عامر ان رسول  
 الله صلى الله  
 عليه وسلم قال  
 ملعون من  
 يأتي النساء  
 في محاشهن  
 يعني ادبارهن  
 وفي مسند  
 الحارث ابن  
 ابي اسامة  
 من حديث ابي  
 هريرة وابن  
 عباس قال  
 اخطبنا رسول  
 الله صلى الله  
 عليه وسلم قبل  
 وفاته وهي  
 اخر خطبة  
 خطبها بالمدينة  
 حتى لحق بالله  
 عز وجل وعظنا  
 فيها وقال من  
 نكح امرأة في  
 دبرها او رجلا  
 او صبيا حشر  
 يوم القيمة  
 ورجحه انتم  
 من الكيفية  
 يتاذى به  
 الناس حتى  
 يدخل النار  
 احبط الله  
 اجرة ولا يقبل  
 منه صرنا ولا  
 عدلا ولا يدخل  
 في تابوت من  
 نار ويشد  
 عليه مسامير  
 من نار قال  
 ابو هريرة  
 هذا لمن لم  
 يتيب وذكر  
 ابو نفيم  
 الاصبهاني  
 من حديث  
 خزيمة بن  
 ثابت يرفعه  
 ان الله لا  
 يستحي من  
 الحق لا تأتوا  
 النساء في  
 اعجازهن  
 وقال الشافعي  
 اخبرني عمي  
 محمد بن علي  
 بن شافع قال  
 اخبرني عبد  
 الله بن علي  
 بن السائب  
 عن عمرو بن  
 احيمة بن  
 الحلاج عن  
 نوبة ابن  
 ثابت ان  
 رجلا سال  
 النبي صلى  
 الله عليه  
 وسلم عن  
 اتيان  
 النساء  
 في ادبارهن  
 فقال  
 حلال فلما  
 ولي دعاه  
 فقال كيف  
 قلت في  
 اي  
 المحرتين  
 او في اي  
 المحرتين  
 او في اي  
 التحصفتين  
 ام من  
 دبرها في  
 قبلها  
 فنعم ام  
 من دبرها  
 في دبرها  
 قال ان  
 الله لا  
 يستحي من  
 الحق لا  
 تأتوا  
 النساء  
 في ادبارهن  
 قال الربيع  
 فقيل  
 للشافعي  
 فانا نقول  
 فقال عمي  
 ثقة وعبد  
 الله بن  
 علي ثقة  
 وقد اثنى  
 على  
 الانصارى  
 خيرا يعني  
 عمرو بن  
 الحلاج  
 وخزيمة  
 ممن لا  
 يشك في  
 ثقته  
 فلست  
 ارجس فيه  
 بل افهى  
 عنه قلت  
 ومن ههنا  
 نشأ الغلط  
 على من  
 نقل عنه  
 الا باحة  
 من السلف  
 والائمة  
 فانهم ابا  
 حوا ان  
 يكون الذم

طريقا الى الوطى في الفرج فيطأ من الدبر لا في الدبر فاشتبه على السامع من نفى او لم يقن بينهما فرقا فهذا الذي  
اباحه السلف والائمة فغلط عليهم الغلط اقيم الغلط وافحشه وقد قال تعالى فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ قَالَ  
مجاهد سالت ابن عباس عن قوله تعالى فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ فقال تأتيها من حيث أمرت ان تعزلوها  
يعنى في الخيض وقال علي بن ابي طلحة عنه يقول في الفرج ولا تعدّه الى غيره وقد دلت الآية على تحريم الوطى في دبرها  
من وجهين أحدهما انه اباح اتيانها في المحرث وهو موضع الولد لا في المحش الذي هو موضع الاذى  
وموضع المحرث هو المراد من قوله من حيث امركم الله الآية فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ شئتوا وتأتيناها في قبلها  
من دبرها مستفاد من الآية ايضا لانه قال في شتم أي من اين شتمت من امام او من خلف قال ابن عباس  
فأتوا حرثكم يعني الفرج واذا كان الله حرم الوطى في الفرج لاجل الاذى العارض فما الظن بالمحش الذي هو محل  
الاذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جدا من ادبار النساء الى  
ادبار الصبيان وايضا فللمرأة حق على الرجل في الوطى ووطيها في دبرها يفوت حقها ولا يفضى وطرها ولا يحصل  
مقصودها وايضا فان الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له وانما الذي هيئ له الفرج فالعادلون عنه الى الدبر  
خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا وايضا فان ذلك مضر بالرجل ولهذا ينهى عنه عقلاء الاطباء من  
الفلاسفة وغيرهم لان للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه والوطى في الدبر لا يعين  
على اجتذاب جميع الماء ولا يخرج كل المحتقن لخالفته للامر الطبيعي وايضا يضر من وجه آخر وهو احواله  
الى حركات متعبة جدا لخالفته للطبيعة وايضا فانه محل القدر والخوف يستقبله الرجل بوجهه ويلايسه و  
ايضا فانه يضر بالمرأة جدا لانه وارء غريب بعيد عن الطباع مناقر لها غاية المنافرة وايضا فانه يحدث  
الهم والغم والنفرة عن الفاعل والمفعول وايضا فانه يسود الوجه ويظلم الصدر ويطمس نور القلب ويكس  
الوجه وحشة تصير عليه كالسيما يعرفها من له ادنى فراسة وايضا فانه يوجب النفرة والتباغض  
الشديد والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد وايضا فانه يفسد حال الفاعل والمفعول فسادا لا يكاد  
يرجى بعده صلاح الا ان يشاء الله بالتوبة النصوح وايضا فانه يذهب بالمحاسن منيها ويكسوها ضل  
كما يذهب بالمودة بينهما ويبذلها بها تباغضا وتلاعنا وايضا فانه مرجع كبر اسباب زوال النعم و  
حلول النقم فانه يوجب اللعنة والمقت من الله واعراضه عن فاعله وعدم نظره اليه فاي خير يرجى  
بعد هذا واي شريامنه وكيف حيوة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقتة واعرض عنه بوجهه ولم  
ينظر اليه وايضا فانه يذهب بالحياة جملة والحياة هو حيوة القلوب فاذا فقدتها القلب استحسن القيم  
واستقيم المحسن وحينئذ فقد استحكم فسادة وايضا فانه يحيل الطباع عما ركبها الله ويخرج الانسان  
عن طبعه الى طبع لم يركب الله عليه شيئا من الحيوان بل هو طبع منكوس واذا انكس الطبع انكس القلب  
والعمل والهدى فيستطيع الخبيث من الاعمال والافعال والهيئات ويفسد حاله وعمله وكلامه

زوجها ليسكن اليها فجعل سبحانه علة سكون الرجل الى امرأته كونها من جنسه وجوه فعله السكون المذكور وهو المحب كونها منه فدل على ان العلة ليست بحسن الصورة ولا الموافقة في القصد والارادة ولا في الخلق والهدى وان كانت هذه ايضا من اسباب السكون والمحبة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وفي مسند الامام احمد وغيره في سبب هذا الحديث ان امرأة <sup>بجوع بمصر</sup> بكاء كانت تضحك الناس فجاءت الى المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم الارواح جنود مجندة والحديث وقد استقرت شريعته سبحانه ان حكم الشيء حكم مثله فلا تفرق شريعتين بين متماثلين ابدا ولا تجمع بين متضادين ومن ظن خلاف ذلك فاما لقلة علمه بالشريعة واما لتقصيره في معرفة التماثل والاختلاف واما للنسبته الى شريعته ما لم ينزل به سلطانا بل يكون من آراء الرجال فحكيمته وعدله ظهر خلقه وشرعه وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وهذا كما انه ثابت في الدنيا فهو كذلك يوم القيامة قال تعالى **أَحْشُرُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُ وَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُبِينٍ** قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعد الامام احمد رحمه الله ازواجهم اشباههم ونظر ائهم وقال تعالى **وَإِذَا النُّفُوسُ رُجِعَتْ إِلَىٰ قُلُوبِهَا** صاحب عمل بشكوه ونظيره ففرق بين المتحابين في الله في الجنة وقرن بين المتحابين في طاعة الشيطان في الجحيم فالمرء مع من احب شاء او ابى وفي صحيح الحاكم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحب المرء قوما الا احشرا معهم والمحبة انواع متعددة فافضلها واجلها المحبة في الله ودينه وهي تستلزم محبة ما احب الله وتستلزم محبة الله ورسوله ومنها محبة الاتفاق في طريقة او دين او مذهب او فحلة او قرابة او صناعة او مراد ما ومنها محبة لنيل غرض من المحبوب اما من جاهه او من ماله او من تعليمه وارشاده او قضاء وطير منه وهذه هي المحبة العرضية التي تزول بزوال موجبها فانه من وذاك لا مردى عند انقضائه واما محبة المشاكلة والمناسبة التي هي بين المحب والمحبوب فمحبة لازمة لا تزول الا لمعارض يزيلها ومحبة العشق من هذا النوع فانما استحسان الروحاني وامتزاج نفساني ولا يعرض في شيء من انواع المحبة من الوسواس والنحو وشغل البال والتلف ما يعرض من العشق فان قيل فاذا كان سبب العشق ما ذكرتم من الاتصال والتناسب الروحاني فما باله لا يكون دائما من الطرفين بل تجده كثيرا من طرف العاشق وحده فلو كان سبب الاتصال النفسي والامتزاج الروحاني لكانت المحبة مشتركة بينهما فاجواب ان السلب قد يختلف عنه مسببه لفوات شرط او لوجود مانع وتختلف المحبة من الجانب الآخر لابدان يكون لاحد ثلاثة اسباب **الاول** علة في المحبة وانما محبة عرضية لاذنية ولا يجب الاشتراك في المحبة العرضية بل قد يلزمها نفرة من الجانب الثاني مانع يقوم بالمحب يمنع محبة محبوبه له اما في خلقه او خلقه او هديه او ضله او هيأته او غير ذلك **الثالث** مانع يقوم بالمحب يمنع مشاركته للحب في محبته ولولا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل ما قام

ان الله تعالى  
الذي خلقنا من  
نفسه فليكن  
الذي خلقنا من  
نفسه فليكن  
الذي خلقنا من  
نفسه فليكن  
الذي خلقنا من  
نفسه فليكن

بالآخر فاذا انفقعت هذه الموانع وكانت المحبة ذاتية فلا يكون قطا لامن الجانبين ولولا مانع الكبر والخصم  
والرياسة والمعاداة في الكفار لكانت الرسل احب اليهم من انفسهم واهليهم واموالهم ولما زال هذا المانع  
من قلوب اتباعهم كانت محبتهم لهم فوق محبة الانفس والاهل والمال **فصل** والمقصود ان العشق لما كان  
مرضا من الامراض كان قابلا للعلاج وله انواع من العلاج فان كان مبالغا للعشق سبيل الى وصل محبوبه  
شرعا وقدرا فهو علاجه كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكوا الباءة فليتزوج <sup>النفق اى تزوجة</sup> ومن لم يستطع فعليه بالصوم <sup>فان الله يعجزه</sup> فانه له وجاء قدل  
المحب على علاجين اصل وبديل وامر <sup>بجمع فتا بلجي قائل على فقال نعم</sup> والاصل وهو العلاج الذي وضع لهذا الداء فلا ينبغي العدول عنه الى غيره ما وجد  
اليه سبيلا وروى ابن ماجة في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم تز  
للتحابين مثل النكاح وهذا هو المعنى الذي اشار اليه سبحانه عقيب احلال النساء حرائرهن وآمائهن عند الحاجة  
بقوله <sup>يُرِيدُ</sup> اِنَّهُ اَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْاِنْسَانُ ضَعِيفًا <sup>فذكر تخفيفه</sup> في هذا الموضع واخباره عن ضعف الانسا  
يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة وانه سبحانه خفف عنه امره بما اباحه له من اطائب النساء مثني و  
ثلث ورباع واباح له ما شاء من ما ملكت يمينه ثم اباح له ان يتزوج بالآماء ان احتج الى ذلك علاج هذه  
الشهوة وتخفيفا عن هذا المخلق الضعيف ورحمة به **فصل** وان كان لاسبيل للعاشق الى وصال معشوقه قدرا  
او شرعا او هو ممتنع عليه من الجهتين وهو الداء العضال فمن علاجه ان يشعر نفسه الياس منه فان النفس  
متى يئست عن الشيء استراحت منه ولم تلتفت اليه فان لم يزل مرض العشق مع الياس فقد انحرف الطبع  
انحرفا شديدا فينتقل الى علاج اخر وهو علاج عقله بان يعلم بان تعلق القلب بما لا يطع في حصوله نوع من  
الجنون وصاحبه بمنزلة من يعشق الشمس وروحه متعلق بالصعود اليها والدوران معها في فلكها وهذا  
معدود عند جميع العقلاء في زمرة المجانين وان كان الوصال متعذرا شرعا لا قدرا فعلاجه بان ينزله  
منزلة المتعذر قدرا اذ ما لم يأذن فيه الله فعلاج العبد ونجاته موقوف على احتماله فليشعر بنفسه انه  
معدوم ممتنع لاسبيل له اليه وانه بمنزلة سائر المخلوقات فان لم يحبه النفس الا مارة فليترك لاحد امرين  
اما خشية واما فوات محبوب هو احب اليه وانفع له وخير له منه وادوم لذته وسروا فان العاقل  
متى وازن بين نيل محبوب سريع الزوال بفوات محبوب اعظم منه وادوم وانفع والذو بالعكس ظهر له التفاوت  
فلا تتج لذته ابدا التي لا خطر لها بلذة ساعة تنقلب آلاما وحقيقتها انها احلام نائم او خيال لا ثبات له  
فتذهب اللذة وتبقى التبعة وتزول الشهوة وتبقى الشقوة الثاني حصول محروبة اشق  
عليه من فوات هذا المحبوب بل يحتمل له امران يعني فوات ما هو احب اليه من هذا المحبوب وحصول ما هو اكره  
له من فوات هذا المحبوب فاذا اتيقن ان في اعطاء النفس حظها من هذا المحبوب هذين الامرين هان عليه تركه  
ورأى ان صبره على فوته اسهل من صبره عليهما بكثير فعقله ووعيته وورفته وانسانيته تامل باحتمال

الضرر اليسير الذي ينفذ قلب سريعا لذئ وسرورا وفرجا لدفع هذين الضررين العظيمين وجهله وهواه وظلمه  
وطيشه وخفته تامة بايثار هذا المحبوب العاجل بما فيه جالبا عليه ما جلب والمعصوم من عصمه الله فان  
لم تقبل نفسه هذا الدواع ولم تطاوت له هذه المعالجة فلينظر ما يجلب عليه هذه الشهوة من مفسد عاجلة  
وما يمنع من مصالحها فانها اجلب شئ لمفسد الدنيا واعظم شئ تعطيلا لمصالحها فانها تحول بين العبد  
وبين رشده الذي هو ملاك اسره وقوام مصالحه فان لم تقبل نفسه هذا الدواع فليترك قربا ثم المحبوب  
وما يدعوه الى النفرة عنه فانه ان طلبها وتاملها وجدها اضعاف محاسنه التي تدعو الى حبه وليسأل  
جيرانه عما خفي عليه منها فان المحاسن كما هي داعية المحب والارادة فالمساوي داعية البغض والنفرة  
فليوازن بين الداعيتين وليحب اسبقهما واقربهما منه بابا ولا يكن ممن عزه لوث جمال على جسم ابرص مجذوم  
وليحاور بصره حسن الصورة الى قبح الفعل وليعبر من حسن المنظر والجسم الى قبح المخبر والقلب فان عجزت  
عنه هذه الادوية كلها لم يبق له الا صدق اللجأ الى من يجيب المضطر اذا دعاه وليطرح نفسه بين يديه على باب  
مستغنيا به متضرعا متذلا للاستكبار فنتى وفق لذلك فقد قرع باب التوفيق فليعتك ليكم ولا يشيب  
بذكر المحبوب ولا يفضحه بين الناس ويعرضه للاذى فانه يكون ظالما معتديا ولا يغتر بالحدوث الموضوع  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه سؤيد بن سعيد عن علي بن مسهر عن ابي يحيى القنات عن  
مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن ابي مسهر ايضا عن هشام  
ابن عروة عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الزبير بن بكار عن عبد الملك بن  
عبد العزيز بن المأجشون عن عبد العزيز بن ابي حازم عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله  
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عشق فعف ثمان فهو شهيد وفي رواية من عشق وكتم وعف  
وصبر غفر الله له وادخله الجنة فان هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان  
يكون من كلامه فان الشهادة درجة عالية عند الله مقرونة بدرجة الصديقية ولها اعمال واحوال  
هي شرط في حصولها وهي نوعان عامة وخاصة فالخاصة الشهادة في سبيل الله والعامة خمس مذكورة  
في الصحيح ليس العشق واحدا منها وكيف يكون العشق الذي هو شرك في المحبة وفراغ عن الله وتمليك القلب  
والروح والمحبة لغيره ينال به درجة الشهادة هذا من المحال فان افساد عشق الصور للقلب فوق كل افساد  
بل هو خمر الروح يسكرها ويسدها عن ذكر الله وحبه والتلذذ بمناجاته والانس به ويوجب عبودية القلب  
لغيره فان قلب العاشق متعبدا لمعشوقه بل العشق لله العبودية فانها كمال الذل والخضوع والتعظيم فكيف  
يكون تعبد القلب لغير الله مما ينال به درجة افاضل الموحدين وساداتهم وخواص الاولياء فلو كان اسنا  
هذا الحديث كالشمس كان غلطا وهما ولا يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ العشق في حديث  
صحيح البتة ثمران العشق منه حلال ومنه حرام فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه يحكم على كل عاشق



يكرم ويعت بانه شهيد قاتل من يعشق امرأة غيره او يعشق المرحان والبغايا ينال بعشقه درجة الشهادة  
وهل هذا الاخلاق المعلوم من دينه صلى الله عليه وسلم وكيف والعشق مرض من الامراض التي جعل الله  
سبحانه لها الادوية شرعا وقد راوا للتداوى منه اما واجب ان كان عشقا حراما واما مستحب فانتا  
تاملت الامراض والافات التي حكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابها بالشهادة وجدتها من الامراض  
التي لا علاج لها كالمطعون والمبطوم والحرق والغرق وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها فان هذه بلايا  
من الله لا صنم للعبد فيها ولا علاج لها وليست اسما بها حرمة ولا يترتب عليها من فساد القلب تعب  
لغير الله ما يترتب على العشق فان لم يكن هذا في ابطال نسبة هذا الحديث الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقلد ائمة الحديث العالمين به وبعلله فانه لا يحفظ عن امام واحد منهم قط انه شهد له بصحة ولا  
بحسن كيف وقد انكروا على سويد هذا الحديث ورموه لاجله بالعظائم واستحل بعضهم غزوه لاجله  
قال ابو احمد بن عدي في كامله هذا الحديث احدا ما انكر على سويد ذلك قال الليثي انما انكر عليه و  
كذلك قال ابن طاهر في الذخيرة وذكره الحاكم في تاريخه نيسابور وقال انما العجب من هذا الحديث فانه لم يثبت  
به غير سويد وهو ثقة وذكره ابو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات وكان ابو بكر الاخرقي يرفعه او لا عر  
سويد فعوتب فيه فاسقط النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يجهل وزيه ابن عباس رضي الله عنهما ومن  
المصائب التي لا تحتمل جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له ادنى امام بالحديث وعلمه لا تحتمل هذا البتة ولا يحتمل ان يكون من  
حديث الماجشون عن ابن ابي حازم عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا وفي  
صحته موقوفا على ابن عباس نظر وقد روى الناس سويد بن سعيد راوى هذا الحديث بالعظائم وانكره  
عليه يحيى بن معين وقال هو ساقط كذاب لو كان لي فرس ورح كنت اغزوه وقال الامام احمد متروك الحديث  
وقال النسائي ليس بثقة وقال البخاري كان قد عي قتلقت ما ليس من حديثه وقال ابن حبان ياتي بالمعضلات  
عن الثقات يجب مجانبته ما روى انتهى واحسن ما قيل فيه قول ابى حاتم الرازي انه صدوق كثير التدليس  
ثم قول الدارقطني هو ثقة غير انه لما كان ربا قوتى عليه حديث فيه بعض الكرامة فيجيزه انتهى وعيب علم مسلم  
اخراج حديثه وهذا حاله ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ولم يكن منكرا لا  
شأنا بخلاف هذا الحديث والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة بالطيب لما كانت  
الرائحة الطيبة غذا للروح والروح مطية القوى والقوى تزاد بالطيب وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر  
الاعضاء الباطنة ويفرح القلب ويسترا النفس وينشط الروح وهو اصدق شئ للروح واشده ملازمة لها وبيده  
ويدن الروح الطيبة نسبة قريبة كان احد المحبوبين من الدنيا الى اطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه  
وفي صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم من عطر

عليه ریحان فلا يردده فانه طيب الريح خفيف التحمل وفي سنن ابى داود والنسائي عن ابى هريرة رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم من عرض عليه طيب فلا يردده فانه خفيف التحمل طيب الرائحة وفي مسند  
البزار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرامة  
جواد يحب الجود فنظفوا افناءكم وساحاتكم ولا تشبهوا باليهود يجمعون الاكبا في دورهم الاكبا الزبالة وذكر  
ابن ابى شيبه انه صلى الله عليه وسلم كان له سكة يتطيب منها وصحبه انه قال ان الله حقا على كل مسلم ان يغتسل  
في كل سبعة ايام وان كان له طيب ان يمس منه وفي الطيب من الخاصة ان الملائكة تحبه والشياطين  
تنفر عنه واحب شئ الى الشيطان الرائحة المنتنة الكريهة فالارواح الطيبة تحب الرائحة الطيبة والافواح  
الخبيثة تحب الرائحة الخبيثة وكل روح تميل الى ما يناسبها فالخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات  
للطيبين والطيبون للطيبات وهذا وان كان في النساء والرجال فانه يتناول الاعمال والاقوال والمطاعم والمشروبات  
والملاابس والاشجار اما بعموم لفظه او بعموم معناه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ صحة العين  
تروى ابوداود في سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة الانصاري عن ابيه عن جده رضي  
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالاشد المروحة عند النوم وقال ليتقه الصائم قال ابو عبيدة  
المروحة المطيب بالمسك وفي سنن ابن ماجه وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان للنبي صلى الله  
عليه وسلم مكحلة يكتحل منها ثلثا في كل عين وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا اكتحل يكتحل في اليمنى ثلثا يبتدئ بها ويختم بها وفي اليسرى ثنتين وقد روى ابوداود  
عنه صلى الله عليه وسلم من اكتحل فليوتر فهل الوتر بالنسبة الى العينين كليهما فيكون في هذه ثلثا وفي هذه  
اثنان واليمنى اولى بالابتداء والتفضيل وهو بالنسبة الى كل عين فيكون في هذه ثلثا وفي هذه ثلثا وهما قولان  
في مذهب احمد وغيره وفي الكحل حفظ صحة العين وتقوية للنور الباطن ورجلاؤها وتلطيف للمادة الرديئة و  
استخراج بها مع الزينة وفي بعض انواعه عند النوم مزيد فضل لاشتمالها على الكحل وسكونها عقيبها عن الحركة  
المضرة بها وخدمة الطبيعة لها ولائها من ذلك خاصة وفي سنن ابن ماجه عن سالم عن ابيه يرفعه عليكم  
بالاشد فانه يحلو البصر وينبت الشعر وفي كتاب ابى نعيم فانه منبته للشعر مذهب للقدسي مصفاة للبصر وفي  
سنن ابن ماجه ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه خيرا كحل الكحل بالاشد يحلو البصر وينبت الشعر  
**فصل** في ذكر شئ من الادوية والاغذية المفردة التي جاءت على لسانه صلى الله عليه وسلم مرتبة على  
حروف المعجم حرف الهزة **الثمد** هو حجر الكحل الاسود يوقى به من اصبيان وهو افضل له ويوقى به من  
جهة الغرب ايضا وجودة السريع التفتت الذي لفتاته بصيص ودخله امس ليس فيه شئ من الاوساخ  
ومزاجه بارد يابس ينفع للعين ويقويها ويشد اعضائها ويحفظ صحتها ويذهب اللحم الزائد في القروح ويدبها  
وينقي اوساخها ويحلوها ويذهب الصلح اذا اكتحل به مع العسل المائي الرقيق واذا دق وخلط ببعض الشحوم

الطرية و لطم على حرق النار لو عرض فيه خشك يشبهه ونفع من التفتت الحاد ب سببه وهو ا جودا كحال العيز  
 لاسيما المشايخ واذن قد ضعفت ابصاره اذا جعل معه شئ من المسك **الترجم** ثبت في الصحيحين عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الا ترجة طعمها طيب وريحها طيب في  
 الا ترجم منافع كثيرة وهو مركب من اربعة اشياء قشر ونحو وحض وبزر ولكل واحد منها مزاج يخصه فقشرة حار  
 يابس ونحوه بارد رطب وحضه بارد يابس وبزره حار يابس ومن منافع قشره انه اذا جعل في الثياب يمنع  
 السوس ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء وتطيب النكهة اذا امسكها في الفم وتخلل الرياح واذا جعل في الطعام  
 كالابازير اعان على الهضم قال صاحب القانون وعصارة قشره ينفع من نفث الافاعي شرابا وقشره ضامدا  
 وحرقه قشره طلاء جيد للبرص انتهى واما نحوه فطفت كحرارة المعدة نافع لاصحاب المرة الصفراء قاصع  
 للبخا سرات نحارة وقال الغافقي اكل نحوه ينفع البواسير انتهى واما حمضه فقابض كاسر للصفراء ومسكن للحقن  
 انكار نافع من البرقان شرابا واكتحالا قاطع للقي الصفراوي مشبه للطعام عاقل للطبيعة نافع من الاسهال  
 الصفراوي وعصارة حمضه يسكن غلة النساء وينفع طلاء من الكلف ويذهب بالقوبا ويستدل على ذلك  
 من فعله في الحبر اذا وقع في الثياب وقلعه له وله قوة تالط وتقطع وتبرد وتطفئ حرارة الكبد وتقوى المعدة و  
 تمنع حدة المرة الصفراء وتزيل الغم العارض منها وتسكن العطش واما بزره فله قوة محلبة مجففة وقال ابن  
 ماسويه خاصة حبه النفع من السموم القاتلة اذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بهاء فاترا وطلاء مطبوخ  
 وان دق ووضع على موضع اللسعة نفع وهو ملين للطبيعة مطيب للنكهة واكثر هذا الفعل موجود منه في  
 قشره وقال غيره خاصية حبه النفع من لسعات العقارب اذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بهاء فاتر  
 وكذلك اذا دق ووضع على موضع الدغاة وقال غيره حبه يصلح للسموم كلها وهو نافع من لدغ الهوام كلها وذكر  
 ان بعض الاكاسرة غضب على قوم من الاطباء فامر بحبسهم وخيبرهم اذما لا يزيد لهم عليه فاختر اوا لترجم  
 فليل لهم اختر تمويه على غيره فقالوا لانه في العاجل ربحان ومنظرة مفرح وقشره طيب الرائحة ونحوه فاكهة  
 وحمضه ادم وحبه ترياق وفيه دهن وحقيق بشئ هذه منافع ان يشبه به خلاصة الوجود وهو المؤمن  
 الذي يقرأ القرآن وكان بعض السلف يحب النظر اليه لما في منظرة من التفريح **اسرني** فيه حديثان باطلان  
 موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما انه لو كان رجلا لكان حليما الثاني كل شئ اخرجته الامم  
 ففيه داء وشفاء الا الا سرن فانه شفاء لاداء فيه ذكرناهما تنبيها وتحذيرا من نسبتهم اليه صلى الله عليه وسلم  
 وبعد فهو حار يابس وهو اغذي محبوب بعد الحنطة واحمدا خلطا يشد البطن شدا يسيرا ويقوى المعدة  
 ويدفعها ويكث فيها واطباء الهند ترجم انه حملا لاغذية وانفعها اذا طبخ بالبان البقر له تاثير في خصا لبدا  
 وزيادة المنى وكثرة التغذية وتصفية اللون **اسرني** بفتح المزنة وسكون الراء وهو الصنوبر ذكره النبي صلى الله  
 عليه وسلم في قوله مثل المؤمن مثل الحامة من الزرع **الترجم** تقيها الرياح وتقيمها مرة وتميلها اخرى ومثل المنافق

له من ثبات  
 اذ جعل له الماء  
 لوان جليده  
 رجا في الدنيا  
 من الدنيا  
 في الدنيا  
 في الدنيا

مثل لا يزدل أنزال قائمة على أصلها حتى يكون انحناءها مرة واحدة وحبه حار رطب وفيه انضاج وتلين وتحليل  
 ولذع يذهب بنقعه في الماء وهو عسر الهضم وفيه تغذية كثيرة وهو جيد للسعال والتنقية رطوبات الريبة  
 وينزل في المنى ويولد مخصاً وترياقه حب الرمان المزاد <sup>الخلاصة</sup> ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 في مكة لا يجتلي خلاها قال له العباس رضي الله عنه ألا لا ذخر يا رسول الله فإنه لقيهم وليبوهم فقال لا إلا ذخر  
 والأذخر حار في الثانية يابس في الأولى لطيف مفعم للسدد وأقوا العروق يدر البول والطهر ويفتت الحصى  
 يحلل الأورام الصلبة في المعدة والكبد والكلبتين شرباً وضاماً وأصله يقوى عمود الأسنان والمعدة ويسكن  
 الغثيان ويعقل البطن **حرف الباء** بطيخ روى أبو داود والترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل  
 البطيخ بالرطب يقول يذهب حر هذا برد هذا وفي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد  
 المراد به الأخضر وهو بارد رطب فيه جلاء وهو أسرع انحلالاً من المعدة من القثاء والخيار وهو سريع الانحلال  
 إلى أي خلط كان صادفه في المعدة وإذا كان أكله محمداً انتفع به جلاءً وإن كان مبروداً دفع ضرره بيسير من  
 الزنجبيل ونحوه وينبغي أكله قبل الطعام ويتبع به والأغنى وقياً وقال بعض الأطباء أنه قبل الطعام يغسل البطن  
 غسلاً ويذهب بالداء أصلاً **حرف الجيم** روى النسائي وابن ماجه في سننهما من حديث هشام بن عروة عن أبيه  
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا نظر إلى  
 ابن آدم يأكل البلح بالتمر يقول بقي ابن آدم حتى أكل الحديث بالعتيق وفي رواية كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان يخرج  
 إذا رأى ابن آدم يأكله يقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلقي روى البزار في مسنده وهذا لفظه قلت  
 الباء في الحديث بمعنى مع أي كلوا هذا مع هذا قال بعض أطباء الإسلام إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل  
 البلح بالتمر ولم يأمر بأكل البسر مع التمر لأن البلح بارد يابس والتمر حار رطب ففي كل منهما أصلاً للآخر وليس كذلك  
 البسر مع التمر فإن كل واحد منهما حار وإن كانت حرارة التمر أكثر ولا ينبغي من جرمة الطب الجمع بين حارين أو  
 باردين كما تقدم وفي هذا الحديث التنبيه على صحة أصل صناعة الطب ومراعات التدبير الذي يصلح في  
 دفع كفيات الأخذية والأدوية بعضها ببعض ومراعات القانون الطبي الذي يحفظ به الصحة وفي البلح  
 برودة وبسوسة وهو يدبغ الفرو واللثة والمعدة وهو ردي للصدر والريبة بأخشنونة التي فيه بطي في المعدة  
 يسير التغذية وهو للخلل كالحصرم لشجرة العنب وهما جميعاً يولدان رباحاً وقرقر ونقاً ولا سيما إذا شرب عليهما  
 الماء ودفع مضرتهما بالتمر أو بالعسل والزبد يسر ثبت في الصحيح أن أبا العيثم ابن التيهان لما ضافه النبي صلى  
 الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما جاءهم بعد ذلك وهو من الخل كالعنقود من العنب فقال له هلا  
 انتقيت لنا من رطبه فقال حببت أن تنتقوا من بسرة ورطبه البسر حار يابس ويلبسه أكثر من حر وينشف  
 الرطوبة ويدبغ المعدة ويحبس البطن وينفع اللثة والفرو وأنفعه ما كان هشاً وحلواً وكثرة أكله وأكل البلح يحدث  
 السدد في الاحشاء **بيض** ذكر البيهقي في شعب الإيمان أن أبا فروعا أن نبياً من الأنبياء شكى إلى الله سبحانه

لا يزدل أنزال  
 قائمة على أصلها  
 حتى يكون انحناءها  
 مرة واحدة وحبه  
 حار رطب وفيه  
 انضاج وتلين  
 وتحليل

الضعف فامر به باكل البيض وفي ثبوته نظر ويختار من البيض الحديث على العتيق وبيض الدجاج على سائر  
بيض الطير وهو معتدل يميل الى البرودة قليلاً قال صاحب القانون ومنه حار يربط يولد دماً صحيحاً  
محمولاً ويغذي غذاء يسيراً ويسرع الانحدار من المعدة اذا كان رخواً وقال غيره مح البيض مسكن للآلام  
ممسك للحلق وقصبة الرية نافع للحلق والسعال وقرحة الرية والكلى والمثانة مذهب للخشونة لاسيما اذا  
اخذ بدهن اللوز المحلو ومنضم لما في الصدر مسهل له مسهل لخشونة الحلق وبياضه اذا قطر في العين  
الوارمة وربما حاراً بدرجة وسكن الوجع واذا طخ به حرق النار او ما يعرض له لو يدعه يتنقط واذا طخ به  
الوجه نفع الاحترق العارض من الشمس واذا خلط بالكندر وطخ على الجبهة نفع من النزلة وذكوة صاحب  
القانون في الادوية القلبية ثم قال وهو وان لم يكن من الادوية المطلقة فانه مما لا يدخل في تقوية القلب  
جداً اعني الصفرة وهي تجمع ثلثة معان سرعة الاستحالة الى الدم وقلة الفضل وكون الدم المتولد منه مجانساً  
للدم الذي يغذي القلب خفيفاً مندفعاً اليه بسرعة ولذلك هو اوفق ما يتلاني به عادية الامراض المحللة بنحو  
الروح **بصل** روى ابو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها انها سئلت عن البصل فقالت ان اخر  
طعام اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه بصل وثبت في الصحيحين انه منع اكله من دخول المسجد  
والبصل حار في الثانية وفيه رطوبة فضلية ينفع من تغير المياح ويدفع السموم ويفتق الشهوة ويقوى  
المعدة ويهيج الباك ويزيد في المنى ويحسن اللون ويقطع البلغم ويجلو المعدة وبزيره يذهب البهق ويدلك  
به حول داء الثعلب فينفع جداً وهو بالمح يقطع التأليل واذا شربه من شرب دواء مسهلاً لمنعه من القي والغثا  
واذهب رائحة ذلك الدواء واذا تسعط بهائه نقي الراس ويقط في الاذن لتقل السم والطنين والقيح والماء  
الحادث في الاذنين وينفع من الماء النازل في العينين اكله لا يكتحل ببزيره مع العسل لبياض العين والمطبوخ  
منه كثير الغذاء ينفع من البرقان والسعال وخشونة الصدر ويدري البول ويلين الطبع وينفع من عضه  
الكلب غير الكلب اذا نطل عليها ماؤه ببلج وسداب واذا احتمل فتح افواه البواسير **فصل** في اضرارها فانها  
الشقيقة ويصدع الراس ويولد رباحاً ويظلم البصر وكثرة اكله يورث النسيان ويفسد العقل ويغير رائحة  
الفم والنكهة ويؤدي الجليس والملائكة وامانتها طبعاً تذهب بهذه المضرات منه وفي السنن انه صلى الله  
عليه وسلم امر اكله واكل الثوم ان يبيت بها طبعاً ويذهب رائحته مضغ ورق السداب عليه **باذنجان** في  
الحديث الموضوع المختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم الباذنجان لما اكل له وهذا الكلام مما يستقيم نسبه  
الى آحاد العقلاء فضلاً عن الانبياء وبعد فهو نوعان ابيض واسود وفيه خلاف هل هو بارح او حار والصحيح انه  
حار وهو مولد للسوداء والبواسير والسدد والسرطان والجذام ويفسد اللون ويسوده ويضر من الفم و  
الابيض منه المستطيل عاير من ذلك **حرف التاء** ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من تصب  
بسبع تمرات وفي لفظ من تمر عالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سموم وثبت عنه انه قال بيت لا تمر فيه جأ

اهله وثبت عنه اكل التمر بالزبد واكل التمر بالخبز واكله مفرغاً وهو حار في الثانية وهل هو رطب في الاولى او يابس فيها على قولين وهو مقول للكبد ملين للطبع يزيد في البياض ولا سيما مع حب الصنوبر ويبرئ من خشونة الصدر ومن لم يعتد كاهل البلاد الباردة فانه يورث لهم السدد ويؤذي الاسنان ويهيج الصدام ودفع ضررته بالوزن انخساش وهو من اكثر التمار تغذية للبدن بما فيه من الجواهر الحار الرطب واكله على الرقيق يقتل الدود فانه مع حرارته فيه قوة ترياقية فاذا دبر استعماله على الرقيق خفف مادة الدود وضعفه وقلله او قتله وهو فاكهة وغذاء ودواء وشراب وحلوقين لما لم يكن التين بارض النجاشة والمدينة لم يأت له ذكر في السنة فان ارغفه تنافى في الغل ولكن قد اقسام الله به في كتابه لكثرة منافعه وفوائده والصحيح ان المقسم به هو التين المعروف وهو حار وفي رطوبته ويوسسته قولان واجوده الابيض الناضج القشور مجلور من الكلى والمثانة ويوم من من السهوم وهو اغذى من جميع الفواكه وينفع خشونة الحلق والصدر وقصبة الرية ويغسل الكبد والطحال وينقي الخلط البلغم من المعدة ويغذو البدن غذاء جيداً الا انه يولد القمل اذا اكثر منه جداً او يابس يغذو وينفع العصب وهو مع الجوز واللوز محمود قال جالينوس واذا اكل مع الجوز والسداب قبل اخذ السم القاتل نفع وحفظ من الضر ويذكر عن ابي الدرداء اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم طبق من تين فقال كلوا واكل منه وقال لو قلت ان فاكهة تزلت من الجنة قلت هذه لان فاكهة الجنة بلا عجم فكلوا منها فانها تقطع البواسير وتنفع من النقرس وثبتت هذا نظرو اللحم منه اجود ويعطش المحررين ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح وينفع السعال المزمن ويدبر البول ويفتح سد الكبد والطحال ويوافق الكلى والمثانة ولا كلة على الرقيق منقعة عجيبة في تفتيح مجاري الغذاء وخصوصاً بالوزن والجوز واكله مع الاغذية الغليظة ردي جداً والتوت الابيض قريب منه لكنه اقل تغذية واضر بالمعدة **تلبينة** قد تقدم انها ماء الشعير المطحون وذكرنا منافعها وانها انفع لاهل الحجاز من ماء الشعير **الصحيح** **حرف** **الثاء** ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتنجيد والبرد وفي هذا الحديث من الفقه ان الداء يداوى بضده فان في الخطايا من الحرارة والحرق ما يصاد به الثلج والبرد والماء البارد ولا يقال ان الماء الحار البلغم في ازالة الوسخ لان في الماء البارد من تصلب الجسم وتقويته ما ليس في الحار والخطايا توجب اثرين التثاثر والارضاء فالمطلوب بدوائها ما ينظف القلب ويصلبه فذكر الماء البارد والثلج والبرد اشارة الى هذين الامرين وبعد فالثلج بارد على الاصم وغاط من قال حار شيمته تولد الحيوان فيه وهذا لا يدل على حرارته فانه يتولد في الفواكه الباردة وفي الخل واما تعطيشه فلتبعجه الحرارة لا لحرارته في نفسه ويضر بالمعدة والعصب اذا كان وجع الاسنان من حرارة مفرطة سكنها ثوم هو قريب من البصل وفي الحديث من اكلهما فليتهما طبعاً واهدى اليه طعام فيه ثم فارسى به الى ابي ايوب الانصارى فقال يا رسول الله تكرهه وترسل به الى فقال اني اناجي من لا تناجى وبعد فهو حار يابس في الرابعة يسخن اسخاً قوياً ويحفف تحفيفاً بالغاً فاعلم المبرودين ومن مزاجه بلغمي ومن اشرف على الوقوع في الفالج وهو مجفف للبنى مفعم للسدد محلل للرياح الغليظة هاضم للطعام قاطع للعطش مطلق للبطن

مدد للبول يقوم في لسم الهوام وجميع الاورام الباردة مقام الترياق واذا دق وعمل فيه ضماد على نهش الحيات اوفى  
لسم العقارب نفعها وجذب السهوم منها وتيسخن البدن وتزيد في حرارته ويقطع البلغم ويحلل النخف ويصفي الخلق  
ويحفظ صحة الكلى الا لهدان وينفع من تغير المياه والسعال المزمن وتوكل نيا ومطبوخا ومشويا وينفع من وجع  
الصدر من البرد ويخرج العلق من الخلق واذا دق مع الخل والملم والعسل ثم وضع على النضرس المتاكل فتنه واسقط  
وعلى النضرس الوجع سكن وجعه وان دق منه مقدار درهمين واخذ مع ماء العسل اخرج البلغم والدود واذا  
طلى بالعسل على البهق نفع ومن مضارة انه يصدع ويضر الدماغ والعينين ويضعف البصر والباه ويعطش  
ويهيج الصفراء ويجفف رائحة الفم ويذهب رائحته ان يمضغ عليه ورق السداب **ثريل** ثبت في الصحيحين  
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فضل عيشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد وان كان مركبا  
فانه مركب من غيرة وكبحر فالحبز افضل الاقوات واللحم سيدا لادام فاذا اجتمع لم يكن بعدلها غاية وتنازع العلماء  
ايهما افضل والصواب ان الحاجة الى الحبز اكثر واعمو اللحم اجل وافضل وهو اشبه بجوهر البدن من كل ما  
عدله وهو طعام اهل الجنة وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والقوم والعدس والبصل **اَسْتَبْدِلُوْنَ**  
**الَّذِي هُوَ اَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ** وكثير من السلف على ان القوم المحنطة وعلى هذا فالاية نص على ان اللحم خير من  
المحنطة **حرف الجيم** تجار قلب النخل ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال بينا نحن عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم جلوس اذ اتى بجمار نخلة فقال لنبى صلى الله عليه وسلم ان من اشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط  
ورقها الحديث والجمار يارم يابس في الاولى يحتم القروح وينفع من نفث الدم واستطلاق البطن وغلبة المثق  
الصفراء وثاثة الدم وليس يردى الكيموس ويغذو غذاء يسيرا وهو يطبخ الهضم وشجرته كلها منافع ولهذا مثلها  
النبى صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه **جاي** في السنن عن عبد الله بن عمر قال في النبى  
صلى الله عليه وسلم نجينة في تبوك فدعا بسكين وسمى وقطع رواه ابوداود واكله الصحابة رضى الله عنهم  
بالشام والعراق والرطب غير الملوح جيد للمعدة هين السلوك في الاعضاء يزيد في اللحم ويلين البطن تليين  
معتدلا والملوح اقل غذاء من الرطب وهو ردى للمعدة موزلا لمعاء والعتيق يعقل البطن وكذا المشوى و  
ينفع القروح ويمنع الاسهال وهو بارد رطب فان استعمل مشويا كان اصلح لمزاجه فان النار تصلحه وتعده  
وتلطف جوهره وتطيب طعمه ورائحته والعتيق المالح حار يابس وشبيه يصلحه ايضا بتلطيف جوهره و  
كسرة حراقة لما تجذبه النار منه من الاجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها والملم منه يهزل ويولد حقا  
الكلى والمثانة وهو ردى للمعدة واخلطه بالملطفات ارادى بسبب تنفيذ هاله الى المعدة **حرف الحاء**  
**حاء** قد تقدمت الاحاديث في فضله وذكر منافعه فاغنى عن اعادته **حبة السوداء** ثبت في الصحيحين  
من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بهذه الحبة  
السوداء فان فيها شفاء من كل داء الا السام والسم الموت الحبة السوداء هي الشونيز في لغة الفرس وهي الكون

الاسود وتسمى الكمون الهندي قال المحرني عن الحسن رضي الله عنه انها الخردل وحكي الهروي انها الحبة الخضر ثمرة  
البطم وكلاهما وهم والصواب انها الشونيز وهي كثيرة المنافع جدا وقوله شفاء من كل داء مثل قوله تعالى تَذَكَّرْ كُلَّ  
شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا **ك** كل شئ يقبل التدمير ونظائره وهي نافعة من جميع الامراض الباردة وتدخل في الامراض  
الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الادوية الباردة الرطبة اليها بسرعة تنفيذه اذا اخذ سيرها وقدر نص  
صاحب لقانون وغيره على ان الزعفران في قرص الكافور لسرعة تنفيذه وايصاله قوته وله نظائر يعرفها حذاق  
الصناعة ولا تستبعد منفعة الحار في امراض حارة بالخاصية فانك تجد ذلك في دوية كثيرة منها الانزروت  
وما يركب معه من ادوية الرمد كالسكر وغيره من المفردات الحارة والرومد ورم حار باتفاق اطباء وكذلك  
نفع الكبريت الحار جدا من الجرب والشونيز حار يابس في الثالثة مذهب للنفخ مخزج بحب القرع نافع من البرص و  
الحصى الربيع والبلغمية مفتحة للسدد ومحلل للرياح مجفف لبللة المعدة ورطوبتها وان دق وعجن بالعسل وشرب بالماء  
الحار اذاب الحصاة التي تكون في الكليتين والمثانة وتدر البول والحيض واللبن اذا اديم شربه اياما وان سخن  
بالخل وطل على البطن قتل حب القرع فان سخن بماء انخل الرطب والمطبوخ كان فعله في اخراج الدود اقوى ويجلو ويقط  
ويحلل ويشفي من الزكام البارد اذا دق وصير في خرقة واشتم دائما اذ هبه ودهنه نافع داء الحية والتآليل و  
الخيلان واذا شرب منه مثقال بماء نفع من اليرقان وضيق النفس والاضماد به ينفع من الصلابة الباردة واذا نفع  
منه سبع حبات عددا في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان نفعة نفعا بليغا واذا طبخ بخل وتمضمض به نفع من  
وجع الاسنان عن برد واذا استعط به مسحوقا نفع من ابتلاء الماء العارض في العين وان ضمده مع انخل قلع البثور  
الجرب المتقرح وحلل الاورام البلغمية المزمنة والاورام الصلبة وينفع من اللقوة اذا تسعط بدنه واذا شرب  
منه مقدار نصف مثقال الى مثقال نفع من لسع الرتيلا وان سحق ناعما وخط بدهن الحبة انخل وقطر منه  
في الاذن ثلث قطرات نفع من البرد العارض فيها والريج والسدة وان قلى ثم دق ناعما ثم نفع في زيت وقطر في الانف  
ثلث قطرات او اربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير واذا احرق وخط بشمع مذاب بدهن السوسن او  
دهن الكتان وطل به القرص الحار من الساقين بعد غسلها بالخل نفعا واذا زال القرص واذا سحق بخل وطل به بالبرص  
والبهق الاسود وانحاز الغليظ نفعا وابواها واذا سحق ناعما واستف منه كل يوم درهمين بماء باردا من عضته كلب  
الكلب قبل ان يفزع من الماء نفعة نفعا بليغا وامن على نفسه من الهلاك واذا سعط بدنه نفع من الفالج و  
الكزاز وقطم موادهم واذا دخن به طرح الهوام واذا اذيب الانزروت بماء ولطخ على داخل الحلقة ثم ذر عليها الشونيز  
كان من الذررات الحبيبة العجيبة النفع من البواسير ومنافعة اضعاف ما ذكرنا والشرية منه درهمان وزعم  
قوم ان الاكثار منه قاتل **ح** قد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم اباحه للزير ولعبد الرحمن بن عوف من حكة  
كانت بهما وتقدم منافعها ومزاجها فلا حاجة الى اعادته **حرف** قال ابو حنيفة هذا هو الحبل الذي يتلاوى  
به وهو الشفاء الذي جاء فيه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ونباته يقال له الحرف وتسمية العامة الرشاد



وقال ابو عبيد الشافى هو احدث قلت والحديث الذى اشار اليه ما رواه ابو عبيد وغيره من حديث ابن عباس  
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذا فى الاقرين من الشفاء النفا والصبر ورواه ابو داود فى  
المراسيل وقوته فى الحرارة واليبوسة فى الدرجة الثالثة وهو يسخن ويلين البطن ويخرج الدود وحبال القرع و  
يحلل اورام الطحال ويحرك شهوة الجماع ويحلل الحرج المتقزم والقوباء واذا ضمده مع العسل حلل ورم الطحال  
واذا طبخ مع الخثاء اخرج الفضول التى فى الصدر وشربه ينفع من فحش الهوام ولسعها واذا دخن به فى  
موضع طرد الهوام عنه ويمسك الشعر المتساقط واذا خلط بسويق الشعير واخلى وتضمده نفع من عرق  
النساء وحلل الاورام الحارة فى اخرها واذا ضمده مع الماء والمليح انضج الدما ميل وينفع من الاسترخاء فى جميع  
الاعضاء ويزيد فى الباه ويشهى الطعام وينفع الربو وعسر النفس وغلاظ الطحال وينقى الربة ويدبر الطمث و  
ينفع من وجع حق الورك مما يخرج من الفضول اذا شرب واحتقن به ويحلل ما فى الصدر والربة من البلغم  
اللزج وان شرب منه بعد سحقه وزن خمسة دراهم بالماء الحار اسهل الطبيعة وحلل الرياح ونفع من وجع  
القولنج البارد السبب واذا سحق وشرب نفع من البرص وان لطم عليه وعلى البهق الابيض باخل نفع منهما و  
ينفع من الصداغ الحاد من البرد والبلغم وان قلى وشرب عقل الطبع لاسيما اذا لم يسحق لتحلل لزوجه بالقل  
واذا غسل بمائه الراس نقاه من الاوساخ والرطوبات اللزجة قال جالينوس قوته مثل قوة بزراخر دل ولذلك  
قد يسخن به اوجاع الورك المعروفة بالنساء واوجاع الراس وكل واحد من العلل التى تحتاج الى التسخين كما  
يسخن بزراخر دل وقد يخلط ايضا فى اذوية يسقاها اصحاب الربو من طريق ان الامر فيه معلوم انه يقطع الافلا  
الغليظة تقطيعاً قوياً كما يقطعها بزراخر دل لانه شبيه به **فكل شئ حلبة** بذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه عا د سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه بمكة فقال د عواله طبيباً فدعى الحارث بن كلدة فنظر اليه فقال  
ليس عليه باس فاتخذ واله فرقيقة هى الحلبة مع تمر عجوة مطبوخة يطبخان فحساها ففعل ذلك فبرئ وقوة الحلبة  
من الحرارة فى الدرجة الثانية ومن اليبوسة فى الاولى واذا طبخت بالماء لينت الحلق والصدر والبطن تسكن  
السعال والخشونة والربو وعسر البول وتزيد فى الباه وهى جيدة للريح والبلغم والبواسير محذرة الكيموسات  
المتبكة فى الامعاء وتحلل البلغم اللزج من الصدر وتنفع من امراض الربة وتستعمل لهذه الادواء فى الاحشاء  
مع الشمع والفانيد واذا شربت مع خمسة دراهم قوة ادرت الحيض واذا طبخت وغسل بها الشعر جعلته راذية  
الحزاز ودقيقها اذا خلط بالنظرون واخلى وضمده حلل ورم الطحال وقد تجلس المرأة فى الماء الذى طبخت فيه الحلبة  
فتنفع به من وجع الرحم العارض من ورع فيه واذا ضمده الاورام الصلبة القليلة الحرارة نفعها وحللها  
واذا شرب ماؤها نفع من النفس العارض من الرياح وازلق الامعاء واذا اكلت مطبوخة بالتمر والعسل او التين  
على الريق حللت البلغم اللزج العارض فى الصدر والمعدة ونفعت من السعال المتناول منه وهى نافعة من  
الحصر مطلقا للبطن واذا وضعت على الظهر المتشعب اصلحته ودفعها ينفع اذا خلط بالشمع من الشقاق العارض

نفع الحلبة  
المعدة  
الربو  
الصدر  
البطن  
الرياح  
البلغم  
اللباس  
الحمية  
الاسهال  
القيء  
الغثاس  
النفاس  
النفاس  
النفاس

الشمع

العسر



أكل القطر القتال وإذا احتسنى قطع العلق المتعلق بأصل الحنك وإذا تضرع به مسخنا نفع من وجع الأسنان وقوى اللثة وهو نافع للداخل به والنملة والأورام الحارقة وحرق النار هو مشبه للأكل مطيب للعدة صالح للشباب وفي الصيف لسكان البلاد الحارة **خلال** فيه حديثان لا يثبتان **أحمد** يروى من حديث أبي أيوب الأنصاري يرفعه يا حبيبي المتخللون من الطعام أنه ليس شيء أشد على الملك من بقية تبقى في الفم من الطعام وفيه وأصل بن السائب قال البخاري والرازي منكر الحديث وقال النسائي والأزدي متروك الحديث **الثاني** يروى من حديث ابن عباس قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن شيء يروى عنه صالح الوحاظي يقال له محمد بن عبد الملك الأنصاري ثنا عطاء عن ابن عباس قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يخلل بالليط والآس وقال فهو يسقيان عروق الجذام فقال أبي رأيت محمد بن عبد الملك وكان أعمى يضع الحنك ويكذب وبعد فالخلال نافع للثة والأسنان حافظ لصحتها نافع من تغيير النكهة وأجودة ما اتخذ من عسل الأخلّة وخشب الزيتون والخلاف والخلل بالقصب والآس والريحان والبادروج **مضر حرف الدال** دهن رمي الترمذي في كتاب الشمائل من حديث انس بن مالك رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثرون راسه وتسمي كحيتته ويكثر القناع كان ثوبه ثوب زيات الدهن يسد مسام البدن وينعم ما يتحلل منه وإذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار حسن البدن ورطبه وإن دهن به الشعر حسنه طولته ونفع من الحصبية ودفع أكثر الآفات عنه وفي الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً كلوا الزيت وادهنوا به وسيأتي إن شاء الله تعالى والدهن في البلاد الحارة كالحجاز ونحوه من أكدا سباب حفظ الصحة وإصلاح البدن وهو كالضروري لهم وأما البلاد الباردة فلا يحتاج اليه أهلها والأحكام به في الرأس خطر بالبصر وأنفع الأدهان البسيطة الزيت ثم السمن ثم الشيرج وأما المركبة فمنها بارد رطب كدهن البنفسج ينفع من الصلح الحار في نوم أصحاب السمر ويوطب الدماغ وينفع من الشقاق وغلبة اليبس والجفاف ويطل به الجرب والحكة اليابسة فينفعها ويسهل حركة المفاصل ويصلح لأصحاب الأخرجة الحارة في زمن أيام الصيف وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان كفضل على سائر الناس والثاني فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان كفضل الإسلام على سائر الأديان ومنها حار رطب كدهن البان وليس دهن زهرة بل دهن يستخرج من حب أبيض أغبر نحو الفستق كثير الدهنية والانس ينفع من صلابة العصب ويلينه وينفع من البرش والتمش والكلف واليمق ويسهل بلغمًا غليظًا ويلين الأوتار اليابسة ويسخن العصب وقد روى فيه حديث باطل مختلف لا أصل له أدهنوا بالبان فإنه أحق لك عند نسائك ومن منافع أنه يجلو الأسنان ويكسبها بهجة وينقيها من الصدى ومن مسح به وجهه ورأسه لم يصبه حصاً ولا شقاق وإذا دهن به حقوة ومذاكيره وما ألاما نفع من برد الكليتين وتقطير البول **حرف الذال** ذريرة ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها

قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى بذريعة في حجة الوداع فحمله واحرامه تقدم الكلام في الذريعة  
ومنافعها وما هيتهما فلا حاجة لاعادته **ذباب** تقدم في حديث ابى هريرة المتفق عليه في امرة صلى الله عليه  
بغسل للذباب في الطعام اذا سقط فيه لاجل الشفاء الذي في جناحه وهو كالترياق للسم الذي في الجناح الاخر  
وذكرنا منافع الذباب هناك **ذهب** روى ابو داود والترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعرجة  
ابن اسعد لما قطع انفه يوم الكلاب واتخذ انفا من ورق فانتن عليه فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفا  
من ذهب ليس لعرجة عند هم غير هذا الحديث الواحد **الذهب** زينة الدنيا وطمس الوجود ومفرج  
النفوس ومقوى الظهور وسر الله في رضه مزاجه في سائر الكيفيات وفيه حرارة لطيفة تدخل في سائر  
المعجونات اللطيفة والمفرجات وهو اعدل المعدنيات على الاطلاق واشرفها ومن خواصه انه اذا دفن في  
الارض لم يضره التراب ولم ينقصه شيئا وبرادته اذا خلطت بالادوية نفعت من ضعف القلب الرجفان  
العارض من السوداء وينفع من حديث النفس والحزن والغم والفرح والعشق ويسمن البدن ويقويه  
ويذهب الصفار ويحسن اللون وينفع من الجذام وجميع الاوجاع والامراض السوداء ويدخل نجاسة  
في ادوية داء الثعلب داء الحية شربا وطلاء ويجلو العين ويقويه وينفع من كثير من امراضها ويقوى جميع  
الاعضاء وامساكه في الفم يزيل النخر ومن كان به مرض يحتاج الى الكوى به لم ينقطع موضعه ويبرأ  
سريعا وان اتخذ منه ميلا والتحل به قوى العين وجلاها واذا اتخذ منه خاتم فضة منه واحمى وكوى به  
قوام اجحة الحام الفت ابراجها ولم ينتقل عنها وله خاصية عجيبة في تقوية النفوس لاجلها يبرأ منه في الحرب  
والسلام منه ما ابيح وقد روى الترمذي من حديث يريدة العصري رضي الله عنه قال دخل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوما الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة وهو معشوق النفوس التي متى ظفرت به سلاها  
عن غيره من محبوبات الدنيا قال تعالى رُئِينَ لِلنَّاسِ حُبَّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ  
مِنَ الذَّهَبِ وَالْفُصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَآلْهُمْ فِي الصِّحْحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ  
لِابْنِ آدَمَ مِنْ ذَهَبٍ لَاتَّبَعِيَ إِلَيْهِ ثَانِيًا وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَان لَاتَّبَعِيَ إِلَيْهِ ثَالِثًا وَلَا يَلْأُجُوفُ ابْنُ آدَمَ إِلَّا التَّارِبُ وَيَتُوبُ اللَّهُ  
عَلَى مَنْ تَابَ هَذَا وَانْزِعْ عَظْمَ حَاتِلٍ بَيْنَ الْخَلِيقَةِ وَبَيْنَ فَوْزِهَا الْأَكْبَرِ يَوْمَ مَعَادِهَا وَعَظْمُ شَيْءٍ عَصَى اللَّهُ بِهِ وَبِهِ قُطِعَتِ الْأَرْحَامُ  
وَارْبَعَةُ الدَّمَاءِ وَاسْتَحْلَتِ الْحَارِمُ وَمَنْعَتِ الْحَقُوقُ وَتَطَالَمُ الْعِبَادُ وَهُوَ الْمَرْغَبُ فِي الدُّنْيَا وَتَاجِلُهَا وَالْمَرْغَبُ فِي الْآخِرَةِ وَمَا عَدَاكَ اللَّهُ  
لَا وَلِيَّانَهُ فِيهَا فَكَمْ أَمِيتَ مِنْ حَقٍّ وَاجِبٍ بِهِ مِنْ بَاطِلٍ وَنَصْرٍ ظَالِمٍ وَقَهْرٍ مَظْلُومٍ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ فَيَذِ ابْنُ الْقَاسِمِ الْحَرَبِيُّ

تبأله من خادع مما ذق	اصفر ذى وجهين كالمنافق	يبدو بوصفين لعين اليربوع	زينة معشوق ولون عاشق
وحبه عند ذوى الحقائق	يدعوا الى ارتكاب سخط الخالق	لولا لاهم تقطع مابين السارق	ولا بدت مظلة من فاسق
ولا شئنا باخل من طارق	ولا شئنا لمطول مطل العائق	ولا استعيد من حسود راشق	وشرفا فيه من الخلائق
ان ليس يغني عنك المضائق	الا اذا فر فرا را الا بق	حرف الراء رطب قال الله تعالى لمريم وهزنى اليك	

يُجِدُّ النَخْلَةَ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا فَكُلْ وَأَشْرَبْ وَفِي عَيْتِنَا وَفِي الصَّيْحَمِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ رَأَيْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الْقَثَاءَ بِالرُّطْبِ وَفِي سَنَنِ ابْنِ دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْطُرُ عَلَى  
 رُطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطْبَاتٌ فَمَرَاتٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَرَاتٍ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ طَبِيعَ الرُّطْبِ طَبِيعَ الْمِيَاهِ حَارٌّ  
 رُطْبٌ يَقْوَى الْمَعْدَةُ الْبَارِدَةُ وَيُوَافِقُهَا وَيَزِيدُ فِي الْبَابِ وَيُخَصِّبُ الْبَدَنَ وَيُوَافِقُ أَصْحَابَ الْأَفْرِجَةِ الْبَارِدَةِ وَيَغْذِي وَغَدَاءَ كَثِيرٍ  
 وَمِنْ أَكْثَرِ الْفَاكِهِ مَوَافَقَةٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي هُوَ فَالْكَهْتَمُ فِيهَا وَأَنْفَعُهَا لِلْبَدَنِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَمْ يَعْتَدِ  
 لِيَسْرَعَ التَّعَفُّنُ فِي جَسَدِهِ وَيَتَوَلَّدَ عَنْهُ دَمٌ لَيْسَ بِمُجْمُودٍ وَيُحْدِثُ فِي الْكَثَارَةِ مِنْهُ صَدَاعٌ وَسُودَاعٌ وَيُؤْذِي أَسْنَانَهُ وَأَصْلَابَهُ  
 بِالسَّكَنِجِينِ وَنَحْوِهِ وَفِي فِطْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصُّومِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى التَّمْرِ أَوْ الْمَاءِ تَدْبِيرٌ لَطِيفٌ جَدًّا فَإِنْ الصُّومُ يَخْلُ الْمَعْدَةَ  
 مِنَ الْغَدَاءِ فَلَا تَجِدُ الْكَبِدَ فِيهَا مَا تَجِدُ بِهِ وَتُرْسَلُ إِلَى الْقَوَى وَالْأَعْضَاءِ وَالْحُلُوفِ اسْرِعْ شَيْئًا وَصَلِّ إِلَى الْكَبِدِ وَاحْبِثْ إِلَيْهَا  
 وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ رُطْبًا فَيَسْتَدْقِمْ لَهَا لَهْ فَيَنْتَفِعُ بِهِ هِيَ وَالْقَوَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْتَمِزْ لَحْلَاقَتَهُ وَتَغْذِيَّتَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَحْسُوتَاتُ  
 الْمَاءِ تَطْفِي لَهْبَ الْمَعْدَةِ وَحَرَارَةَ الصُّومِ فَتَنْتَبِهُ بَعْدَهُ لِلطَّعَامِ وَتَأْخُذْهُ بِشَهْوَةِ **رِيحَانٍ** قَالَ تَعَالَى فَأَمَّا لَنْ كَانَ  
 مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرُّهُمْ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَقَالَ تَعَالَى وَالْحَيْثُ ذُو الْعَصَى وَالرَّيْحَانُ وَفِي صِيحْرِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مِنْ عَرْضِ عَلَيْهِ رِيحَانٍ فَلَا يَرِيدُهُ فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْحَمْلِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ إِسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْأَمْشَمُ لِلْجَنَّةِ فَإِنَّ الْجَنَّةَ لَا خَطَرَ لَهَا هِيَ وَرَبُّهَا لَكَعْبَةٌ نُورَتِيْلَا أَوْ رِيحَانَةٌ تَهْتَزُّ وَقَصْرٌ  
 مُشِيدٌ غَرْمٌ طَرْدٌ وَثَمَرَةٌ نَعِيمٌ وَزَوْجَةٌ حَمِيمَةٌ جَمِيلَةٌ وَحَلَلٌ كَثِيرٌ وَمَقَامٌ فِي أَبَدٍ فِي دَارِ سَلَامَةٍ وَفَاكِهِ وَخَضِرٍ وَحَبِيبَةٍ  
 نِعْمَةٌ فِي مَحَلَّةٍ عَالِيَةٍ بِهَيْمَةٍ قَالُوا نَعْبِي رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ الْمَشْمَرُونَ لَهَا قَالَ قُولُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ الْقَوْمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الرَّيْحَانُ  
 كُلُّ نَبْتٍ طَيِّبٍ الرِّيحُ كُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ يَخْضُونَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَاهْلُ الْغَرْبِ يَخْضُونَهُ بِالْأَسِّ وَهُوَ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنَ الرَّيْحَانِ وَ  
 أَهْلُ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ يَخْضُونَهُ بِالْحَبَقِ قَامَا الْأَسُّ فَمَزَاجُهُ بَارِدٌ فِي الْأَوَّلِ يَابِسٌ فِي الثَّانِيَةِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُرَكَّبٌ مِنْ قَوَى  
 مُتَضَادَّةٍ وَالْكَثْرَةِ فِيهِ أَجْوَدُ الْأَرْضِ الْبَارِدِ وَفِيهِ شَيْءٌ حَارٌّ لَطِيفٌ وَهُوَ يَجْفَى تَجْفِيًّا قَوِيًّا وَأَوْجَزُهَا مُتَقَابِلَةٌ الْقُوَّةُ وَهِيَ قُوَّةُ  
 قَابِضَةٍ حَاسِبَةٍ مِنْ دَاخِلٍ خَارِجٍ مَعَا وَهِيَ قَاطِعٌ لِلْأَسْهَالِ الصَّغَرِ دَوِي دَافِعٌ لِلْجَارِ الْحَارِّ الرُّطْبِ أَشْمٌ مَفْرَحٌ لِلْقَلْبِ تَهْفُؤٌ أَشَدُّ لَدَى  
 وَشَمِّهِ مَا نَمُّ لِلْوَبَاءِ وَكَذَلِكَ أَفْتَرَا شَيْءٌ فِي الْبَيْتِ وَيَبْرِئُ الْأَوْرَامَ الْحَادِثَةَ فِي الْحَالِ بَيْنَ إِذَا وَضَعَ عَلَيْهَا إِذَا دَقَّ وَرَقَهُ وَهُوَ غَضٌّ  
 وَضَرْبٌ بِالْمَخْلِ وَوَضَعَ عَلَى الرَّاسِ قِطْعَ الرَّعَافِ وَإِذَا سَحَقَ وَرَقَهُ الْيَابِسَ وَذَرَعَهُ عَلَى الْقُرْحِ ذَوَاتِ الرُّطْبَةِ نَفَعَهَا وَيَقْوَى الْأَعْضَاءُ  
 الْوَاهِيَةُ إِذَا خُصِدَ بِهِ وَيَنْفَعُ دَاءَ الدَّالِخِ وَإِذَا ذَرَعَهُ عَلَى الْبَثْوَرِ الْقُرْحِ الَّتِي فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ نَفَعَهَا وَإِذَا دَلَكَ بِهِ الْبَدَنَ  
 قَطَعَ الْعَرَقَ وَنَشَفَ الرُّطُوبَاتِ الْفَضْلِيَّةَ وَإِذَا هَبَّتْ نَتْنُ الْأَيْطِ وَأُذَا جَلَسَ فِي طَبِيعِهِ نَفَعُ مِنْ خُرُوجِ الْمَقْعَدَةِ وَالْحَرَمِ مِنْ  
 اسْتَرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ إِذَا صَبَّ عَلَى كِسْوَةِ الْعِظَامِ الَّتِي لَمْ تَقْمَعْ نَفْعَهَا وَيَجْلُو قَشُورَ الرَّاسِ قُرْحَهُ الرُّطْبَةَ وَيَشْوِي وَيَمْسِكُ لِلشَّعْرِ  
 الْمَتَسَاكُطِ وَيَسْوِدُهُ وَإِذَا دَقَّ وَرَقَهُ وَصَبَّ عَلَيْهِ مَا عِيسِيٍّ وَخُلَاطِ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتٍ أَوْ دَهْنٍ الْوَرْدِ وَضَمَّ بِهِ وَافَقَ الْقُرْحُ  
 الرُّطْبَةَ وَالنَّمْلَةَ وَالْحَمْرَةَ وَالْأَوْرَامَ الْحَادِثَةَ وَالشَّيْءَ وَالْبُوسَايِرَ وَحَبِيَّةٌ نَافِعَةٌ مِنْ نَفَثِ الدَّمْعِ الْعَارِضِ فِي الصَّدْرِ الرِّبَةِ دَابِغٌ  
 لِلْمَعْدَةِ وَلَيْسَ بِضَرْبٍ لِلصَّدْرِ لَا الرِّبَةَ لِحَالَتِهِ وَخَاصِيَّتُهُ النَّفْعُ مِنْ اسْتِطْلَاقِ الْبَطْنِ مَعَ السَّعَالِ ذَلِكَ خَادِرٌ فِي الْأَدْوِيَةِ

وهو مدر للبول نافع من لذه المثانة وعصر التيلة ولحم العقارب والتخلل بعرقه مضطجع فيه وآما الرمان الفارسي الذي  
يسمى الحبق فحار في أحد القولين ينفع شربه من الصلابة الحار إذا شرب عليه الماء ويبرد ويوطب بالعرض بارح في الآخر وهل هو طيب  
أو يابس على قولين والصحيح أن فيه من الطبايع الأربع ويحب النوم ويزرع حابس للأسهال الصفراء ويسكن المغص ويقولون القلب  
نافع لأمراض السوداء **سرهان** قال تعالى فيهما فاكهة ونخل وزيتون وذكر عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ما من رمان  
من رمانكم هذا إلا وهو ملحق بحبه من رمان الجنة والموقوف أشبهه وذكر حرب وغيره عن علي أنه قال كلوا الرمان بشجره  
فانه دباغ المعدة حلوا الرمان حار طيب جيد المعدة مقولها بما فيه من قبض لطيف نافع للحلق والصدر والرية جيد  
للسعال وماؤه ملين للبطن يقذو البدن غذاء فاضلاً ليس إلا سريح القمل لرقته ولطافته ويولد حرارة لطيفة في المعدة  
وريحاً ولذا لكيعين على الباه ولا يصلح للحموي وللخاصية عجيبه إذا أكل بالخبز ينفعه من الفساق والمعدة وحامضه  
بارح يابس قابض لطيف ينفع المعدة الملتصبة ويدير البول أكثر من غيره من الرمان ويسكن الصفراء ويقطع الأسهال  
ويسمى القى ويلطف الفضول ويطفى حرارة الكبد يقوى الأعضاء نافع من الخفقان الصفراء والآلام العارضة للقلب فم  
المعدة ويقوى المعدة ويدفع الفضول عنها ويطفى المرة الصفراء والدم وإذا استخرج ماؤه بشجره وطبخ ببسبر من العسل  
حتى يصير كالمرهم والتخل به قطع الصفرة من العين ونقاها من الرطوبات الغليظة وإذا طبخ على اللثة نفع من الآلام العارضة  
لها وان استخرج ماؤه بشجره ما أطلق البطن وأحذر الرطوبات العفنة المرئية ونفع من حميات الغب المتطاولة وآما  
الرمان المزفتوسط طبعاً وفعالين النوعين وهذا اميل للطاقة الحامض قليلاً وحسب الرمان مع العسل طلاء للذئب  
والقرحة الخبيثة وأماه للجراحات قالوا من ابتلع ثلثة من جنبد الرمان في كل سنة آمن الرمد سنة كلها  
**حرف الزاوي** قال تعالى قد من شجرة مباركة زيتونه لأشربة ولا عريضة يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار  
وفي الترمذي وابن ماجة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كلوا الزيت وادهنوا به  
فانه من شجرة مباركة وللبيهقي وابن ماجة أيضاً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ايتدوا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة **الزيت** حار طيب في الأدخى وغلط من قال يابس الزيت بحسب زيتونة  
فالمعتصر من النضيم عدله وأجوده ومن الفج فيه برودة وببوسة ومن الزيتون الأحمر متوسط بين الزيتين ومن  
الأسود يسخن ويرطب باعتدال وينفع من السموم ويطلق البطن ويخرج الدود والعتيق منه أشد تسخيناً وتحليلاً  
وما استخرج منه بالماء فهو أقل حرارة والطف وأبلغ في النفع وجميع أصنافه ملينة للبشرة وتبطل الشد في ماء الزيتون  
المالح يمنع من تنفط حرق النار يشد اللثة وورقه ينفع من الحكة والفلة والقرحة والوسخة والشرخ وينعم العرق ومما  
اضعاف ما ذكرنا **زبد** ما يودأ في سنة عن ابن بشر المسلمين رضي الله عنهما قال دخل علينا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقد منازبداً وتمراً وكان يحب الزبد والتمر الزبد حار طيب فيه منافع كثيرة منها الانضاج والتحليل ويبرئ  
الأورام التي تكون بجانب الأذنين والجانبين وأورام الفم وسائر الأورام التي تعرض في بلدان النساء والصبيان إذا  
استعمل وحده وإذا علق منه نفع من نفث الدم الذي يكون من الرية وانضج الأورام العارضة فيها وهو ليس بالطبيعية

والعصب والادواء الصلبة العارضة من المرق السوداء والبلغم نافع من اليبس العارض في البدن واذا اطلق علم منابت سنان  
الطفل كان معينا على نباتها وطلوعها وهو نافع من السعال العارض من البرد ويذهب اليبس والقولنج والخشونة التي في اليد  
ويولين الطبيعة ولكنه يسقط شهوة الطعام ويذهب بوجامته الحلو كالعسل والتمر وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين التمر و  
بينه من الحكمة اصلاح كل منهما بالآخر في يبيب تر وفي حديث ثابان لا يصحان أحدهما نعم الطعام الزبيب يطيب النكهة  
ويذيب البلغم والثاني نعم الطعام الزبيب يذهب النصب ويشد العصب ويطفى الغضب ويصفي اللون ويطيب النكهة وهذا  
ايضا لا يصح فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدنا جود الزبيب ما ليرجسه وسمن شحمه وكحه ورق قشوره ونزع  
جذعه وصفرجه وجرم الزبيب حار رطب في الاول وحبه بارد يابس هو كالعنب المتخذ منه الحلو منه حار كالحامض قابض  
بارد ولا يبض اشد قبضا من غيره واذا اكل لحمه وافق قصبة الريبة ونفع من السعال وجع الكلى والمثانة ويقوى المعدة  
ويولين البطن والحلو اللحم اكثر غذاء من العنب واقل غذاء من التين اليابس وله قوة منضجة هاضمة قابضة محلبة باعتدلا  
وهو بالجملة يقوى المعدة والكبد الطحال نافع من وجع الحلق والصدر والريبة والكلى والمثانة واعلله ان يוכל بغير حبه وهو  
يندى غلاما صالحا ولا يصدق كما يفعل التمر واذا اكل منه بجمه كان اكثر نفعا للمعدة والكبد والطحال اذا الصق لحمه على الاظفار فيدر  
المقركة اسرع قلعها والحلو منه وما لا عجز لنافع لاصحاب الرطوبة والبلغم وهو يخلص الكبد وينفعها بخاصيته وفيه  
نفع للحفظ قال الزهرى من نصيبات يحفظ الحديث فلياكل الزبيب كان المنصور يذكر عن حماد بن عبد الله بن عباس عجمه داء  
وكحه دواء **زنجبيل** قال تعالى **يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا** وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي من  
حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال هدى ملك الروم الرسول الله صلى الله عليه وسلم حبة زنجبيل فاطعم  
كل انسان قطعة واطعمني قطعة الزنجبيل حار في الثانية رطب في الاولى يستحق معين على هضم الطعام ولين للبطن طيبا  
معتدلا نافع من سدد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة ومنظومة البصر الحادثة عن الرطوبة اكلا والكتا المعين  
على الجماع وهو محلل للرياح الغليظة الحادثة في الامعاء والمعدة وبالجملة فهو صالح للكبد والمعدة الباردة في المزاج واذا  
منه مع السكر وزن درهمين بالماء الحار اسهل فضولا لزجة لعابية ويقع في المعجونات التي تحلل البلغم وتذيبه والمرى منه  
حار يابس عظيم الجماع ويزيد في المنى ويسخى المعدة والكبد ويعين على الاستمرار وينشف البلغم الغالب على البدن ويزيد  
في الحفظ ويوافق برد الكبد والمعدة ويزيل بلبتها الحادثة عن اكل لفافة ويطيب النكهة ويدفع به ضرر الاطعمة الغليظة  
الباردة **حرف السايين** سنا قد تقدمت قد سنوت ايضا وفي سبعة اقوال احدها انه العسل الثاني انه رُبث  
عكة السمون يخرج خطا سوا على السمون الثالث انه حب يشبه الكمون وليس بكمون الرابع الكمون الكرواني الخامس  
انه الشبث السادس انه التمر السابع انه الزايزان **سفرجل** روى ابن ماجة في سننه حديث اسمعيل بن محمد  
الطلمي عن شعيب بن حبيب عن ابي سعيد عن عبد الملك الزبيري عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال دخلت  
على النبي صلى الله عليه وسلم وبه سفرجل فقال دونكها يا طلحة فانها تحمر القواد ورؤاه النساء في طريق آخر وقال  
انبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من اصحابه وبه سفرجل يقلبها فلما جلست اليه وحابها الى شرف قال

دونها أيا ذرفاتها تشد القلب يطيب النفس تذهب بطحاء الصدر قد رمى في السفر جل حديث آخر هذا مثلها ولا تصم و  
 السفر جل يارب يسر يختلف في ذلك باختلاف طعمه وكله بارد قابض جيد المعدة وألحوم منه أقل برداً ويبساً وأميل الاعتدال  
 والكحاض شدة قبضاً ويبساً وبردًا وكله يسكن العطش في القيء ويد البول ويعقل الطبع وينفع من قرحة الأمعاء ونفث الدم و  
 الهيمضة وينفع من الغثيان ويمنع من تصاعد الانجزة إذا استعمل بعد الطعام وحرارة أعصانه ورقه المغسولة كالتوتياء في  
 فعله وهو قبل الطعام يقبض بعد يلين الطبع ويسرع بانحلال الثقل والاكثار منه مضراً بالعصب مولد للقولنج ويطلق المرارة  
 الصفراء المتولدة في المعدة وإن شوي كان أقل تخشونه وأخف وإذا تورس وسطه ونزع حبه وجعل فيه العسل وطين  
 جرمه بالهجين وأودع الرمان الحار نفعاً حسناً وأجود ما أكل مشوياً أو مطبوخاً بالعسل حبه ينفع من خشونة الحلق وقصبة  
 الرية وكثير من الأمراض دهنه يمتنع العرق ويقوى المعدة والمزني منه يقوى المعدة والكبد يشد القلب يطيب النفس  
 ومعنى تجر الفواد تريحه وقيل تفتح وتوسعه من جفاف الماء وهو أساعه وكثرته والطحن للقلب مثل الغيم على السماء قال أبو عبيد  
 الطحان نقل غشاء تقول ما في السماء طحاً أو سحاب وظلمة **سؤال** في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على امتي  
 لأمرتهم بالسواك عند كل صلوة وفيها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يفوض فاه بالسواك وفي صحيح البخاري تعليقاً  
 عنه صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل بيته يداً بالسواك  
 والأحاديث فيه كثيرة وصح عنه أنه استاك عند موته وصح عنه أنه قال كثرت عليكم السواك وأصلح ما اتخذ السواك من  
 خشب لا لارك ونحوه ولا ينبغي أن يؤخذ من شجرة مجهولة فيها كانت سماً وينبغي القصد في استعماله فإن بالغ فيه فرما ذهب  
 طلائع الأسنان وصقلتها وهياها لقبول الانجزة المتصاعدة من المعدة والأوساخ ومتى استعمل الاعتدال جلى الأسنان وقوى  
 العمود أطلق اللسان ومنهم المحقق طيب النكهة ونقى الدماغ وشمى الطعام وأجود ما استعمل مبلولاً بماء الورد  
 ومن أنفعه أصول الجوز قال صاحب التيسير زعموا أنه إذا استاك به المستاك كل خاص من الأيام نقى الراس وصفي الحواس  
 وأحذ الذهن وفي السواك عدة منافع يطيب الفم ويشد اللثة ويقطع البلغم ويجلو البصر ويذهب بالحرق ويصح المعدة ويحفظ  
 الصوت ويعين على هضم الطعام ويسهل مجاري الكلام وينشط القراءة والذكر والصلوة ويطرد النوم ويرضى الرب يحب المالكة  
 ويكثر الحسنات ويستحب كل وقت ويتأكد عند الصلوة والوضوء والانتباه من النوم وتغيير رائحة الفم ويستحب للمفطر الصائم  
 في كل وقت لعموم الأحاديث فيه والحاجة الصائت إليه ولأنه مرضاة للرب مرضاته مطلوبة في الصوم أشد من طلبها في  
 الفطر لأنه مطهرة للفم والظهور للصائم من أفضل أعماله وفي السنن عن عامر بن زبيبة رضي الله عنه قال أيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إلا أحصى يستاك وهو صائم وقال البخاري قال ابن عمر يستاك أول النهار وآخره واجمع الناس على أن الصائم  
 يتضمض وجواً واستحساناً والمضمضة أبلغ من السواك وليس لله غرض في التقرب إليه بالرائحة الكريمة ولا هي من جنس  
 ما شرع التعبد به وإنما ذكر طيب الخلو عند الله يوم القيمة حثاً منه على الصوم لاحقاً على بقاء الرائحة بل الصائم أحقر  
 إلى السواك من المفطر أيضاً فإن رضوان الله أكبر من استطابته لخلوف فم الصائم وأيضاً فإن محبته للسواك أعظم من محبته  
 لبقاء خلوف فم الصائم وأيضاً فإن السواك لا يمتنع طيب لخلوف الذي يزيله السواك عند الله يوم القيمة بل يأتي الصائم



يوم القيمة وخلوف فيه اطيب من المسك علامة على صيامه ولو ازاله بالسواك كما ان البحر يخرج ياقوت وقيمة ولون حم جرحه لون  
الدم وريحه ريح المسك وهو ما مورب بالثقة في الدنيا وايضا فان الخلوف لا يزول بالسواك فان سببه قائم وهو خلوف المعدة عن  
الطعام وانما يزول اثره وهو المنعقد على الاسنان واللثة وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم علم امته ما يستحب لهم في الصيام  
ما يكره لهم فلم يجعل السواك من القسم المكروه وهو يعلم انهم يفعلونه وقد حضيم عليه بالبلغ الفاظ العموم والشمول هو يشاهد  
يستاك وهو صائر مرارا كثيرة يفوت الاحصاء ويعلم انهم يقتلدون به ولو يقل لهم يوما من الدهر لا تستاكوا بعد الزوال وتأخير  
البياض عن وقت الحاجة ممتنع والله اعلم **سمي** روى محمد بن جابر الطبري باسناد من حديث في صحيحه يرفعه عليه كبريا  
البقر فانها شفاء وسمي بهاد واء ونحوه ما داء روى عن احمد بن الحسن الترمذي ثنا محمد بن موسى النسا وثنا دافع بن دغفل  
السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بصريه عن جده ولا يثبت ما في هذا الاسناد والسمن حار رطب في الاول  
وفيه جلاء يسير ولطافة وتفتشية للاورام الحادثة من الابلان الناعمة وهو اقوى من الزبد في الاضمار والتلين وذكر  
جالينوس انه ابراء به الاورام الحادثة في الاذن وفي الارنبه واذا ذلك به موضع الاسنان نبت سرعا واذا خلط مع عسل لوز مرهلا  
ما في الصلابة الرية والكيموسات الغليظة الزجة الا انه ضار بالمعدة سيما اذا كان صابجا بلغميا واما سمن البقر والعزفانه  
اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب وفي كتاب الاسني عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
قال لم يستشف الناس بشئ افضل من السمن **سمي** روى الامام احمد بن حنبل وابن ماجه في سننه من حديث عبد الله  
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال اصناف السمك كثيرة واجودها  
ما لذ طعمه وطاب ريحه وتوسطه مقدار وكان رقيق القشر ولم يكن صلب اللحم ولا يابس وكان في ماء عذب حار على الحصى  
ويغتذى بالنبات لا الاقذار واصح ما كنهه ما كان في نهر جيل الماء وكان يايى الى الاماكن الصخرية ثم الرولية والمياه الجارية  
العذبة التي لا قدر فيها ولا حمأة كثيرة الاضطراب والتموج المكشوفة للشمس والرياح والسمك البحري فاضل محمود لطيف الطعم  
منه بارد رطب عسل ان هضامه ولد بلغا كثيرا الا البحري وما يجري مجراه فانه يولد خلطا محمورا وهو غصص للبدن ويزيد في  
المنى ويصلح الامزاج الحارة واما المالح فاجوده ما كان قريب العهد بالتحل وهو حار يابس وكما تقدم مرهله ازعاده وديسه  
والسلور منه كثيرة اللزاجة ويسمى البحرى واليهود لا تأكله واذا اكل طريا كان مليئا للبطن واذا ملح وعق واكل صفى قصبة الرية وهو  
الصوت واذا دق ووضع من خارج اخرج السلا والفضول من عمق البدن من طريق ان له قوة جاذبة وماء ملح البحرى المالح اذا  
جلس فيه من كانت به قرحة الامعاء في ابتلاء العلة وافقه يجذب به المواد الى ظاهر البدن واذا احتقن به ابرأ من عرق  
النساء واجوده ما في السمك ما قرب من مؤخرها والطري السمين منه ينحصب للبدن تحمه وودكه في الصحيحين من حديث جابر  
ابن عبد الله رضي الله عنه قال بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلث مائة راكب واميرنا ابو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهما  
الساحل فاصابنا جوع شديد حتى اكلنا الخبط فالتقى لنا البحر حوتا يقال لها عنبر فاكلنا منه نصف شهر فابتدنا بؤده حتى نابت  
اجسامنا فاخذ ابو عبيدة ضلعا من اضلاعه وخمل رجلا على بعيره ونصيه فرمته سلق روى الترمذي وابوداؤد  
عن ام المنذر قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه على رضي الله عنه ولنا داء في معلقة قالت ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ياكل وعلمه ياكل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي فانك ناقة قالت فجلت لهم سلقا وشعيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
يا علي فاصب من هذا فانه اوفق لك قال الترمذي حديث حسن غريب السلق حار يابس في الاذن وقيل رطب فيها وقيل مركب  
منهما وفيه برودة ملطفة وتحليل وتفتيم وفي الاسود منه قبض ونفع من داء الثعلب والكلف والحزاز والثاليل اذا طلى  
بمائه ويقتل القمل ويطلى به القوبا مع العسل ويغتر سدا الكبد والطحال اسودة يعقل البطن ولا سيما مع العسل وهم اريدان  
والابيض يلين مع العسل ويحقق بمائه للاسهال وينفع من القولنج مع المري والتوابل وهو قليل الغذاء ردي الكيموس يحرق  
الدم ويصلحه الخلد الخردل والاكثر منه يولد القبض والنفخ **حرف الشين** شونيز هو الحبة السوداء وقد تقدم في  
حرف الحاء **شابر** روي الترمذي وابن ماجه فسننهما من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بماذا كنت تستمشين قالت بالشابر قال حار ثيار الشابر شجر صغير وكبير كقامة الرجل اخرج له قضبان حمراء  
معلبة ببياض وفي رأس قضبانها حمة من ورق وله نور صفرا صفرا البياض يسقط ويخلقه مراد صغار فيها حب صغير  
مثل البطم في قدر احمر اللون ولها عروق عليها قشور حمراء المستعمل منه قشر عروقها ولبن قضبانها وهو حار يابس في الدرجة  
الرابعة ويسهل السوداء والكيموسات الغليظة والماء الاصفر البلغم كبر مغث والاكثر منه يقتل وينبغي اذا استعمل  
ان ينقع في اللبن الحليب يوما وليلة ويغير عليه اللبن في اليوم مرتين او ثلاثا ويخرج ويحفف في الظل ويخلط معه الورد والكثير  
ويشرب بماء العسل وعصير العنب والشرية منه ما بين اربع دنانير الى دانقين على حسب القوة وقال حنين اما ابن الشابر  
فلاخيفه ولا يرى شربه البتة فقد قتل به اطباء الطرقات كثيرا من الناس **شعير** روي ابن ماجه من حديث عائشة  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اخذ احدا من اهله الوعاء من الحساء من الشعير فصنع ثمرهم فحسوا منه ثم يقول  
انه لا يرق فواد الحزن ويسر فواد السقيم كما تسر احدكم الوسخ بالماء عن وجهها ومعنى يرقوه يشده ويقويه ويسر ويشفع  
ويزيل قد تقدم ان هذا هو ماء الشعير المغل وهو اكثر غذاء من سويقه وهو نافع للسعال وخشونة الحلق صالح لقمع حدة  
الفضول مدر للبول جالها في المعدة قاطع للعطش مطفئ للحرارة وفيه قوة يجلو بها ويلطف ويحل وصفته انه يوخد من  
الشعير الجيد الموضوض مقدار من الماء الصافي العذب خمسة امثاله ويلقى في قدر نظيف ويطن بنار معتدلة الى ان  
يبقى منه خماسة ويصفى ويستعمل منه مقدار الحاجة **محلا شوي** قال الله تعالى في ضيافة خليله ابراهيم عليه السلام  
لا ضيافة فما كبرت ان جاء يعجل حنين والحنيذ المشوي على الرضف وهي الحجارة المحمأة وفي الترمذي عن اوسمة رضي الله  
عنها انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فاكل منه ثم قام الى الصلوة وما توشأ قال الترمذي حديث صحيح  
فيه ايضا عن عبد الله بن الحارث قال كلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شوي في المسجد وفيه ايضا عن مغيرة بن شعبه  
قال ضفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فامر بحطب فتشوى ثم اخذ الشفرة فجعل يحز بها منقلا فجاء بلال فذن  
للصلوة فالتقى الشفرة فقال ماله تربيت يلالة انفع الشوي شوي لضان الحولى ثم العجل اللطيف السمين وهو حار رطب اليابس  
كثير التوليد السوداء وهو من اغذية الاقوياء والاصحاء والمرضى والمطبوخ انفع واخف على المعدة وارطب منه و  
من المطبوخ ارداء المشوي في الشمس المشوي على الجمر خيم المشوي باللهب وهو الحنيذ **شعر** ثبت في المسند

عن انس بن يهوديا اضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم تقديم له خبز شعير واهالة سبعة واهالة الشحم المذاب والالية و  
 السخنة المتغيرة وثبت في الصحيح عن عبد الله بن مغفل قال ولي جراب من شحم يوم خيبر قال التومته وقلت والله لا اعطى احدا من شيئا  
 فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم يقل شيئا آجود الشحم ما كان من جواد مكمل وهو حار طيب هو اقل طرية  
 من السمن ولهذا لو اذيب الشحم والسمن كان الشحم اسرع جودا وهو ينفع من خشونة الحلق ويرخي ويعفن ويدفع ضرره باليون  
 المملوح والزنجبيل وشحم المعز يقبض الشحوم وشحم التيوس اشد تحليلا وينفع من قروح الامعاء وشحم الغنز اقوى في ذلك  
 ويحقق به السج والرحم **حرف الصاد** صلوة قال الله تعالى **وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** وانها لكبيره **الاعلى**  
**أَخْشَعِينَ** وقال **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** وقال تعالى **وَأْمُرْهُمْ هَلِكٌ بِالصَّلَاةِ وَ**  
**أَصْطِرْ عَلَيْهِمُ** **لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى** وفي لسنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احزنه امر فزع  
 الى الصلوة وقد تقدم ذكر الاستشفاء بالصلوة من عامة الازواج قبل استحكامها **والصلوة** مجلبة للرزق حافظة  
 للصحة دافعة للاذى مطردة للادوى مقوية للقلب مبيضة للوجه مفرجة للنفس مذهبة للكسل منشطة للجوارح  
 ممددة للقوى شارحة للصدر مغذية للروح منورة للقلب حافظة للنعمة دافعة للنقمة جالبة للبركة مبعدة من  
 الشيطان مقربة من الرحمن وبالجملة لها تأثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب قواها ودفع المواد الردية عنها وما  
 ابتلى رجلا ن بها همة اوداء او محنة او بلية الا وكان حظ المصل من اقل وعاقبته اسلم والصلوة تأثير عجيب في دفع شرور  
 الدنيا ولا سيما اذا اعطيت حقها من التكيل ظاهر او باطنا فما استندفعت شرور الدنيا والاخرة واستجلبت مصالحهما  
 بمثل الصلوة وسر ذلك ان الصلوة صلة بالله عز وجل وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل يفتح عليه من انوار ابوابها  
 ويقطع عنه من الشرور اسبابها ويفيض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل العافية والصحة والغنية والغنى والراحة  
 والنعيم والافراح والمسرات كلها محضرة لديه ومسارعة اليه **صبر** الصبر نصف الايمان فانه ماهية مركبة من  
 صبر وشكر كما قال بعض اسلاف الايمان نصفان نصف صبر ونصف شكر قال تعالى **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ**  
**الصبر** من الايمان بمنزلة الراس من الجسد وهو ثلاثة انواع صبر على فرائض الله فلا يضيعها وصبر عن محارمه فلا يرتكبها  
 وصبر على قضيته واقداره فلا يتخطها ومن استكمل هذه المراتب الثلاث استكمل الصبر ولذة الدنيا والاخرة ونعيمهما والقوى  
 والظفر فيهما فلا يصل اليه احدا الا على جسر الصبر كما لا يصل احد الى الجنة الا على الصراط قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير  
 عيش في دار كناية بالصبر واذا تأملت الكمال لمكتسب في العالم رأيتها كلها منوطة بالصبر واذا تأملت النقصان الذي يذم صبرا  
 عليه ويدخل تحت قدرته رأيت به كل من عدم الصبر والشجاعة والعفة والجود والايثار كله صبر ساعة فالصبر طلسم  
**علم** نز العلى من حل في الطلسم فان كثرة + واكثر اسقام البدن والقلب نما ينشأ من عدم الصبر فما حفظت صحة  
 القلوب الابدان والارواح بمثل الصبر فهو الفارق الاكبر والترياق الاعظم لم يكن فيه الامعية الله مع اهله فان الله مع  
 الصابرين ومحبه له وفان الله يحب الصابرين ونصره لاهله فان النصر مع الصبر وانه خير لاهله واكثر صبره هو خير  
 للصابرين وانه سبب الفلاح **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** **صابر** روى ابو داود في

كأبى المراسيل من حديث قيس بن رافع القيسي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ذاقني الأمرين  
 من الشفاء الصبر والثقا وفي السنن لأبي داود من حديث أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة  
 وقد جعلت على صدره فقال ما ذا يا أم سلمة فقلت إنما هو صديق رسول الله ليس فيه طيب قال نه يشب الوجه فلا تجعل عليه  
 إلا بالليل نهى عنه بالنهار الصبر كثير المنافع لاسيما الهندي منه يتقى الفضول الصفراوية التي في الدماغ وأعصاب البصر  
 إذا طلى على الجبهة والصدغ يدهن الورع نفع من الصلابة وينفع من قروح الأنف والفم ويسهل السواداء والماليخوليا والصبر  
 الفارسي يذكى العقل يبدل القواد وينقى الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة إذا شرب منه ملعقتان بماء ويرد الشهوة البالية  
 والفاسدة وإذا شرب في البرد غيغف أن يسهل ما **ص** صور الصور جنة من زاد الروح والقلب البدن من أفعه يفوت الإحصاء له  
 في حفظ الصحة وإزالة الفضولات وحبس النفس عن تناول موزياتها ولا سيما إذا كان باعتدال قصد في أفضل وقت  
 شرعاً وحاجة البدن إليه طبعاً فإن فيه من إراحة القوى والأعضاء ما يحفظ عليها قواها وفيه غاصية يقتضي تأخره  
 تفرجه للقلب عاجلاً وأجلاً وهو نفع شئ لا يحاسب إلا مزجة الباردة والرطوبة وله تأثير عظيم في حفظ صحتهم وهو يدخل في الأدوية  
 الروحانية والطبيعية وإذا راعى الصائغ فيه ما ينبغي مراعاته طبعاً وشرعاً أعظم انتفاع قلبه وبدنه به وحبس عنه المواد الغريبة  
 الفاسدة التي هو مستعد لها وإزالة المواد الرديئة المحصلة بحسب كماله ونقصانه ويحفظ الصائغ مما ينبغي أن يتحفظ عنه وقياً  
 بقصود الصوم وسرعة عائلته الغائبة فإن القصد منه أمر آخر مما ترك الطعام والشراب باعتبار ذلك الأمر اختص من بين  
 الأعمال بإذنه سبحانه ولما كان وقاية وجنة بين العبد وبين ما يوذى قلبه وبدنه عاجلاً وأجلاً قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
 آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ فاحمد مقصود الصيام الجنة والوقاية وهي حمية عظيمة  
 النفع والمقصود الآخر اجتماع القلب والهم على الله تعالى في توفير قوى النفس على محابه وطاعته وقد تقدم الكلام في بعض أسرار الصوم  
 عند ذكر هديه صلى الله عليه وسلم فيه **حرف الصاد** ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سئل عنه لما قدم إليه ما منتم من **ك** كما حرام هو فقال لا ولكن لم يكن بارض قومى فجلدني إعاقة وأكل بين يديه وعلى ما رآته  
 وهو ينفذ في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا حله ولا حرمه وهو ما يابس بقوى مشهور  
 أجماع وإذا دق ووضع على موضع الشوكه اجتذبه **ض** فقد قال الإمام أحمد الضفدع لا يحل في الداء نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن قتلها يريد الحديث الذي رواه في مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه أن طبيباً ذكره **ض**  
 في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهاه عن قتلها قال صاحب القانون من أكل من دم الضفدع أوجرمه وجرم بدنه  
 وكمد لونه وقد ذاق الموت ولذلك ترك الأطباء استعماله خوفاً من ضرره وهي نوعان مائية وقراية والتراية تقتل  
 أكلها **حرف الطاء** طيب ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حبيب اليكم من دنياكم النساء والطيب جعلت قرة  
 عيني في الصلوة وكان صلى الله عليه وسلم يكثر التطيب يشتم عليه المرائحة الكريهة ويشوق عليه والطيب غذاء للروح التي هي مطية  
 القوى القوي تنضاعف وتزيد بالطيب كما تزيد بالغذاء والشراب الدعة والسرور ومعاشرة الأحبة وحديث الأمو المحبوبة  
 وغيبة من تسر غيبته من خلد به ويثقل على الروح مشاهدته كالثقل والبغضا فان معاشرتهم توهم القوى وتقبل لهم

والغمر وهو للروح بمنزلة النحي للبدن وبمنزلة الرائحة الكريهة ولهذا كان ما أحبب الله سبحانه الصيامة رضى الله عنه بينهم  
عن التخلق بهذا الخلق فمعاشرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأذيه بذلك فقال إذا دعيتكم فأدعيتكم وإذا طعنتم فأنشروا  
ولا مستأنسين لحديثي إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق والمقصود أن الطيب كان من أحب  
الاشياء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وله تأثير وحفظ الصحة ودفع كثير من الألام وأسبابها بسبب قوة الطبيعة به **طين**  
ورد في حديث موضوع لا يصح منها شيء مثل حديث من أكل الطين فقد أعان على قتل نفسه ومثل حديث لا يحيد ولا تأكل  
الطين فإنه يعظم البطن ويصفى اللون ويذهب بها الوجه وكل حديث في الطين فإنه لا يصح ولا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام إلا أنه روى مؤيد بن عمار عن العروق وهو ياربس قوى التجفيف ويمنع استطلاق البطن ويوجب نفث الدم وقوة  
**الطمر** قال تعالى طعم منضوج قال أكثر المفسرين هو الموز والمنضود هو الذي قد تضد بعضه على بعض كالشط وقيل الطم  
الشيمر والشوك تضد مكان كل شوكه ثمرة قد كان تضد بعضه إلى بعض فهو مثل الموز وهذا القول أصح ويكون من  
ذكر الموز من السلف أراد التمثيل لا التخصيص الله أعلم وهو حار طيب أجود المستطيل المحلوة يرفع من خشونة الصدر  
الرية والسعال وقروح الكليتين والمثانة ويدبر البول يزيد في المنى ويخرج الشهوة للجوارح ويلين البطن ويوكل قبل الطعام ويضرب  
المعدة ويزيد في الصفراء والبلغم ودفع ضرره بالسكر والعسل **طلع** قال تعالى والفصل بأشقات لها طلع نضيد وقال تعالى  
ونخل طلعها هضيم طلع النخل ما يبدر من ثمرة في أول ظهوره وقشره يسمى الكفري والنضيد المنضود الذي قد تضد  
بعضه على بعض إنما قال له نضيد ما دام في كفره فإذا انقضى فليس بنضيد فأما الهضيم فهو المنضم بعضه إلى بعض فهو  
كالنضيد أيضاً وذلك يكون قبل تشقق الكفري عنه والطلع نوعان ذكرنا في التلقيم هو أن يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق  
الحنطة فيجعل في الإنثى وهو التاير فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والأنثى وقد روى مسلم في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله  
رضي الله عنه قال مرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل فرأى قومًا يلقيون فقال ما يصنع هؤلاء قالوا ياخذون من الذكر  
فيجعلونه في الأنثى قال ما اظن ذلك يعني شيئاً فبلغهم فتركوه فلم يصح فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو طعن فأن كان يعني  
شيئاً فاصنعوه فأنما أنا بشر مثلكم وإن الظن يخطئ يصيب لكن ما قلت لكم عن الله عز وجل فلن أكذب عليكم طلع النخل ينفع  
من الباه ويزيد في المباشرة ودقيق طلعها إذا تحملت به المرأة قبل الجماع أعان على الحمل حانة بالغة وهو في البرودة واللبوسة  
والدرجة الثانية يقوى المعدة ويخففها ويسكن شائكة الدم مع غلظة وبطو هضم ولا يحتمل إلا أصحاب الأمزجة الحارة  
ومن أكثر منه فإنه ينبغي أن يأخذ عليه شيئاً من الجوارشات الحارة وهو يعقل الطبع ويقوى الاحشاء والجوارح مجزاة و  
كذلك البهيم والبسر الأكثر منه يضرب المعدة والصدر وربما ورث القولنج وأصلحه بالسمن أو بما تقدم **حرف العيز**  
عنب في الغيا نيات من حديث حبيب بن زهير عن ابن عباس رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل  
العنب خرطقالاً وجعفر العقيلي الأصل لهذا الحديث قلت وفيه داود بن عبد الجبار بن يوسف الكوفي قال يحيى بن معين كان  
يكذب يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب العنب العظيم وقد ذكر الله سبحانه العنب في ستة مواضع من كتابه  
من جملة نعمه التي أنعم بها على عباده فهذا الدار في الجنة وهو من أفضل الفواكه وأكثرها منافع وهو يوكل رطباً وبابساً وأخضر

ويأتها وهو فاكهة مع الفواكه وقوت مع الاقوات وادام مع الادام ووداد مع الادوية وشراب مع الاشرية وطبعة طبع الحمى  
 الحارة والرطوبة وجيدة الكبار لمائي والابيض احمد من الاسود اذا ساوا في الحلاوة والمترك بعد قطفه يومين او ثلثة  
 احمد من المقطوف في يومه فانه منظم مطلق للبطن والمعلق حتى يضمق شره جيد للغذاء مقبول للبطن وغذاؤه كغذاء التين  
 والزبيب اذا القى عجر العنكب كان كثر تلييناً للطبيعة والاكثر منه مصدع للرأس ودفع مضرة بالرومان المزوم منقعة العنب  
 يسهل الطبع ويسمن ويغذ وجيدة غذاء حسنا وهو احد الفواكه الثلث التي هي ملوك الفاكهة هو الرطب والتين **عسل**  
 قد تقدم ذكر منافع قال ابن جرير قال الزهري عليك بالعسل فانه جيد للحفظ واجوده اصفاه وابيضه والينه حدة و  
 اصدقه حلاوة وما يؤخذ من الجبال والشجر له فضل علم ما يؤخذ من الخلالا وهو بحسب روع نخله **عجوة** في الصحيحين من حديث  
 سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تصيم بسهم تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم  
 ولا صحر وفي سنن النسائي وابن ماجه من حديث جابر وابن سعيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم العجوة من  
 الجنة وهي شفاء من السم والكأمة من المن ماؤها شفاء للعين وقد قيل ان هذا في العجوة المدينة وهي احد اصناف التمراك  
 ومن انفع تمر الحجاز على الاطلاق وهو صنف كرميل ذو متين للجسم والقوة من الين التمر والطيبه والذرة وقد تقدم ذكر التمر  
 لطبعه ومنافعه في حزن الماء والكلام على فم العجوة للسم والسحر فلا حاجة لاعادته **عناب** تقدم في الصحيحين من حديث  
 جابر في قصة ابراهيم عليه السلام واكلهم من العنبر شهر وانهم تزودوا من لحمه وسائق المدينة وارسلوا منه الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو احد ما يدل على ان اباحة ما في البحر لا يختص بالسمك وعلى ان ميتته حلال واعترض على ذلك بان البحر  
 القاه حيا ثم جرد عند الماء فمات وهذا حلال فان موته بسبب مفارقه للماء وهذا لا يصح فانهم انما وجدوه ميتا بالسائل  
 ولو يشاهدوه قد خرج عنه حيا ثم جرد عن الماء وايضا فلو كان حيا لما القاه البحر اساحله فانه من المعلوم ان البحر انما يقذف  
 الساحله الميت من حيواناته لا الحي منها وايضا فلو قد را حلال ما ذكره لو يجز ان يكون شرطا في الاباحة فانه لا يباح الشئ مع  
 الشك في مسيله يا حنة ولهذا منع النبي صلى الله عليه وسلم من اكل الصيد اذا وجد الصائد غريقا في الماء للشك في سبب موته  
 هل هو الالة ام الماء واما العنبر الذي هو احد انواع الطيب فهو من اغر انواعه بعد المسك واطا من قدمه على المسك  
 جعله بعضهم سيلا نوع الطيب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المسك هو اطيب الطيب وسياتي ان شاء الله  
 تعالى ذكر الخصائص والمنافع التي خص بها المسك حتى انه طيب الجنة والكشبان التي هي مقاعد الصديقين هناك من مسك  
 لا من عنبر الذي غر هذا القائل انه لا يدخله التغير على طول الزمان فهو كالذهب وهذا لا يدل على انه افضل من المسك فانه  
 بهذه الخاصية الواحدة لا يقاوم ما في المسك من الخواص وبعد فضربه كثيرة والوانه مختلفة منه الابيض والاشهب و  
 الاحمر والاصفر والاحضر والازرق والاسود وذو الالوان واجوده الاشهب ثم الازرق ثم الاصفر وارجأ الاسود وقد اختلف  
 الناس في عنبره فقالت طائفة هو نبات ينبت في قعر البحر فتبتله بعض دوابه فاذا امتل من قذفته رجيعا فيقذفه البحر  
 الى ساحله وقيل بل ينزل من السماء في جزائر البحر فتلقيه الامواج الى ساحل وقيل روث دابة بحرية يشبه البقرة وقيل بل هو  
 جثاء من جثاء البحر اي زبد قال صاحب القانون هو فيما يظن ينبت من عين في البحر الذي يقال انه زبد البحر وروث دابة بعيدا

ومزاجه حار رابيس مقول للقلب الدماغ والنحواس اعضاء البدن نافع من القابح والقوة والامراض الباغية وواجب المعدة  
 الباردة والرياح الغليظة ومن السددة اذا شرب او طلى به من خارج واذا تجر به نفع من الزكام والصداع والشقيقة الباردة  
**عود الهندى** نوعان **احدهما** يستعمل في الادوية وهو الكست ويقال له القسطوسيا في حروف القاف  
**الثاني** يستعمل في الطيب ويقال له الالوة وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يستعمل الالوة غير  
 مطراة وبكا فور يطرح معها ويقول هكذا كان يستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه في صفة نعيم اهل الجنة مجمر  
 الالوة والجماجم مجمر وهو ما يتجر من عود وغيره وهو انواع اجودها الهندى ثم الصينى ثم القمارى ثم المنلى واجوده الاسود  
 والازرق الصلب الرزين الدسم واقله جودة ما خف وطفا على الماء ويقال انه شجر يقطع ويدفن في الارض سنة فتاكل الارض  
 منه ما لا ينفع ويبقى عود الطيب لا تقبل فيه الارض شيئا ويتعفن منه قشرة وما لا طيب فيه وهو حار رابيس في الثانية يفتح  
 السدد ويكسر الرياح ويذهب بفصل الرطوبة ويقوى الاحشاء والقلب يفرجه وينفع الدماغ ويقوى النحواس ويجبس البطن  
 وينفع من سلس البول لحادث عن برد المثانة قال ابن سينا العود ضرب كثير يجمعها اسم الالوة ويستعمل من داخل وخارج و  
 يتجر به مفردا ومع غيره وفي الخاط الكافورى عند التجرير معنى طيبى هو اصله كل منهما بالآخر وفي التجرير مراعات جوهر الهوى اصلا  
 فانه احد الاشياء الستة الضرورية التي في صلاحها صلاح الابدان **عسل** قد روى فيه احاديث كلها باطلة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لم يقل شيئا منها كحديث انه قدس فيه سبعون نبيا وحديث انه يريق القلب فيرد الدمعة وانه  
 مأكول الصالحين وافرغ شئ جاء فيه واصحه انه شهوة اليهود التي قد موها على المن والسلوى وهو قرن الثوم والبصل في الذر  
 وطبعه طبع المؤمن بار رابيس وفيه قوتان متضادتان احدهما يعقل الطبيعة والاخرى يطلقها وقشرة حار رابيس في الثالثة  
 حريف مطلق للبطن وترياقه في قشره ولهذا كان صحاحه انفع من مطحونه واخف على المعدة واقل ضررا فان لبه يعلى الهضم لبرود  
 ويوسسته وهو مولد للسوداء ويضر بالمليخوليا ضررا ابديا ويضر بالاعصاب البصر وهو غليظ الدم وينبغي ان يتجنبه اصحاب  
 السوداء واكثرهم منه يولد لهم ادواء ردية كالوسواس والجذام وحصى الريم ويقلل ضرر السلق والاسفاناج واكثر الدهن  
 وارحى ما اكل بالمكسود ولينجنب خلط الحلاوة به فانه يورث سد الكبدية وادماهه يظلم البصر لشدة تحقيقه ويعسر البول  
 ويوجب الانسداد الباردة والرياح الغليظة واجوده الابيض السمين السريع النضاب واما ما يظنه الجهال انه كان سماط الخليل  
 الذى يقدمه لاضيافه فكذب مقترى وانهما حكى الله عنه الضيافة بالشوى وهو العجل الحنيد وذكر الهمم عن اسحاق قال  
 سئل ابن المبارك عن الحديث الذى جاء في العدى انه قدس على لسان سبعين نبيا فقال لا على لسان نبى احد انه لم ي  
 منكم من يجد لكم به قالوا سلم بن سالم فقال ممن قال عنك وعني ايضا **حرف الغيث** غيث مذكور في القرآن فعدة موضع  
 وهو ليد الاسم على السموم والمستنقى على الروح والبدن تلجج الاسماع بذكره والقلوب بورده وماؤه افضل المياه والطحها  
 وانفعها واعظمها بركة ولا سيما اذا كان من سحاب مرعد واجتمع في مستنقعات الجبال وهو اربط من سائر المياه لانه لم  
 تطل مدته على الارض فمكتسب من يبوستها ولم يخالطه جوهر رابيس ولذلك يتغير ويتعفن سريعاً للطافته وسرعة انقائه  
 وهل الغيث الرسمى الطوف من الشتوى وبالعكس فيه قولان قال من رجع الغيث الشتوى حرارة الشمس تكون حينئذ اقل

فلا يجتذب من ماء البحر الا الطفه والجوصات وهو خال من الانجزة الدخانية والغبار الخاط لالماء وكل هذا واجب لطفه و  
صفاه وخلو من مخالط وقال من رجم الرسمى بحجارة توجب تحلل الانجزة الغليظة وتوجب رقة الهوى ولطافته فيخف بذلك الماء  
وتقل اجزائه الارضية وتصادف وقت حياة النبات ولا تشجار طيب الهوى وذكر الشافعي رحمه الله عن انس بن مالك  
رضي الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابنا مطر فحسبنا اننا قد اصابنا مطر فحسبنا اننا قد اصابنا مطر فحسبنا اننا قد اصابنا مطر  
في الاستسقاء ذكر استمطاره صلى الله عليه وسلم وتبركه بالغيث عند اهل مجيئه **حرف الفاء** فاتحة الكتاب وام القرآن و  
السبع المثاني والشفاء التام والدواء النافع والرقية التامة ومقتام الفناء والفلاح وحافظة القوة ودافعة الضر والغم و  
أنفوخ الحزن لمن عرفت مقدارها واعطاها حقها واحسن تنزيلها على دانه وعرف وجه الاستشفاء والتداوى بها و  
السرا الذي لا جمل كانت كذلك ولما وقع بعض الصحابة على ذلك قرباها اللديف فبرء لوقته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وما ادراك  
انها رقية ومن ساعده التوفيق واعين بنور البصيرة حتى وقف على اسرار هذه السورة وما اشتملت عليه من التوحيد ومعرفته الذات  
والاسماء والصفات والافعال اثبات الشرع والقدر المعاد وتجريد توحيدة الربوبية والالهية وكما التوكل والتفويض الى من له  
الامر كله وله الحمد كله وببده الخير كله واليه يرجع الامر كله والافتقار اليه وطلب الهداية التي هي اصل سعادة الدارين وعلم ارتباط  
معانيها بجلب مصالحها ودفع مفاسدها وان العاقبة المطلقة التامة والنعمة الكاملة منوطة بما موقوفة على التحقق بها  
اغنته عن كثير من الادوية والرقى واستفقر بها من الخيرات ابوابه ودفع بها من الشرر اسبابه وهذا امر محتاج استحداث فطرة  
اخرى وعقل اخر ايمان اخر وتالله لا تجد مقالة فاسدة ولا بدعة باطلة الا فاتحة الكتاب تضمنت لردّها وابطالها باقرب  
طرق واصحها واوضحها ولا تجد بايا من ابواب المعارف الالهية واعمال القلوب ادويتها من عللها واسقامها الا وفي فاتحة  
الكتاب مفتاحه وموضع الدلالة عليه لا مازلا من منازل السائرين الى رب العالمين الا وبلايته ونهايته فيها ولعمري ان  
شأنها الاعظم من ذلك وهي فوق ذلك وما تحقق عبد بها واعتصم بها وعقل عن تكلم بها واتزلها شفاء تاما وعصمة بالغة و  
نور مبين فمهما فهموا فهم لازمها كما ينبغي وقم في بدعة ولا شرك ولا اصابه مرض من اراض القلوب الا الما غدير مستقر  
هذا وانها المفتاح الاعظم لكنوز الارض كما انها المفتاح لكنوز الجنة ولكل ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح ولو ان  
طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة وتحققوا بمعانيها وركبوا هذا المفتاح اسنانا واحسنوا الفتح به لوصلوا الى تناول  
الكنوز من غير مصاوق ولا ممانم ولم نقل هذا مجازة ولا استعارة بل حقيقة ولكن الله تعالى حكمة بالغة في اخفاء هذا السر عن  
نفوس اكثر العالمين كما هي حكمة بالغة في اخفاء كنوز الارض عنهم والكنوز المحجوبة فلا تستخدم عليها ارواح خبيثة شيطانية تحوّل  
بين الناس وبينها ولا تقهرها الا ارواح علوية شريفة غالبها لها بحالها الايمان معها منه اسلحة لا تقوم لها الشياطين واكثر نفوس  
الناس ليس بهذه المثابة فلا يقاوم تلك الارواح ولا يقهرها ولا يئس من سلبها شيئا فان من قتل قتيلا فله سلبه **فاغنيه**  
هي نور الجنان وهي من اطيب الراحين وقد روى البيهقي في كتابه شعب الايمان من حديث عبد الله بن بريدة عن ابيه رضي الله عنه  
يرفعه سيد الراحين في الدنيا والاخرة الفاغية وروى فيه ايضا عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كان احب الراحين الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاغية والله اعلم بحال هذين الحديثين فلا نشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا نعلم



صحته وهي معتدلة في الحر واليبس فيها بعض القبض اذا وضعت بين طي ثياب الصوف حفظتها من السوس ويدخل في مراد القائل  
 والتمدد ودهنها يحمل الاعيا ويلين العصب **فضة** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غامه من فضة وفضة منه  
 وكانت قبيلة سيفه فضة ولوحه عنده في المنع من لباس الفضة والتحلي بها شئ البتة كما صح عنه المنع من الشرب وانيتها  
 وباب الأنية اضيق من باب اللباس والتحلي لهذا يباح للنساء لباسا وحلية ما يحرم عليهم استعماله انية فلا يلزم من تحريم  
 الأنية تحريم اللباس الحلية وفي اللسان عنه وأما الفضة فالعباد بها لعبا فالمنع يحتاج الى دليل يبينه اما نزل واجماع فان  
 ثبت احدهما والافنى القلب من تحريم ذلك على الرجال شئ والنبي صلى الله عليه وسلم امسك بيده ذهباً وبالاخرى حرقاً وقال  
 هذان حرام على ذكورا متى حل لانا ثم والفضة سر من اسرار الله في الارض وطلسم الحجاجات واحسانها هل الدنيا بينهم وبينها  
 مرقوق بالعيون بينهم معظم في النفوس مصدر الحجالس لا تعلق دونه الابواب لا تل بمجالسته ولا معاشرته ولا يستقل  
 مكانه تشيخ الاصابع اليه وتعد العيون نطقها عليه ان قال سمع قوله وان شفع قبلت شفاعته وان شهد نكيت شهادته  
 وان خطب قفوه لا يعاب ان كان ذات شية بيضاء فهي اجل عليه من حلية الشباب هي من الادوية المفرحة النافعة من الهم  
 والغم والحزن وضعت القلب خفقانه وتدخل في المعاجين الكبار تجذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الاخلاط الفاسدة  
 خصوصاً اذا ضعفت الى العسل المصفى الزعفران ومزاجها الى اليبوسة والبرودة ويتولد عنها من الحرارة والرطوبة ما يتولد  
 والجنان التي عدها الله عز وجل لا ولياً له يوم يلقونه اربع جنتان من ذهب وحببتان من فضة انيتها وحليتها وما فيها وقد  
 ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح انه قال الذي يشرب في انية الذهب الفضة انها يخرج من بطنه نار جهنم وصح عنه صلى الله  
 عليه وسلم انه قال لا تشربوا في انية الذهب الفضة ولا تأكلوا فيهما فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ققيل لعة التحريم تضيق  
 النقود فانها اذا اتخذت او افانت الحكمة التي وضعت لاجلها من قيام مصالح بني آدم وقيل العلة الفخر والخيلاء وقيل لعة  
 كسر قلوب الفقراء والمساكين اذا راوها وعانيوها وهذه العلة فيها ما فيها فان التعليل بتضييق النقود يمنع من التحلي بها و  
 جعلها سبائك ونحوها مما ليس بأنية ولا نقد والفخر والخيلاء حرام باي شئ كان وكسر قلوب المساكين لا ضابط له فان قلوبهم  
 تنكسر بالدر والواسعة والمخلائق المعجبة والمراكب الفاخرة والملابس الفاخرة والاطعمة اللذيذة وغير ذلك من المباحات  
 وكل هذه علل منتقضة اذ توجد العلة ويختلف معلولها فالصواب ان العلة والله اعلم ما يكتسب استعمالها القلب من الهياة  
 والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة ولهذا علل النبي صلى الله عليه وسلم بانها للكفار في الدنيا اذ ليس لهم نصيب من العبودية  
 التي ينالونها بها في الآخرة فلا يصلح استعمالها لعباد الله في الدنيا وانما يستعملها من خرج عن عبوديته ورضى بالدنيا واجلها  
 من الآخرة **حرف القاف** قرآن قال الله تعالى وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَهُدًى وَبُشْرَى لِّمَنِ اسْمُهُ هَذَا  
 الجنس لا للتبعض وقال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ فَاقْرَأْ هُوَ شِفَاءٌ النَّاسِ مِنْ  
 جميع الادواء القلبية والبدنية وادواء الدنيا والآخرة وما كل احد يوهل ولا يوفق للاستشفاء به واذا احسن العلل التدا  
 به ووضعها على حائنه بصدق وايمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيفاء شروطه لم يقاومه الداء ابداً وكيف يقاوم الادواء  
 كلام رب الارض والسما الذي لو انزل على الجبال لصد عنها او على الارض لقطعها فاما من مرض من امراض القلوب الابدان الاد

القرآن سبيل للدلالة على دوائه وسببه وأحمية منه لمن رزقه الله فومأ في كتابه وقد تقدم في أول كلامي على الطب ببيان أن  
القرآن العظيم إلى أصوله ومجامعه التي هي حفظ الصحة وأحمية واستفراغ المودى والاستدلال بذلك على سائر أفراد هذه  
الأنواع وأما الأدوية القلبية فإنه يذكرها مفصلة ويذكر أسباب دوائها وعلاجها قال **أَوْ كَيْفَ يُرْمَى أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ**  
**يُحْكِي عَلَيْهِنَّ فَمَنْ لَمْ يَشْفِهِ الْقُرْآنُ فَلا شِفَاةَ لَهُ وَلَمْ يَكْفِهِ اللهُ فَلا كَفَاةَ لَهُ قَسًا** في السنن من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالوطب رواه الترمذي وغيره القثاء بارد رطب في الدرجة الثانية مطع  
محرارة المعدة الملتصبة بعلى الفساد فيها نافع من وجع المثانة ورائحته تنفع من الغشى وبزره يدر البول وورقه إذا اتخذ  
خمساً انفع من عضه الكلب هو بطن الأفعى من المعدة برودة مضر ببعضها فينبغي أن يستعمل معه بما يصلحه ويكسر  
برودته ورطوبته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكله بالوطب فاذا أكل به زبيباً وعسل عدله **قَسَطُ**  
كست بمعنى واحد وفي الصحيحين من حديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خير ما تداءيتم به الحجامة و  
القسط الجري وفي المسند من حديث ام قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بهذا العود الهندي فان فيه سبعة اشقية  
منها ذات الجنب القسط ضربان احدهما الابيض الذي يقال له الجري الآخر الهندي وهو أشدهما حرّاً والابيض لينهما و  
منافعهما كثيرة جداً وهما حاران يابسان في الثالثة ينشقان البلغم قاطعان للزكام وإذا شربا نفعاً من ضعف الكبد المعده  
ومن بردهما ومن حمى الدور والربم وقطعا وجع الجنب نفعاً من السموم وإذا طربه الوجه معجوناً بالماء والعسل قلع الكلف قال  
جالينوس ينفع من الكزاز ووجع الجنين ويقتل حب القرع وقد خفي على جمها من الأطباء نفعه من وجع ذات الجنب فأنكروه  
ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس نزله منزلة النصركيف وقد نص كثير من الأطباء المتقدمين على أن القسط يصلح  
للنوع البلق من ذات الجنب في كونه الخطأ عن محمد بن أبيهم وقد تقدم أن طب الأطباء بالنسبة إلى طب الأنبياء أقل من نسبة طب  
الطريقة والعجائز إلى طب الأطباء وإن بين ما يلقي بالوحى وبين ما يلقي بالتجربة والقياس من الفرق اعظم ما بين القدم والقرم ولوان  
هو كآء الجبال وحدها واداء منصوماً عن بعض اليهود والنصارى المشركين من الأطباء لتلقوه بالقبول والتسليم ولم يتوقفوا على  
تجريبه نعم نحن لا نكرن للعادة تأثيراً في الانتفاع بالدواء وعدمه فمن اعتاد دواءً وغذاءً كان انفع له وأوفى مما لو عتد به بل ربما  
لو يتنفع به من لو يعتد به وكلام فضلاء الأطباء وإن كان مطلقاً فهو بحسب الأمراض والأزمنة والأماكن والعوائد وإذا كان  
التقييد بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم إلا  
من أيداه الله بروحه الإيمان ونور بصيرته بنور الهدى **قَصَبُ السُّرْجَاءِ** في بعض ألفاظ السنة الصحيحة في الحوض ماؤة  
أعلى من السكر ولا يعرف السكر في الحديث إلا في هذا الموضع والسكر حادث لم يتكلم فيه المتقدمون الأطباء ولا كانوا يعرفونه ولا يصنفونه  
في الأشربة وإنما يعرفون العسل يدخلونه في الأدوية وقصب السكر حار رطب ينفع من السعال يجلو الرطوبة والمثانة وقصبة  
الرية وهو أشد تليناً من السكر وفيه معونة على القيء ويدر البول ويزيد في الباه قال عفان بن مسلم الصغار من مص قصب  
السكر يلد طعامه لو نزل يومه أجمع في سرور انتهى وهو ينفع من خشونة الصدر والحلق إذا شوى ويولد رياحاً دفعها بان يقشر  
يفعل بها حار السكر حار رطب على الأصح وقيل بارد وأجوده الابيض الشفاف والطبرزد وعتيقه الطف من جدلية وأدوية

ونزعت رغوته سكن العطش والسعال هو يضر المعدة التي تتولد فيه الصفراء لاستحالة اليها ودفع ضرر ياء الليمون والناثر  
او الرمان اللذان وبعض الناس يفضل على العسل لقله حرارته ولبينه وهذا تحامل منه على العسل فان منافع العسل اضعاف  
منافع السكر وقد جعل الله شفاء ودواء وادما وحلاوة وابن نفق السكر من منافع العسل من تقوية المعدة وتليين  
الطبع واحلال البصر وجلا عظمتها ودفع الخواثيق بالغرغرة وابو اءة من القالب والقوة ومن جميع العلل الباردة التي تحدث  
في جميع البدن من الرطوبة في جذبها من قعر البدن ومن جميع البدن وحفظ صحته وتسميته وتسميته والزيادة في البك  
والتحليل والحلاوة وفما فواء العروق وتنقية المعاء واحلال الدود ومنع التخم وغيره من العفن والادم النافع ومواقفة  
من غلب عليه البلغم والمشائخ واهل الامزجة الباردة وبالحيلة فلا شئ انفع منه للبدن وفي العلاج وحجر الادوية وحفظ  
قواها وتقوية المعدة الى اضعاف هذه المنافع فاين للسكر مثل هذه المنافع والخصائص وقريب منها **كتاب الكافور**  
الحق قال المروزي بلغنا باعبد الله اني سمعت فكتب لي من احمى نعمة فيها بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله محمد رسول الله  
يا ناركوني برؤا وسلمنا على ابراهيم وارادوا به كيلا فجعلناهم الاخستن اللهم بجزائيل وميكائيل اسرافيل شفص صاحب  
هذا الكتاب بحولك وقوتك وجبروتك اله احمى امين قال المروزي وقرأ على ابى عبد الله وانا اسمع ابو المنذر عن ابن جهم عن  
يونس بن حبان قال سألت ابا جعفر محمد بن علي ان اعلق التعويذ فقال **كتاب** كان كتاب الله او كلام عن نبى الله فعلقه  
واستغفرت به ما استطعت قلت اكتب هذه من حق الوهم باسم الله وبالله وبمحمد رسول الله الى اخره اى قال نعم وذكر احمد  
عن عايطة رضوان الله عنها وغيرها انهم سهلوا في ذلك قال حرب ولم ينفذ فيه احمد بن حنبل قال احمد كان ابن مسعود يكره  
كراهة شديدة جلدوا قال احمد وقد سئل عن التماسه فعلق بعد نزول البلاء قال اله جوان لا يكون به باس قال الخلال حدثنا  
عبد الله بن احمد قال رأيت ابى يكتب التعويذ للذى يفرع والحق بعد وقوع البلاء **كتاب** لعسر الولادة قال الخلال حدثني  
عبد الله بن احمد قال رأيت ابى يكتب المرأة اذا عسر عليها ولادتها في جوارحها بيض وشئ نظيف يكتب حديث ابن عباس رضي  
الله عنه لا اله الا الله اعلم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا  
الا ساعة من نهار بلغ كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او ضحاها قال الخلال انما نا ابو بكر المروزي ان ابا عبد الله جاءه  
رجل فقال يا ابا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين فقال قل له هي مجام واسم وزعفران ورأيت  
يكتب لغير واحد ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس قال مر عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم على بقرة قد اعترض ولدها  
في بطنها فقالت يا كلمة الله ادع الله لي ان يخلصني مما انا فيه فقال يا خالق النفس من النفس وبيا فخلص النفس من  
النفس يا مخرج النفس من النفس فخلصها قال فرمت ولدها فاذا هي قائمة تشمه قال فاذا عسر على المرأة ولدها  
فاكتبه لها وكلما تقدم من الرقي فان كتابته نافعة ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القرآن وشربه وجعل ذلك  
من الشفاء الذي جعل الله فيه **كتاب** اخر ذلك يكتب في ناء نظيف اذا السماء انشقت واذا نزلت فيها وحقت واذا الارض  
مادت واذا انفتحت ما فيها وتخلت وتشرب منه الحامل ويرش على بطخ **كتاب** للرعاف كان شيخنا الاسلام ابن تيمية  
رحمه الله يكتب على جبهته وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي رغيض الماء وقضوا ما امرت وسمعته يقول كتبها

لغير واحد قبرا فقال ولا يجوز كتابتها بدم الرعاف كما يفعلها الجهال فان الدم نجس فلا يجوز ان يكتب به كلام الله تعالى **كتاب**  
 اخر له خرج موسى على السلام برداء فوجد شعيبا فشد به بردائه نحو الله ما يشاء ويثبت وعنده **أو الكتاب كتاب** اخر له  
 يكتب عليه فاصابها عصا فرفقها نارا فاحترقت بحول الله وقوته **كتاب** اخر له عند اصفر الشمس يكتب عليه يا أيها الذين  
 آمنوا تقولوا لله وأمنوا برسوله يؤتوا كفايتهم من رحمة ربهم ويجعل لكم نوراً تمشون به ويعرف الله عفوكم **وحيث** **كتاب**  
 اخر له المثلثة يكتب على ثلث ورقات لطاف بسم الله فرت بسم الله مرت بسم الله قلت وياخذ كل يوم ورقة ويجعلها في  
 فيه ويبسطها بماء **كتاب** اخر له في النساء بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رب كل شيء ومليك كل شيء وخالق كل شيء انت خلقتني  
 وانت خلقت النساء فلا تسلطه على يادى ولا تسلطى عليه بقطم واشفى شفاى لا يفاد سقما لا شفى الا انت **كتاب**  
 للعرق الضارب في الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم  
 من الحمى ومن الاوجاع كلها ان يقولوا بسم الله الكبير اعوذ بالله العظيم من شر عرق نعار من شر حر النار **كتاب** لوجع الضرس  
 يكتب على الخد الذي يلي الوجع بسم الله الرحمن الرحيم قل هو الذي انشأكم وجعل لكم السمع والابصار والافئدة وليد ما تشاءون  
 وان شاء كتب ولكه ما سكن في الليل والنهار فهو الشميم **كتاب** اخر له يكتب عليه ويبدأ لونه عن الجبال فقل في شفاها  
 ري شفا قديد رها قاصفا لا ترى فيها عوجا ولا امنا **كتاب** ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الكمأة من  
 المن وماؤها شفاء للعين اخر جازة في الصحيحين قال ابن الاعراب الكمأة جمع واحدة كمء وهذا خلاف قياس العربية فان  
 ما بينه وبين واحدة التاء فالواحد منه بالتاء واذا حذف كان للجمع وهل هو جمع او اسم جمع على قولين مشهورين قالوا  
 ولو خرج عن هذا الاحرف ان كمأة وكوء وجناة وجنء وقال غير ابن الاعراب بل هي على القياس الكمأة للواحد والكوء للكثير  
 وقال غيرهما الكمأة تكون واحدا وجنءا واحدا وجنءا واحدا وجنءا واحدا وجنءا واحدا وجنءا واحدا وجنءا واحدا وجنءا واحدا  
 اكوءا وعسا قلابه ولقد نهيتك عن نبات الاوبرة وهذا يدل على انكماء مفرد وكمأة جمع والكمأة تكون في الارض من غير  
 ان تزرع وتميت كمأة لاستئثارها ومنه كما الشهادة اذا استرها واخفاها والكمأة مخفية تحت الارض لا ورق لها ولا  
 ساق ومادتها من جوهر ارضي بخاري محقق في الارض نحو سطحي محقق في برد الشتاء وتنمية امطار الربيع في تولد  
 ين دفع نحو سطحي الارض متجسدا ولذلك يقال لها جددى الارض تشبه بابا الجدد في صورته ومادته لان مادته رطوبة  
 دموية فتندفع عند سحر الترع في الغالب في ابتلاء استيلاء الحرارة ونماء القوة وهي مما يوجد في الربيع ويوكل نياو  
 مطبوخا وتسميها العرب نبات الرعد لانها تكثر كثرته وتنقط عنها الارض وهي من اطعمة اهل البوادي وتكثر بارض  
 العرب اجودها ما كانت ارضها رملية قليلة الماء وهي صنوف منها صنفت قتال يضرب لونه الى الحمرة يحدث لاجل الاختلاف  
 وهي باردة رطبة في الدرجة الثالثة ردية للمعدة بطيئة الهضم واذا ادمنت اورثت القولنج والسكته والقايح ووجع البطن  
 وعسر البول والرطوبة اقل ضررا من اليابسة ومن اكلها قليد فنفا في الطين المرطبة يصلقي بالماء والملم والصعق وتور  
 ياكلها بالزيت والتوابل الحارة لان جوهرها ارضي غليظ وعلاؤها ردي لكن فيها جوهر مائي لطيف يدل على خفتها والاكتمال  
 بها نافع من ظلمة البصر والرواح الحار وقد اعترف فضلا لاطباء بان ماءها يجلو العين ومن ذكره المسيم وصاحب القلبي

وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم الكماة من المؤمن فيه قولان **أحدهما** أن اللين الذي نزل على بني إسرائيل لم يكن هذا المحلول فقط بل شياكم كثيرة من الله عليهم به لمن النبأ الذي يؤخذ عقوا من غير صنعة ولا علاج ولا حرفة فان لمن مصداق بمعنى المفعول أي ممنون به فكل ما رزقه الله العبد عفواً بغير كسب منه ولا علاج فهو من رزقه تعالى لأنه لو يشبه كسب العبد لو يكن لا تعب العمل فهو من محض ان كانت ساؤنعمه منأمنه على عبده فخص منها ما لا كسبه فيه ولا حنتم باسم المن فانه من بلا واسطة العبد جعل قوته بالتيه الكماة وهي تقوم مقام الخبز وجعل ادمهم السلوى وهو يقوم مقام اللحم جعل طواهر الطل الذي ينزل على الاشجار يقوم مقام الحلى فكل عيشهم وقامل قوله صلى الله عليه وسلم الكماة من المؤمن الذي انزل الله على بني إسرائيل فجعلها من جملة وفرة من افراة والترنجبين الذي يسقط على الاشجار فروع من المن ثم غلب استعمال المن عليه عرفاً كاداً **والقول الثاني** انه شبه الكماة بالمن المنزل من السماء لأنه يجمع من غير تعب لا حرفة ولا زرع بل ولا سقى فان قلت فان كان هذا شأن الكماة فما بال هذا الضرب فيها ومن اين اتاها ذلك فاعلم ان الله سبحانه اتقن كل شئ صنعه واحسن كل شئ خلقه فهو عند مبدأ خلقه برى من الآفات والعلل تامر المنفعة لما هيئ وخلق وانما يعرض له الآفات بعد ذلك بامور اخذ من مجاورته او متزايم واختلاط واسبابا اخرى يقتضى فساداً فلو ترك على خلقته الاصلية من غير تعلق اسباب الفساد به لم يفسد من له معرفة باحوال العالم ومبدئه يعرف ان جميع الفساد في جوه ونباته وحيوانه و احوال اهل حادث بعد خلقه باسبابا اقتضت حدوثه ولم تترك اعمال بني آدم ومخالفاتهم للرسول تحدث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الالام والامراض الاسقام والطواعين والقحوط والجذوب وشلب بركات الارض ثمارها ونباتها وسلب منافعها ونقصانها امور متتابعة يتلو بعضها بعضاً فان لم يتسعم عليك لهذا فالكف بقوله تعالى **ظلم الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس** نزل هذه الآية على احوال العالم وطابق بين الواقع وبينها وانت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت في الثمر والزروع والحيوان وكيف يحدث من تلك الآفات افات اخرى متلازمة بعضها اخذ برقا يعجز كلما احث الناس ظلموا وفجروا حدث لهم زعم تبارك وتعالى من الآفات والعلل في اغذيتهم وفواكههم وهويتهم ومياههم وابدانهم وظلمهم وصورهم واشكالهم واخلاقهم من النقص الآفات ما هو موجب اعمالهم وظلمهم وفجورهم ولقد كانت المحبوب من الحنطة وغيرها اكبر مما هي اليوم كما كانت البركة فيها اعظم وقد روى الامام احمد باسناداه انه وجد في خزانة بعض بني امية صق فيها حنطة امثال نوى القمح مكتوب عليها هذا كان ينبت ايام العدل هذه القصة ذكرها في مسنده على اثر حديث رواه اكثر هذه الامراض والآفات العامة بقية عذاب عذبت به الامور السالفة ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من اعمالهم حكما قسطا وقضاء عدلاً وقلاً شلى النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا بقوله في الطاعون انه بقية رجز وعذاب يسئل على بني اسرائيل كذلك ساط الله سبحانه وتعالى لهم على قوم سبع ليال ثمانية ايام ثم ابقى في العالم منها بقية في تلك الايام وفي نظيرها عظة وعبرة وقد جعل الله سبحانه اعمال البر والفاجر مقتضيات لا تارها فهذا العالم اقتضاء لا بد منه فجعل لمنع الاصناف والزكاة والصدقة سبباً لمنع الغيث من السماء والقسط والجذب وجعل ظلم المساكين والبغس في المكاثل والموازين وتعدى القوي على الضعيف سبباً لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون ان استرحوا

ولا يعطون ان استعطفوا وهو في الحقيقة اعمال الرايا ظهرت في صور ولا تعرف ان الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس  
 اعمالهم في قول بصوت تنسبها قاتر في قحط وجذب وتار في بعد وتار في بولاعة جاترين وتار في بامراض عامة وتار في بهموم  
 وآلام وغمو وتخضرها نفوسهم لا ينفكون عنها وتار في بمنع بركات السماء والارض عنهم وتار في بتسليط الشياطين عليهم وتار في  
 الى اسباب لعذاب اذا التحق عليهم الكلمة وليصير كل منهم الماخلق له والعاقلي سيرا يصيرته بين اقطار العالم في شاهد  
 ينظر مواقم عدل الله وحكمته وحديثه يتبين له ان الوسل واتباعهم خاصة على سبيل النجاة وسائر الخلق على سبيل الهلاك  
 سائرهم الى دار البوار صارتون والله يالتم امره لا معقب حكمه ولا راد لامره وبالله التوفيق **فصل** وقوله صلى الله عليه وسلم  
 في الكساء مياؤها شفاء للعين فيه ثلاثة اقوال **احدها** ان ماء ما يغسل في الادوية التي يعالج بها العين لا انه يستعمل  
 وحده ذكره ابو عبد الله **الثاني** انه يستعمل بمحاذ بعد شربها واستقطار ماؤها لان النار تلطفه وتنضجه وتذيب فضلاته  
 ورطوبته المؤذية وتبقى المنافع **الثالث** ان المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر وهو اول مطر ينزل بالارض  
 فيكون الاضافة اضافة اقتران لا اضافة جزء ذكره ابن الجوزي وهذا بعد الوجوه واضعفا ووقيل ان استعمال ماؤها كالتبر  
 ما في العين فإؤها مجروح اشفاء وان كان لغير ذلك فكيف مع غيره وقال الغافقي ماء الكساء اصل الادوية للعين اذا سخن به  
 الاشد الكحل به ويقوى اجفانها ويزيد الروح الباصرة قوة وحدة ويدفع عنها نزول النوازل كالكحل في الصحيحين من حديث  
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجني الكباش فقال عليكم بالاسود منه فانه اطيبه  
 الكباش بفتح الكاف والباء الموحدة المخففة والشاء المثلثة ثم الاراك وهو بارض الحجاز وطبعه حار رابس منافع كمنافع الاراك  
 يقوى المعدة ويجيد الهضم ويجلو البلغم وينفع من اوجاع الظهر وكثير من الادواء قال ابن حنبل اذا شرب طيبه ادر البول نفقا مثا  
 وقال ابن رضوان يقوى المعدة ويمسك الطبيعة **كتوم** في البخاري في صحيحه عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا  
 على اوسمة رضي الله عنها فاخرجت لنا شعرا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم وفي السنن  
 الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان احسن ما غير توبه الشيب الحناء والكتم وفي الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان  
 ابا بكر رضي الله عنه اختضب بالحناء والكتم وفي سنن ابى داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا فمر اخر قد خضب بالحناء والكتم فقال هذا احسن من هذا فمر اخر قد خضب  
 بالصفرة فقال هذا احسن من هذا كله قال الغافقي الكتم نبت ينبت بالسهول ورقه قريب من ورق الزيتون يعلى فوق القامة  
 وله ثمر قد رحب الغفل في داخله لوى افاخره اسود واذا استخرجت عصارة ورقه وشرب منها قد راوية قياقيا شديدا  
 ينفع من عضة الكلب اصله اذا طبع بالماء كان منه مدا دايكته به وقال الكندي بزر الكتم اذا كحل به حلل الماء النازل  
 في العين وابرها وقد ظن بعض الناس ان الكتم هو الوسمة وهي ورق النيل وهذا وهم فان الوسمة غير الكتم قال صاحب الصحاح  
 الكتم بالتحريك نبت يخلط بالوسمة يخضبه قيل الوسمة نبات له ورق طويل يضرب لونه الى الزرقه اكبر من ورق الخراف ينسب  
 ورق اللوسيا واكبر منه يوقى به من الحجاز واليمن فان قيل قد ثبت في الصحيح عن انس رضي الله عنه انه قال لو خضبت بالنبى صلى الله  
 عليه وسلم قيل فلا جاب احمد بن حنبل عن هذا وقال قد شهد به غير انس رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم ان خضبت

وليس من شهد بمنزلة من لم يشهد فاحمد ثابت خضاب النبي صلى الله عليه وسلم ومعه جماعة من المحدثين ومالك ذكره فان قيل فقد ثبت في صحيح مسلم النهي عن الخضاب بالسواد في شأن أبي قحافة لما اتى به وراسه وكحيتته كالشغامة بياضا فقل غير لهذا بشئ وجنبوه السواد والكتو ليسود الشعر فاجواب من وجهين **أحدهما** ان النهي عن التسويد البحث فلماذا اضيف الى الخناء شئ آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به فان الكتم والخناء يجعل الشعر بين الاحمر والاسود بخلاف الوسمه فانه يجعل اسود فاحمد وهذا اصح الجوابين **الجواب الثاني** ان الخضاب بالسواد المنهى عنه خضاب لتدليس خضاب شعر الجارية بقول المرأة الكبيرة تغر الزوج والسيد بذلك وخضاب الشيخ يغر المرأة بذلك فانه من الغش الخداع فاما اذا لم يتضمن تدليسا ولا خداعا فقد صح عن الحسن والحسين رضي الله عنهما انهما كانا يخضبان بالسواد ذكر ذلك ابن جرير عنهما في كتابي تهذيب الآثار وذكره عن عثمان بن عفان وعبد الله بن جعفر وسعد بن ابى قاص وعقبة بن عامر والمغيرة بن شعبه وجرير بن عبد الله وعمرو بن العاص رضي الله عنهم اجمعين وحكاة عن جماعة من التابعين منهم عمرو بن عثمان وعلي بن عبد الله بن عباس وابوسلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الاسود وموسى بن طلحة والزهرى وابو اسماعيل بن معد يكرب رضي الله عنهم اجمعين وحكاة ابن الجوزى عن محارب بن دثار وزيد بن جرهم وابى يوسف وابى اسحق وابن ابى ليلى وزيد بن علافة وغيرهم بن جامع ونافع بن جبيل وعمرو بن علي المقدمي والقاسم بن سلام رضي الله عنهم اجمعين **كرو** شجرة العنب هي الحبلية وكبره تسميتها كرمها ما روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقولن احدكم للعنب كرم الكرم الرجل المسلم وفي رواية اما الكرم قلب المؤمن وفي اخرى لا تقولوا الكرم وقولوا العنب الحبلية وهذا معنيان **أحدهما** ان العرب كان تسمى شجرة العنب الكرم لكثرة منافعها وخيرها فذكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها باسم يهيم النفوس على محبتها ومحبة ما يتخذ منها من المسكر وهوام الخبائث فذكره ان يسمى اصله باحسن الاسماء واجمعها للخير **والثاني** انه من باب قوله ليس الشديد بالصرعة وليس المسكين بالطواف اى انكم تسمون شجرة العنب كرم لكثرة منافعه وقلب المؤمن او الرجل المسلم اولى بهذا الاسم منه فان المؤمن خير كله ونفع فهو من باب التنبيه والتعريف لما في قلب المؤمن من الخير الجود والايمان والنور الهدى والتقوى والصفات التي يستحق بها هذا الاسم اكثر من استحقات الحبلية له وبعد فقرة حبلية بارقة يابسة ووقها علائقها وعرو شها مبردة في اخر الدرجة الاولى واذا دقت وضمد بها من الصلاح سكنته ومن الاورام الحارقة والتهاب المعدة وعصارة قضبانها اذا شربت سكنت القيء وعقلت البطن وكذلك اذا مضعت قلوبها الرطبة وعصارة ورقها ينفع من قروح الامعاء ونفث الدمو قيئه ووجع المعدة ومع شجرة الذي يحل على القضبان كالصمغ اذا شربت اخرجت الحصى واذا طمخ بها برأت القوي والجرب المتقرح وغيرها وينبغي غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنظرون واذا تمسم بها مع الزيت حلقت الشعر وما د قضبانها اذا تضمد به مع الخل دهن الورد والسداب نفع من الورم العارض في الطحال وقوة دهن زهرة الكرم قابضة شبيهة بقوة دهن الورد ومنافعها كثيرة قريبة من منافع القلة **كوكس** روى في حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اكله قرناؤه عليه نام نكته طيبة ونيام امانا من وجع الاضراس والاسنان وهذا باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن البستاني منه يطيب النكهة جدا

واذا غلى أصله في الرقبة نفخ من وجع الأسنان وهو حار يابس قليل رطب فحم لسد الكبد الطحال وورقه رطب يانفخ المعدة والكبد الباردة ويدبر البول والطث ويقتل الحصى وحبه أقوى في ذلك من حب الباه وينفع من البخر قال الرازي وينبغي أن يتجنبنا كله إذا خيف من لدغ العقارب كرات فيه حديث لا يعم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو باطل موضوع من كل المكراث ثم نأمر عليه نأمر أمثا من ربح البواسير واعتزله الملك لنتن نكته حتى يصير وهو نعان نبطي وشامى فالنبطي البقل الذي يوضع على المائدة والشامى الذي له رأس وهو حار يابس مصدع وإذا طبخ وأكل أو شرب ماؤه نفخ من البواسير الباردة وإن سحق بزرة ونجس بقطران ونجرت به الأرض التي فيها الدود نثرها وأخرجها ويسكن الوجع العارض فيها وإذا دخلت المقعدة ببزرة خفت البواسير هذا كله في المكراث النبطي وفيه مع ذلك فساد الأسنان واللثة ويصدع ويرى علامات ردية ويظلم البصر وينتن النكهة وفيه مدرار البول والطث وتحريك الباه وهو بطي الهضم **حرف اللام** حمور قال الله تعالى فامدداهم بأكوة وأكوة مما يشتمون وقال دحيم طبرستانيا كوشتمون وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم من حديث بريدة يرفعه خير الأما في الدنيا والآخرة اللحم في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد الخبز واللحم قال الشاعر إذا ما أخذت أدامه بلحم فذاك إمامة الله الثريد قال لزهري أكل اللحم يزيد سبعين قوة وقال محمد بن واسم اللحم يزيد في البصر ويرى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلوا اللحم فإنه يصفى اللون ويخلص البطن ويحسن الخلق وقال نافع كان ابن عمر إذا كان رمضان لم يفته اللحم وإذا سافر لم يفته اللحم ويذكر عن علي رضي الله عنه من تركه أربعين ليلة ساء خلقه وأما حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه أبو داود مرفوعا لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم وتهشوه فمشا فإنه اهني فامري فردة الإمام أحمد بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قطعه بالسكين في حديثين وقد تقدم ما واللحم اجناس كثيرة تختلف باختلاف أصوله وطبائعه فندكر حكا كل جنس طبعه ومنفعته ومضرته **الحوم الضمان** حار في الثانية رطب في الأولى جيدة الحولى يولد اللحم القوي لمن جاد هضمه يصلح لأصحاب الأمزجة الباردة والمعتدلة ولاهل الرياضات الثامة في المواضع والفصول الباردة نافع لأصحاب البرق السوداء يقوى للذهن والحفظ والحزم والعجز ردي كذلك لحم النعاج وأجوده لحم الذكر الأسود منه فانه اخف والذ أنفع وأنحصى انفع وأجود والأحر من الحيوان السمين اخف وأجود غذاء وأجود من المعز أقل تغذية وتطفو في المعدة أفضل الحوم عائذة بالعظم لا يسن اخف أجود من الأيسر والمقدم أفضل من المؤخر كان أحبل لشاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدما وكل ما علامته سوى اللواس كان اخف وأجود مما سفل أعطى الفرزدق رجلا يشتري لحما وقال لهخذ المقدم وياك والرأس البطن فإن الداء فيها لحم العتيق جيد لذيد سريع الهضم خفيف ولحم الذراع اخف لحوم الظهر والذراع لطيف وأبعد من الأذى أسرع انفع ما وفي الصحيحين أنه كان يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولحم الظهر كثير الغذاء يولد جما حمودا وفي سنن ابن ماجه مرفوعا أطيب اللحم لحم الظهر **فصل** لحم المعز قليل الحرارة يابس خلطه المتولد منه ليس ينفع وليس يجيد الهضم ولا يحمي من الغذاء ولحم التيس ردي مطلقا شديد اليبس عسر الهضم مولد للخلط السوداء وي قال



أما حفظ قال في فاضل من الأطباء يا أبا عثمان أياك ونحو المعرفاته يورث الغم ويحرك السوداء ويورث النسيان ويفسد الذم وهو والله يغفل الأولاد وقال بعض الأطباء ان المذاق موم منه المسن ولا سيما المسنين ولا رجاء فيه لمن اعتاده وجالينوس جعل الحوى منه من الأغذية المعتدلة المعدلة للكموس المحمود واثابته ما نفع من ذكوة وقد روي النسائي في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم احسنوا الى الماعز واميطوا عنها الاذى فانها من دواب الجنة وفي ثبوت هذا الحديث نظر وحكم الأطباء عليه بالمضيق حكوم جزئي ليس بكلي عام وهو بحسب المعاد الضعيفة والامزجة الضعيفة التي لو اعتدلت واعتادت المأكولات اللطيفة وهؤلاء اهل الرفاهية من اهل المدن وهم القليلون من الناس **حكم الحوى** قريب الى الاعتدال خاصة ما دام رضيعاً ولو يكن قريباً لعهد بالولادة وهو اسرع هضماً لما فيه من قوة اللبن ملين للطبع موافق لكثير الناس في اكثر الاحوال وهو اللطيف من نحو الحوى والدم المتولد عنه معتدل **حكم البقر** بارد يابس عسر الانضام رطب الا فحار يولد دماً سوداً ولا يصح الا لاهل الكد والتعب المشد يد يورث اذمانه الامراض السوداء كالبلهق والجرب والقوى في الحوام وداء الفيل والسلطان والوسواس حتى الربيع وكثير من الامراض وهذا من لو يعتدله او لو يدغم ضربة بالفلج والثوم والدارصيني والزعجيل ونحو ذكوة اقل برودة واثابه اقل يبساً ونحو العجل لاسيما السمين من اعتدل الاغذية وطيبها والذواحم وهو ما رطب اذا نهضم غذا غذاء قويا **حكم الفرس** ثبت في الصحيحين عن اسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرساً فاكلنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اذن في نحو الخيل نهي عن نحو الحمار خرجاه في الصحيحين ولا يثبت عنه حديث المقلدون معدري كريب رضي الله عنه انه نهي عنه قاله ابو داود وغيره من اهل الحديث واقرانه بالبغال والخير في القرآن لا يدل على ان حكمه حكم نحوها بوجه من الوجوه كما لا يدل على ان حكمها في السم في الغنمية حكم الفرس والله سبحانه يقرن في المذكورين المماثلات تارة وبين المختلفات وبين المتضادات وليس في قوله للركوبها ما يمتنع من اكلها كما ليس فيه ما يمتنع من غير الركوب من وجوه الانتفاع وانما نص على اجل منافعها وهي الركوب والحديثان في حلها صحيحان لامعارض لهما بعد فحما حار يابس غليظ سوداوي مضر لا يصلح للابلان اللطيفة **حكم الحمار** فرق ما بين الراضية واهل السنة كما انه احد الفرق بين اليهود واهل الاسلام واليهود والرافضة تدمه ولا تأكله وقد علم بالاضطرار من دين الاسلام حله وطال ما اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حضرا وسقرا ونحو الفصيل منه من الذلحوم والطيبها واقلها غذاء وهو اعتاده بمائلة لحم الضأن لا يضره البتة ولا يولد له داء وانما ذمه بعض الأطباء بالنسبة الى اهل الرفاهية من اهل الحضرة الذين لو يعتادوه فان فيه حرارة ويبساً وتوليداً للسوداء وهو عسر الانضام وفيه قوة غير محمود لا جلاها امر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من اكله في حديثين صحيحين لامعارض لهما ولا يصح تأويلهما بفصل اليد لانه يخالف المعهود من الوضوء في كلامه صلى الله عليه وسلم والتفريق بينه وبين نحو الغنم في يدين الوضوء وتركها وحتم الوضوء من نحو الابل ولو حمل الوضوء على غسل اليد فقط لمحل على ذلك في قوله من مس فرجه فليتوضأ وايضا فان اكلها قد لا يباشر اكلها بيده بان يوضع في فيه فان كان وضوءه غسل يده فهو عبث وحمل لكلام الشارع على غير معهوده وعرقه ولا يصح معارضته بحديث كان اخره من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار اربعة اوجه **حكم**

ان هذا عام والامر بالوضوء من غير التيمم **الثاني** ان الجهة مختلفة فالامر بالوضوء منها جهة كونها كحجر ابل سواء كان نيا او مطبوخا او قيدا  
ولا تأثير للتأخر في الوضوء واما ترك الوضوء مما مست النار ففيه بيان ان من النار ليس بسبب للوضوء فان احدهما من الاخر هذا  
فيه اثبات سبب للوضوء وهو كونه كحجر ابل هذا فيه نفى لسبب الوضوء وهو كونه ممسوسا بالنار فلا تعارض بينهما **بوجه الثالث**  
ان هذا ليس فيه حكاية لفظ عام عن صاحب المشرع وانما هو اخبار عن واقعة فعل في امرين احدهما متقدم على الاخر كما جاء  
ذلك مبينا في نفس الحديث انهم قرءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم كما فكل ثم حضرت الصلوة فتوضأ فصلى ثم قرءوا اليه فاكل ثم صلى  
ولو يتوضأ فكان اخر الامر من منه ترك الوضوء مما مست النار هكذا جاء الحديث فاقتصر الراوي مكان الاستدلال فاین في هذا  
يصلح لتيمم الامر بالوضوء منه حتى لو كان لفظا عاما متاخرا متاخر ما لم يصلح للتيمم ووجب تقديم الخاص عليه وهذا في غاية الظهور  
**كحجر الازنب** تقدم الحديث في حله وكحجر ابل ليس يقوى شهوة اجماع **كحجر الغزال** الغزال صلح الصيد احمد وكحجر ابل هو  
حجر ابل ليس قتل معتدل جدا نافع للابدان المعتدلة الصحيحة وجيدة **كحجر الطي** حجر ابل ليس في الاولي مخفف  
للبدن صالح للابدان الرطبة قال صاحب القانون وافضل كحجر الوحش كحجر الطي مع ميله الى السوادية **كحجر الارنب**  
ثبت في الصحيحين عن انس بن مالك قال انجنا ارنبا فسمعوا في طلبها فاخذوها فبعث ابو طمرة يوركا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقبله **كحجر الارنب** معتدل الى الحرارة واليبوسة والطيبها وركها واحدا اكل لحمها مشويا وهو يقتل البطن ويدل البول فيقتل الكبد  
اكل رفسها ينفع من الرعشة **كحجر الاروحش** ثبت في الصحيحين من حديث ابي قتادة رضي الله عنه انه قال كانوا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غمرة وانه صاد حمار وحش فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم باكله وكانوا يحرمين ولو يكن ابو قتادة  
محرم ما اقرى سنان ابن ماجة عن جابر قال قلنا نر من خير الخيل حمير الوحش لحم حمار ابل كثير التغذية مولدا دما غليظا سودا ويا  
الا ان شحمه نافع مع دهن القسط لوجع الضرس والرشح الغليظة المرخية للكل وشحمه جيد للمكف طلاءا وبالحمة فلهو الوحش  
كلها تولد دما غليظا سودا ويا واحدا الغزال بعد الارنب **كحجر الاجنة** غير محمودة لاحتقان الدم فيها وليست بحرام  
لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه ومنع اهل العراق من اكله الا ان يدلركم حيا فيذكيه واولوا الحديث على ان المراد  
به ان ذكاته تكون ذكاة امه قالوا فهو حجة على التحريم وهذا فاسد فان اول الحديث انهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا  
يا رسول الله نذبح الشاة فنجد في بطنها اجنة فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة امه وايضا فالقياس يقتضي حله  
فانه ما دام حيا فهو جزء من اجزاء الام فذل ذكاته ذكاة جميع اجزائها وهذا هو الذي اشار اليه صاحب المشرع بقوله ذكاته  
ذكاة امه كما يكون ذكاته ذكاة سائر اجزائها ولو لم يأت عنه السنة الصريحة باكله لكان القياس الصحيح يقتضي حله **كحجر القيد**  
في المسنين من حديث بلال رضي الله عنه قال فبعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة ونحن مسافرون فقال صلح لحمي فلم  
انزل طعمه منه الى المدينة القيد انفع من المكسود ويقوى لابدان ويجلدت حكة ودفع ضرره بالابازر والباردة الرطبة ويحرم  
الامرجة الحارة والمكسود حار ابل ليس محجف جيدة من السمين الرطب يضر بالقولنج ودفع مضرة طبعه باللبن والدهن ويصلح  
للمزاج الحار الرطب **فصل في كحجر الطير** قال الله تعالى وكحجر طير مما كائشتموهون وفي مسند البزار وغيره مرفوعا انك لتنظر الى  
الطير في الجنة فلتشتميه فيم مشوب باين يديك ومنه حلال ومنه حرام فالحرام ذو الخلب كالصقر والبازي والشاهين

٢  
نحوه  
جاء  
في  
الكتاب

وما يأكل بحيف كالنسر والرخم الملقى والعقور والغراب لا يقم ولا سود الكبير وما نهي عن قتله كالهدهد والصقور وما لم يقتله  
 كالحلقة والغراب والحلال أصناف كثيرة فمنها الدجاج ففي الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أكل من الدجاج وهو حار رطب في الأولى خفيف على المعدة سريع الهضم جيد الخلط يزيد في الدماغ والمنى ويصفي الصوت ويحسن  
 اللون ويقوى العقل ويولد دماً جيداً وهو مائل إلى الرطوبة ويقال إن مداومة أكله يورث النقرس ولا يثبت ذلك ولا نحو الديك  
 استحسن من أكل رطوبة والعتيق منه دواء ينفع القولنج والربو والرياح الغليظة إذا طعم بماء القرطم والشبث وخصيها  
 محمود الغذاء سريع الانضمام والفرار سريع الهضم مليئة للطبع والدوا المتولدة منها دم لطيف جداً **حكم الدجاج حار**  
 يابس في الثانية خفيف لطيف سريع الانضمام مولد للدم المعتدل ولاكثر منه يحل البصر نحو المحل والقبح يولد الدم الجيد  
 سريع الانضمام نحو الأفراس حار يابس ردي الغذاء إذا اعتيد وليس بكثير الفضول نحو البط حار رطب كثير الفضول عسر  
 الانضمام غير موافق للمعدة **حكم الحبار** في السنن من حديث بريدة بن عمر بن سفيانة عن أبيه عن جده رضي الله عنه  
 قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حباراً ردي وهو حار يابس عسر الانضمام نافع لأصحاب الرياضة والتعب نحو  
 الكركي يابس خفيف في حرة وبرده خلاف يولد دماً سوداً ويأوي يصلح لأصحاب الكد والتعب ينبغي أن يترك بعد نومه يوماً أو يومين  
 فهو بكل **حكم العصافير والقنابر** في النسائي في سننه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقه بغير حقه إلا سأل الله عز وجل قيل يا رسول الله وما حقه قال تذبحه فتأكله ولا تقطع من  
 رومي في سننه أيضاً عن عمر بن الشريد عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل عصفوراً عبثاً حج  
 إلى الله يقول يا رب إن فلاناً قتلني عبثاً ولو يقتلني لمنفعته ونحوه حار يابس عاقل للطبيعة يزيد في دابة ومرقه يلين الطبع  
 وينفع المفاصل إذا أكلت دمعها بالزنجبيل والبصل هيئت شهوة الجماع وغلطها غير محمود **حكم الحمام** حار رطب حشيشة  
 أقل رطوبة وقرافه حار رطب غاصية وما ربي في الدود ناهضة اخف لحمها أحمر غذاء ونحو ذكرها شفاء من الاسترخاء والحكة  
 السكتة والوعشة وكذلك شمس رائحة انقاسها أكل فرأى ما معين على النساء وهو جيد للكلبي يزيد في الدم وقد روي فيها  
 حديث باطل أصله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً شكى إليه الوحدة فقال اتخذ زجاجاً من الحمام واجود من هذا  
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال شيطاناً يتبع شيطانة وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه في  
 خطبته يأمُر بقتل الكلاب ونحو الحمام **حكم القطايا** يابس يولد السوداء ويحبس الطبع وهو من شر الغذاء إلا أنه ينفع  
 من الاستسقاء نحو الشمان حار يابس ينفع المفاصل يضر بالكبد الحار دفع مضرته بأكل الكسفرة وينبغي أن يتجنب  
 من نحو الطير ما كان في الأجاء والمواضع العفنة ونحو الطير كلها أسرع انضماماً من المواشي وأسرعها انضماماً وأقلها  
 غذاء وهي الرقاب الأجنحة وأدمعها أحمر من أدمغة المواشي **حكم الجراد** في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى قال غرنا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل الجراد في المسند عنه أحلت لنا ميتتان ودمان أحوت الجراد والكبد والطحال  
 يروي مرفوعاً موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنه وهو حار يابس قليل الغذاء وأدماة أكله يورث الهراس إذا اتخذ منه نفع من تطهير  
 البول وعسر وخصوصاً النساء ويتقصر به طيبو أسير وسمانه يشوي ويؤكل للسم العقري وهو ضار لأصحاب الصرع ردي

٢  
 من نزل المعاد  
 من نزل المعاد  
 من نزل المعاد

شغل

الخطأ في إباحة ميتته بلا سبب قولان ولا خلاف في إباحة ميتته إذا مات بسبب كالكبس في التحريق ونحوه فالحكم هو على حله  
 حرمه مالك **فصل** ينبغي أن لا يلدأ وماكل الجوفانه يورث الأمراض الدموية والأملائية والحميات الحادة وقال عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه ما يأكول الجوفان له ضروعة كضروعة الخمر وإن الله يبغض أهل الميت الحي ذكره مالك في الموطأ عنه وقال بقراط لا  
 تجعلوا جوفكم مقبرة للحيوان **فصل** ابن قال الله تعالى ذائق لگو في الأنعام لعبارة شقيقة كمر في الطون من بئز قرش و  
 دم لئنا خالصا سائر البشرين وقال في الجنة فيها أنهار من لبن لم يتغير طعمه وفي السنن مرفوعا عن أطعمه الله طعمها  
 قليل قل اللهم بارك لنا فيه وارزقنا خير أمته ومن سقاها الله لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فاني لا أعلم ما يجزي  
 من الطعام والشراب إلا اللبن اللبن وإن كان بسيطا في الحسن إلا أنه مركب في أصل الخلقة تركيبا طبيعيا من جواهر ثلاثة أجمينية  
 والسمنية والمائية فالجمينية باردة رطبة مغذية للبदन والسمنية معتدلة الحرارة والرطوبة ملائمة للبदन  
 الانساني الصحيح كثيرة المنافع والمائية حارة رطبة مطلقة للطبيعة رطبة للبदन واللبن على الاطلاق ابرد واظرب من  
 المعتدل قليل قوته عند حلبه الحرارة والرطوبة وقيل معتدل في الحرارة والبرودة وأجود ما يكون اللبن حين يحلب لا يزال  
 ينقص جودته على مر الساعات فيكون حين يحلب اقل برودة وأكثر رطوبة وأحماض بالعكس فيختار اللبن بعد الولادة باربعين  
 يوما وأجوده ما اشتد بياضه وطاب ريحه ولذ طعمه وكان فيه حلاوة يسيرة ودسومة معتدلة واعتدل قوامه في  
 الرقة والغلظ وحلب من حيوان فتي صحيح معتدل اللحم محمود المرقع والمشرب وهو محمود يولد ما جيداً ويرطب البदन اليابس و  
 يغذو غذاء حسناً وينفع من الوسواس الغم والأمراض السوداء وإذا شرب مع العسل نقي القرح الباطنة من الأخطا  
 العفنة وشربه مع السكر يحسن اللون جداً والحليب يتلارك خربا كجماع ويوافق الصدر والرية جيداً لأصحاب السبل ردي  
 للراس والمعدة والكبد والطحال إلا كثار منه مضر بالأسنان واللثة ولذلك ينبغي أن يمتض بعد ذلك بالماء وفي الصحيحين  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ثود عاباء فتمضض قال له دسماً وهو ردي للمومنين وأصحاب المصداق موزل دسماً  
 والراس الضعيف والمداومة عليه يحدث ظلة البصر والغشاء ووجع المفاصل شدة الكبد النقر في المعدة والاضشاء  
 وأصلحه بالعسل الزنجبيل المرث ونحوه وهذا كله لمن لم يعتد له **ابن الصان** اغلظ اللبن واللبان وارطبها وزيه من الدسومة  
 والزهومة ما ليس في لبن الماء عرو البقر يولد فضولاً بلغماً ويحدث في الجلود بياضاً إذا دس استعماله ولذلك ينبغي أن يشلب  
 هذا اللبن بالماء ليكون ما نال لبदन منه اقل تسكينه للعطش اسرع وتبريده أكثر **ابن المعز** لطيف معتدل مطلق  
 للبदन مرطب للبदन اليابس نافع من قرح الحلق والسعال اليابس نفث الدم واللبن المطلق انفع المشروبات للبदन  
 الانساني لما اجتمع فيه من التغذية والدوية ولاعتياده حال الطفولية وموافقته للفطرة الأصلية وفي الصحيحين أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى ليلة أسرى به بقدر من خمر وقد ح من لبن فنظر اليهما ثم أخذ اللبن فقال جبرئيل عليه  
 السلام الحمد لله الذي هداك للفطرة لو أخذت الخمر غوت امتك وأحماض منه بطى الاستمرار فإما الخطأ والمعدة الحارة  
 نهضة وتنتفع به **ابن البقر** يغذو البدن ويخضبه ويطلق البطن باعتدال وهو من عدل الألبان في أفضلها بين  
 لبن الصان ولبن المعز في الرقة والغلظ والدسم في السنن من حديث عبد الله بن مسعود يرفعه عليكم بالبان البقر فانه اقمر

من كل شجرة **لبن الابل** تقدم ذكره وذكر منافعه فلاحاجة لاعادته **ليمان** هو الكندر قد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بخبر وابوكم باللبان والصبيحة ولا يصح عنه ولكن يروى عن علي أنه قال لرجل شكاه اليه النسيان عليك باللبان فانه يشجع القلب ويذهب بالنسيان ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما ان شربه مع السكر على الريق جيد للبول والنسيان ويذكر عن انس رضي الله عنه انه شكاه اليه رجل النسيان فقال عليك بالكندر انقعه من الليل فاذا أصبحت فخذ منه شربة على الريق فانه جيد للنسيان ولهذا سيبطبيع ظاهر فان النسيان اذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلب على الدم فلا يحفظ ما ينطبع فيه تنفع فيه اللبان واما اذا كانت النسيان لغلبة شئ عارض امكن نزوله سريعاً بالمطبات والفرق بينهما ان اليبوس يتبعه سهر وحفظ الامور الماضية دون الحالية والوطون بالعكس قد يحدث النسيان اشياء بالخاصية كحاجة نقرق القفا وادمان اكل لكسفرة الرطوبة والتفاح الحامض وكثرة الهم والغم والنظر في الماء الواقف والبول فيه والنظر الى المصلوب الاكثر من قرأة الواح القبور المشي بين حقلين مقطوعين والقاء القمل بالحياة واكل سور الفار اكثر هذا معروف بالتجربة والمقصود ان اللبان مسخن في الدرجة الثانية ومجفف في الاولى وفيه قبض يسير وهو كثير المنافع قليل المضار فمن منافعه ان ينفع من قذات الدم وترفعه ووجع المعدة واستطلاق البطن ويهضم الطعام وينطر الرياح ويجلو قروح العين وينبت اللحم في سائر القروح ويقوى المعدة الضعيفة ويسخنها ويخفف البلغم وينشف رطوبات الصدر ويجلو ظلمة البصر ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار واذا مضغ وحده او مع الصعتر والفارسى جلب البلغم ونفع من اعتقان اللسان ويزيد في الدهن ويذكيه وان نجريه ماء نفع من الوباة وطيب رائحة الهواء **حرق الميم** ماء مادة الحيوان و سيد الشرايط احداً كان العالم بل ركنه الاصل فان السموات خلقت من بخارة والارض من زبدته وقد جعل الله منه كل شئ حي وقد اختلف فيه هل يغذوا وينفذ الغذاء فقط على قوانين وقد تقدم ما ذكرنا القول الرابع ودليله وهو بان طبعه يقوم احارته ويحفظ على البدن رطوباته ويرد عليه بدل ما تحلل منها ويرقق الغذاء وينفذ في العروق وتعتبر جودة الماء من عشرة طرق احدها من لونه بان يكون صافياً الثاني من رائحته بان لا يكون له رائحة البتة الثالث من طعمه بان يكون عذبا الطعم حلوة كالنيل والفراة الرابع من وزنه بان يكون خفيفاً رقيق القوام الخامس من مجزاه بان يكون طيبا الحمر في المسلك السادس من منبعه بان يكون بعيد المنبع السابع من بروزه للشمس والريح بان لا يكون مخفياً تحت الارض فلا يتمكن الشمس والريح من قصاره الثامن من حركته بان يكون سريع الجرى والحركة التاسع من كثرة بان يكون له كثرة يدغم الفضلات المختلطة له العاشر من مصبه بان يكون اخذاً من الشمال الى الجنوب ومن المغرب الى المشرق واذا اعتبرت هذه الارصاد لم تجد هابكها الا في الانهار الاربعة النيل والفراة وسيحون وحيحان وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيحان وحيحان والنيل والفراة كلها من انهار الجنة وتعتبر خفة الماء من ثلاثة اوجه **احدها** سرعة قبوله للحر والبرد قال بقراط الماء الذي يستخن سريعاً ويبرد سريعاً اخف لمياه **الثاني** بللوات **الثالث** ان تبيل قطنتان متساويتا الوزن بمائتين مختلفتين ثم يحفظا بالعاشر وزنهما فانيهما كانتا خفت فافوا كذلك والماء وان كان في الاصل بارداً رطباً فان قوته تنتقل وتتغير لاسباب عارضة توجب انتقالها فان الماء المكشوف للشمس المستور عن

الجمهات الاخرى يكون بارداً وفيه يابس مكتسب من ريح الشمال وكذلك الحكم على سائر الجمهات الاخرى الماء الذي ينجم من  
المعادن يكون على طبيعة ذلك المعدن ويؤثر في البدن تأثيراً والماء العذب نافع للرغوى الاصحاء والبارد منه انفع والذ  
ولا ينبغي شربه على الريق ولا عقيب الجماع ولا الالتباه من النوم ولا عقيب الجماع ولا عقيب اكل المأكلة وقد تقدم واما على الطعام  
فلا يابس به اذا اضطر اليه بل يتعين ولا يكثر منه بل يتمضمضه مضاًفانه لا يضر البتة بل يقوى المعدة وينهض الشهوة ويزيل  
العطش والماء القاتر ينفع ويفعل ضد ما ذكرناه ويأمنه اجود من طرية وقد تقدم والبارد ينفع من دخل اكثر من نفعه من خارج  
والكار بالعكس وينفع البارد من عفونة الدم وصعود الاخيرة الى الراس ويدفع العفونات ويوافق الامزجة والاسنان والارمان  
والامان الحارة ويضرك حالة تحتاج الى نضج وتحليل كالزكام والادرام والشديد البرودة منه يوذى الاسنان والادمان عليه  
يحدث انفجار الدم والنزلات واوجاع الصدر والبارد والكار يافرقضاً لان للعصب اكثر الاعضاء لان احدهما محلل والاخر  
مكتف والماء الكار يسكن لدم الاخلاط الحادة ويحلل وينضج ويخرج الفضول يرطب ويسخن ويفسد الهضم مشربه ويطفو  
بالطعام الى اعلى المعدة ويرغيها ولا يسرع في تسكين العطش ويذبل البدن ويؤدي الى امراض حادة ويضرك اكثر الامراض  
على انه صالح للشيوخ واصحاب الصرع والصداع البارد والود انفع ما استعمل من خارج ولا يصح في المسخن بالشمس حديث  
ولا اثر ولا كرهه احد من قدماء اطباء ولا عابوه والشديد السخونة يذيب شحم الكلى وقد تقدم الكلام على ماء الامطار  
في حرف الغين **ماء الثلج والبرد** ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو في الاستفتاح وغيره اللهم  
اغسلني من خطاياى بماء الثلج والبرد والتبريد له في نفسه كيفية حادة دخانية فماؤه كذلك وقد تقدم وجه الحكمة في طلب  
الغسل من الخطايا بماؤه لما يحتاج اليه القلب من التبريد والتصلب والتقوية ويستفاد من هذا اصل طلب الايدان  
القلوب في معالجة ادوائها بضد ماء البرد الطفد الذ من ماء الثلج واما ماء الجبل وهو الجليل فيجب له الثلج يكتسب  
كيفية اجمال الارض التي يسقط عليها في اجودة والرواءة وينبغي تجنب شرب الماء المثلوج عقيب الجماع والجماع والريضة و  
الطعام الكار لاصحاب السعال ووجع الصدر وضعف الكبد واصحاب الامزجة الباردة **ماء الابار والقنات** مياه الابد  
قليلة اللطافة وماء القنات المدفونة تحت الارض ثقيل لان احدهما محتقن لا يخلو عن تعفن والاخر محجوب عن الهواء وينبغي ان لا يشرب  
على الفور حتى يبرد الهواء وناق عليه ليلة وارد اما كانت مجاربه من رصاص وكانت باردة معطلة ولا سيما اذا كانت تربتها ردية فهذا  
الماء دني وغير **ماء زمزم** سيد المياه واشرفها واجلها قد راوا جميعاً الى النفوس اغلاها ثمنها وانفسها عند الناس هو من  
جابر بن سقيا السمعيل ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يذوق قناتين الكعبة واستارها اربعين ما بين  
يوم وليلة وليس له طعام غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها طعام طعم وزاد غير مسلم باسناد شفاء سقود في سنن ابن  
ماجة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له وقد ضعف هذا الحديث  
طائفة بعبد الله بن المؤمل راويه عن محمد بن المنكدر بن عبد الله بن المبارك انه لما حج اتى زمزم فقال اللهم ان  
ابن ابى الموالي حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عنه عن نبيك صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له فاني  
اشربه لظأ يوم القيمة وابن ابى الموالي ثقة فالحديث اذا حسن وقد تحكى بعضهم وجعله بعضهم موضوعاً وكلا القولين فيه محاجة

له ان ينفذ  
يذهب  
سدا

وقد جربت أنا وغيري من الاستشفاء بما من مزمور عجيبة واستشفيت به من عدة أمراض فبرأت باذن الله شاهد  
من يتغذى به الايام ذوات العدة قريبا من نصف الشهر اكثر ولا يجد جوعا ويطوف مع الناس كما هو واخبرني انه ربما بقي  
عليه اربعين يوما وكان له قوة يجامع بها اهله ويصوم ويطوف مرات ماء النيل احد انهار الجنة اصله من وراء جبال  
القمر في اقصى بلاد الحبشة من امطار تجتمع هنالك وسيول يمد بعضا بعضها فيسوقه الله تعالى الى ارض البحر التي لا نبات  
بها فيخرج به ذرعنا ناكل منه الانعام والاناوم ولما كانت الارض التي يسوقه اليها ابلية اصلبة ان امطرت مطر العادة لم ترو ولم  
تهدأ للنبات وان امطرت فوق العادة ضرت المساكن والساكن وعطلت المعاش والمصالح فامطر البلاد البعيدة ثور ساق تلك  
الامطار الى هذه الارض في نهر عظيم وجعل سبحانه زيادته في اوقات معلومة على قدر في البلاد وكفايتها فاذا ارادى البلاد و  
عمها اذن سبحانه بتناقصه وهبوطه لتتم المصلحة بالتمكن من الزرع واجتمع في هذا الماء الامور العشرة التي تقدم ذكرها وكان  
من الطف الملية واخفها واعذبها واحلاها ماء البحر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في البحر هو الطهور ماؤه والحل  
ميتته وقد جعله الله سبحانه ملحاً اجاجا مزارعا قائما مصالح من على وجه الارض من الادميين اليها ثوقانه دائر اكثر كثير  
الحيون وهو يموت فيه كثير وينتقلو كان حلو الا نتن من اقامته وموت حيوانه فيه واجات وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب  
منه ذلك وينتن ويحيف فيفسد العالم فاقضت حكمة الرب سبحانه وتعالى ان جعله كاملا ملاحا التي والقي فيه جيف العالم  
كلها وانثانه وامواته لم يغير شيئا ولا يتغير على مكثه من حين خلق والى ان يطوى الله العالم فهذا هو السبب الغائي الموجب لموحته  
واما الفاعل فكون ارضه سبخة مأكحة وتبعد فالاغتسال به نافع من افات عديدة في ظاهر البحر وشره مضر يلاخله خارج  
فانه يطلق البطن في هزل يحدث حكة وجربا ونفخا وعطشا ومن اضطر الى شربه فله طرق من العلاج يدفع به مضرة منها  
ان يجعل في قدر ويجعل فوق القدر قصبات وعليها صوف جديد منقوش يوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها الى الصوف فاذا كثر عصر  
ولا يزال يفعل ذلك حتى يحتمل ما يزيد فيجعل في الصوف من البخار ما عذب ويبقى في القدر الزعاق ومنها ان يحفر على شاطئه حفرا  
واسعة يرشهم ماؤه اليها ثوال جانبها قريبا منها اخرى ترشهم اليها ثوال ثالثة الى ان يعذب الماء واذا الجأته الضرورة الى شرب الماء  
الكدر فعلاجه ان يلقي فيه نوى الشمس وقطعة من خشب الساج او جمر متلها يطفي فيه او طينا ارمينيا او سويق حنطة فان  
كدرته ترسب الى اسفل مسك ثبت في صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
اطيب اطيب المسك وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كانت اطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يخرج ويوم النحر قبل ان يطوف  
بالبيت بطيب فيه مسك المسك ملك انواع الطيب اشرفها واطيبها وهو الذي يضرب به الامثال يشبه به غيره ولا يشبه  
بغيره وهو كئيبان الجنة وهو حار يابس في الثانية يسر النفس يقويها ويقوى الاعضاء الباطنة جميعها شربا وشما والظاهر اذا  
وضع عليها نافع للمشائم والمبردين لاسيما من الشتاء جيد للغشي والخفقان وضعف القوة بانعاشه للحرارة الغريزية ويجلو  
بياض العين وينشف طوبتها ويفش الرياح منها ومن جميع الاعضاء ويبطل عمل السموم وينفع من نفث الافاعي ومنافعه  
كثيرة جدا وهو اقوى المفحات **من نجوش** ردي فيه حديث لا نعلم صحته عليه السلام بالمرزنجوش فانه جيد للنشام والنخشام  
الزكام وهو حار يابس ينفع شربه من الصلابة الباردة والكائن عن البلغم والسوداء والزكام والرياح الغليظة ويفتح السدد

أحادثة في الرأس المنحرفين ويحلل أكثر الأورام الباردة فينفع من أكثر الأورام والوجع الباردة الوطبة وإذا أحبل دل الطمث  
واعان على التحمل إذا دق ورقه اليابس كمدبه اذهب آثار الدم العارض تحت العين وإذا ضم إليه مع الخل نفع لسعة العقرب  
ودهنه نافع لوجع الظهر والكتفين ويذهب بالاعياء ومن ادمن شمه لم ينزل في عينيه الماء وإذا استعط بماءه مع دهن  
الوزن لم يفتح سدة المنحرفين ونفع من الزحم العارضة فيها وفي الرأس **مسحوق** روى ابن ماجة في سننه من عبد بن أنس يرفعه سيد  
ادامكم الملموس سيد الشيء هو الذي يصلحه ويقوم عليه وغالبه لا دام انما يصلح بالملمح في مسند البزار من فرغ أسبوشك ان  
تكونوا في الناس كالملمح في الطعام ولا يصلح الطعام الا بالملمح وذكر البغوي في تفسيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا ان الله  
انزل أربع بركات من السماء الى الارض الحديد النار الماء والملمح والموقوف انشبه الملمح يصلح اجسام الناس اطعمتهم ويصلح كل  
شيء يحتاجه حتى الذهب في الفضة وذلك ان فيه قوة تزيد الذهب صفرة والفضة بياضا وفيه جلاء وتحليل فاذهب للرطوبة  
الغليظة وتنشيف لها وتقوية للابدان ومنع من عفونها وفسادها ونفع من يحرب المتقرح واذا اكحل به قلم الحمر الزائد من  
العين ومحق الظفرة والاندرا في البطم في ذلك ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار فيجد البراز اذا ذلك بطون اصحاب الاستسقا  
نفعهم فيبقى الاسنان ويدفع عنها العفونة ويشد اللثة ويقويها ومنافعه كثيرة **حرف النون** نخل مذكور في القرآن في  
غير موضع وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال بيانا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا في بخار نخلة فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثلها مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها اخبروني ما هي فوقع الناس في شجر البوادي فوقع في  
نفسى انها النخلة فامرت ان اقول هي النخلة ثم نظرت فاذا انا اصغر القوم سنا فسكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة  
فلذكرت ذلك لعمر فقال لان تكون قلتها احب الي من كذا وكذا ففى هذا الحديث القاء العالم المسائل على اصحابه وتمنيهم واغتيال  
ما عندهم وفيه ضرب الامثال والتشبيه وفيه ما كان عليه الصحابة من احياء من كبارهم واجلائهم وامساكهم عن الكلام  
بين ايديهم وفيه فرح الرجل باصابة ولده وتوفيقه للصواب فيه انه لا يكره للولد ان يجيب لما عرف بحضرة ابيه وان لم يعرفه  
الا بليس في ذلك اساءة ادب عليه وفيه ما تضمنه تشبيه المسلم بالنخلة وكثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها ووجوده  
على الدوام وثمرها يوكل رطبيا ويابسنا وبلحاويا نغا وهو غذاء ودواء وقوت وحلوى وشراب فاكهة وجذوعها للبناء والالات  
الاواني ويتخذ من خواصها الحصر والمكائيل والاواني والمراد وغير ذلك ومن ليقها الحبال الحشايا وغيرها ثمر اخر شتى نواها علف  
للابل ويدخل في الادوية والاكتمال ثمرها وجمال نباتها وحسن هيأتها وبجدة منظرها وحسن نضد ثمرها وصنعها وبهجته مسقر  
للفؤوس عند ربيته فريتها مذكورة لفاطرها وخالقها وبديع صنعته وكمال قدرته وقوام حكمته ولا شيء انشبه بها من الرجل  
مؤمن اذ هو خير كله ونفع ظاهر وباطن وهي الشجرة التي حن جذعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فارقه شوقا الى قربه و  
سماع كلامه وهي التي نزلت تحتها من امرهم لما ولدت عيسى قد ورد في حديث في اسناده نظر اكرموا عتكم النخلة فانها خلقت من  
طين الذي خلق منه آدم وقد اختلف الناس في تفضيلها على الحبة وبالعكس على قولين وقد قرن الله بينهما في كتابه في غير موضع  
وما اقرب احدهما من صاحبه وان كان كل واحد منهما في محل سلطنة ومنبته والارض الذي تواقفه افضل وانفع **نرجس**  
فيه حديث لا يصح عليكم بشم النرجس فان في القلب حبة النرجس وان جذام والبرص لا يقطعها الا شتم النرجس وهو حار يابس



في الثانية وأصله يدل على القروح الفائرة إلى العصبية قوة غسالة جالية جاذبة وإذا طعم وشرب ماؤه أو أكل مسلوفاً هيج النقي  
وجذب الرطوبة من قعر المعدة وإذا طعم مع الكسنة والعسل نقي أو ساء القروح وفجر الدريالات العسرة التضرع وذهرة معتدل  
الحارة لطيف ينفع الزكام الباردة وفيه تحليل قوى ويفتح سدد الدماغ والمنخرين وينفع من الصلح الرطب السوداوى ويصنع  
الرؤس الحارة والمحرق منه إذا شق قضيبة صلياً وغرس صار مضاعفاً ومن أم من شمه في الشتاء من البرساو في  
الصيف وينفع من أوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمرق السوداء وفيه من العطرية ما يقوى القلب الدماغ وينفع من كثير  
من أمراضها وقال صاحب المتيسر شمه يذهب بصرع الصبيان **نورة** روى بن ماجه من حديث أسامة رضي الله عنها  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فطالها بالنورة وسائر جسده وقد ورد فيها عدة أحاديث هذا مثلها وقد  
قيل أن أول من عمل الحما وصنعت له النورة سليمان بن داود فاصلاً كل سن جزآن وزرنيخ جزؤيخاطان بالما ويدر كان في  
الشمس والحما بقدر ما تنضج وتشد زرقة ثم يطلى به ويجلس ساعة ريثما يعمل ولا يمس بهاء ثم يغسل بيطلى مكانها بالحناء  
لأذابت نكرتها فيبقى ذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوي مرفوعاً أن آدم لما اهبط إلى الأرض كان أول شئ أكل من ثمارها النبق وقد  
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النبق في الحديث المتفق على صحته أنه رأى سدرية المنتمى ليلة أسرى به وإذا نبقها مثل قلال هجر  
والنبق من ثمر السدر يعقل الطبيعة وينفع من الأسهال يدلغ المعدة ويسكن الصغراء ويغذو البدن ويشهي الطعام  
ويولد بطناً وينفع من الرب الصغرى وهو بطى الهضم وسويقه يقوى كحشاء وهو يصلح للأمزجة الصفراوية وتدفع مضرت  
بالشربة تختلف فيه هل هو رطب أو يابس على قولين **الصحيح** أن رطبه بارد رطب يابس بارد **حرف الهاء** هذا  
ورد فيها ثلاثة أحاديث لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ثبت مثلها بل هي موضوعة أحدها كوا الهندباء ولا تنقص  
فانه ليس بعوم من الأيام والأقطار من الكحة تقطر عليه الثاني من أكل الهندباء ثم ناول عليه لو نحل فيه سم ولا سمح الثالث ما من  
ورقة من ورق الهندباء إلا وعليها قطرة من الكحة وبعد فهي مستحيلة المزاج منقلبة بانقلاب فصول السنة ففي الشتاء  
باردة رطبة وفي الصيف حارة يابسة وفي الربيع والخريف معتدلة وفي غالب أحوالها تسيل إلى البرودة واليبس هي قابضة  
مبددة جيدة للمعدة وإذا طمخت وأكلت نجحت عقلت البطن وخاصة البري منها فهو أجود للمعدة واشد قبضاً وينفع من  
ضعفها وإذا ضمد بها سكنت التهاب العارض في المعدة وتنفع من النقرس ومن أوجاع العين الحارة وإذا تضمد بورتها و  
أصولها نفعت من لسع العقرب وهي تقوى المعدة وتفتح السدد العارضة في الكبد وتنفع من أوجاعها حارها وباردها و  
تفتح سدد الطحال والعروق والأعشاء وتنقي مجاري الكلى وانفعها للكبد أمراضها وماؤها المعتصر ينفع من اليرقان السددى ولا  
سيما إذا خلط به ماء الزانزيم الرطب إذا دق ورقها ووضع على الأورام الحارة بردها وطلها ويحلبو ما في المعدة ويطفى حرارة  
الدوا الصفراء ما أكلت غير غسولة لأنها متى غسلت انقضت فارتقتها وتها وفيها مع ذلك قوة رياقية تنفع من جميع السموم  
وإذا أكل بها نفع من العشاء ويدخل رقتها في الترياق وينفع من لدغ العقرب يقاوى لكثرة السموم وإذا اعتصر ماؤها وصيب  
عليه الزيت خلص من الأدوية القتالة كلها وإذا اعتصر أصلها وشرب ماؤه نفع من لسع الأفاعي ولسع العقرب ولسع  
الزنبور ولين أصلها يحل بياض العين **حرف الواو** درس ذكر الترمذي في جامعته من حديث زيد بن أرقم عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه كان ينعث الزيت والورس في ذات الجنب قال قتادة يدل به ويد من الجنب الذي يشتك به ورعى ابن ماجة  
 في سننه من حديث زيد بن ارقم ايضا قال نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب ورثا وقسطا وزيتا يلده  
 وصح عنه عن ام سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفساء تقعد بعد نفاسها اربعين يوما وكانت احدا ناطلي الورس على وجهيها من  
 الكلف قال ابو حنيفة اللغوي الورس يزرع زرعاً وليس يبرى ولست اعرفه بغير ارض العرب لا من ارض العرب بغير بلاد  
 اليمن وقوته في الحرارة واليبوسة في اول الدرجة الثانية واجوده الاحمر اللين القليل النخاله ينفع من الكلف والحكة والبثور  
 الكائنة في سطح البدن اذا طلى به وله قوة قابضة صابغة واذا شرب نفع من الوضرم ومقلا للشرية منه وزنه درهم وهو  
 في مزاجه ومنافعه قريب من منافع القسط البحري واذا طخ به على الهمق والحكة والبثور والسفعة نفع منها والثوب المصبوغ  
 بالورس يقوى على الباه **وسمة** هي ورق النيل وهي تسود الشعر وقد تقدم قريباً ذكر الخلاف في جواز الصبغ بالسواد ومن فعله  
**حرف اليا** يعقطين وهو الدباء والقرع واذا كان اليقطين اعوفانه في اللغة كل شجرة لا تقوم على ساق كالبطيخ و  
 القثاء والخيار قال الله تعالى **وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ** **فان قيل** ما لا يقوم على ساق يسمى نجماً لا شجرة والشجر ماله  
 ساق قاله اهل اللغة فكيف قال شجرة من يعقطين **فاجواب** ان الشجر اذا اطلق كان ماله ساق يقوم عليه اذا قيد بشئ يقيده  
 به فالفرق بين المطلق والمقيد في الاسماء باب هم عظيم النفع في الفهم ومراتب اللغة واليقطين المذكور في القرآن هو نبات  
 الدباء وثمره يسمى الدباء والقرع وشجرة اليقطين وقد ثبت في الصحيحين من حديث انس بن مالك ان خطا د عار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال انس رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرب اليه خبثاً  
 من شعير ومراقية دباء وقد يد قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى الصحفة فلما رآه  
 احبل دباء من ذلك اليوم وقال بو طالوت دخلت على انس بن مالك رضي الله عنه وهو ياكل القرع ويقول بالك من شجرة  
 ما احبك الى محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كوفي الغيلانيات من حديث هشام بن عروة عن اميه عن عائشة رضي  
 الله عنها ما قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اذا طبختم قدراً فاكثروا فيها من الدباء فانها تسد قلب الحزين  
**اليقطين** بارد رطب يغذو غذاء يسيراً وهو سرير الا خلد ان لو فسد قبل الهضم تولد منه خلط مجروح ومن  
 خاصيته انه يتولد منه خلط مجروح مما يصحبه فان اكل الخلد تولد منه خلط حريف وبالماء خلط مالح ومع القابض  
 قابض وان طبخ بالسفرجل غذا البدن غذاء جيداً وهو لطيف مائي يغذو غذاء رطباً بلغمياً وينفع المحرورين ولا يلائم  
 المبرودين ومن الغالب عليهم البلغم وماؤه يقطع العطش فيذهب الصداغ الحار اذا شرب وغسل به الرأس وهو  
 ملين للبطن كيف استعمل ولا يتلاوى المحرورين بمثله ولا اعجل منه نفعاً ومن منافعه انه اذا طخ به بين وشوى  
 في الفرن والتنور استخرج ماؤه وشرب ببعضه لا شرية اللطيفة سكن حرارة الحمى الملتبهة وقطع العطش و غذا  
 غذاء حسناً واذا شرب بترنجبين وسفرجل مرتقى اسهل صفراء محضه واذا طخ القرع وشرب ماؤه يشفى من غسل  
 وشئ من نظرون احمر بلفاً ومرق معاً اذا دق وعمل منه ضماد على الياقوخ نفع من الاورام الحارة في الدماغ واذا عصف  
 جراحته و خلط ماؤها بدهن الزرد وقطر منها في الاذن نفعت من الادرام الحارة وجراحته نافعة من اورام العين الحارة

ومن النقرس الحار هو شديد النقر لا يصح أبدا من جهة الحارة والحمومين ومتى صادف في المعدة خلطا رديا استحال إلى طبيعته وفسد وولد في البدن خلطا رديا ودفع مضرة بالخلد المرة وبأجملة فهو من الطفا الأغذية واسرعها انفعالا ويذكر عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر من كلة **فصل** وقد رأيت ان اختتم الكلام في هذا الباب بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذير الوصايا الكلية النافعة ليعتم منفعته الكتابي رأيت لابن ماسويه فصلا في كتاب المحاذير نقلته بلفظه **قال** من أكل البصل أربعين يوما وكلف فلا يلو من الأنفسه ومن اقصد فاكل الحافا صابها او جرب فلا يلو من الأنفسه ومن جمع في معدته البيض السمك فاصابه فأكبر والقوة فلا يلو من الأنفسه ومن دخل الحمام وهو ممتلي فاصابه فأكبر فلا يلو من الأنفسه ومن جمع في معدته اللبن والسمك فاصابه جذام او برص او نقرس فلا يلو من الأنفسه ومن جمع في معدته اللبن والنبيل فاصابه برص او نقرس فلا يلو من الأنفسه ومن احتلم فلم يغتسل حتى وطئ اهله فولدت عجونا او مخبلا فلا يلو من الأنفسه ومن أكل بيضا مصلوقا باردا او امتلا منه فاصابه ربو فلا يلو من الأنفسه ومن جامع فلم يصبر حتى يفرغ فاصابه حصاة فلا يلو من الأنفسه ومن نظر في المرأة ليلا فاصابه لقوة او اصابه داء فلا يلو من الأنفسه **فصل** وقال ابن مغيث شيوع احذر ان تجمع بين البيض السمك فانهما يورثان القولنج والبواسير ووجع الاضراس ادامة اكل البيض يولد الكلف في الوجه اكل الملح والسمك المالح والاقتصاد بعد الحمام يولد اليرقان والجرب ادامة اكل كل الغنم يعقر المثناة الاغتسال بالماء البارد بعد اكل السمك الطري يولد الفالج وطى المرأة الحائض يولد الجذام اجماع من غير ان يهريق الماء عقيب يولد الحصاء طول الملكث في المخرج يولد الداء الذي قال بقراط الاقلال من الضار خير من الاكثار من النافع وقال استديموا الصحة بترك الكاسل عن التعبد بترك الامتلاء من الطعام والشراب وقال بعض الحكماء من اراد الصحة فليجتود الغذاء وليأكل على تقاء وليشرب على ظمأ وليقلل من شرب الماء ويمتد بعد الغدا ويمشي بعد العشاء ولا ينام حتى يعرض نفسه على الخلاء وليحذر دخول الحمام عقيب الامتلاء ومرة في الصيف خير من عشر الشتاء واكل القديد اليابس بالليل معين على الفناء ومجامعة العجائز تهرم اعمار الاحياء وتسقو ابدان الاصحاء ويروى هذا عن علي كرم الله وجهه ولا يصح عنه وانما بعضه من كلام الحارث بن كلثة طبيب العرب وكلام غيره وقال الحارث من سر البقاء والابقاء قليلا كرا لغذاء وليعمل العشاء ويخفف الورداء وليقل غشيان النساء وقال الحارث اربعة اشياء تهدم البدن اجماع على البطنة ودخول الحمام على الامتلاء واكل القديد وجماع العجوز ولما احتضر الحارث اجتمع اليه الناس فقالوا ما بنا من ننتهي اليه من بعدك فقال لا تزوجوا من النساء الا شبابة ولا تاكلوا من الفاكهة الا في وان فضجها ولا يتعاجن احدكم ما احقن دمه لئلا يولد وعليكم بتنظيف المعدة في كل شهر فانها مذيبة للبلغم مملكة للمرة منبثة للحم واذ اتغذى احدكم فليتم على اثر غذائه ساعة واذ تعشى فليمش اربعين خطوة وقال بعض الملوك لطبيبه لعك لا تبقى لي نصف لي صفة اخذها عنك فقال لا تسكن الا شابة ولا تاكل اللحم الا فتيا ولا تشرب الدواء الا من علة ولا تاكل الفاكهة الا في نضجها واجد مضغ الطعام واذ اكلت فمارا فلا بأس ان تناوذا اكلت لئلا تلتو حتى تمشي لو خمسين خطوة ولا تاكل حتى تجوع ولا تسكارهن على اجماع ولا تحبس البول فخذ من الحمام قبل ان ياخذ منك ولا تاكل طعاما وفي معدتك طعاما وياك ان تاكل ما يحجز اسنانك عن مضغه فتعجز معدتك

عن هضمه وعليك في كل سبوع بقية تنقي جسمك ونعم الكثر الدم في جسدك فلا تخرجه الا عند الحاجة اليه عليك بدخول الحمام فانه يخرج من الاطباق ما لا يصل الادوية الى اخراجه وقال الشافعي رحمة الله تعالى اربعة تقوى للبدن اكل اللحم وشو الطيب كثرة الغسل من غير حمام ولبس الكتان واربعة توهن البدن كثرة الحمام وكثرة النوم وكثرة شرب الماء على الريق وكثرة اكل الحامض واربعة تقوى البصر الجلوس تجاه الكعبة والحل عند النوم والنظر الى الخضر وتنظيف المجلس واربعة توهن البصر النظر الى القدر والى المصلوب والى فرج المرأة والقعود مستند بالقبيلة واربعة تزيد في كجم اكل العصفار والاطر في الفستق والخروب واربعة تزيد في العقل ترك الفضول من الكلام والنوم والكثرة في الجلوس والجلوس في الظل واربعة توهن البدن شرب الماء في وقت النوم والاحتياج الى الاكل وتجميع المعائط وحر النضج وضحك ذوى الجمل بالعلاء وقال طبيب البلمون عليك بمخاض من حفظه فهو جديان لا يعتل الاصل الملون لا تاكل طعاما في معدتك طعاما ياك ان تاكل طعاما يتعب اضراسك في مضغه فتخرج معدتك عن هضمه واياك وكثرة الحمام فانه يقتبس نور الحياة واياك وجماعة العجوز فانه يورث موت الفجأة واياك والفصد الا عند الحاجة اليه وعليك بالقي في الصيف ومن جوامع كلمات ابقراط قوله كل كثير فهو معاد للطبيعة وقيل بجالينوس مالك لا تمرض فقال لا في لم اجمع بين طعامين رديين ولم ادخل طعاما على طعام ولو احبست المعدة طعاما ناديت منه **فصل** اربعة اشياء تمرض الجسم الكلام الكثير والنوم الكثير والاكل الكثير والحمام الكثير والكثير يقل مخ الدماغ ويضعفه ويجعل الشيب والنور الكثير يصفر الوجه ويعمي القلب ويهيج العين ويكسل عن العمل ويولد الرطوبة في البدن والاكل الكثير يفسد المعدة ويضعف الجسم ويولد الرياح الغليظة والادواء العسرة والحمام الكثير يهدل البدن ويضعف القوى ويجفف رطوبات البدن ويرخي العصب يورث السدد ويعمر ضرره جميع البدن ويخلص الدماغ لكثرة ما يتحلل منه به من الروح النفساني واضعافه اكثر من اضعاف جميع المستفرغات ويستفرغ من جوهر الروح شيئا كثيرا وانفع ما يكون اذا صادف شهوة صادقة من صورة جميلة حديثة السن جلا ثم مع سن الشيبوية وحرارة المزاج ورطوبته وبعد العهد به وجلاء القلب من الشواغل النفسانية ولو يفرط فيه ولو يقارنه ما ينبغي تركه معه من امتلاء مفرط واخواء او استفرغ او رياضة تامة او حر مفرط او برد مفرط فاذا راعى فيه هذه الامور العشرة انتفع به جدا وايها فقد حصل له من الضرر مجسبه وان فقدت كلها او اكثرها فهو الهلاك **المجلد الثاني** **فصل** الحمية المفرطة في الصحة كالتخليط في مرض الحمية المفرطة نافعة وقال جالينوس لا صحابه اجتنبوا ثلثا وعليكم باربع ولا حاجة لكم الى طبيب اجتنبوا الغبار والدخان والثلث وعليكم بالدم والطيب والحلوى والحما ولا تاكلوا فوق شبعكم ولا تتخللوا بالبادريج والريحان ولا تاكلوا الخبز عند المساء ولا يناموا به زكرة على قفاه ولا ياكل من به غور حامضا ولا يسرع المشي من اقتصد فانه يكون مخاطرة الموت ولا يتقيأ من تولمه عينه ولا تاكلوا في الصيف كحم كثيرا ولا ينام صاحب الحمى المبردة في الشمس ولا تقربوا البارد نجس العتيق المبرز من شرب كل يوم في الشتاء قد حان من كثرة شرب من الاعلان من ذلك جسمه في الحما بقشور الرمان آمن من الجرب والحكة ومن كل خمس سوسنات مع قليل مصطكى رومي وعود خام ومساك يبقى طول عمره لا يضعف معدته ولا تفسد من اكل بزير الطير من السكر نظف الحما من معدته وزالت عنه حرقة البول **فصل** اربعة تهدم البدن الهم والحزن والكجم والسهر

وأربعة تفرج النظر إلى الخسرة وإلى الماء الجارى والمحجوب الثمار وأربعة تظم البصر المشى حافيا والتصميم المسابو جال بغير  
والثقل العدو وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق وأربعة تقوى الجسم لبس الثوب لتأخر ودخول الحمار المعتدل في اكل  
الطعام والحلو والدم وشتم الروائح الطيبة وأربعة تيبس الوجه وتذهب ماء وجهه وطلقاته الكذب الوقاحة و  
كثرة السؤال عن غير العلم وكثرة الفجور وأربعة تزيد في ماء الوجه وجهته المردية والوفاء والكبر والتقوى وأربعة تجلب البغضاء  
والمقت للكب والكذب القيمة وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالاسحار وتعاهد الصدقة والذكر  
اول لها في آخره وأربعة تمنع الرزق نوم الصبيحة وقلة الصلوة والكسل والخيانة وأربعة تنصر بالفهم والذهن ادمان  
اكل الحامض والقواكه والنوم على القفا والهم والغف وأربعة تزيد في الفهم فراغ القلب قلة التمل من الطعام والشراب حسن  
تدبير الغلام بالاشياء الحلو والدمعة واخراج الفضلات المثقلة للبدن وما يضر بالعقل دمان اكل البصل والباقلا  
والزيتون والبادنجان وكثرة الحجام والوحدة والافكار السكر وكثرة الضحك والغف قال بعض اهل النظر قطعت في ثلث مجالس  
فلما جد لذلك علة الا اني اكثر من اكل لبادنجان في احد تلك الايام ومن الزيتون في الآخر ومن الباقلا في الثالث **فصل**  
قد اتينا على جملة نافعة من اجراء الطب العلى لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها الا في هذا الكتاب اربياك قرب ما بيننا وبين الشريعة  
وان الطب النبوى نسبة طب لطبا تعين اليه اقل من نسبة طب العجائز الى طبهم والامرفوق ما ذكرناه واعظم مما وصفتنا  
يكثير ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراءه ومن لم يرزقه الله بصيرة على التفصيل فليعلم ما بين القوة المؤيدة  
بالوحى من عند الله والعلوم التى رزقها الله الانبياء والعقول البصائر التى منحهم الله اياها وبين ما عند غيرهم ولعل قائل  
ان يقول ما لهذا الرسول صلى الله عليه وسلم ما لهذا الباب ذكر قوى الادوية وقوانين العلاج وتدبير امر الصحة وهذا من تفصيل  
هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذا واضعافه واضعاف اضعافه من فهم بعض ما جاء به شرعا  
اليه ودلالة عليه حسن الفهم عن الله ورسوله من يؤمن بالله به على من يشاء من عبادة فقد وجدنا اصول الطب الثلاثة  
في القرآن وكيف تكثر ان تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والاخرة مشتملة على صلاح الابدان كاشتمالها على صلاح  
القلوب انها مرشدة الى حفظ صحتها ودفع افاتها بطرق كلية قد وكل تفصيلها الى العقل الصحيح والفطرة السليمة بطرق  
القياس والتنبيه والايماء كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه ولا تكن ممن اذا جهل شيئا عاداه ولو رزق لعبه تطلعا  
من كتاب الله وسنة رسوله وفيما تاما في النصوص لوازمها لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه ولاستنبط جميع العلوم  
الصحيحة من فم الاراء كلها على معرفة الله وامره وخلقه وذلك مسلم الى الرسول صلوات الله عليهم وسلامه اعلم ان خلق الله امرا وخلقه مكتبة فخلق  
وامره وطب اتباعهم اصح وانفع من طب غيرهم وطب اتباع خاتمهم وسيدهم وامامهم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه  
وعليه اكل الطب واصح وانفع ولا يعرف هذا الا من عرف طب الناس سواه وطبهم ثوروازن بينهما فحينئذ يظهر له التفاوت  
وهو اصح الامم عقولا وفطرا واعظم علما واقرهم في كل شئ الى الحق لانهم خيرة الله في الامم كما رسولهم خيرة من الرسل والعلم الذى  
وهيهم اياه والحكم والحكمة امر لا يلائم فيه غيرهم وقد روى الامام احمد في مسنده من حديث جابر بن حكيم عن ابيه عن جد له  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم توفون سبعين امة اتوخيرها واكرمها على الله فظهر انكم امة الله سبحانه

في علومهم وعقولهم واحلامهم وفطروهم والذين عرضت عليهم علوم الامم قبلهم وعقولهم واعمالهم ودرجاتهم فازدادوا بذلك علماً وحكماً وعقلاً الى ما افاض الله سبحانه عليهم من علمه وحلمه ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم والصفراوية لليهود والبلغمية للنصارى ولذلك غلب على النصارى البلادة وقلة الفهم والقطنة وغلب على اليهود الحزن والهم والغم والصفار وغلب على المسلمين العقل والشجاعة والفهم والنجاة والفرح والسرور وهذه اسرار حقائق انما يعرف مقدارها من حسن فهمه ولطف ذهنه وغزير علمه وعرف ما عند الناس بالله التوفيق **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في اقصيته في احكامه** وليس الغرض من ذلك ذكر التشريع العام وان كانت اقصيته الخاصة تشريعاً عاماً وانما الغرض ذكر هديه في الاحكام الجزئية التي فصل بها بين اخصومه كيف كان هديه في الحكم بين الناس وذكر مع ذلك قضايا من احكامه الكلية **فصل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن حكيم عن ابيه عن جده انه حبس في قهقهة قال احمد وعلي بن المديني هذا الاسناد صحيح وذكر ابن زياد عنه صلى الله عليه وسلم في حكمه انه صلى الله عليه وسلم سجن رجلاً اعتق شركاً له في عبد فوجبه عليه استمأ وعتقه حتى باع غنمة **فصل في حكمه** فحين قتل عبداً مولى لا وراعى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلاً قتل عبداً متعمداً فجعله النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلد ونقاه سنة وامره ان يعتق رقبة ولو يقدله به وروى الامام احمد من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم من قتل عبداً قتلناه فان هذا كان محفوظاً وقد سمعنا منه الحسن كان قتله تعزيراً الى الامام بحسب ما يراه من المصلحة وامر رجلاً بمائة غريمه كما ذكر ابو داود عن النضر بن شميل عن الهرواس بن حبيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه قال نيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريمي فقال لي الزمه ثوباً قال لي يا اخا بني سمم ما تريد ان تفعل يا سيدي وروى ابو عبيد رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل القاتل صبرا الصابراً قال ابو عبيد اي محبسه للموت حتى يموت وذكر عبد الوارث في مصنفه عن علي كرم الله وجهه يحبس الممسك في السجن حتى يموت **فصل في حكمه في المحاربين** حكمه بقطع ايديهم وارجلهم وشمل اعينهم كما شملوا عين الراعي وتركهم حتى ماتوا جوعاً وعطشاً كما فعلوا بالراعي **فصل في حكمه بين القاتل والمقتول** ثبت في صحيح مسلم عنه ان رجلاً ادعى على اخيه قتل اخاه فاعترف فقال ذاك صاحبك فلما ولي قال ان قتله فهو مثله فرجع فقال اما اخذته بامرك فقال صلى الله عليه وسلم اما تريد ان تبوءا بشاك واقص صاحبك فقال بلى فحلى سبيله وفي قوله فهو مثله قول **احمد** ان القاتل اذا قيد منه سقط با عليه فصار هو والمستفيد بمنزلة واحدة وهو ليقول انه بمنزلة قبل القتل اما قال ان قتله فهو مثله وهذا يقتضي لماثلة بعد قتله فلا اشكال في الحديث وانما فيه التعريض الحق بترك القود والعفو **والثاني** انه ان كان لورث قتل اخيه فقتله به فهو متعدي مثله اذ كان القاتل متعدياً بالجناية والمقتص متعدياً بقتل من لو يتعمد القتل ويدل على هذا التاويل ما روى الامام احمد في مسنده من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعه الى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله ما اردت قتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولي اما انه اذا كان صادقا ثوق قتله دخلت النار فحلى سبيله وفي كتاب ابن حبيب في هذا الحديث نزاد وهي قال النبي صلى الله عليه وسلم عمداً يخطئ قلب **فصل في حكمه بالقود** على من قتل جارية وانه يفعل به كما فعل ثبت في الصحيحين ان يهودياً رضى راس جارية بين حجرين على وضاح لهاى حلى فاخذ فاعترف فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرض**

راسه بين جرحين وفي هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة وعلى ان الجاني يفعل به كما فعل وان القتل غيلة لا يشترط فيه اذن  
 الولي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدفعه الى اوليائها ولم يقل ان شتم فاقتلوه وان شتموا فعفوا عنه بل قتله عتماً هذا مذهب  
 مالك واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية ومن قال انه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح فان ناقض العهد لا يخرج راسه بالجمجمة  
 بل يقتل بالسيف **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن ضرب امرأة حاملاً فطرحها في الصحيحين ان امرأتين من هذيل  
 سميت احدهما الاخرى فقتلتها وما في بطنها فقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد له ووليدة في الجنين وجعل حدية  
 المقتولة على عصابة القتلة هكذا في الصحيحين وفي النسائي فقضى في حملها بغرة وان يقتل بها كذا فيقال غيلة ايضاً انه قتلها  
 مكاتها والصحيح انه لم يقتلها لما تقدم وقد روى البخاري في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في  
 جنين امرأة من بني كحيان بغرة عبد له ووليدة ثوان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 ميراثها بينها وزوجها وان العقل على عصبتي وفي هذا الحكم ان شبه العمد لا يوجب القود وان العاقلة تحمل الغرة تبعاً للدية وان العاقلة  
 هو العصابة وان زوج القتلة لا يدخل معهم وان اولادها ايضاً ليسوا من العاقلة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم بالقسامة  
 فيمن لم يعرف قاتله ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم حكم بها بين الانصار واليهود وقال بحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن تحلفون  
 وتستحقون دم صاحبكم وقال البخاري تستحقون قاتلكم وصاحبكم فقالوا امر لم نشي مدة ولم نره فقال قاتلوا يهودا ببيان خمسين  
 فقالوا كيف نقبل ببيان قوم كفار فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده وفي لفظ يقسم خمسون منك على رجل منهم فيدفع برئته  
 اليه واختلف لفظ الاحاديث الصحيح في محل الدية ففي بعضها انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وفي بعضها وداه من اهل  
 الصدقة وفي سائر ابي داود انه صلى الله عليه وسلم القى دية على اليهود لانه وجد بينهم وفي مصنف عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم  
 يدأبيهود فاوان يحلفوا فرد القسامة على الانصار فاوان يحلفوا فحلفوا عقلة على يهود وفي سائر النسائي فجعل عقلة على اليهود وادانهم  
 ببعضها وقد تضمنت هذه الحكومة اموراً متخا الحكم بالقسامة وانها من دين الله وشرعه ومنها القتل بها القولة فيدفع برئته  
 اليه وقوله في لفظ اخر وتستحقون دم صاحبكم فظاهر القرآن والستة القتل ببيان الزوج وبيان الاولياء في القسامة وهو ما  
 اهل المدينة وآما اهل العراق فلا يفتلون في واحد منها واما أحمد فيقتل في القسامة دون اللعان والشا في رحمه الله عكسه وهذا  
 انه يبداً ببيان المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى ومنها ان اهل الذمة اذا منعوا حقاً عليهم انتقض عهدهم  
 لقوله صلى الله عليه وسلم امان تدوه واما ان تاذنوا مجرب منها ان المدعى عليه اذا بعد عن مجلس الحكم كتب اليه ولو شخصه و  
 منها جواز العمل بالحكم بكتاب القاضى ان لو يشهد عليه ومنها القضاء على الغائب ومنها انه لا يكتفى في القسامة باقل من خمسين اذا  
 وجدوا فيها الحكم على اهل الذمة بحكم الاسلام وان لم يتجأوا اليها اذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين ومنها وهو الذي اشكل على كثير  
 من الناس عطاؤه الدية من اهل الصدقة وقد ظن بعض ان ذلك من سيم الغاومين وهذا لا يصح فان غار اهل الذمة  
 لا يعطى من الزكاة وظن بعضهم ان ذلك مما فضل من الصدقة عن اهلها فلا مان ان يصرفه في المصالح وهذا اقرب من الاول  
 واقرب منه انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وافترض الدية من اهل الصدقة ويدل عليه فوداه من عنده واقرب  
 من هذا كله انه يقال لما تحملها النبي صلى الله عليه وسلم لاصلاح ذات البين بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم

غرمه لاصلاح ذات البين ونعل هذا مراد من قال انه قضاهما من سيم الغامرين وهو صلى الله عليه وسلم لو يأخذ من النفس شيئاً فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى عطاء الدية منها مجرى اعطائها من الغرم لاصلاح ذات البين والله اعلم فان قيل فكيف تصنعون بقوله فجعل عقله على اليهود فيقال هذا مجمل لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم فانه صلى الله عليه وسلم لما كتب اليهم ان يدوا القتل وبادوا بحرب كان هذا كالا لزام لهم بالدية ولكن الذي حفظ انهم انكروا ان يكونوا قتلوا وحلفوا على ذلك وان رسول الله صلى الله عليه وسلم وداهم من عنده حفظوا زيادة على ذلك فهم اولى بالتقديم فان قيل فكيف تصنعون برواية النسائي انه قسمها على اليهود ودا عنهم ببعضها قيل هذا ليس بحفظ قطعاً فان الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى اولياء القتل بل لابد من اقرار او بيعة او ايمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم ايمان القسامة على المدعين فابوا ان يحلفوا فكيف يلزم لليهود بالدية بمجرد الدعوى **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ربيعة فسقطوا في يد ربيعة فسقطوا في يد ربيعة فسقطوا في يد ربيعة فسقطوا في يد ربيعة** ذكر الامام احمد والبخاري وغيرهما ان قوماً احتفروا يد ابي ابيمن فسقط فيها الاسد فسقط فيهما رجل فتعلق باخر والثالث والثالث بالرابع فسقطوا جميعاً فماتوا فارتفع اولياءهم الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال جمعوا من جفرا ليد من الناس قضى الاول بربع الدية لانه هلك فوقه ثلثه والثاني ثلثها لانه هلك فوقه اثنان والثالث بنصفها لانه هلك فوقه واحد والرابع بالدية تامة فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم العام القابل فقصوا عليه القصة فقال هو ما قضى بينكم هكذا سياق البخاري واما احمد بن حنبل وقال انهم ابوا ان يتراضوا بقضاء على كرم الله وجهه فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام ابراهيم عليه السلام فقصوا عليه القصة فاجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل الدية على قبائل الذين ائزدهم **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ربيعة** امرته ابيه رضي الامام احمد والنسائي وغيرهما عن البراء رضي الله عنه قال لقيت خالي بريدة ومعه الراية فقال ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأته ابيه ان اقله واخذ ماله وذكر ابن ابي خيثمة في تاريخه من حديث معاوية بن قرة عن ابيه عن جده رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى رجل عرس بامرأة ابيه فضرب عنقه وخمس ماله قال يحيى بن معين هذا حديث صحيح وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقع على ذات محرم فاقتلوه وذكر الجوزجاني انه رفع الى النخاج رجل اغتصب باخته على نفسها فقال حبسوه وسلبوا من ههنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا عبد الله بن مطرف رضي الله عنه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تخطأ حرماً المومنين خطوا وسطه بالسيف وقد نضر احمد في رواية اسمعيل بن سعيد في رجل تزوج امرأة ابيه او بذلت محرم فقال يقتل ويدخل ماله في بيت المال وهذا القول هو الصحيح وهو مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المشافعي مالك وابو حنيفة حله اذا تزاني ثم قال ابو حنيفة ان وطئها بعد عذر فلا حد عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه احق واول **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم بقتل** من اتهم بامور ولد فلما ظهرت براءته امسك عنه روى ابن ابي خيثمة وابن السكن وغيرهما من حديث ثابت عن انس رضي الله عنه ان ابن عمر مارية كان يتم بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه اذهب فان وجدته عند مارية فاضرب عنقه فاتاه على فاذهو في بركة يتبرد فيها فقال له على اخرج فناوله يده فاخرجه فاذهو محبوب ليس له ذكر فكف عنه على كرم الله وجهه ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه محبوب ماله ذكر في لفظ اخرائه وجدته في نخلة يجتمع ثمره هو





فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألم أرك أن لا تستقيد حتى يبرأ جرحك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ جرحك ثوباً رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان به جرح بعد الرجل الذي عرج ان لا يستقاد منه حتى يبرأ جرحه صاحب به فالحرج على ما بلغ حتى يبرأ فما كان من سبل أو عرج فلا تؤد فيه وهو عقل من استقاد جرحاً فاصيب المستقاد منه فعقل ما فضل من دية على جرح صاحبه له **قلت** الحديث في مسند الإمام أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده متصل أن رجلاً طعن رجلاً بقرن فركبته فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد نى فقال حتى يبرأ ثوباً إليه فقال قد نى فأقاده ثوباً إليه فقال يا رسول الله عزت فقال قد غيبتك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ جرحك ثوباً رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه وفي سنن الدارقطني عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً جرح فإراد أن يستقيد فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجرح حتى يبرأ الجرح وقد تضمنت هذه الحكومة أنه لا يجوز الاقتصاص من الجرح حتى يستقر مرة أما باندمال وبسريرة مستقرة وان سريرة الأجنبية مضمونة بالقود وجواز القصاص في الضريرة بالعصا والقرن ونحوهما ولا ناسخ لهذه الحكومة ولا معارض لها ولا ناسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندمال لا تنفس القصاص فتامر وان المجني عليه إذا زاد واقتص من الجاني ثوبت الأجنائية إلى عضو من أعضائه أو إلى نفسه بعد القصاص فالسريرة هدر وإنه يكفى بالقصاص حداً دون تعزيز الجاني وحسنه قال عطاء الجرح وحسب من ليس بالإمام أن يضربه ويضجته إنما هو القصاص ما كان ريبك نسيئاً ولو شاء لأمراً بالضرب والسجن قال مالك يقتص من جرح الأدمى ويعاقب بجراثة وأجمعوا يقولون القصاص يغني عن العقوبة الواردة فهو كالحدا إذا اقيم على الحد ولو جرح معاً إلى عقوبة أخرى والمعاصي ثلاثة أنواع نوع عليه حد مقدور لا يجمع بينه وبين التعزير ونوع لا حد فيه ولا كفارة فهذا يروح فيه بالتعزير ونوع غير كفارة ولا حد فيه كالوطي في الإحرام والصيام فهل يجمع فيه بين الكفارة والتعزير على قولين للعلماء وهما وجهان لا يحكيان أحد القصاص بحرر في الحد فلا يجمع بينه وبين التعزير **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في شئ السن في الصحيحين من حديث أنس أن ابنة النضر أخت الربيع لطمت جارية فكسرت سننها فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص فقال الربيع يا رسول الله يقتص من فلانة لا والله لا يقتص منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا رب الربيع كتاب الله القصاص فقال لا والله لا يقتص منها أبداً فعفي القوم وقبلوا الدية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يده رجل فأنزع يده من فيه فسقطت ثنية العاض يدها ثبت في الصحيحين أن رجلاً عض يده رجل فأنزع يده من فيه فوقع ثناياها فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أحدكم أخاه كما يعرض الفحل لادية لك وقد تضمنت هذه الحكومة أن من خلع نفسه من يده ظالمه فتلقت نفس الظالم أو شئ من أطرافه أو ماله بذلك فهو حد غير مضمون **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن أطمع في بيت رجل فإذنه فخذفه بحصاة أو عود ففقد عينه فلا شئ عليه ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأة أطمع عليك بغير ذن فخذفته بحصاة ففقدت عينه لم يكن عليك جناح وفي لفظ فيمن أطمع في بيت قوم فغيروا ذنهم ففقدوا عينه فلا دية له ولا قصاص فيهما أن رجلاً أطمع في حجره من حجره النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا له يشقصن جعل يخله ليطعمه فذهب إلى القول بهذه الحكومة وإلى التي قبلها فقهاه الحديث منهم الإمام أحمد والشافعي لم يقل بها أبو حنيفة ومالك **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم أن أحاملاً إذا قتلت عملاً لا تقتل حتى تخضع

ما في بطنها وحتى يكفل ولدها ذكره ابن ماجة في سننه وقضى ان لا يقتل الوالد بالولد ذكره النسائي ومحمد بن قاضي في المؤمنين  
يكافاد ما وهم ولا يقتل مومن بكافر وقضى ان من قتل ليقتل فاهله بين خيرتين اما ان يقتلوا او يأخذوا العقل وقضى ان في دية  
الاصابع من اليدين الرجلين في كل واحدة عشر من الابل وقضى في الاسنان في كل سن نجس من الابل انها كلها سواء وقضى في  
العين السادسة لمكانها اذا طمست بثلاث دية ما في اليد المشلا اذا قطعت بثلاث دية ما في السن السوداء اذا نزع ثلث دية ما  
وقضى في الانف اذا جرح كله بالدية كاملة واذا جرحت ارنبتها بنصفها او في اليد بنصف الدية وقضى في المامومة بثلاث الدية  
وفي الكاهنة بثلاثها وفي المنقلة بمحسة عشر من الابل وقضى في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية وفي  
الذكر بالدية وفي الصليب بالدية وفي العينين بالدية وفي احدى يديها بنصفها وفي الرجل الواحد بنصف الدية وفي اليد بنصف الدية  
وقضى ان الرجل يقتل بالمرأة وقضى ان دية الخطأ على العاقلة مائة من الابل واختلفت الرواية عنه في اسنانها ففي السن الاربعة عنه  
من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا تلتون بنت مخاض وتلتون بنت لبون وتلتون حقة وعشرون لبون ذكر قال الخطابي لا اعلم  
احدا من الفقهاء قال بهذا وفيها ايضا من حديث ابن مسعود انها خمس عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن  
مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وقضى في العمد اذا رضوا بالدية ثلثين حقة وثلثين جذعة واربعين خلفه وما صولحوا  
عليه ولو لم يولد له احد ابو حنيفة الى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنه وجعل الشافعي مالك بدل ابن مخاض ابن لبون وليس في  
واحد من الحديثين وفرضها النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الابل مائة وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الفشاة وعلى اهل الحمل ما تبقى  
حالة وقال عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم جعلها ثمان مائة دينار او ثمانية آلاف درهم وذكر  
اهل السنن الاربعة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر الفا وثبت  
عن عمرانه خطب فقال ان الابل قد غلت ففرضها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثنا عشر الفا وعلى اهل البقر مائتي بقرة و  
على اهل المشاة الف شاة وعلى اهل الحمل ما تبقى حالة وترك دية اهل الذمة فلم يرفعها فيما رفع من الدية وقد روي اهل السنن الاربعة عنه  
صلى الله عليه وسلم دية المعاهد نصف دية احرار لفظ ابن ماجة وقضى ان عقل اهل الكتاب بين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى  
واختلف الفقهاء في ذلك فقال مالك دية مسلم نصف دية المسلمين في الخطأ والعمد وقال الشافعي رحمه الله ثلثها في الخطأ والعمد وقال ابو حنيفة  
بل كدية المسلمين في الخطأ والعمد وقال الامام احمد ومثله دية المسلمين في العمد عنه في الخطأ ورايانا احرار نصف الدية وهي ظاهر مذهبه  
والثاني ثلثها فانه مال يظاهر حديث عمرو بن شعيب في اخذ الشافعي بان عمر جعل دية اربعة آلاف وهي ثلث دية المسلم واخذ احمد  
بحديث عمرو الا انه في العمد نصف الدية عقوبة لاجل سقوط القصاص وهكذا عندنا من سقط عنه القصاص اضعفت عليه  
الدية عقوبة نصر عليه توقيفا واخذ ابو حنيفة بما هو اصله من جريان القصاص بينهما فتساوى بينهما وقضى صلى الله عليه وسلم  
ان عقل المرأة مثل عقل الرجل الى الثلث من دية ذكره النسائي فتصير على النصف من دية وقضى بالدية على العاقلة وبزمنها  
الزوج وولد المرأة القاتلة وقضى في المكاتب ان يقتل بودي بقدر ما دى من كتابته دية احرار ما بقي فدية المملوك قلت يعني قيمته  
وقضى بهذا القضاء على بن ابي طالب ابوهم النخعي وذكر رواية عن احمد قال عمل اذا دى شطر كتابته كان غريبا ولا يرجع رقيقا وقضى  
عبد الملك بن مروان وقال ابن مسعود اذا دى ثلث وقال عطاء اذا دى ثلثة ارباع الكتابة فهو غريب والمقصود ان هذا القضاء

النبوي لو ترجم الامامة على تركه ولو لم يعلم شيئا واما حديث المكاتب عبد ما بقي عليه وهو قدامه معارضة بينه وبين هذا القضاء فانه في الورق بعد لا يحصل حريته التامة الا بالاداء **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم على من اقرب الزنا ثبت في صحيح البخاري في مسلم ان رجلا من اسلم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه اربع مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم فامر به فرجم في المصل فلما اذلقته الحجار فرقا درك فرجيه حتى مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم خير او صلى عليه في لفظ لهما انه قال له احق ما بلغني عنك قال ما بلغك عنى قال بلغني انك وقعت بجارية بنى فلان فقال نعم فشهد على نفسه اربع شهادات ثم دعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم ثم امر به فرجم حتى لفظ لهما فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم قال اذهبوا به فارجموه وفي لفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلك قبلت او غمزت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكتهما لا يكنى قال نعم فعند ذلك امر بجمه وفي لفظ لابي داود انه شهد على نفسه اربع مرات كل ذلك يعرض عنه فاقبل في الخامسة قال انكتهما قال نعم قال حتى غابك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب الميل في المكحلة والوشا في البير قال نعم قال فتدري ما الزنا قال فهو اتيت منها حراما ما ياتي الرجل من امرأته حلالا قال فما تريد بهذا القول قال اريد ان تطهر في قال فامر به فرجم وفي السنن انه لما وجد مسلح الحجار قال يا قوم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومي يقتلونني وغروني من نفسي واخبروني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتل في صحيح مسلم فاجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله اني قد زني فطهر في وان مردها فلما كان من الغد قال يا رسول الله لم تردني لعلك ان تردني كما ردت ماعزاً فوالله اني محبلى قال ما الا ان فاذهب حتى تلدى فلما ولدت اتته بالصبي في خرقة قالت هذا قد ولدته قال اذهبوا فامضوه حتى تفضيه فلما فطمته اتته بالصبي في يده كسرة خبز فقالت هذا يا بني الله قد فطمته وقد اكل الطعام قد دفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم امر بها فحفر لها الى صدرها وامر الناس فرجموها فاقبل خالد بن الوليد فحفر لاسها فانتقم الدم الى جمعه فسبها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالد في الذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم امر بها ففصل عليها ودفنت في صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولو تحصن بنفى عام واقامة الحد عليه في الصحيحين ان رجلا قال له انشدك بالله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان افقه منه فقال صدق اقص بيننا بكتاب الله وايدن لي فقال قل قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وعادتم وانى سألت اهل العلم فاخبروني ان علي بن جلد مائة وتعزيب عام وان علي امرأة هذا الرجل فقال الذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة والحاد مرد عليك وعلى نيك جلد مائة وتعزيب عام واغدا انيس علي امرأة هذا فاسألهما فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم الشيب بالشيب جلد مائة والرجم بالبكر بالبكر جلد مائة وتعزيب عام فقصمت هذه القضية برجم الشيب انه لا يرجم حتى يقر اربع مرات وانه اذا اقر دون الاربع لم يلزم تكليلا نصا الا اقر بل للامام ان يعرض عنه ويعرض له بعد تكليلا الاقرار وان اقر زائل العقل مجنون او سكران لم ينعى لا عبرة به وكذلك طلاقه وعنفه وايمانه ووصيته وجواز اقامة الحد في المصل هذا لا يناقض نهيته ان تقام الحد في المساجد وان احرم المحصن اذا نفي بجارية فحرة الرجوع كما لو زنى بجمرة وان الامام يستحب ان يعرض للمقل لا يقر وانه يجب استفسار المقر في محل الاجمال لان اليد

والفقر والعين لما كان استمناهما زنا استفسر عنه دفعا لاحتماله وان الامام له ان يصرح باسم الوطى الخاص به عند الحاجة اليه كالسؤال عن الفعل ان احد لا يجب على جاهل بالتحريم ان يصلي الله عليه وسلم سألته عن حكم الزنا فقال تيت منها حراما ما ياتي الرجل من اهله حلالا وان احد لا يقام على الحمل انفا اذا اولدت الصبي مهلت حتى ترضعه وتقطعه وان المرأة يحفر لها دون الوجع ان الامام لا يجب عليه ان يبتدى بالرجم وانه لا يجوز سب اهل المعاصي اذا تابوا وانه يصلي على من قتل في حد الزنا وان المقر اذا استقل في اثناء الحد فترك ولو يتوعد عليه الحد تقبيل لانه رجوع وقيل لانه توبة قبل تكيل الحد فلا يقام عليه كما لو مات قبل المشروع فيه وهو اختيا رشيخنا وان الرجل اذا اقرانه زنى بفلانة لم يقم عليه حدا لقذف مع حد الزنا وان ما قبض من المال بالصالح الباطل باطل يجب رده وان الامام له ان يוכל له في ستيفاء الحد ان الشيب لا يجزم عليه بين الحمل والرجم لانه صلى الله عليه وسلم لم يحل ما عزا ولا الغامدية ولو يامر نيسان بحل المرأة التي ارسله اليها وهذا قول الجمهور حديث عباد بن خديج قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث ان هذا كان في الاول الامر عند نزول حد الزنا في ثور رجوما عزا والغامدية ولم يحلها وهذا كان بعد حديث عباد بن الاشك واما حديث جابر بن السنان ان رجلا زنى فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم اقرانه محصن فامر به فرجم فقد قال جابر بن الحديث نفسه انه لم يعلم احصائه فجلد ثم علم باحصائه فرجم فراه ابوداود وفيه ان الجمهور بالعقوبة لا يسقط الحد اذا كان عالما بالتحريم فان ما عزا الرجل لعقوبته القتل لم يسقط هذا الجمهور الحد عنه وفيه انه يجوز للحاكم ان يحكم بالاقراء في مجلسه وان لم يسمعه معه شاهدان نص عليه احمد فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لاني فان اعترف بحضرة شاهدين فارجمهما وان الحكم اذا كان حقا محضاً الله لم يشترط الدنو به عند الحكم وان الحد اذا وجب على امرأة جاز الامام ان يبعث اليها من يقيم عليها ولا يحضرها وتوجه النساء على ذلك صوت النساء عن مجلس الحكم وان الامام والحاكم والمفتي يجوز له ان يحلف على ان هذا حكم الله عز وجل اذا تحقق ذلك وتيقنه بالبرهان يجوز التوكيل في قامة الحد وفيه نظر فان هذا استنباط من النبي صلى الله عليه وسلم وتضمن تغريب امرأة كما يغرب الرجل لكن يغرب معها محرمها ان امكن والا فلا وقال مالك لا تغريب على النساء لانهن عورة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم على اهل الكتاب في الحدود بحكم الاسلام ثبت في الصحيحين في المساند ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الله ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجل والوا انفسهم ويجلذين فقال عبد الله بن سلام كنبتون فيها الرجل فامرنا بالتوراة فنشرها فوضع احد يده على آية الرجل فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله ابن سلام ارفع يديك فرفع يده فاذا فيها آية الرجل فقالوا صدق يا محمد ان فيها الرجل فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما فتضمنت هذه الحكومة ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان وان الذمى يحصن الذمية والى هذا ذهب احمد والشافعي ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث فقال مالك في غير الموطا لم يكن اليهود يا اهل ذمة والذي في صحيح البخاري انهم اهل ذمة ولا شك ان هذا كان بعد العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ولم يكونوا اذ ذاك حراً كيف ذلك وقد تحاكموا اليه ورضوا بحكمه وفي بعض طرق الحديث انهم قالوا اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه يبعث بالتحقيق وفي بعض طرق انهم دعوا الى بيتهم فاتهم وحكوا بينهم فحكموا فيهم كانوا اهل عهد وصلى بلا شك وقالت طائفة اخرى انما رجمهم بحكم التوراة قالوا

وسياق القصة صريح في ذلك وهذا مما لا يجدي عليهم شيئا البتة فإنه حكم بينهم بالحكم المحض فيجب تباعه بكل حال فماذا بعد الحق  
 إلا الضلال في قالت طائفة رجمهم سياسة وهذا من إقبح الأقوال بل رجمهم بحكم الله الذي لا حكم سواه وتضمنت هذه الحكومة  
 أن أهل الذمة إذا تمكروا علينا لا يحكمهم إلا بحكمهم ولا يحكمهم إلا بحكمهم ولا يحكمهم إلا بحكمهم ولا يحكمهم إلا بحكمهم ولا يحكمهم إلا بحكمهم  
 لم يقر ولم يشهد عليهم المسلمون فانهم لم يحضروا زناهما كيف وفي السنن في هذه القصة فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالشهود فجاءوا الأربعة فشهدوا وانهم رأوا وذكره في فرجها مثل مليل في المحكمة وفي بعض طرق هذا الحديث فجاء أربعة منهم في  
 بعضها فقال لليهود ايتوني بأربعة منكم وتضمنت ألاكتفاء بالرجوع وان لا يجمع بينه وبين الرجل قال ابن عباس الرجل في كتاب لا يجوز  
 عليه إلا غواص هو قوله تعالى يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَاسْتَنْبِطْهُ مِنْ  
 قَوْلِهِ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُنِيرُهَا الشَّيْطَانُ الَّذِينَ اسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا قَالَ الزهري في حديثه فبلغنا أن هذه الآية  
 نزلت فيهم أنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا وكان النبي صلى الله عليه وسلم منهم **فصل**  
 قضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل يذني بجارية امرأته في المسند السنن الأربعة من حديث قتادة عن حبيب بن سالم  
 أن رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال لا تقضين فيه  
 بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كانت احلتها لك جلدتك مائة جلدة وإن لم تكن احلتها رجمتك بأحجار فوجدوه  
 احلتها له فجلده مائة قال الترمذي في سننه هذا الحديث اضطراب سمعت محمدا يعني البخاري يقول لو سيم قتادة من حبيب  
 ابن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفطة وابو اليسر لم يسمعه ايضا من حبيب بن سالم انما رواه عن خالد بن عرفطة  
 وسألت محمدا عنه فقال نا ان هذا الحديث وقال للنسائي هو مضطرب وقال ابو حاتم الرازي خالد بن عرفطة مجهول في المسند  
 والسنن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان  
 كان استكرهها فمى حرة وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طارعتة ففيه وعليه لسيدتها مثلها فاختلف الناس في القول  
 بهذا الحكم فاخذه احمد في ظاهر مذهبه فان الحديث حسن خالد بن عرفطة قد روى عنه ثقتان حبيب بن سالم وابو اليسر  
 ولم يعرف فيه قدح وانجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين والقياس قواعد الشريعة يقتضي القول بموجب هذه الحكومة فان احلا  
 الزوجة تشبهه واجب سقوط الحد ولا يسقط التعزير فكانت المائة تعزيرا فاذا لم يكن احلتها كان زنا لا شبهة فيه ففيه الجزم  
 فاي شيء في هذه الحكومة مما يخالف القياس وأما حديث سلمة بن المحبق فان صح تعيين القول به لم يعدل عنه ولكن قال النسائي  
 لا يصح هذا الحديث قال بوداؤد سمعت احمد بن حنبل يقول الذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف ولا يحدث عنه غير الحسن  
 يعني قبيصة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق في حديثه نظر وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلمة  
 ابن المحبق وقال البيهقي وقبيصة بن حريث غير معروف وقال الخطابي هذا حديث منكر وقبيصة غير معروف والحجة لا تقوم  
 بمثله وكان الحسن لا يبالي ان يروى الحديث ممن سمع وطائفة أخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه فقالت طائفة هو منسوخ  
 وكان هذا قبل نزول الحد وقالت طائفة بل رجمهم انه اذا استكرهها فمى حرة فاحلها على سيدتها ولو تيق من تصليها لهاد الحق  
 بها العار وهذا مثله معنوية في كالمثله المحسية او بلغ منها وهو قد تضمن امرين اتلافها على سيدتها والمثله المعنوية بما قلزمه

غرامتها السيد تهاوي عتيق عليه وآمان طواعته فقد افسد تهاوي على سيد تهاوي قيلمته قيمتها بها ويسلكها لان القيمة قد استحققت عليه بطاوعتها وارادتها خرجت عن شبهة امثلة قالوا ولا بعد في تنزيل الاتلاف المعنوي منزلة الاتلاف المحسوس اذ كلاهما يحول بين المالك وبين الانتقام بملكه ولا ريب ان جارية الزوجة اذا صارت موطوءة لزوجها فانها لا تبقى لسيد تهاوي كما كانت قبل الوطى فهذا الحكم من احسن الاحكام وهو موافق للقياس الاصولي بالجملة فالقول به مبني على قبول الحديث ولا تضر كثرة المخالفين له ولو كانوا اضعاف مضاعفة **فصل** في حديث ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضى في اللواط بشئ لان هذا لم يكن تعرفه العرب لم يرفع اليه صلى الله عليه وسلم ولكن ثبت عنه انه قال قتلوا الفاعل والمفعول به رآه اهل السنن الاربعة واسناده صحيح وقال الترمذي حديث حسن في حكمه ابو بكر الصديق وكتب به الى خالد بعد مشاورته الصحابة وكان على كرم الله وجهه اشدهم في ذلك وقال ابن القصار شيخنا اجمعت الصحابة على قتله وانما اختلفوا في كيفية قتله فقال ابو بكر الصديق يرمى من شاهق وقال على كرم الله وجهه يهدم عليه صمائط وقال ابن عباس رضي الله عنهما يقتلان بالجمرة فهذا اتفاق منهم على قتله وان اختلفوا في كيفية قتله وهذا موافق لحكمه صلى الله عليه وسلم فيمن طغى ذات محرم لان الوطى في الموضعين لا يباح للواطى بحال لهذا جمع بينهما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فانه روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من وجد توبة بعثان عمل قوم لوط فاقتلوه وروى ايضا عنه من روى عنه في حديثه ايضا بالاسناد من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه وهذا الحكم على وفق حكم الشارح فان المحرمات كلها تغلظت تغلظت عقوبتها ووطى من لا يباح بحال اعظم جرما من وطى من يباح في بعض الاحوال فيكون حدة اغلظ وقد نص احمد في حله الرويتين عنه ان حكم من اتى بهيمة حكم اللواط سواء قتل كل حال او يكون حده حد الزاني واختلف السلف في ذلك فقال الحسن رضي الله عنه حده حد الزاني وقال بوسيلة رضي الله عنه يقتل بكل حال قال الشعبي النخعي يعزرو برباخذ الشافعي مالك وابو حنيفة واحمد في رواية فان ابن عباس رضي الله عنه اتى بذلك وهو راوي الحديث **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم على من اقرب الزنا بامرأة معينة بحال الزنى دون حد القذف ففي السنن من حديث سهل بن سعد ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقترع عليه انه زنى بامرأة سماها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسألتها عن ذلك فانكرت ان تكون زنت فجلده الحد وتركها ف تضمنت هذه الحكومة امرين **احدهما** وجوب الحد على الرجل ان كذبت المرأة خلافا لابي حنيفة وابي يوسف فانه لا يحل الثاني انه لا يجب عليه حد القذف للمرأة **واما ما رواه ابو داود في سننه** من حديث ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقترع انه زنى بامرأة اربع مرات فجلده مائة جلدة وكان يكرا ثم سألته البيعة على المرأة فقالت كذب والله يا رسول الله فجلده لفرية ثمانين فقال للنساء هذا حديث منكرا انتهى في اسناده القاسم بن قياض لا يروى لصفا في تكليفه غير واحد قال ابن حبان بطل الاحتجاج به **فصل** في حكمه في الامة اذا نزلت وتخصص بالحد اما قوله تعالى في الاماء فاذا اُحصن فان اتكن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فهو نص في ان حدها بعد التزويج نصف حد الحر من اجلد ولما قبل التزويج فامر بجلدها في هذا الحد قوله **احدهما** انه الحد ولكن يختلف الحال قبل التزويج وبعده فان للسيدة اقامته قبله واما بعده فلا يقيمها الا الامام **والقول الثاني** ان جلدها قبل الاحصان تعزير لا حد لا يبطل هذا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه يرفعه اذ انزلت امة احدكم فجلدها ولا يعيدها ثلث مرات فان عادت في الرابعة

فليجلدها وليعمرها ولو بظفير أو فلفظ فليضربها بكتاب الله وفي صحيحه أيضاً من حديث علي كرم الله وجهه أنه قال يا أيها الناس اقيموا على أركانكم أحد من أحصن منكم ومن لم يحصن فإن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت فامرني أن أجلدها فاذا هي حديث عهده بنفاس فخشيت أن أناجلدها أن أقتلها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت فإن التعزير يدخل فيه لفظ أحد في لسان الشارح كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى وقد ثبت التعزير بالزيادة على عشرة جنساً وقد رآني في مواضع عديدة لم يثبت نسخها ولم يجتمع الأمة على خلافها وعلى كل حال فلا بد أن يخالف حالها بعد الإحصان حالها قبله والأولى أن يكون للتقيد فائدة فأما أن يقال قبل الإحصان لا حد عليها والسنة الصحيحة تبطل ذلك وأما أن يقال حدها قبل الإحصان حد الحرة وبعده نصفه وهذا باطل قطعاً مخالف لقواعد الشرع وأصوله وأما أن يقال حدها قبل الإحصان تعزير وبعده حد هذا أقوى وأما أن يقال لا فراق بين الحالكين في إقامة الحد لا في قدره وأنه في إحدى الحكايتين للسيد في الأخرى للإمام وهذا أقرب ما يقال قد يقال أن تنصيصه على التنصيف بعد الإحصان لئلا يتوهم متوهم أن بالإحصان نزول للتنصيف ويصير حدها حد الحرة كما أن الجدل عن البكر يزال بالإحصان وانتقل إلى الرجم فيبقى على التنصيف في كل حالتيها وهي الإحصان تنبيهاً على أنه إذا اكتفى به فيها ففيما قبل الإحصان وفي أخرى الله أعلم وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريض نفي ولو جعل إقامة الحد بان يؤخذ له مائة شمرخ فيضرب بها ضربة واحدة **فصل** في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجرح القذافي لما أنزل الله سبحانه براءة زوجه من السماء فجد رجلين وامرأة وهما حسنان بن ثابت ومسطح بن أثانة قال أبو جعفر النعماني يقولون المرأة حمدة بنت جحش وحكم فمين بدارح يته بالقتل لم يحض رجلان من امرأة وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد إسلامها يقال لها أم قرفة وحكم في شارب الخمر بضربه بالحجر بدين النعال غربه أربعين وتبعه أبو بكر رضي الله عنه على الأربعين وفي مصنف عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين وقال بن عباس رضي الله عنه لم يوقت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً وقال علي كرم الله وجهه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر أربعين وأبو بكر أربعين وكلها عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة وعمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه امر بقتله في الرابعة أو الخامسة واختلف الناس في ذلك فقيل هو منسوخ وناسخه لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وقيل هو محكم ولا تعارض بين الخاص العام ولا سيما إذا لم يعلم تأخر العام وقيل ناسخه حديث عبد الله بن جعفر أنه أتى به مراراً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ولم يقتله وقيل قتله تعزيراً بحسب المصلحة فاذا أكثر منه ولو بينه أحد استهان به فلا ما يقتله تعزيراً لأحد وقد صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال يتونى به في الرابعة فعلى أن اقتله لكونه واحداً الأمر بالقتل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو معاوية وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وقبيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم وحديث قبيصة فيه دلالة على أن القتل ليس بجرح أنه منسوخ فإنه قال فيه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فجده ثراق به فجده ثراق به فجده دفعه لقتل كانت رخصة رواه أبو داود فإن قيل فما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي كرم الله وجهه أنه قال ما كنت لأدري من أقتل عليه الحد إلا شارب الخمر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً أنها هوشى قلنا نحن لفظنا إلى داود لفظاً فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يسنه قيل المراد بذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه بقوله تعزيراً إلا زياد عليه ولا ينقص كسائر أحد ردوا ولا فعل رضي الله عنه قد



شهدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضرب فيها أربعين دوقلة ما هو شئ قلناه نحن يعني التقدير بثمانين كان محمد بن عمرو عن  
 جمع الصحابة رضي الله عنهم واستشارهم قاشار اثمانيين فامضها فوجد على كرم الله وجهه في خلافة الأربعين فقال هذا  
 احب الي من قاتل الاحاديث راها تذل على ان الاربعين حذر الاربعون الزائدة عليها تعزير اتفاق الصحابة رضي الله عنهم  
 والقتل ما منسوخ واما انه الى راي الامام بحسب تلك الناس فيها واستمها منهم بحلها فاذا رأى قاتل احد الذين الباقون  
 قله ذلك وقد خلق فيها غم وغرب وهذا من الاحكام المتعلقة بالامة وبالله التوفيق **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم  
 في المسارق قطع سارقا في مئة ثلثة دراهم وقضى انه لا يقطع اليد في اقل من ربع دينار **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم  
 ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك ذكره الامام احمد في قوله تعالى عايشة رضي الله عنها لو يكن تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في ادنى من ثمن المجن تروى وحقيقة وكان كل منهما اذا ثمن وعنه عنه قال لعن الله السارق يسرق المجل فتقطع  
 يده ويسرق البيضة فتقطع يده فقيل هذا حبل السفينة وبيضة الحديد وقيل بل كل حبل بيضة وقيل هو اخيرا قالوا  
 اى انه يسرق هذا فيكون سببا لقطع يده بتدرجه منه الى ما هو اكثر منه قال الاشمس كذا يروى انه بيض الحديد المجل  
 كذا يروى انه منه ما يساوى دراهم وحكم في امرأة كانت تستعير المتاع وتقطع يدها وقال محمد بهذه الحكومة لا معاقبة  
 لها وحكم صلى الله عليه وسلم باسقاط القطع عن المنتهب والمختلس والخائن والمراذيل والخائن خائن الوديعه واما جاحدا لعارية في  
 في اسم السارق شرعا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما حكمه في شأن المستعيرة الجاحدة قطعها وقال الذي نفس بيده لو ان فاطمة  
 بنت محمد سرقت لقطع يدك فادخاله صلى الله عليه وسلم جاحدا لعارية في اسم السارق كادخاله سائر انواع المسكر في اسم الخمر  
 قتله وذلك تعريف للامة بمراد الله من كلامه واسقط صلى الله عليه وسلم القطع عن سارق التمر والكثير وحكم انه من اصاب  
 منه شيئا بفمه وهو محتاج فلا شئ عليه ومن خرج منه شئ فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا في جريته  
 وهو بيدرة فعليه القطع اذ بلغ ثمن المجن فهذا قضاء الفصل في حكمه العدل في قضى في المشاة التي تؤخذ من مراتعها بشئ لا يرد  
 وضرب كمال ما اخذ من عطيه ففيه القطع اذ بلغ ثمن المجن في قضى بقطع سارق دراهم صنفون بن امية عليه السلام في المسجد وطراد  
 صنفون ان يغيبه اياه او يبيعه منه فقال هلا كان قبل ان تاتيني به وقطع سارقا سرق توسا كان في صفة النساء في المسجد ودأ  
 القطع عن عبده من عبدا الخمس سرق من الخمس قال مال الله سرق بعضه بعضا ردا ابن ملحة ورفع اليه سارق فاعترف  
 ولم يوجد معه متاع فقال له اخالك سرق قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلثا فامر به فقطع ورفع اليه آخر فقال ما اخالك  
 سرق فقال بلى فقال اذهبوا به فاقطعوه ثورا صموة ثرايتوني به فقطع ثراي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له تب الى الله فقال  
 تب الى الله فقال تاب الله عليك وفي الترمذي انه قطع سارقا وعلق يده في عنقه قال حديث حسن **فصل** في حكمه صلى  
 الله عليه وسلم على من اتهم رجلا بسرقه روى ابو داود عن اذهر بن عبد الله ان قوما سرق لهم متاعا فاتهموا ناسا من احوالهم  
 فاقر النعمان بن بشير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم اياما فخرج سبيلهم فاتهم فقال خلت سبيلهم فغير  
 ضرب ولا امتحان فقال ما شئت من شئت ان اضرهم فان خرج متاعك فذاك والا اخذت من ظهوركم مثل الذي اخذت  
 من ظهورهم فقالوا هذا حكمك فقال حكم الله وحكم رسوله **فصل** في تضمنت هذه القضية امورا احدها انه لا يقطع

في اقل من ثلثة دراهم او ربع دينار **الثاني** جواز لعن اصحاب الكفاية بانواعهم دون اعيانهم كما لعن السارق ولعن اكل الربا  
وموكله ولعن شاربا الخمر وعاصرها ولعن من عمل عمل قوم لوط وهي عن لعن عبد الله بن حمار قد شرب الخمر ولا تعارض بين الاخرين  
فان الوصف الذي علق عليه اللعن مقتضى واما المعين فقد يقوم به بما يمتنع بحقوق اللعن يمين حسنات ما حية او توبة او  
مصلاب مكفرة او عفو من الله عنه فيلعن الانواع دون الاعيان **الثالث** الاشارة الى سبل الذرائع فانه اخبر ان سرق  
احبل البيضة لا تدعه حتى تقطع يده **الرابع** قطع جاحدا العارية وهو سارق شرعا كما تقدم **الخامس** ان من سرق  
مالا قطع فيه ضوعف عليه الغرم وقد نص عليه الامام احمد فقال كل من سقط عنه القطع ضوعف عليه الغرم وقد تقدم  
الحكم النبوي به في صورتين سرقة الثمار المعلقة والشاة من المرتبة **السادس** اجتماع التعزير مع الغرم وفي ذلك اجماع بين  
العقوبتين مالية وبدنية **السابع** اعتبار الحرز فان صلى الله عليه وسلم اسقط القطع عن سارق الثمار من الشيعة و  
اوجبه على سارقه من الجزيين وعندنا في حقيفة ان هذا النقصان مالية لا سراح الفساد اليه وجعل هذا أصلا في كل ما  
نقصت ماليته باسراع الفساد اليه وقول اجمعه وان صلى الله عليه وسلم جعل له ثلثة احوال حالة لا شئ فيها وهو اذا  
اكل منه بفيه وحالة يغرم مثليه ويضرب من غير قطع وهو اذا اخذ من شجرة واخرجه وحالة يقطع فيها وهو اذا  
سرقه من بيذرة سواء كان قد انتهى جفافه او لم ينته فالعبرة للكان والحرز لا لبيسه ودرطوبته ويدل عليه انه صلى الله  
عليه وسلم اسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها وجب عليه على سارقها من عطنها فانه حرزها **الثامن** اثبات  
العقوبات المالكية وفيه عدة سنان ثابتة لا معارض لها وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم  
والكثر من عمل بها عمر رضي الله عنه **التاسع** ان الانسان حرز لثيابه ولغرفته الذي هو ناله عليه اين كان سواء كان في المسجد  
او في غيره **العاشر** المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع من سرق منه توبسا وعلى هذا فيقطع  
من سرق من حصصه وقاديله وبسطه وهو احد القولين في مذهبنا محمد بن حنبل وغيره ومن لم يقطعه قال له فيها حق فان لم يكن له  
فيها حق قطع كالذي **الحادي عشر** ان المطالبة في المسروق شرط في القطع فلو وهبه اياه او باعه قبل رفعه الى الامام سقط  
عنه القطع كما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم قال هلا كان قبل ان تاتي بي به **الثاني عشر** ان ذلك لا يسقط القطع  
بعد رفعه الى الامام وكذلك كل حد بلغ الامم وثبت عنده لا يجوز اسقاطه وفي اللسان عنه اذا بلغت الحدود الامم فلعن الله  
الشافع والمشفع **الثالث عشر** ان من سرق من شئ له فيحق ليقطع **الرابع عشر** انه لا يقطع الابا الا قرارتين او  
بشهادة شاهدين لان السارق اقرب عنده فقال ما خالك سرت فقال بلى فقطعه حينئذ ولو يقطعه حقا عاد عليه مرتين  
**الخامس عشر** التعريض للمسارق بعدم الاقرار بالرجوع عنه وليس هذا حكم كل سارق بل من السارق من يقرب بالعقوبة  
والتهديد كما سياتي ان شاء الله تعالى **السادس عشر** انه يجب على الامام حسمه بعد القطع لئلا يتلف وفي قوله  
احسموه دليل على ان مؤنة الحسم ليست على السارق **السابع عشر** تعليق يد السارق في عنقه تكليلا له وبه البراءة  
غيره **الثامن عشر** ضرب المتهم اذا ظهر منه امارات التهمة وقد عاقب النبي صلى الله عليه وسلم في قمة وحبس في قمة **التاسع عشر**  
وجوب تخليص المتهم اذا لم يظهر عنده شئ مما اتهم ان المتهم اذا رضى بغير المتهم فان خرب ماله عند الاخير هو مثل ضرب من قمة اجيب الى

ذلك وهذا كله مع امارات الريبة كما قضى به النعمان رضي الله عنه واخبر انه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر  
ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا ونحوهما **فصل** في قدرى عنه اليهود اذ انه امر بقتل سارق فقالوا انما سرق فقال  
اقطعوه ثم جئ به ثانيا فامر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جئ به في الثالثة فامر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جئ به  
رابعة فقال اقطعوه فقالوا انما سرق فقال اقطعوه فاقى به في الخامسة فامر بقتله فقتلوه فاختل الناس في هذه الحكومة فالتسا  
وغيره لا يصح هذا الحديث قال النسائي هذا حديث منكرو مصعب بن ثابت ليس بالقوى غيره يحسنه فيقول هذا الحكم  
خاص بذلك الرجل حلة لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصلحة في قتل طائفة ثالثة بقتله ونقول به وان السارق  
اذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة ومن ذهب الى هذا المذهب ابو المصعب من المالكية وفي هذه الحكومة الاتيان على  
اطراف السارق الاربعة وقدرى عبد الرزاق في مصنفه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بعد سرق فاقى به اربع مرات فتركه  
ثم اتي به في الخامسة فقطع يده ثم في السادسة رجله ثم السابعة يده ثم الثامنة رجله واختلف الصحابة ومن بعدهم  
هل يوتي به على طرفه كلها ام لا على قولين فقال النسائي ومالك وحماد في احدى روايتيه يوتي عليها كلها وقال ابو حنيفة واحمد  
في رواية ثانية لا يقطع منه الا ثمن يده رجل على هذا القول قول محمد بن قيس من مذهب ابي حنيفة وذهب بعض من شق فيه  
وجمان يظهر انهم اقيموا لو كان اقطع اليد اليمنى فقط او اقطع الرجل اليسرى فقط فان قلنا يوتي على طرفه لم يوثق ذلك وان قلنا لا  
يوتي عليها قطعت رجله اليسرى في الصورة الاولى يده اليمنى في الثانية على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى سم الرجل  
اليمنى لم يقطع على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى فقط لم يقطع يمينه على العلتين فيه نظيرته من هل تقطع رجل اليسرى  
يبتنى على العلتين فان عللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع وان كان  
اقطع اليدين فقط وعللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله اليسرى وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع هذا  
خبر هذه القاعدة وقال صاحب المحرر فيه تقطع يمين يديه على الروايتين وروى بينهما وبين مسألة مقطوع اليدين والذكر  
يقال في الفرق انه اذا كان اقطع الرجلين فهو كالمقعد اذا قطعت احدى يديه انتقم الاخرى في الاكل والشرب والوضوء والاستجمام  
وغيره واذا كان اقطع اليدين لم ينتقم الا برجلية فاذا ذهبت اهداهما لم يمكنه الانتقام بالرجل الواحدة بل لا بد من الفرق ان  
اليدين الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشي الرجل الواحدة لا تنفع مع عدم منفعة البطش **فصل** في قضائه صلى الله  
عليه وسلم فمن سبه من مسلم او ذمى او معاهد ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضى باهله او ولد الا لا على ما قتلهام ولاها  
على السب وقتل جماعة من اليهود على سببواذاه وامن الناس يوم الفتح الا نفر ممن كان يوديه ولجوه وهو اربعة رجال و  
مرتان وقال من لكعب بن الاشرف فانه قد اذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واهدر دمه ودم ابى رافع وقال بيكر الصند  
رضي الله عنه لابي بزرقة الاسلمي قد اراد قتل من سبه ليست هذه لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قضاء  
صلى الله عليه وسلم وقضاء خلقه من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واهدر دمه ودم ابى رافع وقال بيكر الصند  
وقدرى يوداؤ في سننه عن علي كرم الله وجهه ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقم فيوا فقتلها  
حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاوذا صاحب السيرة والمغازي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال هجت

امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها فقال رجل من قومها انا فنهض فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تنظم  
 فيها عاتل وفي ذلك بضعة عشر حديثا مابين صحاح وحسان ومشاهير وهو اجماع الصحابة وقد ذكره في مسائله  
 عن مجاهد قال اني سميت رجل من بني النضير صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر رضي الله عنه من سب الله ورسوله او سب  
 احدا من الانبياء فاقوله ثم قال مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ايما مسلم سب الله ورسوله او سب احدا من الانبياء  
 فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حرة تستتاب فان رجعت والا قتل اياها معا هذا عند فسيل الله او سب احدا  
 من الانبياء ما حرمه فقد نقص العهد فاقوله وذكر احمد عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مر به راهبا فقيل له هذا ليس بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال ابن عمر لو سمعته لقتلته انا لعظم الذمة الاعلى ان لا يسبوا نبينا ولا نذر عن الصحابة بذلك كثيرا  
 وحكي غير واحد من الائمة الاجماع على قتله قال شيخنا وهو محمول على اجماع الصدر الاول من الصحابة والتابعين والمقصود  
 انها هود كرحم النبي صلى الله عليه وسلم وقضائه فيمن سبه واما تركه صلى الله عليه وسلم قتل من قدح في عدله بقوله  
 فانك لم تعد في حكمه بقوله ان كان ابن عمك في قصده بقوله ان هذه قسمة ما اريد بها وجه الله او في خلوته بقوله  
 يقولون انك تنهى عن الفحشاء والمنكر ولعل الله ليعلم انك انك ان احق لعله ان يستوفيه لانه يتركه وليس لامته ترك استيفاء  
 حقه صلى الله عليه وسلم وايضا فان هذا كان في اول الامر حيث كان صلى الله عليه وسلم مأمورا بالعفو والصفر وايضا فان كان  
 يعفو عن حقه لمصلحة التاليف وجمع الكلمة ولئلا ينفر الناس عنه ولئلا يتحدوا انه يقتل اصحابه وكل هذا يختص  
 بحياته صلى الله عليه وسلم **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم** في من سبه في الصحيحين ان يهودية سمته فاشاة  
 فاكل منها القمة ثم لفظها واكل معه بشرين البراء ففقا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ولو بيعا قباها هكذا في الصحيحين وعن ابن ابي  
 انه امر قتل اقليل انه عفي عنها فحقه فلما مات بشرين البراء قتلها به وفيه دليل على ان من قدم لغيره طعاما مسموما  
 يعلوه دون اكله فمات به اقيده **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الساحر في الترمذي** عنه صلى الله عليه وسلم حد  
 الساحر ضرب به بالسيف وهو الصحيح انه موقوف على جناب بن عبد الله وصح عن عمر رضي الله عنه انه امر بقتله وصح عن  
 حفصة رضي الله عنها انها قتلت مدبرة سحرها فانكر عليها عثمان اذ فعلته دون امره وروى عن عائشة رضي الله عنها  
 ايضا انها قتلت مدبرة سحرها وروى نهايا عتها ذكره ابن المنذر وغيره وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل من  
 سحره من اليهود فاخذ بها الشافعي وابو حنيفة واما مالك واحمد فانها يقتلانه ولكن مخصوصا بحدان ساحر اهل الذمة لا يقتل  
 وجمهور بان النبي صلى الله عليه وسلم يقتل البكر والعصاة اليهودي حين سحره ومن قال يقتل ساحر هو مجيب عن هذا انه لو يقر ولو يقر عليه  
 بيلته وبانه خشي صلى الله عليه وسلم ان يثير على الناس شره اترك اخراج السحر من البكر فكيف لو قتله **فصل في حكمه صلى**  
 الله عليه وسلم في اول غنمة كانت في الاسلام واول قتل لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش معه  
 سيرة الى نخلة ترصد عير القرين في اعطاه كتابا مختما وامره ان لا يقرأه الا بعد يومين فقتلوا عمرو بن الحضرة واسرا  
 عثمان بن عبد الله واحكم بن كيسان وكان ذلك في الشهر الحرام فعنفهم المشركون ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنمة  
 والاسيرين حتى انزل الله سبحانه وتعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله

وَأَقْرَبُهُمُ الْمَسِيحُ الْحَارِجُ أَهْلُهُ مِنْهُ كَبُرَ عِزُّ نَسَبِهِ فَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِيرَ وَالْأَسِيرِينَ وَبَعَثَتْ عَلَيْهِ قُرَيْشٌ فِي فَلَانِهَا فَقَالَ لَا حَتَّى يَقْدَمَ صَاحِبَانَا يَعْنِي سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ فَنَا نَحْنُ شَأْنُكُمْ عَلَيْهِمَا فَإِنْ تَقَتْلُوهُمَا نَقْتُلْ صَاحِبَيْكُمْ فَلَمَّا قَدِمَا قَادَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَتَابٍ أَحْكَمَ وَقَسَمَ الْغَنِيمَةَ وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْغَنِيمَةَ وَوَدَى الْقَتِيلَ بِأَعْرُوفٍ فِي السَّيْرِ خِلَافَ هَذَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنَ النِّقَّةِ أَجَانِزَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَصِيَّةِ الْمُخْتَوِمةِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَكَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ وَبَدَلُ عَلَيْهِ رَيْثُ ابْنِ عُمَرَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَا حَقَّ مَرُّهُ شَيْءٌ يَوْصِي بِهِ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ الْأَوَّلُ وَصِيَّةٌ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ وَفِيهَا أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي كِتَابِ الْأَمَامِ وَالْحَاكِمِ الْبَيِّنَةِ وَلَا أَنْ يَقْرَأَهُ لِأَمَامٍ وَالْحَاكِمِ عَلَى الْحَاكِمِ لِوَكْلِ هَذَا الْأَصْلُ لَمْ يَنْكَرْ وَلَا سَنَةَ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْفَعُ كِتَابَهُ مَعَ رَسُولِهِ وَيُسِيرُهَا إِلَى مَنْ يَكْتُبُ إِلَيْهِ وَلَا يَقْرَأُهَا عَلَى حَامِلِهَا وَلَا يَقِيمُ عَلَيْهَا شَاهِدِينَ وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ هَدْيِهِ وَسُنَّتِهِ **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم** أَلَيْسَ بِسُورٍ ثَبَتَ أَنْ حَاطَبُ بْنُ أَبِي بلْتَعَةَ لَمَّا جَسَّ عَلَيْهِ سَالَهُ عُمَرُ ضَرْبَ تَنْقَعٍ فَلَمْ يَكُنْهُ وَقَالَ مَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ تَسْمُوا أَشْتَمُ فَقَدْ تَحَفَّتْ ذِكْرُوقُورُ تَقْدَمُ سَلَمُ الْمَسْأَلَةِ مَسْتَوْنِي وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ سَوْنُهَا إِذَا كَاتَبَ كَالْمُسْلِمِ أَهْلُ الْحَرْبِ قَاتِلٌ لَمْ يَسْتَتِبْ مَا لَهُ لَوْ رَثَهُ وَقَالَ شَيْخُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ نَجْدٌ جَدِيدٌ لَا جِيْعَا وَيُطَالُ حَبْسُهُ وَيَنْفَى مِنْ مَوْضِعٍ يَقْرَبُ مِنَ الْكُفَّارِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقْتُلُ وَلَا يَعْرِفُ لِهَذَا تَوْبَةً وَهُوَ كَالزَّوْدِ يَقُولُ وَالْمَشَافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَلَاذِ الْفَرِيقَانِ أَحْتَجُّ بِقِصَّةِ حَاطَبٍ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ وَجْهِهِ أَحْتَجُّ بِجَمْعِهِمْ وَوَاقِفِ ابْنِ عَقِيلٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَرَمِ وَالْكَوَاكِبِ **فصل في حكمه في الأسرى** ثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْرَى أَنَّهُ قَتَلَ بَعْضَهُمْ بِمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ وَفَادَى بَعْضَهُمْ بِأَلَانٍ بِأَسْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاسْتَرْقَ بَعْضَهُمْ وَلَكِنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْقَ رَجُلًا بِالْغَاثِ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْأَسْرَى عَقِبَةُ ابْنِ أَبِي مَعْصُوطٍ وَمَطْعَمُ بْنُ عَدَى النَّظَرِ مِنَ الْحَارِثِ وَقَتْلُ مَنْ يَهُودُ جَمَاعَةً مِنَ الْأَسْرَى كَثِيرِينَ وَفَادَى اسْرَى بِدَرٍّ بِأَلَانٍ بِأَسْرَى أَكْفَ إِلَى أَرْبَعَةِ مِائَةٍ وَفَادَى بَعْضَهُمْ عَلَى تَعْلِيْقِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْكُتُبَةَ وَمَنْ عَلَى ابْنِ عَتَرَةَ الشَّاعِرِ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَالَ فِي الْأَسْرَى بَدْرُوكَانَ الْمَطْعَمُ بْنُ عَدَى حَيَاتُهُ كُلَّتْ فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنِي لِأُطْلَقَتْهُمْ لَهُ وَفَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَفَدَى رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَمْرَةٍ مِنَ السَّبْيِ اسْتَوْهَبَهَا مِنْ سُلَيْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَمَنْ عَلَى ثَمَامَةَ بْنِ اثَّالٍ أَطْلَقَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ جَمَاعَةً مِنْ قُرَيْشٍ نَكَانَ يَقَالُ لَهُمُ الطَّلَاقُ هَذِهِ أَحْكَامُ لَوْ يَسْجَمُ مِنْهَا شَيْءٌ بَلْ يُخَيَّرُ الْأَمَامُ فِيهَا بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ وَاسْتَرْقَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ فُسَبَّحَا أَوْ طَاسَتْ بَنِي الْمَصْطَلِقِ لَوْ يَكُونُ الْكُتُبَاءُ بَيْنَ وَأَنَّهُمَا كَانُوا عِبَارَةً أَوْ ثَانٍ مِنَ الْعَرَبِ اسْتَرْقَى الصَّحَابَةُ مِنْ سَبْيِ بَنِي حَنِيفَةَ وَلَوْ يَكُونُ الْكُتُبَاءُ بَيْنَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْمَنْ الْقَتْلِ وَالْإِسْتِعْبَادُ يَفْعَلُ مَا شَاءَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا قَوْلَ سِوَاهُ **فصل في حكمه في يهود بَعْدَ قَضَائِهِمَا فَعَاهَدَهُمْ أَوَّلَ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو قَيْنِقَاءَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَمَنْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو النَّضِيرِ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَأَجْلَاهُمْ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو قُرَيْظَةَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَقَتْلَهُمْ ثُمَّ حَارَبَهُ أَهْلُ خَيْبَرَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَأَقْرَهُمْ فِي أَرْضِ خَيْبَرَ مَا شَاءَ سِوَاءَ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَمَا أَحْكَمَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بَلَنْ تَقْتُلُ مَقَاتِلَهُمْ وَتَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ وَتَغْنَمُ أَمْوَالَهُمْ أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذَا أَحْكَمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ فَوْقَ سَبْعِ سَنَوَاتٍ وَتَضَمَّنَ هَذَا أَحْكَمُ أَنْ قَاضَى الْعَهْدَ يَسْتَرْقِي مَنْ نَقَضَهُمْ إِلَى نِسَائِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ إِذَا كَانَ نَقَضَهُمْ بِالْحَرْبِ تَعُودُونَ**

اهل حرب هذا عين حكم الله عز وجل **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر** حكم يومئذ باقرار يهود فيها على شطل ما يخرج منها من ثمر وزرع وحكم بقتل بنى بنى الحقيق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه على ان لا تملكوا شيئا من اموالهم فكتبوا وغلبوا وحكم بعقوبة المتهم بتفريب المال حتى اقر به وقد تقدم ذلك مستوفى في غزاة خيبر وكانت لاهل الحدي بيعة خاصة لم يغيبها الا جابر بن عبد الله فقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم همه **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة** حكم بان من اغلق بابا او دخل دارا بنى سفيان او دخل المسجد او وضع السلاح فهو امن وحكم بقتل نفر ستة منهم مقبر ابن ضبابه وابن خطل ومغنيان كانتا يغنيان ليجائيه وحكم بانه لا يجهر على جرحه ولا يتبع مدبره ولا يقتل سيرا ذكره ابو عبيد في الاموال وحكم بخزاعة ان يبذلوا سيوفهم في بنى بكر الى صلوة العصر ثم قال لهم يا معشر خزاعة ارفعوا ايديكم عن القتل **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم** حكم صلى الله عليه وسلم ان للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم هذا حكمه الثابت عنه في مغالبيه كلها وبه اخذ جمهور العلماء وحكم ان السلب للقاتل اما حكمه باخراج الخمس فقال ابن اسحق كانت الخيل يوم بنى قريظة ستة وثلثين فرسا وكان اول في وقعت فيه السهمان واخرج منه الخمس مضت به السنة ووافقه على ذلك القاضي اسمعيل بن اسحاق فقال اسمعيل واحسبان بعضهم قال ترك امر الخمس بعد ذلك ولو بات في ذلك من احد شي ما فيه بيان شاف وانما جاز ذكر الخمس يقينا في غنائم حنين وقال الواقدى اول خمس خمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر شهر وثلثة ايام نزوا على حكمه فصاحهم على ان له اموالهم ولهم النساء والذرية وخمس اموالهم وقال عباد بن الصامت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر فلما هزم الله العدو وتبعهم طائفة يقتلونهم وادقت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة استولت على العسكر والغنيمة فلما رجع الذين طلبوا هوقا واننا النفل ونحن طلبنا العدو وقال الذين اشدقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم نحن احق به لا انا احد قنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينال العدو غزاه وقال الذين استولوا على العسكر هوننا نحن حوينا فافترق الله عز وجل يستأونك عن الانفال قل لا نقال الله والرسول فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بوزء قبل ان ينزل واسلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وقال القاضي اسمعيل انها قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال بني النضير بين المهاجرين ثلثة من الانصار سهيل بن حنيف ابن جانة و الحارث بن الصمة ان المهاجرين حين قدموا المدينة شاطروهم الانصار ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم قسمت اموال بني النضير بينكم وبينهم واقسم على مواساتهم في ثماركم وان شئتم اعطيناهم المهاجرين دونكم وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم فقالوا بل تعطيمهم دوننا وتمسك ثمارنا فاعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين فاستغنوا بها اخذوا واستغنى الانصار بما رجع اليهم من ثمارهم وهؤلاء الثلثة من الانصار شكوا حاجة **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر** حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر ما فقهنا لا واجورنا يا رسول الله فقال واجور كما وذكروا بن هشام وابن حبيب ان ابالبابة والحارث بن حاطب وعاصم بن عدى خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فودعهم وامر ابالبابة على المدينة وابن ام مكتوم على الصلوة واسهم لهم والحارث بن الصمة كسر الرءوس فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهمه قال بن هشام وخوات ابن جبير ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهمه وخرق

احمد بن عثمان بن عفان رضي الله عنه تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب لرسوله فقال اجري يا رسول الله فقال واجري فقال ابن حبيب هذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم واجمع المسلمون ان لا يقسموا لغائب قلت وقد قال احمد ومالك وجاعة من السلف والخلف ان الامام اذا بعث احدا في مصارع الجيوش فله سهمه قال ابن حبيب لو يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسميهم للنساء والعبيد ولكن كان يحذفهم من الغنمة **فصل** عدل في قسمة الابل والغنم كل عشرة منها بغير فهذا في التقويم وقسمة المال المشترك واما في الهدى فقد قال جابر بن خزيمة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فهذا في الحديبية واما في حجة الوداع فقال جابر ايضا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في ابل البقر كل سبعة من ابل بدنة وكلاهما في الصحيح وفي السنن من حديث ابن عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان علي بدنة وانا موسيها ولا اجدها فاشتريها فامر ان يتباع سبع شياه فيذبحهن **فصل** في حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب كله للقاتل ولو خيمسه ولو يجعل من الخمس بل من اصل الغنمة وهذا حكمه وقضاؤه قال البخاري في صحيحه السلب للقاتل انما هو من غير الخمس وحكمه بشهادة الواحد وحكم به بعد القتل فهذه اربعة احكام تضمنها حكمه صلى الله عليه وسلم بالسلب من قتل قتلا وقال مالك واصحابه السلب لا يكون الا من الخمس وحكمه حكم النفل قال مالك ولو بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ولا فعله في غير يوم حنين ولا فعله ابوبكر ولا عمر رضي الله عنهما قال ابن المواز ولو يعط غير البراء بن مالك سلب قتيله وخمسه قال اصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما غنمتم من شئ فان الله خمسته فجعل اربعة اخماس لمن غنمها فلا يجوز ان يؤخذ شئ مما جعله الله لهم بالا حتم ايضا فلو كانت هذه الآية انما هي في غير الاسلاب لم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم حكمها الى حنين وقد نزلت في سنة بدر ايضا اما ما قال من قتل قتيل فله سلبه بعد ان يرد القتل لو كان امره مقتدا ما فعله ابو قتادة وارس رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا كابر اصحابه هو لم يطلبه حتى سمع منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لك ذنوب وايضا فابني صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه بشهادة واحد بلا يمين فلو كان من راس الغنمة لم يجره حق مغنم الابلات يخرج به الامارات من ابيات او شاهدين يمين قالوا ايضا فلو وجب للقاتل لو وجد بينة كان يوقفها للقطعة ولا يقسم وهذا اذا التكن بينة يقسم فخر من معي الملك ودل على انه الى اجتهاد الامام يجعله من الخمس الذي يجعل في غيره هذا مجموع ما احتج به لهذا القول قال الانزوني قد قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قبل حنين بستة اعوان فذكر البخاري في صحيحه ان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفران الانصاريين ضربا ابا جهل بن هشام يوم بدر بسيفيهما حتى قتلاه فانصر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبروا فقال ليكما قتله فقال كل واحد منهما انا قتله فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا فانظر الى سيفين فقال كلاهما قتله وسلبوا عا ابن عمرو بن الجموح وهذا يدل على ان كون السلب للقاتل امر مقرر معلوم من اول الامر واما تجدد يوم حنين فاعلاما للامور المتبادرة به لاشعيته واما قول ابن المواز ابوبكر وعمر لم يفعلوا فجوابه من وجهين احدهما انه لا شهادة على النفي فلا تسمع الثاني انه يجوز ان يكون ترك المناذلة بذلك على عهدهما اكتفاء بما تقر وثبت من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه حتى لو صح عنهما ترك ذلك تركا صحيحا لا احتمال فيه لم يقدّم على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يبعد غير البراء بن مالك

سلب قتيله فقد اعطى السلب لسلمة بن الأكوم ولعاذ بن عمرو ولاي طليحة الانصارى قتل عشرين يوم حنين فاخذ الاسلام  
وهذه كلها واقعة صحيحة معظمتها في الصحيح والشهادة على النفي لا تكاد تسلم من النقض اما قوله وخمسه فهو لا يحفظ به  
اثرا لينة بل المحفوظ خلافه ففي سنن ابي داود عن خالد بن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينجس السلب اما قوله تعالى **اعلموا انما**  
**غنمتم من شئ فان لله خمسها** فهذا عام واحكم بالسلب للقاتل خاص يجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة ونظائره معلومة  
ولا يمكن دفعها وقوله لا يجعل شئ من الغنمة لغير اهلها بالاحتمال جوابه من وجهين **احدهما** انا لم نجعل السلب لغير الغنائز  
**الثاني** انا لم جعلناه للقاتل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بالاحتمال بل بوضوح رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الآية  
الى يوم حنين كما ذكره قبل قد حكم بذلك يوم بدر لا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقاقه بالقتل واما كون ابي قتادة لم  
يطلبه حتى يسمع منادى النبي صلى الله عليه وسلم يقوؤه فلا يدل على انه لم يكن متقدرا معلوما وانما سكنت عنه ابو قتادة لانه  
لم يكن ياخذ لا يجرد دعواه فلما شهد الله به شاهدا اعطاه الصميم انه يكفى فهذا بالشاهد الواحد لا يحتاج الى شاهد  
اخر ولا يمين كما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها وقد تقدم هذا في موضعه واما قوله انه لو كان  
للقاتل لوقف ولم يقسم كاللفظة فجوابه انه للغنائز وانما للقاتل حق التقديم فاذا لم يجر عين القاتل مشترك فيه الغنائز  
فانه حقرهم ولم يظهر مستحق التقديم منهم فاشتركوا **فصل** في حكم صلى الله عليه وسلم فيما جاز من المشترك من اموال  
المسلمين ثم ظهر عليا لمسلمون او اسلم عليه المشركون في الجارية ان فرسا لابن عمر فذهب في اخذه العدة فظهر عليا لمسلمون فذهب  
عليه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد ففتح بالروم فظهر عليا لمسلمون فردة عليه خالد بن زمين ابي بكر ووسنن  
ابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي رد عليه الغلام وفي المدونة والواضحة ان رجلا من المسلمين وجد  
بعيرا له في المغارة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدته لم يقسم فخذ وان وجدته قد قسم فانت احق به بالقرن  
ان اردته وصح عنه ان المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على احد ابرة وقيل له اين تنزل غدا من دارك  
بمكة فقال هل ترك لنا عقيل من ابله فتركنا ذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم وسلم لها هاجر الى المدينة وثب عقيل على راع النبي  
صلى الله عليه وسلم بمكة فجاهدوا حوى عليها فاسلم وهي في يده وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اسلم على شئ فهو له كان  
عقيل ورث ابا طالب لم يرته على كرم الله وجهه لتقديم اسلامه صلى الله عليه وسلم لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وراث  
من عبد المطلب فان ابا عبد الله هلك وابوه عبد المطلب حي ثم هلك عبد المطلب فورثه اولاده وهو اعمام النبي صلى الله  
عليه وسلم وهلك اكثر اولاده ولم يبقوا فجاز ابو طالب رابعه ثمرات فاستولى عليها عقيل دون علي كرم الله وجهه لاختلاف الازد  
ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فاستولى عقيل على داره فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ترك لنا عقيل من ابله وكان  
المشركون يعمدون الى من هاجر من المسلمين ويحتون بالمدينة فسيبتولون على داره وعقارة فمضت السنة ان الكفار المحاربين  
اذا اسلموا لم يضمنوا ما اتفقوا على المسلمين من نفس ومال ولم يردوا عليهم اموالهم التي غصبوها عليهم بل من اسلم على شئ فهو  
له هذا حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم **فصل** في حكم صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى اليه من اهل البيت رضي الله عنهم  
في دون اليه طعام وغيره فيقبل منهم ويكافئهم فيهم واضعافها وكانت الملوك وتهلوا اليه فيقبل هذا ياهم ويقسمها بين اصحابه



وياخذ منها لنفسه ما يختارها فيكون كالصفي الذي له من الغنم وفي صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى لثيابة  
 حياج مززرة بالذهب فقسمها في ناس من اصحابه وعزل منها واحدا لمزومة بن نوفل فجاء معه المسؤول عنه فقار على الباب  
 فقال ادعه لي فسمع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فتلقاه به فاستقبله وقال يا ابا المسور خبات هذا لك واهدي الى القوم  
 ما رية امر ولدك وسيرين اللتي ذهبي احسان وبغلة مثجها وحمار اهدى له الجاشي هدية فقبلها منه وبعث اليه هدية  
 عوضها واخذها له مات قبل ان يصل اليه وانها ترجع فكان الامر كما قال اهدى له فروة بن نفثة الجذامي بغلة بيضاء ركبها  
 يوم حنين ذكره مسلم وذكر البخاري ان ملك ايلة اهدى له بغلة بيضاء فكساها رسول الله صلى الله عليه وسلم بودة وكتب  
 له جرحه واهدى له ابو سفيان هدية فقبلها وذكر ابو عبيد بن عامر بن مالك ملاعبا لاسنم لعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 فوساودة وقال انما لا تقبل هدية مشرك وكذلك قال ليعاض الجاشي ان لا تقبل من يهود المشركين حتى يرد هرة قال ابو عبيد انما قبل  
 هدية ابني سفيان لانها كانت في صدقة الهدنة بينه وبين اهل مكة وكذلك المقوقس صاحب سكندرية انما قبل هديته  
 لان ذكره حاطب بن ابى بلتعنة رسول رسول عليه وقر بنبوتة ولم يوسيه من اسلامه ولم يقبل صلى الله عليه وسلم هدية  
 مشرك محارب قط **فصل** ما حكم هدايا الاليه بعده فقال سخون من اصحاب مالك اذا اهدى ما يزرع هدية الا ان  
 فلا يس يقبلها وتكون له خاصة وقال الا واعي يكون للمسلمين ويكافيه بمثله من بيت المال قال الامام احمد واصحابه اهداله  
 الكفار للامواد لا يزرع كجيش او قواده فهو غنيمة حكمها حكم الغنائم **فصل** في حكم ما صلى الله عليه وسلم في قسمة الاموال التي  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسمها ثلثة الزكاة والغنائم التي قاما الزكاة والغنائم فقد تقدم حكمها وبين انه لو كان يستحب  
 الاصناف الثمانية وانما كان ربا او ضما في واحد اما حكمه في الغني فثبت في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قسم يوم حنين في الزكاة  
 قلوبهم من الغني ولو سواها لكانت ربا او ضما فاعتبوا عليه فقال لهم لا ترضون ان يذهب الناس بالشاة والبعير وتظلقون برسول  
 الله صلى الله عليه وسلم تقومون الى رجالكم فوان الله ما تنقلبون به خيرا مما ينقلبون به وقد تقدم ذكر القصة وفوائدها في  
 والقصة هذان الله سبحانه اياح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم اني لا اعط  
 اقولا وادع غيرهم والذى اوحى اهل بل من الذي اعطى في الصحيح عنه اني لا اعطى اقواما اخاف الظلم هم جزءهم اكل اقواما الى  
 ما جعل الله في قلوبهم من الغني واخير منهم عمرو بن تغلب قال عمرو بن تغلب فاصحابنا لي بكل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حمم النعم في الصحيح ان عليا بعث اليه بذهبية من اليمن فقسمها ارباعا فاعطى لاقوم بن حابس اعطى زيد بن اخيل اعطى  
 علقمة بن عيينة بن حصن فقام اليه رجل غائر العينين فأتى بجبة كث الحية محلو الراس فقال ان هذه قسمة  
 ما اريد بها وجه الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث في السنان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع  
 سهو في القرية في بني هاشم وفي بني المطلب في ترك بني نوفل بن عبد شمس فانطلق جبير بن مطعم وعثمان بن عفان الى فقلا  
 يا رسول الله لا تترك فضل بني هاشم لموضعهم منك فمال اخواننا بني عبد المطلب اعطيتهم وتركنا انما نحن وهو بمنزلة  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اننا وبني المطلب لا نفرق في جاهلية ولا اسلام انما نحن وهو قسبي واحد وشيكن بين اصابعه  
 وذكر بعض الناس ان هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وان سهو في القرية يصرف جده في بني عبد شمس في نوفل

اي عليه السلام  
 قوله صلى الله عليه وسلم  
 بالرسول جبير بن  
 جليل كونه  
 منكم

كل يصرف في بني هاشم وبني المطلب قال لان عبد شمس هاشم والمطلب بنو فالا اخوة وهو لا يدعي منافع ويقال ان عبد شمس وهاشم اتلفا من اوصواب استمرار هذا الحكم النبوي ان سهم ذوي القرى لبني هاشم وبني المطلب حيث خصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وقول هذا القائل ان هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه بين مواضع الخمس الذي جعله الله لذوي القرى فلا تعدى به تلك المواضع ولا تصرف فيها ولكن لو يكن يقسمه بينهم على السواء بين اغنياهم وفقراءهم ولا كان يقسمه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين بل كان يصرفه فيهم بحسب المصلحة والحاجة فاذا ربح منهم اعزهم ويقضى منه عن غائهم ويعطى منه فقيرهم كفايته وفي سنن ابى داود عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال ولا في رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس في خمسة مواضعه حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر رضي الله عنه وحيوة عمر رضي الله عنه وقد يستدل به على انه كان يصرف في مواضع الخمسة ولا يقوى هذا الاستدلال اذ غاية ما فيه انه صرف في مواضع التمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف فيها ولو بعد ذلك الى سواها فابن تميم الاصناف الخمسة به والذي يدل عليه هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم واحكامه انه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزكاة ولا يخرج بها عن الاصناف المذكورة لانه يقسمه بينهم كقسمة الميراث ومن تأمل سيرته وهدية حق التأمل لم يشك في ذلك وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كانت اموال بني النضير مما افاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه خيل ولا ركاب كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على اهله نفقة سنة وفي لفظ ينجس لاهله قوت سنتهم ويجعل ما بقى في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله وفي السنن عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاه الفئ قسمة من يومه فاعطى الاغنياء حظين واعطى العرب حظا في ذلك تقضيل منه للاهل بحسب المصلحة والحاجة وان لم يكن زوجته من ذوي القرى وقد اختلف الفقهاء في الفئ هل كان ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف فيه كيف يشاء ولو يكن ملكا له على قولين في مذهبنا لم يجر غير ذلك الذي تدل عليه سنته وهدية انه كان يتصرف فيه بالامر فيضعه حيث امره الله ويقسمه على من امر يقسمته عليهم فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته وارادته ويعطى من احب يمين من احب انها كان يتغير فيه تصرف العبد المأمور بيقدم امره به سيده ومولاة فيعطى من امر باعطائه ويمنع من امره نعمه وقد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا فقال والله في لا اعطى احدا ولا امنعه انها ناقصة اضع حيث امرت فكان عطاؤه ومنعه وقسمته بغير الامر فان الله سبحانه خيره بين ان يكون عبدا لرسول او بين ان يكون ملكا لرسول فاختر ان يكون عبدا لرسول والفرق بينهما ان العبد لرسول لا يتصرف الا بهر سيده ومرسله والملك لرسول له ان يعطى من يشاء ويمنع من يشاء كما قال تعالى للملك الرسول سليمان هذا عطاؤنا فاقبضوا ما منكم من شئ ولا تخاسبكم وهذا المرتبة هي التي عرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فرغب عنها الى ما هو اعلى منها وهي رتبة العبودية المحضة التي تصرف صاحبها فيها مقصور على امر السيد في كل حقيق وجليل والمقصود ان تصرفه في الفئ هذه المثابة فهو ملك يخالف حكم غيره من المالكين ولهذا كان ينفق من الفئ الذي افاء الله عليه مما لم يوجف المسلمون عليه خيل ولا ركاب على نفسه واهله نفقة سنتهم ويجعل الباقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله عز وجل هذا النوع من الاموال هو القسم الذي يقع بعد فيه

من الزكاة ما وقع الى اليوم فاما الزكوات في الغنائم وقسمه الموارث فانها معينة لاهلها لا يشكرهم غيرهم فيها فلم يشك على ولا الام بعد من احوالها ما اشكل عليهم من الفتي ولو يقع فيها من الزكاة ما وقع فيه ولو لا اشكال امر على علم لم يطلبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراثها من تركته وظفت انه يورث عنه ما كان ملكا لكسائهم المالكين وخفي عليها رضي الله عنهما حقيقة الملك الذي ليس ما يورث عنه بل هو صدقة بعده ولما علم ذلك خليفته البار راشد الصديق ومن بعده من اخلفاء الراشدين لم يجعلوا ما خلفه من الفتي ما اراثا يقسمين ورثته بل دفعوه الى علي العباسي لعل فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تنال عافيه وترافعا الى اب بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما اجمعين ولم يقسم احد منهما تلك ما اراثا ولا مكنما منه عباسا وعليا رضي الله عنهما وقد قال الله تعالى مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِأَهْلِ الْبَيْتِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ فَاَنْتَهُوا وَآتَوْا بِالنَّفَقَاتِ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُجَنَّبُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوُّوا الدِّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُجَنَّبُونَ مِنْ هَاجِرِ الْيَهُودِ أُولَئِكَ الَّذِينَ جَاءُوا آمِنَ بَعْدِهِمْ إِلَى أُخْرَى الْآيَةِ فَخَيْرُ سَجَانٍ إِنَّهُمَا أَفَاءَ عَلَى رَسُولِهِمْ يَجْلَسُ لَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَوْ يَخْصُ مِنْهُ خَمْسَةٌ بِالْمَذْكُورِينَ بَلْ عَمَّ وَأَطْلَقَ وَاسْتَوْعَبَ تَصَرَّفَ عَلَى الْمَصَارِفِ الْخَاصَةِ وَهُوَ أَهْلُ الْخَمْسِ ثُمَّ عَلَى الْمَصَارِفِ الْعَامَةِ وَهُوَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ اتَّبَاعُهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ فَالَّذِي عَمِلَ بِهِ هُوَ وَخَلْفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا رَأَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْهُ مَا أَحْدَثَ بِهَذَا الْمَالِ مِنْ أَحَدٍ مَا أَتَاهُ قِيَامُهُ مِنْ أَحَدٍ وَاللَّهُ مِمَّنْ أَحْدَثَ لَدُنْهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبَ الْعَبْدِ مَمْلُوكٍ وَلَكُنَّا عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَقَسَمْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالرَّجُلُ بِالْأَوَّلَةِ فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّجُلُ وَقَدَمُهُ فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّجُلُ وَغَنَاهُ فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ وَوَاللَّهُ لَنْ يَقِيتَ لَهَا لِيَتَيْنِ الرَّاسِخُ يَجْعَلُ صَنْعَهُ حَظَّهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ هُوَ يَدْعِي مَكَانَهُ فَهُوَ لَدَى الْمُسْمُونِ فِي آيَةِ الْفَقْرِ هُمُ الْمُسْمُونُونَ فِي آيَةِ الْخَمْسِ لَوْ يَدْخُلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ اتَّبَاعُهُمْ فِي آيَةِ الْخَمْسِ لَأَنفَرُ الْمُسْتَحَقُّونَ بِجَمَلَةِ الْفَقْرِ وَأَهْلُ الْخَمْسِ لَهُمْ اسْتِحْقَاقَانِ اسْتِحْقَاقٌ خَاصٌ مِنَ الْخَمْسِ اسْتِحْقَاقٌ عَامٌ مِنْ جَمَلَةِ الْفَقْرِ فَانْفَرُوا خَلُّونَ فِي النَّصِيبِينَ وَكَمَا ان قَسَمَتُهُ مِنْ جَمَلَةِ الْفَقْرِ بَيْنَ مَنْ جَعَلَ لَهُ لَيْسَ قِسْمَةُ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمَالِكُونَ كَقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ وَالْوَصَايَا وَالْأَمْوَالِ الْمَطْلُوقَةِ بَلْ يَحْسَبُ الْحَاجَةُ وَالنَّفْعُ وَالْغَنَاءُ فِي الْإِسْلَامِ وَالْبَلَاءُ فِيهِ فَكَذَلِكَ الْخَمْسُ فِي أَهْلِهَا فَانْفَرُوا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَالنَّصِيبُ عَلَى الْأَصْنَافِ الْخَمْسَةِ يَفِيدُ تَحْقِيقَ إِدْخَالِهِمْ وَأَنفَرُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنْ أَهْلِ الْفَقْرِ بِحَالٍ إِنْ الْخَمْسُ لَا يَدْخُلُ فِيهِمْ وَلَا يَخْرُجُونَ مِنْ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ لَا تَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ كَمَا أَنَّ الْفَقْرَ فِي آيَةِ الْخَمْسِ لِلْمَذْكُورِينَ فِيهَا لَا يَتَعَدَّ إِلَى غَيْرِهِمْ وَلِهَذَا فَتَى أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ كَالْكَوْثَرِ وَالْأَمَّارِ حَمْدُ اللَّهِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْوَاضِعَ لَأَحَقُّ لَهُمْ فِي الْفَقْرِ لَا تَعْدُوهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَلَا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَا مِنَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَاخْتِيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَيْهِدِلِ الْقُرْآنَ وَقَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَلْفَاؤُهُ الرَّاشِدِينَ فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آيَةِ الزَّكَاةِ وَآيَةِ الْخَمْسِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَحِبُّ قِسْمَةَ الزَّكَاةِ وَالْخَمْسِ عَلَى الْأَصْنَافِ كُلِّهَا وَيُعْطَى مِنْ كُلِّ صَنْفٍ مَنْ يَطْلُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ بَلْ يُعْطَى فِي

[illegible]

غنمت غنيمة بقوة جيش الاسلام كانت لهم وللناس من الجيش ذبوقته غنموها وان ما صار في بيت المال من الفدي كان لقاصيرهم  
 ودانيهم وان كان سبب اخذها دانيهم هذه الاحكام وغيرها مستغادة من كلماته الاربعة سنوات الله وسلامه **فصل**  
 حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها ومن يقبل قد تقدم ان اول ما بعث الله عز وجل به نبياه صلى الله عليه وسلم الى دعوة  
 اليه بغير قتال ولا جزية فاقام على ذلك بضع عشرة سنة بمكة ثم اذن له في القتال لما هاجر من غير فرض له ثم امره بقتال من وثق  
 والكف عن من لم يقاتل ثم رآه ثمانية ثمان مائة بقتل جميع من لم يسلم من العرب من قاتلوا وكف عن قتال من لم يقاتل  
 ولم ينقصه من عهد شيئا ثم رآه ان يغني له به هذه ولولا مرة ياخذ الجزية من المشركين وحارب اليهود مرارا ولولا امر ياخذ الجزية  
 منهم ثم امره بقتال اهل الكتاب كلهم حتى يسلموا او يعطوا الجزية فامتثل امره فقاتلهم فسلم بعضهم واسلم بعضهم بالجزية واستمر  
 بعضهم على محاربهه فاخذها صلى الله عليه وسلم من اهل نجران واية وهو من نصارى العرب من اهل حومة الجندل والذين هم عرب  
 واخذها من الجوس ومن اهل الكتاب باليمن وكانوا يهود ولم يخذها من مشركي العرب فقال احمد والشافعي رحمهما الله تعالى  
 لا تؤخذ الا من الطوائف الثلاث التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهو اليهود والنصارى والمجوس ومن عدا هؤلاء  
 يقبل منهم الا الاسلام والقتل قالت طائفة في الامم كلها فاخذوا الجزية قبلت منهم اهل الكتاب بين بانقران والمجوس بالنسبة  
 ومن عداهم ملحق بهم لان المجوس اهل شرك لا كتاب لهم فاخذها منهم دليل على اخذها من جميع المشركين وانما ياخذها  
 صلى الله عليه وسلم من عبدة الاوثان من العرب لانهم اسلموا كلهم قبل نزول اية الجزية فانها انما نزلت بعد تبوك وكان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب واستوسقت كلها بالاسلام ولهذا لم ياخذها من اليهود الذين حاربوه لانها  
 لو تكن نزلت بعد فلما نزلت اخذها من نصارى العرب من المجوس ولو بقي حينئذ احد من عبدة الاوثان ولقبها منه كس  
 قبلها من عبدة الصليان والاوثان والندران ولا فرق ولا تأثير تغليب كفر بعض الطوائف على بعض ثم من سلم ان كفر عبدة الاوثان  
 اخلاص من كفر المجوس في فرقي بين عبدة الاوثان والندران بل كفر المجوس غلظو عباد الاوثان كانوا يقرن بتوحيد الربوبية وان  
 لا خالق الا الله وانهم انما يعبدون الهتهم لتقر بهم الى الله سبحانه وتعالى لم يكونوا يقرن بصانعين للعالم احوالهم خالق للحق والآخر  
 للشرك تقول المجوس لم يكونوا يستحلون نكاح الاهيات والبنات والاخوات وكانوا على بقايا من دين ابراهيم صلوات الله وسلامه  
 عليه اما المجوس فلم يكونوا على كتاب صلا ولا اذوا يدين احد من الانبياء الا في عقائدهم ولا في شرائعهم ولا في الاثر الذي فيه ان كان  
 لهم كتاب فرقم ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته لا يصح البتة ولو صح لم يكونوا بذلك من اهل الكتاب فان كتابهم فرقم و  
 شريعتهم بطلت فلم يبقوا على شئ مني ومعلوم ان العرب كانوا على دين ابراهيم عليه السلام وكان له صحف وشريعة وليس تغيير عبد  
 الاوثان لدين ابراهيم وشريعته باعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح فانه لا يعرف منهم التمسك بشئ من شرائع  
 الانبياء عليهم الصلوات والسلام بخلاف العرب فكيف يجعل المجوس الذين دينهم اقيم الاديان احسن حالا من مشركي العرب  
 وهذا القول اصح في الدليل كما ترى وفرقت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم فقالوا توخذ من كل كافر الا مشركي العرب واربعة  
 فرقت بين قريش وغيرهم وهذا لا معنى له فان قريش الواسط فيهم كانوا يقاتلوا واخذ الجزية منه البتة وقد كتب النبي صلى  
 الله عليه وسلم الى اهل حمير الى المنذر بن ساوى والى ملوك الطوائف يدعوه الى الاسلام والجزية ولم يفرق بين عذري وغيره واما

حكمه في قتلها فإنه بعث معافا إلى اليمن وأمر أن يأخذ من كل جالود دينارا أو قيمته معافا وهي ثياب مرفقة باليمن ثم زاد فيها  
عشر جعلها أربعة دنانير على أهل الذهب أربعين درهما على أهل الورق في كل سنة فرسول الله صلى الله عليه وسلم علموا ضعف أهل  
اليمن وشمر علموا غناء أهل الشام وقوتهم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدنة وما ينقضها ثبت عند الله عليه وسلم  
أنه صلح أهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشرين سنة دخل حلفاء وهو من بني بكر معهم وحلفاؤه من خزاعة معه  
فعدت حلفاء قريش على حلفائه فغدر به ففرضيت قريش ولوتكرو فجعلهم بذلك نافذين للمعاهدة استباح غزاهم  
من غير نيل عهد هو إليهم ولا لهم صارا محاربين لنا قاضين لعهدهم بوضاهم وأقرارهم بحلفائهم على الغدر بحلفائهم وأحق ذوقهم  
في ذلك بمباشرة وثبت عنه أنه صلح اليهود وعاهدهم لما قدم المدينة فغدر به ونقضوا عهده من كل ذلك يحاربهم  
ويظفر بهم وأخرى صلحهم يهود خيبر على أن الأرض لا يقرهم فيها إلا له ما شاء وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح  
الأمم لعدوه ما شاء من المدة فيكون العقد جائزا له فسخه متى شاء وهذا هو الصواب هو موجب حكم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الذي لا نسخ له **فصل** في صلحه لأهل مكة من أحب أن يدخل في عهد محمد وعقده دخل من أحب  
أن يدخل في عهد قريش وعقده دخل وإن من جاءهم من عنده لا يردونه إليه ومن جاءهم منهم ردة اليوم وأنه يدخل  
العام القابل إلى مكة فيخلونفاله ثلثا ولا يدخلها إلا بجلبان السلام وقد تقدم ذكر هذه القصة وفقرها في موضعه ذكر  
أقضية وأحكامه في النكاح وتوابعه **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في البكر بزوجها البكر ثبت عنه في الصحيحين أن  
خنساء بنت جندب زوجها أبوها وهي كارهة وكانت ثيبا فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها وأقر السنين من حديث  
ابن عباس أن جارية بكر أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه تزوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذه غير خنساء فمما قضيتان قضى في أحدهما بتخيير الثيب قضى في الأخرى بتخيير البكر وثبت عنه في الصحيح أنه قال لا تنكح  
البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذنوا قالن تسكت وفي صحيح مسلم البكر تستأذن في نفسها وأذنوا صامتا وقوا  
هذا الحكم أن لا تجبر البكر البالغة على النكاح ولا تزوج الأبرضا وهذا قول جمهور السلف ومذهبنا بحقيقة وأحمد في إحدى  
الروايات عنه وهو القول الذي ندين الله به ولا نعتقد سواه وهو الموافق لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره ونهيه موافقا  
شرعيته ومصالح أمته أما موافقته حكمه فإنه حكم بتخيير البكر الكارهة وليس داية هذا الحديث مرسل بعله فيه فإنه قد  
رؤى مسندا ومرسلان قلنا بقول الفقهاء أن الاتصال بزيادة ومن وصله مقدما على من أرسله مظهرا هذا تصرفهم  
في غالب الأحاديث في إبطال هذا خرج عن حكم أمثاله فإن حكما بالرسالة كقول كثير من المحدثين فهذا مرسل قوي قد عضدته  
الأثر الصحيح الصريح والقياس في قواعد الشرع كما سنذكر في تعيين القول به وأما موافقة هذا القول لأمره فإنه قال البكر  
تستأذن وهذا أمر مؤكد لأنه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق المخبر به وثبوته ولزومه وأما أصل في الأمر أن يكون للزوج  
ما لم يقم إجماع على خلافه وأما موافقته لنهيه فله قوله لا تنكح البكر حتى تستأذن فأمر في حكمه بالتخيير وهذا ثابت للحكم بالبلغ  
الطريق وأما موافقته لقواعد شرعه فإن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في قل شي من ملكها الأبرضا ولا  
يجبها على غيرها اليسير منه بدون رضاها فكيف يجوز أن يرقها ويخرج بعضها منها بغير رضاها إلى من يريد هو وهي من

أكره الناس فيه وهو من ابغض شئ إليها وقسمه هذا فيكم الآية في غير رضاها إلى من يريده ويجعلها السيرة عنده كما قال  
النبى صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عند كراهى سرك ومعلوم ان اكرام ما لها كله بغير رضاها اسهل على من  
تزوجها من لا تختار بغير رضاها وقد ابطال من قال انها اذا عينت كرها تحب ودين ابوها كخوف العبرة بتعيينه ولو كان تعيضا  
لواقيم الخلقه واما موافقة لصالح الامه فلا يخفى مصلحة البنت في تزويجها من تختار وتوضاه وحصول مقاصد النكاح  
لها به وحصول ضد ذلك بمن تبغضه وتنفر عنه فلو لم تأت السنة الصريحة لهذا القول لكان انقيس الصريح وقواعد الشريعة  
لا تقتضى غير ما ياب الله التوفيق **فان قيل** فقد حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق بين الشيب والبكر وان لا تكلم الا برحى تستام  
ولا تكلم البكر حتى تستاذن وقال لا يراحق بنفسها من وليها والبكر تستاذن بها ابوها فجعل الا يراحق بنفسها من وليها فعلم ان  
البكر اراحق بها من نفسها والاولى ان لا يكون لتخصيص الايم بذلك معنى ايضا فانه فرق بين ما في صفة الاذن فجعل اذن الشيب المنطق  
اذن البكر الصمت وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها وانه لا اراحق لها مع ابيها **فاجاب** انه ليس فذلك ما يدل على  
جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها وبغير رضاها وان يزوجه ابها با بغير رضاها اذا كان كفوا والاحاديث التى تحتج بها  
صرحية في ابطال هذا القول ليس معكوا قوى من قوله لا يراحق بنفسها من وليها وهذا لا يدل بطريق المفهوم ومن انزعه  
ينازعونكم في كونه حجة وليس لموانه حجة فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح وهذا ايضا لا يدل اذ قلنا ان المفهوم عموما  
والصواب انه لا عموم له اذ دلالة توجع الى ان التخصيص المذكور لا بد له من فائدة وهي نفى الحكم عما عداه ومعلوم ان انقسام  
ما عداه الى ثابت الحكم ومنتهى فائدة وان ثبات حكم اخر للسكوت عنه فائدة وان لو كان ضد حكم المنطوق وان تفصيل  
فائدة كيف وهذا مفهوم يخالف للقياس الصريح بل قياس الاول كما تقدم ويخالف النصوص المذكورة وقام على قوله صلى الله  
عليه وسلم والبكر يستاذنها ابوها عقيب قوله لا يراحق بنفسها من وليها فاطع التوهم هذا القول ان البكر تزوج بغير رضاها ولا  
اذنها اراحق لها في نفسها البتة فوصل احدى الجملتين بالآخرى دفعا لهذا التوهم ومن المعلوم انه لا يلزم من كون الشيب اراحق  
بنفسها من وليها ان لا يكون للبكر في نفسها اراحق البتة وقد اختلف الفقهاء في مناط الاجبار على ستة اقوال أحدها انه يجبر  
بالكراهة وهو قول المشافعي ومالك وأحمد في رواية الثاني انه يجبر بالصغر وهو قول ابن حنيفة وأحمد في الرواية الثانية الثالث انه  
يجبر بهما معا وهو الرواية الثالثة عن أحمد الرابع انه يجبر بايهما وجدها وهو الرواية الرابعة عنه الخامس انه يجبر بالايلاد  
فتجبر الشيب لبالع حكاة القاضي اسمعيل عن الحسن البصري قال هو خلاف الاجماع قال له وجه حسن من الفقهاء فماليت  
شعري ما هذا الوجه الاسود للظلم السناد سل انه يجبر من يكون في عياله ولا يخفى عليك التواضع من هذه المذاهب **فصل**  
وقضى صلى الله عليه وسلم بان اذن البكر الصمات واذن الشيب الكلام فان نطقت البكر بالاذن بالكلام فهو اذن فقال ابن حزم لا يصح ان  
تزوج الا بالصمات وهذا هو اللائق بظاهريته **فصل** قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليتيمة تستام في نفسها ولا يتم  
بعد احتلامها فلذلك على جوارحكم اليتيمة قبل البلوغ وهذا مذهب عايشة رضى الله عنها وعليه يدل القرآن السنة وبه  
قال أحمد ابو حنيفة وغيرهما قال تعالى **يَسْتَفْتُونَكَ فِي الْمَسْأَلَةِ** **قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا** وَمَا يَشْكُرُ فِي الْكِتَابِ فِي يَوْمِ الْمَسْأَلَةِ  
**لَا تَوْتَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ** قالت عايشة رضى الله عنها هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في نكاحها ولا

يقسطها سنة صداقها فهو اعن نكاح من الا ان يقسطوا من سنة صداقهن في السن الا ربعة عنه صلى الله عليه وسلم  
 اليتيمة تستامر في نفسها فان همت بنهوا عنها وان ابت فلا جواز زواجها **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي  
 في السن عنه من حديث عائشة رضي الله عنها ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فمكناحها باطل فمكناحها  
 باطل فان ادساها فلها مهرها ما اصاب منها فان اشترى او افاض سلطانا في من لا ولي له قال الترمذي حديث حسن في السن الا  
 سنة لا نكاح الا بولي وفيها عنه لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة المرأة نفسها ذات الزانية هي التي تزوج نفسها **فصل** وحكم كون امرأة اذا  
 تزوجها اوليان فهي للاول من هما وان الرجل اذا باع للرجلين فالبيع للاول منهما **فصل** في قضائه في نكاح التفويض ثبت عندنا في قضى  
 في رجل تزوج امرأة ولو يفرض لها صداق ولو يدخل بها حتى ماتت ان لها مهر نساؤها لا وكسر لا شطط ولها الميراث وعليها العدة  
 اربعة اشهر وعشرون يوما قال الترمذي عنه انه قال لو حل لرجل ان تزوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة ان تزوجين ان تزوجك فلانا  
 قالت نعم فزوج احداهما صاحبه فدخل بها الرجل ولو يفرض لها صداق ولو يعطها شيئا فلما كان عند موته عوضها من صداقها  
 من ماله بخير ووقد تضمنت هذه الاحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق وجواز الدخول قبل التسمية واستقرار مهر  
 المثل بالموت وان لم يدخل بها وجوب عدة الوفاة بالموت وان لم يدخل بها الزوج وبهذا اخذ ابن مسعود وبقها ما علق و  
 علماء الحديث من هو احمد والشافعي في احد قوليه وقال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما لا صداق لها وبه اخذ اهل  
 المدينة ومالك والشافعي في قولها الاخر وتضمنت جواز قول الرجل طرفي العقد كوكيل من الطرفين او ولي فيهما او ولي وكله الزوج او زوج  
 وكله الولي ويكفي ان يقول تزوجت فلانا فلا تة مقتصر على ذلك وتزوجت فلانة اذا كان هو الزوج وهذا ظاهر مذهبنا كما ذكره  
 رواية ثانية لا يجوز ذلك الا للولي المحرم كن زوج امته او ابنته المجبرة بعبد المجبر ووجه هذه الرواية انه لا يعتبر رضي  
 من الطرفين وفي مذهبه قول ثالث انه يجوز ذلك الا للزوج خاصة فانه لا يصح منه قول الطرفين لتضاد احكام الطرفين فيه  
**فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها في حبل في السن والمصنف عن سعيد بن المسيب عن بصرة  
 ابن اشقر قال تزوجت امرأة يكرأ في كسرها فدخلت عليها فاذ هي حبلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها الصداق بما استحللت  
 من فرجها والولد عبد لك واذا ولدت فاجلدها وافرقت بينهما وقد تضمن هذا الحديث نكاح الحامل من ناء وهو قول اهل السنة  
 والامام احمد وجمهور الفقهاء وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد هذا هو الصحيح من الاقوال الثلاثة والثاني يجب المثل وهو  
 قول الشافعي والثالث يجب اقل الاخرين وتضمنت وجوب المهر بالحبل ان لو تقربينة ولا اعترا وتكحل من اقوى البينات وهذا  
 مذهبنا عن ابن الخطاب رضي الله عنه واهل المدينة واحمد في احدى الروايتين عنه واما حكمه يكون الولد عبد للزوج فقد قيل انه  
 لما كان ولدا زناه لا اب له وقد غرته من نفسها واغرم صداقها اخذها ولدها وجعل له بمنزلة عبد لانه امرقة فانه انعقد  
 حر اتباعا لحرية امه وهذا محتمل ويحتمل ان يكون امرقه عقوبة لامه على زناه واغرمها للزوج ويكون هذا خاصا بالنبي صلى الله  
 عليه وسلم وبذلك الولد لا يتعدى الحكم الى غيره ويحتمل ان يكون هذا منسوخا وقد قيل انه كان في اول الاسلام يسترق احر في  
 الدين وعليه حمل بيعه صلى الله عليه وسلم لست في دينه والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في المشرط في النكاح في  
 الصحيحين عنه ان احق الشرطان توفايه ما استحلتم به الفروج وفيهما عنه لا تسأل المرأة طلاق اختها المستغفر ما في



صحفتها فانما الهام اقدارها وفيها ما نهى عن تشترط المرأة طلاق اختها وفي مسند احمد عنه لا يحل ان تنكح امرأة بطلاق آخر  
فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشرط التي شطرت في العقد او تضمنت تغيير الحكم لله ورسوله وقد اتفق على وجوب الوفاء بتجديد  
المهر او تأجيله والضمين في الرهن به ونحو ذلك وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطى والانفاق والخلو عن المهر ونحو ذلك واختلف في  
شرط الاقامة في بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وان لا يتسرى عليها ولا يتزوج عليها فاقوا وجب احمد وغيره الوفاء به متى لم يف به  
قلها الفسخ عند احمد واختلف في اشتراط البكارة والنسب والجماع السلامة من العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يوثق بها  
في فسخه على ثلاثة اقوال ثالثها الفسخ عند عدم النسخ خاصة وتضمن حكمه صلى الله عليه وسلم بطلان اشتراط المرأة طلاق  
اختها وانه لا يجب الوفاء به قال قيل فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها ان لا يتزوج عليها حتى صحتم هذا وبطلتم بشرط طلاق  
الضرورة قيل الفرق بينهما ان في اشتراط طلاق الزوجة من الاضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشماتة اعدائها ما ليس في اشتراط عدم  
نكاحها كالنكاح غيرها وقد فرق النص بينهما فقياسا حدهما على الاخر فاسد **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار و  
المحلل والمتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية اما الشغار فصح التسمية عنه من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما معاوية  
رضي الله عنه وفي صحيح مسلم عن ابن عمر فروعا لا شغار في الاسلام وفي حديث ابن عمر الشغار ان يزوجه الرجل ابنته على ان  
يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه والشغار ان يقول الرجل للرجل تزوجني ابنتك و  
انزوجك ابنتي تزوجني اختك انزوجك اختي وفي حديث معاوية رضي الله عنه ان العباس بن عبد الله بن عباس رضي الله  
عنهما انكم عبد الرحمن بن الحكم ابنته وانكم عبد الرحمن ابنته وكانا جعلوا صداقا فكتب معاوية رضي الله عنه الى مروان يأمر  
بالفراق بينهما وقال هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف الفقهاء في ذلك فقال الامام احمد الشغار الباطل  
ان يزوجه وليته على ان يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر رضي الله عنه فان سموا مع ذلك مهر اصح العقد  
بالمسمى عنده وقال اخرق لا يصح ولو سموا مهر اصح على حديث معاوية رضي الله عنه وقال ابو البركات ابن تيمية وغيره من اصحاب  
احمد ان سموا مهر اوقا او امع ذلك وبضع كل واحدة مهر الاخرى لم يصح وان لم يقولوا ذلك صح واختلف في علة النهي فقيل هي جعل كل  
من العقدين شرطا في الآخر وقيل العلة التشريك في البضع وجعل كل واحدة مهر للاخرى وهي لا تنتفع به فليرجع اليها المهر بل  
عاد المهر الى الولي وهو ملكه لبضع تزوجته فتمليك له لبضع موليته وهذا ظلم لكل واحدة من المراتين واخلاه لنكاحها عن  
مهر تنتفع به وهذا هو الموافق للغة العرب فانهم يقولون بلد شاغر من امير ودار شاغرة من اهلها اذا خلت وشغل الكل في ارفع  
رجله واخلي مكانها فاذا سموا مهر امع ذلك زال المحذور ولو سبق الا اشتراط كل واحد على الآخر شرطا لا يوثق في فساد العقد فهذا منصوب  
احمد ولما من فرق فقال ان قالوا امع التسمية ان بضع كل واحدة مهر للاخرى فسد لانها لو يرجع اليها مهرها وصار بعضه لغير  
المستحق وان لم يقولوا ذلك صح والذي يحكى على اصله انهم متى عقدوا على ذلك وان لم يقولوا بالسنتهم انه لا يصح لان المقصود  
في العقود معتبرة والمشرط عرفا كالمشرط لفظا فيبطل العقد بشرط ذلك والتواطى عليه ونيتته فان سمي لكل واحدة مهر مثلها  
صح وبهذا يظهر حكمة النهي اتفاقا لاحاديث في هذا الباب **فصل** في ما تكلم المحلل في الترمذي المسند من حديث  
ابن مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي

المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً عن الله المحلل والمحلل له وسناده حسن فيه عن علي رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في سنن ابن ماجه من حديث عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الا خبركم بالتيسر المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل عن الله المحلل له فقولوا لا اربعة من  
سادات الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه اصحاب التحليل وهم المحلل والمحلل له وهذا  
اما خبر عن الله فهو خبر صدق واماد عام فهو دعاء مستجاب قطعاً وهذا يفيد انه من الكبار الملعون فاعلموا ولا فرق عند  
اهل المدينة واهل الحديث وفقهاهم بين اشتراط ذلك بالقول وبالطوطى القصدي فان المقصود في العقود عندهم معتبر  
والاعمال بالنيات والشروط المتواطى عليه المتعاقلان كالمفوض عندهم والافاظ لا ترد لغينها بل للدلالة على المعاني  
فاذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالافاظ لانها وسائل قد تحققت عليها ترتيبها احكامها **فصل** في احكام  
المتعة فثبت عنه انه احلها عام الفتح وثبت عنه انه في عنها عام الفتح واختلف هل هي عن ما يوم خير على قولين والصحيح ان  
النهي عنها انما كان عام الفتح وان النهي يوم خير انما كان عن اجملا اهلية وانما قال علي بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هي يوم خير عن متعة النساء ونهى عن جملا اهلية محججا عليه في المسألتين فظن بعض الرواة ان التقيد بيوم خير يرجع  
الى الفصلين فرواه بالمعنى ثم افرد بعضهم احداً الفصلين وقيداه بيوم خير وقد تقدم بيان المسألة في غزاة الفتح وظاهر كلام  
ابن مسعود اباحتهما فان في الصحيحين عنه كتمانهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فقلنا يا رسول الله  
الا نستخصي فيها ناعن ذلك ثم رخص لنا بعد ان تنكح المرأة بالشوب الى اجل ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين امنوا لا تحزنوا لغيركم  
ما احل الله لكم ولا تعبدوا الا الله لا يحيط بالمعتدين ولكن في الصحيحين عن علي كرم الله وجهه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حرم متعة النساء وهذا التحريم انما كان بعد الاباحة والا لزم منه النسخ مرتين ولو يحج به علي بن عباس رضي الله عنهما  
ولكن النظر هل هو تحريم بيتات او تحريم مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الاممة نيباح عند الضرورة وخوف العنت هذا هو  
الذي كلفه ابن عباس فافتي محلها للضرورة فلما توسم الناس فيها ولو يقتصر على موضع الضرورة امسك عن فتياه  
ورجع عنها **فصل** في احكام المحرم فثبت عنه في صحيح مسلم من رواية عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح واختلاف عنه صلى الله عليه وسلم هل تزوج ميمونة حلالا ام حراما فقال ابن عباس تزوجها  
محرمات وقال ابو رافع تزوجها حلالا وكنت الرسول بينهما وقل لي يا رسول الله اوجه احداهما انه اذا كان رجلا بالغاً  
ابن عباس لو يكن حينئذ من بلغ الحول بل كان له نحو العشرة سنين فابو رافع اذا كان احفظ منه الثاني انه كان الرسول  
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها وعلى يد دار الحديث فهو اعلم منه بلا شك وقد اشار بنفسه الى هذه اشارة  
تحقق له ومتيقن لو ينقله عن غيره بل ياشره بنفسه الثالث ان ابن عباس لو يكن معه في تلك العمرة فانها كانت عمرة  
القضية وكان ابن عباس اذ ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان وانما سمع القضية من غير حضرة  
منه لها الرابع انه صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة بدأ بالطواف بالبيت ثم سعى بين الصفا والمروة وحلق ثم حل ومن  
المعلوما انه لم يتزوج بها في طريقه ولا بدأ بالطواف بالبيت ولا تزوج في حال طوافه هذا من المعلوما انه لم يقع فقول

ابن ارفع يقينا ان الحسن بن العصابة رضى الله عنهم غلطوا ابن عباس لم يغلطوا الباراض السادة من قول ابى ارفع موافق لنهى  
النبى صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس بخالفه وهو مستلزم لاحد امرين اما النسخة واما التخصيص النبى  
صلى الله عليه وسلم بجواز النكاح محرما وكلا الامرين مخالف للاصل ليس عليه دليل فلا يقبل الشايع ان ابن اختها يزيد بن  
الاحمر شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا فان كانت خالقة بخالفة ابن عباس فكم مسلم **فصل**  
اما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه في سورة النور اخبر ان من نكحها فهو امان او مشرك فانه اما ان يطلع  
حكمه سبحانه ويعتقد بجوبه عليه فلا فان لم يطلع ولم يعتقد فهو مشرك وان التزمه واعتقد بجوبه وخالفه فهو ان  
توصرح بتحريمه فقال لا يخرج ذلك على المؤمنين ولا يخفى ان دعوى النسخ للآية بقوله وانكحوا الايمان منكم من اضعفت يقال  
واضعفت منه حل النكاح على الزنا اذ يصير معنى الآية الزانى لا يزنى لا بزانية او مشركة والزانية لا يزنى بها الا ان او مشرك  
وكلام الله ينبغى ان يسان عن مثل هذا وكذلك حمل الآية على امرأة بغية مشركة في غاية البعد عن لفظها وسيأتي كيف  
وهو سبحانه انه انما اباه نكاح الحرث والاماء بشرط الاحصان وهو العفة فقال فانكحوهن باذن اهل بيوتهن واتوهن اجورهن  
بالمعروف من محسنات غير مسافحات ولا متخيلات اخذ ان فانما اباه نكاحها في هذا الحال دون غيرها وليس هذا من باب  
دلالة المفهوم فان الايضاح في الاصل على التحريم فيقتصر في ابحاثها على ما درج به الشرع وما عداه فعلى اصل التحريم وايضا  
فانه سبحانه قال الخبيثات الخبيثات والخبيثون الخبيثون والخبيثات الزواني وهذا يقتضى ان من تزوج بهن فهو خبيث  
مثلهن وايضا من اقبح القبائح ان يكون الرجل زوج بغية فكم هذا مستقر في فطر الخلق وهو عند هم غاية المسببه وايضا  
فان البغى لا يومن ان تفسد على الزوج فراشه وتعلق عليه ولا من غيره والتحريم ثبت بدون هذا وايضا فان النبى صلى  
الله عليه وسلم فرق بين الرجل بين المرأة التي وجدها حبل من الزنا وايضا فان مرثدين ابى مرثدا الغنوى استأذنت النبى صلى  
الله عليه وسلم ان يتزوج عناق وكانت بغيا فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم آية النور وقال لا تنكح **فصل** في حكمه  
صلى الله عليه وسلم فيمن اسلم على اكثر من اربع نسوة او على اختين في الترمذى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان خيلان اسلم  
وتحتاه عشر نسوة فقال له النبى صلى الله عليه وسلم اخذ منهن اربعا وفي طريق اخرى وقارق سائرهن واسلم فيروز الليلى  
وتحتاه اختان فقال له النبى صلى الله عليه وسلم اخترايتي هما شئت فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار انه له ان يختار من  
شاء من السوابق والواحق لانه جعل الخيرة اليه هذا قول الجهمي وقال ابو حنيفة ان تزوج من في عقد واحد فسد نكاح  
اجميع وان تزوج من متربات ثبت نكاحه الاربع وفسد نكاح من بعدهن لا تخير **فصل** وحكمه صلى الله عليه وسلم ان العبد  
اذا تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر قال الترمذى حديث حسن **فصل** واستأذنه بنوهاشم بن المغيرة ان يزوجا على  
ابن ابى طالب رضى الله عنه ابنة ابى جهل فلم ياذن في ذلك وقال لان يولد ابن ابى طالب ان يطلق ابنتي وينكح ابنتي هم فانما  
فاطمة بضعة مني يربني ما اربها ويؤذي ما اذاها الى اخاف ان تفتن فاطمة في دينها وان نكحت احرا حلالا ولا حل حراما  
ولكن والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد ابدا وفي لفظ ذكرهم المصنف عليه وقال حدثني  
فصل في وودني ففاني فتضمن هذا الحكم موثرا احدها ان الرجل اذا شرط لزوجته ان لا يتزوج عليها الزمة الوفاء بشرط

ومضى تزوج عليها فلها الفسخ ووجه تضمن الحديث لذلك انه صلى الله عليه وسلم اخبر ان ذلك يؤدي فاطمة رضي الله عنها و  
 يريها وانه يؤديه صلى الله عليه وسلم ويريه ومعلوم قطعانته صلى الله عليه وسلم فان زوجة فاطمة عليان لا يؤديها ولا يريها ولا يؤديها باها صلى الله  
 عليه وسلم ولا يريه وان لم يكن هذا مشروطا في صلب العقد فانه من المعلوم بالضرورة انه انما دخل عليه وفي ذكره صلى الله  
 عليه وسلم في الاخر ثنائاه عليه بانه حدثه فصدقه ووعدة فواله تعريض على رضي الله عنه وتخييم له على الاقتداء  
 به وهذا يشعر بانه قد جرى منه وعد له بانه لا يريها ولا يؤديها فحيجه على الوفاء له كما وفيه صفة الاخر فيؤخذ من هذان  
 المشروط عرفا كالمشروط لفظا وان عدمه يملك الفسخ لمشارطته فلو فرض من عادة قومهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم ولا  
 يمكنون ازواجهم من ذلك البتة واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظا وهو مطرد على قواعد اهل المدينة وقواعد احمد  
 ان الشرط العرفي كاللفظي سواء ولهذا وجبوا الاجرة على من فسخ ثوبه الى غسل او قصا ما وجبته الى خيانه او طعنه الى طبعه  
 يعملون بالاجرة او دخل الكمار واستخدم من يغسله من عادته يغسل بالاجرة ونحو ذلك ولم يشترط لهم اجرة انه يلزمه اجرة  
 المثل على هذا لو فرض ان المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نساءهم ضرورة ولا يمكنونه من ذلك وعادتهم مستمرة بذلك كان  
 كالمشروط لفظا وكذلك لو كانت ممن يعلم انه لا يمكن ادخال الضرر عليها عادة لشرفها وحسبها وجلا لتها كان ترك الزوج  
 عليها كالمشروط لفظا سواء وعلى هذا فسيادة نساء العالمين وابنة سيد الدام جمع بين احق النساء بهذا فلو شرط  
 على في صلب العقد كان تأكيد لا تأسيسا في منع على من انجم بين فاطمة وبين بنت ابي جهل حكمة يدعيه وهي ان المرأة  
 مع زوجها في درجته تبع له فان كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك كانت في درجة عالية بنفسها وزوجها  
 وهذا شأن فاطمة وعلى رضي الله عنها ولو لم يكن الله عز وجل يجعل ابنة ابي جهل مع فاطمة في درجة واحدة لا بنفسها ولا بقربا  
 وتبينهما من الفرق ما بينهما فلو لم يكن نكاحهما على سيادة نساء العالمين مستحسنا لا شرعا ولا قدرا وقد اشار صلى الله عليه وسلم  
 الى هذا بقوله والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واجلا بدلا فلهذا اما ان يتناول درجة  
 الاخر بلفظه او اشارته **فصل** فيما حكم الله سبحانه بتجريمه من النساء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم حرم الامهات  
 وهن كل من بينك وبينه ايلاد من جهة الامومة او الابوة كاهاتته وامهات اياته واجلادته من جهة الرجال والنساء وان  
 علون وحرم البنات وهن كل من ينسب اليه بايلاد كبنات صلبه وبنات بناته وابنائهن وان سفلن حرم الاخوات من كل  
 جهة وحرم العمات هن اخوات ابائه وان علون من كل جهة واما عمات العم فان كان العم لاب في عمه ابيه وان كان لام فعمتهما جنبية  
 منه فلا تدخل في العمات واما عمات الام فمحرمات اخلة في عماته كما دخلت عمه ابيه وعماته وحرم اخلات وهن اخوات امهاته و  
 امهات ابائه وان علون واما اخالة العمه فان كانت العمه لاب فخالها جنبية وان كانت لام فخالها حرام ولا خالها واما عمات  
 الخالة فان كانت الخالة لام فعمتهما جنبية وان كانت لاب فعمتهما حرام ولا خالها حرام ولا خالها واما عمات  
 والاخت من كل جهة وبناتها وان نزلت درجته من حرم الام من الرضاة فبداخل فيه امهاتها من قبل الاباء والامهات وان  
 علون واذا صار الموضع امه صار صاحب اللبن وهو الزوج والسيدان كانت جارية اباءه وابائهم واجلادته فنبه بالموضع  
 صاحبة اللبن التي هو مودع فيها اللبن على كونه ابا بطريق الاول لان اللبن له وبوطيه ثابرا وهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

بتحريم اللبن الفحل فثبت بالنص إيمانه انتشار حرمة الرضاع إلى أم المترضع وإيمانه من الرضاعة وأنه قد صار ابناً لها وصار ابناً لابنها  
 له فلو من ذلك أن يكون أخوها أو أختها أخوات له وعمات وإبنات وهم أبناء له وأخوات فثبت بقوله وأخواتكم من الرضاعة  
 على انتشار حرمة الرضاع إلى أختها وأخواتها كما انتشرت منهما إلى ولادتهما فكما صار الأخوة وأخوات المترضع فأخواتها وأخوات  
 أخوات خالات له وعمات له الأول بطريق النص في الأخير تنبيهه كما أن الانتشار إلى أم بطريق النص إلى الأب بطريق تنبيهه  
 وهذه طريقة عجبية مطردة في القرآن لا يقع عليها الأكل غائص على عانيه ووجوه دلالة ومن هنا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكن الدلالة دلالتان خفية وجبیه فجمعهما للإمامة ليتم البيان وينزل الالتباس  
 ويقع على الدلالة الجلية الظاهرة من قصر فهمه عن الخفية وحرمانها من النساء فدخل في ذلك أم المرأة وإن علت من نسب  
 أو رضاع دخل بالمرأة ولو يدخل بها الصديق الاسم على هو ذلكهم وحرمانها من النسب اللاقي في مجرى الزنا بهم وهن بنات نسائه  
 المدخول بهن فتناول بذلك بناتهن وبنات بناتهن فأنهن فأنهن في اسم الراتب اللاقي في مجرى الزنا بهم وهن بنات نسائه  
 أحدهم كونهن في مجرى الزنا بهم والثاني الدخول بأمها تهن فأنهن فأنهن في اسم الراتب وقيد التحريم بقيد  
 أو طلاق هذا مقتضى النص ذهب يدين ثابت ومن وافقه واحمد في رواية عنه إلى أن موت الأم في تحريم الرضعية كالدخل  
 بها لا يكلل الصداق ويوجب العدة والتوارث فصارت الدخول الجمع ولا بذلك وقالوا الميتة غير مدخول بها فلا تحرم ابنتها والله  
 قيد التحريم بالدخول صرح بنفيه عند عدم الدخول أما كونها في حجره فلما كان الغالب لك ذكره لا تقيد التحريم بل هو بمنزلة  
 قوله ولا تقتلوا أولادكم خشية إملأ في كماله من شأن بنت المرأة أن تكون عند أمها في حجر الزوج وقوادحها فكانه قال  
 اللاقي من شأنهن أن يقعن في حجر كرم ففي كرم هذا فائدة شريفة وهي جواز جعلها في حجره وأنه لا يجزى عليه إباحة حادثة تجوز كل  
 والسفر والخلو بها فافاد هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك ولما خفي هذا على بعض أهل الظاهر شرط في تحريم الرضعية أن تكون في  
 حجر الزوج وقيد تحريمها بالدخول بأمها وأطلق تحريم أم المرأة ولم يقيد بالدخول فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم إن  
 الأم تحرم من غير العقد على البنت دخل بها ولو يدخل لا تحرم البنت إلا بالدخول بالأم وقالوا اللهم ما أبهر الله رذهبت طائفة إلى  
 أن قوله اللاقي دخل بهن وصف لنسائكم الأولى الثانية وأنه لا يحرم الأم إلا بالدخول بالبنت وهذا يرد على نظير الكلام وحيلولة  
 المعطوف بين الصفة والموصوف وامتناع جعل الصفة للمضاف إليه دون المضافات إلا عند البيان فإذا قلت مررت بفلان  
 زيد العاقل فهو صفة للعلام لا زيد إلا عند زوال اللبس كقولك مررت بفلان هذا الكاتب وتبرده أيضاً جعل صفة واحدة  
 لموصوفين مختلفي الحكم والتعلق والتعامل هذا لا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن وأيضاً فإن الموصوف الذي هي الصفة الأولى بها  
 مجاورة وأجرام حق بصيغة ما لم تدع ضرورة إلى نقلها عنه أو تحطيمها إياه إلى الأبعد فإن قيل فمن أين أدخلتم ربيته التي هي بنت  
 جاريته التي دخل بها وليست من نسائه قلنا السري قد تدخل في جملة نسائه كما دخلت في قوله نسائه كرم حيث لكم نأثروا  
 حرمكم أني شتمت ودخلت في قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفق في نسائي كرم ودخلت في قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء  
 فإن قيل فيلزم كرم على هذا إدخالها في قوله وأمها تهن نسائكم فحرم عليه أم جاريته قلنا نعم وكذلك نقول إذا وطئ أمته حرمت  
 عليها ما وابنتها فإن قيل فأنتم قد فترتم أنه لا يشترط الدخول بالبنت في تحريمها فكيف تشترطونه هنا قلنا لتصيير من

نسائه فان الزوجة صارت من نسائه محرمة العقد اما المملوكة فلا تصير من نسائه حتى يطأها فاذا وطئها صارت من نسائه محرمة عليهما ولو ابنتها  
**فان قيل** فكيف دخلت السرية في نسائه في اية التحريم ولم تدخلها في نسائه في اية الظهار والايلاء **قيل** السباق والواقع يابى ذلك فان الظاهر  
كان عند هؤلاء قاءا غامحا له الا زواج الا كما ونقله الله سبحانه من الطلاق الى التحريم الذي تزيله الكفارة ونقل حكمه ولا يبقى محله  
واما الايلاء فصرح في محل الزوجات لقوله تعالى الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ مَوْكَدًا رُبْعًا أَشْتَرُ مِنْ دَرَاهِمٍ فَكَوْا لَهُنَّ اللَّهُ عَقُورٌ حَرِيمٌ  
وَأَنْ عَزَّوَالطَّلَاقُ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ وحرم سبحانه حلال الايلاء وهو موطوات الابناء بنكاح او ملك يمين فانها حليلة  
بمعنى محلبة ويدخل في ذلك ابن صلبه وابن ابنته وابن ابنته وبذلك التبن في هذا التقيد قصد به اخراجه واما حليلة  
ابنه من الرضاع فان الائمة الاربعة ومن قال بقوله لم يدخلوها في قوله وحلائل بناتكم ولا يخرجونها بقوله الذين من اصلابكم  
ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب قالوا وهذه الحليلة تحرم اذا كانت لابن النسب فيحرم  
اذا كانت لابن الرضاع قالوا والتقيد لا يخرج ابن التبن لا غير حرموا من الرضاع بالصهر نظير ما يحرم من النسب فلو زعم في  
ذلك آخرون وقالوا لا يحرم حليلة ابنه من الرضاة لانه ليس من صلبه والتقيد كما يخرج حليلة ابن التبن يخرج حليلة  
ابن الرضاة سواء ولا فرق بينهما قالوا اما قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب فهو من الكبريات ولو عدت  
في المسألة فان تحريم حلائل الاباء والابناء اما هو بالصهر لا بالنسب النبي صلى الله عليه وسلم قد قصر تحريم الرضاة على نظيره من  
النسب لا على شقيقه من الصهر فوجب الانتصار بالتحريم على مورد النص قالوا والتحريم بالرضاة فرع على تحريم النسب لا على تحريم المصاهرة  
فتحريم المصاهرة اصل قاطع بل الله والله سبحانه لو ينص في كتابه على تحريم الرضاة الا من جهة النسب لم يثبت على التحريم به من  
جهة الصهر البتة لا ينص لا ايماء ولا اشارة والنبي صلى الله عليه وسلم امر ان يحرم به ما يحرم من النسب في ذلك اشارة و  
اشارة الى انه لا يحرم به ما يحرم بالصهر لولا انه اراد الانتصار على ذلك لقال حرموا من الرضاة ما يحرم من النسب بالصهر قالوا  
وايضاف الرضاة مشبه بالنسب لهذا اخذ منه بعض حكمه وهو المحرمية والمحرمة فقط دون التوارث والاتفاق في سائر  
احكام النسب فهو نسب ضعيف فاخذ بحسب ضعفه بعض احكام النسب لم يقو على سائر احكام النسب هي المصاهرة  
من المصاهرة فكيف يقو على اخذ احكام المصاهرة مع قصوره عن احكام مشبهها وشقيقه واما المصاهرة والرضاة فانه  
لا نسب بينهما ولا شبهة نسب لا بعضية ولا اتصال قالوا لو كان تحريم الصهرية ثابتا لبينه الله ورسوله بيا ناسفا لقيم الحجج  
ويقطع العدل من الله البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم الانقياد فهذا منتهى النظر في هذه المسألة فمن ظفر فيها  
نجحة فليرشد اليها وليدل عليها فاننا لها منقادون وبها معتمدون والله الموفق للصواب **فصل** في حرم سبائه وتعالى  
نكاح من كرمه الاباء وهذا يتناول منكوحاتهم ملك اليمين او عقد نكاح ويتناول اباء الاباء واباء الامهات وان علون يستثنى  
بقوله الا ما قد سلف من جملة النهي هو التحريم المستلزم للتأثم والعقوبة فاستثنى منه ما قد سلف قبل قامة الحجج  
بالرسول الكتاب **فصل** في حرم سبائه اجماع بين الاختين وهذا يتناول اجماع بينهما في عقد النكاح وملك اليمين كسائر  
محرمات الآية وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم وهو الصواب وتوقف طائفة في تحريمه بملك اليمين لمعارضته هذا  
العموم بعموم قوله سبحانه وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ حُرْمَتِ خُلُوفِهِمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَفْظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ وَلَٰهَذَا

قال ميرا المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه احلتها آية وحرمتها آية وقال لهماواخذ في رواية عنه لا اقول هو حرام ولكن  
 نهى عنه فمن اصحابه من جعل القول به باباحه رواية عنه والصحيح انه لم يحججه ولكن تاديب مع الصحابة ان يطلق لفظ الحرام على امر  
 وقف فيه عثمان بن عفان بل قال نهى عنه والذين حرروا بتوجيه رجحوا آية التحريم من وجوه **احدها** ان سائر ما ذكر فيها من  
 المحرمات عام في النكاح وملك اليمين فما بال هذا وحده حتى يخرج منها فان كانت آية الاباحة مقتضية لحل النكاح بالملك فلتكن  
 مقتضية لحل امر موطوءته بالملك لموطوءة ابية وابنه بالملك اذ لا فرق بينهما البتة ولا يعلم بهذا قائل **الثاني** ان آية الاباحة  
 بملك اليمين مخصوصة قطعاً بصور عدل لا يختلف فيها اثنتان كامه وابنته واخته وعمته وخالتهم من الرضاة بن ختم  
 وعمته وخالتهم من النسب عند من لا يرى عتقهم بالملك كما لك والشافعي لو كان عموم قوله او ما ملكت ايما نهم معارضاً  
 لعموم تحريمهن بالعقد الملك فهذا حكماً لاختين سواء **الثالث** ان حل الملك ليس فيه اكثر من بيان جهة الحل سببية ولا  
 تعرض فيه لشروط الحل او لوانه آية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب في الرضاة والصهر وغيره فلا تعارض بينهما البتة ولا  
 كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل موانعه معارضاً للمقتضى الحل وهذا باطل قطعاً بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشرط  
 والموانع **الرابع** انه لو جاز الجمع بين الاختين المملوكتين في الوطى جاز الجمع بين الام وابنتها المملوكتين فان نص التحريم شامل للصوت  
 شمولاً واحداً وان اباحة المملوكات ان عمت الاختين عمت الام وابنتها **الخامس** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن  
 بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم اختين ولا ربيب ان جمع الماء كما يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين والايمان يمنعه منه  
**فصل** وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وهذا التحريم ما خوذ من تحريم الجمع بين  
 الاختين لكن بطريق خفي فما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مغل ما حرمه الله ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب  
 وكان الصحابة رضي الله عنهم احرص شئ على استنباط احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن الزور نفسه ذلك  
 وقرع بابيه ووجه قلبه اليه واعتنى به بفطرة سليمة وقلب في كراى السنة كلها تفصيلاً للقرآن وتبييناً للدلالة وبينا للمراءاة  
 منه وهذا على مراتب العلم فمن ظفر به فليحمد الله ومن فاتته فلا يلوم من الانفس وهمة وعجزة واستفيد من تحريم الجمع بين الاختين  
 وبين المرأة وعمتها وابنتها وان كل امرأتين بينهما قرابة لو كان احدهما ذكراً حرم على الآخر فانه يحرم الجمع بينهما ولا يستثنى من  
 هذه صورة واحدة فان لو يكن بينهما قرابة لو تحريم الجمع بينهما هل يكره على قوانين هذا كما يجمع بين امرأة رجل ابنته من غير ان يستفيد  
 من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة ان كل امرأة حرم نكاحها حرم ووطؤها بملك اليمين الا اماء اهل الكتاب فان نكاحهن حرام  
 عند اكثر من دوطين من بالملك جازت وسوى ابو حنيفة فاباح نكاحهن كما يباح وطهر من بالملك والجمع هو احتواء عليه بان الله سبحانه  
 تعالى قال يا ايها نكاح الاماء بوصفها لايمان فقال تعالى فمن لا يستطع منكراً فكلوا ان يترككم المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايما ذكر من  
 فتيانكم المؤمنات والله اعلم بما يذكرو قال تعالى ولا تتكلموا في الشكرات حتى يؤمن خصة لك بجزائرها لكتاب بقي الاماء على قضية  
 التحريم وقد فهم ابن عمر وغيره من الصحابة ادخال لكاتبات في هذه الآية فقال لا اعلم بشركا اعظم من ان يقول ان المسيء لها  
 وايضا فالاصل في الاغتصاف المحرمه واذا ابيح نكاح الاماء المؤمنات فمن عداهن على اصل التحريم وليس تحريمهن مستفاد من  
 المفهوم واستفيد من سياق الآية ومدلولها ان كل امرأة حرمت حرمت ابنتها الائمة والخالة وحليلة الابن وحليلة الاب

وأما الزوجة وإن كل الأقارب حراموا إلا الأرحام المذكورة في سورة الاحزاب هن بنات الاعمام والعمات وبنات الاخوال **فصل**  
 ومباحرة النكاح المزوجات وهن المحصنات واستثنى من ذلك ملك اليمين فاشكل هذا الاستثناء على كثير من الناس  
 فان الامة المراجعة يحرم وطئها على ما لكها فإين محل الاستثناء فقالت طائفة هو منقطع أي لكن ما ملكت أيمانكم فرد هذا لفظاً  
 ومعنى أما اللفظ فان الانقطاع إنما يقع حيث يقع التقريظ وبإياه غير الإيجاب من النفي النفي الاستثناء فليس موضع الانقطاع  
 وأما المعنى فان المنقطع لا بد فيه من بلابطينه وبين المستثنى منه بحيث يخرج توهم دخوله فيه بوجه ما فانك إذا قلت مبالداً  
 من أجل على انتفاء من بهابك وبهم وامتنعتم فاذا قلت الاحرام والافاق في نحو ذلك انزلت توهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه  
 وأبين من هذا قوله تعالى لا يسمعون فيها القول لا يسمعون في قولهم فاستثناء السلام زال توهم نفى السماء العاقلان عدم سماع الغويين  
 ان يكون لعدم سماع كلامه وان يكون مع سماع غيره وليس في تحريم نكاح المراجعة ما يوهم تحريم وطئ الاماء بملك اليمين حتى يخرج به  
 وقالت طائفة بل الاستثناء على إياه ومتى ملك الرجل الامة المراجعة كان ملكه طلاقاً وحل له وطئها وهي مسألة بيع الامة  
 هل يكون طلاقاً لها أو لا فيه مذهبان للصحة فابن عباس رحمه الله طلاقاً ويحتمل له بالاية وغيره يابى ذلك ويقول كما يحاج مع الملك  
 السابق للنكاح اللاحق اتفاقاً ولا يتنافيان كذلك الملك اللاحق لا ينافي في النكاح السابق قالوا وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بريرة لما بيعت ولوانفسم نكاحها لم يخرجها قالوا وهذا حجة على ابن عباس فإنه راوى الحديث والاخذ برواية الصحابي لأبواه  
 وقالت طائفة فالثالث ان كان المشتري امرأة لو يفسخ النكاح لانها لو تملك الاستمتاع ببضع الزوجة وان كان رجلاً انفسخ  
 لانه ملك الاستمتاع به وملك اليمين أقوى من ملك النكاح وهذا الملك يبطل النكاح دون العكس قالوا وعلى هذا فلا اشكال  
 في حديث بريرة وآجاب لا دلون عن هذا بان المرأة ان لو تملك الاستمتاع ببضع امتها ففي تلك المعاوضة عليه تزويجها واخذ  
 مهرها وذلك كملك الرجل ان لو تملكتم بالبضع وقالت فرقة أخرى الآية خاصة بالمسبيات فان المسبية اذا سببت حل  
 وطئها السابقها بعد الاستبراء وان كانت مراجعة وهذا قول الشافعي وأحد الوجهين لأصحاب أحمد وهو الصحيح كما روى مسلم في  
 صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً إلى وطاس فلحق عدواً فأتواهم  
 فظفر عليهم وأصابوا أسبياً وكان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرجوا من خشيا فنهى من أجل انزاجهم  
 من المشركين فانزل الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء أما ملكت أيمانكم أي فهن كالحلال اذا انقضت عدتهن  
 فتضمن هذا الحكم اباحة وطئ المسبية وان كان لها زوج من الكفار هذا يدل على انفساخ نكاحه ونزول عصمة بضع امرأته  
 وهذا هو الصواب لانه قد استولى على محل حقه وعلى رقبته وصار سابعها الحق بهامته فكيف تحرم بضعها عليه فهذا  
 القول لا يعارضه نص في قياس الذين قالوا من أصحاب أحمد وغيرهم ان وطئها أنها باسماً اذا سببت وحدها قالوا لان الزوج  
 يكون بقاءه مجهولاً والمجهول كالمعدوم فيجوز وطئها بعد الاستبراء فاذا كان الزوج معها لم يجز وطئها مع بقاءه فاورد عليهم ما لو  
 سببت وحدها لوتيقنا بقاء زوجها في ارا حرب فانهم يجوزون وطئها فاجابوا بما لا يجدى شيئاً قالوا الاصل كالحاق الفرد بالاعم  
 الاغلب فيقال لهم الا اعم الاغلب بقاء الزوج المسبيين اذا سببت منفردات وموتهم كلهم فادر رجل ثم يقال اذا صارت رقبته  
 زوجاً لأملاكه ملكاً للسابي وبذلت العصمة عن سائر املاكه وعن رقبته فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امرأته خاصة



وقد صارت هي وهو املا كمال السبا في حل هذا القضاء النبوي على جواز وطى الاماء الوثنيات بملك اليمين فان سبا با او طاس  
لو يكن كتابات ولوديشا ترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في طيهم من اسلامهم ولم يجعل الهامع منه الا الاستبراء فقط وقاتل  
البيان عن وقت الحاجة ممتنع منهم انه حديث واحد بالاسلام الذين يخفى عليهم حكم هذه المسألة وحصول الاسلام من  
جميع السبايا وكانوا عدة قالون بحيث لم يتخلف منهم عن الاسلام جارية واحدة مما يعلون في غاية البعد فانهم لو يكرهون  
على الاسلام ولو يكن لهم من البصيرة والوعية والمحبة في الاسلام ما يقتضى مبادرتهم اليه جميعا لتقتضى السنة وعمل الصديق  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز وطى المملوكات على اي دين كن وهذا مذهب طائفة من غيرهم وقوله صاحب المغنى فيه و  
رحم الله وبالله التوفيق ومما يدل على عدم اشتراط اسلامهم ما روى الترمذي في جامعه عن عرياض بن سارية ان  
النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطى السبايا حتى يضعن ما في بطونهن فجعل التحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل لو كان متوقفا  
على الاسلام كان بيانه اهدى من بيان الاستبراء وفي المسان والمسنند عنه لا يحل لامرأ تؤمن بالله واليوم الآخر ان يقع على  
امرأة من السبي حتى يستبرأ به ولو يقل حق تسليم لا يجد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمكن سبيها من السبايا حتى تحيض  
ولو يقل تسليم في المسنن عنه انه قال في سبايا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واحدة ولو يقل  
وتسلم فلا يجزئ عنه اشتراط الاسلام المسبوبة في موضع واحد البتة **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين** يسلم  
احدهما قبل الآخر قال ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت بيته على ابي العاص بن الربيع بالكلمة الاولى  
ولو يحدث شيئا من الاحرار ابوداود والترمذي وفي لفظ بعد ست سنين ولو يحدث نكاحا قال الترمذي ليس له سناد به باس  
وفي لفظ لو كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين ولو يحدث شهادة ولا صلحا قال ابن عباس اسلمت امرأة على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجت فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني كنت اسلمت واسلامها فقلت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر زوجها الاول في ابوداود وقال ايضا ان رجلا جاء مسلما على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فوجاهت امرأته مسلمة بعدة فقال يا رسول الله انها اسلمت معي فزوجهما عليا قال الترمذي حديث صحيح  
قال الترمذي ان امرأته بنت الحارث بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من الاسلام حتى قدم المي  
فارحلت او حكيه حتى قدمت عليه باليمن فدعته الى الاسلام فاسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما قدم على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت اليه فزوجهما عليه حتى بايعه فثبنا على نكاحهما ذلك قال ابو بلعنا ان امرأة هاجرت الى الله  
ورسوله صلى الله عليه وسلم وزوجهما كافر مقيم بدلا للكفر لا فرقت هجرتا بينهما وبينه الا ان يقدم زوجها مهاجرا قبل ان ينقض عتق  
ذكره مالك في الموطأ فتضمن هذا الحكم الزوجين اذا اسلما معا فزوجهما على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الاسلام  
هل تم صحيحا او لا ما لو يكن المبطل قائما كما اذا اسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيرهما او تحريما مجمعا عليه ومؤبدا كما اذا كانت  
محرمه له بنسب رضاع او كانت ممن لا يجوز له الكرم بينهما وبين من معه كالاختين واخمس ما توقعهن فهذه ثلث صور  
احكامها مختلفة فاذا اسلما وبينهما وبينه محرمية من نسب او رضاع او محرمه كانت اخت الزوجة او حمتها او خالتها او من غير  
الجم بينهما وبينها ففرق بينهما باجماع الامة لكن ان كان التحريم لاجل اجماع خير بين امساك ايتها بشاء وان كانت بنته من ذناب

فرق بينهما أيضا عند الجمهور ان كان يعتقد ثبوت النسب بالزنا ففرق بينهما اتفاقا وان اسلم احدهما وهي في عدة من مسلم متقدمة على عقده فرق بينهما اتفاقا وان كانت العدة من كافرين اعتبر نادوام المفسد والاجماع عليه لم يفرق بينهما لان عدة الكافر لا تدوم ولا تنم النكاح عند من يبطل النكحة الكفار ويجعل حكمها حكم الزنا وان اسلم احدهما وهي جلي من زنا قبل العقد فتولا ان مبنيان على اعتبار قيام المفسد او كونه مجمعا عليه ان اسلم او قد عقداه بلا ولي او بلا شهود او في عدة وقد انقضت او على اخت وقد ماتت او على خامسة كذلك اقر عليه كذلك ان قهر حرنى حرة فتوا اعتقلا له نكاحا ثم اسلم اقرا عليه وتضمن ان احدا الزوجين اذا اسلم قبل الآخر لم ينفسخ النكاح باسلامه فوقت الطهر بينهما ولو تفرق فانه لا يعرف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جدد نكاح زوجين سبق احدهما الاخر باسلامه تطولو نزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته وامرأته قبله لم يعرف عن احدهما البتة فانه تلفظ باسلامه هو وامرأته وتسلاوقا فيه حرفا بحرف هذا مما لم يعلم انه لو يقع البتة وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابى العاص بن الربيع وهو انما اسلم من احد يبية وهي اسلمت من اول البعثة فبين اسلامهما اكثر من ثمانية عشر سنة واما قوله في الحديث كان بين اسلامها واسلامه ست سنين فوهم انما اراد بين هجرتهما واسلامه فان قيل على ذلك فالعدة تنقضى في هذه المدة فكيف لم يجد نكاحها قبل تحرير المسلمات على المشركين انما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك فانفسخ النكاح في تلك المدة لعدم شرعية هذا الحكم فيه لو لما نزل تحريرهم على المشركين اسلم ابوالعاص فزدت عليه واما مراعات من العدة فلا دليل عليه من نص ولا إجماع وقد ذكر حماد بن مسلمة عز قنادة عن سعيد بن المسيب ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال في الزوجين الكافرين يسلم احدهما هو ام ملك ببضعها ما دامت في دار هجرتهما ولو ذكر سفيان بن عيينة عن مطرف بن مطرف عن الشعبي عن علي كرم الله وجهه هو احق بهما لم يخرج من مصرها وذكر ابن ابي شيبة عن معتمر بن سليمان عن معمر بن الزهري ان اسلمت والمرأة لم يسلم زوجها فاما على نكاحهما الا ان يفرق بينهما كسلطان ولا يعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها ام لا ولا يربط بالاسلام لو كان يجرده فرقة لو يكن فرقة رجعية بل بائمة فلا اثر للعدة في بقاء النكاح وانما اثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الاسلام قد نجز الفرقة بينهما لو يكن احق بها في لعدة ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم ان النكاح موقوف فان اسلم قبل انقضاء عدتها في زوجته وان انقضت عدتها فلهان تنكح من شاءت وان احببت انتظرته فان اسلم كانت زوجة من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا تعلم ان احدا جدد الاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع احدا من اما افتراقهما ونكاحها غيره واما بقاؤها عليه وان تاخر اسلامها واسلامه واما تغيير الفرقة او مراعات العدة فلا تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة منهما مع كثرة من اسلم في عهده من الرجال وانما جازهم وقربا اسلام احدا الزوجين من الآخر بعدة منه ولولا اقواله صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وان تاخر اسلام احدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية ونزول الفتح لقلنا بتجديد الفرقة بالاسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى لا هن حلال لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا ببعض الكوافر وان الاسلام سبيل للفرقة لكل كان سببا للفرقة تعقبته الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق وهذا الاختيار لخال ابي بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم وهو منذ الحسن وطاوس وعكرمة وقنادة والحكم قال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم ويقول حماد بن زيد والحكم بن عيينة وسعيد بن جابر وعمر بن عبد العزيز وعدي بن عدي الكندي والشعبي وغيرهم رضي الله عنهم قلت

وهو أحد الروايتين عن أحمد ولكن الذي أنزل عليه قوله تعالى ولا تتسارعتنكم إلى هذه الآية إنما هو قول الله لا تتسارعتنكم إلى هذه الآية  
الفرقة فروى مالك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين أسلاف صفوان بن أمية وبين أسلاف امرأته بنت الوليد بن المغيرة بن مخزوم  
من شهر أسلمت يوم الفتح وبقى صفوان حتى شهده حنيناً والطائف وهو كانوا في أسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت  
عنده امرأته بذلك النكاح وقال ابن عبد البر وشهرته هذا الحديث أقوى من أسناده وقالت ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح  
وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمن فدعته إلى الإسلام فأسلم وقدم فبايع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما ومن المعلوم  
يقينان إياهما فيان بن حرب خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ولو تسلم هنداً أمرته حتى فتح رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مكة فبقيا على نكاحهما وأسلم حكيم بن حزام قبل أمرته وخرج أبو سفيان بن حرب وعبد الله بن أمية عام الفتح فلقيا  
النبي صلى الله عليه وسلم بالأبواء فأسلم قبل منكوحيتهما فبقيا على نكاحهما ولو يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد من أسلم وبين  
امرأته وجواب من أجاب بتجديد نكاح من أسلم في غاية البطلان والقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا علم اتفاق الزوجين في التلطف  
بكلمة الإسلام معاً في لحظة واحدة معلوم الانتفاء وبلى هذا القول مذهب من يقف الفرقة على انقضاء العدة مع ما فيه إذ فيه  
أنه لو كانت منقطعة ولو صحت لم يخرج القول بغيرها قال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمون الرجل قبل  
المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي أمرته وإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وقد تقدم قول الترمذي  
في أول الفصل ما حكاه ابن حزم عن عمر بن عبد الله بن زبيل الخطابي عن أبيه عن حماد بن سلمة عن أبيه  
وقد أوردناه كلاًهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن زبيل الخطابي أن نصرانياً أسلمت أمرته فخيرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يشأ  
فأرقت وان شاعت أقامت عليه ومعلوم بالضرورة أنه إنما خيرها بين أن ينتظر إلى أن يسلم فتكون زوجته كما هي أو تفارقه وكذلك صح  
عنه رضي الله عنه أن نصرانياً أسلمت أمرته فقال عمر أن أسلم فهي أمرته وإن لم يسلم ففرق بينهما فلو يسلم ففرق بينهما وكذلك قال  
لعباد بن النعمان التغلبي قد أسلمت أمرته أماناً تسلم ولا تزعمها منك فإني فزعتها منه فهذه الآثار صريحة في خلاف ما  
حكاه أبو محمد بن حزم عنه وهو حكاه وجعلها روايات أخر وإنما تسلك أبو محمد ما تافروا فيه كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جابراً فوفاً بين الرجل  
وبين امرأته بالإسلام وهي آثار مجملة ليست بصريحة في تعجيل الفرقة ولو صحت فقد صح عن عمر ما حكينا لا عن علي ما تقدم  
بل الله التوفيق **فصل في حكم صلى الله عليه وسلم في العزل** ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد قال قال صبيحنا سبيلاً فكانا نعزل فسالنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انكوا لتفعلوا قالوا ثلثاً ما من نسمة كائنة إلى يوم القيمة إلا وهي كائنة في السنن عندك رجلاً  
قال يا رسول الله إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل إذا أريد ما يريد الرجال إن اليهود تحدث أن العزل أبوودة الصغرى  
قال كذبت اليهود لو أراد الله أن يخلق ما استطعت أن تصرفه وفي الصحيحين عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم القرآن يأتني في صحيح مسلم عنه كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم  
ينهاه في صحيح مسلم أيضاً عنه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عندى جارية وأنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إن ذلك لا يمنع شيئاً أراد الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله إن أبحارية التي كنت ذكرت هالكاً حملت فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله وفي صحيح مسلم أيضاً عن أسامة بن زيد أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله اني احب امرأتك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لو تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها وقال علي ولا تهاك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ضامرا لضوا من الرور وفي مسند احمد بن مسنن ابن ماجة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعزل عن الحرة الاباذنها وقال ابو ادريس سمعت ابا عبد الله ذكر حديث ابن ماجة عن جعفر بن سريجة عن الزهري عن المحرر بن ابي هريرة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعزل عن الحرة الاباذنها فقال ما انكروه فهداه الاحاديث صريحة في جواز العزل قد رويت الرخصة فيه عن عشرة من الصحابة على سعد بن ابي وقاص ابي ابي زيد بن ثابت جابر بن عبد الله بن عباس في الحسن بن علي وخباب بن الازدي وابي سعيد الخدري وابي مسعود رضي الله عنهم قال ابن حزم وجاز الاباحة للعزل صحيحة عن جابر بن عبد الله بن عباس في الحسن بن علي وخباب بن الازدي وابي سعيد الخدري وابي مسعود رضي الله عنهم قال ابن حزم وجاز ابو محمد بن حزم وغيره وقرئت طائفة بين ان تاذن له الحرة فيباح او لا تاذن فيحرم وان كانت زوجة امه ابي حبان سديد هادون بيم بدوت اذنه وهذا متصور احمد من صحابه من قال لا يباح بحال منهم من قال يباح بكل حال منهم من قال يباح باذن الزوجة حرة كانت امة ولا يباح بدون اذنها حرة كانت او امة فمن اباحه مطلقا احتج بما ذكرنا من الاحاديث وبان حق المرأة في ذوق العسل لا في الاكل من حرمة مطلقا احتج بما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة عن جارية بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فسالوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لا يوافقني قولي قالوا و قد سئلت قالوا وهذا ناسي لاخبار الاباحة فانه ناقل عن الاصل احاديث الاباحة على وفق البراءة الاصلية واحكام الشرع ناقله عن البراءة الاصلية قالوا و قال جابر كنا نعزل القران ينزل فلو كان شئ يفي عنه لم ينعزل القران فيقال قد نهى عنه من انزل عليه القران بقوله المودة الصغرى الواو كل حرام قالوا وقد فهم احسن البصر النهي من حديث ابي سعيد الخدري لما ذكر العزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم الا تفعلوا اذكم فانها هو القدر قال ابن عوف فحدثت به الحسن فقال الله كان هذا رجلا قالوا ولا نفي قطع النسل المطلوب من الكاح وسوء العشرة وقطم اللذة عند استدعاء الطبيعة لها قالوا ولهذا كان ابن عمر لا يعزل قال لو علمت ان احدا مني لذي يعزل لنكته وكان على كره الله وجهه يكره العزل كره شعبة عن عاصم عن زرعة عن ابي مسعود انه قال في العزل هو المودة الصغرى صح عن ابي امامة انه سئل عنه قال ما كنت اري مسلما يفعل قال نافع عن ابن عمر انه ضرب عمر على العزل بعض بنييه وقال يحيى بن سعيد الاتصاري عن سعيد بن المسيب قال كان عمر عثمان ينيه عن العزل ليس في هذا ما يعارض احاديث الاباحة مع صراحة ما احاديث جلامه بنت ذهب فانه وان كان في مسند فان الاحاديث الكثيرة على خلاف وقد قال ابو جاد وحدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا اباان حدثنا يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثنا ان رفاعة حدثنا عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية وانا اعزل عنها وانا اكره ان تحمل وانا اريد ما يريد الرجال ان اليهود يحدث ان العزل المودة الصغرى قال كذبت اليهود لو اراوا الله ان تخلقه ما استطعت ان تصرفه وحسبك بهذا الاستأصحة فكلهم ثقات حقا وقد اعله بعضهم بان وضرب فانه خالف فيه على يحيى بن ابي كثير فقيس عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله عن من هذه الطريق اخرجه الترمذي في النسائي في قوله عن ابي مطيع بن رفاعة قيل عن ابي رفاعة وقيل عن ابي سلمة ان ابي هريرة وهذا لا يقدح في الحديث فان قد يكون عند يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عن ابن ثوبان

عن ابن سملة عن ابى هريرة وعنده عن ابى ثوبان عن رفاعه عن ابى سعيد ريبقى الاختلاف في اسم ابى رفاعه هل هو ابو رافع او ابن رفاعه  
او ابو طعيم وهذا لا يضرهم العلم بحال رفاعه ولا ريبان احاديث جابر صحيحة صحيحة في جواز العزاق قد قال الشافعي ونحن نروى عن  
عدد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم رخصوا في ذلك ولم يروا به باسنا قال البيهقي وقد روي الرخصة فيه عن سعد بن ابى وقاص  
وان ابى رفاعه لا يضرهم في زيارته ثابت بن عباس وغيرهم وهو مذهب مالك الشافعي واهل الكوفة وجمهور اهل العلم ولا يجيب عن  
حديث جدامة بانه على طريق التنزيه وضعفته طائفة وقالوا كيف يصح ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم كذب اليهود عن ذلك  
ثم يخبر به كخببر هو هذا من المحال المبين وروى عليه طائفة اخرى قالوا حديث تكذيبهم فيه يضر طائفة حديث جدامة في الصحيح و  
جمعت طائفة اخرى بين الحديثين وقالت ان اليهود كانت تقول ان العزل لا يكون معه حمل صلاحا فذكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في ذلك ويدل عليه قول صلى الله عليه وسلم لو اراد الله ان يخلق له ما استطعت ان تصرفه وقوله انه لو اد اخفى وان لم يمتع المحمل بالكلية  
كترك الوطى فهو موثر في تقليله وقالت طائفة اخرى ان حديثا صحيحا ولكن حديث التحريم ناسخ وهذه طريقة ابى محمد بن حزم  
قالوا لانه ناقص عن الاصل الاحكام كانت قبل الغزو على الاباحة ودعى هؤلاء يحتاج الى تاريخ محقق يبين تاخير احاد الحديثين عن  
الاخر انى لهم بقر قد اتفق عمر بن عبد العزيز على انهما على انها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التمارات السبع فروي القاضي ابو يعلى وغيره باسناد  
عن عبيد بن رفاعه عن ابيه قال جلس الى عمر بن الخطاب والزبير وسعد في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكروا العزل  
فقالوا لابس به فقال رجل انهم يزعمون انها المؤودة الصغرى فقال على لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التمارات السبع حتى تكون من  
سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظام ثم تكون كحما ثم تكون خلقا اخر فقال عمر رضي الله عنه عند ذلك  
اطال الله بقاءك بهذا الحجة من احجته على جواز الدعاء للرجل بطول لبقاءه واما من جوز باذن الحرة فقال للمرأة حق في الولد كما للرجل  
حق فيه ولهذا كانت احق بحضانتها قالوا ولم يعتبروا اذن السرية فيه لانها لاحق لها في القسم ولهذا لا تطالب بالفيقة ولو كان لها  
حق في الوطى اطول بالمولى منها بالفيقة قالوا وما زوجته الرقيقة فله ان يعزل عنها بغير اذنها صيانة لولده عن الوطى ولكن يعتبر اذن  
سيدها لان له حقا في الولد باعتبار اذنه في العزل كالحرة ولا بد للبضع يحصل للسيد كما يحصل للحرة فكان اذنه في العزل  
كاذن الحرة قال محمد بن زياره في رواية ابى طالب في الامامة اذا حكمها يستاذن اهلها يعني في العزل لا نعم يريدون الولد المرأة لها حق تريد الولد  
وملك يمينته لا يستاذنها قال في رواية صالح بن منصور وحنبلى ابى الحارث والفضل بن زياد والمرزى يعزل عن الحرة باذنها  
والامامة بغير اذنها يعني امته وقال في رواية ابن هانئ اذا عزل عنها نومه الولد قد يكون الولد مع العزاق قد قال بعض من قال ما ولد  
الا من العزاق قال في رواية المرزى في العزل عن ام ولد ان شاء الله قللت لا يحل لك ليس لها ذلك **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في  
الغيل وهو على المرضعة ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال لقد هممت ان افى عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا  
يضرهم لاد هو في سنن ابن جرير عنه من حديث اسماء بنت زيد لا تقتلوا اولادكم سرافوا الذي نفسى بيده انه ليذكر الفارس فيدها  
قال قللت ما يعنى قالت الغيلة ياتي الرجل امرأته وهي ترضع ثلث اما الحديث الاول فهو حديث جدامة بنت وهب قد تضمن  
امر من لكل منهما عارض فصدرة هو الذي تقدم لقد هممت ان افى عن الغيلة وقد عارضه حديث اسماء وعجزه شرسا لوه عن العزاق  
فقال ذلك لو اد اخفى قد عارضه حديث ابى سعيد كذبت يهود وقد يقال ان قوله لا تقتلوا اولادكم سرافوا ان يتسبب الى

ذلك فانه شبه الغيل يقتل الولد ليس يقتل حقيقة والا كان من الكبار وكان قوين الا شراك بالله ولا ريب ان وطى المراضع  
 مما تعوبه البلوى ويتعد على الرجل اصبر عن امراته مدة الرضاع ولو كان وطئها حراما لكان معلوما من الدين وكان بيان  
 من اهم الامور لم يقله الامامة وخير القرن ولا يصرح احد منهم بتحريمه فعلم ان حديث اسماء على وجه الارتداد والاحتياط للولد ان  
 لا يعرضه لفساد اللبن بالحمل الطارى عليه لهذا كان عادة العرب ان يسترضعوا الاولاد هم غير امهاتهم والمنعم منه غايته ان يكون  
 من باب سدا للذرائع التي قد يفضى الى الاضرار بالولد وقاعدة سدا للذرائع اذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم  
 بيانه مرارا والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابتلاء والدم بين الزوجات ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله  
 عنه قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الشيب قام عندها سبعة اقسام واذ تزوج الشيب قام عندها ثلثون قسم قال ابو قلابة ولو شئت  
 لقلت ان انسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قاله ابو قلابة قد جاء مصرحا بعن انس كما رواه البزار في مسنده من  
 طريق ابى السختياني عن ابى قلابة عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر سبعة وللشيب ثلثون وفي التور  
 عن ابى ذر خالدا كذا عن ابى قلابة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج البكر قام عندها سبعة واذا تزوج  
 الشيب قام عندها ثلثون في صحيح مسلم ان ام سلمة لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها اقام عندها ثلثون  
 قال انه ليس بك على هلك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لئسا في لفظ لما اراد ان يخرج  
 اخذت بثوبه فقال ان شئت نزلت وكاسيتك به للبكر سبع وللشيب ثلث وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعد ويقول اللهم ان هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك يعني للقلب في  
 الصحيحين ان صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر اقوم بين نسائه فابت من خرج سهمها خرج بها معه وفي الصحيحين ان سود  
 وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سود وفي السنن عن عائشة  
 رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف  
 علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مستيسر يبلغ الى التي هو فويتها فيبيت عندها في صحيح مسلم نهن كن يجتمعن  
 كل ليلة في بيت التي ياتيهن في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها في قوله وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او عراضا  
 فلا جناح عليهما ان يصلحا انزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وانت  
 في حل من النفقة على القسم في ذلك قوله فلا جناح عليهما ان يصلحا ايتهما ما صلحا والصلم خير وقضى خليفته الراشد  
 وابن عمر على بن ابى طالب رضي الله عنه انه اذا تزوج امرأة على الامامة قسوا للامامة ليلة وليلة فيلتيقن قضاء خلفائهم وان لم يكن  
 مساويا لقضائه فهو قضاءه في وجوبه على الامامة وقد احتج الامام احمد بهذا القضاء عن علي رضي الله عنه وضعفه ابو محمد  
 بن حزم بالمنهال بن عمرو وابن ابى ليلى لم يضع شيئا فانهم اثقتان حافظان جليلان ولم يزل الناس يحتجون بابن ابى ليلى على  
 شئ ما في حفظه يتقى منه ما خالف فيه الاثبات وما تقر به عن الناس الا فهو غير مدفوع عن الامانة والصدق تضمن  
 هذا القضاء امور آتتها وجوب قسم الابتلاء وهو انه اذا تزوج بكرا على شيب قام عندها سبعة اقسام سوى بيني ما وان كانت ثيبا  
 خيرها بين ان يقيم عندها سبعة اقسام يقضيها للبواقي وبين ان يقيم عندها ثلثون اياحاسبها هذا قول الجمهور في خالف فيه اهل البيت

وامام اهل الظاهر قالوا لاحق للمجددة غير ما تستحقه التي عنده فيجب عليه التسوية بينهما ومتهما ان الشيب اذا اختارت  
السبب قضاهن للبواقي واحتسب عليهما بالثلث ولو اختارت الثلث لم يحتسب عليهما بها وعلى هذا فمن سويهم بثلث دون ما  
فوقها ففعل اكثر منها دخلت الثلث في الذي لم يسامح بحيث لو ترتبت عليه ثمة على الجميع وهذا كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم  
للمهاجر ان يقيم بعد قضاء نسكه ثلثا فلوا قايلا ذموا على الاقامة كلها ومتهما انه لا يجب التسوية بين النساء في المحبة فانه لا يملك  
وكانت عايشة رضي الله عنها احب نسائه اليها اخذ من هذا انه لا يجب التسوية بينهما في الوطى لانه موقوف على المحبة والميل  
وهي بيد مقلب القلوب في هذا تفصيل هو انه ان تركه لعدم الداعي اليه وعدم الانتشار فهو معذور وان تركه مع الداعي اليه  
ولكن داعيه الى الضرر اقوى فهذا ما يدخل تحت قدرته ومملكه فان ادعى الواجب عليه منه لم يبق لها حق ولم يلزمه التسوية  
وان ترك الواجب منه فلها المطالبة به ومتهما اذا اراد السفر لم يحزله ان يسافر باحد من الابقرة ومنها انه لا يقضى للبواقي  
اذا قدم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن يقضى للبواقي وفي هذا ثلاثة مذاهب احدها انه لا يقضى سواء اقروا او لم يقرع  
وبه قال ابو حنيفة ومالك والثاني انه يقضى للبواقي اقروا او لم يقرع وهذا مذهب اهل الظاهر والثالث انه ان اقروا لم يقض  
ان لم يقرع قضى وهذا قول احمد والشافعي ومتهما ان للمرأة ان تهيب ليلتها لغيرها فلا يجوز له جعلها لغير الموهوبة وان وهبتها  
للزواج فله جعلها لمن شاء منهن والفرق بينهما ان الليلة حق للمرأة فاذا سقطتها وجعلتها لغيرها تعينت لها واذا جعلتها  
للزواج جعلها لمن شاء من نسائه فاذا اتفق ان تكون ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة تسم لها ليلتين متواليتين وان كانت  
لا يليها فهل له نقلها الى مجاورتها فيجعل الميلتين متجاورتين على قولين للمفقهاء وهما في مذهب احمد والشافعي ومتهما ان الرجل  
له ان يدخل على نسائه كلهن في يوم واحد منهن ولكن لا يطاقها في غير يومها ومتهما ان لنسائه كلهن ان يجتمعن في بيت حصة  
النوبة يتحدثن الى ان يمضي وقت النوم فتوب كل واحدة الى منزلها ومتهما ان الرجل اذا قضى بصر من امراته وكرهته ما نفسه او  
عجز عن حقوقها فله ان يطلقها وله ان يخيرها ان شاءت اقامت عنده ولا حق لها في القسم والوطى والنفقة او في بعض ذلك بحسب  
ما يصطالحان عليه اذ رضيت بذلك لزم وليس لها المطالبة به بعد الرضاء هذا موجب المسئلة ومقتضاها وهو الصواب  
الذي لا يسوغ غيره وقول من قال ان حقها يتجدد فلها الرجوع في ذلك متى شاءت فاسد فان هذا يخرج محرم المعاضة وقد  
سماه الله تعالى صلحا فيلزم كما يلزم ما صاحه عليه من الحقوق والاموال لو مكنت من طلب حقها بعد ذلك كان فيه تأخير الضرر  
الى اكمل حالته ولو يكن صلحا بل كان من اقرب اسباب المعادات والشرعية منزهة عن ذلك ومن علامات المناق ان اذا وعد  
اخلف واذا عاهد غدر القضاء النبوي يرد هذا ومتهما ان الامة المزرعة على النصف من الحرية كما قضى به امير المؤمنين  
عليه السلام ووجهه ولا يعرف له في الصحابة مخالف وهو قول جمهور الفقهاء الارشادية عن مالك انهما سواء وبها قال اهل الظاهر وقول  
الجمهور هو الذي يقتضيه العدل فان الله سبحانه لم يسوي بين الحرية والامة لا في الطلاق ولا في العدة ولا في الحد ولا في الملك  
ولا في الميراث ولا في الحج ولا في مدة الكون عند الزوج ليلاد ونهاؤها ولا في اصل النكاح بل جعل نكاحها بمنزلة الضرورة ولا في عدد  
المنكوحات فان العبد لا يتزوج اكثر من اثنتين هذا قول الجمهور روى الامام احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
قال يتزوج العبد ثنتين ويطلق ثنتين وتعتد امرأته حيضتين احبته به احمد بن حنبل ابو بكر بن عبد العزيز بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

قال لا يحل للمعبد من النساء الا اثنتين وتروى الامام احمد باسناد عن محمد بن سيرين قال سأل عمر الناس كونه زوج العبد فقال  
عبد الرحمن ثنتين وطلاقة ثنتين فهذا عمر وعليه عبد الرحمن رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة مع انتشار هذا  
القول ظهوره وموافقة للقياس **فصل في قضائه** صلى الله عليه وسلم في تحريم وطئ المرأة المحبلى من غير الوطئ ثبت في صحيح مسلم  
من حديث ابى الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة محبلى على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها فقالوا نعم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنة لعنايد داخل معه قبرة كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدره وهو لا يحل  
له قال ابو محمد بن حزم ولا يصح في تحريم وطئ المحامل خبر غير هذا انتهى وقد روى اهل السنن من حديث ابى سعيد رضي الله عنه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبائك او طاس لا وطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة وفي الترمذي وغيره من حديث  
ثوبان بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره قال  
الترمذي حديث حسن وفيه عن العرياض بن سارية رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطئ السبايا حتى يرضعن  
ما في بطونهن وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدره وهو لا يحل له كان شيخنا يقول في معناه كيف يجعله  
عبداً سورته عند استخدره استخدر ام العبيد هو ولده لئن وطئته نزل في خلقه قال الامام احمد الوطئ يزيد في سمعه وبصره قال  
فيمش اشترى جارية حاملاً من غير فوطيها قبل وضعها فان الولد لا يلحق بالمشترى ولا يبيعه لكن يعتقه لانه قد شرك فيه  
لان المالك يزيد في الولد قد روى عن ابى الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة محبلى على باب فسطاط فقال لعله  
يريد ان يلم بها وذكر الحديث معناه ان استلقته وشركه في ميراثه لو محل له لانه ليس بولد له وان اخذه مملوكاً يستخدره لم يحل له  
لانه قد شرك فيه لكون الماء يزيد في الولد في هذا دلالة ظاهرة على تحريم نكاح المحامل سواء كان حملها من زهر او سبيل او شبهة او  
زنا وهذا لا خلاف فيه الا فيما اذا كان الحمل من زنا ففي صحة العقد قولان أحدهما بطلانه وهو مذهب احمد ومالك والشافعي  
صحته وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي توافقتا فافتم ابو حنيفة من الوطئ حتى تنقضي العدة وذكره الشافعي قال اصحابه لا يحرر  
**فصل في حكمه** صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقاً ثبتت عنه في الصحيحين انه اعتق صفية وجعل عتقها  
صداقها قيل لان نساً ما اصدقها قال صدقها نفسها وذهب الجواز ذلك على بن ابى طالب رضي الله عنه وفعل انس بن مالك رضي الله  
عنه وهو مذهب علم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب بن سمية بن عبد الرحمن واحسن البصري والزهرى احمد والشافعي وعن  
احمد رواية اخرى انه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان اذنت فعليه اقيمتها وعنه رواية ثالثة انه يوكل رجلاً بوجه اياها و  
الصحيح هو القول الاول الموافق للسنة واقول الصحابة والقياس انه كان يملك رقبتهها ومنفعتهم اذ ان ملكه عن رقبتهها والبقية والمنفعة  
بعقد النكاح فهو اولى بالجواز مما لو اعتقها واستثنى خدمتها وقد تقدم تقرير ذلك في غزاة خيبر **فصل في قضائه** صلى الله عليه وسلم  
في صحة النكاح الموقوف على الاجازة في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكرا انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباه  
زوجه وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقد اصر الامام احمد على القول بمقتضى هذا فقال في رواية صامح في صغير زوجه حرمه  
قال ان رضي به في وقت من الاوقات جائز ان لو رضى فسمع ونقل عنه ابنه عبد الله اذا زوجت اليتيمة فاذا بلغت فلها الخيار وكذلك  
نقل ابن من سور عنه حكى له قول سفيان في يتيمة زوجت ودخل بها الزوج شوأضحت عند الزوج بعد قال تخير فان اختارت نفسها



لوقوع التزويج وهي حق بنفسها وان قالت اخارت نزجي فليس شهدوها على نكاحهما قال احمد جدير وقال في رواية حنبل في العبد  
 اذا تزوج بغير اذن سيده فهو علم السيد بذلك فان شاء يطلق عليه لطلاق بيد السيد اذ اذن له في التزويج فالطلاق بيد العبد  
 ومعنى قوله يطلق اي يبطل العقد بمنع تنفيذه واجازته هكذا اوله القاضي هو خلاف ظاهر النص هذا مذهب ابى حنيفة و  
 مالك على تفصيل في مذهبه والقياس يقتضي صحة هذا القول فان اذنت اذا جاز ان يتقدم القبول لايجاب جاز ان يتأخر عنه  
 تأييداً فانه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الاجازة كالوصية ولان المعتبر هو التراضي حصوله في ثانی الحال كحصوله في الاول  
 ولان اثبات الخيار في عقد البيع هو وقف للعقد في الحقيقة على اجازة من له الخيار برده وبالله التوفيق **فصل في حكمه صلى الله**  
**عليه وسلم في الكفاءة في النكاح** قال الله تعالى يا ايها الناس لا تأخذوا منكم من ذكركم اني جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم  
 عند الله اتقوا وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعضين وقال تعالى فاستجاب لهم  
 ربهم اني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر اؤ أنثى بعضهم ممن بعضكم ومن ترابنا قال صلى الله عليه وسلم ان نبي فلان  
 عربي ولا ابيض ولا اسود ولا اسود على اسود ولا ابيض على ابيض الا بالتقوى الناس من ادم وادم من ترابنا قال صلى الله عليه وسلم ان نبي فلان  
 ليسوا لي باولياء ان اولياي المتقون حيث كانوا واين كانوا وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه  
 فانكروه الا ففعلوه فكن فثنته في الارض ففساد كثير قالوا يا رسول الله وان كان فيه فقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكروه  
 ثلث مرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبي بيضا فأنكروا يا ايها الهند وانكروا اليه وكان حجاجاً وزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت  
 حجش القرظية من زيد بن حارثة مولاة وزوج فاطمة بنت قيس المخرجة من اسامة ابنة تزوج بالال بن عامر بلخت  
 عبد الرحمن بن عوف وقد قال الله تعالى الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات وقال تعالى فانكروا ما كذب لكم من النساء خاذل  
 يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين في الكفاءة اصلاً كما لا تزوج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر ولو يعتبر القرآن  
 والسنة في الكفاءة امر او امر ذلك فانه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسباً ولا صناعة ولا فناء ولا حرة فجوز  
 للعبد القن نكاح الحرة النسبية الغنية اذا كان عفيفاً مسلماً وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات و لغير الهاشميين نكاح  
 الهاشميات وللفقراء نكاح الموسرات وقد تنازع الفقهاء في وصف الكفاءة فقال مالك في ظاهر مذهبه انها الدين وفي رواية  
 عنه انها ثلثة الدين والحرية والسلامة من العيوب قال ابو حنيفة هي النسب الدين وقال احمد في رواية عنه هي الدين و  
 النسب خاصة وفي رواية اخرى هي خمسة الدين والنسب الحرية والصناعة والمال اذا اعتبر النسب فعنه فيه في ابي بكر احمد  
 ان العرب بعضهم لبعض كفاء الثانية ان قرشي لا يكافهم الا قرشي بنو هاشم لا يكافهم الا هاشمي قال احمد صاحب الشافعي وهو يفرقها  
 الدين والنسب والحرية والصناعة والسلامة من العيوب والمنقرة ولهم في اليسار ثلثة اوجه اعتبارها فيها والغاوة واعتبارها  
 في اهل المدن دون اهل البوادي فالعجم ليس عندهم كفو للعربي ولا غير القرشي للقرشية ولا غير الهاشمي للهاشمية ولا غير  
 المنتسبة الى العلماء المشهورين كقوامن كان منتسباً اليهم ولا العبد كفو للحرية ولا العتيق كفو للحرية الا حصل له امر  
 من لوقى احداً بانه كفو لمن لم يمسها رق ولا احداً من اباؤها في تأثير قال اصبهان وجوهان ولا من به عيب مثبت للفسخ  
 كفو للسليمة منه فان لم يثبت الفسخ وكان منفراً كالعجمي القطع وتشويهه الخلقه فوجهان واختار الروياني ان صاحبه

ليس بكفو ولا انجاء ولا حاكم ولا يرضى كقول بنت الناجي وادعواهم كقول المحرق لمينت لمعالي ولا الفاسق كقول العقيقة ولا المبتدأ  
 للسنية ولكن الكفاءة عند الجمهور هي حق المرأة والاوليا متروكوا فقال صلى الله عليه وسلم في حق المرأة في الحال وقلل احمد في رواية  
 حق جميع الاوليا اقربهم وبعيدهم فمن لم يرض منهم فله العسر وقال احمد في رواية ثالثة انها حق لله فلا يصح مهرها هو يسقاطه ولكن  
 على هذه الرواية لا تعتبر الحرية ولا اليسار ولا الصناعة ولا النسب ما يعتبر الدين فقط فانه لم يقل احمد ولا احد من العلماء ان  
 نكاح الفقير للموسر باطل وان رضيت ولا يقول هو ولا احد ان نكاح الهاشمية لغير الهاشمي لا القرشية لغير القرشي باطل انما بينهما  
 على هذا لان كثير من اصحابنا يحكون الخلاف في الكفاءة هل هي حق الله او لا دعي ويطلقون مع قولهم ان الكفاءة هي انحصال المذكو  
 وفي هذا من التساهل عدم التحقيق ما فيه **فصل في حكمه على الله عليه وسلم في ثبوت الخيارات للعتقة** تحت العبد ثبت في الصحيحين  
 والسنن ان بريرة كانت ابنت اهلها وجاءت يسأل النبي صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت عايدة ان احب اليك ان احب اليك ان احب اليك  
 ويكون ولاك لي فعلت فذكرت ذلك لاهلها فابوا الا ان يكون الولد لهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اني اشترى بها  
 واشترط لي لهن الولد فاما الولد لمن اعتق ثم خطب الناس فقال ما بال قوم يشترون شرط اليبست في كتاب الله من اشترط  
 شرط اليبست في كتاب الله فهو باطل ان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق وانما الولد لمن اعتق ثم خيرها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بين ان تبقى على نكاح زوجها وبين ان تفسخه فاخترت نفسها فقال لها انه زوجك وابو ولدك فقالت يا رسول الله صلى  
 بذلك قال لا وانما انما اشأتم قالت فلا حاجة لي فيه وقال لها اذخيرها ان قوبك فلا خير لك وامر بها ان تعتد تصدق عليه بالجمع فاكل  
 منه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو عليها صدقة ولنا هدية وكان في قصة بريرة من الفقه جواز مكتبة المرأة وجواز بيع المكاتب  
 وان لم يجره سيدة وهذا مذهب احمد المشهور عنه وعليه اكثر نصوصه وقال في رواية ابى طالب لا يطأ مكاتبته الا ترى انه لا يحد  
 ان يبيعها وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله والنبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اني اشترى بها واشترط لي لهن الولد  
 لا يبيعهما كاستعين في كتابتها لا يستلزم عجزها وليس في بيع المكاتب عجز ورفق ببيعه لا يبطل كتابته فانه يبقى عند المشتري كما كان  
 عند البائعين ان ادى اليه عتق وان عجز عن الاداء فله ان يعيده الى الرق كما كان عند بائعيه فلو لو كانت السنة بجواز بيعه لكان القياس  
 يقتضيه وقد ادعى غير واحد الاجماع القديري على جواز بيع المكاتب قالوا لان قصه بريرة وردت بنقل الكافة ولم يبق بالمدينة من  
 لم يعرف ذلك لانها صفقة جرت بين ام المؤمنين وبين بعض الصحابة رضي الله عنهم وهو مولى بريرة ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الناس في امر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شئ اشهر من هذا ثم كان من مشى زوجها خلفها باكياء في زقة المدينة ما زاد الامر  
 شهرة عند النساء والصبيان قالوا فظنهم بيقين ان اجماع من الصحابة ان لا يظن بصاحبك يخالف من سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مثل هذا الامر الظاهر المستفيض قالوا اذ لا يمكن ان يوجد ناعن احد من الصحابة رضي الله عنهم المنع من بيع المكاتب  
 الا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها اسناد واعتذر من منع بيعه بعد زين احمدان بريرة كانت قد عجزت وهذا عدل رصحا  
 الشافعي والثاني ان البيوع ودخل مال الكتابة لا على ربتها وهذا عدل رصحا بمالك وهذا ان العذر ان احوج الى ان يعتذر عنهما من احوج  
 ولا يهم واحد منهما اما الاول فلا ريب ان هذه القصة كانت بالمدينة وقد شهدها العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما وكانت لكتبا  
 تسع سنين في كل سنة اوقية ثم لم تكن بعد اذات شيئا ولا خلاف ان العباس وابنه هما سكتا المدينة بعد فتح مكة ولو عجز

النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك الاعمالين وبعض الثالث فبين الحجر وحلول النجوم وايضا فان بريرة لو نقل عجزت ولا قالت لها  
 عايشة رضي الله عنها اعجزت ولا اعترف اهلها بعجزها ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعجزها ولا وصفها بانه لا خبر عنها  
 النبوة فمن اين لك هذا الحجر الذي تعجزون عن اثباته وايضا فانها قالت لعايشة كاتبت اهل على التسمع اواق في كل سنة اوقية  
 وانا احببت تعينيني ولو نقل لوادة لهم شيئا ولا مضت على نجوم عدة عجزت عن الاداء فيها لا قالت عجزت في اهل ايضا فانهم لم يحجروها  
 لعادت في الرقد ولو تكن حينئذ لتسعى في كتابتها وتستعين بها عايشة في امر قد بطل فان قيل الذي يدل على عجزها قول عايشة  
 ان احبب هاهنا ان لا تترك واعتيقك ويكون ذلك لي فعلت قول النبي صلى الله عليه وسلم لعايشة اشترتها فاعتقها وهذا  
 يدل على انشاء عتق من عايشة وعتق المكاتب بالامارة لا بالانشاء من السيد قيل هذا هو الذي وجب لهم القول ببطلان  
 الكتابة قالوا ومن المعلوم انها لا تبطل الا بعجز المكاتب وتعجزه نفسه وحينئذ فيعود في الرق فاضا ورود البعير على رقيق لا على  
 مكاتب وجواب هذا ان ترتيب العتق على الشراء لا يدل على انشاءه فانه ترتيب للمسبب على سببه ولا سيما فان عايشة لما ارادت  
 ان تجعل كتابتها جملة واحدة كان هذا سببا في اعتاقها وقد قلتم ان شران قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في ذلك الدلالة الا ان يجزأ  
 حملوكا في شتره فيعتقها ان هذا من ترتيب المسبب على سببه وان به نفس لشره يعتق على الاحتاج الى انشاء عتق واما العذر  
 الثاني فانه اظهر سياق القصة يبطله فان ام المؤمنين اشترتها فاعتقها وكان ولاؤها هذا مما لا ريب فيه ولو تشترى  
 المالك المال كان تسمع اواق منجزة فعدتها هو جملة واحدة ولو تعرض للمال الذي في ذمتها ولا كان غرضها بوجه ما ولا كان لها  
 غرض في شراء الدراهم المؤجلة بعدد ما حاله وفي القصة جواز المعاملة بالنقد عدة اذا اختلف مقدارها وفيها انه لا يجوز لادم  
 من المتعاقدين ان يشترط على الآخر شرطا يخالف حكم الله وسوله وهذا معنى قوله ليس في كتاب الله اى ليس في حكم الله جواز  
 وليس المراد انه ليس في القرآن ذكره واباحته ويدل عليه ان كتاب الله احق وشرط الله اوثق وقد استدل به من صحح العقد الذي  
 شرط فيه شرط فاسد لو بطل العقد به وهذا فيه تراخي وتفصيل لظهور الصواب منه في تبين معنى الحديث فانه قد اشكل على  
 الناس قوله اشترطى لهم الولاء فان الولاء لمن اعتق فاذن لها في هذا الاشتراط واخبر انه لا يفيد الشافعي طعن في هذه اللفظة  
 وقال هشام بن عروة انفرج بها وخالفه غيره فردها الشافعي رحمه الله ولو ثبتها ولكن اصحاب الصحيحين وغيرهم اخرجوها  
 ولو طعنوا فيها ولو جعلها احد سوى الشافعي فيما فهموا اختلافوا في معناها فقالت طائفة الا لا وليست على بابها بل هي معنى على قوله  
 ان احسنتم احسنتم لا نفسكم كقول ان احسنتم لا نفسكم كقولها اى فعلها كما قال تعالى من عمل صالحا قلنا نفسه ومن اساء فعليه ما وقرت طائفة  
 هذا الاعتذار بخلافه لسياق القصة والموضوع المحرف وليس نظير الآية فانها قد فرقت بين مال النفس وبين ما عليها بخلاف قوله  
 اشترطى لهم وقالت طائفة بل لا امر على بابها ولكن في الكلام محذوف تقديره اشترطى لهم ولا تشترطى فان الاشتراط لا يفيد شيئا  
 لخالفته لكتاب الله ورد غيرهم هذا الاعتذار لاستلزامه اضمارا بل لا دليل عليه العلم به من نوع علم الغيب قالت طائفة اخرى بل  
 هذا امر تهديد لا اباحة كقوله تعالى عملوا ما تشاءوا وهذا في البطلان من جنس ما قبله واظهر فسادا فالعايشة وما للتهديد  
 هنا وبين في السياق ما يقتضي التهديد لها نعم هو احق بالتهديد لا ام المؤمنين وقالت طائفة بل هو امر اباحة وان يجوز  
 اشتراط مثل هذا ويكون ولاد المكاتب ليليا ثم قاله بعض الشافعية وهذا افسد من الجميم وصريح الحديث يقتضي بطلان زوده

وقالت طائفة أما اذن لها في الاشتراط لتكون وسيلة الى ظهور بطلان هذا الشرط وعدم الخاف في العام به وتقر بحكمه على من شرطه في  
 وكان القوم قد علموا حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يفتنعوا ودون ان يكون الولاد لهم فعاقبهم بان اذن لها عيشة في الاشتراط فخطب  
 الناس اذن فيهم بطلان هذا الشرط وتضمن احكامها من احكام الشيعة وهون الشرط الباطل اذا شرط في العقد او يحسن الوفاء بل لا  
 الاذن في الاشتراط لما علم ذلك فان احديث تضمن فساد هذا الحكم وهو كون الولاد لغير المعتق واما بطلانه اذا شرط فاما استفيد  
 من تصريح النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه بعد اشتراطه ولعل القوم اعتقدوا ان اشتراطه يفيد الوفاء به وان كان خلاف  
 مقتضى العقد المطلق فابطله النبي صلى الله عليه وسلم ان شرط كما يبطله بدون الشرط فان قيل فاذا فاق مقصود المشتري بطلان  
 الشرط فانه ما ان يسقط على الفسخ اعطى من الارش بقدر ما فاق من عرضه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقض بواحد من الامرين قيل هذا  
 انما ثبت اذا كان المشتري جاهلا بفساد الشرط فاما اذا علم بطلانه ومخالفته حكمه الله كان عاصيا انما باقلامه على اشتراطه  
 فلا يفسخه ولا ارش هذا الظاهر لاهرين في موالى بريرة والله اعلم **فصل** في قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاد لمن اعتق من العوم  
 ما يقتضى ثبوته لمن اعتق سائبة او في زكوة او كفارة او عتق مثله ويحتمل بعمومه احراز من واقعه في ان المسلم اذا عتق  
 عبدا فمما تفرمات العتق ورثه بالولاد وهذا العموم اخص من قوله لا يرث المسلم الكافر فيخصه او يقيده وقال الشافعي مالك  
 وابو حنيفة رحمهم الله لا يرثه بالولاد الا ان يموت العبد مسلما ولهم ان يقولوا ان عموم قوله الولاد لمن اعتق مخصوص بقوله لا يرث المسلم  
 الكافر **فصل** في القصة من الفقه تخيير الامة لمن درجة اذا عتقت وزوجها عبدا فقالا تختلف الرواية في زوج بريرة  
 هل كان عبدا وحر فقال القاسم عن عايشة رضي الله عنها ان كان عبدا ولو كان حرا لم يخيرها وقال عروة عنها ان حرا وقال ابن عباس  
 كان عبدا السود يقال له غيث عبد النبي فلان كافي انظر اليه يطوف ورامها في سكك المدينة وكل هذا في الصحيح وفي سنن ابى داود  
 عنه رضي الله عنه كان عبدا لال ابى احمد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها ان توبك فلا خيار لك وتلى مسند احمد  
 عن عايشة رضي الله عنها ان بريرة كانت تحت عبد فلما اعتقتها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اختاري فان شئت  
 ان تمكثي تحت هذا العبد ان شئت ان تفارقيه وقد روى في الصحيح انه كان حرا واصح الروايات واكثرها انه كان عبدا وهذا  
 الخبر رواه عن عايشة ثلثة الاسود وعروة والقاسم واما الاسود فلم يختلف عنه عن عايشة انه كان حرا واما عروة فعتقه  
 رايان صحيحان متعارضان احدهما انه كان حرا الثانية انه كان عبدا واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان  
 احدهما انه كان حرا والثانية الشك قال داود بن مقاتل لم يختلف الرواية عن ابن عباس انه كان عبدا وانفق الفقهاء على  
 تخيير الامة اذا عتقت وزوجها عبدا اختلفوا اذا كان حرا فقال الشافعي مالك واحمد رحمهم الله في احدي الروايتين عندنا تخيير وقال  
 ابو حنيفة واحمد رحمهم الله في الرواية الثانية تخيير وليس الروايتان مبنييتين على كون زوجها عبدا او حرا بل على تحقيق لمناط في ثبات  
 الخيار لها وفيه ثلثة ماخذ للفقهاء احدها نزول الكفاءة وهو المعبر عنه بقوله كملت تحت ناقص الثاني ان عتقها موجب للزوج  
 ملك طلبة ثالثة عليها لو تكن مملوكة له بالعتد وهذا ما أخذ اصحاب ابى حنيفة وبنوا على اصلهم ان الطلاق معتبر بالنساء  
 لا بالرجال الثالث ملكها نفسها ونحن نبيز في هذه الماخذ لاذن هو كالمات تحت ناقص فلهذا يرجع الى ان الكفاءة معتبرة

في الدوام كما هي معتبرة في الأيتام فاذا زالت عيالت المرأة كما تخير إذا بان الزوج غير قبولها وهذا ضعيف من وجهين أحدهما أن شرط النكاح لا يعتد بدوامها واستمرارها وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا تستلزم أن تكون توابع في الدوام فان رضى الزوجة غير المجبرة بشرط في الأيتام دون الدوام وكذلك الولي الشاهدان وكذلك مانع الاحرام والعدو والزنا عند من يمنع نكاح الزانية انما يمنع ابتداء العقد دون استدامته فلا يلزم من اشتراط الكفاءة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها الثاني انه لو زالت الكفاءة في ثناء النكاح بفسق الزوج او حدث عيب موجب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب هو اختيار قدامه الاصحاب مذهب مالك في ثناء القاضى الخيار بالعيب كحدث دليله اثباته بحدوث فسق الزوج وقال الشافعي ان حدث بالزوج ثبت الخيار ان حدث بالزوج فعلى قولين **والأول** المأخذ الثاني وهو ان عتقها اوجب للزوج عليها ملك طلاقه فانه لما اخذ ضعيف جلا فإى مناسبة بين ثبوت طلاقه فالثالث وبين ثبوت الخيار لها وهل نصيب الشارح ملكا لطلاقه فالثالث سبب ملك الفسخ وما يتوهم من انها كانت تبين منه باثنتين فصارت لا تبين الا بثلاث وهو زيادة امساك وحبس ما لا يقتضيه العقل فلهذا فانه يملك ان لا يفارقها البتة ويمسكها حتى يفرق لموت بينهما والنكاح عقد على مدة العرف فهو يملك استدامة امساكها وعتقها لا يسلبه هذا الملك فكيف يسلبه اياها ملكه عليها طلاقه فالثالث وهذا لو كان الطلاق معتبرا بالنساء فكيف في الصحيح انه معتبر بمن هو بيده واليه مشروع في جانبه **والأول** المأخذ الثالث وهو ملكها نفسها فهو يرجع المأخذ اقربها الى اصول الشرع وبعدها من التناقض فسر هذا المأخذ ان السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها والعق يقتضى تسليم الرقبة والمنافع للعق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبتهما ملكت بضعها ومنافعها ومن جعلها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها في غيرها الشارح بين ان تقيم مع زوجها وبين ان تفسخ نكاحه اذ قد ملكت منافع بضعها وقد جاعل في بعض طرق حديث بريرة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لها ملكت نفسك فاخترى فان قيل فهذا ينتقض بها الزوجها ثوبا فان المشتري قد ملك رقبته وبضعها ومنافعها ولا تسلطونه على فسخ النكاح قلنا لا يرد هذا نقضا فان البائع نقل الى المشتري ما كان مملوكا له فصار المشتري خليفته وهو لما زوجها اخرج منفعة البضع عن ملكه الى الزوج ثم نقلها الى المشتري مسلوبة منفعة البضع فصار كما لو اجر عبده مدة ثوبا فان قيل فبيان هذا يستقيم كونهما اذا اعرها فالا فلفم ذلك اذا اعتقها وانما ملكت نفسها مسلوبة منفعة البضع كما لو اجرها ثوبا اعتقها ولو لم ينعقد عليها فلهذا ينتقض عليها هذا المأخذ قيل لفرق بينهما ان العتق في تملك الشريك العتيق رقبته ومنافعه اقوى من البيع ولهذا ينفذ فيما لو يعتقه ويسرى في حصة الشريك بخلاف البيع فالعتق اسقاطا ما كان السيد يملكه من عتقه وجعله له محررا وذلك يقتضى اسقاط ملك نفسه ومنافعها كلها واذا كان العتق كبيع في ملك الغير المحض الذي لاحق له فيه البتة فكيف لا يسرى الى ملكه الذي تعلق به حق الزوج فاذا سرى الى نصيب الشريك الذي لاحق للمعتق فيه فسر لانه الى ملك الذي تعلق به حق الزوج اولى اخرى فهذا محض العدل القياس الصحيح فان قيل فهذا فيه بطلان حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك فانه يرجع الى القيمة قيل الزوج قد استوفى المنفعة بالوطى فطريان ما يزيل واحدا لا يسقط له حقا كما لو طرأ ما يفسده او يفسخه بوضاء او حدث عيب ونزل الكفاءة عند من يفسخ به فان قيل فما تقولون فيما سطره النساء من حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة غلام وجارية قالت فاجرت ابن اعققي فذكر ذلك

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بدئي بالغلام قبل الجارية ونحوه ان التحريم مجتمع اذا كان الزوج محررا لو كان المبدأ لا يعتق الغلام  
 فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت حر فال يكون لها اختيار في سنن النساء ايضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امته كانت  
 تحت عبد فعتقت في باختيارها الربطاً ما نزل في حق اقل اما الحديث الاول فقال ابو جعفر العجلي قد رواه هذا خبر لا يعرف الا بصحاحه  
 ابن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف قال بن حزم وهو خلد لا يصح ثبوته في صحيحه لانه ليس فيه انهما كانا نازجين بل قال  
 كان لها عبد جارية ثروها كانا نازجين لو يكن في امرها لها بعتق العبد ولا ما يسقط خيار المعتقدة تحت الحر وليس في الخبر انه امرها  
 بالابتداء بالزوج لهذا المعنى بل الظاهر انه امرها بان تبدى بالذكر لفضل عتقه على الاتى وان عتق انثيين يقوم مقام عتق ذكر كما  
 في الحديث الصحيح مبيّن لما في الحديث الثاني فضعيف بانه من رواية حسن بن عمرو بن امية القمري وهو مجهول فاذا تقر هذا وظهر  
 حكم الشرع في ثبات اختيارها فقد روي الامام احمد باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عتقت الامة في باختيارها الربطاً فان  
 شاءت فارتدت وان وطئها فلا خيار لها ولا تستطعم فراقه ويستفاد من هذا قضيتان **أحدهما** ان خيارها على التراضي مالم تكن  
 من وطئها وهذا مذهب مالك الى حنفية وواحد للشافعي رضي الله عنهم ثلثة اقوال هذا احدها والثاني انه على الموقوف الثالث  
 انه الى ثلثة ايام **الثانية** انما لم تكن من نفسها او طئها اسقط خيارها وهذا اذا علمت بالعتق وثبوت اختيارها فلو جعلت عالم  
 يسقط خيارها بالتكليف من الوطئ وعن احمد رواية ثانية انها لا تعد بحملها بملك الفسخ بل اذا علمت بالعتق ومكنته من طئها  
 سقط خيارها ولو تعلم ان لها الفسخ والرواية الاولى اصح فان عتق الزوج قبل ان تختار فقلنا انه لا خيار للمعتقدة تحت حر بل خيارها  
 لمساواة الزوج لها وحصول الكفاءة قبل الفسخ قال الشافعي في احد قولي وليس هو المنصور عند اصحابه لها الفسخ ليقدم ملك  
 اختيارها على العتق لا يبطل في الاول قيس لزوال سبيل الفسخ بالعتق وكما لو زال المقيب في البيع والنكاح قبل الفسخ بذكره لو زال لا عسر في زمن  
 ملك الزوج الفسخ به واذا قلنا العلة ملكها لنفسها فلا اثر لذلك فان طلقها طلاقاً جبرياً فعتقت في حدتها فاختارت الفسخ بطلت  
 الرجعة وان اختارت المقام معهما وسقط اختيارها للفسخ لان الرجعة كالزوجة وقال الشافعي في بعض اصحابه كمال لا يسقط  
 خيارها اذا رضيت بالمقارعة ولها ان تختار نفسها بعد الا رجاء ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق فان الاختيار في زمن هو  
 فيه صائفة الى بينونة ممتنع فاذا راجعها اصح حينئذ ان تختار وتقيم معه لانها صارت زوجة وعمل الاختيار عمل وتربا ثمة عليه  
 ونظير هذا اذا ارتد زوج الامة بعد الدخول فعتقت في زمن الردة فعلى القول الاول لها الخيار قبل سلامه فان اختارته ثم اسلم سقط  
 ملكها للفسخ وعلى قول الشافعي لا يصح لها خيار قبل اسلامه لان العقد صائر الى البطلان فاذا اسلم صح خيارها فان قيل فما تقولون اذا  
 طلقها قبل ان يفسخ هل يقع الطلاق او لا قيل نعم يقع لانها زوجة وقال بعض اصحاب احمد غيرهم وقف المطلق فان فسخت تبين انه لو  
 يقع وان اختارت زوجاً تبين وقوعه فان قيل فما حكم المهر اذا اختارها الفسخ قيل انما انفسخ قبل الدخول وبعده فان فسخت بعده لم  
 يسقط المهر وهو لسيدته سواء فسخت واقامت وان فسخت قبله ففيه قولان هما رايتان عن احمد احدهما لا مهر لان الفراق من  
 جهة واحدة لثانيه يجب نصفه ويكون نسيله الا لو اتان قيل فما تقولون في المعتق نصفها هل لها خيار قبل فيه قولان وهما رايتان فان قلنا  
 لا خيار لها فتزوج مدبرة له لا يملك غيرها وقيمتها مائة يعتد على مائتين من مائة فاعتقت ولو تم ذلك الفسخ قبل الدخول لا يملك  
 سقط المهر وان نصفه لم يخرج من الثلث فليرق بعضها فيميتنم الفسخ بخلاف ما اذا لم يملكها فانها يخرج من الثلث فيعتق جميعها

**فصل في قوله صلى الله عليه وسلم لو ارجعته** فقالت تمارني فقال لا انا انا شافه فقالت لا حاجة لي فيه **فيه** ثلث قضايا احدها ان امره على الوجوب في كماله فرق بين امره وشفاعته ولا ريب ان امثال شفاعته من اعظم المستحبات الثانية انه صلى الله عليه وسلم لو يفض على بريرة ولو ينكر عليها اذ لم يقبل شفاعته لان الشفاعة في اسقاط المشغوع عنده حقه وذلك اليه ان شاء اسقطه وان شاء ابقاه فلذلك لا يجوز عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ومجرى عصيان امره الثالثة ان اسم المرأة في لسان الشارع قد يكون معزال عقلا للنكاح بالكلية فيكون ابتداء عقد قد يكون مع تشبيهه فيكون امساكا وقد يسمى سبحانه ابتداء النكاح المطلق ثلثا بهذا الزوج الثاني مراجعة فقال فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا او ان طلقها الثاني فلا جناح عليها وعلى الاول ان يتراجعا كما خلا مستانفا **فصل في اكله صلى الله عليه وسلم من اللحم الذي تصدق به على بريرة** وقال هو عليها صدقة ولنا هدية دليل على جواز اكل الغني وبنو هاشم كل من هجره عليه الصدقة مما يهديه اليه الفقير من الصدقة لاختلاف جهة المأكول لانه قد بلغ محل ذلك يجوز له ان يشتريه منه بما له هذا اذا لم يكن صدقته نفسه فان كانت صدقته لو هجره ان يشتريه ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب كما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر عن شراء صدقته وقال لا تشتروا لها طعاما كواحد **فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في الصداق بما قل وكثر وقضائه بصحة النكاح على ما مع الزوج من القرآن** ثبت في صحيح مسلم عن عائشة كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم لا زواجه ثنتي عشرة اوقية ونش ذلك خمس مائة وقال عمر ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم شيئا من نسائه ولا لكم شيئا من بناته على اكثر من ثنتي عشرة اوقية قال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى الاوقية اربعون درهما وفي صحيح البخاري من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ارجل تزوج ولو غنما من حديد في سنان ابي داود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى في صداق من كفه سويقا او تمر فقد استكمل في الترمذي ان امرأة من بني فزارقة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رضيتم من نفسيك ومالك لنعلين قالت نعم فلجارتها قال الترمذي حديث صحيح وفي مسند الامام احمد من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعظم النكاح بركة ايسر مونة وفي الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان تكون لك به حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه قال ما عندي الا اذرى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك ان اعطيتها ازارك جلست ولا ازارك فالتمس شيئا قال لا اجد شيئا قال فالتمس لزوجاتها من حديد فالتمس لزوجها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا فقال الله سبحانه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي النساء ان اباطحة خطيبا لم سليم فقالت الله يا اباطحة ما مثلك يرد ولكنك رجل كافر وانا امرأة مسلمة ولا يحل لي ان تزوجك فان تسلم فذاك مهرها لا اسالك غير فاسلم فكان ذاك مهرها قال ثابت فما سمعنا بامرأة قط كانت اكرم مهر من ام سليم فلعلت به فولدت له فتضمن هذا الحديث ان الصداق لا يتقدرا قل وان قبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين صحيح تسميتها مهر او تحل بها الزوجة وتضمن ان المغالات في مهرها كرهة في النكاح وانها من قلة بركة وعسرة وتضمن ان المرأة اذا زومت بعلم الزوج وحفظه للقرآن او بعضه من مهرها

جاء ذلك وكان ما يحصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو مصلحتها كما اذا جعل السيد عتقها صداقاً لها وكان انتفاعها بحريتها ولو ملكها الرقبتها ووصلاتها وهذا هو الذي اختاره ام سليم من انتفاعها باسلافها في طاعة وبذلها لنفسها لانه ان اسلم وهذا صاحب اليها من المال الذي يبذله الزوج فان الصداق شرع في الاصل حق المرأة تنتفع به فاذا رضيت بالعلم والدين واسلام الزوج قرأتها للقرآن كان هذا من افضل المهور انفعها واجلها فما خلى العقد عن مهر فأتين المحكوبت بقدر المهر بثلاثة دراهم او عشرة من النص والقياس الى المحكم بجهة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً وليس هذا مستويابين هذه المرأة وبين الموهوبة التي ذهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهي خالصة له من دون المؤمنين فان تلك ذهبت نفسها هبة محررة عن كل صداق بخلاف ما نحن فيه فانه نكاح بولي صداق وان كان غير مالي فان المرأة جعلته عوضاً عن المال لما يرجع اليها من نفقه ولوتهد نفقها للزوج هبة محررة كهبة شئ من مالها بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مقتضى هذه الاحاديث وقد خالف في بعضها من قال لا يكون للمصداق الا ما لا يكون منافع اخرى لا علمه ولا تعليمه صداقاً كقول ابن حنيفة واحمد في رواية عنه ومن قال لا يكون اقل من ثلاثة دراهم كالثلاثة وعشرون دراهم كابي حنيفة وفيه اقوال اخرى اذ لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس لا قول صاحب من ادعى في هذه الاحاديث التي ذكرناها اختصاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وانها منسوخة وان عمل اهل المدينة على خلافه فدعوى لا يقوم عليها دليل في الاصل يردوا وقد زجر اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته علي بن مرثد ولم يذكر عليها دليل عند ذلك من مناقبه وفصائله وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم واقوه النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل الى ثبات المقدار الا من جهة صاحب الشرع **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم وخلفائه في احوال الزوجين** بعد صاحبه برصاً او جنوناً او جذاً ما او يكون الزوج عتيقاً في مسند احمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر بشمها بياضاً فامتنع عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولو ياخذ ما اتاها شيئاً او في الموطن عن عمرانه قال ايها المرأة غريها رجل بها جنون او جذاً او برص فلها المهر بما اصاب منها وصداق الرجل على من غرة وفي لفظ اخر قضى عمر في البرص او الجذاً والمجنونة اذا دخل بها فرق بينهما والصداق لها بمسيسة اياها وهو ان علياً يهلوا في سنن ابى داود من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما طلق عبد يزيد ابوكانة زوجته او مكانة وكلهم امرأة من مزينة فجماعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عنى الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فذكر الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لطلقها ففعل قال راجع امرأتك او مكانة واخوته فقال اني طلقتهائلا تايا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدتهن ولا علة لهذا الحديث الا رواية ابن جرير له عن بعض بني ابي رافع وهو مجهول لكن هو تابعي وابن جرير من الايمة الثقات العدل في رواية العدل عن غيره لا تعديل له لم يعلم فيه جرح ولو يكن الكذب ظاهراً في التابعين ولا سيما التابعين من اهل المدينة ولا سيما موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس اليها لا يظن بابن جرير انه حملها عن كذاب لا عن غير ثقة عندنا ولم يبين حاله وجاءا التفريق بالعنة عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وسمر بن جندب معاوية بن ابي سفيان



وأما هف بن عبد الله بن أبي ربيعة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم لكن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين  
 سنة وعثمان ومعاوية وسمرة رضي الله عنهم لم يوجوهوا والحارث بن عبد الله رضي الله عنه أحله عشر أشهر وذكر سعيد  
 ابن منصور ثنا هف بن عبد الله بن عوف عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلا على بعض السعابة  
 فتزوج امرأة وكان عقيما فقل له عمر أعلمتها أنك عقيم قال لا قال فانطلق فاعلمها ثم خيرها وأجل مجنونا سنة فان افاق وألحق  
 بينه وبين امرأته فاختلط الفقهاء في ذلك فقال داود وابن حزم ومن وافقهما لا يفسخ النكاح بعيب البتة وقال أبو حنيفة لا  
 يفسخ إلا بالجنون والعنة خاصة وقال الشافعي ومالك يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجنون العنة خاصة وزاد الإمام  
 أحمد عليهم أن تكون المرأة فتقا مخزقة ما بين السبيلين ولا صحابه في نكاح الفرج والقود وغرق تجري لبواح المتى في الفرج والقود  
 السبيل في البواسير والناسور الاستحاضة واستطلاق البول والنحو والخصي هو قطع البيضة في السبل هو سلب البيضة  
 والوجوه هو وضعها أو كون أحدهما خنثى مشكلا والعيب الذي يصاحبه مثله من العيوب السبعة والعيب الحادث بعد  
 العقد وجهان رذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أن المرأة بكل عيب تذهب به الجارية في البيع وأكثره لا يعرف هذا الوجه ولا مظنته ولا  
 من قاله ومن حكاه أبو عاصم العباداني في كتاب طبقات أصحاب الشافعي هذا القول هو القياس وقول ابن حزم ومن وافقه وأما  
 الاقتصار على عيبين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها فلا وجه له فالعيب الحسن في الطهر يكونها  
 مقطوعة اليد أو الرجلين أو أحدهما لو كان الرجل كذلك من أعظم المنقولات والسكرت عنه من أقيم التمليس والغش  
 وهو مناف للدين والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفا وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 لمن تزوج امرأة وهي لا تولد له أخبرها أنك عقيم وخيرها فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال لا تقصر  
 والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الوجهة والمودة ويوجب خيارا وهو أولى من البيع  
 كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع وما الزوال لله ورسوله مغرر راقط ولا مقبولا بما عثر به وعين به  
 ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادرة ومواردة وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا  
 القول وقربه من قواعد الشريعة وقد روي يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنهما  
 امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ثم طلع على ذلك فلها مهرها بمسيسة أياها وعلى الولي الصداق بما دلس  
 كما عثره وذكر هذا ابن المسيب لم يسم من عمر من باب هذا لأن البارد المخالف لأحاديث أهل الحديث قاطبة قال الإمام أحمد إذا  
 لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر فمن يقبل إياه إلا سلام فهو حجتون يقول سعيد بن المسيب قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فكيف بروايته عن عمر وكان عبد الله بن عمر يسل إلى سعيد يسأله عن قضايا عن عمر فيفتي بها ولو يطعن أحد قط من أهل  
 عصره ولا من بعدهم من له في الإسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر ولا عبرة بغيرهم وترى الشعبي عن علي  
 كروايته وجهه أيا امرأة تكوت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يسها أن شاء أمسك وإن شاء طلق  
 وإن مسها فلها المهر بها المستحل من فوجها وقال كيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر  
 رضي الله عنهم قال فاتزوجها برصا أو عيا فدخل بها فلها الصداق ويرجع به علي من غير أن يدل علي أن عمر رضي الله عنه

تثبت العيوب المقتضية على وجه الاختصاص في المحصر دون ما عدلها كذا ذلك حكم قاضى الاسلام حقه الذى يضرب المثل بعلمه  
 ودينه وحكمه شريح رضى الله عنه قال عبد الرزاق عن عمر بن ابيوب عن ابن سيرين رضى الله عنه خاصه رجل الى شريح فقال ان  
 هولاء قوم زنا زواجات احسن الناس فجاءني بامرأة عجماء فقال شريح ان كان هذا منكم فليكن هذا القضاء وقولها كان  
 دلس لك بعيب كيف يقضى ان كل عيب لست به المرأة فلا تزوج الوديعه وقيل لزهري رضى الله عنه رد النكاح من كل اداء  
 عضان مطلقا من فتاوى الصحابة والسلف علم انهم لم يخصوا الوديعه من عيب الاثرية رويت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان النساء الامن العيب  
 الاربعة التحنوت والتجذام والبرص والداء في الفرج وهذه الرواية لا نعلم لها اسنادا اكثر من اصبغ عن ابن وهب عن عمرو بن لحي عن  
 الله عنهما وقد روى عن ابن عباس في ذلك باسناد متصل فذكره سفيان عن عمر بن دينار عنه هذا كله اذا اطلق الزوج واما  
 اذا اشترط السلامة وبشرط الجمال فبانث شها وشرطها شابة حديثة السن فبانث يجوز ان شرطها بغيرها فبانث  
 سوداء او بكر فبانث ثيبا فله الفسخ في ذلك كله فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فلها المهر وهو غرم على ليها ان كان غرمه  
 وان كانت هي الغارمة سقط مهرها او رجع عليها به ان كانت قبضته ونفذ على هذا احمد في احدى الروايتين عنه وهو اقسى  
 واو لاها بما صوله فيما كان لزوجه هو المشرط وقال صحابه اذا شرطت فيه حصة فبان بخلافها فلا خيار لها الا في شرط الحرية  
 اذا بان عيبا فلها الخيار في شرط النسب اذ بان بخلافه وجها وان الذي يقتضيه مذهبه وقواعده انه لا فرق بين اشتراطه  
 واشترطها بل ثبات الخيار لها اذا فاته ما اشترطته اولى لانها لا تتمك من المفارقة بالطلاق فاذا جازله الفسخ مع تمكنه من الفراق  
 بغيره فلان يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها اولى اذ جازلها ان تفسخ اذا ظهر الزوج ذاصناعة دنية لا تشينه في دينه ولا في عرضه  
 وانما يمنع كمال لذتها واستمتت عها كيه فاذا شرطته شيئا باجبالا صحيحا فبان شيئا مشوها اعنى طرش اخرس اسود فكيف تلزمه  
 وتمنع من الفسخ هذا في غاية الامتناع والتناقض البعد عن القياس قواعد الشرع وبالله التوفيق وكيف يمكن اهل الزوجين  
 من الفسخ بقدر العدسة من البرص لا يمكن منه بما يجرب المستعمل المتمكن هو المدا على من ذلك البرص ليسير وكذا لا في غير  
 من انواع الداء العضان اذا كان نبي صلى الله عليه وسلم حرره على بيانكم كتمان عيب سلعة وحرره على من علمه ان يكتمه من المشتري  
 فكيف بالعيوب في نكاح وقد روى بنو حنبل في مسند الفاطمة بنت عيسى حين استشارته في النكاح معاوية رضى الله عنه او  
 ابى جهم رضى الله عنه اما معاوية فصعلون لا مال له واما ابو جهم فولا يصنع عصاة عن عاتقه فعم ان بيان العيب في النكاح اولى  
 واوجب فكيف يكون كتمانته وتدليس به ونقض حرام به سببا للزومه وجعل في العيب غلا لا زها في عتق صاحبه مع شدة  
 نفرة منه ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خرافه وهذا مما يعلم يقينا ان تصرفات الشريعة وقواعدها وليكمها  
 تابا لله اعلم وقد ذهب ابو محمد بن حزم الى ان الزوج اذا شرط السلامة من العيوب فوجد عيبا كان فأنكاحه من اصله  
 غير صحيح ولا خيار له فيه ولا ايجاز ولا نفقة ولا ميراث قال ان التي ادخات عليه غير لتي تزوج ان السلامة غير المعيبة  
 بلا شك فالزوجها فلا زوجية بينهما **فصل في حكم النكاح على امرأة في خدمة المرأة** تزوجها قال ابن حبيب في  
 روضة حكمه بنو حنبل في مسند علي بن ابى طالب في تزوجها فاطمة رضى الله عنها حين اشتكى اليها لخدمة فحكم على  
 فاطمة باخذها لخدمة الباطنة لخدمة البيت وحكم على علي بن ابي طالب رضى الله عنه بان يزوجها فاطمة فوافق ابن حبيب في الخدمة الباطنة



حاكمان بوكيلان على قولين أحدهما انهما وكيلان وهو قول أبي حنيفة والشافعي في قول أحمد في رواية والثاني انهما حاكمان وهذا  
 قول أهل المدينة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى الشافعي في القول الآخر وهذا هو الصحيح والعجب كل العجب من يقولهما وكيلان لا حكمًا  
 والله تعالى قد نصبهما حاكمين وجعل نصبهما إلى غير الزوجين ولو كانا وكيلين لقال فليبعث وكيلًا من أهلها ولتبعث وكيلًا من  
 أهلها وايضًا فلو كانا وكيلين لم يختصا بان يكونا من الأهل ايضًا فانه جعل الحكم اليهما فقال ان يريدا اصلاحًا فوق الله بينهما وكيلان  
 لا ارادة لهما انما يتصرفان بأمره موكلين بما ايضًا فان الوكيل لا يسمى حكمًا في لغة القرآن ولا في لسان الشارع ولا في العرف العام ولا  
 الخاضع ايضًا فاحكم من له ولاية الحكم والالزام وليس للوكيل شيء من ذلك وايضًا فان الحكم بلغ من حكمه لانه صفة مشبهة بأم  
 الفاعل الالة على الثبوت والاختلاف بين أهل العربية في ذلك فاذا كان اسم الحكم لا يصدق على الوكيل المحض فكيف بما هو باعلم منه ايضًا  
 فانه سبحانه مخاطب بذلك غير الزوجين وكيف يصح ان يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما وهذا يحوج إلى تقدير الآية هكذا وان خففتم  
 شقاق بينهما فانه ان يوكل وكيلين وكيلًا من أهلها وكيلًا من أهلها معلوم بعد لفظ الآية ومعناها عن هذا التقدير وانها  
 لا تدل عليه بوجه بل هي دالة على خلافه وهذا جهل الله واضمح يبعث عثمان بن عفان بن عباس معاوية رضي الله عنهما حكيمين  
 بين علي بن أبي طالب امرأة فاطمة بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنهما فقيلا لهما ان رايتما ان تفرقا فرتما وجمعهم عن علي بن أبي طالب  
 رضي الله عنه انه قال للحكيم بين الزوجين عليهما ان رايتما ان تفرقا فرتما وان رايتما ان تجمعا جمعتما فهذا عثمان وعلي ابني علي  
 ومعاوية رضي الله عنهم جعلوا الحكماء الحكيمين ولا يعرفون لهم من الصحابة مخالف وانما يعرفون الخلاف بين التابعين فمن بعدهم والله  
 اعلم واذا قلنا انهما وكيلان فهل يجوز الزوجان على توكيل الزوج في الفرة بعوض غيره وتوكيل الزوجة في بدل العوض ولا يجوز ان  
 على رأتين فان قلنا يجوز ان لا يجعل الحكماء حكيمين بغير رضا الزوجين وان قلنا انهما حاكمان لم يحتج إلى رضا الزوجين و  
 على هذا التزم بمتى ما رغب الزوجان واحدهما فان قلنا انهما وكيلان لم ينقطع نظر الحكيمين وان قيل حكام انقطع نظرهما لعدم حكم  
 على الغالب قيل بقي نظرهما على القولين لانهما يتصرفان بحظهما فهما كالناظرين وان جاز الزوجان انقطع نظر الحكيمين ان قيل انهما وكيلان لانهما  
 فروع الموكلين لم ينقطع ان قيل انهما حاكمان لان الحكماء على المجنون وقيل ينقطع ايضًا لانهما منصوبان عنهما فكانا انهما وكيلان ولا ريب  
 انهما حاكمان فيهما شائبة الوكالة وكيلان منصوبان للحكم فمن العلماء من رجع جانب الحكم ومنهم من رجع جانب الوكالة ومنهم من  
 اعتبر لا ريب **رسول الله صلى الله عليه وسلم** في الخلع في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه ان امرأة ثابت بن قيس  
 ابن شماس اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعيد عليه خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في  
 الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتودين عليه حديقته قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقبل الحديقة وطلقها  
 فطلقته واحدة وفي سنن النسائي عن الربيع بنت معوذات ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنها فذكر في هذا وهي جميلة  
 بنت عبد الله بن أبي قحافة يشكها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرسل اليه فقال خذ الذي لها عليك وخذ سبيلها  
 قال نعم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج حبيضة واحدة وتلحق بأهلها وفي سنن أبي داود عن ابن عباس ان  
 امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تعتد حبيضة وفي سنن الدارقطني في  
 هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتودين عليه حديقته التي اعطاك فقالت نعم وزادة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما

فلا تكن حديقته قالت نعم فاخذ ماله و دخل سبيلها فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال للدارقطني سناد صحيح فتضمن هذا الحكم النبوي عدة احكام احدها جواز التحل كمال عليه القرآن قال تعالى ولا يحل لكم ان  
 تأخذوا من أموالهم شيئا الا ان يتطوعوا به خفيا لا يقيم أحد ود الله وان خفتم الا يقيم أحد فدا الله فلا جناح عليكم فيما افدت به  
 ومنكم التحل طائفة شاذة من الناس خالفت النص والاجماع وفي الآية دليل على جواز مطلقا باذن السلطان وغيره ومنعه طائفة  
 بدون اذنه والائمة الاربعة والجمهور على خلافه وفي الآية دليل على حصول البينونة به لانه سبحانه سماه فدية ولو كان رجعتا ك  
 قاله بعض الناس لم يحصل للمرأة الا قتلا من الزوج بما بذلته له ودل قوله سبحانه فلا جناح عليكم فيما افدت به على جوازها  
 قول كثر وان له ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل ان الربيع بن معوذ  
 ابن عفره حدثته انها اختلعت من زوجها بكل شيء تمك فحضر ذلك الى عثمان بن عفان فاجازها وامر ان ياخذ عقاص راسها  
 فمادونه وذكروا ايضا عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن فافع ان ابن عمر رضي الله عنه جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل  
 شيء لها وكل ثوب لها حتى ثوبها ورفعت الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته نشزت عن زوجها فقال خلعيها ولو من قرطها  
 ذكره حماد بن مسلمة عن يونس عن كثير بن ابي كثير عنه وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ليث عن الحكم بن عيينة عن علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنه لا ياخذ منها فوق ما اعطاها وقال طاووس لا يحل ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقال عطاء ان اخذت زيادة على  
 صداقها فزيادة مردودة اليها وقال الزهري لا يحل ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقال ميمون بن مهران ان من اخذ منها اكثر مما  
 اعطاها لم يسرح يا حسان وقال لا وزاعي كانت القضاء لا تجوز ان ياخذ منها شيئا الا ما ساق اليها والذين جوزوه احتجوا بظاهر  
 القرآن واثار الصحابة والذين منعهوا احتجوا بحديث ابى الزبير ان ثابت بن قيس بن شماس لما اراد خلع امرأته قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم اما الزيادة فلا قال الدارقطني سمعته من ابى الزبير غير هذا سناد صحيح قالوا الا تار من الصحابة مختلفة فمنهم من روى عنه  
 تحريم الزيادة ومنهم من روى عنه اباحها ومنهم من روى عنه كراهتها كما ترى كيع عن ابى حنيفة عن عمار بن عمران الهذلي عن عذبة  
 عن علي رضي الله عنه انه كره ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها قال الامام احمد اخذ بهذا القول نص على الكراهة وابو بكر من اصحاب جزم  
 الزيادة وقال ترد عليها وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال لي عطاءت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله  
 اني بغضت زوجي واحب فراؤه قال فتودين عليه حديقته التي اصدقت قالت نعم وزيادة من مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اما الزيادة من مالك فلا ولكن الحد حقيقة قالت نعم فقضى بذلك على الزوج وهذا وان كان مرسل فحديث ابى الزبير مقبول وقد رواه  
 ابن جريج عنهما **فصل** في تسمية صلى الله عليه وسلم التحل فدية دليل على انه فيه معنى المعاوضة ولهذا اعتبر فيه رضا الزوجين  
 فاذا اتفقا لا التحل ورد عليها ما اخذ منها او ارتجعا في العدة فهل لهما ذلك منعه الائمة الاربعة وغيرهم وقالوا قد بانت منه  
 بنفس التحل وذكر عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلعة ان شاء ان يرجعها فليرد عليها ما  
 اخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها قال معمر كان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول ارجعها الا بخطبة ولقول  
 سعيد بن المسيب الزهري وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ تتقاه قواعد الفقه واصوله بالقبول ولا تكراه فيه غير ان  
 العمل على خلافه فان المرأة ما دامت في العدة فهي في حبسه وليحقها صريح طلاقه المخرج عند طائفة من العلماء فاذا انفك لا عقد

أحكم تراجمها إلى ما كان عليه بتواضعهم للمعتمد ذلك وهو بخلاف ما بعد العدة فانها قد صارت منه اجنبية محضة فهو مخاطب من الخطاب يدل على هذا ان له ان يتزوجها في عدة الحائض بخلاف غيره **فصل** في امره صلى الله عليه وسلم المختلعة ان تعد بحيضة واحدة دليل على حكمين أحدهما انه لا يجب عليها ثلث حيض بل يكفيها حيضة وهذا كما انه صريح السنة فهو مذهب الميراثيين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن الخطاب والربيع بنت معوذ وعمها رضى الله عنهما وهو من كبار الصحابة رضى الله عنهم فهو لا الأربعة من الصحابة لا يعرفون له من مخالفتهم كما مر في الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر انه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهي تخير عبد الله بن عمر انها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه فجاء عمرها الى عثمان بن عفان فقال له ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم فانتقل فقال عثمان لانتقل لاميراث بينكما ولا عدا عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية ان يكون بها حمل فقال عبد الله بن عمر فعتما خيرنا واعلمنا وذهب هذا المذهب السنيين وهو يذهب الامام احمد في رواية عنه اختارها شيخ الاسلام ابن تيمية قال من نظر هذا القول هو مقتضى قواعد الشرعية فان العدة اما جعلت ثلث حيض ليطول زمن الرجعة ويتردى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة فاذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة زوجها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء قالوا ولا ينتقض هذا علينا بالملقة ثلثا فان باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحدا باثنته ورجعية قالوا وهذا دليل على ان الحكم فسخ وليس بطلاق وهو مذهب ابن عباس وعثمان ابن عمر والربيع وعمها ولا يصح عن صحابي انه طلاق البتة قروى الامام احمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو بن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال الحكم تفريق وليس بطلاق وذكر عبد الرزاق عن سفيان عن عمرو بن طاووس عن ابن سعد سأل عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه ايحكم قال ابن عباس رضى الله عنه نعم ذكر الله الطلاق في اول الآية واخرها واخلم بين ذلك فان قيل كيف تقولون انه لا يخالف من ذكره من الصحابة وقد روى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جهمان بن اقربلدة الاسلمية كانت تحت عبد الله بن اسيد اختلعت منه فذكرها فارتفع الى عثمان ابن عفان رضى الله عنه فجاز ذلك وقال هي واحدة الا ان تكون سميت فهو على ما سميت وذكر ابن ابي شيبة ثنا علي بن هاشم عن ابن ابي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون تطليقة باثنته الا في فدية او ايلاء وروى علي بن ابي طالب رضى الله عنه فهو لا ثلثة من اجلاء الصحابة رضى الله عنهم قيل لا يصح هذا عن واحد منهم اما اثر عثمان قطع فيه الامام احمد البياضي وغيرهما قال شيخنا وكيف يصح عن عثمان وهو لا يرى فيه عدة وانما يرى الاستبراء فيه بحيضة فلو كان عند طلاقه عدة وجب فيه العدة وابن جهمان الراوى لهذه القصة عن عثمان لا تعرفه بالكثير من انه مولى الاسلميين واما اثر علي بن ابي طالب رضى الله عنه فقال ابو محمد بن حزم في بابه من طريق لا يصح عن علي فامثلهما اثر ابن مسعود على سوء حفظ ابن ابي ليلى ثم غايته ان كان محفوظا ان يدل على ان الطلقة في الخلع تقم باثنته لان الحكم يكون طلاقا باثنته لو بين الامر بين فرق ظاهر والذى يدل على انه ليس بطلاق ان الله سبحانه وتعالى يرتب على الطلاق بعد الدخول الذي لو يستوفى عدة ثلثة احكام كلها منتفية عن الحكم أحدها ان الزوج احرى بالرجعة فيه الثاني انه محسوب من الثلث فلا يحل بعد الاستيفاء العدة الا بعد زجر واحد ان الثالث ان العدة فيه ثلثة قروى وقد ثبت بالنص والاجماع انه لا رجعة في الخلع وتثبت بالسنة واقتوال الصحابة ان العدة فيه

حيضة واحدة وثبت بالنص جوازها بعد طلقتين ودفع ثالثة بعده وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق فانه مبني على نقل  
 إطلاق مرتين فانما ساءك بمعرفة ذلك أو تسرهم بما أحسن ولا يحل لكران تأخذ وامرأته من شياً إلا أن يحلف أن لا يفعل ما حذر  
 الله وإن خفف عن ذلك فمما حذر الله فلا جناح عليهم فيما أفادت بالصلوات لمختص بالطلقة طليقتين فإنه يتناولها وغيره ولا يجوز أن يعود  
 الضمير إلى من لم يذكر ويحلى عنه المذكور بل ما أن يختص بالسابق ويتناول غيره ثم قال فإن طلقها فلا يحل له من بعد وهذا يتناول من  
 طلقت بعد فدية وطلقتين قطعاً لأنها في المذكور فلا بد من قولها تحت للفظ هذا فهو ترجمان القرآن الذي عاله رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إن يعلم الله تداويل القرآن وعي دعوة مستجابة بلا شك وإذا كانت أحكام الفدية غير أحكام الطلاق دل على  
 أنها غير جنبته فهذا مقتضى النص والقياس وأقول الصحابة تؤمن نظر إلى حقائق العقود ومقاصدها دون الفاظها بعد التحمل  
 فصح ما بي لفظ كان حتى بلفظ الطلاق وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد وهو اختيار شيخنا قال هذا ظاهر كلام أحمد وكلام ابن عباس  
 وأصحابه قال ابن جرير أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول ما جازة المال فليس بطلاق قال عبد الله بن  
 أحمد رأيت ابن كان يذهب إلى قول ابن عباس فقال عمرو عن طاووس عن ابن عباس أن أحلم تفريق وليس بطلاق وقال ابن جرير عن  
 ابن طاووس كان ابن لا يرى الفداء طلاقاً ويخبر بينهما ومن اعتبر باللفظ وقف معها واعتبرها في أحكام العقود جعله بلفظ الطلاق  
 طلاقاً وقواعد الفقه وأصوله تشبه هذه المسمى في العقود حقائقها ومعناها لا صورها والفاظها والله التوفيق ومما يدل على هذا  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أمثرت بن قيس بن بطلق امرأته في أحلم تطليقة ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة وهذا صريح في أن فسخ  
 ولو وقع بلفظ الطلاق وأيضاً فإنه سبحانه علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية لا تقتصر بلفظ ولا يعين الله سبحانه  
 لها اللفظ معين وطلاق الفداء طلاق مقيد لا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة  
 قروء بالسنة الثابتة وبالله التوفيق **ذكر** أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق ذكره صلى الله عليه وسلم في طلاق المأزول  
 ونزول العقل المكره والتطليق في نفسه في السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح  
 والطلاق والرجعة وفيها عنه من حديث عائشة رضي الله عنها أن الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه  
 وفيها عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق في غلاق وهم عنه أنه قال للمقر بالزنا أياك جنون وثبت عنه أنه أمر به أن يستنكح  
 وذكر البخاري في صحيحه عن علي كرم الله وجهه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن القلم رفيع عن ثلث عن المحزون حتى يفريق وعن الصبي  
 حتى يدرك وعن الناقح حتى يستيقظ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تجاوز عن امتي ما أحدثت به أنفسها ما تؤكل  
 أو تعمل به فضمنت هذه السنن أن ما لو ينطق به الإنسان من طلاق أو عتاق أو يمين أو نذر ونحو ذلك عفو غير لازم بالنية  
 والقصد هذا قول الجمهور في المسألة ولأن أخرا **أحد** التوقف فيها قال عبد الرزاق عن معمر بن سيار عن  
 عمن طلق في نفسه فقال ليس قد علم الله ما في نفسك قال بل قال فلا قول فيها شيئاً والثاني وقوعه إذا جهر عليه و  
 هذا في إية اشهد عن مالك ومروى عن الزهري حجة هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإن من كفى في  
 نفسه كفى بقول تعالى إن تبدلوا في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم الله والله المصير المعصية فاسق مواخذ وإن لم يفعل  
 بيان أعمال الملقوب في الثواب العقاب كإعمال الجوارح وتكذيبها على الحب والبغض الموالاة والمعاداة في الله وعلى التوكل والرضا والعزم

على الطاعة ويعاقب على المكروه المحسد والعجيب لشك والوفا وظن السوء بالابداء ولا حجة في شيء من هذا على قوم الطلاق و  
العناق يخرج النية من غير تلفظ ما حديث الاعمال بالنيات فهو حجة عليهم لانه اخبر فيه ان العمل مع النية هو المعيار لا النية  
وحدها واما من اعتقدا الكفر بقلبه او بشك فهو كافر زوال الايمان الذي هو عقد القلب مع الاقرار فاذا زال العقد انحاز وكان  
نفسه واليه كفران الايمان امر جودى ثابت قائم بالقلب فما لم يقرب بالقلب حصل ضده وهو الكفر وهذا كالعلم وانجهل اذا فقد  
العلم حصل الجهل كذلك كل نقيضين زال احدهما خلقه الآخر اما الآية فليس فيها ان المحاسبة بما يخفيه العبد الزام باحكام  
بالشرع وانما فيها محاسبة بما يبديه ويخفيه فهو مغفور له او معذب فاين هذا من وقوع الطلاق بالنية واما ان المصير  
على المعصية فاسبق مواخذ فهذا انها هو فمين عمل المعصية ثم اصر عليها فنهنا عمل فصل به العزم على معاودة فلهذا هو المصير  
واما من عزم على المعصية ولم يعملها فهو بين امرين امان لا يكتب عليه واما ان يكتب له حسنة اذا تركها لله عز وجل واما الثواب  
والعقاب على اعمال القلوب فحق والقرآن والسنة به ملوان ولكن وقوع الطلاق والعناق بالنية من غير تلفظ امر خارج عن الثواب  
والعقاب لا تلازم بين الامرين فان ما يعاقب عليه من اعمال القلوب هو معاص قلبية يستحق العقوبة عليها كما يستحقه المعاص  
البدنية اذ هي منافية لعبودية القلب فان الكبر والعجب والرياء وظن السوء ومحرمات على القلب هي امور اختيارية يمكن اجتنابها  
فلا يستحق العقوبة على فعلها وهي اسماء لمعاني مسمياتها قائمة بالقلب اما العناق والطلاق فاسمان لمسميين قائمين باللسان  
او ما تاب عنه من اشارة او كناية وليس اسمين لها في القلب مجردا عن النطق وتضمنت ان المكلف اذا هزل بالطلاق او التكلم  
او الرجعة لزمه ما هزل به فدل ذلك على ان كلامه الهازل معتبر وان لم يعتبر به كلامه النائم والناسي وزائل العقل المكروه والفرق  
بينهما ان الهازل قاصد للفظ غير مريد بحكمه وذلك ليس اليه فانما الى المكلف الاسباب اما ترتب مسبباتها واحكامها فهو الى  
الشارع قصده المكلف ولو بقصد العبرة بقصد السبب اختيارا في حال عقله وتكليفه فاذا قصده ترتب الشارع عليه  
حكمه جديبه او هزله هذا بخلاف النائم والمبرسم والمجنون والسكران وزائل العقل فانهم ليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين  
فالفاظهم لغوي بمنزلة الفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصد وسر المسألة الفرق بين من قصد للفظ وهو عال بوجهه  
يرد حكمه وبين من لم يقصد للفظ ولم يعلم معناه فالمرتب التي اعتبرها الشارع اربعة احدها ان يقصد الحكم ولا يتلفظ به  
الثانية ان لا يقصد للفظ ولا حكمه الثالثة ان يقصد للفظ دون حكمه الرابعة ان يقصد للفظ والحكم فالاوليان لغوي  
الاخيران معتبران هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه واحكامه وعلى هذا فكل امكروه كله لغوي قد دل القرآن على  
ان من اكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ومن اكره على الاسلام لا يصير به مسلما ودلت السنة على ان الله سبحانه تجاوز  
عن المكروه فلو واخذ به ما اكره عليه هذا يراد به كلامه قطعاً واما افعاله ففيها تفصيل فما اكره منه ما لا اكره فهو متجاوز عنه  
كالاكل في نهار رمضان العمل في الصلوة ولبس الخيط في الاحرام ونحو ذلك وما لا يباح بالاكراه فهو متجاوز عنه كقتل المعصوم ونكاح  
ماله وما اختلف فيه كشراب الخمر والزنا والسرقة هل يحل له او لا فالاختلاف هل يباح ذلك بالاكراه او لا فمن الوجه حديثه  
ومن اباحه بالاكراه لم يحل له وفيه قولان للعلماء وهما رأيان عن احمد والفرق بين الاقوال الانفعال في الاكراه ان الافعال اذا  
لم ترتفع مفسدتها بل مفسدتها معها بخلاف الاقوال فانها يمكن الغاؤها وجعلها بمنزلة اقوال النائم والمجنون فمفسدة



الفاعل الذي لا يباح بالأكولة ثابتة بخلاف محسدة القوم فيها نهى ثبتت اذا كان قائله عالما به مخفيا له وقد روي في كيم عن ابن  
ابى ليلى عن الحكم بن عتيبة عن حذيفة بن عبد الرحمن قال قالت امرأة لزوجها اسمي فسمها الطيبة فقالت ما قلت شيئا قال  
فهايت ما اسميك بقالت اسمي خنية طالق قال انت خنية طالق فانت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان زوجي طلقني فجاوز بها  
فقص عليه القصة فاجم عمر اسها وقال خذ بيدها وادجم راسها فهذا الحكم من امير المؤمنين بعدم الوقوع لما يقصد الزوج  
اللفظ الذي يقع به الطلاق بل قصد لفظا لا يريد به الطلاق فهو كما لو قال عكلمته او غلامه انها حرة واراد انها ليست بفاجرة او كما  
لامرأته انت مسرحة او سرحتك ومراد لا تسريح الشعر ونحو ذلك فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بيته وبين الله تعالى وان كانت  
قريبة او تصادقا فان الحكم لو يقع به فان قيل فلان من اى الاقسام فانك جعلتم المراتب اربعة ومعلوم ان هذا ليس بمكروه ولا زائل العقل ولا  
هانك لا قاصد بحكم اللفظ قيل هذا مستكمل باللفظ مراد به احد معنياه فلزم حكمه ارادة بلفظه من ما لو رده فلا يزوم بها لو  
يرده باللفظ اذا كان صاحبها ارادة وقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ركنا لما طلق امرأته البتة فقال ما اردت قال احد قال  
الله قال الله قال هو ما اردت فقبل منه نيته في اللفظ المحتمل وقد قال مالك انما قال انت طالق البتة وهو يريد ان يحلف على شيء  
ثم يدله فترك اليمين فليست طالقا لان لو ردا ان يطلعوا بهذا لافى لليث بن سعد الامام احمد حنبل في رواية عنه يقبل من ذلك  
في الحكم وهذه المسألة لها ثلث صور احدها ان يرجع عن يمينه ولو يكن التخيير مرادة فهذه لا يطلق عليه في الحال لا يكون حلقا  
الثانية ان يكون مقصوده اليمين لا التخيير فيقول انت طالق ومقصوده ان كلمت زيدا الثالثة ان يكون مقصوده اليمين من اول  
كلامه ثم يرجع عن اليمين في أثناء الكلام ويجعل الطلاق منجزا فهذا لا يقع به لانه لو رده بالايقاع وانما نوى به التعليق فكان قصيرا  
عن وقوع المنجز فاذا نوى التخيير بعد ذلك لم يكن قد راق في التخيير بغير النية المجردة وهذا قول اصحاب احمد قد قال تعالى لا يؤخذكم الله  
بالغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم واللغو عان احدهما ان يحلف على الشيء بظنه كما حلف عليه في تبين بخلافه والثاني  
ان يحجر اليمين على لسانه من غير قصد للحلف كالأول والله وبلا والله في أثناء كلامه وكلامها رفع الله المواخذة به لعدم قصد الحن  
الى عقد اليمين وحقوقتها وهذا تشريع منه سبحانه لعباده ان لا يرتبوا الاحكام على الالفاظ التي لم يقصد المتكلم بها حقاقتها و  
هذا غير الهالك حقيقة وحكما وقد افق اصحابه بعدم وقوع طلاق المكروه واقراة نصهم عن عمر انه قال ليس الرجل بامير على نفسه اذا  
اوجعته او ضيقته او وثقته وهم عنه ان رجلا تدلى بحبل ليستأرضه فلا فتت امرأته فقالت لا قطعن احبل او لتطلقني فانشد  
الله فابت فطلقها فانا عرف ذلك فقلت انك لم ترجع الى امرأتك فان ذلك ليس بطلاق وكان على كراهة وجهه لا يجيز طلاق المكروه  
قال ثابت الاعرج سألت ابن عمر بن الزبير عن طلاق المكروه فقال لا جميعا ليس بشئ فان قيل فما تصنعون بما رآه الغار بن جبلة  
عن صفوان بن عمرو الاحم عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا جلس لامرأته على صدره وجعلت تلسك على  
حلقه وقالت لطلقني ولا ذبحك فانشدها فابت فطلقها ثلثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تيلولة في الطلاق رده  
سعيد بن منصور في سننه وروي عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل الطلاق جائز  
الاطلاق المعتوه والمغلوب على عقله وروي سعيد بن منصور ثناؤهم بن فضالة حدثني عمر بن شراحيل المعافى ان امرأته تسلت  
سيفا فوضعتها على بطن زوجها وقالت والله لا نفذك او لتطلقني فطلقها ثلثا فنفذ ذلك او لتطلقني فطلقها ثلثا فنفذ ذلك او لتطلقني فطلقها ثلثا فنفذ ذلك

طلاقها وقال علي بن محمد بن جازر الاصل في المعتوه قيل ما خبر الغار بن جبلة ففيه ثلث علل أحدها ضعف صفوان بن عمرو قال الثابت  
 ابن الغار بن جبلة والثالث فقد ليس بقية الراوي عنه ومثل هذا لا يحتمل به قال أبو محمد بن حزم وهذا خبر في غاية السقوط وما  
 حديث ابن عباس كل الطلاق جائز فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور وقد رمى بالكذب قال أبو محمد بن حزم وهذا  
 الخبر مشهور من الأول أما أثره في الصحيح عنه خلافه كما تقدم ولا يعلم معاصرو المعافى عمر و فرج بن فضالة فيه ضعف وما أثره على  
 قال في رواية عنه الناس أنه كان لا يجوز طلاق المكره وروى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن مسلمة عن حميد عن الحسن بن علي  
 بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يجوز طلاق المكره فإن صح عنه ما ذكره فهو عام مخصوص هذا **فصل** في ما طلاق السكران فقال  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فيجعل سبحانه قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم ما  
 يقول صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر المقر بالزنا أن يستنكح طبعه بقوله الذي يقربه أو يلغى في صحيح البخاري في قصة حمزة لما عقر  
 يعبري على فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه يلموه فصعد فيه النظر صوبه وهو سكران ثم قال هل أنتوا لعبيد لا بي  
 فنكص النبي صلى الله عليه وسلم على عقبيه وهذا القول لو قاله غير سكران لكان ردة وكفرا ولو أخذ بذلك حمزة وقحم عن عثمان  
 ابن عفان رضي الله عنه أنه قال ليس لمجنون ولا سكران طلاق في رواية ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي ذئب عن الزهري عن أبيان  
 ابن عثمان عن أبيه وقال عطاء طلاق السكران لا يجوز وقال ابن طائوس عن أبيه طلاق السكران لا يجوز وقال القاسم بن محمد لا يجوز  
 طلاقه وقحم عن عمر بن عبد العزيز أنه أتى بسكران طلق فاستحلقه بالله الذي لا اله الا هو لقد طلقها وهو لا يعقل فحلف فودا له  
 امرأته وضربه أحد وهو مذهب يحيى بن سعيد الانصاري حميد بن عبد الرحمن وربيعة والليث بن سعد عبد الله بن  
 الحسن السحق بن راهويه وأبو ثور الشافعي في أحد قوليه واختاره المزني وغيره من الشافعية ومذهب أحمد في أحد الروايات  
 عنه وهو التي استقر عليها مذهبهم وصرح برجوعه اليها فقال في رواية الذي لا اله الا هو الطلاق انما هي خصلة واحدة والذي يأمر  
 بالطلاق فقد أتى خصلتين حرهما عليه واحدا لغيره فهذا خير من هذا وإن اتفق جميعا وقال في رواية الميموني قد كنت أقول  
 ان طلاق السكران يجوز حتى تبينه فغلب علي أنه لا يجوز طلاقه لأنه لو أقر ولو يلزمه ولو باع لو يجز بيعه وقال الزمعي الجناية وما  
 كان من غير ذلك فلا يلزمه قال أبو بكر عبد العزيز وبهذا أقول هو مذهب أهل الظاهر كلهم واختاره من أحنفية أبو جعفر الطحاوي  
 وأبو الحسن الكرخي والذين أوقعوه لهم سبعة ما أخذت أحدها أنه مكلف ولهذا يؤخذ بجنايته والثاني ان إيقاع الطلاق  
 عقوبة له والثالث ان ترتيب الطلاق على التطلق من باب ربط الأحكام بأسبابها فلا يؤثف فيه أسكروا والرابع ان الصحابة أقاموه  
 مقام الصاحي في كلامه فانهم قالوا إذا شرب سكرًا أو أسكره هذا وإذا هذا أفترى وحدها مفترى ثمانون وأخيه شمس حديث لا قبله  
 في الطلاق وقد تقدم السادس حديث كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه وقد تقدم والسابع ان الصحابة أوقعوا عليه الطلاق  
 فرواه أبو عبيد عن عمر معاوية رضي الله عنهما ورواه غيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أبو عبيد ثمانية بن هارث  
 عن خير بن حازم عن الزبير بن الحارث عن أبي ببيد ان رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما قال حدثنا ابن أبي مريم عن ناجية بن بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن  
 سعيد بن المسيب ان معاوية رضي الله عنه أجاز طلاق السكران فهذا مجموع ما احتجوا به وليس في شيء منه حجة أصلا

فأما المأخذ الأول فهو انه مكلف فباطل إذا اجتمع منعقد على ان شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس مكلفا فيه  
فلو كان مكلفا لوجب ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربها او غير عال بانها خمر هم لا يقولون به وأما خطابه فيجب جملة على  
الذي يعقل الخطاب على الصاحي انه نهي عن السكر اذا اراد الصلوة وأما من لا يعقل فلا يؤمر ولا ينهى فلما الزامه بجنائياته فحل الزام  
لا محذور فاق فقال عثمان التيمي لا يلزمه عقد ولا يبرم ولا حد ولا حد آخر فقط وهذا حد لروايتين عن احمد انه كالمجنون في كل فعل يعتبر  
للعقل والذين اعتبروا افعاله دون احواله فوافقا في ان احدهما ان اسقاط افعاله ذريعة الى تعطيل القصاص اذ كل من اراد قتل  
غيره او الزنا او السرقة او الخراب سكر ونفل ذلك في قيام عليه احدا اذا اتى جرما واحدا فاذا اتصاعف جرمه بالسكر كيف يسقط  
عنه هذا مما تاباه قواعد الشريعة واصولها وقال احمد متكررا على من قال ذلك وبعض من يرى طلاق المسكر ليس بجائز يزعم ان مسكرا  
لو جن جنائيا واق حدا وترك الصيام والصلوة كان بمنزلة المبرس المجنون هذا كلام سواف والفرق الثاني ان الغاء اقواله لا  
يتضمن مفسدة لان القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الافعال فان مفسدها لا يمكن الغائها اذا وقعت فالغاء افعاله  
مجرد محض فساد منتشر بخلاف اقواله فان هذه الفرقان بطل الاحتجاج وان لم يصح كانت التسوية بين اقواله افعاله متعينة  
وأما المأخذ الثاني فهو ان ايقام الطلاق به عقوبة ففي غاية الضعف فان احدا يكفيه وقد حصل رضی الله سبحانه من هذه العقوبة  
بالحكم لا حمدا لنا في الشريعة بالعقوبة بالطلاق والتعزير بين الزوجين وأما المأخذ الثالث ان ايقام الطلاق به من ربط  
الاحكام بالاسباب ففي غاية الفساد والسقوط فان هذا يوجب ايقام الطلاق ممن سكرها او اجأها لا بانها خمر وبالمجنون المبرم  
بل بالناتج فيقال هل ثبت لكون طلاق المسكران سبب حتى يربط احكامه وهل النزاع الا في ذلك وأما المأخذ الرابع وهو ان  
الصحابه جعلوه كالصاحي في قولهم اذا شرب سكر واذا سكر هذا فهو خير لا يصح البتة قال ابو بصير بن حزم وهو خير مذهب قد  
نزه الله عليا وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه فان فيه ايجابا محذرا على من هذى  
والهاذي لاحد عليه وأما المأخذ الخامس هو حديث لا تبوله في الطلاق فمن لا يصح لوصم لوجب جملة على طلاق مكلف يعقل  
دون من لا يعقل له المبرم في طلاق المجنون المبرس والصبي وأما المأخذ السادس وهو خبر كل طلاق مائة اطلاق المعتوه في  
سواء لا يصح لوصم كان في المكلف وجواب ثالث ان السكون الذي لا يعقل اما معتوه واما لمحق به وقد ادعت طائفة انه معتوه  
وقالوا المعتوه في اللغة الذي لا عقل ولا يدري ما يتكلم به وأما المأخذ السابع وهو ان الصحابة رضي الله عنهم اجمعين اطلقوا  
الصحابة مختلفون في ذلك فهم عن عثمان ما حكينا له عنه واما اثر ابن عباس رضي الله عنه فلا يصح عنه لانه من طريقين في  
احدهما انما اخرج بن اسرطاة وفي الثانية ابراهيم بن ابي يحيى اما اثر عمر معاوية رضي الله عنهم فقد خالفهما عثمان بن عفان رضي الله عنه  
**فصل في ما يطلق الاغلاي** فقد قال الامام احمد في رواية حنبل في حديث عائشة رضي الله عنها اسمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول اطلاق ولا عتاق في غلاق يعني الغضب هذا نص احمد حكاه الخلال ابو بكر في الشافعي وزاد المسافر وهذا تفسير احمد وقال  
ابو داود في سننه اظنه الغضب في رجوع عليه باب الطلاق على غضب فسر ابو عبيد بن ربيعة بانه الاكراه وفسر غيرهما بالمجنون  
وقيل هو نهي عن ايقام الطلقات الثلاث دفعة واحدة فيعلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شيء كعلق الهمن حكاه ابو عبيد الله  
قال شيخنا حقيقة الاغلاي ان يعلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام ولا يعلم به كانه انعلق عليه قصد لا ارادته قلت قال

ابو العباس المبرور الغلق ضيق الصدر وقلة الصبر حتى لا يجد له محاصلاً قال شيخنا محمد بن خنيس في ذلك طلاق المكره والمجنون ومن  
 قال عقله يدكر أو غصبه كل من لا قصد له ولا معرفة له بما قال الغضب على ثلاثة أقسام أحدها ما ينزل العقل فلا يشعر صاحب  
 بما قال هذا لا يقع طلاقاً بل إنزاع الثاني ما يكون في مباديه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول قصد له فهذا يقع طلاقه  
 الثالث ما يستحكم ويشتد به فلا ينزل عقله بالكلية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال فهذا  
 محل نظر وعدا لوقوع في هذه الحالة قوى متوجه حكيم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق قبل النكاح في السنن من حديث  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح إلا ما لا يملك ولا يملك له  
 فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قال الترمذي فهذا حديث حسن وهو أحسن شيء في هذا الباب سألت محمد بن اسمعيل  
 فقلت أي شيء أصح في الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى أبو داود ولا يبيع إلا بما يملك ولا يوفاء  
 نكاحاً إلا بما يملك وفي سنن ابن ماجه عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل النكاح  
 ولا عتق قبل ملك وقال كيع ثنابن أبي ذئب عن محمد بن المنكر وعطاء بن أبي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعاه لا طلاق قبل  
 النكاح وذكر عبد الوزاري عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول قال ابن عباس رضي الله عنه لا طلاق إلا من بعد نكاح وقال ابن  
 جريج بلغ ابن عباس أن ابن جريج يقول أن طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس خطأ في هذا فان الله تعالى يقول إذا نكحتموهما  
 فلو كنتم مومنين ولو قبل إذا طلقتكم المومنات لو كنتم مومنين وذكر ابن عبيد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه سئل عن رجل قال ان تزوجت  
 فلانة فهي طالق فقال علي كرم الله وجهه ليس طلاق إلا من بعد ملك وثبت عنه رضي الله عنه أنه قال لا طلاق إلا من بعد نكاح  
 وإن سماها وهذا قول عايشة واليه ذهب الشافعي وأحمد وأصحابهم وداود وأصحابه وجمهورية أهل الحديث ومن سجد هذا  
 القول إن القائل أن تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لا جنسية وذلك محال فإنها حين الطلاق المعلق اجنبية والمقترن هو نكاحها  
 والنكاح لا يكون طلاقاً فعلم أنها لو طلقت فأنما يكون ذلك اسناداً إلى الطلاق المتقدم معلقاً وهي إذا كانت اجنبية وتجدد الصفة  
 لا يجعله مكمل بالطلاق عند وجودها فإنه عند وجودها مختاراً للنكاح غير مرید للطلاق فلا يصح كما لو قال اجنبية إن دخلت الدار  
 فانت طالق قد خلت وهي تزوجته لو تطلق بغير خلاف فإن قيل فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق فإنه لو قال ان ملكت فلانة  
 فهو حر معلق التعليق وعتق بالملك قيل في تعليق العتق قولان وهما إتيان عن أحمد كما عنه إتيان في تعليق الطلاق وهي الصحيح من  
 مذهبه الذي عليه أكثر نصوصه وعليه صحابه صحة تعليق العتق دون الطلاق والفرق بينهما أن العتق له قوة وسراية ولا يعتمد  
 نفوذ الملك فإنه ينقل في ملك الغير ويصح أن يكون الملك سبباً لزواله بالعتق عقلاً وشرعاً كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رحمه  
 المحرم بشركه وكما لو اشترى عبداً ليعتقه في كفارة أو نذر أو اشتراه بشروط العتق وكل هذا يشرع فيه جعل الملك سبباً للعتق  
 فلأنه مقربة لله تعالى في شريعة الله سبحانه التوسل إليه بكل وسيلة مفضية إلى محبته وليس كذلك الطلاق فإنه  
 بغض إلى الله وهو بغض الحلال إليه ولو جعل ملك البضع بالنكاح سبباً لانزاع البتة وتفرق ثان بين تعليق العتق بالملك  
 من باب نذر المقربة الطاعات كقولها لئن آتاني الله من فضل لا تصدقن بكذا وكذا فإذا وجد الشرط لزومه ما علق به من الطاعة  
 المقصودة فهذا لون وتعليق الطلاق على الملك لون آخر حكيم رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلاق ما لم ينكح من نفسه أو منوطاً



ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال في رجل يطلق امرأته وهي حائض قال بن عمر لا يعتد بذلك ذكره ابو محمد بن حزم في المحلى بالمسند  
اليه وقال عبد الوزاري في مصنفه عن ابن جويهم عن ابن طاووس عن ابيه انه كان لا يرى خلافا ما خالف وجهه الطلاق ووجهه العقد  
وكان يقول وجه الطلاق ان يطلقها طاهراً من غير حجام او اذا استبان حملها وقال نخشي ثنا محمد بن المغيرة ثنا عبد الرحمن بن  
محمد بن ثناء بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمر انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد به قال ابو محمد بن حزم  
العجب من جرأة من ادعى الاجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في امضاء الطلاق في الحيض وفي الطهر جامعها فيه كلمة  
عن احمد بن الصوابية رضي الله عنه غير رواية عن ابن عمر قد عارضه بما هو احسن منها عن ابن عمر في ايتين مناقضتين عن  
عثمان بن زيد بن ثابت رضي الله عنهما احدهما ان ثيها من طريق ابن هب عن ابن سميع عن رجل اخبره ان عثمان بن عفان رضي الله  
كان يقضي في المرأة التي يطلقها زوجها وهي حائض انها لا تعتد بحيضها تلك وتعتد بعدها بثلاثة قروء قلت وابن سميع هو  
عبد الله بن زياد بن سميع الكذاب قد رواه عن محمد بن يعقوب قال ابو محمد والاخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن  
قيس بن سعد مولى ابي علقمة عن رجل سماه عن زيد بن ثابت انه قال فبين طلق امرأته وهي حائض يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث  
حيض سوى تلك الحيضة وقال ابو محمد بل نحن اسعد يدعوى لاجماعهم لو استبحرنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك  
وذلك انه لا خلاف بين احمد بن اهل العلم قاطبة ومن جملة جميع المخالفين لنا في ذلك ان الطلاق في الحيض وفي الطهر جامعها فيه  
بلغة فاذا لا شك في هذا عندهم فكيف يستجيزون ان يحكموا بتجيز البدعة التي يقرنوها ببدعة وضلالة اليس يحكموا بالمشاهدة  
محيرة البدعة مخالفا لاجماع القائلين بانها بدعة قال ابو محمد حتى لو لم يبلغنا اختلاف كان القاطم على جميع اهل الاسلام بما  
لا يقين عنده ولا بلغه عن جميعهم كاذبا على جميعهم قال لما نعون من وقوع الطلاق المحرم لا يزال المتكلم المتيقن لا يبين مثله  
من كتابي سنة اجماع متيقن فاذا وجدتموها واحدا من هذه الثلاثة رفعنا حكم النكاح به ولا سبيل الى رفعه بغير ذلك  
قالوا وكيف الادلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه فان هذا طلاق لم يرعه الله تعالى البتة ولا اذن فيه فليس من شرعه فكيف  
يقال بنفوذه وصحته قالوا وانما يقع من الطلاق ما ملكه الله تعالى للمطلق ذلك لا يقع به الرابعة لانه لو ملكها اياه ومن المعلوم  
انه لو ملكه الطلاق المحرم ولا اذن له فيه فلا يقع قالوا ولو وكل كيلا ان يطلق امرأته طلاقا جائزا فلو طلق طلاقا محرما يقع  
لانه غير ماذون له فيه فكيف كان اذن المخلوق معتبرا في صحة ايقاع الطلاق دون اذن الشارع ومن المعلوم ان المكلف انما يتصرف  
بالاذن فيما اذن به الله ورسوله لا يكون محلا للتصرف البتة قالوا وايضا فالشارع قد جرح على الزوج ان يطلق في حال الحيض او بعد الوطى  
والطهر فلو صح طلاقه لم يكن جرح الشارع معني وكان جرح القاضي على من منعه التصرف اقوى من جرح الشارع حيث يبطل التصرف بجرحه قالوا  
لهذا بطلنا البيع وقت النداء يوم الجمعة لانه بيع جرح الشارع على بائعه هذا الوقت فلا يجوز تنفيذه وتصحيحه قالوا ولانه  
طلاق محرم مني عنه فالنهي يقتضي فساد المنهي عنه فلو صححناه لكان لا فرق بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة الصحة  
والفساد قالوا وايضا فالشارع لما نهي عنه وسر به لانه يفضله ولا يحب وقوعه بل وقوعه مكروه اليه فحرمة لانه يقع ما يفضله  
ويكرهه وتصحى في تنفيذه ضد هذا المقصود قالوا اذا كان النكاح المنهي عنه لا يحرم لاجل النهي فما الفرق بينه وبين الطلاق  
وكيف بطل ما نهي الله عنه من النكاح وصح ما حرمه من النكاح ومنه من الطلاق والنهي يقتضي البطلان في الموضوعين قالوا وكيف

من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم الذي لا تخصيص فيه برد ما خالف امره وابطاله والغلبة كما في الصحيح حديث  
عائشة رضي الله عنها كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وفي رواية من عمل بما ليس عليه امرنا فهو رد وهذا صحيح ان هذا الطلاق  
الحرم الذي ليس عليه امره صلى الله عليه وسلم مردود باطل فكيف يقال انه صحيح لازم نافذ فان هذا من الحكم برد لا قاروا ايضا فان  
طلاق لو بشره الله ببلاد كان مردودا باطلا كطلاق الاجنبية ولا ينفعكم الفرق بان الاجنبية ليست في الانطلاق بخلاف  
الزوجة فان هذا الزوجة ليست محلا للطلاق المحرم ولا هو مما ملكه الشارع اياها قالوا ايضا فان الله سبحانه انا امر بالتسريح باحسان  
ولا اسوأ من التسريح الذي حرمه الله ورسوله وموجب عقد النكاح احدا من امانته انك بمعرفة وتسريح باحسان و  
التسريح المحرم ثالثا غيرهما فلا عبرة به البتة قالوا وقد قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد تزويجهم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم المبين عن الله مراده من كلامه ان الطلاق المشروع المأذون فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي  
لو يحج مع فيه او بعد استبانة الحمل ما عداها فليس بطلاق للعدة في حق المدخول بها فلا يكون طلاقا فكيف تحرم المرأة به قالوا وقد  
قال تعالى طلاق محرمان ومعلوم انه انما اراد الطلاق المأذون فيه وهو الطلاق للعدة فدل على ان ما عداه ليس من الطلاق فانه محصر  
الطلاق مشروع المأذون فيه الذي يملك بالرجعة في مرتين فلا يكون ما عداه طلاقا قالوا ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يقولون  
انهم لا طاقة لهم بالفتوى في الطلاق المحرم كما روى ابن وهب عن جرير بن حازم عن الامام عثمان بن ابي مسعود رضي الله عنه  
قال من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن خالف فانا لا نطيق خلافه ولو وقع طلاق المخالف لو يكن الاتباع به غير مطاق  
لهم ولو يكن للتفريق معنى اكان النوعان واقعين نافذين وقال ابن مسعود رضي الله عنه ايضا من اتى الامر في جمعة فقد  
بين له ولا فائدة ما لنا طاقة بكل ما تحدثون وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد سئل عن الطلاق الثلاث جمعة من طلق  
كما امرت به من ليس تركناه وتلبيسه قالوا ويكفي من ذلك كله ما رواه ابو داود بالسند الصحيح الثابت حديثا احمد بن حنبل  
ثنا عبد الوزاق ثنا ابن جرير قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عزة يسأل بن عمر قال ابو الزبير وان اسمع كيف  
تري في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فساد عمر عن ذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله فودها على ابو هريرة شيئا وقال اذا طهرت فليطلق او ليسك  
وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن قالوا وهذا سند في غاية الصحة فان  
ابن الزبير غير مدفوع عن حفظ الثقة وانما يخشى من تدليس فاذ قال سمعت وحديثي زال محذور التدليس زالت الغلبة  
المتوهمه واكثر اهل الحديث يحتجون به اذ قال عن ولو يصرح بالسماع وسمي ذلك من حديثه فاما اذا صرح بالسماع فقد زال  
الاشكال اصح الحديث وقامت الحجة قالوا ولا تغفل في خبر ابو الزبير هذا رد بما يوجب رده وانما رده من الاستبعاد اذ اعتقاد  
انه خلاف الاحاديث الصحيحة ونحن نحكي كلام من رده ونبين انه ليس فيه ما يوجب الرد قال ابو داود والاحاديث كلها على خلاف  
ما قال ابو الزبير وقال الشافعي نافع اثبت عن ابن عمر عن ابى الزبير والاثبت من احاديثين ولا يقال به اذا خالفه قال الخطابي  
حديث يونس بن جبير اثبت من هذا يعني قوله مرة فليراجع ما قوله رايت ان يحجزوا استحق قال فيه قال ابن عمر هذا القول  
عنه احد غير ابى الزبير وقد رده عنه جماعة جملة فليقل ذلك احد منهم ابو الزبير ليس بخبر فيمخالفة ذميمة فكيف يخالف من





وجاهر بخلاف الامة ولو تخاضوا خلاف الجمهور شذذ ثم بهذا القول الذي اتفق جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه لقرآن السنن  
تدل على بطلانه قال تعالى فان طلقتم النساء فلا تحل لهن من بعد حتى تنكح زوجا غيره وهذا يحل لكل طلاق وكذلك قوله والمطلقات يتربصن  
بنفسي من ثلثة قروء ولو فرقوا وكذا قوله تعالى الطلاق مكران وقوله والمطلقات متاع وهذا مطلقه وهي عموما لا يجوز تخصيصها  
الا بنص او اجماع قالوا وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه اربعة الامر بالمراجعة وهي لو شعت النكاح وانما  
شعته وقوع الطلاق الثاني قول ابن عمر فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها وكيف تظن يا بن عمر انه يخالف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بحسبها من طلاقها رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بها شيئا الثالث قول ابن عمر لما قيل له انما يحتسب بتلك التطليقة قال  
امرأتان عجزوا مستحقى عجزه وحقه لا يكون عذرا له في عدم احتسابه بها الواجب ان ابن عمر قال ما يمنعني ان اعتد بها وهذا  
الكار منه لعدم الاعتداد بها وهذا يبطل تلك اللفظة التي رواها عنه ابو الزناد وكيف يقول ابن عمر ما يمنعني ان اعتد بها وهو  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رواها عليه ولو بها شيئا الخامس ان مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق في الحيض هو صاحب  
القصة واعلم الناس بها واشدهم اتباعا للسنن وتخرجنا من مخالفتها قالوا قد روى ابن وهب في جامعه حديث ابن ابي ثيبان نا  
اخيهم عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مرة فليراجعها ثم ليس كما حتى تطهر  
ثم تحيض ثم تطهران شأدا مسك بعد ذلك وان شأدا طلق قبل ان يمسه فذلك العدة التي امر الله ان تطلق بها النساء وهو احد هذا  
لفظ حديثه قالوا وروى عبد الرزاق عن ابن جريح قال ارسلنا الى اقام وهو يترجل في الرملة فذاعها الى المدينة ونحن سمع  
عطاء حمل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وروى حماد بن زيد عن  
عبد العزيز بن صهيب عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق في ردة الزمان بدمعة ورجع  
عبد الباقي بن قانع ثنا اسمعيل بن امية الدراعي ثنا حماد فذكره قالوا وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في  
قتلها بالوقوع قالوا وتحريمه لا يمنع ترتيب اثره وحكمه عليه كالظهار فانه منكر من القول وزور وهو محرر ولا شك وترتيب اثره هو  
تحريم الزوجة الى ان يكفر فهذا الطلاق البدعي محرم وترتب عليه اثره الى ان تراجع ولا فرق بينهما قالوا وهذا ابن عمر يقول بالطلاق ثلثا  
حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما امرت به من طلاق امرأتك فاقم عليها لطلاق الذي عصى به المطلق ربه  
عز وجل قالوا وكذلك القذف محرم وترتب عليه اثره من الحد وروح الشهادة وغيرها قالوا والفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم  
ان النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعها فلا يكون الا على الوجه المأذون فيه شرعا فان الابضاع في الاصل على التبرع  
ولا يباح منها الا ما بالجملة الشارع بخلاف الطلاق فانه اسقاط حقه وازالة الملكة ذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل ماذوقا  
فيه شرعا كما ينزل ملكة عن العين بالاثبات المحرم وبالافراد الكاذب بالتبرع المحرم ولهبته لمن يعلم انه يستعين بها على المعاصي لا ثا  
قالوا والايمان اصل العقود واجلها واشرفها ينزل بالكلام المحرم اذ كان كفر فكيف لا ينزل عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي وضع  
لازاله قالوا ولو لم يكن معنى في المسألة الاطلاق الهازل فانه يقع مع تحريمه لانه لا يحمل له الهزل بايات الله وقد قال النبي صلى الله  
عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله عز وجل واطلقتك راجعتك طلقتك راجعتك فاذ وقع طلاق الهازل مع تحريمه فطلاق النكاح  
اولى ان يقع مع تحريمه قالوا وروى اخرون النكاح المحرم والطلاق المحرم من النكاح نعمة فلا تستباح بالمحرمان وازالته وخرجه

البعض عن ملكة نفقة فيجوز ان يكون سببها محرماً قالوا وايضا لقان الفرع يحتاج لها والاحتياط يقتضي وقوع الطلاق وتجدد الزوجية  
او العقد قالوا وقد عهدي النكاح لا يدخل فيه الا بالتشديد والتأكيد من الاعجاب والقبول والى الشاهدين ورضى الزوجية  
المعتبر رضاها وعجز من منه بايسر شئ فلا يحتاج اخراجه منه الى شئ من ذلك بل يدخل فيه بالعزيمة وعجز من منه بالشبهة  
فاين احدهما من الاخر حتى يقاس عليه قالوا ولو يكن بايدينا الا قول حملة الشرع كلهم قد يما وحديثاً طلق امرأته وهي حائض الطلاق  
نوعان طلاق سنة وطلاق بدعة وقول ابن عباس رضي الله عنهما الطلاق على ربيعة اربعة اوجه وجهان حلال وجهان حرام فهذا  
الاطلاق والتقسيم دليل على انه عندهم طلاق حقيقة وشمول اسم الطلاق له كشمول اسم الطلاق الاحلال لو كان لفظاً مجرداً لغوا  
لو يكن له حقيقة ولا قيل طلق امرأته فان هذا اللفظ كان لغوا وكان وجوده كعدمه ومثل هذا لا يقال فيه طلق ولا يقسم لطلقه  
وهو غير واقع اليه والى الواقع فان الالفاظ اللاحقة التي ليس لها معان ثابتة لا تكون هي معانيها تقسماً من الحقيقة الثابتة  
لفظاً فهذا اقضى ما تمسك به الموقعون وربما ادعى بعضهم الاجماع لعدم علمه بالنزاع قال لما نعون من الوقوع الكلام معكم  
في ثلث مقامات بما يستبين الحق في المسألة المقام الاول بطلان ما نزعتم من الاجماع وانه لا سبيل لكم الى اثباته البتة بل  
العلم بانتفاءه معلوم المقام الثاني ان فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته نقول الجمهور ليس بحجة المقام الثالث ان المقام ان الطلاق  
المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التي ترتيب الشارع عليها احكام الطلاق فان ثبت لنا هذه المقامات الثلاث كما  
اسعد بالصواب نكون في المسألة فنقول ما المقام الاول فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الاجماع كيف  
ولو لم يعلم ذلك لو يكن لكوسبيل الى اثبات الاجماع الذي تقوم به الحجة وتنقطع معه المعذرة وتحرم معه المخالفة فان الاجماع  
الذي يوجب فيك هو الاجماع القطعي المعلوم واما المقام الثاني وهو ان الجمهور على هذا القول فوجدنا في الادلة الشرعية ان قول الجمهور  
حجة مضافة الى كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته ومن تأمل مذاهب العلماء قد يما وحيثما من على الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
والى الان واستقر احوالهم وجدهم مجمعين على تسوية خلاف الجمهور وجد كل منهم اقوالاً عديدة انفرد بها عن الجمهور ولا يستثنى  
من ذلك احد قط ولكن مستقل مسكتون تستقيم سميتهم من الائمة فتدبروا ما له من الاقوال التي خالف فيها الجمهور  
ولتتبعنا ذلك وعدنا لكتاب به جلاله خيلكم على المكتب المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم ومن لمعرفة بمذاهبهم  
وطريقهم ياخذوا جماعهم على ذلك من اختلافهم ولكن هذا في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد ولا تدفعها السنة الصحيحة الصريحة  
واما ما كان هذا سبيله فانهم كالمثقفين على انكاره ورد ذلك وهو المعلوم من مذاهبهم في الموضوعين واما المقام الثالث وهو  
دعواكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق وشمولها للنوعين الى اخر كلامكم فنفسكم ما تقولون فيمن ادعى دخول نواع البيع  
المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح وقال شمول الاسم الصحيح من ذلك والفساد سواء بل كذلك سائر العقود المحرمة  
اذا ادعى دخولها تحت الفاظ العقود الشرعية وكذلك لالعبادات المحرمة المنهى عنها اذا ادعى دخولها تحت الفاظ الشرعية  
وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها هل يكون دعواها صحيحة او باطلة فان قلتم صحيحة ولا سبيل لكم الى ذلك كان قولكم معلوم الفساد  
بالضرورة من الدين وان قلتم دعواها باطلة تركتم قولكم ورجعتم الى ما قلناه وان قلتم نقبل في موضع ونرد في موضع قيل ان قولكم  
لنا تفريقاً صحيحاً مطرداً منعكساً معكوبه بوهان من الله بين مليل دخل من العقود المحرمة تحت الفاظ النصوص فثبت حكمكم

الصحة ودين ما لا يدخل تحتها فنثبت له حكم البطلان وان عجز عن ذلك فاعلموا انه ليس بايد كوسوى الدعوى التي يحسن كل  
احد مقالته ومقابلتها بمثله او الاعتماد على من يحتمل لقوله لا بقوله واذا كشفت القطع اماما قرينة في هذه الطريق وجد غير  
محل النزاع جعلتوه مقدمة في الدليل ذلك عين المصادرة على المطلوب فهل قمع النزاع الا في دخول الطلاق المحرم انتهى عنه  
تحت قوله المطلقات متاع وتحت قوله المطلقات يتربصن بانفسهم من ثلثة قروء وامثال ذلك وهل سلم لكم تارة عكوقط  
ذلك حتى تجعلوه مقدمة لا دليلكوا او اما استدلالكم بحديث ابن عمر فهو الى ان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة  
لكم من وجوه احدها صريح قوله فردها على لويرها شيئا وقد تقدم بيان صحته قالوا هذا الصريح الصحيح ليس بايد كوما يقاومه  
في الموضوعين بل جميع تلك الالفاظ اما صحيحة غير صريحة قولها صريحة غير صحيحة كما استقفون على الثاني ان قد صرح عن ابن عمر بسناد كالشمس  
من رواية عبيد الله عن نافع عنه في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بذلك وقد تقدم ان ثلث ثلثه لو كان صريحا  
في الاعتدال به لما عدل به الى مجرد الراي قوله للسائل ارأيت الرابع ان الالفاظ قد اضطربت عن ابن عمر في ذلك اضطرابا شديدا  
وكلاهما صحيحة عنه وهذا يدل على انه لو يكن عنده نص صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتداد  
بها اذا تعارضت تلك الالفاظ نظرنا الى ما ذهب بن عمر فتواه فوجدنا صريحا في عدم الوقوع وجدنا احدا لفاظ حديثه صريحا  
في ذلك فقد اجتمع صريح روايته فتواه على عدم الاعتداد بخلاف ذلك الفاظ مجمل مضطربة كما تقدم بيانه واما قول ابن عمر  
وما لا يعتد بها قوله ارأيت ان عجز واستحتمل فغاية هذا ان يكون في اية صريحة عنه بالوقوع ويكون عنه روايتان تقولان كيف يقع  
بالوقوع وهو يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يعتد عليه بها فليس هذا باول حديث خالفه راويه ولا يعجز  
من الاحاديث التي خالفها راويه بالسوة حسنة في تقديم رواية الصحابي من بعده على رايه وقد روى ابن عباس حديث  
بريرة وان بيع الامه ليس بطلاق اذ في بخلافه فاعلم الناس بروايته وتركوا رايه وهذا هو الصواب فان الرواية معصومة عن  
معصوم والراي بخلافها كيف اصرح الروايين عنه موافقة لما رواه من عدم الوقوع على ان هذا فقها دقيقا انما يعرفه من  
له غور على قول الصحابي ومذاهبيهم وفهمهم عن الله ورسوله واحتياطهم بالامامة وعلت تراه فرج باعندا الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم  
في ايقاع الطلاق الثلث جملة واما قوله في حديث ابن وهب عن ابن ابي ذئب في اخره وهي احدة فلم ير الله لو كانت هذه اللفظة  
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمنا عليه شيئا او لصرا ليها باول حلة ولكن لا ندرى قالها ابن وهب من عنده ام  
ابن ابي ذئب او نافع فلا يجوز ان يضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن ان من كلامه ويشهد به عليه وترتب عليه  
الاحكام فيقال هذا من عند الله بالوهم والاحتمال الظاهر انها من قول من دون ابن عمر رضي الله عنه ومراده بها ان ابن عمر اطلقها  
طلقة واحدة ولو يكن منه ثلثاى طلق ابن عمر امرأته واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره واما حديث ابن جريح  
عن عطاء عن نافع ان تطلقه عبد الله حسبت عليه فهذا غاية ان يكون من كلامه نافع ولا يكون من الذي حسبها هو عبد الله  
نفسه او ابو جريح او رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوهم والاحتمال وكيف يعجز  
صريح قوله لويرها شيئا بهذا المجلد ان الله يشهد مدكفى بالله شهيدا ولو تيقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها  
عليه لم نعتد ذلك ولو ذهب الى سواه واما حديث انس من خلق في بدعة الرمناء لا يدعه فحديث باطل على رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم ونحن نشهد أنه حديث باطل عليه ولو روى أحد من الثقات من أصحاب حماد بن زيد لما هو من حديث اسمعيل  
ابن اسمية الدرام الكذاب الذي تدبره وتعمله الروادى له عنه عبد الباقي بن قانع وقد منعقه البرقاني وغيره وكان قد اختلفا  
في آخره وقال اللادرقطني غلط كثير في مثل هذا إذا انفرد بحديث لم يكن حديثه حجة وأما افتاء عثمان بن عفان وزيد بن ثابت بالوقوف  
فلو هم ذلك ولا يصح أبداً فقلت ان عثمان فيه كذب عن مجهول لا يعرف عنه ولا حاله فانه من رواية بن سميان عن رجل ان زيدا فيه  
مجهول عن مجهول قيس بن سعد عن رجل سماه عن زيد في الله العجب ابن هاتين الروايتين من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد  
الثقفي عن عبد الله حافظ الامة عن نافع عن ابن عمر انه قال لا نعتد به فلو كان هذا الاثر من قبلكم لصلتوه وجلستوه وما قولكم  
ان تحريمه لا يمنع ترتيب اثره عليه كالظهار فيقال ولا هذا قياس يدقه ما ذكرناه من النص ساوت تلك الادلة التي هي ارجح منه  
فيقال ثانياً هذا معارض بمثل سواء معارضة القلب بان يقال تحريمه يمنع ترتيب اثره عليه كالنكاح ويقال ثالثاً ليس للظهار  
جهتان جهة حل جهة حرمة بل كل حرام فانه منكور من القول زوراً لا يمكن ان ينقسم الى حلال جائز وحرام باطل بل هو بمنزلة  
القذف من الاجنبى الردة فاذا وجد لوجود الامع مفسدته فلا يتصور ان يقال منه حلال صحيح وحرام باطل بخلاف النكاح  
والطلاق والبيع فالظهار نظير الانعزال المحرمة التي اذا وقعت قارنته فمفسدها فترتب عليها احكامها واحاق الطلاق بالنكاح  
والبيع والاجارة والعقود المنقسمة الى حلال حرام وصحيح وباطل اولى اما قولك ان النكاح عقد يملك به البضع والطلاق عقد  
يخرج به فنعيم من اين لكورهان من الله ورسوله والفرق بين العقدين في اعتبار حكم احدهما والا تراويه وتنفيذه والغايات  
وابطاله واما ان قال ملكه عن العين بالانكاح المحرم فذلك ملك قد زال به الجسد ولو بقي له من ملكه بالانكاح فبعد ما بعد  
فانا صدقناه ظاهر في تراويه واذ لنا ملكه بالانكاح المصدق فيه ان كان كاذباً واما ان قال الايمان بالكلية الذي هو كفر فقد تقدم  
جوابه وانه ليس في الكفر حلال حرام واما طلاق المازل فاما وقع لانه صادف محلاً وهو طرولوجي مع فيه فنفذ وقنه هزل بل ارادة  
منه ان لا يترتب اثره عليه وذلك ليس اليه بل الى انشاؤه فهو قد ادى بالسبب لتام زار ان لا يكون سببه فلو ينفعه ذلك  
بخلاف من طلق في غير زمن الطلاق فانه لو يات بالسبب الذي نصبه الله سبحانه مفضياً الى وقوع الطلاق وانما اتي بسبب  
من عنده وجعله هو مفضياً الى حكمه وذلك ليس اليه واما قولك ان النكاح نعمة فلا يكون سببه الا طاعة بخلاف الطلاق فانه  
من يلب زالة النعم فيحوز ان يكون سببه معصية فيقال قد يكون الطلاق من اكبر النعم التي يفك بها المطلق الغل من عنقه والقيد  
من رجله فليس كل طلاق نعمة بل من تمام نعمة الله على عباده اذ مكنتهم من المفارقة بالطلاق اذا اراد احدهم استبدال زوج  
مكان زوج او التخلص من لا يحبه ما ولا يلايمها فلور للتعاب من مثل النكاح ولا للمتباعضين مثل الطلاق فكيف يكون نعمة و  
الله تعالى يقول لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ويقول يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لبعثتهن  
واما قولك ان الفرج يحاط لها فنعم وهكذا قلنا سواء فاما احتضان البقينا الزوجين على يقين النكاح حتى ياتي ما يزيله بيقين فاذا  
اخطانا فخطونا في جهة واحدة وان اصبنا فصوبنا في جهتين جهة الزوج الاول جهة الثاني وانتم تركبون امرين تحريم الفرج  
على من كان حلالاً لم يبقين واحلاله لغيره فان كان خطاء فهو خطاء من جهتين فتيين انا اولى بالاحتياط منكرو وقد قال  
الامام احمد في رواية طاب في طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء فقال الذي لا يامر بالطلاق انما اتي خصلة واحدة والذي

يا هو الطلاق في خصلتين حرمها عليه واحلها للغير فهو الأخير من هذا وما قولكم ان الشكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط وغير  
منه يادني شيء قلنا ولكن لا يخرج منه الا بما نصبه الله سببا يخرج به منه واذن فيه وامام ما ينصبه المومن عند ولا يجعله  
هو سببا للخروج منه فكل هذا منتهى اقسام الطائفتين في هذه المسألة الضيقة المعتركة الوعرة المسلك التي يجاذب عنها  
ادلتها الفرسان ويتصاود لدى صورتها شجاعة الشجعان وانما ينبغي هنا على ما خذها وادلتها يعلم الغر الذي بضاعته من العلم  
مزجاة ان هنا شيئا اخر وراء ما عنده وانه اذا كان ممن قصر في العلم باعه فضعف خلفاء الدليل وتقصير عن جناه ثمانية ذرايع  
فليعد من شمر عن ساق عزمه وحام حول آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكليمها والتحاكم اليها بكل حجة وان كان غير عاذ فلنازعه  
في قصوره ورغبته عن هذا الشأن البعيد فليعد هنا زعمه في رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد لينظر من نفسه  
ايهما هو اعذر وراى لسعيين احق بان يكون هو السعي المشكور والله المستعان عليه التكلان وهو الموفق للصواب الفاتح لمن  
ام بابيه طالبا لمرضاته من الخير كل باب **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن طلق ثلثا بكرة واحدة قد تقدم حديث محمود**  
ابن لبيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر عن رجل طلق امرأته ثلث تطليقات جميعا فقام غضيبان ثم قال  
اي لعب بكتاب الله وانابن اعظم كروا سنداد على شرط مسلم فان ابن وهب قد رآه عن محزمة بن بكير بن الاشج عن ابيه قال  
سمعت محمود بن نبيد فذكره ومحزمة ثقة بلا شك وقد اهتم مسلم في صحيحه بحديثه عن ابيه والذين اعلموا قالوا ليسمع منه  
وانما هو كتاب قال بوطالب سالت احمد بن حنبل عن محزمة بن بكير فقال هو ثقة وليسمع من ابيه انما هو كتاب محزمة فنظر فيه  
شيء يقول للمعنى عن سليمان بن يسار فهو من **كتاب محزمة** وقال ابو بكر بن ابي غيث سمعت يحيى بن معين يقول محزمة  
ابن بكير وقع اليه كتاب ابيه ولويسمعه وقال في رواية عباس الدوري هو ضعيف وحديثه عن ابيه كتاب ليسمعه منه قال  
ابوداود ليسمعه من ابيه الاحديثا واحدا حديثا لورق قال سعيد بن ابى مرزم عن خاله موسى بن سلمة اتيت محزمة فقلت عد  
ابوك قال لو ادرك ابني لكان هذه كتبه واجواب عن هذا من وجهين أحدهما ان كتاب ابيه كان عنده محفوظا مضبوطا لا فرق في  
قيام الحجية بالحديث بين ما حدث به او رآه في كتابه بل لاخذ عن النسخة احوط اذا اتقن الراوى انها نسخة الشيخ بعينها و  
هذا طريقة الصحابة والسلف قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث يكتبه الى الملوك وتقوم عليهم بها الحجية وكتب كتبه الى  
عماله في بلاد الاسلام فعملوا بها واحتموا بها ودفن الصديق كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى انس بن مالك رضي الله عنهما فعملوا  
عملت به الامة وكذلك كتابه الى عمر بن حزم وكتابه في الصدقات الذي كان عند آل عمر ولو نزل السلف الخلف يحتمون بكتاب  
بعضهم الى بعض يقولون مكتوب اليه كتاب الى فلان ان فلانا اخبرنا ولو بطل الاحتجاج بالكتب لويبق بايدي الامة الايسر اليسير  
فان الاعتماد انما هو على النسخة لا على الحفظ والحفظ وان النسخة لا تحون ولا يحفظ في زمن من الزمان المتقدمة ان احدا  
من اهل العلم الاحتجاج بالكتاب قال لم يشأهني به الكاتب فلا قبله بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به اذا صح عنه ان كتابه  
اجواب الثاني ان قون من قال ليسمعه من ابيه معارض بقون من قال سمع منه ومعه زيادة علم واثبات قال عبد الرحمن بن ابى حاتم  
سئل ابى عن محزمة بن بكير فقال صالح الحديث قال قال ابن ابى ذئب حدث في ظهر كتاب مالك سالت محزمة عما يحولت بعن  
ابيه سمعها من ابيه فحلف في ورب البنية يعني المسجد سمعت من ابى قال علي بن المديني سمعت معن بن عيسى يقول محزمة

سمع من أبيه وعرض عليه ربيعة لشيء من رأي سليمان بن يسار قال على ولا اظن محرمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن عبد الله  
سنه. انتهى اليسير ولو اجل هذا بالمدينة يخبرني عن محرمة بن بكير انه كان يقول في شيء من حديث سمعت ابي محرمة ثقة قال  
يكفي ان سالكا اخذ كتابه فنظر فيه واحتج به فموطنه وكان يقول حدثني محرمة وكان رجلا صالحا قال ابو حاتم سمعت اسمعيل  
ابن ابي و ليس قلت هذا الذي يقول مالك بن انس حدثني الثقة من هو قال محرمة بن بكير وقيل لاحمد بن سلم المصنف كان محرمة  
من ثقات الرجال قال نعم وقال ابن عدى عن ابن وهب عن معن بن عيسى عن محرمة احاديث حسن مستقيمة وارحواؤه لا يار  
به وفي صحيح مسلم قول ابن عمر يطلق ثلثا حرمت عليك حتى تكلم بزجاء غيرك فصيت بك فيما امرت به من طلاق امرأتك وهذا  
تفسير منه للطلاق المأمور به وتفسير الصواب حجة وقال الحاكوي عندنا مرفوع ومن تأمل القرآن حق التأمل تبين له ذلك وعرف  
ان الطلاق المشرع بعد الدخول هو الطلاق الذي تمك به الرجعة ولو بشرع الله سبحانه ايقاع الثلث جملة واحدة البتة قال تعالى  
الطَّلَاقُ ثَلَاثٌ وَلَا تَعْلَقُ الْعَرَبُ فِي لُغَتِهَا وَقَوْعُ الْمَرْتَيْنِ الْأَمْتَعَاتَيْنِ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سجد لله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين  
وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر اربعاً وثلاثين ونظائر فانه لا يعقل من ذلك الا تسبيح وتكبير وتحميد متوال يتلو بعضه بعضا فلو قال  
سبحان الله ثلاثا وثلاثين والحمد لله ثلاثا وثلاثين والله اكبر اربعاً وثلاثين بهذا اللفظ كان ثلث مرات فقط وأصرح من هذا  
قوله سبحانه وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ إِزْوَاجَهُمْ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْفَى ظَهْرًا لَآلَا أَنْفُسُهُمْ فَشَهِدَ اللَّهُ لِكُلِّ أَحَدِهِمْ بِأَرْبَعٍ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ فَلَوْ قَالَ اشهد  
بالله امر بمرجع شهادات اني لمن الصادقين كانت مرة وكذلك قوله وَيَدُلُّ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ شَهِدَ طَائِفَةٌ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمَنْ  
الْكَافِرِينَ غُلِقَتْ أَسْوَاقُهُمْ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُرْتَبِنٌ مِنْ رَبِّهِمْ قَالُوا إِنَّمَا كُنَّا نَعْبُدُ اللَّهَ وَمَا كُنَّا نَدْعُوهُ إِلَّا حُجُوتًا لَمَنِ  
فهذا مرة بعد مرة ولا يستقص هذا بقوله تعالى تَزَيَّجَهَا جَزَاءً مَرَّتَيْنِ وقوله صلى الله عليه وسلم ثلثة يوتون اجرهم مرتين فان المرتين  
هنا الضعفتان هما المثلان هما المثلان في القدر بقوله تعالى يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وقوله فَأَنْتَ أَكْثَرُ ضَعُفَيْنِ اى ضعف ما  
يعذب به غيرها وضعف ما كانت توتى ومن هذا قول انس ان شق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين واشقيتين  
وفرتين كما قال في اللفظ الاخر ان شق القمر فلتين وهذا امر معلوم قطعاً انه انما انشق القمر مرة واحدة والفرق معلوم بين ما يكون  
مرتين في الزمان وبين ما يكون مثلين وجزأين ومرتين في امضا عفة قال الثاني يتصور فيه اجتماع المرتين في ان واحد والاول لا يتصور  
فيه ذلك وما يدل على ان الله لو بشرع الثلث جملة نه قال تعالى وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ الى ان قال بعولتهن  
احق بردهن في ذلك فهذا يدل على ان كل طلاق بعد الدخول المطلق احق فيه في الرجعة سوى الثالثة المذكورة بعد هذا وكذلك  
قوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ بَعْدِ تَبَيُّنٍ إِلَى قَوْلِهِ فَإِذَا أَبْلَغْتَ مِنْ أَجْلِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ فَغُرُوبِ وَأَمَّا قَوْلُهُنَّ بِمَنْعِهِنَّ  
فهذا هو الطلاق المشرع وقد ذكر الله سبحانه وتعالى اقسام الطلاق كلها في القرآن وذكر احكامها فذكر الطلاق قبل الدخول انه  
لا عدل فيه وذكر الطلقة الثالثة وانما تحرم الزوجة على المطلق حتى تكلم بزجاء غيره وذكر طلاق الفداء الذي هو الحلم وسماه فدية  
ولو يحسبه من الثلث كما تقدم وذكر الطلاق الرجعي الذي يطلق احق فيه بالرجعة وهو ما عدل هذه الاقسام الثلاثة وهذا هو  
احمد والشافعي وغيرهما على انه ليس في الشرع طلقة واحدة بعد الدخول بغير عوض بائنة وانه اذا قال لها انت طالق طلقة بائنة  
كانت رجعية ولمغور وصفها بالبينونة فانه لا يملك اياها الا بعوض دام ابو حنيفة فقال تبين بذلك ان الرجعة حق له وقد

استقطبوا الجمهور يقولون وان كانت الرجعة حلاله لكن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه فلا يملك اسقاطه الا باختيارها  
وبذلها العوض وسوالها ان تفتدي بنفسها منه بغير عوض في احد القولين وهو جواز التحلم بغير عوض اما اسقاط حقها  
من الكسوة والنفقة بغير سوالها ولا بذلها العوض في خلاف النص والقياس قالوا وايضا فانه سبحانه شرع الطلاق على اكمل  
الوجوه وانفعها للرجل والمرأة فاذ هو كائنا يطلقون في الجاهلية بغير عد فيطلق احدهم المرأة على اشد ما ويراجعها وهذا وان كان فيه  
رفع بالرجل ففيه اضرار للمرأة فتسبح سبحانه ذلك بثلاث وقصر الزوج عليها وجعل ما حق بالرجعة ما لو تنقض عدتها  
فاذا استوفى العدة الذي ملكه حرمت عليه فكان في هذا فرق بالرجل اذ لو تحرم عليه باول طلاقه وبالمراة حيث لو يجعل البذل أكثر  
من ثلاث فهذا شرعه وحكمته وحدوده التي جعلها لعباده فلو حرمت عليه باول طلاقه ليطلقها كان خلاف شرعه وحكمته وهو  
لو يملك ايقاء الثلاث جملة بل نعم ملك واحدة فالزائد عليها دون ما دون لعنفه قالوا وهذا كما انه لو يملك ابانتها بطلقة واحدة  
اذ هو خلاف ما شرعه لو يملك ابانتها بثلاث مجموعة اذ هو خلاف شرعه ونكته المسألة ان الله لو يجعل للامة طلاقا بانفاطالا  
في موضعين احدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلقة الثالثة وما عداها من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة هذا  
مقتضى الكتاب كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور منهم الامام احمد والشافعي واهل الظاهر قالوا لا يملك ابانتها بدون الثلاث الا في  
التحلم ولا صحاب مالك ثلثة اقول فيما اذا قال انت طالق طلقة لا رجعة فيها واحدا انها ثلاث قاله ابن الماكشون لانه قطع  
حقه من الرجعة وهي لا تنقطع الا بثلاث فجاءت الثلاث ضرورة الثاني انها واحدة بائنة كما قال وهذا قول ابن القاسم لانه يملك ابانتها  
بطلقة بعوض فملكها بدونه والتحلم عنده طلاق الثالث انها واحدة رجعية وهذا قول ابن وهب هو الذي يقتضيه الكتاب  
والسنة والقياس عليه الاكثر **فصل** في المسألة الثانية وهي قوع الثلاث بكلمة واحدة فاختلط الناس فيها على  
اربعة مذاهب احدها انه يقع وهذا قول الائمة الاربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضي الله عنهم الثاني انها لا تقع  
بل ترد لانها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو بدعة وهذا المذهب حكاة  
ابو محمد بن حزم وحكي للامام احمد فانكره وقال هو قول الرافضة الثالث انه يقع واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابن عباس رضي الله  
عنهما ذكره ابو داود عنه قال الامام احمد وهذا مذهب ابن اسحق يقول خالف السنة في رد الى السنة انتهى وهو قول طاووس و  
عكرمة وهو اختيار شيخنا الاسلام ابن تيمية الرابع انه يفرق بين المدخول بها وغيره فوقع الثالث بالمدخول بها وتقع بغيرها  
واحدة وهذا قول جماعة من اصحاب ابن عباس هو مذهب اسحق بن راهويه فيما حكاة عنه محمد بن نصر المروزي في كتابه اختلاف  
العلماء قاما من لو وقعها بجملة فاحتجوا بانها طلاق بدعة محرمة والبدعة مردودة وقد اعترف ابو محمد بن حزم بانها لو كانت بدعة  
محرمة لوجب ان ترد وتبطل لكنه اختار مذهب الشافعي ان جمع الثلاث جائز غير محرمة وستاتي حجة هذا القول ما فيه واما من  
جعلها واحدة فاحتج بالنص والقياس قاما النص فما رواه عمر بن جرير عن ابن طاووس عن ابيه ان ابا الصهباء قال لابن عباس  
الم تعلم ان الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدر من امارة عمر قال نعم واه مسلم في صحيحه  
وفي لفظه لم تعلم ان الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدر من خلافة عمر ترد الى واحدة قال نعم وقال  
ابو داود حدثنا احمد بن صالح ثنا عبد الرزاق ان ابن جرير قال اخبرني بعض بني ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد زيد بوركاة واخوته ام بركاة ونكح امرأته من مزنية فجمعت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يعني عني الا كما اتعفى هذه الشعرة لشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية قد عا بوركاة واخوته ثم قال بجلسائه الا ترون ان فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد زيد و فلانا مته كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد زيد طلقها ففعل ثم قال راجع امرأتك ام بركاة واخوته فقال في طلقها مثلثا يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلي يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لبعثتهن وقال الامام احمد حدثنا سعد بن ابراهيم قال ثنا ابى عن محمد بن اسحق قال حدثنا داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال طلق بركاة بن عبد زيد اخو بني المطلب امرأته ثلثا في مجلس احد فخرن عليها حزنا شديدا قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتمها فقال طلقتمها ثلثا فقال في مجلس احد قال نعم قال فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت قال فراجمها و كان ابن عباس يروى غما الطلاق عند كل طهر قالوا واما القياس فقد تقدم ان جمع الثلث محرم ببدعة والبدعة مبرورة لا نهال يست على امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وساتوا ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة قالوا ولو لم يكن معنا الا قوله تعالى شهادة احد هما اربع شهدا بالله وقوله ويد راعنها العذلين تشتم هذا ربيع شهادات بالله قالوا وكذلك كل ما يعتبر به التكوار من حلف او اقرار بشهادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فلو قالوا تحلف بالله خمسين يمينا ان فلانا قتل ما كانت يمينا واحدة قالوا وكذلك الاقرار بالزنا كما في الحديث ان بعض الصحابة قال لما عزان اقررت اربع جرحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا لا يعقل ان يكون الاربعة في جملة واحدة اما الذين فرقوا بين المدخول بها وغيره فلهو محتمل ان احداهما مخرجه ابوداود بسناد صحيح عن طاووس ان رجلا يقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال ما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر رضى الله عنه وصدا من امارة عمر فلما راي عمر الناس قد تنازعوا فيها قال اجيزوهن عليهم الحجة الثانية انها تبين لقوله انت طالق في صا د فيها ذكر الثلث وهي باق فيلغو وراى هؤلاء ان الزام عمر بالثنت هو في حق المدخول بها وحديث ابى الصهباء في غير المدخول بها قالوا وفي هذا التفريق موافقة المنقول من المجتهدين وموافقة القياس قال بكل قول من هذه الاقوال جماعة من اهل الفتوى كما حكاها ابو محمد بن حزم وغلاة ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من اهل البيت قال الموقعون للثالث الكلام معكم في مقامين احدهما تحريم جمع الثلث والثاني وقوعها جملة ولو كانت محرمة ونحن نتكلم معكم في المقامين فاما الاول فقد قال المشافعي وابو ثور واحمد بن حنبل في احد الروايتين عنه وجماعة من اهل الظاهر ان جمع الثلث سنة واجتبه عليه بقوله تعالى فان طلقها فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولو يفرق بين ان تكون الثلث مجموعة او مفارقة ولا يجوز ان نفرق بين ما جمع الله بينه كما لا يخفى بين ما فرق الله بينه وقال تعالى فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فليفرق وقال ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الاية ولو يفرق وقال المطلقات متاع بالمعروف وقال يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فليفرق قالوا وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ان عويمر العجلي طلق امرأته ثلثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يامر بطلاقها قالوا لو كان جمع الطلاق الثلث معصية لما اقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو طلاقها ان يكون قد رقس



وهي امرأة حواشين حرمت عليهما للمعاك فان كان الاول فالحجة منه ظاهرة وان كان الثاني فلا شك انه طلقها وهو يظنها امرأته  
فلو كان حراما لميته هاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت قد حرمت عليه قالوا في صحيح البخاري من حديث القاسم بن محمد  
عن عايشة ام المؤمنين رضي الله عنها ان رجلا طلق امرأته ثلثا فترجعت فطلق فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اتصل للاول قال لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الاول فلم يتكلم صلى الله عليه وسلم ذلك وهذا يدل على اباحة جمع الثلث وعلى  
وقوعها اذ لو وقع لو وقف رجوعها الى الاول على ذوق الثاني عسيلتها قالوا في الصحيحين من حديث ابى سلمة بن عبد الرحمن ان فاطمة  
بنت قيس اخبرته ان زوجها ابا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلثا ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة ام المؤمنين رضي الله عنها فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته ثلثا فهل لها نفقة فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها العدة وفي صحيح مسلم في هذه القصة قالت فاطمة فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال كوطقتك قلت ثلثا فقال صدق ليس لك نفقة وفي لفظه قالت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلثا وانى اخاف ان يقع حملي في  
لفظها عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المطلقة ثلثا ليس لها سكنى ولا نفقة قالوا وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى  
ابن العلاء عن عبيد الله بن الوليد القرصاني عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت  
قال طلق جدى امرأة ابا حفص فطلقها فانطلقوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اتى الله  
جدا ما ثلث فله امة تسعمائة وسبعة وتسعون فعلا وزكيا ثم انشا الله عذبه وان شاء غفر له وزكاه بعضهم عن صدقة بن  
ابى عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن ابيه عن جده قال طلق بعض آبائى امرأته فانطلق بنوه الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان ابانا طلق امة الفاهل له من محرم فقال ان اباكم لو يتق الله فيجعل له محرم جابت منه  
يثلث على غير السنة وتسعمائة وسبعة وتسعون ثم في عنقه قالوا وروى محمد بن شاذان عن يعلى بن منصور عن شعيب  
ابن زريق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما انه طلق امرأته وهي حائض ثم اراد  
ان يتبعها بطلقتين اخرتين عندا لقرأتين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بن عمر ما هكذا امرك الله اخا  
السنة وذكر الحديث وفيه نقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلثا كان لى ان اراجعها قال لا كانت تبين وتكون معصية قالوا وقد  
روى ابو داود في سننه عن نافع عن ابن عجيبر بن عبد يزيد بن ركانة ان ركانة ابن عبد يزيد طلق امرأته سميمة البتة فاخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما اردت الا واحدة فقال ركانة والله ما اردت الا واحدة  
فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان وفي جامع الترمذى عن عبيد الله بن على  
ابن يزيد بن ركانة عن ابيه عن جده انه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما اردت الا واحدة قال الله  
قال الله قال هو على ما اردت قال الترمذى لا تعرفه الا من هذا الوجه وسألت محمد بن عيسى عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب ووجه  
الاستدلال بالحديث انه صلى الله عليه وسلم احلفه انه اراد بالبتة واحدة فدل على انه لو اراد بها اكثر لوقع ما اراد به ولو لم يفرق  
الحال لم يحلفه قالوا وهذا اصح من حديث ثابن جريح عن بعض بنى رافع عن عكرمة عن ابن عباس انه طلقها ثلثا قال ابو داود  
كشاه ولد الرجل اهل اعلم به ان ركانة انما طلقها البتة قالوا وبن جريح انما رواه عن بعض بنى رافع فان كان عبيد الله فهو ثقة

معروف وان كان غيره من اخوته فجهول العدالة لا تقوم به حجة قالوا اما طريق الامام احمد ففيها بن اسحق الكلام فيه معروف  
وقد حكى الخطابي ان الامام احمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها قالوا واحم ما معك حديث ابن الصهباء عن ابن عباس قد  
قال البزعي هذا الحديث احد ما اختلف فيه البخاري ومسلم فخرج مسلم وتكره البخاري واظنه تركه بخالفة سائر الروايات عن ابن عباس  
ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلث فقال فهذه رواية سعيد بن جبيرة وعطاء بن ابي رباح ومجاهد وعكرمة وعمر بن دينار ملك  
بن امارت ومحمد بن ايس بن النكير قال ورويناها عن معاوية بن ابي عياش الانصاري كلهم عن ابن عباس انه اجاز الثلث مضاه  
وقال ابن المنذر فغير جاز ان يظن بابن عباس انه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم يوفق بخلافه وقال الشافعي فان كان معني  
قول ابن عباس ان الثلث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة يعني انه يامر النبي صلى الله عليه وسلم فاذي  
يشبهه والله اعلم ان يكون ابن عباس قد علم انه كان شيئا فانسجه قال البيهقي رواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا  
التاويل يريد البيهقي ما رواه ابو داود والنسائي من حديث عكرمة في قوله تعالى المطلقات يترجنن بأنفسهن ثلثة قروء الاية  
في ذلك ان الرجل كان اذا طلق امرأته كان احم برجعتهما وان طلقها ثلثا فانسجه ذلك فقال المطلق مرتان قالوا فيحتمل ان الثلث كانت تجعل  
واحدة من هذا الوقت بمعنى ان الزوج كان يتمكن من المراجعة بعدها كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة ثم نسجه ذلك وقال  
ابن جرير يمكن ان يكون ذلك ناعما في نوع خاص من الطلاق الثلث وهو ان يفرق بين الالفاظ كان يقول انت طالق انت طالق انت  
طالق وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد ابى بكر رضي الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم لو يكن فيهم اخذوا بخلاف  
فكانوا يصدقون نهم اراوا به التأكيد لا يريدون به الثلث فلما ارى عمر رضي الله عنه في زمانه امورا ظهرت واحوا لا تغيرت منهم  
من حمل اللفظ على التكرار الزمهم الثلث وقالت طائفة معني الحديث ان الناس كانت عادتهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ايقام الواحدة تريد عما حق تنقضي عدتها وتواصدا والطلاق الثلث جملة فتتابعوا فيه ومعني الحديث على هذا كان الطلاق  
الذي يوقعه المطلق الا ان ثلثا يوقعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر واحدة فهو اخبار عن واقع لا عن المشروع  
وقالت طائفة ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجعل الثلث واحدة ولا انه علم بذلك واقرو  
عليه ولا حجة الا فيما قاله او فعله او علم به فاقرو عليه ولا يعلم صحة واحدة من هذه الامور في حديث ابن الصهباء قالوا واذا اختلفت  
علينا الاحاديث نظرنا الى ما عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم اعلم بسننه فنظرنا فاذا الثابت عن عمر بن الخطاب  
الذي لا يثبت عنه غيره ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل ثنا زيد بن وهب انه رفع الى عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه رجل طلق امرأته الفاق فقال له عمر اطلقت امرأتك فقال لما كنت العيب فعلا عمر بالذوق وقال غايك فيك من ذلك ثلث  
وروى وكيع عن الامام عن حبيب بن ابي ثابت قال جاء رجل الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال في طلق امرأتك فقال له  
علي كرم الله وجهه بانه منك بثلث واقسم سائرهن بين نسائك وكرى وكيع ايضا عن جعفر بن برقان عن معاوية بن ابي يحيى  
قال جاء رجل الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال طلق امرأتك فقال بانت منك بثلث وكرى عبد الرزاق عن سفيان  
الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما طلق امرأتك فقال لابن عباس ثلث ثمها  
عليك وبقيته عليك ونزلا اتخذت ايات الله هزنا وروى عبد الرزاق ايضا عن معمر بن الامام عن ابوهيم عن علقمة قال جاء

رجل إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال في خلقت امرأتى تسع وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها منك وسائرهن  
 عدوان وذكر أبو داود في سننه عن محمد بن أبي سنان ابن عباس رضي الله عنهما وأباهما زوجة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما  
 سئلوا عن نيكوي طلقها زوجها قلنا فكلهم قال لا تحمل حتى تنكح زوجا غيره قالوا فلهذا أصح ما يصح رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تسمعون  
 قلا وقعوا الثلث جملة ولو لو يكن منهم إلا الحديث الملهو وحده لكفى فإنه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من  
 الطلاق الرجعي فيجعل محرما وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لو حرم عليه وإباحته على من لا تحمل له ولو فعل ذلك حرم لها  
 اقرب عليه الصحابة فضلا عن أن يوافقوه ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثلث واحدة  
 لو يخالفها ويفتي بغيرها موافقة لعمرو قد علم مخالفتها له في العلن بحجبه بالاثنتين من الأخوة والأخوات وغير ذلك قالوا ونحن  
 في هذه المسألة نقيم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علم بسننه وشرعه ولو كان مستقرا من شريعته أن الثلث  
 واحدة وقفي والأمر على ذلك لم يخف عليهم ويعلم من بعدهم ولو جرحوا الصواب فيه ويوفى له من بعدهم يروى خبر الأمانة و  
 فقيها غير يكون للثلاث واحدة ويخالفه قال المانعون من وقوع الثلث التها كوفي هذه المسألة وغيرها إلى من أقسم الله سبحانه  
 وتعالى اصدق قسم أبراهة أنا لا تؤمن حتى نحكم فيما شجب بيننا أو نرضى بحكمه لا يلحقنا فيه حرج ونسلم تسليمنا إلى غيره كأننا  
 من كان اللهم إلا أن يجمع أمته أجماعا متيقنا فيه لا يشك فيه على حكمه فهو الحق الذي لا يجوز خلافه وبإذن الله ان يجمع الأمة  
 على خلاف سنة ثابتة عنه أبدا ونحن قلا وجدنا كوفي من الأدلة ما ثبتت المسألة به بل بدونه ونحن نناظر كوفيها طعنهم به  
 في تلك الأدلة وفيما عارضتمونا به على أن لا نخكو على أنفسنا الانصاع عن الله وانصا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجماعا  
 متيقنا لا شك فيه وما عدا هذا فعرضه للنزاع وغايته أن يكون سائغ الاتباع لا لزمه فلتكن هذه المقدمة سلفا  
 لنا عند كوفي قال تعالى فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ فَقَدْ تَنَازَعْنَا خُفْرًا نَمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى  
 رَحْمَتِهِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ الْبَتَّةَ وَسَيَأْتِيْنَا حَقُّ الصَّحَابَةِ وَأَسْعَدِيَّةٍ فِيهِمَا فَنَقُولُ مَا مَنَعَكَوَلْتَحْرِيمُ جَمْعِ الثَّلَاثِ فَلَا رَيْبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
 نزاع ولكن الأدلة الدالة على التحريم حجة عليكم كما تقولون القرآن دل على جواز الجمع فلهي غير مقبولة بل باطلة وغاية ما قسمكم  
 به اطلاق القرآن للفظ الطلاق وذلك لا يعم جائزه ومحرمه كما لا يدخل تحريمه طلاق الحائض وطلاق الموطوءة في طهر كما لا يدخل في ذلك  
 الأمثل من عارض السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الاطلاقات سواء معلوم أن القرآن لو يدل على جواز كل طلاق  
 حتى تحمله ما لا يطيقه وإنما دل على أحكام الطلاق والمبين عن الله عز وجل بين حلاله وحرامه ولا ريب أننا سعد بظاهر القرآن  
 كما بينا في صدر الاستدلال أنه سبحانه لو يشرع قط طلاقا بآثنا بغير عوض للمدخل بها إلا أن يكون آخر العدد وهذا كتاب الله  
 بيننا وبينكم غاية ما تمسكت به بالفاظ مطلقة قيدتها السنة وبينت شروطها وأحكامها وأما استدلالكم بأن الملاحن طلق  
 امرأته ثلثا بحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أصح من حديثه ما بعده من استدلالكم على جواز الطلاق الثلث بكلمة  
 واحدة في نكاح يقصد بقاؤه ودوامه أو المستدل بهذا أن كان ممن يقول أن الفرقة وقعت بعقيد لعان الزوج وحده كما يقوله  
 الشافعي وعقيد لعانها وان لو يفرق كما كوفي يقوله أحمد في أحد الروايات عنه فالاستدلال به باطل لأن الطلاق الثلث حينئذ  
 لغو لم يفد شيئا وان كان ممن وقف الفرقة على تفرق الكا كوفيهم الاستدلال به أيضا لأن هذا النكاح لو ببق سبيل إلى بقاءه فقام

بل هو واجب الازالة وموجب التحريم فالطلاق الثلث هو كذا مقصود اللعان ومقر له فان غايته ان يحرمها عليه حتى تنكح تزوجاً  
غيره وفرقة اللعان تحرمها عليه على الابد لا يلزم من نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحق التحريم على التابيد نفوذه في  
نكاح قانوسطوب لبقاء والدام ولهذا وطلقها في هذا الحال هي حائض ونفساء او في طهر جامعها فيه لو يكن عاصياً لان هذا الكلام  
مطلوب الازالة موجب التحريم ومن العجب انكم تمسكون بقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الطلاق المذكور ولا تمسكون بالكل  
وغضبه للطلاق الثلث من غير الملاعة وتسميته لعياً بكتاب الله كما تقدم فكريين هذا الاقرار وهذا الكاقر نحن بحمد الله قائلين  
بالامر من مقرون لما اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم منكرين لما انكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وما استدلوا به لا كوجوه حديث عائشة  
ان رجلاً طلق ثلثاً فتروجت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحل للاذل قال لا حتى يذوق العسيلة فهلا ما لا نأزعه عنكم فيه  
هو حجة على من اكتفى بحج وعقد الثاني ولكن ابن في الحديث انه طلق الثلث بقول واحد بل الحديث حجة لنا فانه لا يقال فعل ذلك ثلثاً  
وقال ثلثاً الا من فعل قال مرة بعد مرة وهذا هو المحقول في لغات الامم عربيه وحجهم كما يقال قد ذه ثلثاً وشتمه ثلثاً وسلم عليه ثلثاً  
قالوا وما استدلوا به لا كوجوه حديث فاطمة بنت قيس فمن العجب العجائب انكم خالفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تاويلاً صحيحاً وهو سقوط  
النفقة والكسوة للبائن مع صحته وصراحته وعدم ما يعارضه مقاوماته وتسكتون فيما هو محمل بل بيانه في نفس الحديث مما  
يبطل تعلقه كونه فان قوله طلقها ثلثاً ليس بصريح في جميع ما يل كما تقدم كيف في الصحيح في خبرها نفسه من رواية الزهري عن عبد الله  
ابن عبد الله بن عتبة ان زوجها ارسل اليها بتطبيقه كانت بقيت لها من طلاقها في لفظ في الصحيح انه طلقها اخر ثلثاً تطبيقاً  
وهو سند صحيح متصل مثل الشمس فكيف ساء كونه تركه الى التمسك بلفظ محمل هو ايضا حجة عليكم كما تقدم قالوا وما استدلوا به  
حديث عباد بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق في خبر في غاية السقوط لان طريقه يحيى بن العلاء عن عبد الله بن الوليد  
الوصافي عن ابراهيم بن عبيد الله ضعيف عن هالك عن محمد بن عجلون ثم الذي يدل على كذبه وبطلانه انه لم يعرف في شيء من الآثار  
صحيحها ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها ان والد عباد بن الصامت ادرك الاسلام فكيف يجده فهذا محال بلا شك واما  
حديث عبد الله بن عمر فاصله صحيح بلا شك لكن هذه الزيادة والوصلة التي فيه نقلت يا رسول الله لوطلقها ثلثاً اكانت تحل  
لي انما جاءت من رواية شعيب بن زياد وهو النشامي وبعضه يقلبه فيقول زريق بن شعيب كيف ما كان فهو ضعيف ووجه  
لو يكن فيه حجة لان قوله لوطلقها ثلثاً بمنزلة قوله لو سلت ثلثاً او قررت ثلثاً او نحو مما لا يعقل جمعه واما حديث نافع بن عجلون الذي  
رواه ابو داود ان ركناً طلق امرأته البتة فاحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراد الا واحدة فمن العجب انهم يقولون نافع بن عجلون  
الذي لا يعرف حاله البتة ولا يدري من هو ولا ما هو علي بن جرير ومعه عبد الله بن طاووس في قصة ابني الصمبياء وقد شهد  
امام الحديث محمد بن اسمعيل البخاري بان فيه اضطراباً هكذا قال الترمذي في الجامع وذكره في موضع اخر انه مضطرب  
فتارة يقول طلقها ثلثاً وتارة يقول واحدة وتارة يقول البتة وقال الامام احمد وطرقه كلها ضعيفة وضعفه ايضا البخاري  
حكاية المتذري عنه تركه يقدم هذا الحديث المضطرب البخاري رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جهميم بحالة بعض  
بني ابي رافع هذا اولاد لا تابعيون وان كان عتبة الله اشهر هو وليس فيهم متهمة بالكذب قد روى عنه ابن جرير وممن يقبل رواية  
البخاري ويقول رواية العدل عنه تعديل له فهذا حجة عندنا فاما ان يضعفه ويقدم عليه رواية من هو مثله من الجهالة

ابو عبد

واشد فكلما تقاها الامران يتساقط رايها هذا بين الجمهورين ويعدل الى غيرهما واقفا فعند ذلك نظرنا في حديث سعد بن ابى عبيد بن جابر  
صحيح الاسناد وقلة العللة تدليس محمد بن اسحق بقوله حدثني داود بن الحصين ولكن رايه ابو عتيك الله انما هو في مستدركه  
وقال سنده صحيح فوجدنا الحديث لعله لا يصدق احدهما باسناد في مواضع قد تحتمل هو وغيره بهذا الاسناد بعينه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رزىب على رزجها الى لعاص بن الربيع بالنكاح الاول لم يحدث شيئا واما داود بن الحصين عن عكرمة فلم  
تزل الائمة تحجبه وقد احتجوا في حديث العرافة اشك فيه ولو يخرج منه من يقدرها بخمسة او سبق او دونها مع كونها على خلاف الاحاد  
التي هي فيها عن بيع الرطب بالتمر فما ذنبه في هذا الحديث سوى رايه ما لا يقولون به وان قد حتم في تكملة ولعلكم فاعلون جاءكم ما  
قبل لكم بهن الساقض فيها ما احتجتم به انتم وائمة الحديث من رايه وارضى البخاري لادخال حديثه في صحيحه **فصل** واما تلك  
المسالك الموعزة التي سلكتموها في حديث ابى الصمباعة فلا يصح شي منها اما المسالك الاول هو انفرد مسلم بروايته في اعراض البخاري عن فتاوى  
شكاة ظاهر عجزه عما رواه ما ذكرنا في الحديث ثانيا فانفرد مسلم به بشيء هو في قبوله نعترا واحدا مثل هذا في كل حديث ينفرد به مسلم عن  
البخاري هل قال البخاري قط ان كل حديث لم يدخله في كتابه فهو باطل ليس محجة او في حديثه كوا حجة البخاري باحاديث خارجة صحيح  
ليس لها ذكر في صحيحه وكو صحيح من حديث خارج عن صحيحه فانه انما هو في كتابه سائر ما روته له عن ابن عباس فلا ريب ان عن ابن عباس  
في ايتين صحيحتين بلا اشك احمد فاما توافق هذا الحديث والاخرى تخالفه فان اسقطنا رايته بروايته مسلم الحديث على انه  
بمحمد الله سالوا وافقت الروايات عنه على مخالفة ما له اسوة امثاله وليس يؤول حديث خالفه راويه منسألكم هل الاخذ بما  
رواه الصحيح كى عندكم او بما رواه فان قلتم الاخذ بروايته وهو قول جمهور كونهم مورا لامة على هذا فليتمنا مونة الجواب ان قلتم الاخذ  
برايه امرينا كومن تناقضكم كما لا حيلة لكم في دفعه ولا سيما عن ابن عباس نفسه فانه في حديثه بركة وتخيروا ولو يكن بيعها طلاقا  
وراي بخلافه وان بيع الامة طلاقا فاخذتروا صيتم بروايته وتركتم رايه فها لا فعلتم ذلك فيما نحن فيه وقلتم الرواية معصومة  
وقول الصحيح في غير معصوم مخالفة لما رواه لا يحتمل احتمالات عديدة من نسيان او تاويل واعتقاد معارض راجح في ظنة اعتقاد  
انه منسوخ او مخصوص او غير ذلك من الاحتمالات فكيف يسوغ ترك رايه مع قيام هذه الاحتمالات وهل هذا الاثر معلوم  
لمظنون بل جمهور قالوا وقد روى ابو هريرة رضي الله عنه حديث التسميع من ولو خالف الكل ياتي بخلافه فاخذتروا بروايته ولو كنتم  
ولو تتبعنا ما اخذتم فيه برواية الصحيح دون فتواه لاطال قالوا واما دعوا كون نسخ الحديث في ثبوت معارضه مع ما رواه فان هذا  
واما حديث عكرمة عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثالث فلو صح لو يكن فيه حجة فانه انما فيه ان الرجل كان يطلق  
امرأته ويراجعها بغير عد فنسخ ذلك وقصر على ثلث فيها تنقطع الرجعة فاين في ذلك الا نزام بالثلاث بقوله واحد فكيف يستمر المنسوخ  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدا من خلافة عمر رضي الله عنه لا تعلم به الامة وهو من اهم الامور المتعلقة بحل  
الدوام فكيف يقول عمران الناس قد استعملوا في شيء كانت له فيه اناة وهل للامة اناة في المنسوخ بوجه ما توكلت معارض الحديث  
الصحيح بهذا الذي فيه على بن الحسين بن واقد وضعفه معلوم واما حمل الحديث على منطلق انت طالق انت طالق انت طالق  
ومقصود التاكيد بما بعد الاول فسياق الحديث من اوله الى آخره يرد فان هذا الذي ادلتوا به حديث عليه لا يتغير بوفاة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف على عهد واحد خلفائه وهم جاز الى اخر الدهر من بينوه في قصد التاكيد لا يفرق بين بر وفاجر

وصادق وكاذب بل يردده الى نيته وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقا برا كان او فاسقا او ايضا فان قوله ان الناس قد استجملوا وتنابعوا في شئ كانت له مخفيه انا فلو انا امضيتها عليهم اخبار من عمر بن الناس قد استجملوا ما جعلهم في فسحة منه وشرعه متراخيا بعضه عن بعض رحمة بهور فقلوا انا له لثلاث لا ندم مطلق فيذهب حبيبية من يده من اول هذه فيعز عليه تداركه فجعل له انا ومهله ويستعقبه فيها ويرضيه ويذل ما حدثه الغضب للداعي الى الفراق ويراجع كلاهما الذي عليه المعروف فاستجملوا فيما جعل له مخفيه انا ومهله وادعوه بفرد واحد فرأى عمر رضي الله عنه انه يلزمهم ما التزموه عقوبة له فاذ علم المطلق ان زوجته وسكنه تحرم عليه من اول مرة بمجمعه الثالث كف عنها ورجع الى الطلاق المشروح المأذون فيه وكان هذا من تاذيب عمر رضي الله عنه لوعيته لما اكثروا من الطلاق الثالث كما سياتي مزيد تقريره عند الاعتذار عن عمر رضي الله عنه في اقامه بالثالث هذا وجاء الحديث الذي لا وجه له غيره فان هذا من تأويل الماستكوه المستبعد الذي لا واقفه الفاظ الحديث بل ينو عنه ويافوه واما قول من قال ان معناه كان وقوع الطلاق الثالث الا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فان حقيقة هذا التأويل كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقون واحدة وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلثا والتاويل اذا وصل الى هذا الحد كان من باب لا تغارو التحريف لا من باب بيان المأذون كما يصح ذلك بوجه ما فان الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلثا وقد طلق رجال نساء هم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا فمنهم من ردّها الى واحدة كما في حديث عكرمة عن ابن عباس ومنهم من انكر عليه غضبه جعله متلاعبا كتاب الله ولو يعرف ما حكم به عليهم فيهم من اقوة لتأكيد التحريم الذي وجبه الله ومنهم من الزمه بالثالث لكون ما اتى به من الطلاق آخر الثالث فلا يصح ان يقال ان الناس ما زالوا يطلقون واحدة الى ثناء خلافة عمر فطلقوا ثلثا ولا يصح ان يقال انهم قد استجملوا في شئ كانت فيه انا فتمضيه عليه ولا يلائم هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين عهد بوجه ما فان ما مضى منك على عهد بوجه وبعد عهد ثوان في بعض الفاظ الحديث الصحيحة الم تعلم انه من طلق ثلثا جعلت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدرا من خلافة عمر فقال ابن عباس بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدرا من امارته عمر فلما رأى الناس عني عمر قد تنابعوا فيها قال جيزه من عليهم هذا لفظ الحديث وهو باهم اسناد وهو لا يحتل ما ذكره من التأويل بوجه ما ولكن هذا كله عمل من جعل الادلة تبعا للمذهب فاعتقدوا استدلالا من جعل المذهب تبعا للدليل واستدلوا فاعتقدوا لم يمكنه هذا العمل واما قول من قال ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يجعل ذلك ولا انه اعلم به واقوة عليه فتجوابه ان يقال سبحانك هذا بختان خفيون ان يستمر هذا الجعل المحرم المتضمن لتغيير شرع الله ودينه واباحة الفرج لمن هو عليه حرام وتحريمه على من هو عليه حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه خيرا خلق وهو يفعلونه ولا يعلمونه ولا يعلمه هو الوحي ينزل عليه وهو يقهر عليه فذهب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم اصحابه يعلمونه يبدلون في شرعه والله يعلم ذلك لا يوحى الى رسوله ولا يعلم به ثوبتوني بالله رسوله صلى الله عليه وسلم ولا امر على ذلك فيستمر هذا الضلال العظيم والخطا المبين عند كومة امة الخالفة الصديق كلها يعمل به ولا يغيره الى ان فارقه الصديق الدنيا واستمر الخطا والضلal المركب صدرا من

خلافه عمر حتى رأى بعد ذلك براهه ان يلزم الناس بالصواب فهل في الجمل بالصحة وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلفائهم قبح  
 من هذا فقلنا لو كان جعل الثلث واحدة خطأ محضاً لكان اسهل من هذا الخطأ الذي تركبتموه والتاويل الذي تالتموه ووثقتم  
 المسألة بهيأتها لكان اقوى لشانها من هذه الأدلة والاجوبة فتالوا وليس التحاكم في هذه المسألة الى مقلد متعصب كاهياتهم  
 ولا مستوحش من التفرّد اذا كان الصواب في جانبهم وانما التحاكم فيها الى راسخ في العلم قد طال فيه باعه ورحب ببيله ذراعه ورفق  
 بين الشبهة والدليل تلقى الاحكام من نفس مشكوة الرسول عرف المراتب قام فيها بالواجب باشر قلبه اسرار الشريعة وحكمها الباهرة  
 وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة وخاص في مثل هذه المضائق كجها واستوفى من الجانبين بحجها وادله المستعان وعليه  
 التكلان قالوا واما قولكم اذا اختلفت علينا الاحاديث نظراً فيما عليه الصوابه رضى الله عنهم فنعم والله حينئذ لا يتركه الاسلام و  
 عصاية الايمان فلا تطلبين الاعراض بعدهم فان قلبى لا يرضى بغيرهم ولكن لا يليق بكم ان تدعونا الى شئ ونكون اول نافر عنه ومخالف  
 له فقد توفي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكثر من مائة الف عين كلهم قد رآه وسمع منه فهل يصح لكونهم هؤلاء كلهم او عشرهم او  
 عشر عشرهم او عشرين عشرين القول بلزوم الثلث بفرد واحد هذا ولو جهد كل الجهد لو تطيقوا نقله عن عشرين نفساً منهم  
 ابدلنا مع اختلاف عنهم في ذلك فقد صح عن ابن عباس القولان وصح عن مسعود القول باللزوم وصح عنه التوقف ولو كانت احوالكم  
 بالصحة الذين كان الثلث على عهدهم واحدة لكانوا ضاعف من نقل عنه خلاف ذلك ونحن نكفر بكل صحابي مات الى صلح  
 من خلافة عمر وكيفنا مقدمهم وخيرهم وفضلهم من كان معه من الصحابة على عهد بل لو شئنا قلنا واصلد قنا ان هذا  
 كان اجماعاً قديماً لو اختلف فيه على عهد الصديق اثنان ولكن لو ينقض عصر المجعدين حتى حدث الاختلاف فلم يستقر الاجماع  
 لاول حتى صار الصحابي على قولين واستمر الخلاف بين الامة الى اليوم ثم نقول لو يخالف عمر اجماع من تقدمه بل رأى الزامهم بالثلث  
 عقوبة لهم لما علموا انه حرام وتابوا فيه ولا ريب ان هذا سائغ للامة ان يلزموا الناس ما ضيقوا به على انفسهم ولو قبلوا فيه  
 رخصة الله عز وجل تسهيلة ورخصته بل اختار الشدة والعسك في بامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكما  
 نظره للامة وقاديه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الازمنة والاشيخا حتى يتمكن من العلم بتجريب الفعل المعاقب عليه فخافه  
 وامير المؤمنين رضى الله عنهم لو قيل لهم ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو رأى رآه مصلحة للامة يكفهم بها التسارع  
 الى ايقاع الثلث ولهذا قال فلوانا امضينا عليهم وفي لفظ اخر فاجيزوهن عليهم فلا ترى ان هذا رأى رآه مصلحة لا اخبار  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما علم رضى الله عنه ان تلك الامة والرخصة نعمة من الله على المطلق ورحمة براحسان  
 اليه وانه قابلهما بصلها ولو قبل رخصة الله وما جعله له من الامة عاقبه بان حال بيته وبينه ما الزمه ما التزمه من المشدة  
 والاستعجال وهذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق لحكمة الله في خلقه قد راوا شرعاً فان الناس اذا تعدوا احد دة ولو قفوا عند  
 ضيق عليهم ما جعله من اتقاه من المخرج وقد اشار الى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضى الله عنهم من المطلق ثلثنا  
 انك لو اتقيت الله كجمل لك محرجاً كما قاله ابن مسعود وابن عباس فهذا نظر امير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه من الصحابة  
 لانه رضى الله عنه غير احكام الله وجعل حلالها حراماً فهذا غاية التوفيق بين النصوص وفعل امير المؤمنين رضى الله عنه من  
 معه وانتم لو كنتم ذلك لا بالغاد احداً بجانبين فهذا نهاية اقسام الفرقين في هذا المقام الضنك والمعاذ والمصعب والله التوفيق

**ح** رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك هل تحل له بعد ذلك من زوج وصا به رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي الحسن مولى بني نوفل أنه استفتى ابن عباس في ملك كان تحت ملكة فطلقها تطليقتين ثم اعتقا بعد ذلك هل يصح له أن يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في لفظ قال ابن عباس بقيت لك واحدة تنص به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الإمام أحمد عن عبد الرزاق أن ابن المياد قال لعمر بن أبي حسن هذا تحمل صخرة عظيمة انتهى قال المنذرى وأبو حسن هذا قد ذكره غيره وصلاحي وقد وثقه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان غير أن الراوى عنه عمر بن معتب هو قد قال علي بن المديني هو منكر الحديث وقال النسائي ليس بالقوى وإذا عتق العبد الزوجية في جباله ملك تمام الثلث وإن عتق وقد طلقا ثنتين ففيها أربعة أقوال للفقهاء **أحدها** أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره حرقة كانت أمانة وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين بناء على أن الطلاق بالرجال وإن العبد أمة يملك طليقتين ولو كانت زوجته حرقة **والثاني** أن له أن يعقد عليها عقدا مستأنفا من غير اشتراط زوج وأصابه كمال عليه حديث عمر بن معتب هذا وهذا أحد الروايتين عن أحمد وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وأحد الوجهين للشافعية ولهذا القول فقه دقيق فانها أمة حرمتها عليه التطليقتان لنقصه بالرق فاذا عتق في العدة زال النقص وجلس بملك الثلث وأما التكلم بأقية فملك عليها تمام الثلث وله رجعتها وإن عتق بعد انقضاء عدتها بانت منه وحلت له بدون الزوج وأصابه فليس يبعد في القياس **الثالث** أن المأثرة يرجعها في عدتها وإن ينكحها بعد ذلك بدون زوج وأصابه ولو لم يعتق وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم فإن عندهم أن العبد أمة حر في الطلاق سواء ذكر أو أنثى بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبد الله مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد الله طلق امرأته تطليقتين فأمرة ابن عباس أن يرجعها فأبى فقال ابن عباس هي لك فاستحلها بملك يمين **والقول الرابع** أن زوجته إن كانت حرقة ملك عليها تمام الثلث وإن كانت أمة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وهذا قول أبي حنيفة وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على أربعة أقوال **أحدها** أن طلاق العبد أمة سواء وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم حكاه عنهم أبو محمد بن حزم واحتجوا بعموم النص والوارد في الطلاق وإطلاقها وعدم تفرقها بين حر وعبد ولو تجمع الأمة على التفرق فقد صح عن ابن عباس أنه أفتى فإلما له برجعة زوجته بعد طليقتين وكانت أمة وفي هذا النقل عن ابن عباس نظران عبد الرزاق مولى عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أن أبا عبد الله أخبر أن عبد الله كان لابن عباس كانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبثها فقال له ابن عباس لا طلاق لك فراجعها قال عبد الرزاق حدثنا معمر عن سماك بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر رضي الله عنهما أوقال لا ترجع إليها وإن ضرب رأسك فإخذ هذه الفتوى أن طلاق العبد بيد سيده كما أن نكاحه بيد غيره كما ترى عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن عبد الكريم بن أنس عن عطاء عن ابن عباس قال ليس بطلاق العبد وقتة بشئ وذكر عبد الرزاق عن ابن جريح عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وهذا قول أبي الشعثاء وقال الشعبي أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا إلا بأذن سيده فهذا ما أخذ ابن عباس لأنه يرى أن طلاق العبد ثلثا إذا كانت تحت أمة وما أعلم أحدا من الصحابة قال بذلك **والقول الثاني** أنه أي الزوجين رقيق كان الطلاق يسبب رقة اثنتين كما ترى حماد بن سلمة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أكره يطلق الأمة تطليقتين وتعتد بحيضتين والعبد يطلق أمة تطليقتين وتعتد ثلث حيض إلى هذا ذهب عثمان بن





في المحر العبد سواء قال بالطلاق أو قال بالعتق ان لم يكن بينهما ربا كالحملان حاجته الى ذلك كحاجة المحر قال الشافعي احمد اجملا في الاطلاق  
 المحر ان خسر الزوجة في صورتين سواء قال ابو حنيفة ان طلاقه طلاق المحر سواء اذا كانت امرأتهما حرتان اعمالا لا طلاق مخصوص  
 الطلاق وعمومها المحر العبد قال احمد بن حنبل والناس معه صياحه في الكفارات كلها وصيام المحر سواء وحده في السرقة  
 والشراب حد المحر سواء قالوا لو كانت هذه الاثام وبعضها ثابتا لما سبقتمونا اليه ولا خلبتمونا عليه ولو اتفقت اثار الصحابة لم نعد  
 الى غيرهما فان احق لا يعد وهم وبالله التوفيق **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان الطلاق بيد الزوج لا بيد غيلة قال الله تعالى  
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَثَّرَ تَوَاقُؤُكُمْ فَاطْلُقُوهُنَّ مَا تَرَكَنَّ وَأَمْسِلُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَوْفَرُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ  
 فجعل الطلاق لمن نكح وكان له الامساك وهو الرجعة وروى ابن ماجة في سننه من حديث ابن عباس قال في النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجل فقال يا رسول الله سيدى زوجه غيبت عنى ففارقته فبينما هو يمشى فبينما هو يمشى قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال  
 يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبدا امته فويريدان يفترقا بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جبر  
 عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول طلاق العبد بيد سيد له ان طلق جاز وان فرق فمضى احدهما اذا كان له جميعا  
 فان كان العبد له والامة لغيرة طلق السيد ايضا ان شاء وروى الثوري عن عبد الكريم بن الحارث عن عطاء عنه ليس طلاق العبد  
 ولا توكفه بشئ **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان يزوج عبدا امته فويريدان يفترقا بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزوج عبدا امته فويريدان يفترقا بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جبر  
 وعليه عمل الناس **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان يزوج عبدا امته فويريدان يفترقا بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جبر  
 عن عثمان بن مقسوم انه اخبره انه سمع نبيه بن بنت وهب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في المرأة يطلقها زوجها دون الثلث ثم رجعا بعد زواجهما على ما بقي من الطلاق وهذا  
 الاثر وان كان فيه ضعف وجهه فله عليه اكار الصحابة كما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن مالك وابن عيينة عن زهري عن ابن المسيب  
 وحيد بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه  
 يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا امرأة طلقها زوجها تطليقة او تطليقتين فتركها حتى تنكح زوجا غيره فيموت عنها  
 او يطلقها تنكح زوجها الاول فانها عنده على ما بقي من طلاقها وعن علي بن ابي طالب ابى بن كعب عمران بن حصين رضي الله عنهما  
 مثله قال الامام احمد هذا قول الاكابر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بن مسعود وابن عمر بن عباس رضي الله عنهما تعود على  
 الثلث قال ابن عباس رضي الله عنهما تكاح جديد وطلاق جديد ذهب الى القول الاول اهل الحديث فيهم احمد والشافعي ومالك وذهب  
 الى الثاني ابو حنيفة هذا اذا اصابها الثاني فان لم يصبها فمضى على ما بقي من طلاقها عند الجميع وقال النخعي لا يسمع فيها اختلافا ولو ثبت  
 الحديث كان فصل النزاع في المسألة ولو اتفقت اثار الصحابة لكانت فصلا ايضا وامافقه المسألة فمتحاذب فان الزوج الثاني  
 زاهدت اصابته الثلث واعادتها الى الاول يطلق جديد فمادونها الى اصحاب القول الاول يقولون لما كانت اصابة الثاني شرطا  
 في حل المطلقة ثلث الاول لو يكن بد من هدمها لو اعادتها على طلاق جديد اما من طلقت دون الثلث فلم تصادف اصابة  
 الثاني فيها تحريمها زيلها ولا هي شرط في الحل الاول فلم يهدم شيئا فوجودها كعدمها بالنسبة الى الاول احالها له فعادت على ما بقي كما

لو لم يصيبها فان اصابته لا اثر لها البتة ولا لاداء نكاحه وطلاقه معلق بها وبوجه ما لا تأثير لها فيه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلثا لا تحل للاول حتى يطأها الزوج الثاني ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان امرأة رفاعة القرظي جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني فبیت طلاقه وان نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي وان مامعه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك تريد ان ترجعي الى رفاعة لاحق تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وفي سنن النسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العسيلة ابجاء لو لو يزوج فيها عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلثا في تزوجها الرجل فيغلق الباب يرخي الستة فيطلقها قبل ان يدخل بها قال لا تحل للاول حتى يجامعها الاخر فتضمن هذا الحكم امورا اخدها انه لا يقبل قول المرأة على الرجل انه لا يقدر على جماعها اثنان ان اصابته الزوج الثاني شرط في حلها للاول خلافا لمن اكتفى بمجرد العقد فان قوله مردود بالسنة التي لا هر لها الثالث انه لا يشترط الانزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو ذوق العسيلة الرابع انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد العقد المقصود الذي هو نكاح مرغبة كافيها ولا اتصال الخلو به واغلاق الابواب ارخاء الستور حتى يتصل به الوطى وهذا يدل على انه لا يكفي مجرد عقد التحليل الذي لا غرض للزوج والزوجة فيه سوى صوغ العقد واحلالها للاول بطريق لا ولي فانه اذا كان عقد الرغبة المقصود للرد ام غير كان حتى يوجد فيه الوطى فكيف يكفي عقد تيسر مستعار ليحلها لارغبة له في مساكها وانما هو عارية كحمار الفرس المستعار لضارب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تقيم بشاهدا واحدا على طلاق زوجها والزوج منكوك كرا بن وضاح عن ابن ابي مري عن عمرو بن ابي سمية عن زهير بن محمد عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطل عنه شهادته الشاهد ان كل فتكوله بمنزلة شاهد اخر فحاز طلاقه فتضمن هذا الحكم أربعة امورا **احدها** انه لا يكفي بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة قال الانسائي في الشاهد واليمين انما يكون في الاموال خاصة لا تقعر في حدود النكاح والطلاق ولا اعتاق ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية خبيثة عنه على ان العبد اذا ادعى ان سيده اعنته وراق بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا واختاره المحرقي وتصل احمد في شريعتين في عباد دعي كان احدهما ان شريكه اعنت حقه منه وكانا معتبرين عدلين فالعبدان يحلف مع كل واحد منهما بما دعي به حرا ويحلف مع احدهما بيمين نصفه حرا لكن لا يعرف عنه ان الطلاق يثبت بشاهد يمين وقد دل حديث عمرو بن شعيب بهذا انه يثبت بشاهد وتكول الزوج وهو الصواب ان شاء الله تعالى فان حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا يعرف منه ائمة الاسلام الا من احتج به وبني عليه مذهبه ان خالفه في بعض المواضع وزهير بن محمد الراوي عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب في الصحيحين وعمرو بن ابي سلمة هو وخصه انتمسي محجة به في الصحيحين ايضا فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب في المراجعين **الثاني** ان الزوج يستخلف في دعوى الطلاق اذ لم تقعر للمرأة به بينة لكن انما استخلفه مع قوة جانب له دعوى به **الثالث** ان يحكم في الطلاق بشاهد وتكول المدعي عليه واحدا في احدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد التكول من غيرية المدعي فاذا دعت المرأة على زوجها الطلاق واخلفناه لها في احدى الروايتين فنكح قضى عليه فاذا اقامت شاهدا واحدا ولو خلف الزوج على عدم دعواها فلقضاء بالتكول عليه في هذه الصورة اقوى وظاهر الحديث انه لا يحكم على الزوج بالتكول الا اذا اقامت المرأة

شاهد واحد كما هو إحدى الروايتين عن مالك وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله لكن من يقضى عليه به يقول النكول ما  
 أقر أم بينة وكلاهما يحكم به ولكن ينتقض هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص في حجاب بان النكول بدل استغنى به فيما  
 يباح بالبذل وهو الامور حقوقها دون النكاح وتابعه **الرابع** ان النكول بمنزلة البينة لما اقامت شاهدا واحدا وهو شرط البينة  
 كان النكول قائما مقام تمامها ونحن نذكر مذهبنا في هذه المسألة فقال بالقاسم بن الحلاب في تفريره واذا دعت المرأة  
 الطلاق على زوجها لم يحلف على دعواها فان اقامت على ذلك شاهدا واحدا لم تحلف مع شاهد واحد ولو ثبت الطلاق على زوجها وهذا  
 الذي قاله لا يعلم فيه نزاع بين الامة الا ربعة قال لكن يحلف لها زوجها فان حلف برى من دعواها قلنا هذا فيه قولان للفقهاء  
 في ايمان عن الامام احمد احدثهما انه يحلف لدعواها وهو مذهب مالك والى حنيفة والثانية لا يحلف فان قلنا لا يحلف فلا إشكال  
 وان قلنا يحلف فنكحل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك احدثهما انها تطلق عليه بالشاهد  
 والنكول عمال بهذا الحديث وهذا اختيارنا في هذه غاية القوة لان الشاهد النكول سببان من جهتين مختلفتين فقوى  
 جانب دعوى بهما فحكمه فهذا مقتضى الاثر والقياس والرواية الثانية عندنا ان الزوج اذا نكل عن اليمين حبس فان طال حبسه  
 تركت واختلفت الرواية عن الامام احمد هل يقضى بالنكول في دعوى امرأة الطلاق على روايتين ولا نتردد في اقامة الشاهد الواحد  
 بل اذا دعت عليه الطلاق ففيه روايتان في استحلافه فان قلنا لا يستحلف لو يكن لدعواها اثر وان قلنا يستحلف فابى هل يحكم  
 عليه بالطلاق فيه روايتان وسياق ان شاء الله تعالى الكلام في القضاء بالنكول وهل هو اقرا وبديل وقائم مقام البينة في موضعه  
 من هذا الكتاب **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في تخيير الزوجه بين المقام معه وبين مفارقتها من له ثبت في الصحيحين عن  
 عائشة رضي الله عنها قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير الزوجه بداني فقال في ذاك لك امر فلا عليك ان لا تعجلي حتى  
 تستامري ابويك قالت رضي الله عنها وقد علم ان ابواي لو يكونا ليامرا في بفرقه ثور قرأ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّزَوَّاجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ  
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا** **وَأَن كُنتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** **وَأَلَّا تَرَاكَ خَيْرًا** **وَإِنَّ اللَّهَ** **عَلَّمَ  
 الْحَسَنَاتِ** **مِثْلَ كُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا** فقلت في هذا استامرا ابواي فاني ربي الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثور فعل الزواج النبي  
 صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك طلاقا قال ربعة وابن شهاب فاخترت واحدة منهم نفسها فذهبت وكانت  
 البينة قال ابن شهاب كانت بدوية قال عمر بن شعيب هي ابنة الضحاك العامرية رجعت الى اهلها وقال ابن حبيب قد كان دخل  
 بها انتهى قيل لو دخل بها وكانت ثلثة بعد ذلك البعير تقول انا الشقية واختلف الناس في هذا التخيير في موضعين أحدهما في  
 أي شيء كان والثاني في حكمه فاما الاول فالذي عليه الجمهور انه كان بين المقام معه والفرق وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن  
 ان الله تعالى لما خيره بين الدنيا والآخرة ولو تخيرهن في الطلاق وسياق القرآن وقول عائشة يرد قوله ولا ريب انه سبحانه خيره  
 بين الله ورسوله والدار الآخرة وبين الحيوة الدنيا وزينتها وجعل موجه اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله  
 وموجب اختيارهن الدنيا وزينتها ان يمتنعن ويسرحهن سرا حايلا وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع واما اختلافهم في حكمه ففي  
 موضعين أحدهما في حكم اختيار الزوج والثاني في حكم اختيار النفس فاما الاول فالذي عليه معظما اصحاب النبي ونسأوه كاهن ومعظم  
 الامة ان من اختارت زوجها الرطلق ولا يكون التخيير مجردة طلاقا صح ذلك عن عمر بن مسعود وابن عباس وعائشة قالت عائشة

خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فلو يكن طلاقا عن أم سلمة وقريبة اختها وعبد الرحمن بن أبي بكر وصح عن علي بن زيد  
ابن ثابت وجماعة من الصحابة أنها ان اختارت زوجها هي طلاقه رجعية وهو قول الحسن بن زياره عن أحمد بن حنبل عنه اسمع بن  
منصور قال ان اختارت زوجها واحدة يملك الرجعة وان اختارت لنفسها فثلث قال أبو بكر ان فرد بهذا اسمع بن منصور والعمل على  
ما رواه الجماعة قال صاحب المغني وجه هذه الرواية ان التخيير كتابية نوى بها الطلاق فوقع بهجها كسائر كتاباته وهذا هو الذي  
صرحت عائشة وأبو حمزة معها بانكاره ووجه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختار له اذواجه لم يقل في قهره بكن طلاقه ولو يراجع من  
وهو علم الأمة بشان التخيير قد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو يكن ذلك طلاقا في لفظ لو بعد لا طلاقا في لفظ خيرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فكان طلاقا والذي يحظه من قال إنها طلاق رجعية ان التخيير تملك المرأة نفسها الا قد طلقت  
فالتملك مستلزم لوقوع الطلاق وهذا مبني على مقدمتين أحدهما ان التخيير تملك والتانية ان التملك يستلزم وقوع الطلاق  
وكلا المقدمتين ممنوعة فليس التخيير يملك ولو كان تملك لا يستلزم وقوع الطلاق قبل ايقاع من ملكه فان غاية امره ان تملكه  
الزوجة كما كان الزوج يملكه فلا يقع بدون ايقاع من ملكه لو صح ما ذكره كان بائنا لان الرجعة لا تملك بها نفسها ولا تختلف الفقهاء  
في التخيير هل هو تملك او توكيل او بعضه تملك وبعضه توكيل وهو تطبيق منجز او غيلا اثره البتة على مذاهب خمسة والتفرق هو  
مذهب أحمد ما لك فقال ابو الخطاب في راس المسائل هو تملك يقف على القبول وقال صاحب المغني فيه اذا قال امرك بيدك او اختار  
فقلت قبلت لو يقع شيء كان امرك بيدك توكيل فتقولها في جوابه قبلت ينصرف الى قبول الوكالة فلم يقع شيء كما لو قال لاجنبية امر امرأتك  
بيدك فقلت قبلت وقوله اختاري في معناه وكذلك ان قالت اخذت امرى نص عليها أحمد في رواية ابراهيم بن هانئ اذا قال لامرأته  
امرك بيدك فقلت قبلت ليس بشيء حتى يتبين قال اذا قال لامرأته اختاري فقلت قبلت نفسي واخترت نفسي كان ابين انتهى  
وفرق مالك بين اختاري وبين امرك بيدك فجعل امرك بيدك تملك واختاري تخيير لا تملك قال الصحابة وهو توكيل للمشافعي وكان  
أحمد هاهنا تملك وهو الصحيح عند الصحابة والثاني انه توكيل هو القديوق قال الحنفية تملك وقال الحسن بن جماعة من الصحابة هو  
تطبيق تقع به واحدة منجز وله رجعتها وهي رواية ابن منصور عن أحمد بن حنبل قال هل الظاهر جماعة من الصحابة لا يقع به طلاق سواء  
اختارت نفسها او اختارت زوجها ولا اثر للتخيير في وقوع الطلاق ونحن نذكر ما أخذ هذه الأقوال على نجه الاشارة اليها قال صاحب التملك  
لما كان البضع يعود اليها بعد ما كان للزوج كان هذا حقيقة التملك قالوا وايضا فان التوكيل يستلزم اهلية التوكيل لمباشرة ما وكله  
فيه والمرأة ليست باهل ليقام الطلاق ولهذا لو وكل امرأة في طلاق زوجته لم يصح في أحد القولين لانها لا تبشر الطلاق والذين صححوه  
قالوا كما يصح ان يوكل رجل في طلاق امرأته يصح ان يوكل امرأة في طلاقها قالوا وايضا فان التوكيل لا يعقل معناه ههنا فان الوكيل هو الذي يصرف  
ما وكله لان نفسه والمرأة ههنا انما تنصرف لنفسها وتحفظها وهذا فيما في تصرف الوكيل قال صاحب التوكيل للفظ صاحب المغني فهو ان توكيل  
لا يصح فان الطلاق لا يصح تملكه ولا تنقل عن الزوج وانما ينوب فيه غيره عنه فاذا استتاب غيره فيه كان توكيله لا غير قالوا ولو كان  
تملكا كان مقتضاها انتقال ملك اليها في بضعها وهو محال فانه لو يخرج عنها لهذا ولو طليت بشبهة كان المرد لها لا لزوجه ولو ملك  
البضع ملك عوضه لمن ملك منفعة عين كان عوض تلك المنفعة له قالوا وايضا لو كان تملكها كانت المرأة مالكة للطلاق وحسبنا  
يجب ان لا يبقى الزوج مالا مستحالة كون الشيء الواحد بجميع اجزائه ملكا لما لكين في زمن واحد الزوج مالك للطلاق بعد التخيير

فلا تكون هي مالكة له بخلاف ما قلناه هو وكيل فاستنابة كان الزوج مالكا وهي ثابته وكيلة عنه قالوا وايضا فلو قال لها طلق  
نفسك ثم حلف ألا يطلق فطلقت نفسها حدث فدل على انها ثابته منه وانته هو المطلق قالوا وايضا فلو كانه تملك ما ان تريد  
بها انه ملكها بنفسها او انه ملكها ان تطلق فان اردت الاول لم يمكن ان يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت لانها انما ياتى خروجه بضمي  
عن ملكه وانصل به القبول ان اردت الثاني فهو معنى التوكيل ان غيرت العبارة قال المفروقون بين بعض صورته وبعضهم اصحابك  
اذا قال لها امرك بيدك او جعلت امرك اليك او ملكتك امرك فذلك تملك واذا قال لها اختارى فهو اختيارى قالوا والفرق بينهما حقيقة  
وحكما اما الحقيقة فلان اختارى لو تضمن اكثر من تخييرها لم يملكها بنفسها وانما خيرا بين امرين بخلاف قوله امرك بيدك فانه لا يكون  
بيدها الا وهي مالكة واما الحكم فلانه اذا قال لها امرك بيدك وقال اردت به واحدة فالقول قوله مع يمينته واذا قال اختارى فطلقت  
نفسها ثلثا وقعت ولو قال اردت واحدة الا ان تكون غير مدخول بها فالقول قوله في رادته الواحدة قالوا لان التخيير يقتضى ان لها ان  
تختار لنفسها ولا يحصل لها ذلك الا بالبيئونة فان كانت مدخولا بها لم تكن مدخولا بها بانت بالواحدة وهذا  
بخلاف امرك بيدك فانه لا يقتضى تخييرها بين نفسها وبين زوجها بل تملكها امرها وهو اعم من تملكها الا بانه بثلث او بواحدة  
تتقضى بها عدتها فان اراد بها احد محتمليه قبل قوله وهذا بعينه يرد عليهم في اختارى فانه اعم من ان تختار البيئونة بثلث او بواحدة  
وتتقضى بها عدتها بل امرك بيدك اصريح في تملك الثلث من اختارى لانه مضاف ومضاف اليه في جميع امورها بخلاف اختارى  
فانه مطلق لا عموم له فمن اين يستفاد منه الثلث وهذا منصوص لا مام احمد فانه قال في اختارى انه لا تملك به المرأة اكثر من طلاق  
واحدة الابنية الزوج ونص في امرك بيدك وطلاقك بيدك وكلت في الطلاق على انها تملك به الثلث وعنده رواية اخرى انها لا تملكها  
الا ببيئته واما من جعله تطليقا مجزافا فقد تقدم وجه قوله وضعفه واما من جعله لغوا فهو ما خذنا احدنا من ان الطلاق لا يجعله  
الله بيد النساء انما جعله بيد الرجال لا يتغير شرع الله باختيار العبد فليس له ان يختار نقل الطلاق الى من يجعله بيد النساء  
قال ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا ابو بكر بن عياش حدثنا حبيب بن ابي ثابت ان رجلا قال لامرأة لما ان دخلت هذا العدل الى  
هذا البيت فامر صاحبك بيدك فادخلته فقالت هي طالق فوقع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاباها منه فمرا بعد الله بن  
مسعود فاخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا امير المؤمنين ان الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولو جعل النساء قوامات  
على الرجال فقال له عمر رضي الله عنه فماترى قال لا راها امرأته قال وانا ارى ذلك فجعلها واحدة قلت يحتمل انه جعلها واحدة بقول  
الزوج فامر صاحبك بيدك ويكون كناية في الطلاق ويحتمل انه جعلها واحدة بقول ضرتها هي طالق ولو جعل للضرة ابانتها لكانت  
هي القوامة على الزوج فليس هذا دليل لما ذهبت اليه هذه الفرقة بل هو حجة عليها وقال ابو عبيد شاعر الغفار بن داود عن  
ابن الهيثم عن يزيد بن ابي حبيب ان رميتم الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر فملكها امرها فقالت انت طالق  
ثلث مرات فقال عثمان بن عفان اخطأت لا طلاق لها لان المرأة لا تطلق وهذا ايضا لا يدل لهذه الفرقة لانه انما يقع الطلاق لا فاقا  
الى غير محله وهو الزوج وهو ليقول لنا منك طالق وهذا نظير ما رواه عبد الوزاري ثنا ابن جهم اخبرني ابو الربيع ان مجاهدا اخبره ان  
رجلا جاء الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال ملكت امرأتي امرها فطلقتني ثلثا فقال ابن عباس خطأ الله نوءها الطلاق لك عليها و  
ليس لها عليك طلاق قال لا ثم سألت ابا عبد الله عن الرجل يقول لامرأته امرك بيدك فقال قال عثمان رضي الله عنهما نعم القضاء

ما قضت قلت فان قالت قد طلقت نفس ثلثا قال القضاء ما قضت قلت فان قالت قد طلقتك ثلثا قال امرأة لا تطوق واجبة  
 ابن عباس رضي الله عنهما خطأ الله نوهها ورأى عن وكيم عن شعبة عن الحكم عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل جعل  
 امرأته في يدها فقالت قد طلقتك ثلثا قال ابن عباس رضي الله عنه خطأ الله نوهها او لا طلقت نفسها قال احمد وعف  
 ابو مطرف قال خطأ الله نوهها ولكن رأى عبد الرزاق عن ابن جرير قال سألت عبد الله بن طاووس كيف كان ابو يونس يقول في رجل  
 ملك امرأته امرأته اتملك ان تطلق نفسها ام لا قال كان يقول ليس لي النساء طلاق فقلت له فكيف كان يقول في رجل ملك رجلا  
 امرأته اتملك الرجل ان يطلقها قال لا فهذا صريح من مذهب طاووس ان لا يطلق الا الزوج وان تملك الزوجة امرأته تقول ذلك  
 فوكيله غير في الطلاق وقال ابو محمد بن حزم وهذا قول ابن سليمان وجميع اصحابنا الحجة الثانية هو لا ان الله سبحانه انما جعل امر  
 الطلاق الى الزوج دون النساء لانهن ناقصات عقل ودين والغالبي عليهن لفسادهن تذهب بهن الشهوة والميل الى الرجال كل  
 مذهب فلو جعل امر الطلاق اليهن لوبستهم للرجال مع من امرؤات في ذلك ضرر عظيم بازواجهم فاقضت حكمته ورحمته انه  
 لم يجعل ايديهن شيئا من امر الفرق وجعله الى الازواج فلو جاز لالازواج نفس ذلك اليهن لناقض حكمته ونظره للزواج قالوا  
 واخذت انما يدل على التخيير فقط فان اخترن الله ورسوله والدار الاخرة كما وقع كن ازواجه بحالهن وان اخترن انفسهن متعهن  
 وطلقهن هو بنفسه وهو السراح الجليل لان اختيارهن لا تقسم يكون هو نفس الطلاق وهذا في غاية الظهور كما ترى قال هؤلاء  
 والاثار عن الصحابة في ذلك مختلفة اختلافا شديدا فهم عن عمرو بن مسعود ووزيد بن ثابت في رجل جعل امرأته بيدك فطلعت  
 نفسها ثلثا الماطلة واحدة رجعية وهم عن عثمان رضي الله عنه ان القضاء ما قضت ورواه سعيد بن منصور عن ابن عمر وغيره  
 عن ابن الزبير وهم عن علي بن زيد جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انها ان اختارت نفسها واحدة بائنة وان اختارت زوجها واحدة  
 رجعية وهم عن بعض الصحابة انها ان اختارت نفسها ثلثا بكل حال ترى عن ابن مسعود فيمن جعل امرأته بيدك فطلعت  
 فليس بشئ قال ابو محمد بن حزم وقد نقصنا من رينا عنه من الصحابة انه يقع به الطلاق فلو لم يكونوا بين من جهة عنه ومن لم  
 يعم عنه الاسبعة ثم اختلفوا وليس قول بعضهم اولى من قول بعض الا ترى شئ من هذا الامر ينهاهم من طريق النساء في اخبرنا نضر بن  
 الجهم عن شمس بن سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد قال قلت لابي السخيتي هل علت احدا قال في امرتك بيدك انها ثلث غير محسوق لا انهم  
 خفرا الا ما حدثني به قتادة عن كثير بن مولى بن سمرق سمعت عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث قال ايوب  
 فقلت كثير بن مولى بن سمرق فسأله فلم يعرفه فوجعت الى قتادة فاخبرته فقال نسي قال ابو محمد بن كثير بن مولى بن سمرق مجهول لو كان مشهورا  
 بالثقة واحفظ لما خافنا هذا الخبر وقد اوقفه بعض رواته على ابي هريرة انتهى وقال المروزي سألت ابا عبد الله ما تقول في امرأة  
 خيرت فاختارت نفسها قال فيها خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انها واحدة ولها الرجعة عمرو بن مسعود وابن  
 عمر بن عايشة وذكر المروزي غير المروزي هو زيد بن ثابت قال ابو محمد بن حزم من خير امرأته فاختارت نفسها او اختارت الطلاق او اختارت  
 زوجها او اختارت شيئا فكل ذلك لا شئ وكل ذلك سواء ولا يطلق بذلك ولا تحرم عليه لا شئ من ذلك حكوه ولو كثر التخيير وكثرت اختيارات  
 الطلاق او اختارت نفسها الف مرة وكذلك ان ملكها نفسها او جعل امرأته بيدك ولا فرق ولا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واذا الهيات في القرآن ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قول الرجل لامرأته امرتك بيدك او اختاري يكون طلاقا وان لم تطلق

نفسها وان تختار طلاقا فلا يجوز ان يحرم على الرجل فرج اباحه الله تعالى له ورسوله صلى الله عليه وسلم ابا قال لو وجبها الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه قالوا واضطر ابا قال الموقعين وتناقضها ومعارضتها بعضها لبعض يدل على فساد اصلها ولو كان الاصل صحيحا لاطردت فروعها ولو تناقضوا لم يختلفوا ونحن نشير الى طرف اختلافهم فاختلفوا هل يقع الطلاق بمجرد التخيير او لا يقع حتى تختار نفسها على قولين تقدم حكايتهما ثم اختلف الذين لا يوقعونه بمجرد قوله امرك ببذل هل يختص اختيارها بالمجلس ان يكون في يدها ما يفسخه او يبطأها على قولين أحدهما انه يتقيد بالمجلس هذا قول ابى حنيفة والشافعي مالك في إحدى الروايتين عنه الثاني انه في يدها ابدا حتى يفسخه او يبطأها وهذا قول احمد وابن المنذر ابى ثور والرواية الثانية عن مالك ثم قال بعض اصحابه وذلك ما لو تطل حتى يتبين انها تركته وذلك بان يتعدى شهرين ثم اختلفوا هل عليها ميم انها تركت ام لا على قولين ثم اختلفوا اذا رجعت الزوج فيما جعل اليها فقال احمد واسمعي والاوزاعي والشعبي مجاهد عطاء له ذلك ويبطل خيارها وقال مالك وابو حنيفة والثوري والزهري ليس له الرجوع وللشافعية خلاف مبني على انه لو كسب فميك الموكل الرجوع او تملك فلا يملك ثم قال بعض اصحاب القليش ولا يمتنع الرجوع وان قلنا انه تملك لانه لو اتصل به القبول فجاز الرجوع فيه كاهبة والبيع واختلفوا فيما يلزم من اختيارها نفسها فقال احمد والشافعي واحدة مرجعية وهو قول ابن عمر بن مسعود وابن عباس اختار ابو عبيد واسمعي وتعن على كره الله وجهه واحدة بائنة وهو قول ابى حنيفة وعن زيد بن ثابت تلك وهو قول الليث وقال مالك ان كانت مدخولا بها فتثلث وان كانت غير مدخول بها قبل منه دعوى الواحدة واختلفوا هل يفترق قوله امرك ببذل الى نية ام لا فقال احمد والشافعي وابو حنيفة يفترق الى نية وقال مالك لا يفترق الى نية واختلفوا هل يفترق قول الطلاق الى نية المرأة اذا قالت اخارت نفسي او فسخت نكاحك فقال ابو حنيفة لا يفترق وقول الطلاق الى نيتها اذا نوى الزوج وقال احمد والشافعي لا بد من نيتها اذا اختارت بالكناية ثم قال اصحاب مالك ان قالت اخارت نفسي او قبلت نفسي نوى الطلاق ولو قالت لو ارضى كان قالت قبلت امرى سئلت عما ارادت فان ارادت الطلاق كان طلاقا وان تورده لو كان طلاقا ثم قال مالك اذا قال لها امرك ببذل وقال قصدت طلاقا واحدة فالقول قوله مع ميمنه وان لو يكن له نية فلا ان يوقع ما شاء واذا قال اختارى وقال امرت واحدة فاخترت نفسها طلقت ثلاثا ولا يقبل قوله ثم ههنا فروق كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا اجماع والزوجة زوجها حتى يقوم دليل على زوال عصمته عنها قالوا ولو يجعل الله الى النساء شيئا من النكاح ولا من الطلاق وانما جعل ذلك الى الرجال قد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء ان شاءوا امسكوا وان شاءوا اطلقوا ولا يجوز للرجل ان يجعل المرأة قامة عليهن شاعت امسكت وان شاعت طلقت قالوا لو اجمعت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء لم يتعد اجماعهم لكن اختلفوا فطلبنا الحجج لا قوالهم من غيرها فلم نجد الحجج تقوم الا على هذا القول ان كان من ذرى عنه قد روى عنه خلافا ايضا وقد بطل من ادعى الاجماع في ذلك فالزاع ثابت بين الصحابة والتابعين كما حكيناها والحجة لا تقوم بالخلاف فهذا ابن عباس وعثمان بن عفان رضي الله عنهما قد قالان تملك الرجل لامرأته امرها ليس بشيء وابن مسعود يقول فيمن جعل امرأته بيد الآخر فطلقها فليس بشيء وطاوس يقول فيمن ملك امرأته امرها ليس الى النساء طلاق ويقول فيمن ملك رجلا امرأته ايمك الرجل ان يطلقها قال لا قلت اما المنقول عن طاوس فصحيح صريح لا مطعن فيه سندنا وصراحته اما المنقول عن ابن مسعود فمختلف فنقل عنه موافقة علي بن زيد في الوقوع كما رواه ابن ابي ليلى عن الشعبي ان امرك ببذل واحد ادى سواء في قول علي بن مسعود وزيد ونقل عنه





الجمهورية حلالا بعد تحريمه لياها وقال لليث بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قبيصة بن ذؤيب قال  
 سألت يزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم عن قال لامرأته أنت على حرام فكلها جميعا كفارة يمين وقال عبد الرزاق عن ابن جهمينة  
 عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال في التحريم يمين يكفرها قال ابن حزم وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعليشه أو  
 المؤمنين رضي الله عنهم أجمعين فقال المجاهد بن منهل ثنا جري بن حازم قال سألت نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه عن الحرام اطلاق هو  
 قال لا وليس قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريتيه فامره الله عز وجل ان يكفر عن يمينه ولو يحرمها عليه وقال عبد الرزاق  
 عن معمر بن يحيى بن أبي كثير وادوية السخيتي أن كلاهما عن عكرمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال هي يمين يعني التحريم وقال سمعيل  
 ابن سميت ثنا المقدمي حدثنا حماد بن زيد عن مجاز بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه ما قال الحرام يمين وفي صحيح البخاري عن سعيد  
 ابن جبيرة انه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقولان حرام امرأته ليس بشئ لكن في رسول الله أسورة حسنة فقيل هذا رواية أخرى  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما فقيل انما أراد انه ليس بطلاق وفيه كفارة يمين وبهذا احتج بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا  
 الثاني اظهر هذه المسألة فيها عشر من مذهب الناس ونحن نذكرها ونذكرها وما أخذها والراي من متابعت الله توفيقه  
**أحد** ان التحريم لا شئ فيه لا في الزوجة ولا في غيرها لا طلاق ولا ايلاء ولا يمين ولا ظاهر روى كيع عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي  
 عن مسروق ما ابالي حرمة امرأتى او قصعة من ثريد وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي انه قال في  
 تحريم المرأة طواهاون على من نعلني ذكر عن ابن جريج اخبرني عبد الكريم بن أبي سلمة بن عبد الرحمن انه قال ما ابالي حرمتها يعق امرأته  
 او حرمت ماء الفرو قال قتادة سأل رجل حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ذلك فقال قال الله تعالى فإذا فرغت فانصب وإلى ربك  
 فارغب وانت رجل تلعب فاذ هب ذالعيب هذا قول اهل الظاهر **المذهب الثاني** ان التحريم في الزوجة طلاق قلت قال ابن جرير  
 قاله علي بن أبي طالب زيد بن ثابت وابن عمر وهو قول الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي بلي دري عن الحكم بن عيينة قلت التبت  
 عن زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهما ما رواه هو من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي هبيرة عن قبيصة  
 انه سأل زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته أنت على حرام فكلها جميعا كفارة يمين والصح عنهما خلاف ذلك واما على كرم الله  
 وجهه فقد روى ابو محمد من طريق يحيى القطان حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تنكح  
 زوجا غيره ولا والله ما قال ذلك على كرم الله وجهه وانما قال على ما انابنا لاجل ولا يجرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر  
 وما الحسن رضي الله عنه فقد روى ابو محمد من طريق قتادة عنه انه قال كل حلال على حرام فهو يمين ولعل بابا محمد غلط على علي بن زيد  
 وابن عمر من مسألة الخلية والبرية والبتة فان احمد حكي عنهم انه التبت وقال هو عن علي بن عمر رضي الله عنهم صحيح فوه ابو محمد وحكا  
 في انت على حرام وهو هو ظاهر كما نهم فرقوا بين التحريم فاقوا فيه ياته يمين وبين الخلية فاقوا فيه ياتلث ولا علم احدا قال انه تلت بكل  
 حال **المذهب الثالث** انه تلت في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك وان كانت غير مدخول بها وقع ما نواه من واحد أو اثنين  
 وتلت فان اطلق فواحدة وان قال لواحد طلاق فان كان قد تقدم كلام يجوز صرفه القبل منه وان كان ابتداء لم يقبل وان حرم امتن  
 او طعمه او متاعه فليس بشئ وهذا مذهب مالك **المذهب الرابع** انه ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى يبدل التلث فتلت و  
 ان نوى زوجها واحدة بائنة وان نوى يميناً فهو يمين فيها كفارة وان لم ينو شيئا فهو ايلاء فيه حكم ايلاء فان نوى الكذب صدق في

الفتيا ولو يكن شيئاً ويكون في القضاء ايلا وان صادف غير الامة كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارتها وهذا مذهب ابى حنيفة  
**المذهب الخامس** انه نفي به الطلاق كان طلاقاً او يقع ما نواه فان اطلق وقعت واحدة وان نوى الظهار كان ظهراً وان نوى  
اليمين كان يميناً وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار فعليه كفارة يمين وان لو ينوشئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني يلزمه كفارة يمين وان صادف جارية فتوى عتقها وقم العتق وان نوى تحريمها الزمة بنفسه للمفظة كفارة يمين وان نوى الظهار  
منها ليصوم ولو يلزمه شيء وقيل بل يلزمه كفارة يمين وان لو ينوشئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني عليه كفارة يمين وان حشا  
غير الزوجة والامة لو حرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي **المذهب السادس** انه ظهراً لطلاق فانه ولو ينوشئاً لا يبرأ  
بالنية الى الطلاق واليمين فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب أحمد وعنه رواية ثالثة انه باطلاقة يمين الا ان يصرفه بالنية الى  
الظهار او الطلاق فينصرف الى ما نواه وعنه رواية ثالثة انه ظهراً لكل حال ولو نوى غيره فزوجه رابعة حكاه ابو الحسنين في فروعهم  
انه طلاق بائن ولو وصله بقوله اعني به الطلاق فعنه فيه رأيان أحدهما ان الطلاق نفي هذا هل يلزمه الثلث او واحدة على  
رأيتين والثانية انه ظهراً ايضاً كما لو قال انت على ظهري اعني به الطلاق هذا التحريم مذهب **المذهب السابع** انه ان نوى بثلاث  
فثلاث وان نوى به واحدة ففي واحدة بائنة وان نوى به يميناً ففي يمين وان لو ينوشئاً ففي ذبته لا شيء فيها وهذا مذهب سفيان  
الثوري **المذهب الثامن** انه طلقة واحدة بائنة لكل حال وهذا مذهب حماد بن ابي سليمان **المذهب**  
**التاسع** ان نوى ثلاثاً فثلاث وان نوى واحدة ولو ينوشئاً فواحدة بائنة وهذا مذهب ابراهيم حكاة عنه ابو محمد بن خزيمة **المذهب**  
**العاشر** انه طلقة رجعية حكاة ابن الصياغ وصاحبه ابو بكر الشاشي عن الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **المذهب**  
**الحادي عشر** ان حرمته عليه بذلك فقط ولو يذكره ولا يظن ان اول طلاق ولا يميناً بل الزومة بوجوب تحريمه قال ابن حزم صح هذا عن  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ومروان بن الصبيح بن ابي هريرة وعنه عن الحسن وخالد بن عمر بن زيد وقادة انهم  
امروا باجتنابها فاعتط **المذهب الثاني عشر** التوقف في ذلك لا يحرمها المفقى على الزوج ولا يحلها له كما رواه الشعبي عن علي كرم الله وجهه  
انه قال ما اتا بحلها ولا يحرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر **المذهب الثالث عشر** الفرق بين ان وقع التحريم في نفي او  
معطاً تعليقه مقصودا وبين ان يخرج به محرم اليمين فالاول ظهراً لكل حال ولو نوى به الطلاق ولو وصله بقوله اعني به الطلاق والثاني  
يمين يلزمه به كفارة يمين فاذا قال انت على حرام او اذا دخل رمضان فانت على حرام فظهاراً اذا قال ان سافرت او ان كملت هذا وكملت  
فلا فافترق على حرام فيمين مكفرة وهذا اختيار شيخ الاسلام بن تيمية فلهذا اصول المذاهب في هذه المسألة وتفرغ الى اكثر من  
عشرين مذهباً **فصل** فاما من قال التحريم كله لغواً شيء فيه فاحتجوا بان الله سبحانه لم يجعل للعبد تحريماً ولا تحليلاً الا ما جعل له  
تعالى لاسباب التي تحل بها العين وتحرم كالطلاق والنكاح والبيع والعتق وما مجرد قوله حرمت كذا هو على حرام فليس عليه قال تعالى  
ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام ثم قالوا على الله الكذب قال تعالى يا ايها النبي لو حرم ما احل الله لك  
فاذا كان سبحانه لم يجعل له سبباً ان يحرم ما احل الله له فكيف يجعل لغيره التحريم قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه  
امر فهو رد وهذا التحريم كذلك فيكون رداً باطلاً قالوا ولا فرق بين تحريم احلال وتحليل احرام وكما ان هذا الثاني لغواً اثره فلذلك الاول  
قالوا ولا فرق بين قوله لاهراً انه انت على حرام وبين قوله لطعامه هو على حرام قالوا وقوله انت على حرام اما ان يريد به انشاء تحريمها

والاخبار عنها بانها حرام وانشاء تحريم محال فانه ليس ليه انما هو الى من احل المحل حراما حراما وشرع الاحكام وان اراد  
 الاخبار فهو كذب فهو ما خبر كما ذكرنا من انشاء محال كلامها لغو من القول قالوا ونظرنا فيما سوى هذا القول فربماها او الامم مضطربة  
 متعارضة يرد بعضها بعضا فلو تحريم الزوجة بشئ منها يغير برهان من الله ورسوله فنكون قد اركبنا امرين تحريم ما على الاول و  
 احلالها لغيره والاصل بقاء النكاح حتى تجتمع الامة او يأتي بهلك من الله ورسوله على زواله فليتعين القول به فهذا الوجه هذا  
 الفرق **فصل** ما من قال ان مثلث بكل حال ان ثبت هذا عنه فيحتمل له بان التحريم جعل كناية عن الطلاق وعلى نواحيه تحريم  
 الثلث فيجعل على نواحيه احتياط الابطح وايضا فان اتينا التحريم بذلك وشككنا هل هو تحريم يزيد الكفاية كالظواهر او يزيله كقول  
 العقل كالحكم ولا يزيل ما لا زوج واصاب به كتحريم الثلث وهذا متيقن وما دونه مشكوك فيه فلا تحل بالشك قالوا ولان العهدة افتوا  
 في الخلية والبرية بانها ثلث قال احمد بن حنبل وعنه علي بن عمر صحيح ومعلوم انه غاية الخلية والبرية ان تصير الى التحريم فاذا صرح بالغاية فهي  
 اولى ان تكون ثلثا لان المحرم لا يسبق الى حرم تحريم امراته بدون الثلث وكان هذا اللفظ صار حقيقة عرفية في ايقام الثلث وايضا  
 فالواحدة لا تحرم الا بعوضا وقبل الدخول وعند تقيد ما يكون بائنة عند من يراه فالتحريم بها مقيد فاذا طلق التحريم لم يقيد  
 انصرف الى التحريم المطلق الذي ثبت قبل الدخول او بعدا وبعوض غير وهو الثلث **فصل** ما من جعله ثلثا في حق المدخول  
 بها واحدة بائنة في حق غيرها ففجحت ان المدخول بها لا تحرمها الا الثلث وغير المدخول بها لا تحرمها الواحدة فان زاد عليه كاليست  
 من لوازم التحريم فاورد على هو كذا ان المدخول بها يملك الزوج ابانته باو واحدة بائنة فاجابوا بما لا يحل عليه من شيئا وهو ان الابانة  
 بالواحدة الموصوفة بانها بائنة ابانة مقيدة بخلاف التحريم فان الابانة به مطابقة ولا يكون ذلك الا بالثلث وهذا القدر لا يخلصهم  
 من هذا الا ان افان ابانة التحريم اعظم تقيدا من قوله انت طالق طلاق بائنة فان غاية البائنة ان تحرم هو كذا قد صرح بالتحريم فهو  
 اولى بالابانة من قوله انت طالق طلاق بائنة **فصل** ما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها ثلثا خذ هذا القول  
 انها لا تقيد عددا بوضعها وانما تقتضي بينونة تحصل بها التحريم وهو يملك ابانته بعد الدخول بها باو واحدة بدون عوض كما ان قال  
 انت طالق طلاق بائنة فان الرجعة حق له فاذا سقطت اسقطت ولانه اذا ملك ابانته بعوض ياخذ من مملكت الابانة بدونه  
 فانه محسن بقوله وان العوض مستحق له لا عليه فاذا سقطت وابانته فله ذلك **فصل** ما من قال واحدة رجعية فاخذ  
 ان التحريم يقيد بملك المالك وهو يصدق بالمتيقن به وهو الواحدة وما زاد عليه فلا تعرض في اللفظ فلا يسوغ اثباته  
 بغير موجب فاذا المكن اعمال اللفظ في الواحدة فقد وفاء بموجبه فالزيادة عليه لا موجب لها قالوا لو كان الظاهر جدا على اصل من يجعل  
 الرجعية محرمة وحينئذ فنقول التحريم اعم من تحريم رجعية او تحريم ياتن فالدال على الاعم لا يدل على الاخص ان شئت قلت  
 الاعمال لا يستلزم الاخص وليس الاخص من لوازم الاعمال والاعمال لا ينتج الاخص **فصل** ما من قال يشأل عما اراد من ظاهرا  
 او طلاق رجعي او تحريم او يمين فتكون ما اراد من ذلك فما خذ ان اللفظ لم يوضع لايقاع الطلاق خاصة بل هو محتمل للطلاق و  
 الظاهر الايلاء فاذا صحت الى بعضها بالنية فقد استعمل فيها هو صحتها وصفه اليه بنيتها فيصير الى ما اراده ولا يتجاوز به  
 ولا يقصر عنه وكذلك لو نوى عتق امته بذلك عتقت وكذلك لو نوى الايلاء من الزوجة واليمين من الامة لزمه ما نواه قالوا  
 واما ما نوى تحريم عتقها لزمه بنفس اللفظ كقصة يمين اتباعا لظاهر القرآن وحديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه فاذا حرم

الرجل امرأته فحين يكفرها وتلى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وهذا يشبه ما قاله مجاهد في الظهار أنه يلزمه  
بجود التكفير ككفارة الظهار هو في الحقيقة قول لشافعي فإنه يوجب لكفارة إذا يطلق عقبيه على الفور قالوا ولأن المفظ يحتمل الانشاء  
والاخبار فإن أراد الاخيار فقد استعمله فيما هو صالح له فيقبل منه وإن أراد الانشاء سئل عن المسبب الذي حرمها به فإن  
قال امرأتك ثلثا أو واحدة واثنين قبل منتهى صلاحية النطفة واقترانه بنيتها وإن نوى الظهار كان كذلك لأنه صرح بوجوب الظهار  
لأن قوله أنت على ظهري موجب التحريم فإذا نوى ذلك بلفظ التحريم كان ظهرا واحداً للطلاق بالنية لا يزيد على احتمال الظهار بها  
فإن أراد تحريمها مطلقاً فهو يمين مكفرة لأنه امتناع منها بالتحريم فهو كاستناعها باليمين **فصل** وإما من قال أنه ظهرا لا  
أن ينوي به طلاقاً فآخذ قوله أن اللفظ موضوع للتحريم فهو منكر من القول زور فإن العبد ليس إليه التحريم والتحليل وإنما إليه  
انشاء الأسباب التي يرتفع عليها ذلك فإذا حرم ما أحل الله فقد قال لم تكروا الزور فيكون كقوله أنت على ظهري بل هذا أولى  
أن يكون ظهرا لأنه إذا شبهها بمن يحرم عليه دل على التحريم بالزوم فإذا صرح بتحريمها فقد صرح بوجوب التشبيه في لفظ  
الظهار فهو أولى أن يكون ظهرا راقا ولو أنما جعلناه طلاقاً بالنية وصرفناه إليه بها لأنه يصح كناية في الطلاق فينصرف إليه بالنية  
بخلاف طلاقه فإنه ينصرف إلى الظهار فإذا نوى به اليمين كان عينا من أصل الرباب هذا القول أن تحريم الطعام ونحوه يمين مكفرة  
فإذا نوى تحريم الزوجة اليمين نوى ما يصح به اللفظ فقبل منه **فصل** وإما من قال أنه ظهرا إن نوى به الطلاق أو صرح بقوله  
أعني به الطلاق فما أخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهرا ولا يخرج عن كونه ظهرا بنية الطلاق كما لو قال أنت على ظهري حتى تؤذي  
به الطلاق أو قال أعني به الطلاق فإنه لا يخرج بذلك عن الظهار يصير طلاقاً عند الأكثرين الأعلى قول شاذ لا يلتفت إليه  
لموافقته ما كان الأمر عليه في الجاهلية من جعل الظهار طلاقاً ونعم الإسلام لذلك وأبطله إذا نوى به الطلاق فقد نوى  
ما أبطله الله ورسوله مما كان عليه أهل الجاهلية عند طلاق لفظ الظهار قد نوى ما لا يحتمل شرع فلا تؤثر نيته في تغيير ما  
استقر عليه حكم الله الذي حكم به بين عبادة ثوري حمد أصحابه على أصله من التسوية بين الإيقاع وأحلف بذلك وأحلف به  
كالطلاق والعناق وقرئ شيخ الإسلام بين البابين على أصله في التفريق بين الإيقاع وأحلف كما في شافعي أحمد من وافقهما  
بين البابين في المنذر بين أن يحلف به فيكون يميناً مكفرة وبين أن ينجزه أو يعلقه بشرط يقصد وقوعه فيكون نذراً لا يلزم الوفاء  
كما سيأتي تقريره في ذلك فإن شاء الله تعالى قال فيلزمهم على هذا أن يفرقوا بين انشاء التحريم وبين أن يحلف به فيكون في أحلف  
به حالاً يلزمه كفارة يمين وفي تجاوزه أو تعليقه بشرط مقصود مظاهر يلزمه كفارة الظهار هذا مقتضى منقول عن ابن عباس  
رضي الله عنهما فإنه مرة يجعل ظهرا مرة يجعله يميناً **فصل** وإما من قال أنه يمين مكفرة بكل حال فما أخذ قوله أن تحريمها محلال  
من الطعام والشراب للباس يمين يكفر بالنصر المعنى أن الصحابة قالوا والله سبحانه قال يا أيها النبي لو شئتم وما أحل الله لك فبئس  
مرضات أنفاجك والله عفو رحيم قد فرض الله لكم محلة يأتونها لا بد أن يكون تحريم محلال ما خلا تحت هذا الفرض لأن سبب  
وتخصيص محل السبب من جملة العام مقتنع قطعاً أنه مقصود بالبيان ولا فلو خص محل السبب بالحكم عن البيان وهو مقتنع  
هذا استدلال في غاية القوة فسالت عنه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال نعم التحريم يمين كبرى في الزوجة كفارتها كفارة  
الظهار يمين صغير فيماعداه كفارتها كفارة يمين بالله قال وهذا معنى قول ابن عباس وغيره من الصحابة ومن بعدهم

ان التحريم ينفرد به لا تخبر المذاهب في هذه المسألة نقلاً وتقريراً مستدلاً لا ولا يخفى على من أثر العلم والانصاف وجانب التعصب نصرة ما بقي عليه من الاقوال الواجحة من المرجوح وبالله المستعان **فصل** وقد تبين بما ذكرنا ان من حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام والشراب اللباس وامته لم يحرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع احدها انه لا يحرم هذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة يحرم تحريماً مقيداً لا تزيله الكفارة كما اذا ظاهر من امراته فانه لا يحل له وطئها حتى يكفر ولان الله سبحانه جعل الكفارة في ذلك تحلة وهي ما يوجب الحلل فدل على ثبوت التحريم قبلها ولانه سبحانه قال لنبيه صلى الله عليه وسلم لو تحرم ما احل الله لك ولانه تحريم لما ابيح له فيحر وتحريره كما لو حرم زوجه وتمازعه يقولون انما سميت الكفارة تحلة من الحلال الذي هو ضد العقد لا من الحلال الذي هو مقابل التحريم فحلل اليمين بعد عقدها وما قوله لو تحرم ما احل الله لك فالمراد تحريم الامه او العسل من نفسه منه وذلك يسمى تحريماً فهو تحريم بالقول لا اثبات للتحريم شرعاً او ما قياسي على تحريم الزوجة بالظهار او بقوله انت على حرام فلو صح هذا القياس لوجب تقدير التكفير على الحنث قياساً على الظاهر اذ كان في معناه وعندهم لا يجوز التكفير الا بعد الحنث فعلى قولهم يلزم احداً من ولا يدا ما ان يفعل حراماً وقد فرض الله تحلة اليمين فيلزم كون المحرم مفروضاً ومن ضرورة المفروض لانه لا يصل الى التحلة الا بفعل المحلوف عليه اذ لا سبيل له الى فعله حلالاً لانه لا يجوز تقدير الكفارة فيستفيد بها الحلال اقلامه عليه وهو حرام عند هذه الما قبل في المسألة من الجانبين وتبعد قلها غور في هادقة وغور فانه من حرم شيئاً فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ومن حلف بالله على تركه لم يجز له تركه حرمة المحلوف به بفعله الا بالتزام الكفارة فاذا التزمها جاز له الاقدام على فعل المحلوف عليه فلو عزم على ترك الكفارة فان الشارح لا يبيح له الاقدام على فعل ما حلف عليه وياذ لك فيه وانما ياذن له فيه ويبيحه اذا التزم ما فرض الله من الكفارة فيكون اذنه له فيه ويا حنثه بعد امتناعه منه بالحلف والتحريم رخصة من الله له ونعمة منه عليه بسبب التزامه حكمه الذي فرض له من الكفارة فاذا الويل لآثره بقي المنع الذي عقده على نفسه اصراً عليه فان الله انما رفع الاصارع من اتقاء والتزم حكمه وقد كانت اليمين في شرع من قبلنا يتعمم الوفاء بها ولا يجوز الحنث ونسب الله على هذه الامه وجوز لها الحنث بشرط الكفارة فاذا الويل لآثره لا بعد لو يوسع له في الحنث فهذا معنى قوله انه يحرم حتى يكفر وليس هذا من مفردات ابي حنيفة رحمه الله بل هو احد القولين في مذهبنا حمداً ويوضحه ان هذا التحريم الحلف قد تعلق به متعان من من نفسه لفعله ومنع من الشارح للحنث بدون الكفارة فلو لم يحرمه تحريمه او يمينه لو تكن لمنعه نفسه ولا لمنع الشارح له اثر بل كان غاية الامر ان الشارح اوجب في ذمته بهذا المنع صدقة او عتقا او صوماً لا يتوقف عليه حل المحلوف عليه ولا تحريمه البتة بل هو قبل المنع وبعدة على السواء من غير فرق فلا يكون للكفارة اثر البتة لان المنع منه ولا في الاذن وهذا لا يخفى فساداً واما التزامه بالاقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقدير الكفارة فيجوابه انه انما يجوز له الاقدام عند غرمه على التكفير وغرمه على التكفير من من بقاء تحريمه عليه وانما يكون التحريم ثابتاً اذا الويل لآثره الكفارة ومن التزامه لا يستقر التحريم **الفصل الثاني** ان يلزمه كفارة بالتحريم وهو بمنزلة اليمين وهذا قول من سمينا من الصحابة وقول فقهاء الراي الحديث الا الشافعي وما كافاهما قال لا كفارة عليه بذلك والذين اوجبوا الكفارة اسعد بالنص من الذين اسقطوها فان الله سبحانه ذكر تحلة الايمان عقيب قوله لو تحرم ما احل الله لك وهذا صريح في ان تحريم الحلال قد فرض فيه

تحلة لا يمكن اما مختصا به واما شاملا له وتغيره فلا يجوز ان يخفى سبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة ويتعلق  
بغيره وهذا ظاهر الامتناع وايضا فان المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين بل أقوى فان اليمين ان تضمنت هناك حرمة  
اسمها سبحانه بالتحريم تضمنت هناك حرمة شرعية وامرأه فانه اذا شرع حلالا فحرمة المكلف كان تحريمه هناك حرمة ما شرعه  
ونحن نقول لو تضمنت الحنث في اليمين هناك حرمة الاسم ولا التحريم هناك حرمة الشرع كما يقوله من يقوله من الفقهاء وهو  
تعديل في السد جل فان الحنث اما جائزا واما واجبا ومستحب ما جاز الله لاحلال البتة ان هناك حرمة اسمه وقد شرع لعباده  
الحنث مع الكفارة واخبار النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا حلف على يمين وراى غيرها خيرا منها كفر عن يمينه واتى المحلوف عليه  
معلوم ان هناك حرمة اسمه تبارك وتعالى لو يجرى في شريعة قطوانا الكفارة كما سماها الله تعالى تحلة وهي تفعله من محل في محل  
ما عقده اليمين ليس الا هذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم وظهر سر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايما نكحكم  
عقيب قوله لا تحريم مما أحل الله لك **الفصل الثالث** انه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الامة وغيرها عند الجمهور الا  
الشافعي حده فانه اوجب تحريم الامة خاصة كفارة اليمين اذا التحريم له تأثير في الابضاع عنده دون غيرها وايضا فان سبب  
نزول الآية تحريم الجارية فلا يخرج محل السبب عن المحكوم ويتعلق بغيره ومنافعه يقولون النص علق فرض تحلة اليمين بتحريم  
الحلال وهو اعم من تحريم الامة وغيرها فتجب الكفارة حيث وجد سببها وقد تقدم تحريمها **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في قول الرجل لامرأته احققي باهلك ثبت في صحيح البخاري ان ابنة ابيون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت  
اعوذ بالله منك فقال لها عدت بعظيم احققي باهلك وثبت في الصحيحين ان كعب بن مالك رضى الله عنه لما اتاه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يامرأه ان يعتزل امرأته قال لها احققي باهلك فاختلف الناس في هذا فقالت طائفة ليس هذا بطلاق ولا  
يقع به الطلاق نواه اولم ينو هذا قول اهل الظاهر قالوا والنبي صلى الله عليه وسلم لو يكن عقد على ابنة ابيون وانما يرسل اليها لخطبها  
قالوا ويدل على ذلك ما في صحيح البخاري من حديث حمزة بن ابي سفيان عن ابيه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتى بالجونية  
فانزلت في بيت اميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخج مع ما دأبت لها فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي في نفسها  
فقالت وهل قهبا الملكة نفسها للسوقة فاهوى ليضع يدها عليها لتسكن فقالت اعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ  
ثم خرج فقال يا ابا اسيد اكسها رازقيتين واحقها باهلكا في صحيح مسلم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم امرأة من العرب فامر ابا اسيد ان يرسل اليها فارسل اليها فقدمت فأنزلت في اجرتي ساعدة فدخل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عليها فلما اكملها قالت اعوذ بالله منك قال قد اعزيتك مني فقالوا لها انتدري من هذا قالت قالوا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جاء لخطبك قالت انا كنت اشقى من ذلك قالوا وهذه كلها اخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد هي صحيحة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن تزوجها بعد ما دخل عليها لخطبها وقال لجمهورهم الآية الاربعة وغيرها من هذا من الفاظ  
الطلاق اذا نوى به الطلاق وقد ثبت في صحيح البخاري ان ابانا اسمعيل بن ابراهيم طلق به امرأته لما قال لها ابراهيم مريه فليغير  
عتبة بابها فقال لها انت العتبة وقد امرني ان افارقك احققي بهلك وحديث عائشة كالصريح في انه صلى الله عليه وسلم كان  
عقد عليها فانها قالت لما ادخلت عليه فهذا دخول الزوج يا هل يثويد قوله كودنا منها ما حديث ابى اسيد فتعاية ما فيه

قوله هي لي نفسك وهذا لا يدل على انه لم يقدّم نكاحه لها وجزان يكون هذا استدعاء من صلى الله عليه وسلم لدخول العقد  
واما حديث سهل بن سعد فهو اصرح مما في ذهني لو يكن وجد عقد فان فيه انه صلى الله عليه وسلم لما جاء اليها قالوا هذا رسول الله  
جاء ليخطبك والظاهر انها هي الجونية لان سهلا قال في حديثه فامر بالسيّدان يرسل اليها فامر برسل اليها فاقصة واحدة  
دارت على عيشة وابي سيد سهل كل منهم رهاها والظاهر فيها متقاربة ويبقى التعارض بين قوله جاء ليخطبك وبين قوله فلما دخل  
عليها ودنا منها فاما ان يكون احدا للفظين وهما وان دخل ليس خول الرجل على امراته بل لدخول العام وهذا محقق في حديث ابن عباس  
في قصة اسمعيل صريح ولو نزل هذا اللفظ من الالفاظ التي تطلق بما في الجاهلية والاسلام ولو غيره النبي صلى الله عليه وسلم بل قره  
عليه وقد وقع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق وهو القدوة بانته حرام امرك بيدك واختاري ووهبتك لاهلك و  
انت خلية وقد خلوت مني وانت برة وقد برأتك وانت مائة وحبلك على غاربك وانت محرجه فقال علي بن عمر الخلية ثلث وقال عمر واحد  
وهو احق بها ورفق معاوية بين رجل وامرأته قال لها ان خرجت فانت خلية وقال علي بن عمر في البرية انها ثلث وقال عمر هي واحدة  
وهو احق بها وقال علي في محرجه هي ثلث وقال عمر واحدة وقد تقدم ذكر قولهم في امرك بيدك وانت حرام والله سبحانه ذكر الطلاق ولو  
يعين له لفظا فعلم انه قد اتفقت على ما يتعارفونه طلاقا في لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية والالفاظ التي لا ترد عينها  
بل للدلالة على مقاصد لا فظها فاذا تكلم بلفظ دال على معنى وقصد به ذلك المعنى ترتب عليه حكمه ولهذا يقع الطلاق من العجز والركي  
والهتدي بالسنة بل لوطق احد هو صريح الطلاق بالعربية ولو فهم معناه لوقع به شئ قطعاً فانه تكلموا لا يفهم معناه ولا  
يقصد ذلك من حديث كعب بن مالك على ان الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وامثاله الابانية والصواب ان ذلك جاز في مسائل الالفاظ  
صحيحا وكنايتها ولا فرق بين الفاظ العتق والطلاق فلو قال غلام حر لا ياتي في الفواحيش او متى ماته حرة لا تتبع في الفجور ولو خطب بها  
العتق ولا فاضا لم يعتق بذلك قطعاً وكذلك لو كان معه امرأته في طريق فافترقا فقتل بين امرأتك فقال فارقتها او سرح شعرها و  
قال سرحتها ولو ريد طلاقا لم يطلق وكذا اذا ضربها اطلق وقال غيره اخبرنا عن عبد الله بن ابي طاهر ان طلاقاً بذكر وكذا اذا كانت  
المرأة في وثاق فاطلقت منه فقال لها انت طالق واراد من الوثاق هذا كله مذهب مالك واخذ في بعض هذه الصور بعضها  
نظرا من انهم عليه ولا يقع الطلاق به حتى يبيّنه ويأتي بلفظ دال عليه فلو تفرد احد الاطهرين عن الآخر لم يقع الطلاق ولا العتاق و  
تقسيم الالفاظ الى صريح وكناية وان كان تقسيما صحيحا في اصل الوضع لكن يختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والامكنة  
فليس حكما ثابتا للفظ لذاته فرب لفظ صريح عند قوم كناية عند آخرين او صريح في زمان او مكان كناية في غير ذلك الزمان و  
المكان والواقع شاهد بذلك فهذا لفظ السراح لا يكاد احد يستعمله في الطلاق لاصري ولا كناية فلا يسوغ ان يقال ان من تكلم  
به لزمه طلاق امرأته فوالله لو يتوهم ويدعى انه ثبت له عرف الشرع والاستعمال فان هذه دعوة بطلت شرعا واستعمالا اما  
الاستعمال فلا يكاد احد يطلق به البتة واما الشرع فقد استعمل في غير الطلاق كقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ  
الْمُؤْمِنَاتِ مِمَّنْ طَلَقْتُم مِّن قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ تَعْتَدُوْنَ لَهَا فَمَن تَوَّعَّتْهُنَّ وَمِمَّنْ حُرِّمَتْ سَرَاحًا جَمِيعًا  
فهذا السراح غير الطلاق قطعاً وكذلك الفرق استعماله الشرع في غير الطلاق كقوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ مِمَّنْ طَلَقْتُم  
لِعَدْوٍ تَعْتَدُوْنَ إِلَى قَوْلِهِ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ فَالامسك هذه الرجعة والمفارقة ترك الرجعة





لإبطال ما كان عليه في الجاهلية وفي صدر الإسلام من كون الظهار طلاقاً ولو صرح بنيته له فقال أنت على كظهر امرئ عني به الطلاق  
لو يكن طلاقاً فكان ظهاراً وهذا لا اتفاق إلا ما عيناها من خلاف شاذ وقد نص عليه أحمد والشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو تظاهر  
بريد طلاقاً كان ظهاراً وطلق بريد ظهاراً كان طلاقاً هذا لفظه فلا يجوز أن ينسب إلى مذهبه خلاف هذا ونص أحمد على أنه إذا قال  
أنت على كظهر امرئ عني به الطلاق أنه ظهار لا تطلق به وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنسخه فلم يجز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ وأيضاً  
أن أوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وإيضاً فإنه صرح في حكمه فلم يجز  
جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله عز وجل بشعره وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب من هاهنا الظهار حرام لا يجوز إلا قدام عليه لأنه  
كما أخبر الله عنه منكر من القول ونزراً فكلاهما حرام والفرق بين جهة كون منكر وأوجه كونته زوراً أن قوله أنت على كظهر امرئ يتضمن  
اختياراً عنها كبدل لك وإنشاء حقها فهو يتضمن اختياراً وإنشاء فهو غير زور وإنشاء منكر فإن الزور هو الباطل بخلاف الحق الثابت  
والممنوع بخلاف المعروف وختم سبحانه الآية بقوله تعالى وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ ذُو غَفْلَةٍ وفيه إشعار بقيام سبب لا تؤول إلى ولا عفو الله و  
مغفرته لا خذ به ومنها أن الكفارة لا تجب بنفس الظهار وإنما تجب بالعود وهذا قول الجمهور وروى الثوري عن ابن أبي نعيم عن طاووس  
قال إذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهذه رواية ابن أبي نعيم عنه وروى جرير عن ابن طاووس عن أبيه في قوله تعالى تَوْبَعُونَ لِمَا قَالُوا فَكُلُّ  
جَعَلُوا عليه كظهر امرئ توبعوا فبطاً ما فحقه رتبة وحكم الناس عن مجاهد أنه تجب الكفارة بنفس الظهار حكاه ابن حزم عن الثوري  
وعثمان البقي وهو لا يجوز يخف عليهم أن العود شرط في الكفارة ولكن العود عندهم هو العود إلى ما كان عليه في الجاهلية من التظاهر  
بقوله تعالى في جزاء الصيد مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ أَيْ عَادَ إِلَى الصَّطِيَاءِ بَعْدَ زَوْلِ تَحْرِيمِهِ وَلِهَذَا قَالَ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمَّا قَالُوا كُنْ لَهُمْ  
الْكُفَّارَةُ أَمَّا وَجِبَتْ فِي مُقَابَلَةِ مَا تَكَلَّمُ بِهِ مِنَ الْمُنْكَرِ وَالزُّورِ هُوَ الظَّاهِرُ دُونَ الْوُطَى وَالْعَزْمُ عَلَيْهِ قَالُوا وَلَئِنْ سَجَدْنَا لَهُ لَعَنَّا حُرْمَ الظَّاهِرِ  
وَلَمْ نَحْزَنْ عَلَيْهِ وَكَانَ الْعُودُ هُوَ فَعَلِ الْمُنَى عَنْهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ رَجُلٌ يُخْلَعُ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ عَادَ إِلَى الذَّنْبِ عَلَيْنَا فِي الْعُقُوبَةِ فَالْعُودُ  
هَذَا نَفْسُ فَعَلِ الْمُنَى عَنْهُ قَالُوا وَلَئِنْ الظَّاهِرُ كَانَ طَلَاقاً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَقْلُ حُكْمَهُ مِنَ الطَّلَاقِ إِلَى الظَّاهِرِ رُتِبَ عَلَيْهِ التَّكْفِيرُ وَتَحْرِيمُ الزَّوْجَةِ  
حَتَّى يَكْفُرَ هَذَا لِيَقْتَضِيَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مَعْتَبَرًا بِلَفْظِهِ كَالطَّلَاقِ وَنَازِعًا عَنْهُمْ الْجَهْلُ فِي ذَلِكَ وَقَالُوا إِنَّ الْعُودَ مِنْ رَأْسِهِ لَفْظُ الظَّاهِرِ لَا يَصِحُّ  
حَمْلُ آيَةٍ عَلَى الْعُودِ إِلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ أَوَّلُهَا أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ بَيَانُ حُكْمٍ مِنْ الطَّلَاقِ إِلَى الظَّاهِرِ فِي الْإِسْلَامِ وَلِهَذَا اتَّيَ فِيهَا بِلَفْظِ  
الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلًا فَقَالَ يَظَاهِرُونَ وَإِذَا كَانَ هَذَا بَيَانًا لِحُكْمِ الظَّاهِرِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ عِنْدَكُمْ نَفْسُ الْعُودِ فَكَيْفَ يَقُولُ بَعْدَهُ تَوْبَعُونَ وَإِنْ  
مَعْنَى هَذَا الْعُودُ غَيْرُ الظَّاهِرِ عِنْدَكُمْ **الثاني** أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعُودُ مَا ذَكَرْتُمْ وَكَانَ الْمَضَارِعُ بِمَعْنَى مَا ضَعَفْتُمْ تَقْدِيرُهُ وَالَّذِينَ ظَاهَرُوا مِنْ  
تَسَائُلِهِمْ تَوَعَّدُوا فِي الْإِسْلَامِ لَمَّا وَجِبَتْ لِلْكَفَّارَةِ الْأَعْلَى مِنْ تَظَاهِرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَوَعَّدُوا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَيْنَ تَوَجَّبَ زَوْرًا أَعْلَى مِنْ بَدْءِ  
الظَّاهِرِ فِي الْإِسْلَامِ غَيْرَ عَادٍ فَإِنَّ هُنَا مِنْ ظَاهِرِ سَبَاقِ وَعُودِ إِلَيْهِ ذَلِكَ يَبْطُلُ حُكْمُ الظَّاهِرِ لِأَنَّ بِالْكَلِمَةِ الْإِنِّ تَجْعَلُوا يَظَاهِرُونَ لِفَرْقَةٍ  
وَيَعُودُونَ لِفَرْقَةٍ وَلَفْظُ الْمَضَارِعِ نَائِبٌ عَنِ لَفْظِ الْمَاضِي ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلنَّظْمِ وَمُخْرِجٌ عَنِ الْفَصَاحَةِ **الثالث** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ وَسَلِمَةُ بْنُ مَخْرَجٍ بِالْكَفَّارَةِ وَلَيْسَ أَلْهَمَاهُ لَتَظَاهِرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَمْ لَا فَإِنْ قُلْتُمْ وَلَوْ بَيَّسَ لَهَا عَنْ  
الْعُودِ الَّذِي تَجْعَلُونَهُ شَرْطًا لَوْ كَانَ شَرْطُ السَّأَلِ قَبْلَ مَا مِنْ يَجْعَلُ الْعُودَ نَفْسَ الْأَمْسَاكِ بَعْدَ الظَّاهِرِ زَمَانًا يَكُنْ زَوْجُ الطَّلَاقِ فِيهِ  
فَهَذَا جَارٍ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ نَفْسُ حُجْمِهِ وَمَنْ جَعَلَ الْعُودَ هُوَ الْوُطَى وَالْعَزْمُ قَالَ سِيَاقُ الْقِصَّةِ بَيْنَ أَنْ الْمَظَاهِرِينَ كَانَ قَصْدُهُمُ الْوُطَى لَمَّا

امسكوا له وسيأتي تقرير ذلك ان شاء الله تعالى واما كون الظهار منكرا من القول زورا فنعم هو كذلك ولكن الله عز وجل سماه  
 اوجبا للكفارة في هذا المنكر والزور بغيره وبالعود كما ان حكم الایلا غنما يترتب عليه وعلى الوطى لا على احدهما **فصل** قال الجمهور  
 لا تجب لكفارة الایلا بالعود بعد الظهار ثم اختلفوا في معنى العود هل هو اعادة لفظ الظهار بعينه او امر ورأى على قولين فقال اهل الظاهر  
 بكونه هو اعادة لفظ الظهار لو حكيوا هذا عن احد من السلف البتة وهو قول لو يسبقوا اليه وان كانت هذه الشكالة لا يكاد من  
 من المذهب بخلافها قالوا ولو جوب الله سبحانه الكفارة الایلا بالظهار بالمعاد لا المبتدأ قالوا والاستدلال بالآية من وجوب احدها  
 ان العرب لا يعقل في لغاتها العود الى الشئ الا فعل مثله مرة ثانية قالوا وهذا كتاب الله وكلام رسوله وكلام العرب بيننا وبينكم قال  
 تعالى **لَوْ رَدُّوا عَاذُوا بِمَا هُمْ عَاذُونَ** فهذا نظير الآية سواء في انه عدى فعل العود باللام وهو انما فهو مرة ثانية بمثل ما اتوا به اوله وقال تعالى  
**وَإِنْ عُدُّوا عِدًّا لَكُمْ فَهُوَ عَدُوٌّ لَنَا** ان كثر عدو الذنب كثرنا العقوبة ومنه قوله تعالى **لَا تَزَالُ تَطَايَعُ النَّحَّاسِينَ** **لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ** وهذا  
 في سورة الظهار بنفسها وهو يمين المراد من العود فيه فانه نظيره فعلا واردة والعهد قريب يذكره قالوا وايضا فالذي قالوه هو لفظ  
 الظهار فالعود الى القول هو الاتيان به مرة ثانية لا تعقل العرب غير هذا قالوا وايضا فاما عدائكم الالفاظ اما مساك واما عزم واما فعل  
 وليس في احد منها يقول فلا يكون الاتيان به عودا لفظا ولا معنى ولان العزم والوطى والامساك ليس ظاهرا فيكون الاتيان به عودا  
 الى الظهار قالوا ولو اريد بالعود الرجوع في الشئ الذي منع منه نفسه كما يقال عاد في الهبة فقال انه يعودون فيما قالوا كما في الحديث  
 العائد في هبته كالعائد في قبه واحتج ابو محمد بن حزم بحديث عائشة ان اوس بن الصامت كان به لمفكان اذا اشتد به لهما  
 ظاهر من زوجه فأنزل الله عز وجل فيه كفاية الظهار فقال هذا يقتضي التكرار لا بد قال لا يصح في الظهار الا هذا الخبر وحده قالوا  
 واما تشنيعكم علينا بان هذا القول لو قيل به احد من الصحابة فافيدوا من قال من الصحابة ان العود هو الوطى والعزم والامساك  
 او العود الى الظهار في الجاهلية ولو عن رجل واحد من الصحابة فلا تكون اسعد باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منا ابدا  
**فصل** ونارهم الجمهور في ذلك قالوا ليس معنى العود اعادة اللفظ الا ذلك لو كان هو العود لقالوا يعيدون له قالوا لانه يقال عاد  
 كلامه بعينه واما عاد فانما هو في الافعال كما يقال عاد في فعله وفي هبته فهذا استعماله بغيره يقال عاد الى عمله والى رايته والى حاله  
 والى احسانه واساءته ونحو ذلك وعادله ايضا واما القول فانما يقال عاد له كما قال ضمام بن ثعلبة للنبي صلى الله عليه وسلم عاد على  
 كلماتي وكما قال ابو سعيد اعداها على يد رسول الله وهذا ليس بالازم فانه يقال عاد مقالة وعاد لمقالته وفي الحديث فعاد  
 لمقالته بمعنى عادها سواء وافسد من هذا رد من رد عليهم بان اعادة القول محال كاعادة امس قال لانه لا يتكلم اجتماع  
 زمانين وهذا في غاية الفساد فان اعادة القول من جنس اعادة الفعل هي الاتيان بمثل الاول لا بعينه والعجب من متعصب  
 يقول لا يعتد بخلاف الظاهرية ويبحث معهم هذه البحوث ويرد عليهم مثل هذا الرد كذلك رد من رد عليهم بمثل العائد في هبته  
 فانه ليس نظير الآية وانما نظيرها **لَا تَزَالُ تَطَايَعُ النَّحَّاسِينَ** **لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ** ومع هذا فان هذه الآية تبين المراد من  
 آية الظهار فان عودهم لما هؤا عنه وهو رجوعهم الى نفس المنى عنه فعله هو النجوى ليس المراد به اعادة تلك النجوى بعينها بل  
 رجوعهم الى المنى عنه وكذلك قوله تعالى في الظهار يعودون لما قالوا اي لقولهم فهو مصدر بمعنى مفعول هو خرم الزوجة بتسليمها  
 بالحرمة فالعود الى الحرم هو العود اليه وهو فعله فهذا ما اخذ من قال انه اوصى وكنت المسألة ان يقول في معنى المقول المقول هو

هذا  
هذا

التي هو العود له هو انعود اليه وهو استباحته عائدا اليه بعد تحريمه وتحويله على قواعد اللغة والعربية واستعملها  
هالذي عليه جمهور السلف والخلف كما قال قتادة وطاوس والحسن الزهري ومالك وغيرهم ولا يعرف عن احد من السلف انه  
فسر الآية باعادة اللفظ البتة لا من الصحابة ولا من التابعين ولا من بعدهم وهم ما رخصوا على من جعله اعادة اللفظ وهو ان  
العود الى الفعل يستلزم مفارقة الحال التي هو عليها الآن وعوده الى الحال التي كان عليها اولا كما قال تعالى وان عدتم عدنا الا ترى ان  
عوده مفارقة ما هو عليه من الاحسان وعودهم الى الاساءة وكقول الشاعر **وعودهم الى الاساءة** وكقول الشاعر **وعودهم الى الاساءة** وان عاد لاحسان فالعود احمد وان عاد الى حاله  
عليها الآن لتحويل الظاهر التي كان عليها اباحة الوطى بالنكاح الموجب للحل فعود المظاهر عودا الى حل ما كان عليه قبل الظاهر ذلك هو  
الموجب للكفارة فتامر فالعود يقتضي امر انعود اليه بعد مفارقتها وظهر الفرق بين العود في الهبة وبين العود لما قال المظاهر  
فان الهبة بمعنى الموهوب هو عين يتضمن عوده فيه ادخاله في ملكه وتصرفه كما كان اولا بخلاف المظاهر فانه بالتحريم قد خرج عن  
الزوجة وبالعود قد طلب الرجوع الى الحال التي كان عليها مع ما قبل التحريم فكان الا ليق ان يقال عاد كذلك يعني عاد اليه وفي الهبة عاد اليها  
وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم اوس بن الصامت وسلمة بن مخرم بكفارة الظاهر لوليته فظاياه مرتين فانهما لم يجزيا بذلك عن انفسهما  
ولا اخبر به ازا حبا عنهما ولا احد من الصحابة ولا سألهم النبي صلى الله عليه وسلم هل قلتما ذلك مرة او مرتين ومن مثل هذا لو كان مشروطا  
لما حمل بآيانه وسر المسألة ان العود يتضمن امرين امر انعود اليه وامر انعود عنه ولا بد منهما فالذي يعود عنه يتضمن نقضه بطلاله  
والذي يعود اليه يتضمن ايثاره وارادته فعود المظاهر يقتضي نقض الظاهر ابطاله كما الذي يعود اليه يتضمن ايثاره وارادته وهذا  
عين فهو السلف من الآية فبعضهم يقول ان العود هو الاصابة وبعضهم يقول الوطى وبعضهم يقول المسس وبعضهم يقول العزم آسا  
قولكم انما اوجب الكفارة في الظاهر للمعاد ان ارد توبه المعاد لفظه فدعوى مجسما فمتموه وان ارد توبه الظاهر للمعاد فيه لما قال  
المظاهر لم يستلزم ذلك اعادة اللفظ الاول واما حديث عايشة رضي الله عنها في ظهرا ووس بن الصامت فما صححه وما ابعده لانه  
على مذهبه **فصل** ثم الذين جعلوا العود امر غير اعادة اللفظ اختلفوا فيه هل هو مجرد امساكها بعد الظاهر او امر غيره على قولين  
فقال طائفة هو امساكها من ان يتسمع لقوله انت طالق فتى لو يصل الطلاق بالظاهر لزمه الكفارة وهو قول الشافعي قال منازعة  
وهو في المعنى قول مجاهد الثوري فان هذا النفس الواحد لا يخرج الظاهر عن كونه موجبا للكفارة نفى الحقيقة لوجوب الكفارة الا  
لفظ الظاهر من قوله انت طالق لا تأثله في الحكم انما كذا ولا نقيا فتعلق الايجاب به ممتنع ولا تسمى تلك اللحظة والنفس الواحد من  
الانفاس عودا لا في لغة العرب ولا في عرف الشرع واي شئ في هذا الجزء اليسير جدا من الزمان من معنى العود او حقيقة قالوا وهذا  
ليس باقوى من قول من قال هو اعادة اللفظ بعينه فان ذلك قول معقول نفى منه العود لغة وحقيقة واما هذا الجزء من الزمان  
فلا يفهم من الانسان فيه العود البتة قالوا ونحن نطالبكم بما ثبت به الظاهرية من قال هذا القول قبل المشافعي قالوا والله سبحانه  
اوجب الكفارة بالعود مجزئ الدلالة على التراخي عن الظاهر فلا بد ان يكون بين العود وبين الظاهر مدة متراخية وهذا ممتنع عندكم  
ومجرد انقضائه قوله انت على كثر اعي صار عائدا لما لو يصل بقوله انت طالق فاين التراخي والمهلة بين العود والظاهر الشافعي رحمه الله  
ليرى قل هذا عن احد من الصحابة والتابعين وانما خبرانه ولي المعاني بالآية فقال الذي عقلت مما سمعت في يهودون لما قالوا انه  
اذ انت على مظاهر مدة بعد القول بالظاهر لم يخرج من اطلاق الذي حرم به وجبت عليه الكفارة كما هي ذميمة الى انه اذا مسك

ما حرم على نفسه عاد لما قال فخالفه فاحل ما حرم ولا أعلم معنى أولاه من هذا انتهى **فصل** والذين جعلوه مراداً لأمساك  
 اختلفوا فيه فقال مالك في أحاديثه أربع عنه وأبو عبيد هو العزم على الوطئ وهذا قول لقاضي أبي يعلى وصحابه وأنكوه الأمام أحمد  
 وقال مالك يقول إذا جتمع لزمت الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجتمع كان عليه كفارة إلا أن يكون يذهب إلى قول طاووس  
 إذا تكلموا بالظهار لزمتهم مثل الطلاق ثم اختلفت أرباب هذا القول فيما أوامات أحدهما وطلق بعد العزم وقبل الوطئ هل يستقر عليه  
 الكفارة فقال مالك وأبو الخطاب يستقر الكفارة وقال لقاضي وعامة أصحابه لا تستقر وعن مالك رواية ثانية أنه العزم على  
 الأمساك وحده ورواية المتوطأ خلاف هذا كله أنه العزم على الأمساك والوطئ معا وعنه رواية لربعة أنه الوطئ نفسه وهذا  
 قول أبي حنيفة والأمام أحمد وقد قال أحمد في قوله تعالى **فَوَيْعُذُونَ لِمَا قَالُوا** قال لغشياً إذا أراد أن يغشى كفر وليس هذا باختلاف  
 رواية بل مذهبه الذي لا يعرف عنه غيره أنه الوطئ ويلزم إخراجهم بأقبله عند العزم عليه وأحجم أرباب هذا القول بأن الله سبحانه  
 قال في الكفارة من قبل أن يتمسكاً وجب الكفارة بعد العود وقبل التماس وهذا صحيح في أن العود غير التماس وإنما حرم قبل الكفارة  
 لا يجوز كونه متقدماً عليها قالوا لأنه قصد بالظهار تحريمها والعزم على وطئها عود فيما قصده قالوا لأن الظهار تحريم فإذا أراد  
 استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم فكان عانداً قال الذين جعلوه الوطئ لأرباب الوطئ فعل ضد قوله كما تقدم تقريره والعائد فيما هو  
 عنه واليه وله هو فاعله لا مريدة كما قال تعالى **ثُمَّ يَعُودُونَ** لما فعلوا عتده فهذا فعل المنهى عنه نفسه لا إرادته ولا يلزم أرباب هذا  
 القول ما ألزمهم به أصحاب كمال العزم فإن قولهم أن العود يتقدم التكفير والوطئ متأخر عنه فانه يقولون أن قوله تعالى **ثُمَّ يَعُودُونَ** لما قالوا  
 أي يريدون العود كما قال تعالى **فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ** وكقوله تعالى **إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** ونظائره مما  
 يطابق الفعل به على إرادته لوقوعه بها قالوا وهذا أولى من تفسير العود بنفس اللفظة أول وبالأمسك نفساً واحداً بعد الظهار  
 ويتكرر لفظ الظهار وبالعزم المجرد لو طلق بعدها فإن هذه الأقوال كلها قد تبين ضعفها فأقرب الأقوال إلى دلالة اللفظ قواعد  
 الشريعة وأقوال المفسرين هو هذا القول بأن الله التوفيق **فصل** ومنها من عجز عن الكفارة لو تسقط عنه فإن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أعان أوس بن الصامت بعرق من تمر أعانته امرأة بمثله فكفر وامرئيلة بن مخزوم ياخذ صدقة قومه فيكفر  
 بها عن نفسه ووسقطت بالعجز لها امرها بإخراجها بل تبقى في ذمته ديناً عليه وهذا قول الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد  
 وذهب طائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجزه عنها وعن أيدائها وذهبت طائفة إلى أن كفارة رمضان لا تبقى  
 في ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات لا تسقط وهذا الذي صححه أبو البركات ابن تيمية وأحجم من أسقطها بأنها الواجبات  
 مع العجز لما صرفت إليه فإن الرجل لا يكون مصرفاً للكفارة كما لا يكون مصرفاً لركاته وأرباب القول الأول يقولون إذا عجز عنها وكفر  
 الغير عنه جاز أن يصرفها إليه كما صرف النبي صلى الله عليه وسلم كفارة من جامع في رمضان إليه وإلى أهله وكما يباح لسلمة بن صححر  
 أن يأكل هو وأهله من كفارته التي أخرجها عنه من صدقة قومه وهذا مذهب أحمد ورواية واحدة عنه في كفارة من وطئ أهله  
 في رمضان وعنه في سائر الكفارات روايتان والسنة تدل على أنه إذا عسر الكفارة وكفر عنه غيره جاز أن يصرف كفارته إليه  
 إلى أهله فإن قيل فهل يجوز له إذا كان فقيراً له عيال عليه زكاة يحتاج إليها أن يصرفها إلى نفسه وعياله قيل لا يجوز ذلك لعدم  
 الإخراج المستحق عليه ولكن للأمام والسامعي أن يدفع زكاته إليه بعد قبضها منه في صحيح الروايتين عن أحمد فإن قيل فهل له

ان يسقطها عنه قيل لانض عليه والفرق بينهما واضمح فان قيل فاذا اذن السيد لعبده في التكفير بالعتق فهل له ان يعتق نفسه قيل اختلفت الرواية فيما اذن له بالتكفير بالمان هل له ان ينتقل عن الصيام اليه على روايتين احدهما انه ليس له ذلك و فرضه الصيام والثانية له الانتقال اليه لا يلزمه لان المنع بحق السيد وقد اذن فيه فاذا قلنا له ذلك فهل له العتق اختلفت الرواية فيه عن احمد فعنه في ذلك روايتان ووجه المنع انه ليس من اهل الولاء والعتق يعمله الولاء واختار ابو بكر وغيره ان له الاعتاق فعلى هذا هل له عتق نفسه فيه قولان في مذهبه وجهه ان يجوز اطلاق الاذن ووجه المنع ان الاذن في الاعتاق ينصرف الى عتاق غيره كما لو اذن له في الصدقة انصرف الاذن الى الصدقة على غيره **فصل** ومنها انه لا يجوز وطى المظاهر منها قبل الكفارة وقد اختلفت ههنا في موضعين احدهما هل له مباشر تجا دون انفرج قبل التكفير ام لا الثاني انه اذا كانت كفارته الاطعام فهل له الوطى قبله ام لا وفي مسألتين قولان للمفقهاء وهما روايتان عن احمد وقولان للشافعي ووجه منعه الاستمتاع بغير الوطى ظاهر قوله تعالى من قبل ان يتامسا ولا نه شبهها بمن يحرم وطئها ودواعيه ووجه الجواز ان التماس كناية عن الجماع ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم دواعيه فان الحائض يحرم جماعها دون دواعيه والصائم يحرم منه الوطى دون دواعيه والمسبية تحرم وطئها دون دواعيه وهذا قول ابي حنيفة واما المسألة الثانية وهي طئها قبل التكفير اذا كان بالاطعام فوجهه الجواز ان الله سبحانه تيد التكفير يكون قبل المسيس في العتق والصيام واطلقه في الاطعام وكل منهما حكم فلو اراد التقيد في الاطعام للذكر كما ذكر في العتق والصيام وهو سبحانه لو يقيد هذا بطلاق هذا عتبا بل لفائدة مقصودة ولا فائدة الاتقييد ما قيد به واطلاق ما اطلقه ووجه المنع استفادة حكمه ما اطلقه مما قيد به اما بياننا على الصحيح واما قياسا فقد التفتي فيه الفارق بين الصورتين وهو سبحانه لا يترق بين المتماثلين وقد ذكر من قبل ان يتامسا مرتين فلو اعادنا ثلثا لقال به الكلام ونبه بذكره مرتين على تكرر حكمه في الكفارات ولو ذكره في اخر الكلام مرق واحد لادهم اختصاصه بالكفارة الاخيرة ولو ذكر في اول مرق لادهم اختصاصه بالاولى واعادته في كل كفارة تطويل وكان افضل الكلام وابلقه واوجزه ما وقع وايضا فانه نبه بالتكفير قبل المسيس في الصوم مع تطاول زمنه شدة الحاجة الى مسيس الزوجة على ان اشتراط تقدمه في الاطعام الذي لا يطول زمنه اولى **فصل** ومنها انه سبحانه امر بالصيام قبل المسيس في ذلك يعم المسيس ليلا ونهارا ولا خلاف بين الائمة في تحريم وطئها في زمن الصوم ليلا ونهارا واما اختلفوا هل يبطل التتابع به فيه قولان احدهما يبطل وهو قول مالك وابي حنيفة واما في ظاهر مذهبه والثاني لا يبطل وهو قول الشافعي واحمد في رواية اخرى عنه والذين ابطلوا التتابع معهم ظاهر القرآن فانه سبحانه امر بشهرين متتابعين قبل المسيس لو وجد ولان ذلك يتضمن النهي عن المسيس قبل اكمال الصيام وتحريمه وهو يوجب عدم الاحتالاد بالصوم لانه حمل ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون رد وسر المسألة انه سبحانه اوجب امرين احدهما تتابع الشهرين والثاني وقوع صيامهما قبل التماس فلا يكون قد ادى بما امر به الاجموع الامرين **فصل** ومنها انه سبحانه وتعالى اطلق اطعام المساكين ولو يقيد به بقدره لا تتابع وذلك يقتضي انه لو اطعمهم تغلهم وعشاهم من غير تعليق حب وتمر جاز وكان ممثلا لامر الله وهذا قول الجمهور ومالك وابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين عنه وسواء اطعمهم جملة او متفرقين **فصل** ومنها انه لا بد من استيفاء عدد الستين فلو اطعموا احدا ستين يوما لم يجزه الا عن واحد هذا قول الجمهور ومالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين عنه والثانية ان الواجب طعم ستين مسكينا

ولو واحد هو مذهب ابي حنيفة والثالثة ان وجد غيره لم يجز ولا جزء وهو مذهب ابي حنيفة في عدم الاقرار **فصل**  
 ومنها ان لا يجز به دفع الكفارة الا الى المساكين ويدخل فيهم الفقراء كما يدخل مسكين في لفظ الفقراء تدل الا على دفعه  
 اصحابنا وغيرهم يحكون في كل من ياخذ من الزكاة حاجة وهو اربعة الفقراء والمساكين وابن السبيين والغارم المستحق والمكاتب  
 وظاهر لقران اختصاصها بالمساكين فلا يتعداها **فصل** ومنها ان الله سبحانه وتعالى أطلق الرقبة فمراد بوقيد هذا بالايان  
 تركيدها في كفارة القتل بالايان واختلاف الفقهاء في شرط الايمان في غير كفارة القتل على قولين فشرطه الشافعي ما لا يشترط  
 في ظاهر مذهبهم ولا يشترطه ابو حنيفة ولا اهل الظاهر الذين يوجبون الايمان قائلوا لو كان بشرط البيعة الله سبحانه وتعالى  
 بيته في كفارة القتل بل يطلق ما أطلقه ويقيد ما قيد لا فيعمل بما أطلقه والمقيد ومزدت بحنفية ان شرط الايمان زيادة على  
 النص وهو نسخ والقران لا ينسخ الا بالقران او خبر متواتر قال الآخرون واللفظ للشافعي بشرط الله سبحانه وتعالى في رقبة في لفظ  
 مؤمنة كما شرط العدل في الشهادة وأطلق الشهود في مواضع فاستدل لنا على ان ما أطلق على معنى ما شرطه على ان ما رده الله  
 تركوات المسلمين على المسلمين لا على المشركين وقرض الله الصداقات فلم تجز الا لمؤمن وكذا روى عن ابن عباس من الوقاب لا يجوز الا  
 لمؤمن فاستدل الشافعي بان لسان العرب يقتضي حمل المطلق على المقيد اذا كان من جنسه فحمل الشرع على مقتضى لغة  
 وهما امران أحدهما ان حمل المطلق على المقيد بيان لا قياس الثاني انه انما يحمل عليه بشرطين أحدهما اتحاد الحكم والثاني ان لا  
 يكون المطلق الاصل احدهما ان كان بين اصلين مختلفين لم يحمل اطلاقه على أحدهما الا بدليل يعينه قال الشافعي لو نذر رقبة  
 مطلقة لم يجز به الا مؤمنة وهذا بناء على هذا الاصل ان النذر محمول على اجاب المشرع وواجب العتق لا يتأدى الى عتق المسلم  
 وما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن استغنى في عتق رقبة منذ وثق ايتهى بها نفسا لها ان الله فقال في السلام  
 فقال من انا قالت انت رسول الله فقال عتقها فانها مؤمنة قال الشافعي فلما وصفت الايمان امر بعتقها انتهى هذا ظاهر جردان العتق  
 المأمور به بشرع لا يجوز الا في رقبة مؤمنة والا لم يكن للتعليل بالايمان فائدة فان الاعوم متى كان علة للحكم كان الاختصاص  
 التأثير ايضا فان المقصود من اعتاق المسلم تفرغه لعبادة ربه وتخليصه من عبودية المخلوق الى عبودية الخالق ولا ريب  
 ان هذا امر مقصود للشارع محبوب له فلا يجوز العاقبة وكيف يستوى عند الله ورسوله تفرغ العبد لعبادته وحده وتفرغه  
 لعبادة الصليب والشمس والقمر والنار قد بين سبحانه اشتراط الايمان في كفارة القتل احال ما سكت عنه على بيانه كما بين  
 اشتراط العدالة في المشاهدة ما أطلقه وسكت عنه على ما بينه وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه ومقيداته  
 لمن تأملها هي اكثر من ان يذكر قننها قوله تعالى في من امر بصدقة او معروف او اضلاع بين الناس ومن يعمل ذكرا ابغداد  
 مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما وفي موضع اخر بل يعلق الاجر بنفس العمل كقضاء بالشروط المذكور في موضعه و  
 كذلك قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وفي مواضع تعلق اجزاء بنفس الاعمال الصالحة  
 اكتفاء بما علم من شرط الايمان وهذا ما لا يخفى من الوعد والوعيد **فصل** ومنها انه لو اعتق نصفي رقبتين لم يكن معتقا  
 لرقبة وفي هذا ثلاثة اقوال للناس هي روايات عن احمد ثانيها الاجزاء والتشهاد هو اصحابنا انه ان تكلمت الحرية في رقبتيين اجزاه  
 والا فلا فانه يصدق عليه انه حر لا رقبة اي جعلها حرة بخلاف ما اذا التكلل بحرية **فصل** ومنها ان الكفارة لا تستند بغير

قبل التكفير ولا تنقض عقيل هي بحالها كقارة واحدة كما دل عليه حكوم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدم قال اصلت بن  
دينا رسالت عشرة من الفقهاء عن المظاهر بحاج مع قبل ان يكفر فقالوا كقارة واحدة قال هو الحسن بن سيرين ومنسوق  
وكبر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة قال العاشر اذ لا نافعوا هذا قول لا يمة الاربعة وعنه عن ابن عمر عن ابن العاصي  
عنهم ان عليه كفارتين وذكر سعيد بن منصور عن الحسن وابراهيم في الذي يظهر ثبوتاً ما قبل ان يكفر عليه ثلث كفارات  
ذكر عن الزهري وسعيد بن جبير وابي يوسف ان الكفارة يسقط ووجه هذا انه فات وقتها ولو بقي له سبيل الى اخرجها  
قبل المسيلين جواب هذا ان فوات وقت الاداء لا يسقط الواجب الذمة كالصلوة والصيام وسائر العبادات ووجه وجوب  
الكفارتين ان احدهما للظهار الذي اقرن به العود والثانية للوطى المحرم كالوطى في رمضان فها راو كوطى المحرم ولا يعلم الا يجب ان تلت  
وجه لان يكون عقوبة على اقامه على المحرم وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على خلاف هذا الا قال الله **اعل حكوم**  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الايلاء ثبت في صحيح البخاري عن انس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت نفقت  
رجله فاقوا في مشرت له تسعاً وعشرين ليلة تونزل فقالوا يا رسول الله البيت شهر فقال الشهر قد يكون تسعاً وعشرين وقد قال  
سبحانه **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَلَاثٌ أَوْ رُبْعٌ أَوْ شَهْرٌ أَوْ ذَا وَأَنْ أَتَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيْضًا وَعَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ الْأَيَّلُ**  
لفظة الامتناع باليمن وخصص في عرفنا الشرع بالامتناع باليمن من وطى الزوجة ولهذا عدى فعله باداة من تضميناً لا غير متمنوع  
من نسائه وهو احسن من اقامة من مقام على جعل سبيلاً للارزاق مدة اربعة اشهر متمنوع فيها من طى نسائه بالايلاء  
فاذا مضت فاما ان يقف امان يطلق وقد اشتهر عن علي بن عباس رضي الله عنهما ان الايلاء انما يكون في حال الغضب من الوضو  
كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وظاهر القرآن مع الجمهور قد تناظر في هذه المسألة محمد بن سيرين ورجل اخر فاجمعه  
على محمد بقول علي كرم الله وجهه فاحتج عليه محمد بالاية نسكت وقد دلت الآية على احكام منها هذا وتماها من حلف على ترك  
الوطى اقل من اربعة اشهر لو يكن مولى وهذا قول الجمهور فيه قول مشاذ انه مؤق منها انه لا يثبت له حكم الايلاء حتى يحلف على اكثر من  
اربعة اشهر فان كانت مدة الامتناع اربعة اشهر لم يثبت له حكم الايلاء لان الله جعل لهر مدة اربعة اشهر بعد انقضائها اما  
ان يطلقوا امان يفقوا وهذا قول الجمهور منه حرم الشافعي ومالك وجعله ابو حنيفة مولى اربعة اشهر سواء هذا بناء على  
اصله ان المدة المضربة اجل لوقوع الطلاق بانقضائها لا الجمهور يجعلون المدة اجلاً لاستحقاق المطالبة وهذا موضع اختلف فيه  
السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم فقال الشافعي ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن بشار قال  
ادركت بضعة عشر رجلاً من الصحابة كلهم وقت المولى يعني بعد اربعة اشهر روى سهل بن ابي صالح عن ابيه قال سألت اثنى عشر  
رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المولى فقالوا ليس عليه شيء حتى يمضي اربعة اشهر وهذا قول الجمهور من الصحابة  
التابعين من بعدهم قال عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم اذا مضت اربعة اشهر لم يقف فيها طلق منه فبعضها  
وهذا قول جماعة من التابعين يقولون ان حنيفة واصحابه فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضى اربعة اشهر فان فاءوا طلق  
بعضه لو عند الجمهور لا يستحق المطالبة حتى يمضي اربعة اشهر فحينئذ يقال امان تقف واما ان تطلق وان لم يقف لاخذ بايقاع  
الطلاق اما بالحكم او بما يحبس حتى تطلق قال الموقعون للطلاق بمضي مدة اية الايلاء يدل على ذلك من ثلثة اوجه **احد**





انقضت ولو بفسخ عاد العقد إلى حكمه وهو الزوج ومهله كذا الزوجات لها حق على الزوج في الوطى كما له حق عليها قال تعالى لهم مثل الذي عليهن بالمعروف فجعل له الشارع امتناع أربعة أشهر لاحق لها فيه من فاذا انقضت المدة عادت على حقها بموجب العقد وهو المطالبة لا وقوع الطلاق وحينئذ فهذا دليل على عدم استقلال الدليل العاشر أنه سبحانه جعل للمولين شيئاً وعليهم شيئاًين فالذي لهم توصل إلى المذكورة والذي عليهم ما الفية وأما الطلاق وعندكم ليس عليهم إلا الفية فقط وأما الطلاق فليس عليهم إلا الفية وإنما هو التي سبحانه عند انقضاء المدة فيحكم بإطلاقها عند انقضاء المدة شاء أو أبى ومعلوم أن هذا ليس إلى المولى ولا عليه وهو خلاف ظاهر النص قالوا ولا يهايمن بالله تعالى واجب الكفارة فلم يقع بها الطلاق كسائر الأيمان ولا تخامد أقدار الشرع لو يتقدمها الفرق فلا يقع بها بينونة كاجل العنين ولأنه لفظ لا يحتمل أن يقع به الطلاق المجهل فلم يقع به الموجب كالظاهر ولأن الأيلاء كان طلاقاً في الجاهلية فنسخه كالظاهر فلا يجوز أن يقع به الطلاق لأنه استيفاء للحكم المنسوخ ولما كان عليه أهل الجاهلية قال الشافعي كانت العرب الجاهلية تختلف بثلاثة أشياء بالطلاق والظهار الأيلاء فنقل الله سبحانه وتعالى الأيلاء إلى الجاهلية عما كانا عليه في الجاهلية من إيقاع الفرقة على زوجة إلى ما استقر عليه حكمها في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه هذا لفظه قالوا وكان الطلاق إنما يقع بالصرح والكناية وليس الأيلاء واحداً منهما إذ لو كان صريحاً لوقع معجلاً أن أطلقه أو إلى أجل مسمى أن قيل ولو كان كناية لوجع فيه إلى نيته ولا يرد على هذا اللعان فإنه يوجب الفسخ دون الطلاق والقسم يقع بغير قوع الطلاق لا يقع إلا بالقول قالوا لقراءة ابن مسعود ونفايتها أن تدل على جواز الفية في مدة التراجع لا على استحقاق المطالبة بها في المدة وهذا حق لا شك فيه وأما قولكم جواز الفية في المدة دليل على استحقاقها فيها فهو باطل بالدين الموجب وأما قولكم أنه لو كانت الفية بعد المدة لزادت على أربعة أشهر فليس يصح لأن الأربعة أشهر مهلة لزم من الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة فمجرد انقضائها يستحق عليه الحق فلما انقضى المطالبة بعد ما انقضى وهذا كسائر الحقوق المتعلقة بأجل معددة إنما يستحق عند انقضاء أجلها فلا يقال في ذلك يستلزم الزيادة على الأجل فكذلك أجل الأيلاء سواء **فصل** في ثلث الآيات على كل من حرم منه الأيلاء بيمين حلف فهو مؤثر حتى يلاها ما كان يفي وأما أن يطلق فكان في هذا حجة لما ذهب إليه من يقول من السلف واختلفان المولى باليمين بالطلاق إيمان يفي وأما أن يطلق ومن يزعم الطلاق على كل حال لم يمكنه إدخال هذه اليمين في حكم الأيلاء فإنه إذا قال إن وطيتك إلى سنة فانت طالق ثلاثاً فاذا مضت أربعة أشهر لا يقولون لها ما أن يطأ وأما أن يطلق بل يقولون لها ما أن وطيتها طلقت وإن لو طأها طلقنا عليك وأكثر هو لا يمكنه من الأيلاء لوقوع التزويج الذي هو جزء الوطى في اجنبية ولا جواب عن هذا إلا أن يقال بأنه غلام مؤثر وحينئذ فيقال فلا توقف عند مضى أربعة أشهر قولوا إن له أن يمتنع من وطية يمين الطلاق دائماً فإن خسر يتحلله الأجل ثبت له حكم الأيلاء من غير يمين وإن جعلتموه مؤثراً لم تجزوه خالفتم حكم الأيلاء وموجب النص فما لبعضهم هو لا على منازعهم فإن قيل فما حكم هذا المسألة وهي لما قال إن وطيتك فانت طالق ثلاثاً فقلت اختلف الفقهاء فيها هل يكون مولى أم لا على قولين وهما إيمان عن اسم أو لا إيمان للشافعي الجدل لأن يكون مولى وهو مذموم إلى حنيفة ومالك وعلى القولين هل يمكن من الأيلاء فيه وجهان لأصحاب أحمد والثاني أحدهما أنه لا يمكن منه بل يحرم عليه لأنها بالأيلاء تطلق عند مثلث فيصير ما بعد الأيلاء محرماً فيكون الأيلاء محرماً وهذا كالصائر إذا اتفق أنه لا يوجب إلى طلوع الفجر لا قبل الأيلاء المذكور دون إخراج حرم عليه الأيلاء وإن كان في زمن الإباحة



فلما كان بعد ذلك انا فقل ان الذي سألتك عنه قلابيت به فانزل الله عز وجل هؤلاء الايات في سورة النور الذين يؤمنون  
 انهم قتلوا من عليه وعظمو ذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها  
 ثود عاها فوعظها وذكروا واخبرها ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق انه كاذب فبدأ بالرجل فشهد  
 أربع شهادات بالله لو أنه طأ أرضي من الصادقين وأخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فوثني بالمرأة فشهدت أربع شهادات  
 بالله لو أنه طأ أرضي من الكاذبين وأخامسة أن غضب الله عليه إن كان من الصادقين ففرق بينهما في الصحيحين عنه قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم للمتلاعين حسابكما على الله احدا كما كاذب لاسبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدق  
 عليها فهو بما استحللت فرجها وان كنت كذبت عليها فهو يعد لك منها وفي لفظهما ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعين  
 وقال الله ان احدا كما كاذب فهل منكما تائب فيهما عنه ان رجلا لا عن علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بينهما واثبت الولد بامه وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما في قصة المتلاعين فشهد الرجل أربع  
 شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم لعن الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتلعن فقال لهما رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مه فابت فلعنت فلما ادبرت قال لعلها ان تجيئي به اسود جعل فجاءت به اسود جعل وفي صحيح مسلم من حديث  
 انس بن مالك ان هلال بن امية قد خلى امرأته بشر بن سحابة وكان اخا البراء بن مالك لأمه وكان اول رجلا لا عن في الاسلام  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها ان جاءت به ابيض سبطا قصيرا العينين فهو لهلال بن امية وان جاءت به اكحل دحم حمر  
 الساقين فهو لشريك بن سحابة قال فانبتت انها جاءت به اكحل اجعل احمش الساقين وفي الصحيحين من حديث ابن عباس نحو  
 هذه القصة فقال له رجل هي المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجعت احدا بغير بيعة لوجعت هذه فقال ابن عباس  
 لا تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السود ولا في داود في هذا الحديث ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها  
 لابي لا يرضى لدها من رضى لها ورضى لدها فعليه احد قضى ان لا بيت لها ولا قوت من اجل انها تفرق من غير طلاق ولا متوفى عنها  
 زوجها وفي القصة قال حكومة فكان بعد ذلك امير على مصر وما يدعى لابي ذكر البخاري ان هلال بن امية قد خلى امرأته عند رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحابة فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة او حلفي فحرك فقال يا رسول الله اذا راى احدا على امر  
 رجلا ينطلق يلبس لبينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبينة والاحد في فرك فقال الرجل الذي بعثك بالحق اني لصادق  
 ولينزلن الله ما يدعى ظهري من الحذف ان جبرئيل عليه السلام وانزل عليه والذين يؤمنون انهم قتلوا فافضت النبي  
 صلى الله عليه وسلم اليها فاجامع هلال فشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احدا كما كاذب فهل منكما تائب فشهدت فلما  
 كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا انها مرجبة قال ابن عباس رضي الله عنهما فتكلمت ونكصت حتى طئنا انها ترجع ثم قالت لا  
 افصح قومي سائر اليوم فصحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به اكحل العينين سايع الايتين خذ به الساقين  
 فهو لشريك بن سحابة فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب كان في لها شأن وفي الصحيحين ان سعد  
 ابن عباد قال يا رسول الله ما رأيت الرجل يحل مع امرأته رجلا ايقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بل الذي  
 اكومك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا لي ما يقول سيدكم وفي لفظ اخر يا رسول الله ان وجدت مع امرأتى رجلا

امره حتى اتى بأربعة شهداء قال نعم في لغة الخروجر جارت مع اهلى رجاله اجمع حتى اتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم تعول كالأولادى بعثك بأحق نبيان كنت لا تهاجله بالسيف قبل فقلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السموا الى ما  
 يقول سيدكم انه لغيري انا اغير منه والله اغير مني وفي لفظ اورأيت مع امرأ في رجلا تضرب به بالسيف غير مصحح فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم تعجبون من غيري سعد والله لا اغير منه والله اغير مني من اجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن  
 ولا شتموا غير من الله ولا شتموا حبله العذ من الله من اجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا احدا حب  
 اليه المدم من الله من اجل ذلك وعد الله الجنة **فصل** في استنفيد من هذا الحكم النبوي عدة احكام الحكم الاول ان اللعان  
 من كل زوجين سواء كانا مسلمين او كافرين عدلين او فاسقين محدودين في قذف او غير محدودين او احدهما كذلك قال الامام  
 احمد في رواية اسحق بن منصور جميع الازد ابره يلعنوا الحر من الحرمة والامه اذا كانت زوجه والعبد من الحرمة والامه اذا كانت زوجة  
 المسلم من اليهودية والنصرانية وهذا قول مالك والشافعي وقول سعيد بن المسيب الحسن بن ربيعة وسليمان بن يسار ذهب  
 اهل الراى والاذا نعى والثوري وجماعة الى ان اللعان لا يكون الا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف وهو  
 من رواية عن احمد وماخذ القولين ان اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة وقد سماه الله سبحانه شهادته وسماه رسول الله  
 الله عليه وسلم يميناً حديث يقول ولا الايمان كان في دلها شأن فمن غلب عليه حكم الايمان قال يعقوب بن كل من يعقوب يمينته قالوا ولعمرو قوله  
 والذين يؤمنون أزواجهم قالوا وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يميناً قالوا ولا انه مفتقر الى اسو الله والى ذكر القسم الموكل بهما  
 قالوا ولا انه ييسوى فيها الذكر والانثى بخلاف الشهادة قالوا ولو كان شهادة لما تكرر لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشترع فيها التكرار  
 كإيمان القسمات قالوا ولا حاجة الزوج التي لا تصح منه الشهادة الى اللعان ونفى الولد الحاجة من تصح شهادته سواء والامر  
 الذي نزل به مما يدعى الى اللعان كالذي ينزل بالعدل الحزب الشرعية لا ترفع خبر احد التوعين ويجعل له فرجاً ومخرجاً مما نزل به وتدرج  
 النوع الاخر في الاضرار الاغلال لا فرج له مما نزل به ولا يخرج بل يستغنى عن الاغلال ويستغنى فلا يحتاج الى اللعان كقولهم بامر عظيم وان  
 سكت سكت على مثل قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصح شهادته وهذا بابا بالشرعية الواسعة اكنيفية السمحة  
 قال لاخرون قال الله تعالى والذين يؤمنون أزواجهم ولو لم ينكحوا أنفسهم فشهدوا اربعة شهداء اربعة شهادات بالله في الآية  
 دليل من ثلاثة اوجه احدها انه سبحانه استثنى انفسهم من الشهداء وهذا استثناء متصل قطعاً لهذا جاء مرفوعاً والثاني  
 انه صرح بان التعانهم شهادة فتراد سبحانه هذا بياناً فقال لا يدعى اربعة شهداء اربعة شهادات بالله انه لمن الكاذبين  
 والثالث انه جعله بدلاً من الشهود وقائماً مقامهم عند عدمهم قالوا وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا لعان بين مملوكين ولا كافرين ذكره ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وذكر الدارقطني من حديثه ايضا عن ابيه عن جده  
 مرفوعاً اربعة ليس بينهم لعان ليس بين احمر والامه لعان وليس بين احمر والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان ليس  
 بين المسلم والنصرانية لعان وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال من وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعن ابن اسيد  
 ان لا لعان بين اربعة فذكر معناه قالوا ولا ان اللعان جعل بدل الشهادة وقائماً مقامها عند عدمها فلا يصح الا ممن تصح منه  
 لهذا في المرأة بلعان الزوج ونكولها تأذيلاً للعان منقولة اربعة شهود قالوا واما الحديث لا ما مضى من الايمان كان في لسان

نشان فال محفوظ فيه لولا ما مضى من كتاب الله هذا لفظ البخاري في صحيحه وما قوله لولا ما مضى من الايمان فمن اراد تصدياق بين  
 وقد تكلف فيه غير واحد قال يحيى بن معين ليس يشئ وقال علي بن ابي حمزة متروك قدرئ وقال النسائي ضعيف وقد استقرت  
 قاعدة الشريعة ان البينة على المادعي اليمين على المدعي عليه والزوج ههنا مدعي قلعه انه شهادة ولو كان عينا لويشرع في جانب  
 قال الاولون ما قسمته شهادة فلقول الملتعن في يمينه اشهد بالله فسمى بذلك شهادة وان كان يميناً اعتباراً بلفظها قالوا  
 وكيف هو مصرح فيه بالقسم وجوابه وكذلك لو قال اشهد بالله انعقدت يمينه بذلك سواء نوى اليمين او اطلق والعرب تعد  
 ذلك يميناً في لغتهم واستعملوها قال قيس **شعر** فاشهد عند الله اني احبها في هذا لها عندى فما لي عندها ليا وفي  
 هذا حجة لمن قال ان قوله اشهد تنعقد به اليمين ولو لم يقل بالله كما هو واحد في الروايتين عن احمد والثانية لا يكون يميناً  
 الا بالنية وهي قول اكثرين كما ان قوله اشهد بالله يمين عند اكثرين بطلقة قالوا وما استثنوا ولا سبحانه انفسهم من الشهاد  
 فيقال ولا الا ههنا صفة بمعنى غير المعنى وليكن لهم شهداء غير انفسهم فان غيروا لا يتعاضدان الوصفية والاستثناء  
 فيستثنى بغير حمل على الاوصاف بالاحتمال على غير ويقال ثانياً ان انفسهم مستثنى من الشهداء ولكن يجوز ان يكون  
 منقطعاً على لغة بني تميم فانهم يبدلون في الاقطار كما يبدل اهل الحجاز وهو في الاتصال ويقال ثالثاً انما استثنى انفسهم من  
 الشهداء لانه نزل ما نزلهم في قبول قولهم وهذا قوي جداً على قول من يرجع المرأة بالتعان الزوج اذا نكحت وهو الصحيح كما ياتي في قوله  
 ان شاء الله تعالى والصحيح ان لعانهم تحم الوصفين اليمين والشهادة فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار يمين مغلظة  
 بلفظ الشهادة والتكرار لا يقتضاهما حال تأكيد الامر لهذا اعتبار فيه من التاكيد عشرة انواع احدها ذكر لفظ الشهادة الثاني ذكر  
 القسم باحد اسماء الرب سبحانه واجمعها المعاني اسماء المحسن وهو اسم الله جل ثلوه الثالث تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه  
 من ان واللام واتيانها باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب دون الفعل الذي هو صادق وكاذب الرابع تكرار ذلك اربع مرات الخامس  
 دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنة الله ان كان من الكاذبين السادس اخباره عن الخامسة انها الوجبة لعذاب الله ان  
 عذابه الدنيا اهن من عذابه الاخرة السابع جعل لعانه مقتضى حصول العذاب عليها وهو اما احداً واحداً او محبساً جعل لعانه اذا  
 للعذاب عنها الثامن ان هذا اللعان يوجب للعذاب على احدهما ما في الدنيا او ما في الاخرة التاسع التفريق بين المتلاعنين وخراب  
 بيتهما وكسرهما بالفرق العاشر تابد تلك الفرق ودوام التحريم بينهما فلما كان شان هذا اللعان هذا الشأن جعل يميناً مقروناً باليمين  
 وشهادة مقرونة باليمين وجعل الملتعن لقبول قوله كالشاهد فان نكحت المرأة مصنت شهادته وحلت وافادت شهادته  
 ويمينه شيئاً ينسقط احدهما ووجوبه عليها وان التعت المرأة وعارضت لعانه بلعان اخر من ههنا فلا لعانه يسقط احدهما  
 دون وجوبه عليها فكان مقرونة ويميناً بالنسبة اليه دونها لانه ان كان يميناً محضاً في لا يجزئ مجرد حلفه وان كان شهادة  
 فلا يجزئ مجرد شهادته عليها وحده فاذا انضم الى ذلك نكولها قوي جانب الشهادة واليمين في حقه بتاكيد ونكولها كان دليلاً ظاهراً  
 على صدقه فانسقط احدهما ووجوبه عليها وهذا احسن ما يكون من الحكم ومن احسن من الله حكماً يقوم بوقون وقد  
 ظهر بهذا انه يمين فيها معنى الشهادة وشهادة فيها معنى اليمين وآما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فاما اليمين كانت  
 لو كان صحيحاً بصلوه الى عمرو ولكن في طريقه الى عمرو هالك ومفاوز قال ابو حمزة بن عبد البر ليس دون عمرو بن شعيب من عجبهم

وأما حديثه الآخر الذي رواه الدارقطني فعلى طريق الحديث عثمان بن عبد الرحمن الوفاصي وهو متروك باجماعهم فان طريقه مقطوعة وأما حديث عبد الرزاق فراسيل الزهري عندهم ضعيفة لا يحتج بها وعتاب بن اسيد كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم على مكة ولو يكن بمكة يهودى ولا نصرانى البتة حتى يوصيه ان لا يلاعن بينهما قالوا اما اردكم لقوله لولا ما مضى من الايمان لكان لى ولها شأن وهو حديث رواه ابو داود فى سننه واسناده لا بأس به واما تعلقه بغيره على عبادته بن منصور فكثر ما عيب عليه انه قد ربي داعية الى القدر هذا لا يوجب رد حديثه ففى الصحيح الاحتجاج بحجاجة من القدرة و مرجية والشيعة ممن علم صدقه ولا تنافى بين قوله لولا ما مضى من كتاب الله تعالى ولولا ما مضى من الايمان فيحتاج الى توجيه احد اللفظين وتقديره على الآخر بل الايمان المذكور هو فى كتاب الله وكتاب الله تعالى حكمه اذى حكومه بين المتلاعنين واراد صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من حكم الله الذى فصل بين المتلاعنين لكان لى ولها شأن اخرقا واما قوله ان قاعدة الشريعة استقرت على ان الشهادة فى جانب المدعى واليمين فى جانب المدعى عليه فتجابه من وجوه احدها ان الشريعة لم تستقر على هذا بل استقرت فى القسامة بان يبدى بايمان المدعيين وهذا لقوة جانبهم باللوث وقاعدة الشريعة ان الايمان يكون من جنبة اقوى المتدعيين فلما كان جانب المدعى عليه قويا بالبراءة الاصلية شرحت اليمين فى جانبه فلما قوى جانبه المدعى فى القسامة باللوث كانت اليمين فى جانبه وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالنكول صارت اليمين فى جانبه فيقال له احلف واستحق وهذا من كمال حكمة الشرع واقتضائه للمصالح بحسب الامكان ولو شرعت اليمين من جانبك احد دائما لذهبت قوة الجانب للوحم وهذا وحكمة الشارع كالى ذلك فالذى جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة واذا عرفت هذا فاجانب الزوج ههنا اقوى من جانبها فان المرأة تنكزهاها وتشبهه والزوج ليس له غرض فى ههنا حرمة وافساد فرشته ونسبة اهله الى الفجور بل ذلك يشوش عليه واكره شئ اليه فكان هذا لو ظاهر فاذا انضاف اليه نكول المرأة قوى الامر جدا فى قلوب الناس خاصتهم عامهم فاستقل ذلك بشيوت حكموا نداء عليها بشرعا فحدث بلعانه ولكن لما لو يكن ايمانه بمنزلة الشهادتين حقيقة كان لها ان يعارضها بايمان اخرى مثلهما يدعى عنها بايمان احدى المذكورتين وقد تعالى وليس ثم هذا عدا بهما طائفة من المؤمنين ولو كان لعانه بيعة حقيقة لما دفعت ايمانها عنه شيئا وهذا يتضم بالفصل الثانى المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان المرأة اذا تولت عن فعل محال وتحبس حتى تقرر او تلعن فيه فلو كان للفقهاء فقال الشافعى ومجموعة من السلف واخلف يحد وهو قول اهل الحجاز وقال احمد تحبس حتى تقرر او تلعن وهو قول اهل العراق وعنه رواية ثانية لا تحبس فتخلى سبيلها قال اهل العراق ومن وافقهم لو كان لعان الرجل بيعة توجب محله عليها لو تم تلك اسقاطه باللعان وكذلك البيعة كما لو شهد عليها اربعة قالوا لانه لو شهد عليها مع ثلثة غيره لم يحد لهذه التوبة فلما اتحد شهادته وحده اولى واخرى قالوا لانه احد المتلاعنين فلا يوجب حلا اخر كما لو يوجب لعانها حلا قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى ولا يرب ان الزوج ههنا مدعى قالوا وان موجب لعانه اسقاط الحد عن نفسه لا يجاب الحد عليه كوله قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة والا حد فى ظرك فان موجب قذف الزوج كوجب قذف الاجنبى هو الحد فعمل الله سبحانه له طريقا الى التخلص منه باللعان وجعل طريق اقامة الحد على المرأة احدا من اربعة شهود او اعتراف او حمل عند من يحد بالصحابة كعمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن وافقه وقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه على من يزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم

والوجع واجب على كل من نكح من الرجال والنساء ما كان محصناً إذا قامت بينة أو كان حبل أو أعترا فوكد لك صلى الله عليه وسلم  
فجعل طريق أحد ثلثة لم يجعل فيه اللعان قالوا أيضا هذه لم يتحقق نكاحها فلا يجب عليها إحداث تحقيق نكاحها إيمان يكون بلعان الزوج  
وحده لأنه لو تحقق به لم يسقط بلعانها اتحادا ولما وجب بعد ذلك على قاذفها ولا يجوز أن يتحقق بنكولها أيضا لأن كمالا يثبت  
بالنكول فإن أحريد رأيا الشبهات فكيف يجب بالنكول فإن النكول محتمل أن يكون لشدة خفها أو لعقلة لسانها أو ندهشتها في  
ذلك المقام الفاضل مخزى أو غير ذلك من الأسباب فكيف يثبت كمال الذي اعتبر في بينة من العدد ضعفا ما اعتبر في سائر  
الحدود وفي إقراره أربع مرات بالسنة الصحيحة الصريحة واعتبر في كل من الإقرار البينة أن يتضمن وصفا للفعل والتصريح به  
مبالغة في الستر ودفعاً لآلته كمالا يبلغ الطرق وأكدها وتوسلا إلى إسقاط أحد ياد في شبهة فكيف يجوز أن يقضى فيه بالنكول  
الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الأموال قالوا والشاقي رحمه الله تعالى لا يرى  
القضاء بالنكول في درهم فما دونه ولا في ديني تعريف فكيف يقضى به في أعظم الأمور وأبعد ما ثبتوا وأسرع ما سقوطوا ولا نقاها وأقرب بلسانها  
تورجعت لو يجب عليها أحد فلا يجب بحرم امتناعها من اليمين على براءتها أو في إذا ظهر أن لا تأثير لواحد منهما في تحقيق نكاحها لم يجز  
أن يقال بتحقيقه بهما الوجهين **أحدهما** أن ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم أحدهما إلى الآخر كشهادة ما في الثاني  
فإن احتمال نكولها لفرط حيائها وهيبته ذلك المقام البهر وشدة الخوف عجزها عن النطق وعقلة لسانها لا يزول بلعان الزوج ولا  
بنكولها **الثاني** أن ما لا يقضى فيه باليمين المفردة لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق قالوا وما قوله تعالى ويدأعنها  
العذاب أن تشهد هذا فالعذاب ههنا يجوز أن يراد به الحد وان يراد به الحبس العقوبة المطلوبة فلا يتعين إرادة أحده في الدال  
على المطلق لا يدل على المقيد لا بدليل من خارج وأدنى درجات ذلك الاحتمال فلا يثبت الحد مع قيامه وقد يرجح هذا بما تقدم من قول  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الحد إنما يكون بالبينة أو الاعتراف أو الحبل ثم اختلفت هؤلاء فيماذا يصنع بها إذا التوا عن فقال أحدها ذابت  
المرأة أن تلتعن بعد لعان الرجل جبرتها عليه وهبت أن أحكو عليها بالرجوع لا نقاها وأقرب بلسانها الوجهين إذا رجعت فكيف إذا  
أبت اللعان وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية تخلى سبيلها اختارها أبو بكر ولا يجب عليها أحد فيجب تخلية سبيلها كما لو لم تحمل  
**البينة فصل** قال الموجهون للحد معلوم أن الله سبحانه وتعالى جعل اللعان الزوج بدلا عن الشهود وقائما مقامهم بل جعل  
الأزواج الملتصين شهداء كما تقدم وصرح بأن لعانهم شهادة واضحة ذلك بقوله ويدأعنها العذاب أن تشهد الأربع شهادات  
بأن الله وهذا يدل على أن سبب العذاب الدنيوي قد وجد وأنه لا يدفعه عنها إلا لعانها والعذاب المدفوع عنها بلعانها هو المذكور في  
قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وهذا عذاب الحد قطعاً فذكره مضافاً ومعرفة بالإلام العهد فلا يجوز أن ينصرف إلى عقوبة  
لو ذكر في اللفظ ولا دل عليها بوجه مما من حبس وغيره فكيف يخلى سبيلها ويدأعنها العذاب بقول لعان وهل هذا إلا مخالفة لظاهر  
القرآن قالوا وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج داراً كمالاً لقذف عنه وجعل لعان الزوجة داراً بالعذاب حد الزنا عنها فكما أن الزوج  
إذا أذنب لا عن محذور القذف فكل ذلك الزوجة إذا التوا عن يجب عليها الحد قالوا وما قولك كون لعان الزوج لو كان بينة يوجب كمالاً عليها  
لم تملك هي إسقاطه باللعان كشهادة الأجنبي فاجواب أن حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مرود إلى حكم الدعاوى والبينات  
بل هو أصل قائم بنفسه شرعه الذي شرع نظيره من الأحكام وفصل الذي فصل المحال المحرام ولما كان لعان الزوج بدلاً عن



فهو لا يجرم نزل عن مرتبة البينة فلم يستقل حده بحكم البينة وجعل المرأة معارضته بلعان نظيرة وحينئذ فلا يظن ترجيح  
 أحدهما على الآخر لنا والله أعلم أن أحدهما كاذب فلا وجه لحكم المرأة بمجرد بلعان الزوج فإذا مكنت من معارضته وأتيناها بما يبرئ  
 صاحبها فلم يفعل ونكلت عن ذلك عمل المقتضى عمله وانضاضت عليه قرينة قوية وأكذبتة وهي نكول المرأة واعراضها عن ما يخصها من  
 العذاب يدركها قالوا وأما لو كانوا شهد عليها مع ثلاثة غير لو يجد بهذه الشهادة فكيف تجد بشهادته وحده فجوابه أنها  
 لو تجد بشهادة مجردة وإنما حدث مجموع لعانه خمس مرات ونكولها عن معارضته مع قدرتها عليها فقام من مجموع ذلك دليل  
 في غاية الظهور والقوة على صحة قوله والظن المستفاد منها قوى بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود وأما لو كان أحدهما  
 اللعانين فلا يوجب حداً الآخر كما لو وجب لعانها حده فجوابه أن لعانها إنما شرع للدفع لا للإيجاب كما قال تعالى وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ لِبَنِّ  
 تَشْتَرُ لِنَفْسٍ عَلَى أَنْ لَعَنَهُ مَقْتَضٍ لا يوجب الحد ولعانها دفع وحادث لا موجب فقياساً من أحد اللعانين على الآخر جمع بين ما فرق الله  
 سبحانه بين ما هو باطل قالوا وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة للمدعى فسمعا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا ريب أن  
 الزوج المذكور المكرر بينة وقد انضمت إليها نكولها الجارية مجرى قرانها عند قوم ومجرى بينة المدعين عند الآخرين وهذا من أقوال بني  
 ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له البينة والأحد في ظنهم ولو يبطل الله سبحانه هذا وأما نقله عند حجة عن بينة  
 منفصلة يسقط أحد عنه يعجز عن إقامتها إلى بينة يمكن من إقامتها ولما كانت دونها في الرتبة اعتبر بها مقوم منفصل وهو  
 نكول المرأة عن دفعه ومعارضته مع قدرتها وتمكنها قالوا وأما لو كان موجب لعانه إسقاط أحد عن نفسه لا يوجب الحد عليها إلى آخر  
 فإن اردت أن من موجب إسقاط أحد عن نفسه فحق وإن اردت أن سقوط أحد عنه جميع موجب ولا موجب له سواء فيا بطل قطعاً  
 فإن وقوع الفرقة أو وجوب التفريق والتحريم المؤبد والموقت ونفي الولد المصروح بنفيه أو المكنت في نفيه باللعان ووجوب العذاب  
 على الزوجة إما عذاباً بالحد أو عذاباً بحبس كل ذلك من موجب لللعان فلا يصح أن يقال فيما يوجب سقوط حد القذف عن الزوج فقط  
 قالوا وأما قولهم أن الصحابة رضي الله عنهم جعلوا حد الزنا بأحد ثلاثة أشياء أما البينة أو الاعتراف أو الحبل واللعان ليس منها  
 فجوابه أن منازعهم يقولون أن كان إيجاب الحد عليها باللعان خلافاً لآل قال هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم فإن إسقاط أحد بالحبل أدخل  
 في خلافهم وأظهرنا الذي سوغ لكم إسقاط حد وجوبه بالحبل وصريح مخالفتهم وحرم على منازعهم مخالفتهم في إيجاب الحد بغیر  
 هذه الثلاثة مع أنهم اعترضوا بثلاثة أوجه أحدها أنهم لو لم يخالفوا صريح قولهم وإنما هو مخالفة لمفهوم سكوتهم عنه ومخالفة  
 لسكوتهم عن مخالفتهم صريح أو هو الثاني أن علامة ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بإيجاب الحد ولو يخالفوا ما أجمع  
 عليه الصحابة رضي الله عنهم وانتم خالفتم منطوقاً لا يعلمون فيه مخالفاً للبينة وهو إيجاب الحد بالحبل فلا يحفظ عن صحابكم قطعية  
 عمر على رضي الله عنهما في إيجاب الحد به الثالث أنهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الأدلة التي تقدمت ولم مفهوم قوله  
 وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ لِبَنِّ أَنْ تَشْهَدَ وَلَا ريب أن هذا المفهوم أقوى من مفهوم سقوط أحد بقوله إذا كانت البينة أو الحبل أو الاعتراف  
 فهو ترك ما هو أقوى منه وأولى هذا لو كان قد خالفوا الصحابة فكيف وقوله موافق لآل قال الصحابة رضي الله عنهم فإن الاعتراف  
 مع نكول المرأة من أقوى البيئات كما تقر قالوا وأما لو لم يتحقق زناها إلى آخره فجوابه أن اردت بالتحقق اليقين المقطوع به كما لم يحدث  
 فهذا لا يشترط في إقامة الحد لو كان هذا شرطاً لما أقسم أحد بشهادة أربعة أذ شهد فهو لا يجعل الزنا محققاً بهذا الاعتبار

وان اردت بعد عدم التحقيق انه مشكوك فيه على السواء بحيث لا يتوهم ثبوته فباطل قطعاً والا ما وجب عليها العذاب المدعى بلعانها  
 ولا ريب ان التحقيق المستفاد من لعان الموكد المكره مع اعراضها عن معارضة ممكنة منه اقوى من التحقيق بأربع شهود ولعل  
 له غرض في قذفها وهتكها وفسادها على زوجها والزواج لا غرض له في ذلك مني كونه لو تحقق فاما ان يتحقق بلعان الزوج  
 او ينكولها او بهما فتجوابه انه تحقق بما لا يلزم من عدم استقلال احدهما من باحد وضعفه عنه عدم استقلالهما معا وهذا  
 شأن كل مفرد لو يستقل بالحكم بنفسه ويستقل به مع غيره لقوته به ولما قولكم عجبا للشافعي كيف لا يقضى بالنكول في دهر هو  
 يقضى به في قامة حد بالغ الشارح في سائر ما اعتبره اكل بينة فهذا الموضع لا يتصرف فيه للشافعي ولا لغيره من الائمة وليس هذا  
 وضع كتابنا هذا ولا قصدنا به نصرة احد من العلماء وانما قصدنا به مجرد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرته واقضيته  
 احكامه وما تضمن سوى ذلك فلتبهم مقصودنا لغيره فبيان من لو يقض بالنكول تناقض فماذا يضربك هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم وبذلك شكاة ظاهر عنه عارده على ان اشأ فعي رحمه الله تعالى عيتنا فانه فرق بين نكول مجرد لا قوة له وبين نكول قد قارنه  
 اللعان موكداً راقياً في حق الزوج مقام البينة مع شهادة الاحمال بكرهه الزوج لزنا امرأته ونقض حلفها وخراب بيته واقامة نفسه  
 وحبه في ذلك المقام العظيم يشهد المسلمون يدعو على نفسه باللعة ان كان كاذباً بعد حلفه بالله بمهاديانه اربع مرات انه  
 لمن الصادقين والشافعي رحمه الله انما يحكمون بنكول قد قارنه ما هذا شأنه فمن اين يلزمه ان يحكمون بنكول مجرد قالوا واما قولكم انها لا وزن  
 بالزنا فارجعت لسطحها الكهف كيف يجب مجرد امتناعها من اليمين فتجوابه ماتقر انفاً قالوا واما قولكم ان العذاب المدعى عنها  
 بلعانها هو عذاب الحبس او غيره فتجوابه ان العذاب المذكور اما عذاب الدنيا او عذاب الآخرة وحمل الآية على عذاب الآخرة باطل قطعاً  
 فان لعانها لا يدعى ما اذا وجب عليها وانما هو عذاب الدنيا وهو احدى قطعان عذاب المحرود هو فداء له من عذاب الآخرة ولهذا نشر  
 سبحانه طهره وفدية من ذلك العذاب كيهن وقد صرح به في اول السورة بقوله وليس شهد عذابهما طائفة من المؤمنين شر  
 اعادة بعينه بقوله ويدعى عنها العذاب فهذا هو العذاب المشهودمكنها من دفعه بلعانها فاذن هنا عذاب غيره حتى يفكر  
 به واذا تبين هذا فهذا هو القول الصحيح الذي لا يعتد بسواه ولا يرضى الاياه وبالله التوفيق قان قيل فلو نكل الزوج عن اللعان بعد  
 قذفه فما حكم نكوله قلنا يحل القذف عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الشافعي ومالك واحمد واصحابهم وخالفني  
 ذلك ابو حنيفة وقال يحبس حتى يلاعن او تقر الزوجة وهذا الخلاف مبني على ان موجب قذف الزوج لامرأته هو احدى كقتن  
 الاجنبى وله اسقاطه باللعان او موجب اللعان نفسه فالاول قول الجمهور والثاني قول ابو حنيفة واحتجوا عليه بجموع قوله تعالى  
 وَلَئِنْ يَرَوْهُ يُدْعُوا بِالنَّاصِيَةِ وَيُؤْتَوْنَ بِالنَّاصِيَةِ وَيُؤْتَوْنَ بِالنَّاصِيَةِ فَيَجْلِدُ بِهِ لَوْلَا اِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِمَّا كَفَرُوا بِهٖ لَافٍ  
 البينة اوحى في ظرك وبقوله له عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة وهذا قاله لهلال بن امية قبل شرعه في اللعان فلو لم يجب  
 احدى بقذفه لو يكن له لامعنى وبانه قذف حرمة عفيفة تجرى بينه وبينها القود فيد بقذفها كاجنبى وبانه ولا عنها ثم كذب  
 نفسه بعد لعانها وجب عليه احدى فدل على ان قذفه سبب لوجب احدى عليه وله اسقاط باللعان اذ لو لم يكن سبباً لما وجب لكذا  
 نفسه بعد اللعان وابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول قذفه لهادعوى وجب احدى من امالعاذه ولما اقرها فاذا اقرها لا عجب  
 حتى يلاعن الا ان يقر فيقول موجب للدعوى وهذا بخلاف قذف الاجنبى فانه لا حق له عند المقدوفة فكان قذفها محسناً كما هو

يقولون بل قد فوجئنا منه على عرضها فكان موجبها الحد كقذف الاجنبى لما كان فيها شبهة الدعوى عليها انما فوجئنا  
وجنايته فيه ملك اسقاط ما وجبه القذف ومن الحد بلعانه فاذا اوبلا عن مع قدرته على اللعان ومكنته منه عمل يقتضى  
القذف عمله واستقل بايجاب الحد اذا لامع ارض له وبالله التوفيق **فصل** ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان  
يقضى بالوحي بما اراده الله لا بما اراده هو فانه صلى الله عليه وسلم ليقض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحي ونزل بقرآن فقال لعويم  
حينئذ قد نزل فيك وفي صاحبك فاذ هب فات بها وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يسألني الله عز وجل عن سنة احد ثنها  
فيك ولو امر بها وهذا في الاقضية والاحكام والسنن الكلية واما الامور الجزئية التي لا ترجع الى احكام كالنزول في منزل معين و  
تأخير رجل معين ونحو ذلك مما هو متعلق المشاورة المأمور بها بقوله وشاورهم في الامر فتلك للراى فيها مدخل ومن هذا قوله  
صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيح النخل فما هو اى رايته فلهذه القسوس شئ والاحكام والسنن الكلية شئ اخر **فصل** ومنها ان  
النبي صلى الله عليه وسلم امر بان ياتي بها فتلاعنا بحضرة في هذا كان بيان ان اللعان انما يكون بحضرة الامام او نائبه وانه ليس لاحد  
الوصية ان يلاعن بيني مما لم يلائس له اقامة الحد بل هو الامام او نائبه **فصل** ومنها انه ليس المتلاعن الا بمحض جماعة من الناس  
يشهدون عن ابن عباس بن عمرو سهل بن سعد حضرة مع حادثة اسنانهم فدل ذلك على انه حضرة جمع كثير فان  
الصبيان انما يحضرون مثل هذا الامر تبعاً للرجال قال سهل بن سعد فتلاعنا وانا مع الناس عند النبي صلى الله عليه وسلم  
حكوهذا والله اعلم ان اللعان بنى على التغليظ مبالغة في الردع والرجوع فعمل في الجماعة ابلغ في ذلك **فصل** ومنها انما يتلاعنا  
قياما وفي قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قور فاشهد اربع شهادات بالله وفي الصحيحين في قصة المرأة  
ثقلت فشهدت ولانها اذا قام شاهدة الحاضرون فكان ابلغ في شهرته ووقع في النفوس فيه سراً اخر وهو ان الدعوة التي  
تطلبها صابقتها اذا صادفت المدعو عليه قائما يقذف فيه وهذا ما دعا خبيب الى المشركين حين صلبوه اخذ يوسفيان معاوية  
رضوا الله عنه فاصبحوه وكان يرون ان الرجل اذا طوى بالارض نزلت عنه الدعوة **فصل** ومنها البداءة بالرجل في اللعان كما  
بدأ الله عز وجل برسوله به فلو بدأت هي لم يعتد بلعانها عند الجمهور واعتد به ابو حنيفة رقبداً الله سبحانه في الحد بذكر  
المرأة فقال كرا بنية واكراني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي اللعان بذكر الزوج وهذا في غاية المناسبة لان الزنا من المرأة  
اقبح منها بالرجل لانها تزيد على هتك حق الله افساد فراش بعلها وتعليق نسب من غيره عليه وفضيحة اهلها واقاربها واجباية  
على محض حق الزوج وجنايته فيه واسقاط حرمة عند الناس وتعيير به باسمك البهي وغير ذلك من مفسدات زناها فكانت البداءة  
بها في احكامهم واما اللعان فالزوج هو الذي قد فوجئها وعرضها لللعان وهتك عرضها ورماها بالعظيمة وفضمها عند قومها واهلها ولهذا يجب  
عليه الحد فاذا اوبلا عن فكانت البداءة منه في اللعان اولى من البداءة بها **فصل** ومنها وعظ كل واحد من المتلاعنين عند  
ارادة الشرع في اللعان فيوعظ ويذكر ويقال له عذاب الدنيا هو من عذاب الاخرة فاذا كان عند الخامسة اعيد ذلك عليهم كما  
صح في السنة بهذا وهذا **فصل** ومنها انه لا يقبل من الرجل اقل من خمس مرات ولا من المرأة ولا يقبل من ابداً باللعنة بالفضب  
والابعاد والسخط ولا منها باللعنة باللعنة والابعاد والسخط بل ياتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعاً وقد مر هذا  
احكام القولين في مذهبي محمد ومالك وغيرهما ومنها انه لا يفتقران يزيد على الالفاظ المذكورة في القرآن والسنة شيئاً بل يستحي

ذلك فارجح تأخير ان يقول شهيد بالله الذي لا اله الا هو والغييب والشهادة الذي يعلم من السور ما يعلم من العالانية وهو ذلك بل يكفيه ان يقول شهيد بالله اني لمن الصادقين وهي تقول شهيد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج ان يقول فيما رويتها به من الزنا وتقول هي انه لمن الكاذبين فيما رأتني به من الزنا ولا يشترط ان يقول اذا ادعا الروية رأيتها في كل مرة وفي المحلة ولا اصل لذلك في كتاب الله ولا سنة رسول الله فان الله سبحانه يعلمه وحكمته كافا بما شرعه لنكاح امرأته عن تكلف زيادة عليه قال صاحب الاقسام هو يحيى بن محمد بن هبيرة في انصاحه من الفقهاء من اشترط ان يزداد بعد قوله من الصادقين فيما رويتها به من الزنا واشترط في نفسها ان تقول فيما رأتني به من الزنا قال ولا اراه يحتاج اليه لان الله تعالى اقر ذلك وبينه ولو يذكر هذا الاشارة وظاهر كلام احمد انه لا يشترط ذكر الزنا في اللعان فان اسحق بن منصور قال قلت لاحمد كيف يلاعن قال على ما في كتاب الله يقول اربع مرات اشهد بالله اني فيما رويتها به من الصادقين ثم لو وقف عند الخامسة فيقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والمرأة مثله ذلك فغنى هذا النقص انه لا يشترط ان يقول من الزنا ولا لقوله هي ولا يشترط ان يقول عند الخامسة فيما رويتها به وتقول هي فيما رأتني به والذين اشترطوا ذلك حجتهم ان قالوا رأتني اني لمن الصادقين في شهادة التوحيد او غيره من اخبار الصادق ولو تواتر انه من الكاذبين في شأن آخر فاذا ذكر ما رويت به من الزنا انتفى هذا التاويل قال الاخر من هب انهما نويان فانما لا ينتفعان بنسبة ما كان الظالم لا ينتفعه تاويله ويمينه على نية خصمه ويمينه بما امر الله به اذا كان مجاهر فيها بالباطل والكذب وجوبه عليه اللعنة والفضيحة ما ذكره او لو يذوقه فانه لا يوه على من يعلم السر اخفى به مثل هذا **فصل** ومنها ان الحمل ينتفي بلعانه ولا يحتاج ان يقول وما هذا الحمل منقذ لا يحتاج ان يقول وقد استبرأ قلنا هذا قول ابى بكر عبد العزيز من اصحابنا احمد وقول بعض اصحابك واهل الظاهر قال المشافعي يحتاج الرجل الى ذكر الولد ولا يحتاج المرأة الى ذكره وقال المحرق وغيره يحتاجان الى ذكره وقال القاضى يشترط ان يقول هذا الولد من زنا فلان وليس هو مني وهو قول المشافعي وقول ابى بكر احمد الا قول وعليه تدل السنة الثابتة فان قيل فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأة وانتفى من ولده ففرق بينهما واخرج الولد بالمرأة وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا فانكروا حملها وقد حكم صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش وهذا كانت قرأته حال كونها حاملة قالوا له فلا ينتفى عنه الا بنفيه قيل هذا موضع تفصيل لا بد منه وهو ان الحمل اذا كان سابقا على ما رهاها به وعلوها نزلت هي حامل منه فالولد له قطعاً ولا ينتفى عنه بلعانه ولا يحمل له ان ينتفى عنه في اللعان فانها لما علقته به كانت فراشا وكان الحمل لاحقا به فزناها لا يزيل حكمه بوقوعه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذي قد قذفها فيها لا ينتفياً فان جاءت به لاق من ستة أشهر من الزنا الذي رهاها به فالولد له ولا ينتفى عنه بلعانه وان ولده لاكثر من ستة أشهر من الزنا الذي رهاها به نظر فاما ان يكون استبرأؤها قبل زناها او يستبرأها فان استبرأها انتفى الولد عنه يخرج اللعان سواء نقاه او لم ينقه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم يستبرأها فمهما امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزنا فان نقاه في اللعان انتفى والا حتى به لانه امكن كونه منه ولو ينقه فان قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بعد اللعان ونفى الولد بانه ان جاء يشبه الزوج صح الفرائض فهو له ان جاء يشبه الذي رويت به فهو له فما قولك في مثل هذه الواقعة اخا لعن امرأته وانتفى من ولدها فوجاه الولد يشبهه هل تلحقونه بالشبهة عملاً بالقاعدة او تحكمون بقطع نسب عنه عملاً بموجب لعنه قيل هذا محال

ضنتك وموضع ضيق تحاك باعته اللعان المقضى لا نقطاط النسب انتقام الولد وانه يدعى لأمه ولا يدعى لأبيه الشبهة  
على ثبوت نسبه من الزوج وانه ابنة مع شهادته النبي صلى الله عليه وسلم بانها ان جاءت به على شبهة فالولد للعوان  
كذلك عليها فهذا مضيق لا يخلص منه الا المستبصر ابصير يا حلة الشرع واسرار لا وخبر بجده وفرقة الذي سافر به  
همته الى مطلق الاحكام المشكوك التي منها ظن الحلال والحرام والذى يظهر في هذا والله المستعان وعليه التكلان ان حكم اللعان قطع  
حكم الشبهة وصار معه بقرينة اقوى الدالين مع اضعف ما فلا عارة للشبهة بعد مضي حكم اللعان في تغيير احكامه والنبي صلى  
الله عليه وسلم لو لم يخبر عن شأن الولد وشبهه ليتغير بذلك حكم اللعان وانما اخبر عنه ليبين الصادق منهما من الكاذب لان  
قله استوجب للعنة والغضب فهو اخبار عن امر قد مرى كوني يتبين به الصادق من الكاذب بعد تقرير الحكم الديني وان الله سبحانه  
سيجعل في الولد دليلا على ذلك ويدل عليه انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد انتقائه من الولد وقال ان جاءت به كذلك فلا  
امارة الا صدق عليها وان جاءت به كذا وكذا فلا راحة الا كذب عليها فاجتهدت به على النعمة المكروه فعلوانه صدق عليها ولو عرض  
لها ولو ينسب حكم اللعان فيحكم عليها كحكم الزانية مع العلم بان صدق عليها وكذلك اجاءت به على شبهة الزوج يعلم انه كذب عليها  
ولا يغير ذلك حكم اللعان في هذا الزوج ويصحق به الولد فليس قوله ان جاءت به كذا وكذا فهو لعل بن امية الحاقائه به في الحكم كيف وقد  
نفاه باللعان واقطع نسبه به كما ان قوله وان جاءت به كذا وكذا فهو لذي رمية به ليس الحاقائه به وجعله ابنة وانما هو اخبار عن  
الواقع وهذا كما لو حكموا بآيات القسامة فظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الحالفين لو بدت قض حكمها بذلك وكذا لو حكموا بالبراء  
من الدعوى يبين فواظروا بالله سبحانه آية تدل على انها كمين فاجرة لو تبطل الحكم بذلك **فصل** ومنه فان الرجل اذا قذف امرأته  
بالزنا برجل بعينه فورا لا عنها سقط امر عنه لهما ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم يلاعن فعليه لكل واحد منهما لحد وهذا  
موضع اختلاف فيه فقال ابو حنيفة ومالك يلاعن للزوجة ويحد الاجنبي وقال الشافعي في حد قوله يجب عليه حد واحد يسقط  
بحد واحد لهما بلعانه وهو قول احمد والقول الثاني للشافعي انه يحد لكل واحد حد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد وان لم يذكر  
فعلى قوله واحد كما يستأنف اللعان ويذكره فيه فان لم يذكره حد له والثاني انه يسقط حد له بلعانه كما يسقط حد للزوجة  
وقال بعض اصحاب احمد القذف للزوجة وحدها ولا يتعلق بغيرها حتى المطالبة ولا الحد وقال بعض اصحاب الشافعي يجب لكل لهما  
وهل يجب حد واحد او حدان على جميعين وقال بعض اصحاب لا يجب لاحد واحد ولا حدان ولا خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم  
انه اذا لاعن وذكر الاجنبي في لعانه يسقط عنه حكمه وان لم يذكره فعلى قولين الصحيح عندنا انه لا يسقط وان لم يسقطوا حكم  
القذف الاجنبي باللعان مجتمعة ظاهرة وقوية جدا فانه صلى الله عليه وسلم لم يحد الزوج لشريك بن شمعون وقد سماه صريحا واجاب لاخرون  
عن هذا يجوابين احدهما ان المقدوف كان يهوديا ولا يجب الحد بقذف الكافر الثاني انه لو يطالب به وهذا القذف انما يقام بعد  
المطالبة واجاب لاخرون عن هذين الجوابين وقالوا قول من قال انه يهودى باطل فانه شريك بن عبد الله وامه شمعون وهو حليف لانصا  
وهو اخو البراء بن مالك لأمه قال عبد العزيز بن بريرة في شرحه لاحكام عبد الحق قد اختلفت اهل العلم في شريك بن شمعون المقدوف  
تحقيق انه كان يهوديا وهو باطل والصحيح انه مشرك بن عبد الله حليف لانصا وهو اخو البراء بن مالك لأمه واما الجواب الثاني فهو  
ينقلب حجة عليه كونه لما استقر عنده انه لاحق له في هذا القذف لو يطالب به ولو يتعرض له ولا فكيف يسكت عن براءة عن

الشافعي  
بجوابين  
احد واحد  
والآخر  
الاجنبي

وله طريق الى اظهرها بما يجد قاذفه والقوم كانوا اشد حمية وانتفه من ذلك وقد تقدم ان اللعان اقيم مقام البينة للحاجة و  
 جعل بدلها من الشهود الاربعة ولهذا كان الصحيح انه يوجب الحد عليها اذا نكحت فاذا كان بمنزلة الشهادة في احد الطرفين كما  
 بمنزلة في الطرف الاخر ومن المحال ان تعد المرأة باللعان اذا نكحت ثم يجد القاذف حد القاذف وقد اقام البينة على صدق قوله و  
 كذلك ان جعلناه يميناً قائماً ما درأت عنه احد من طرف الزوجة درأت عنه من طرف المقدوف ولا فرق لان به حاجة  
 الى قذف الزاني لما افسد عليه من قرضه وربما يحتاج الى ذكره ليستدل بشبه الولد على صدق قاذفه كما استدلل  
 النبي صلى الله عليه وسلم على صدق هلال بشبه الولد بشريك بن شحاح فوجيان يسقط حكم قذفه ما سقط حكم قولها  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج البينة والاخذ في ظمرك ولو بقل الاخذ ان هذا وامرأة لو تطالب بحد القذف فان المطالبة  
 شرط في اقامة احد لا في وجوبه وهذا جواب اخر عن قولهم ان شريكاً لو يطالب باحد فان المرأة ايضا لو تطالب به وقد قال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم البينة والاخذ في ظمرك فان قيل فما تقولون لو قذف اجنبية بالزنا برجل سماه فقال زني بك فلان او زنيت بقيل  
 لهمنا يجب عليه حدان لانه قاذف لكل واحد منهما ولو بات بما يسقط موجب قذفه فوجب عليه حكمه اذ ليس هنا بينة  
 بالنسبة الى احدهما ولا ما يقوم مقامها **فصل** ومنها ان اذا اخنوا وهي حامل انتفى من حملها انتفى عنه ولو حجة الى ان يلاعن  
 بعد وضعه كما دللت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهذا موضع اختلف فيه فقال بوحقيقة لا يلاعن لنفيه حتى تضع  
 لاحتمال ان يكون رجا فتنفش لا يكون للعان حينئذ معنى هذا هو الذي ذكره المحرق في مختصره فقال ان نفى الحمل في التعان لم  
 ينتف حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن وتبعه الاصحاح على ذلك وقاله الفهم ابو محمد المقدسي كما ياتي كلامه وقال حمويه اهل  
 العلم ان يلاعن في حال الحمل اعتماداً على قصة هلال بن امية فانها صريحة صحيحة في اللعان حال الحمل نفى الولد في تلك الحال  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فلا اراه الا قد صدق عليها الحديث قال الشيخ في المغني وقال  
 مالك والشافعي وجماعة من اهل الحجاز يصح نفى الحمل وينتفى عنه محتجين بحديث هلال وانه نفى حملها فنفاه عنه النبي صلى الله  
 عليه وسلم واحقه بالامور لاختفاء انه كان حاملاً ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اها فان جاءت به كذا وكذا قال ولان الحمل مغلون بالان  
 تدل عليه ولهذا ثبت للحامل حكم يخالف فيها الحامل من النفقة والفطرة في الصيام وترك اقامة الحد عليها لو اخبر القصاص عنها  
 وغير ذلك مما يطول ذكره ويصح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه قال وهذا القول هو الصحيح لموافقه ظواهر الاحاديث وما  
 يخالف الحديث لا يعيابه كما ثابما كان وقال ابو بكر ينتفى الولد بزوال الفرائض لا يحتاج الى ذكره في اللعان احتجاً بظاهر الاحاديث حيث  
 لو ينقل نفى الحمل لا تعرض لنفيه وامامنا ذهب الى حنيفة فانه لا يصح نفى الحمل واللعان عليه فان لا عنه كما لا تنافي بالولد  
 عنده ولو يتمكن من نفيه اصلاً لان اللعان لا يكون الا بين الزوجين وهذه قد بان ببلعائها في حال حملها قال لما غون له هذا فيه  
 الزامه ولذا ليس منه وسد باب الانتفاء من اولاد الزنا والله سبحانه قد جعل له الى ذلك طريقاً فلا يجوز سدّها قالوا وانما  
 تعتبر الزوجية في الحال التي اختلف الزنا اليها فيها لان الولد الذي تاتي به يلحقه اذ لو ينفيه فيحتاج الى نفيه وهذه كانت زوجته  
 في تلك الحال فذلك نفى ولدها وقال يوسف ومحمد له ان ينتفى الحمل صلبين الولادة الى تمام ربعين ليلة منها وقال عبد الملك  
 ابن الماكش - بن لا يلاعن نفى الحمل الا ان ينفيه ثانياً بعد الولادة وقال شافعي اذا علم بالحمل فامكنه ان يكون من اللعان فلم يلاعن



فراشه وعرضته للفضيحة والخزي والعار يكونه تزوج بغى وتعلق ولد غيره عليه فلا يصح بعد هذا بينهما من المودة والرحمة والسكن ما هو مطلوب بالنكاح فكان من محاسن شريعة الإسلام التفرق بينهما والتحرر المؤبد على ما سئل ذكره ولا يترتب هذا على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج قالوا ولا نه فصح يثبت بآيها متحلفين فلم يثبت بآيها أحدهما كالفسخ لمتحلف المتبايعين عند اختلاف المذهب الثالث ان الفرق لا تحصل إلا بتسام لعانها وتفرق أحكام وهذا مذهب أبي حنيفة وأحد الروايتين عن أحمد وهي ظاهر كلام الحزبي فإنه قال متى تلاعنوا ففرق أحكام بينهما لا يجتمعان أبداً واحتج أصحاب هذا القول بقول ابن عباس في حديثه ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وهذا يقتضي ان الفرق لا يحصل قبله واحتجوا بان عويمراً قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقتها ثلث قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الحجة من وجهين أحدهما ان يقتصر إمكان امسكها والثاني وقوع الطلاق ولو حصلت الفرقة باللعان وحده لما ثبتت واحدة من الأمرين وفي حديث سهل بن سعد أنه طلقها ثلثاً فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم راحه ابوداود قال الموقعون للفرقة بتمام اللعان بدون تفرق أحكام اللعان معنى يقتضي التحرر المؤبد كما سئل ذكره فلم يفت على تفرق أحكام الرضا قالوا لان الفرقة لو وقعت على تفرق أحكام الرضا غرت التفرق اذ كرهه الزوجان كالفرق بين العساكر قالوا وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل موراثته أحداهما انشاء الفرقة والثاني الاعلام بها والثالث الزامه بهوجباً من الفرقة المحسية وأما قوله كذبت عليها ان امسكتها في ذلك لا يدل على ان امسكها بعد اللعان ما دون فيه شرعاً بل هو بادئ فراقها وان كان الأمر صائراً إلى ما يادريه وأما طلاقها ثلثاً فمزاها الفرقة الواقعة الا تكيدها فانها حرمت عليه تحريراً مؤبداً فالطلاق تأكيد لهذا التحريم وكانه قال لا يحل لي بعد هذا ما أنفاد الطلاق عليه فتفرق لموجب من التحريم فانها اذا رجع لم يبال لعان ابداً كان الطلاق الثلث تأكيداً للتحريم الواقع باللعان فهذا معنى نفاذ قوله لا ينكحها عليه واقرب على التكرير وعلى موجب جعل هذا انفاذاً من النبي صلى الله عليه وسلم وسهل لم يحك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وقع طلاقك وانما شاهد بالقصة وعدم أحكام النبي صلى الله عليه وسلم للطلاق فظن ذلك تنفيذاً وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار والله اعلم **فصل** أحكام الثاني ان فرقة اللعان فصح وليس بطلاق الى هذا ذهب الشافعي وأحمد من قال بقولهما واحتجوا بانها فرقة توجب تحريراً مؤبداً فكانت فسحة كفرقة الرضا واحتجوا بان اللعان ليس مخرجاً من الطلاق ولا في الزوج به الطلاق فلا يقع به الطلاق قالوا ولو كان اللعان مخرجاً في الطلاق او كناية عليه لوقع بغير لعان الزوج ولو يتوقف على لعان المرأة قالوا ولا نه لو كان طلاقاً فهو طلاق من مدخول بما بغير عرض لو ينييه الثلث مكان يكون رجعيًا قالوا لان الطلاق بيد الزوج ان شاء طلق وان شاء امسك وهذا الفسخ حاصل بالشرع وبغير اختياراً قالوا واذا ثبت بالسنة واقوال الصحابة ودلالة القرآن ان فرقة انحل لم ليست بطلاق بل هي فسحة مع كونها باراضيهما فكيف يكون فرقة اللعان طلاقاً **فصل** أحكام الثالث ان هذه الفرقة توجب تحريراً مؤبداً لا يجتمعان بعدها ابداً قالوا ادعى ثناء الزبيدي حديثاً الزهري عن سهل بن سعد قد كرمه المتأخرين وقال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبداً وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتأخران اذا تفرقا لا يجتمعان ابداً قال ورينا عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال مضت السنة في المتأخرين ان لا يجتمعوا ابداً قال ورى عن حماد بن أنحطاب رضي الله عنه انه قال يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً والى هذا ذهب أحمد الشافعي ومالك والثوري وأبو عبيد وأبو يوسف



عن احمد رواية اخرى انه ان الكذب نفسه حلت له وعاد فرأى به مجاله وهي رواية شاذة شذبت بها حنبل عنه قال  
ابوكريلا نعلم احدا من اهلها غيره وقال صاحب المغني وينبغي ان تحمل هذه على ما اذا اوبق الحاك كونهما قاما مع تفرق الحاك  
بينهما فلا وجه ببقاء استكمال مجاله قلت الرواية مطلقة ولا ترتبط بتفريق الحاك كوني دوام التحريم فان الفرقة الواقعة بنفس اللعان  
اقوى من الفرقة الحاصلة بتفريق الحاك فاذا كان الكذب نفسه موثرا في تلك الفرقة القوية رافعا للتحريم الناشئ من خلافان  
يوثر في الفرقة التي هي دونها ويرفع تحريمها اولي وانما قلنا ان الفرقة بنفس اللعان اقوى من الفرقة بتفريق الحاك لان فرقة اللعان  
تستند الى حكم الله ورسوله سواء رضى الحاك والمتلاعنان التفريق او ابوه فهي فرقة من الشارح بغير رضى احد منهم ولا  
اختيارا بخلاف فرقة الحاك فانه ما يفرق باختياره وايضا فان اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه  
بخلاف ما اذا توقف على تفريق الحاك فانه لو يقو بنفسه على اقتضاء الفرقة ولا كان له سلطان عليها وهذه الرواية هي مذهب  
سعيد بن المسيب قال فان الكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب مذهب ابي حنيفة ومحمد هذا على اصله اطره لان  
فرقة اللعان عند طلاق وقال سعيد بن جبير ان الكذب نفسه ردت اليه ما دامت في العدة والصحيح القول الاول لان  
دلت عليه السنة الصحيحة والصرحية واقوال الصحابة رضى الله عنهم وهو الذي يقتضى حكمة اللعان ولا تقتضى سواه فان  
لعنة الله تعالى وغضب الله عليه قد حرم باحدهما لا محالة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسة انها الموجبة  
الى الموجبة لهذا الوعيد ونحن لا نعلم عين من حلت به يقينا ففرق بينهما خشية ان يكون هو الملعون الذي قد وجبت  
عليه لعنة الله وبأبها فاعلوا امرأة غير ملعونة وحكمة الشرع تاتي هذا كما ثبت ان يعلو الكافر المسلمة والزاني عفيفة فان قيل  
هذا يوجب ان لا يترجى غيرها لما ذكرتم بعينه قيل لا يوجب ذلك لاننا نتحقق انه هو الملعون وانما نتحقق ان احدهما كذلك  
وشككنا في عينه فاذا اجتمع الزمهما احدا لا مربي ولا بدلا من هذا واما مسأله ملعونة مغضوبا عليها قد وجب عليها غضب الله  
وبكرت به فاما اذا تزوجت بغيره او تزوج بغيرها او تحقق هذه المفسدة فيهما وايضا فان الفرقة الحاصلة من اساءة كل واحد  
منهما الى صاحبه لا تزول بطلاق الرجل ان كان صادقا عليها فقد اشاع فاحشيتها وفضحها على رؤس الاشهاد واقامها مقام  
الحز في حق غيرها انخرى في الغضب قطع نسب ولدها وان كان كاذبا فقد اضاع الى ذلك بجهتها بهذه الفرقة العظيمة واخرى  
قلبها بها والمرأة وان كانت صادقة فقد كذبت على رؤس الاشهاد ووجب لعنة الله وان كانت كاذبة فقد نسبت  
فراشه وخانتة في نفسها والزمتها العار الفضيحة وخرجته الى هذا المقام الحز في فصل لكل واحد منهما من صاحبه من  
النفرة والوحشة وسوء الظن ما لا يكاد يلتئم معه شملهما فاقتضت حكمة من شرعه كله حكمة ومصلحة وعدل في رحمة الختام  
الفرقة بينهما وقطع الصحبة المتمحضة مفسدة وايضا فانه اذا كان كاذبا عليها فلا ينبغي ان يسلط على مسألهما مع ما صنع من  
القبيل اليها وان كان صادقا فلا ينبغي ان يمسكها مع علمه بمجالها ويرضى لنفسه ان يكون زنجير بني فان قيل فما تقولون لو كانت امه  
تواشترها هل يحل له وطئها بملك اليمين قلنا لا تحل له لانه تحريم موبد فحرمت على مشربها كالرضاع ولان المطلق ثلثا اذا اشترى  
مطلقة لم يحل له قبل زوجه واصابه فمهما اولي لان هذا التحريم موبد وتحريم الطلاق غير موبد **فصل** الحاك الرابع الهال يسقط  
صلاتها بعد الدخول فلا يرجع به عليها فانه ان كان صادقا فقد استحل من فرجها عوض الصداق وان كان كاذبا فاولي اخرى

فإن قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل المدخل هل تكون عليه بنصفته المهر أو تقولون يسقط جملته قبيح في ذلك قولان للعلان وهو ما رواه  
عن أحمد ما إذا كان الفرقان إذا كانت بسبب بين الزوجين كلعانها أو منهما أو من اجنبي كثرانها الزوج قبل المدخل هل يسقط  
الصداق تغليبا كجانبا أو كانت مستقلة بسبب الفرقان أو بنصفه تغليبا كجانبا وأنه هو المشترك في سبب الاستقاط والسيد  
الذي يباعه متسببا إلى اسقاطه ببيعه أياها فهذا الأصل فيه قولان وكل فرق جاء من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه أو فسخه  
لعيبها أو فوات شرط شرطه فإنه يسقط كله وإن كان هو الذي فسخه لأن سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقان  
بأسلامه هل يسقط عنه أو ينصفه على روايتين فوجه اسقاطه أنه فعل الواجب عليه وهي المتنتية من فعل ما يجب عليها فهي  
المتسببة إلى اسقاطها بامتناعها من الإسلام ووجه التنصيف أن سبب الفسخ منتهى فإن قيل فما تقولون في أن كل من  
ينصفه أو يسقطه قيل إن قلنا هو طلاق نصفه وأن قلنا هو فسخ فقال أصحابنا فيه وجهان أحدهما كذلك تغليبا كجانبا والثاني  
يسقطه لأنه لو استقل بسبب الفسخ وعندى أنه ان كان مع اجنبي نصفه وجهها واحدا وإن كان معها فقه وجهان فإن قيل  
فما تقولون لو كانت الفرقان بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه أو ينصفه قيل فيه وجهان أحدهما يسقط لأنه مستحق  
مهرها تسببا إلى اسقاطه ببيعه أو الثاني ينصفه لأن الزوج تسبب إليه بالشراء وكل فرق جاء من قبلها أو رضاعها  
من فسخ رضاعه نكاحها وفسخها لا اعتبارا أو غيبته فإنه يسقط مهرها فإن قيل إن المرأة إذا فسخت لعيب الزوج سقط مهرها  
إذا الفرقان من جهتها أو قلتم أن الزوج إذا فسخ لعيب المرأة سقط أيضا ولو تجلوا الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه  
لفسخ العيب من جهتها فاسقطتموه في الفرق قيل الفرق بينهما أنه ما يدل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فإذا الويتبين  
كذلك وفسخ عاد إليها كما خرج منها ولو يستوفيه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما أنها إذا فسخت لعيب أو تسلم إليه  
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل الحكم الخامس** أنها لا نفقة لها عليه ولا سكنى  
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سياتي بيان حكمه وإنه  
موافق لكتاب الله لا يخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعة أو من سقوطها للمبتوتة لأن المبتوتة له سبيل إلى  
أن يتكلم في عدتها وهذه لا سبيل له إلى نكاحها لا في العدة ولا بعدها فلا وجه أصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت  
العصمة انقطاعا كلياً فاقضيته صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضاً وكلها يوافق كتاب الله والميزان الذي أنزله ليقوم الناس  
بالقسط وهو القياس الصحيح كما سنقر عنك أن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وأنكر  
القاضي اسمعيل بن إسحاق هذا القول أنكارا شديداً لقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه  
على أن كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجيب عنهما نفقة وسكنى وذلك إذا كانت  
المرأة حاملاً لها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقاً وفي فرقة الموت ثلثة أقوال **أحدها** أنه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت  
حائلاً وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي في أحد قوليه لزال سبب النفقة بالموت على وجه لا  
يرجى عوده فلو بقي الاتفقة قريب فهي في مال الطفل إذا كان له مال أو خلع من يلزمه لنفقة من أطربه **والثاني** أن  
لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي إحدى الروايتين عن أحمد لأن لقطع العصمة بالموت لا يرث على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للمتوفى عنها زوجها اولاً في  
**أخرى الثالث** ان نهي السكني دون النفقة حاملاً كانت او حائلاً وهذا قول مالك واحد قول الشافعي جراً بها مجرى الميتة في الصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها ذلك المقصود ان قوله من اجل انها لا يفتراقا عن غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها انما يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما النفقة والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس من انقطاع نسب الولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدها لاث هذا هو الحق وهو قول الجمهور هو اجل فوائدها للعان وشذ بعض اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش ولما يغني اللعان الحمل فان لم يراعها حتى لدت لاعتن لا سقط الحمل فقط ولا ينتفي ولد هامة وهذا مذهب ابى محمد بن حزم واهل حنيفة عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه ولد فهو له كالحديث نقاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس له ولا ينفقه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقى ما حدى ذلك على كفاؤ التسقيال وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصدق بها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول لا تكسب كل نفس الا عليها فوجب ان قرار الابوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسباً على غيرهما وانما نفى الله سبحانه الولد اذا اكد بته الادود التعتت هي والزوج فقط فلا ينتفي في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول احمد ابو حنيفة والصحيح صحة على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالاقوال ثلاثة لا تثنى بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكوه لصاحب الفراش فهنا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لولا عن مجرد نفى الولد مع قيام الفراش فقال لم تزن ولكن ليس هذا الولد ولدى قيل في ذلك قولان للشافعي وهما رايان منصوصتان عن احمد احدهما انه لعان بينما ويلزمه الولد وهو اختيارنا في الثانية ان له ان يلاعن لنفى الولد فينتفي عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابى البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فماذا حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلاتنا فاما حكمه بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش فزحم دعواه بالفراش وجعله له وحكمه بنفيه عن صاحب الفراش حيث نقاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاث فافقنا الحكمين وقلنا بالافرين ولو نفرق تفرقاً يارد احداً سمحاً لا اثر له في نفى الولد جملاً ونفيه موطناً فان الشريعة لا تبنى على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما مرضى هذا من قل بضيقه من ذوق الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع من احقاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الاحقاق يفيد حكماً اذا على احقاقه بهام ثبتت نسبه من الاب والامكان عدم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الاحقاق من امر زائد عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الاب لا يختلف في ذلك

فإن قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل المدخل هل تحكم عليه بنصفته لهما وتقولون يسقط جملته قيل في ذلك قولان للعلامة وهو ما رواه  
عن أحمد وأحمدان أن الفرقه إذا كانت بسبب بين الزوجين كلاًهما أو منهما أو من اجنبي كثر زناها زوجها قبل المدخل هل يسقط  
الصداق تغليبا كجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقه أو بنصفه تغليبا كجانبه وإنه هو المشترك في سبب الإسقاط السيد  
الذي باعه متسبب إلى إسقاطه ببيعها إياها فهذا الأصل فيه قولان وكل فرقته جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه لا فسخ  
لعيبتها أو فوات شرط شرطه فإنه يسقط كله وإن كان هو الذي فسخه لأن سبب الفسخ منزهة وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقه  
بأسلامه هل يسقط عنه أو بنصفه على روايتين فوجه إسقاطه أنه فعل الواجب عليه وهي الممتنعة من فعل ما يجب عليها فهي  
المتسببة إلى إسقاط صداقها بامتناعها من الإسلام ووجه التنصيف أن سبب الفسخ منتهه **فإن قيل** فما تقولون في التحلل هل  
ينصفه أو يسقطه **قيل** إن قلنا هو طلاق نصفه وأن قلنا هو فسخه فقال أصحابنا فيه وجهان أحدهما كذلك تغليبا كجانبه والثاني  
يسقطه لأنه لا يستقل بسبب الفسخ وعندى أنه إن كان مع اجنبي نصفه وجهها واحدا وإن كان معها فقهيه وجهان **فإن قيل**  
فما تقولون لو كانت الفرقه بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه أو ينصفه قيل فيه وجهان أحدهما يسقط لأنه مستحق  
مهرها كسبب إلى إسقاطه ببيعها أو الثاني ينصفه لأن الزوج تسبب إليه بالشراء وكل فرقته جاءت من قبلها كردتها ورضاعها  
من فسخه أرضاعه نكاحها وفسخها لا اعتبارا أو غيبته فإنه يسقط مهرها **فإن قيل** إن المرأة إذا فسخت لعيب الزوج سقط مهرها  
إذا الفرقه من جهتها فاسقطتموه في الفرقه قيل الفرق بينهما أنه ما يدل للمهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فإذا الويتبين  
كذلك فسخه عاد إليها كما خرج منها ولو يستوفيه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما أنها إذا فسخت لعيب أو تسلم إليه  
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل** الحكم الخامس أنها لا نفقة لها عليه ولا سكنى  
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سيأتي بيان حكمه وإنه  
موافق لكتاب الله لا يخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعة أولى من سقوطها للمبتوتة لأن المبتوتة له سبيل إلى  
أن ينكحها في عدتها وهذه لا سبيل له إلى نكاحها لا في العدة ولا بعدها فلا وجه أصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت  
العصمة انقطاعا كليا فاقضيته صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضا وكلها يوافق كتاب الله والميزان الذي أنزله ليقوم الناس  
بالقسط وهو القياس الصحيح كما سنقر عنك إن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وانكر  
القاضي اسمعيل بن إسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه  
على أن كل مطلقه ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى وذلك إذا كانت  
المرأة حاملةا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلثة أقوال **أحد** أنها لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت  
حائلا وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي في أحد قوليه لروايل سبب النفقة بالموت على وجه لا  
يرجى عوده فلم يبق إلا نفقة قريب فهي في مال الطفل إذا كان له مال أو على من يلزمه نفقته من اقربيه **والثاني** أن  
لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي إحدى الروايتين عن أحمد لأن انقطاع العصمة بالموت لا يرد على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقه الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للتوفي عنها زوجها ولو لم  
**اخرى الثالث** ان بها السكنى دون النفقة حاملا كانت واحدا ولا وهذا قول مالك واحد قولي الشافعي جراه بها مجرى المبتوتة  
 والصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها اذ المقصود ان قوله من اجل انها يفتراق  
 عن غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها اذ يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما النفقة والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا  
 الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس من انقطاع نسب الولد من جهة الاب  
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدها الاب هذا هو الحق وهو قول الجمهور هو اجل فوائد للعان ومشد بعض  
 اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان اولد للفراش انما ينفي اللعان الحمل فان لم  
 يارعه حتى لدت لا عن لاسقاط احد فقط ولا ينفي ولد هامة وهذا مذهب ابي محمد بن حزم واجمعي عليه بان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قضى ان اولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه ولد فهو له حيث نفاه الله على لسان رسوله  
 صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس له ولا ينفقه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقي ما حدى ذلك  
 على كفاك النسب قال وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يثبت البتة لان الله تعالى يقول لا تكسب كل  
 نفس الا علىة فوجب ان اقراره لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيره ما نفي الله سبحانه الولد اذا اكد بته الامور  
 التعت هي والزوج فقط فلا ينفي في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل  
 حتى تضع كما يقول احمد ابو حنيفة والصحيح صحة على الحمل على الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالاقوال ثلثة لا تما في  
 بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد  
 للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد حكمه اصحاب الفراش هم مناصب اصحاب الفراش قد نفى الولد  
 عنه فان قيل فما تقولون لولا عن مجرد نفى الولد مع قيام الفراش فقال لو تزنا ولكن ليس هذا الولد ولدى قبل في ذلك قولان  
 للشافعي وهما اثباتان منصوصتان عن احمد احدهما انه لعان بينهما ويلزمه الولد وهو اختيار اخر في الثانية ان له ان يلاعن  
 لنفى الولد فينتفى عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابي البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فما نفى حكم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويل فانما حكموا بالولد للفراش  
 حيث ادعاه صاحب الفراش فزجج دعواه بالفراش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه  
 وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى الاب فافقنا الحكمين وقلنا بالامرين ولو فرقتا فترقا ياردا احلا سمحا لا اثر له في نفى الولد جملا  
 ونفيه مولودا فان الشريعة لا تاتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما رضى هذا من قل نصيبه من ذوق  
 الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع من انقطاع نسب الولد بامه عند انقطاع  
 نسبه من جهة ابويه وهذا الحكم يفيد حكما اذ لا على احاقه بهام ثبوت نسبه من الاب والا كان عديم الفائدة فان  
 خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الاحاق من امرنا ند عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الاب ولا يختلف في ذلك

فقال طائفة افاد هذا الحق قطع توهه نقطاع نسب الولد من الام كما انقطع من الاب وانه لا ينسب الى الاب لا الى الام فقطع  
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا وهو الحق الولد بالام واكد هذا بايجابه الحق على من قد فاه وقذف امه وهذا قول لشافعي ومالك  
 ابى حنيفة وكل من لا يرى ان امه وعصباتها عصبية له وقالت طائفة ثانية بل فادنا هذا الحق فائدة زائدة وهي تحويل  
 النسب الذي كان الى ابيه الى امه وجعل امه قائمة مقام ابيه في ذلك في عصبته وعصباتها ايضا عصبته فاذامات حازت  
 ميراثه وهذا قول ابن مسعود ويروى عن علي كرم الله وجهه وهذا القول هو الصواب لما روى اهل السنن الاربعة من حديث وانما  
 ابن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال تحوز المرأة ثلثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه وشاه الامام  
 احمد ذهب الى صورته ابو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد له رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم انه جعل ميراث ابن الملاءنة لامة ولو شتها من نكاحها في السنن ايضا من حديث مكحول قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث  
 ابن الملاءنة لامة وثبتها من نكاحها وهذا لا يوافق لمحض القياس فان النسب في الاصل لا يثبت الا بالاب فانقطع من جهة صابر الام بان الولد في الاصل  
 لمعنى الاب فاذ كان الاب قريبا كان لمعنى الام فلو اعتق الاب بعد هذا انجر الولد من ماله الى الام واليه رجع الى اصله هو نظير ما اذا كذب الملاءنة بنفسه  
 استحق الولد رجع النسب والتعصيب الى الام وعصبته اليها في هذا الموضع وجب الاحتياط في هذا الحديث لاننا نرى مذهب الامامة وعلم عبد الله بن مسعود ومذهب  
 امامي اهل الارض في زمانها احمد بن حنبل اسحق بن راهويه وعليه يدل القران بالطف ايماء واحسنه فان الله سبحانه جعل عيسى من  
 ذرية ابراهيم واسطة مريمه وهي من صميم ذرية ابراهيم وسياتي مزيد تقرير لهذا عند ذكر اقصية النبي صلى الله عليه وسلم  
 واحكامه في الفرائض ان شكك الله تعالى فان قيل فما تصنعون بقوله في حديث سهل الذي رواه مسلم في صحيحه وقصة اللعان  
 في اخره فخرجت السنة ان يرث منها وتورث منه ما فرض الله لها قيل تلقينا بالقبول والتسليم والقول بموجبه وان امكن ان يكون  
 مندرجا من كلام ابن شهاب وهو الظاهر فان تعصيب الام لا يسقط ما فرض الله لها من ولدها في كتابه وغايتها ان تكون كالاب حيث  
 يجتمع لها الفرض والتعصيب في تأخذ فرضها ولا يدان فضل شيء اخذته بالتعصيب والا فالارث يفرضها فنحن قائلون بالاثار  
 كلها في هذا الباب بحمد الله وتوفيقه **فصل الحكم الثامن** انها لا ترمى ولا يرمى ولدها ومن رماها او رماها ولدها فعليه احد وهذا  
 لان لعانها نفى عنها تحقيق ما رسمت به فيحد قاذفها وقاذف ولدها هذا الذي دللت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهو قول  
 جمهور الامامة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان لو يكن هناك ولد نفى نسبه حد قاذفها وان كان هناك ولد نفى نسبه لو يحد قاذفها  
 والحديث انما هو فيمن لها ولد نفاه الزوج والذي اوجب له هذا الفرق انه متى نفى نسبه لدها فقد حكم بزناها بالنسبة الى الولد  
 فاذ ذلك شبهة في سقوط حد القذف **فصل الحكم التاسع** ان هذه الاحكام بما ترتب على لعانها معاد بعد ان تور اللعانان فلا  
 يترتب شيء منها على لعان الزوج وحده وقد خرج ابو البركات ابن تيمية على المذهب انتفاء الولد بلعان الزوج وحده وهو مخرج  
 صحيح فان لعانها كما افاد سقوط الحد وعاد القذف عنه من غير اعتبار لعانها افاد سقوط النسب الفاسد عنه وان لو تال عن هي  
 بل بطريق الاولى فان تضرره بدخول النسب الفاسد عليه اعظم من تضرره بحال القذف وحاجته الى نفيه عنه اشد من حاجته  
 الى دفع الحد فلعله كما استقل بدفع الحد المستقل بنفي الولد والله اعلم **فصل الحكم العاشر** وجوب النفقة والسكنى للطلقة و  
 المتوفى عنها اذا كانتا حاملين فانه قال من اجل انها يفترقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها فاذا ذلك امرين أحدهما سقوط نفقة البائن



قبيلاً بقوله انصرف واذهب ولا تفعل بك قلت وليس في كلام احمد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضي هذا التفصيل بل الاحاديث  
 الصحيحة تدل على خلافه فان في الصحيحين عن انس ان رجلاً اطلع من حجر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص  
 او بمشاقص فجعل يحبه ليطعنه فاين الدفع بالاسهل هو صلى الله عليه وسلم يحمله او يخنثي له ويخنثي ليطعنه وفي الصحيحين  
 ايضاً من حديث سهل بن سعد ان رجلاً اطلع في حجره بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به  
 راسه فلم يراه قال لو علمناك تنظر طعننا عيناك انما جعل الاستيذان من اجل البصر وفيها ايضا عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن فخذفته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح وفيها ايضاً  
 من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقتا وعينه فلا دية له ولا قصاص وهذا اختيار شيخنا الاسلام ابن تيمية وقال ليس هذا من باب  
 دفع الصائل بل من باب عقوبة المتعدى المؤذي وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه سواء كان  
 محصناً او غير محصن مع وفاء بذلك او غير معروف كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وقد قال المشافعي وابو ثور يسعه  
 قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصناً جعل له من باب الحدود وقال احمد واسحق يهدر دمه اذا جاء بشاهدين ولو  
 يفصل بين المحصن وغيره واختلف قول مالك في هذه المسألة وقال ابن حبيب ان كان المقتول محصناً وقام الزوج البينة فلا  
 شئ عليه والاقتل به وقال ابن القاسم اذا قامت البينة فالمحصن وغير المحصن سواء ويهدر دمه واستحب ابن القاسم  
 الدية في غير المحصن فان قيل فما تقولون في الحديث المتفق على صحته عن ابي هريرة رضي الله عنه ان سعد بن عبادة رضي  
 الله عنه قال يا رسول الله ارايت الرجل يجلد امرأته رجلاً لا يقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بن بلال الذي  
 بعثك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا الى ما يقول سيدك وفي اللفظ الاخر ان وجدت مع امرأتى رجلاً اهدم  
 حقاً في امرجة شهلاً قال نعم قال الذي بعثك بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اسمعوا الى ما يقول سيدك كونه لغيره انا اغير منه والله اغير مني قلنا لتلقاه بالقبول والتسليم والقول بموجبه واخر الحديث  
 دليل على انه لو قتله لم يهدر دمه لان قتال بلال الذي اكرمك بالحق او وجب عليه القصاص بقتله لما اقره على هذا الحلف ولما  
 اتى على غيرته ولما قال لو قتله قتلته به وحديث ابي هريرة صحيح في هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعجبون من  
 غيره سعد فولد الله لنا اغير منه والله اغير مني ولو نكر عليه ونهيه عن قتله لان قوله صلى الله عليه وسلم حكمه لازم وكذلك فتوا  
 حكوم الامامة فلما اذن له في قتله كان ذلك حكماً منه بان دمه هدر في ظاهر الشرع وباطنه ووقعت الفسدة التي رآها الله  
 بالقصاص وتلك الناس في قتل من يريدون قتله في دهرهم ويدعون انه كانوا يرونهم على حريمهم ففسد الذريعة وحمل المفسدة  
 وصلحت الدماء وفي ذلك دليل على انه لا يقبل قول القاتل ونقاده في ظاهر الشرع فلما حلف سعد انه يقتله ولا ينتظر الشهود  
 عجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرته واخبرانه بخبره انه صلى الله عليه وسلم اغير منه والله اشد اغيرة وهذا يحتمل من غير  
 احد مما اقر به وسكوته على ما حلف عليه سعد انه جاز له فيما بينه وبين الله ونهيه عن قتله في ظاهر الشرع ولا يناقض اهل الحديث  
 واخره والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك كالمكروه على سعد فقال لا تسمعون ما يقول سيدك كونه في انما هاهنا عن قتله  
 وهو يقول بل الذي اكرمك بالحق توأخرون الحكم له على هذه المخالفة وانه شدة غيرة له توأخرون الحكم له والله اغير مني



وقد شرع إقامة الشهاداء الأربعة مع شدة غيرة سبجانه في مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة واحسان فالتة سبحانه  
مع شدة غيرة اعلو بمصلح عبادة وما شرعه لهم من إقامة الشهود الأربعة دون المبادرة إلى القتل وانا اخير من سعد  
وقد نهيت عن قتله وقد يرید رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأخرين وهو الابق بكلامه وسيأت القصة **فصل في حكمه**  
صلى الله عليه وسلم في حوق النسب بالزوج اذا خالفون ولده لونه ثبت عنه في الصحيحين ان رجلا قال له ان امرأتى ولدت غلاما  
اسود كانه يعرض بنفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما لونها قال حمرة قال نعم قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اناها ذلك قال لعله يا رسول الله نزعها عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون نزع  
عرق وفي هذا الحديث من الفقه ان الحمل لا يجب بالتعريض اذا كان على وجه السؤال والاستفتاء ومن اخذ منه انه لا يجب  
بالتعريض ولو كان على وجه المقابلة والمشاهدة فقل بعد النجسة ورب تعريض افرهم وادجم للقلب ابلغ في النكايه من التصريح وبسط  
الكلام وسيأت في ما ذكره من الاحتمال ويجعل الكلام قطعي الدلالة على المراد وفيه ان مجرد الرتبة لا تسوغ اللعان ونفي الولد وفيه  
ضرب الامثال والاشباه والنظائر في الاحكام ومن تراجم البخاري في صحيحه علم هذا الحديث باب من شبه اصلا معلوما باصل ميان  
قد بين الله حكما ليقوم السائل مساق معه حديث ارايت لو كان على امك دين **فصل في حكمه** صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش  
وان الامة تكون فراشا وفيمن استلحق بعد موت ابيه ثبت في الصحيحين من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص و  
عبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابى وقاص وهذا الى انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن  
هذا اخي يا رسول الله ولد على فراش ابى من ولده فنفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأى شيا بينا بعتبة فقال هولك يا عبد  
ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجى منه يا سودة فلو تره سودة قط فهذا الحكم النبوى اصل في ثبوت النسب بالفراش في  
ان الامة تكون فراشا بالوطى وفي ان الشبه اذا عارض الفراش قادم عليه الفراش في ان احكام النسب تتبع فيثبت من وجه  
دون وجه وهو الذى يسميه بعض الفقهاء حكما بين حكيمين في ان القاذة حق وانها من الشرع فاما ثبوت النسب بالفراش فجمعت  
عليه اامة وحجرات ثبوت النسب اربعة الفراش والاستلحاق والبيئة والقافة فالثلاثة الاول متفق عليها واتفق المسلمون على ان  
النكاح يثبت به الفراش واختلفوا في السرى فجعله جمهور الامة موجبا للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة الصحيح ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قضى بالولد لزمعة وصرح بانه صاحب الفراش وجعل ذلك علة الحكم بالولد له فبسبب الحكم ومحلها انها كان  
في الامة فلا يجوز اخلاء الحديث منه وحمله على الحرمة التى لو ذكر البتة وانما كان الحكم في غيرها فان هذا يستلزم الغاء ما اعتبره الشارع  
وعلى الحكم به صرحا وتعطيل محل الحكم الذى كان لاجل وفيه ثلوه ويرد الحديث الصحيح فيه كان هو مقتضى الميزان الذى انزله الله تعالى  
لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وهو التسوية بين المتماثلين فان السرى فراش حسا وحقيقة وحكما كما ان الحرمة كذلك هو تراد لها تراديه  
الزوجة من الاستمتاع والاستيلاء ولو زل الناس قد يما وحديثا وغبون في السرى لاستيلا دهن واستفر اشهن والزوجة  
انما سميت فراشا لعق هي والسرى فيه على حد سواء وقال ابو حنيفة لا يكون اامة فراشا بول ولد ولدت له من السيد فلا يلحقه  
الولد الا اذا استلحقه فيلحق حينئذ بالاستلحاق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك لحقه الا ان ينفيه فعندهم ولد الامة لا يلحق السيد  
الا ان يتقدم مولد مستلحق ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم احق الولد بزمعة واثبت نسبه منه ولو ثبتت قط ان هذه الامة

ولدت له قبل ذلك غيره ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا استفصل فيه قال منازعه هو وليس لهذا التفصيل أصل في كتاب ولا سنة ولا أثر عن صلح كذا لا تقتضيه قواعد الشرع وأحواله قالت أحنفية نحن لا نشكر كون الأمة فراشا في الجملة ولكنه فراش ضعيف وهي غيره دون الحرقة فاعتبرنا ما يعتق به بأن تقلد منه ولدا فاستلحقه فما ولد بعد ذلك لمحق به إلا أن ينفيه وإنما ولد الأول فلا يلحقه إلا بالاستلحاق ولهذا قلنا إذا استلحق ولدا من أمة لم يلحقه ما بعده إلا باستلحاق مستأنف بخلاف الزوجية والفرق بينه ما أن عقدا النكاح إنما يرد الوطى والاستفراش بخلاف ملك اليمين فإن الوطى والاستفراش فيه تابع ولهما يجوز وروده على من يحرم عليه وطبعا بخلاف عقدا النكاح قالوا والحديث لا حجة لك فيه لأن وطى زمعة لم يثبت وإنما أحقها النبي صلى الله عليه وسلم لعبد إلا أنه استلحقه فأحقها باستلحاقه لا بفراش الأب قال الجمهور إذا كانت الأمة موطوءة ففي فراش حقيقة وحكم واعتبار لا دلتها السابقة في صيرورتها فراشا اعتبارا لا دليل على اعتبارها شرعا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبره في فراش زمعة فاعتباره شكروا قول كون الأمة لا تزداد بالوطى فالكلام في الأمة الموصوفة التي اتخذت سرية وفراشا وجعلت كالزوجة أو أحط منها لا في أمة التي هي أخته من الرضا ونحوها وقول كون وطى زمعة لم يثبت حتى يلحق به الولد ليس علينا جواب بل جوابه على من حكى بلحق الولد بزمعة وقال لابنه هو أخوك وقول كونها أحقها بالآخر لأنه استلحقه بأهل فان المستلحق أن يقر به جميع الورثة لو يلحق بالمقر لا أن يشهدوا منهم اثنين أنه ولد على فراش أميت وعبد لو يكن جميع الورثة فان سودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أخته وهي يقر به ويؤسستحقه وحتى يقرت به مع أخيها عبد كان ثبوت النسب بالفراش لا بالاستلحاق فان النبي صلى الله عليه وسلم صرح عقيب بحكمه بالحاق النسب بأن الولد للفراش معلل بذلك معناه على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيرها فاجاب هذا الاعتراض الباطل المحرم أن ثبوت كون الأمة فراشا بالأقرار من الوطى أو وراثته كاف في حقوق النسب فان النبي صلى الله عليه وسلم أحقها به بقوله ابن وليدة ابني ولد على فراشه كيف وزمعة كان صهر النبي صلى الله عليه وسلم وابنته تحته فكيف لا يثبت عنده الفراش الذي يلحق به النسب أما ما نقضتم به علينا أنه إذا استلحق ولدا من أمة لم يلحقه ما بعده إلا بأقرار مستأنف فما فيه قولنا لأصحابنا أحمد هذا أحدهما والثاني أن يلحقه وإن لم يستأنف أقرا من مرجح القول الأول قال قد يستأجرها السيد بعد الولادة فيزول حكم الفراش بالاستبراء فلا يلحقه ما بعده الأول إلا باعتراض مستأنف أن وطبعا كالحاق في ولد له ومن مرجح الثاني قال قد ثبت كونها فراشا أولا والأصل بقاء الفراش حتى ثبت ما يزيله إذ ليس هذا نظير قول كون الأمة لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطبعا حتى يستلحقه وباطل من هذا الاعتراض قول بعضهم أنه لم يلحقه به أخوانا جعلناه عبدا ولهذا أتى فيه بلام التمليك فقال هولاء أي ملوك لك وقوى هذا الاعتراض بأن في بعض الفاظ الحديث هولاء عبد وبأنه امر سودة أن تحتجب مينة ونوكان أخا لها أمرها بالاحتجاب منه فدل على أنه اجنبى منها قال وقوله الولد للفراش تنبيه على عدم حقوق نسبه بزمعة أي لو يكن هذه الأمة فراشا له لأن الأمة لا تكون فراشا والولد إنما هو للفراش وعلى هذا إجماع امر احتجاب سودة منه قال ويؤكد أن في بعض طرق الحديث احتجبى منه فإنه ليس لك بأخ قالوا وحديث فقيت فقيت أنا السعد بالحدوث وبالقضاء النبوى منكروا لجمهوره لأن جمى الوطيس والتفت حلقة البطان فنقول والله المستعان أما قول كون الأمة لم يلحقه به أخوانا جعلناه عبدا يرد ما مر أنه محمد بن اسمعيل البخارى في صحيحه في هذا الحديث هولاء هو أخوك يا عبد بن زمعة وليس للأم التملك وإنما هي الاختصاص كقوله الولد للفراش فلما ألفظة قوله هولاء عبد فرواية باطلة لا تصح أصلا وأما امر سودة بالاحتجاب منه

فأما ان يكون على طريق الاحتياط والورع مكان الشبهة التي أورثها الشبهة المبين بعتبة وأما ان يكون مراعاة للشبهين وأعمالا للمبين  
فإن الفرائض دليل على حقوق النسب الشبه بغير صاحب دليل نفيه فاعمل من الفرائض بالنسبة إلى المدعى لقوته وأعمل الشبه بعينه  
بالنسبة إلى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من احسن الاحكام وثبتها وأصحها ولا يمنع ثبوت النسب من وجوب  
دون وجه فهذا الزاني يثبت النسب بينه وبين الولد في التحريم والبعضية دون الميراث والمنفقة والولاية وغيرها وقد تخلف  
بعض احكام النسب عنه مع ثبوته لما نرى وهذا كثير في الشريعة فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لما نرى  
الشبه بعتبة وهل هذا الا محض الفقه وقد علم بهذا مع قوله ليس لك باخروصحت هذه اللفظة مع انها لا تصح وقد ضعفها  
اهل العلو بالحديث ولا يقال بصحتها مع قوله لعبد هو اخوك واذا اجتمعت اطراف كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقوت قوله هو اخوك  
بقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر تبين لك بطلان ما ذكره من التاويل وان الحديث صريح في خلافة لا يحمله بوجه والله أعلم  
والعجب ان منكر عينا في هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشا مجرد العقد وان كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون  
سيرة التي يتكرراستقرانه لها ليلادها فراشا **فصل** في اختلاف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة اقسام احدها  
انه نفس العقد وان علم انه لو جتمع بها بطلانها عقوبة في المجلس وهذا مذهب ابي حنيفة والثاني انه العقد مع امكان الوطى  
وهذا مذهب الشافعي واحمد والثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا مكان المشكوك فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية  
وقال ان احمد اشكر اليه في رواية حريه فانه نص في روايته فمن طلق قبل البناء واتت امرأته بولد فأنكره انه ينتفي عنه بغير ركان و  
هذا هو الصحيح المجزوم به والا فكيف تصير المرأة فراشا ولو دخل بها الزوج ولو بين بهل مجرد امكان بعيد هل يعدل هل العرف و  
اللفظ المرأة فراشا قيل البناء بها وكيف تاتي الشرعية بالحاق نسب من لو بين بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها مجرد امكان ذلك و  
هذا الامكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشا الا بدخول محقق وبالله التوفيق وهذا الذي نص عليه في رواية حريه هو  
الذي تقتضيه قواعد واصول مذهبه والله أعلم واختلوا ايضا فيما تصير به الامه فراشا فاجمهور على انها لا تصير فراشا الا بالوطى  
ومذهب بعض المتأخرين من المالكية ان الامه التي تشتري للوطى دون الخدمة كالمرفعة التي تفرم من قرائن الاحوال فانما تزداد  
للتسرة فتصير فراشا بنفس الشراء والصحح ان الامه والحرة لا تصيران فراشا الا بالدخول **فصل** في هذا احد الامور الاربعة التي ثبتت  
بها النسب هو الفرائض الثاني الاستلحاق وقد اتفق اهل العلو على ان لا الاب ان يستلحق فاما الجد فان كان الاب موجودا لم يستلحق  
شيئا وان كان معدوما هو كل الورثة صم اقراره وثبت سبيل المقربة وان كان بعض الورثة مصادرة فكذلك والا لو ثبتت نسبته  
الا ان يكون احد الشاهدين فيه والحكي في الآخر كالحكي في الجد سواء والاصل في ذلك ان من حاز المال يثبت النسب باقراره واحدا  
كان او جماعة وهذا اصل مذهب احمد والشافعي لان الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله واورد بعض الناس على هذا الاصل انه  
لو كان اجماع الورثة على الحاق النسب يثبت النسب للزم اذا اجتمعوا على نفق حمل من امه وطبها الميت ان لم يلزم محله في نفق النسب  
كما حلوا محله في الحاقه وهذا لا يلزم لان اعتبارنا جميع الورثة والحمل من الورثة فلو جيم الورثة على نفيه فان قيل فانتزعت في ثبوت  
النسب اقرار جميع الورثة والمقرهم هنا هو عبد وسودة ليقربوه وهي اخته والنبي صلى الله عليه وسلم احق به بعد الاستلحاق فغيبه  
دليل على استلحاق الآخر وثبوت النسب باقراره ودليل على ان استلحاق احد الاخوة كاف في سودة لو تكن منكورة فان عبدا

استحقاقه واقربته سودة على استحقاقه واقربها وسكونها على هذا الامر المتعدى حكمه اليها من خلوة بما ورنه اياها وصيرورتها  
 اخا ايضا تصديق لاختيها عيل واقربها اقربته والا لبادرت الى الكاكر الكذب فخرى رضاها واقربها محوى تصديقها هذا ان كان  
 لم يصدر منها تصديق صريح فالواقعة واقعة عين ومتى استحق الاخر او الحول او غيرها مما نسب من واقربته موثوقه وحققه  
 يثبت نسبه ما لو يكن هناك وارث منازع فالاستحقاق مقتض للثبوت النسب في منازعه خيرة من الورثة مانع من الثبوت فاذا  
 وجد المقتضى لم يمنع مانع من اقتضائه ترتيب عليه حكمه ولكن لم يهنا امر آخر هو ان اقرار من حاز الميراث واستحقاقه هل هو اقرار  
 خلافة عن الميت او اقرار بشهادة هذا فيه خلاف فذهب جمهور الشافعي في اقرار خلافة ولا يشترط عدالة المستحق بل لا اسلامه  
 بل هم ذلك من الفاسق والدين وقالت المالكية هو اقرار بشهادة فتعين فيه اهلية الشهادة وحكى بن القصار عن مذهب مالك  
 ان الورثة اذا اقرروا بالنسب بحق وان لم يكونوا عدولا ولا معروف من مذهب مالك خلافة **فصل الثالث** البينة بان يشهد شاهدان  
 بانه ابنه او انه ولد على فراشه من زوجته او امته واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لولدت في الكاكر بغيره وثبت نسبه ولا يعرف  
 في ذلك نزاع **فصل الرابع** القافة حكاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه باعتبار القافة والحاق النسب بها ثبت في الصحيحين  
 من حديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا يدق اسارير وجهه فقال لورقان  
 محررا المدبحي نظرنا الى زيد بن حارثة واسامة بن زيد عليهما قطيفة قد غطت رؤسهما وبلدت اقلامهما فقال ان هذه الاقدام  
 بعضهما من بعض فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القافة لو كانت كما يقول المنازعون من امر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما  
 سرقوا ولا اعجب لها ولا كانت بمنزلة الكهانة وقد هم عنه عديد من صدق كاهنا قال الشافعي والنبي صلى الله عليه وسلم اثبت  
 علمها ولو يكره ولو كان خطأ لا كره لان في ذلك قلة المحصنات ونفى الانساب انتهى كيف والنبي صلى الله عليه وسلم قد صرح في الحديث  
 الصحيح المتقدم بصحتها واعتبارها فقال في ولد الملاحنة ان جاءت به كذا وكذا فهو له لال بن امية وان جاءت به كذا وكذا فهو لشريك  
 بن شحيم فلما جاءت به على الشبه الذي رسميت به قال ولا الايمان كان في لها شان وهل هذا الا اعتبار للشبه وهو عين القيافة  
 فان القائف يتبع اثر الشبه وينظر الى من يتصل في حكمه له صاحب الشبه وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وبين سببه ولهذا  
 لما قالت له ام سلمة او تحتم المرأة فقال من يكون الشبه واخبر في الحديث الصحيح ان ماء الرجل اذا سبق ماء المرأة كان الشبه له واذا  
 سبق ماءها ماء لا كان الشبه لها فهذا اعتبار منه للشيء شرعا وقد راوه هذا اقوى ما يكون من طرق الاحكام ان يتوارد عليه الخلق  
 والامر الشرع والقد لهذا تبعه خلفاؤه والاشدون في الحكم بالقافة قال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سعيد بن سليمان  
 ابن يسار عن عمر في امرأة وطيبها رجلان في طهر فقال القائف فلا شترك فيه جميعا فجعله بنينا قال الشعبي على يقول هو ابنهما وهما ابواه  
 يوثانه ذكره سعيد ايضا وروى الاثر بمسنداه عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحلت فولدت غلاما يشبههما  
 فوقع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا فقالوا انرا يشبههما فالحقه بهما وجعله يرثهما ويوثانه ولا يعرف قط في الصحابة  
 من خالف عمر وعليه رضي الله عنه في ذلك بل حكاه عمر في المدينة ومجسدة المهاجرين والانصار فلو يكره منهم منكر قالت الحنفية  
 قد اجلبتم علينا في القافة بالخيال والرجل الحكم بالقيافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتميز ومعلوم ان الشبه يوجد من جانب الجانب  
 وينتفي من الاقارب وذكر قصة اسامة وزيد ونسبهم قصة الذي ولدت امرأته غلاما اسود يخالف لونهما لم يكنه النبي صلى الله عليه وسلم

من نفيه ولا جعل للشبه ولا لعدمه اثر ولو كان للشبه اثر لاكتفى به في ولد الملاعنة ولو حجج الى اللعان وكان ينتظر ولادته  
 ثم يلحق بصاحب المشبه ويستغنى بذلك عن اللعان بل كان لا يهجم نفيه مع وجود الشبه بالزوج وقد دلت السنة الصحيحة  
 الصحيحة على نفيه عن الملاعن ولو كان الشبه له فان النبي صلى الله عليه وسلم قال البصر لها فان جاءت به كذلك فهو له لال بن امية  
 وهذا قاله بعد اللعان ونفي النسب عنه فلم انه لو جاء على الشبه المذكور لو ثبت نسبه منه وانما كان مجيئه على شبهه دليلا  
 على كذبه لا على حق الولد بقاوا واما قصة اسامة وزييد فلما نقون كانوا يطعنون في نسبه من زيد بخالفة لونه لون ابيه  
 ولو كانوا يكتفون بالفراش وحكم الله ورسوله في نه ابنته فلما شهد به القائف واتفقت شهادته حكاه الله ورسوله فسر به النبي  
 صلى الله عليه وسلم لو افقتها حكمه وتكذيبها قول المناقذين لانها ثبتت نسبه بها فين في هذا اثبات النسب بقول القائف قالوا  
 هذا معنى الاحاديث التي ذكر فيها اعتبار المشبه فانها انما اعتبر فيه الشبه بنسب ثابت بغير القيافة ونحن لا نكر ذلك قالوا واما  
 حكومهم على رضي الله عنه فلما اختلف عمر على رضي الله عنهما فروى عنه ما ذكره وروى عنه ان القائف لما قال له قد اشتراك في قال  
 الى بهما شئت فلم يعتبر قول القائف قالوا وكيف تقولون بالشبه ولو اقر احد الورثة باخر وانكره الباقيون والشبه موجود لو ثبتت بالنسب  
 به وقلتون لو تنفق الورثة على اقراره لو ثبتت النسب قال هل الحديث من العجيب ان ينكر علينا القول بالقيافة ويجعلها من باب  
 الحديث والتحسين من يلحق ولد المشرقة بمن في اقصى المغرب مع القظم بانهما لو يتلا قاطرة عين ويلحق الولد باثنين مع القطع بانه ليس  
 ابنا لاحدهما ونحن انما نحكمنا الولد بقول القائف المستند الى المشبه المعتبر شرعا وقد رافقوا استدنا الى ظن غالب راي راجح واما مرة ظاهرة  
 يقول من هو من اهل الخبزة فهو اولى بالقبول من قول المقومين وهن ينكر حتى كثير من الاحكام مستند الى الامارات الظاهرة والظنون  
 الغالبة واما وجوب الشبه بين الاجانب انتفاؤه بين الاقارب وان كان واقعا فهو من اندر شئ واقعه والاحكام انما هي للغالب الكثير  
 والناذر في حكم المعلوم واما قصة من ولدت امرأته غلاما اسود فهو حجة عليكم لانها دليل على ان العادة التي فطر الله عليها الناس  
 اعتبار المشبه وان خلافه يوجب ريبه وان في طبع الخلق انكار ذلك ولكن لما عارض ذلك دليل اقوى منه وهو الفراش كان الحكم  
 للدليل القوي ولذلك نقول نحن بسائر الناس ان الفراش الصحيح اذا كان قائما فلا يعارض بقافة ولا شبه بخالفة ظاهر المشبه لدليل  
 اقوى منه وهو الفراش غير مستنكر وانما المستنكر مخالف هذا الدليل الظاهر بغير شئ واما تقديم اللعان على المشبه والغاء الشبه  
 مع وجوده فكذلك ايضا انما هو من تقديم اقوى الدليلين على اضعفهما وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالبيئة  
 تقدم على اليد والبرادة الاصلية ويعمل بهما عند عدمهما واما ثبوت نسب اسامة من زيد بدون القيافة فنحن لو ثبتت نسبه  
 بالقيافة والقيافة دليل اخر موافق لدليل الفراش فسرد النبي صلى الله عليه وسلم وفرجه بها واستبشرا لتعاضد ادلة النسب وانما  
 الاثبات النسب بقول القائف وحده بل هو من باب المخرج بظهور اعلام الحق وادله وتكافؤها ولو تصلى القيافة دليلا لو يفرج ولو ليس  
 وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرج ويستره تعاخذت عنده اداة الحق ويخبر بها الصحابة رضي الله عنهم ويحسان ليعلموها من  
 اخبر بها لان النفوس تزداد تصديقا الحق اذا تعاضدت ادلة وتسريره وتفرج وعلى هذا فطر الله عباده فهذا حكم اتفقت عليه  
 الفطرة والشرعة وبالله التوفيق واما ما روي عن حمزة قال قال الى بهما شئت فلا يعرف مصته عن عمر ولو صح عنه كان قوله لا عنه فان  
 ما ذكرنا عنه في غاية الصحة مع ان قوله الى بهما شئت ليس بصريح في ابطال قول القائف ولو كان صريحا في ابطال قوله كان في مثل هذا

الموضع اذا الحق به باثنين كما يقوله الشافعي من وافقه زاما اذا اقر احد الورثة ياخر واكثره الباقي فانما لو ثبتت نسبته لمجرى الاقرار  
فاما اذا كان هناك شبهة يستند اليه القائل فانما لا يعتد بالكراياتين ونحن لا نقصر العقافة على ان يبقى مدعى ولا يعتد به بعد العقافة  
بل يكفي واحد على الصحيح بناء على ان خبره عن احد رواية اخرى فيه شهادة فلا بد من اثنين ولفظ الشهادة بناء على اشتراط اللفظ  
فان قيل فالمنقول عن عمر انه الحقه بابوين فما تقولون فيما اذا الحقته العقافة بابوين هل تحقونه بهما او لا تحقونه الا بواحد اذا الحقته  
بابوين فهل يختص ذلك باثنين ام يلحق بهما وان كثرا وهل حكموا الاثنين في ذلك حكموا الابوين او ما اذا حكموا قسما من مسائل فيها نزاع بين  
اهل العلم فقال الشافعي من وافقه لا يلحق بابوين ولا يكون الرجل الاب واحد متى الحقته العقافة باثنين سقط قولها وقال الجمهور يلحق  
باثنين ثم اختلفوا فنص احد في رواية مهملة بن يحيى انه يلحق بثلاثة وقال صاحب المغني ومقتضى هذا انه يلحق بمن الحقته العقافة  
به وان كثرا ولا نه اذا جاز الحاقه باثنين جاز الحاقه بالكثير من ذلك وهذا مذهبنا حنيفة لكنه لا يقول بالعاقبة في الحقيقة بالمدينين  
ان كثرا وقال القاضي يجب ان لا يلحق بالكثير من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وقال ابن حاتم لا يلحق بالكثير من اثنين وهو قول أبي يوسف  
فمن لم يلحق بالكثير من واحد قال قد جرى الله سبحانه عادته ان للولد اباً واحداً وما واحدة ولذلك يقال فلان بن فلان وفلان  
ابن فلانة فقط ولو قيل فلان بن فلان وفلان كان ذلك منكروا وعدل فاولها انما يقال يوم القيمة ابن فلان بن فلان وهذه عدل  
فلان بن فلان ولو يجهل قط في الوجود نسبية ولد الى ابوين قط ومن الحقه باثنين احبهم يقول عمر اقر الصحابة له على ذلك وبيان  
الولد قد ينعتد من ماء رجلين كما ينعتد من ماء الرجل والمرأة ثم قال ابو يوسف انما جاء الاثر بذلك فيقتصر عليه وقال القاضي  
لا يتعدى به ثلاثة لان احداً فأنص على الثلاثة والاصل ان لا يلحق بالكثير من واحد وقد دل قول عمر على الحاقه باثنين مع انعقاده  
من ماء الاوقد على مكان انعقاده من ماء ثلثة وما زاد على ذلك فمشكوك فيه قال المحققون له بالكثير من ثلثة اذا جاز تخليقه  
من ماء رجلين وثلثة جاز تخليقه من ماء اربعة وخمسة ولا وجه لاقتصاره على ثلثة فقط بل ما ان يلحق بهما وان كثرا واما ان  
لا يتعدى به واحد ولا قول سوى القولين والله اعلم فان قيل اذا اشتغل الوهر على ماء الرجل اراد الله ان يخلق منه الولد انقسم  
عليه احكامها فما هو اتمه حتى لا يفسد فكيف يدخل عليه ماء اخر قيل لا يتم ان يصل الماء الثاني الى حيث وصل الاول فيقسم  
عليه ما وهذا كما ان الولد ينعتد من ماء الابوين وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة او بالعكس مع هذا فلا يتم وصول الماء الى الثاني  
الى حيث وصل الاول وقد علم بالعادة ان الحمل اذا توهم وطبها جاء الولد عبيل الجسم ما لو يعارض ذلك مانع ولهذا العلة يستجانب  
الدواب اذا حملت ان لا تمكن الفحل ان ينزوا عليها بل تنفر منه كل انفار فقال الامام احمد ان وطى الثاني يزيد في سمع الولد وبصره وقد  
شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بسقى الزرع ومعلوم ان سقيه يزيد في ذاته والله اعلم فان قيل فقد دل الحديث على حكم الاستحراق  
الولد وعلى ان الولد للفراس فما تقولون لو استلحق الزاني ولداً لا فراس هناك يعارضه هل يلحقه نسبته ويثبت له احكام النسب  
قيل هذه المسألة جلية اختلف اهل العلم فيها فكان استحق بن راهويه يذهب الى ان المولود من الزنا اذا لم يكن مولداً على  
فراس يدعيه صاحبه وادعاه الزاني الحق به واول قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراس على انه حكوي ذلك عند تنازع  
الزاني وصاحب الفرش كما تقدم وهذا مذهبنا الحسن البصري رحمه الله استحق باسناد في رجل زنى امرأة فولدت ولداً فأنك  
ولدها فقال مجاهد بن زيد بن الزبير وسليمان بن يسار كرهنا انهما قالوا لا يمارس رجل ابناً الى غلام يزعم انه

ابنه وانه ذى بابه ولم يدع ذلك الغلام احد فهو ابنه واحتج سليمان بان عمر بن الخطاب كان يلبط اولاد الجاهلية بمن دعاهم  
 في الاسلام وهذا المذهب كما ترى قوة ووضوحا وليس مع الجمهور اكثر من الولد للفرش وكان صاحب هذا المذهب يولد قاترا  
 به والقياس الصحيح يقتضيه فان الاب احد الزانيين وهو اذا كان يلحق بلمه وينسب اليها وترثه ويرثها ويشبث النسب بينه و  
 بين اقارب امه مع كونها زنت به وقد وجد اولاد من ماء الزانيين وقد شتر كافيه وانفقا على انه ابنهما فما المانع من حقه  
 بالاب ذى البعده غيره فهذا محض القياس وقد قال جرير للغلام الذى زنت امه بالراسي من ابوك يا غلام قال فلان للراسي وهذا  
 انطاق من الله لا يمكن فيه الكذب فان قيل فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكم قيل قد روى عنه فيها  
 حديثان نحن نذكرهما **ذكرهما** رسول الله صلى الله عليه وسلم في استحقاق ولد الزنا وتورثه ذكر ابو داود في سننه من حديث  
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبته ومن ادعا  
 ولدا من غير رشده فلا يرث ولا يورث المساعاة الزنا وكان الاصمعي يجهلها في الاماء دون الحرث ولا فمن يسمعون لما يسمعون فيكتسبون  
 لهم وكان عليهم خرائب مقررة فابطل النبي صلى الله عليه وسلم المساعاة في الاسلام ولو يلحق النسب بها عفا عما كان في الجاهلية  
 منها والحق النسب به وقال الجمهور يقال زنا الرجل وعمره ان لا يكون بالحرمة والامة ويقال في الامة خاصة قد ساعاها ولو كان في  
 اسناد هذا الحديث رجل مجهول فلا يقوم به حجة وروى ايضا في سننه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قضى ان كل مستلحق استلحق بعلايه الذى يدعى له ادعاء ورثته فقصوا ان كل من كان من ماء امه يملكها او  
 اصباها فقد لحق من استلحقه وليس له مما قسم قبله وما ادرك من ميراث لو يقسم فله نصيبه ولا يلحق اذا كان ابوه الذى يدعى له  
 انكراه وان كان من امة لم يملكها او من حرمة عاها فانه لا يلحق ولا يرث وان كان الذى يدعى له هو ادعاء فهو ولد زنية من حرمة  
 كان او امة وفي رواية هو ولد زنا لاهل امة من كانوا حرمة او امة وذلك فيما استلحق في اول الاسلام فما قسم من مال قبل الاسلام فقد  
 مضى هذا لاهل الحديث في اسناده مقال لانه من رواية محمد بن راشد المكحلى وكان قوم في الجاهلية لهم اماء بغليا فاذا ولدت امة  
 احدهم وقد طيها غيلة بالزنا فربا ادعاء سيدها وربا ادعاء الزاني واختصما في ذلك حتى قام الاسلام فحكم النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالولد للسيد لانه صاحب الفرش ونفاه عن الزاني فوضمن هذا الحديث امور اثنتان المستلحق اذا استلحق بعلايه الذى يدعى  
 له ادعاء ورثته فان كان الولد من امة يملكها الواطى يوم اصباها فقد لحق بمن استلحقه يعنى اذا كان الذى يستلحقه ورثته مالك  
 الامة وصار ابنه من يومئذ وليس له مما قسم قبله من الميراث شئ لان هذا تحديد حكمه بنسبه ومن يومئذ ثبتت نسبته  
 فلا يرجع بما قسم قبله من الميراث اذ لو كان حكم النبوة ثابتا وما ادرك من ميراث لو يقسم فله نصيبه منه لان الحكم ثبت قبل  
 تسمية الميراث فيستحق منه نصيبه وهذا نظير من اسلم على ميراث قبل تسمية تسموله في احد قولى العلماء وهو احد الروايتين عن  
 احمد وان اسلم بعد قسم الميراث فلا شئ له فثبتت النسب لهما بمنزلة الاسلام بالنسبة الى الميراث قوله ولا يلحق اذا كان ابوه الذى  
 يدعى له انكراه هذين البيتين التنازع بين الورثة وان الصورة الاولى ان تستلحقه ورثة ابيه الذى كان يدعى له وهذه الصورة اذا استلحقه  
 ورثته وابوه الذى يدعى له كان يتكفائه لا يلحق لان الاصل الذى الورثة خلف عنه منكروه فكيف يلحق به مع انكاره فهذا اذا كان من  
 امة يملكها او امة لاهل امة او من حرمة عاها فانه لا يلحق ولا يرث وان ادعاء الواطى وهو ولد زنية من امة كان





ما يخصه وهو ثلث الدية ووجه اخر احسن من هذا انهما اتفقا عليه بما يوطئه الحق الولد بموجب عليه ضمان قيمته وقيمة الولد  
 شرعا هي دية مخزومه لهما ثلثا قيمة وهي ثلثا الدية وصار هذا من اكلت عبد ابنته وبين مشككين له فانه يجب عليه ثلثا القيمة  
 لشريكه فالثلاث الولد الاخر عليهما بحكم القرعة كالثلاث الرقيق الذي بينهم ونظائر هذا تضمن الصحابة المعروف بحرية الامة قيمة اولاده  
 السيد الامية لما فات رقه وعلى السيد كحريتهم وكانوا بعد دهر ان يكونوا ارقاله وهذا لطف ما يكون من نقيا اسخ ادقه وانت اذا  
 تأملت كثيرا من اقيسة الفقهاء وتشبيهااتهم وجدت هذا اقوى منها والطف مسل كما وادق ما خذوا ويضحك منه النبي  
 صلى الله عليه وسلم سدا وقد يقال لا تعارض بين هاتين حديث القافة بل ان وجدت القافة تعين العمل بها وان لم توجد القافة  
 اذا شكك عليهم تعين العمل بهذا الطريق والله اعلم **في ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من احمى به في الخصمان** تروى  
 ابو داود في سننه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان  
 يبطئ له وعاء وتلبي له سقاء ويحري له حواء وان اباك طلقني فاراد ان يترته مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تاحق  
 به ما تلتك في الصحيحين من حديث البراء بن عازب ان ابنة حمزة اختصم فيها على جعفر بن زيد فقال علي انا احمى به وهي ابنة عمي قال  
 جعفر ابنة عمي خالتها عندي وقال زيد ابنة اخي فقضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالتها وقال الخالة بمنزلة الام وروى في اهل  
 السنن من حديث ابى هريرة رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلام بين ابيه وامه قال الترمذي حديث صحيح  
 اهل السنن ايضا عنه ان امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بيلولي عذبة وقد  
 نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقتني في ولدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هذا ابوك وهذه امك خذ بيد ابنيهما شئت فاخذ بيد امه فانطلقت به قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي سنن النسائي  
 عن عبد الحميد بن جعفر الانصاري عن حماد بن زيد عن ابيه عن جده اسلم وابت امرأته ان تسلم فجاء بابن له صغير لو يبلغ قال فجلس النبي  
 صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم قال خير وقال اللهم اهد له فذهب الى ابيه ورواه ابو داود عنه وقال اخبرني جدي  
 رافع بن سنان انه اسلم وابت امرأته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيرة وشبهه وقال رافع ابنتي فقال  
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم افعدي ناحية وقال لها افعدي ناحية فاعدا الصبية بينهما ثم قال ادعوه فأتت الى امها فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم اللهم اهد لها فالت الى ابيها فالتها **الكلام على هذه الاحكام** اما الحديث الاول فهو حديث احتاج الناس فيه  
 الى عمر بن شعيب لو يجدوا بدا من الاحتجاج به عليه ومن ادرك الحديث عليه ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الاحتجاج  
 بالتزويج غير هذا وقد ذهب اليه الامة الاربعة وغيرهم وقد صرح بان الجدة هو عبد الله بن عمر فبطل قول من يقول لعنه محمد بن الد  
 شعيب فيكون الحديث مسندا وقد صحح سماع شعيب بن زيد بن عبد الله بن عمر فبطل قول من قال انه منقطع وقد اجمعت الجمهور على  
 خارج صحيحه ونص على صحة حديثه وقال كان عبد الله بن الزبير الحميري في حجة من احمى به علي بن عبد الله بن يحيى بن النضر بن عبد الله  
 هذا لفظه وقال سمع بن راهويه هو عندنا كايوب بن قيس عن ابن عمر وعلى كايوب في علوم الحديث له الاتفاق على صحة حديثه وقال  
 احمد بن مسلم لا يحتجنا في عبد الله انها صحيفة وقولها كان بطني ودعاء الى اخره ادلاء منها ووسل الى اختصاصها به كما اختص بها  
 في هذه المواطن الثلاثة والاب لو يشاركها في ذلك فثبت في هذا الاختصاص الذي لو يشاركها فيه الاب على الاختصاص الذي طلبت

بالاستقناء والخاصة وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلل وتأثيرها في الأحكام وما طعن بها وإن ذلك امر مستقر في الفطرة السليمة حتى نظر النساء وهذا الوصف الذي أدلت به المرأة وجعلته سببا لتعليق الحكم به وقد قرر النبي صلى الله عليه وسلم ترتيب عليه أثره ولو كان باطلا لكان لا يل ترتيبه الحكم بحقيقته دليل على تأثيره فيه وأنه سببه واستدل بالحديث على المقضاء على الغائب أن الأب لو يذكر له حضوره لخاصة ولا دلالة فيه لأنها واقعة عين فلو كان الأب حاضرا فظاهر أن كان غائبا فالمرأة إنما جاءت مستفتية افتتها النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى مسائلها ولا يقبل قولها على الزوج أنه طلقها حتى يحكم لها بالولد بمجرد قولها **فصل** ودل الحديث على أنه إذا فرق الأبوان وبينهما ولد فالأم أحق به من الأب ما لو يقع بالأم ما يمنع تقديمها أو بالولد وصف يقتضي تخييره وهذا ما لا يعرف فيه نزاع وقد قضى به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولو ينكر عليه منكر فلما ولي عمر قضى به مثله فروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة من الأنصار فولدت له عاصم بن عمر بن الخطاب فمات عمر ففارقها فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصم يلعب بفناء المسجد فاخذ بعضهم فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدة الغلام فنارعه أياها حتى أتيا أبا بكر الصديق رضي الله عنه فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر رضي الله عنه خل بينهما وبينه فمأرجعه عمر الكلام قال ابن عبد البر هذا حديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة تلقاها أهل العلم بالقبول العمل وزوجة عمر أم ابنه عاصم هي جميلة ابنة عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح لأنصارى قال وفيه دليل على أن عمر كان مذهب في ذلك خلاف مذهب أبي بكر ولكنه سلم للقضاء ممن له الحكم لأنهم كانوا ثوران بعد في خلافته يقتضى به ويفتي ولو يخالف أبا بكر في شيء منه ما دام الصبي صغيرا لا يميز ولا يخالف لهما من الصباية وذكر عبد الرزاق عن ابن جبير أنه أخبره عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال طلق عمر بن الخطاب امرأة الأنصارية أم ابنه عاصم ولقبها بجمل محسرة وقد فطم ومشى فاخذ بيده لا يزرعه منها وانزعها أياها حتى أوجع الغلام وبكى وقال أنا حق بابني منك فاختصما إلى أبي بكر فقضى لهما به وقال ريحها وفراشها وحرها خير له منك حتى يشرب نحيما لنفسه ومحسرة سوق بين قباء والمدينة وذكر عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال خاصمت امرأة عمر إلى أبي بكر رضي الله عنه وكان طلقها فقال أبو بكر رضي الله عنه الأم اعطت والطف وارجعوا حتى أخبروا رأيهم هي أحق بولدها ما لم تزوج وذكر عن عمر قال سمعت الزهري يقول أن أبا بكر رضي الله عنه قضى على عمر رضي الله عنه في بنة مع أمه وقال أمه أحق به ما لم تزوج فأن قيل فقد اختلفت الرواية هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين أمه أو لا وبينه وبين أجدته أو وقعت مرة واحدة وبينه وبين أحد أمهات قبيل الأمر في ذلك قريب لانهان كانت من الأم فواضح أن كانت من أجدته فقضاء الصديق رضي الله عنه له دليل على أن الأم أولى **فصل** في ولاية على الطفل فوعان قوم يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها وهي ولاية المال النكاح وتوقع تقدم فيه الأم على الأب هي ولاية الحضانة والوضاء وقدم كل من الأبوين فيها جعل له من ذلك تمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلي ذلك من أبويه وتحصل به كفايته ولما كان النساء أعرف بالنسبة واقد راعيا وأصبر وأرفق وأفرغ لها لذلك قدمت الأم فيها على الأب ولما كان الرجال أقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له في البضع قدم الأب فيها على الأم فتقديم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال والنظر لهم وتقديم الأب في ولاية المال للتزويج كذلك إذا عرف هذا فصل قدمت الأم لكون جهتها مقدمة على جهة الأبوة في الحضانة فتقدمت لأجل الأمومة

او قدمت على الاب لكون النساء اقرب بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور فيكون تقديمها للاجل الاوتة ففي هذا للناس قولان  
 وهما قولان في مذهب احمد بن حنبل في تقديم نساء العصبية على اقارب الام وبالعكس كما في الام وام الاب والاخت من الاب والاخت  
 من الام والخالة والعمة وخالة الام وخالة الاب من يدلي من الخالات والعمات بام ومن يدلي منهن بكنية فيكون عن الامام احمد  
 احدهما بتقديم اقارب الام على اقارب الاب والثانية وهي احمد بن حنبل واختار شيخ الاسلام ابن تيمية تقديم اقارب الاب هذا هو الذي  
 ذكره المحقق في مختصره فقال الاخت من الاب احق من الاخت من الام واحق من الخالة والخالة الاب احق من خالة الام وعلى هذا قام قول  
 مقدمه على الام كما نص عليه احمد في إحدى الروايتين عنه وعلى هذه الرواية فاقارب الاب من الرجال مقدمون على اقارب الام  
 والاخر للاب احق من الاخر للام والعمر في من ائمال هذا ان قلنا ان اقارب الام من الرجال مدخلا في الحضانة وفي ذلك وجهان في هذا  
 احمد الشافعي احدهما انه لا حضانة الا لرجل من العصبية محرم ولا امرأة وارث او مدلية بعصبية او وارث والثاني ان لهم حضانة  
 والتفريع على هذا الوجه وهو قول ابى حنيفة وهذا يدل على رجحان جهة الابوة على جهة الامومة في الحضانة وان الام ما قدمت  
 لكونها التي لا تتقدمي تحتها اذ لو كانت تحتها لرجحة لزوجها ورجالها ونساء ورجالها على الرجال النساء من جهة الاب لما يزوج رجالها اتفاقا  
 فكذلك النساء وما الفرق الموثر وايضا فان اصول الشرع وقواعد شاهدة بتقديم اقارب الاب في الميراث وولاية التكاح والولاية  
 الموت وغير ذلك ولو يعهد في الشرع بتقديم قرابة الام على قرابة الاب في حكم من الاحكام فمن قدمها في الحضانة فقد خرج عن  
 موجب الدليل فالصواب لما أخذ الثاني وهو ان الام انها قدمت لان النساء ارفع بالطفل واخير بتربيته واصلا على ذلك وعلى  
 هذا فالجدة ام الاب ولي من ام الام والاخت للاب ولي من الاخت للام والعمة ولي من الخالة كما نص عليه احمد في إحدى الروايتين  
 وعلى هذا فيقدم ام الام على ابى الاب كما يقدم الام على الاب اذ انقر هذا الاصل فهو اصل مطرد منضبط لا يتناقض فروعه بل ان  
 اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الانثى على الذكر فتقدم الاخت على الاخر والعمة على العمة والخالة على الخال والجدة على  
 الجد اصله تقديم الام على الاب ان اختلفت القرابة قدمت قرابة الاب على قرابة الام فتقدم الاخت للاب على الاخت للام و  
 العمة على الخالة وعممة الاب على خالته وهاجرا وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الاسلام  
 شرح كما ترى وكيع في مصنفه عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن احمر قال اختصوم وخال الى شرع فقصي به للعرف فقال  
 الخال فانفق عليه من مالي فدفعه اليه شرح ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدا من التناقض مثله ان الثلثة واحمد  
 في إحدى روايته يقدمون ام الام على ام الاب فقال للشافعي في ظاهر مذهبه واحمد في المنصوص عنه تقدم الاخت للاب على  
 الاخت للام فتروا القياس مطردة ابو حنيفة والمزني وابن شريح فقالوا تقدم الاخت للام على الاخت للاب قالوا لا يتعدى بالام  
 والاخت للاب بالاب فلما قدمت الام على الاب قدم من يدلي بها على من يدلي به ولكن هذا السد تناقض من الاول لان اصحاب  
 القول الاول جردوا على القياس الاصول في تقديم قرابة الاب على قرابة الام وخالفوا ذلك في ام الام وام الاب هو لا تركوا القياس في المنصوب  
 وقد موافقة التي اخرها الشرع واخرها القرابة التي قدمها ولو لم يكن هو لتقدمها في كل موضع فقد موها في موضع واخرها في غيره مع  
 تساويهما من ذلك يقدم الشافعي في الجدي الخالة على العمة مع تقديم الاخت للاب على الاخت للام وطرد قياسه في تقديم  
 الام على ام الاب فوجب تقديم الاخت للام والخالة على الاخت للاب العمة وكذلك من قدم من اصحاب احمد الخالة على العمة وقدم

الاخت للاب على الاخت للام كقول القاضى اصحابه وصاحب المغنى فقد تناقضوا فان قيل الحالة تدلى بالام والعمة تدلى بالاب فكما قدمت الام على الاب قدم من يدلى بها ويزيد لا بياناً كون الحالة اما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فالعمة بمنزلة الاب قيل قد بينا انه لو تقدم الام على الاب لقوة الامومة وتقدير هذه الجهة بل كونها انشأ فاذا وجد عمة وخالة فلمعنى الذى قدمت له الام موجود فيهما امتازت العمة بانها تدلى باقوى القرابتين وهى قرابة الاب النبي صلى الله عليه وسلم قضى لابنة حمزة لخالتها وقال الحالة ام حيث لو كان لها من احقر من اقرب الاب يساويها فى درجتها فان قيل فقد كان لها عمة وهى صفية بنت عبدالمطلب اخت حمزة وكانت اذ ذاك موجودة فى المدينة فانها هاجرت وشهدت اخنشق وقتلت رجلاً من اليهود كان يطيف بالحصى الذى هو فيه وهى اول امرأة قتلت رجلاً من المشركين وبقيت الى خلافة عمر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الحالة عليها وهذا يدل على تقديره من جهة الام على من فى جهة الاب قيل انما يدل هذا اذا كانت صفية قد نازعت معهم وطلبت الحضانة فلم يقض لها بها بعد طلبها وقدم عليها الحالة هذا اذا كانت لو تمنع منها العجزة عنها فانها توفيت سنة عشرين عن ثلث وسبعين سنة فيكون لها وقت هذه الحكومة بضعا وخمسين سنة فيحتمل انها تركتها للعجزة عنها اولو طلبها مع قدرتها عليها والحضانة حتى للمرأة فاذا تركتها انتقلت الى غيرها وبالحجة فانما يدل الحديث على تقدير الحالة على العمة اذ ثبت ان صفية خاضت فى ابنة اختها وطلبت كفالها فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحالة وهذا السبيل اليه **فصل** ومن ذلك ان ما كالمقدم ام الام على الاب قدم الحالة بعد على الاب وامه واختلف اصحابه فى تقدير خالة الحالة على هؤلاء على وجهين فاحدا الوجهين تقدير خالة الحالة على الاب نفسه وعلى امه وهذا فى غاية البعد فكيف يقدم قرابة الام وان بعدت على الاب نفسه وعلى قرابته مع ان الاب اقرب به اشفق على الطفل وارعى لمصلحته من قرابة الام فانه ليس اليم بحال لا ينسب اليه بل هو اجنبى منهم وانما نسبته وولادة الى اقرب ابيه وهم اولى به يعقون عنه وينفقون عليه عند الجمهور فيتوارثون بالتعصيب ان بعدت القرابة بينهم بخلاف قرابة الام فانه لا يثبت فيها ذلك ولا توارث فيها الا فى محاتها واول درجة من فروعها وهو ولدها فكيف يقدم هذه القرابة على الاب من فى حمته ولا سيما اذ قيل بتقدير خالة الحالة على الاب نفسه وعلى امه فهذا القول مما تاباه اصول الشريعة وقواعدها وهذا نظير احدى الروايتين عن احمد فى تقدير الاخت من الام والحالة على الاب هذا ايضا فى غاية البعد ومخالفة القياس حجة هذا القول ان كلتيهما تدليان بالام المقدمة على الاب فيقدم على امه وهذا ليس بصحيح فان الام لها سائر الاب فى الدرجة وامتازت عليه بكونها اقوم بالحضانة و اقدر عليها واصبر قدمت عليه وليس كذلك الاخت من الام والحالة مع الاب فانها لا يساويانه وليس احدا اقرب الى ولده من فكيف يقدم عليه بنت امرأته واختها وهل جعل الله الشفقة فيما اكمل منه ثم اختلف اصحابنا فى من نصه هذا على ثلاثة اوجه احداهنا انه لما قدمها على الاب لاوتنتها فعلى هذا تقدم النساء الحضانة على كل رجل فيقدم خالة الحالة وان علت وبنت الاخت على الاب الثانى ان الحالة والاخت للام لو تدلى بالاب هما من اهل الحضانة فيقدم نساء الحضانة على كل رجل الا على من ادلين به فلا يقدم من عليه لانهم فرع على هذا الوجه لا يقدم ام الاب على الاب ولا الاخت والعمة عليه وتقدم عليها الام والحالة والاخت للاول وهذا ايضا ضعيف جدا ويستلزم تقدير قرابة الام البعيدة على الاب لانه معلوم ان الاب اذا قدم على الاخت للاب فتقدمه على الاخت للام اولى لان الاخت للاب مقدمة عليها فكيف يقدم على الاب نفسه هذا تناقض بين الثالث تقديم نساء الام على

الاب امهاته وسائر من في جنته قالوا فاعلى هذا فكل امرأة في درجة رجل تقدم عليه ويقدم من لول بها على من ادلى بابرج فلما قدمت الام على الاب هي في درجته قدمت الاخت من الام على الاخت من الاب قدمت الخالة على العمة هذا تقدير ما ذكره ابو البركان ابن تيمية في محروبه من تنزيل نص احمد على هذه المحامل الثلث وهو مخالف لعامة نصوصه في تقدير الاخت للاب على الاخت للام وعلى الخالة وتقدير خالة الاب على خالة الام وهو الذي لو يدكر الخرق في مختصر غيره وهو الصحيح وخرجهما ابن عقيل على الروايتين في ام الام واو الاب لكن نصه ما ذكره الخرق وهذه الرواية التي حكاهما صاحب المحرر ضعيفة مرجوحة قالها للبعاءت فروعها ولوانها اضعف منها بخلاف سائر نصوصه في جادة مذهبه **فصل** وقد ضبط بعض اصحاب هذا الباب بضابط فقال كل عصابة فانه يتقدم على كل امرأة هي ابعد منه ويتاخر عن هي اقرب منه واذا تساوى فعلي وجهين فعلى هذا الضابط يقدم الاب على امه وعلى ام الام ومن معها ويقدم الاخ على ابنته وعلى العمة والعمة على عمه الاب ويقدم ام الاب على جد الاب في تقديرها على اب الاب جنان وفي تقدير الاخت للاب على الاخ للاب جنان وفي تقدير العمة على العروجهان والاصواب تقدير الانثى مع النسأوى كما قدمت الام على الاب لما استويا فلا وجه لتقديره المذكور على الانثى مع مساواتها له وامتنيازها بقوة اسباب الحضانة والترسية فيها فاختلفت في بنات الاخوة والاختوات هل يقدم من على الخالات والعمات او يقدم من الخالات والعمات عليهن على وجهين ما خذ هما ان الخالة والعمة تدليان باخوة الام والاب وبنات الاخوة والاختوات يدلان ببنيوة الاب فمن قدم بنات الاخوة راعى قوة النبوة على الاخوة وليس لك بجيد بل الاصواب تقدير العمة والخالة لوجهين **احدهما** انها اقرب الى الطفل من بنات اخيه فان العمة اخت ابيه وابنة الاخ ابنة ابن ابيه وكذلك الخالة اخت امه وبنات الاخت من الام والاب بنت بنت امه او ابيه ولا ريب ان العمة والخالة اقرب اليه من هذه القرابة **الثاني** ان صاحب هذا القول ان طرد اصله لزمه ما لا قبل له به من تقدير بنت بنت الاخت وان تولت على هذه الخالة انثى هي هو هذا فاسند من القول ان خص ذلك ببنت الاخت دون من اسفل منها تناقض اختلص اصحاب عمل ايضا في الجدل والاخت للاب ايها ادلى فالذهب ان الجدل ادلى منها وحكى القاضي في المجرى وجهها انها ادلى منها وهذا يجي على احد التاويلات التي توول عليها الاصحاب نص احمد وقد تقدمت **فصل** وماتين صحة الاصل المتقدم انهم قالوا اذا عدم الام هكت ومن في تحتهم انتقلت الحضانة الى العصبات قدم الاقرب فالاقرب منهم كما في الميراث فهذا جار على القياس فيقال لهونها لراعيةم هذا في جنس القرابة فقرة القرابة القوية الواحدة على الضعيفة المرجوحة كما فعلت في العصبات وايضا فان الصحيح في الاخوات عند كونه يقدم منهن من كانت لا يوين فمن كانت لاب ثومن كانت لام هذا صحيح موافق للاصول والقياس لكن اذا ضو هذا اذ قولهم بتقدير قرابة الام على قرابة الاب جاء التناقض وتلك الفرق والمشكلة المتناقضة وايضا فقد قالوا بتقدير امهات الاب الجدل على الخالات والاختوات للام وهو الاصواب الموافق لاصول الشرع لكنه يناقض لتقديرهم امهات الام على امهات الاب يناقض تقدير يواخا لقوا الاخت للام على الاب كما هو احد الروايتين عن احمد القول القديول للشافعي ولا ريب ان القول به اطرد للاصل لكنه في غاية البعد من قياس الاصول كما تقدم و يلزمهم من طرد ايضا تقدير من كان من الاخوات لام على من كان منهن لاب قال التزمه ابو حنيفة والمزني وابن شريح ويلزمهم من طرد ايضا تقدير بنت خالة على الاخت للاب وقد التزمه زفر وهوراية عن ابى حنيفة ولكن ابو يوسف استثنى ذلك فقدم الاخت للاب كقول الجمهور فقرر اه عن ابى حنيفة ويلزمهم ايضا من طرد تقدير الخالة والاخت للام على الجدة ام الاب هذا

في خية البعد والوجن وقد التزمه زفره مثل هذا من القائل التي حذر منها البوحنيضة رحمه الله لا يصحبة وقال لا تأخذوا  
 القائل زفره وان كان اخذ قوله تائس زفره مستورا لال حلتوا احرام **فصل** وقد رآه بعض اصحاب ضبط هذا الباب يضبط  
 زفره انما يخص به من المتناقض فقال لا اعتبار في الحضانة بالولادة المتحققة وهي الامومة ثم الولادة الظاهرة وهي الابوة ثم  
 الميراث قال ولذلك تقدم الاخت من الاب على الاخت من الام وعلى الخالة لانها اقوى اثرنا منها قال ثم الاداء تقدم الخالة على العممة  
 لان الخالة تدلى بالام والعممة تدلى بالاب فذكر اربع اسباب للحضانة مرتبة الامومة ثم بعد لها الابوة ثم بعد لها الميراث ثم الاداء  
 وهذه طريقة صاحب المستوعب ما زادته هذه الطريقة الاتفاضا وبعد اعن قواعد الشرع وهي من افسد الطرق وانما تبين  
 فسادها بلوازها الباطلة فانه ان اراد تقديم الامومة على الابوة تقديرا او من في جهتها على الاب من في جهته كانت تلك طائفة  
 الباطلة المتقدمة من تقديروا الاخت للاخوات وبنت الخالة على الاب وامه وتقديروا الخالة على العممة وتقديروا خالة الام على الاب امه  
 تقديروا بنات الاخت من الام على ام الاب وهذا مع مخالفة لمصوفا ما هو مخالف لاصول الشرع وقواعد الانوار اراد ان الام  
 نفسها تقدم على الاب فهذا حق لكن الشان في مناط هذا التقدير هل هو لكون الام ومن في جهتها يقدم على الاب من في جهته  
 او لكونها انثى في درجة ذكروا كل انثى كانت في درجة ذكروا قدمت عليه مع تقديروا قرابة الاب على قرابة الام وهذا هو الصواب كما  
 تقدم وكذلك قوله ثم الميراث ان ارجيه ان المقدم في الميراث مقدم في الحضانة فصيح وطرد تقديروا قرابة الاب على قرابة الام لانها  
 مقدمة عليها في الميراث فتقدم الاخت على العممة والخالة وقوله وكذلك تقدم الاخت للاب على الاخت للام والخالة لانها اقوى اثرنا  
 منها فيقال لو يكن تقديروا لاجل الارث وقوته ولو كان لاجل ذلك لكان العصباء احق بالحضانة من النساء فيكون العواولي  
 من الخالة والعممة وهذا باطل **فصل** وقد ضبط الشيخ في المعنى هذا الباب بضابط اخر فقال **فصل** في بيان الاولى فالاولى من  
 اهل الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء والاولى لكل بها الام ثم امهاتها وان علون يقدم منهم الاقرب فالاقرب لانهم نساء ولا  
 متحققة فمن في معنى الام وعن احمد ان ام الاب امهاتها يقدم من على ام الام فعلى هذا الرواية يكون الاب والابا بالتقديروا لانهم يدين  
 به فيكون الاب بعد الام ثم امهاته والاولى هي المشهورة عند اصحابنا فان المقدم الام ثم امهاتها ثم الاب ثم امهاته ثم اجد ثم امهاته ثم  
 جلالا ثم امهاته وان كن غير ورثات لانهم يدين بعصبية من اهل الحضانة بخلاف ام اب الام وحكى عن احمد رواية اخرى  
 ان الاخت من الام والخالة احق من الاب فتكون الاخت من الابوين احق منه ومنهما ومن جميع العصباء والاولى هي المشهورة  
 من المذهب فان انقرض الاباء والامهات انتقلت الحضانة الى الاخوات تقدم الاخت من الابوين ثم الاخت من الاب ثم  
 الاخت من الام وتقدم الاخت على الاخ لانها امرأة من اهل الحضانة فتقدمت على من في درجاتها من الرجال كالام وتقدم  
 على الاب ام الاب على اب الاب وكل جدة في درجة جديقدم عليه لانها تلي الحضانة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه وفيه  
 وجه اخر انه يقدم عليها لانه عصبية بنفسه والاولى وفي تقديروا الاخت من الابوين او من الاب على الجد ونحوها  
 واذا لم تكن اخت فالاخ للابوين او لالاخ للاب ثم ابناهما ولا حضانة للاخ من الام لما ذكرنا فاذا عد مواصلا لم تكن الحضانة  
 لانها لا على الصميم وتبين فيها كترتيب الاخوات ولا حضانة للاخوال فاذا عد مواصلا لم تكن للمعمات ويقدم من على الاعمام  
 كتقديم الاخوات على الاخوة ثم للبعير للابوين ثم للعم للاب ولا حضانة للعم من الام ثم ابناهما ثم الى خالات الاب على قول اخر في

وعلى القول الآخر إلى خالات الأم ثم إلى عمات الأب ولا حضنة لعمات الأم لأن اجتماع شخصات أو  
 أكثر من أهل الحضنة في درجة قدم المستحق منهم بالقرعة انتهى كلامه وهذا خير مما قبله من الضوابط ولكن فيه تقديرا للأولاد والعمات  
 على الأب أمهاته فان طردت قد يرد من في جهة الأم على من في جهة الأب جاءت النوازم الباطلة وهو يطرده وان قدم بعض من في جهة الأب  
 على بعض من في جهة الأم كما فعل طوب بالمفرق وبنط التقديرو فيه اثبات الحضنة فلاخت من الأم دون الأخ من الأم وهو في ذمها  
 ومساو لها من كل وجه بان كان ذلك لا يشتهر وهو ذر انتقص برجال العصبية كلام وان كان ذلك لكونه ليس من العصبية والحضنة  
 لا يكون لرجل لان يكون من العصبية فان قيل فكيف جعلتموها للنساء ذوى الأرحام مع مساوات قرابتهن لقرابة من في درجتهم  
 من الذكور من وجه فاما ان تعتبروا الأوثنة فلا تجعلوها للكبراء والميراث تجعلونها للغير وارثا والقرابة فلا تمنعوا منها الأخ من الأم  
 والخال أبا الأم والتعصيب فلا تعطوها للغير عصبية فان قلت تبقى قسم آخر وهو قولنا وهو اعتبار التعصيب في الذكور والقرابة في النساء قيل  
 هو مخالف لباب الولايات وباب الميراث والحضنة ولاية على الطفل فان سلمكم بها مسلك الولايات فخصوها بالأب الجد وسلككم  
 بها مسلك الميراث فلا تعطوها للغير وارثا وكلاهما خلاف قولكم وقول الناس جميعين وفي كلامه ايضا تقديروا ابن الأخ وانزلت حجة  
 على الخالة التي هي أم وهو في غاية البعد وجمهور الأصحاب إنما جعلوا الأولاد الأخوة بعد الأب العمات وهو الصحيح فان الخالة اخت الأم  
 بها تدلى والأم مقدمة على الأب ابن الأخ إنما تدلى بالأخ الذي يدلى بالأب فكيف يقدم على الخالة وكذا العمه اخت الأب شقيقته  
 فكيف يقدم ابن ابنه عليها وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخنا الإسلام بن تيمية بضابط آخر فقال اقرب ما يضبط به باب الحضنة  
 ان يقال لما كانت الحضنة ولاية يعتمد الشفقة والتربية والملاطفة كان احق الناس بها اقربهم بهذه الصفات وهو اقرب  
 يقدم منهم اقربهم اليه واقربهم بصفات الحضنة فان اجتمع منهم اثنتان فصاعدان استوت درجتهن قدم الاثني على المذكور فتقدم  
 الآخر على الأب الجد على الخالة على الخال والعمه على العم والاخت على الأخ فان كانا ذكرا وانثيين قدم احدهما بالقرعة يعني مع  
 استواء درجتهما وان اختلفت درجتهما من الطفل فان كانوا من جهة واحدة قدموا الاقرب اليه فيقدم الاخت على بنتها  
 والخالة على خالة الابوين وخالة الابوين على خالة الجد أجددة والجدد ابوالأم على الأخ للأم هذا هو الصحيح لان جهة الأولاد والأمومة في  
 الحضنة أقوى من جهة الأخوة فيها وقيل هل يقدم الأخ للأم لأنه أقوى من اب الأم في الميراث والوجهان في مذهب احمد وفيه  
 وجه ثالث لا حضنة للأخ من الأم بحال لأنه ليس من العصبات ولا من نساء الحضنة وكذلك الخال ايضا فان صاحب هذا  
 الوجه يقول لا حضنة له ولا تزاع ان اب الأم وأم الأمهاته أولى من الخال وان كانوا من جهتين كقرابة الأم وقرابة الأب مثل العمه و  
 الخالة والاخت للأب الاخت للأم وام الأب ام الأم وخالة الأب وخالة الأم قدم من في جهة الأب ذلك كله على إحدى الروايتين  
 فيه هذا كله اذا استوت درجتهن وكانت جهة الأب اقرب إلى الطفل وأما اذا كانت جهة الأم اقرب قرابة الأب بعد كام الأم وام  
 اب الأم وخالة الطفل وعمه أبيه فقد تقابل الترجيحان ولكن يقدم الاقرب إلى الطفل لقوة شفقتة وحسنة على شفقة الأ  
 ومن قدم قرابة الأب فاما يقدمها مع مساوات قرابة الأم لها فاما اذا كانتا بعد من أقدمت قرابة الأم القريبة والأخ من  
 تقدير القرابة البعيدة لوازم باطل لا يقول بها أحد فهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب جريا على القياس  
 الشرعي واطرا دها وموافقتها لأصول المشرع فإى مسألة وردت عليك امكن اخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى

الدليل مع سلامته من التناقض مناقضة قياس الأصول بالله التوفيق **فصل** قوله أنت أحق به ما لو تنكح في دليل  
على أن الحضانة حق للام وقد اختلف الفقهاء هل هي حق للحاضن أو عليه على قولين في مذهب أحمد مالك وسيتنى عليهما هل لمن  
له الحضانة أن يسقطها فينزل عنها على قولين وأنه لا يجب عليه خدمة الولد أيام حضانته إلا بأجرة إن قلنا أحق له وإن قلنا  
أحق عليه رجب خدمته مجاناً وإن كان الحاضن فقيراً فله الأجرة على القولين وإذا وهبت الحاضنة لابن قلنا أحق لها أن تمت  
الهبة ولو ترجع فبجاء وإن قلنا أحق عليها فلها العود إلى طلبها والفرق بين هذه المسألة وبين ما لو ثبتت بعد أهية الشفعة  
قبل البيع حيث لا يلزم في أحد القولين أن الهبة في الحضانة قد وجد سببها فصارت بمنزلة ما قد وجد كذلك إذا وهبت المرأة  
نفقها الزوجاً ثم الرمت الهبة ولو يرجع فيها هذا كله كلام أصحاب مالك وتفرعهم والصحيح أن الحضانة حق لها وعليها إذا احتاج  
الطفل إليها ولو وجد غيرها وإن اتفقت هي وولي الطفل على نقلها إليه جاز والمقصود أن قوله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به دليل  
على أن الحضانة حق لها **فصل** قوله ما لو تنكح اختلف فيه هل هو تعليل وتوقيت على قولين بيتنى عليهما ما لو تزوجت و  
سقطت حضانتها ثم طلقت فهل تعود الحضانة فإن قيل للفظ تعليل عدا الحضانة بالطلاق لأن الحكم إذا ثبت بعلّة زال  
بزوالها وعلّة سقوط الحضانة التزوج فان طلقت زالت العلة فزال حكمها وهذا قول الأكثرين منهم الشافعي وأحمد وأبو حنيفة رحمهم الله  
ثم اختلفوا فيما إذا كان الطلاق رجعياً هل يعود حقها بمجرد أو يتوقف عودها على نقضاء العدة على قولين وهما في مذهب أحمد  
والشافعي ومالك أحدهما يعود بمجرد وهو ظاهر مذهب الشافعي والثاني لا يعود حتى تنقضي العدة وهو قول أبي حنيفة والمزني  
وهذا كله تفرع على أن قوله ما لو تنكح تعليل وهو قول الأكثرين وقال مالك في المشهور من مذهبه إذا تزوجت ودخل بها لم يعد  
حقها من الحضانة وإن طلقت قال بعض أصحابه وهذا بناء على أن قوله ما لو تنكح للتوقيت أي حقت من الحضانة موقت إلى  
حين نكاحك فإذا نكحت انقضت وقت الحضانة فلا تعود بعد انقضاء وقتها كما لو انقضت وقتها ببلوغ الطفل استغنائه عنها  
وقال بعض أصحابه يعود حقها إذا فارقها زوجها كقول الجمهور وهو قول المغيرة وابن أبي حازم قالوا لأن المقتضى كحقها من الحضانة  
هو قوتها الخاصة وإنما عارضها مانع النكاح لما يوجب من إضاعة الطفل اشتغالها بحقوق الزوج الأجنبية منه عن مصالح  
ولمانيه من تغذيته وتربيته في نعمة غير أقاربه وعليه في ذلك منه وخضاضة فإذا انقطع النكاح بموت أو فرقة زال المانع و  
المقتضى قائم قريب عليه أثره وهكذا كل من قام به من أهل الحضانة مانع منها كغزو ورق أو فسق أو بدو فانه لا حضانة له فان  
زالت الموانع عاد حقهم من الحضانة فكذا النكاح والفرقة وأما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي أو بوقفه على نقضاء العدة  
فما خذله كون الرجعية زوجة في عامة الأحكام فانه يشبث بينهما التوارث والنفقة ويصح منها الظاهر الأيلاء ويحرم أن يأخذ عليها  
اختها أو عمتها أو خالتها أو أربعا سواها وهي زوجة فمن راعى ذلك لو تعدل إليها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي حتى تنقضي العدة فقبين  
حينئذ ومن أعاد الحضانة بمجرد الطلاق قال قد عرّ لها عن فولده ولو بقي لها عليه قسور ولا لها به شغل العلة التي سقطت  
الحضانة لاجلها قد زالت بالطلاق وهذا هو الذي رجحه الشيخ في المغني وهو ظاهر كلام آخر في فانه قال إذا أخذ الولد من الآخر  
إذا تزوجت ثم طلقت رجعت على حقها من كفالة **فصل** قوله ما لو تنكح اختلف فيه هل المراد به مجرد العقد والعقد مع  
الدين في ذلك وجهان أحدهما أن مجرد العقد يزول حضانتها وهو قول الشافعي وأبي حنيفة لأنه بالعقد يملك الزوج منافع



لاستمتاع بها وبذلك نفهم من حضنة الولد والثاني انه لا يزول الا بالدخول هو قول مالك فان بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضنة  
واحد يتحقق الامرين ولا يشبه سقوط حضنتها بالعقد لانها حينئذ صارت في مظنة الاشتغال عن الولد والتمسك للدخول لاختارها  
حينئذ في سببها وهذا قول الجمهور **فصل** واختلاف الناس في سقوط الحضنة بالنكاح على اربعة اقوال **الحد** اسقوطها به  
مطلقا سواء كان المحضون ذكرا وانثى وهذا مذهب الشافعي ومالك وابي حنيفة واحمد في المشهور عنه قال ابن المنذر ارجع على  
هذا كل من احتفظ عنه من اهل العلم قضي به شرح **والقول الثاني** بانها لا تسقط بالتزويج بحال لا فرق في الحضنة بين الايم  
وذوات البعل حتى هذا المذهب عن الحسن البصري وهو قول ابي محمد بن حزم **والقول الثالث** ان الطفل ان كان بنتا  
لنفسقط الحضنة بنكاح امها وان كانت ذكرا تسقط وهذا احدى الروايتين عن احمد نص عليه في رواية مهنا بن عجيبة الشافعي  
فقال اذا تزوجت الام وابنتها صغيرا اخذ منها قيل له واجارية مثل الصبي قال لا اجارية تكون مع امها الى سبع سنين وعلى هذه  
الرواية فهل يكون عندا الى سبع سنين او الى ان يبلغ على روايتين قال ابن ابي موسى وعن احمد ان الام احق بحضنة البنت وان  
تزوجت الى ان تبلغ **والقول الرابع** انها اذا تزوجت بنسب من الطفل لم تسقط حضنتها واختلف اصحاب هذا القول على  
ثلاثة اقوال احدها ان المشروط ان يكون الزوج نسبيا للطفل فقط وهذا ظاهر قول اصحاب احمد الثاني انه يشترط ان يكون مع ذلك  
ذراحم محرور وهو قول اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الثالث انه يشترط ان يكون بين الزوج وبين الطفل ايلاد اما بان يكون جادا للطفل  
وهذا قول مالك وبعض اصحاب احمد فهذه تحريم المذاهب في هذه المسألة فاما حجة من اسقط الحضنة بالتزويج مطلقا فقلت في  
احاديثها حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره الثانية اتفاق الصحابة على ذلك وقد تقدم قول الصدوق لعمر بن ابي ابي حنيفة وموافقة  
عمر له على ذلك ولا يخالف لهما من الصحابة البتة وقضي به شرح والقضاة بعده الى اليوم في سائر الاقطار الامصار الثلاثة ما رواه  
عبد الرزاق انا ابن جرير قال ابو الزبير عن رجل صالح من اهل المدينة عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال كانت امرأة من الانصار تحت رجل  
من الانصار فقتل عنها يوم احد له منها ولد فخطبها عمو له وولدها ورجل اخر الى بيها فانكمموا فخرجوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انكحني  
ابي رجلا لا يريد له و تركتم ولدي فخذني ولدي فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اباها فقال انت الذي لا نكاح لك اذهب فأنكح عم  
ولدت فليكن اخذ الولد منها لما تزوجت بل انكحها عمو لولد يتبقى لها الحضنة ففيه دليل على سقوط الحضنة بالنكاح وبقاؤها اذا تزوجت  
بنسب من الطفل اعترض ابو محمد بن حزم على هذا الاستدلال بان حديث عمرو بن شعيب صحيحة وحديث ابي سلمة هذا مرسل وفيه  
جمهور الاعراض ضعيفان فقد بينا احتجاج الامة بعمرو بن شعيب في تصحيحهم حديثه وانما تعارض معنا في الاحتجاج برجل قول بن حزم وقول البخاري  
واحمد وابن المديني والحميدي استحق بن راهويه وامثالهم لو اختلفت الى سواهم اما حديث ابي سلمة هذا فان اباسلمة من كبار  
التابعين وقد حكى القصة عن الانصار بركة لا يمكن لقاء لها فلا يتحقق ارساله لو تحقق فرسل جيد له شواهد مرفوعة وموقوفة و  
ليس الاعتماد عليه وحده وعني بالجمهور الرجل الصالح الذي شهد له ابو الزبير بالصالح ولا ريب ان هذه الشهادة لا يعرفون ولكن  
الجمهور اذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته وان كان واحدا على اصح القولين فان التعديل من باب الاخبار الحكم لا من باب  
الشهادة ولا سيما التعديل في الرواية فانه يكفى فيه بالواحد لا يزيد على الصلابة بالرواية هذا مع ان احدا القولين ان محمد بن ربيعة  
العدل عن غيره تعديل له وان لم يصحح بالتعديل كما هو احد الروايتين عن احمد واداه اذا جرى عنه موصرح بتعديل خريج عن الجماعة

التي تركها رأيتها لاسيما اذا لم يكن معروفها رواية عن الضعفاء وسنمين وابوالزبير وان كان فيه تدليس فليس مخرفا بل  
 عن اثنين والضعفاء بل تدليسه من جنس تدليس السلف لو كانوا يدلسون عن قهر ولا محذور وانما كثر هذا النوع من التدليس  
 في المتأخرين واجتمع ابو محمد على قوله بما رواه من طريق البخاري عن عبد العزيز بن صهيب عن انس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المدينة فتوليس له خادم فاذا بوطحة بيدي وانطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقل يا رسول الله ان انسا غلام كيس فليخدمك  
 قال خدمته في السفر واخصر ذكرنا بخبر قال ابو محمد فهذا انس في حضرة امه ولها تزوج وهو بوطحة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا  
 لا احتياج في غاية السقوط والخبر في غاية الصحة فان احدا من قارب انس لم يتزوج امه فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو طفل صغير  
 لو شغلوا لولا كل واحد ولا وليت له واحد ولا وليت له واحد ولا وليت له واحد ولا وليت له واحد ولا وليت له واحد ولا وليت له واحد ولا وليت له واحد  
 عليه وسلم لو ما قدم المدينة كان لانس من العمر عشرين سنين فكان عندما امه فها ان زوجت اباطحة لولا ان احدا من قارب انس يزار عها في ذلك  
 ويقول قد تزوجت فلاحضانه لك وانا اطلب نذاعه منك ولا ريب انه لا يحرم على المرأة المراجعة حضانه ابنها اذا اتفقت هي وان زوجها  
 وقارب الطفل على ذلك ولا ريب انه لا يجب بل لا يجوز الحكم ان يفرق بين الام وولدها اذا تزوجت من غير ان يخاصمها من له الحضانه  
 ويطلب نذاع الولد فالا احتياج بهذه القصة ابعدا الاحتجاج واردة ونظير هذا ايضا احتجاجهم بان ام سلمة اذا تزوجت برسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وتسقط كفالتهما لا يتجامل استمرت حضانهها فاحتجبا من الذي نازع ام سلمة في ولدها ورغب عن ان يكون في حجر النبي  
 صلى الله عليه وسلم واحتج بهذا القول ايضا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة تخالفا وهي مزوجة كجعفر ولا ريب ان للناس  
 في قصة ابنة حمزة ثلث ما خد احد هان النكاح لا يسقط الحضانه الثاني ان المحضونه اذا كانت بنتا فنكاح امها لا يسقط حضنتها  
 ويسقطها اذا كان ذكر الثالث ان الزوج اذا كان نسيبا من الطفل او يسقط حضانتها والاسقطت فالا احتياج بالقصة على النكاح  
 لا يسقط الحضانه مطلقا لا يتم ابعدا بطل ذينك الاحتمالين الآخرين **فصل وقضاؤه** صلى الله عليه وسلم بالولد لامه وقوله  
 انت احق به ما لو شكى لا يستفاد منه عموم القضاء لكل ام للام حتى يقضى به للام وان كانت كافرة او رقيقه او فاسقة او مسافرة فلا يجوز  
 الاحتجاج به على ذلك ولا نقيه فاذا دلل منفصل على اعتبار الاسلام والحريه والديانة والاقامة لو كان ذلك تخصيصا ولا مخالفة  
 لظاهر الحديث وقد اشترط في الحاضر ستة شروط اتفقتهم في الدين فلاحضانه لكاف على رسولنا محمد بن احمد هان انما خاض جريص على  
 ربيبة الطفل على دينه وان ينشأ عليه ويترأ عليه فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه وقد يعجزه عن فطره الله التي فطر عليها  
 عبادا فلا يرجعها ابدا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويجسانه فلا يؤمن قولا كاضن  
 وتخصيره للطفل **مسئلان قيل** الحديث انما جاء في الابوين خاصة قيل الحديث خرج مخرج الغالب اذا الغالب المعتاد نشو  
 الطفل بين ابويه فان فقد الابوان او احدهما قام الولد على الطفل من اقاربهم مقامهما الوجه الثاني ان الله سبحانه قطع المولات بين  
 المسلمين والكفار جعل المسلمين بعضهم اولياء بعض الكفار بعضهم اولياء بعض الحضانه اقوى سببا للمولات التي قطعها  
 الله بين الفريقين وقال اهل الراي ابن القاسم وابو ثور ثبتت الحضانه لها مع كفرها واسلام الولد واحتجوا بما روي للنسائي في سننه  
 من حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلموا بنتا امرته فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت بئني  
 وهي فطيم او مشبهه وقال رافع ابنتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم تعدنا حية وقال لها تعدي فاحية وقال لها كاد عوها فالت الحسية

الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدنا هذا فاضلها قالوا لان احضانة امران الرضاع وخدمة الطفل  
وكلاهما يجوز من الكافرة قال الآخرون هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن احمو من رافع بن سنان الانصاري  
الاوسى وقد ضعفه امام العلاء بن يحيى بن سعيد القطان وكان سفيان الثوري يحمل عليه وضعف بن المنذر بن محمد وضعفه  
غيره وقد اضطرب في القصة فروى ان المخير كان بنتا وروى انه كان ابنا وقال الشيخ في المغني قلنا هذا الحديث فخرى على غير هذا الوجه  
ولا يشبهه اهل النقل في اسناده مقال قال ابن المنذر ثم ان الحديث قد يحتج به على صحة مذهب من اشتراط الاسلام فان الصبية  
لما مالت الى امها دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها بالهداية فما لت الى ابها وهذا يدل على ان كونها مع الكافر خلاف هدى الله الذي مراده  
من عبادة ولو استقر جعلها مع امها لكان فيه حجة بل بطل ما لله سبحانه بدعوة رسوله ومن العجب انهم يقولون لاحضانة للفاسق  
فاى فسق اكبر من الكفر وان الضرر المتوقع من الفاسق ينشأ للطفل على طريقته الى الضرر المتوقع من الكافر مع ان الصواب ان لا يشترط  
العدالة في الحاضن قطعاً وان شرطها اصحاب الحديث الشافعي وغيرهم اشتراطها في غاية البعد ولو اشتراط في الحاضن العدالة لكان  
اطفال العالم وعظمت المشقة على الامة واشتد العنت ولو نزل من حين قام الاسلام الى ان تقوم الساعة اطفال الفساق بينهم  
لا يتعرض لمحاوذا في الدنيا مع كونهم الاكثرين ومتى وقع في الاسلام انتزاع الطفل من ابويه او احدهما بفسقه وهذا في المخرج العسر  
استمر العمل في المتصل في سائر الامصار الا عصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح فانه اذا وقع في الامصار  
والاعصار والقرى والبادى مع ان اكثر الاولياء الذين يكون ذلك فساق ولو نزل المفسق في الناس لم يمتنع النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد  
من الصحابة فاسقا في تربية ابنه وحضانته له ولا من تزويجه موليته العادة شاهدية بان الرجل لو كان من الفساق فانه يحتاج  
لايسته ولا يضيعها ويحرم على الخير لها بجهلها وان قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة الى المعتاد والشارع يكتفى في ذلك على الباعث  
الطبيعي لو كان الفاسق مسلوب احضانة ولاية النكاح لكان بيان هذا للامة من امور الامور اعتناء الامة بنقله وتواثر العمل  
به مقدما على كثير مما نقلوه وتواثر العمل به فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ولو كان الفساق ينافي احضانة لكان  
من زنا وشرب واتى كبيرة فرق بينه وبين اولاده الصغار التمس لهم غيره والله اعلم نعم العقل مشروط في احضانة فلا احضانة  
لجنون ولا معتوه ولا طفل لان هؤلاء يحتاجون الى من يحضنهم ويكفلهم فكيف يكونون كافلين لغيرهم واما اشتراط الحرية فانه يتنزه  
عليه دليل ان القليل عليه وقد اشتراطها صاحب الامة الثلاثة وقال مالك في حرله ولد من امه ان امه احق به الا ان تباع فينتقل  
فيكون الاب احق بها وهذا هو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تولد والدته عن ولدها وقال من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله  
بينه وبين احبته يوم القيامة وقد قالوا لا يجوز التفريق في البيع بين الام وولدها الصغير فكيف يفرقون بينهما في احضانة وعموم الاحاد  
يمنع من التفريق مطلقا في احضانة والبيع واستدلالهم بكون منافعها مملوكة للسيد في مستغربة في خدمته فلا تفرغ محضاً  
الولد ممنوع بل حق احضانة بها يقدم به في اوقات حاجة الولد على حق السيد كما في البيع سواء واما اشتراط خلوها من النكاح  
فقد تقدم وظاهرها مسألة ينبغي التنبيه عليها وهي ان اذا سقطنا حقها من احضانة بالنكاح ونقلناها الى غيرها فاتفق انه  
لو كان له سواء لم يسقط حقها من احضانة وهي احق به من الاجنبي الذي يدفعه القاضى اليه وتربيته عليه في مجرمه ورايه  
اصح له من تربيته في بيت اجنبي محض لا قرابة بينهما توجب شفقتة ورحمته وحضرة ومن المحال ان تاتي الشريعة بدفع

مفسده بمفسده اعظم منها بكثير والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم حكما عاما كليا ان كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها  
 في جميع الاحوال حتى يكون اثبات الحضانة للام في هذه الحالة مخالفة للنص اما اتحاد الدارقان كان سفرا أحدهما الحاجة شريعود  
 والاخر مقير في واحد لان السفر بالولد الطفل لا سيما اذا كان ضياعا لضرابه وتضييع له هكذا ظنوه ولم يستثنوا سفرهما من غيره  
 وان كان احدهما منتقلا عن بلد الاخر لا اقامة والبلد طريقه مخوفان او احدهما قالمقيو احق وان كان هو وطريقه أمنين ففيه  
 قولان وهما روايتان عن أحمد **أحمد** ان الحضانة للاب لئلا يمكن من تربية الولد وتاديبه وتعليمه وهو قول مالك والشافعي وقضى به شريح  
 والثانية ان الام احق وفيها قول ثالث ان كان المنقول هو الاب فالام احق به وان كان الام فان انتقلت الى البلد الذي كان فيه اصل النكاح  
 فهي احق به وان انتقلت الى غيره فالاب احق وهذا قول الحنفية وكذا عن ابي حنيفة رحمه الله رواية اخرى وان كان نقلها من بلد الى  
 قرية فالاب احق وان كان من بلد الى بلد فهي احق وهذه اقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب اليه فالصواب بالنظر الاحتياط  
 للطفل في الأصل له ولا تنفع الاقامة والنقل فيهما كان انفع له واصون واحفظ رعي ولا تأثير للاقامة ولا نفقة هذا كله ما لو يرد احدهما  
 بالنقلة مضارة الاخر وان تراجع الولد منه فان اراد ذلك لو عجب اليه والله الموفق **فصل** وقوله انت احق به ما لو تنكح قبل فيه  
 اضما تقديره ما لو تنكح بعد خل برك الزوج ويجوز ان يكون بسقوط الحضانة وهذا تعسف بعيد لا يشعر به اللفظ ولا يدل عليه بوجه  
 ولا هو في حالة الانتقاء التي تتوقف صحة المعنى عليه والدخول اخل في قوله تنكح عند من اعتبره فهو كقوله حتى تنكح زوجا غيره ومن لم  
 يعتبره فالمراد بالسكاح عند العدة ام الحكم كما كوسقوط الحضانة فذلك اما يحتاج اليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين  
 فيكون منقذاً للحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوقع سقوط الحضانة على حكمه بل قد حكم هو  
 بسقوطها حكمه بالحكام بعده ولو حكموا الذي دل عليه هذا الحكم النبوي ان الام احق بالطفل ما لو يوجد منها النكاح فاذا انكحت  
 زال لك الاستحقاق وانتقل الحق الى غيرها فاما اذا طلبه من له الحق وجب على خصمه ان يبذله له فان امتنع اجبره انما كونه عليه  
 وان اسقط حقه او يطالب به بغير ما كان عليه ولا فهذا قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث **فصل** وقد  
 احتج به من لا يرى التحيز بين الابوين بظاهر هذا الحديث ووجه الاستدلال انه قال انت احق به ولو خير الطفل لو يكن هي احق به  
 الا اذا اختارها كما ان الاب لا يكون احق به الا اذا اختارها فان قدر انت احق به ان اختارك قد ذكرك في جانبك والاب والنبي صلى الله  
 عليه وسلم جعلها احق به مطلقا عند المنازعة وهذا مذهب ابي حنيفة رحمه الله ومالك ونحن نذكر هذه المسألة وما ذهب  
 الناس فيها ولا يحتاج لاقوالهم ونذكر ما وافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ذكر قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه عبد الله  
 عن ابن جبريم عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته فذكر انك لا توالمتقدم وقال  
 فيه رجمها وفارشاها خير له منك حتى يشرب يختار لنفسه فحكمة لامة حين لو يكن له ميل الى ان يشرب يمين ويخبر حينئذ انكر  
 قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الشافعي حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي المهاجر  
 عن عبد الرحمن بن غنوان عن عمر بن الخطاب خيرا غلاما بين ابيه وامه وقال عبد الرزاق انا ابن جبريم عن عبد الله بن عبيد بن عمر  
 قال خير عمر رضي الله عنه غلاما بين ابيه وامه فاخترامه فانطلقت به وذكر عبد الرزاق ايضا عن معمر بن ايوب عن اسمعيل بن  
 عبد الله بن عبيد بن الرحمن بن غنم قال اخذت من عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غلام فقال هو مع امه حتى يعرب عنه لسانه ليختار

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم عن خالد بن الوليد بن مسروق الاختصموا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مقيم فخير  
فاختار له على عمه فقال عمر إن لطف أمك خير من خصيتك ذكر قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال المشافعي رحمه الله تعالى  
أبنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمار بن الجرمي قال خير في علي كرم الله وجهه بين أعمى وعمى فقال لا خير لي أصغر مني  
وهذا أيضا إذا بلغ مبلغ هذا فخيرته قال المشافعي قال إبراهيم بن يونس عن عمار بن الجرمي عن علي كرم الله وجهه مثل ما قال في الحديث وكنت  
ابن سبع سنين أو ثمان سنين قال يحيى القطان حدثنا يونس بن عبد الله الجرمي حدثني عثمان بن ربيعة أنه خاصه فيه أمه  
وعمه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال خير لي على ثلثا كلهن اختارني ومعي أخ لي صغير فقال علي كرم الله وجهه هذا إذا بلغ مبلغ  
هذا خير ذكر قول أبي هريرة رضي الله عنه قال أبو خزيمة زهير بن حرب ثنا سفيان بن عيينة عن زبادة بن سعل عن هلال بن أبي ميمون  
قال ثنا زهير بن حرب قال أخبرني عن أبيه وأمه وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أمه وأمه فهاذا ما طفرت به  
عن الصحابة وأما الأئمة فقال حرب بن سميعة سألت أبا إسحق بن راهوية عن متى يكون الصبي الصغيرة مع الأم إذا أطلقت قال  
أحيان يكون مع الأم إلى سبع سنين ثم يغير قلت له أتري التخيير قال شديدا قلت فاقول من سبع سنين لا يغير قال قد قال  
بعضهم إلى خمس أنا أصب إلى سبع فأما مذهب الإمام أحمد فأما أن يكون الطفل ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا فإنه يكون ابن سبع  
أودونها فان كان له دون السبع فأمه أحق بمحضاته من غير تخيير وإن كان له سبع ففيه ثلث روايات أحدها هي الصحيحة  
المشهور من مذهب أنه يغير وهي اختيار الصحابة فان لو يغير واحد منهما أقرع بينهما وكان لمن قرح وإذا اختار أحدهما ثورا فاختار  
الأخر نقل إليه وهكذا بالأول والثانية أن الأب أحق به من غير تخيير والثالثة الأم أحق به كما قبل السبع وأما إذا كان أنثى فان كان  
لها دون سبع سنين فأما أحق بها بغير تخيير وإن بلغت سبعا فالمشهور من مذهبها أن الأم أحق بها إلى تسع سنين فإذا بلغت  
تسعا فالأب أحق من غير تخيير وعنده رواية ثالثة أن الأم أحق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الأم وعنده رواية رابعة أنها يغير بعد السبع  
كالغلام نصر عليها وأكثر أصحابه أنهم حكموا بذلك ونهاى المذهب هذا التخصيص مذهب وتحريره وقال المشافعي الأم أحق بالطفل  
ذكر كان أو أنثى إلى أن يبلغا سبع سنين فإذا بلغا سبعا وهما يعقلان عقل مثلها أخيرا كل منهما بين أمه وأمه وكان مع من اختار  
وقال مالك وأبو حنيفة لا يغير بحال فوختلفا فقال أبو حنيفة الأم أحق بالجارية حتى تبلغ وبالغلام حتى يأكول حلة ويشرب وحلة  
ويلبس حلة فليكون عند الأب من سوى الأبوين أحق بهما حتى يستغنيا ولا يعتبر البلوغ وقال مالك الأم أحق بالولد ذكر كان أو أنثى  
حتى يغير هذه رواية ابن وهب بن زريق بن القاسم حتى تبلغ ولا يغير بحال قال الليث بن سعد الأم أحق باله بنت حتى يبلغ ثمان سنين بالبيت  
حتى تبلغ ثورا الأب أحق بهما بعد ذلك وقال الحسن بن حي الأم أولى بالبيت حتى تلعب ثدياها وبالغلام حتى ينقع فيخيران بعد ذلك  
بين أبيهما الذكر والأنثى سواء قال المخيدون في الغلام دون الجارية قد ثبت التخيير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغلام من حيث  
أبي هريرة وثبت عن خلفائه الراشدين وأبي هريرة ولا يعرف لهم مخالف لهم في الصحابة البتة ولا أكنه منكر قالوا وهذا غاية العدل  
المكن فان الأم ما قدمت في حال الصغر فحاجة الولد إلى التربية والحمل الرضاع والملازمة التي لا تهاى لغير النساء والأفلام أحد الأبوين  
فكيف تقدم عليه فإذا بلغ الغلام حلا يهرب عن نفسه ويستغنى عن الحمل والوضع وما تعانیه النساء تسأوى لأبوان وزال  
السبب الموجب لتقدير الأم والأبوان متساويان فيه فلا يقدم أحدهما إلا بمرجح والمرجح ما من خارج وهو القرعة وأما من جهة

الولد وهو اختيار وقدرنا السنة بهذا وهذا وقد جمعنا حديثي في ههنا فاعتبرناهما جميعا ولو لم ندر فمأخذهما بالآخر وقد مننا متاعا  
 للنبي صلى الله عليه وسلم واخرنا ما اخره فقدم التحخير لان القرعة انما تصار اليها اذا تساوت الحقوق من كل وجه ولو يبق من غير سواها  
 وهكذا فعلنا كما اخرنا قد مننا أحدهما بالاختيار فان لو نجا واخترها جميعا عدلنا الى القرعة فهذا لو لم يكن فيه موافقة السنة لكان  
 من احسن الاحكام واعد لها واقطع باللتزاع بتراضى المتنازعين وفيه وجه اخر في مذهب احمد والشافعي انه اذا لم يختار واحدا  
 منهما كان الا بالقرعة لان الحضنة كانت لها وانما ينقله عنها باختياره فاذا لم يختار بقي عندها على ما كان **فان قيل** فقد  
 قدمنا التحخير على القرعة والحديث فيه تقديم القرعة او لا التحخير وهذا اولى لان القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوي  
 المستحقين وقد تساوى الايمان فالقياس تقديم واحد منهما بالقرعة فان ابي القرعة لو يبق الاختيار الصبي فيجزيه فما بال الصبي  
 احرر والشافعي قد مو التحخير على القرعة **قيل** انه قد قدم التحخير لان اتفاق الفاظ الحديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به واما القرعة  
 فبعض الرواة ذكرها في الحديث وبعضهم لم يذكرها وانما كانت في بعض طرق ابى ههنا وحده فقدم التحخير عليها فاذا تعذر القضاء  
 بالتحخير تعينت القرعة طريقا للتزجيم اذ لو يبق سواها توال الخيرون للظالم والجارية ترى للنسائي في سننه والامام احمد في مسنده  
 من حديث رافع بن سنان انه تنازع هو وامرؤ في ابنتها وان النبي صلى الله عليه وسلم اقعد له ناحية واقعد المرأة ناحية واقعد الصبية  
 بينهما وقال دعوها فما التالى امها فقل النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدنا ما نلت الى ابهنا فاخذها قالوا ولو لم يرد هذا الحديث لكان  
 حديث ابى ههنا والاختيار لا يثبت لان كون الطفل ذكرا لا تأثير له في الحكم بل هي كالذكر في قوله صلى الله عليه وسلم  
 من جد متاعه عند رجل قلا فلس في قوله من اعتق شركه في عبد بل حديث الحضنة اولى بعدم اشتراط الذكر فيه لان  
 لفظ الصبي ليس من كلام الشارع انما الصحابي حكى القصة وانها كانت في صبي فاذا انقهر المناط تبين انه لا تأثير لكونه ذكرا **قالت**  
 الخاتبة الكلام معكوفي مقامين أحدهما استدلالا كوجوب حديث المرفع والثاني الغاء كوصف الذكورية في احاديث التحخير فاما الاول  
 فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره وضعف يحيى بن سعيد الثوري عبد الحميد بن جعفر وايضا فقد اختلف فيه على قولين  
 أحدهما ان المخير كان بنتا وثرى انه كان ابنا فقال عبد الرزاق اناسفیان عن عثمان التيمي عن عبد الحميد بن سلمة عن ابيه  
 عن جد له ان ابيه اختصم الى النبي صلى الله عليه وسلم والآخر كما فرقتوجه الى الكافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقضى له به قال ابو الفرج بن الجوزي ورواية من ترى انه كان غلاما اصحها قالوا ولو سلم لكانه كان  
 انثى فانتوا تقولون به فان فيه ان احدهما كان مسلما والآخر كافرا فكيف تحتجون بما لا تقولون به قالوا وايضا فلو كانا مسلمين ففي  
 الحديث ان الطفل كان فطما وهذا قطعاً دون السبع والظاهر انه دون الخمس انتوا لا تخيرون من له دون السبع فظهر انه لا يمكنكم  
 الاستدلال بحديث المرفع هذا على كل تقدير فيبقى المقام الثاني وهو الغاء وصف الذكورية في احاديث التحخير غير فتقول ان سبب ان  
 من الاحكام ما يلغى فيها وصف الذكورية او وصف الانثوية قطعاً ومنه ما لا يلغى فيه بل يعتبر فيه اما هذا واما هذا فيلغى الوصف  
 في كل حكوة تعلق بانواع الانسانية المشترك بين الافراد ويعتبر وصف الذكورية في كل موضع كان له تأثير فيه كالشهادة والميراث  
 والولاية في النكاح وتعتبر وصف الانثوية في كل موضع تختص بالاناث او يقد من فيه على الذكور كحضنة اذا استوفى الدرجة  
 المذكورة ولا تفي قدم مثالا تفي بقى النظر فيما نحن فيه من شأن التحخير هل لوصف الذكورية تأثير في ذلك فيلحق بالقسم الذي يعتبر فيه

اولا فتخير له فيلحق بالقسم الذي يلحق فيه ولا سبيل الى جعلها من القسم الملحق فيه ووصفها المذكورة لان التخيير ههنا تخيير شهوة ولا  
تخيير في مصلحة ولهذا اذا اختار غير من اختار لا اول نقل اليه فلو خيرت البنات فوضوئك الى ان يكون عند الاب قارة وعند الام  
اخرى فانها كلها تشاءت الانتقال جيبت اليه وذلك عكس ما شرع للاثبات من لزوم البيوت عدم البروز ولزوم الحذر والاستتار  
فلا يلحق بها ان تمكن من خلاف ذلك واذا كان هذا الوصف معتبرا لشدته الشرع بالاعتبار لم يكن الغلبة قالوا وايضا فان ذلك  
يفضو الى ان لا يبقى الاب مولا لا يحفظ او لا الام لتعلقها بغيرها وقد عرفت بالعادة انما يتكبد للناس علم حفظه ويتكبدون فيه فوالى  
ضياح ومن لا مثال السائر ولا يصلح القدر بين طبائخين قالوا وايضا فالعادة شاهد بان اختيار احداهما يضعف رغبة الاخر فيه  
بالاحسان اليه وصيانته فاذا اختار احداهما فانتقل الى الاخر لم يبق احداهما تاما والرغبة في حفظه والاحسان اليه فان قلتم فهذا  
بعينه موجود في الصبي لم يمنع ذلك تخييره قلنا صدقتم ولكن عارضه كون القلوب مجبولة على حب البنين واختيارهم على البنات فاذا  
اجتمع نقص الرغبة ونقص الاثارة وكراهة البنات في الغالب ضاعا عن الطفلة وصارت الى فساد يعسر تلقيه والواقع شاهد بهذا  
والفقه تاذيل المشرع على الواقع وسر الفرقان للبنات تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج اليه الصبي لهذا شرع في حق الام  
من المستر والحفوة لا يشرع مثله للذكر في اللباس ارجاء الدليل شبرا واكثر وجمع نفسها في الركوع والسجود دون التجاني لا ترفع صوتها  
بقراءة ولا يؤمل في الطواف لا يتجرد في الاحرام عن الحنيط ولا تكشف راسها ولا تشارك في حرمها ومعرفة فلكيف ذاكات  
في سن الصغير ضعفت تعقل الذي يتقبل فيه الاختراع ولا ريب ان تردد هاتين الابوين مما يعود على المقصود بالابطال ويحل به  
او ينقصه لا تخالفت في مكان معين فكان الاصلح لها ان يجعل عند احد الابوين من غير تخيير كما قاله ائمة الجهم ورواها ابو حنيفة فهو  
واسحق فتخييرها ليس منصوصا عليه كاهو في معناها قلحى به فلهذا حصل الاجتهاد في تعيين احد الابوين لمقامها عند واليهما  
اصلحها فاختار ابو حنيفة واحدا في احدى الروايتين عنه عليه الام وهو الصحيح لئلا واحدا في المشهور عنه واختيار عامة اصحابه  
عينوا الا يقل من حجر الام قد جرت العادة بان الاب يتصرف في المعاش والخروج ولقاء الناس الام في حذرهما مقصورة في بيتها فالبنات  
عندها صون احفظ بالمشافع عنها عليه دائما بخلاف الابانه في غالب الاوقات غائب عن البيت او في مظنة ذلك فجعلها عند  
امها صون لها لا احفظ قالوا وكل مفسدة يمر من جودها عند الام فانها يعرض او اكثر منها عند الابانه اذا تركها في البيت وحدها  
لها من عليها وان تركت عند امراة او غيرها فالام انتفق عليها واصون لها من الاجنبية قالوا وايضا ففي محتاجة الى تعليمها يصلح  
للنساء من الغزل القيلوم صالح البيت هذا انما يقو به النساء لا الرجال ففي حوج الى ما لتعليمها يصلح للمرأة وفي دفعها  
الى ايها تعطيل هذه المصلحة واسلامها الى امرأة اجنبية تعلمها ذلك لا وترديد هاتين الام وبينه وفي ذلك تمرين لها على البرز  
والخروج فمصلحة البنات الام والابان تكون عندها وهذا القول هو الذي لا يختار سواه قال من رجع الاب الى غير على  
البنات من نساء فلا تستوى غيرة الرجل على ابنته وغيره الام ابدا وكم من ام تسانع لابنتها على ما تهاو ويحلها على ذلك فسف  
عقلها وسرعة انفعالها وضعف اهمي الغيرة في طبعها بخلاف الاب لهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها الى ايها دون امها  
ولا يجعل لامها ولاية على بضعها البتة ولا على ما لها فكان من محاسن الشريعة ان يكون عندها ما دامت محتاجة الى الحضنة و  
التربية فاذا بلغت حدا يشتهى فيه ويصلح للرجال فمن محاسن الشريعة ان يكون عندها من هو غير عليها او حر من على مصلحتها

واصون لها من لافق الوان ونرى في طبيعة الاب غير من الرجال من الغيرة ولو مع فسقه وفجوره ما يحمله على قتل ابنته واخته وموليتها اذا ارى مخا ما يريبه لشدة الغيرة ونرى في طبيعة النساء من الانحلال والانحلال ضد ذلك قالوا وهذا هو الغالب على النوعين ولا عبرة بما خرج عن الغالب على ان اذا قدمنا احدا لا بون فلا بد ان نراعي صيغته وحفظه للطفل لهذا قال مالك الليث اذا التكن الام في موضع حرز وتحصين او كانت غير مرضية فلا ياب اخذ ابنت منها وكذلك الاما واحمد في الرواية المشهورة عنه فانه يعتبر قدرته على الحفظ والصيانة فان كان مهملًا لذلك وعاجزًا عنه او غير مرضى او ذا ديانة والام بخلافه فحق بالابنت بالاربعين قد مناه بتخيير او قرعة او بنفسه فانما نقدره اذا حصلت به مصلحة الولد لو كانت الام اصون من الاب اغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب في الاختيار من يساعده على ذلك لو ليتفت الى اختياره وكان عند من هو انفع له واخير ولا يحتمل الشريعة غير هذا والنبى صلى الله عليه وسلم قال من هو بالصلاة لسبع واضر بهم على تركها لعشر فزوايهم في المضاجع والله تعالى يقول يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قُوْا اَنْفُسَكُمْ وَاَهْلِيْكُمْ نَارًا وَقُوْةَهَا النَّاسُ وَالتَّجَارَةُ وَ قَالَ احسن علموه وادبوهم وفقهوه فاذا كانت الام تتركه في ملكته تعلمه القرآن الصبي يوثق له معاشرة اقوانه وابويه يمكنه من ذلك فانها حق به فلا تخيير ولا قرعة وكذلك لعكس متى اخل احد الابوين بامر الله ورسوله في الصبي عطاه والاخر مزاح له فهو حق واولى به وسمعت شيخنا رحمه الله يقول تنازع ابوان صبيًا عند بعض الحكم فخير بينهما فاختلف اباه فقالت له امه اسأله لاي شئ يختار اياه فسأله فقال هي تبعني كل يوم للكتاب لفقير يضربني وابي يتركني للعب مع الصبي فقضى به الام قال انت احق به قال شيخنا واذا تروا احدا لا بون تعليم الصبي امر الذي وجبه الله عليه فهو عامر ولا ولاية له عليه بل كل من لو يقرب بالواجب ولايته فلا ولاية له بل ما ان يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب ما ان يضم اليه من يقوم معه بالواجب المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الامكان قال شيخنا وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولاء سواء كان الوارث فاسقا او صالحا بل هذا من جنس الولاية التي لا بد فيها من القدر على الواجب لعلوبه وفعله بحسب الامكان قال فلو قدر ان الاب تزوج امرأة لا تراعي مصلحة ابنته ولا تقوم بها وامها اقوم بمصلحتها من تلك الضرورة فاحضانة هذا لام قطعاً قال ما ينبغي ان يعلم ان الشارع ليس عنه نص عام في تقدير احدا لا بون مطلقاً ولا تخيير الولدين لا بون مطلقاً والعلماء متفقون على انه لا يتعين احدهما مطلقاً بل لا يقدم ذو العداوة والتفرط على لير العادل المحسن والله اعلم **قلت** الحنفية والمالكية الكلام معكم في مقامين احدهما بيان الدليل الدال على بطلان التخيير والثاني بيان عدم الدلالة في الاحاديث التي استدلت بها على التخيير فاما الاول فيدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انت احق به ولو بخيرة واما المقام الثاني فما روي من احاديث التخيير مطلقاً لا تقييد فيها وانتم لا تقولون بها على طلاق بل قيدتم التخيير بالسبع فما فوقها وليس في شيء من الاحاديث ما يدل على ذلك ونحن نقول اخصا بالافلاخ اختيأر معتبر خير بين ابويه وانما يعتبر باختيأر اذا اعتبر قوله وفلك بعد البلوغ وليس بتقييد كوقت التخيير بالسبع في من تقييدنا بالبلوغ بل الترجيح من جانبنا لانه حينئذ يعتبر قوله ويدل عليه قولها وقد سقاني من يراي عنبة هي



على ميل من المدينة وغير البالغ لا يتأتى منه عادة ان يحل له من هذه المسافة ويستقي من البئر مسلماً انه ليس في حديثه ما يدل على البلوغ فليس فيه ما ينفيه والواقعة واقعة عين وليس عن الشارح نص عام في تخيير من هو دون البلوغ حتى يجب المصير اليه مسلماً ان فيه ما ينفى البلوغ فمن اين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلتم **قلت** الشافعية والحنابلة ومن قال بالتخيير لا يتأتى له الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم انت حق به ما لو تنكح وجهه من الوجوه فان منكم من يقول اذا استغنى بنفسه واكل بنفسه وشرب بنفسه فالأب حق به بغير تخيير منكم يقول اذا اشرفا كلاهما حقه **فقول النبي** صلى الله عليه وسلم قد حكم لها به ما لو تنكح ولو يفرق بين ان تنكح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عنده او بعد ها وحينئذ فالجواب يكون مشتركاً بيننا وبينكم ونحن فيه على سواء فما اجبتكم به ايجاب به منازعكم سواء فان اضرتم اضرتم واذا قيل تو قيدا وان خصصتم خصصوا وان تبين هذا فتقول الحديث اقتضى امرين أحدهما انها لاحق لها في الولد بعد النكاح والثاني انها لاحق به ما لو تنكح وكونها لاحق به له حالتان أحدهما ان يكون الولد صغيرا لم يميز في حق به مطلقا من غير تخيير الثاني ان يبلغ سن التمييز في حق به ايضا ولكن هذه الأولوية مشروطة بشرط واحكم اذا علق بشرط صدق الطلاق اعتمادا على تقدير الشرط وحينئذ في حق به بشرط اختيار لها وغاية هذا انه تقييد للمطلق بالأدلة الدالة على تخييره ولو حمل على طلاقه وليس ممكن البتة لاستلزام ذلك بطلان حديث التخيير وايضا فاذا اكدت قيد تنصوب بانها لاحق به اذا كانت مقيمة وكانت حرة ورشيدة وغير ذلك من القيود التي لا ذكر شي منها في الأحاديث البتة فتقيدها بالاختيار التي دلت عليه السنة واتفق عليه الصحابة أولى وأما حملها على حديث التخيير على ما بعد البلوغ فلا يصح خمسة اوجه **أحدها** ان لفظ الحديث انه خير غلاما بين ابويه وحقيقة الغلام من لو يبلغ فحمله على البالغ اخرج له عن حقيقته الى مجازة بغير موجب لا قونية صارفة **الثاني** ان البالغ لا حضارة عليه فكيف يصح ان يخير بين اربعين سنة بين ابويه هذا من المستنع شرعا وعادة فلا يجوز حمل الحديث عليه **الثالث** انه لو يفهم احد من السامعين انه هو تنازع عوا في رجل كبير بالغ عاقل وان كان خيرا بين ابويه ولا يسبق الى هذا فهموا حلال البتة ولو فرض تخييره لكان بين ثلثة اشياء الابوين والانفراد بنفسه **الرابع** انه لا يعقل في العادة ولا العرف ولا الشرع ان تنازع الابوان في رجل كبير بالغ عاقل كما لا يعقل في الشرع تخيير من هذه حاله بين ابويه **الخامس** ان في بعض الفاظ الحديث ان الولد كان صغيرا لم يبلغ ذكره النساء وهو حديث رافع بن سنان فيه فجاء ابن لها صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ههنا والأم ههنا فخيرها وما قولك ان يداري عتبة على ميل من المدينة فجوابه لمطالبتكم اولا بصحة هذا الحديث ومن ذكره وثانيا بان مسكن هذه المرأة كانت بعيدا من هذه البئر وثالثا بان من له نحو العشر السنين لا يمكنه ان يستقي من البئر المذكورة عادة وكل هذا مما لا سبيل اليه فان العرب اهل البوادي يستقي اولادهم الصغار من بئر هو في بعد من ذلك واما تقييدنا له بالسبع فالرسلان الحديث لا يقتضي ذلك ولا هو امر محتمل عليهما فالتخيير قولان **أحدهما** انه يخبر بخمس حكاة استحق بن راهويه ذكره عنه حرب في مسألة فيجب له ان يباي الخمس السن للتميم فيه كما سمع الصبي فيمكن ان يعقل فيها وقد قال محمد بن لبيد عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في في وانا ابن خمس سنين **القول الثاني** انه انما يخير بسبع وهو قول الشافعي **أحمد** واستحق واحتج بهذا القول ان التخيير يستدعي

التمييز والفهم ولا ضابط له في الاختفال فضايط بمظنة وهي السبع فانها اول سن التمييز ولهذا جعلها النبي صلى الله عليه وسلم  
 حلالا للوقت الذي يومر فيه بالصلوة وقولك ان الاحاديث وقايع اعيان فنعم هي كذلك لكن يستتم حملها على تخيير الرجا  
 البالغين كما تقدم وفي بعضها لفظ غلام وفي بعضها لفظ صغير لويبلغ وبالله التوفيق **فصل** فيما قصة بنت حمزة و  
 اختصار على زيد وجعفر رضي الله عنهما فيهما وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر فان هذه الحكومة كانت عقيب  
 فراض من عمر القضاء فانهم لما خرجوا من مكة تبعهم ابنة حمزة تنادي يا عبيد اعوم فاخذ على كراهة وجهه بيد هاتم  
 فتنازع فيها هو وجعفر وزيد وذكر كل واحد من الثلاثة ترجيحاً فذكر زيد انها ابنة اخيه للمواخاة التي عقد لها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بينه وبين حمزة وذكر علي كونه ابنة عمه وذكر جعفر من محبين القرابة وكون خالفاً عنده فتكون عند الخلق  
 فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم مزج جعفر دون مزج الآخرين فحكم له وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بها هو احب اليه  
 اخذ البنت فاما مزج المواخاة فليس بمقتضى الحضانة ولكن زيد كان في حمزة وكان الاخاء حيثما شئت به التوافق  
 فظن زيد انه احق به لذلك اما مزج القرابة فهما اوهى بنوة العم فهل يستحق بها الحضانة على قولين **احدهما** لا يستحق  
 بها وهو منصوص الشافعي وقول مالك واحمد وغيرهم انه عصبة قوله ولاية بالقرابة فقدم على الجانب كما قدم عليهم  
 في الميراث وولاية النكاح وولاية الموت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لو يتك على جعفر وعلى دعاءهما حضانتها ولو لم يكن  
 لهما ذلك لا تترك عليهما الدعوة الباطلة فانها دعوى ما ليس لهما وهو لا يقر على باطل القول **الثاني** انه لا حضانة لاحد  
 من الرجال سواء الاباء والاجداد وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وهو مخالفت لنصه وللدليل فعلى قول الجمهور هو الصواب  
 ان كان الطفل انثى وكان ابن العم محرماً لها برضاع او نحوه كان له حضانتها وان جاوزت السبع وان لم يكن محرماً فلا حضانتها  
 صغيرة حتى تبلغ سبعاً فلا يبقى له حضانتها بل تسلم الى محرماً او امرأة ثقة وقال ابو ابراهيم في محرمه لا حضانة له ما لم يكن  
 محرماً برضاع او نحوه **فان قيل** ما الحكم بالحضانة من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة هل رجع للحالة او لجعفر  
 قيل هذا ما اختلف فيه على قولين منشئهما اختلاف اللفاظ الحديث في ذلك ففي صحيح البخاري من حديث البراء بن قبيس  
 النبي صلى الله عليه وسلم خالتهما عند ابي داود من حديث رافع بن عجير عن ابيه عن علي كره الله وجهه في هذه  
 القصة واما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتهما واما الخالعة فمساقة من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى قال  
 قضى بها لجعفر لان خالتهما عنده فمساقة من طريق اسرائيل عن ابي اسحق عن هاني بن هاني وهبيرة بن مريم وقال قضى  
 بها النبي صلى الله عليه وسلم خالتهما وقال الخالعة بمنزلة الام واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا فان القضاء كان  
 لجعفر فليس محرماً لها وهو على رضا الله عنهما في القرابة سواء منها وان كان للخالعة في زوجة والحاضنة اذا تزوجت  
 سقطت حضانتها كما ضاق هذا على ابن حزم طعن في القصة بجميع طرقها وقال ما حديث البخاري من رواية اسحق  
 وهو ضعيف واما حديث هاني وهبيرة فيكون اما حديث ابن ابي ليلى فيرسن ابوفروة الرازي عنه هو مسلم بن سالم  
 البخاري ليس بالمعروف واما حديث رافع بن عجير فهو وابوه مجهولون لا حجة في مجهول قال الازهار الخبر بكل وجه حجة على  
 الحنفية والمالكية والشافعية لان خالتهما كانت مزروجة لجعفر وهو اجل شاب في فريش ليس هو ذا رحم محرر من

بنت حمزة قال نحن لا نكر قضاء لها نجعفر من أجل خالتها لا في لك احفظ لها قلت وهذا من تهويل رحم الله واذلهما  
على تضعيف ما اتفقت للناس على صحته فخالفهم وحده فان هذه القصة شهرتها في الصحيح السنن والمسند السديد  
والتواتر يعني من اسنادها فكيف قد اتفق عليها صاحب الصحيح ولو يحفظ عن احد قبله الطعن فيها البته وقولها اسرأيل ضعيف  
فالذي غر في ذلك تضعيف علي بن المديني له ولكن ابي ذلك سائر اهل الحديث واحتجوا به وثقوه وثبتوه قال احمد ثقة  
وتعجب من حفظه وقال ابو حاتم وهو من اتفق اصحاب ابي اسحق ولا سيما وقد روي هذا الحديث عن ابي اسحق وكان يحفظه  
كما يحفظ السورة من القرآن في روى له الجماعة كلهم محققين به واما قوله ان هانيا وهبيارة مجهولان فنعم مجهولان عندنا معروفا  
عند اهل السنن وثقهما الحفاظ فقال لسانى هاني بن هاني ليس به بأس هبيارة روى له اهل السنن الاربعة وقد وثق واما  
قوله حديث ابن ابي ليلى ابو فرة الواروى عنه مسلم بن مسلم المجنى ليس بالمعروف قالت عليان باطلان فان عبد الرحمن بن  
ابي ليلى روى عن علي كرم الله وجهه غير حديث وعن عمر وعطاء بن رباح والذى غرابا محمد بن ابادا وداود قال حدثنا  
محمد بن عيسى ثنا سفيان عن ابي فرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بهذا الخبر ووطن ابو محمد ان عبد الرحمن لم يذكروا عليا  
في الرواية فوما بالارسال وذلك من جهة فان ابن ابي ليلى روى القصة عن علي كرم الله وجهه فاقتصر بعدا وذكروا مكان  
الاحتجاج وحال على العلل المشهور برواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي كرم الله وجهه وهذه القصة قد رواها على سماعها  
منه اصحابه هاني بن هاني وهبيارة بن مبرور وعجور بن عبد يزيد عبد الرحمن بن ابي ليلى قد كروا وداود حديثا الثلاثة الاولين  
لساناً فقولها ابتهاهم واشأرا الى حديث ابن ابي ليلى لانه لو يثمه وذكر السند منه اليه فبطل الارسال ثم رأيت ابا بكر كلامه اعلم  
قد روى هذا الحديث في مسند علي مصرحاً فيه بالانصاف فقال اخبرنا الهيثم بن حلف ثنا عثمان بن سعيد المقرئ ثنا  
يوسف بن صدى ثنا سفيان عن ابي فرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي كرم الله وجهه انه اختصر هو وجعفر وزيد  
وذكر الحديث واما قوله ان ابا فرة ليس بالمعروف فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره وخرجه في الصحيحين اما ربيعة  
نافع بن عجير وابا بآب الجهمالة فنعم لا يعرف حالهما وليسا من المشهورين بنقل العلم وان كان خافهم من ابيه لرواية  
ثقتين عنه محمد بن ابراهيم التميمي عبد الله بن علي فليس الاعتماد على روايتهما وبالله التوفيق فثبت صحة الحديث واما  
الجواب عن استشكل من استشكل فنقول بكتة التوفيق لا اشكال سواء كان القضاء لجعفر او للخالة فان ابنة العواذا  
لو يكن لها قرابة سوى ابن عمها جازان تجعل مع امرأته في بيته بل يتعين ذلك وهو اولي من الاجنبي لاسيما ان كان ابن العم  
مبدون في المدينة والعفة والصيانة فانه في هذه الحال ولي من الاجانب بالارباب **فان قيل** فالنبي صلى الله عليه وسلم  
كان ابن عمها وكان محمداً لها لان حمزة كان اخاه من الرضاة فهلا اخذها هو قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في  
شغل شاغل يا عبا ما رسالة وتبليغ الوحي والدعوة الى الله وجهاد اعداء الله عن فراغه للحضانة فلو اخذها لادفعها الى  
بعض نسائه فخالها امس بها رجلاً واقرب ايضا فان المرأة من نسائه لو تكن تجيئها النوبة الى بعد تسع ليال فان ابرت  
الصبية معه حيث دار كان مشقة عليها وكان فيه من بوزها وظهورها كل وقت مما لا يخفى وان جلست في بيت احد  
كانت لها الحضانة وهي اجنبية هذا اذا كان القضاء لجعفر وان كان للخالة وهو الصحيح عليه يدل الحديث الصحيح الصحيح

**فلا شك لوجوه احدى** ان تكام الحاضنة لا يسقط حضانة البنت كما هو احدى الروايتين عن احمد احدى قولي العلماء ووجه هذا القول الحديث وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والانثى **الثاني** ان تكامها قريبا من الطفل لا يسقط حضانتها وجعفر بن عمار **الثالث** ان الزوج اذا رضى بالحضانة واثرون الطفل عنده في حجره لو تسقط الحضانة هذا هو الصحيح وهو مبني على اصل هو ان سقوط الحضانة بالتكاه هو مراعاة لحق الزوج فانه ينتقص عليه الاستمتاع المطلوب من المرأة لحضانتها ولد غيره ويتشكل عليه عيشه مع المرأة ولا يؤمن ان يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة ولهذا كان للزوج ان يمنعها من هذا مع اشتغالها هي بحقوق الزوج فتضيع مصلحة الطفل فاذا اثار الزوج ذلك وطالبه حرم عليه نزلت المفسدة التي لا جملها سقطت الحضانة والمقتضى ان يثبته عليه اثره يوضحه ان سقوط الحضانة بالتكاه ليست حقا لله انما هي حق للزوج وللطفل اقاربها فاذا رضى من له الحق جاز فالاشكال على كل تقدير وظهر ان هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الاحكام واوضحها واشدها موافقة للمصلحة والحكمة والرحمة والعدل بانه التوفيق فوله **ثلاثة** مدارك في الحديث للفقهاء **احدها** ان تكام الحاضنة لا يسقط حضانتها كما قال الحسن البصري قضيه يحيى بن حمزة وهو مذهب ابى محمد بن حزم **والثاني** ان تكامها لا يسقط حضانة البنت ويسقط حضانة الابن كما قاله احمد **في احدى روايته** **والثالث** ان تكامها لقرب الطفل لا يسقط حضانتها وتكاهها الاجنبي يسقطها كما هو المشهور من مذهب احمد وفيه مدرك رابع لمحمد بن جرير الطبري وهو ان الحاضنة اذا كانت اما والمنازع لها الاب سقطت حضانتها بالتزويج وان كانت خالة او غيرها من نساء الحضانة لو تسقط حضانتها بالتزويج وكذلك ان كانت اما والمنازع لها غير الاب من اقارب الطفل لو تسقط حضانتها **ونحن** نذكر كلامه وماله وعليه فيه قال في تهذيب الاثار بعد ذكر حديث ابنة حمزة فيه الدلالة الواضحة على ان قيو الصبية الصغيرة والطفل الصغير من كان قرايتهما من قبل امها قهما من النساء حتى بحضانتهم من عصابتهم من قبل الاب ان كن ذوات ازواج غير الابل الذي هما من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة الخالة في الحضانة وقد تنازع فيها ابنا عمها علي بن جعفر رضي الله عنهما ومولاها واخاؤها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخيه بينه وبينه وخالتها يومئذ لها زوج غير ابيها وذلك بعد مقتل حمزة وكان معلوما بذلك صحة قول من قال احق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الاب في حضانتها ما لو تبلغ حدا لا يختار بل قرايتهما من النساء من قبل امها احق وان كن ذوات ازواج **فان قال** فان كان لام في ذلك عندك على ما وصفت من ان ام الصغير والصغيرة وقرايتهما من النساء من قبل امها احق بحضانتهم وان كن ذوات ازواج من قرايتهما من قبل الاب من الرجال الذين هم عصبتهم فلاحكام الام ذات الزوج كذلك مع والدهما الا في والابعد كما كانت الخالة احق بهما وان كان لها زوج غير ابيها والافنا الفرق قيل الفرق بينهما واضح وذلك لقيام الحجة بالنقل المستفيض رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الام احق بحضانة الاطفال اذا بان من والدهما لو تنكح زوجا غيره ولو يخالف في ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجة فيما يعلمه قد جرى في ذلك خبر وان كان في مسنده نظر فان النقل الذي صفت امره دال على صحة ان كان اهل السند فوساق حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انت احق به ما لو تنكح من طريق المثني بن الصباح عنه **ثورة** اما اذا تنازع فيها فيه عصبة ابيه فصحة الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم

الذي ذكرناه جعل الخالة ذات الزوج غير ابية للصبي احق بها من بنى عمها وهو عصبتها فكانت الام احق بان يكون اولى  
منهم وان كان لها زوج غير ابية لان النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل الخالة اولى منهم لقربها من الام وان كان فيك كالذي  
وصفنا تبين ان القول الذي قلناه في المسألتين اصل احدهما من جهة النقل المستفيض الاخرى من جهة نقل الاحاد العلة  
وان كان كذلك فغير جائز حكم واحد منهما الى حكم الاخرى اذ القياس انما يجوز استعماله فيما لا نص فيه من الاحكام كما ما فيه  
نص من كتاب الله او خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حظ فيه للقياس **قَالَ** قاتل زعمت انك انما ابطلت  
حق الام من الحضانة اذ انكحت زوجها غير ابية الدائم جعلت الاب اولى بحضانتها منها بالنقل المستفيض فكيف يكون ذلك  
كما قلت قد علمت ان الحسن البصري رحمه الله كان يقول المرأة احق بولدها وان تزوجت قضى بذلك يحيى بن حمزة **قِيلَ**  
ان النقل المستفيض الذي تلزم به الحجة في الدين عندنا ليس صفته ان لا يكون له مخالف لكن صفته ان ينقله قولا و  
علام من علماء الامة من ينتفي عنه اسباب الكذب الخطأ وقد نقل من صفته ذلك من علماء الامة ان المرأة اذا انكحت بعد  
بينوتها من زوجها غير ابية ان الاب اولى بحضانة ابنتها منها فكان ذلك حجة لاخرمة غير جائز الاعتراض عليها بالرائي هو قول  
من يجوز عليه الغلط في قوله انتهى كلامه **ذَكَرَ** في هذا الكلام من مقبول مردود فاما قوله ان فيه الدلالة على قرابة  
الطفل من قبل امهاته من النساء احق بحضانته من عصبائه من قبل الاب ان كن ذوات ازواج فلا دالة فيه على ذلك البتة  
بل احل الفاظ الحديث صريح في خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم واما الابنة فاني قضى بها لجعفر واما اللفظ الاخر فقضى بها  
لخاتمتها وقال هي او لأم اللفظ الذي احتج به ابو جعفر لا يدل على ان قرابة الام مطلقا احق من قرابة الاب بل قرار النبي صلى الله عليه  
وسلم عليا وجعفر رضي الله عنهما على عوى الحضانة يدل على ان لقرابة الاب مدخل فيها وانما قدم الخالة لكونها انثى من اهل  
الحضانة فتقدمها على قرابة الاب كقديرة الام على الاب الحديث ليس فيه لفظ عام يدل على ما ادعاه من ان من كان من قرابة  
الام احق بالحضانة من العصبية من قبل الاب حتى يكون بنت الاخ لاخت للاخ احق من العم وبنت الخالة احق من العم والعمرة فإين  
في الحديث دالة على هذا فضلا عن ان تكون واضحة قوله وكان معلوما بذلك صحة قول من قال لاحق اعصبة الصغير  
الصغيرة من قبل الاب فحضانتها ما يبلغ حد الاختيار يعني فيخير بين قرابة ابيه وامه فيقال ليس ذلك معلوما من الحديث  
ولا مطوننا وانما دل الحديث على ان ابن العم المزوج بالخالة اولى من ابن العم الذي ليس تحته خالة الطفل يبقى تحقيق المناط  
هل كانت جهة التعصيب مقتضية للحضانة فاستوت في شخصين فزجر احدهما بكون خالة الطفل عندة وهي من اهل  
الحضانة كما فهمه طائفة من الحديث وان قرابة الام هي الخالة اولى بحضانة الطفل من عصبية الاب لو يسقط حضانتها  
بالترجيح اما لكون الزوج لا يسقط الحضانة مطلقا كقول الحسن من وافقه واما لكون المحضونة بنتا كما قاله احمد في رواية واما  
لكون الزوج قرابة الطفل المشهور من مذهب احمد واما لكون الحضنة غير ام نازعها الاب كما قاله ابو جعفر فهذه اربعة  
مدارك ولكن المدرك الذي اختاره ابو جعفر ضعيف جدا فان المعنى الذي اسقط حضانة الاخ بترجيحها هو بعينه موجود  
في سائر نساء الحضانة والخالة غايتها ان تقوم مقام الام وتشبه بها فلا يكون اقوى منها وكذلك سائر قرابة الام والنبي صلى الله  
عليه وسلم يحكم حكما عاما ان سائر اقارب الام من كن لا يسقط حضانتهم بالترجيح وانما حكمنا معينا بالخالة ابنة حمزة بالحضانة

مع كونها مروجية بقرينة من الطفل والطفل ابنة **واما** الفرق الذي فرق به بين الام وغيرها بالنقل المستفيض الى اخره فيريد به  
الاجماع الذي لا ينقضه عنده مخالفة الواحد الاثنين وهذا اصل تفريده ونازع فيه الناس اما حكمه على حديث عمرو بن شعيب  
بأنه واه قبيح على ما وصل اليه من طريقه فان فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف وماتروك لكن الحديث قد رواه الاثر عن  
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ورواه ابو داود في سننه **فصل** في الحديث مسلك خامس هو ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قضى بها الخاتما وان كانت ذات زوج لان البنت تحرم على الزوج تحرم بها بين المرأة وخالتها وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على  
هذا بعينه في حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس فذكر الحديث بطوله قال فيه انت يا جعفر اولى بها فاحتج  
خالتها ولا يشك المرأة على عمتها ولا على خالتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يقتضي ان كون الخاضع في حرم تحريم البنت  
على التابيد حتى يعترض به على هذا المسلك بل هذا مما لا تأباه قواعد الفقه اصول الشريعة فان الحالة ما دامت في عصمة الخاضع  
فبنت اختها محرم عليه فاذا فارقتها فهي مع خالتها فلا محذور في ذلك اصلا ولا ريب ان القول بهذا خيرا واصلح للبنت من رفعها  
الى الحاكمين فغيرها الى اجنبى تكون عنده اذا حاكم غير متصل بالحضنة بنفسه فلذلك احلنا حكمه النبي صلى الله عليه وسلم  
في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل غاية الاحتياط للبنت النظر بها وان كل مخالفة لا ينفع عن جور او فساد  
لا تاتي به الشريعة فلا اشكال في حكمه صلى الله عليه وسلم ولا اشكال كل الاشكال في مخالفة والله المستعان عليه التمسك  
**ذكر** حكمه صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات انه لم يقدرها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها وانما رد الاثر واجر فيها الى اثر  
ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال في خطبة حجة الوداع بحضر الجمع العظيم قاله ببضعة وثمانين يوما واتقوا الله في النساء  
فانكم اخذتموهن بامانة الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولهن عليكم نكحهن كسوتهن بالمعروف وثبت عنه صلى الله  
عليه وسلم في الصحيحين ان هذا امرأة ابى سفيان قالت له ان ابى سفيان رجل شحيح لیس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي  
الاما اخذت منه وهو لا يعلم قال خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف وفي سنن ابى داود من حديث حكيم بن معاوية عن ابيه  
رضي الله عنه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما تقول في نساء قال اطعموهن مما تأكلون اكسوهن  
مما تلبسون لا تضربوهن لا تقبحوهن هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابق بكتاب الله عز وجل حيث يقول تعالى  
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَ الزَّوْجَةَ وَأَعْلَىٰ لَهُنَّ زُفُفُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ نَفَقَةَ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نَفَقَةِ الْخَادِمِ وَسَوَىٰ بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ التَّقْدِيرِ وَرَدَّ هُمَا إِلَى الْمَعْرُوفِ فَقَالَ الْمَلُوكُ طَعَامُهُ  
وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ فَجَعَلَ نَفَقَتَهُمَا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا رَيْبَ ان نفقة الخادم وغيره مقدرة ولو يقل احد بتقديرها وصح عنه في الرقيق انه  
قال اطعموهم ااكلون البسوهم مما تلبسون رواه مسلم كما قال في الزوجة سواد وصح عن ابى هريرة انه قال امرأتك تقول ما ان تطعمني  
واما ان تطلقني يقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الابن اطعمني الى من تدعى فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كطعام الاطعام  
لا التمليك ثم الى النساء في هذا فروع الى النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتي وقال تعالى من اوسطها تطعمون اهليكم وكسوتهم وجمعهم  
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الخبز والزيت وصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخبز والسمن والخبز والتمر من افضل  
ما تطعمون الخبز واللحم ففسر الصحابة رضي الله عنهم طعام الاهل الخبز مع غيره من الادم والله ورسوله ذكر الاتفاق مطلقا

من غير تحديد ولا تقدير ولا تعيين فوجب رده الى العرت ولو رده النبي صلى الله عليه وسلم فكيف وهو الذي رده ذلك الى العرت  
وارشاد الله اليه من المعلوم ان اهل العرت انما يتعارفون بينهم في الاتفاق على اهلهم حتى من وجب له التقدير بالخبز والادوية  
دون الحب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انما كانوا ينفقون على ازواجهم كذلك دون تملك الحب في تقديره ولا نفقة  
واجبة بالشرع فلم يقدر الحب كنفقة الرقيق فلو كانت مقدرة لاهل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ان تاخذ المقدار لها شرعا  
ولما امرها ان تاخذ ما يكفيها من غير تقدير وورد الاجتهاد في ذلك اليها ومن المعلوم ان قدر كفايتها لا تنحصر في مدين ولا في  
طلين بحيث لا يزيد عليها ولا ينقص لفظه لو يدعى على ذلك بوجه ولا ايماء ولا شارة وايجاب مدين او طلين خبز او يكون اقل  
من كفايتها فيكون تركا للمعروف وايجاب قدر الكفاية مما ياكل الرجل ولده ورفيقه وان كان اقل من ملا ومن طل خبز اتفاق  
بالمعروف فكيف هذا الواجب بالكتاب والسنة ولان الحب يحتاج الى طحنه وخبزه وتوزيع ذلك فان اخبره ذلك من ما لها لو يحصل  
الكفاية بنفقة الزوج وان فرض عليه ذلك لها من ماله كان الواجب حيا ودراهم ولو طلبت مكان الخبز دراهم وجبا او دقيقا  
او غيره لم يلزمه بذلك ولو عرض عليها ذلك ايضا لم يلزمها قبوله لان ذلك معاوضة فلا يجب احدهما على الاخر ويجوز تراخيها كما انفق  
عليه **والذين** قدروا النفقة اختلفوا منهم من قدرها بالحب هو الشافعي فقال نفقة الفقير مدبدا النبي صلى الله عليه وسلم  
لان اقل ما يدفع في الكفاية الى الواحد مد الله سبحانه اعتبر الكفاية بالنفقة على اهل فقال كفارته اطعام عشرة مساكين  
من اوسط ما يطعمون اهليا او كسوتهم قال علي الموسر لان اكثر ما وجب الله سبحانه للواحد مدين في كفارة الاذية على المتوسط  
مد ونصف نصف نفقة الموسر نصف نفقة الفقير وقال القاضي ابو يعلى مقدرا بمقدار لا يختلف في القلة والكثرة والواجب طلاق  
من الخبز في كل يوم في حق الموسر العسر اعتبارا بالكفارات انما يختلفان في صفته وجوده لان الموسر والعسر سواء في قدر المأكول  
وما تقوم به البينة وانما يختلفان في جودته فذلك للنفقة الواجبة والجمهور قالوا لا يحفظ عن احد من الصحابة قط تقدير النفقة  
لابدا ولا بطلان المحض عنهم بل الذي اتصل به العمل في كل عصر ومصر اذ كانوا قالوا ومن الذي سلم لكون التقدير بالمد والوطل في الكفاية  
والذي لعله القران والسنة ان الواجب في الكفاية الاطعام فقط لا التملك قال تعالى في كفارة اليمين فاطعام عشرة مساكين من  
اوسط ما يطعمون اهليا او قال في كفارة الظهار فمن لو يستطعم فاطعام سبعتين مسكينا وقال في فدية الاذى فدية من حساء  
او صدقة او نسك وليس في القران في اطعام الكفارات غير هذا وليس في موضع واحد فيها تقدير ذلك بمد ولا طل قهر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال لمن طل في فهار رمضان اطعم سبعتين مسكينا وكذلك قال للمظاهر ولم يجد بمد ولا طل فالذي دل  
عليه القران السنة ان الواجب في الكفارات والنفقات هو الاطعام لا التملك وهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم قال ابو بكر  
ابي شعبة ثنا ابو خالد عن جابر عن ابي اسحق عن الحارث عن علي يغذيهم ويعشيهم خبز او زيتا وقال اسحق عن الحارث كان  
على كرم الله وجهه يقول في اطعام المساكين في كفارة اليمين يغذيهم ويعشيهم خبز او سمنا وقال ابن ابي شعبة ثنا يحيى بن يعلى عن  
ليث قال كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول من اوسط ما يطعمون اهليا قال الخبز والسمن والخبز والزيت والخبز واللحم  
وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اوسط ما يطعم الرجل اهله الخبز واللبن الخبز والزيت الخبز والسمن من افضل ما يطعم الرجل اهله الخبز  
واللحم وقال يزيد بن زريع ثنا يونس عن محمد بن سيرين ان ابا شعرة رضي الله عنه كفر عن يمين له مرة فامر بجيرا او جيرا يطعم

عنه عشرة مساكين خبزاً وكما دام لهم ثوب معقد ظهراني وقال ابن أبي شيبه حدثنا يحيى بن اسحق ثنا يحيى بن ايوب عن حميد بن انسا رضي الله عنه مرض قبل ان يموت فلو يستطعم ان يصوم وكان معه ثلثين مسكيناً فبطعهم خبزاً وكما اكلته واحدة **واما** التابعون فثبت في ذلك عن الاسود بن يزيد بن ابي نزيه وعبيد بن محمد بن سيرين الحسن البصري وسعيد بن جبير وشريح وجابر بن زيد طاووس الشعبي ابن بريدة والضحك والقاسم بن سواد ومحمد بن ابراهيم ومحمد بن كعب قتادة وابراهيم النخعي والاسانيد عنهم بذلك في حكام القرآن اسمعيل بن اسحق منهم من يقول يغذي المساكين يعشيهو منهم من يقول اكلته واحدة ومنهم من يقول خبزاً وكما خبزوا زنياً خبزوا سمناً وهذا مذهب اهل المدينة واهل العراق واحمد في احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى ان اطعام الكفارة مقدار دون نفقة الزوجات فالاقوال ثلثة التقدير فيها كقول الشافعي واحدة وعدم التقدير فيها ما كقول مالك وابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين والتقدير في الكفارة دون النفقة كالرواية الاخرى عنه قال من نصر هذا القول لفرق بين النفقة والكفارة لا يختلف باليسار الا عسائر لاهي مقدرة بالكفاية ولا اوجها الشارح بالمعروف كنفقة الزوجة والحداد والاطعام فيها حق لله تعالى لا لادعي معين فيرضى بالعوض عنه ولهذا واخرج القيمة لو حجزه وروى التقدير فيها عن الصحابة فقال القاضي اسمعيل ثنا حجاج بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور عن ابي وائل عن ابي سائر بن نمير قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يغني عنكم الاطعام من نفقة الزوجات ان تغفروا طعم عن عشرة مساكين لكل مسكين صاعاً من تمر او شعير او نصف صاع من بر حدثنا حجاج بن المنهال سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن يحيى بن عباد عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يرقأ اذا حلفت فحنثت فاطعم عن يميني خمسة اصواع عشرة مساكين قال ابن ابي شيبه ثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن عمر بن ابي مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كفارة اليمين لكل مسكين نصف صاعاً من بر او صاعاً من تمر كفارة اليمين قال اسمعيل ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام بن ابي عبد الله حدثنا يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن زيد بن ثابت قال حنث في كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه كان اذا ذكر اليمين اعتق واذا الريد كرها اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد مد وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما في كفارة اليمين مد معه ادمه **واما** التابعون فثبت في ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد قال كل طعنا ذكر في القرآن للمسكين فهو نصف صاعاً ومن يقول في كفارة اليمان كلهما مدان لكل مسكين قال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ادركت الناس هم يعطون كفارة اليمين مد بالمد الاول قال القاسم بن سواد وابو سلمة مد مد من بر وقال عطاء بن رباح بن عتبة قال مد مد قالوا وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جحر في كفارة فدية الاذي طعم ستة مساكين نصف صاعاً نصف صاعاً طعاماً لكل مسكين فقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم فدية الاذي فجعلنا نقد برها اصلاً وعدنا بها الى سائر الكفارات ثم قال من قد طعم الزوجة ثوراً بينا النفقات الكفارات قد اشتركا في الوجوب فاعتدنا اطعام النفقة باطعام الكفارة وراينا الله سبحانه قد قال في حق جزاء الصيد او كفارة طعم مساكين اجتمعت الامة ان الطعام مقدراً فيها ولهذا لو عدم الطعام صاعاً عن كل مد يوماً



كما اتفق به ابن عباس رضي الله عنهما بعد هذا ما احتج به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة قال الآخرون لا حاجة في  
احد دون الله ورسوله سبحانه وقلنا تعالى ان نرد ما تنازعنا فيه اليه الى رسوله ذلك خير لنا حالا وعاقبة وراينا الله  
سبحانه انما قال في الكفارة فاطعام عشرة مساكين اطعام ستين مسكينا فعلق الامر بالمصدرا الذي هو الاطعام ولو كان  
جنس الطعام ولا قدر ولا محل لنا جنس الطعام قدرهم فاطلق الطعام وقيل المطعومين راينا سبحانه حيث ذكر طعام المسكين  
في كتابه فانما المراد به الاطعام المعهود المتعارف لقوله تعالى وما آدرى بك ما العقبى قال رقيب او اطعام في يوم ذي مسغبة  
يئسما وقال وليطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيمما واسيرا وكان من المعلوم يقينا انهم لو غدا هم وعشوهوا واطعموهم  
ولم يخبروا وقرأوه لكانوا ممدوحين داخلين فيمن اثنى عليهم هو سبحانه عدل عن الطعام الذي هو اسهل اكل الى الاطعام  
الذي هو مصدر صريح وهذا نص في انه اذا اطعم المساكين لم يملكهم فقلا متشا ما امر به وصح في كل لغة وعرفنا انه اطعمهم قالوا  
وفي اي لغة لا يصدق لفظ الاطعام الا بالتمليك وانما قال انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم الصحابة في وليمة  
زبيب خبز او لحم كان قلا اتخذ طعاما ودعا هو اليه على عادة الولاة وكذلك قوله في وليمة صفية اطعمهم حيسا وهذا ظهر من  
ان تذكر شواهدا قالوا وقد نرد ذلك ايضا حاربا وبينا بقوله من اوسط ما يطعمون اهليكم ومعلوم يقينا ان الرجل انما يطعم اهله  
الحبوب واللحم والمرق واللبن ونحو ذلك فاذا اطعم المساكين من ذلك فقد اطعمهم من اوسط ما يطعم اهله بلا شك ولهذا اتفق الصحابة  
رضي الله عنهم في اطعام الاهل على انه غير مقدر كما تقدم والله سبحانه جعل اطلاق الكفارة فدل بطريق الاولى على ان طعام  
الكفارة غير مقدر اما من قدر طعام الاهل فانما اخذ من تقدير طعام الكفارة فيقال هذا خلاف مقتضى النص فان الله  
اطلق طعام الاهل وجعل اطلاق طعام الكفارة فعلم ان طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر اصله ولا يعرف عن صحابي البتة تقدير  
طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة في كل وقت قالوا فاما الفرق التي ذكرتها فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة وصالحا  
خمس فرق انما تختلف باليسار والعسار انها لا يتقدر بالكفاية ولا اوجها الشارح بالمعروف ولا يجوز اخراج العوض  
عنها وهي حق لله لا تسقط بالاستقاط بخلاف نفقة الزوجة فيقال نعم لا شك في صحة هذه الفرق ولكن من اين يستلزم وجوب  
تقديرها بل مدني بل هي طعام واجب من جنس ما يطعم اهله مع ثبوت هذه الاحكام لا يدل على تقديرها بوجه واما ما  
ذكرت من الصحابة من تقديرها فاجابة من وجهين احدهما انا قد ذكرنا عن جماعة منهم على وانس ابو موسى  
وابن مسعود رضي الله عنهم انهم قالوا يجزى ان يغذيهم ويعشيهم الثاني ان من روى عنهم المد والمدا فلينذكر  
ذلك تقديرا وتحليلا بل تمثيلا فان منهم من روى عنه المد روى عنه ملك روى عنه ملك وروى عنه جواز التغذية  
والتعشية وروى عنه اكله روى عنه رغيف او رغيفين فان كان هذا اختلافا فلا حاجة فيه وان كان بحسب حال المستفتي  
وبحسب حال الخالف والمكفر فظاهر ان كان ذلك على سبيل التمثيل فكذلك فعلى كل تقدير لا حاجة فيه على المتقدين قالوا ولما  
الاطعام في فدية الاذى فليس من هذا الباب فان الله سبحانه قال فدية من صيام او صدقة أو نسك فان الله سبحانه  
اطلق هذه الثلاثة ولو بقيد ها وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بقيد الصيام بثلاثة ايام وتقييد النسك بذبح شاة و  
تقييد الاطعام بستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولو يقل سبحانه في فدية الاذى فاطعام ستة مساكين لكن اوجب

صدقة مطلقة وصوماً مطلقاً ودماً مطلقاً فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالفرق والثلاثة الأيام والشاة وأما جزاء الصيد  
فإنه من غير هذا الباب فإن المخرج إنما يخرج قيمة الصيد من الطعام وهو يختلف بالثقل والكمية فإنها تبدل متلف لا ينظر فيها إلى  
نزد المسكين إنما ينظر فيها إلى مبلغ الطعام فيطعمه المسكين على ما يرى من طعامه وتفصيل بعضهم على بعض فتقدير الطعام  
فيها على حسب المتلف هو يقل ويكثر وليس ما يعطاه كل مسكين مقدراً لأن التقدير بأحب يستلزم أمراً باطلاً بين البطلان فإنه  
إذا كان الواجب لها عليه شرعاً المحجب للثالث الناس إنما يطعم أهله الخبز فإن جعلته هذا معاوضة كان ربها ظاهراً وإن لم يجعله  
معاوضة فأحب ثابت لها في ذمة ولو تعص عنه فلم يبرأ ذمته منه إلا بسقاطها أو إقرارها فإذ التبريد طالبت به بأحب بدلت طولية  
مع انفاذه عليها كل يوم حاجتها من الخبز والادام وإن مات أحدهما كان أحبه يتأله وعليه يؤخذ من التركة مع سعة الاتفاق  
عليها كل يوم ومعلوم أن الشريعة الكاملة المشتقة على العدل والحكمة والمصلحة تأتي ذلك كل الآباء وتدفعه كل الدفع كما يدفع  
العقل والعرف ولا يمكن أن يقال أن النفقة التي في ذمة يسقط بالذي له عليها من الخبز والادام لو جهن أحدهما أنه لو بيعه إياها  
ولا أقرضها أياها حتى يشب في ذمتها بل هي معه فيه على حكم الضيف لا منافع المعاوضة عن أحب بذلك شرعاً ولو قدر ثبوته في  
ذمتها لما أمكنت المقاصة لاختلاف الدينين جنساً والمقاصة يعقد اتفاقاً كما هذا وإن قيل بأحد الوجهين أنه لا يجوز المعاوضة  
عن النفقة مطلقاً لا بدأهم ولا غيرها لأنه معاوضة عما لا يستقر ولو يجزى أنها إنما يجب شيئاً فشيئاً فإنه لا تحرم المعاوضة عليها  
حتى يستقر مضي الزمان فيعوض عنها كما يعوض عما هو مستقر في الذمة من الديون لما لو يجزى بعض أصحاب الشافعي من هذا  
الاشكال مخلصاً قال الصحيح أنها إذا اكلت سقطت نفقتها قال الرافعي في محرره أولى الوجهين السقوط وصححه النواوي لم يجز أن الناس  
عليه في كل عصر ومصر أكفاء الزوجة وقال الرافعي في الشرح الكبير والوسط فيه وجهات أقسم أنها لا تسقط لأنه لو قيل واجب  
وتطوع به ليس بحاجة من جوابان هذين الوجهين في الوشيدة التي أذن لها قيمتها فإن لم ياذن لها لو يسقط وجه واحد **فصل**  
وفي حديث هند دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه وإن لك ليس بغيبية وتظير ذلك قول الآخر في  
خصمه يا رسول الله أنه فاجر لا يبالى ما حلفت عليه وفيه دليل على تفرد الأب بنفقة أولاده ولا يشتركه فيها الأم وهذا إجماع من  
العلماء إلا قول شاذ لا يلتفت اليه مان على الأم من النفقة بقدر ميراثها وزعموا أصحاب القول نه طرد القياس على كل من له ذكر ونفقة  
في درجة واحدة وهما وارثان فإن النفقة عليهما كما لو كان لهما أخ وأخت أو أم وولد وابن بنت فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما فذلك  
الأب والأم **والصحيح** انفرد العصبية بالنفقة وهذا كله كما ينفر بها الأب والأم بالانفاق وهذا هو مقتضى قواعد الشرع فإن  
العصبية تنفرد بحمل العقل ولاية النكاح وولاية الموت والميراث بالولادة وقد نص الشافعي على أنه إذا اجتمع أم وولد وابن بنت فالنفقة  
على أبجد حدة وهو أحد الروايات عن أحمد وهي الصحيحة في الدليل كذلك أن اجتمع ابن بنت وأم وابن بنت ابن فقال الشافعي النفقة  
في هذه المسائل الثلث على الابن لأنه العصبية وهي إحدى الروايات عن أحمد والثانية أنها على قدر الميراث في المسائل الثلث  
وقال أبو حنيفة رحمه الله النفقة في مسألة الابن والبنت عليهما نصفان لتساويهما في القرب في مسألة بنت ابن النفقة  
على البنت لأنها أقرب في مسألة أم وبنت على الأم الربع والباقي على البنت هو قول أحمد وقال الشافعي تنفرد بها البنت لأنها تكون  
عصبية مع أخيها **والصحيح** انفرد العصبية بالاتفاق لأنها لو ارثت المطلق فيه دليل على أن نفقة الزوجة والأقارب مقدرة بالكفاية

وان ذلك بالمعروف وان من له النفقة ان يأخذها بنفسه اذ امنعه اياها من هي عليه وقد اختلف بهذا على جواز الحكم على الغائب ولا دليل فيه لان اباسفيا كان حاضرا في البلد لو يكن مسافرا والنبى صلى الله عليه وسلم لو يسألها البينة ولا يعطى المدعى مجرد دعواه وانما كان هذا فتوى منه صلى الله عليه وسلم فقد اختلف به على مسألة الظفر وان الانسان ان يأخذ من مال غريمه اذا ظفر به بقدر حقه الذي حرمه اياه ولا يدل بثلاثة اوجه لحدان سبيل الحق ههنا ظاهر هو الزوجية فلا يكون الاخذ خيانة في الظاهر فلا يتناول قول النبى صلى الله عليه وسلم اذ امانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك ولهذا نص احمد على المسألتين مفرقا بينهما فمنع من الاخذ في مسألة الظفر وجوز للزوجة الاخذ وعمل بكل الحديثين الثاني انه يشق على الزوجة ان ترفعه الى الحاكم فيلزمه بالانفاق والافراق وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من اخذ حقها الثالث ان حقها يتجدد كل يوم فليس هو حقا واحدا مستقرا يمكن ان يستدين عليه او يرفعه الى الحاكم بخلاف حق الدين **فصل** وقد اختلف بقصة هذه على ان نفقة الزوجة يسقط بمضى الزمان لانه لو يمكنها من اخذ ما مضى لها من قدر الكفاية مع قولها انه لا يعطيها ما يكفيها ولا دليل فيها لانها لو تدعيه ولا طلبته وانما استفتته هل يأخذ في المستقبل ما يكفيها فافتاها بذلك وبعد فقلا اختلف الناس في نفقة الزوجات والا قارب هل يسقطان بمضى الزمان كلاهما او لا يسقطان او يسقط نفقة الا قارب دون الزوجات على ثلاثة اقوال **احدها** انها لا يسقطان بمضى الزمان وهما المذهب ابو حنيفة واحمد والروايتين عن احمد **والثاني** انها لا يسقطان اذا كان القريب طفلا وهذا وجه للشافعية **والثالث** يسقط نفقة القريب دون نفقة الزوجة وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي واحمد وما لك ثم الذين اسقطوها بمضى الزمان منهم من قال اذا كان الحاكم قد فرضها لم يسقط وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة ومنهم من قال لا يؤثر فرض الحاكم في وجوبها شيئا اذا سقطت بمضى الزمان والذي ذكره ابو البركات في محرره الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة القريب في ذلك فقال اذا غاب مدة ولو ينفق لزومه نفقة الماضي عنه لا يلزمه الا ان يكون الحاكم قد فرضها واما نفقة اقاربه فلا يلزمه لما مضى ان فرضت الا ان يستلان عليه باذن الحاكم وهذا هو الصواب انه لا تأثير لفرض الحاكم في وجوب نفقة القريب لما مضى من الزمان نقلا وتوجيها **اما** النقل فانه لا يعرف عن احمد ولا عن قداماء اصحابه استقرار نفقة القريب بمضى الزمان اذا فرضها الحاكم ولا عن الشافعي وقداماء اصحابه المحققين المذهب منهم كصاحب المذهب والحاوي الشامل النهاية والتهذيب البيان في الذخائر وليس هذه الكتب الا السقوط بل من استثناء فرضه انما يوجد استقرارها اذا فرضها الحاكم في الوسيط والوجيز وشرح الرافعي وفروعه وقد صرح نصر المقدسي في تهذيبه والمحامي في لعدة ومحمد بن عثمان في التمهيد النبذ في المعتمد بانها لا يستقر ولو فرضها القاضي علوا السقوط بانها تجب على وجه المواساة لاحياء النفس لهذا لا يجب مع يسار المتفق عليه وهذا التعليل يوجب سقوطها فرضت ولو تفرض قال ابو المعالي مما يدل على ذلك ان نفقة القريب امتاع لا تملك ما لا يجب فيه التملك انتهى الى الكفاية واستحالة مصير دينافي الزمة واستبعد لهذا التعليل قول من يقول ان نفقة الصغير يستقر بمضى الزمان في الغرم في تضعيفه من جهة ان ايجاب الكفاية مع ايجاب عوض ما مضى متناقض ثم اعترض عن تقديرها في صورة الحمل على الاصح اذا قلنا ان النفقة له بان الحمل مستحقة لها او مستغنية بها في كفقة الزوجة قال لولا قلنا يتقدر ثم قال هذا في الحمل والولاء الصغير ما نفقة غيرها فلا يصير

دينياً أصلاً انتهى هذا الذي قاله هؤلاء هو الصواب فإن في تصور فرض الحكم نظر لأنه إما أن يدتقد سقوطها بمضي الزمان أو لا  
فإن كان يعتقد أنه لو يسع له الحكم بخلافه والزام ما يعتقل أنه غير لازم وإن كان لا يعتقد سقوطها مع أنه لا يعرف به قائل  
لا في الأفضل لصغير على وجه لا صاحب الشافعي فإما أن يعين بالفرض الإيجاب وإثبات الواجب وتقديره أو أمراً رباعاً فإن أراد  
به الإيجاب فهو تحصيل الحاصل لا أثر لفرضه وكذلك أن يريد به إثبات الواجب بفرضه وعدمه سيان أن يريد به تقدير  
الواجب في التقدير ما يؤثر في صفة الواجب من الزيادة والنقصان لا في سقوطه ولا ثبوته فلا أثر لفرضه في الواجب البتة هذا  
مع ما في التقدير من مصادمة الأدلة التي تقدمت على أن الواجب النفقة بالمعروف فيطعمهم ما ياكل يكسوهوم ما يلبس  
وأن يريد به أمر رابع فالجواب من بيانه لينظر فيه **فإن قيل** الأمر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضي الزمان فهذا هو محل الحكم  
وهو الذي أثر فيه حكم الحكم وتعلق به قيل فكيف يمكن أن يعتقل السقوط ثم يلزم ويقضي بخلافه وإن اعتقد عدم السقوط  
بخلاف الإجماع ومعلوم أن حكم الحكم لا يزيل حكم الشيء عن صفته فإذا كانت صفة هذا الواجب سقوطه بمضي الزمان شرعاً  
لوزنه حكم الحكم عن صفته **فإن قيل** يبقى قسم آخر وهو أن يعتقل الحكم السقوط بمضي الزمان ما لو يفرض فإن فرضت  
استقرت فهو حكم باستقرارها لأجل الفرض لا ينقص مضي الزمان قيل هذا لا يجدي شيئاً فإنه إذا اعتقد سقوطها بمضي  
الزمان أن هذا هو الحق والشرع لو يجزله أن يلزم بها اعتقد سقوطه وعدم ثبوته وما هذا إلا بمثابة ما لو ترفع إليه مضطر  
وصاحب طعام غير مضطر فقضى به للمضطر بعوضه فلو يتفق أخذه حتى زال الاضطرار لم يعط صاحبه العوض أنه يلزمه  
بالعوض يلزم صاحب الطعام ببذله والقريب يستحق النفقة لأحياء محجته فإذا مضى زمن الوجوب حصل مقصود الشارع من  
أحيائه فلا فائدة في الوجوب بها فإن من سبيل لأحياء ووسيلته مع حصول المقصود والاستغناء عن السبب بسبب آخر  
**فإن قيل** فهذا لا ينتقض عليه كونه نفقة الزوجة فإنها تستقر بمضي الزمان ولو تفرض مع حصوله هذا المعنى الذي ذكرتموه  
بعينه قيل المنتقض لا بد أن يكون معلوم الحكم بالنص والإجماع وسقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان مسألة نزاع فابو حنيفة  
واسم في رواية يسقطانها والشافعي واسم في الرواية الأخرى لا يسقطانها والذين لا يسقطونها فروقاً بينها وبين نفقة القربى  
يفرق أحدها أن نفقة القريب صلة الثاني أن نفقة الزوجة تجب مع اليسار والعسار بخلاف نفقة القريب لثالث أن  
نفقة الزوجة تجب مع استغنائها بما لها ونفقة القريب لا تجب إلا مع عسارها وحاجته الرابع أن الصحابة رضوا الله عنهم  
أوجبوا للزوجة نفقة ما مضى لا يعرف من أحد منهم قط أنه أوجب للقريب نفقة ما مضى فصح عن عمر رضي الله عنه أنه  
كتب إلى امرأ الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى لم يخالف عمر رضي  
الله عنه في ذلك منهم مخالف قال ابن المنذر رحمه الله هذه نفقة وجبت بالكتاب السنة والإجماع ولا يزول ما وجب بهذه  
الحجج **الاستصحاب قال** المستقون قد شككت هذا في النبي صلى الله عليه وسلم أن أباسفيان لا يعطيها كفايتها فأبام لها أن تأخذ  
في المستقبل قدر الكفاية ولو يجوز لها أخذ ما مضى قوليها نفقة معاوضة فالمعاوضة إنما هي بالصدق وإنما النفقة لكونها  
في حبسه فهي عانية عنده كالأسير فهي من جملة عياله نفقتها مواساة ولا فكل من الزوجين يحصل له من الاستمتاع مثل  
ما يحصل للآخر وقد عاوضها على المهر فإذا استغنت عن نفقة ما مضى فلا وجه للزام الزوج به والنبي صلى الله عليه وسلم جعل

نفقة الزوجة كنفقة القريب بالمعروف وكنفقة الوقيق فالأنواع الثلاثة إنما وجبت بالمعروف مواساة لأحياء نفس من هو في ملكه حبسه ومن بينه وبينه حر وقربة فإذا استغنى عنها بضمن الزمان فلا وجه لزام الزوج بها وإي معروف في الزمان نفقة ما مضى حبسه على ذلك التضييق عليه تعذيبه بطول الحبس تعريض الزوجة لقضاء وطرها من الدخول المحرم وعشرة الاخذان بانقطاع زوجهما عنها وغيبة نظره عليها كما هو الواقع في ذلك من الفساد المنتشر لا يعلمه إلا الله حتى أن الفرد لم يتج الى الله من حبس حاتها ومن لصونها عنها ولشيها في وطرها ومعاذ الله أن يأتي شرع الله بهذا الفساد الذي قد استطار شره واستعرت نارها وإنما امر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأزواج إذا طلقوا أن يبعثوا بنفقة ما مضى لو يأمروا إذا قدموا أن يعرضوا نفقة ما مضى لا يعرف ذلك عن صحابي البتة ولا يلزم من الالزام بالنفقة الماضية بعد الاطلاق وانقطاعها بالكلية إلا لزام بها إذا عاد الزوج الى النفقة والاقامة واستقبل الزوجة بكل ما يحتاج اليه فاعتبرا أحدهما بالآخر غير صحيح ونفقة الزوجة يجب يوم ما يوم في كنفقة القريب ما مضى فقد استغنت عنه بعض قته فلا وجه لزام الزوج به وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين هو ضل ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة وهذا القول هو الصحيح المختار الذي لا يقتضي الشريعة غيره وقد صرح أصحاب الشافعي بأن كسوة الزوجة وسكنها يسقطان بضمن الزمان إذا قيل إنها امتاع لا تمليك فإن لم يفي ذلك وجهان **فصل** ما فوض الدرهم فلا أصل له في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الإسلام وهذه كتب الآثار السنن وكلام الأئمة بين أظهرنا فأوجدنا من ذكر منهم فوض الدرهم والله سبحانه أوجب نفقة الأقارب الزوجات والوقيق بالمعروف وليس من المعروف فوض الدرهم على المنفق من المنكر وليست الدرهم من الواجب له عوضه ولا يصح الاعتياض عما لو يستقر ولو ملك فأن نفقة الأقارب الزوجات إنما تجب يوم ما فيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضی الزوج والقريب فإن الدرهم يجعل عوضا عن الواجب الأصلي وهو ما البرع عند الشافعي والطعام المعتاد عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بغير درهم من غير رضا ولا اجبا صاحب الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومصالح العباد ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه على ذلك جاز باتفاقهما هذا مع أنه في جواز الاعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها أنواع معروف فمن ذهب الشافعي وغيره فقيل لا يعتاض لأن نفقتها طعام ثبت في الذمة عوضا فلا يعتاض عنه قبل القبض كالسلف فيه وعلى هذا فلا يجوز الاعتياض بالدرهم ولا ثياب ولا شئ البتة وقيل يعتاض بغير أخبز والذريق فإن الاعتياض بهما أربا هذا إذا كان الاعتياض عن الماضي فإن كان عن المستقبل لم يصح عندهم وحجوا واحدا أنها يصح السقوط فلا يعلموا استقرارها **ذكر ما روي من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمكين المرأة من فراق زوجها إذا عسر نفقتها** روي البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة ما تركت حتى وفي لفظ ما كان عن ظمئ عن واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدا بمن تقول تقول المرأة أمانا تطمئن وأمانا تطلقني يقول العبد اطعني واستعملني ويقول الولد اطعني إلى من تدعني قالوا يا أبا هريرة سمعت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة وذكر

النسائي هذا الحديث في كتابه فقال فيه وابدأ بمن تعول فقيل من احول يا رسول الله قال امرأتك تقول اطعمني و  
 الاقارقي خادمك يقول اطعمني واستعطني ولدك يقول اطعمني الى من تتركني وهذا في جميع نسخ كتاب النسائي هكذا وهو عنده من  
 حديث سعيد بن ايوب عن محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه سعيد بن محمد ثقاتان قال  
 الدارقطني ثنا ابو بكر الشافعي ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا شيبان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابي صالح عن ابي هريرة  
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها اطعمني واطفئي الحديث وقال الدارقطني ثنا عثمان بن احمد بن  
 السماك وعبد اللباق بن قانع وسميع بن علي قالوا اخبرنا احمد بن علي الحران ثنا اسحق بن ابراهيم الباقوري حدثنا اسحق بن منصور  
 حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وبهذا الاسناد  
 الى حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال سعيد بن  
 منصور في سنة ثمان سفيان عن ابي الزيد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال نعم  
 قلت سنة قال سنة وهذا ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فغايتة ان يكون عن ابراهيم بن سعيد بن المسيب و  
 اختلفت الفقهاء في حكم هذه المسألة على اقول **احدها** انه يجبر على ان ينفق او يطلق ترى سفيان عن يحيى بن سعيد  
 الانصاري عن ابن المسيب قال ذال الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته اجبر على طلاقها **الثاني** انها يطلقها عليه كقول  
 مالك لكنه قال يوجب في عدم النفقة شهر او نحوه فان انقضى الاجل هي حائض اخر حتى تظهر وفي الصداق عامين ثم يطلقها عليه  
 كالحاكم طلبة رجعية فان ايسر في العدة فله ارجاعها وللشافعي قولان أحدهما ان الزوجة تخير ان شاءت اقامت معه تبقى  
 نفقة المعسر ديناً لها في ذمته قال اصحابه هذا اذا امكنه من نفسها وان لم يمكنه سقطت من نفقتها وان شاءت فسخت الله  
 والقول الثاني ليس لها ان تفسخ لكن يقع الزوج يدها لكتسب والمذهب انها تملك الفسخ قالوا وهل هو طلاق او فسخ فبيده  
**احدهما** انه طلاق فلا بد من الرجوع الى القاضي حتى يلزمه ان يطلقها او ينفق فان اطلق الحاكم عليه طلبة رجعية فان ارجعها فله  
 عليه ثانية فان ارجعها طلق عليه ثالثة **والثاني** انه فسخ فلا بد من الرجوع الى القاضي لثبوت الاعسار ثم تفسخ هي ان اختارت المقام بشم  
 اختارت الفسخ ملكه لان النفقة يتجدد وجوبها كل يوم وهل تملك الفسخ في الحال ولا تملكه الا بعد مضي ثلثة ايام فيه فلو كان  
 الصحيح عندهم الثاني قالوا فلو وجد في اليوم الثالث نفقتها وتعذر عليه نفقة اليوم الرابع فهل تجب استيناف هذا الاموال  
 فيه وجهان قال حماد بن ابي سليمان يوجب سنة ثم يفسخ قياساً على العنين قال عمر بن عبد العزيز يضرب له شهر او شهران قال مالك  
 الشهر ونحوه وعن احمد بن ابياتان احدهما هو ظاهر مذهبه ان المرأة تخير بين المقام معه وبين الفسخ فان اختارت الفسخ  
 رفعته الى الحاكم فيخير الحاكم بين ان يفسخ عليه او يجبره على الطلاق او ياذن لها في الفسخ فان فسخه او اذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق  
 ولا رجعة له ان ايسر في العدة وان اجبره على الطلاق فطلق رجعياً فله رجعتها فان ارجعها وهو معسر او امتنع من الاتفاق عليها  
 فطلبت الفسخ فسخ عليه ثانياً وثالثاً وان رضيت بالمقام معه مع عسره ثم بدلها الفسخ او تزوجته عاملة بعسره توخت  
 الفسخ فلها ذلك قال القاضي ظاهر كلام احمد انه ليس لها الفسخ في الموضعين يبطل خيارها وهو قول مالك لانها رضيت بعيبه  
 ودخلت في العقد عاملة به فلو تملك الفسخ كما لو تزوجت عتيقاً عاملة بعنته وقالت بعد العقد قد رضيت به عتيقاً وهذا الذي

قَالَ الْقَاضِي هُوَ مَقْتَضِي الْمَذْهَبِ الْحَنَافِيِّ وَالَّذِينَ قَالُوا هِيَ الْفَسِيخُ وَإِنْ رَضِيَتْ بِالْمَقَامِ قَالُوا حَقُّهَا أَنْ تَجِدَ كُلَّ يَوْمٍ فَيُتَجَدَّ حَتَّى الْفَسِيخُ  
يُتَجَدَّ حَقُّهَا قَالُوا وَإِنْ رَضَاهَا يَتَغَمَّنُ اسْقَاطُ حَقِّهَا فَيُجِبُ فِيهِ مِنَ الزَّمَانِ فَلَوْ سَقَطَ كَاسْقَاطِ الشَّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ قَالُوا وَلَوْ كَذَلِكَ  
لَوَاسَقَطَتِ النِّفْقَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لَوْ سَقَطَ وَكَذَلِكَ لَوَاسَقَطَتُهَا قَبْلَ الْعَقْدِ جَمْعُهُ وَرَضِيَتْ بِهَا نَفَقَةٌ وَكَذَلِكَ لَوَاسَقَطَتِ الْمَهْرُ قَبْلَهُ  
لَوْ سَقَطَ وَإِذَا لَوْ سَقَطَ وَجُوبُهَا لَوْ سَقَطَ الْفَسِيخُ الثَّابِتُ بِهِ وَالَّذِينَ قَالُوا بِالسَّقْطِ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حَقَّهَا فِي الْجَمَاعِ يَتَجَدُّ مَعَ هَذَا  
إِذَا اسْقَطَتْ حَقَّهَا مِنَ الْفَسِيخِ بِالْعِنَةِ سَقَطَ وَلَوْ تَمَّكَ الرُّجُوعُ فِيهِ قَالُوا وَقِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى اسْقَاطِ نَفَقَتِهَا قِيَاسٌ عَلَى أَصْلِ غَيْرِ مُتَّفَقٍ  
عَلَيْهِ وَلَا ثَابِتٌ بِالْأَدِلَّةِ بَلِ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ الشَّفْعَةِ بِاسْقَاطِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ كَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحِلُّ  
لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْزَنَ شَرْيْكُهُ فَإِنْ بَاعَهُ وَلَوْ يُوْزَنُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْبَيْعِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا اسْقَطَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ لَوْ تَمَّكَ طَلَبُهَا  
بَعْدَهُ وَحِينَئِذٍ فَيَجْعَلُ هَذَا أَصْلًا لِسَقُوطِ حَقِّهَا مِنَ النِّفْقَةِ بِالْإِسْقَاطِ وَنَقُولُ خِيَارَ لَدَفْعِ الضَّرْفِ فَسَقَطَ بِاسْقَاطِهَا قَبْلَ ثَبُوتِهِ  
كَالشَّفْعَةِ ثَوْبِيْنَتَقَضَ هَذَا بِالْعَيْنِ الْمَوْجُودَةِ فَانِ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ تَوَاضَعَتْ تَرَكَ الْفَسِيخَ لَوْ كَانَ لَهُ الْفَسِيخُ  
بَعْدَ هَذَا وَتَجَدَّدَ حَقُّهُ بِالْإِنْتِفَاعِ كُلِّ قَتٍ كَتَجَدَّدِ حَقِّ الْمَرْأَةِ مِنَ النِّفْقَةِ سَوَاءً وَلَا فَرْقَ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَوَاسَقَطَتُهَا قَبْلَ الْكُلْمِ لَوَاسَقَطَ  
الْمَهْرُ قَبْلَهُ لَوْ سَقَطَ فَلَيْسَ اسْقَاطُ أَحَقَّ قَبْلَ انْعِقَادِ سَبَبِهِ بِالْكُلِّيَّةِ كَاسْقَاطِهَا بَعْدَ انْعِقَادِ سَبَبِهِ هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَجْمَاعُ  
وَإِنْ كَانَ فِيهَا خِلَافٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْقَاطِ سَوِيًّا بَيْنَ الْحَكِيمِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَمْتَمَّ الْقِيَاسُ عَنْهُ رَايَةَ أُخْرَى لَيْسَ لَهَا  
الْفَسِيخُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيَّةٍ عَلَى هَذَا لَا يُلْزِمُهَا تَكْيِيفُهُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ لِأَنَّهُ لَوْ سَلِمَ لَهَا عَوْنُهُ فَلَوْ لَزِمَ تَسْلِيمُهُ كَمَا  
لَوَاعَسَرَ الْمُشْتَرَى بِشَيْءٍ مِنَ الْبَيْعِ لَوْ جَبَّ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ تَخْلِيَةُ سَبِيلِهَا لَكَتَسَبَّطَ لَهَا وَيَحْصُلُ لَهَا مَا تَنَفَّقَهُ عَلَى نَفْسِهَا لَأَنَّ فِي عَيْسِهَا  
بَغْيَ نَفَقَةٍ أَضْرَارِهَا **فَإِنْ قِيلَ** فَلَوْ كَانَتْ مَوْسِرَةً فَهَلَا يَمْلِكُ عَيْسُهَا قِيلَ قَدْ قَالُوا أَيْضًا لَا يَمْلِكُ حِسَابُهَا إِنْ أَمَّا يَمْلِكُ إِذَا كَفَّاهَا  
الْمُؤَنَّةَ وَاعْتَنَاهَا عَمَّا لَا يَدُلُّ لَهَا مِنْهُ مِنَ النِّفْقَةِ وَالْكُسُوفَةِ وَحَاجَّتَهُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ الْوَاجِبِ لَهُ عَلَيْهَا فَإِذَا تَنَفَّقَ هَذَا وَهَذَا لَوْ تَمَّكَ  
حَبِيبُهَا وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَخْلَفَ ذَكَرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ مَا يَصِلُ إِلَى امْرَأَتِهِ مِنَ النِّفْقَةِ  
قَالَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مَا وَجَدَتْ لَيْسَ لَهَا أَنْ يَطْلُقَهَا وَتَرَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَحْسَنِ الْبَصَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَهْجُرُ عَنْ امْرَأَتِهِ  
قَالَ تَوَاسِيَهُ وَتَتَقَى اللَّهَ وَتَصْبِرُ وَيَنْفَقُ عَلَيْهَا مَا اسْتَطَاعَ وَذَكَرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو قَالَ سَأَلْتُ الزَّهْرِيَّ عَنْ رَجُلٍ لَا يَجِدُ مَا يَنْفَقُ عَلَى  
امْرَأَتِهِ أَيْفَرِقُ بَيْنَهُمَا قَالَ تَسْتَأْنِي بِهِ وَلَا يَفَرِقُ بَيْنَهُمَا وَتَلَا لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا قَالَ عَمْرُو  
بَلَّغْنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلَ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ سَوَاءً وَذَكَرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي الْمَرْأَةِ بَعْسَرُ وَجَّاهُ بِنَفَقَتِهَا قَالَ هِيَ امْرَأَةٌ  
ابْتَلَيْتْ فَلْتَصْبِرْ وَلَا تَأْخُذْ يَقُولُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَتْ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَلَاثُ رَايَاتٍ هَذِهِ أَحَدُهُمَا وَالثَّانِيَةُ رَأَى بَنُ هَبِ عَنْ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ شَهِدْتُ عَمْرُو بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِرَجُلٍ امْرَأَةٌ شَكَتَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا أَضْرَبُهَا أَجَلًا  
شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ فَإِنْ لَوِ يَنْفَقُ عَلَيْهَا إِلَى ذَلِكَ أَجَلٍ فَرَوَّابِيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا وَالثَّلَاثَةُ ذَكَرَ ابْنُ هَبِ عَنْ ابْنِ هَبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
أَنَّ رَجُلًا شَكَكَ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِأَنَّهُ انْكَرَ ابْنَتَهُ رَجُلًا لَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا فَأَرْسَلَ إِلَى الزَّوْجِ فَقَالَ الْكُفَى وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِي شَيْءٌ  
فَقَالَ عَمْرُو انْكَرَ مَا تَعْرِفُهُ قَالَ فَمَا الَّذِي أَصْنَعُ إِذَا صَنَعْتُ بِهَا هَلْكَ وَالْقَوْلُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كُلُّهُمْ وَتَدْتَظُنُّ فِيهَا مَا لَكَ  
وغيره فقال مالك ادركت الناس يقولون اذا انفق الرجل على امرأته يفرق بينهما فقل له قد كانت الصحابة رضي الله عنهم يعسرون

ويحتاجون فقال مالك ليس للناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء ومعنى كلامه أن نساء الصحابة رضي الله عنهم لم يكن يردن الدار  
 الآخرة وما عند الله لو يكن مردهن الدنيا فلو يكن بيالين بعسرا جهن لا نزا جهن كانوا كذلك وأما النساء اليوم فأنما يتزوجن رجاء  
 دنيا لا تراهن ونفقتهن كسوتهن فالمرأة إنما تدخل اليوم على جهن الدنيا فصار هذا المعروف كالمشرط في العقد كان عرت الصحابة رضي  
 الله عنهم ونسأتهن كالمشرط في العقد الشرط العرفي فاصل مذهب كالفقهي إنما أنكر مالك كلامه هذا من لفظة فيهم غوب وفي السنة  
 مذهب آخر هو أن الزوج إذا عسر بالنفقة حبس حتى يجد ما ينفقه وهذا مذهب حكاة الناس عن ابن حزم وصاحب المغني وغيرهما  
 عن عبید بن الأحسن العنبري قال صلى البصرة ويأكل الله العجول لا شيء يسجن ونجم عليه من عذاب السجين عذاب الفقر وعذاب البعد  
 عن أهله سبحانه ذلك هذا جهنم عظيم إذا ظن من شورا حجة العلم يقول هذا في المسألة مذهب آخر هو أن المرأة تكفل لانفاق  
 عليه إذا كان عاجز عن نفقة نفسه وهذا مذهب أبي محمد بن حزم وهو خير بلا شك من مذهب العنبري قال في المحلى فإن عجز الزوج  
 عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه لا ترجع بشئ من ذلك أن يسروها أن لك قول الله عز وجل وعلى المولود له رزق  
 وكسوتهن بالمعروف لا تضار والدة يولدها ولا مولود له يولد به وعلى الأثر مثل ذلك فالزوجة وارثة فعليه النفقة بنص  
 القرآن **ويا عجباً** لابي محمد وتبين سياق الآية لتبين له منها خلاف ما فهمه فان الله سبحانه قال وعلى المولود له رزقهن و  
 كسوتهن بالمعروف وهذا ضمير الزوجات بلا شك ثم قال على الوارث مثل ذلك فجعل سبحانه على وارث المولود له ووارث الولد من  
 رزق والولات وكسوتهن بالمعروف مثل ما على المعروف فابن في الآية نفقة على غير الزوجات حتى يحمل عمومها كما ذهب إليه وأحجم  
 من لم ير الفسخ بالأعسار بقوله تعالى لِيُتَّقِ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا  
 إِلَّا مَا آتَاهَا قَالَ أَوَإِذَا رَزَقَهُ اللَّهُ التَّفَقُّةَ فِي هَذِهِ الْحَالَ فَقَدِ تَرَكَ مَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَوْ بَاتَ تَرَكَهُ فَلَا يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَبِيبِهِ  
 وَتَسْكِنَتِهِ وَتَغْذِيَّتِهِ بِذَلِكَ قَالَ أَوَإِذَا رَزَقَ مَسْلُومٌ فِي صِحِّهِ مِنْ حَاجَاتِهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَاهُ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاءٌ وَاجِمَاتٌ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوَرَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلَتْنِي النَّفَقَةَ فَقَمْتُ  
 إِلَيْهَا فَوَجَدْتُهَا نَفْسُكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى عَامِشَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَوَجَدَهَا نَفْسُكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ فَوَجَدَهَا نَفْسُكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ  
 وَابْنُ سُلَيْمٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَابًا أَبَدًا مَا لَيْسَ عِنْدَهُ فَأَعْتَزَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَأَوْا ذِكْرَ الْحَدِيثِ قَالُوا  
 هَذَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُضْرَبَانِ ابْنَتَيْمَا يَحْضَرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَأَلَ لَا نَفَقَةَ لَا يَجِدُهَا مِنْ الْحَالِ أَنْ يَضْرِبَا طَالِبَتَيْنِ لِلْحَقِّ  
 وَيَقْرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ فدل على أنه لاحق لهما فيما طلبتا من النفقة في حال الأعسار إذا كان طلبهما لها  
 بالطلاق كيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلبه ولا يحمل لها وقد أمر الله سبحانه صاحب الدين أن ينظر المعسر إلى  
 الميسرة وغاية النفقة أن تكون دنيا والمرأة مأمورة بالنظر الزوج إلى الميسرة بنص القرآن هذا أن قيل ثبت في ذمة الزوج و  
 أن قيل تسقط بمضي الزمان قال الفقيه بعدوا بعدوا قالوا والله تعالى وجب على صاحب الحق الصبر على المعسر ونزله إلى المصداقة بتوك  
 حقه وما عدا هذين الأمرين فمجرد ربحه له ونحن نقول لهذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواء بسواء ما أن تنظره إلى الميسرة ولما  
 أن تصدق ولا حق لك فيما عدا هذين الأمرين قالوا ولم ينزل في الصحابة المعسر الميسر وكان معسر هو أضعاف أضعاف ميسره



فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأة واحدة من الفسح بأعسار زوجها ولا علم لها أن الفسح حق لها فإن شاعت صيرت شيئا  
فسخت هو شرع الأحكام عن الله تعالى بأمره فبيان الأزارح ترك حقهم أيضا كان فيهن امرأة واحدة تطالب بحقوقها وهو لا نسأله  
صلى الله عليه وسلم خير نسأله العالمين يطالبه بالنفقة حتى غضبه وحلفان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجده عليهن  
فلو كان من المستقر في شرعه أن المرأة تملك الفسح بأعسار زوجها لرفع اليه ذلك لو من امرأة واحدة وقد رفع اليه ما ضره  
دون ضرورة فقد النفقة من نقلا النكاح وقالت له امرأة رفاعة أني نكحت بعد رفاعة عبد الرحمن بن الزبير وأنا معه مثل هذه  
الثوب تريدان يفرق بينه وبينها ومن المعلوم أن هذا كان فيهم في غاية الندرة بالنسبة إلى الأعسار فما طلبت منه امرأة واحدة أن  
يفرق بينه وبينها بالأعسار قالوا قد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد فيفتقر الرجل الوقت يستغنى الوقت فلو كان من افتقر  
فسخت عليه أمراته لعم البلاء وتفاقر الشر وفسخت النكحة أكثر العالو وكان الفرق بين أكثر النساء من الذي لو تصبه عسرة ويعوز  
النفقة أحيانا فألا ولو تعد من المرأة الاستمتاع بمرض متناول أعسر بأجماع لو يمكن الزوج من فسح النكاح بل يوجبون عليه  
النفقة كاملة مع أعسار زوجته بالوطى فكيف يمكنونها من الفسح بأعسار عن النفقة التي غايتها أن يكون عوضا عن الاستمتاع  
قالوا وما حديث أبي هريرة نقدر صرح فيه بأن قوله أم أنك تقول انفق على الأطلاق من كيسة لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذا في الصحيح عنه ورواه عنه سعيد بن أبي سعيد قال فر يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث أم أنك تقول فذكر الزيادة وأما  
حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فاشأرا حديث  
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما فحديث منكرو لا يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أصلا وأحسن أحواله أن يكون عن أبي هريرة موقوفا والظاهر أنه روى بالمعنى المراد قول أبي هريرة أم أنك تقول طعمني أو طلقني  
وأما أن يكون عند أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته فقال يفرق بينهما فأن الله ما قال  
هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعه أبو هريرة ولا حديث به كيف وأبو هريرة لا يستجيز أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أم أنك  
تقول طعمني أو طلقني ويقول هذا من كيس أبي هريرة لتلاي توهم نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم والذي يقتضيه أصول الشريعة  
وقواعد هاتفي هذه المسألة أن الرجل إذا غر المرأة بأنه ذو مال فزوجته على ذلك فظمهم عما لا شئ له أو كان ذاما لم ترك الانفاق على  
امرأته ولو تقلد على ذلك كفايتها من ماله بنفسها أو بالأكحوان لها الفسح وإن تزوجته عاملة بعسرة أو كان موسرا ثم أصابته  
جائحة احتاجت ماله فلا فسح لها في ذلك ولو تزول الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار لو ترفعهم ازواجهم إلى الحأكوليفر قوا بينهم و  
بينهم بالله التوفيق وقد قال جمهور الفقهاء لا يثبت لها الفسح بالأعسار بالصدوق وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وهو الصحيح من  
مذهبنا اختار عامة أصحابه هو قول كثير من أصحاب الشافعي فصل الشبهة أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة فقالا أن كان قبل  
الدخول ثبت به الفسح وبعد لا يثبت هو أحد الوجوه من مذهبنا أحمد هذا مع أنه عوض محض هو أحق أن يوفى من ثمن المبيع  
كما دل عليه الغنى كما تقر في عدم الفسح به فمثله به في النفقة وأولى **فإن قيل** في الأعسار بالنفقة من الضرر اللاحق بالزوج  
مأليس في الأعسار بالصدوق فإن البينة تقوم بدونه بخلاف النفقة قيل البينة قد تقوم بدون نفقته بأن ينفق من ماله  
أو ينفق عليها أو قرباؤها أو تأكل من غن لها أو يأكل من غن لها فتعيش بما تعيش به من العدة ويقدر من عشرة الزوج كل عدة تزول الذين

يجوزون لها الفسخ يقولون لها ان تفسخ ولو كان معها القنطرة المقطرة من الذهب الفضة اذا عجز الزوج عن نفقتها ويا زام  
 هذا القول قول منجنيق العرب ابي محمد بن حزم انه يجب عليهما ان تنفق عليه في هذه الحال فتعطيها لها وتمكته من نفسها ومن  
 العجب قول العنبري بانه يجب اذا تاملت اصول الشريعة وقواعدها وما اشتملت من المصالح ودرر المفاسد ودفع اعلی المناسك  
 باحتمال دنائها وتوفيت اذ في المصلحتين لتحصيل اعلاهما تبين لك القول الامع من هذه الاقوال وبالله التوفيق **فصل في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
 عليه وسلم الموافق لكتاب الله انه لا نفقة للبتوة ولا سكنى روى مسلم في صحيحه عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها بالبتة  
 وهو غائب فامرسل اليها وكيله بشعير فخطته فقال الله مالك علينا من شئ فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وقال  
 فقال ليس لك عليه نفقة فامرها ان تعتد في بيت ام شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي فاعتدي عند ابن ام مكتوم فانه رجل اعشى  
 تضعين ثيابك فاذا حللت فاذا نيتي قالت فلما حللت فذكرت لها ان معاوية بن ابي سفيان ابا جهم خطبا في فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اما ابو جهم فلا يضمن عصاة عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى اسامة بن زيد فلو هته ثم قال انكحى اسامة بن زيد ففكحته  
 فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها انها طلقها زوجهما في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان انفق عليها نفقة  
 دون ذلك مرات ذلك قالت والله لا علم من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت له نفقة اخذت الذي يصلحني وان لو يكن له نفقة  
 لو اخذ منه شيئا لكانت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل الله عليه وسلم نفقة لك ولا سكنى وفي صحيحه ايضا عنها ان ابا حفص بن المغيرة  
 المخزومي طلقها اثنتا عشرة اطلق الى اليمن فقال لها اهل ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلموا في بيت ميمونة فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته اثنتا عشرة ففعل الله عليه وسلم نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها  
 العدة وارسل اليها ان لا تسبقيني بنفسك وامرها ان تنتقل الى ام شريك ثم ارسل اليها ان ام شريك ياتيها المهاجرون الاولون فانطلق  
 الى ابن ام مكتوم فانك اذ وضعت فخارك لوريك فانطلقت اليه فلما انقضت عدتها انكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد  
 بن حارثة وفي صحيحه ايضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان ابا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن ابي طالب رضي الله  
 عنه فارسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقه كانت بقيت من تطليقها وامر لها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة بن نفقة  
 فقال لها والله مالك نفقة الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لا نفقة لك فاستاذنته فاستأذن  
 فاذن لها فقالت اين يا رسول الله قال الى ابن ام مكتوم وكان اعشى تضع ثيابها عند ولا يراها فلما مضت عدتها انكحها النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم اسامة بن زيد فارسل اليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحذته به فقال مروان لو نسمع هذا الحديث الا من  
 امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة رضي الله عنها حين بلغها قول مروان بيني وبينك القرآن قال الله عز وجل  
 ولا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مثبتة الى قوله لا تذكروني كعلل الله فحدثت بعد ذلك امرأته قالت هذا  
 لم يكن له مرجعة فأتى امرئته بعد ذلك فكيف تقولون لا نفقة لها اذ لو تكن حاملا فعلت م تحبسوها وروى ابو داود في هذا الحديث  
 بالسند مسلم عقيد بن عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وفي صحيحه ايضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليها فقالت طلقها زوجهما بالبتة فحاجمتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلو يجعل لي سكنى ولا نفقة وامرني

ان اعتد عند ابن ام مكتوم وفي صحيحه عن ابي بكر بن ابي انجم العدي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول طلقها زوجها ثلث فاجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اطلقت فاذني في ذنته فخطبها معاوية و اوجهم واسلمة بن زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما معاوية فزجل قديلا مال له اما اوجهم فزجل ضارب للنساء ولكن اسامة بن زيد فقالت بئس لك هذا اسلمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك فزوجته فاغتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها قالت ارسل الى زوجي ابو عمرو بن حفص بن المغيرة عياش بن ابي ربيعة بطلاقي فارسل معي خمسة اصم عمرو خمسة اصم شعير فقلت مالي نفقة الا هذا ولا اعتد في منزلكم قال لا فشدت على ثماثي اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كوطقتك قلت ثلثا قال صدق ليس لك نفقة ولكن اعتدي في بيت ابن عمك ابن مكتوم فانه ضرب البصر تضعين ثوبك عندك فاذا انقضت عدتك فاذني وروى النسائي في سننه هذا الحديث بطريقه والفاظه وفي بعضها باسناد صحيح لا مطعن فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها الرجعة ورواه الدارقطني وقال فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة واما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وروى النسائي ايضا هذا اللفظ واسنادهما صحيح **ذكر موافقة هذا الحكم** لكتاب الله عز وجل قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلهن واحصوا الوعدة واتقوا الله ربكم لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بقاضية منيته وتلك حلال الله ومن يتعد حلاله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشبهوا ذوى عدل منكم واقبلوا الشهاده لله الى قوله قد جعل الله لكل شئ قدرا فامر الله سبحانه الزوج الذين لهم عند بلوغ الاجل الامساك والتسريح بان لا يخرجوا زوجاتهم من بيوتهن امرنا واجهم ان لا يخرجن فدل على جواز اخراجه من ليس زوجها امساكها بعد الطلاق فانه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات احكاما متلازمة لا ينفك بعضها عن بعضها ان الزوج لا يخرج جوهته من بيوتهن والثاني انهن لا يخرجن من بيوت امرؤاجهن والثالث ان الزوج اجمن امساكهن بالمعروف قبل انقضاء الاجل وترك الامساك فيسرحوهن باحسان فالاربع اشهاد ذوى عدل هو اشهاد على الرجعة اما وجوبا واما استحبابا واما سبحانه الى حكمه ذلك وانه في الرجعات خاصة بقوله لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا الذي يزوجي حاله ظاهرا هو المرجعة هكذا قال السلفه من بعدهم قال ابن ابي شيبة حدثنا ابو معاوية عن داود الاودي عن الشعبي لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال لعلك تندم فيكون لك سبيل الى الرجعة وقال الضحاك لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال لعله ان يرابعها في العداو قاله عطاء وقتادة واحسن قد تقدم قول فاطمة بنت قيس اي امر يحدث بعد الثلث فهذا يدل على ان الطلاق المذكور هو الرجعة الذي ثبتت فيه هذه الاحكام وان حكمه احكام الكمين ارجو الراحمين اقتضته لعل الزوج ان يندم ويحول الشر الذي نزعته الشيطان بينهما فتتبعه نفسه فيراجعها كما قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لو ان الناس اخذوا بامر الله في الطلاق ما تتبع رجل نفسه امرأة يطلقها ابدا ثم ذكر سبحانه الامهاسكان هؤلاء المطلقات فقال امسكوهن من حيث سكتن من وجده فالفهمان كلهما متقد مفسرها واحكامها كلها متلازمة وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم اما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها نفقة مستفاد من كتاب الله عز وجل ومفسر له وبينا ان المراد المتكلم به منه فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكتب له من وجوب الميزان الصحيح العادل معهما أيضا لا يخالفهما فان النفقة انما تكون للزوجة فاذا بان منه صارت اجنبية حكمها  
حكم سائر الاجنبيات ولو يبق الا مجرد اعتدال دها منه وذلك لا يوجب لها نفقة كالملوطة وبشبهة اوزنا لان النفقة انما تجب بمقابلة  
التمكن من الاستمتاع وهذا لا يمكن استمتاعه بها بعد بينوتها لان النفقة لو وجبت لها عليه لاجل عدتها لوجب للمنفق عنها من ماله  
ولا فرق بينهما البتة فان كل احد منهما قد بان عنه وهي معتدة منه قد تعذر منهما الاستمتاع ولاها لوجب لها السكنى لوجب لها  
النفقة كما يقوله من يوجبها فاما ان يجب لها السكنى دون النفقة فالنص القياس يدفعه وهذا قول عبد الله بن عباس اصحابه جابر  
ابن عبد الله وفاطمة بنت قيس احدي فقرهما نساء الصحابة وكانت فاطمة تناظر عليه به يقول احمد بن حنبل واصحابه اسحق بن راهويه و  
اصحابه وداود بن علي اصحابه سائر اهل الحديث والفقهاء في هذه المسألة ثلثة اقوال هي ثلث روايات عن احمد احدى هاتين الروايتين  
لها النفقة والسكنى وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود فقهما الكوفة رضي الله عنهم والثالث ان لها السكنى دون النفقة وهذا مذهب  
اهل المدينة وبه يقول مالك والثنا في **ذكر المطاع** عن القحطاني بها على حديث فاطمة بنت قيس قديما وحديثا قالوا لها طعن امير المؤمنين  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى مسلم في صحيحه عن ابي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالساً في المسجد الاكظم فمعنى الشعبي فحدث  
الشعبي بن جندب فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل لها سكنى لان نفقة ثم اخذ الاسود كفاً من حصي فخصبه به فقال  
ويلك تحدث به مثل هذا قال عمر رضي الله عنه لا تترك كتاباً لله وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم لعل امرأته لا يدري حفظت ام نسيت لها  
السكنى والنفقة قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن الا ان يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة قالوا فهاذا عمر يخرج بران سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان لها النفقة والسكنى ولا ريب ان هذا مرفوع فان الصحابي اذا قال من السنة كذا كان مرفوعاً فكيف اذا قال من سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اذا كان القائل عمر بن الخطاب اذا تعارضت رواية عمر بن زيار فاطمة فرواية عمر بن الاسود لمعاً ظاهر القرآن  
كما سند ذكره قال سعيد بن منصور حدثنا ابو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب اذا ذكر عنده حديث فاطمة  
بنت قيس قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة **ذكر** طعن عائشة رضي الله عنها في خبر فاطمة بنت قيس في الصحيحين من حديث هشام  
ابن عروة عن ابيه قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فاخرجها من عنده فعاث لك عليهم عروة فقالوا  
ان فاطمة قد خرجت قال عروة فأتيت عائشة فاخبرتها بذلك فقالت ما بفاطمة بنت قيس خيالي تذكر هذا الحديث وقال البخاري فاستأجرها  
عبد الرحمن فارسلت عائشة الى مروان وهو امير المدينة اتق الله وارحمها الى بيتها قال مروان ان عبد الرحمن بن الحكم غلبني قال وما  
بلغك شأن فاطمة بنت قيس قلت لا يعرفك ان تذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك شرف فحسبك ما بين هذين من الشر ومعتك  
ان كان خرب ففاطمة لما يقال من شركان في لسانها فكيفيك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأته من الشر وفي الصحيحين عن عروة  
انه قال لعائشة رضي الله عنها الوتر الى فلانة بنت الحكم طلقها وزوجها البتة فخرجت فقالت بشئ ما صنعت فقلت لم تسمعي الى قول  
فاطمة فقالت اما انه لا خير لها في ذلك وفي حديث لقاسم عن عائشة رضي الله عنها معنى قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيح البخاري  
عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لفاطمة الا تنقني الله تعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيحه ايضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت ان  
فاطمة كانت في مكان وحش فخنيف على ناحيتها فلذلك ارخص النبي صلى الله عليه وسلم لها وقال عبد الزراق عن ابن ابي شيحة اخبرني عن  
ابن شهاب عن عروة ان عائشة رضي الله عنها انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس تعني انتقال المطلقة ثلثاً وذكر القاضى اممعيلاً انها نصرت على

حدثني أبي عن هارون عن محمد بن اسحق قال احسبه عن محمد بن ابراهيم ان عائشة رضي الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس انما  
 اخبرك هذا للسكان **ذكر** طعن اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابنه حبه على حديث فاطمة روى عبد الله بن  
 صالح كاتب الليث قال حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هجر عن ابن سلمة بن عبد الرحمن قال كان محمد بن اسامة بن زيد  
 يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يعني من اتقاها في عداها ما كان في يده **ذكر** طعن مروان على حديث فاطمة روى  
 مسلم في صحيحه من حديث الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا انه حدث به مروان فقال مروان لو سمع هذا  
 الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها **ذكر** طعن سعيد بن المسيب روى ابو داود في سننه من حديث يمين بن  
 مهران قال قدمت المدينة فذهبت الى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد تلك امرأة  
 قتلت الناس انما كانت امرأة لينة فوضعت على يدي ابن ام مكتوم **ذكر** طعن سليمان بن يسار روى ابو داود في سننه ايضا قال في  
 خروج فاطمة انما كان من سوء الخلق **ذكر** طعن الاسود بن يزيد تقدم حديث مسلمان الشعبي حديث فاطمة فاخذ الاسود  
 كفا من حصاه فحصبه وقال بلك تحارث مثل هذا وقال للنسائي ويلك لو تفقي بمثل هذا قال عمر لها ان جئت بشاهدين يشهدان  
 انما سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم والا لوانت كتابي انك لمرأة **ذكر** طعن ابن سلمة بن عبد الرحمن قال الليث حدثني عقيل  
 عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال فانك لو الناس عليها ما كانت تحارث من خروجي اقبل ان تحلقوا  
 وقد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر في بحال النفقة والسكنى فوى حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان انه اخبر ابراهيم النخعي بحديث  
 الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم ان عمر اخبر يقولها فقال لسنا بترك اية من كتاب الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم لقل امرأة  
 لعلها اومت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ذكره ابو محمد في المحلى فهذا نص صحيح يجب تقديمه على حديث  
 فاطمة بحالة رايه وترك انكار الصحابة عليه موافقه لكتاب الله **ذكر** الاجوبة عن هذا الموضع وبين ان بطلانها لا يصلحها  
 اربعة احدها ان راوية امرأة لو تات بشاهدين يتابعانها على حديثها الثاني ان رايتها تضمنت مخالفة القرآن الثالث ان خروجها  
 من المنزل لو كان لا حق لها في السكنى بل اذا اهل زوجها بالسكنى الرابع معارضة رايتها برواية عمر بن الخطاب امير المؤمنين و  
 نحن نبين ما في كل واحد من هذه الامور الاربعة بحول الله وقوته هذا مع ان في بعضها من لا نقطع وفي بعضها من الضعفاء في بعضها  
 من البطلان ما سننبه عليه بعضها صحيح عن نسب له بلا شك **فاما** الموضع الاول هو كون الراوى امرأة فطعن باطل لا شك  
 والعلماء قاطبة على خلافه والمجتبى بهذا من اتباع الائمة اول مبطلة له مخالف له فانهم لا يختلفون في ان السنن تؤخذ عن المرأة ولو اخذ  
 عن الرجل هذا وكومن سنة تلقاها الائمة بالقبول عن امرأة من الصحابة وهذه مسانيد نساء الصحابة يلبس للناس لا تشاء ان ترى  
 فيها سنة تفردت بها امرأة فمنه لا رايتها فاذنب فاطمة بنت قيس ونساء العالمين قلنا هذا للناس بحديث فاطمة بنت مالك بن  
 مسنان اخبرني سعيد بن مسعود في اعتلاد المتوفى عنها في بيت زوجها وليس فاطمة بدونها علما وجماله وثقة وامانة بل هي فقهها بالاشتراك فان  
 فوعة لا تعرف الا في هذا الخبر وما شجرة فاطمة ودعاؤها من نازعها من الصحابة الى كتاب الله ومناظرتها على ذلك فلمر مشهور كانت  
 لسعد بن مسعود المناظرة ممن خالفها كما مضى تقريرة وقلنا كان الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الشيء فتروى لهما على مهابات المؤمنين  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فياخذون به يرجعون اليه ويترك ما عندهم لهما فافضل فاطمة بنت قيس لو كنهن ازواجه رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأما فقه من المهاجرات الأول قد رضيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كحبة في ابن حبه أسامة بن زيد وكان الذي  
خطبها له وادشت ان تعرف مقدار حفظها وعلمها فأعزها من حديث الرجال الطويل الذي حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
المنبر فوعته فاطمة وحفظته وادته كما سمعته ولم ينكره عليهما أحد من طوله وغرائب فكيف بقصة جرت لها وهي سبيلها وأما حمت فيهما  
حكوا فيا بكلمتين هي لا نفقة ولا سكنى والعادة واجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمال النسيان فيه أمر مشترك بينهم ما وبين من أنكر عليهما  
فهذا عمر رضي الله عنه قد نسي تيمم الجنب في ذكره علم من يأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما أبا التيمم من الجناية فلزيد كره عمر وأقام على  
أن الجنب لا يصلح حتى يجالها ما ونسى رضي الله عنه قوله تعالى وإن أردتم استبدال زوجكم مكان زووجه وإنتبوا أخذ منكم زيناً فلا تأخذوا  
منه شيئاً حتى ذكره به امرأة فرجها إلى قولها ونسى قوله إنك ميت وأنتم ميتون حتى ذكره فان كان جواز النسيان على الواوي يوجب سقوط  
روايته سقطت رواية عمر التي عارضتها بخبر فاطمة وإن كان لا توجب سقوط روايته بطلت المعارضة بذلك فهي باطلة على المتقدمين  
ولو ردت السنن بمثل هذا لوثق بإيدي الأئمة منها إلا اليسير فكيف يعارض خبر فاطمة ويضع فيه بمثل هذا من يرى قبول خبر الواحد  
العدل لا يشترط للرواية نصاً بأمر رضي الله عنه أصابه في مثل هذا ما أصابه في خبر أبي موسى في الاستيلاء حين شهد له أبو سعيد  
ورد خبر المغيرة بن شعبه في ما لاصل المرأة حتى شهد له محمد بن سمية وهذا كان تنبيهاً منه رضي الله عنه حتى لا يكبل الناس الصغيب والذلول  
في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقد قبل خبر الضحاک بن سفيان الكلابي حله وهو أعرابي قبل لعائشة عدة أخبار  
تفردت بها وبأبجاءة فلا يقول أحداً أنه لا يقبل قول الواوي الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان لا سيما إن كان من الصحابة رضي الله عنهم  
اجمعين **فصل** وأما المطعن الثاني وهو أن روايته مخالفة للقرآن فيجب بحجابه مجمل ومفصل أما المجمل فنقول لو كانت مخالفة كما ذكره  
لكانت مخالفة لعمومه فيكون تخصيصاً للعام فحكمها حكم تخصيص قوله يؤصليكم الله في ذكركم بالكا فرو الرقيق والقاتل تخصيص قوله  
وأصل لكم ما وراء ذلك كونه يتبرأ من الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ونظائره فان القرآن لو يخص المأثرتين بالتحريم ولا يخرج غيرها  
تسكن من حيث يسكن زوجها بل ما أن يعمرها ويعمر الرجعية وأما أن يخص الرجعية فان عمر النوعين فأحدثت تخصيصاً لعمومه وإن خص  
الرجعيات هو الصواب للسياق الذي من تدبره وقام له قطع بأنه في الرجعيات من عدة أوجه فالأشرف إليها فأحدثت ليس مخالفاً للكتاب  
بل موافقاً له ولو ذكرنا المؤمنين رضي الله عنه ذلك لكان أول الجمع اليان الرجل كما يدل عن النص يدل عن ثلاثة سياقات ما يقترون بمائتين  
المراذمة وكثيراً ما يدل عن قول الواقعة المعينة تحت النص العام وأما ما ذكره في كثير جداً والتفتن له من الفهم الذي يوجب الله  
من يشاء من عبادي ولقد كان أحد المؤمنين عمر رضي الله عنه من ذلك بالمنزلة التي لا يجمل ولا تسوقها عبارة غير أن النسيان الذي هو علة  
الاستيلاء فأنما الفاضل العالم من إذا ذكره ذكره رجوع في حديث فاطمة رضي الله عنها مع كتاب الله على ثلاثة أطباق لا يخرج عن أحد منها ما أن يكون  
تخصيصاً عاماً الثاني أن يكون بياناً لما لا يريد به وموافقاً لما ارشاد إليه سياقه وتقليل  
وتنبه به وهذا هو الصواب فهو أن موافق له لا يخالف هكذا ينبغي قطعاً ومعاذ الله أن يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخالف كتاب الله  
أو يعارضه قد أنكر الأئمة أحمد هذا عن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب الله إيجاب السكنى والنفقة المطلقة ثلاثاً وأنكره قبله الفقهاء  
الفاضلة فاطمة وقالت بيني وبينكم كتاب الله قال الله تعالى لا يدري عمل الله يحدث بعد ذلك ما رواه امرئيات بعد الثلث وقد تقدم  
قوله إذا بلغن أجلهن فأمسكنوهن يشهد بان الآيات كلها في الرجعيات وأما المطعن الثالث وهو أن خروجها لم يكن إلا من

لسانها ما أبرد من قلوب ما أسمى فان المرأة من خيار الصحابة رضي الله عنهم وفضلاتهم من المهاجرات الأول من لا يحملها رقة الدين وقلة التقوى على فحش وجب إخراجها من دارها وان يمنح حقها الذي جعله الله لها ونهى عن ضاعتها **فيا عجبا** كيف لو ينزلها النبي صلى الله عليه وسلم هذا الفحش فيقول لها اتقي الله كفى لسانك عن ذم أهل زوجك ولست تقي في مسكنك وكيف يعدل عن هذا إلى قوله لا نفقة لك ولا سكنى إلى قوله إنما للسكنى والنفقة للمرأة إذا كان زوجها عليها رجعة **فيا عجبا** كيف يترك هذا المانع الصريح الذي خرج من بين شفق النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم بأمرهم لم يعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة ولا أشد اليأس عليه هذا من حال البين ثم لو كانت فاحشة السان قد أعادها الله من ذلك لقال لها النبي صلى الله عليه وسلم سمعت اطاعتك كفى لسانك حتى تقضى عدتك وكان من دونها تسعة ويطيح لئلا يخرج من نسكته **فصل** وأما المطعن الرابع وهو معارضة روايته بأرواية عمر رضي الله عنه فهذا المعاد قد ورد من محمد بن أحمد ما أقوله لا بد في كتاب بنو أوسنة نبينا وان هذا من حكم المرفوع الثاني قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ونحن نقول قد أعاد الله أمير المؤمنين من هذا الكلام الباطل الذي لا يصح عنه أبدا قال لا م احتمال لا يصح ذلك عن عمر قال أبو الحسن الدارقطني بل السنة بيد فاطمة بنت قيس قطعا ومن له المأم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد شهادة الله أنه لو يكن عند عمر رضي الله عنه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المطلقة ثلثا السكنى والنفقة وعمر كان اتقى الله وأحرص على تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون هذه السنة عنده ثولا يروها أصلا ولا يبينها ويبلغها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما حديث حماد عن حماد عن إبراهيم عن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة فحين فشهد بالله شهادة نساء عنهما إذا القينا لا ان هذا كذب على عمر كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان لا يحمل الانسان فوط الانصاف للذهاب التعصب لها على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب البحت فلو يكون هذا عند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم سخرست فاطمة وذووها ولو يتدركها ولا دعت فاطمة إلى المناظرة ولا احتج بها إلى إخراجها لا بد لسانها ولها فافات هذا الحديث ائمة الحديث والمصنفين في السنن الأحكام المنتصرون للسنن فقط المذهب لا لوجله هذا قبل ان نصل إلى إبراهيم لو قد وصلنا الحديث إلى إبراهيم لا نقطع فخاعه فان إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر ثنتين فان كان محمد أخبر إبراهيم عن عمر حسنابه الظن كان قد جرى له قول عمر بالمعنى وظن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حكى بثبوت النفقة والسكنى للمطلقة حتى قال عمر لا بد في كتابنا القول امرأة فقد يكون الرجل صالحا وقد يكون مغفلا ليس تحمل الحديث وحفظه وروايته من شأنه وبالله التوفيق **وقل** تناظر في هذه المسألة يمون بن مهران وسعيد بن المسيب فذكر له يمون خبر فاطمة فقال سعيد تلك امرأة فتنت الناس فقال له يمون لئن كانت لما أخذت بما افتأها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتنت الناس ان لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة معارفنا الحرم الناس عليه ليس لها عليه رجعة ولا بينهما ميراث انتهى لا يعلم احد من الفقهاء رحمه الله تعالى الا وقد أجمعت بحديث فاطمة بنت قيس هذا واخذ به في بعض الأحكام ما لك والشافعي وجمهور الأمة يحتجون به في سقوط نفقة المبتوتة إذا كانت حائلا والشافعي نفسه اجمعه به على جوارجهم الثلث لان في بعض الفاظه فطلقني ثلثا قد بينا أنه إنما أطلقها آخر ثلث كما أخبرت به عن نفسها واحتج به من يردى جواز نظر المرأة إلى الرجال واحتج به الأئمة كلهم على جواز خطبة الرجل على خطبة غيره فإذا لو تكن المرأة قد سكنت إلى الخاطبة الأولى احتج به على جواز بيان ما في الرجل إذا كان على وجه النصيحة لمن استشاره ان يزوجه





وروي النسائي من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدل بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلاهلك  
 فان فضل عن اهلك شئ فلزدي قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك فهلكا وهكذا وهذا كله تفسير لقوله تعالى **وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا**  
**بِهِ شَيْئًا** ويا اولاد الدين احسانا ويزدي القرني وقوله تعالى **وَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ** فجعل سبحانه حق ذى القرني على حق الوالدين كما جعله  
 النبي صلى الله عليه وسلم سواسا عيسوا واخلبر سبحانه ان لذي القرنا حقا على قرابته وامر باتيانها اياها فان لم يكن ذلك حق للنفقة فلا تكسر  
 اى حق هو وامر تعالى بالاحسان الى ذى القرني من اعظم الاساءة ان يراه يموت جوعا وعرا وهو قادر على سد خلته ستحورته ولا  
 يطعمه لقمه ولا يستقر له عورة الا يان يقرضه ذلك في خدمته وهذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم مطابق لكتاب الله تعالى حيث يقول  
**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ** لمن اراد ان يترى الرضا علة وعلى المولود كبره ففهم وكسوهن بالمعروف لا تكلفنفس  
 الا لضعفها لا تضاعرا والدة يولدها ولا مولود له يولد به وعلى الوارث مثل ذلك فوجب سبحانه وتعالى على الوارث مثل ما وجب على المولود  
 وبمثل هذا الحكم امد المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى سفيان بن عيينة عن ابيه جريح عن عمرو بن شعيب عن سعيد  
 المسيبي عن عمر رضي الله عنه حبس عصبة صبي على ان ينفقوا عليه الرجال من النساء وقال عبد الرزاق ابنا ابن جرير اخبرني عمر  
 بن شعيب ان ابن المسيب اخبره ان عمر بن الخطاب قف بنى عمر بن نفوس بنى عمه كلاله بالنفقة عليه مثل العاقلة فقالوا لاه فقال ولو  
 وقوفهم بالنفقة عليه كهيأة العقل قال ابن المديني قوله لو اوى لولو يكن لها مال ذكر ابن ابي شيبة عن ابن خالدا الاحمر عن جابر عن عمرو بن  
 سعيد بن المسيب قال جاء على يقيم الى عمر بن الخطاب فقال انفق عليه فقال لو اجد الا اقصى عشرين سنة ففرضت عليه ثم حكموا بمثل ذلك  
 ايضا يزيد بن ثابت قال ابن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن بن مطرف عن اسمعيل عن الحسن بن زيد بن ثابت  
 قال اذا كان ام وعم فعلى الام بقدر ما راتها وعلى العم بقدر ما راثه ولا يعرف لعمر بن زيد مخالفة في الصحابة البتة وقال ابن جرير قلت لعطاء  
 وعلى الوارث مثل ذلك قال على ورثة البيت ان ينفقوا عليه كما يورثون فقلت له ايحسب ان المولود ان لم يكن للمولود مال قال فتدعه بموت  
 وقال الحسن بن علي الوارث مثل ذلك قال على الرجل الذي يرث ان ينفق عليه حتى يستغنى بهذا فسر الآية جمهور السلف ثم قتادة وجابر  
 والضحاك بن زيد بن اسلم وشريح القاضي قبيصة بن ذؤيب عبد الله بن عتبة بن مسعود وابراهيم النخعي والشعبي اصحاب ابن  
 مسعود ومن بعدهم سفيان الثوري عبد الرزاق وابو حنيفة واصحابه ومن بعدهم الامام احمد واسحق وداود واصحابهم وقد  
 اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على عدة اقول **احد** انه لا يجبر احد على نفقة احد من اقاربه وانما ذلك بوصول  
 وهذا مذهب يرمى الى الشعبي قال عبد بن حميد الكشي ثنا قبيصة عن سفيان الثوري عن اشعث بن شعيب عن الشعبي قال ما رأيت احدا  
 اجبر احدا على احد يعنى على نفقته وفي ثبات هذا المذهب بهذا الكلام نظر الشعبي افقه من هذا والظاهر انه اراد ان الناس كانوا  
 اتقى الله من ان يحتاج الغيران يجبروا الحاكم على اتفاق على قريبه المحتاج فكان الناس يكتفون بما يجاب للمشرع عن ايجاب الحاكم  
**اجبار المذهب الثاني** انه يجبر عليه النفقة على ابيه الا دنى امه التي ولدته خاصة فهذان لا يوان يجبر المذكور الا دنى من  
 الولد على النفقة عليهما اذا كانا فقيرين فاما نفقة الاولاد فالرجل يجبر على نفقة ابنه الا دنى حتى يبلغ فقط وعلى نفقة بناته الدنيا  
 حتى تزوج ولا يجبر على نفقة ابن ابنة ولا بنت ابنة وان سفلوا ولا تجبر الام على نفقة ابنتها وابنتها ولو كانا في غاية الحاجة والافقر غلبة  
 النقص ولا تجبر على احد النفقة على ابن ابنة ولا جدة ولا اخوة ولا عم ولا عمة ولا خال ولا خالة ولا احد من اقارب البتة سوا من ذكرنا

وتجب النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا مذاهب مالك وهو اخص المذاهب في النفقات  
**المذهب الثالث** انه تجب نفقة عموى النسب خاصة دون من عداهم مع اتفاق الدين يسار المنفق وقدرته وحاجة المنفق  
 عليه عجزه عن الكسب بغير اوجنوز او زمانه ان كان من العمود الاسفل وان كان من العمود الاعلى فهل يشترط عجزه عن الكسب على  
 قولين منهم من طرد القولين ايضا في العمود الاسفل اذا بلغ الولد صحبا اسقطت نفقته ذكر اكان او انثى وهذا مذهب المشافعي وهو اوسع  
 من مذهب مالك **المذهب الرابع** ان النفقة تجب على كل ذي رحم محرم لذى رحمه فان من الاولاد واولادهم والاباء والاجداد وحيث  
 نفقته مع اتحاد الدين واختلافه وان كان من غيرهم ولو تجب الامم اتحاد الدين فلا تجب على المسلمان ينفق على ذي رحمه الكافر فاما  
 تجب النفقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه فان كان صغيرا اعتير فقره فقط وان كان كبيرا فان كان انثى فذلك وان كان  
 ذكرا فلا بد مع فقره من عجزه او زمانه فان كان صحبا بصيرا او تجب نفقته وهي مرتبة عنده على الميراث الا في نفقة الولد فاذا عجز ابوه  
 خاصة على المشهور من مذهبه وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤي انها على ابويه بقدر حيلهما ثم اطرقت لقياسي هذا مذهب حنيفة  
 وهو اوسع من مذهب المشافعي **المذهب الخامس** ان القريبان كان من عموى النسب جبت نفقته مطلقا سواء كان  
 وارثا او غير وارث وهل يشترط اتحاد الدين بينهما على رأيين وعنه رواية اخرى انه لا تجب نفقته الا بشروط ان يرثه بقرض او تعصيب  
 كسائر الكافرين ان كان من غيرهم والنسب جبت نفقته بشرط ان يكون بينه وبينهم توارث وهل يشترط ان يكون التوارث من الجاهلين  
 او يكتفي ان يكون من احداهما على رأيين وهل يشترط ثبوت التوارث في الحال او ان يكون من اهل الميراث في الجملة على رأيين فان كان  
 الاقاوي من ذوي الارحام الذين لا يرثون فلا نفقة له على المنصوص عنه وخرج بعض اصحابه بوجوبها عليهم من مذهبه من توارثهم  
 ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة الا في عموى النسب في احدى الروايتين فان كان الميراث  
 بغير القرابة كالاولاد وجبت النفقة به في ظاهر مذهبه على الوارث دون المورث واذا الزمت نفقة رجل زوجته نفقة زوجته في  
 ظاهر مذهبه عندنا لا لزومه عنه يلزمه في عموى النسب خاصة دون ما عداهم وعنه يلزمه لزوجة الاب خاصة ويلزمه اعفاف  
 عموى نسبه بقرض او تسدا اذا طلبوا ذلك قال القاضي ابو يعلى كذلك يجزى في كل من زومت نفقته ابن اخ او عم او غيرها يلزمه  
 اعفافه لان احمد رحمه الله قد نص في العبد يلزمه ان يزوجه اذا طلب لك والاييم عليه اذا الزمه اعفاف رجل لزمه نفقة زوجته  
 لانه لا يمكن من الاعفاف الا بذلك وهذا غير المسألة المتقدمة وهو وجوب الاتفاق على زوجة المنفق عليه لانه ما اخذ ذلك  
 ما اخذ هذا مذهب الامام احمد وهو اوسع من مذهب ابى حنيفة وان كان مذهب ابى حنيفة رحمه الله اوسع منه من جهة اخرى  
 حيث يوجب النفقة على ذوى الارحام هو الصحيح في الدليل هو الذي يقتضيه اصول احمد فتوضعه قواعد الشرع وصلة الرحم التي امر الله  
 ان توصل وحرم ажنة على كل قاطع رحم فالنفقة تستحق شيأين بالميراث بكتاب الله وبالرحم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقد تقدم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس عصابة صبي ان ينفقوا عليه كانوا ابني عمه وتقدم قول زيد بن ثابت اذا كان جموام  
 فعلى العبد ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها فانه لا يخالف لهما من الصحابة البتة وهو قول جمهور السلف وعليه يدل قوله تعالى وان  
 ذا القرنى حق وقوله تعالى وبالوالدين احسانا فاذى القرنى وقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم العطية للاقارب صرح بانسابهم  
 فقال لعنتك واخاك ثم ادناك فادناك حق واجب رحم موصول **فان قيل** الميراث بكتاب الله والصلة بغير الكتاب فلو قيل يرد هذا لانه

سبحانه امر به وسعاً حقا واصنافه اليه بقوله حقه واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حق وأنه واجب بعض هذا ينادى على الوجوب  
**عائز فان قيل** المراد بحقه ترك قطيعته فالجواب من **محمد بن احمد** ان يقال فاي قطيعه اعظم من ان يراه يتلذذ جوعاً  
 وعطشاً وينادي غايه الاذى بالحرق والبرد ولا يطعمه لقمة ولا يسقيه جرعة ولا يلبسوه ما يستر عورته ويقويه الحرق والبرد ويسكنه  
 تحت سقف يظله هذا هو اخوة وابن امه وابيه او عمه صنوابيه او خالته التي هي امه وانما تجب عليه من ذلك ما تجب له للاجنب  
 البعيد بان يعارضه على ذلك في الزمة الى ان يوسر ثم يسترجع به عليه هلامه كونه في غاية اليسار والجدة وسعة الاموال فان  
 لو تكن هذه قطيعه فاننا لا ندري ما هي القطيعه المحرمة والصله التي امر الله بها وحرم أئمتنا على قاطعها **الوجه الثاني** ان يقال  
 فما هذه الصلة الواجبة التي تادب عليها النصوص بالعت في ايجابها وذمت قاطعها فاي قدر زائد فيها على حق الاجنبى حتى تعقله  
 القلوب تخبر به الالسنه وتعمل بالجوارح هو السلام عليه ذالقية عيادته اذ امر من تشميته اذ اعطش اجابته اذ ادعاه وانكم  
 لا توجبون شيئاً من ذلك الا ما تجب نظيره للاجنبى على الاجنبى ان كانت هذه الصلة ترك ضربه وسببه واذاه والاضرار به ونحو  
 ذلك فهذا حق تجب لكل مسلم على كل مسلم بل للذي البعيد على المسلم فما خصوصية صلة الرحم الواجبة ولهذا كان بعض فضلاء المسلمين  
 يقول عنا في ان اعرف صلة الرحم الواجبة ولما اورد الناس هذا على اصحابنا لك وقالوا لهم ما معنى صلة الرحم عندكم كصفت بعضهم في  
 صلة الرحم كما يكثر واستوعب فيه من الآثار المرفوعة والموقوفة وذو كرجس الصلة واذا عاها واقسامها ومعه هذا فلم يتخلص من  
 هذا الا لزام فان الصلة معروفة يعرفها الخاص العام والافرن فيها اشهر من العلم ولكن ما الصلة التي تختص بها الرحم تجب له لرحمه  
 ولا يشترك فيها اجنبى فلا يمكن ان تعينوا وجوب شيء الا وكانت النفقة اوجب منه ولا يمكن ان تذكر ما سقط الوجوب النفقة الا وكان  
 ما عداها اولى بالسقوط منه النبي صلى الله عليه وسلم قد قرن حق الاخ والاخت بالاب الام فقال مك وبالك واختك واخاك ثم اذناك  
 فاذناك فما الذي نسخ هذا وما الذي جعل اوله للوجوب اخرى للاستحياء اذ عرف هذا فليس من بر الوالدين ان يدع الرجل اباه يكنس  
 الكنيف يكارى على الكبد ويوقد في نون اسحام ويحمل للناس على رأسه ما يتفوت بالجرته وهو في غاية الغنى واليسار وسعت ذات اليد  
 ليس من بر امه ان يدعها تحلم الناس تغسل ثيابهم تسقى لهم الماء ونحو ذلك ولا يصونها بما ينفعه بها ويقول لا بان مكسباً  
 صحيحاً ان ليسا بزمنين لا اسمين فيا لله العجب ابن شرط الله ورسوله في بر الوالدين وصلة الرحم ان يكون احدهم زماً او اعمى ليست  
 صلة الرحم لا بر الوالدين فتعزل الله عنها ولا تعزلها عنه فاباه التوفيق **ذكر** حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة وما يحرم بها وما لا يحرم  
 وحكمه في القدر المحرم منها وحكمه في ارضاع الكبير هل له تاثير ام لا ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وثبت فيما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد على ابنة حرة  
 فقال لها لا تحلى لي انها ابنة اخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ثبت فيما انه قال لعائشة ايذني لا فله اخي  
 ابنا لعيسى فانهما وكانت امرأته ارضعت عائشة وبهذا الجواب ابن عباس لما سئل عن رجل له جارتان ارضعتا محلهما جارية و  
 الاخرى غلاما يحمل للغلام ان يتزوج الجارية قال لا للقاهر واحل ثبت في صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 المصة ولا المصتان في ثرية لا تحرم الاملاحة والاملاجاتان في لفظه ان رجلاً قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا  
 ثبت في صحيحه ايضا عن عائشة قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومت يحرم من ثم نحن نحن نحن معلومت فتوفي رسول الله



من اخوته واخواته فيباح لاحيه نكاح من ارضعت اخاه وبناتها وامها بناتها وبنيها وكذلك لا ينكحوا ام الطفل من الرضاع وامها بناتها واخواتها وبناتها وان ينكحوا امهات صاحب اللبن اخواته وبناته اذ نظير هذا من النسب حلال فلاخ من الابان يتزوج اخيه من الام ولا اخ من الام ان ينكح اخيه من الاب كذلك ينكح الرجل ام ابنه من النسب اختها وامها وبناتها فانما حرمتا بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه ام امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وامرأة ابنه من الرضاعة او يحرم الجمع بين الاختين من الرضاعة او بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من الرضاعة فحرمت لائمة الاربعة واتباعهم وتوقف فيه شيخنا وقال ان كان قد قال احد بعدم التحريم فهو اقوى **قال** المحرمون تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فاجرى الرضاعة مجرى النسب شبهها به فثبت تنزيل للرضاعة وبن الرضاعة منزلة ولد النسب بيه فما ثبت للنسب من التحريم ثبت للرضاعة فاذا حرمت امرأة الابن ام المرأة وابنتها من النسب حرم من بالرضاعة واذا حرم الجمع بين اختي لنسب حرم بين اختي الرضاعة هذا تقدير احتياجهم على التحريم **قال** شيخ الاسلام الله سبحانه حرم سبعا بالنسب سبعا بالنصهم كذا قال ابن عباس قال معلوم ان تحريم الرضاعة لا يسمى صهرا وانما يحرم منه ما يحرم من النسب النبي صلى الله عليه وسلم قال حرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب لو نقل ما يحرم بالمصاهرة ولا ذكر الله سبحانه في كتابه كما ذكر تحريم الصهر ولا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب الصهر قسم النسب شقيقة قال الله تعالى الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فجعلناهم اقربا للعلاقة بين الناس بالنسب الصهر وما سببا للتحريم والرضاع فرع على النسب لا تعقل مصاهرة الابين الانساب الله تعالى لما حرم الجمع بين الاختين بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لا يفيض الى طيبة الروح المحرمة ومعلوم ان الاختين من الرضاع ليس بينهما رجو محرمة في غير النكاح ولا ريب على ما بيننا من اشوة الرضاع حكم واحد قط غير تحريم احدهما على الآخر فلا يعتق عليه باملاك ولا يرثه ولا يستحق النفقة عليه لا يثبت له عليه لاية النكاح لا الموت لا يعقل عنه ولا يدخل في الوصية والتوفى على قربة وذوى رحمه ولا يحرم التفريق بين الام وولدها الصغير من الرضاعة ويجوز من نسب التفريق بينهما في الملك كما يجوز بينهما في النكاح سواء ولو كان مزارع شيئا من المحرمات بالرضاع لم يعتق عليه بالملك اذا حرمت على الرجل له وبنته واخته وعمته خالته من الرضاعة لو يلزم ان يحرم عليه ام امرأته التي ارضعت امرأته فانه لا نسب بينهما وبينها ولا مصاهرة ولا رضاع والرضاعة اذا جعلت كالنسب في حكمها لا يلزم ان يكون مثله في كل حكم بل ما اختلفا فيه من الاحكام اضعافا اجتماعية منها وقد ثبت جواز الجمع بين اللتين بينهما مصاهرة محرمة كما جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على ابنته من غيرها وان كان بينهما تحريم يمنع جواز نكاح احدهما الاخر لو كان ذكر افهذا نظير الاختين من الرضاعة سواء لان سبب تحريم النكاح بينهما في انفسهما ليس بينهما وبين الاجنبي منهما الذي لا رضاع بينهما وبينهما ولا صهر وهذا مذهب لائمة الاربعة وغيرهم واحتج احمد بان عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة على ابنته ولو ينكر في المصاهرة قال البخاري جمع الحسن بن الحسن بن علي بن بنى عوف في ليلة وجمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على ابنته وقال بن شبرمة لا بأس به وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به وكرهه جابر بن زيد للقطعة وليس فيه تحريم لقوله عز وجل **احل لكم** او **اذل لكم** هذا كلام البخاري في بطلان ثبوت احكام النسب من جهة الاستلزام ثبوتها من كل جهة او من جهة اخرى فلو لا نص النبي صلى الله عليه وسلم على ما

المؤمنين في التحريم والحرمه فقط لا في المحرمية فليس لاحد ان يحتج بهن لا ينظر اليهن بل قدام من الله بالاحتجاج بحرم عليه كما نحن  
 من غير اقاربهن من بينهن بينه رضاع فقال تعالى واذا سألتموهن متاعاً فأنسأ لوهن من ذرأتهن حجاب فهذا الحكم لا يتعدى الى  
 اقاربهن البتة فليس بناتهن اخوات المؤمنين يحرم من على رجالهم ولا بنوهن اخوة لهم يحرم عليهم بناتهن ولا اخواتهن اخواتهن خالات  
 واخوالهن من حلال للمسلمين باتفاق المسلمين قد كانت ام الفضل اخت يمينه زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت العباس  
 وكانت اسماء بنت ابى بكر اخت عايشة تحت الزبير وكانت ام عايشة تحت ابى بكر ام حفصة تحت عمر وليس للرجل ان يزوج امه  
 امه وقد تزوج عبد الله بن عمر واخوته واولاد ابى بكر واولاد ابى سفيان من المؤمنين لو كانوا اخواتهم لم يحزنوا بينكم ومن فلو تشر  
 الحرمه من امهات المؤمنين الى اقاربهن الا ان من ثبوت حكم من احكام النسب بين الامه وبينهن ثبوت خيره من الاحكام وما  
 يدل على ذلك ايضا قوله تعالى في المحرمات وحالا كل لبناتكم الذين من اصا لاكم ومعلوم ان لفظ الابن اذا اطلق لو يدخل فيه ابن الرضاع  
 فكيف اذا قيد بكونه ابن صلب قصداً فخرج ابن التتبي بهذا لا يمنع اخراج ابن الرضاع ويوجب خوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم امر بهالة بنت سهيل ان ترضع سالما مولى ابن حذيفة ليصير محرماً لها فارضعت له بلبن ابى حذيفة وزوجها وصار ابنها محرماً  
 بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا الحكم مختصاً بسالما او عاماً كما قالته ام المؤمنين عايشة فبقى سالما محرماً لها كالمحرماً  
 ارضعت له وصارت امه ولو يصير محرماً لها لكونها امرأة ابيه من الرضاعة فان هذا لا تأثير فيه لرضاعة سهلة له بل لو ارضعت له جارية  
 له او امرأة اخرى صارت سهلة امرأة ابيه وانما التأثير لكونه ولداً لها نفسها وقد علل بهذا في الحديث بنفسه لفظه فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ارضعيه فارضعت خمس رضعات وكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ولا يمكن عوى الاجماع في هذه المسألة ومن ادعاه  
 فهو كاذب فان سعيد بن المسيب ابا سلمة بن عبد الرحمن سليمان بن يسار وعطاء بن يسار ابا قلابة لو كانوا ثبتون التحريم بلبن الفحل  
 وهو مروى عن الزبير وجماعة من الصحابة كما سياتى انشاء الله تعالى كانوا يرون التحريم انما هو من قبل الامهات فقط فهو لا اذا الزوج جعلوا  
 لم ترضع من لبن الفحل دلالة فان لا يحرر مواعليها امرته ولا على الرضيع امرأة الفحل بطريق الاولى فعلى قول هؤلاء فلا يحرم على المرأة ان تزوج  
 من الرضاعة ولا ابنه من الرضاعة **فان قيل** هؤلاء لا يشبهوا النبوة بين المرتضع وبين الفحل فلو ثبتت المصاهرة لانها فرع ثبوت نبوة  
 الرضاع فاذا الوثبت له لو ثبتت فرعها وآما من اثبت نبوة الرضاع من جهة الفحل كما دللت عليه السنة الصحيحة الصريحة وقال به  
 جمهور اهل الاسلام فانه ثبتت المصاهرة بهذه النبوة فحل قال حاد من ذهب الى التحريم بلبن الفحل ان زوجة ابيه وابنه من الرضاعة  
 لا يحرم **قيل** المتصون في تحريم هذه تراعا وانه ليس مجمعا عليه فيبقى النظر في ما خذله حل هو الغاء لبن الفحل وانه لا تأثير له او الغاء  
 المصاهرة من جهة الرضاع وانه لا تأثير لها وانما التأثير لمصاهرة النسب لا يشك ان المأخذ الاول باطل لثبوت السنة الصحيحة الصريحة بالتحريم  
 بلبن الفحل قد بينا انه لا يلزم من القول بالتحريم اثبات المصاهرة به الا بالقياس وقد تقدم ان الفارق بين الاصل والفرع اضعاف  
 اضعاف الجوامع وانه لا يلزم من ثبوت حكم من احكام النسب ثبوت حكم اخر ويدل على هذا ايضا انه سبحانه لو يجعل ام الرضاع واجب  
 الرضاعة حائلة تحت امهاتكم واخوانا فانه سبحانه قال خرجت عليكم امهاتكم واخوانكم وقال امهاتكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم  
 من الرضاعة فدل على ان لفظ امهاتكم عند الاطلاق انما يراد به الام من النسب واذا ثبت هذا فقولنا تعالى وامهات يساء كنتم مثل قله  
 وامهاتكم انما هو امهات نسائكم من النسب فلا يتناول امهاتكم من الرضاعة ولو اراد تحريمهن لقال امهاتكم اللاتي ارضعنكم

كما ذكر في أمهاتنا وقد بينا أنه قوله يحرم من الرضا ما يحرم من النسب فأيذا على أن من حرم على الرجل من النسب حرم عليه نظيره من الرضا ولا يدل على أن من حرم عليه بالصهر أو بالجمع حرم عليه نظيره من الرضا بل يدل مفهوما على خلاف ذلك مع عموم قوله وأجل لكم ما ذكرتموه وما يدل على أن تحريم امرأة أبيه وابنه من الرضا ليس مسألة إجماع أنه قد ثبت عن جماعة من السلف جواز نكاح بنت أمه إذا لم يكن في حجره كما صح عن مالك بن أوس بن الحارثان النضري قال كانت عندى امرأة وقد ولدت لى فتوفيت فوجدت عليها فلقيت على بن أبي طالب خي الله عنه قال مالك قال توفيت المرأة قال لها ابنه **قلت** نعم قال كانت في حجره قلت لا هي في المطاف قال فانكم قلتم فابن قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْكِحُوا آبَاءَكُمْ** قالوا لا يمكن في حجره وأما ذلك إذا كانت في حجره وعن إبراهيم بن ميسرة أن رجلا من بني سواد يقول له عبيد الله بن معبد الشافعي عليه خير أخبره أن أباه أوجده كان قد نكح امرأة ذات ولد من غيرة فواضطرب ما شاء الله فزعم امرأة شابة فقال الحديثي لأولى قد نكحت على منا وكبرت واستغنيت عنكم امرأة شابة فطلقها قال لا والله إلا أن تنكحني أبنتك قال فطلقها ونكح ابنته ولو يكن في حجره هي لا أبوها قال فنجت سفيان بن عبد الله فقلت استفت لي عمر بن الخطاب خي الله عنه قال التحجج معي فادخلني على عمر بنى فقصصت عليه الخبر فقال عمر لا بأس بذلك واذهب فسأل فلانا وقال فاخبرني قال لا أراه إلا عليا قال فسأله فقال لا بأس بذلك وهذا مذهب أهل الظاهر فإن كان عمر على رضاهما من يقول بقولهما قال يا حارث الربيبة إذا لم يكن في حجر الزوج مع أمها ابنة أمه من النسب فكيف يحرم أن عليه ابنتها من الرضا وهذه ثلاثة قيود ذكرها الله تعالى سبحانه في تحريمها أن يكون في حجره وأن يكون من أمه وأن يكون قد دخل بها فكيف يحرم مجرد ابنتها من الرضا وليس في حجره ولا هي ربيبة لغة فإن الربيبة بنت الزوجة والربيبة بنها باتفاق الناس سمي ربيبة لأن زوجها أمها ربيبة في العادة وأما من أرضعتها أمه أو غيره لم ير بغيره ولا كانت في حجره فدخلوها في هذا النص في غاية البعد لفظا ومعنى وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم الربيبة كونها في الحجر ففي صحيح البخاري من حديث الزهري عن عروة أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت يا رسول الله أخبرني أنك تخطب بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة قالت نعم فقال لها لو تكن ربيبة في حجرى لما حلت لك هذا يدل على اعتبار صلى الله عليه وسلم القيد الذي قيده الله في التحريم وهو أن يكون في حجر الزوج نظيره هذا سواء ان يقال في زوجه ابن الصلبي إذا كانت محرمة برضا ولو تكن حليلة النبي الذي لصلبي لما حلت لي سواء ولا فرق بينهما والله التوفيق **فصل** الحكم الثاني المستفاد من هذه السنة أن لبن الفحل محرم وأن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة وهذا هو الحق الذي لا يجوز أن يقال بغيره وإن خالف فيه من خالف من الصحابة ومن بعدهم فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ويترك كلما خالفها لا جملها ولا يترك شيئا من قول أحدكم ما من كان لو تركت السنن بخلاف من خالفها لعدم بلوغها أو لغير ذلك لترك سنن كثيرة جدا وترك ما حجة إلى غيرها وقول من يجب اتباعه إلى قول من لا يجب اتباعه وقول المعصوم إلى قول غير المعصوم وهذه بلية نسأل الله العافية منها وإن لا نقا بها يوم القيمة قال الأعمش كان عمارة وأبراهيم وأصحابنا لا يرون لبن الفحل بأسا حتى تأمر الحكم بن عتيبة بخبر أن أبا القعيقعي فتركوا قولهم رجوعا عنه وهكذا يصنع أهل العلم إذا اتهموا السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجوعا إليها وتركوا قولهم بغيرها قال الذين لا يحرمون لبن الفحل إنما ذكر الله سبحانه في كتابه التحريم بالرضا من جهة الأم فقال أمها تكموا لأنني أرخصتكم وأخواتكم ممن أراضعن واللام للجمع فجمع إلى الرضا المذكورة وهي رضا الأم قد قال الله تعالى **وَأُولَئِكَ مَتَّاعُونَ** فذكر لكم أولئك فلو ثبتنا التحريم بأحدنا لكانا قد نسخنا القرآن بالسنة

وهذا على أصل من يقول الزيادة على النص نسخ الزم قالوا هو لا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم أمة بسنته وكأخوة لا يرون  
التحرير به فصح عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زرعقة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق  
أمرأة الزبير بن العوام قالت زينب كانت الزبير يدخل علي وأنا امتشط فيأخذ يقرب من قرون رأسي يقول قبلي على فحدثني امرئ أنه أبي ما  
ولد منه أخوتي ثوان عبد الله بن الزبير أرسل إلى يحطبا أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلبية فقالت لوسولة هل  
تحل لهما أنا أمي ابنة اخته فقال عبد الله نعم أما أردت بهذا المنع من قبلك أم أريدت أسماء فم أخوتك وما كان من غير أسماء فليسوا  
بأخوة فارس فاستل عن هذا فاستفسلت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فقالوا لها إن الرضاة من قبل الرجل لا  
تحرم شيئا فأنكم أياها فلم تزل عند ذلك حتى حلت عنها ما قالوا ولو ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم قالوا ومن المعلوم أن الرضاة من جهة  
المرأة لا من الرجل **قال** الجمهور ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة فلا يجوز العدول عنها أما القرآن فإنه بين أمرين  
أما أن يتناول الأخوة من الأب من الرضاة فيكون الأهل على تحريمها وأما أن لا يتناولها فيكون ساكتا عنها فيكون تحرير السنة لها تحريما  
مبتدئا ومخصصا لموقوله أهل الكواثر ذكروا الظاهر يتناول لفظ الأخوة من الرضاة فدخل فيه كل  
من أطلق عليها اخته ولا يجوز أن يقال إن اخته من أبيه من الرضاة ليست اختا له فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة أيتها  
لا فله فانه حلت فثبت العمومة بينهما وبينه بل إن الفحل حلة فإذا ثبت العمومة بين المرتضعة وبين أخي صاحب اللبن فثبتت الأخوة  
بينها وبين ابنه بطريق الأولى ومثله فالسنة بينت مراد الكتاب لأنها خالفته وغايتها أن يكون اثبت تحرير ما سكت عنه تخصيص  
ما لو روي عمومها وأما قولكم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون التحريم بذلك فدعوى باطلة على جميع الصحابة فقد صح عن  
على كرم الله وجهه إثبات التحريم به وذكر البخاري في صحيحه أن ابن عباس مر سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعتا أحدهما جارية و  
الأخرى غلاما أيحل إن ينكحها فقال ابن عباس لا للقاص واحد هذا لا أثر الذي استدل للتحريم صح عن الزبير أنه كان يعتقد في زينب بنته  
بتلك الرضاة وهذه عائشة أم المؤمنين كانت تفق أن لبن الفحل ينشر حرمة فلو بقي بإيديكم لا عبد الله بن الزبير وابن يقم من  
هو كذا وأما الذين سألهم فافتوا بأحل فجمهورون غير مسلمين لم يقل الراوي فسألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون  
بل أعلمها أرسلت فسألت من لم يبلغه السنة الصحيحة منهم فافتوا بها ما فتاها به عبد الله بن الزبير ولو يكن الصحابة إذا ذلك متوافرون  
بالمدينة بل كان معظمهم أكابرهم بالشام والعراق ومصر وأما قولكم أن الرضاة إنما هي من جهة الأم فما جوابان يقال إنما اللبن للأب  
الذي شارب طيبة الأم وعائلته وبالله التوفيق **فإن قيل** فهل ثبتت بقوة صاحب اللبن لو ثبتت أمومة المرضعة أو ثبتت ابوتها  
على ثبوت أمومة المرضعة قيل هذا الأصل فيه قول الفقهاء وهو وجهان في مذهب أحمد والشافعي وعليه مسألة من لا يرجع زوجات  
فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين فأنهن لا يصرن أمهال لأن كل واحدة منهن لو أرضعها خمس رضعات هل يصير الزوج  
أباً للطفلة فيه وجهان أحدهما لا يصير أباً كما لو تصهر المرضعات أمهات في الثاني وهو الأصح يصير أباً لكون الولد لا يرضع من لبنه خمس  
رضعات فليكن الفحل أصل بنفسه غير متفرع على أمومة المرضعة فإن الأبوة إنما تثبت بمحصول الرضاة من لبنه لا لكون المرضعة  
أمه ولا بجي هذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عندنا قليل الرضاة وكثيره محرم فالزوجات الأربع أمهات للرضيع فإذا  
قلنا بثبوت الأبوة وهو الصحيح حرمت المرضعات على الطفل لأنه ربيهن من موطوءات أبيه فلو أن قلنا لا تثبت الأبوة إلا بغير



عليه بهذا الرضاع وعلى هذه المسألة ما لو كان لرجل خمس بنات فأرضعن طفلاً كل واحدة رضعة لم يمتز أمهات له من غير  
الرجل جلاله وأولاده الذين هم أخوة المرضعات أخواله خالات على جميع أحدها يصير جلاً وأخوه من خالائه قل كل للرضع  
خمس رضعات من لبن بنته فصارت جلاً كما لو كان المرتضع بنتاً واحدة وإذا صار رجلاً كان أولاده الذين هم أخوة البنات أخواله وأخواته  
لأنهم أخوة من كل له منهم خمس رضعات فزولوا بالنسبة إليه منزلة أم واحدة وأخيراً يصير جلاً وأخواتهن خالات لأن كونه  
جلاً فرع على كون ابنته أما لو كان أخوها فرعاً على كون اخته أما لو ثبت لأصل فلا يثبت فرعه وهذا الوجه أصح في هذه المسألة  
بجملته التي قبلها فإن ثبوت الأبوة فيها لا تستلزم ثبوت الأمومة على الصحيح والفرق بينهما أن الفرعية متحققة في هذه المسألة بين  
المرضعات أبيهن فأنهن بناته واللبن ليس له بالتحريم هنا بين المرضعة وابنها فإذا لم يكن لها لبن أبوها جلاً بخلاف ذلك فإن التحريم  
بين المرتضع وبين صاحب اللبن فسواء ثبت أمومة المرضعة أو لا فعلى هذا إذا قلنا يصير أخوه من خالائه يكون كل واحد منهما  
خالاً له فيه وجهان أحدهما لا تكون خالة لأنه لم يرضع من لبن أخواتها خمس رضعات فلا يثبت المحوولة والثاني ثبت لأنه قلل  
من اللبن المحرم خمس رضعات وكان ما يرضع منها ومن أخواتها مثبته المحوولة ولا يثبت أمومة واحدة منهم إذ لم يرضع منها  
خمس رضعات لا يستبعد ثبوت حوالة بلا أمومة كما ثبت في لبن الفضل بوجه بلا أمومة وهذا ضعيف والفرق بينهما أن المحوولة فرع  
مخصص على الأمومة فإذا ثبت لأصل فكيف يثبت فرعه بخلاف الأبوة والأمومة فإنها أصلان لا يلزم من انتفاء أحدهما انتفاء  
الأخر وعلى هذا المسألة ما لو كان لرجل أم وأخت ابنة وزوجة ابن فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن  
أمها وهل تحرم على الرجل على جميعهم ما تقدم والتحريم ههنا بعيد فإن هذا اللبن الذي كل للطفل لا يجعل الرجل أباً له ولا جلاً  
ولا أخاً ولا خالاً ولا خالة والله أعلم **فصل** وقد دل التحريم بلبن الفضل على تحريم المخلوقة من ماء الزاني دلالة الأولى الأخرى لأنه إذا  
حرم على ابن يتكلم من قد تغذت بلبن ثار بطنه فكيف يحل له أن يتكلم من قد خلق من نفس مائه بوطيه وكيف يحرم الشارع بنته من  
الرضاع لما فيها من لبن كان على الرجل سبباً فيه فربما كان من خلق من نفس طيه فغاية هذا من المستحيل فإن البعضية  
التي بينها وبين المخلوقة من مائه أكمل أتم من البعضية التي بينه وبين من تغذت بلبنه فإن ثبت الرضاع فيها جزم ماء من  
البعضية والمخلوقة من مائه كاسمها مخلوقة من مائه فنصفها أو أكثرها بعضه قطعاً والشطر الآخر للام وهذا قول جمهور المسلمين لا يعرف  
في الصحابة من أباحها ونحلها ما أم أحمد على أن من تزوجها قتل بالسيف محصناً كان أو غيره وإذا كانت بنته من الرضاعة بنتاً في  
حكمين فقط الحرمية والمحرمية وتختلف سائر أحكام البنات عنها أو تخرجها عن التحريم ويوجب حلها فكذلك بنته من الزنا يكون بنتاً في  
التحريم وتختلف أحكام البنات عنها لا يوجب حلها والله سبحانه خاطب العرب بما عقله في لغاتها ولفظ البنات لفظ لغوي لو نقله الشارع  
عن موضعه لأصل كلفظ الصلوة والإيمان ونحوهما فيحل على موضعه اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه إلى غيره فلفظ  
البنات كلفظ الآخر والعلم والام والخال الفاظ بأقية على موضوعاتها اللغوية وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أنطق ابن الزاني بقوله  
إني فلان الراعي وهذا الانطاق لا يحتمل واجمع الامة على تحريمه عليه خلقه من مائه كماء الزاني خلق واحد اسمها فيه  
سواء وكونه بعضاً له مثل كونه بعضاً لها وانقطاع الإرث بين الزاني وابنته لا يوجب جواز نكاحها ثم من العجب كيف يحرم صاحب هذا  
القول يستمضي أنسان بيده ويقول هو نكاح ليل لا ويجوز للناس أن يتكلم بعضهم به فيجوز له أن يستقرش بعضه الذي خلقه الله

من مائه واخرجه من صلبه كما يستفرش الاجنبية **فصل** والحكم الثالث انه لا يحرم المصصة والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحرم الا خمس رضعات هذا موضع اختلف فيه العلماء فانثبت طائفة من السلف ان خلف التحريم بقليل الرضاع وكثيرا هذا يروى عن علي بن عيسى هو قول سعيد بن المسيب الحسن الزهري قتادة والحكم وحادوا ولا نزاع في الثوري وهو مذهب مالك وابي حنيفة وزعم الليث بن سعد ان المسلمين اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفيطر به الصائم وهذا رواية عن الامام احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت التحريم باقل من ثلث رضعات هذا قول ابى ثور وابى عبيد وابن المنذر وداود ابن علي هو رواية ثانية عن احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت باقل من خمس رضعات وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوسق هو لمحمد والوليات الثلث عن عايشة والرواية الثانية عنها انه لا يحرم اقل من سبع والثالث لا يحرم اقل من عشر والقول بالخمس مذهب الشافعي احمد في ظاهر مذهبه وهو قول ابن حزم ومخالف داود في هذه المسألة فتحة الاولين ان يثبت على التحريم باسم الرضاعة فحيث وجد اسمها وجد حكمها والنبى صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب هذا موافق لاطلاق القرآن ثبت في الصحيحين من عقبه بن الحارث انه تزوج ام يحيى بنت ابى هاشم فجمعت امه سوداء فقالت قد ارضعتكما اذك النبى صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد زعمت ان قلما رضعتمكما ولم تسأل عن عدد الرضاع قالوا لانه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قليله وكثيره كالوفاى الموجب له قالوا ولان انتشار العظم انبات اللحم يحصل بقليله وكثيره قالوا ولان اصحاب العدد قد اختلفوا في الرضعة وحقيقتها واضطربت اشدا لاضطراب ما كان هكذا لم يجعله الشارع نصا بالعدد مضبطة العلم به **قال** اصحاب الثلث قد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لا تحرم المصصة والمصتان عن ام الفضل بنت الحارث قالت قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الاملاجة والاملاجات في حديث اخر ان رجلا قال يا رسول الله هل يخرج الرضعة الواحدة قال لا وهذه احاديث صحيحة صريحة رهاه مسلم في صحيحه فلا يجوز العدول عنها فان ثبتنا التحريم بالثلث لعموم الآية ونفيما التحريم بما دونها بصرح السنة قالوا ولان ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلث قالوا ولا نقول مراتب الجمع وقد عتبرها الشارع في مواضع كثيرة جدا **قال** اصحاب الخمس الحجة لنا ما تقدم في اول الفصل من ان الاحاديث الصحيحة الصريحة وقد اخبرت عايشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ولا مر على ذلك قالوا ويكفي في هذا قول النبى صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل ارضعي سالما خمس رضعات تحرمي عليه قالوا واما اعلم الامة بحكم هذه المسألة هي نساء النبى صلى الله عليه وسلم وكانت عايشة اذا ارادت ان تدخل عليها احلما رت احدي بنات اخواتها فارضعتها خمس رضعات قالوا ونفى التحريم بالرضعة والوضعين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهي ثلثة احاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جوابا للسائل بعضها تاسيس حكم مبتدأ قالوا واذا علقنا التحريم بالخمس لو كن قد خالفنا شيئا من النصوص التي استدل للتحريم وانما نكون قد قيدنا مطلقا بالخمس تقييد المطلق ببيان لا نسخ ولا تخصيص اما من علق التحريم بالقليل والكثير فانه يخالف احاديث نفى التحريم بالرضعة والوضعين اما صاحب الثلث فانه وان لم يخالفنا فهو مخالف للاحاديث الخمس قال من لم يقيد بالخمس حديث الخمس لم تنقله عايشة نقل الاخبار في حجة به وانما نقلته نقل القرآن والقران انما ثبت بالتواتر الامة لم تنقل ذلك قرانا فلا يكون قرانا واذا التكن قرانا ولا خيرا امتنع اثبات الحكم به **قال** اصحاب الخمس الكلام في ما نقل من القرآن احاداً في فصلين احدهما كونه من القرآن والثاني وجوب العمل به ولا ريب انهما حكمان متغايران فان الاول يوجب انعقاد الصلوة به وتحريمه

على الحديث وقراءته على الجنب غير ذلك من احكام القران فاذا انتفت هذه الاحكام لعدم التواتر لم يلزم انتقال العمل به فانه يكفي فيه الظن فلا يجزئ كل واحد من الاربعة به في موضع فاحتج به الشافعي واحمد في هذا الموضع واحتج به ابو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات فاحتج به مالك الصحابة قبله في فرض الواحد من الدالام انه السادس بقراءة ابي وان كان رجل يؤم ثلثة كلاله او امرأه وكه آخره او اخته فلكل واحد منهما السدس فالتاس كلهم يجزئ بهذا القراءة ولا مستند للاجماع سواها قالوا واما قولكم اما ان يكون نقله قرأنا او خيرا قلنا بل قرأنا صرحوا قولك لو كان يجب نقله متواترا قلنا حق اذا نسخ لفظه او بقي اما الاول فمنوع والثاني مسلم وغاية الامر انه وان نسخ لفظه بقوله في حكمه فيكون له حكم قوله الشيخ واشيخه اذا زنيا فارجمهما الكافي بنقله احاد وحكمه ثابت وهذا مما لا جواب عنه وفي المسألة مذهبنا اخر ان ضعيفان احدهما ان التحريم لا يثبت باقل من سبع كما سئل طاووس عن قول من يقول لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات فقال قد كان فيك ثم حدث بعد ذلك امر جاء بالتحريم المرأة الواحدة تحريم وهذا المذهب لا دليل عليه **الثاني** التحريم انما يثبت بعشر رضعات هذا يروى عن حفصة وعائشة رضي الله عنهما وفيها مذهب اخر وهو الفرق بين ابي النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من قال طاووس كان لازما جرح النبي صلى الله عليه وسلم رضعات محرقات لسائر الناس رضعات معلومات فترك ذلك بعد قد تبين الصحيح من هذه الاقوال بالله التوفيق

**فصل** في ما هي الرضعة التي تنفصل من اختها واما احدها قيل الرضعة فعلة من الرضاع في مرة منه بلا شك كغريبة وجلسة واكله فمضى التقوى الشدي فامتص منه ثوركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة لان الشرع ورد بذلك مطلقا فحمل على العرف والعرف هذا والقطع العارض لتنفس واستراحة يسيرة اولشئ يلهمه ثوبعود عن قريب لا يخرج به عن كونه رضعة واحدة كما ان الاكل اذا قطع اكلته بذلك ثورعاد عن قريب لو كان في ذلك اكلتين بل واحدة هذا مذهب الشافعي ولهم فيما اذا قطعت المرضعة عليه ثورعاده وجهان **احدهما** انها رضعة واحدة ولو قطعت مرارا حتى يقطع باختياره قالوا لان الاختيار يفعل المرضعة ولهذا لو ارضع منها وهي نائمة حسب رضعة فاذا قطعت عليه لم يعد به كما لو شرع في اكله واحدة امر بها الطبيب فجاء شخص فقطعها عليها ثورعاد فانها اكلت واحدة والوجه **الثاني** انها رضعة اخرى لان الرضاع يصح من المرضعة ومن المرضعة ولهذا لو ارضع وهو نائم احتسب رضعة ولهم فيما اذا انتقل من ثدي الى ثدي غيرهما وجهان **احدهما** لا يعتد باحد منهما لان ما انتقل من ثدي الى الاخرى قبل تمام الرضعة فلو تسم الرضعة من احدهما ولهذا لو انتقل من ثدي المرأة الى ثديها الاخرى كانت رضعة واحدة والوجه **الثاني** انه يحتسب من كل واحد منهما رضعة لانه ارضع وقطعه باختياره من شخصين اما مذهب الامام احمد فقال صاحب المغنّي اذا قطع قطعاً بيننا باختياره كان ذلك رضعة فان عاد كان رضعة اخرى فاما ان قطع لضيق نفس او لانتقال من ثدي الى ثدي او لشئ يلهمه او قطعت عليه المرضعة نظراً فان لم يعد قريباً فمضى رضعة وان عاد في الحال ففيه وجهان احدهما ان الاولى رضعة فان عاد ففي رضعة اخرى قال هذا اختيار ابي بكر وظاهر كلام احمد في رواية حنبل فانه قال اما ترى الصبي يرضع من الثدي فاذا ادركه النفس اسك عن الثدي ليتنفس او ليسا تريحه فاذا فعل ذلك ففي رضعة قال الشيخ ذلك لان الاولى رضعة لو لم يعد فكانت رضعة وان عاد كما لو قطع باختياره والوجه الاخرى ان جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي الا فيما اذا قطعت عليه المرضعة ففيه وجهان لا بد لو حلف لا اكلت اليوم الا اكلة واحدة فاستلام الاكل نهذا وانقطع لشرب ماء او انتقال من لون الى لون او انتظار لها

يحمل اليه من الطعام لو بعد الأكل واحدة قال الوجور رخصة فكذا هذا قلت كلام أحمد محتمل امرين أحدهما ما ذكره الشيخ ويكون قوله في رخصة عائدا إلى الرخصة الثانية الثانية ان يكون المجموع رخصة فيكون قوله في رخصة عائدا إلى الأول الثاني وهذا ظاهر محتمل لا يستدل بقطعة النفس والاستراحة على كونها رخصة واحدة ومعلوم ان هذا الاستدلال البقي يكون الثانية مع الأولى واحدة من كون الثانية رخصة مستقلة فتأمل اما قياس الشيخ له على تسير السعوط والوجور فالفرق بينهما ان ذلك مستقل ليس تابعا للرخصة قبله ولا هو من تمامها فيقال رخصة بخلاف مسائلتان الثانية تابعة للأولى هي من تمامها فافتراق **فصل** واحكم الواجب ان الرضاع الذي يتعلق به التحريم ما كان قبل الفطام في زمن الارضاع المعتاد وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد هو ما كان في الحولين ولا يحرم ما كان بعدهما ومحمد ذلك عن عمرو بن مسعود وأبي هريرة وابن عباس بن عمرو بن عيسى بن سعيد بن المسيب الشافعي ابن شبرمة هو قول سفيان السخري وأبي عبيد بن حزم وابن المنذر داود وجمهور أصحابه قالت طائفة الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولو عجز به بر منجم ذلك عن أم سلمة وابن عباس بن عمرو بن عيسى بن سعيد بن المسيب الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد هو ما كان في الحولين ولا يحرم ما كان بعدهما فانه لا يحرم ان تمادى الرضاع شيئا فان تمادى رضاعه ولو يقطر فانه ما كان في الحولين يحرم وما كان بعدهما فانه لا يحرم ان تمادى الرضاع وقالت طائفة الرضاع المحرم ما كان في الصغير ولو بوقته هو لا بوقته ترى هذا عن ابن عمرو بن المسيب انزاع النبي صلى الله عليه وسلم خلا عيشة رضي الله عنها وقال أبو حنيفة وزفر ثلثون شهرا وعن أبي حنيفة رواية أخرى كقول أبي يوسف ومحمد وقال مالك في المشهور من مذهبه يحرم في الحولين ما قاربها ولا حرمة له بعد ذلك ثم ترى عنه اعتبارا بام يسيرة وروى عنه شهران وروى شهر ونحوه وروى عنه الوليد بن مسلم وغيره ان كان ما بعد الحولين من رضاع بشهر او شهرين او ثلاثة اشهر فانه عند من الحولين هذا هو المشهور عند كثير من أصحابه والذي رواه عنه أصحاب الموطأ وكان يقرأ عليه الى ان مات قوله فيه وما كان من الرضاع بعد الحولين فان قليله وكثيره لا يحرم شيئا انما هو بمنزلة الماء هذا للفظه قال ذا فضل الصبي قبل الحولين استغنى بالفطام عن الرضاع فما ارتضع بعد ذلك لو يكن للرضاع حرمة وقال الحسن بن صالح بن سلمة ابن ابي ذؤيب جماعة من اهل الكوفة مدة الرضاع المحرم ثلث سنين فما زاد عليها لم يحرم وقال عمر بن عبد العزيز بن مدينه الى سبع سنين كان يزيد بن هارون يحكيه عنه كما نتج من قوله ترى عنه خلاف هذا وحكى عن يويعة ان مدته حولان اثنا عشر شهرا وقالت طائفة من السلف اختلف يحرم رضاع الكبير ولو انه شيخ فروي مالك عن ابن شهاب انه سئل عن رضاع الكبير فقال خديجة بنت خويلد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت بنت سحيل برضاعها سالوا ففعلت فكانت نزل ابنا لها قال عروة فاخذت بذلك عايشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب ان يدخل عليها من الرجال فكانت تامل رختها ام كلثوم بينات اخيها يرضعن من احبت ان يدخل عليها من الرجال قال عبد الرزاق ثابان جوعيم قال سمعت عطاء بن ابي رباح وسأله رجل فقال سقتني امرأتى لبنها بعد ما كنت رجلا كبيرا فانكمها قال عطاء لا تنكمها اقلعت له ذلك رايت قال نعم كانت عايشة تامل بذلك بنات اخيها هذا قول ثابت عن عايشة ويروي عن علي كرم الله وجهه وعروة بن الزبير وعطاء بن ابي رباح هو قول الليث بن سعد ابى محمد بن سعد وابى محمد بن حزم قال رضاع الكبير ولو انه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير ولا فرق فلهذا مذاهب الناس في هذه المسألة **ولنذكر** مناظرة أصحاب الحولين القائلين برضاع الكبير فانها طرقت وسائر الأقوال متقاربة **قال** أصحاب الحولين قال الله تعالى والوالدات يرضعن فلا بد من حولين كاملين لم يكن آراد ان يرضع الرضاعة قالوا فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حكم لما بعدهما فالتعلق بالتحريم

قالوا هذه المدة هي مدة الجماعة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة المحرمة عليها قالوا وهذه مدة التشدي  
الذي قال فيها الرضاع الا ما كان في التشدي في زمن التشدي هذه لغة معروفة العرب فقلنا مات في التشدي اي  
في زمن الرضاع قبل الفطام ومنها الحديث المشهور ان ابراهيم مات في التشدي ان له مرضعا في الجنة تنرضعه يعني ابراهيم ابنه صلوات  
الله وسلامه عليه قالوا كذلك بقوله الرضاع الا ما فتى الامعاء وكان في التشدي قبل الفطام فهذه ثلاثة اوصاف للرضاع المحرم معلوم  
ان رضاع الشيخ الكبير عار من هذه الثلاثة قالوا اصرح من هذا حديث ابن عباس لا رضاع الا ما كان في الحولين قالوا اكد ايضا  
حديث ابن مسعود ولا يحرم من الرضاع الا ما انبت الحنظل اشترطوا في رضاع الكبير لا ينبت الحنظل ولا ينشتر عظاما قالوا ولو كان رضاع الكبير  
محرم لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وتغير وجهي في كرمه دخول اخيها من الرضاعة عليها امرأة كبيرة لو قال انظر من خولك  
فلو حرم رضاع الكبير لم يكن فرق بينه وبين الصغير ولما ذكره ذلك قال انظر من اخوانك ثم قال فانما الرضاعة من الجماعة فتوخت  
هذا من المعنى خشية ان يكون قد اترفع في غير زمن الرضاع وهو زمن الجماعة فلا تشر الحُرمة فلا يكون اخا قالوا اما حديث سهل  
في رضاع سألوه هذا كان في اول الهجرة لان قصته نزلت عقيب قوله تعالى دَعُوهُمْ دَعْوَهُمْ لَا يَتَّبِعُكُمْ وهي نزلت في اول الهجرة واما احاديث اشتراط  
الصغر وان يكون في التشدي قبل الفطام فهي في رواية ابن عباس ابى هريرة وابن عباس انما قدم المدينة قبل الفتح وابو هريرة انما سلم عام  
فتح خيبر بلا شك كلاهما قدم المدينة بعد قصة سألوه في رضاعه من امرأة ابى حذيفة قال المشبوتون للتحريم رضاع الشيخ وقد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم صحة لا يمتري فيها احد انه امر سهلة بنت سهيل ان ترضع سألما مولى ابى حذيفة وكان كبيرا ذا حمية فقال  
ارضعيه تحرمي عليه ثم سألوا الحديث وطرقه والفاظه وهي صحيحة صحيحة بلا شك ثم قالوا فهذه الاخبار ترفع الاشكال تبين مراد  
الله عز وجل في الآيات المذكورة الا ان الرضاعة التي تتم بتمام الحولين او بتراضى الابوين قبل الحولين اذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع  
انما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة والتي يجبر عليها الابوان احبائهم كرها ولقد كان في الآية كفاية من هذا لانه تعالى قال الْوَالِدَا  
يُضِعْنَ لَوْلَا ذَهْنٌ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُنَوِّسَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فامر الله تعالى الوالدات  
بارضاع المولود عامين ليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ولان التحريم ينقطع بتمام الحولين كان قوله تعالى أُمَّهُنَّ تَكْمُلُ الْإِنْسَانُ  
وَأَخَوَانَهُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلَوْ بَقِلَ فِي حَوْلَيْنِ لَا فِي وَقْتٍ وَنَظَرْتُ عَلَى آيَاتِ الْآخِرِ وَهُمَا لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ الْإِنْبِصَ تَبِينَ تَخْصِيصُهُ  
له لا نظره لا محقق لا يبين فيه كانت هذه الآثار هي التي فيها التحريم برضاع الكبير قد جاءت مجيئ التواتر فها هنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وسملة بنت سهيل وهي من المهاجرات زينب بنت ام سلمة وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وراها من التابعين القاسم بن محمد وعروة  
ابن الزبير وحميد بن قاصم وراها عن هؤلاء الزهري ابن ابي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم يحيى بن سعيد الانصاري ربيعة ثوردا عن  
هؤلاء ابوي بصري وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك ابن جهم وشعيب بن يوسف جعفر بن ربيعة ومحمد بن سليمان  
ابن بلال غيرهم ثم رزواها عن هؤلاء ائمة الفقهاء والعلماء الكثير في نقل كافة لا يختلف مخالف لا موافق في مصنفها ذابوا في من الاعتراض لا قول  
القاتل كان في ذلك خاصا بسألو كما قال بعض زواجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم في ذلك فيعلم من تعلق بهذا انه ظن من ظن في ذلك  
متهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا في الحديث ان من ظن ما نرى هذا الا خاصا بسألو وما ندرى لعله رخص لما لو فاذ هو ظن بلا شك فان الظن لا يعارض  
بالحسن البتة قال الله تعالى إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا وشتان بين احتجاج ام سلمة رضي الله عنها بظنها وبين احتجاج عائشة رضي الله

بالسنة الثابتة ولها لما قالت لها عائشة امالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سلمت ام سلمة ولدت وتلق بجرم وهذا ما عجز  
 منها الى مذهب عائشة ولما انقطع في يدها قالوا قول سمعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف ارضعه وهو رجل كبير بيان حكمه بعد ان كان  
 المذكور قالوا ويعلم يقيناً انه لو كان ذلك خاصاً بالقطم النبي صلى الله عليه وسلم لا يحاق نص على انه ليس احد بعد لا كما بين في بردة بن زيد ان جد  
 تجزى عنه فلا تجزى عن احد بعد لا اين يقع ذبح جذعة اضحية من هذا الحكم العظيم المتعلق به حل الفرج وتحريمه وثبوت المحرمية والخلوة  
 بالمرأة والسفر وكافة علوم قطعاً ان هذا ولي بيان التخصيص لو كان خاصاً قالوا قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الرضا ع من المجاعة حجة لنا  
 لان شرب الكبير لابن يورث في دفع مجاعته قطعاً كما يورث في الصغير قريباً منه **فان قلتم** فائدة ذكره اذا كان الكبير والصغير في سواد  
**قلنا** فائدة ابطال تعلق التحريم بالقطرة من اللبن والمصاة الواحدة التي لا تغني من جوع ولا شربت الحما ولا تشتر عظاما قالوا قوله صلى الله  
 عليه وسلم انما الرضا ع اما كان في الحولين كان في الثدي قبل الفطام ليس بالغ من قوله صلى الله عليه وسلم لا ياما الا في النسبة وانما الرضا ع في النسبة  
 ولو يمنع ذلك ثبوت رعا الفضل بالادلة الدالة عليه فكذلك هذا فاعاديت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه الثابتة كلها حق يحتاجها  
 ولا تصرف بعضها ببعض لانها من بعضها بعض بل تستعمل كل منها على وجهها قالوا وما يدل على ذلك ان عائشة ام المؤمنين رضوا الله عنها وافقه  
 نساء الامة هي التي روت هذا وهذا هي التي روت انما الرضا ع من المجاعة عذرت حديث سهل واخذت به فلو كان عند هكلمة نساء الرضا  
 من المجاعة مخالفاً لحديث سهل لما ذهبت اليه تركت حديثاً واحداً به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكرة الرجل الذي رآه  
 عند هاو قالت هو اخي قالوا قد صححنا انها كانت تدخل عليها الكبير اذا ارضعته في حال كبره اخذت من اخواتها الرضا ع المحرم ونحن نشهد  
 بشهادة الله ونقطع قطعاً نلقاه به يوم القيمة يوم تلقاه ان ام المؤمنين لو تكن ابنتي سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث ينتهك من لا يحل  
 له انتهاكه لو يكن الله عز وجل الجبر فيك على يد الصديقة بنت الصديق المبرات من فوق سبع سموات قد عصم الله سبحانه ذلك الجناح الكريم  
 والحكي المنيع والشرف الرفيع اتوا عصمة وصانها اعظم وصايتها وقول صيانة حمايتها والكذب عنه بنفسه وحيه وكلامه قالوا فنحن نوقر ونقطع  
 ونثبت الشهادة لله بان فعل عائشة هو الحق وان رضاع الكبير يقطع به من التحريم والمحرمية ما يقع رضاع الصغير ويكفيها امنا افقه نساء الامة  
 على الاطلاق وقد كانت تناظر في ذلك نساء ولا صلى الله عليه وسلم ولا يجنبنا غير قولهن ما احدا داخل علينا بتلك الرضا ع ويكفيها من ذلك  
 انه مذهب ابن عم نبينا واعلم اهل الارض على الاطلاق حين كان خليفة ومذهب الليث بن سعد الذي شهد له الشافعي بانه كان افقه من  
 مالك الا انه ضيعه احصاه ومذهب عطاء بن ابي رباح ذكره عبد الزراق عن ابن جريح عنه وذكره مالك عن الزهري انه سئل عن رضاع الكبير  
 فاجاب بحديث سهل بنت سميرة في قصة سالوا مولاي في حذيفة وقال عبد الزراق اخبرني ابن جريح قال اخبرني عبد الكريم بن سالم بن  
 ابي الجعد ولى الاشجعي اخبره انه سال علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال ردت ان تزوج امرأة قد سقطت من لبنها وانا كبير تلويت فقال  
 علي كرم الله وجهه لا تشكها ونهاه عنها فهو لا سلفنا في هذه المسألة وتلك خصوصاً كالشمس صحتها وصرحة قالوا واصرح احاديثكم حديث  
 ام سلمة ترضعه لا يحرم من الرضا ع الا ما فوق الامعاء في الثدي كائن قبل الفطام فما اصرحه لو كان سليماً من العلة لكن هذا حديث منقطع لا يروى  
 ترايه فاطمة بنت سليمان عن ام سلمة ولو سمع منها شيئاً لا تھا كانت اسن من زوجها هشام باثني عشر عاماً كان مولداً في سنة ستين مولداً  
 فاطمة في سنة ثمان اربعين فماتت ام سلمة سنة تسع وخمسين فاطمة صغيرة لو تبلغها فكيف يحفظ عنها ولو سمع من خالة ابيها شيئاً  
 في حجها كما

ع  
 سنة ثمان اربعين  
 سنة تسع وخمسين  
 سنة ثمان اربعين  
 سنة تسع وخمسين

الحرم بمائة وعشرين شهرا وستة وعشرين شهرا وسبعة وعشرين شهرا وثلاثين شهرا من تلك الاقوال التي لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله لا قول احد من الصحابة تبين الفصل ما بين القولين قد انتهى قدام الطائفتين في هذه المسألة ولعل الواقف عليها لو يكن يحظر ان هذا القول يقتضي قوله الى هذا الحد انه ليس في ايدي اصحابه قد مر على تقريره وتصحيحه فاجلس بها العالم المنصف مجلس الحكم بين هذين المتنازعين افضل بينهما بالبحر والبيان لا بالتقليد قال فلان واختلف القائلون بأحوالين في حديث سملة هذا على ثلاثة مسالك احدها انها منسوخة وهذا مسلك كثير منهم ولو باقوا على النسخة منسوخة سوى الدعوى انهم لا يمكنهم ثبات التاريخ المعلوم التأخير بينه وبين تلك الاحاديث ولو قلب أصحاب هذا القول عليهم الدعوى ادعوا نسخ تلك الاحاديث بحديث سملة لكانت نظير دعواهم فاما قولهم انها كانت في اول الهجرة وحيز نزول قوله تعالى ادعهم لا يؤمنكم ورواية ابن عباس ابي هريرة بعد ذلك فتجوابه من جوده **احداها** انها لو بصحاح بسامعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل لو سمع منه ابن عباس لادون العشرين حديثا وسائرهما عن الصحابة رضي الله عنهم **الثاني** ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم لو تحجج احد منهم بل لا غيرهن على عايشة بذلك بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالو وعدم الحاق غيره به **الثالث** ان عايشة رضي الله عنها نفسها روت هذا وهذا فلو كان حديث سملة منسوخا لكانت عايشة قد اخذت به تركت النسخة واحفظا عليها فقد مع كونها هي الراوية له وكلامه امتنع وفي غاية البعد **الرابع** ان عايشة رضي الله عنها ابتليت بالمسألة وكانت تعمل بها وتناظر عليها وتدعو اليها صواحباتها فلما امرت بغيره اعتناء فكيف يكون هذا حكما منسوخا قد بطل كونه ومن الدين جملة ويخفى عليها ذلك ويخفى على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا تذكر لها واحدة منهن المسالك **الثاني** انه مخصوص بسالو دون من عدله وهذا مسلك ام سلمة ومن معها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعهن وهذا المسلك اقوى ما قبله فان اصحابه قالوا ما تبين اختصاصه بسالو ان سملة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحجج اب هي تقتضي انه لا يحل للمرأة ان تبدى زينة ما لم تكن في رضى الالة وسمى فيها ولا يخفى من عموم من علام احدا لا يدل قالوا والمرأة اذا ارضعت اجنبيا فقد ابدت زينة ما له فلا يجوز ذلك تمسكا بعموم الآية فعلمنا ان ابداء سملة زينةها لسالو خاص به قالوا واذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من الامة بامر او اباح له شيئا او نهاه عن شيء وليس في الشريعة ما يعارض ثبت ذلك في حق غيره من الامة ما لو ينص على تخصيصه واما اذا امر الناس بامر ثم نهاهم عن شيء ثم امر واحدا من الامة بخلاف ما امر به المتأخر او اطلق لهم ما نهاهم عنه فان ذلك يكون خاصا به وحده ولا نقول في هذا الموضوع ان امره للواحد لا للجميع واما حثه للواحد باحة للجميع لا ذلك يودي الى اسقاط الامر الذي لا يفي بالاول بل نقول انه خاص بذلك الواحد المتفق النصوص من تألف ولا يعارض بعضها بعضا تحرم الله في كتابه ان تبدى المرأة زينةها لغير محرم ويا يحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم سملة ان تبدى زينةها لسالو وهو غير محرم عند ابداء الزينة قطعاف يكون ذلك رخصة خاصة بسالو مستثناة من عموم التحريم لا نقول ان حكمها عام فيبطل حكم الآية المحرمة قالوا ويتعين هذا المسلك لا يؤوله نسلكه لزمنا احد مسلكين لا بد منهما اما نسخ هذا الحديث بالاحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم واما نسخها بالاسمى الى احد من الامم لعدم العلم بالتاريخ ولعدم تحقق المعارضة ولا مكان العمل بالاحاديث كلها فان اذا حملنا حديث سملة على الرخصة الخاصة والاحاديث الاخرى على عمومها فمعادسا لما لو يتعارض لو ينسخ بعضها بعضا وعمل بجميعها قالوا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين ان الرضا عما يكون في الحواشي انها ما يكون في التلذذ انما يكون قبل الفطام كان في ذلك ما يدل على ان حديث سملة على الخصوص من ماء تقدم او تاخر فلا يخصص بيان الخصوص في قوله هذا الحديث حتى يتعين طريقا قالوا واما تفسير حديث واما الرضا من المجاعة ما ذكر

ففي غايه البعد من اللفظ ولا يتبادر اليه افهام المخاطبين بل القول في معناه ما قاله ابو عبيد الله الناقلي ابو عبيد قولها غا الرضاة من المجاعة  
يقولون الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن انما هو الصبي الرضيع فلما الذي يشبعه من جوعه الطعام فان رضاعه ليس  
برضاع ومعنى الحديث انما الرضاة في التحسين قبل القطام هذا التفسير ان عبيد الله الذي يتبادر فيه من الحديث الى الاذهان حتى لو احتل  
الحديث التفسير على السواء لكان هذا المعنى اولى به لمساعدة سائر الاحاديث لهذا المعنى كشرحها ايضا حقا ومما يبين ان غير هذا  
التفسير خطأ وأنه لا يحتمل ان يرد به رضاة الكبير ان لفظة المجاعة انما تدل على رضاة الصغير في ثبت رضاة المجاعة وتنفى  
غيرها ومعلوم يقينا انه انما اراد مجاعة اللبن لا مجاعة الحنظل ولا المجاعة التي لا يحضر بها المتكلم ولا السامع فلو جعلنا حكماء كما لا يليق  
وشئت سياق قوله لما رأى الرجل الكبير فقال انما الرضاة من المجاعة يبين المراد وانما تحرم رضاة من يجوع الى لبن المرأة والسياق  
ينزل اللفظ منزلة الصريح فتغير وجه الكرم صلوات الله وسلامه عليه كراهته لذلك الرجل قوله انظر من اخوانك انما  
هو التحفظ في الرضاة وانما لا تحرم كل وقت وانما تحرم وقتا دون وقت ولا يفهم احد من هذا انما الرضاة عما كان عليه من رضاة غيره  
هذا المعنى بقوله من المجاعة وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ان الرضاة تطرد أجوع عن الكبير كما تطرد أجوع  
عن الصغير كما لا يهمل فانه لا يعبر عنه بحية قط يشبعه رضاع المرأة ويترد عنه أجوع بخلاف الصغير فانه ليس له ما يقوم مقام اللبن  
فهو يترد عنه أجوع فالكبير ليس في مجاعة الى اللبن اصل الذي يؤمن هذا انه صلى الله عليه وسلم لو رده حقيقة المجاعة وانما اراد مظنتها  
وزمنها ولا مشاكاته الصغير فان ابين الظاهرة وانما اراد حقيقة الرضاة ان لا تحرم رضاع الكبير الا اذا ارتضع وهو جاثم فلما ارتضع وهو  
شبعان لو ورث شيئا واحدا حديث الستر المصون الحرة العظيمة والحكي المنيع فرضى الله عن ام المؤمنين فانها لو ان هذا الرضاة  
ثبتت لمحضية فسائر اثارها صلى الله عليه وسلم تخالفها في ذلك ولا يورث دخول هذا الستر المصون الحكي الوفي بهذه الرضاة فمفسد  
اجتهاد واحد المحررين ما جور اجرا واحدا والاخر ما جور اجرين واسعدهما بالاجرين من اصاب حكم الله في هذه الواقعة فكل من  
المدخل للستر المصون بهذه الرضاة والممانع من الدخول فان ثوبا لاجر محتمل في رضات الله طاعة رسوله وتنفيذ حكمه لها اسوة  
بالنبيين الكرمين للذين اتوا الله عليهما بالحكمة والحكم وخصنهم الحكومة اعداها **فصل** واحدا كحديث ام سلمة فتعسف بامر  
فلا يلزم انقطاع الحديث من اجل ان فاطمة بنت المنذر رقت ام سلمة صغيرة فقد يعقل الصغير حالا اشياء ويحفظها وقد عقل محمود  
ابن الربيع الحجة وهو ابن سبع سنين يعقل اصغر منه وقد قلتم ان فاطمة كانت تحت وفاة ام سلمة بنت احدى عشر سنة وهذا من  
جيد لا سيما المرأة فانها تصلح فيه للزواج فمن هي في حال الزواج كيف يقال غالا تعقل ما تسمع ولا تدري ما تحدث به هذا هو الباطل الذي  
لا ترويه السنن مع ان ام سلمة كانت مصداقة لجدتها اسماء وكانت دارهما واحدة فنشأت فاطمة هذه في حجر جدتها اسماء مع  
خالة ابيها عايشة رضي الله عنها وام سلمة وماتت عايشة رضي الله عنها سنة سبع وخمسين قبل سنة ثمان وخمسين وقد تمكن من علم  
فاطمة منها واما جدتها اسماء فماتت سنة ثلث وسبعين فاطمة اذا كان بنت خمس وعشرين سنة فلذلك كثر سماعها منها وقد اختلفت  
ام سلمة بشئ الحديث الذي رويته سواء فقال ابو عبيد الله ابو معاوية عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن  
ام سلمة انها سئلت ما يحرم من الرضاة فقالت ما كان في الثدي قبل القطام فروي الحديث وافقت بوجوبه في ائق به عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه كما رواه الدارقطني من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول لا رضاع الا في التحسين الصغير



وافق به ابنته عبد الله رضي الله عنه فقال لك عن فاضل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول لا رضاعة الا لبن ارضع في الصغير لا رضاعة  
لكبير وافق به ابن عباس رضي الله عنهما فقال لا بد عبيد حدثنا عبد الرحمن بن سفيان الثوري عن عاصم الاحول عن حكومة عن ابن عباس رضي الله  
الله عنهما قال لا رضاع بعد فطام وتناظر في هذه المسألة عبد الله بن مسعود وابو موسى وافق ابن مسعود بأنه لا يحرم الا في الصغير فجع  
اليه ابو موسى فذكر الدارقطني ابن مسعود قال لا بد موسى انت تفتي بكذا وكذا وقد قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما شدد  
العظم وانبت للحج قد روى ابو داود وحديثنا محمد بن سليمان الانباري ثنا وكيع ثنا سليمان بن المغيرة عن ابن موسى الهلالي عن ابيه عن  
ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما انبت للحج وانبت العظم توافق بذلك كما ذكره  
عبد الرزاق عن الثوري ثنا ابو بكر بن عياش عن ابن مسعود عن ابن عباس عن الوادعي قال جاء رجل الى ابن موسى فقال ان امرأتى تزني فافصصته  
قد خلعت شي سبقني فشده عليه ابو موسى فاق عبد الله بن مسعود فقال سألت احدا عن ذلك قال نعم يا موسى فشده على فاق يا موسى  
فقال ضيم هذا فقال ابو موسى فسا لوني مادام هذا الخبر بين اظهركم فهاهنا رواية وفتواة واما على بن ابي طالب كرم الله وجهه فذكر عبد الرزاق  
عن الثوري عن حبيب بن ابي عمير عن البراء بن سيرة عن علي كرم الله وجهه لا رضاع بعد الفصال هذا بخلاف رواية عبد الكريم عن سالم  
ابن ابي نجر عن عبد الله بن حبيب عن عبد الكريم اقوى منه **فصل المسالك لثالث ان حديث همل ليس بنسوخ ولا يخص**  
ولا عام في حق كل واحد انما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغنى عن غولته على المرأة ويشق احتياجا عنه كحال سالم مع امرأة ابن حذيفة  
فشل هذا الكبير اذا رضعته للحاجة اثر رضاعه واما من علاه فلا يؤثر الا رضاع الصغير وهذا مسلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله  
والاحاديث النافية للرضاع في الكبير اما مطلقة فتفيد بحديث همل او عامة في الاحوال فخصص هذه الاحال من عمومها وهذا هو من  
النسخ ودعوى التخصيص لشخص بعينه واقرب الى العلم بجميع الاحاديث من انجابين قواعد الشرع عيشه لله والله الموفق **ذكر حكم**  
صلى الله عليه وسلم في هذه الابواب قد تولى سبحانه بيانها في كتابه اتوبيان واضحها واجمعها بحيث لا تشذ عنه معتدة وقد كرر رتبة  
انواع من العدة وهي جملة انواعها **النوع الاول** عدة الحامل بوضع الحمل مطلقا بائنة كانت ورجعية مقارنة في الحيض او في  
عنوا فقال اولات الاحمال اجعلن ان يقصن حملهن وهذا فيه عموم من ثلث جهات **احد** عموم المخبر عنه هو اولات الاحمال فانه  
يتناول جميع من **الثاني** عموم الاجل فانه اضافته اليهن اضافته اسم الحمل الى المعرفة بعم فعمل بوضع الحمل جميع اجلهن فلو كان لبعضهن  
اجل غير لو يكن جميع اجلهن **الثالث** ان المبتلا والمخبر معرفتين اما المبتلا فظاهر واما المخبر وهو قوله تعالى ان يقصن حملهن  
ففي تاويل مصله مضاف الى اجلهن وضع حملهن المبتلا والمخبر اذا كانا معرفتين اقتضى لك حصر الثاني في الاول كقوله يا ايها الناس انتم  
الفقر الى الله والله هو الغني المحيى بهذا الحجة جمهور الصحابة على ان الحامل المتوفى عنها عدتها وضع حملها ولو وضعت الزوج على  
المغتسل كما افق به النبي صلى الله عليه وسلم لسبعية الاسلامية وكان هذا احكاما والفتوى منه مشتقا من كتاب الله مطابقا **فصل**  
النوع الثاني عدة المطلقة التي تحيض وهي ثلاثة قروا كما قال الله تعالى المطلقات يترقبين وانفسهن ثلاثة قروا **النوع الثالث**  
عدة التي لا تحيض لها وهي نوعان صغير لا تحيض كبيرة قد نبتت من الحيض فبين سبحانه عدة النوعين بقوله واللاتي يدين  
من الحيضين ينيسا لكون ان يترقبوا بعد ثلثة اشهر واللاتي لا تحيضن اي عدتهن كذلك **النوع الرابع** المتوفى عنها  
زوجها فبين عدتها بقوله سبحانه واللاتي يوفون حواشيهم ثلاث اشهر وانفسهن اربعة اشهر فعدتها ثلاث اشهر

المدن خولها وغيرها والصغيرة والكبيرة ولا يدخل فيه الحامل لأنها خرجت بقوله أولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فيجعل حملهن  
 جميع اجلهن حصراً فيه بخلاف قوله في المتوفى عنهن يترصدن فإنه فعل مطلق لا عموم له ايضاً فان قوله اجلهن ان يضعن حملهن متأخري  
 النزول عن قوله يترصدن ايضاً فان قوله يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً في غير الحامل بالاتفاق فانها لو تمدى حملها فوق ذلك ترصدنه  
 فهو مأخوذ من اتفاق قوله اجلهن ان يضعن حملهن غير مخصوص بالاتفاق هذا ولو كانت السنة الصحيحة بذلك وقعت الحوالة على القرآن  
 فكيف السنة الصحيحة موافقة لذلك مقررة له فهذا اصول اعداد في كتاب الله مفصلة مبينة ولكن اختلف في فهم المراد من القرآن دلالة  
 في مواضع من ذلك دلالة السنة بحمد الله على مراد الله منها ونحن نذكرها ونذكرها في المعاني واشبهها بما ودلالة السنة عليها فمن ذلك اختلاف  
 السلف في المتوفى عنها اذا كانت حاملاً فقال علي بن عباس جماعة من الصحابة ابعدا الاجلين من وضع الحمل او اربعة اشهر وعشراً وهذا احد  
 القولين في مذهبه الثاني اخبرنا عن الحسن بن احمد في رواية ابي طالب عنه علي بن ابي طالب ابن عباس رضي الله عنهما يقولان في المعتدة الحامل  
 بعد الاجلين كل ابن مسعود يقول من شاء ياهلته ان سورة النساء القصص نزلت بعد حديث سبعة يقضى بينهم اذا وضعت فقد حلت في مسعود  
 يتكول القرآن اجلهن ان يضعن حملهن في المتوفى عنها والمطلقة مثلاً اذا وضعت فقد حلت انقضت عدتها ولا تقضى عدة الحامل اذا سقطت  
 حتى يتبين خلقها فانها بان له يلاو رجل عتقت به الامة وتقضى به العدة واذا ولدت ولداً وليس في بطنها آخر لم تقضى العدة حتى تلد الاخر  
 ولا يتبين عن منزلها الذي يصيبه نزعها اربعة اشهر وعشراً اذا التكن حاملاً والعدة من يوم موتها ويطلق هذا كلام احمد وقد تناظر في هذه  
 المسألة ابن عباس ابو هريرة رضي الله عنهما فقال ابو هريرة عدتها وضع الحمل قال ابن عباس عدتها اقصى الاجلين فحمل ام سلمة فحكمت  
 لابن هريرة واحتج بحديث سبعة وقد قيل ان ابن عباس رضي الله عنه رجع وقال جمهور الصحابة التابعين من بعدهم والائمة الاربعة  
 ان عدتها وضع الحمل لو كان الزوج في مفلسه وضعت حلت قال أصحاب الاجلين هذه قد تناولوا عمومها في قولهم في كل ما فالاجز  
 من عدتها يبقين حتى تاتي باقصى الاجلين قالوا ولا يمكن تخصيص عموم احدهما بخصوص الاخر لان كل اية منهما عامة من جهة خاصة من جهة  
 قالوا فاذا لم يكن صول بعض الصوفي عموم لا يتبين يعني عمال العموم في مقتضاه فاذا اعتدت اقصر الاجلين خالداً ناهما في قصاهما وانجموا اجلاها  
 عن هذا بثلاثة اجوبة **احدها** ان صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط كما في الصحيحين ان سبعة الاسلامية توفي عنها نزعها وهي  
 حبل في وضعت فارادت ان تنكح فقال لها ابو السنابل انت بأكحة حق تعتدي اخر الاجلين فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال كذبوا السنابل  
 قال حلت فافهم من شئت **الثاني** ان قوله اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد قوله والذين يتوفون منك ويذرون نساء  
 يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخاري عنها يجعلون عليها التعليل ولا يجعلون لها الرخصة  
 اشهد لنزلت سورة النساء القصص بعد الطول اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن هذا الجواب يحتاج الى تقرير فان ظاهرة ان اية الطلاق  
 مقدمة على اية البقرة لتأخرها عنها فكانت ناسخة لها ولكن النسخ عند الصحابة والسلف اعلم منه عند المتأخرين فانهم يريدون به ثلث معاني  
 احدها رفع الحكم الثابت بخطاب الثاني رفع دلالة الظاهر ما بتعيين هو اعم مما قبله الثالث بيان المراد باللفظ الذي بيانه في خارج  
 وهذا اعم من المعنيين الاولين فان مسعود اشار بتأخير نزول سورة الطلاق الى ان اية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لاية البقرة ان كان عمومها مراداً  
 او مخصوصة ان لو كان عمومها مراداً او مبينة للمراد منها او مقيدة لاطلاقها وعلى التقديرات الثلاث فتعين تقديمها على عموم تلك الاطلاقها  
 من كمال فقهاء رضي الله عنهم في سؤرخه في العلم ما يبين ان اصول الفقه التي هي اصول الفقه ترجية للقوم وطبيعة لا يتكفون بها كما ان العربية



ابن رشد عن محمد بن أبي كيران عباد بن الصامة قال لا يبين حتى تقتل من الحيضة الثالثة وتصل إلى الصلوة فهو لا يضيعة عن الصلاة  
 وهو قول سعيد بن المسيب ومفيان الثوري اسحق بن راهويه قال شريك بن جهم في الغسل عشر سنة وهذا أحد الروايات عن الإمام  
 أحمد **والثاني** أنه لا يقتضي مجزئ طهر من الحيضة الثالثة ولا تقتضي الغسل على هذا قول سعيد بن جهم ولا يوافق الشافعي في قولنا لا يبين  
 حيث كان يقول لا أقرا ما يحيق هو أحد الروايات عن الإمام أحمد اختارها أبو الخطاب **الثالث** أنه لا يفي عداها بعد انقطاع الدم ولو جازها  
 رجعتا حتى يمضي عليهما وقت الصلوة التي طهرت في وقتها وهذا قول الثوري في الرواية الثالثة عن أحمد حكاه أبو بكر عنه وهو قول أبي حنيفة لكن إذا انقطع  
 الدم لا قبل الحيض أن انقطع الدم ولا كثرة انقضت العدة عنها بمجرد انقطاعه وأما من قال أنها لا لها باختلافها في موضعين **أحدهما** هل  
 يشترط كون الطهر مسبوقا بدم قبله ولا يشترط ذلك على قولين **أحدهما** وجهان في مذهبي الشافعي وأحمد أحدهما يحتسب لانه طهر بدمه حيض  
 فكان قرا كما لو كان قبله حيض **الثاني** لا يحتسب هو ظاهر نص الشافعي في تجديد لانه لا يسمى من خواتم الأقراء إلا إذا رأت الدم **الموضع**  
**الثاني** هل تنقض العدة بالطعن في الحيضة الثالثة حتى تحيض ما وليه على جميع لأحمد وأبو حنيفة ومنه قولان منصوصان للشافعي ولا يخفى  
 وجه ثالثان حاضرت للعادة انقضت العدة بالطعن في الحيضة وان حاضرت لغیر العادة بان كانت عادتها ترى الدم في حاشر الشهر فرائه في  
 أوله لو تنقض حتى يمضي عليها يوم وليلة تراخى فواهل يكون هذا الدم محسوبا من العدة على جميع نظر فائدة ما في خصوص ما في وقته فلهذا قلنا  
 ما ذهب لنا في الأقراء قال من فصل في الحيض الدليل على رجوع أحدها أن قوله تعالى *يَرْجِعُونَ بِأَنفُسِهِمْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ* ما ان يراد به إلا طهر فقط أو  
 الحيض فقط أو مجموعهما **الثالث** محال جماعا حتى عند من يحمل اللفظ المشترك على معنیه وإذا تعين حمل على أحدهما فالحق في ليه رجوع أحدها  
 أنها لو كانت لا طهر فالمعركة بما يكفيهما قرآن **الحظة** من الثالثة وتوافق الثالثة على هذا مجاز بعيد لنسبة الثالثة في العدة **المخصوص** **فإن قلتم**  
 بعض الطهر المطلق عندنا أو كمال قبل جوابه من ثلثة أوجه **أحدها** أن هذا يختلف فيه كما تقدم فلم يجزم الامة على أن بعض القروء قرآن فقط  
 فدعوى هذا يفتقر إلى دليل **الثاني** أن هذا دعوى مذهبية أوجب حمل الآية عليها الزام كون الأقراء لا طهر ولا دهاوى المذهبية لا يفسرها  
 القرآن يحمل عليها اللغة ولا يعقل في اللغة قطان **الحظة** من الطهر تسمى قرآن كمالا ولا اجتمعت الامة على ذلك فدعواه لا يثبت نقلا ولا جماعا أو  
 إنما هو مجرد اسم لا يبرهن الحمل شيء والوضع شيء آخر فما يفيده ثبوت الوضع لغة أو شرعا أو عرفا **الثالث** أن القروء اما ان يكون اسما لمجموع  
 الطهر كما يكون اسما لمجموع الحيضة أو لبعضه أو مشتركين بالامر من اشتراكا لفظيا أو اشتراكا معنويا أو الأقسام الثلاثة باطله فتعين الأول ما  
 بطلان ضعه لبعض الطهر فإنه يلزم أن يكون الطهر الواحد عدة أقراء ويكون استعمال اللفظ القروء فيه مجازا وما بطلان الاشتراك المعنوي فمن  
 وجهين أحدهما أنه يلزم أن يصدق على الطهر الواحد أنه عدة أقراء حقيقة **والثاني** أن نظيره وهو الحيض لا يسمى جزءا قروء اتفاقا ووضعا  
 لما لغة لا يختلف هذا الاختلاف به **فإن قيل** يختار من هذه الأقسام أن يكون مشتركين بكون كل جزء اشتراكا لفظيا أو يحمل المشترك  
 على معنیه فإنه أحفظ وبه يحصل البراءة بيقين قيل الجواب من وجهين أحدهما أنه لا يصح اشتراكه كما تقدم **الثاني** أنه لو حمل مشتركا لوجه  
 حمل على مجموع معنیه اما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنیه فظاهر وأما من يجوز حمل على ما فإنه يجوز حمله على دليل على الرقعا  
 معاذة الدليل في قفوه حتى يقوم الدليل على إرادة أحدها أو إرادتهما وحكي المتأخرون عن الشافعي والفاخر أبي بكر أنه إذا انفرد عن القرآن  
 وجب حمل على معنیه كما لا سم العام لانه أحوط أن ليس أحدهما أولى به من الآخر ولا سبيل إلى معنى بالشوق قطيعة غير ممكنة معتمدة تأخير الدليل  
 عن وقت الحاجة فلا جأ حوق الطهر لم يثبت بين أحدهما هو المقصود بعينه علمان الحقيقة غير مرادة إذ لو ردت لثبتت فتعين الجواب عن السؤال

المعنيين ومن يقول ان الحمل عليها بالحقيقة يقول انك لو بين من المراد واحد كما علم به الرادك ما قال شيئا لا سلام ابن تيمية رحمه الله في  
 هذه الحكاية عن الشافعي والقاضى نظرا لها القاضى من اصلها الوصف في صيغ العموم وان كان يجوز حملها على الاستقراق لا بدليل فمن يقف في  
 الفاظ العموم كيف يجوز في الالفاظ المشتركة بالاستقراق من غير دليل انما الذي ذكره في كتابه اعادة الاشتراك رأسا وما يدعيه في الاشتراك  
 فهو عند من قبل المتواطى قايما الشافعي فنصبه في العلم اجل من ان يقول مثل هذا وانما يستنبط هذا من قولها ان الوصف هو الوصف متناول للمولى من  
 فوق ومن اسفل وهذا قد يكون قاله لا اعتقاده ان المولى من الاسماء المتواطية وان موضعه القدر المشترك بينهما فانه من الاسماء المتضاربة  
 كقوله من كنت مولا فمولى مولا ولا يلزم من هذا ان يحكى عنه قاعدة عامة من الاسماء التي ليس من معانيها قد مشترك ان يحمل هذا الالفاظ  
 على جميع معانيها اقر الذي يدل على فساد هذا القول بجواب **احد** ان استعمال اللفظ في معنيها انما هو مجاز اذ وضعه لكل واحد فاما على  
 سبيل الانفراد هو الحقيقة واللفظ المطلق لا يجوز جملة على الجواز **الثاني** انه لو قدر انه موضوع لهما منفردين لكل واحد  
 منهما مجتمعين فانه يكون حينئذ له ثلاثة مفاهيم فاحمل على احد مفاهيمه دون غيره بغير موجب **الثالث** انه حينئذ يستحيل  
 جملة على جميع معانيها او جملة على هذا وحده وعلى هذا وحده فاما مع استلزام الجمع بين النقيضين فيستحيل جملة على جميع معانيها جملة على جميعا معا  
 حمل على بعض معانيها فجملة على جميعها ابطال جملة على جميعها **الرابع** ان في ثمانية امور واحد هذه الحقيقة وحدها والثاني الحقيقة الاخرى  
 وحدها والثالث مجموعها والرابع مجاز هذه وحدها والخامس مجاز الاخرى وحدها والسادس مجازها معا والسابعة الحقيقة وحدها مع مجازها  
 والثامن الحقيقة مع مجاز الاخرى التاسع الحقيقة الواحدة مع مجازها والعاشر الحقيقة الاخرى مع مجازها والحادي عشر مع مجاز الاخرى  
 الثاني عشر مع مجازها فله اثنا عشر مجازا بعضها على سبيل الحقيقة وبعضها على سبيل المجاز فتعين معنى احد مجازيها ون سائر المجازات و  
 التحاق تجميع من غير مجموع وهو مستلزم الخامس انه لو وجب جملة على المعنيين جميعا لكان من صيغ العموم لان حكم الاسم العام جوب جملة على  
 جميع مفرداته عند التفرع من التخصيص لو كان كذلك لجاز استثناء احاد المعنيين منه لسبق الالذهن منه عند الاطلاق للعموم وكان  
 المستعمل في احد معنييه بمثابة المستعمل الاسم العام في بعض معانيه فيكون متجاوزا في خطأ به غير مستكمل بالحقيقة وان يكون مستعمله  
 في معنييه غير محتاج الى دليل وان ما يحتاج اليه من بقاء المعنى الاخر ولو جوب ان يفهم منها الشئ قبل الجواب عن التخصيص عند  
 من يقول بذلك في صيغ العموم لا ينبغي الاجمال عنه ان يصير عبارة سائر الالفاظ العامة وهذا باطل قطعاً واحكام الاسماء المشتركة لا يفارق  
 احكام الاسماء العامة وهذا مما يلزم بالاضطرار والمفارقة وكانت الامة قد اجتمعت في هذه الآية على حملها على خلاف ظاهرها ومطلقاً اذ لو حمل  
 منهم الى حمل القر على الطير لم يحصل بها ولا يتبين بطلان قولهم جملة على جميعها انما هو طرفة لوقد حمل الآية على ثلاثة من الحيثيات الاطراف كان فيه خروج  
 عن الاحتمال **وان قيل** جملة على ثلاثة من كل منها فهو خلاف النص القرأين وتصدير الاقواسية قولهم وان حمل على احادها لم يمتد على جميعها  
 الى اخره قلنا مثله لا يجوز ان يبرى عن دلالة تبين المراد منه كقوله الاسماء المجردة وان خفيت الدلالة على بعض المجتهدين فلا يلزم ان يكون  
 خفية عن مجموع الامة وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث فالكلام اذا لم يكن مطلقاً يدل على المعنى المراد فلا بد من بيانه المراد واذا تعين ان المراد  
 بالقر في الآية احادها كالاها فاداة الحيث على اوجه منها ما تقدم الثاني ان استعمال القر في الحيث ظهر منه في الطرفين بل كان منه  
 نفس اللفظ في قوله قبل ان يقال لان ان يقال على الطرفين وهذا لا يكون تفسيراً بالحيث المستقر للعلوم المستقر  
 وتفسيره بالطرفين في خلاف كناية الفاظهم **قال** المحققون في تفسيرهم في قوله في قوله لا يمتد على جميعها انما هو طرفة لوقد حمل الآية على ثلاثة من الحيثيات الاطراف كان فيه خروج

الطهر من الأضداد وقال أبو عبيد الأقران الحيض ثم قال الأقران لا طهر في الحيض ثم قال لكسائي والقراءات المرأة إذا لحضت قلل بن فاعول القراءات أوقات  
 يكون الطهر مرة وللحيض مرة والواحد ثم يقال القراء وهو الطهر ثم قال قوم يذهبون إلى أن القراء الحيض فكل قول من جملة مشتركا بين أوقات الطهر الحيض  
 وقول من جملة أوقات الطهر قول من جملة أوقات الحيض فإنه لم يمتد واحد منهما إلى جملة الأوقات كما قال أوقات المرأة إذا خرجت من الحيض إلى  
 الطهر من الطهر إلى الحيض ما يدل على أنه لا بد من سمي الحيض حقيقة ويصح أن من قال أوقات الطهر تسمى قراءا فأنما يريد أوقات الطهر التي يخرجها  
 الدم والافالصغيرة والأيسة لا يقال أن من طهرها أوقاتا ولاهما من ذات الأقران باتفاق أهل اللغة الدليل الثاني أن لفظ القراء لم يستعمل في كلام المتقدمين  
 إلا الحيض لم يجز عنه في موضع واحد استعماله للطهر فكل في الآية على العمود المعروف من خطاب الشارح أولى بل متعين فإنه صلى الله عليه وسلم  
 قال المستحاضة دعي الصلوة أيام أقرانك وهو صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن الله تعالى بلفظة قوله نزل القرآن فادور المشرك في كلامه  
 على أحد معنيين فوجب جملة في سائر كلامه عليه ما ذكره ثبت مرادة الأقران في شئ من كلامه البتة ويصير هو لغة القرآن التي خاطبنا بها وإن له  
 معنى آخر في كلام غيره ويصير هذا المعنى الحقيقة الشرعية في تخصيص المشترك بأحد معنيين كما يخص المتواطى بأحد أفراد بل هذا أولى  
 لأن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القبيلتين الشئ باسم تسمية الأخرى بذلك الاسم سمي آخر ثم تنقسم الاستعمالات بل قال المبرور وغيره  
 لا يقع الاشتراك في اللغة إلا بهذا الوجه خاصة والواضع لوضع لفظا مشتركا البتة فإذا ثبت استعمال الشارح لفظ القراء في الحيض علم أن  
 هذا لفظه فيعين جملة عليها في كلمة ويظهر ذلك ما في سياق الآية من قوله ولا يحمل لهن أن يكتفن ما خلق الله في رجا مهن وهذا هو الحيض  
 وأحمل عند عامة المفسرين والمحققين في الرحم أنها هو الحيض الوجودي لهذا قال السلف الخلف هو الحمل الحيض قال بعضهم الحمل وبعضهم الحيض  
 ولو يقال أحد قط أنه الطهر لهذا لو ينقله من عنى جملة أقوال أهل التفسير كابن الجوزي وغيره وأيضا فقد قال سبحانه والآل يئس من الحيض من  
 نسائك لو أنكم تقولون ثلثة أشهر والآل يئس من الحيض فكل شهر بآخره حيضة وحلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر من الحيض وأيضا  
 فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة تطليقتان عدتها حيضتان ثم قال أبو داود وابن ماجه والترمذي قال غريب  
 لا تعرفه إلا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث وفي لفظ الدارقطني فيه طلاق العبدتتان ثم روى ابن ماجه من  
 حديث عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة اثنتان عدتها حيضتان أيضا قال ابن ماجه  
 في سننه حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت امرت بريرة أن تعتله  
 ثلث حيض وفي المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة فاختارت نفسها وأمرها أن تعتد عدة الحرة وقد فسر  
 عدة الحرة بثلث حيض في حديث عائشة **فان قيل** فذهب عائشة رضي الله عنها أن الأقران لا طهر في الحيض ليس هذا بأول حديث خالفه  
 فأخذ بروايته دون رايه وأيضا ففي حديث الربيع بنت معوذ بن النضر رضي الله عنه أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس لما اختلعت من  
 زوجها أن تربع حيضة واحدة وتلحق بأهلها ثم قال النسائي وفي سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت  
 من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة وفي الترمذي أن الربيع بنت معوذ اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرت أن تعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة وأيضا فإن الاستبراء  
 هو عدة الأمة قد ثبت عن أبي سعيد بن النضر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مسأله أو طاس لا توطأ حمل حتى تضعم ولا غير ذلك حمل حتى تحيض  
 ثم لا أحسن أبو داود **فان قيل** لا تسلم أن استبراء الأمة بحيضة وإنما هو الطهر الذي هو قبل الحيضة كذلك قال أبو عبد الله البرقي قال في



[illegible]



وابن مسعود رضي الله عنه أبو موسى خي الله عنه هو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال الشافعي فقيل لهم يعني للعراقيين قلت يقولون  
 بقول من أحقهم بقوله فريته هذا عنه ولا يقول أحد من السلف علمنا **فإن قال** قائل ابن خالفناهم قلنا قالوا حتى تغتسل وتحل بها الصلوة  
 وقلتم ان فطمت في الغسل حتى يذهب فت الصلوة حلت ثم لو تغتسل وتحل بها الصلوة انتهى كلام الشافعي قالوا ويبدل على ما لا يظهر في  
 اللسان قول الأعشى **س** في كل علم انت حاسم عروة **س** يحل لا قصاها عزم عراكا **س** مؤثره غراو في الحي رفعه **س** لما ضاع فيها من قروء نسائها  
 فالقروء في البيت لا طهر لانه صغيرا طهرها كرهت في غزاة واثرا عليها قالوا لان الطهر اسبق الى الوجود من الحيض فكان اولى بالاسم قالوا هذا أحد  
 المقامين **ولما** المقام الآخر هو الجواب عن ادلتكم فنجيبكم بجوابين **س** الفصل اما المجلد فنقول من انزل عليه القرآن فهو علم بتفسيره  
 ومراد المتكلم من كل أحد سواه وقد فسره صلى الله عليه وسلم العدة التي مر الله ان تطلق لها النساء بالاطهار فلا التفات بعد ذلك الى شيء مما  
 بل كل تفسير يخالف هذا فباطل قالوا واعلم الامة بهذه المسألة انروا اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم واحلهم بها عيشة لا ينهاه في الرجال  
 ولان الله تعالى جعل قولهم في ذلك مقبولا في وجود الحيض **س** أحل لانه لا يعلم الا من جهة من قد دل على انهم اعلم بذلك من الرجال فاذا قالت ام المؤمنين  
 خول الله صفات الاقراء الاطهار فقد **س** قالت حلام فصلدوها فان القول ما قالت حلام **س** قالوا **س** اما الجواب المفصل فنقول كل واحد من  
 ادلتكم بجواب خاص فها كذا الجواب اما قولكم اما ان يراد بالاقراء في الآية الاطهار فقط او الحيض فقط او مجموعهما **س** الجواب ان نقول الاطهار فقط  
 لما ذكرنا من الدلالة قولكم النص يقتضي ثلثة الى اخره قلنا عنه جوابان أحدهما ان بقية الطهر عندنا قروء كامل فما اعتدت الا بثلث كوا مل الثاني ان  
 العريق قر اسم الجمع على اثنين **س** بعض الثالث لقوله تعالى **س** ثم معلوم مايت فاما شوال وذو القعدة وعشر من **س** والحجاة وقسم او ثلثة عشر  
 يقولون لقول ثلث عشر سنة اذا دخل في السنة الثالثة عشر فاذا كان هذا معروفا في لغتهم وقد دل الدليل على جيب المصير اليه **س** اما قولكم  
 ان استعمال القروء في الحيض اظهر منه في الطهر فمقابل بقوا نازعكم قولكم ان اهل اللغة يصدر من كتبهم بان القروء هي الحيض فيدل كونه تفسير  
 اللفظ ثوبه دفونه بقوله فقيل **س** وقال بعضهم هو الطهر قلنا **س** اهل اللغة يحكون ان له مسميين في اللغة ويصرون بانه يقال على هذا وعلى هذا  
 منهم من يجعله في الحيض اظهر منهم من يحكي اطلاقه عليهما من غير ترجيح فاجمعي ربح الحيض الشافعي من امة اللغة وقد ربح ان الطهر  
 وقال ابو حنيد القري يصلي للطهر الحيض قال الزجاء اخبرني من اثنى به عن يونس ان القروء عندنا يصلي للطهر الحيض قال ابو عمرو بن العلاء  
 القروء والوقت هو يصلي للحيض يصلي للطهر اذا كانت هذه نصوص اهل اللغة فكيف يحتجون بقولهم ان الاقراء الحيض **س** قولكم ان من جعله  
 الطهر فانه يريد اوقات الطهر التي يحوشها الدم والا فالصغيرة والا نساء ليست من ذوات الاقراء عنه جوابان **س** أحدهما المنع بل اذا طلقت  
 الصغيرة التي لو تحضت فانه تعتد بها الطهر الذي طلقت فيه قرأ على اصح الوجهين عندنا لانه طهر بعدة حيض كان قروءا كما كان قبله  
**حيض الثاني** انها وان سلمنا ذلك فان هذا يدل على ان الطهر لا يسمى قروءا حتى يحوشه دمك كذا نقول فالدلم شرط في تسميته قروءا وهذا  
 لا يدل على ان مسماه الحيض وهذا كالحسن الذي لا يقال على لانه الا بشرط كون الشرب فيه الا فهو بحاجة او قد تم المائدة التي لا يقال الخوان الا  
 اذا كان عليه طعام والا فهو خوان الكوز الذي لا يقال مسماه الا اذا كان ذا عروة والا فهو كوكب القلم الذي يشترط في صحته اطلاقه على القصبة  
 كونها مبرية ويدون البرء فهو انبوب قصبة وانما شرط اطلاقه ان يكون ابيض منه او من خيرة والا فهو فتحة والقروء شرط اطلاقه على مسماه  
 الصنوبر والا فهو جلد الربيط شرط اطلاقها على مساهل ان يكون قطعة واحدة فان كانت ملفقة تسمى قطعتين في ملالة واحلة شرط اطلاقها  
 ان يكون ثوبين نازرا او الا فهو ثوب لا ريكه لا يقال على المسر لا اذا كان عليه جملة وهي التي تسمى بحيايتهم وحر كانه والا فهو سرب والاطمية

لا يقال للثقة الا اذا كان فيها طيب لا في غير العلم لا يقال الا لما له منفعة لا فهو سب والعرى يقال للثقة الا اذا كان مصبوخا ولا فهو قذر  
 واتخذ لا يقال الا اذا اشتغل على المرأة ولا فهو ستر والحج لا يقال للعصاة الا اذا كان مخنية الرأس لا فهو عصي الركية لا يقال على البئر لا بشرط كون  
 الماء فيه ولا انقى بئر ولا قود لا يقال للحطب الا اذا كان النار فيه ولا فهو حطب لا يقال للزب ثرى لا بشرط ندائه ولا فهو تراب لا يقال للرسالة  
 مغلفة الا اذا حلت من بلد الى بلد الا انى رسالة ولا يقال للارض قراح الا اذا هيئت للزراعة ولا يقال لهرب العبد باق الا اذا كان هربه من غير  
 خوف ولا جوع ولا جهل الا فهو هرب وب الرق لا يقال له رضا بل الا اذا كان في الفم فاذا فارقه فهو بصاق والشجاعة لا يقال كفى الا اذا كان شاكي السلاح  
 ولا فهو بطل في قسميه بطلا قولان أحدهما لأنه تبطل شجاعته قرنه وضربه وطعنه الثاني لأنه تبطل شجاعة الشجعان عند فعله على الاول فهو فعل  
 بمعنى فاعل على الثاني فعل بمعنى مفعول هو قديس اللغة والبعل لا يقال له راوية لا بشرط حمله للماء والطبق لا يسمى مدي لا بشرط كون عليه هدنة  
 والمرأة لا تسمى طعينة الا بشرط كونها في طودج هذا في الاصل لا تفقد تسمى المرأة طعينة وان لو تكن في هودج منه في الحديث فرت ظعن  
 فخره والدلو لا يقال له سجل الا ما دام فيه ماء ولا يقال لها ذوب الا اذا امتلأت به والسر لا يقال نعش الا اذا كان عليه صميت والعظ لا يقال  
 عرقه الا اذا اشتعل عليه الحمر الخيط الذي لا يسمى سوطا الا اذا كان فيه حرز ولا يقال للحبل قرز الا اذا قر فيه اثنا فضاء علما والقوم لا يسمى رفقة الا اذا كانوا  
 انضمام في مجلس واحد سيرا واحدا فاذا تفرقوا زال هذا الاسم لو نزل عنهم اسم الرفيق وانما الجارة لا يسمى رضاء الا اذا حمت بالشمس اربا النافث الشمس  
 لا يقال لها غزالة الا عند ارتفاع النهار والتوب لا يسمى مطر الا اذا كان في طرفيه علمان المجلس لا يقال النادى الا اذا كان اهل فيه والمرأة لا يقال  
 لها حائق الا اذا كانت في بيت ابويها ولا تسمى الماء الملح اجاجا الا اذا كانت مع ملوحته مرا ولا يقال للسيرا طاع الا اذا كان معه خوف لا يقال  
 للقرس محجل الا اذا كان البياض في قائمها كلها واكثرها وهذا باب طويل لو تفصيلناه فذلك لا يقال للمطر قود الا اذا كان قبله دم وبعد دم فاين  
 في هذا ما يدل على انه حيض **قالوا** او ما قولك انه لو شفى في كلام الشارع الا الحيض فحق نعمت محبة في كلام الشارع للحيض لبنة فضلا  
 عن احصائه قال المستحاضة دع الصلوة ايام اقرائك فقد اجاب الشافعي عنه في كتاب حرمة بما فيه شفاء وهذا لقطه قال زحيم بن ابي  
 بن اسمعيل بن علي ان اقرء الحيض واحتج به حديث سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 في امرأة استحيضت تدع الصلوة ايام اقرائها قال الشافعي وما حدث بهذا سفيان قطا فاما قال سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تدع الصلوة عدد الليالي الايام التي كانت تحيض من اوقالات ايام اقرائها الشافعي عن ايوب بن ندى قال هذا  
 او هذا فجعله حديثا على ناحيه ما يريد فليس هذا بصدق وقد اخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لنتظر عدد الليالي الايام التي كانت تحيض من الشهر قبل ان يصيبها الذي احبها ثم تدع الصلوة ثم تغتسل لم يصح ونافع عن سليمان  
 بن ايوب يقول مثل احد معني ايوب للذين راها انتهى كلامه قالوا وما الاستلال بقوله تعالى ولا يحجل لهن ان يكلمن ما خلق الله في  
 ارحامهن وانه حيض او محبل او كلاهما فلا ريب ان الحيض اخل في ذلك لكن تحريه كانه لا يدل على ان القرء المذكور في الآية هو الحيض  
 فانها اذا كانت الاطهار فانها تنقضي الطعن في الحيضة الرابعة والثالثة فاذا ارادت كتمان انقضاء العدة لاجل النفقة او غيرها قالت لواحض  
 فتتقضي عدتي وهي كاذبة وقد حاضت انقضت عدتها في حينئذ يكون كالة الآية على ان القرء الاطهار اظهر ونحن نقنع بانفاق الالة  
 بهو ان ابنت الاستلال فهو من جانبنا اظهر فان اكثر المفسرين قالوا الحيض والولادة فاذا كانت العدة تنقضي بظهور الولادة فهذا لا تنقضي  
 بظهور الحيض تسوية بينهما في بيان المرأة على كل واحد منهما واما استدلاله بقوله تعالى واللاتي ينسجن من الحيض من ينسجن انك كنتم

فقد ثبت ثلثة أشهر فجعل كل شهر بأزاء حيضة فليس هذا بصريح فإن القوم من الحيض بل غاية الآية انه جعل اليأس من الحيض شرطاً في  
الاعتداد بالاشهر فإدامت حائضاً لا تستقل إلى عدة الآسأت وذلك أن الأقراء التي هي الاطهار عندنا لا تجعل الامم الحيض ليكون بدنه  
من اين يازمن يكون من الحيض **أما** استدلالكم حديث عائشة رضي الله عنهما بطلاق الامة طلقتان قروءاً حائضتان فهو حديث  
لواستدلالنا به عليكم لوقبول ذلك منافاه حديث ضعيف معلول قال الترمذي غريباً يعرفه الامم حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر  
لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى مظاهر بن اسلم هذا قال فيه ابو حاتم الرازي متروك الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع انه  
لا يعرف وضعفه ابو عاصم ايضا وقال ابو داود هذا حديث مجهول قال الخطابي هل الحديث ضعيفاً هذا الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتاً  
قلنا به الا اننا لا نثبت حديثاً يرويه من جعل عدلته قال الدارقطني الصحيح عن القاسم بخلاف هذا تروى يزيد بن اسلم قال سئل القاسم عن  
الامة كوطيق قال طلقها ثنتان عدتها حائضتان قال فقيل له هل بلغت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا فقال لا وقال البخاري في  
تاريخه مظاهر بن اسلم عن القاسم عن حائشة يرفعه بطلاق الامة تطليقتان عدتها حائضتان قال ابو عاصم اخبرنا ابن جبر عن مظاهر  
ثولقيت مظاهر فحدثنا به كان ابو عاصم يضعف مظاهر وقال يحيى بن سليمان ثنا ابو حنيفة عن اسامة بن زيد بن اسلم ان كان جالساً  
عند النبي فأتاه رسول الامير فقال ان الامير يقول لك عدة الامة فقال عدة الامة حائضتان طلاق الحرة الامة ثلث طلاق العبد الحرة  
تطليقتان عدة الحرة ثلث حيفت قال للرسول ابن تذهب قال مر في ان لسأل القاسم بن محمد رسالون عبد الله قال فاقسم عليك لا رجعت  
الى فاخبرتي ما يقولان فذهب رجعت الى ابي فاخبره انهما قالوا كما قال قال له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولكن عمل به المسلمون قال ابو القاسم بن عساكر في طرافه فلذلك على ان الحديث المرفوع غير محفوظ واما استدلالكم حديث ابن عمر  
مرفوعاً بطلاق الامة ثنتان عدتها حائضتان فهو من رواية عطية بن سعد العوفي وقد ضعفه غيره واحد من الايشة قال الدارقطني الصحيح  
عن ابن عمر رضي الله عنهما ما رواه اسلم ونافع من قوله وروى الدارقطني ايضا عن سالم ونافع ان ابن عمر كان يقول طلاق العبد الحرة تطليقتان  
 وعدتها ثلثة قروء وطلاق الحرة الامة تطليقتان وعدتها عدة الامة حيفتان **قالوا** والثابت بلا شك عن ابن عمر رضي الله عنهما ان  
الأقراء الاطهار قال الشافعي اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت  
منه ولا ثمة ولا يوثقوا وافيهذا الحديث ما رواه علي ابن عمر رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنهما ومذهبهم ما بلا شك ان الأقراء الاطهار  
فكيف يكون عندهما عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ولا يذهب ان اليه قالوا وهذا بعينه هو الجواب عن حديث عائشة رضي الله عنها  
الآخر امرت بريرة ان تعتد ثلث حيض قالوا وقد تروى هذا الحديث بثلثة الفاظ امرت ان تعتد امرت ان تعتد عدة الحرة وامرت ان  
تعتد ثلث حيض فعلى رواية من ترى ثلث حيض فحمله على المعنى وهو الصحيح ان يكون عند عائشة رضي الله عنها هذا هو بقول الأقراء الاطهار  
واعجب من ان يكون هذا الحديث بهذه السند المشهور الذي كلهم ائمة ولا يخرج به اصحاب الصحيح ولا مسانيد الا من اعتنى باحاديث الاحكام  
وجمعها ولا الامة الاربعة وكيف يصبر عن اخراج هذا الحديث من هو مضطرب اليه لاسيما بهذا السند المعروف الذي هو كالشمس شهرة  
ولاشك ان بريرة امرت ان تعتد اما انها امرت بثلث حيض فهذا هوهم لورعدة الى خيرة وليأدرا اليه قالوا واما استدلالكم ببيان الاستبراء  
فلا يريان الصحيح كونه بحيضة وهو ظاهر النص الصريح فلا روجه للاشتغال بالتعليل بالقول انها تستبرأ الظاهر فانه خلاف ظاهر نص الرسول  
صلى الله عليه وسلم وخلاف القول الصحيح من قول الشافعي رحمه الله خلاف قول الجمهور من الامة فالوجه العدل الى الفرق بين البابين فنقول

الفرق بينهما ما تقدم ان العدة وجبت قضاء الحق الزوج فاختصت بزمان حقا وهو الطهر وبانها تتكرر فيعلم منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء **قولك** لو كانت الاقراء اظهر اهرم تحصل بالقرء الاول لانه لو جازعها انطلق فيه حسب بقية قرء او معلوم قطعا ان هذا الطهر لا يدل على شئ فجوابه انها اذا طهرت بعد طهرين كاملين صححت لانه بانضمامها اليها ولو كان الحد والعلامات الادلة انما تحصل بالامور الظاهرة الى اخره جوابه ان الطهر في الحوتشة دمان كان كذلك اذ لو يكن بدم ولا بعد دم فهذا لا يستد به البتة وقالوا ويزيد ما ذهبنا اليه قوة ان القرء هو مجمع وزمان الطهر اولى به فانه حينئذ يجتمع الحيض انما يخرج بعد جمعه قالوا وادخل الطهر في ثلاثة قرء يدل على ان القرء مذكور هو الطهر ولو كان للحيض كان بغير تام لان واحد احيضة **فيها** ما احتج به ارباب هذا القول استدلالا وجوبا وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين اذ لا توسط بين القولين فالابعد من التحيز الى احد الفريقين ونحن محتيزون في هذه المسئلة الى كابر الصحابة وقالون يقولون ان القرء احيض قد تقدم الاستدلال على صحة هذا القول فيجب على عارض به ارباب القول الاخر ليمتدح ما رجعنا له وبالله التوفيق فيقول ما استدلالكم بقوله تعالى **فَطَلِقُوهُنَّ** بعد ثبوتهم ضوا ولى ان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة لكم فان المراد طلاقها قبل العدة ضرورة اذ لا يمكن حمل الآية على الطلاق في العدة فان هذا مع تضمنه يكون اللام الظرفية بمعنى في فله معنى اذ لا يمكن ايقام الطلاق في العدة فانه سببها والسبب يتقدم احكامه اذ تقر ذلك فمن قال الاقراء احيض فقد عمل بالآية وطلق قبل العدة **فان قلتم** ومن قال انما الاطراف العدة تتعقب الطلاق فقد طلق قبل العدة قلنا فبطل احتجاجكم حينئذ وصح ان المراد الطلاق قبل العدة لا فيها وكلا الامرين يمحون ياد بالآية لكن ارادة احيض ارجح وبيان ان العدة فعله ما تعد به معنى معددة لانها تعد وتخص كقوله **واحصوا العدة** والطهر الذي قبل احيضة مما يعد يخصى فهو من العدة وليس كلام فيه وانما الكلام في امر اخر هو دخول في مسمى القرء الثلاثة المذكورة في الآية ام لا فلو كان النص فطلقوهن لقرتهن كان فيه تعلق فهنا امران قوله تعالى **يَرْفَعْنَ** بأنفسهن **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** والثاني قوله فطلقوهن بعد ثبوت لا يربط القائل بفعل كذا لثلاث بقرين من الشهر انما يكون الما مورا مثلا اذ فعله قبل محي لثلاث وكذلك اذا كان فعله لثلاث مضين من الشهر انما يصدق اذ فعله بعد مضى لثلاث وهو بخلاف حرف الظرف الذي هو في فانه انما قال فعله في ثلاث بقرين كان الفعل واقعا في نفس الثلاث وخر هذا بكلمة حسنة وهي انهم يقولون فعلته لثلاث ليال خلون او بقرين من الشهر فعله في الثاني والثالث من الشهر في الثانية او ثالثة فتى ارادوا مضى الزمان واستقباله اتوا باللام ومتى ارادوا وقوع الفعل فيه اتوا بغير ومتى ذلك انهم اذا ارادوا مضى زمن الفعل واستقباله اتوا بالعلامة الدالة على اختصاص لعد الذي يلفظون به بما مضى او بما يستقبل اذ المراد وقوع الفعل في ذلك الزمان اتوا بالاداة المعينة وحمل ما في هذا خير من قول كثير من النحاة ان اللام يكون بمعنى قبل في قولهم كتبه لثلاث بقرين قوله فطلقوهن بعد ثبوتهم لثلاث خلون بمعنى في كقوله تعالى **نَقَعُ الْمَوَازِينَ** **الْوَسْطَى** ليوم القيمة وقوله فكيف اذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه والتحقيق ان اللام على ما بها للاختصاص في وقت المذكور كما انهم جعلوا العمل للزمان المذكور تسامحا لاختصاصه به نكاحه فتمسكه ورفق اخر هو انك اذا اتيت باللام لو يكن الزمان المذكور بعيدا الاما ضيا او منتظرا ومتى لم يتبع لويكن الزمان الجور بها الاما قرا للفعل اذا تقر هذا من قواعد العربية فقوله تعالى **فَطَلِقُوهُنَّ** بعد ثبوت مضاه لاستقبال حدثهن لانها اذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلية بعد الطلاق فالمستقبل بعد ما وانما هو احيض فان الطاهر لاستقبال الطهر اذ هي فيه وانما تستقبل احيض بعد حالها التي هي فيها هذا المعروف لغة وعقلا وعرفا فانه لا يقال لمن هو في عافية هو

مستقبل العافية ولا لمن هو في من هو مستقبل الأمن ولا لمن هو في قبض مغله واحرازه هو مستقبل المفعول إنما المعهود لغة وعرفان  
 يستقبل الشيء من هو على حال ضل ولا هذا أظهر من أن يكثر شواهد أن قيل فيلزم من هذا أن يكون من طلق في الحيض مطلقاً للعدة  
 عند من يقول لا قرأ الاطهر لانها تستقبل طهرها بعد طهرها التي هي في قلنا نعم يلزم ذلك فانه لو كان اول العدة التي يطلق لها المرأة هو  
 الطهر لكان اذا طلقها في أثناء الحيض مطلقاً للعدة لانها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق **فان قيل** اللام بمعنى في والمعنى فطلقوه  
 في عدتها هذا إنما يمكن اذا طلقها في الطهر بخلاف ما اذا طلقها في الحيض قيل الجواب من جبين أحدهما أن الأصل عدم الاشتراك في الحروف و  
 الأصل في أفراد كل حرف بمعناه فلا عوى خلاف ذلك مردودة بالأصل الثاني أنه يلزم منه أن يكون بعض العدة ظرفاً للزمان الطلاق فيكون  
 الطلاق واقعاً في زمن العدة ضرورة صحة الظرفية كما اذا حلت فعلته في يوم الخميس بل الغالب في الاستعمال من هذا أن يكون بعض الظرف  
 سابقاً على الفعل لا ريب في امتناع هذا فان العدة تتبع الطلاق ولا يقارن ولا يقدم عليه قالوا ولو سلمنا أن اللام بمعنى في مساعد على  
 ذلك قراءة ابن عمر وغيره فطلقوه من قبل عدتها فانه لا يلزم من ذلك أن يكون القراء هو الطهر فان القراء حينئذ يكون هو الحيض هو المعد  
 والمحسوب ما قبل من الطهر يدخل في حكم تبعاً وضمناً **أحدهما** أن من ضرورة الحيض أن يتقدمه طهر فاذا قيل قد مضى ثلث حيض  
 في أثناء الطهر كان ذلك الطهر من مدة التريض كما لو قيل لرجل قم بها ثلثة أيام وهو في أثناء ليلة فانه يدخل بقية تلك الليلة في اليوم الذي  
 يليها كما يدخل ليلة اليومين الآخرين في يومها وأو قيل لا في النهار قم ثلث ليال دخل تمام ذلك النهار تبعاً لليلة التي تليها **الثاني** أن الحيض  
 إنما يتم باجتماع الدم في الرحم قبله فكان الطهر مقدمة وسبب لوجود الحيض فاذا حلق الحكم بالحيض فمن لوازمه ما لا يوجد الحيض إلا بوجوده  
 وبهذا يظهر أن هذا بلغ من الأيام والليالي فان الليل النهار متلازمان ليس أحدهما سبباً لوجود الآخر وهذا الطهر سبباً لاجتماع الدم  
 في الرحم فقوله سبحانه تعالى لعدتهن أي لاستقبال العدة التي يتربص بها وهي يتربص ثلث حيض لا طهر التي قبلها فاذا طلقت في أثناء الطهر  
 فقد طلقت في الوقت الذي يستقبل فيه العدة المحسوبة وتلك العدة هي الحيض بما قبلها من الاطهر بخلاف ما لو طلقت في أثناء  
 حيضه فانها لو طلقت لعدته تحسبها لأن بقية ذلك الحيض ليس هي العدة التي تعتد بها المرأة أصلاً ولا تبعاً لأصلها إنما تسمى عدلاً لأنها  
 تحبس فيها عن الأجر انما عرفت هذا لقوله ونكحتموهن المكاترين القسط اليوم القسط يجوز أن يكون لام التعليل أي لأجل يوم القيمة وقد قيل إن  
 القسط منصوب على أنه مفعول أي نكحتموهن لأجل القسط ولا يستوفى شرط نفسه وأما قوله تعالى أقم الصلوة لدنواك الشمس فليست  
 اللام بمعنى في قطعاً بل قيل إنما لام التعليل أي لأجل دنواك الشمس قيل إنما بمعنى بعد فانه ليس المراد اقامتها وقت الدنواك سواء قسر بالنوا  
 أو الغروب إنما يؤمر بالصلاة بعد ولا يستحيل حمل آية العدة على ذلك وهذا يستحيل حمل آية العدة عليه فيصير المعنى فطلقوه بعد عدته  
 فلم يبق إلا أن يكون المعنى فطلقوه لاستقبال عدتهن معلوم أنها اذا طلقت طهرها استقبلت العدة بالحيض لو كانت الاقراء الاطهر  
 كانت السنة ان تطلق حائضاً تستقبل العدة بالاطهر فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء هي أن  
 تطلق طهرها تستقبل عدتها بعد الطلاق **فان قيل** فاذ جعلنا الاقراء الاطهر استقبلت عدتها بعد الطلاق بلا فصل ومن  
 جعلها الحيض لم تستقبلها على قوله حتى تنقضي الطهر قيل كلام الرب تبارك وتعالى لا يدل أن حمل على فائدة مستقلة وحمل الآية على معنى  
 فطلقوهن طلاقاً تكون العدة بعده لا فائدة فيه هذا بخلاف ما اذا كان المعنى فطلقوهن طلاقاً يستقبلن فيه العدة لاستقبال  
 فيه طهر الاعتد به فانها اذا طلقت حائضاً استقبلت طهرها الاعتد به فلم تطلق لاستقبال العدة ويوضحه قراءة من قرأ فطلقوهن

في قبل عدتها قبل المدة هو الوقت الذي يكون بين يدي العدة تستقبل به كقبل الحائض بوضعه انه لو اريد ما ذكره لقل في  
 اول عدتها من فالفرق بين قبل الشيء واوله واما قولكم لو كانت القروء هي الحيضة فكان قد طلقها قبل العدة قلنا اجل هذا هو الواجب عقلاً  
 وشرعاً فان العدة لا يعاقب الطلاق ولا تسبقه بل يجب تأخرها عنه قولكم وكان لك تطويل عليها كما لو طلقها في الحيض قبل هذا مبني  
 على ان العدة في تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعليل فيفسدونه بانها لو وضعت بالطلاق  
 فيه واختارت التطويل لم يجز له ولو كان ذلك لاجل التطويل لا يجز له وضاعها كما يباح استقاط الرجعة الذي هو حق المطلق بقايسهما  
 باستقاطها بالعوض اتفاقاً وبدنه في احد القولين هذا مذهبنا حنبلي حنفية واحداً من الرايتين عن احمد ومالك ويقولون انما حرمت طلاقها  
 في الحيض لانه طلقها في وقت غيبته عنها ولو سلمنا ان التحريم لاجل التطويل عليها فالتطويل المضار بطلاقها عينا فتنظر متى الحيضة والظهر  
 الذي يليها تأخراً في العدة فلا تكون مستقبله لعدتها بالطلاق واما اذا طلقت طاهرًا فاما تستقبل العدة عقب تنقضاء الطهر فلا  
 تتحقق التطويل قولكم ان القروء مشتق من اجمع وانما اجمع الحيض فمن الطهر عنه ثلثة اجوبة احدها ان هذا ممنوع والذي هو مشتق  
 من اجمع انما هو من نبات الياه من المعتل من قري يقرى كقضى فيصلى القروء من المهموز من نبات الحمر من قرأ يقرأ كقري يخرجها اصلان  
 مختلفان فانهم يقولون قريت الماء في الحوض اقربه اى جمعه ومنه سميت القرية ومنه قرية الغل للبيت الذي تحتم فيه لانه يقرى بها  
 اى يضمها بجمعها **واما** المهموز فانه من الظهور يخرج على وجه التوقيت التحديد منه قرأت القرآن لان قاربه يظهر ويخرجه  
 مقدار واحد لا يزيد ولا ينقص يدل عليه قوله **ان علياً نكحاً** وقراءته ففرق بين اجمع والقرآن لو كانا واحداً كان تكريراً محضاً و  
 لهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما فاذا قرأنا فأتبع قراءته فاذا ابتأه فاجعل قرأته نفساً ظاهراً وبيانه لا كما نرى عم ابو عبيدة ان القرآن  
 مشتق من اجمع ومنه قوله هو ما قرأت هذه الناقة سلاقاً وقرأه جنيناً هو من هذا البابى ما ولدته واخرجته واظهرته ومنفلاً  
 يقرى يقرى عليك السلام هو من الظهور البيان منه قولهم قرأت المرأة حيضة او حيضتين اى حاضتها لان الحيض ظهور كالكلمات  
 كظهور الحيض منه قرأ القرآن وقرأ الرجز وهو الوقت الذي يظهر المطر الرجز فانهما يظهران في وقت مخصوص قد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون  
 في كتب الاشتقاق وذكره ابو عمرو وغيره ولا ريب ان هذا المعنى في الحيض اظهر منه في الطهر قولكم ان عايشة رضي الله عنها قالت القرء لاها  
 والنساء اعلم بهذا من الرجال فاجواب ان يقال من جعل النساء اعلم بقرآن الله من كتابه افهم لمعناه من ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب  
 على بن ابى طالب عبد الله بن مسعود وابى الدرداء وكابوا صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل ذلك في شأنهن لا يدل على  
 انهن اعلم به من الرجال الا كانت كل اية نزلت في النساء تكون النساء اعلم بهن من الرجال فاجعل على الرجال تقليد من في معناها وحكمها فيكون  
 اعلم من الرجال بأية الرضاخ وأية الحيض وتحريم وطى الحائض اية علة المتوفى عنها اية الحمل الفصلان مدتها وأية تحريم ابداء  
 الزينة الامن ذكر فيها وغير ذلك من الآيات التي تتعلق بهن في شأنهن نزلت يجب على الرجال تقليد من في حكم هذه الآيات معناها  
 وهذا الاسبيل اليه البتة وكيف مدار العلم بالوحى على الفهم والمعرفة ووفو العقل والرجال احق بهذا من النساء وافر نصيباً منه بل  
 لا يكاد يختلف الرجال النساء في مسألة الاداء والصواب في جانب الرجال كيف يقال اذا اختلفت عايشة وعمر بن الخطاب على بن ابى طالب  
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم في مسألة ان الاخذ بقول عايشة اولى هل الاولى الا قول فيه خليفتان لم يشك ان كان  
 الصديق معها كما حكى عنه فذلك القول مما لا يعدو الصواب البتة فان النقل عن عمرو على رضي الله عنهما ثابت اما عن الصديق رضي

غريبة وكيفينا قول جماعة من الصحابة فيهم مثل عمرو بن مسعود وابن الدرداء وابي موسى رضي الله عنهم فكيف تقدم قول المؤمنين رضي الله  
عنها وبنهم على امثال هؤلاء فيقال فلهذا عايشة رضي الله عنها ترى رضاع الكبير ينشأ حرمة وينتبت المحرمية ومعها جماعة من  
الصحابة رضي الله عنهم وقد خالفوا خيرا من الصحابة وهي روت حديث التبريد به فلهذا قلتم النساء اعلم بهذا من الرجال ترجحتم قولها  
على قول من خالفها وتقولون لصحابنا لك وهذه عايشة لا ترى التبريد الا بنحو ضعات معها جماعة من الصحابة ورويت فيه حديثين  
فلهذا قلتم النساء اعلم بهذا من الرجال قد تم قولها على قول من خالفها **فان قلتم** هذا حكوي بعدى الى الرجال فيستوى النساء معهم  
فيه قيل لا يتعدى حكم العدة مثله الى الرجال فيجيبان يستوى النساء معهم فيه هذا لا يخاف فيه ثم يرجح قول الرجال في هذه المسألة بان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد لواحد من هذا الحرب بان الله ضرب الحق على سنانة قلبه قد وافق ربه تبارك تعالى في حدة مواضع  
قال فيها قولنا فانزل القرآن بمثل ما قال اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم فضل انائه في النوم واوله بالعلم وشهد له بانه حدث ملهم فاذا  
لو يكن بدل من التقليد فتقليد اولي ان كانت الحجة هي التي تفصل بين المتنازعين فتحكيها هو الواجب **قولكم** ان من قال ان الاقراء  
الحيض لا يقولون بقول علي ابن مسعود ولا يقول عايشة رضي الله عنها فان عليا رضي الله عنه يقول هو الحق يرجعها ما لم تغتسل انتم  
لا تقولون بواحد من القولين فهذا غاية ان كان تناقضا فمن لا يقول بذلك كاصحاب بي حنيفة فتلك شكك لا ظاهرا حارها نحن  
يقول يقول على كرم الله وجهه وهو الامام احمد واصحابه كما تقدم حكاية ذلك فان العدة تبقى عند الايمان تغتسل كما قاله على  
كرم الله وجهه ومن وافقه ونحن نعتذر عن يقول الاقراء الحيض في ذلك ولا نقول هو الحق بها لم تغتسل فانه وافق من يقول الاقراء  
الحيض في ذلك وخالفه في توقف انقضاءها على الغسل العارض وجب له مخالفة كما يفعله سائر الفقهاء ولو ذهبنا فعدنا انقضاءها فيه  
هذا التصرف بعينه لطال فان كان هذا المعارض صحيحا لو يكن تناقضا منهم وان لو يكن صحيحا لو يكن ضعف قولهم في احدى المسألتين عند  
بما نهم من موافقتهم لهم في المسألة الاخرى فان موافقته اكابر الصحابة وفيهم من فيهم من اخلفاء الراشدين في معظم قولهم خيرو  
اولي من مخالفتهم في قولهم جميعا الغائبة بحيث لا يعتد بالبينة قالوا ولو خالفناهم من توقف انقضاءها على الغسل بل قلنا لا تنقض  
حق تغتسل او يمضي عليه اوقت صلوة فوافقناهم في قولهم بالغسل وزدنا عليهم انقضاءها بعض وقت الصلوة لانها صارت في حكم  
الطهارة بدليل استقرار الصلوة في ذمتها فافرن المخالفة الصريحة للخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم قولكم لا نجد في كتاب الله للغسل معنى  
فيقال كليل الله تعالى لو تعرض للغسل ينبغي لا اثبات انما علق احكام البيوتة بانقضاء الاجل **قل** اختلف السلف اختلف فيما يقضى به  
الاجل فقيل بانقطاع الحيض وقيل بالغسل منه قيل بالغسل الرضوي صلوة وانقطاعه لاكثر وقيل بالاطعن في الحيضة الثالثة وحجة من وقفه  
على الغسل قضاء الخلفاء الراشدين قال الامام احمد وعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون حتى تغتسل من الحيضة الثالثة قالوا  
وهم اعلم بكتاب الله في حدة ما انزل الله على رسوله قد روى هذا المذهب عن ابي بكر الصديق وعثمان بن عفان وابي موسى عبادة و  
ابي الدرداء رضي الله عنهم كما لا صاحب المغني غيره عنهم ومن هم هنا قيل ان مذهب الصديق رضي الله عنه ومن في كرمه ان الاقراء  
الحيض قالوا وهذا القول له حظ وافر من الفقه فان المرأة اذا انقطع حيضها صارت في حكم الطهارة من جهة في حكم الحيض من اوجه و  
الوجوه التي هي فيها في حكم الحيض اكثر من الوجوه التي هي فيها في حكم الطهارة فانما في حكم الطهارة في صحة الصيام وجوب الصلوة وفي  
حكم الحيض في تحريم قراءة القرآن عند من حرمة على الحائض اللبث في المسجد والطواف بالبيت وتحريم الوطئ وتحريم الطلاق في احدى القولين

فاحتاطوا خلفاً للراشد وأكابر الصحابة للتكاسر ولو يخرجوها منه بعد ثبوتها لا يبقين لأرب فيه وهو ثبوت حكم الطاهر في حقها  
من كل وجه انزاله للبقين ببقين مثله اذ ليس جعلها حائضاً في تلك الاحكام اولى من جعلها حائضاً في بقا الزوجية وثبوت الوجبة  
وهذا من ادق الفقه والطفه ما خذا قالوا وما قول الاعشى لما ضاع فيها من قروء نسائها غاية استعمال القروء في الطهر ونحن لا ننكح  
ولو كان الطهر اسبق من الحيض فكان اولى بالاسم فترجمه طرغيب جلد فمن اين يكون اولى بالاسم اذا كان سابقاً في الوجود ثم ذلك السابق  
لا يسمى قروءاً ما لم يسبقه دم عند جمهر من يقول الاقراء الاطهار وهل يقال في كل لفظ مشتق ان اسبق معانيه الى الوجود احق به  
فيكون عسعن من قوله والليل اذا عسعس اولى بكونه لا قبل الليل لسبقه في الوجود فان الظلام سابق على الضياء **واما** قولكم ان  
النبى صلى الله عليه وسلم القروء بالاطهار فلعمري لو كان الامر كذلك لما سبقتمونا الى القول بانها الاطهار لبادرنا الى هذا القول اعتقاداً  
وعملاً وهل الموعول الا على تفسيره وبآياته **فصل** في احوالها لو تدارنى للقام اطوف به فقد بينا من صريح كلامه معناه  
ما يدل على تفسيره للقروء بالحض في ذلك كفاية **فصل** في الاجابة عن اعتراضكم على دلالتكم في الاعتراض على الاستدلال بقوله  
ثلاثة قروء وان يقتضى ان يكون كواحد اى بقية الطهر قروء كامل فهذا ترجع المذهب للبيان في كونه قروء في لسان الشارع اوفى اللغة فكيف  
تستدلون علينا بالمذهب مع منازعة غير كونه فيه من يقول الاقراء الاطهار كما تقدم ولكن اوجدنا في لسان الشارع اوفى لغة العرب  
ان اللحظة من الطهر تسمى قروءاً كاملاً وغاية ما عندكم ان بعض من قال القروء الاطهار لا كله يقولون بقية القروء المطلق فيه قروء وكما  
ما ذكرف هذا الجرح من الطهر بعض طهر بل اربى فاذا كان مسمى القروء في الآية هو الطهر وجب ان يكون هذا بعض قروء ببقين اوى يكون  
القروء مشتقاً كما بين الجرح البعض قد تقدم ابطال ذلك وانه لو يقبل به احد قولكم ان العرب توتر اسم الجرح على اثنين بعض الثالث  
جوابه من جوه **احدها** ان هذا ان وقع فاما يقع في اسماء الجرح التي هي ظواهر في مسماها اولاً صيغة العدد التي هي منصوب في مسماها  
فكلاهما يرد صيغة العدد المنسوبة بمسماها كقوله ان عدّة الشهر عينا لله اثني عشر شهراً في كتاب الله وقوله وليتوا في  
كفرهم ثلث مائة سنة وان زادوا فليسعد وقوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وقوله سحرها  
عليهم سبع كيات وثمانية ايام حسوماً ونظائره مما لا يرد به في موضع واحد من مسماها من العدد وقوله ثلثة قروء اسم عدل ليس  
بصيغة جمع فلا يحجر احاقه باسمه معلومات وجهين احدهما ان اسم العدد نص في مسماها لا يقبل التخصيص المنفصل بخلاف الاسم العام  
فانه يقبل التخصيص المنفصل فلا يلزم التوسع في الاسم الظاهر التوسع في اسم الذي هو نص فيما يتناول له الثاني اسم الجرح يصح استعماله في اثنين  
فقط مجازاً عند اكثر من حقيقة عند بعضهم فصحة استعماله في اثنين وبعض الثالث اولى بخلاف الثلثة ولهذا لما قال الله تعالى ان كان  
له اخوة فلا هم السدس حمل الجرح على اخوين ولما قال فشهادة احدكم اربع شهادات لو حملها احد على ما دون الاربع **الجواب الثاني**  
انه وان صح استعمال الجرح في اثنين بعض الثالث الا انه مجازاً وحقيقة ان يكون المعنى على قول الفخذ اذا اراد اللفظين حقيقة ومجازاً  
فالحقيقة اولى به **الجواب الثالث** انه انما جاء استعمال الجرح في اثنين وبعض الثالث في اسماء الايام والشهور والاعوام خاصة لان ما جرح  
انما يكون في شئ من هذه الازمنة فتارة يدخلون السنة الناقصة في التارة يخرجون تارة لا يدخلونها وكذلك الايام وقد توسعوا في ذلك ما لو  
يتوسعوا في غيره فاطلقوا الالياء الى ايام مع ما تارة ويدونها اخرى بالعكس **الجواب الرابع** ان هذا هو الجرح في جمع قلة وهو  
قوله انجر اسم معلومات قوله ثلثة قروء جمع كثره وكان من الممكن ان يقال ثلثة اقراء اذهب الغلب على الكلام بل هو حقيقة عند اكثر النحاة



قال عدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة لا بد له من فائدة وفي التميز في هذا الجهر يصح ان يكون فائدة ولا يظهر غير ما فوجب  
اعتبارها **أجواب الخامس** ان الجهر انما يطلق على اثنين بعض الثلاثة فيما يقبل التبجيز هو اليوم والشهر والعام ونحو ذلك دون  
ما لا يقبله أحيض والطهر لا يتبعضان لهذا جعلت عدة الأمانة ذوات الأقراء قرأتين كاملين بالاتفاق ولو لم يكن تنصيف القراء لجعلت  
قرءا ونصفا هذا مع قيام المقترض للتبجيز فان لا يجوز التبجيز مع قيام المقترض للتكبير الى قسم المسألة ان القراء ليس لبعضهم حكم  
في المشرع **أجواب السادس** انه سبحانه قال في الآية والصغيرة فعلة من ثلثة أشهر ثم تفتت الأمانة على انها ثلثة كوامل وهي  
بدل على أحيض فتكبير المبدل الى قولكون اهل اللغة يصرون بان له مسميين أحيض الطهر لا تنازع فيكون له حكمه على أحيض الى اللغو  
التي ذكرناها والمشارك اذا اتقتن به قرأتين ترجم احد معانية في جمل العمل الى الرابع قولكون الطهر الذي لم يسبقه دم قرء على الاصح فذا ترجم  
وتفسير اللفظ بالمذهب الا فلا يعرف في لغة العرب قط ان طهرت اربع سنين يسمى قرءا ولا تسمى من ذوات الأقراء الالفة ولا عرفا ولا شرعا  
فثبت ان الدم داخل في مسمى القراء ولا يكون قرء الا مع وجوده قولكون الدم بشرط التسمية كالكأس القلم وغيرهما من الالفاظ المذكورة  
بنظر فاسد فان مسمى تلك الالفاظ حقيقة واحدة مشروطة بشروط والقراء مشترك بين الطهر وأحيض يقال على كل منهما فأحيض  
مسماه حقيقة لانه شرط في استعماله في احد مسميه فافتقارا قولكون لا يحجى في لسان الشارع للأحيض قلنا قد بينا مجيئه في كلامه للأحيض  
بل لو يحجى في كلامه للطهر البتة في موضع واحد قد تقدم ان سفيا بن عيينة روى عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة تدعى الصلوة اياما قرأتها **قول** ان الشافعي قال ما حدث به لسفيا بن قطيبه ان الشافعي  
لوسم سفيا بن عيينة فقال بوجوب سماعه من سفيا بن عيينة من قوله لتتقرا عن الليالي الايام التي كانت تحيضهن من الشهر  
وقد سمعه من سفيا بن عيينة من لا يستأب بحفظه صدقه وعدالة وثبت في لسان من حديث فاطمة بنت ابى حبيش انها سألت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ذلك عرق فانظري فاذا جاء قرءوك فلا تصلي اذ امر  
قرءك فتطهري ثم صلي صلين القراء الى القرء والابو داود وبأسنا وصحيح فذكر فيه لفظ القراء اربع مرات في كل ذلك ويؤيده أحيض الطهر  
كذلك اسناد الذي قبله قد صحى جماعة من الحفاظ واما حديث سفيا بن عيينة الذي قال فيه لتتقرا عن الليالي الايام التي كانت تحيضهن  
من الشهر فلا يعارض بينه وبين اللفظ الذي احتجنا به بوجه ما حق تطلب ترجم احدهما على الآخر بل احدهما للفظين يجري من الآخر مجرى  
التفسير والبيان هذا يدل على ان القراء اسم لتلك الليالي والايام فانه ان كانا جميعا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر  
فظاهر ان كان قد روى المعنى فلولان معنى احدهما للفظين معنى الآخر لغة وشرعا لوجه الراوى ان يبدل لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم بها لا يقوم مقامه ولا يسوغ له ان يبدل اللفظ باوافق مذهبه ولا يكون مراد اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وانما  
لذلك من لا يفر عن الأمانة والصدق والورع وهو ابو حنيفة رضي الله عنه هو اجل من خافه واعلم وقد روى عثمان بن سعيد القرشي حديثا  
ابن ابى مليكة قال جاءت خالتي فاطمة بنت ابى حبيش الى عائشة رضي الله عنها فقالت اني اخاف ان اتقر في النار ارجع الصلوة السنة لستين  
قالت انتظري حتى يحق يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاود فقالت عائشة هذه فاطمة تقول كذا وكذا قال قولي لها فلتدع الصلوة في كل  
شهر ايام قرأتها قال احكام هذا حديث صحيح عثمان بن سعيد الكاتب بصري ثقة عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى قال البيهقي في تكملة فيه خير  
واحد في بيان تابعه انما جرح ابن ابراهيم بن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها في المسائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لفاطمة اذا قبلت ايام اقرانك فامسك عليك الحديث وفي سائر ايام داود من حديث علي بن ثابت عن ابيه عن جدته عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة تدعى الصلوة ايام اقرانها وتغتسل وتصل في سنتها ايضا فان فاطمة بنت ابي جحيش انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ذلك عرق فاقطري فاذا اتى قرفك فلا تصلي فاذا مرقق او ققطري فاصلي ما بين القرف الى القرف وقد تقدم قوله ابو داود وروى قتادة عن عروة عن زبيدة عن ام سلمة ان ام حبيب بنت جحش استحضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تدعى الصلوة ايام اقرانها وتعليل هذه الاحاديث بان هذا من تغيير الرواية مراد بالغير لا يلتصق اليه لا يبرح عليه فلو كانت من جانب من علمها لا عار ذكرها وابدلوا بشئهم على من خالفوا **واما** قول كون الله سبحانه وتعالى جعل لياس من الحيض شرطا في الاعتداد بالشهر فمن اين يلزم ان يكون القرف هو الحيض قلنا لانه جعل الاشهر الثلاثة بدلا عن الايام الثلاثة وقال **اللاتي يئسن من الحيض من نساءكم فنقلهن الى الاشهر** عند تعدد مبدلهن هو الحيض فدل على ان الاشهر بدلا عن الحيض الذي يئسن منه لانه هذا واضح قولكم حديث عائشة رضي الله عنها معلول بظاهره اسم وخالفه عائشة رضي الله عنها فحق انها اجتنبنا عليكم ما استدللتم به علينا في كون الطلاق بالنساء لا بالرجال فكل من صنف من اصحابكم في طريق الخلاف واستدل على ان طلاق العبد طلقا ناحتج علينا بهذا الحديث وقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم طلاق العبد تطليقتين فاعتبر الطلاق بالرجال لا بالنساء واعتبر العدة بالنساء فقال قروا الامة حيضتان فيا سبحان الله يكون الحديث سليما من العلل اذا كان حجة لكونه ااحتج به منازعوكم عليكم اعترافه بالعلل المختلفة فما شبهه بقول القائل **هـ** يكون اجابا دونكوا اذا انتفى اليك تلقى بشرك فيعطيت فحقنا ما قلنا لكونه بالصاع الذي حكم لنا به نجسا بنجس ايقاد بايقاد ولا يريان مظاهره من لا يحججه ولكن لا يستعز ان يعتضد بحديثه ويقوى به الدليل غيره واما تعليله بخلاف عائشة رضي الله عنها فاين ذلك من تقريركم ان مخالفة الراوي لا توجب حديثه وان الاعتبار بما رواه لا بما رواه وتكثيركم من الامثلة التي اخذ الناس فيها بالرواية دون مخالفة راويها كما اخذوا برواية ابن عباس المتضمنة لبقاء النكاح مع بيع الزوجة وتكرار رايه بان بيع الامة طلاقها وغير ذلك واما ردكم حديث ابن عمر رضي الله عنه طلاق الامة طلقا نقره ما حيضتان بعطية العوفى فهو ان ضعفه اكثر اهل الحديث فقد احتل الناس حديثه خروجه في السنن قال يحيى بن معين في رواية ابن عباس الذي روى عنه صاحب الحديث وقال ابو احمد بن عدى روى عنه جماعة من الثقات هو مع ضعفه يكتب حديثه فيعتقد به وان لم يعتمد عليه حلا واما رد بان ابن عمر مذهبه ان القرف الاطهار فلا ريب ان هذا يورث شبهة في الحديث ولكن ليس هذا ما اول حديث خالفه راويه فكان الاعتبار بما رواه لا بما ذهب اليه وهذا هو الجواب عن ردكم حديث عائشة رضي الله عنها بما ذهبا ولا يعارض على الاحاديث بخلاف الرواية لها واما ردكم حديث المختلعة وامرنا ان نعتل بحضة فاننا لا نقول به **فلنا** في هذه المسألة قولان مما رواه ايمان عن احمد ان عدها ثلث حيض كقول الشافعي ومالك في حنيقة والثاني ان عدها حيضة وهو قول امير المؤمنين عثمان بن عفان عبد الله بن عمرو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم وهو مذهب ابي بن عثمان يقول اسحق بن راهوية ابن المنذر وهذا هو الصحيح في الدليل الاحاديث الواردة فيه لا معارض لها والقياس يقتضيه حكما وسنن هذا في المسألة عندكم كحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المختلعة قالوا ومخالفتنا لاحاديث اعتداد المختلعة بحيضة في بعض ما اقتضاه من جواز الاعتداد بحيضة لا يكون عند الكوفي مخالفة ما اقتضاه من ان القرف الحيض قالوا وان خالفنا لا في حكم فقلنا

في الحكم الآخر هو ان القرون احيض انتم الفقه في الامر بجمعها هذا من من يقول لا قرا احيض يقول المختلعة تعتد بحضنة يد  
سلم من هذه المطالبة فاذن ادون به قوله **واما** قولكم في الفرق بين الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء نحو الزوج فخصت  
بزمان حقه كلام لا تحقيق وراة فان حقه في حبس الاستبراء في زمن احيض الطهر وليس حقه مختصا بزمن الطهر ولا العدة مختصة  
بزمن الطهر دون احيض ولا الوقتين محسوب من العدة وعدم تكرار الاستبراء لا يمنع ان يكون طهرها محتو شأبدين كقرا المطلقة فتبين  
ان الفرق غير طائل قولكم انضمام قرأتين الى الطهر الذي جامع فيه يجعله علما جوابه ان هذا يفضي الى ان يكون العدة قرأتين حسب  
فان لك الذي جامع فيه لادالة له على البراءة البتة وانما الدال القران بعدة وهذا خلاف موجب النص هذا لا يلزم من جعل الاقرا  
احيض فان احيضه وحده ما علم ولهذا اكتفى بها في استبراء الاماء قولكم ان القرون هو اجمعه احيض يجمع في زمن ان الطهر فقد تقدم جوابه  
وان كان ذلك في المعتل لا في المهور قولكم دخول التاء في ثلثة يدل على ان واحدا مذكرو هو الطهر جوابه ان واحدا القرون قرأ وهو مذكرو  
فان بالتاء مراعاة للفظه ان كان سماه حضنة وهذا كما يقال جاء في ثلثة انفس من نساء باعتبار اللفظ والله اعلم **فصل** وقد  
احتج بعموم العدة الثلثة من يرى ان عدة الحرة والامة سواء قال ابو محمد بن حزم وعدة الامة المتزوجة من الطلاق والوفاء كعد  
الحرة سواء بسواء ولا فرق لان الله تعالى علمنا العدة في كتاب فقال المطلقات يترقبن بانفسهن ثلثة قروا والذين يتوفون  
منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وقال الله تعالى الا في يئسن من احيض من نساءكم ان اربعتن  
قعدت من ثلثة اشهر الا في يئسن واولات الاحمال اجلهن ان يئسن حملهن وقد علم الله تعالى اذا بارح لنا زواجه الاماء  
انه عليهن العدة المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا امة في ذلك وما كان ربك نسيا وثبت عن سلف مثل قولنا قال محمد  
ابن سيرين ما ارى عدة الامة الا عدة الحرة الا ان يكون مضت في ذلك سنة فالسنة احق ان تتبع قال قتادة كواحد بن حنبل  
ان قول مكحول ان عدة الامة في كل شئ كعدة الحرة وهو قول ابى سليمان جميع اصحابنا هذا كلامه وقد خالفهم في ذلك جمهور الامة  
فقالوا عدتها نصف عدة الحرة وهذا قول فقهاء المدينة سعيد بن المسيب لما قسم سالم بن عبد الله بن عتبة والزهر  
وما لك وفقهاء اهل مكة كعطاء بن ابي رباح ومسلم بن خالد وغيرهما وفقهاء البصرة كقتادة وفقهاء الكوفة كالثوري ابى حنيفة  
واصحابه وفقهاء الحجاز كاحمد واسحق والشافعي وابى ثور وغيرهم وسلفهم في ذلك الخليفةان الواشطان عمر بن الخطاب وعابن  
ابى طالب رضي الله عنهما صرح ذلك عنهما وهو قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه كما رواه مالك عن نافع عن عبد الله الامة حضنتان  
وعدة الحرة ثلثة حضن هو قول زيد بن ثابت كما رواه الزهري عن قبصة عن ذؤيب عن زيد بن ثابت عدة الامة حضنتان عد  
الحرة ثلثة حضن روى حماد بن زيد عن عمر بن اوس الثقفي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال استلعت ان اجعل عدة الامة  
حضنة ونصفا لفلعت فقال له رجل يا امير المؤمنين فاجعلها اشهر ونصفا وقال عبد الزراق حدثنا ابن جرير اخبرنا ابو الزبير انه  
سمع جابر بن عبد الله يقول جعل لواء عمر حضنتين يعني الامة المطلقة وتروى عبد الزراق ايضا عن ابن عيينة عن محمد بن  
عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ثلثة حضن ثلثة حضن  
حضنتين فان لم تحض فثمنين او قال ثمنين ونصفا وذكر عبد الزراق ايضا عن معمر بن المغيرة عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال  
يكون عليها نصف العذاب لا يكون لها نصف الرخصة وقال ابن هبيل خبرني رجال من اهل العلم ان نافع وابن قسيط وعجي بن سعيد



عنه اجل وهو لا يقبل عند أهل الظاهر ولا يصح تطويق معكوا احد من السلف الا الراي بن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة ولا  
ان سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك متبعة ولا يخالفه في ذلك احد من الصحابة رضي الله عنهم والله اعلم فان قيل فيقولون  
اجماع الصحابة وبما حذر الامامة وقد علم عن عمر بن الخطاب ان عظماء الامامة التي لم تبلغ ثلثة اشهر وحيث ذلك عن عمر بن عبد العزيز وبما حذر  
وربيعة والليث بن سعيد والزهرى وبكر بن الاشجبر ومالك واصحابهم واحمد بن حنبل في احدى الروايات عندهم معلوم ان الاشهر في حق الاشياء  
والصغيرة يدل عن الاقرار بذلك فدل على ان بدلها في حقها ثلثة فاجاب ان القائلين بهذا هم بالنفس القائلون ان عدتها حيفضا  
وقد اقرتوا بهذا وهذا ولهم في الاحتداد بالاشهر ثلثة اقول هي للشافعي وهي ثلث روايات عن احمد فالكثرة روايات عنه انها اشهر من رابعة  
جماعة من اصحابه وهذا احدى الروايتين عن عمر بن الخطاب كرها الاشهر وخيرا عنه وتجة هذا القول ان عدتها بالاقراء حيفضان فجعل كل  
شهر مكان حيفضة والقول الثاني ان عدتها شهر ونصف نقلها عنه الاثر الميموني وهذا قول علي بن ابي طالب ابن عمر وابن المسيك في حيفضة  
والشافعي في احدى اقواله حجة ما ان التنصيف في الاشهر ممكن فتصفت بخلاف القرون ونظير هذا ان المحرم اذا وجب عليه في جزاء الصيد  
نصف ملاخرجه فان اراد الصيام مكانه لم يجز الا الصوم يوم كامل القول الثالث ان عدتها ثلثة اشهر كوامل وهو احدى الروايتين عن عمر  
رضي الله عنه وقول الشافعي وهو فيمن ذكره قوة والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالاقراء وبين اعتدادها بالشهور ان الاحتداد  
بالشهور للعلم بزيادة جرمها وهو لا يحصل بدلين ثلثة اشهر في حق الحرة والامامة جميعا لان الحمل يكون نقطة اربعين يوما ثم حلقه اربعين ثم  
مضغة اربعين وهو الطور الثالث الذي يمكن ان يظهر فيه الحمل وهو بالنسبة الى الحرة والامامة سواء بخلاف الاقراء فان الحيفضة الواحدة علم  
ظاهر على الاستبراء لهذا الكفى بها في حق الملوكة فاذا تزوجت فقد اخذت شيئا من الحرات وصادرت اشرف من ملك اليمين فجعلت عدتها  
بين العديتين قال الشيخ في المغنى ومن رد هذا القول قال هو مخالف لاجماع الصحابة لانهم اختلفوا على القولين الاولين متى اختلفوا على  
قولين لم يجز اخذات قول ثالث لانه يفضي الى تخطيتم وخروج الحق عن قول جميعهم قلت وليس في هذا خلاف قول ثالث بل هو احدى  
الروايتين عن عمر كرها ابن هب غيره وقال به من التابعين من كرهناهم وغيرهم **فصل** في ما عدا الاشياء التي لو قصص فقد بينها  
سبحانه في كتابه فقال **اللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارئيتن قعدتوهن ثلثة اشهر الا في المحيض** وقدا اضطرب الناس في حد  
الاياس اضطرب الاشهاد فمنهم من حله بخمسين سنة وقال الحيفض المرأة بعد الخمسين وهذا قول اسحق ورواية عن احمد واكثرها  
هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها اذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيفض حلة طائفة بستين سنة وقالوا لا تحيض  
بعد الستين هذه رواية ثانية عن احمد عنه رواية ثالثة الفرق بين نساء العرب وغيرهم في حد الستون في نساء العرب خمسون في نساء  
العجم عنه رواية رابعة ان ما بين الخمسين الستين ممشوك فيه تقصوم وتصلى تقضى الصوم المفروض هذه الاختلاف اخرجني وعنه  
رواية خامسة ان الدم ان عا بعد الخمسين نكح فهو حيض الا فلا وما الشافعي فلا تص له في تقدير الاياس بدلة وله قولان بعدا احدا  
انه يعرف بياس قاربها والثاني انه يعتبر بياس جميع النساء فعلى القول الاول هل المعتبر جميع اقاربها او نساء حصياتها او نساء بلدانها خاصة  
فيه ثلثة اوجه ثواب اول يعتبر بالاقارب فاختلفت عادتهم هل يعتبر باقل عادة منهم او باكثرهم او باقص امرأة في العالم عادة على  
ثلثة اوجه والقول الثاني للشافعي ان المعتبر جميع النساء ثم اختلف اصحابه هل لذلك حد ام لا على وجهين احدهما ليس له حد هو  
ظاهر منه والثاني انه حد فاختلفوا فيه على وجهين احدهما انه مستون سنة قالها ابو العباس بن القاضى الشيخ ابو حامد **الثاني**

اثنتان مستون قال الشيخ ابو اسحق في المذهب ابن الصباغ في الشامل واما اصحاب ابى حنيفة <sup>كثيرا في قولهم</sup> واما اصحاب مالك فلم يجدوا اسن  
الاياس جمل البنت وقال اخرون منهم شيخ الاسلام ابن تيمية الياس مختلف باختلاف حد النساء وليس له حد يتفق عليه النساء والمراد بالاية  
ان اياس كل امرأة من نفسها لان الياس ضد الرجاء فاذا كانت المرأة قد بشت من الحيض لم توجه في اشنة وان كان لها اربعون  
او نحوها وغيرها لا تنس منه وان كان لها خمسون وقد ذكر الزبير بن بكارة ان بعضهم قال لا تلد تحسین سنة الاعربية ولا تلد لستين  
سنة الاقرشية وقال ان هند بنت ابى عبيدة بن عبيد الله بن ربيعة ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن ابوطالب  
رضي الله عنهم ولها ستون سنة وقد حم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة طلق فحاضت حيضة او حيضتين ثم يرتفع جيفها  
لا تدري ما رفعه انها تربص تسعة اشهر فان استبان بها حمل الا اعتدت ثلثة اشهر وقد وافقه الاكثر من علي ما هيهم منهم مالك واحمد  
والشافعي في القدر يوافقوا تربص غالب مدة الحمل ثم تعتد مدة الاشنة ثم تحلل الاثره احر لو كانت بنت ثلثين سنة واربعين وهذا  
يقضي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه من السلفه اختلف يكون المرأة اشنة عند دم قبل التحسين قبل الاربعين وان الياس  
عند دم ليس قما محدد للنساء بل مثل هذه تكون اشنة وان كانت بنت ثلثين وغيرها لا تكون اشنة وان بلغت خمسين واذا كانوا  
فيمن ارتفع جيفها ولا تدري ما رفعه جعلوها اثني عشر بعد تسعة اشهر فالتى تدري ما رفعه اما يدري يعلم انه لا يعود معه فاما بعادة مستقر  
لها من اهلها واقاربها او ان تكون اشنة وان لو تبلغ التحسين هذا بخلاف ما اذا ارتفع لم يرض او رضاع او حمل فان هذه ليست اشنة  
فان في ذلك نزول فالمراتب ثلثة احدها ان ترفع الياس معلوم متيقن بان تنقطع كما بعد عام وتكرار نقطاعه احوال متتابعة ثم يطلق بعد  
ذلك فلهذا تربص ثلثة اشهر بنص القرآن سواء كانت بنت اربعين او اقل او اكثر وهي اولى بالتربص بثلثة اشهر من التي حكم فيها الصكابة  
واجمهر بتربصها تسعة اشهر ثم ثلثة فان تلك كانت تحيض وطلقت وهي حائض ثم ارتفع جيفها بعد طلاقها لا تدري ما رفعه فاذا حكم  
فيها بحكم الاشنة بعد انقضاء غالب مدة الحمل فكيف بهذا لو لهذا قال القاضي سمعيل في احكام القرآن اذا كان الله سبحانه قد ذكر  
الياس من الربة فقال تعالى **الَّتِي يَبْسُتُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُنَّ اِنْ رُبِمَ عَدَّ ثَلَاثُ اشْهُرٍ تَوَجَّاهُ عَنْ عَمْرِ بْنِ أَبِي حَتَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَفَقَهُ وَافَقَ**  
اظاهر القرآن لانه قال يا امرأة طلق فحاضت حيضة او حيضتين ثم ارتفعت جيفها لا تدري ما رفعها فانها تنتظر تسعة اشهر ثم تعتد  
ثلثة اشهر فلما كانت لا تدري ما الذي رفعه الحيضة كان موضع الترتيب فحكم فيها بهذا الحكم وكان اتباع ذلك الزم وادى من قول من يقول ان  
الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين فتوقع جيفها وهي شابة انها تبقى ثلثين سنة معتدة وان جاءت بولد اكثر من ستين لم يلزمه  
خالف ما كان من اجماع المسلمين الذي مضوا لانه لو كانوا مجمعين على ان الولد يلحق بالاية دامت المرأة فعد كما في مجوز ان **يقول** قائل  
ان الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين ويكون بينهما وبين زوجها احكام الزوجات ما دامت في عدتها من الموارثة وغيرها فان جاء  
بولد لم يلحقه وظاهر عدة الطلاق انها جعلت من الدخول الذي يكون منه الولد فكيف يكون المرأة معتدة والولد لا يلزم قلت هذا  
الزام منه لابي حنيفة فان عدة اقصر مدة الحمل سنتان والمراتب في اشنة عدتها الا ان في عدة حتى تبلغ سن الياس فتعتد به وهو  
يلزم الشافعي في قوله اجملي سواء الا ان مدة الحمل عند الاربع سنين فاذا جاءت به بعد حكم الحقيقة وهي في عدتها منه قال القاضي سمعيل  
والياس يكون بعضه اكثر من بعض في ذلك القنوط وكذلك الرجاء وكذلك الظن مثل هذا يتسم الكلام فيه فاذا قيل منه شيء انزل على  
قل ما يظهر من المعنى فيه فمن ذلك ان الانسان يقول قد بشت من مرضيها فكان الاغلب عندك انه لا يدري بشت من غائبها اذا كان

الاعجاب عندنا انه لا يقدم ولو قال اذا مات غائبه او مات مريضه قد يشك منه لكان الكلام عند الناس على غير وجهه الا ان يتبين معنى ما قصد له في كلامه مثل ان يقول كنت وجلاتي مرضه مخافتان يموت فلما مات وقع اليأس فيصرف الكلام على هذا وما اشبهه الا ان اكثر ما يلقظ باليأس ان يكون فيها هو الاعجاب عند اليأس انه لا يكون ليس احد من الناس الطاهر يعلم يقيناً ان ذلك الشيء يكون او لا يكون قال تعالى والقواعد من النساء الا في الارجون نكاحاً فليس عليكم جناح ان تنكحن بناتهن غير متبرجات بزينة والوجاء ضد اليأس والقاعدة من النساء قد يمكن ان تزوج غير ان الاعجاب عند اليأس فيها ان لا تزوج لا يرجون فيها وقال الله تعالى وهو الذي ينفذ المغيرة من بعد ما قنطوا والقنوط شبه اليأس ليس يعلمون يقيناً ان المطر لا يكون ولكن اليأس خلطه حين تطاول بطاؤه وقال الله تعالى حقن الاستيئس الرسل وظنوا انه هم قد كذبوا جاءهم نصرنا فلما ذكر ان الرسل هم الذين استيئسوا كان فيه دليل على انهم دخلوا فيهم يأس من غير يقين استيقنوه لان اليقين في ذلك لما اتوا به من عند الله كما قال في قصة نوح واوحى الي فوج انه كن يؤمن من قومك الا من قدامك فلا تفتش بهما كاذباً يفعلون وقال الله تعالى في قصة اخوة يوسف فلما استيئسوا منه خلصوا نجياً فدل الظاهر على ان يأسهم ليس يقين وقد ثاب ابن ابي اويس ثمانية عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول في خطبة تلعن ايها الناس ان الطمع فقر ان اليأس غنى وان المرأ اذا اليأس عن شيء استغنى عنه فجعل عمر اليأس بازاء الطمع سمعت احمد ابن المحدث يشهد شعر الرجل من القدماء يصف ناقه صفراء من تلد بنى العباس في ضربها كالضبي الكناش تدرن يسمع بالاياس في فالنفس بين طعم ياشئ في جعل الطمع بازاء اليأس حدثنا جري بن حازم عن الاحمض عن سلاوة شرجيل قال سمع حية بن خالد سول بن خالد انما اتينا النبي صلى الله عليه وسلم قال احلنا شيئاً قال لا يا ساس من اخير ما تهرمت رؤسك فان كل عبد اولاد حمير ليس عليه قشر ثوبين في الله ويعطيه حدثنا علي بن عبد الله ثاب بن عيينة قال قال هشام بن عبد الملك لابي حازم ما يا حازم وما مالك قال خير ما يفتق بالله ويأسي مما في ايدي الناس قال هذا اكثر من ان يحصى انتهى قال شيخنا وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة بل فيهن من لا تحيضن ان بلغت فيهن من تحيضن حيضاً يسيراً يتباعد ما بين اقرائها حتى تحيضن في السنة مرة ولهذا اتفق العلماء على ان اكثر الطهرين الحيضتين لاحد الله غالب النساء يحضن كل شهر مرة ويحضن ربع الشهر ويكون طهرهن ثلثة ارباعه ومنهن من تطهرن الشهر المتعددة لقله رطوبتها ومنهن من يسرعن اليها الجفاف فتقطع حيضها وتيأس منه وان كان لها دون الخمسين بل الاربعين ومنهن من لا يسرعن اليها الجفاف فتجاوز الخمسين هي تحيض قال ليس في الكتاب السنة تحل اليأس وقت ولو كان المراد بالانس من الحيض من لها خمسون سنة او ستون سنة او غير ذلك لقلنا الا ان يبلغن من السن كذا وكذا ولو يقل يئسن ايضا فقد ثبتت عن الصحابة رضي الله عنهم انهم جعلوا من ارتفع حيضها قبل ذلك بائسة كما تقدم والوجود مختلف في وقت يأسهن غير متفق وايضا فانه سبحانه قال الا ان يئسن لو كان ذلك وقت محدداً لكانت المرأة وغيرها سواء في معرفة يأسهن هو سبحانه قد خص النساء بانهن الا ان يئسن كما خصهن بقوله الا ان يئسن فالتحريض هي التي تياسن هذا بخلاف الارتباب فانه سبحانه قال ان ارتبتم ولم يقل ان ارتبتم اي ان ارتبتم في حكمكم شككم فيه هذا الذي الذي عليه جماع اهل التفسير كما ذكره ابن ابي حاتم في تفسيره من حديث جرير بن موسى بن ابي حاتم في قوله عن طرف بن ظريق عن عمر بن سالم عن ابي بن كعب قال قلت يا رسول الله ان ناساً بالمدينة يقولون في عدة النساء ما لم يدرك الله في القران الصغار والكبار اولات الاحمال فانزل الله سبحانه في هذه السورة واللا ان يئسن من الحيض من نساءكم لو ان ارتبتم بعد ثلثة أشهر

والا في الحيض في اولات الاحمال جلهن ان يصنع حملهن فاجل حدهن ان تضع حملها فاذا وضعت فقد قضت عدتها ولو لم يولد له حمل  
يا رسول الله ان ناسا من اهل المدينة لما تولت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا لقد بقي من عدة النساء عدل لو تذكر في القرآن  
الصغار والكبار التي قد انقطع عنها الحيض ذوات الحمل قال فانزلت التي في النساء القصص واللاقي يشن من الحيض من نساء نكحوا ان رتبتم خم  
ثوى عن سعد بن جبير في قوله اللاتي يشن من الحيض من نساء نكحوا الآية العجوز التي لا تحيض المرأة التي تعدت من الحيضة فليست هذه  
من القوم في شيء وفي قولنا ان رتبتم معنى في الآية يعني ان شكتم تعدت ثلثة اشهر وعن مجاهد ان رتبتم لو تعلموا عدة التي تعدت عن الحيض او  
التي لم تعدت ثلثة اشهر فقولها تعلان ان رتبتم يعني ان سألتم عن حكم من لم تعلموا حكمكم فيه فقد بينا له كونه من انجمت على من  
طلب عليه ان يزول ما عدله من الشك الرب بخلاف المعرض عن طلب العلم وايضا فان النساء لا تستوين في ابتداء الحيض بل منهن من تحيض  
عشر واثنى عشرة او خمسة عشرة او اكثر من ذلك فلذلك لا تستوين في اخر سن الحيض الذي هو سن اليأس الموجود شاهد بذلك وايضا  
فانه من تازعوا فمن بلغت لم تحض من تعد ثلثة اشهر او بأحوال كالتقارن في حيض الا ترى ما رفعه وفيه رايان عن احمد قلت انهم  
على انها تعد ثلثة اشهر او يجعلوا الصغير موجب للاعتداد بها عدلا فذلك لا يجب ان لا يكون للكبير موجب للاعتداد بالثبوت وهو  
ظاهر والله اعلم **فصل** في ما عدا الوفاة فحجب الموت سواء دخل بها او لم يدخل بها فادخلها كما دل عليه عموم القرآن السنة واتفقوا على انها  
يتوارثان قبل الدخول على ان الصداق يستقر اذا كان مسمى لان الموت لما كان انتهاء العقد انقضاء به استقرت به الاحكام فتوارثا  
واستقر المهر وجبت العدة واختلفوا في مسائلين احدهما وجوب مهر المثل اذا الركن مسمى فاوجبها احمد وابو حنيفة والشافعي في احد  
قولي له لو وجبه مالك الشافعي في القول الآخر وقضى بوجوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في السنة الصحيحة من حديث  
برور بنت واشق وقد تقدم ولو لم يولد به السنة لكان هو محض القياس لان الموت اجري مجرى الدخول في تقرير المسمى وجوب العدة والثلثة  
الثانية هل ثبت تحريم الربيبة بتو الام كما ثبت بالدخول بها وفيه قولان الصحابة وهما رايان عن احمد والمقصود ان العدة فيه ليست  
للعلم ببراءة الرحم فانها تحجب قبل الدخول بخلاف عدة الطلاق وقد اضطرب الناس في حكمه في عدة الوفاة وغيره اقل هي لبراءة الرحم  
واورد هذا القول جوه كثيرة منها وجوبها قبل الدخول في الوفاة ومنها انها ثلثة قرو وبراءة الرحم كفي فيها حيضة كما في المستبراة وهذا وجوب  
ثلثة اشهر في حق من تقطع ببراءة رحمها لصغرها او كبرها ومن الناس من يقول هو تعبد لا يعقل معناه وهذا فاسد لا يهين احداهما وليس في  
الشريعة حكم الاول حكمه وان لم يقلها كثير من الناس اكثرهم اتفق ان العدة ليست من العبادات المحضة بل فيها من للمصالح رعاية حتى الزوج  
والولد **قال** شيخنا والصواب ان يقال ان عدة الوفاة في حرم لانقضاء النكاح ورعاية حتى الزوج ولهذا تعد المتوفى عنها في عدة الوفاة  
رعاية حتى الزوج فجعلت العدة حرما حتى هذا العقد الذي له خطر وشان فيحصل بهذا انفصال بين نكاح الاول نكاح الثاني ولا يتصل النكاح  
الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عظم حقه حرم نساؤه بعد هذه وهذا اختص به الرسول لان ازواجه في الدنيا هن ازواجه في  
الآخرة بخلاف غيره فانه لو حرم على المرأة ان يتزوج بغير زوجها تضررت المتوفى عنها وربما كان الثاني خيرا لها من الاول لكن لو تأملت على  
اولاد الاول كانت محمودة على ذلك مستحبا لها في الحديث انا وامرأة شفعاء اخذت يوم القيمة واواهي بالوسطى السبابة امرأة ايمت  
من نكحها ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتامى لها حتى باذوا وما تواروا اذا كان المقضى لتحريمها قاسا فلا اقل من مدلات ربها وقد  
كملت في الحاشية توبص سنة فجعلاها الله سبحانه باربعة اشهر وعشر اقل لسعيد بن المسيب بالاعشار في ما ينقض الوتر فيحصل هذا

في ما ينقض الوتر فيحصل هذا



المدة بقاؤه الزوج حيث يحتاج إليه قضى حق الزوج إذ الرجعة إلى ذلك **فصل** وأما مدة الطلاق فهي التي اشككت فاعلم لا يمكن تعليلها بذلك لأن  
 أنها تجب بعد المسيسين لأن الطلاق قطع للنكاح لهذا ينصف فيه المسمى ليستقط فيه عمر المثل **فيقال** الله الموفق للصواب مدة الطلاق وجبت  
 ليتمكن الزوج فيها من الرجعة فبها حق الزوج حق الله حق الولد حق النكاح الثاني فمن الزوج ليتمكن من الرجعة في العدة وحق الله وجوب ملازمتها  
 المنزل كما نص عليه سبحانه هو منصوص واحد مذهب أبي حنيفة وحق الولد لا يضيع نسبه ولا يترك لأبي الوطيين حق المرأة لها من  
 النفقة زمن العدة لكونها زوجة تترت ثورت ويدل على أن العدة حق للزوج قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْوَوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَعَلَّوْهُنَّ فَأُولَئِكَ يَتَبَوَّهْنَ قَوْلَهُ فَالْكُوفُ مِنْ عِدَّةٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ لِلرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَإِذَا قَالَ سَجَّاهُ قَالَ  
 وَيَبُولُوهُنَّ أَحَقُّ بِرُؤُوسِهِنَّ فِي ذَلِكَ فَجَعَلَ الزَّوْجَ أَحَقُّ بِرُؤُوسِهَا فِي الْعِدَّةِ وَهَذَا حَقُّ لَهَا فَإِذَا كَانَتْ الْعِدَّةُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ طَلَعَتْهُمَا التَّوْبَةُ لِلزَّوْجِ لِيَنْظُرَ  
 فِي أَمْرِ هَلْ يَسْكُوها وَيَسْرَحُهَا كَمَا جَعَلَ سَجَّاهُ لِلزَّوْجِ تَبَعٌ لِرَبِّهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِيَنْظُرَ فِي أَمْرِ هَلْ يَسْكُوها وَيَسْرَحُهَا وَكَانَ تَحْيِيرُ الْمُطْلُوقِ كَتَحْيِيرِ الْمُتَوَلَّى  
 لَكِنْ الْمُتَوَلَّى جَعَلَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ كَمَا جَعَلَ لِلزَّوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِيَنْظُرَ فِي أَمْرِ هَلْ يَسْكُوها وَيَسْرَحُهَا ذَلِكَ أَنَّهُ سَجَّاهُ قَالَ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ  
 فَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ أَنْ يَتَّكِنَ أزْوَاجُهُنَّ إِذَا رَضُوا بِأَنَّهُنَّ مَعْرُوفٌ بِلَوْغِ الْأَجْلِ هُوَ الْوَصُولُ إِلَى أَنْتَهَاهَا بِلَوْغِ الْأَجْلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حُجَاوَتُهُ وَفِي قَوْلِهِ  
 فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ مَقَارِنَهُ وَمَشَارِقَهُ فَوَيْهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ حُلٌّ مِنَ الزَّمَانِ هُوَ الطَّعْنُ فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ  
 أَوْ انْقِطَاعِ الدَّمِ مِنْهَا أَوْ مِنَ الرَّابِعَةِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ مَقْدُورًا لَهَا قِيلَ بَلْ هُوَ فَعْلَاهَا وَهِيَ الْاِخْتِسَالُ كَمَا قَالَ جَهْوَةُ الْعَجَابَةِ وَهَذَا كَمَا نَزَلَ بِالْاِخْتِسَالِ  
 تَحُلُّ لِلزَّوْجِ طَيِّبًا وَجِلِّ لَهَا أَنْ تَمُوتَ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ لَا غَتْسَالُ عِنْدَهُمْ شَرْطُ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ فِي النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْوَلِيُّ لِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ  
 أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا لَافِي هَذَا وَلَا فِي هَذَا كَمَا يَقُولُهُ مِنْ يَقُولُ مِنْ هَلْ الْمَظَاهِرُ الثَّلَاثِي أَنَّهُ شَرْطُهَا كَمَا قَالَ أَحَدُ جَهْوَةِ الْعَجَابَةِ كَمَا تَقْدِمُ  
 حَكَايَتُهُ عَنْهُمْ الثَّلَاثُ أَنَّهُ شَرْطُ نِكَاحِ الْوَلِيِّ لَافِي نِكَاحِ الْعَقْدِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالرَّابِعُ أَنَّهُ شَرْطُهَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ هُوَ الْحُكْمُ بِالطَّهْرِ بَعْضُهُ  
 وَقْتُ صَلَوةٍ وَانْقِطَاعُهُ لَكَثْرَةِ كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ فَإِذَا رَجَعَهَا قَبْلَ غَسَلِهَا كَانَ غَسَلُهَا أَجَلَ طَيِّبِهَا وَالْاِخْتِسَالُ أَجَلَ حُلِّهَا لِغَيْرِهِ وَلَا غَتْسَالُ  
 يَتَحَقَّقُ كَمَا لَحِظْنَا تَامَهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأُولَئِهِنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ سَجَّاهُ أَمْرًا أَنْ يَتَرَبَّصَ ثَلَاثَةَ  
 قُرُوءٍ فَإِذَا مَضَتْ الثَّلَاثَةُ فَقَدْ بَلَغَتْ أَجَلَهَا وَهُوَ سَجَّاهُ لَوْ قِيلَ لَهَا عَقِيبُ الْقُرْآنِ مِنَ الزَّوْجِ بَلْ غَيْرُ الزَّوْجِ عِنْدَ بِلَوْغِ الْأَجْلِ بَيْنَ الْأَمْسَاكِ وَ  
 التَّسْرِيحِ فَظَاهِرُ الْقُرْآنِ مَا فِيهِ الْعَجَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ عَدَلَتْهَا الْقُرُوءُ الثَّلَاثَةُ يَحْيِيهِ الزَّوْجُ بَيْنَ الْأَمْسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّسْرِيحِ بِالْإِحْسَانِ  
 وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ بِلَوْغِ الْأَجْلِ فِي الْقُرْآنِ وَاحِدًا لَا يَكُونُ قِسْمًا بَلْ يَكُونُ اسْتِيفَاءَ الْمَدَّةِ وَاسْتِيفَاءُهَا هَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى اخْبِرْ عَنْ أَهْلِ النَّارِ بَلَّغْنَا  
 أَجَلَنَا الَّذِي يَكُنُّ لَنَا وَقَوْلُهُ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِمَا مَعْرُوفٌ وَأَمَّا حُلٌّ مِنْ قَالَ أَنْ بِلَوْغِ الْأَجْلِ هُوَ مَقَارِنُهُ  
 أَنَّهُ ابْعَدَنَ تَحُلُّ لِلْخَطَابِ لِيَبْقَى الزَّوْجُ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا وَأَمَّا يَكُونُ أَحَقُّ بِهَا مَا تَحُلُّ لِغَيْرِهِ فَإِذَا حُلَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ صَارَ هُوَ خَاطِبًا مِنَ الْخَطَابِ  
 مِنْشَأُ هَذَا ظَنُّ أَنَّهُ بِلَوْغِ الْأَجْلِ تَحُلُّ لِغَيْرِهِ وَالْقُرْآنُ لَوْ بَدَّلَ عَلَى هَذَا بَلَّ الْقُرْآنُ جَعَلَ عَلَيْهَا أَنْ تَتَرَبَّصَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَذَكَرْنَا إِذَا بَلَغَتْ أَجَلَهَا  
 فَأَمَّا أَنْ تَمْسَكَ بِمَعْرُوفٍ وَأَمَّا أَنْ تَسْرَحَ بِإِحْسَانٍ قَدْ ذَكَرْنَا سَجَّاهُ قَبْلَ هَذَا الْأَمْسَاكِ أَوْ التَّسْرِيحِ بِعَقِيبِ الطَّلَاقِ فَقَالَ الطَّلَاقُ مُزَانٌ  
 لِمَسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ثُمَّ قَالَ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ أَنْ يَتَّكِنَ أزْوَاجُهُنَّ وَهَذَا هُوَ تَزَوُّجُهَا  
 تَزَوُّجُهَا الْأَوَّلُ الْمُطْلَقُ الَّذِي كَانَ أَحَقُّ بِهَا فَالْتَمِيزُ عَنْ عَصَاهُنَّ مَوْكِدُ الْحَقِّ الزَّوْجِ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ بَعْدَ بِلَوْغِ الْأَجْلِ تَحُلُّ لِلْخَطَابِ بِلَفْظِهِ أَنَّهُ فِي  
 هَذِهِ الْحَالِ مَا أَنْ يَسْكُوها بِمَعْرُوفٍ أَوْ يَسْرَحُهَا بِإِحْسَانٍ ثَمَّ سَرَحَ بِإِحْسَانٍ حَلَّتْ حِينَئِذٍ لِلْخَطَابِ عَلَى هَذَا فَلَا لَةَ الْقُرْآنُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ



المكروه له فاذا علم بعد الثالثة لا تحل له الا بعد توبته بزوجه اخر وان الامر بذلك الزوج لا بد ان تدرك عسلته في يدته وتسيبها  
علم ان المقصود ان يئاس مخافا لا يعود اليه الا باختياره لا باختيارها ومعلوم ان الزوج الثاني اذا كان قد فسخ نكاحه رغبتا وهو النكاح الذي شرعه  
الله لعباده وجعله سببا لمصالحهم في المعاش والمعاد وسببا لحصول الرحمة والوداد فانه لا يطلقها الا لاجل الاول بل يمسك امرأته فلا يصير  
لاحد من الناس ختيا في عودها اليه فاذا اتفق الزوجان في طلاقهما بغير اذن الزوجان اللذان هما زوجان ابصر المطلق الاول كالحاكم  
كما يباح للرجل نكاح مطلقة الرجل ابتداء وهذا امر لم يحرمه الله سبحانه في الشريعة الكاملة المهمة على جميع الشرائع بخلاف الشريعتين  
قبلنا فانه في شريعة التوراة قد قيل انها متى تزوجت بزوجه اخر لم تحل للاول بد في شريعة الانجيل قد قيل انه ليس له ان يطلق امرأته البتة  
فجاءت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة على اكمل الوجوه واحسنها واصحها الخايع ولهذا لما كان التحايل مباحا للشرائع كلها والعقل  
والفطرة ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له ولعنه صلى الله عليه وسلم لهما ما اخبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما او  
دعاء عليهما باللعنة وهذا يدل على تحريمه وانه من الكبائر والمقصود ان ايجاب اقرء التثنية في هذا الطلاق من تمام تأكيد تحريمها على  
الاول على انه ليس في المسألة اجماع فذهب ابن اللبان القرض صاحب الايجاب في غيره الى ان المطلقة ثلثا ليس عليها غير الاستبراء بحضرة فذكره  
عنه حسين بن القاسم في يعلى فقال مسألة اذا طلق الرجل امرأته ثلثا بعد الدخول فعدتها ثلثة اقرء ان كانت من ذوات الاقرء وقال  
ابن اللبان عليها الاستبراء بحضرة ليلنا قوله تعالى والمطلقات يتوبن بانفسهن ثلثة قروء ولو يقف شيخنا الاسلام على هذا القول  
علق تسويغه على ثبوت اختلاف فقال ان كان فيه نزاع كان القول بانها ليس عليها ولا على المعتقة المحذورة الا الاستبراء ولا متوجه آخر قال  
ولا نزم هذا القول ان الاشقة لا تحتاج الى عدة بعد الطلقة الثالثة قال هذا لا يعلم احد قال قد ذكر اختلاف ابوالحسن فقال مسألة اذا  
طلق الرجل زوجته ثلثا وكانت من الحيض لصغر او هرم فعدتها ثلثة اشهر خلافا لابن اللبان انما عدة عليها ليلنا قوله تعالى واللاتي  
يتيسرن من الحيض من نساكن ان يتيمن فعدتهن ثلثة اشهر واللاتي لو محض **قال** شيخنا واذا مضت السنة بان على هذه ثلثة اقرء  
بغير عتقها ولو عجز عليها فكيف اذا كان مع السنة اجماع قال قوله صلى الله عليه وسلم لو فاطمة بنت قيس عتق ففهم منه العلماء  
انها تعد ثلثة قروء فان مع الاستبراء فلا تسمى عدة قلت كما في حديث ابى سعيد في سبأ او طامل انه فسره قوله تعالى المحصنات من النساء  
بالسبأ او قال اى فيهن كوحل لا اذا انقضت عدتهن فجعل الاستبراء عدة قال فاما حديث عائشة امرت بريرة ان تعد ثلث حيض  
فحديث منكوفان مذهب عائشة ان الاقرء الاطهار **قلت** من جعل ان عدة المختلعة حيضة فبطريق الاولى يكون عدة الفسوخ  
كلها عندة حيضة لان المخلم الذي هو شقيق الطلاق واشبه به لا يجزئ الاعتدال عندة بثلثة قروء والفسخ اولى احرى من وجوب  
احدها ان كثيرا من الفقهاء يجعل المخلم طلاقا ينقص به عدة بخلاف الفسخ لوضاع ونحوه الثاني ان ابانور ومن وافقه يقولون الزوج  
اذا رد العوض رضيت المرأة برده وراجعها فلهما ذلك بخلاف الفسخ الثالث ان المخلم يمكن فيه الرجوع للمرأة الى زجرها في عدتها  
بعقل جديد بخلاف الفسخ لوضاع او عدة او محرمية حيث لا يمكن عودها اليه فهذه بطريق الاولى يكفيها استبراء بحضرة ويكون  
المقصود مجرد العلم ببراءة رحمها كالمسبية والمهاجرة والمختلعة والزانية على اصح القولين فيهما دليلان هما **فصل** وما  
يبين الفرق بين عدة الرجعية والبائن ان عدة الرجعية لاجل الزوج للمرأة فيها النفقة والسكنى باتفاق المسلمين لكن سكنها هل  
هو سكن الزوج فيجوز له ان ينقلها المطلق حيث شاء ام يتعين عليها المنزل فلا يخرج الا يخرج فيه قولان هذا الثاني هو المنصوص

عن أحمد بن حنيفة وعليه يدل القرآن الأول قول الشافعي وهو قول بعض أصحاب أحمد والصواب ما جاء به القرآن فان سكتي الرجعية من جنس سكتي المتوفى عنها ولو تراضيا بانتهالها الوحي كما ان العدة فيها كذلك بخلاف البائن فانها لا تسكن لها ولا عليها فالزوجه ان يخرجها او طهرها ان تحرير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم العاطمة بنت قيس لا نفقة لك **لا تسكني فاما** الرجعة فعمل هي حق للزوج بملك اسقاطها بان يطلقها واحدة بائنة او هي حق لله فلا يملك اسقاطها ولو قال انت طالق طلقة بائنة وقعت رجعية ام هي حق لهما فان تراضيا بالخلع بلا عوض فعمل طلاقا بائنا ولا رجعة فيه فيه ثلاثة اقوال فالاول مذهب أبي حنيفة واحد الروايات عن أحمد والثاني مذهب الشافعي والرواية الثانية من أحمد والثالث مذهب مالك والرواية الثالثة عن أحمد والصواب الرجعية. حق الله تعالى ليس لهما ان يتفقا على اسقاطها وليس له ان يطلقها طلقة بائنة ولو رضيت الزوجة كما انه ليس لهما ان يتراضيا بفسخ النكاح بلا عوض بالاتفاق **فان قيل** فكيف يجوز الخلع بغير عوض في احد القولين في مذهب مالك أحمد وهل هذا الاتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض قيل لما يجوز أحمد في احد الروايتين الخلع بلا عوض اذا كان طلاقا فاما اذا كان فسخا فلا يجوز بالاتفاق قاله شيخنا رحمه الله تعالى قالوا ولو جاز هذا الجازان يتفقا على ان بيئتها مرة بعد مرة من غير ان ينقص عدل الطلاق ويكون الامم اليه ما اذا اراد ان يجعل الفرقة بين الثلث جعلها وان اراد ان يجعلها من الثلث ويلزم من هذا اذا قالت فادنى بطلاق ان يبينها بطلاق ويكون مخيرا اذا سألته ان شاء يجعله رجعيا وان شاء ان يجعله بائنا وهذا مستنع فان مضمونه انه يخيرة ان شاء ان يحرمها بعد المرة الثالثة وان شاء لم يحرمها او يستع ان يخير الرجل بين ان يجعل الشئ حلالا وان يجعله حراما ولكن انما يخير بين امرين مباينين له ان يبأسر سببا لم يحل اسباب التحريم وليس له ان شاء نفس التحليل والتحريم الله سبحانه انما شرع له الطلاق واحدة بعد واحدة ولو بشرع له ايقاعه مرة واحدة لئلا يندم وتزول نزغة الشيطان التي حملته على طلاق فيتنبع نفسه المرأة فلا يجعل اليها سبيلا فلو ملكه الشارع ان يطلقها طلقة بائنة ابتداء كان هذا المحذور ربعينه موجودا والشرعية المشتملة على مصالح العباد تاتي ذلك فانه يبقى الامر بيد الله ان شاء رجعة ان شاء فلا والله سبحانه جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد المرأة رحمة منه واحسانا ومراعاة لمصلحة الزوجين لانه ان ملكها امرها باختيار فيخيرها بين القيام معه وفراقها واما ان يخرج الامر عن يد الزوج بالكلية اليها فهذا لا يمكن فليس له ان يسقط حقها من الرجعة ولا يملك ذلك فان الشارع انما يملك العبد ما ينفعه ملكه لا يتعثر به ولهذا لم يملكه اكثر من ذلك ولا ملكه جميع الثلث ولا ملكه الطلاق في زمن الحيض الطهر الواقع فيه لا ملكه نكاح اكثر من اربع ولا ملك المرأة الطلاق وقد نفى سبحانه الرجال ولا تؤثروا الشفهاء **اموكم التي جعل الله لكم** فكيف يجعلون امر الايضاح اليقين في الطلاق والرجعة وكما لا يكون الطلاق بيدها لا يكون الرجعة بيدها فان شاءت رجعة ان شاءت ولا تنبقي الرجعة موقوفة على اختيارها واذا كان لا يملك الطلاق البائن فلا يملك الطلاق المحرم ابتداء اولى اخرى لان الندم في الطلاق المحرم اقوى منه في البائن فمن قال انه لا يملك الابانة ولو اتى بها لو تبين كما هو قول فقهاء الحديث لزمه ان يقول انه لا يملك الثلث المحرم ابتداء بطريق الاولى اخرى ان له رجعتها وان وقعها كان له رجعتها وان قالت طالق واحدة بائنة فاذا كان لا يملك اسقاط الرجعة فكيف يملك ثبات التحريم الذي يعود بعد الابتناء **فان قيل** فلان لم يملكه لو بعد اثنتين قيل ليس ذلك بل لزم فان الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين هو ان يطلق واحدة ويكون احق برجعة فاما لو تنقض عدتها فوان شاء طلق الثانية كذلك يبقى له واحدة واخبرانه ان وقعها حرمت عليه لا يعود اليه لان يتزوج غيره ويصيبها ويقرها فهذا هو الذي ملكه اياه لم يملكه ان يحرمها ابتداء تحريمها تاما من غير تقدم من طليقة تدبر بالله التوفيق **فصل** قلنا ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في

المختلعة انها تعد بحضرة وان هذا مذهب عثمان بن عفان وابن عباس واسحق بن راهويه واحمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه اخرا شيخنا ونحن نذكر الاحاديث بذلك باسنادها قال النسائي في مسنده الكبير باب عدة المختلعة اخبرني ابو علي محمد بن يحيى المزني ثنا اذ ان ابن عثمان ابو عبدان ثنا ابى ثناء بن علي بن المبارك عن يحيى بن ابى كثير قال اخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفر اخبرته ان ثابت ابن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله بن ابى فحاج اخوها يشكيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ثابت فقال خذي لذي لها عليك واخل سبيلها فقال نعم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توبص حيضة واحدة وتلمح باهلها فخيرنا عبد الله بن سعد بن ابراهيم بن سعد قال حدثني عمي قال نا ابى عن ابن اسحق قال حدثني عباد بن ابي القاسم ابن عباد بن الصامت عن ربيع بنت معوذ قال قلت لها حدثيني حديثك قالت اختلعت من زوجي ثوبت عثمان فسالت ماذا اعلى من العدة قال اعدك عليك الا ان يكون حديث عهد بك فتمكثين حتى تحيضين حيضة قالت وانما انت تبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريو العالية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه ورزى عكومة عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رواه ابو داود عن محمد بن عبد الرحيم البراء عن علي بن يحيى القطام عن هشام بن يوسف عن معمر بن عمر بن مسلم عن عكرمة ورواه الترمذي عن محمد بن عبد الرحيم بهذا السند بعينه وقال حديث حسن غريب هذا كما انه موجب السنة وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافق لاقوال الصحابة فهو مقتضى القياس فانه استبراء لمجرد العلم ببرائة الرحم فلفت فيه حيضة كالمسبية والامة المشتركة والحرة والمهاجرة والزانية اذا ارادت ان تكلم وقد تقدم ان الشارح من تمام حكمته جعل عدة الوجعية ثلاثة قروء لمصلحة المطلق والمرأة لا يطول زمان الرجعة وقد تقدم النقص على هذه الحكمة واجواب عنه **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم باعتداد المتوفى عنها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه انه غير مخالف لحكمة بخروج المبتوتة واعتدادها حيث شاعت ثبت السنن عن زبيب بنت كعب بن عجرة عن الفريرة بنت مالك اخت ابى سعيد الخدري انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ان توجع الى اهلها في بني خديجة فان زوجها خرج في طلب عبد الله ابوقوا حتى اذا كانوا بطرف العد وحكمهم فقتلوه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ارجع الى اهل فانه لو يترك في مسكن يملكه لانفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة اوفى المسجد دعاني وامرني فدخلت له فقال كيف قلت فردت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال ما كن في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشر قالت فلما كان عثمان ارسل الى فسألتني عن ذلك فاخبرته فقصي به واتبعه قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح قال ابو عمرو بن عبد البر هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق وقال ابو محمد بن حزم هذا الحديث لا يثبت فان زبيب هذا مجهول ولو روي حديثها غير سعيد بن اسحق بن زكريب هو غير مشهور ولا عدالة مالك غيره يقول فيه اسحق ابن سعيدان فقول سعيد ما قاله ابو محمد وغير صحيح فالحديث حديث صحيح مشهور في الحجاز والعراق وادخله مالك في موطئه فاجبه وبني عليه مذهبهم واما قوله ان زبيب بنت كعب مجهولة فنعم مجهولة عندنا فكان ما ذا وزبيب هذه من التابعيات هي امرأة ابو سعيد ورزى عنها سعد بن اسحق بن كعب ليس بسعيد بل قد فكهوا ابن حبان في كتاب الثقات الذي غرابا محمد بن علي بن المديني لو روي عنها غير سعد بن اسحق وقد روينا في مسند الامام احمد ثنا يعقوب ثنا ابى عن ابن اسحق حدثني عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر بن حزم عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زبيب بنت كعب بن عجرة وكانت عند ابى سعيد الخدري عن ابو سعيد قال شتكي الناس عليا رضي الله عنه



ابن جرير قال لا يخرج عن مجاهد قال كان عمرو عثمان يربح ما يربح من الحففة وذو الحليفة وذكر عبد الرزاق عن معمر عن  
 ايوب عن يوسف بن ناهك عن امه مسيكة ان امرأة متوفى عنها زارت اهلها في حدتها فصرها الطلق فاقوا احتمال فقال اهلها الى بيتها حتى تطلق  
 وتذكر ايضا عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان كانت له ابنة تعتد من فوات زوجها وكانت تاتيهم بالتمهر فتحدث اليهم فاذا كان الليل  
 امرها ان ترجع الى بيتها وقال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ثوبان ان عمر بن الخطاب قال ان  
 تاتي اهلها بماضي يومها وان زيد بن ثابت يخصص لها الا في مياض يومها وليها وذكر عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن  
 ابراهيم التيمي عن علقمة قال سال ابن مسعود نساء من همدان فحكي اليهن انوا اجمن فقلن انا نستوحش فقال ابن مسعود فجمعن بالخمار  
 ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل وذكر النجاشي بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور بن عمار عن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المؤمنين  
 ان ابي مرثد في حلة افاقيه امريضة قالت نعم ايتني احد طرقي الليل في بيتك وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم بن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 عن اشعث بن عيسى عن المتوفى عنها زوجها في حدتها فقال كان اكثر اصحابها بن مسعود اشده شق في ذلك يقولون لا يخرج من البيت يعني على بن  
 ابي طالب رضي الله عنه يرسلها وقال حماد بن سلمة اخبرنا هشام بن عروة ان اباة قال للمتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان ينشوي اهلها فتشوي  
 معهم قال سعيد بن منصور ثنا هشيم بن ابي اسحق عن سعيد بن مسعود عن ابي اسحق عن القاسم بن محمد عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب قال قال للمتوفى  
 عنها زوجها حتى يتقضى حد تلوحه كرايضا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر كلاهما قال في المتوفى عنها زوجها لا يخرج وذكر وكيع عن الحسن  
 بن صالح عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها الا يأس ان يخرج بالنهار لا تثبت عن بيتها وذكر حماد بن زيد عن ايوب السخيتي عن محمد بن زياد بن  
 ان امرأة توفيت عنها زوجها وهي مريضة فنقلها اهلها فوساوا فكلوا من امرها ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في قعرها وهذا قول  
 الامام احمد ومالك والشافعي وابي حنيفة واصحابهم الا وراعي ابي عبيد الله استحق قال ابو عمر بن عبد البر وبه تقول جماعة فقهاء الامصار بالبحر  
 والشام والعراق ومصر وشجوة هو لا حديث الفرقة بنت مالك قد تلاقى عثمان بن عفان بالقنوج قضى به بمحض المهر جرين والاصناف وعلقها  
 اهل المدينة والحجاز والشام والعراق ومصر بالقبول لم يعلم ان احدا منهم طعن فيه ولا في رواية وهذا لما لك مع تحريه وتشديده في الرواية قلنا  
 للسائل ان من رجال ثقة هو فقال لو كان ثقة لايته في كتيبي قدامه في موطنه بنى عليه مذهبه قالوا ونحن لا نذكر التراجم السلف في  
 المسألة ولكن السنة يفصل بين المتنازعين قال ابو عمر بن عبد البر لما السنة وثابتة جمل الله اما الاجماع يستغنى عنه مع المستحالة  
 الاختلاف اذا تزل في مسألة كانت الحججة في قول من افقده السنة وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري قال اخبرنا المديني عن المتوفى عنها  
 بقول عائشة واخذ اهل العلم يقولون **فان قيل** فهل لا لزومة المنزل حق عليها او حق لها قيل بل هو حق عليها اذا تركها لها الورثة و  
 لو كان عليه فية فلو كان المسكن لها فلو حو لها الوارث او طلبوا منها الاجرة لولزمها السكن جاز لها التحول ثم اختلف اصحاب هذا القول  
 هل لها ان تتحول حيث شامت او يلزمها التحول الى اقرب المساكن الى مسكن الوفاة على القولين فان خافت هدماء او غرقا او عدا او خوف ذلك او  
 حو لها صاحب المنزل لكونه حارمة ترجع فيها او باجاعة انقضت مدتها او منعهما السكنى فعليا او امتنع من اجارته او طلب به اكثر من  
 اجر المثل او لم يجد مكنة به او لم يجد لاسن مالها قلنا ان تستقل لانها حال عد ولا يلزمها بذلك اجر المسكن اما الواجب عليها فقل السكنى لا تحصيل  
 المسكن في افتاد السكنى سقطت هذا القول احمد والشافعي **فان قيل** فهل الاسكان حق على الورثة تقدم الزوجة به على غيرها  
 او على الميراث او لا حق لها في التركة سوى الميراث قيل هذا موضع اختلف فيه فقال الامام احمد ان كانت حائلة فلا سكنى لها في التركة ولا غيرها

ملازمة المنزل ذابل لها كما تقدم وان كانت حاملا ففيه روايتان أحدهما ان الحكم كذلك والثاني ان لها السكنى حتى تثبت في المال تقدم  
 به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا تباع الدار في دينه ببيعها بمنعها سكنها حتى تنقضي عدتها وان تعدد ذلك فعلى الوارث ان  
 يكرى لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل اجبره الحكم وليس لها ان تستقل عنده الا بضرر وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لم يجز  
 لانه يتعلق بهذه السكنى حق الله تعالى فلا يجوز اتفاقهما على بطلانها بخلاف سكنى النكاح فانها حق الزوجين والصحيح المنصوص ان سكنى الرجعية  
 كذلك لا يجوز اتفاقهما على بطلانها هذا مقتضى نص الآية وهو منصوص احمد وعنه رواية ثالثة ان المتوفى عنها السكنى بكل حال حاملا كانت او  
 حائلا فصارت في مذهب ثلث روايات وجوبها للحامل والحائل واسقاطها في حقها ووجوبها للمحمل دون الحائل هذا التحصيل مذهب احمد وسكنى  
 المتوفى عنها **واما** مذهب مالك قلها السكنى حاملا كانت او حائلا ولا يجاب السكنى عليها مدة العدة قال ابو عمر فاذا كان المسكن بكر اقال  
 مالك هي احق بسكناء من الورثة والغرماء وهو من راس مال المتوفى لان يكون فيه عقد لزوم او اراد اهل المسكن اخراجها واذا كان المسكن  
 لزوجها لم يبيع في دينه حتى تنقضي عدتها انتهى كلامه في غيره من اصحاب مالك هي احق بالسكنى من الورثة والغرماء فاذا كان الملك للميت او  
 كان قدامى كراه وان لو يكن قدامى ففي التمهيد يكرى سكنى لها في مال الميت ان كان موسرا وروى عن محمد بن عمار عن مالك الكوفي ان لم يكن في مال لا يكون  
 الزوجة احق به تحصل الورثة في السكنى وللورثة اخراجها الا ان تحبان تسكن في حصتها وتودى كذا حصة **واما** مذهب الشافعي فان  
 لعق سكنى المتوفى عنها قولين أحدهما لها السكنى حاملا كانت او حائلا والثاني لا سكنى لها حاملا كانت او حائلا ويجب عنده ملازمة المسكن  
 في العدة بان كانت حائلا او متوفى عنها وملازمة البائن للمنزل كذا من ملازمة المتوفى عنها فانه يجوز للتوفى عنها اخراجها من الرضاء حوائجها  
 ولا يجوز ذلك في البائن في حديثه في هذا القدر لا يوجب في الرجعية بل يستحب **واما** احمد فعنده ملازمة المتوفى عنها كذا من الرجعية  
 ولا يوجب في البائن او رد اصحاب الشافعي على نفسه بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصه في احاد القول وان لا سكنى لها سوا  
 وقالوا كيف يجتمع النصان اجابوا بجوابين **احدهما** انه لا تجب عليها ملازمة المسكن على ذلك القول لكن لو ازم الوارث اجرة المسكن جبت عليها  
 الملازمة حينئذ واطلق اكثر اصحابه اجابوا بهذا **والثاني** ان ملازمة المنزل اجبة عليها لو كان السكنى حائلا لا يجزى عنها اخراجها  
 بالاجرة او خبزها الوارث والمالك فيسقط حينئذ **واما** اصحاب ابن حنيفة فقالوا لا يجوز المطلقة الرجعية ولا البائن اخراج من  
 بيتها لئلا ولا نهرا او اما المتوفى عنها فيخرج نهرا وبعض الليل ولكن لا تنبت الا في منزلها قالوا والفرق ان المطلقة تنفقها في مال زوجها فلا  
 يجوز لها اخراجها كالزوجة بخلاف المتوفى عنها فانها لا تنفق لها فلا بد ان تخرج بالنهار لاصلاح حالها قالوا وعليها ان تعتد في المنزل الذي يضاف  
 اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة قالوا فان كان نصيبها من المبيت لا يكفيها او اخراجها الورثة من نصيبهم انتقلت لان هذا عدل ولو الكون في  
 بيتها عبادة والعبادة تسقط بالعدر قالوا فان عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرة فلما ان تستقل الى بيتا قل كراءه وهذا من  
 كلامهم يدل على ان اجرة المسكن عليها وانما يسقط السكنى عنها العجز بها عن اجرة ولهذا صرحوا بانها تسكن من التركة ان كفها وهذا لا يمتنع  
 سكنى عندهم للمتوفى عنها حاملا كانت او حائلا وانما عليها ان تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه لئلا ونهرا فان بذله لها الورثة والا  
 كانت الاجرة عليها فهذا مذهب الناصبي في هذه المسألة وما اخذنا خلاف فيها والله التوفيق **ولقد** صاحب فرقة ثبت مالك في  
 هذا الحديث نظير ما نصنا في جملة بنت قيس في حديثها فقال بعض المتأخرين في هذه المسألة لان ذلك كتاب بن القول امرأة فان الله سبحانه  
 انما امرها بالاعتداد اربعة اشهر وعشر ايامها بالمنزل قد انكرت عايشة ام المؤمنين وجوب المنزل افقت للمتوفى عنها بالاعتداد حديث



شاعت كما أنكرت حديث فاطمة بنت قيس في وجبت السكنى المطلقة وقال بعض من نازع في حديث الفريرة قد قتل من الصحابة رضي الله عنهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير يوم أحد يوم بدر معونة ويوم ثومة وفيرها واعتلوا في الجحيم فلم يبقوا وكان كل امرأة منهم تلاحق من زوجها من العدة كان ذلك من أظهر الأشياء ما بيننا بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس عايشة فكيف خفي هذا عليهما وعلى غيرهما من الصحابة الذي حكى قولهم استمر العمل به استمر امتنا بها هذا من بعد الأشياء فلو كانت السنة جارية بذلك لو كانت الفريرة يفتخرونه صلى الله عليه وسلم أن تلحق بها لها ما اذن لها في ذلك ثم امر بدوها بعد ذهابها وأمرها بأن تكث في بيتها فلو كان ذلك امر مستقرا ثابتا لكان قد نسخ بآذنه لها في الحاق بها أو نسخ ذلك الأذن بامر لها بالملك في بيتها فيفضو إلى تغيير الحكم مرتين هذا لا عهد لنا به في الشريعة في موضع متيقن **قال** الآخرون ليس في هذا ما يوجب هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها أمير المؤمنين عثمان بن عفان أكابر الصحابة بالقبول فقلها عثمان حكم بها ولو كنا لا نقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذهبت سنن كثيرة من سنن الإسلام لأنفق رواها عنه إلا النساء وهذا كتاب الله ليس فيه جوب لا اعتدال في منزل حتى تكون السنة مخالفة له بل غاية ما أن تكون بياناً لحكم سكت عنه الكتاب مثل هذا لا ترد به السنن هذا الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه أن تترك السنة إذا لم يكن نظير حكمها في الكتاب **وأما** ترك أم المؤمنين رضي الله عنها حديث الفريرة فلعلمه لو بلغها أو ولو بلغها فلعلها تأولته ولو تأولته فلعله قام عندها معارض له بكل حال فالقائلون به في تركه تركوا هذا الحديث أعذر من التاركين له ترك أم المؤمنين له فبين التاركين فرق عظيم **وأما** من قتل مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن مات في حياته فلم يأت قط أن نساء هم كن يعتدن حيث شئن لم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريرة البتة فلا يجوز ترك السنة الثابتة كما لا يعلم كيف كان لو علم أنهم كن يعتدن حيث شئن لم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريرة فلعلم ذلك قبل استقرار هذا وثبوته حيث كان الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب قد ترك عبد الزل عن ابن جريح عن عبد الله بن كثير قال قال مجاهد قتل رجال يوم أحد فجاء نساؤهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن أنا نسوة حشر يأمر رسول الله بالليل فنبيت عندنا حتى إذا أصبحنا تباعدنا في بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عن أحدكم كن مبدا كن فاذا اخرجت النوم فلتؤب كل امرأة إلى بيته وهذا وإن كان مرسلًا فالظاهر أن مجاهدًا إمامًا كان يكون سمعه من تابعي ثقة أو من صحاب التابعين لو يكن الكذب معروفًا فيهم ثم ثانی القرون المفضلة وقد شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذوا العلم عنهم وهم خير الأمة بعدهم فلا يظن بهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الرواية عن الكذابين لا سيما العالمون منهم إذا جزم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرواية وجزم عليه بحديث فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره في فعل كل البعد أن يقدم على ذلك مع كون الوسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا باب أو مجمل ولا هذا بخلاف ما رسل من بعدهم فكل ما أخرت القرون سواء الظن بالمراسيل أو يشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأجله فليس الاعتقاد على هذا المرسل وحده وبالله التوفيق **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحلام المعتدة نفيًا وإثباتًا ثبت في الصحيحين عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قالت زينب خات علي أم حبيبة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سلمة فدخلت أم حبيبة بطيب فيه صفة خلق أو غيره فذهنت به جارية ثم مست بعارضيهما وقالت الله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا تحل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحل على ميت فوق ثلث الأعلى نروح



ولا خلاف ان موت أبي سلمة كان قبل موت جعفر رضي الله عنهما وأجابا للناس عن ذلك بأن هذا حديث منقطع فان عبد الله بن شداد  
ابن الهذيل لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه فكيف يقدم حديثه على الأحاديث الصحيحة المسندة التي لا مطعن فيها وفي  
الحديث الثاني المجاز بن اسباط ولا يعارض بحديثه حديث الأئمة الاثبات الذين هم فرسان الحديث **فصل** الحكم الثاني ان الأحاديث  
للعدة بالشهور إما المحامل إذا انقضت حملها سقط وجوب الأحاد دعوا اتفاقا فان لها ان تزوج وتجهل وتنطيب لزوجها وتترين له فاشاء  
**فان قيل** فإن زادت مدة الحمل على أربعة أشهر وعشر فهل يسقط وجوب الأحاد أم يستمر إلى حين الوضع قيل بل يستمر الأحاد إلى حين  
الوضع فإنه من توابع العدة ولهذا قيد بملتها وهو حكم من أحكام العدة وواجب من أجبائها فكان معها وجودها وعد ما **فصل** الحكم  
الثالث ان الأحاد تستوي فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة والمحرة والامة والصغيرة والكبيرة وهذا قول الجمهور وأحمد والشافعي  
ومالك إلا ان أشهب بن نافع قال لا الأحاد على الذمية ورواه أشهب عن مالك وهو قول أبي حنيفة ولا أحاد عدلة على الصغيرة وأجبر  
أرباب هذا القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأحاد من أحكام من يؤمن بالله اليوم الآخر فلا تدخل فيه الكافرة ولا لها غير مكلفة  
بأحكام الفروع قالوا وعدة نه عن اللفظ العام المطلق إلى الخاص لمقيد بالإيمان يقتضي ان هذا من أحكام الإيمان وأزمته واجباته فكانه  
قال من التزم الإيمان فهذا من شرائعه واجباته والتحقيق ان نفى حل الفحل عن المؤمنين لا يقتضي نفى حكمه عن الكفار لا ثبت الحكم لهم  
ايضا وانما يقتضون من التزم الإيمان وشرائعه فهذا لا يحل يجب على كل حال ان يلزم الإيمان وشرائعه ولكن لا يلزم الشارع شرائع الإيمان  
الابعد دخوله في هذا كما لو قيل لا يحل لمؤمن ان يترك الصلوة والحج والزكاة فهذا لا يدل على ان ذلك حل للكافر وهذا كما قال في لباس  
الذهب لا ينبغي هذا للمتقين فلا يدل انه ينبغي لغيرهم وكذا قوله لا ينبغي للمؤمن ان يكون لعانا وسر المسألة ان شرائع الحلال والحرام الإيجاب  
انما شرعت لمن التزم اصل الإيمان من لو يلزمه على بينه وبينه فإنه يحل بينه وبين شرائع الدين الذي التزمه كما حل بينه وبين  
اصله ما لو تحاكم الدنيا وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء ولكن عذر الذين اوجبوا الأحاد على الذمية انه يتعلق به حق الزوج المسلم  
وكان في الزمها به كاصل العدة ولهذا لا يلزمونها به في عدتها من الذم لا يتعرض لها فيها نصا وهذا كعقودهم مع المسلمين فانهم يلزمون  
فيها بأحكام الاسلام وان لو تعرض لعقودهم مع بعضهم بعضا ومن ينازعهم في ذلك يقولون الأحاد حق لله تعالى ولهذا وافقت هي  
والموتى والأولياء على سقوطه بان اوصاها بتركه لو يسقط ولزمها الاتيان به فهو جار مجرى العبادات ليست الذمية من اهلها فهذا  
سر المسألة **فصل** الحكم الرابع ان الأحاد لا يجب على الأمة ولا ام الولد اذ مات سيدها لانهما ليسا بزوجة قال ابن المنذر لا  
اعلم بخالفون ذلك **فان قيل** فهل لهما ان تحدان ثلثة ايام قيل نعم لهذا ذلك فان النفل لما حرم الأحاد فوق الثلث على غير الزوج  
وواجبه أربعة أشهر وعشر على الزوج فدخلت الأمة وام الولد فيمن يحل له الأحاد لا فيمن يحرم عليهن لا فيمن يجب **فان قيل** فهل يجب  
على المعتدة من طلاق أو طي شبهة أو زنا أو استبراء أحاد قلنا هذا هو الحكم الخاص الذي دللت عليه السنة انه لا أحاد على واحدة  
من هؤلاء لان السنة اثبتت ونفت فخصت بالأحاد الواجب الزوجات بأجائز غيرهن على الاموات خاصة وما عداهن فهو داخل في حكم  
التحريم على الاموات فمن اين لك دخوله في الأحاد على المطلقة الباتة قد قال سعيد بن المسيب ابو عبيد بن جابر ابو حنيفة واصحابه و  
الامام أحمد في حديثي الروايتين عنه اختارها أخرق ان البات يجب عليها الأحاد وهذا محض القياس لا بهام معتدة بات من نكاح ظومها  
الأحاد كما المتوفى عنها لانها اشتركت في العدة واختلاف في سببها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه قالوا ولا ريب ان الأحاد معقول

المعنى وهو ان اظهر الزينة والطيب المحلى ما يدعو المرأة الى الرجال يدعو الرجال اليها فلا قوم من ان تكذب في انقضاء عدتها استحيى ولا  
 لذلك فمنعت من دواعي ذلك في سبيل الذريعة وهذا مع ان الكذب في عدة الوفاة يتعدى غلبا بظهور موت الزوج وكون العدة ايها المأمة  
 بخلاف عدة الطلاق فانها بالاقراء وهي تعلم الا من جرمها فكان الاحتياط لها اولى **قيل** قل انكرا لله سبحانه وتعالى قل من حرم زينة الله والى  
 آخر حريمه والطيبات من الزينة وهذا يدل على انه لا يجوز ان يحرم من الزينة الا ما حرمه الله ورسوله والله سبحانه قد حرم  
 على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم زينة الاحلاد على المتوفى عنها مدة العدة واما رسول الله الاحلاد بتركها على غير الزوج فلا يجوز  
 تحريم غير ما حرمه بل هو على اصل الاباحة وليس الاحلاد من لوازم العدة ولا توابعها ولهذا لا يجب على الموطوءة بشبهة قولها المن في بها  
 ولا المستبارة ولا الوجعية اتفاقا وهذا القياس اولى من قياسها على المتوفى عنها المالكين العدين من الفرق قدر اوسببا وحكما فانها  
 عدة الاقراء بالاقراء اولى من احقاق عدة الاقراء بعدة الوفاة وليس المقصود من الاحلاد على الزوج الميت لمجرد ما ذكره من طلب الاستحباب  
 فان العدة فيه لو تكن لمجرد العلو براءة الزوج ولهذا يجب قبل الدخول انما هو من تعظيم هذا العقد اظهرها خطرة وشرفه وانه عند الله  
 يمكن فجعلت العدة حراما لجعل الاحلاد من تمام هذا المقصود وتاكيدا للفرق بينه وبين السامح من جميع احكامه ولهذا شرع  
 ايها وابنها واخيها كوسا اقرارها وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه وتاكيدا للفرق بينه وبين السامح من جميع احكامه ولهذا شرع  
 في ابتداء علته والاشهاد عليه بالضرب بالدف لتحقيق المضادة بينه وبين السفاح وشرع في اخره وانتهائه من العدة والاحلاد  
 يشترع في غيره **فصل** الحكم السادس في خصال التي تجتنبها الحادة وهي التي دل عليها النص ونال اراء والاقوال التي لا دليل عليها وهي  
 اربعة احدها الطيب بقوله في الحديث الصحيح لا تمس طيبا ولا خلاف في تحريمه عند من اوجب الاحلاد وبهذا لما خرجت ام حبيبة  
 من اعداءها على ايها الى سفيان عت بطيب فدعت منه جارية ثم مست بعارضها ثم ذكرت الحديث ويدخل في الطيب المسك  
 والعنبر والكافور والند الغالية والورد والورد والورد والورد الطيبة كدهن البان والورد والبقيع والياسمين والمياه المعتصرة  
 من الادهان الطيبة كماء الورد وماء القرنفل وماء زهر النارج فلهذا كله طيب لا يدخل فيه الزيت ولا الشيرك ولا السمك لا تمتنع من ادخالها  
 بشئ من ذلك **فصل** الحكم السابع في ثلاثة انواع احدها الزينة في بدنها فيحرم عليها الخضاب النقش والتطريف والحمر والاسفيد  
 فان النبي صلى الله عليه وسلم نص على الخضاب منبهاه على هذه الانواع التي هي اكثر زينة منه اعظم فتنه واشده مضادة لمقصود  
 الاحلاد ومنها الكحل والنهي عنه ثابت بالنص الصحيح ثم قال طائفة من اهل العلوم من السلف والخلف منهم ابو محمد بن حزم لا تكحل ولو  
 ذهبت عينها لا يلاها لانها رويسا عد قولهم حديث ام سلمة المتفق عليه ان امرأة توفي عنها زوجها فحافوا على عينها فاتوا النبي صلى الله عليه  
 وسلم فاستاذنوه في الكحل فاذن فيه بل قال امرتين او ثلاثا ثم ذكره ابو بكر بن ابي عمير في كتابه في الجاهلية من الاحلاد والبليغ سنة ويصبر على ذلك الاثنا  
 تصبرين اربعة اشهر وعشر ولا يرمان الكحل من ابلغ الزينة فهو كالطيب واشده منه وقال بعض الشافعية للسوداء ان تكحل هذا تعزير  
 مخالف للنص والمعنى احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين السود والبيض كما لا تفرق بين الطوال والقصار ومثل هذا القياس  
 فالرواى الفاسد الذي اشتد عليه السلف ذم هو اياه **واما** جمهور العلماء كمالك واحمد وابن حنيفة والشافعي اصحابهم رحمهم الله  
 فقالوا ان اضطررت الى الكحل لاشد تدويا لا زينة فلها ان تكحل به لئلا تمسح بها راجح حديث ام سلمة المتقدم فانها قالت في كحل  
 الجاهل لا تكحل الا لما لا بد منه تشدد عليك فتكحلين بالليل وتغتسلينه بالنهار ومن حجه حديث ام سلمة الاخران رسول الله صلى الله

عليه سلم دخل عليها وقد جعلت عليها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت صبرا رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشيب لوجه فقال اجعل  
 الا بالليل تنزع به بالفاخر ما حديث واحد في الوواة وادخل مالك هذا القدر منه في موطنه بلا غاوة ذكر ابو عمر في التمهيد لا طرايش بعضهم  
 بعضهم يكفي احتياج ملك به ادخله اهل المسنين في كتبهم واهتم به الائمة واكل حرجاته ان يكون حسنا ولكن حديثها هذا يخالف في الظاهر حديث  
 المسند المتفق عليه فانه يدل على ان المتوفى عنها لا تتحل محال فان النبى صلى الله عليه وسلم ياذن للمشتكية عينها في الكحل لا يلاذ بها من اهل  
 من فخره ولا غيرها وقال امرتين او ثلثا ولو يقل الا ان تضطر وقد ذكر مالك عن نافع عن صفية ابنة عبيد انهما اشكت عينها وهي حاد على زوجها  
 عبد الله بن عمر فلم يتحل حتى كوت عينها او مضى قال ابو عمر وهذا عندى ان كان ظاهر مخالفا لحديثها الاخر لما فيه من باحة بالليل وقوله  
 في الحديث الاخر امرتين او ثلثا على الاطلاق ان ترتيب الحديث والله اعلم على راية الشكاية التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطلعن والله  
 اعلم مما قبلها لا بد لها فيه من الكحل فلذلك فاعلموا لو كانت محتاجة مضطرة تخلفها بصرها الا باح لها ذلك كما فعلت التي قال لها افعل  
 بالليل واسمعي بالنهار النظر يشهد لهذا التاويل ان الضرورات تنقل المحظورات الى حالة المباح في الاصول وهذا جعل مالك فتوى ام سلمة في  
 تفسير الحديث المسند في الكحل ان ام سلمة تزني وما كانت لتخالفه اذا هم عندها وهي علم بتاويله مخرجه النظر يشهد لذلك لان المضطر  
 الى شئ لا يحكم له بحكم الرفق للذين بالنسبة لغيره من التداوى من الزينة في شئ وانما هي في الحادة عن الزينة لاعتناء التداوى وام سلمة اعلم بما روت  
 مع محنته في النظر عليه اهل الفقه وبه قال مالك والشافعي واكثر الفقهاء وقد ذكر مالك في موطنه انه بلغه عن سائر عبد الله بن سليمان بن  
 يسار انها كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها انها اذا خشيت على بصرها من مرد بعينها او شكوى صابتها انها تتحل وتداوى بالكحل وان كان  
 فيه طيب قال ابو عمر لان الفصل في التداوى الى التطبيق والاحمال بالنيات **وقال الشافعي** الصبر يصغر فيكون زينة وليس بطيب هو كحل الجلام  
 فاذا زنت ام سلمة للمرأة بالليل حيث لا ترى مسحوقا بالنهار حيث ترى كذلك ما شبهه وقال ابو محمد بن قدامة في المغني انما تمنع الحادة من الكحل  
 بالامثلة لا يحصل به الزينة فلما الكحل بالتدبير والعزوف في نحوها فلا بأس به لانه لا زينة فيه بل يقبح العيون يزيداها ما قال لا تمنع من كحل الصبر  
 على غير وجهها من بدنها لانه انما تمنع منه في الوجه لانه يصغر فيشبهه الخضا فلهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم انه يشيب لوجه قال  
 ولا تمنع من تقليم الاظفار وتنفذ الا بطولها في حلقها ولا من الاغتسال بالسدرة الا مشا طيه حديث ام سلمة ولا يبراد  
 للتطبيق والتطبيق قال ابراهيم بن هانئ النيسابوري في مسائله قيل لابي عبد الله المتوفى عنها تتحل بالاذة اقل الا ولكن ان امرأت الكحل بالصبر  
 اذا خافت على عينها واشتكت شكوى شديدة **فصل** النوع الثاني زينة الثياب فيجوز عليها ما نهاها عنه النبى صلى الله عليه وسلم وما هو  
 اولى بالمنع منه وما هو مثله قد مر عنه انه قال لا تلبس ثوبا مصبوغا وهذا يعنى المعصفر والمزعفر وسائر المصبوغ بالاحمر والاصفر والاف  
 والازرق الصافي وكل ما يصبغ للتحسين التزين وفي اللفظ الاخر ولا تلبس المعصفر من الثياب لا لمشق وخرها ذوان **احدهما** ما دون  
 فيه هو ما ينسج من الشيك على وجهه لو يدخل فيه صبغ من خراقرز او قطن او كتان او صوف او وبر او شعر او صبغ غزله ونسج مع غيره  
 كالبر **والثاني** ما لا يراد بصبغه الزينة مثل السواد وما صبغ لتقويم اليبس او الوسخ فهذا لا يمنع منه قال الشافعي رحمه الله في  
 الثياب زينت ان احدهما جمال الشيك على اللابس من السرة للعورة والثياب زينة لمن يلبسها وانما هي في الحادة عن زينة بدنها ولم تنه  
 عن مسحوقها فلا بأس ان تلبس كل ثوب من البياض لان البياض ليس من ثيابا وكذلك الصوف والوبر وكل ما ينسج على وجهه ولو يدخل عليه صبغ من  
 خراقرز او غيره وكذلك كل صبغ لو رديه التزين بل السواد وما صبغ لتقويم اليبس او ليقى الوسخ عنه فاما ما كان من زينة او شيئا في ثوبه او غيره فلا

تلبسه الحادة وذلك لكل حرة أو أمة وكبيرة وصغيرة مسلمة أو ذمية انتهى كلامه قال أبو عمرو قول الشافعي في هذا الباب نحو قول مالك وقال أبو حنيفة لا تلبس ثوب عصي لا خردان لو يكن مصبوغاً إذا ارادت به الزينة وان لو تود بلبس الثوب لمصبوغ الزينة فلا بأس ان تلبسه إذا اشتكت عينها أو كحلت بالأسود وغيره وان لو تشمتك عينها أو كحلت **فصل** ما إذا لم يلبس ثوباً في رواية أبي طالب لا تزين المعتدلة ولا تنظيب بشي من الطيب لا تكحل بكل زينة وتدهن يدهن ليس فيه طيب لا تقرب مسكاً ولا زعفراناً للطيب المطلقة واحدة أو اثنتين تزين وتسوف لعله ان يراجعها وقال أبو داود في مسأله سمعت أحمد قال المتوفى عنهما زوجهما والمطلقة ثلثاً والمحرمه يجتنب الطيب والزينة وقال حرب في مسأله سألت أحمد قلت المتوفى عنهما زوجهما والمطلقة هل تلبسان البرد ليس محرراً فقال لا تنظيب المتوفى عنهما ولا تزين بزينة وشدة في طيب إلا ان يكون قليلاً عند طهرها ثم قال وشبهت المطلقة ثلثاً بالمتوفى عنها لأنه ليس لزوجها عليها رجعة فوساق حرب بإسناده إلى أم سلمة قال المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب لا تحتضب ولا تكحل ولا تنظيب لا تمشط بطيب قال إبراهيم بن هاشم ليس بأساً في مسأله سألت أبا عبد الله عن المرأة تستقب عدتها قال لا بأس وأما كرا للمتوفى عنهما زوجهما أن تزين قال أبو عبد الله كل من فيه طيب فلا تدهن به فقد بارك الله في كلام الإمام أحمد والشافعي أبي حنيفة رحمهم الله على ان المنوع منه من الثياب كان من لباس الزينة من أي نوع كان هذا هو الصواب قطعاً فان المعنى الذي منعت من المعصفر المشتق لاجله مفهوم النبي صلى الله عليه وسلم خصه بالذكر مع المصبوغ تنبيهاً على ملهوشه وأولى بالمنع إذا كان الأبيض البرود المحرمة الرفيعة الغالية الأثمان مما يورداً بالزينة لا ارتفاعهما وتناهي جودتهما كان أولى بالمنع من الثوب المصبوغ وكل من عقل عن الله ورسوله لم يستوف ذلك لا كما قال أبو محمد بن حزم ما تحتجب للثياب لمصبغة فقط ومباح لها ان تلبس بعد ما شاءت من حر يبيض اصفر من لونه الذي لو يصبغ وضو البحر الذي هو لونه وغير ذلك مباح لها ان تلبس المنسوج بالذهب المحلى كله من الذهب الفضة والأجود والياقوت الزمر وغير ذلك فهي خمسة أشياء تحتجبها فقط وهي الكحل كله لفثرة ولغز فثرة ولو ذهبت عيناها لا ليلاً ولا نهاراً وتحتجب في ضاكن ثوب مصبوغ مما يلبس الرأس أجسد وعلى شئ منه سواء في ذلك السواد والخضرة والأحمر والصفرة وغير ذلك إلا العصب حلاً ودهن ثياب موشاة تعمل في اليمن فهو مباح لها وتحتجب أيضاً فرضاً الخضاب كله جملة وتحتجب لا تمشط حاشا الشعر بالمشط فقط فهو حلال لها وتحتجب أيضاً فرضاً الطيب كله لا تقرب شيئاً حاشا شيئاً من قسط او اظفار عند طهرها فقط فهذه الخمسة التي ذكرها حكينا كلامنا فيها بنصه ليس عجيب منه تحرير ليس في بأسٍ على ما ليس من الزينة في شئ وأباحه ثوب ينقد ذهباً ولو لؤلؤاً وجواهر أو لا تحرير المصبوغ الغليظ المحل الوسخ وأباحه الحر الذي يأخذ بالعيون حسنه وبهاؤه وذراعه **وانما العجبة** ان يقول هذا دين الله في نفس الأمر انه لا يحل لأحد خلافه وأعجب من هذا أقدمه على خلاف الحديث الصحيح في نهيه صلى الله عليه وسلم عن لباس المحلى أعجب من هذا انه ذكر أن خبر بذلك ثم قال لا يصح ذلك لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان هو ضعيف ولو صح لقننا به فدلنا ما لقى إبراهيم بن طهمان من أبي محمد بن حزم وهو من الحفاظ الأثبت الثقات الذين اتفقوا على إخراج حديثه واتفق أصحاب الصحيح فيهم الشيخان على الاحتجاج بحديثه شهد له الأئمة بالثقة والصدق ولم يحفظ عن أحد منهم فيه جرعة لا خدش لا يحفظ عن أحد من المحدثين قط تعليل حديثه ولا تضعيفه به وقرى على شيخنا أبي العباس الحافظ في التهذيب أنا سمعنا قال إبراهيم بن طهمان بن سعيد الخراساني أبو سعيد الحروري لدجاجة وسكن بنيسابور وقدم بغداد وحدث بها ثم سكن بمكة فحرقها ثم ذكر عن روى من روى عنه قال قال نوح بن عمرو بن المروزي عن سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك صحيح الحديث وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل صحيح

وابو حاتم وثقة وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين لا بأس به وكذلك قال البخاري قال ابو حاتم صدق حسن الحديث و  
قال عثمان بن سعيد الدارمي كان ثقة في الحديث ثور ثور لايمة يشهد من حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه وقال ابو داود ثقة وقال اسحق  
ابن عراهويه كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع ما كان بخراسان اكثر حديثا منه وهو ثقة ورثى له الجماعة وقال يحيى بن اكرم القاضي  
كان من انبل من حديث بخراسان العراق والحجاز ووثقهم وواسع علمه وقال المسعودي سمعت مالك بن سليمان يقول مات ابراهيم بن طهمان  
سنة ثمان مائة ومائة بكهة ولو خيلت مثله قد ائتمت الصحابة رضي الله عنهم بالهوميان لهذه النصوص كاشفت عن معناها ومقصودها  
فصح عن ابن عمر انه قال لا تكحل ولا تطيب ولا تحتضب ولا تلبس المعصر ولا ثوبا مصبوغا الا برأ ولا تتزين بحلي لا تلبس شيئا تريد به الزينة ولا  
تكحل بكحل تريد به الزينة الا اذا اشتكى عينها وفتح عنه من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر  
لا تمس المتوفى عنها طيبا ولا تحتضب ولا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب تجلب به صح عن ام عطية لا تلبس الثياب المصبغة  
ولا العصب لا تمس طيبا الا اذا في الطيب لا تقسط ولا تطهر ولا تكحل بكحل زينة وفتح عن ابن عباس انه قال تجتنب الطيب الزينة وفتح عن  
ام سلمة رضي الله عنها لا تلبس من الثياب المصبوغة شيئا ولا تكحل ولا تلبس حليا ولا تحتضب ولا تطيب قالت عايشة ام المؤمنين رضي الله عنها  
لا تلبس معصرا ولا تقرب طيبا ولا تكحل ولا تلبس حليا ولا تلبس ان شاء الله ثياب العصب **فصل** اما النقاب فقال اخبرني في مختصره وتجيب  
الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب الزينة والبيوت في غير منزلها والحل بالاشد والنقاب لم اجل هذا ايضا عن احمد وقد قال اسحق بن هاشم  
في مسأله سألت ابا عبد الله عن المرأة تنقب في عدتها قل لا بأس به وانما كره المتوفى عنها زوجها ان تتزين لكن  
قد قال ابو داود في مسأله عن احمد المتوفى عنها زوجها المطلقة ثلثا والمحرمه تجتنب الطيب الزينة فجعل المتوفى عنها بمنزلة المحرمه فيها  
تجتنبه فظاهر هذا انما تجتنبان النقاب فلعن بالقاسم اخذ من نصه هذا فان الله اعلم وبهذا علما ابو محمد في المعنى فقال فصل الثالث فيما  
تجتنبه أمكاد النقاب ما في معناه مثل البرقع ونحوه لان المعتدلة مشبهة بالمحرمه والمحرمه تمتنع من ذلك واذا احتاجت الى ستر  
وجها سدت عليه كلفعل المحرمه **فصل** فان قيل فما تقولون في الثوب اذا صبغ غزله ثم سجد هل لها لبسه قيل فيه جهان هما احتمالان  
في المعنى أحدهما يحرم لبسه لانه احسن ارفع ولا يصبغ غزله قبل نسجه والثاني لا يحرم لبسه لانه لا يحرم لبسه قبل نسجه والثاني لا يحرم لبسه لانه لا يحرم لبسه قبل نسجه  
عليه سل في حديث ام سلمة الاثوب عصب هو ما صبغ غزله قبل نسجه ذكره القاضي قال الشيخ والاول اصح واما العصب فالحصير انه نبت  
يصبغ به الثياب قال السهيلي الورق العصب نبتان باليمن لا نبتان الاية فارخصل النبي صلى الله عليه وسلم للحادة في لبس ما يصبغ بالعصب  
لان في معنى ما يصبغ لغير التحسين كالاحمر والاصفر والمعنى لتجوز لبسه مع حصول الزينة بصبغه كحصولها بما يصبغ بعد نسجه والله اعلم **حكم**  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء ثبت في صحيح مسلم من حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم يوم حنين بعث جيشا الى واطاس فلقى عدوا فقاتلهم فظفر وعلية هو صابوا وسبايا فكان ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يخرجون من غشيا نهن من اجل ازواجهم من المشركين فاقول الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم اي فهن  
لكم حلال اذا انقضت عدتهن في صحيحه ايضا من حديث ابى الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان تجعل على باب  
فسطاط فقال لعلمان يلربها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنة لعنايد دخل معه قبوة كيف يورثوه هو لا  
له كيف يستخذه هو لا يحل له في الترمذي من حديث عراب بن سارية ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطى المسبايا حتى يضعن

ما في بطونهم في المسند سنن ابى داود من حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال في سبائيا او طاسا لاوطا  
حامل حتى تضع ولا غير ذان حمل حتى تحيض حيضة وفي الترمذى من حديث ربيعة بن ثابت رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال  
من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يمسق ماء ولا ولد غيره قال الترمذى حديث حسن لا يروى داود من حديثه ايضا لا يحمل الاكثر من يومين بالله اليوم  
الآخر ان يقع على امرأة من السبع حتى يستبرأها ولا حمل من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يتكس امرأة ثيابا من السبائيا حتى تحيض **ذكر**  
البخارى في صحيحه عن ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ اوبعت او عتقت فلتستبرأ بحيضة ولا تستبرأ العذراء مودة ذكر عبد الزراق عن  
معمر بن طاوس ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناديا في بعض مغازيه لا يقعن رجل على حامل ولا حامل حتى تحيض ذكره سفيان الثوري  
عن كريب عن الشعبي قال اصاب المسلمون سبايا يوم اوطاس فرمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يقعوا على حامل حتى تضع ولا حامل حتى تحيض  
**فصل** فتمت هذه السنن احكاما جديدة **احكامها** انه لا يجوز وطئ المسبية حتى يعلم براءة رجمها فان كانت حاملا فيوضع لها  
وان كانت حائلا فبان تحيض حيضة فان لم يكن من ذوات الحيض فلا نضر فيها واختلف فيها في البكر وفي التي يعلم براءة رجمها بان حاضت عند  
البائع ثوباعها عقيب الحيض لو طأها او عجز رجمها عن ملكه او كانت عند امرأة وهي مصونة فانتقلت عنها الى رجل فوجب الشافعي ابو حنيفة  
واحمد رجمهم والله الاستبراء في ذلك كله اخذ به عموم الاحاديث واعتبارا بالعدا حيث تجب مع العلم ببراءة الزوج واحتجاجا بآثار الصحابة كما  
ذكر عبد الزراق ثنا ابن جريح قال قال حماد بن عمار ثلاثة من التجار جارية فولدت فدا عمر بن الخطاب لقافة فاحقوا ولدها باحد ثم قال عمر رضي  
الله عنه من اجماع جارية قد بلغت المحيض فليترصن به لمعتي تحيض فان كانت لو تحضن فليترصن بها خمساً واربعين ليلة قالوا وقد واجهنا  
العداء على من يثبت من المحيض على من لو تبلغ سن المحيض وجعلها اثنتي عشرة اشهر والاستبراء املا امة فيجب على الأنثى ومن لو تبلغ سن المحيض  
**وقال** اخر من المقصود من الاستبراء العلوي براءة الرحم حيث يتيقن المالك ببراءة رجمه امة فله طيبها والاستبراء عليه كما رواه  
عبد الزراق عن معمر بن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال اذا كانت امة عذرا لم يستبرأها ان شاء وذكر البخارى في صحيحه عنه وذكر حماد  
ابن سلمة ثنا علي بن زيد عن ايوب بن عبد الله المحمدي عن ابن عمر قال وقعت في سبي جارية يوم حلو لا كان عنقها ابريق فضة قال ابن عمر فما  
ملكك نفسوان جعلت قبلها والناس ينظرون مذهب مالك الى هذا يرجع وهاك فاعدته وفرد عنها قال ابو جعفر الله المازني وقد علق  
قاعدة لباب الاستبراء فنذكرها بلفظها **والقول** اجماع في ذلك ان كل امة امن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على  
الظن كونها حاملا او شك في حملها او تردد فيه فالاستبراء لازم فيها لكل من غلب الظن ببراءة رجمها لكنه مع الظن الغالب يجوز حصوله فان  
المذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه ثور خرج على ذلك القروم المختلفة فيها كاستبراء الصغيرة التي تطبق الوطئ والأنثى  
فيه رواية عن مالك قال صاحب الجواهر ويحب في الصغيرة اذا كانت من قارب سن الحمل كبنت ثلث عشرة واربع عشرة وفي ايجاب الاستبراء  
اذا كانت ممن تطبق الوطئ لا يحمل مثلها كبنت تسع وعشر وايضا ثبت في رواية ابن القاسم ونفاة في رواية ابن عبد الحكم وان كانت ممن  
لا تطبق الوطئ فلا تستبرأ فيها ما لا يجب الاستبراء فيمن جاوزت سن الحيض لو تبلغ سن اليأس مثله ابنة الاربعين الخمسين  
واما التي وقعت عن المحيض يثبت عنه فلهن يجب فيها الاستبراء ولا يجب ايتان لابن القاسم ابن عبد الحكم قال لما زني ووجهه استبراء  
الصغيرة التي تطبق الوطئ والأنثى انه يمكن فيها الحمل على النذر والحماية الذريعة لثلاث دعوى في مواضع الامكان ان لا امكان قال ومن  
ذلك استبراء امة خوفا ان تكون زنت وهو المعبر عنها بالاستبراء لسوء الظن فيه قولان والنفع لا شبهة قال من ذلك استبراء امة



الحسين في قولنا الغالب عدم وطى السكدة لهن ان كان يقعر في النادر من ذلك استبراء من باحها محبوبك امرأة او ذو حجر فتخرج جوبه  
 روايتان عن مالك من في الاستبراء المكتبة اذا كانت تنصرف نحو عجرت فوجعت الى سيدها فان القاسم ثبت الاستبراء واشبه بنفسيه  
 ذلك استبراء المبكر قال ابو الحسن النخعي هو مستحب على وجه الاحتياط غير واجب قال غيره من اصحابنا انك هو واجب من ذلك اذا استبراء البائع  
 الامه وعلو المشتري انه قد استبراءها فان عجزى استبراء البائع عن استبراء المشتري ومن في ذلك اذا ودعه امه فحاضت عند  
 المودع حيضة ثم استبراءها او شحج الى استبراء ثانيا اجزأت تلك الحيضة عن استبراءها وهذا بشرط ان لا يخرج من سيدها يدخل  
 عليها ومن في ذلك ان يستبراءها من زوجها او ولد له صغير في عياله قد حاضت عند البائع فان القاسم يقول ان كانت لا يخرج اجزأه ذلك  
 واشبه يقول ان كان مع المشتري في دار وهو الذي عنها والناظر في امرها اجزأه ذلك سواء كانت تخرج او لا تخرج من ذلك ان كان سيد الامه  
 غائبا حين قدم استبراءها منه رجل قبل ان يخرج او خرجت وهي حائض فاشترها قبل ان تظفر فلا استبراء عليه من ذلك اذا بيعت وهي  
 حائض في اول حيضها فالشهور من مذهبنا ان في ذلك يكون استبراء لها لا يحتاج الى حيضة حستافه ومن في ذلك الشريك يشتري نصيب  
 شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منه ولو كان حاضرا فلا استبراء عليه هذه الفروع كلها عن مذهبنا تنبئ عن ما خلا في  
 الاستبراء وانما يجب حيث لا يعلم ولا يظن براءة الرحم فان علمت او ظنت فلا استبراء وقد قال ابو العباس بن شريح والعباس بن تيمية انه  
 لا يجب استبراء اولئك كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما بقوله من نكح نكاحا ليس من النبي صلى الله عليه وسلم فليس عام في وجوب استبراء كل من يجرد  
 له عليها ملك على اى حاله كانت انما هي عن طي السبايا حتى تضع حواملهن ويحضن حواملهن **فان قيل** فنعمه يقتضي تحريم وطى ابكارهن  
 قبل الاستبراء كما ينتمى على النبي **قيل** نعم وفأيت انه عموم او اطلاق فظهر القصد منه فيخص فيقيد عند لقاءه موجب الاستبراء ويحصل ايضا  
 بفهم قوله صلى الله عليه وسلم في حديثه في يفر من كان يؤمن بالله اليوم الاخر فلا تحرك شيئا من السبايا حتى تحيض ويحصل ايضا بمذهب  
 الصحابي لا يعلم له مخالفه وفي صحيح البخاري من حديث بريدة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه الى خالد بن الوليد  
 ليقبض الحسن بن علي بن مسعود فاصبر ولا تغسل فقلت لخالد ما ترى الى هذا وفي رواية فقال خالد لبريدة الا ترى ما صنع هذا  
 قال بريدة وكنت ابغض عليا رضي الله عنه فلما قدمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال يا بريدة ابغض عليا قلت نعم قال  
 تبغضه فان له في الحسن اكثر من فيك فهذه الجارية اما ان يكون بكرا فلم يري على كره والله سبحانه وجوب استبراءها واما ان تكون في اخر  
 حيضة فاكفى بالحيضة قبل تملكها لها وبكل حال فلا بد ان يكون تحقق براءة رحمها بحيث اغناه عن الاستبراء فاذا تأملت قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم حق التأمل جدت قوله لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض فظهر لك منه ان المراد بغير ذات الحمل  
 من يجوز ان تكون حاملا وان لا يكون فيمسك عن طيها مخافة الحمل لانه لا علم له بما اشتمل عليه رحمها وهذا قاله في المسبيات لعدم علم  
 السباي بحالهن وعلى هذا فكل من ملك امه لا يعلم حالها قبل الملك هل اشتمل رحمها على حمل ام لا ويطأها حتى يستبراءها بحيضة هذا  
 امر معقول ليس بتعب ولا محض لا معنى له فلا معنى لاستبراء العذراء والصغيرة التي لا يحمل مثلها والتي اشترها من امرأته هي في بيتها  
 لا تخرج اصلا ونحوها فمن يعلم براءة رحمها فذلك اذا نزلت المرأة واودت ان تزوج استبراءها بحيضة ثم تزوجت وكذلك اذا نزلت  
 وهي مزوجة امسك عنها زوجها حتى تحيض حيضة وكذلك ام الولد اذا مات عنها سيدتها اعتدت بحيضة قال عبد الله بن احمد  
 سألت ابني كعدة ام الولد اذا توفي عنها مولاه او اعتقها قال عدتها بحيضة وانما هي امه في كل احوالها وان جنت فعلى سيدتها قيمتها

وان جنى عليها فاعلى الحجابى ما نقص من قيمتها وان ماتت فما تركت من شئ فليسيدها وان اصابته حمل فحملته وان زوجهما سيدها فاذا ولدت ثم  
 بمنزلتها يعتقون بعقدها ويرون برقتها **وقد** اختلف الناس في عدتها فقال بعض الناس اربعة اشهر وعشرون يوما وهذه احدى  
 امة خرجت من الرق الى الحرية فيلزم من قال اربعة اشهر وعشرون يوما ان يجعل حكمها احكام احرى لانه قد اقامها في العدة مقام احرى وقال  
 بعض الناس عدتها ثلث حيض هذا قول ليس له وجه اما تعد ثلث حيض المطلقة وليست هي بطلقة ولا حرى وانما ذكر الله العدة فقال  
**والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يؤمنون بانفسهن اربعة اشهر وعشرون يوما وليست ام الولد بحرة ولا زوجة فتعدل اربعة اشهر**  
**وعشرا قال المطلقات يؤمنون بانفسهن ثلثة قرونا** واما هي امة خرجت من الرق الى الحرية وهذا لفظ احمد وكذلك قال في رواية صالح تعدل  
 ام الولد اذا توفي عنها مولاها او اعتقها حيضة واما هي امة في كل احوالها وقال في رواية محمد بن العباس علة ام الولد اربعة اشهر وعشرا اذا توفي  
 عنها **سيد ما قال** الشيخ في المغنى حكى ابو الخطاب رواية ثالثة عن احمد انها تعدل بشهرين خمسة ايام قال لو اجد هذه الرواية عن احمد  
 في الجاهل لم لا اظنها صحيحة عن احمد وروى عن عطاء وطاوس قتادة لانها حين الموت امة فكانت عدتها عدة الامة كما لو مات رجل  
 عن زوجته الامة فتعت بعد موته فليست هذه رواية السحبي بن منصور عن احمد قال بولي عبد العزيز في زاد المسافر باب القول في  
 علة ام الولد من الطلاق والوفاة قال ابو عبد الله في رواية ابن القاسم اذ مات السيد هي عند زجر فلا حدة عليها كيف تعدل هي مع زوجها  
 وقال في رواية مهنا اذا اعتق ام الولد فلا يزجر حتى تخرج من عدتها وقال في رواية السحبي بن منصور علة ام الولد علة الامة في الوفاة  
 والطلاق والفرقة انتهى كلامه وحجة من قال عدتها اربعة اشهر وعشرا ما رواه ابو داود عن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انه قال انفسد  
 علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم علة ام الولد اذا توفي عنها سيدها اربعة اشهر وعشرا وهذا قول السعديين محمد بن سيرين و  
 مجاهد وعمر بن عبد العزيز وخلاس بن عمرو والزهرى والاوزاعي السحبي قالوا لا يحرى فتعدل الوفاة فكانت عدتها اربعة اشهر وعشرا كالزوجة  
 احرى وقال عطامو النخعي والثوري ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعدل ثلث حيض وحكى عن علي بن مسعود رضي الله عنه ما قالوا انها  
 لا بد لها من عدة وليست زوجة فيلزم في اية الارواح المتوفى عنهم لامة فتدخل في نصوص استبراء الاماء بحجضة فهي اشبه شئ  
 بالمطلقة فتعد ثلثة اقراء والصواب من هذه الاقوال انها تستبرأ بحجضة وهو قول عثمان بن عفان عيشة وعبد الله بن عمرو والحسن  
 الشعبي القاسم بن محمد وابي قلابة ومحمول مالك والشافعي واحمد بن حنبل في اشهر الروايات عنه قول ابى عبيد ابى ثور ابن المنذر فان  
 هذا انما هو لجرد الاستبراء لئلا يملك عن الرقية فكان حيضة واحدة في حق من تحيض كسائر استبراء المعتقات والملوكات والمسلمات  
**واما** حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال ابن المنذر ضعف احمد وابو عبيد حديث عمرو بن العاص قال محمد بن موسى سألت  
 ابا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال لا يصح وقال الميموني رايت ابا عبد الله تعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال ابن سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وقال اربعة اشهر وعشرا واما هي علة احرى من النكاح واما هي امة خرجت من الرق الى الحرية  
 ويلزم من قال بهذا ان يورثها وليس لمن قال تعدل ثلث حيض وجه اما تعدل بذلك المطلقة انتهى كلامه **وقال** ابن المنذر في اسناد  
 حديث عمرو بن مطر بن طهمان ابو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد واخبرنا شيخنا ابو الجحيم الحافظ في كتاب التهذيب قال ابو طالب سألت  
 احمد بن حنبل سألت ابى عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطام وقال عبد الله بن احمد بن حنبل سألت ابى  
 عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بابن ابى ليلى في سوء الحفظ قال عبد الله فسألت ابى عنه فقال ما اقربه

قال  
 الدارقطني  
 لا يثبت  
 في نسخة  
 ابن السكيت  
 في نسخة

باب أبي ليلى في عطاء خاصة وقال مطرف عطاء ضعيف الحديث قال عبد الله قلت ليحيى بن معين مطر الوراق قال ضعيف في حديث عطاء  
ابن أبي رباح وقال النسائي ليس بالقوي بعد فهو ثقة قال أبو حاتم الرازي صاحب الحديث وذكره ابن حبان في كتاب الثقات واحتج به مسلم  
فلا وجه لضعف الحديث وإنما علة الحديث أنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص رضي الله عنه وليس سمع منه قاله الدارقطني  
وله علة أخرى هي أنه موقوف لويلك تلبسوا علينا سنة نبينا قال الدارقطني والصواب لا تلبسوا علينا ديننا موقوف وله علة أخرى وهو  
اضطرر بالحديث واختلافه عن عمرو على ثلاثة أوجه أحدها هذا الثاني علة أم الولد علة أم حرة والثالث علة أنها إذا توفي عنها سيدها أربعة  
أشهر وعشر فإذا اعتقت فعدت ثلاث حيض لا قبل الثلاثة عنه ذكرها البيهقي قال الإمام أحمد هذا حديث منكر حكاه البيهقي عن محمد  
بن خنيس عن علي بن كروان عده عن عمرو بن العاص أم الولد أربعة أشهر وعشر ولكن خلاس بن عمرو قد تكلم في حديثه  
فقال أبو بكر يروي عنه فإنه صحفى كان مغيرة لا يعاب بحديثه وقال أحمد روايته عن علي بن كرم الله وجهه يقال أنه كتاب قال البيهقي رأيت  
خلاس عن علي ضعيفة عند أهل العلم بالحديث فقال هي من صحيفة ومعه ذلك فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر في أم الولد يتوفى  
عنها سيدها قال تعتد بحيضة فإن ثبت عن علي بن عمر رضي الله عنهما ما روى عنهما في مسألة نزاع بين الصحابة والدليل هو الحكم ليس  
مع من جعلها أربعة أشهر وعشر إلا التعلق بعموم المعنى إذ لو يكن مع لم فقط عام ولكن شرط عموم المعنى تساوى الأفراد في المعنى الذي ثبت  
الحكم لأجله فما لم يعلم ذلك لا يتحقق الأحاق والذين أحكموا أم الولد بالزوجة راوا أن الشبهة الذي بين أم الولد والزوجة أقوى  
من الشبهة الذي بينها وبين الأمه من جهة أنها بالموت صارت حرة فلزم منها العدة مع حرمتها بخلاف الأمه لأن المعنى الذي جعلت  
له عدة الزوجة أربعة أشهر وعشر موجود في أم الولد هو أدنى لاوقات الذي يتيقن فيها خلق الولد هذا لا يفترق أحاق فيه بين  
الزوجة وأم الولد الشرعية لا تفرق بين متأنلين منازحوم يقولون أم الولد أحكامها أحكام الأمه لا أحكام الزوجات ولهذا السر  
تدخل في قوله ولكم نوصف ما ترك أن وأجكم وخيرها فكيف تدخل في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا قالوا والعدة  
لهم تجعل أربعة أشهر وعشر لأجل مجرد براءة الرحو فانها تجب على من تيقن براءة رحوها وتجب قبل الدخول الخلوة فهي من حرمة عقد النكاح  
وتامة وإنما استبرأ الأمه فالمقصود منه العلم ببراءة رحوها وهذا يكفي في حيضة ولهذا لم يجعل استبرأه ثلاثة قروء كما جعلت عدة أم حرة  
لذلك تطويل الزمان الرجة ونظر الزوج وهذا المعنى مقصود في المستبرأة فلا نص يقتضي أحاقها بالزوجة فاولى الأمور أن يشتر  
لها ما شرعه صاحب الشرع في المسبيات والمملوكات ولا يتعدله وبالله التوفيق **فصل الحكم الثاني** أنه لا يحصل الاستبراء بطهر  
البتة بل لابد من حيضة وهذا قول الجمهور وهو الصواب قال أصحابنا لك والشافعي في قول له يحصل بطهر كامل متى طعت في الحيضة  
ثم استبرأوها بناء على قولهما أن الأقراء لا طهر لكن يريد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طهر كامل حتى تضع ولا طهر حتى  
تستبرأ بحيضة وقال زيف بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ  
جارية من السبي حتى تستبرأ بحيضة رواه الإمام أحمد وعندنا فيه ثلاثة الفاظ الثاني في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا  
توطأ الأمه حتى تحيض عن أحبال حتى تضع الثالث من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يطأ ثيباً من السبايا حتى تحيض  
فعلق الحكم في ذلك كلها بحيض حلاً ولا بالطهر فلا يجوز الغامض واعتبارها الغامض ولا تعويل على ما خالف نصه وهو مقتضى  
القياس المحض فإن الواجب هو الاستبراء والذي يدل على البراءة هو الحيض فما الطهر فلا دلالة فيه على البراءة فلا يجوز أن يعول في

الاستبراء على ما دلالة فيه عليه دون ما يدل عليه وبناءً على هذا على أن الاقتراء هو الاطهار بناءً على الخلاف للخلاف وليس بحجة ولا شبهة ثلثه ولو لم يكن بناءً هذا على ذلك حتى خالفوا فجعلوا الطهر الذي طلقها فيه قروءاً ولو جعلوا الطهر المستبرأة التي تجرد عليها الملك فيه او مات سيدها فيه قروءاً وحتى خالفوا الحديث أيضاً كما تبين حتى خالفوا المعنى كما بيناه ولو لم يكن هذا البناء إلا بعد هذه الأنواع الثلاثة من المخالفة وخالية ما قالوا أن بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة فيقال لهم فكيف يكون الاعتماد حينئذ على بعض الحيضة وليس ذلك قروءاً عند أحد **فان قالوا** هو اعتماد على بعض حيضة وطهر قلنا هذا قول ثالث في سمي القروء ولا يعرف وهو أن تكون حقيقة مركبة من حيض وطهر فان قالوا بل هو اسم للطهر بشرط الحيض فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط قلنا هذا إما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقروء فاما مع تصريحه على التعليق بحيضة فلا **فصل** الحكم الثالث أنه لا يحصل ببعض حيضة في يد المشتري اكتفى بها قال صاحب الجواهر فان بيعت الامة في آخر أيام حيضها لو كان ما بقي من أيام حيضها استبراء لها من غير خلاف وان بيعت في أول المشهور من المذهب ان ذلك يكون استبراء لها وقد احتج من نازع ما لكارحه الله تعالى بهذا الحديث فانه علق محل الحيضة فلا بد من تمامها ولا دليل فيه على بطلان قوله فانه لا بد من الحيضة بالاتفاق ولكن النزاع في أمر آخر وهو انه هل يشترط ان يكون جميع الحيضة وهي في ملكه او يكفي ان يكون معظمها في ملكه فهذا لا ينفيه الحديث ولا يثبت به ولكن لما زعمه ان يقولوا لما اتفقنا على انه لا يكفي ان يكون بعضها في ملك المشتري بعضها في ملك البائع اذا كان اكثرها عند البائع علم ان الحيضة المعتبرة ان تكون هي عند المشتري لهذا لو حاضت عند البائع لم يكن ذلك في الاستبراء ومن قال بقول مالك يجيب عن هذا بانها اذا حاضت قبل البيع وهي مودعة عند المشتري شعر بجمعها عقيب الحيضة ولو خرج من بيته اكتفى بملك الحيضة ولو يجب على المشتري استبراء ثاين هذا أحد القولين في مذهب مالك كما تقدم فهو يجوز ان يكون الاستبراء واقعا قبل البيع في صور منها هذه ومنها اذا وضعت للاستبراء عند ثالث فليست لها ثوبت بعدة قال في الجواهر ولا يجوز الاستبراء قبل البيع الا في حالات منها ان يكون تحت يده للاستبراء او بالوديعة فتحيض عند ثوبت ثوبتها حينئذ او بعد ايام وهي لا يخرج من لا يدخل عليها سيدها ومنها ان يشتريها من هو ساكن معه من زوجته او ولده صغير في عياله وقد حاضت فان القاسم يقول ان كانت لا تحريم اجزاء ذلك قال الشهاب ان كانت معه في دار هو المذاب عنها والناظر في امرها فهو استبراء سواء كانت تخرج او لا تخرج ومنها اذا كان سيدها غائبا فحين قدم استبراءها قبل ان تخرج او خرجت وهي حائض فاشترها منه قبل ان تطهر ومنها الشريك يشتري نصيب شريكه من الحاركة وهي تحت يد المشتري منها وقد حاضت في يده وقد تقدمت هذه المسائل فلهذا وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع واكتفى به مالك عن الاستبراء ثاين **فان قيل** فكيف يجمع قوله هذا وقوله ان الحيضة اذا وجد معظمها عند البائع لو كان استبراء قليل لا تناقض بينهما وهذه لها موضع يحتاج فيه المشتري الى استبراء مستقبل لا يجزى الا حيضة لو وجد معظمها عند البائع وكل استبراء لا يحتاج فيه الى استبراء مستقبل لا يحتاج فيه الى حيضة ولا بعضها ولا اعتبار بالاستبراء قبل البيع لهذه الصور ونحوها **فصل** الحكم الرابع انها اذا كانت حاملا فاستبراءها موضع الحمل وهذا كما انه حكم النص فهو مجمع عليه بين الامة **فصل** الحكم الخامس انه لا يجوز طيها قبل وضع حملها اي حمل كان يلحق بالواطى كحمل الزوجة والمملوكة والموطوءة بشبهة او لا يلحق كحمل الزانية فلا يحمل على حامل من غير الواطى البتة كما صرح به النص كذلك قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمس ماءه زرع غيره وهذا يعبر الزرع الطيب الخبيث ولان صيانة ماء الواطى عن الماء الخبيث حتى لا يختلط

بما هو من صيانتها عن الماء الطيب لأن حمل الزاني وإن كان لأحرمة له ولا لماته فحمل هذا الواطئ مأوأة محترمة فلا يجوز له خلطه بغيره  
ولأن هذا مخالف لسنة الله في تمييز الخبيث من الطيب وتخليصه منه وأحق كل قسم بحائسته ومشاكله الذي يقتضيه منه العجب  
تجوز من جوز من الفقهاء الأربعة العقد على الزانية قبل استبائها ووطئها عقيب للعقد تكون الليلة عند الزاني وقد علقته منه  
والليلة التي تليها فراش الزوج ومن تأمل كمال هذه الشريعة علم أنها تأتي في كل شيء كل الأيام وتمنع منه كل المنع ومن أحسن هذا  
الأمم أحمد قدس الله روحه أن حرّم نكاحها بالكلية حتى تتوب وترفع عنها اسم الزانية والبيغى والفاجرة فهو رحمه الله لا يجوز أن يكون  
الرجل زوج بيغي ومنازعة يجوز أن ذلك هو أسعد منهن في هذه المسألة بالأدلة نصا كلها من النصوص الآثار والمعاني والقياس  
والمصلحة والحكمة وتحرير رأي المسلمون قبيحا والناس إذا بالغوا في سب الرجل صرحوا به بالزنا والقاف فكيف تجوز الشريعة مثل هذا  
مع ما فيه من قهره لفساد فراشه وتعليق ولاد غيره عليه ومعرضه إلى اسم المذموم عند جميع الأمم وقياس قول من جوز العقد  
على الزانية ووطئها قبل استبائها حتى لو كانت حاملا بل إن كانت حاملا من الزنا بل بيطأ ما عقيب ملكها  
وهو مخالف لصريح السنة فإن أوجب استبائها فنقض قول من يجوز وطئ الزانية قبل استبائها وإن أوجب استبائها خالف النصوص  
ولا ينفعه الفرق بينهما بأن الزوج لا استبراء عليه بخلاف السيد فإن الزوج إنما يجب عليه الاستبراء لأنه لو اعتقد على معتد  
ولا حاصل من غير بخلاف السيد فإن الشارع إنما حرّم وطئ بل العقد في العدة خشية إمكان الحمل فيكون واطيا حاملا من غيره  
وساقيما له لا لزوم غيره مع احتمال أن لا يكون كذلك فكيف إذا تحقق حملها وغاية ما يقال أن للزانية ليس لاحقا بالواطئ الأول فأ  
الولد للفراش وهذا لا يجوز إقدامه على خلط مائه ونسبه بغيره وإن لم يلحق بالواطئ الأول فصيانة مائه ونسبه عن نسب يلحق  
بواضعه لصيانتها عن نسب يلحق به المقصود أن الشارع حرّم وطئ الأمة كالحامل حتى تضع سواء كان حملها محرما أو غير محرّم وقد فرق  
النبي صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة التي تزوج بها فوجدها حبلها كحلها وقضى لها بالصدّق وهذا صريح في بطلان  
العقد على الحامل من الزنا وصح عنه أنه من لم ير امرأة فحج على باب فسطاط فقال لعل سيدها يريد أن يلم بها قالوا نعم قال لقد هممت أن  
العنه لعنا يدخل معه قبرة كيف يستخذه وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له فجعل سبب همه بلعنه طيه للأمة كالحامل  
ولو يستفصل عن حملها هل هو لاحق بالواطئ أم غير لاحق به قوله كيف يستخذه وهو لا يحل له أي كيف يجعله عبدا لله يستخذه  
وذلك لا يحل فإن ما هذا الواطئ يزيد في خلق الحمل فيكون بعضه منه قال لا ما أحمد يزيد طوعة في سمعه وبصره وقوله كيف يورثه  
وهو لا يحل له سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول فيه أي كيف يجعله تركة موروثة منه فإنه يعتقد عبدا فيجعله تركة يورث عنه  
ولا يحل له ذلك لأن ماءه زاد في خلقه ففيه جزء منه وقال غيره المعنى كيف يورثه على أنه ابنه ولا يحل له ذلك لأن الحمل من غيره  
وهو يوطئه يريد أن يجعله منه فيورثه ماله وهذا يرده أول الحديث وهو قوله كيف يستعبده أي كيف يجعله عبدا وهو أنسا  
يدل على المعنى الأول على القولين فهو صريح في تحرير وطئ الحامل من غيره سواء كان الحمل من نكاح أو من غيره وإن فاعل ذلك جدير  
باللعن بل قد صرح جماعة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بأن الرجل إذا ملك زوجته الأمة لوطأها حتى يستبرأها  
خشية أن يكون حاملا منه في صلب النكاح فيكون على لدة الأولاد موالى الأمة بخلاف ما علقته فيه في ملكه فإنه لا ولد عليه  
وهذا كله احتياط لولده بل هو صريح في حرمة لاد غيره عليه أو عليه ولا فكيف إذا كانت حاملا من غيره **فصل في حكم السداد**

استنبط من قوله لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبقي بحیضة ان الحمل لا تحيض في ان ما تراه من الدم يكون دم فساد بمنزلة  
الاستحاضة تصوم وتصلی تطوف بالبيت تقرأ القرآن وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء فذهب عطاء والحسن وعكرمة ومكي بن جابر  
ابن زيد ومحمد بن المنذر الشعبي النخعي والحكم وحامد والزهرى ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله الاوزاعي ابو عبيد ابو ثور وابن المنذر والامام  
احمد في المشهور من مذهبه والشافعي في احد قولييه يعني الى انه ليس دم حيض قال قتادة وربيعة ومالك والليث بن سعد عبد الله بن  
ابن محمد بن يحيى بن اهوويه انه دم حيض وقد ذكر البيهقي في سننه وقال يحيى بن اهوويه قال ابو احمد بن حنبل في قولك في الحمل ترى الدم فقلت  
وحيث خبر عطاء عن عائشة رضي الله عنها قال محمد بن حنبل بن يونس بن خباب لم يدين خرام علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها فانه لم يدين  
يحيى بن جابر في قولك هو كالحمل من حيض مولد فيهم يحيى بن عوف بن خالد بن ابي شارة اليه محمد هو ما روينا من طريق  
البيهقي اخبرنا الحكم بن ثناء البكري بن اسحق بن احمد بن ابراهيم بن ملحان ثنا ابو بكر بن الليث عن بكير بن عبد الله عن ام علقمة مولاة عائشة رضي  
الله عنها ان عائشة رضي الله عنها سألت عن الحمل ترى الدم فقالت لا تصلي قال البيهقي وروينا عن انس بن مالك وروينا عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه مليل على ذلك وروينا عن عائشة رضي الله عنها انها انشدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ابى كثر الهذلي  
ومباراة من كل غير حيضه وفساد مرضعة ودا مغيل قال في هذا دليل على ابتداء الحمل في حال الحيض حيث لو ينكر الشعر قال وروينا  
عن مطر عن عطاء عن عائشة انها قالت احبب لي لا تحيض اذ رأت الدم صلت قال كان يحيى القطان ينكر هذه الرواية ويضعف رواية  
ابن ابي ليلى عن مطر عن عطاء قال وروى محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عطاء عن عائشة بنحو رواية مطر فان كانت محفوظة فينبغي  
ان تكون عائشة كانت تراها لا تحيض وكانت تراها تحيض فوجبت الى ما رواه المديون **قال** الامامون من كون دم الحمل دم حيض  
قد قسم النبي صلى الله عليه وسلم الاماء قسمين حامل وجعل عدتها وضع الحمل وحائلا فجعل عدتها حيضتها وكانت الحيضة علما على براءة  
رحمها فلو كان الحيض مجامع الحمل لما كانت الحيضة علما على عدمه قالوا ولذلك جعل عدتها المطلقة ثلاثة اقرأ ليكون دليلا على عدم  
حملها فلو جاعل الحمل الحيض لو يكن دليلا على عدمه قالوا وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر بن الخطاب حين طلق  
ابنه امرأته وهي حائض مرة فليراجعها ولو لم يسكها حتى تطهر فتحيض فتطهر ثم ان شاء امسكها بعد ان شاء طلق قبل ان يبس فذلك العدة  
التي امر الله ان تطلق لها النساء ووجه الاستدلال به ان طلاق الحمل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره اجماعا فلو كانت تحيض  
لكان طلاقها فيه في طهرها بعد المسيس بدعة عملا بعموم الخبر قالوا وروى مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما فليراجعها ولو لم يسكها  
طاهر او حاملا وهذا يدل على ما تراه من الدم لا يكون حيضا فانه جعل الطلاق في وقتها نظير الطلاق في وقت الطهر سواء فلو كان ما تراه  
حيضا لكان لها ان حالة طهر وحالة حيض لو يجز طلاقها في حال حيضها فانه يكون بدعة قالوا وقد روى احمد في مسنده من حديث  
زياد بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لاحد ان يسقي ماءه زرع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض او يتبين حملها فاجعل وجود الحمل  
علما على براءة الرحم من الحمل قالوا وقد روى عن علي كرم الله وجهه انه قال ان الله رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم مما تعيق الا رجاء وقال  
ابن عباس رضي الله عنه ان الله رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم مما تعيق الا رجاء وقال ابن عباس رضي الله عنه ان الله رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم مما تعيق الا رجاء وقال  
بلسنادهما عن عائشة في الحمل ترى الدم فقلت الحمل لا تحيض وتغتسل وتصلى وتقولها وتغتسل بطريق النداب لكونها مستحاضة قالوا  
ولا يعرف عن غيرهم خلافهم لكن عائشة رضي الله عنها قد ثبتت عنها انها قالت الحمل لا تحيض وهذا المحمول على ما تراه قريبا من الولادة بالحيض

وتحرم لو أنه نفاس جمعين قوليهما قالوا ولأنه دم لا تنقضي به العدة فلم يكن حيضاً كالاستحاضة وحديث عائشة رضي الله عنها يدل على أن الحيض قد تحيل ونحن نقول بذلك بقطع حيضها وبرفعه قالوا ولأن الله سبحانه أجرى العادة بانقلاب دم الطمث لبناء غذاء للولد فأخرج وقت الحمل يكون غيره فهو دم فساد **قال** المحيضون إن الزمان أحامل قد ترى الدم على عادتها لا سيما في أول حملها وأما النزاع في حكم هذا الدم لا في وجوده وقد كان حوضاً قبل الحمل بالاتفاق فنحن نستصحب حكمه حتى يأتى ما يرفعه يبين قائلوا وأحكموا إذا ثبت في محل فالأصل بقاءه حتى يأتى ما يرفعه فالأصل الاستصحاب لحكم الإجماع في محل النزاع والثاني استصحاب حكمه الثابت في المحل حتى يتحقق ما يرفعه والفرق بينهما ظاهر فالواقع قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان دم الحيض فإنه استوى يعرف وهذا استوى يعرف فكان حوضاً قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ليست أحدنك إذا حاضت لتصل وتصل حيض المرأة خير من دمها في أوقات معلومة من الشهر لغة وشرطاً وهذا كذلك لغة والأصل في الأسماء تفريرها لا تغييرها قالوا ولأن الدم أخرج من الفرج الذي رتب الله عليه الأحكام فسمي حيضاً واستحاضة ولو جعل لهما أثلاً وهذا ليس في استحاضة فإن الاستحاضة الدم المطبق الزائد على أكثر الحيض أو الخارج عن العادة وهذا ليس أحداً منها فبطل أن يكون استحاضة فهو حيض قالوا ولا يمكنهم أثبت قسم ثالث في هذا المحل وجعله دم فساد فإن هذا لا يثبت إلا بنحو إجماع أو دليل عجب لم يصير إليه هو متفق قالوا وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة إلى قدر عادتها وقال الجلبي قد راى أو التي كنت تحيضين فدل على أن عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه فإذا جرى دم أحامل على عادتها للعادة ووقتها من غير زيادة ولا نقصان لا انتقال دلت عادتها على أنه حيض وجب تحكيم عادتها وتقديمها على الفساد الخارج عن العادة قالوا واعلم الأمة بهذه المسألة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وأعلم من عائشة وقد صح عن عائشة رضي الله عنها من رواية أهل المدينة أنها اتصلى وقد شهد له الإمام أحمد بإتمامه من الرواية الأخرى عنها وكذلك رجع إليه السحق وأخبرناه قولاً من حديثه عن حنبل قالوا ولا يعرف صحة الآثار بخلاف ذلك عن ذكر من الصحابة رضي الله عنه ولو صح في مسألة نزاع بين الصحابة ولا دليل يفصل قالوا ولأن عدم مجامعة الحيض للمحل ما نعلم بالحسن أو بالشرع وكلاهما منتفان أما الأول فظاهر وأما الثاني فليس عن صاحب الشرع ما يدل على أنهما لا يجتمعان **وأما** قولونه جعله دليلاً على براءة الرحم من الحمل في العدة والاستبراء قلنا جعل دليلاً ظاهراً وقطعياً الأول صحيح والثاني باطل فإنه لو كان دليلاً قطعياً لما تخلف عنه مدلوله وكانت أول مرة الحمل من حين انقطاع الحيض هذا لو يقبل أحد بل والملك من حين الوطئ لو حاضت بعد عدة حيض فلو وطئها فحبات يولد أكثر من ستة أشهر من حين الوطئ ولا قل منها من حين انقطاع الحيض بحقه النسب اتفاقاً فنعلم أنه إما رقة ظاهرة وقد يتخلف عنها مدلولها فتخلف المطر عن القيم الوطئ بهذا يخرج الجواب عما استدل للتر به من السنة فإنا نأبى أن نلجأ إلى حكمها صارتون هي الحكم بين المتنازعين النبي صلى الله عليه وسلم قسم النساء إلى قسمين حامل فعادتوا وضع حملها وحامل فعادتوا بالحيض فنحن قائلون بموجب هذا غير متنازعين فيه ولكن أين ما فيه ما يدل على أن ما رواه أصحابنا من الدم على عادتها تصوم معه تصلى هذا الأمر آخر لا تعرض للحديث فيه وهكذا يقول القائلون بأن دمها دم حيض هذه العبارة بعينها ولا يعد هذا تناقضاً ولا خلافاً في العبارة قالوا وهكذا قوله في شأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فليأجرها أو ليطبقها طاهر قبل أن يسهها إنما هي إباحة الطلاق إذا كانت حائلاً بشرطين الطهر وعدم السيس فإين في هذا التعرض لحكم الدم الذي رواه على حملها وقولكم إن أحامل لو كانت تحيض لكان طلاقها في زمن الدم بدعة وقد اتفق الناس على أن طلاق أحامل ليس بدعة وإن راعت الدم قلنا إن النبي

صلى الله عليه وسلم قسم احوال المرأة التي يريد طلاقها الى حال حمل حال خلوع عنه جوزه طلاق الحامل مطلقا من غير استثناء وما ما خيرات  
 الحمل فانما اباح طلاقها بالشروط المذكورة ليس في هذا ما يدل على ان الحامل مفسدة بل على ان الحامل تخالف غيرها في الطلاق وان  
 غيرها انما تطلق طاهرا غير مصابة ولا يشترط في الحامل شي من هذا بل يطلق حقيبا لاصابة وتطلق وان رأت الدم فكما لا تحرم طلاقها عقيب  
 اصابتها لا تحرم حال حيضها وهذا الذي تقتضيه حكمة الشارع في وقت الطلاق اذا وناو منعافان المرأة متى استبان حملها كان المطلق على  
 بصيرة من امره ولو برضاه من الندم ما يعرض له كون بعد الجماع ولا يشترط بحملها فليس يمنع منه نظير ما اذن فيه لا شرعا ولا واقعا ولا عقبا  
 ولا سيما من علل المنع من الطلاق في الحيض بتعويل العدة فهذا لا اثر له في الحامل قالوا واما قوله لو كان حيضا لاقتضت به العدة فهذا  
 لا يلزم لان الله سبحانه جعل عدة الحامل بوضع الحمل عدة الحامل بالاقراء لا يمكن انقضاء عدة الحامل بالاقراء لا قضاء ذلك الى ان يملكها  
 الثاني ويتزوجها وهي حامل من غيره فيسقي زوجه ماء غيره قالوا واذا كنتم مسلمة لئان الحائض قد تحيل حملها على ذلك حديث عائشة رضي  
 الله عنها ولا يمكن منع ذلك لشهادة أحسن به فقد اعطيت ان تحيض والحمل يجتمع فبطل استدلالكم من راسه لان مداره على ان تحيض  
 لا يجامع الحامل فان قلم نحن انا جوزنا ورود الحمل على الحيض كلامنا في عكسه هو ورود الحيض على الحمل وبينهما فرق قيل اذ كانا متنافيين  
 لا يجتمعان فاي فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه اما قوله ان الله سبحانه اجري العادة بانقلاب الطمث لبنات تغذي به الولد لهذا  
 لا تحيض المرضع قلنا وهذا من البر حجتنا عليكم فان هذا الانقلاب التغذية باللبن انما يستحكم بعد الوضع هو من سلطان اللبن ان تضلم  
 المولود وقد اجري الله العادة بان المرضع لا تحيض ومع هذا قلنا ان دمها في وقت حادتها الحكة الحكة الحيض لا اتفاق فلان يحكوه بحكم  
 الحيض في الحال التي لو يستحكم فيها انقلابه ولا تغذي الطفل به اولى اخرى قال هب ان هذا كما تقولون فان هذا انما يكون عند احتياج  
 الطفل الى التغذية باللبن هذا بعد ان ينفر فيه الروح فاما قبل ذلك فانه لا ينقلب لبنا لعدم حاجة الحمل اليه ايضا فانه لا يستحيل كله  
 لبنا بل يستحيل بعضه ويخرج الباقي وهذا القول هو الواجب كما تراه نقلا ودليلا والله المستعان فان قيل فهل تمنعون من الاستمتاع  
 بالمشترط بغير الوطى في الموضوع الذي يجزبه الاستبراء قيل اما اذا كانت صغيرة لا وطأ أمثلا فهذا لا تحرم قبلتها ولا مباشرتها وهذا  
 منصوص احمد في إحدى الروايتين عنه اختارها ابو محمد المقدسي شيئا وغيرها فانه قال ان كانت صغيرة باي شيء تستبرأ اذا كانت صغيرة  
 وقال في رواية اخرى تستبرأ بحضة ان كانت تحيض والثلثة اشهر ان كانت ممن وطأ وتحبل قال ابو محمد فظاهر هذا انه لا يجب استبرأها  
 ولا تحرم مباشرتها وهذا اختيار ابن ابي موسى قول مالك وهو الصحيح لان سبب الاباحة متحقق وليس تحريرا دليل فانه لا ضرر فيها ولا معنى  
 فمن تحرير مباشرة الكبيرة انما كان لكونه داعيا الى الوطى المحرم او خشية ان يكون ام ولد لغيرة ولا يتوهم هذا في هذه فوجب العمل بمقتضى  
 الاباحة انتهى كلامه **فصل** وان كانت ممن يوطأ أمثلا فان كانت بكر او قلنا لا يجب استبرأها فظاهر ان قلنا يجب استبرأها فقال اصحابنا  
 تحرم قبلتها ومباشرتها وعندنا انه لا يحرم ولو قلنا بوجوب استبرأها لانه لا يلزم من تحرير الوطى تحرير وداعية كما في حق الصائت ولا سيما وهم  
 انما حرموا تحرير مباشرتها لانها قد تكون حاملا فيكون مستمتعا بامه الغيرة هكذا عللوا تحرير المباشرة وقالوا لولدها لا يحرم الاستمتاع بالمسبية في الوطى بل  
 الاستبراء في إحدى الروايتين لانها لا يتوهم فيها انفساخر الملك لانه قد استقر بالسبب فلو يبق لمنع الاستمتاع بالقبلة وغيرها من البكر معنى  
 وان كان ثيبا فقال اصحابنا في الشافعي وغيره لا يستمتع بها قبل الاستبراء قالوا لانه استبراء يحرم الوطى فيحرم الاستمتاع كالعدة وانه  
 لا يامن كونها حاملا فيكون ام ولد البكر باطل فيكون مستمتعا بام ولد غيره قالوا ولهذا فارق وطى تحرير الحائض الصائت وقال الحسن البصري



لا يحرم من المشتريات الاخرجه ولو كان يستمتع منها بما شاع ولو طأ لان النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من الوطئ قبل الاستبراء لم يمنع من  
دون ذلك بل من تحريم الوطئ تحريم ما دونه كالحائض الصائمة وقد قيل ابن عمر جازيته من السبي حين وقعت في سهمه قبل استبراءها ولم  
نصر هذا القول ان يقول الفرق بين المشتراة والمعتقة ان المعتدة قد صارت اجنبية منه فلا يحل وطئها ولا دواعي عنه بخلاف المملوكة  
فان طئها انما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط ما نهى بهما غيره وهذا لا يوجب تحريم الدواعي فهي شبهة بالحائض الصائمة ونظير  
هذا انه لو زنت امرأته او جازيته حرم عليه وطئها قبل الاستبراء ولا يحرم دواعيه وكذلك المسبية كما سياتي في الكفو ما يتوهم كونها حاملة  
من سيدها فينفصحه البيع فهذا بناء على تحريم بيع امهات الاولاد على علاته ولا يلزم القائل به لانه لما استمتع بها كانت ملكه ظاهر  
ذلك يكفي في جواز الاستمتاع كما يجلوها ويحدها وينظر اليها ما لا يباح من الاجنبية وما كان جوابك عن هذه الامور فهو اجواب عن  
القبالة والاستمتاع ولا يعلم في جواز هذا تزاع فان المشتري لا يمنع من قبض امته وحوزها الى بيته وان كان حله قبل الاستبراء ولا يجب  
عليها ان تسترو وجهها منه ولا يحرم عليه النظر اليها واختلوة بها ولا كل معها واستخراها والانتفاع بمنافعها وان لم يجز له ذلك في ملك  
الغير **فصل** وان كانت مسبية ففي جواز الاستمتاع بغير الوطئ قولان للفقهاء وهما رأيان عن احمد **احدهما** انه كغير المسبية  
فيحرر الاستمتاع منها بما دون الفرج وهو ظاهر كلام اخري لانه قال من ملك امه او صبيها ولو قبلها حتى يستبرأ بها بعد تمام ملكه لها  
**والثانية** لا يحرم وهو قول ابن عمر والفرق بينها وبين المملوكة بغير السبي ان المسبية لا يتوهم فيها كونها ام ولد بل هي مملوكة له على كل حال  
بخلاف غيرها كما تقدم والله اعلم **فان قيل** فلو كان الاستبراء من حين البيع او من حين القبض قبل فيه قولان هما وجها  
في مذهب احمد **احدهما** من حين البيع لان الملك ينتقل به **والثاني** من حين القبض لان القصد معرفة براءة الرحم من ماء البائع وخيرة  
ولا يحصل ذلك مع كونها في يده وهذا على اصل الشافعي **واحد** اما على اصل مالك فيكفي عند الاستبراء قبل البيع في المواضع التي تقدمت  
**فان قيل** فان كان في البيع خيار فمتى يكون ابتداء مدة الاستبراء قيل هذا يستني على الخلاف في انتقال الملك في مدة الخيار فمن قال ينتقل  
فابتداء المدة عند من حين البيع من قال لا ينتقل فابتداء عند من حين انقطاع الخيار **فان قيل** ما تقولون لو كان الخيار خيار  
عقبيل ابتداء المدة من حين البيع قول واحد لان خيار العيب لا يمنع نقل ملك بغير خلاف والله اعلم **فصل** **فان قيل** قد دلت  
السنة على استبراء الحامل بوضع الحمل على استبراء الحائل فكيف سكت عن استبراء الانثى والتي لو تحضت لو تسكت عنها في العدة  
قيل لو تسكت عنها بما جعل الله بل يتيها بطريق الايام والتنبيه فان الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلثة قروء تجعل عدة الانثى والتي لو تحضت  
ثلثة اشهر فعلم انه سبحانه جعل في مقابلة كل قرء شهر ولهذا جرى سبحانه عادته في ما نهى ان المرأة تحيض في كل شهر حيضة وثبتت السنة  
ان استبراء الامه انما تنع بحيضة فيكون الشهر قائما مقام الحيضة وهذا احدى الروايات عن احمد **واحد** قول الشافعي وعن احمد رواية ثانية  
انها تستبرأ بثلثة اشهر هي المشهورة عنه وهو احد قول الشافعي ووجه هذا القول ما احتج به احمد في رواية احمد بن القاسم فانه قال قلت  
لابي عبد الله كيف جعلت ثلثة اشهر مكان حيضة وانما جعل الله سبحانه في القرآن مكان كل حيضة شهر فقال احمد انما قلنا ثلثة اشهر لاجل  
الحمل فانه لا يتبين في اقل من ذلك فان عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك وجمع اهل العلم والقوا بل فاخبروا ان الحمل لا يتبين في اقل من ثلثة  
اشهر فاعجبه ذلك ثم قال لا تستمع قول ابن مسعود ان النطفة اربعين يوما علقه ثواربعين يوما مضغفا بعد ذلك فاذا خرجت الثمانون  
صارت بعدا مضغفا وهي ثم فلبين حينئذ قال ابن القاسم قال لي هذا معروف عند النساء فلما شهر فلا معنى فيه انتهى كلامه عند رواية

ثالثة انما استبرأ بشهر ونصف فانه قال في رواية حنبل قال عطاء ان كانت لا تحيض فحسنة واربعين يوما قال حنبل قال عني ذلك اذهب لان  
عدة المطلقة الاثنته كذلك انتهى كلامه ووجه هذا القول انها وطلقت هي اثنه اعتدت بشهر ونصف فلان تستبرأ في الامه بهذا القدر  
اولى عن احمد رواية رابعة انها تستبرأ بشهرين حكاهما القاضي عنه واستشكلها كثير من اصحابه حتى قال صاحب المغني ولو اراد ذلك وجها  
قال لو كان استبرأ ما بشهرين لكان استبرأ ذات القروء بقرأين ولو تعلم به قال لا ووجه هذه الرواية انها اعتبرت بالمطلقة ولو طلقت في امة  
لكانت عدتها شهرين هذا هو المشهور عن احمد واحتج فيه بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الصواب لان الاثنته امانة مقام القروء وعدة ذات القروء  
قران فبدلها شهران وانما صرنا الى استبرأ ذات القروء بحضة لانها علم ظاهر على براءتها من الحمل لا يحصل ذلك بشهر واحد فلا بد من مدة  
تظهر فيها براءتها وهي اثنه فكانت الشهران اولى لانها جعلت علما على البراءة في حق المطلقة ففي حق المستبرأة اولى فهذا وجه  
هذه الرواية وبعد فالراجح من الدليل الاكتفاء بشهر واحد هو الذي دل عليه ايمان النفس بتبنيها وفي جعل مدة استبرائها اثنه اشهر  
تسوية بينها وبين احره وجعلها شهرين تسوية بينها وبين المطلقة فكان اولى ما دل بهما شهر فانها البديل التام والشارع قد اعتبر في نظير  
هذا البديل في نظير الامه وهي احره واعتبره الصواب في الامه المطلقة فعلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال عدتها حيضتان  
فان لو تكن تحيض فشهران احتج به احمد وقد نص احمد في شهر الروايات عنه على انها اذا ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بعشرة اشهر تسعة  
للحمل وشهر مكان الحيضة وعنه رواية ثانية تعتد بسنة هذه طريقة الشيخ ابي محمد قال احمد هنا جعل مكان الحيضة شهر لان اعتبار  
تكرارها في الاثنته ليعلم ببراءتها من الحمل وقد علم ببراءتها منهنها بمعنى غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس هذا هو الذي  
ذكره اخري مفرق بين الاثنته وبين من ارتفع حيضها فقال ان كانت موبسة فبثلاثة اشهر وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت  
بثلاثة اشهر للحمل وشهر مكان الحيضة واما الشيخ ابو البركات فجعل الخلف في الذي ارتفع حيضها كاخلاف في الاثنته وجعل فيها الروايات  
الاربعة بعد غالب مدة الحمل تسوية بينها وبين الاثنته فقال في احره والاثنته والصغيرة بمعنى شهر وعنه بمعنى ثلثة اشهر وعنه شهرين  
وعنه شهر ونصف وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فبدل ذلك تسعة اشهر وطريقة اخري والشيخ ابي محمد اصر وهذا الذي اخترناه من  
الاكتفاء بشهر هو الذي مال اليه الشيخ في المغني فانه قال وجه استبرائها بشهران الله جعل الشهر مكان الحيضة وكذلك اختلف المشهور باختلاف  
الحيضات فكانت عدة احره الاثنته ثلثة اشهر مكان الثلثة قروء وعدة الامه شهرين مكان القرأين لامة المستبرأة التي ارتفع حيضها عشر  
اشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب ان يكون مكان الحيضة هنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها قال **فان قيل** فقد وجدته ما دل  
على البراءة وهو تربص تسعة اشهر **قلت** او ههنا ما يدل على البراءة وهو الاياس فاستويا **ذكر** احكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع ذكر  
حكمه فيما يحرم بيعه ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله ورسوله حرم  
بيع احره والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة فانها تطلو بها السفن تدهن بها الجلود وتستقيم بها الناس  
فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم الشح وجعلوه ثوبا عولا فاكلوا ثمنه وفيها  
ايضا عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب قاتل الله سمرق او يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت  
عليهم الشح وجعلوه ثوبا عولا فاكلوا ثمنه فقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقيع والحكم في صحيحه فجعلناه من مسند ابن عباس فيه زيادة ولفظه عن  
ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني الحرام فرفع بصره الى السماء فتبسم فقال لعن الله اليهود لعن الله اليهود لعن الله اليهود

ان الله عز وجل حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمها فان الله اذا حرم على قوم اكل شئ حرم عليهم ثمنه واسناده صحيح قال البيهقي ورواه  
ابن عبدان عن الصغار عن اسمعيل القاضي ثنا ابن منهال ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الحذاء عن بركة بن الوليد عن ابن عباس في الصحيحين من  
حديث ابن مريم رضي الله عنه نحوه دون قوله ان الله اذا حرم اكل شئ حرم ثمنه فاشتملت هذه الكلمات النجوا مع على تحريم ثلثة اجناس  
مشارب تفسد العقول مطاعون تفسد الطبايع وتغذي غدا خبيثا واعيان تفسد الاديان تدعو الى الفتنة والشرك فحان بالتحريم التوج  
الاول العقل عما يزيلها ويفسد هاويا ثانيا في القلوب عما يفسدها من صول في الغدا ان خبيث اليها والغا ذي شبيه بالمغتذي بالثالث الاديان  
عما وضع لافسادها فقص من هذا التحريم صيانة العقول والاديان ولكن الشان في معرفة جدو كلامه صلوات الله عليه ما يدخل فيه  
وما لا يدخل فيه لتستبين عموم كلامه وجمعها وتناولها بجميع الانواع التي تشملها عموم كلامه وتأويلها بجميع الانواع التي تشملها عموم لفظه ومعناه وهذا  
خاصية الفهم عن الله رسول الله التي تفاوتت فيه العلماء ويؤتيه الله من يشاء **فاما** تحريم بيع الخمر فيدخل فيه تحريم بيع كل مسكر ما كان او  
جامدا عصيرا او مطبوخا فيدخل فيه عصير العنب خمر الزبيب التمر والذرة والشعير والعلس والحنطة واللينة الملعونة لقمة الفسق والقلب  
التي تحرك القلب الساكن الى خبيث الاماكن فان هذا كله خمر بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح الذي لا مطن في سنده ولا اجمال  
في ثمنه اذ حرم عنه قول كل مسكر خمر وصح عن اصحابه رضي الله عنهم الذين هم اعلم الامة بخطابه ودراده ان الخمر ما خامر العقل فدخل هذا  
الانواع تحت اسم الخمر كدخل جميع انواع الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب تحت قوله لا تبيعن الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والزبيب بالزبيب لامثلا بمثل فكما لا يجوز اخراجه صنف من هذا الاصناف عن تناول اسمه  
له فكذا لا يجوز اخراجه صنف من اصناف المسكر عن اسم الخمر فانه يتضمن محذوران احدهما ان يخرج من كلامه ما قصد دخوله في الثاني  
ان يشرع لذلك النوع الذي اخرج حكمه حكمه فيكون تغيير الالفاظ الشارحة ومعانيه فانه اذا سمي ذلك النوع بغير الاسم الذي سواه به المشايع  
اذال عنه حكمه ذلك المسمى واعطاه حكمه اخر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم ان من امته من يبتلي بهذا كما قال ليشربن ناس من امتي الخمر يسوقها  
بغير اسمي قضيت قضية كلية عامة لا يتطرق اليها اجمال الاحتمال بل هي شافية كافية فقال كل مسكر خمر هذا وان ابا عبدة والخليل واصل بهما من  
اية اللغة ذكر واحد الكلمة هكذا قالوا قد نص في اللغة على ان كل مسكر خمر قوله صحيح وسياق ان شاء الله تعالى عند ذكره في  
الاطعمة والاشربة فزيد تقر بهذا وان له ولو يتناول لفظه لكن القياس الصريح الذي استوى فيه الاصل الفرع من كل وجه ما كمال التسوية  
بين انواع المسكر في تحريم البيع والشرب فالترقي بين نوع ونوع تفرق بين متماثلين من جميع الوجوه **فصل** اما تحريم الميتة فيدخل  
فيه كما يسمى ميتة سواء ماتت حتف انفه او ذكي ذكاة لا تشيد حلة يدخل فيه ابعاضها ايضا ولهذا استشكل الصحابة رضي الله عنهم تحريم بيع  
الشحوم ما هو فيه من المنفعة فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انه حرام وان كان فيه ما ذكره من المنفعة وهذا موضع اختلاف الناس  
فيه لا خلا فم في ظهوره صلى الله عليه وسلم هو ان قوله لا هو حرام هل هو عائد الى البيع او عائد الى الانعزال التي سألوا عنها فقال شيخنا هو ارجح  
الى البيع فانه صلى الله عليه وسلم لما اخبرهم ان الله حرم بيع الميتة قالوا ان في شحومها من المنافع كذا وكذا يعنون فهل ذلك مسوخ لبيعها فقال  
لا هو حرام **قلت** كانهم طلبوا تخصيص الشحوم من جملة الميتة بالاجزاء كطالب العباس تخصيصه لاخر من جملة تحريم نبات الحرم بالاجزاء فلم  
يجبهوا الى ذلك فقال لا هو حرام وقال غيره من اصحابنا جازم التحريم عائد الى الانعزال المسؤل عنها وقال هو حرام ولم يقل هي لانه اراد المذكور جميعه  
ويرجح قولهم عود الضمير الى قرب مذكور ويحج من جهة المعنى ان بابا حة هذا الاشياء ذريعة الى اقتناء الشحوم وبيعها ويحج ايضا ان في

بعض الفاظ الحديث فقال لا هي حرام وهذا الضمير إما أن يوجع إلى الشحوم وإما إلى هذه الأفعال على التقديرين فهو حجة على تحريم الأفعال التي سأولها ورجحها أيضا قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الفارة التي وقعت في السمن أن **كأن جامداً** فالقوها وما حولها وكلوه وإن كان مأثماً فلا تقربوه وفي الانتفاع به في الاستصباح وغيره قرآن له ومن تحمّل الأول يقول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نأحرّم من الميتة أكلها وهذا صريح في أنه لا يحرم الانتفاع بها في غير الأكل كالوقيد وسد البيوت ونحوهما قالوا وأحدثنا فما يحرم ملابسة ياطنا وظاهر الكا واللبس إما الانتفاع به من غير ملابسة فلا يحرم قالوا ومن قامل سياق حديث جابر علم أن السؤال إنما كان منهم عن البيوع وأنهم طلبوا منه أن يوضح لهم في بيع الشحوم لما فيها من المنافع فأبى عليه هو قال هو حرام فأنهم لو سأله عن حكم هذه الأفعال لقالوا أرأيت شحوم الميتة هل يجوز أن تستعمل بها الناس تدمن بها الجلود ولو يقولوا فإنه يفعل بها كذا أو كذا فإن هذا أخبارهم من هؤلاء لا سؤال لهم بخبره بذلك عقيب تحريم هذه الأفعال عليهم ليكون قوله لا هو حرام صريحاً في تحريمها وإنما أخبروا به عقيب تحريم بيع الميتة فكانهم طلبوا منه أن يوضح لهم في بيع الشحوم في هذه المنافع التي ذكرها فلم يفعل نهاية الأمر أن الحديث يحتمل الأمرين فلا يحرم ما لم يعلم أن الله ورسوله حرمه قالوا وقد ثبت عنه أنه نهى عن الاستسقاء من أياك تشود وأياك لهم أن يطعموا أما تحريمه من تلك الأياك للبهائم قالوا ومعلوم أن إيقاد النجاسة والاستصباح بها انتفاع خلل عن المفسدة وعن ملابستها ياطنا وظاهر أنه نفع محض لا مفيد فيه وما كان هكذا فالشريعة لا تحرمه فالشريعة إنما تحرم المفاسد النجاسة أو الرأحة وطرقها وأسبابها الموصلة إليها قالوا وقد جازأحمد في إحدى الروايتين الاستصباح بشحوم الميتة إذا خالطت دهناً طاهر فإنه في أكثر الروايات يجوز الاستصباح بالزيت النجس وطى السفن به وهو اختيار طائفة من أصحابه منهم الشيخ أبو محمد وغيره واحتج به ابن عمر أن ليس يصحبه في قال في رواية ابنه صالح وعبد الله لا يعجبني بيع النجس ويستصبح به إذا لم يسو له لا نجس هذايم النجس والمتنجس لو قدر أنهما أراد به المتنجس فهو صريح في القول بجواز الاستصباح بها خالطه نجاسة ميتة أو غيرها وهذا مذهب الشافعي وإي فرق بين الاستصباح بشحوم الميتة إذا كان مفرداً وبين الاستصباح بها إذا خالطه دهناً طاهر فنجسه **فإن قيل** إن كان مفرداً فهو نجس العين وإذا خالطه غير نجس به فأمكن تطهيره بالفصل فصالح الثوب النجس لهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على أحد القولين دون دهن الميتة **قيل** لا ريب أن هذا هو الفرق الذي عول عليه المفرقون بينهما ولكنه ضعيف لوجوبه **أحدهما** أنه لا يعرف عن الإمام أحمد ولا عن الشافعي البتة غسل الدهن النجس ليس عنهم في ذلك كلمة واحدة وإنما ذلك من فتوى المستبين قد روي عن مالك أنه يطهر بالغسل هذه الآية ابن نافع وابن القاسم عنه **الثاني** أن هذا الفرق وإن تأق لأصحابه في الزيت والشيرج ونحوهما فلا يأتى له في جميع الأدهان فإن منها ما لا يمكن غسله أحمد والشافعي قد أطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفرق وإيضاً فإن هذا الفرق لا يقيّد في دفع كونه مستعملاً للنجس والنجاسة سواء كانت عينية أو طارئة فإنه إن حرم الاستصباح لما فيه من استعمال نجس فلا فرق وإن حرم لأجل دخان النجاسة فلا فرق وإن حرم لكون الاستصباح به ذريعة إلى اقتنائه فلا فرق فالفرق بين المذهبين في جواز الاستصباح بهذا وزهد في المعنى له وإيضاً فقد جوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقة النجس في عمارة الأرض للزرع والقول بالبقول مع نجاسة عينه وملابسة المستعمل له أكثر من ملابسة الموقد فلهذا أثره في البقول والزرع والفاوق ظهور أثر الوقيد أحواله النار أو من أحواله الأرض والهواء والشمس للسرقة فإن كان التحريم لأجل دخان النجاسة فمن سلم أن دخان النجاسة نجس وبأى كتاب لم يأى سنة ثبت ذلك ولتغلب النجاسة إلى الدخان أو من انقلاب عين السرقة والملا النجس ثم أوزر عا وهذا أمر لا يشك فيه

بل معلوم بالحسن المشاهدة حتى جوز بعض أصحاب مالك وأبي حنيفة رحمه الله بيعه فقال ابن المأجشون لا بأس ببيع العذرة لأن ذلك  
 من منافع الناس قال ابن القاسم لا بأس ببيع الزبل قال النخعي وهذا يدل على أنه يرى بيع العذرة وقال الشافعي الزبل المشتري عذرة فيه  
 من البائع يعني في شترائه وقال ابن عبد الحكم لو بعده الله أحدا فيهما وهما سيان في لا تقول **قلت** وهذا هو الصواب أن بيع ذلك حرام أن  
 جازا الانتفاع به هو المقصود أنه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الانتفاع بها في غير ما حرم الله ورسوله منها كالوقيد الطعام الصقور  
 والبراة وقد نص مالك على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد على جواز عمل الصابون منه ينبغي أن يعلم أن باب الانتفاع  
 أوسع من باب البيع فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به بل لا يلزم بينهما ما فلا يؤخذ تحريم الانتفاع من تحريم البيع **فصل** يدخل  
 في تحريم بيع الميتة بيع جميع أجزائها التي يحلها الحيوة وتنفارقتها بالموت كاللحم والشحم والعصب والشعر والوبر والصوف فلا يدخل في ذلك  
 لأنه ليس بميتة ولا تحل له الحيوة وكذلك قال جمهور أهل العلم أن شعور الميتة وأصوافها وأوبارها طاهرة إذا كانت من حيوان طاهر  
 هذا مذهب مالك أبي حنيفة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والثوري داود وابن المنذر المزني ومن التابعين الحسن بن سيرين  
 وأصحاب عبد الله بن مسعود وأنفرد الشافعي بالقول بنجاستها وأحجته بأن اسم الميتة يتناولها كما يتناول سائر أجزائها بدليل أكثر  
 والنظر أما الأثر ففي الكامل لابن عدي من حديث ابن عمر في دفعه أذنفوا الأظفار الدم والشعر فانها ميتة وأما النظر فانه متصل بالحيوان فيمو  
 ينما فينجس بالموت كسائر أعضائه وبأنه شعر ثابت في محل نجس فكان نجسا كشر الخنزير وهذا لأن ارتباطه بأصله خلقه يقتضي أن  
 ثبت له حكمه تبعاً فانه محسوب منه عرفاً والشارع أجرى الأحكام فيه على ذلك فأوجب غسله في الطهارة وأوجب الجزاء بأخذه من  
 الصيد كالأعضاء والحكمة بالمرأة في النكاح والطلاق حلا وحرمة وكذلك فهمنا وبك الشارح له شرف إلى صلاح الأموال حفظها أو  
 صيانتها وعدم أضرارها وقد قال لهم في شاة ميمونة هلا أخذوا بها فاذ بغموة فانتفعتم به ولو كان الشعر طاهراً لكان إرشادهم إلى أخذ  
 أدلى لأنه أقل كلفة وأسهل تناولاً قال المطهرون للشعور قال الله تعالى وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَتَمَّتْ وَنَمَاتُهَا إِلَىٰ حَبِيزٍ وَهَذَا  
 يعم أعيانها وأموالها في مسند أحمد عن عبد الزنراق عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال من  
 النبي صلى الله عليه وسلم شاة ميمونة ميتة فقال لا انتفعتم بأمرها قالوا وكيف هي ميتة قال غارم لحمها وهذا ظاهر جداً في باحة مأسو  
 اللحم والشحم والكبد الطحال الآية كلها وإخلاله في اللحم كما دخلت في تحريم لحم الخنزير ولا ينتقض هذا لعظم القرن والظفر وأحواف الصبيح  
 طهارة ذلك كما استقرده عقيب هذه المسألة قالوا لأنه لو أخذ في حال الحيوة لكان طاهراً فلا ينجس بالموت كالبيض عكسه الأعضاء قالوا  
 ولأنه لما لم ينجس بحزنته في حال حيوة الحيوان بالاجتماع دل على أنه ليس جزءاً من الحيوان وأنه لا يروى فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ما أبين من سمى فهو ميتة ثم أله أهل السنن لأنه لو يتألم بأخذ لا ولا ينجس بميتة وذلك دليل على عدم الحيوة فيه وأما النماء فلا يدل  
 على الحيوة والحيوانية التي ينجس الحيوان بفارقتهما فان مجرد النماء لودل على الحيوة ونجس المحل بفارقه هذه الحيوة للنجس الزم بمبيسه  
 لمفارقة حياة الغود لا غتله قالوا فالحياة نوعان حيوة حركية وحيوة نمو واختلاف الأولى هي التي تؤثر في طهارة الحيوان الحي دون  
 الثانية قالوا واللحم نجس لا حقتان الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه والشعور والأصواف بريئة من ذلك ولا ينتقض بالعظام والأظفار  
 لما سنده قالوا والأصل في الأعيان الطهارة وإنما يطرأ عليها النجس في استحقاقها كالرجيع المستحقيل عن الغذاء وكالحجر المستحقيل  
 عن الصيرة وأشباهاها والشعور في حال استحقاقها كانت طاهرة ثم لو عرض لها ما يوجب نجاستها بخلاف أعضاء الحيوان فانها

عرض لها ما يقتضي نجاستها وواحدتان الفضلات الخبيثة قالوا وما حديث عبد الله بن عمر في إسناد عبد الله بن عبد الرحمن  
ابن أبي داود قال أبو حاتم الرازي على حديثه منكورة ليس محله عند الصديق وقال علي بن الحسين بن أبي حمزة لا يساوي فلسا يحدث  
بأحد حديث كذا ما حديث الشاة الميتة وقوله الانتفاع بها باها ولو تعرض للشعر فعنه ثلاثة أجوبة **أحدها** أنه أطلق  
الانتفاع بالاهاب ولو باهرهم بإزالة ما عليه من الشعر مع أنه لا بد فيه من شعر وهو صلى الله عليه وسلم لو بقي لا هاب للانتفاع به وجه  
دون وجه فدل على أن الانتفاع به فرب أو غيره مما لا يحل من الشعر **والثاني** فإنه صلى الله عليه وسلم قد ارشدهم إلى الانتفاع  
بالشعر في الحديث نفسه حيث يقول إنما حرم من الميتة أكلها ونحوها **والثالث** أن الشعر ليس من الميتة ليتعرض له في  
الحديث لا يحل الموت وتعليقهم بالتبعية يبطل مجاز الميتة إذا دبر وعنه شعر فانه يظهر دون الشعر عند هم وتمسكهم بغسله في  
الطهارة يبطل بالجبيذة وتمسكهم بزمانه من الصيد يبطل بالببيض بأكله وأما في النكاح فانه يتبع الجملة لا اتصاله ونزول الجملة  
بانتفصاله عنها وهما لو فارقا جملة بعد أن تبعها في التجسس لم يفارقها فيه عند فم الفرق **فصل** في قيل فهل يدخل في تحريم  
بيعهما تحريم بيع عظامها وقرنها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك قيل الذي يحرم بيعه منها هو الذي يحرم أكله استعماله  
كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله إن الله تعالى أحرم شيئا حرم ثمنه وفي اللفظ الآخر أحرم أكل شيء حرم ثمنه فنبه على  
أن الذي يحرم بيعه يحرم أكله وأما الجمل إذا دبر فقد صار عينا طاهرة ينتفع به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال فلا يمنع بيعها  
بيعه وقد نص المشافعي في كتابه القديرة لا يجوز بيعه وأختلف أصحابه فقال للقفال لا يتبعه هذا لا يتبعه يقول يوافق ما يكفي أنه يظهر  
ظاهرة دون باطنه وقال بعضهم لا يجوز بيعه وإن ظهر ظاهرة وباطنه على قوله أجد يد فانه جزء من الميتة حقيقة فلا يجوز بيعه  
كعظمها ونحوها وقال بعضهم يجوز بيعه بعد الدبغ لانه عين طاهرة ينتفع بها فجاز بيعها كالمذكور وقال بعضهم بل هذا يمتنع على أن الدبغ  
إزالة وحالة **فإن قلنا** إحالة جائز بيعه لانه قد استحل من كونه جزء ميتة إلى عين أخرى أن قلنا إزالة لو جاز بيعه لأن وصف  
الميتة هو المحرم لبيعه وذلك باق لو استحل بنوا على أن هذا الخلف جواز أكله ولهم فيه ثلاثة أوجه أكله مطلقا وتحريمه مطلقا  
التفصيل بين جلد المأكول وغير المأكول فأصحاب لوجه الأول غلبوا حكم الإحالة وأصحاب لوجه الثاني غلبوا حكم الإزالة وأصحاب الوجه  
الثالث أجزأ الدباغ مجرى الذكاة فأبا حوا بها ما يلزم أكله بالذكاة إذا ذكرى دون غيره والقول بجواز أكله باطل مخالف لصريح السنة  
ولهذا لو تكلن قائل القول به إلا بعد منعه كون أكله بعد الدبغ ميتة وهذا منه باطل فانه جلد ميتة حقيقة وحسنا وحكما  
ولو عجلت له حيوة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة وكون الدبغ إحالة باطل حسا فان أكله لو استحل ذاته وأجزأه وحقيقته  
بالدباغ فدعوى أن الدباغ إحالة عن حقيقة إلى حقيقة أخرى كما تحيل النار على الخطيب إلى الرماد والملاحاة ما يلقي فيها من  
الميتات إلى المحرر دعوى باطلة **وأما** أصحاب مالك في المدونة لابن القاسم المنع من بيعها وإن دبغت وهو الذي ذكره صاحب  
التهذيب قال لما نفي هذا هو مقتضى القول بأنها لا تطهر بالدباغ قال أما إذا فرغنا على أنها تطهر بالدباغ طهارة كاملة فانا نجيز  
بيعها لأباحتها جملة منافعها **قلت** عن مالك في طهارة أكله المدبوغ في إتيان أحد ما تطهر طهارة وباطنه ويها قال ذهب  
وعلى هذه الرواية يجوز أصحاب بيعه والثانية وهي شهر الروايتين عنه أنه يظهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله  
في اليابس كالماء وحده دون سائر المائعات قال أصحابه وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه ولا الصلوة فيه ولا الصلوة

عليه أما ذهب الإمام أحمد فإنه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبغه وعنده في جواز بيعه بعد الدبغ رأيان هكذا أطلقها  
 الأصحاب فما عندى مبنيتان على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدبغ وما يبيع الدهن الفخس ففيه ثلاثة أوجه في هذا  
 أحدها أنه لا يجوز بيعه والثاني أنه يجوز بيعه كافر يعلم نجاسته وهو المنصوص عنه **قلت** والمراد يعلم النجاسة العلم بالسبب  
 المنجس لا اعتقاد الكافر نجاسته والثالث يجوز بيعه كافر مسلم فخرج هذا الوجه من جواز إيقاده وخرج أيضا من طهارته بالنقل  
 فيكون كالشوب النجس فخرج بعض أصحابه وجهًا ببيع السرجين النجس عقيد من بيع الزيت النجس له وهو قبح صحيح وأما أصحاب حنفية  
 فيحرم بيع السرجين النجس إذا كان تبعًا لغیره ومنعوه إذا كان منفردًا **فصل** وأما عظمها فمن لو نجسه بالموت كإبي حنيفة وبعض  
 أصحاب أحمد واختيار ابن وهب من أصحاب مالك فيجوز بيعه عندهم وإن اختلف ما أخذ الطهارة فأصحاب أبي حنيفة رجمهم  
 الله قالوا لا يدخل في الميتة ولا يتناولها اسمها ومنعوا كون الألودليل حياثة قالوا وإنما يولده ما جاوز من اللحم ذات العظم  
 حملوا قوله تعالى قال من تحتي العظام وهي رميم على حذف مضاف أي أصحابها وغيرهم ضعفت هذا لما أخذ جدوا وقال العظم يلو  
 حسا والمه أشد من اللحم ولا يصح حمل الآية على حذف مضاف لوجهين أحدهما أن تقدير ما لا دليل عليه فلا سبيل للميتة الثاني  
 أن هذا التقدير يستلزم الأضراب عن جواب سؤال المسائل الذي استشكل حيوة العظام فإن أبي بن خلف أخذ عظامًا باليا فخر  
 جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففقهه في يده فقال يا محمد أتري الله يحيي هذا بعد ما مر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نعم ويبعثك ويدفلك النار فما أخذ الطهارة أن سبب تجنيس الميتة منتف في العظام فلو يحكم نجاستها ولا يصح قياسها على  
 اللحم لأن احتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة يختص به دون العظام كما أن ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت وهو حيوان  
 كامل لعدم سبب التجنيس فيه فالعظم أولى وهذا المأخذ أصح وأقوى من الأول وعلى هذا فيجوز بيع عظام الميتة إذا كانت من حيوان  
 طاهر العين وأما من رأى نجاستها فإنه لا يجوز بيعها إذ نجاستها عينية قال ابن القاسم قال مالك لا يرى أن تشتري عظم الميتة  
 ولا يبيع ولا ينكب الفيل ولا يخر فيها ولا يمشط بأمشاطها ولا يدهن بها ولا يحنها وكيف يجعل الدهن في الميتة ويمشط لحية بعظام  
 الميتة وهي مبلولة وكوه أن يطبخ بعظام الميتة وإجازة معارن وابن الماكشون يبيعون ألب الفيل مطلقا وإجازة ابن وهب أصغر  
 أن غلبت وصقلت وجعل ذلك دباغها **فصل** وأما تحريم بيع ما تحريم في تناول جملة وجميع أجزائه الظاهرة والباطنة  
 وتامل كيف ذكره عند تحريم الأكل إشارة إلى تحريم أكله ومعظمه اللحم فذكر اللحم تبينها على تحريم أكله دون ما قبله بخلاف  
 الصيد فإنه لو قبل فيه وحرم عليكم محرم الصيد بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك أكله وقتله وهو هنا لما حرم البيع ذكر جملة  
 ولو محض التحريم ليتم ليتناول بيعه حيا وميتا **فصل** وأما تحريم بيع الأصنام فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة  
 للشرك على أي وجه كانت ومن أي نوع كانت صنعا أو وثنا أو صليبا وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله فهذا  
 كله يجب أن التها وأحاديثها وبيعها لا ريب في امتنائها واتخاذها فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عداها فإن مفسدة بيعها بحسب  
 مفسدة توافي نفسها والنبي صلى الله عليه وسلم لو يقر ذكرها خفة أمرها ولكنه تدرج من الأسهل إلى ما هو أغلظ منه فإن أحر  
 أحسن حال من الميتة فلا فائدة تصير ما لا محترما إذا قلبوا الله سبحانه ابتداء أو قلبها الأدي بضعته عند طائفة من العلماء  
 فمنهم من إذا اتلف على الذي عند طائفة بخلاف الميتة وإنما لو يجعل الله في أكل الميتة حدا الكفء بالواجب الذي جعله الله على العلماء

من كراهتها وانتزعه عنها وابعادها عنها بخلاف النحر والنحر يشد تحريماً من الميتة ولهذا افرد الله تعالى بالحكم عليه انه رجب  
 في قوله قل لا اجد فيما اوحى اليّ محرماً على طاعه يطعمه الا ان يكون ميتة او دماً مسفوحاً او كحواً خمرية او رجباً او فسقاً  
 فالضمير في قوله فانه وان كان عوده الى الثلاثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم فانه يتوجه اختصاص النحر بثلاثة اوجه احدها قرب منه  
 والثاني تذكيره دون قوله فانها رجب والثالث انه اتى بالفاء وان تبين على علة التحريم ان تجر النفوس عنه ويقابل هذه العلة ما في  
 طباع بعض الناس من استلذاذ واستطابته فنفى عنه ذلك واخبر انه رجب هذا لا يحتاج اليه في الميتة والدم لان كونها  
 رجباً امر مستقر معلوم عندهم ولهذا في القرآن نظائر مما قلنا ذكره في بيع الاصنام وهو اعظم تحريماً واثماً واشد منافات  
 للاسلام من بيع النحر والميتة والنحر **فصل** في قوله ان الله اذا حرم شيئاً او حرم اكل شيئ حرم ثمنه ياد به امران **احدهما**  
 ما هو حرام العين والانتفاع جملة كالنحر والميتة والدم والنحر واذن الشراك فلهذا ثمنها حرام كيف ما اتفقت **والثاني** ما يباح  
 الانتفاع به في غير الاكل اما يحرم اكله كجلد الميتة بعد الدباغ وكالحرام الاهلية والبغال ونحوها مما يحرم اكله دون الانتفاع به فهذا  
 قد يقال انه لا يدخل في الحديث وانما يدخل فيه ما هو حرام على الاطلاق وقد يقال انه داخل فيه ويكون تحريم ثمنه اذا بيع لاجل المنفعة  
 التي حرمت فاذا بيع البغل احماله اكلهما حرم ثمنها بخلاف ما اذا بيعا للركوب وغيره واذا بيع جلد الميتة للانتفاع به حل ثمنه واذا بيع  
 اكله حرم ثمنه وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كاحمد ومالك واتباعهم انه اذا بيع العنب لمن يعصره خرا حرم اكل ثمنه بخلاف  
 ما اذا بيع لمن يأكله وكذلك السلاح اذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرم اكل ثمنه واذا بيع لمن يغزوه في سبيل الله فثمنه من  
 الطيبات وكذلك ثياب الحر اذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه حرم اكل ثمنها بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها **فان قيل**  
 فهل يجوز للمسلم بيع النحر والنحر الذي لا اعتقاد الذي حلها كما يجوز تبعية الدهن المتنجس اذا تبين حاله لا اعتقاده  
 طهارته **قيل** لا يجوز ذلك وثنه حرام والفرق بينهما ان الدهن المتنجس غير طاهرة خالطها نجاسة ويسوغ فيها الذراع وقد  
 ذهب طائفة من العلماء الى انه لا ينجس الا بالتغيير وان تغير فذهب طائفة الى ان مكان تطهيره بالغسل بخلاف العين التي حرمتها  
 الله في كل صلاة وعلى لسان كل رسول كالميتة والدم والنحر فان استباحته مخالفة لما اجعلت الرسل على تحريمه وان اعتقدا لكان  
 حله فهو كبير الاصنام للشركين وهذا هو الذي حرمه الله ورسوله بعينه والا فالمسلم لا يشتري ضمناً **فان قيل** فان حلال  
 عند اهل الكتاب فحوزوا ببيعها منهم قيل هذا هو الذي توهمه من قولهم من عمل عمر بن الخطاب حتى كتب اليهم غنمها غنمه وامر حاله  
 ان يولوا اهل الكتاب ببيعها بانفسهم وان ياخذوا ما عليهم من اثمانها فقال ابو عبيد حدثنا عبد الرحمن بن سفيان بن سعيد عن  
 ابراهيم بن عبد الاحق الجعفي عن سويد بن غفلة قال بلغ عمر بن الخطاب ان ناساً ياخذون الجزية من اخنازير فقام بلال فقال انهم  
 ليفعلون فقال عمر رضي الله عنه لا تفعلوا ولو هم بيعها قال ابو عبيد وحدثنا الانصاري عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الاحق عن سويد  
 بن غفلة ان بلالاً قال لعمر رضي الله عنه ان هؤلاء ياخذون النحر والنحر في اخنازير فقال لا تأخذوا منهم ولكن ولو هم بيعها واخذوا انتم  
 من الثمن قال ابو عبيد ويبدان المسلمين كانوا ياخذون من اهل الذمة النحر والنحر من جزية رؤسهم وخراج ارضهم بقيمتها ثم يتولى  
 المسلمون ببيعها فهذا الذي انكره بلال في حقه عمر ثم رخص له وان ياخذوا ذلك من اثمانها اذا كان اهل الذمة هم المتولين لبيعها لان  
 النحر والنحر مال من اموال اهل الذمة ولا يكون ذلك للمسلمين قال وما يتبين ذلك حديث اخر لعمر حديث علي بن معبد عن عبد الله



ابن عمر وعبد الله بن أبي سليم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى العمال يأمرهم بقتل الخنازير وقبض أشانها لأهل الجزيرة من جزيته  
قال أبو عبيد فهو لم يجعلها قصداً من الجزيرة إلا وهو يراها من أموالهم فاما إذا مر الذي بالخمر والخنازير على العاشر فإنه لا يطيب له  
أن يشترها ولا يأخذ ثمن العشرين منها وإن كان الذي هو المتولى لبيعها أيضاً وهذا ليس من الباطل الأول ولا يشبهه لأن ذلك حق وجب  
على رقابهم وإن العشرين منها ما هو شئ يوضع على الخمر والخنازير أنفسها وكذلك ثمنها لا يطيب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه افتى في مثل هذا بغير ما افتى به في ذلك وكذلك قال عمر بن عبد العزيز  
حديث أبي الأسود المصري حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة السبائي أن عتبة بن فرقد بعث إلى عمر بن الخطاب  
بأربعين ألف درهم صدقة الخمر فكتب إليه عمر بعثت إلى بصدقة الخمر وانت احتق بها من المهاجرين وأخذ بذلك الناس وقال  
واها لا استعملك على شئ يعدها أو قال قرعة وحدثنا عبد الرحمن بن المثني بن سعيد قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن  
ارطاة أن ابعت إلى بتفصيل الأموال التي قبلك من ابن دخلت فكتب إليه بذلك وصفته وكان فيما كتب إليه من عشر الخمر أربعة  
ألف درهم قال فلبثنا ما شاء الله وجاء جواب كتابه أنك كتبت إلى تذكر من عشر الخمر أربعة آلاف درهم وإن الخمر لا يبيعها ولا يشترها  
ولا يشترها ولا يبيعها فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فارد ما عليه فهو أول ما كان فيها فاطلب الرجل فودت عليه قال أبو عبيد  
فهذا أحمدي الذي عليه العمل وإن كان إبراهيم النخعي قد قال غير ذلك تؤذ كونه في الذي يمر بالخمر على العاشر قال يضاعف عليه  
العشور قال أبو عبيد وكان أبو حنيفة يقول إذا مر على العاشر بالخمر أو الخنازير عشر الخمر أو بعشر الخنازير سمعت محمد بن الحسن  
يحدث بذلك عنه قال أبو عبيد وقول الخليفين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما أولى بالاتباع والله أعلم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب السنوري في الصحيحين عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب  
محمداً البغي وحلوان الكاهن وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير قال سألت جابر عن ثمن الكلب السنوري فقال زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك وفي سنن أبي داود عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب السنوري وفي صحيح مسلم من حديث رافع بن خديج عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شر الكسب من البغي وثن الكلب كسب الحجام فقصمت هذه السنن أربعة أمور أحدها تخريب  
بيع الكلب ذلك يتناول كل كلب صغير كان أو كبير للصيد أو للماشية أو للحرث وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث قاطبة والفرع  
في ذلك معروف عن أصحاب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله فجوز أصحاب أبي حنيفة بيع الكلاب أكل ثمنها وقال القاضي عبد الوهاب  
اختلف أصحابنا في بيع ما أذن في تحاذيه من الكلاب فمنهم من قال بغيره ومنهم من قال بحرمه انتهى فحقل بعضهم عقداً لما يبيع ببيعته وبني  
عليه اختلافهم في بيع الكلب فقال ما كانت منافعه كلها محرمة لو لم يبيعه إذا فرق بين المعدوم حساً والمنوع شرعاً وما تنوعت منافع  
إلى محللة ومحرمة فإن كان المقصود من العين خاصة كان الاعتبار بها أو الحكم بتأثيرها فاعتبر نوعها وصار الآخر للمعدوم وإن توزعت  
في النوعين لم يصح البيع لأن ما يقابل ما حرم منها أكل مال بالباطل وما سواه من بقية الثمن يصير محرماً ولا قال على هذا الأصل مسألة  
بيع كلب الصيد فإذا بنى الخلاف فيها على هذا الأصل قيل في الكلب من المنافع كذا وكذا وعددت جملة منافعها ثم نظر فيها فمن رأى أن  
بطلتها محرمة منع ومن رأى جميعها محللة أجاز ومن رآها متنوعة نظر هل المقصود المحلل أو المحرم فجعل الحكم للمقصود ومن رأى  
منفعة واحدة منها محرمة وهي مقصودة منع أيضاً ومن التبس عليه كونها مقصودة وقعت أو كره فتأمل هذا لتأصيل التفصيل

وما ينبغي أن تظهر لك ما فيه من التناقض والتحليل وان بناء بيع كلب الصيد على هذا الأصل من أفسد البناء فان قوله من رأى ان جملة  
 منافع الكلب الذي للصيد محرمة بعد تعدد ها لو تجزيعه فان هذا لو يقوله احد من الناس قطو قد اتفقت الامة على اباحة  
 منافع كلب الصيد من الاصطلياد والحراسة وهما جل منافعه ولا يقتضى الا ذلك فمن الذى رأى منافعه كلها محرمة ولا يصح ان  
 تاراد منافعه الشرعية فان اعارته جائزة وقوله ومن رأى جميعها محلاة ايجاز كلام فاسد ايضا فان منافعه المذكورة المحلاة اتفاقا  
 وأصحها على عدم جواز بيعه وقوله ومن رآها متنوعة نظر هل المقصود المحلل والمحرر كلام لا فائدة تحته البتة فان منفعة كلب  
 الصيد هي الاصطلياد ودون الحراسة فابن التتوع وما يقدر في المنافع من الترخيص بقدر مثله في الحمار والبغل وقوله ومن رأى منفعة  
 واحدة محرمة وهي مقصودة من غير فساد اما قبله فان هذه المنفعة المحرمة ليست هي المقصودة من كلب الصيد وان  
 قدر ان مشتركه قصد ها فهو كما لو قصد منفعة محرمة من سائر ما يجوز بيعه وتبين فساد هذا التاصيل وان الأصل الصحيح هو  
 الذى دل عليه النص الصريح الذى لا معارضة له البتة من تحريم بيعه **فان قيل** كلب الصيد مستثنى من النوع الذى نهى  
 عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل ما رواه الترمذى من حديث جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم تفرغ  
 ثمن الكلب لا كلب الصيد وقال النسائي اخبرني ابراهيم بن الحسن المصيصي ثنا جابر بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابى الزبير  
 عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب السنور لا كلب صيد وقال قاسم بن اصفه حاشا  
 محمد بن اسمعيل ثنا ابن ابى مريه اخبرنا يحيى بن ابى ايوب حدثنا المشي بن الصباح عن عطاء بن ابى رباح عن ابى هريرة رضى  
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثمن الكلب تحت الاكلب صيد وقال ابن وهب عن ابن شهاب  
 عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ثمن الكلب تحت حلوان الكاهن ومهر الزانية وثن الكلب العقور  
 وقال ابن وهب حدثني الهيثم بن ثابت عن حسين بن عبد الله بن خزيمة عن ابيه عن جده عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه  
 ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب العقور يدل على صحة هذا الاستثناء ايضا ان جابر احد من روى عن النبى صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب قد رخص جابر نفسه في ثمن كلب الصيد وقول الصحابي صاخر لتخصيص عموم الحديث عند  
 من جملة حجة فانه اذا كلف مع نفسه استثنائه والقياس ايضا لانه يباح الانتفاع به ويعجز نقل اليد فيه بالميراث والوصية  
 والهبة ويجوز اعارته واجارته في احدى قولى العلماء وهما وجهان للشافعية فجاز بيعه كالبغل والحمار **فالجواب** انه لا يصح عن النبى  
 صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه اما حديث جابر رضى الله عنه فقال الامام احمد وقد سئل عنه هذا من الحسن  
 بن ابى جعفر وهو ضعيف وقال الدارقطني الصواب انه موقوف على جابر وقيل الترمذى لا يصح اسناد هذا الحديث وقال في حديث  
 ابى هريرة هذا لا يصح وابو المهرم ضعيف يدل عليه وقال البيهقي روى عن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب جماعة منهم  
 ابن عباس وجابر بن عبد الله وابو هريرة ورافع بن خديج وابو جحيفة اللفظ مختلف والمعنى واحد الحديث الذى روى في استثناء  
 كلب الصيد لا يصح وكان من رواه اراد حديث النهى عن اقتنائه فشيبه عليه الله اعلم **واما** حديث حماد بن سلمة عن ابى الزبير  
 فهو الذى ضعفه الامام احمد فالحسن بن ابى جعفر كانه لو يقع له طريق صحيح بن محمد هو الذى قال فيه الدارقطني الصواب انه  
 موقوف وقد اعلم ابن حزم بان ابى الزبير لو يصح فيه بالسماع من جابر وهو مدلس ليس من رواية الليث عنه في اعلم البيهقي



ولهذا قالت، هذ وقت البيعة أو تزني المحرقة ولا تزعم بين الفقهاء في أن المحرقة البالغة العاقلة إذا مكنت رجلاً من نفسها قرني بها أنه  
 لأهمر لها وأختلفت في مسألتين أحدهما المحرقة المكروهة والثانية الأمة المطاوعة فاما المحرقة المكروهة على الزنا ففيها أربعة أقوال  
 من آيات منصوصات عن أحمد أحدها أن لها المهر بكر كانت أو ثيباً سواء وطئت في قبلها أو دبرها والثاني أنها إن كانت ثيباً فلا مهر لها  
 وإن كانت بكر فلا مهر لها المهر هل يجب معه إرث البكر أو على رأيين منصوصين وهذا القول اختيار أبي بكر والثالث أنها إن كانت  
 ذات عرق فلا مهر لها وإن كانت اجنبية فلها المهر فالأربع من تحريم ابنتها كالأم والبيت والاخت فلا مهر لها ومن تحمل ابنتها كالعم  
 وأختها فلها المهر وقال أبو حنيفة لا مهر للمكروهة على الزنا مجال بكر كانت أو ثيباً فمن أوجب المهر قال إن استيفاء هذه المنفعة  
 جعل مقصوداً في الشرع بالمهر وإنما لو يجب للمختارة لأنها باذلة للمنفعة التي عوضها لها فلم يجب لها شيء كما لو أذنت في تلاف عضو  
 من أعضائها لمن ألقه ومن لو وجبه قال الشارع أنها جعل هذه المنفعة متقومة بالمهر في عقد أو شبهة عقد ولو يقوم بها  
 بالمهر في الزنا البتة وقياس السفاح على النكاح من أفسد القياس قالوا وإنما جعل الشارع في مقابلة هذا الاستمتاع المحذور العقوبة  
 فلا يجمع بينه وبين ضمان المهر قالوا والوجوب أنها يلتقي من الشارع من نص خطابه أو عموم أو فحواه أو تنبيهه أو معنى نصه و  
 ليس شيء من ذلك ثابتاً متحققاً عنه وغاية ما يدعى قياس السفاح على النكاح وما بعد ما يبينها قالوا والمهر إنما هو من خصائص  
 النكاح لفظاً ومعنى ولهذا إنما يضاف إليه فيقال مهر النكاح ولا يضاف إلى الزنا فلا يقال مهر الزنا وإنما أطلق النبي صلى الله عليه وسلم  
 المهر بالعقد كما قال إن الله حرم بيع المحرم والميتة والتحزير والاصنام وكما قال من باع حراً أو أكل ثمنه ونظائر كثيرة وآلاون يقولون الأصل  
 في هذه المنفعة أن تقوم بالمهر وإنما اسقط الشارع في حق البغي وهي التي تزني باختيارها وأما المكروهة على الزنا فليست بغياً فلا يجوز  
 إسقاط بدل منفعتها التي كرهت على استيفائها كما لو أكرهت على استيفاء منافعه فإنه يلزمه عوضها وعوض هذه المنفعة شرعاً  
 هو المهر فهذا ما أخذ القولين ومن يفرق بين البكر والثيب رأى أن الواطئ يذهب على الثيب شيئاً وحسبه العقوبة التي ترتبت على  
 فعله وهذه المعصية لا يبقا بلها شرعاً مال يلزم من أقدم عليها بخلاف البكر فإنه إذا زنا بها فلا بد من ضمان ما أزاله فكانت هذه  
 الجناية مضمونة عليه في الجملة فضمن ما ألقه من جرم منفعة وكانت المنفعة تابعة للجرم في الضمان كما كانت تابعة له في عدمه  
 من البكر المطاوعة ومن فرق بين ذوات المحاكم وغيرهن رأى أن تحريمهن لما كان تحريماً مستقراً أو نهى غير محل الوطئ شرعاً كان  
 استيفاء هذه المنفعة منهن بمنزلة التلوط فلا يجب مهر وهذا قول الشعبي وهذا بخلاف تحريم المصاهرة فإنه عارض يمكن نزوله  
 قال صاحب المغنى وهكذا ينبغي أن يكون الحكم فيمن حرمت بالوضاء لأنه ظاهر أيضاً ومن فرق في ذوات المحارم بين من تحرم ابنتها  
 بين من لا تحرم فكانه رأى أن من لا تحرم ابنتها تحريمها أخف من تحريم الأخرى فاشبهه العارض **فان قيل** فما حكم المكروهة على  
 الوطئ في دبرها أو الأمة المطاوعة على ذلك قيل هو أولى بعدم الوجوب فهذا كالواطئ لا يجب فيه المهر اتفاقاً وقد اختلفت في هذه  
 المسألة الشيخان أبو البركات ابن تيمية وأبو محمد بن قدامة فقال أبو البركات في محرمة وعجيب مهر المثل الموطوءة بشبهات والمكروهة  
 على الزنا في قبل أو دبر أو قال أبو محمد في المغنى لا يجب المهر بالوطئ في الدبر ولا الواطئ لأن الشرع لو يرد بدله ولا هو اتفاقاً لشيء فاشبهه  
 القبلة والوطئ دون القرع وهذا القول هو الصواب قطعاً فان هذا الفعل لم يجعل له الشارع قيمة أصلاً ولا قدر له مهر أبوجه من  
 الرجوة رقياسه على وطي البغيم من أفسد القياس لازم من قاله أي يجب المهر لمن فعلت به اللوطية من الذكر وهذا لو قبل به

**فصل** واما المسألة الثانية وهي الامة المطاوعة فهل يجب لها المهر فيه قولان احدهما يجب هو قول الشافعي واكثر اصحاب احمد قالوا لان هذه المنفعة لغيرها فلا يستقطب لها مجانا كما اذا نلت في قطع طرفها والصواب المقتطوع به انه لا مهر لها وهذه هي البعق التي في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهرها واخباره خبيث وحكمه عليه وعلى ثمن الكلب اجر الكاهن يحكم واحد والامة دخله في هذا الحكم دخول اوليا فلا يجوز تخصيصها من عمومها لان الامة من اللاتي كن يعرفن بالبغاء وفيهن وفي ساداتهن انزل الله تعالى ولا تزره واولادها على البغاء ان اردن تحضنا فكيف يجوز ان تخرج الامة من نص اردن به قطعاً ويحل على غيرهن واما قولك ان منفعتها لسيدها ولو ياذن في استيفائها فيقال هذه المنفعة يملك السيد استيفاءها بنفسه ويملك المعاوضة عليها بعقد النكاح او شبهته ولا يملك المعاوضة عليها الا اذا اذنت ولو يجعل الله ورسوله للزنا عوضاً قط غير العقوبة فيفوت على السيد حتى يقضى له بل هذا تقوي بمال هدرة الله ورسوله واثبات عوض حكم الشرع بخبيثه وجعله بمنزلة ثمن الكلب اجر الكاهن ان كان عوضاً خبيثاً شرعاً ويجوز ان يقضى به ولا يقال فاجر النجاس خبيث ويقضى له به لان منفعة النجاسة منفعة مباحة ويجوز بل يجب على مستأجره ان يوفيه اجره فان هذا من المنفعة الخبيثة المحرمة التي عوضها من جنسها وحكمها حكماً واجبا عوض في مقابلة هذه المعصية كما يجاب عوض في مقابلة الواط اذا شارع ولو يجعل في مقابلة هذا الفعل عوضاً فان قيل نقد جعل في مقابلة الوط في الفرج عوضاً وهو المهر من حيث اجملة بخلاف اللواط قلنا انما جعل في مقابله عوضاً وهو اذا استوفى بعقد او بشبهة عقد ولو يجعل له عوضاً اذا استوفى بزنا محض لا شبهة فيه وبالله التوفيق ولو يعرف في الاسلام قطان زانيا قضى عليه بالمهر للزني بها ولا يريان المسلمين يرون هذا قبيحاً فهو عند الله عز وجل قبيح **فصل** فان قيل فما تقولون في كسب الزانية اذا قبضته ثوابت هل يجب عليها مرد ما قبضته الى اربابها ام يطيب لها ام تصدق به قلنا هذا ابيتنى على قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام وهي ان من قبض ما ليس له قبضه شرعاً ثوابه التخلص منه فان كان المقبوض قد اخذ بغير رضا صاحبه ولا استوفى عوضه رده عليه فان تعذر رده عليه قضى به ديناً يعلم عليه فان تعذر ذلك رده الى ورثته فان تعذر ذلك تصدق به عنه فان اختار صاحب الحق ثوابه يوم القيمة كان له وان ابى الا ان يأخذ من حسنات القابض استوفى منه نظيره ماله وكان ثواب الصدقة للمصدق بها كما ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم وان كان المقبوض برضا الدافع وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على خمر او خنزير او على زنا او فاحشة فهذا لا يجب رد العوض على الدافع لانه اخرج به باختياره واستوفى عوضه المحرم فلا يجوز ان يجمع له بين العوض والمعوض فان في ذلك اعانة له على الاثر والعدوان وتيسير اصحاب المعاصي عليه واذا ورد الزاني وصاحباً فاحشة اذا علم انه ينال غرضه يسترد ماله فهذا مما نقصان الشريعة عن الاتيان به ولا يسوغ القول به وهو يتضمن اجمع بين الظلم والفاحشة والغدر ومن اقيم القبيح ان يستوفى عوضه من الزني بها ثم يرجع فيما اعطاها قهراً وقيمة هذا مستقر في فطر جميع العقلاء فلا تاتي به شريعة ولكن لا يطيب للقاضي اكله بل هو خبيث كما حكم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن خبيثه مخبث مكسبه لا ظلوم من اخذ منه فطره التخلص منه وتام التوبة بالصدقة به فان كان محسباً اليه فله ان يأخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث مخبث عوضه عينا كان او منفعة ولا يلزم من الحكم بخبيثه وجوب رده على الدافع فان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بخبيث كسب النجاس ولا يجب رده على بائعه فان قيل فالدافع ماله في مقابلة العوض المحرم دفعه ما لا يجوز دفعه بل حرم عليه فيه الشارع فلو دفع

قبضه موقعه بل وجود هذا القبض كعدمه فيجب رده على مالكه كما لو تبرع المريض لوارثه بشئ أو لاجنبى بزيادة على الثلث أو تبرع المحجور عليه بغيره أو تبرع المظطر الى قوته بذلك ونحو ذلك وحرف المسألة انه محجور عليه شرعاً في هذا الدفع فيجب رده **قيل** هذا قياس فاسد لان الدفع في هذه الصور تبرع محض ولو عاوض عليه والشارع قد منعه منه لتعلق حق غيره به أو حق نفسه المقدمة على غيره وأما ما نحن فيه فهو قد عاوض بهالة على استيفاء منفعة أو استهلاك عين محرمة فقد قبض عوضاً محرماً وقبض ما لا محرماً فاستوفى ما لا يجوز استيفاءه وبذل فيه ما لا يجوز بذله فالقبض قبض ما لا يحرمها والدافع استوفى عوضاً محرماً وقضية العدل تراءى العوضين لكن قد تعدل واحداهما فلا يوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه نعم لو كان المحرقاً ما بعينه لو سبته ملكه أو دفع اليها المال ولو يفرجها وجب المال في صورتين قطعاً كما في سائر العقود الباطلة إذا لو يتصل بها القبض **فان قيل** رأى تأثير هذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة ومعلوم ان قبض ما لا يجوز قبضه بمنزلة عدمه إذا المنوع شرعاً كالمنوع حساً فقبض المال قبضه بغير حق فعليه ان يردّه الى دافعه **قيل** والدافع قبض العين واستوفى المنفعة بغير حق كلاهما قد اشتركا في دفع ما ليس لهما دفعه وقبض ما ليس لهما قبضه وكلاهما عاصى الله فكيف يخص أحدهما بأن يجمع له بين العوض المعوض عنه ويفوت على الآخر العوض المعوض **فان قيل** هو فوت المنفعة على نفسه باختياريه **قيل** في الآخر فوت العوض على نفسه باختياريه فلا فرق بينهما وهذا واضح بجملة الله وقد توقف شيخنا في وجوب رد عوض هذه المنفعة المحرمة على يأذله والصدقة به في كتب اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة اصحاب التحميم وقال الزاني ومستمتع الفناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم فاستوفوا العوض المحرم والتحرير الذي فيه ليس لحقهم وإنما هو حق الله تعالى وقد فانت هذه المنفعة بالقبض والاصول تقتضى انه إذا رد أحدا العوضين رد الآخر فاذا تعدر على المستاجر والمنفعة لو يرد عليه المال هذا الذي استوفيت منفعة عليه ضرر في أخذ منفعته وأخذ عوضها جميعاً منه بخلاف ما إذا كان العوض خيراً أو مية فان تلك لا ضرر عليه في فواتها فانها لو كانت بأقية ألقناها عليه ومنفعة الفناء والنوح لو لو فت لتوفرت عليه بحيث يتمكن من صرف تلك المنفعة في امر آخر اعنى من صرف القوة التي عمل بها أو رد على نفسه سواء ألقاها فيقال على هذا فينبغي ان يقضوا بها إذا طالب بقبضها وأجلب عنه بان قال نحن لا نأمر برفعها ولا رد ما كعدوا الكفار المحرمة فانهم إذا سلوا قبل القبض لم يحكموا بالقبض ولو سلوا بعد القبض لم يحكموا بالرد ولكن المسلم تحرم عليه هذه الاجرة لانه كان معتقداً التحريم بها بخلاف الكافر وذلك لانه إذا طلب الاجرة **فقلنا** له انت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل محرم فلا يقضى لك بالاجرة فاذا قبضها وقال الدافع هذا المال قضوا له بده فاني اقبضته اياه عوضاً عن منفعة محرمة قلنا له دفعته معاوضة رضيت بها فاذا طلبت استرجاع ما أخذ فارد اليه ما أخذت اذا كان له في بقاءه معه منفعة فعلاً محتمل قال ان كان ظاهراً القياس رد ما لا نهى مقبوضة بعقد فاسد انتهى وقد نص احمد في رواية ابى النصر فمن حمل خيراً أو خنزيراً أو مية لنصراني أو أكل كرايه ولكن نقضى للجبال بالكراء وإذا كان لمسلم فهو أشد كراهة فأختلف اصحابه في هذا النص على ثلاث طرق **أحدها** اجراءه على الفرع وان المسألة رواية واحدة قال ابن موسى وكرة احمد ان يوجر المسلم نفسه كحل مية أو خنزير لنصراني فان فعل قضى له بالكراء وهل يطيب له أم لا على وجهين أو يخبرهما أنه لا يطيب له ويتصدق به وكذا ذكر ابو الحسن الأمدى قال إذا أجر نفسه عن رجل

في حمل خمر او خنزير او ميتة كره نص عليه و هذه كراهة تحريم لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن حاملها اذا ثبت ذلك فيقضى له  
بالكراهة وغير ممنوع ان يقضى له بالكراهة وان كان محرما كاجارة النجاسات انتهى فقد صرح هؤلاء بأنه يستحق الاجرة مع كونها محرمة  
عليه على الصحيح **الطريق الثانية** تاويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها وجعل المسألة رواية واحدة وهي ان هذه الاجرة  
لا تصح وهذه طريقة القاضي في المجرى وهي طريقة ضعيفة وقد رجع عنها في كتبه المتأخرة فانه صنف المجرى قديما الطريقة  
**الثالثة** تخريج هذه المسألة على رأيين أحدهما ان هذه الاجارة صحيحة يستحق بها الاجرة مع الكراهة للفعل والاجرة  
والثانية لا تصح الاجارة ولا يستحق بها اجرة وان عمل هذا على قياس قوله في الخمر لا يجوز مساكنها وتجب اراقها قال في رواية  
ابي طالب اذا سلوا له خمر وخنزير تصيب الخمر وتسرح الخنزير قد حرمها عليه ان قتلها فلا يباس فقد نص انه لا يجوز مساكنها  
ولانه قد نص في رواية ابن منصور انه يكره ان يوجر نفسه لنظارة كرم لنصراني لان اصل ذلك يرجع الى الخمر لان يعلم انه  
يباع لغير الخمر فقد منع من اجارة نفسه على حمل الخمر وهذه طريقة القاضي في تعليقه وعليها اكثر اصحابه والمنصوص عندهم  
الرواية المخرجة وهي عدم الصحة وانه لا يستحق اجرة ولا يقضى له بها وهي مذهب مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد وهذا  
اذا استاجر على حملها الى بيته للشرب او لكل الخنزير او مطلقا فاما اذا استاجر لحملها ليريقها او لينقل الميتة الى الصحراء لان لا يتأذى  
بها فان الاجارة تجوز حينئذ لانه عمل مباح لكن اذا كانت جلا للميتة او تصح واستحق اجرة المثل وان كان قد سلخ الجمل واخذ  
رده على صاحبه هذا قول شيخنا وهو مذهب مالك والظاهر انه مذهب الشافعي واما مذهب ابي حنيفة فمذهبه  
كالرواية الاولى انه يصح الاجارة ويقضى له بالاجرة وما اخذه في ذلك ان الحمل ان كان مطلقا لو يكن المستحق نفس حمل الخمر  
فذكره وعدم ذكره سواء وله ان يحمل شيئا اخر غير الخمر وكحل وزيت وهكذا قال فيما لو اجرة دارة او حانوته ليتخذها كنيسة او لبييع فيها  
الخمر قال ابو بكر الرازي لافرق عند ابي حنيفة بين ان يشترط ان يبيع فيها الخمر او لا يشترط وهو يصح ان يبيع فيها الخمر ان الاجارة  
تصح لانه لا يستحق عليه بعقد الاجارة فعل هذه الاشياء وان شرط ذلك لان له ان لا يبيع فيها الخمر ولا يتخذ الدار كنيسة ويستحق  
عليه الاجرة بالتسليم في مدة فلا الورى يستحق عليه فعل هذه الاشياء كان ذكرها وتركها سواء كما لو اكراد ارا ليلام فيها او ليسكنها  
فان الاجرة يستحق عليه وان لو فعل ذلك وكذا يقول فيما اذا استاجر رجلا ليحمل خمر او ميتة او خنزير انه يصح لانه لا يتعين حمل  
الخمر بل لو حمل بدله عسيروا يستحق الاجرة فهذا التقيد عندهم لغو فهو بمنزلة الاجارة المطلقة والمطلقة عند الاثر وان  
غلب على ظنه ان المستاجر يبيع فيها الخمر لا يجوز بيع العسيرة لمن يتخذ الخمر افراجه كره بيع السلاح في الفتنة قال لان السلاح معمول  
للقاتل لا يصلح لغيره وعامة الفقهاء مخالفوه في المقدمة الاولى وقالوا ليس المقيد كالمطلق بل المنفعة المعقود عليها هي المستحق  
فكون هي المقابلة بالعوض هي منفعة محرمة وان للمستاجر ان يقيم غيرها مقامها والرمولة ما لو اكرى دارا ليتخذها مسجدا  
فانه لا يستحق عليه فعل المعقود عليه مع هذا فانه ابطال هذه الاجارة بناء على انها اقتضت فعل الصلوة وهي لا تستحق بعقد  
اجارة وانزعه اصحاب احمد ومالك في المقدمة الثانية وقالوا اذا غلب على ظنه ان المستاجر ينتفع بها في محرم حرمت الاجارة  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصمها والعاصر انما يعصر عصيرا ولكن لما علم ان المعتصر يريد ان يتخذ خمر  
فيعصره له استحق اللعنة قالوا وايضا فان في هذا معاونة على نفس ما يسخط الله ويبغضه ويلعن فاعله فاصول الشرع وقواعد

تقتضى تحريره وبطال العقد عليه وسيأتي مزيد تقرير هذا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم بتجريب الغيبة وما يترتب عليها من العقوبة **قال** شيخنا رضي الله عنه ولا شبه طريقة ابن أبي موسى يعني أنه يقضى له بالاجرة وإن كانت المنفعة محرمة ولكن لا يطيب له أكلها قال فانها أقرب إلى مقصود أحمد وأقرب إلى القياس ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصراً محرراً معصراً وأعمالها والمحملة إليه فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضاً وهي ليست محرمة في نفسها وإنما حرمت بقصد المعتصر والمحتل فهو كما لو باع عبداً وعصيراً ممن يتخذ لا خمر وفات العصور وأحرر في يد المشتري فإن مال البائع لا يذهب مجازاً بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وقاها الموهوب لا تذهب مجازاً بل يعطى بدلها فإن تحريراً لا يرفع إلا ما كان من جهة المستاجر لا من جهة الموهوب فانه لو حملها للاراقة أو لأخراجها إلى الصهر خشية التأذي بها جازت وتحريراً لا يرفع إلا ما كان بحق الله سبحانه لا بحق المستاجر والمشتري بخلاف من استوجر للزنا أو التلوط أو القتل أو السرقة فإن نفس هذا العمل محرم لأجل قصد المستاجر فهو كما لو باع مائة أو خمر فانه لا يقضى له شيئا لأن نفس هذه العين محرمة وكذلك يقضى له بعوض هذه المنفعة المحرمة **قال** شيخنا ومثل هذه الأجرة وأجالة هي الأجرة على حمل الحر الميته لا توصف بالصحة مطلقاً بل يقال هي صحيحة بالنسبة إلى المستاجر بمعنى أنه يجب عليه العوض وفاسدة بالنسبة إلى الأجير بمعنى أنه يحرم عليه الانتفاع بالاجرة لهذا في الشريعة نظائر قال ولا ينافي هذا نص أحمد على كراهة نظارة كرم النصراني فإنا ننهيه عن هذا الفعل وعن عوضه ثم نقضى له بكونه قال ولو لم يفعل هذا لكان في هذا منفعة عظيمة للعصاة فإن كل من استاجر به على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه فإذا أعطوه شيئاً وجب أن يرد عليهم ما أخذ منهم كان ذلك أعظم العون لهم وليسوا بأهل أن يأمنوا على ذلك بخلاف من أسلم اليه عملاً لا قيمة له بحال يعني كالزانية والمغنى والمأتمنة فإن هؤلاء لا يقضى لهم بالاجرة ولو قبضوا منهم المال فهل يلزمهم ردّه عليهم أم يتصدقون به فقد تقدم الكلام مستوفى في ذلك وبين أن الصواب أنه لا يلزمهم ردّه ولا يطيب لهم أكله والله الموفق للصواب **فصل** الحكيم الخامس حلوان الكاهن قال أبو عمر بن عبد البر لا خلاف في حلوان الكاهن أنه ما يعطاه على كهنته وهو من أكل المال بالباطل والحلوان في أصل اللغة العطية قال علقمة **شعر** فمن رجل حلوة رجل فباقي + يبلغ عن الشعر ذمات قائله + انتهى وتحرير حلوان الكاهن تنبيه على تحرير حلوان المنيخ والزاجر صاحب القرعة التي هي مشقة الإزلام وضاربة الحصار والعراق والرومال ونحوهم ممن تطلب منهم الأخبار عن المغيبات وقد فقه النبي صلى الله عليه وسلم عن أتيان الكهان وأخبار من أتى عراقاً فصدق به ما يقول فقد كفر بما أنزل عليه صلى الله عليه وسلم ولا ريب أن الأيمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وما يشي به هؤلاء لا يجمعان في قلب أحد وإن كان أحدهم قد يصدق أحياناً فصدق بالنسبة إلى كذبه قليل من كثير وشيطانه الذي يأتيه بالأكثاب لا بد أن يصدق أحياناً لا يغوى به الناس ويفتنم بهوا أكثر الناس مستحييون لهؤلاء مومنون به ولا سيما ضعفاء العقول كالسفهاء وأجهال النساء وأهل البوادي من لا علم لهم بحقائق الأيمان فهؤلاء هم المفتونون بهم وكثير منهم يحسن الظن بأحدهم ولو كان مشركاً كما قرأ بالله مجاهر بذلك ويزوره وينذر له ويلتمس دعاية فقد رأينا وسمعنا من ذلك كثير وأوسب هذا كله خفاء ما بعث الله به رسوله من الهدى دين الحق على هؤلاء وأمثالهم من لو جعل الله له نوراً فما له من نور وقد قال



الصحة رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء يجدوننا احيا نلنا لا مرفيكون كما قالوا فاخبرهم ان ذلك من جهة  
الشياطين يلقون اليهم الكلمة تكون حقا فيريدون هم معها مائة كذبة فيصدقون من اجل تلك الكلمة **واما** اصحاب الملاحم  
فركبوا ملاحمهم من اشياء احدها من اخبار الكهان والثاني من اخبار منقولة عن الكتب السالفة متواترة بين اهل الكتاب  
والثالث من امور اخبر فيها صلى الله عليه وسلم بجملة وتفصيلا والاربع من امور اخبر بها من له كشف من العصابة ومن  
بعدهم والخامس من منامات متواطئة على امر كل وجزئي فالجزئي يذكر منه بعينه والكل يفصلونه بحدس وقرائن تكون  
حقا وتقارب والسادس من استدلال باثار علوية جعلها الله تعالى علامات وادلة واسبابا لحوادث ارضية لا يعلمها  
الكثر الناس فان الله سبحانه لم يخلق شيئا سدا ولا عبثا ورب سبحانه العالم العلوي والسفلي وجعل علوية موسرا في سفلي  
دون العكس فالشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا لحياة وان كان كسوفها لسبب شر يحدث في الارض ولهذا شرع سبحانه  
تغيير الشرع عند كسوفها بما يرفع ذلك الشر المتوقع من الصلوة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعق فان هذه  
الاشياء يعارض اسباب الشر ويقاومها ويدفع موجباتها ان قويت عليها وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر واختلاف  
مطالعها سببا للفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف وما يحدث فيهما مما يليق بكل فصل منها فمن له اعتناء  
بحركاتها واختلاف مطالعها يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرهما وهذا امر يعرفه كثير من اهل  
الفلاحة والزراعة ورأى النصف لهم استدلالا باحوال الكواكب على اسباب السلامة والعطب من اختلاف  
الرياح وقوتها وعصفوها لا يكاد يختل والاطباء لهم استدلالا باحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الانسان وتهيؤها  
لقبول التغير واستعدادها لامور غريبة ونحو ذلك وواضعوا الملاحم لهم رعاية شديدة بهذا وامور متوارثة عن قدماء  
المنجمين فويستخرجون من هذا كله قياسات واحكاما تشبه ما تقدم ونظيرة وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضت  
حكمته فحكموا النظر بحكم نظيرة وحكموا الشيء بحكم مثله وهؤلاء صرفوا قواي ذهانهم الى احكام القضاء والقدر واعتبار بعضه ببعض  
والاستدلال ببعضه على بعض كما صرف ائمة الشرع قواي ذهانهم الى احكام الامر والشرع واعتبار بعضه ببعض والاستدلال  
ببعضه على بعض والله سبحانه لما خلق الامر ومصدر خلقه وامر عن حكمة لا تختل ولا تعطل ولا تنقض ومن صرف قواي  
ذهنه وفكره واستنقذ ساعات عمره في شئ من احكام هذا العالم وعلمه كان له فيه من النفوذ والمعرفة والاطلاع ما ليس لغيره  
ويكفي الاعتبار بفرع واحد من فروع وهو عبارة الرويا فان العبد اذا انقذ فيها وكل اطلاعه جاء به التجائب وقد شاهدنا  
نحن وغيرنا من ذلك امور اعجيبه يحكم فيها المعير باحكام متلازمة صادقة سريعة وبطية ويقول سامعها هذه علم غيب  
وانما هي معرفة ما غاب عن غيره باسباب نفرد هو بعلمها وخفيت على غيره والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطى ذلك  
ما مضى راحة على منفعة او ما لا منفعة فيه او ما يخشى على صاحبه ان يجترأ الى الشرك وحرم بذلك المال في ذلك وحرم  
اخذ صيانة لائمة عما يفسد عليها الايمان او يخدشه بخلاف علم عبارة الرويا فانه حق لا باطل لان الرويا مستندة الى  
الوحي المنامي وهي جزء من اجزاء النبوة ولهذا كليا كان الراي صادق وابرأ علم كان تعبيرة اصح بخلاف الكاهن والنجو  
اضرارها ممن لهم مدد من اخوانهم من الشياطين فان صناعتهم لا تصح من صادق ولا بافر لا متعبد بالشريعة بل هم



أو محرماً من الطرف الآخر فيجب على الباذل أن يبذل ويحرم على الآخذ أن يأخذ وبالحكمة فحسب أجر الحجام من جنس خبث  
 أكل الثوم والبصل لكن هذا خبيث الرائحة وهذا خبيث لكسبه **فإن قيل** فما أطيب لما كسب أهلها قيل هذا فيه  
 ثلاثة أقوال للفقهاء أحدها أنه كسب التجارة والثاني أنه عمل اليد في غير الصنائع الدنية كالحجامة ونحوها والثالث أنه  
 الزراعة وكل قول من هذه وجه من الترجيح أثر ونظر أو الراجح أن أهلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو كسب الغنائم وما يبيع لهم على لسان الشارع وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره واشتق على  
 أهله ما لو يث على غيرهم ولهذا اختار الله لخير خلقه وخاتر أنبيائه ورسله حيث يقول بعثت بالسيف بين يدي الساعة  
 حتى يعبد الله وحده لا شريك له فجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمرى وهو الرزق المأخوذ  
 بعزة وشرف وقهر لا علماء الله وجعل أحب شيء إلى الله فلا يقاومه كسب غيره والله أعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه  
 وسلم في بيع عسب الفحل ضرابه في صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع عسب الفحل في صحيح مسلم  
 عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع ضراب الفحل وهذا الثاني تفسيره الأول سمي اجرة ضرابه بيعاً ما لم يكن المقصود  
 هو الماء الذي له فالتمن مبدول في مقابلة عين مائه وهو حقيقة البيع وامانه سمي اجارته لذلك بيعاً أدهى عقد معاوضة  
 وهي بيع المتأخر العادة أنهم يستأجرون الفحل للضرب هذا هو الذي في عنه والعقد لو اورد عليه باطل سواء كانت بيعاً او اجارة وهذا  
 قول جمهور العلماء منه واحد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله وقال أبو الوفاء بن عقيل ويحتمل عندي أن يجوز لانه عقد  
 على منافع الفحل تزود على الاتني وهي منفعة مقصودة وماء الفحل يدخل تبعاً والغالب حصوله عقيب تزود فيكون كالعقد  
 على الظن ليحصل اللبن في بطن الصبي كما لو استأجر ضارفاً فيها يدر ماء فان الماء يدخل تبعاً وقد يغتفر في الاتباع ما لا يغتفر في  
 المتبوعات وأما مالك فحكى عنه جوازها والذي ذكره أصحابه التفصيل فقال صاحب الجواهر في باب فساد العقد من جهة  
 نهي الشارع ومنها بيع عسب الفحل وتحمل النوى فيه على استيجار الفحل على لقاح الاتني وهو فاسد لانه غير مقدّر على تسليمه  
 فاما ان يستأجره على أن يحمله عليها دفعات معلومة فذلك جائز اذ هو امر معلوم في نفسه ومقدّر على تسليمه والصحيح تحريمه  
 مطلقاً وفساد العقد به على كل حال يحرم على الآخذ أخذ اجرة ضرابه ولا يحرم على المعطى أن يبذل ماله في تحصيل مباح يحتاج  
 اليه ولا يمنع من هذا كافي كسب الحجام اجرة الكساح والنبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع عسب الفحل في صحيح البخاري  
 ويسمي في ذلك بيع عسبه فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتاد واخلاص الواقع من البيان معرانه الذي قصد بالنوى  
 ومن المعلوم انه ليس للمستأجر غرض صحيح في تزود الفحل على الاتني الذي له دفعات معلومة وانما غرضه نتيجة ذلك وثمرته  
 ولا جله بذل ماله وقد علل التحريم بعدة علل **أحدها** انه لا يقدر على تسليم المعقود عليه فاشبهه اجارة الأبى فان ذلك  
 متعلق باختيار الفحل وشهوته **الثانية** ان المقصود هو الماء وهو مما لا يجوز افرادة بالعقد فانه مجهول القدر العين هذا  
 بخلاف اجارة الظن فانها احتملت بمصلحة الأذى فلا يقاس عليها غيرها وقد يقال والله أعلم ان النوى عن ذلك من محاسن  
 الشريعة وكما لها فان مقابلة ماء الفحل بالاثمان وجعله محلاً لعقود المعاوضات مما هو مستقيم ومستحسن عند العقلاء و  
 فاعل ذلك عند من ساقط من اعينهم في أنفسهم وقد جعل الله سبحانه فطر عباده لا سيما المسلمين ميزاناً للحسن والقياس فأراده



احدا خص به من احد لو اقام عليه بنى عليه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابن السبيل احق بالماء من الباقي عليه ذكره  
 ابو عبيد الله وقال ابو هريرة ابن السبيل اول شارب فاما من حاز في قريته او اناثة فذاك غير المذكور في الحديث وهو بمنزلة  
 سائر المباحات اذا حازها الى ملكه ثم اراد بيعها كالحطب الكلاء والمخزوق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يأخذ احدكم حبل  
 فياخذ حرمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خذله من ان يسأل الناس اعطى او منعه من الا البخاري في الصحيحين  
 عن علي كرم الله وجهه قال صبت شرفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر اعطاني رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شرفا اخر فاختارها وما عند باب رجل من الانصار فانا اريد ان احمل عليهما اذ خرا لابيعة وذكر الحديث فهذا في الكلاء  
 والحطب المباح بعد اخذه واحرازه وكذلك السمك وسائر المباحات وليس هذا محل النهي بالضرورة ولا محل النهي ايضا بيع  
 مياه الانهار الكبار المشتركة بين الناس فان هذا لا يمكن منعها وانجر عليها وانما محل النهي صور احدها المياه المنتفعة  
 من الامطار اذا اجتمعت في ارض مباحة في مشتركة بين الناس ليس احدا حق بها من احدا لا بالتقدير بقرب ارضه  
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى فهذا النوع لا يحل بيعه ولا منعه وما نعه عاص مستوجب لعيد الله ومنعه فضل ما منعه  
 ما لم يحل يذله **فان قيل** فلو اتخذ في ارضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء او حفرة يدير فيها فلوله يملكه بذلك ويجل له بيعه  
 قيل لا ريب انه احق به من غيره ومتى كان الماء النابع في ملكه او الكلاء والمعدن وفق كفايته لشربه وشرب ما شربه  
 ودوايه لو يجب عليه بذله نص عليه احمد وهذا لا يدخل تحت وعيد النبي صلى الله عليه وسلم فانه انما توعد من منع فضل  
 الماء ولا فضل في هذا **فصل** ما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائمه وترده واحتاجه اليه ادى مثله او بهائمه بذله  
 بغير عوض لكل احدا ان يتقدم على الماء ويشرب يسقي ما شئته وليس لصاحب الماء منعه من ذلك ولا يلزم الشارب  
 وساقى اليها ثروضا وهل يلزمه ان يبذل له الدلو والبركة واحبل مجازا اولا ان يأخذ اجرته على قولين وهما وجهان لاصحاب  
 احمد في وجوب اعطى المتاع عند الحاجة اليه اظهرهما دليلا وجوبه وهو من الماعون قال احمد انما هذا في الصحاري والبرية  
 دون البنيان يعني ان البنيان اذا كان فيه الماء فليس لاحل الدخول اليه الا باذن صاحبه هل يلزمه بذل فضل مائه لزراعة غيره  
 فيه وجهان هما روايتان عن احمد **احدهما** لا يلزمه وهو مذهب المشافعي لان الزرع لاحرمة له في نفسه لهذا لا يجب على  
 صاحبه سقيه بخلاف الماشية **والثاني** يلزمه بذله اجمعه لهذا القول بالا حديث المتقدم وعومها وبارقي عن  
 عبد الله بن عمر ان قيس ارضه بالوطكان ليده عذرة انه سقى ارضه فضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين الفا فكتب اليه  
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما واقول ذلك ثم اسقى الادنى فالادنى فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن بيع فضل  
 الماء قالوا في منعه من سقى الزرع اهلاكه وفساده محرم كالماشية وقولك لاحرمة له فلصاحبه حرمة فلا يجوز التسبب الى  
 اهلاك ماله من سلق لكونه لاحرمة للزرع قال ابو محمد المقدسي ومحمول ان يمتنع في احرمة عنه فان اخذت المال منه عن  
 واتلاف محرم وذلك ليل على حرمة **فان قيل** فاذا كان في ارضه او دارة يد او عين مستنبطة فهل يكون ملكا لمتبع الملك  
 الارض والدار قيل اما نفس البئر او ارض العين فمملوكة لملك الارض لما الماء ففيه قولان هما روايتان عن احمد وجهان لاصحاب  
 المشافعي **احدهما** ان غير مملوك لا يخرج من تحت الارض الى ملكه فاشبه البخاري النهر الى ملكه **والثاني** انه مملوك له قال في حل

له ارض واخرها فاشترك صاحب الارض صاحب الماء في الزرع ويكون بينهما فقال لا بأس هذا القول ختیاراً بكوني من ماء  
الماء المعادن التجارية في الاماكن كالقار والنفط والموميا والمطعم وكذلك الكلاء النابت في ارضه كل ذلك يخرج على الروايتين في  
الماء وظاهر المذهب ان هذا الماء لا يملك وكذلك هذه الاشياء قال احمد لا يجزئ بيع الماء البتة وقال لا ترم سمعت اباحيدراً  
يسأل عن قوم بينهم فريشرب منه ارضهم لهذا يوم ولهذا يومان ينفقون عليه بأخصص فجاء يومى ولا احتاج اليه اكرهه بدرهم  
قال ما درى اما النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن بيع الماء قيل انه ليس ببيعة اما يكره قال نعم احتالوا بهذا الحسنة فاشى شئ هذا  
الا لبيع انتهى احاديث اشتراك الناس في الماء دليل ظاهر على المنع من بيعه وهذه المسألة التي سئل عنها احمد رحمه الله هي  
التي ابتلى الناس بها في ارض الشام وبساتينه وغدها فان الارض والبستان يكون له حق من الشرب من فريشرب فضل عنه او يبيعه  
دورا او حوانيت ويوجرها فقد توقف احمد ثواب بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيعه الماء فلما قيل له ان هذه اجارة قال  
هذه التسمية حيلة وهي تحسين اللفظ وحقيقة العقد البيع وقواعد الشريعة يقتضى المنع من بيع هذا الماء فانه انما كان  
له حق التقدير في سقي ارضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره فاذا استغنى عنه لم يجز له المعاوضة عنه وكان المحتاج اليه  
اولى به بعدة وهذا كمن اقام على معدن فاخذ منه حاجته لم يجز له ان يبيعه باقيه بعد نزع عنه وكذلك من سبق الى  
الجلوس في رحبة او طريق واسعة فهو احق بها مادام جالساً فاذا استغنى عنها واجرم مقعد لا يجوز وكذلك الارض المباحة اذا  
كان فيها كلاء او عشب فسبق بدوايه اليه فهو احق برعيه مادامت دوابه فيه فاذا اطلب الخرب منها وبيع ما فضل عنه لو يكن  
له ذلك وهكذا هذا الماء سواء فانه اذا فارق ارضه لم يبق له فيه حق وصار بمنزلة الكلاء الذي لا اختصاص له به ولا هو في ارضه  
**فان قيل** الفرق بينهما ان هذا الماء في نفس ارضه فهو منفعة من منافعه ايملكه بملكها كسائر منافعه بخلاف ما ذكرتم من  
الصور فان تلك الاعيان ليست من ملكه انما له حق الانتفاع والتقدير اذا سبق خاصة **قيل** هذه النكتة التي لاجلها  
جوز من جوز بيعه وجعل ذلك حقا من حقوق ارضه فملك المعاوضة عليه كما يملك المعاوضة عليه مع الارض فحق  
حق ارضه في الانتفاع لا في ملك الاعيان التي اودعها الله فيها بوصف لا اشتراك وجعل حقه في تقدير الانتفاع على غيره في التجرع والمعاو  
فهذا القول هو الذي يقتضيه قواعد الشرع وحكمته واشتماله على مصالح العالو وعلى هذا فاذا دخل خيلة بنيدانه فاخذ منه  
شيئاً ملكه لانه مباح في الاصل فاشبه ما لو عشتش في ارضه طائر او حصل فيه ظبي ونصب ماؤها عن سمك فدخل اليه  
فاخذه **فان قيل** فهل له منعه من دخول ملكه على مجوز له دخوله في ملكه بغير اذنه قيل قد قال بعض اصحابنا لا يجوز له  
دخول ملكه لاخذ ذلك بغير اذنه وهذا لا اصل له في كلام الشارع ولا في كلام الامام احمد بل قد نص احمد على جواز الرعي في ارض  
غير مباحة مع ان الارض ليست مملوكة له لا مستأجرة ودخلها لغير الرعي ممنوع منه فالصواب انه يجوز له دخولها لاخذ  
ماله اخذه قد يتعذر عليه غالباً استئذان مالكها ويكون قد احتاج الى المشرط سقى بها ثمة ورعى الكلاء ومالك الارض قائم  
فلو منعنا من دخولها الاذنه كان ذلك اضراً بربنا وبنا وبنا فانه لا فائدة لهذا الاذن لانه ليس لصاحب الارض منعه من  
الدخول بل يجب عليه تمكينه فغاية ما يقدر لانه لو اذن له وهذا حرام عليه شرعاً لا يحل له منعه من الدخول فلا فائدة في  
توقف دخوله على الاذن ايضاً فانه اذا لم يمكن من اخذ حقه الذي جعله له الشارع الا بالدخول فهو ما ذون فيه شرعاً بل لو كان

دخوله بغير اذنه لغيرة على حريمه وعلى اهله فلا يجوز له الدخول بغير اذن فاما اذا كان في الصحراء او دار فيها بئر ولا انيس بها فله  
الدخول باذن وغيره وقد قال الله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَهَذَا الدُّخُولُ الَّذِي فُرع عنه  
الجناس هو الدخول بلا اذن فانه قد منعهم من الدخول لغير بيوتهم حتى نَسْتَأْذِنُوا وَنَسَلُّوا عَلَى اَهْلِهَا وَالاسْتِئْذَانُ هُوَ الاسْتِئْذَانُ  
وهي في قراءة بعض السلف كذلك ثور فرفع عنهم الجناس في دخول البيوت غير المسكونة لاخذ متاعهم فذلك على جواز الدخول الى بيت  
غيره وارضه غير المسكونة لاخذ حقه من الماء والكلاء فهذا ظاهر القرآن هو مقتضى نص أحمد بإلله التوفيق **فان قيل** فما  
تقولون في بيع البير والعين نفسها هل يجوز قال الامام احمد انما هي عن بيع فضل ماء البير والعيون في قرارة ويجوز بيع البير نفسها والعين  
ومشتريها احق بآنها وهذا الذي قاله الامام احمد هو الذي ل عليه السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يشتري بئر  
رحمة يوسع بها على المسلمين له الجنة او كما قال فاشترىها عثمان بن عفان من يهودى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وسبيلها  
للمسلمين كان اليهودى يبيع ماءها وفي الحديث ان عثمان رضى الله عنه اشترى منه نصفها بأثنى عشر الفا وقال اليهودى اخت  
اما ان تأخذها يوما واخذها يوما واما ان تنصف بك عليها ادوا وانصب عليها ولو افاختار يوما ويوما فكان الناس يستقون منها  
في يوم عثمان لليومين فقال لليهودى افسدت على يدي فاشترى باقيةا فاشترى ثمانية الاف فكان في هذا حجة على صحة بيع  
البير وجواز شرائها وتسبيلها وصحة بيع ما يسقى منها وجواز قسمة الماء بالمهاياة وعلى كون المالك احق بآنها وجواز قسمة ما فيه  
حق وليس يملوك **فان قيل** فان كان الماء عندك ولا يملك لكل واحد ان يستقى منه حاجته فكيف يمكن لليهودى ان يجره حتى  
اشترى عثمان البير وسبيلها فان قلتم اشترى نفس البير وكانت مملوكة ودخل الماء تبعا لشكل عليكم من جهة اخره هو انك تقرر انه يجوز  
للرجل دخول ارض غيره لاخذ الكلاء والماء وقضية بئر اليهودى تدل على حلال امرين ولا بد ما ملك الماء بملك قرارة وما على ان لا يجوز  
دخول الارض لاخذ ما فيها من المباح الا باذن مالكها **فان قيل** هذا لسؤال قوى قد يتسك به من هب الى احد من هذين المذهبين  
ومن منع الامرين يجيب بان هذا كان في اول الاسلام وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم وقبل تقرر الاحكام وكان اليهود اذ ذاك لهم  
شوكة بالمنة ولو يكن احكام الاسلام جارية عليه فهو النبي صلى الله عليه وسلم ما قدم ما حكمهم اقرهم على ما يابيد يهودي تعرض له ثراستقرت  
الاحكام وزالت شوكة اليهود لغنم الله فجزت عليهم احكام الشريعة وسياق قصة هذه البير ظاهر في انها كانت حين مقدم النبي صلى الله عليه  
وسلم المدينة في اول الامر **فصل** واما المياحة التجارية فان كان نابعاً من غير ملك كالانهار والكبار غير ذلك لم يملك بحال ولو دخل الى ارض  
رجل لم يملكه بذلك هو كالطير يدخل على ارضه فلا يملك بذلك وكل واحد احدا خذ وصيلا فان جعله في ارضه مصنعا او بركة يحق  
فيها ان يخرج منها فهو كنفه البير سواء وفيه من النزاع ما فيه وان كان لا يخرج منها فهو احق به للشر والسقي وما فضل عنه فحكمه حكم  
ما تقدم **وقال** الشيخ في المعنى وان كان ما يسير في البركة لا يخرج منها فالاولى انه يملكه بذلك على ما سئل في مياحة الامطار  
قال فاما المصانع المتخذة لمياحة الامطار فحتمه فيها ونحوها من البرك وغيرها فالاولى ان يملك ماؤها ويصير بيعه اذا كان مطاوعاً  
لا نه مباح حصله في شئ معدله فلا يجوز اخذ شئ منه الا باذن مالكه في هذا نظر مذهبنا ودليلاً اما المذهب فان احمد قال انما هي  
عن بيع فضل ماء البير والعيون في قرارة ومعلوم ان ماء البير لا يباع فهو كالبركة التي اتخذت مقراً للبير سواء ولا فرق بينهما وقد تقدم  
من نصوص احمد ما يدل على المنع من بيع هذا وما الدليل فالتقدم من النصوص التي سبقناها وقوله في الحديث ان لا يباع في وعيد

الثالثة والرجل على فضل ماء يمتعه ابن السبيل لم يفرق بين ان يكون ذلك الفضل في أرضه المخصصة به او في الارض لمباحة ووقول النضر  
شكوا في ثلث لم يشترط في هذه الشركة كون مقرة مشتركا وقوله قد سئل ما الشيء الذي لا يحل منعه فقال الماء ولو يشترط كون مقرة  
مباحا فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة اثر وانظر **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في منع الرجل من بيع ما ليس عند  
في المسند المسند من حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يا تينى الرجل يسألني البعير ليس عندي فابيعه منه ثوابا عمن السوق  
فقال لا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن في السنن نحوه من حديث ابن عمر ولفظه لا يحل سلف بيع ولا شوطا  
في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح فاتفق لفظ الحديثين على تحريمه صلى الله عليه  
وسلم عن بيع ما ليس عندك فهذا هو المحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم وهو يتضمن نوعا من الغرر فانه اذا باعه شيئا معيناً  
وليس في ملكه ثم مضى ليشتره ويسلمه له كان متردداً بين الحصول عدمه فكان غرراً مشبهاً بالتمار فنهى عنه وقد ظن بعض  
الناس انه انما نهى عنه لكونه معدوماً فقال لا يحرم بيع المعدوم مروي في ذلك حديثاً انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم  
وهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا له اصل الظاهر انه مروي بالمعنى من هذا الحديث وغلط من ظن ان معناها واحد  
وان هذا المنهى عنه في حديث حكيم بن حزام لا يلزم ان يكون معدوماً وان كان فهو معدوم خاص فهو كبيع حبل الجمل وهو معدوم  
يتضمن غرراً او تردداً في حصوله المعدوم ثلاثة اقسام معدوم موصوف في الذمة فهذا يجوز بيعه اتفاقاً وان كان ابو حنيفة شرط  
في هذا النوع ان يكون وقت العقد في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السليبياتي ذكره ان شاء الله تعالى الثاني معدوم تبع للوجود  
وان كان اكثر منه هو نوعان نوع متفق عليه نوع مختلف فيه فالمتفق عليه بيع التمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة فاتفق الناس  
على جواز بيع ذلك المصنف الذي بدو صلاح واحدة منه ان كانت بقية اجزاء التمار معدومة وقت العقد لكن جاز تبعاً للوجود وقد يكون  
المعدوم متصلاً بالوجود وقد يكون اعياناً اخر منفصلة عن الوجود لو خلق بعد النوع المختلف فيه كبيع المقاتي والمبايط اذا طابت  
فهذا فيه قولان أحدهما انه يجوز بيعها بجملة ويأخذها المشتري شيئاً بعد شيء كما جرت به العادة ويجري مجرى بيع الثمرة بعد بدو صلاحها  
وهذا هو الصحيح من القولين الذي ستم عليه عمل الامم ولا غنى لهو عنه ولو بات بالمنع منه كتاب السنة ولا اجماع ولا اثر ولا قياس صحيح  
هو مذهب مالك في أهل المدينة واحداً القولين في مذهب احمد وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية والذين قالوا لا يباع الا لقطه  
لقطة لا ينضب قولهم شرعاً ولا عرفاً ويتعذر العمل به غالباً وان امكن ففي غاية العسر يودي الى التنازع والاختلاف الشديد فان المشتري  
يريد اخذ الصغار والكبار ولا يؤثر ذلك وليس في ذلك عرف منضبط وقد يكون المقناة كثيرة فلا يستوعب المشتري اللقطة الطاهرة  
حتى يحدث فيها لقطة اخرى يختلط المبيع بغيره ويتعذر تمييزه ويتعذر بيعه على صاحب المقناة ان يحضر لها وقت من يشتري  
ما تجل فيه او يفرد به عقد ما كان هكذا فان الشريعة لا تاتي به فهذا غير مقدر ولا مشرع ولو ازم الناس به لفسدت اموالهم وتطلعت  
مصالحهم ثم ان يتضمن التفريق بين متماثلين من كل الوجوه فان بدو الصلاح في المقاتي بمثابة بدو الصلاح في التمار تلاحق اجزائها لتلاحق  
اجزاء التمار وجعل ما يلحق منها تبعاً لما خلق في الصورتين واحداً للتفريق بينهما تفريق بين متماثلين لما رأى هؤلاء بائعيها لقطة لقطة  
من الفساد والتعذر قالوا طرد دفع ذلك بان يبيع اصلها معها ويقال اذا كان بيعها بجملة مفسدة عندكم وهو بيع معدوم وخرق  
هذا لا يرتفع ببيع العروق التي لا قيمة لها وان كان لها قيمة فيسيرة جمل بالنسبة الى الثمن المبذول ليس للمشتري قصد في العروق ولا يدر



فيما أجمعت من المال ما الذي حصل ببيع العرق معها من المصلحة لها حتى شرط وان لو يكن ببيع اصول الثمار شرط في صحة بيع الثمرة للسلطان  
 كالتي في التوث هي مقصودة فكيف يكون بيع اصول المقاتل شرط في صحة بيعها وهي غير مقصودة والمقصود ان هذا المعدم يجوز بيعه تبعاً للموجز  
 ولا تأثير للمعدم وهذا كالمناقص المعقود عليها في الاجارة فانها معدومة وهي موجز العقد لا يمكن ان يحدث دفعة واحدة والشرائع بنهاها  
 على رعاية مصالح العباد وعدم الحجر عليهم فيما لا يبدل لهم منه لا يتم مصالحهم في معاشهم الا به **فصل الثالث** معدوم ولا يدرى يحصل  
 اولا يحصل لاثقة لبائعته يحصل لعميل يكون المشتري منه على خطر هذا الذي يمنع الشارع بيعه لانه معدوم بل لكونه غير اتمه  
 النوى التي تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر فان البائع اذا باع ما ليس ملكه ولا قد توعد على تسليمه ليدفع يحصل له يسره الى المشتري  
 كان ذلك شيئاً بالانقضاء المحاطة من غير حاجة بهما الى هذا العقد لا يتوقف مصلحتها عليه كذلك بيع جبل الجبل وهو بيع ما تحمل  
 ناقصة لا يختص هذا النبي يحمل الجبل بل لوباعه ما تحمل ناقصة او بقرنه او امته كان من بيعه الجبلية التي يعتادونها وقد ظن طائفة  
 ان بيع السلم مخصوص من النبي عن بيع ما ليس عندك وليس كما ظنوه فان السلم يرد على امر مضمون في الذمة ثابت فيهما مقدور على  
 تسليمه عند محله لا غرض في ذلك ولا خطر بل هو جعل المال في ذمة المسلم اليه يجب عليه ادائه عند محله فهو يشبه تأجيل الثمن للمال  
 في ذمة المشتري فذا شغل الذمة المشتري بالثمن المضمون هذا شغل الذمة البائع بالمبيع المضمون فهذا لو ن بيع ما ليس عندك  
 لو رأيت شيخنا في هذا الحديث مفصلاً مفيداً وهذا سياقه قال المتأخر في هذا الحديث اقول قيل المراد بذلك ان يبيع السلعة  
 المعينة التي هي مال الغير فيبيعها ثم يملكها ويسلمها الى المشتري المعنى لا تباع ما ليس عندك من الاعيان فنقل هذا التفسير عن الشافعي  
 فانه يجوز السلم احوال قد لا يكون عند المسلم اليه ما باعه فحمل على بيع الاعيان ليكون بيع ما في الذمة خيراً داخل تحته سواء كان حالاً  
 او موقلاً **وقال** اخرون هذا ضعيف جداً فان حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئاً معيناً هو ملك لغيره ثم يبتاع منه  
 ولا كان الذين يأتونه يقولون نطلب عبد فلان ولا دار فلان وانما الذي يفعله الناس ان ياتيه الطالب فيقول اريد طعاماً كذا وكذا او ثياباً  
 كذا وكذا او غير ذلك فيقول نعم اعطيك فيبيعه منه ثم يذهب فيحصل من عند غيره اذا لم يكن عندك هذا هو الذي يفعله من يفعله  
 من الناس لهذا قال ياتيني فيطلب مني البائع ليس عندى لو يقل يطلب منى ما هو مملوك لغيري في الطالب طلب الجنس لو يطلب شيئاً  
 معيناً كما جرت به عادة الطالب لما يوكل بطلب يركب انما يطلب جنس ذلك ليس له غرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه فاعلموا  
 مثله واخبر منه ولهذا صار الامام احمد وطائفة الى القول الثاني فقالوا الحديث على عموميه يقتضي النبي عن بيع ما في الذمة اذا لم يكن  
 عندك وهو يتناول النبي عن السلم اذا لم يكن عندك لكن جاءت الاحاديث بمجوز السلم الموجل فيبقى هذا في السلم احوال القول الثالث  
 وهو اظهر لاقوال ان الحديث لو يرد به النبي عن السلم الموجل لا احوال مطلقاً وانما يريد به ان يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوك له  
 ولا يقدر على تسليمه يوجبه قبل ان يملكه ويضمنه ويقدر على تسليمه فهو في السلم احوال اذا لم يكن عند المستسلم ما باعه  
 فيلزم ذمته بشئ حال يوجبه في نفسه ليس هو قادر على اعطائه واذا ذهب يثبته فقد يحصل قد لا يحصل فهو من نوع الغرض والمخاطرة واذا  
 كان السلم احوال لا يجب عليه تسليمه في احوال ليس بقادر على ذلك ويوجبه على ان يملكه ويضمنه بها احوال على الذي ابتاع منه فلا يكون قد عمل  
 شيئاً بل كل المال بالباطل على هذا اذا كان السلم احوال المسلم اليه قادر على الاعطاء فهو جائز وهو كما قال الشافعي رحمه الله اذا جاز للموجب  
 فاحال اولى بالمجاز وما يبين ان هذا مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان السائل انفسه عن بيع شئ مطلق في الذمة كما تقدم لكن اذا لم يجز

بيعه ذلك فبيع المعين الذي لو ملكه اولى بالمنع واذا كان انما سأل عن بيعه شيء في الذمة فاما سأل عن بيعه حالاً فانه قال ابيعه ثم اذا  
فابتاعه فقال لا تبع ما ليس عندك فلو كان السلف احوال لا يجوز مطلقا لقال له ابتدأ لا تبع هذا سواء كان عندك او ليس عندك فان حصة  
هذا القول يقول ببيع ما في الذمة حالاً لا يجوز ولو كان عندك ما يسلم به بل اذا كان عندك فانه لا يبيع الا بيعا لا يبيع شيئا في الذمة فلما  
لم ينع النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقا بل قال لا تبع ما ليس عندك علم انه صلى الله عليه وسلم فرق بين ما هو عندك وما ليس عندك فليقل  
تسليمه ما ليس عندك وان كان كلامه في الذمة ومن تدبر هذا تبين له ان القول الثالث هو الصواب اذ قيل ان بيع الموهل جائز للضرورة  
وهو بيع المفا ليس لان البائع احتاج ان يبيع الى اجل وليس عند ما يبيعه الا ان قام احوال فيمكنه ان يحضر المبيع فيراه فلا حاجة الى بيع  
موصوف في الذمة او بيع عيناً غائبة موصوفة لا يبيع شيئا مطلقا قيل لا تسلم ان السلف على خلاف الاصل بل لتجصيل المبيع كما جازي الثمن في كلام  
من مصالح العالو والناس له وفي مبيع الغائب ثلثة اقوال منهم من يجوز مطلقا ولا يجوز مبيعاً موصوفاً كالشافعي في المشهور عنده ومنهم  
من يجوز مبيعاً موصوفاً ولا يجوز مطلقا كما حذر ابى حنيفة والظاهر جواز هذا ويقال للشافعي مثل ما قال هو لغيره اذا جاز بيع  
مطلق الموصوف في الذمة في المعين الموصوف اولى بالجواز فان المطلق فيه من الغزو والخطر والجرح اكثر مما في المعين فاذا جاز بيع خطه مطلق  
في الصفة فجواز بيعها معينة بالصفة اولى بل وبيع المعين بالصفة فلم يشترى الخيار اذ ارأه ايضا كما نقل عن الصحابة وهو مذهب  
ابى حنيفة واحمد في احدى الروايتين قد جوز القاضي غيره من اصحاب احمد السلف احوال بلفظ البيع والتحقيق انه لا فرق بين لفظ ولفظ  
فلا اعتبار في العقود بحقائقها ومقاصدها لا بمجرد الفاظها ونفس بيع الاعيان كالحاضرة التي يتاخر قبضها يسمى سلفا اذا عجل الثمن  
كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في ان يسلم في كائنا بعبئته الا ان يكون قد بدلا صلاحه فاذا بدلا صلاحه قال سلمت اليك في عشرة  
اوسق من تمر هذا كائنا بعبئته ان يقول ابتعت عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتاخر قبضه الى كمال صلاحه فاذا عجل له الثمن  
قيل له سلف لان السلف هو الذي يقدم والسلف المتقدم قال الله تعالى فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين والعرب تسمى اول الرواحل السلفا  
ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم احقني بسلفنا الخير عثمان بن مظعون قول الصديق رضي الله عنه لا قالنهم حتى تنفرد سالفتي وهي العنبر  
ولفظ السلف يتناول القرض والسلف لان القرض ايضا سلف القرضى قدمه منه هذا الحديث لا يحل سلف بيع ومنه الحديث الاخر ان  
النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكر او قضي جملا ربا عيا والذي يبيع ما ليس عندك لا يقصد الا الرجوع وهو تاجر فيستلف بغير  
ثريد هب فيشتري بمثل ذلك الثمن فانه يكون قد تعقب بلا فائدة وانما يفعل هذا من يتوكل لغيره فيقول اعطى فانا اشتري كل  
هذه السلعة فيكون امينا اما ان يبيعهها بثمن معين يقبضه ثريدي هب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة في الحال فهذا لا يفعل  
عاقلة نعم اذا كان هناك تاجر فقد يكون محتاجا الى الثمن فيستسلم فينتفع به مدة الى ان يحصل تلك السلعة فهذا يقع في السلم الموهل  
وهو الذي يسمى بيع المفا ليس فانه يكون محتاجا الى الثمن وهو مفلس ليس عندك في الحال ما يبيعه ولكن له ما ينتظره من مغل وغيره فيبيعه  
في الذمة فهذا لا يفعل هم الحاجة ولا يفعل بدونها الا ان يقصد ان يتجر بالثمن في الحال ويرى انه يحصل له من الربح اكثر مما يفوت بالسلف فان  
المستسلف يبيع السلعة في الحال بدون ما تساوى نقد والمسلم يرى انه يشتريها الى اجل يارخص مما يكون عند حصولها والا فلو علم انها  
عند طر الاصل باع بمثل راس المال المسلم لم يسلم فيها فيذهب فقهر ماله بلا فائدة واذا قصد الاجر قرضه ذلك قرضه ولا يجعل ذلك سلفا  
الا فاطن انه في الحال يارخص منه وقت حلول الاجل المسلم الموهل في الغالب لا يكون الا مع حاجة المستسلف الى الثمن اما احوال فان كان

عندة فقد يكون محتاجا الى الثمن فبيعه ما عندة معينة فثارة وموصوفا اخرى اما اذا لم يكن عندة فانه لا يفعله الا اذا قصد التجارة والربح  
 فيبيعه بسعر يشتريه بآخر خص منه ثمنه الذي قدرة قد يحصل كما قدرة وقد لا يحصل له تلك السلعة التي سلف فيها الا ثمن  
 اعلى مما سلف فيندم وان حصلت بسعر ارخص من ذلك تقدم السلفا اذا كان يمكنه ان يشتري به هذا الثمن فصا هذا من نوع  
 الميسر والقمار والمخاطرة كبيع العبد الابن والبعيد الشارديا ع بدون ثمنه فان حصل بدم البائع وان لم يحصل بدم المشتري كذلك بيع رجل  
 الحيلة وبيع الملائمة المضامين في نحو ذلك فلو قد يحصل وقد لا يحصل فبائع ما ليس عندة من جنس بائع الغرض الذي قد يحصل وقد لا يحصل  
 وهو من جنس القمار والميسر والمخاطرة فمخاطرة ان مخاطرة التجارة وهو ان يشتري السلعة بقصد ان يبيعه بأمره ويتوكل على الله في ذلك و  
 الخطر الثاني للميسر الذي يتضمن اكل المال الباطل فهذا الذي حرمه الله تعالى رسوله مثل بيع الملامسة والمناذرة وحبل الحيلة والملاحة  
 والمضامين بيع الثمار قبل بدو صلاحها او من هذا النوع يكون احدهما قد قمر الآخر وظلم احدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي  
 اشترى السلعة ثم بعد هذا نقص سعرها فذا من الله ليس لاحد فيه حيلة ولا يظلم مثل هذا من البائع وبيع ما ليس عندة من قسم القمار  
 والميسر بقصد ان يربح على هذا المباحه ما ليس عندة والمشتري لا يعلم انه يبيعه ثم يشتري من غيره واكثر الناس لو علموا ذلك لوشيتوا  
 منه بالماهيون ويشترى من حيث اشتري وليس هذه المخاطرة في خطر التجارة بل مخاطرة المستحيل بالبيع قبل القدرة على المسلم  
 فاذا اشترى التاجر السلعة فصارت عندة ملكا وقضيا فحينئذ دخل في خطر التجارة وباع ببيع التجارة كما احله الله بقوله لا تأكلوا  
 أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مبادىء والله اعلم **في حكمه** رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع المحصاة والغرض والملا  
 والمناذرة في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المحصاة وعن بيع الغرض في الصحيحين ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الملامسة والمناذرة زاد مسلم اما الملامسة فان ليس كل من اوثب صاحبه بغيرا من الملامسة ان  
 يتبدل كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولو ينظر احد منهما الى ثوب صاحبه الاخر في الصحيحين عن ابي سعيد قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن بيعتين مستتين في بيع الملامسة والمناذرة في البيع الملامسة ليس الرجل ثوبا الاخر ثوبا بالليل وبالنهارة لا يلقبه الا بذلك المناذرة  
 ان يتبدل الرجل الى الرجل ثوبا يتبدل الاخر ثوبا يكون لك بيعهما من غير نظر ولا تراض ما بيع المحصاة فهي من باب اضافة المصدر الى نوعه كبير  
 انما هو بيع النسبية ونحوها وليس من باب اضافة المصدر الى فعوله كبيع الميتة والدم والبيوع المنية عن خارج الى هذين القسمين لهذا  
 فسر بيع المحصاة بان يقول ارم هذا المحصاة فعلى اي ثوب قصت ففولك بدرهم وفسر ببيعه من ثوبه قد وانتهت اليومية المحصاة  
 وفسر بقبض على كف من حصاءه ويقول لي بعد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع او يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصاءه ويقول لي  
 بكل حصاة درهم وفسر ان يسلك احد المحصاة في يده ويقول في وقت سقطت المحصاة وفسر بانه يتبايعا ويقول احدهما اذا نبتت  
 المحصاة فقد جعل البيع وفسر بان يعارض القطيع من الغنم فاخذ حصاة ويقول اي شاة اصابها في الشبك كذا وهذه الصور كلها فاسدة لما تضمن  
 من اكل المال الباطل ومن الغرر والخطر الذي هو شبه القمار **فصل** في ما يبيع الغرض من اضافة المصدر الى مفعول كبيع الملائمة المضامين  
 والغرض هو البيع نفسه هو ثمن مفعول اي غرضه كالمقبض السلبي عن المقبوض السلبي هذا كبيع العبد الابن الذي لا يقدر على تسليمه  
 الشارح والطبري الهوي كبيع فريضة الغائض ما تحمل شجره او ناقة ما يرضى له بانه فيه له او يورثه اياه ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله ولا يقدر  
 على تسليمه لا يبرهن حقيقة مقداره ومنه بيع حبل الحيلة كالتب في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم في عنه فونتاج التاجر في حال الاقال

والثاني انه اجل كفايتبايعون اليه هكذا في الاسلام وكلاهما غر وأثالثا في بيع حلال الكرم قبل ان يبلغ قاله الميردق قال كجملته الكرم يسكن الميردق  
فتحرر أو ما ابن عمر فانه فسر بأنه اجل كفايتبايعون اليه في هذه الحال الشافعي وأما ابو عبيدة ففسر ببيع نتائج النتاج اليه في هذا حجة ومنه  
بيع الملاحية والمضامين كما ثبت في حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن المضامين الملاحية قال ابو عبد  
الملاحية ما في البطن من الاجنة والمضامين ما في صلاب الفحول كانوا يبيعون الجند في بطن الناقة وما يفر به الفحول في عام او عامين  
انشد ان المضامين التي في الصلب وما في الفحول في الظهور الحديث ومنه ببيع الحجر فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيعه في حقه قال ابن اعرابي  
الحجر ما في بطن الناقة والحجر الويا والحجر القمار والحجر الحاقلة والمزانية ومنه ببيع الملامسة والمناذرة وقد جاء تفسيرها في نفس الحديث ففي  
صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه في بيع الملامسة والمناذرة اما الملامسة فانه يلبس كل واحد منهما ثوبا صاحبه فيغير ثوب  
والمناذرة ان يند كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لونه ينظر احدهما الى ثوب صاحبه هذا اللفظ مسطور في الصحيحين عن ابي سعيد قال فانا  
رأونا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين لمستين في بيع الملامسة والمناذرة في البيعة الملامسة لمس الرجل ثوبا لآخر يلبس بالليل  
او بالنهار ولا يغلبه الا بذلك المناذرة ان يند الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه يكون لك بيعهما من غير نظر ولا تراش فسر الملا  
بان يقول بعتك ثوبي هذا على انك متى لمسته فهو عليك بكذا والمناذرة بان يقول ابي ثوب نبذة الى فهو على بكذا فهذا ايضا نوع من الملامسة  
والمناذرة وهو ظاهر كلام احمد في الغر في ذلك ظاهر وليس العلة تعليق البيعة على شرط بل انضمته من الخطر والغر **فصل** وليس من بيع الغر  
المغيبات في الارض كاللث في الحجر والكفت الفحل والقلقاتن البصل ونحوها فانها معلومة بالعادة يعرفها اهل الخبرة بها فظاهرها عنوان  
باطنها فهو كظاهر الصبرة مع باطنها ولو قدر ان في ذلك غر فهو غر يسير يغتفر في جنب المصلحة العامة التي لا بد للناس من هذه فان ذلك  
غر لا يكون موجبا للمنع فان اجارة الحيوان الدار انحوت مسافة لا يخلو عن غر لانه يعرض حيوان ان يهلك الدار كذا دخل الحمار  
وكذا الشرب من انه السقاء فانه غير مقدور مع اختلاف الناس قدرة وكذا يبيع السلوك كذا ببيع الصبرة العظيمة التي لا يعلم ملكها وكذا ببيع  
الببيض والوان البطيخ والحوز واللوز والفسق وامثال ذلك مما لا يخلو من الغر فليس كل غر سببا للتحريم في الغر اذا كان يسيرا او لا يمكن  
الاحتراز منه لو كان منافع صحة العقد فان الغر المحاصل في اساسات الجدران داخل بطون الحيوان واخر الثمار التي يد اصابها بعضها دون  
بعض لا يمكن الاحتراز منه الغر الذي يدخل المحام الشرب من السقاء ونحوه غر يسير فهذه النواع لا يمنع البيعة بخلاف الغر الكثير الذي  
يمكن الاحتراز منه هو المذكور في الانواع التي في عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان مساويا بها لا فرق بينهما وبينه فانه هو الذي من  
صحة العقد فاد اعرف هذا في بيع المغيبات في الارض انتفى عنه الامران فان غر لا يسير ولا يمكن الاحتراز منه فان الحقوق الكبار لا يمكن  
بيع ما فيها من ذلك الا وهو في الارض فلو شرط بيعه اخراجه ففعة واحدة كان في ذلك من المشقة وفساد الاموال ما لا يأتي به شرع وان  
منع بيعه الاشياء شيئا كمالا اخرجه شيئا باعه ففي ذلك من الخرج والمشقة وتعطيل مصالح الرباب تلك الاموال ومصالح المشتري  
ما لا يخفى في ذلك مما لا يوجب الشارح ولا يقوم مصالح الناس بذلك البتة حتى ان الذين يمنعون من بيعها في الارض اذا كان لاحد  
خراج كذلك او كان ناظر اعليه لم يجد بدا من بيعه في الارض اضطر الى ذلك بالجملة فليس هذا من الغر الذي في عنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا نظيره لما في عنه من البيوع **فصل** وليس منه بيع المسك في فارتبه بل هو نظيره ما كوله في جوفه كالحوز واللوز  
الفسق وجوز الهند فان فارتبه وعامله تصونه من الافاق تحفظ عليه طوبى راحة بقاءه فيها الى صيانتها من الغش والتغير

المسك الذي الفار عن الناس خير من المنفوس جرت عادة التجار ببيعها وشرائها فيها ويعرفون قدره وجنسه معرفة لا تكاد تختلف  
فليس من الغر في شيء فان الغر هو ما ترد بين المحصول والقوات على القاعدة الاخرى هو ما طويت معرفته وجرهلت معينه اما هذا  
ونحوه فلا يسمى غرا لانه لا شرعا ولا عرفا ومن حرم بيع شيء وادعى انه غر طوب بدخوله في معنى الغر لغة وشرعا وجوز بيع المسك  
في الفارة احد الوجهين لا صحاب الشافعي وهو الراجح دليله والذين منعوه جعلوه مثله بيع النوى في التمر والبيض في الدجاج واللبان في  
الضرع والسمن في الوعاء والفرق بين النوعين ظاهر من ان دعوى جعله مثله بيع قلب الجوز واللوز والفسق في صوانه لانه من مصلحته  
ولا ريب انه اشبه بهذا منه بالاول فلهذا هو ما في عنه الشارع ولا من معناه فلو شمله نفيه لفظا ولا معنوا ما بيع السمن في الوعاء  
ففيه تفصيل فانه ان فتحه رأى راسه بحيث يدله على جنسه وصفته جازيعة في السقاء لكنه يصير كبير الصبرة التي شاهد ظاهرا  
وان لونه ولو وصف له لم يجز بيعه لانه غر فانه يختلف جنسا ونوعا ووصفا وليس مخلوقا في وعاءه كالبيض الجوز واللوز والمسك في  
او عيتها فلا يصح الحاقه بها وما بيع اللبان فمنعه اصحاب احمد والشافعي وابي حنيفة رحمهم الله الذي يجنبه التفصيل فان باع المومض  
المشاهد في الضرع فهذا لا يجوز مفردا ويجوز تبعا للحيو ان لا يذابيع مفردا تعذر تسليم البيع بعينه لانه لا يعرف مقدار ما وقع عليه  
البيع فانه ان كان مشاهدا كاللبان في الظرف لكنه اذا حمله خلفه مثل ما لو يكن في الضرع فاختلف المبيع بغيره على وجه لا يميزون  
صح الحديث الذي رواه ابن ماجة في سننه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع صنوعا على ظر ولا كان ضرع  
فهذا ان شاء الله محمول في امان باعه اصواتا معلومة من اللبان يأخذ من هذه الشاة او باعه لينها ايا ما معلومة فهذا بمنزلة  
بيع الثمار قبل بد صلاحها لا يجوز واما ان باعه لبنا مطلقا موصوفا في الذمة واشتراط كونه من هذه الشاة او البقرة **فقال شيخنا** هذا  
جائز واحتج بما في المسند من ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع في حائط بعينه لان يكون قد بدل اصله قال فاذا بدل اصله قال  
اسلمت اليك في عشرة اوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت منك عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتاخر  
قبضه الى كمال صلاحه هذا لفظه **فصل** واما ان اجرة الشاة او البقرة او الناقة مددة معلومة لاخذ لبنها في تلك المددة  
فهذا لا يجوز اجماعا شيخنا جازة وحكاية قول البعض هل العلم في ما مصنف مفرد قال اذا استاجر غنما او بقرا او توكا ايام اللبان  
باجرة مسماة وعلقها على المالك وباجرة مسماة مع علقها على ان يأخذ اللبان جاز في ذلك في الظاهر قول العلماء كما في الظاهر قال هذا يشبه  
البيع يشبه الاجارة ولهذا يذكره بعض الفقهاء في البيع بعضهم في الاجارة لكن اذا كان اللبان يحصل بعلف المستاجر وقيامه على الغنم فانه  
يشبه استئجار الشجر وان كان المالك هو الذي يعلقها وانما يأخذ المشتري لبنا مقدرا فهذا بيع محض ان كان يأخذ اللبان مطلقا  
فهو بيع بلفظ فان صاحب اللبان يوقيه اللبان بخلاف الظاهر فانما هي تسقى الطفل وليس هذا خلافا فيما في عنه صلى الله عليه وسلم من  
بيع الغر لان الغر ترد بين الوجود والعدم فهي عن بيعه لانه من جنس القمار الذي هو الميسر والله حرم ذلك لما فيه من كل المال  
بالأبطل ذلك من الظلم الذي حرمه الله تعاوه هذا انما يكون قمارا اذا كان احد المتعاضدين يحصل المال الاخر قد يحصل له وقد لا يحصل  
له فهذا الذي لا يجوز كما في بيع العبد الابق والبعير الشارح وبيع حبل الجمل فانه البائع يأخذ مال المشتري قد يحصل له شيء وقد  
لا يحصل ولا يعرف قدر الحاصل فما اذا كان شيئا محررا بالعادة كمتاجر الاعيان بالاجارة مثل منفعة الارض الداية ومثل ابن  
الظئر المعتاد ولبن البهائم المعتاد ومثل الثمر والزرع المعتاد فهذا كله من باب احد وهو جائز وان حصل على الوجه المعتاد والاحاط



الطفل في حجرها ليس مقصود الاصل ولا مرد عليه عقلا لاجارة ولا عرفا ولا حقيقة ولا شرعا ولوا رضعت الطفل وهو في حجر غيرها  
 او في محله لا يستحق لاجارة ولو كان المقصود القيام التدي الجرد لاستوجبه كل امرأة لها ثدي ولو لم يكن لها لبن فهذا هو القياس للعلماء  
 بقول الفقهاء الباردة فكيف يقال ان اجارة الظن خلاف القياس يدعي ان هذا هو القياس الصحيح **الوجه السادس** ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم نزل بالي منيحة الغيرة والشاة للبنها وحض على ذلك وذكر نوافي علمه ومعلوم ان هذا ليس ببيع ولا هبة فان هبة المعدوم  
 المجهول لا تصح وانما هو عارية الشاة للاعتفاع بلبنها كما يعبده الدابة لركوبها فهذا اباحة للاعتفاع بذرها وكلاهما في الشرع واحد مما  
 جاز ان يستوفى بالعارية جاز ان يستوفى بالاجارة فان مورد واحد وانما يختلفان في التدبر بهذا والمعاوضة على الاخر والوجه  
**الثامن** ما رواه حرب الكرماني في مسائله حدثنا سعيد بن منصور ثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسيد  
 ابن حضير توفى وعليه ستة الاف درهم دين قد صاعم بن الخطاب رضي الله عنه غوما لا فقبلهم ارضه سنتين فيهما الشجر المفل  
 وحلقت المدينة الغالب عليها الفحل والارض البيضاء فيها قليل فهذا لاجارة الشجر لاخذ ثمرها ومن ادعى ان ذلك خلاف الاجماع فمن  
 عدم علمه بل ادعاء الاجماع على جواز ذلك اقرب فان ثمر فحل لك بالمدينة النبوية بمشهد المهاجرين ان انصا وهي قصة في مظنة  
 الاشتهاؤ لوقبها احد بالانكار بل تلقاها الصحابة بالتسليم والقرار وقد كانوا يكرهون ما هو دونها وان فعله عمر رضي الله عنه كما  
 انكر عليه عمر بن حصين غير لسان متعة الحج ولو سكر احد هذه الواقعة وسنبت ان شاء الله تعالى انها محض القياس ان المأخوذ  
 منها لا بد لهم منها وانهم يتحيلون عليها بحيل لا تجوز **الوجه التاسع** ان المستوفى بعقلا لاجارة على زرع الارض هو عين من  
 الاعيان وهو الفحل الذي يستغله المستاجر وليس له مقصود في منفعة الارض غير ذلك ان كان له قصد جزم في الاعتفاع بغير الزرع  
 فذلك تبرع فان قيل الحقود عليه هو منفعة شق الارض بذرها وفلاحتها والعين تقول من هذه المنفعة كما لو استاجر  
 لحفر بئر فخرج منها الماء فالمعقود عليه هو نفس العمل لا الماء **قيل** مستاجر الارض ليس له مقصود في غير عين الفحل والعمل وسواء  
 مقصود لغيره ليس فيه منفعة بل هو تعب مشقة وانما مقصوده ما يحد ثله الله من الحب بسقيه وعمله هكذا مستاجر  
 الشاة للبنها سواء مقصوده ما يحد ثله الله من لبنها بعلفها وحفظها والقيام عليها فلا فرق بينه وبين البتة الا ما لا نشاط به الاحكام من  
 الغروق الملقاة وتنظير كمال الاستيجار كحفر البئر وتنظير فسد بل نظير حفر البئر ان يستاجر اكثار الحث ارضه بذرها ويسقيه بها ولا  
 سبب ان تنظير اجارة الحيوان للبنه باجارة الارض لمغلا هو محض القياس هو كما تقدم اصح من التنظير باجارة الحث للاكل في  
**الوجه العاشر** ان العقد المفسر الذي في اجارة الارض لمغلا يحصل مغلا اعظم بكثير من الغر الذي في اجارة الحيوان للبنه فان اقامت  
 والموانع التي تعرض للزرع اكثر من اقامت اللبن فاذا اغتفر ذلك في اجارة الارض فلان يغتفر في اجارة الحيوان للبنه ما لم يجر  
**فصل** في احوال في العقد على اللبن في المضرع ثلثة اعمدا منعها بيعا واجارة وهو مذموم باجماع والشافعي وابي حنيفة رحمهم الله  
 والثاني جواز بيعها واجارة وهذا هو الثالث جواز اجارة لا بيعا وهو اختيار شيخنا رحمه الله في المنع من بيع اللبن في المضرع  
 حديثان **احدهما** حديث عمرو بن فروح وهو ضعيف عن حبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا نحن نبيع  
 فحب على ظر او ممن في لبن او لبن في مضرع وقد رواه ابو اسحق عن عكرمة عن ابن عباس من قوله ذكر السمن ثم اذ البهيقي وخلا  
**والثاني** حديث رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار حدثنا حازم بن اسمعيل ثنا محمد بن بصل الله اليماني عن محمد بن ابراهيم البجلي

عن الامام  
 محمد بن ابي  
 بكر

عن محمد بن يزيد العبدى عن شهر بن حوشب عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء ما فى بطون الانعام حتى تضع وعما فى ضرعها الا بكيل او وزن وعن شراء العبد هو باق وعن شراء المغانم حتى تقسم عن شراء الصدا حتى يقبض عن ضربة الغائص ولكن هذا الاسناد لا تقوم به حجة والنهى عن شراء ما فى بطون الانعام ثابت بالنهى عن الملاحة والمضامين والنهى عن شراء العبد الا باق وهو باق معلوم بالنهى عن بيع الغرر والنهى عن شراء المغانم حتى تقسم داخل فى النهى عن بيعها ليس عندنا فهو نوع غرر مخاطر وكذا تلك الصدقات قبل قبضها واذا كان النبی صلى الله عليه وسلم فى بيع الطعام قبل قبضه مع انتقاله الى المشتري وثبت ملكه عليه وتعيينه له انقطع تعلق غيره به فالمغانم والصدقات قبل قبضها اولى بالنهى اما ضربة الغائص فغير ظاهر لاحفاديه واما بيع اللبن فى الضرع فان كان معيناً لم يكن تسليمه المبيع بعينه وان كان بيعه لبن نفسه موصفاً للذمة فهو نظير بيع عشرة اقفة مطلقاً من هذه الصبرة وهذا النوع وجهان اطلاق وجهه تعيين ولا تنافى بينهما وقد دل على جواز نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يسلموا ما فى حائط بعينه الا ان يكون قد بدلا صلاحه من اهل الامام احمد فاذا اسلموا له فى كيل معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبونا جازوا دخل تحت قوله نهى عن بيع ما فى ضرعها الا بكيل او وزن فهذا اذا لم يبيع بالكيل والوزن معيناً او مطلقاً لانه لو فصل ولو يشترط سوى الكيل والوزن ولو كان التعيين شرطاً للذمة **فان قيل** نعم انقولوا لو باع لبنها اياماً معلومة من غير كيل ولا وزن **قيل** انه ان ثبت الحديث لم يجز بيعه الا بكيل او وزن وان لم يثبت وكان لبنها معلوماً لا يختلف بالعادة جاز بيعه اياماً ما جرى حكمه بالعادة مجرى كيله ووزنه وان كان مختلفاً فمزيد ومرة ينقص او ينقطع فهذا غير لا يجوز وهذا بخلاف الاجارة فان اللبن يحد على ملكه بعينه الدابة كما يحد الحمار على ملكه بالسقي فلا غرر فى ذلك نعم ان نقص اللبن عن العادة او انقطع فهو بمنزلة نقصان المنفعة فى الاجارة او تعطيلها يثبت للمستأجر حق الفسخ وينقص عنه من الاجرة بقدر ما نقص عليه من المنفعة هذا قياس المذهب قال ابن عقيل صاحب المغنى اذا اختار الامساك لزمه جميع الاجرة لانه رضى بالمنفعة ناقصة فلو لم يرضى بالمبيع معيناً لم يصح ان يستقطع منه من الاجرة بقدر ما نقص من المنفعة لانه انما بذل العوض الكامل فى منفعة كاملة سليمة فاذا تسلم له ولو يلزمه جميع العوض قوله لو لم يرضى به بانه رضى به بالمنفعة معنية فهو كما لو رضى بالمبيع معيناً جوابه من وجهين **احدهما** انه رضى معيناً بان يأخذ ارشاً كان له ذلك على ظاهر المذهب فرضاً بالعيب مع الارش لا يستقطع **الثاني** وان قلنا انه لا ارش لمسك له الرد ولو يلزمه سقوط الارش فى الاجارة لانه قد استوفى بعض المعقود عليه فلم يمكنه رد المنفعة كما قبضها ولا قد يكون عليه ضرر فى رد باقى المنفعة وقد لا يمكن من ذلك فقد لا يجد يد من الامساك فالزامه بجميع الاجرة مع العيب المنقص ظاهر ومنعه من استدراك ظلامته الا بالفسخ ضرر عليه لا سيما المستاجر الزرع والغرس البناء ومستأجر دابة للسفر فيتعيب فى الطريق والصواب انه لا ارش فى المبيع لمسك له الرد وانه فى الاجارة له الارش الذى يوضحه هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم حكى بوضع الحواشي وهو ان يسقط عن مشتري الثمار من الثمرة بقدر ما ذهبت عليه الحاشية من ثمرته ويمسك الباقي بنقطة من الثمن هذا لان الثمار لو تسكلم صلاحها دفعة واحدة ولو تجر العادة باخذها جملة واحدة وانما يؤخذ شيئاً فشيئاً في بمنزلة المنفعة فى الاجارة سواء والنبي صلى الله عليه وسلم فى المصرة خذ المشتري بين الرد وبين الامساك مع الارش الفرق ما ذكرنا

بما ان يقول  
انهم من قالوا  
فانهم من قالوا  
فانهم من قالوا  
فانهم من قالوا



والاجارة اشبه ببيع الثمار قد ظهر اعتبار هذا الشبه في وضع الشارع الجائحة قبل قبض الثمن **فان قيل** فالمنافع لا توضع فيها الجائحة باتفاق العلماء **قيل** ليس هذا من باب وضع الجوائح في المنافع ومن ظن ذلك فقد وهم قال شيخنا ليس هذا من باب وضع الجائحة في المبيع كما في الثمر المشتري بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد او فواتها وقد اتفق العلماء على ان المنفعة في الاجارة اذا تلفت قبل التمكن من استيفائها فانه لا تجب الاجرة مثل ان يستأجر حيوانا فيموت قبل التمكن من قبضه وهو بمنزلة ان يشتري قفيزا من صبرة فيتلف الصبرة قبل القبض والتميز فانه من ضمان البائع بل انزاع ولهذا لو لم يتمكن المستأجر من اذراع الارض لافاة حصلت لو يكن عليه الاجرة وان نبت الزرع ثم حصلت افة سماوية اتلفته قبل التمكن من حصادة ففيه نزاع فطائفة احقته بالثمر والمنفعة وطائفة فرقت والذين فرقوا بينه وبين الثمر المنفعة قالوا الثمرة هي المعقود عليها وكذلك المنفعة وهنا الزرع ليس معقودا عليه بل المعقود عليه هو المنفعة وقد استوفاهما والذين سوا بينهما قالوا المعقود بالاجارة هو الزرع فاذا حالت الافة السماوية بينه وبين المقصود بالاجارة كان قد تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه وان لو بيع ارض على زرع فقد عاوض على المنفعة التي يتمكن بها المستأجر من حصول الزرع فاذا حصلت الافة السماوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصادة لم يسلم المنفعة المعقود عليها بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع ولا فرق بين تعطيل منفعة الارض في اول المدة او في آخرها اذ يتمكن من استيفاء شئ من المنفعة ومعلوم ان الافة السماوية اذا كانت بعد الزرع مطلقا بحيث لا يتمكن من الانتفاع بالارض مع تلك الافة فلا فرق بين تقديمها وتأخيرها **فصل** واما بيع الصوف على الظاهر فلو صح هذا الحديث بالنهي عنه لوجب القول به ولو تسمع مخالفته وقد اختلف الرواية فيه عن احمد فمرة منعه ومرة اجازة بشرط جزء في الحال وجه هذا القول انه معلوم يمكن تسليمه فجانبيها كالرطوبة وما يقدر من اختلاط المبيع الموجود بالحادث على ملك البائع يزول بجزء في الحال الحادث يسير جدا لا يمكن ضبط هذا ولو قيل بعدم اشتراط جزء في الحال يكون كالرطوبة التي تؤخذ شيئا فشيئا وان كانت تطول في زمن اخذها كان له وجه صحيح وغايته بيع معدوم او يخلق تبعاً للموجود فهو كاجزاء الثمار لو تخلق فانها تتبع الموجود منها فاذا جعل للصوف وقتا معيناً يؤخذ فيه كان بمنزلة اخذ الثمرة وقت كمالها ويصح هذان الذين منعه قاسوه على اعضاء الحيوان قالوا متصل بالحيوان فلو عجز افرادة بالبيع كاعضائه هذا من اقسام القياس لان الاعضاء لا يمكن تسليمها مع سلامة الحيوان **فان قيل** فالفرق بينه وبين اللبن في الضرر وقد سوغه هذا وانه قيل اللبن في الضرر يختلط ملك المشتري فيه بملك البائع مع ان اللبن سريع التحلل كالحليب بخلاف الصوف والله اعلم واحكم

ثم ان النصف الاخر بعد تمام النصف الاول من زاد المعاد

في هدي عبد العباد وهو مشتمل على المجلدين من اربعة مجلدات





اعلان

شائقین

شمائل نبوی اور عاشقین خصائل مصطفوی

کو بشارت ملے کہ کتاب جواب زاد المعاد فی ہدی خیر العباد جو عباد

وحالات عادات وغروات جناب سید ولد آدم صلی اللہ علیہ وسلم اور

اوس کے آل اطہار اور صحابہ کبار پر شریعت پروردگار نے جو ماسکایا بلکہ کائنات

نایاب عجز نے ہزار محنت و توجہ نہ نسخے اس کے عرب بہم پہنچا اور بعد مقابلہ و تصحیح تمام

تمام اپنے مطبع نظامی واقع کانپور میں طبع کی اور جو قبائل و قومیں ۱۲۸۴ھ و ۱۲۸۵ھ میں

عرض کی کہ کوئی صاحب اس کے قصد چھاپنے یا چھپوانے کا فرما میں جب قدر نسخے اس کے مطلوب ہوں

مطبع نظامی سے طلب فرمائیں نظر افادہ عام قیمت گریں ہرے بہار کی نہایت سہیل

مقرر کی ہوئی سو حاصل قیمت کتاب کا لکھ کر

ہرین فقط

محمد عبدالرحمن صاحب مطبع

نظامی

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)